

(تقاريط)

لكتاب منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية
تأليف الامام الهمام الشيخ أحمد بن عبد الحليم
ابن تيمية رحمه الله

ورد الينا مع أصل كتاب المنهاج قصيدتان غرّأون قرنط بهما بعض الفضلاء هذا الكتاب الجليل
ومكتوب عليهما ما نصه « يطبع هذا النظم مع كتاب المنهاج ان شاء الله لانه بمنزلة التقريظ له مع
ما جعته من الفوائد » فأجبنا هذا الطلب وهاتان القصيدتان ابتدأنا بهما في الصحيفة بعد هذه
وقد وجدنا على طرّة بعض أجزاء الأصل هذه الأبيات جري الله نأظمها خيرا وهذه صورتها

حب النبي وحب الشعب مقترض « أضحووا لتابعهم نورا وبرهانا
من كان يعلم أن الله خالفه « فلا يقول في الصديق بهتانا
ولا يسب « بأحفص وشيعته « ولا الخليفة عثمان بن عفان
ثم الولي فلا تنس المقال له « هم الذين بنوا للدين أركانا
هم عماد الوري في الناس كلهم « جازاهم الله بالاحسان احسانا

(بسم الله الرحمن الرحيم) الحمد لله كما يحب ويرضاه وصلى الله على سيدنا محمد الذي جعل الله طاعته فرضاً على الخلق * قال الشيخ الامام العالم العلامة الحافظ ذوالفقون البديعة والمصنفات النافعة أبو المظفر يوسف بن محمد بن مسعود بن محمد بن علي بن ابراهيم العبادي ثم العقيلي السمرقاني زيل دمشق الحنبلي يعارض الابيات التي كتبها على السبكي الشافعي التي أنشدها لما وقع نظره على كتاب الرد على الرافضي الذي صنفه شيخ الاسلام والمسلمين وامام أهل السنة والجماعة بحر العلوم تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية رحمه الله تعالى فنظم السبكي أبياتاً تراها (١) مسطورة بالاجر وعارضه فيها الشيخ جمال الدين أبو المظفر قال أبو المظفر

(١) لعدم تسر المدااد الاجري الطبع وضعت الابيات المذكورة بين دوائر تعلم كتبه صحيحه

الحمد لله جدا أستعين به * في كل أمر أعاني في تطلبه
لا سيما في انتصاف من أخي إحد * طغي علينا وأبدى من نعصبه
بغيا وعدوا وإفكا مقترى وهوى * فقلت رداً عليه في توثبه
يا أيها العبدى قولاً ومعتقداً * على ابن تيمية طلباً ومذهبه
بين لنا بصريح القول معتبد الأنصاف والعدل فيه ما تريد به
أنقض منه فهذا لا يجوز أم التحقيق الحق فاسلك نهج سببه
شهدت بالفضل فيه ثم جئت بما * بنفسه فعل غوي في تلعبه
أجبت قولك فيه بالوقعية من * غير البيان له لكن بأصعبه
مستوف فيه على الجهال لا ورع * ثماله عنه ولا توقيه منصفه
طعنت فيه فجاءت في الجباب كذا * من يخضم الحق لم يظفر عطله
وجئت فيه بقول غير متسق * لفظاً ومعنى بعيد من مصوبه
نظمت شعرا زعت الفضل فيه فقد * أجبت بالنقص فأكرع من مشربه
ركبك لفظ قوافيه مغايرة (١) وإطاء بأضر به
عرضت عرضك في عرض العروض بما * يري وغررك فيه شيم خليه
فما أحدث بهم هو الرافضي ولا * قصرت في الطعن في السني ومذهبه
(قلت الروافض قوم لا خلاق لهم * من أجهل الناس في قول وأكذبه)
قصرت من هجوم في قصر جهلهم * والكذب في العلم خب اربع باعيه
هم أكذب الناس في قول وفي عمل * وأعظم الخلق جهلاً في توثبه
وهم أقل الوري عقلاً وأغفلهم * عن كل خير وأبطا عن تكسبه
وكل عيب يرد الشرع قد جمعوا * هم جند ابليس بل فرسان مقببه
وقلت أيضاً وشر القول أبعد * عن الصواب فرم تحصيل أصوبه

(١) بياض متروك بأصله

قوله والكذب في العلم الخ كذا وقع هذا الشطر وانظر ما تركبه وما به مناه كته صحيحه

(والناس في غنية عن ردائكم * لهجنة الرفض واستباح مذهبه)
أكل ما ظهرت في الناس هجته * يصير أهلا لاهمال التكبر به
والله لا غنية عن ردة إقنكم * بل هذه واجب أعظم عوجبته
أبتركون يسبون الصحابة والأسلام يحتمل زهوا في نه حله
هذا مقال شنع لم يقل أحد * به ولا رط جهم في تحربه
والله لولا سيوف من أمتنا * في كاهل الرفض لا تلوى ومنكبه
لأخفت السنة العراء دائرة * بين السيرة كالعقواء أغربه
(وقلت للرجس لم تطهر خلافتك * دافع إلى الرفض غال في تعصبه)
(لقد تقول في الحب الكرام ولم * يستحي مما افتراء غير محبه)
أيسكت الناس عن هذا ودعوتيه * إلى الضلالة واستعلاء منصبه
وما تقول في الحب الكرام وما افتراء فهم ولم يرجم بكرهه
أترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ما من يقول به
كلا ومن رفع السبع الطباقي على * وجه الثرى وتعالى في تحجبه
لنقد فن على بطلان مذهبه * بصارم الحق مسلولا ومزبه
حتى بقي إلى الاسلام عن كتب * وترك الكفر مقص غير مكته
وتقدم اليوم من أصحابنا كتب * رد على الرفض ترميه بأشبهه
(ولابن تيمية ردة عليه وفي * بمقصد الرد واستيفاء أثره)
كما زعت وأوفى بالمقامد مع * كيد الخسود ومع ازغام أرنبه
حسنا وضرتهم بالحسن شاهدة * لها وما الحسن إلا ما شهدت به
وقلت بغيا وعدوا شابه حسد * والشوب يظهر حينما من مشوبه
(لكنه خلط الحق المبين بما * يشوبه كد في صفو مشربه)
(يحاول الخسوف أن كان فهو له * حيث سير بشرق أو يغربه)
(يرى حوادث لا مبدا لأولها * في الله سبحانه عما يظن به)
والله ما قال أهل الرفض لأخصموا * هذا المقال وقد صيوا بصييه
هذه تصانيف هذا الشيخ سائرة * بشرق ذالكون لا تخفى ومغربه
صفو بلا كد رطابت مواردها * لذينة كجنى فحل وأغلبه
دليلها الآتي والاختبار ساقها * والعلم يعرض فيها خيل موكبه
لكن عيون العدا تبدي الحاسن في * ثوب المساوي فأعجب من تقلبه

انظر بعين الرضا تبصر بها نجبا * فأعين السخط عني عن تعجبه
 وسمت بالخشوع أهل الحق اذملوا * وظائف العلم من قول بأطيبه
 قوم أنا هم صحيح النقيض فاتبعوا * سبيله ووجه من مكذبه
 وأثبتوا لاله العرش ما ثبت * فيه التوقول بلا شبه يقاس به
 فرام بعض أولى التعطيل دحضهم * فأبسن قصده الأدنى بأخيه
 فكل من قصر في العلم رتبته * وقل دنيا تجبرا في توثبه
 فأجد المصطفى عودي وقيل له * مذموم وتغالوا في تحجبه
 وقيل ساحر أو مجنون أو رجيل * معلم كاهن يسمو بأكعبه
 لو كان الاسم بشين الفعل في رجل * لسان خير البرايا من ملقبه
 أما حوادث لا مبسدا لأولها * فذلك من أغرب المعجى وأعجبه
 قصر في الفهم فأقصر في الكلام فاق * ذاعشك اندرج فاصغر كعظبه
 لو قلت قال كذا ثم الجواب كذا * لبان مخطف قول من مصوبه
 أجلت قولاً فأجلت الجواب ولو * فصلت فصلا تبيانا لا غربه
 ان قلت كان ولا علم لديه ولا * كلام لا قندية أصلا ككثرت به
 أو قلت أخذتها بعد استحالتها * في حقه سمت نقض ما احتجبت به
 وكيف يوجد لها بعد استحالتها * منه أبقدر ميت رفع منكبه
 أو قلت فعل اختيار منه تمتنع * ضاهت قول امرئ مغرباً نصبه
 ولم يزل بصفات الفعل متصفا * وبالكلام بعيدا في تقر به
 سبحانه لم يزل ماشاء يفعل له * في كل ما زمن ما من معقبه
 نوع الكلام كذا نوع الفعال قديس * لا المعين منه في ترتيبه
 وليس يفهم ذو عقل مقارنة المفعول مع فاعل في نفس منصبه
 يحب بغض يرضى ثم بغضبدا * من وصفه أرضه بعدا للغضب
 وانخلق ليس هو الخلق تحسبه * بل مصدر قائم بالنفس قادر به
 وقول كن ليس بالشيء المكون والصغير يعرف هذا مع تلعبه
 فالمصطفى قال كان الله قبل ولا * شيء سواه تعالى في تحجبه
 وقلت من بعده أقول ذي حسد * أخطا الهدى وتجاري في تنكبه
 (لو كان حيارى قولى ويسمعه * رددت ما قال ردا غير مشبه)
 (كآر ددت عليه في الطلاق وفي * ترك الزبارة أقفواثر سببه)

فضحت نفسك في هذا المقال ولم * تشعر وبحثت عن المرعي وأخصبه
عزفتنا أن ما قد قلت ليس لوجه الله بل للسرا أقبح عنصبيه
اذلوا ردت بيان الحق قلبه * في محض الخصم أمان في معيبيه
ما ذاك صدل بل خوف الجواب * أجبت قبل بسهم من مصوبه
ذا شأن من لم يجر دصار ما ذكر * ماضى الغرارين عصبان من مجريه
لكن اذا الاسد الضرم غاب عن الشعر ينسمع فيه ضج ثعلبه
كذا الجبان خلا في البرصاح ألا * مبارز وتعالى في قوته
ولو سمعت جواب الرد رحت في * من أعظم الخلق عن جرم وأقربه
وقد كفاي أبو العباس كلفت * كذا أرحت لساني غير منعه
روافقه سرا الناس عن كتب * من أهل مذهبه وأغير مذهبه
من أهل بغداد والأيات شاهده * لهم وللق مصباح دينه
عبت الذي قال ما فيه الخلاف من إيت * فاع الثلاث ولو أقي بأغريه
وقلت تنكح زوجا غيره ونكا * حها مع الخلف باق في تذبذبه
وكيف تنكح من لم تبر عصمتها * بلا خلاف الشخص مع تحبته
وفي الزبارة لم تنصف ردت على * ما لم يقوله ولم تقرر بسببه
ردا ملخصه أشياء أذكرها * اما حديث ضعيف عند مطلبه
إما صحيح ولكن لا دليل به * على مرادك بل هدم لمنصبه
إما يجعل لفظ قول خصمك من * أقوى المقال به قسرا وأصوبه
إما بلا علم لي والجهل غايته * أيعذر الشخص فيما لا أحاط به
فأى رد لمرعي قد رددت وما * ذاقلت اذ قلت أقفوا أثر بسببه
ان كان عندك في شد الرحال الى القبور نقل فعارضه بمركبه
ليعرف الحق من كان أعا نظر * خال من العلم ناء عن تعصبه
أفى وذاك كالعنقاء في عدم * وكالمنديل يحكي مع تعييه
ما أنت الا كما قد قيل في مثل * خالف لتعرف مشهور لضربه
فشيئا بصريح الحق جتته * ونقد نقلا زيف في تقلبه
فن أحق بحق التسول ان ظهر الانصاف مرتفعا من فوق مرتبه
(وقلت ما يعصده للمرد فائدة * هذا وجوهه هما أشرفه)
ماذا الكلام وما معناه قلله لنا * أمدح أم هو أعرب عن معربه

قوله من أعظم الخلق كذا في الأصل
ولعل الوجه من أبعد الخلق كما
هو ظاهر كتبه معصيه

ما ذلَّ الجوهر المضمون ويحلَّ هل * تعنى به الشيخ أو ردًا لمذهبه
 فإن يك الشيخ ماذا الطعن فيه أو السجواب عن قوله نور بعينه
 (والرد يحسن في حاليْن واحدة * لقطع خصم قوى في تغلبه)
 (وحالة لا تنفع الناس حيثه * هدى وريح لديمهم في تنكسه)
 كتم العاظم حرام لا يجوز لذي * علم يضن بعلم عند طلبه
 والرد في الحالة الأولى مضى هدرًا * فاستدرك الحال الأخرى قبل مذهبه
 فقل ورد أن اسطعت السبيل إذا * وانفع به الناس كي تحظى بأثوبه
 حاشا وكلا وأنى بالسبيل إلى * رد الصواب وقد وافي بكبكه
 قل كي ترى سننًا تستن في سنن الهدى * تنكس جهما عن قويمه
 وروعه وتربك الحق أظهر من * شمس الضحى وهلالا وسطغيبه
 وقلت اذ صاق نهج الذم عند له * ما يؤهم الفخر طعنا في جوينه
 (وليس للناس في علم الكلام هدى * بل بدعه وضلال في طلبه)
 أنت أم هو رد المنطق الأفق الشمعوى بأصوب منقول وأصلبه
 فالشيخ ما الخج من علم الكلام بما * يخالف النقل بل تكثير مقببه
 أراد يعلم شيخ الرفض أن جيت مع الخلق رد عليه في تأليه
 وطالما دل أهل العلم قاطبة * بالنقل والعقل تقريراً لأصوبه
 وجهه أخطأ ألم تعلم بأن له * أجر اجتهد فقصر في تشربه
 لقد تحجرت فيه واسعا وكذا * لئ الشافعي الذي تعزى لمذهبه
 ثم اختتمت بقول رد آخره * على مقدمه نكصا لاعتقبه
 (ولى يذيقه لولا ضعف سامعه * جعلت نظم بسيطى في مهنه)
 عبت الكلام بديا وافتحرت به * أخيرا اعجب لبانيه مخزبه
 زعمت فيه ضلالا ثم قلت ولى * فيه بدسطة جهل بحجبه
 هذا المعرى كرامات لصاحبنا * اذ صدق شائنه عن كل مأربه
 وليس هذا بحمد الله أوله * من الكرامات في أحباب يثربه
 وقعت في الشيخ اذ رد الروافض في * قعر الخيض وكانوا فوق مرقبه
 أو همتا فيك رفضا في كلامك والأنسان قديمتلى من تحت مذببه
 وذات صدور القتي تبدولصاحبه * من فرح تارة أو من تغضببه

ولا اعتبار بمنزلة من هبأهم * دين التقية غالوا في تلزيه
وقد كفانا امام الوقت أمرهم * بارد اذ سارق شرق ومغرب
ففضله كضياء الشمس مضيئة * رأد الخفي ظاهر يرى بأشبهه
أبدى أصول الهدى للناس واضحة * كالبدري حين تجلى وسط غيبه
سارت تصانيفه في العالمين ميسر النيرين فاسد عرله (١)
حوى العلوم مجددا في طلبها * اذ غيره المال أضى جلّ مطلبه
لم يعلموا علمه من أجل ذا حسدوا * والناس أعداء مالا يعلمون به
لم يشتم عنه لادين ولا ورع * عموا وصموا وبلسوا في تأنيبه
امام صدق له في العلم مرتبة * شما بهمه فيها ومعسره
بدت له زينة الدنيا وزهرتها * فردّها وتعادى في تحبسه
وغيره بذل الدين المكرّم في * تحصيلها وتناهى في توبته
شنان بينهما في الحكم ياسكى * كم بين صادق قول من مضّر به
فالعلم والفقر مقرونان في قرن * والمال والزهد في شرق ومغرب
لان ذا العرش يحى أهل طاعته الدنيا حى أهل مريض ما يضر به
فسيحنا ترك الدنيا وزينتها * وخصمه من هواها في تعذبه
والله لم لو يكن بالدين متسما * أثمت فيه الاعادى عن معته
فالفعل قيده التقوى ومذهبنا * ترك الجسدال وتأنى لطالبه
فهذه نبذة أوردتها بحلا * عن ابن تيمية نصرا لمذهب
والحمد لله جدا أستعين به * على ذوى البدع الأعدا لمصبه
ثم الصلاة على خير الورى شرفا * ومحبته ومن استهدى بكونه

وقال الشيخ الامام العلامة أبو عبد الله محمد بن جمال الدين يوسف الشافعى العنبرى ردا على السبى
في رد على الشيخ الامام شيخ الاسلام ابن تيمية ربه الله

الحمد لله جدا أستزين به * فضل الاله واتى ما أمرت به
وأستعين به في كل معضلة * تأتى غمايب عبد يستعين به
فهو والاله الكريم الواحد الاحد الفرد الجبر لعبد يستعين به
ثم الصلاة على المختار ما طلعت * شمس وما قد صرى نجم يغيبه
وبعد فاسمع كلاما قد تقوّهه * قاضى القضاة فى الدين واتّبه

أعني أبا الحسن السبكي حين غدا * يعني من الامر ما لا يستقبل به
فقال يذكر ماردا امام علي * حزب الروافض ردا غير مستببه
أعني ابن تيمية الخير الذي شهدت * بفضله فضلاء الناس والنبه
فاحسن الرد حتى راح يمدحه * بما أزال من الاشكال والنسبه
لكنه بعد هذا المدح خالفه * وقال أبيات شعر غير منجبه
(١) ان الروافض قوم لا خلاق لهم * من أجهل الناس في علم وأكذب
والناس في غيبة عن ردا فكهم * لهجة الرافض واستقباح مذهبه
وابن المطهر لم تظهر خلافته * داع الى الرافض غال في تعصبه
لقد تقول في العصب الكرام ولم * يحصى مما اقتراه غير منجبه
ولابن تيمية رد عليه وفي * بمقصد الرد واستنفاه أضربه
لصكته خلط الحق المبين بما * يشوبه كدري صفو مشربه
يحاول الحشو وأني كان فهو له * حيث سير بشرق أو بخرقه
يرى حصاد لا مبسد الأوليا * في الله سبحانه عما يظن به
لو كان حيا يرى قولي ويسمعه * زدت ما قال ردا غير مستببه
كما رددت عليه في الطلاق وفي * ترك الزيادة أفقر إلى سببه
وبعد لا أرى للرد فائدة * هذا وجوهه مما أضمر به
والرد يحسن في حالين واحدة * لقطع خصم قوي في تغلبه
وحالة لا تنفع الناس حيث به * هدى ويرى لديهم في تكسبه
وليس للناس في علم الكلام هدى * بل بدعة وضلال في طلبه
ولي يذفيه لولا ضعف سامعه * جعلت نظم بسيط في مهذبه
هذا الذي قاله السبكي من تجللا * وللبيضا انتي في بعض أضربه
فقال من تجللا للحق منتصرا * عبد رد عليه في تأدبه
يا أيها الرجل الحامي لمذهبه * ألزمت نفسك أمرا ما أمرت به
تقول في باغض صحبة الرسول ومن * يرى مسيئتهم أصلا لمذهبه
والناس في غيبة عن ردا فكهم * هذا هو الافل لكن ما شعرت به
بل ردة واجب نصا ومعنوة * ونصره لسبيل الحق من شبه
اذا تقول في العصب الكرام فما * ذا توجبون عليه يا ذوى النبه
وقد علمت بان الشخص داعية * الى الضلال بالارباب ولا شبه

(١) قوله ان الروافض تقدم في
القيمة الاولى قلت الروافض وقوله
في علم تقدم هنالك في قول وقوله بعد
وابن المطهر تقدم قلت للرجس
وكل صحيح كتبه معصمه

وما نسبتم الى الشيخ الامام تقي الدين أحمد أمر لا يخص به
من قولكم خلط الحق المبين بما يشوبه كدر في صفو مشربه
يحاول الحشو أو أن كان فهو له * حيث سيزشق أو يغمر به
يرى حشوات لا مبدأ لا أولها * في الله سبحانه عما ينظن به
لقد علم بأن السادة السلف الفاضلين ما خرجوا عما أقر به
هم القرون الألى نص الرسول على * تفضيلهم وأزالوا كل مشبه
لئن رددت عليه في مقالته * فقد رددت عليهم قادر والله
كذا الأئمة أهل الحق كلهم * يرون ما قاله من غير ما جبه
فرد كم ليس مخصوصا بواحد منهم بل بالجمع وهذا موضع الشبهة
هــ لا جعلت الألى قالوا مقالته * ليستين خطاهم من مشربه
فكلهم خطأوا الحق المبين بما يشوبه كدر في صفو مشربه
ان كان ذلك حشوا لا بدك يرى * وكلهم أنت تفقوا ونسب به
فالجشور فريه جهمي ومعتزل * فامدح وندم عما جاء الكتاب به
واتنبر لوازم ما حاولته طلبا * فنية المرء تلقى عند مطلبه
وخذ أدلة ما قالوه واخصه * من الكتاب ودع ما قد هذب به
فأرب سبحانه ما زال متصفا * بكل وصف كالعند وجهه
ذاتية وكذا فعلية وردت * بها النصوص بلا ريب ولا شبه
كما تراها على قسمين قائمة * به يقينا يراها من أقر به
هو القديم بأوصاف منزهة * عن الحدوث كاتيك فانثبه
حي سمع به سير قادر صمد * فرد جليل عظيم الشأن فارض به
فهذه كلها ذاتية وردت * ومثلها في المعاني غير مشبه
كذا وفعلية فانظر مثالهما * وقس عليه وراع الفرق تخرج
يحب يفيض برضه يستجيب يرى * يجي يأتي بلا كيف ولا شبه
وخالق قبل مخلوق يكونه * وقاهر قبل مهضور يكون به
وراحم قبل مرحوم فيرحه * ورازق قبل مرزوق بأضره
عن أمره صدر المخافق أبعه * والامر ويحبك لاشك يقوم به
وقد تكلم رب العرش بالكتب السموات كلاما لا شبيه به
ولم ينزل فاعلا أو قاعلا أزلا * اذا إنشاء وهذا الحق فارض به

هذه حوادث لا مبدأ لأولها * بالنص فافهمه يا يؤمان وانقبه
 اذهي صفات لموصوف تقوم به * قدعة مثله من غير ما شبه
 ومذهب القوم من وهما كوردت * من غير شأبة التكيف والشبه
 ولا يرون بتعطيل الصفات كما * يقول جهن ومن والآء في الشبه
 ما شبه الله الا عابد صنما * يدلي باخبت معبودوا غربة
 ولا يعطل الاعابد عندما * وليس يدري له ربا يلوذ به
 سوى اباطيل ما يختاره عبثا * يرى امانيه تسرى بركبه
 لا ينفق الى ما جاء من اثر * يخفد القول منه او مركبه
 والجهن معبوده يبغي تطلبه * وليس يفهم الا ما اشار به
 والاتحادى مع اهل الحلول لهم * مجال في كنفات الجهنم قادر به
 من دربه دخاوا في كل فاسدة * راجت عليهم وما لوا ميل معربه
 وما رددت عليه في الطلاق فما * حققت نقلا ولا عقلا طمرت به
 بل فاسد القصد اعمى الذهن مثل كما * هي عادة الله فحين شان مذهبه
 زلت حول جاء ككى تنازله * فما علوت عليه بل علوت به
 وقد اجابك فانظر في الجواب ترى * سيفا تحول المنايا عند مضربه
 اخذت منه علويا فانصرت بها * على شواه وكانت من مذهب
 وخرتها بمجسلات من مفصلة * ففصل الان ما اجلت تحظ به
 وهكذا كل من سارت ركائبه * يقفو خطاه فسانل من مجرته
 وان تبصت بالردن لت له * كفوا ولا اهل هذا العصر فانبه
 كم بجر علم آناه عاد ساقية * وكسم جهول آناه صار منته
 وما نرى لكم في الخلق فائدة * غير التمتع في النعماء من شبه
 أين الشريا مكانا في رفعها * من الثرى قال هذا اكل منته
 من ذا يقين في الجلاء من درن الدنيا * وأمراضها يوما بأجره
 لو كان عندك انصاف ومكرمة * وجود معرفة أو ذهن منته
 لكنت تقف وراه ففوق مجتهد * علما ودينا وأمرنا تفلق به
 لو وفق الله اهل الارض قاطبة * الى الصواب لساوا خلف مذهبه
 وما نسبتم اليه عند ذكر ككم * زلة الزيادة أمر لا يقول به
 فقد اجابكم عن ذا باجوبة * ازال فيها صدق الاشكال والشبه

(١) قوله فين شان مذهبه كذا
 وقع في أصله وانظر كنه معصيه

وقد تبين هـ — اذ في مناسكه * لكل ذي فطنة في القول معبره
 ويمتسوه بيهتان يشان به * فآله ينصفه ممن رماه به
 وفي الجواب أمسور من تدبرها * سقى الانامهم لمن صفو مشربه
 ولم يكن مانعا نفس الزيادة بل * شدد الرجال اليها فادر واتبه
 تمسكا بصحيح النقل متعما * خير القرون أولى التحقيق والنسب
 مع الأئمة أهمل الحق كلهم * قالوا كما قال قولا غير مشبه
 وقد علمت يقينا حين وافقه * أهل العراق على قتياه فآفت به
 هذا وقد قلت فيما قلت مر محلا * فيما تقدم قولا غير منجبه
 لو كان حيا يرى قولي ويسمعه * رددت ما قال ردا غير مشبه
 فابرز وردت ترى والله أجوبة * مثل الصواعق تردى من تمزبه
 عقلا ونقلا وآيات مفصلة * من كل أروع شهم القلب مشبه
 ماضى الجنان كعد السيف فكرته * يريك نظما ونسرا في تأديه
 وفاد ذهن اذا جالت قريحته * يكاد يخشى عليه من تلجبه
 يقابلون الذي يأتي بمشبهه * من الكلام ولا يخشون ذا النبه
 فتزل القوم في أعلى منازلهم * فليس ذو منصب يحصى بمنصبه
 وانظر الى من طغى في الارض من أم * ولا تكن سالكا في اثر سببه
 ان الله يجازى كل ذي عمل * بمثل احسانه أو قبح مكسبه
 هذا جوابك يا هذا موازنة * بحرا وقافية في التنظيم والنسب
 والحمد لله حمدا لانفادله * جار على مر ما يقضى وأطيعه
 ثم الصلاة على خير الورى شرقا * محمد المصطفى الهادي بمذهبه
 وآله والعصاب الفر كلهم * ما أشرف المحومن أو أركبوكبه

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

(فهرست)

الجزء الاول

من

كتاب منهاج السنة النبوية

(فهرست الجزء الاول من كتاب منهاج السنة النبويه في نقض كلام الشيعة
والقدرية للإمام شيخ الاسلام أبي العباس أحمد بن عبد الحليم
الشهير بابن تيمية رحمه الله)

صفحة	مطبع في معنى الازل	صفحة	خطبة الكتاب
٢	١٠٩	٤	فصل فلما أحوافى طلب الردهذا
٤	١١١	٥	الضلال المين الخ
٥	١٢١	٨	فصل وهذا المصنف سمي كتابه منهاج
٨	١٢١	٩	الكرامة في معرفة الامامة وهو
٩	١٢٤	١٠	مطلب سبب تسمية الشيعة بالرافضة
١٠	١٢٤	١٣	مطلب حقائق الشيعة
١٣	١٢٦	١٣	مطلب الامام المنتظر وخرافاتهم فيه
١٣	١٢٧	١٦	فصل ونحن نبين ان شاء الله تعالى
١٦	١٢٩	٢١	طريقة الاستقامة الخ
٢١	١٣٠	٢٣	مطلب الوقوف على الرافضة وشيوخها
٢٣	١٣١	٣٠	الفصل الاول قال المصنف الرافضي
٣٠	١٣٢	٣٤	أما بعد فهذه رسالة شريفة الخ
٣٤	١٣٤	٤٧	مطلب يتعلق بالامام المنتظر
٤٧	١٣٦	٦٣	مبحث الكلام على الخضر والياس
٦٣	١٣٧	٨٦	والقطب والقوت
٨٦	١٣٨		مطلب في أصول الدين عند الشيعة
	١٣٩		والمهدي
	١٤١		المطلب الثاني قال الامام الرافضي
	١٤٢		الفصل الاول في نقل المذهب في هذه
	١٤٣		المسئلة ذهبت الامامية الى ان الله
	١٤٤		عدل حكيم الخ
	١٤٥		مطلب في الحكم والمصالح والتعليل
	١٤٦		فصل ثم انه يمكن تجويز هذا الدليل الخ
	١٤٧		مطلب البراهين العشرة التي استقصاها
	١٤٨		الرازي في مباحثه الشريفة والكلام
	١٤٩		في بطلانها
	١٥٠		مطلب تاريخ الملاحدين المتفلسفة
	١٥١		وغيرهم
	١٥٢		
	١٥٣		
	١٥٤		
	١٥٥		
	١٥٦		
	١٥٧		
	١٥٨		
	١٥٩		
	١٦٠		
	١٦١		
	١٦٢		
	١٦٣		
	١٦٤		
	١٦٥		
	١٦٦		
	١٦٧		
	١٦٨		
	١٦٩		
	١٧٠		
	١٧١		
	١٧٢		
	١٧٣		
	١٧٤		
	١٧٥		
	١٧٦		
	١٧٧		
	١٧٨		
	١٧٩		
	١٨٠		
	١٨١		
	١٨٢		
	١٨٣		
	١٨٤		
	١٨٥		
	١٨٦		
	١٨٧		
	١٨٨		
	١٨٩		
	١٩٠		
	١٩١		
	١٩٢		
	١٩٣		
	١٩٤		
	١٩٥		
	١٩٦		
	١٩٧		
	١٩٨		
	١٩٩		
	٢٠٠		

صفحة	مطلب
١٥٥	مطلب في أن تصدق على كرم الله وجهه بختائه لأصله الخ
١٥٩	مطلب في أن التقيّة من أصول دين الرافضة
١٦٥	مطلب كذب المصنف الامامى
(١٧١)	فصل قال الرافضى انما كان مذهب الامامية واجب الاتباع لوجوه الخ
١٩٨	مطلب ما قيل في الجسم
١٩٩	مطلب المادة والصورة والهوى
٢٠٧	مطلب اختلاف الروافض وانقسامهم الى تسع فرق
٢٠٨	فصل المقصود هنا أن يقال لهذا الامامى وأمثاله فاطمروا اخوانكم هؤلاء الرافضة في التوحيد الخ
٢١٣	فصل وأما قوله عن الامامية انهم يقولون انه تعالى قادر على جميع المقدورات الخ
٢١٣	مطلب أفعال العباد
٢١٤	مطلب في الوعيد
٢١٥	مطلب الرؤية
٢١٦	مبحث الجهة والفوقية
٢٢١	فصل وأما قوله فان أمره ونهييه واختباره حادث لا سمحالة أمر العدم ونهييه الخ
٢٢١	مطلب مسألة الكلام
٢٢٢	مطلب الكلام الحادث
٢٢٦	مطلب عصمة الانبياء عليهم الصلاة والسلام
٢٢٨	مطلب دعوى عصمة الأئمة
٢٣١	مطلب القياس والرأى
٢٣٣	مطلب الكلام على الصفات
٢٣٧	فصل قال الرافضى المصنف وقالت جماعة المشوية والمشيبة ان الله تعالى جسم له طول وعرض الخ
٢٤٢	مطلب أنواع السفطة
٢٤٧	مطلب معنى الجسم وقول الكرامية في تفسيره
٢٥٠	مطلب الكلام في لفظ الجهة
٢٥٩	مطلب أقوال بعض المجسمة
٢٦١	فصل قال الامامى وذهب بعضهم الى ان الله ينزل كل ليلة جمعة الخ
٢٦١	مطلب كذب الرافضة على البغداديين في العقائد
٢٦٢	فصل قال الرافضى المصنف وقالت الكرامية ان الله في جهة فوق الخ
٢٦٤	فصل قال وذهب آخرون الى أن الله تعالى لا يصدر على مثل مقصور العبد الخ
٢٦٤	فصل قال الرافضى وذهب الاكثر منهم الى أن الله يفعل القبائح الخ
٢٦٧	فصل قال الرافضى وهذا يستلزم أشياء شذعة منها أن يكون الله أظلم من كل ظالم الخ
٢٦٩	مطلب حديث آدم وموسى
٢٧٤	مطلب هل القدرة قبل الفعل أم عنده

الجزء الاول

من

كتاب منهاج السنة النبويه في نقض كلام الشيعة والقديره

تصنيف الامام الهمام ومفتدى العلماء الاعلام خاتمة

المجتهدين وسيف السنة المسلول على المتبتدين

شيخ الاسلام ابي العباس تقي الدين اجدن

عبد الحليم الشيرازي نعمة الخزان

المسقى الحنبلي المتوفى

سنة ٧٢٨ نفع

الله آمين

(وبهامشه الكتاب المسمى بيان موافقة صريح العقول لصحيح المنقول)

للؤلف المذكور

(الطبعة الاولى)

بالطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

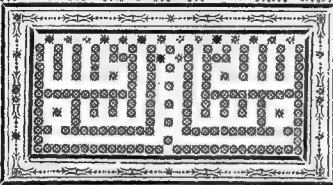
سنة ١٣٢١ هجرية

(بالقسم الادبي)

بسم الله الرحمن الرحيم

الجليلة لمحمد ونسبته ونسبته ونسبته
ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن
سيئات أعمالنا من يهده الله فلا
مضله ومن يضلل فلا هادي له
وأشهد أن لا اله الا الله وحده
لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده
ورسوله صلى الله عليه وعلى آله
وسلم تسليما كثيرا

(فصل) قول القائل اذا
تعارضت الأدلة السبعة والعقلة
أو السمع والعقل أو النقل والعقل
أو الظواهر العقلية والنقل أو طبع
العقلة أو نحو ذلك من العبارات
فأما أن يجمع بينهما وهو محال لأنه
جمع بين النقيضين وأما أن يراد
جميعا ولما أن يقدم السمع وهو
محال لأن العقل أصل النقل فلو
قدمناه عليه كان ذلك قدحا في العقل
الذي هو أصل النقل والتقدم في
أصل الشيء قدح فيه فكان تقديم
النقل قدحا في النقل والعقل جميعا
فوجب تقديم العقل ثم النقل ولما
أن يتأول وأما أن يفوض وأما
إذا تعارضتا تعارض الضدين امتنع
الجمع بينهما ولم يتنع ارتفاعهما
وهذا الكلام قد جعله الرازي
وأتباعه قافوا كذا لما يستدل
بعدم كسب الله وكلام أنبيائه وما
لا يستدل به ولهذا ردوا
الاستدلال بما حاط به الأنبياء
والمرسلون في صفات الله تعالى وغير
ذلك من الأمور التي أنبأوا بها وطلن
هو أولاء العقل بعارضها وقد
يضم بعضهم إلى ذلك أن الأدلة
السبعة لا تفيد اليقين وقد سطنا



(بسم الله الرحمن الرحيم)

قال الشيخ الامام العالم الحبيب الكامل الاوحد العلامة الحافظ الخاشع القانت امام
الامة ورباني الامة شيخ الاسلام بقية الأعلام تقي الدين خاتمة
المجتهدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن
أبي القاسم بن تيمية الحراني قدس الله روحه وتقرض محبه

الجليلة الذي بعث النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس
فيما اختلفوا فيه وما اختلف فيه الا الذين أوتوه من بعده ما جاءتهم البينات بغيا بينهم فهدي
الله الذين آمنوا الى ما اختلفوا فيه من الحق باذنه والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم
وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له كأنه قد هو سبحانه وتعالى أنه لا اله الا هو والملائكة
وأولو العلم قائما بالقسط لا اله الا هو العزيز الحكيم وأشهد أن محمدا عبده ورسوله الذي ختم به
أنبياءه وهدى به اوليائه وبعثه بقوله في القرآن الكريم لقتلناه كم رسول من أنفسكم
عزيز عليه ما عنت حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم فان قولوا فقل حسبي الله لا اله
الا هو عليه وكنت وهو رب العرش العظيم صلى الله عليه أفضل صلاة وأكمل تسليم
(أما بعد) فانه أحضر الى طائفة من أهل السنة والجماعة كتابا صنفه بعض شيوخ
الرافضة في عصرنا من فقهاء هذه المذاهب يدعوه الى المذهب الرافضة الامامية من أمكنه
دعوتهم من ولادة الأمور وغيرهم أهل الجاهلية ممن قلت معرفتهم بالعلم والدين ولم يعرفوا
أصل دين المسلمين وأعاله على ذلك من عاداتهم اعانة الرافضة من المتظاهرين بالاسلام من
أصناف الباطنية المحدثين الذين هم في الباطن من الصابئة الفلاسفة الخارجين عن حقيقة

الكلام على قولهم هذا في الالة السبعة في غير هذا الموضع وأما هذا القانون الذي وضعوه فقد ساهم اليه طائفة

منهم أبو حامد وجعله قانونا في جواب المسائل التي سئل عنها في نصوص أسكت على المسائل كالمسائل التي سأل عنها القاضي أبو بكر

ابن العربي وخالفه القاضي أبو بكر في كثير من تلك الاجوبة وكان يقول شيخنا أبو حامد دخل في بطون الفلاسفة ثم أراد أن يخرج منهم
فما قدر وحكي هو عن أبي حامد أنه قال كان يقول أنا من بني البضاعة في الحديث (٣) ووضع أبو بكر بن العربي هذا قانونا آخر

منسب على طريقة إلى المعالي ومن
قبله كالقاضي أبي بكر الباقاني
ومثل هذا القانون الذي وضعه هؤلاء
يضع كل فريق لأنفسهم قانونا فيها
حاشيته الانبياء عن الله فصعلون
الأصل الذي يعتقدونه ويعتقدونه
هو ما ظنوا أن عقولهم عرفته
ويجعلون ما حاشته به الانبياء تبعاً
فما وافق قانونهم فله وما خالفه
لم يتبعوه وهذا يشبه ما وضعته
النصارى من أمانيهم التي جعلوها
عقيدة إيمانهم ورزقوا ونجوس
التوراة والآنجيل الباطل لكن تلك
الامانة اعتدوا فيها على ما فهموه
من نصوص الانبياء أو ما بلغهم
عنه وغلطوا في الفهم أو في تصديق
التأويل كآثار الغالطين ممن يحتج
بالسجعات فإن غلطه لما في الاسناد
وأما في المتن وأما هؤلاء فوضعوا
قوانينهم على ما رأوه بقولهم وقد
غلطوا في الرأي والعقل فالتصاري
أقرب إلى تعظيم الانبياء والرسول
من هؤلاء لكن النصارى يشبههم
من ابتدع بدعة يفهمه الفلاسفة من
النصوص أو بتدقيقه النقل
الكاذب عن الرسول كالتواريخ
والوعدية والمرجئة والامامية
وغيرهم بخلاف بدعة الجهمية
والفلاسفة فانها منسوبة على
ما يقررون به بأنه مخالف لأمرهم
كلام الانبياء وأولئك يظنون أن
ما ابتدعوه هو المعروف من كلام
الانبياء وأنه صحيح عندهم ولهم
في نصوص الانبياء طريقان
طريقة التبديل وطريقة التعجيل

متابعة المرسلين الذين لا وجوب اتباع دين الاسلام ولا يحرمون اتباع ما سواه من الاديان
بل يجعلون الملل بمنزلة المذاهب والسياسات التي يسوغ اتباعها وأن الشيعة وقع من الساسة
العادلة التي وضعت لصالح العامة في الدنيا فان هذا الصنف يكررون ويظهرون أن أكثر
الجاهلية وأهلها ولم يكن هنالك من أهل العلم بالنبوة والتسابعة لهم ان يظهر أنوارها الملحمة
لظلمة الضلال ويكشف ما في خلافها من الألف والشر والجهل وهؤلاء لا يكونون بالنبوة
تكذيباً مطلقاً بل هم يؤمنون ببعض أحوالها ويكفرون ببعض الأحوال وهم متشاورون
فما يؤمنون به ويكفرون به من تلك الأغلط فلهذا يلتبس أمرهم بسبب تعظيمهم للنبوة
على كثير من أهل الجهالات والرافضة والجهمية هم الباب لهؤلاء المحدثين منهم يدخلون إلى
سائر أصناف الألفاء في أسماء الله وآيات كتابه المبين كما فر ذلك رؤس المحدثين من القرامطة
الباطنية وغيرهم من المنافقين وذكر من أحضر هذا الكتاب أنه من أعظم الأسباب في
تفريقهم ما بينهم عند من مال إليهم من الخوفا وغيرهم وقد صنعه لذلك المعروف الذي سماه
خذابنده وطلوأمي بيان ما في هذا الكتاب من الضلال وباطل الخطاب لما في ذلك من
نصر عبد الله المؤمنين وبيان بطلان أقوال المفسرين المحدثين فخيرتهم أن هذا الكتاب
وان كان من أعلى ما يقولونه في باب الحق والدليل فالقوم من أضل الناس عن سواء السبيل
فإن الأدلة ما نقلية وإما عقلية والقوم من أضل الناس في المنقول والمقول في المذهب
والتقرير وهم من أشبه الناس عن قال الله فهم وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب
السعي وهم من أكذب الناس في التقلبات ومن أجهل الناس في العقليات يصدقون من
المنقول بما يعلم العلماء بالاضطرار أنه من الباطل ويكذبون بالمعلوم بالاضطرار المتواتر
أعظم وأثر في الأمة حيلة بعد حيلة ولا يجوز في نقلة العلوم ورواة الأخبار بين المعروف بالكذب
أو الغلط أو الجهل بما ينقل وبين العدل الحافظ الضابط المعروف بالعلم والأثار وعندهم
في هذه الأمور على التقليد وانقلوا أقامته بالبراهينات فتارة يتبعون المعتمدة والقدرية
وتارة يتبعون المحسنة والجبرية وهم من أجهل هذه الطوائف بالتطبيقات ولهذا كانوا عند
عامة أهل العلم والدين من أجهل الطوائف الفاضلين في السليين ومنهم من أدخل على الدين
من الفساد ما لا يحصى الأرب العباد فلا حجة إلا محسنة والنصيرية وغيرهم من الباطنية
المنافقين من يأمهم دخاوا وأعداء المسلمين من المشركين وأهل الكتاب بطريقهم وصلوا
واستولوا بهم على بلاد الاسلام وسوا الحريم وأخذوا الأموال وسفكوا الدم الحرام وجرى
على الأمة معاً وتتهم من فساد الدنيا والدين ما لا يعلمه الأرب العالمين إذ كان أصل المذهب من
أحداث الزنادقة المنافقين الذين عاقبهم في حياته على أمر المؤمنين رضي الله عنه فخرق منهم
طائفة بالنار وطلب قتل بعضهم ففروا من سيفه النار وتوعد بالجلد طائفة مغيرة فبما عرف
عنه من الأخبار أذنت وتوارعته من الوجوه الكثيرة أنه قال على منبر الكوفة وقد أسمع من حضر
خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر وبذلك أجاب ابنه محمد بن الحنفية فيما رواه النصارى
في صحيحه وغيره من علماء الملة الحنفية ولهذا كانت الشيعة المتقدمون الذين همجوا علواً وكانوا
في ذلك الزمان لم يتنازعوا في تعجيل أبي بكر وعمر وإنما كان نزاعهم في تفضيل علي وعثمان

أما أهل التبديل فهم نوعان أهل الوهم والتفصيل وأهل التصریف والتأويل فاهل الوهم والتفصيل هم الذين يقولون ان الانبياء أخبروا عن
الله وعن اليوم الآخر عن الجنة والنار بل وعن الملائكة بأمر وغير مطابقة للأمر في نفسه لكنهم طابوهم بما يخولون به ويؤمنون به

أن الله جسم عظيم وأن الأبدان تعاد وأن لهم نعيمًا محسوسًا وعقابًا محسوسًا وإن كان الأمر ليس كذلك في نفس الأمر لأن من مصلحة الجمهور أن يخاطبوا بما يتوهمون به ويخيلون أن الأمر (٤) هكذا وإن كان هذا كذبًا فهو كذب مصلحة الجمهور إذ كانت دعوتهم

وهذا مما يعرف علماء الشريعة الأكبر من الأوائل والآخر حتى ذكر مثل ذلك أبو القاسم البخاري قال سألت سائل شريك بن عبد الله فقال له أبا أفضل أبو بكر أو علي فقال له أبو بكر فقال له السائل تقول هذا وأنت شيعي فقال له نعم ثم يقل هذا فليس شيعيًا والله لقد قرى هذه الأعواد علي فقال ألا إن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عرف فكيف رد قوله وكيف تكذبه والله ما كان كذا بانقل هذا عبد الجبار الهمداني في كتاب تنبئ النبوة قال ذكره أبو القاسم البخاري في النفس على ابن الراوندي على اعتراضه على الجاحظ نقله عنه القاضي عبد الجبار

(فصل) غلب الخوفاي طلب الرد لهذا الضلال المين ذا كرين أن في الأعراس عن ذلك خذلان المؤمنين وظن أهل الطغيان نوعًا من العجز عن رد هذا البهتان فكتب ما يسره الله تعالى من البيان وقام بما أخذته الله من المشاق على أهل العلم واليمان وقام بالقسط وشهادة الله كما قال تعالى يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولعلى أنفسكم أو الوالدين والأقربين إن يكن غيبًا أو فسيرًا فانه أولى بهما فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا وإن تلووا أو تعرضوا فإن الله كان بما تعملون خبيرًا والتي هو نفيًا لشهادة الأعراس كتبها والله تعالى قد أمر بالصدق والبيان ونهى عن الكذب والكتبان فيما يحتاج إلى معرفته واطهاره كما قال صلى الله تعالى عليه وسلم في الحديث المتفق عليه البيان بالخيار ما لم يفرقا فان صدقا أو بينا ورأى له ما في تبعهما وإن كتبوا وكذبًا محضت بركة تبعهما وقال تعالى يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على أن تعدلوا أعدوا له أقرب بالشورى ومن أعظم الشهادات ما جعل الله تعالى أمة محمد شهداء عليه حيث قال وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدًا وقال تعالى وجاهدوا في الله حق جهاده هو اجتباكم وما جعل عليكم في الدين من حرج ملة أبيكم إبراهيم هوساكم المسلمين من قبل وفي هذا ليكون الرسول شهيدًا عليكم وتكونوا شهداء على الناس والمعنى عند الجمهور أن الله سبحانه المسلمين من قبل نزول القرآن وفي القرآن وقال تعالى ومن أعظم علمكم شهادة عنده من الله وقال تعالى وإذا أخذ الله مشاق الذين آووا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه وقال تعالى إن الذين يكتنون ما أزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله وعلينهم اللاعنون إلا الذين تابوا وأصلحو وينو أن أولئك آتوب عليهم وأنا التواب الرحيم لاسيما الكتبان إذا لعن آخر هذه الأمة وأولها كافي الأثر إذ لعن آخر هذه الأمة أولها فمن كان عنده علم فلنظهره فان كاتم العلم ومثد كاتم ما أنزل الله على محمد وذلك أن أول هذه الأمة الذين قاموا بالدين تصديقًا وعلما وعملا وتبليغا فالظن فيهم ظن في الدين موجب للأعراس عما بعث الله به النبيين وهذا كان مقصود أول من أظهر بدعة التشيع فلما كان قصده الصدق سبيل الله وإبطال ما حاجته به الرسل عن الله تعالى ولهذا كانوا يظهر ون ذلك بحسب ضعف الله فظهر في الملاحدة حقيقة هذه البدع المضلة لكن راج كثير منها على من ليس من المتأفقين للمحدثين لنوع من الشبهة والجهالة الخلوطة بهوى قبيل معه الضلالة وهذا أصل كل باطل قال تعالى والتميزا ذاهوى ما ضل صاحبكم وما غوى وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحيي إلى قوله أفرأيتم اللات والعزى ومنافاة الثالثة الأخرى ألكم الذكرو له

ومصلحتهم لا تمكن الإيهام الطريق وقد وضع ابن سينا وأمثلة قالونهم على هذا الأصل كالقانون الذي ذكر في رسالته الاضوية وهؤلاء يقولون الانبياء قصدوا بهذه الفاظ طواهرها وقصدوا أن يفهم الجمهور منها هذه الطواهر وإن كانت الطواهر في نفس الأمر كذبًا وبالطراف مخالفة للحق قصدوا إفهام الجمهور بالكذب والسامل للصحة ثم هو هؤلاء من يقول النبي كان يعلم الحق ولكن أظهر خلافه للصحة ونهم من يقول ما كان يعلم الحق كما يعلمه فلما افلاسفة وأمثالهم وهؤلاء يفضلون الفلاسفة الكمال على النبي ويفضون الولى الكمال الذي هذا المشهد على النبي كما يفضل ابن عربى الطائى خاتم الأولياء في زعمه على الانبياء كما يفضل القاراني وبشيرين فانت وغيرهما الفلاسفة على النبي وأما الذين يقولون أن النبي كان يعلم ذلك فقد يقولون أن النبي أفضل من الفيلسوف لأنه علم ما علمه الفيلسوف وزاد وأمكن أن يخاطب الجمهور بطريقة يعجز عن مثلها الفيلسوف وابن سينا وأمثاله من هؤلاء وهذا في الجملة قول المتفلسفة والباطنية كاللحادثة الاسعيلية وأصحاب رسائل اخوان الصفاء والقاراني وابن سينا والبحر وردى المقبول وابن رشد الحفيد وملاحدة الصوفية الخارجين عن طريقة

الانبي

الشيخ المتقدم من أهل الكتاب والسنة كابن عربى وابن سبعين وإن الطفل صاحب رسالة حتى يقطن

وخلق كثير غير هؤلاء ومن الناس من يوافق هؤلاء فيما أخبرت به الانبياء عن الله أنهم قصدوا به التخييل دون التحقيق وبيان الأمر

على ما هو عليه دون اليوم الآخر ومنهم من يقول بل قصدوا هذا بعض ما أخبروا به عن الله كصفات الخيرية من الاستواء والنزول وغير ذلك ومثل هذه الأقوال يوجد في كلام كثير من الظاهر من ينفي هذه (هـ) الصفات في نفس الأمر كجمله في كلام طائفة

وأما أهل التعريف والتأويل فهم الذين يقولون أن الانبياء لم يقصدوا بهذه الأقوال ما في نفس الأمر وان الحسب في نفس الأمر هو ما علمناه بعقولنا فهم يتعبدون في تأويل هذه الأقوال إلى ما يوافق رأيهم بأنواع التأويلات التي يحتاجون فيها إلى إخراج اللغات عن طريقها المعسوفة وإلى الاستعانة بقراب المهازير والاستعارات وهم في أكثر ما يتأولونه قد يمد عقولهم علمائنا أن الانبياء لم يردوا بقولهم ما جوفه عليه وهؤلاء كثيرا ما يجعلون التأويل من باب دفع المعارض فيقصدون حل اللفظ على ما يمكن أن يرده متكلم بلفظه لا يقصدون طلب مراد المتكلم به وحله على ما يناسب حاله وكل تأويل لا يقصد به صاحبه بيان مراد المتكلم وتفسير كلامه بما يعرف به مراده وعلى الوجه الذي به يعرف مراده فصاحبه كان على من تأويل كلامه ولهذا كان أكثرهم لا يجوزون بالتأويل بل يقولون يجوز أن يراد كذا أو كذا ما معهم إمكان احتمال اللفظ وأما كون النفي المعين يجوز أن يراد في ذلك المعنى ذلك اللفظ فغالبه يكون الأمر فيه بالعكس ويعلم من سياق الكلام وحال المتكلم امتناع إرادته لتلك المعنى بذلك الخطاب المعين وفي الجملة فهذا طريق خلق كثير من المتكلمين وغيرهم وعليه بني سائر المتكلمين المخالفين لبعض النصوص من آياتهم من المعسوفة

الأكثر تلك إذا قسمه تنزيه إلى هي إلا أسماء سميتها وأنتم ويا أكرمها أنزل الله بها من سلطان إن يتبعون إلا الظن وما تهوى الأنفس ولقد جاهدتهم من رحمتهم الهدى فترى الله رسوله عن الضلال والظن والافتقار إلى اتباع الهوى كما قال تعالى وحلها الإنسان إنه كان ظلوما جهولا لا تعلمون غاوا والجهول ضال الأمن تاب الله عليه كقوله تعالى ليذهب الله المنافقين والمنافقات والمشركين والمشركات ويتوب الله على المؤمنين والمؤمنات وكان الله غفورا رحاما ولهذا أمر الله أن تقول في صلاتنا أهدنا الصراط المستقيم صراط الذي أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين والصل الذي لم يعرف الحق كالتصاري والمغضوب عليه الغاوي الذي يعرف الحق ويعمل بخلافه كاليهود والصراط المستقيم تضمن معرفة الحق والعمل به كافي الدعاء بالماور المهم أو في الحق حقا ووفقا لاتباعه وأرني الباطل باطلا ووفقا لاجتنابه ولا تجعله مشبهاعلى قاتلهم الهوى وفي صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان إذا قام من الليل يصلي يقول اللهم رب بحر بل وميكائيل وإسرافيل فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة أنت تحببني عبدا كما توفيه مختلنون أهدني لما اختلف فيه من الحق باذنك أنت هادي من تشاء إلى صراط مستقيم في خرج عن الصراط المستقيم كان متبعاً لظنه وما تهواه نفسه ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله أن الله لا يهدي القوم الظالمين وهذا حال أهل البدع المخالفة للكتاب والسنة فانه ان يتبعون إلا الظن وما تهوى الأنفس ففهم جهل وظلم لا سيما لرافضة فانهم أعظم ذوى الأهوا جهلا وظلما يعادون أخبار أولياء الله تعالى من بعد النبيين من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار الذين أتبعوهم باحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه ويؤايدون الكفار والمنافقين من اليهود والنصارى والمشركين وأصناف المبدعين كالنصيرية والاسماعيلية وغيرهم من الضالين فيجدهم أكثر منهم إذا اختصم خصيمان في رحمتهم من المؤمنين والكفار واختلف الناس في آيات به الانبياء فمنهم من آمن ومنهم من كفر سواء كان الاختلاف بقول أو عمل كالرواية بين المسلمين وأهل الكتاب والمشركين تجددهم يعاونون المشركين وأهل الكتاب على المسلمين أهل القرآن كما قد جره الناس منهم غير مرة في مثل اعانتهم للمشركين من الترك وغيرهم على أهل الاسلام بخراسان والعراق والحزيرة والشام وغير ذلك واعانتهم للنصارى على المسلمين بالشام ومصر وغير ذلك في وقائع متعددة من أعظم الحوادث التي كانت في الاسلام في المائة الرابعة والسابعة فانما قدم كقار الترك إلى بلاد الاسلام وقتل من المسلمين ما لا يحصى عدده الارب الانام كانوا من أعظم الناس عداوة للمسلمين ومعاونة للكافرين وهكذا معاوتهم لليهود أمر مشهور حتى جعلهم الناس لهم كالخير

(فصل) وهذا المصنف سمي كتابه مناجاة الكرامه في معرفة الامامه وهو خلق بأن يسمى مناجاة الندامة كما أن من ادعى الظهار وهو من الذين لم يرد الله أن يظهر قلوبهم بل من أهل الحب والطلاقة والاتفاق كان وصفه بالجماعة والتكدير أولى من وصفه بالتظهر ومن أعظم خيب القلوب أن يكون في قلب العبد على أخبار المؤمنين وسادات أولياء الله بعد النبيين ولهذا يجعل الله تعالى في النفي أنصبيالى بعدهم إلا الذين يقولون بنا غفر لنا ولأخواننا الذين

والكلامه والسالية والكرامة والشعة وغيرهم وقد كرنا في غير موضع ان لفظ التأويل في القرآن يراد به ما يؤل الأمر له وان كان موافقا للدلول اللفظ ومفهوما في الظاهر ويراد به تفسير الكلام وبيان معناه وان كان موافقا له وهو اصطلاح المتقدمين

يجهاد وغيره ويراد به صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح الى الاحتمال المرجوح لدليل يقترب ذلك وتخصيص لفظ التأويل بهذا المعنى انما هو حديق كلام بعض المتأخرين فأما (٦) الصحابة والتابعون لهم باحسان وسائر أئمة المسلمين كالأئمة الاربعة وغيرهم

سبقونا بالايان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا لنكفر بفريقهم ولهذا كان بينهم وبين اليهود من المشابهة وتباع الهوى وغير ذلك من أخلاق اليهود بينهم وبين النصارى من المشابهة في الغلو والجهل وتباع الهوى وغير ذلك من أخلاق النصارى ما أشبهها وهو لا من وجه وهو لا من وجه وما زال الناس يصغونهم بذلك ومن أخبر الناس بهم الشيء وأمثاله من علماء الكوفة وقد ثبت عن الشيء أنه قال ماراً بت أحق من الخشية لو كانوا من الطير لكانوا رجا ولو كانوا من البهائم لكانوا أجرا والله لو طلبت منهم أن يعلوا هذا البيت ذهبوا على أن أكذب على علي لا عطوني والله ما أكذب عليه أبداً وقد روى هذا الكلام عنه مبسوطا لكن الظاهر أن المبسوط من كلام غيره كآروى أبو حفص بن شاهين في كتاب اللفظ في السنة حدثنا محمد بن أبي القاسم بن هرون حدثنا جدين الوليد الواسطي حديق جعفر بن نصير الطوسي الواسطي عن عبد الرحمن بن مالك بن مغول عن أبيه قال قال الشيء أحذركم أهل هذه الأهواء المضلة وشرها الرافضة لم يدخلوا في الاسلام رغبة ولا رهبة ولكن مقتلا أهل الاسلام وبغيا عليهم فحرقهم على رضى الله عنه ونفاهم الى البلدان منهم عبد الله بن سبياهم يود يهود صنعنا نفاهم الى سباط وعبد الله بن يسار نفاهم الى غازي وأبذلك أن نحنة الرافضة نحنة اليهود قالت اليهود لا يصلح الملك الا في آل داود وقالت الرافضة لا تصلح الامامة الا في وادعي وقالت النصارى لا جهاد في سبيل الله حتى يخرج المسيح الدجال وينزل سيد من السماء وقالت الرافضة لا جهاد في سبيل الله حتى يخرج المهدي وينادي مناد من السماء واليهود يؤخرون الصلاة الى اشتباك النجوم وكذلك الرافضة يؤخرون المغرب الى اشتباك النجوم صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لا تزال أمتي على الفطرة ما لم يؤخروا المغرب الى اشتباك النجوم واليهود تزول عن القبلة تشا وكذلك الرافضة واليهود تنودي في الصلاة وكذلك الرافضة واليهود تسدل أثوابها في الصلاة وكذلك الرافضة واليهود لا يرون على النساء عتة وكذلك الرافضة واليهود خرفوا التوراة وكذلك الرافضة خرفوا القرآن واليهود قالوا افترض الله علينا جسين صلاة وكذلك الرافضة واليهود لا يخلصون السلام على المؤمنين انما يقولون السام عليكم والسام الموت وكذلك الرافضة واليهود لا يكون الجري والرمي والذئاب وكذلك الرافضة واليهود لا يرون المسح على الخفين وكذلك الرافضة واليهود يستحلون أموال الناس كلهم وكذلك الرافضة وقد أخبرنا الله عنهم بذلك في القرآن قالوا ليس علينا في الامين سبيل واليهود تسجد على قرونها في الصلاة وكذلك الرافضة واليهود لا تسجد حتى يتحقق بر وشها امرات اشبيها بالركوع وكذلك الرافضة واليهود يتقصون جبريل ويقولون هو عدو ثامن الملائكة وكذلك الرافضة يقولون غلط جبريل بالوحى على محمد وكذلك الرافضة وافقوا النصارى في خصلة النصارى ليس لنا شمس صدق انما يتبعون من تحتها وكذلك الرافضة يتزوجون بالمتعة ويستحلون المتعة وفضات اليهود والنصارى على الرافضة يتصلبن سلت اليهود من خير أهل ملتكم قالوا أعجاب موسى وملت النصارى من خير أهل ملتكم قالوا احواري عيسى وملت الرافضة من شر أهل ملتكم قالوا أعجاب محمد وأمره بالاسفغار لهم فسبواهم والسيف عليهم مسلول اليوم القيامة لا تقوم لهم راية ولا يثبت لهم قدم ولا يجمع لهم ولا يجاب لهم وعودتوهم

فلا يتخصصون لفظ التأويل بهذا المعنى بل يردون بالتأويل المعنى الاول والثاني ولهذا الماخذ طائفة من المتأخرين أن لفظ التأويل في القرآن والحديث في مثل قوله تعالى وما يعلم تأويله الا الله والراسخون في العلم يقولون أمثاله كل من عند ربنا ربه هذا المعنى الاصطلاحى الخاص واعتقدوا أن الوقف في الآية عند قوله وما يعلم تأويله الا الله (يعني ذلك) أن يعتقدوا أن لهذه الآيات والاحاديث معاني يخالف مدلولها المفهوم منها وان ذلك المعنى المراد بها لا يعلمه الا الله لا يعلمه الملك الذى نزل بالقرآن وهو جبريل ولا يعلمه محمد ولا غيره من الانبياء ولا تعلمه الصحابة والتابعون لهم باحسان وان محمدا صلى الله عليه وسلم كان يقرأ قوله تعالى الرحمن على العرش استوى وقوله البه يصعد الكلم الطيب وقوله بل يدهم مبسوطان وغير ذلك من آيات الصفات بل ويقول ينزل ربنا كل ليلة الى السماء الدنيا ونحو ذلك وهو لا يعرف معاني هذه الاقوال بل معناها الذي دلت عليه لا يعرفه الا الله ويطنون أن هذه طريفة السلف وهؤلاء أهل التضييل والتجهيل الذين حقيقته قولهم ان الانبياء وتباع الانبياء جاهلون ضالون لا يعرفون ما اراد الله بما وصف به نفسه من الآيات وأقوال الانبياء ثم هؤلاء منهم من يقول المراد بها خلاف مدلولها افاظهر والمفهوم ولا يعرف أحد

من الانبياء والملائكة والصحابة والعلماء ما اراد الله بها كما لا يعلمون وقت الساعة ومنهم من يقول بل تحرى مخصوصة على ظاهرها وتحيل على ظاهرها مع هذا فلا يعلم تأويلها الا الله فيتناقضون حيث أنبتوا لها تأويلها بخلاف ظاهرها وقالوا مع هذا

انها تجعل على ظاهرها وهذا ما أنكره ابن عقيل على شعبة القاضي أبي يعلى في كتابه التآويل وهو لاء الفرق مشتركون في القول بان الرسول لم يبين المراد بالنصوص التي يجعلونها مشككة أو متشابهة (٧) ولهذا يجعل كل فريق في المشكلة من نصوصه غير

ما يجعله الفريق الآخر مشكلا فذكر الصفات الخبرية الذي يقول انها لا تعقل العقل يقول نصوصها مشكلة متشابهة بخلاف الصفات المعلومة بالعقل فانها عنده محسنة بينة وكذلك يقول من ينكر العلو والرؤ به نصوص هذه مشكلة ومنكر الصفات مطلقا يجعل ما يثبتها مشكلا دون ما يثبت أسماء الحسنى ومنكر معاني الأسماء يجعل نصوصها مشكلة ومنكر معاد الأبدان وما وصفت به الجنة والنار يجعل ذلك مشكلا أيضا ومنكر القدر يجعل ما يثبت أن الله خالق كل شيء وما شاء كان مشكلا دون آيات الامر والهي والوعد والوعيد والخافض في القدر والجبر يجعل نصوص الوعيد بل والامر والهي مشكلة فقصده يستشكل كل فريق في ما لا يستشكله غيره ثم يقول فيما يستشكله ان معاني نصوصه لم يبينها الرسول ثم منهم من يقول يعلم معانيها أيضا ومنهم من يقول بل علمها ولم يبينها بل أحال في بيانها على الأدلة العقلية وعلى من يعتمد في العلم بتأويل تلك النصوص فهم مشتركون في أن الرسول لم يعلم ولم يعلم بل جهل معناها وأوجله الأمة من غير أن يقصد أن يعتقدوا الجهل المركب وأما أولئك فيقولون بل قصد أن يعلم الجهل المركب والاعتقادات الفاسدة وهؤلاء مشهورون عند الأئمة بالأحاد والزندقة بخلاف أولئك

مدحوصة وكلهم مختلفة وجههم متفرق كلما وقفوا نارا الجبر أطلقها الله (قلت) هذا الكلام بعضه ثابت عن الشعبي كقوله لو كانت الشيعة من الباطن لكانوا حرا ولو كانت من الظير لكانوا رعا فان هذا ثابت عنه قال ابن شاهين حدثنا محمد بن العباس الحموي حدثنا ابراهيم الحري حدثنا أبو الربيع الزهراني حدثنا وكيع بن الجراح حدثنا مالك بن مغول فذكره وأما السياق المذكور فهو معروف عن عبد الرحمن بن مالك بن مغول عن أبيه عن الشعبي وروى أبو عاصم خشيش بن أصرم في كتابه ورواه من طريقه أبو عمرو الطليكني في كتابه في الاصول قال حدثنا ابن جعفر الرقي عن عبد الرحمن بن مالك بن مغول عن أبيه قال قلت لعاصم الشعبي ما رزك عن هؤلاء القوم وقد كنت فيهم أسا قال رأيتهم بأخذون بأعجاز اصدور لها ثم قال في بامالك أوردت أن يعطى ورقا هم عبيد أو غلوا في بيتي ذهباً أو يحجوا الي بيتي هذا على أن أكتب على علي رضي الله عنه فعلوا ولا والله لا أكتب عليه أبداً بامالك في قدر دست أهل الاهوا فقرأ فيهم أحق من الخشبية فلو كانوا من الظير لكانوا رعا ولو كانوا من الدواب لكانوا حرا بامالك لم يدخلوا في الاسلام بغيره من الله ولا ربه من الله ولكن مقامين الله عليهم وفيما منهم على أهل الاسلام يريدون أن يغمضوا دين الاسلام كغمض يولص بن يوسع ملك اليهوديين النصرانية ولا تتجاوز صلاتهم أذانهم قد حرق فيهم بن أبي طالب رضي الله عنه بالنار ونفاهم من البلاد منهم عبد الله بن سباهودي من يهود صنعاء نفاه الى سباط أو بكر الكروس نفاه الى الجابية وحرق منهم قوماً أوفه فقالوا أنت هو فقال من أنا فقالوا أنت ربنا فأمر بنار فأجبت فألقوا فيها وفيهم قال علي رضي الله عنه

لما رأيت الأمر أمر منكرا * أحييت ناري ودعوت قفيرا

بامالك ان محنتهم بحجة اليهود قالت اليهود لا يصلح الملك الا في آل داود وكذلك قالت الرافضة لا يصلح الامامة الا في ولد علي وقالت اليهود لا جهاد في سبيل الله حتى يبعث الله المسيح الدجال وينزل سدم من السماء وكذلك الرافضة قالوا الجهاد في سبيل الله حتى يخرج الرضامن آل محمد ويشاد مناد من السماء اتبعوه وقالت اليهود فرض الله علينا خمسين صلاة في كل يوم وليلة وكذلك الرافضة واليهود لا يصلون المغرب حتى تشبث النجوم وقد جاء عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا تزال أمتي على الاسلام لم تؤخر المغرب الى اشتباك النجوم مضاهة لليهود وكذلك الرافضة واليهود اذا صلوا زواجر القبلة شأ وكذلك الرافضة واليهود تتودق صلاتهم وكذلك الرافضة واليهود يسدلون أثوابهم في الصلاة وقد بلغني أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مر برجل سادل ثوبه فغطه عليه وكذلك الرافضة واليهود حرفوا التوراة وكذلك الرافضة حرفوا القرآن واليهود يسجدون في صلاة الفجر الكندرة وكذلك الرافضة واليهود لا يخلصون بالسلام اغما يقولون سام عليكم وهو الموت وكذلك الرافضة واليهود عداوا جبريل فقالوا هو عدونا وكذلك الرافضة قالوا أخطأ جبريل بالوحى واليهود يستحلون أموال الناس وقد بناها الله عنهم أنهم قالوا ليس علينا الأميين سبيل وكذلك الرافضة يستحلون مال كل مسلم واليهود ليس لئسهم صداق وانما يتعنون متعة وكذلك الرافضة يستحلون المتعة واليهود يستحلون دم كل مسلم وكذلك الرافضة واليهود يرون غش الناس وكذلك الرافضة واليهود لا يعدون الطلاق

فانهم يقولون الرسول لم يقصد أن يجعل أحد احواله معتقدا لما طلق ولكن أقوالهم تفسح أن الرسول لم يبين الحق فيما خاطبه الأئمة من الآيات والاخبارات إمامع تكون لم يعلم أو مع كونه عليه ولم يبينه ولهذا قال الإمام أحمد في خطبة فيما مضته من الرد على

الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من مشابه القرآن وتأويله على غير تأويله قال الحمد لله الذي جعل في كل زمان قترته من الرسل بقايا من أهل العلم يدعون من جنس إلى الهدى ويصرون منهم (٨) على الأذى يحبون بكتاب الله الموتى ويصرون بنور الله أهل العلم

شأنا الأعند كل حضرة وكذلك الرافضة واليهود لا يرون العزل عن السراى وكذلك الرافضة واليهود يجرمون الجزى والمرامى وكذلك الرافضة واليهود حرموا الارنب والجمال وكذلك الرافضة واليهود لا يرون المسح على الخفين وكذلك الرافضة واليهود لا يسلطون وكذلك الرافضة وقد ألدن لئيبا صلى الله تعالى عليه وسلم واليهود يدخلون مع موتاهم سبعة أبطه وكذلك الرافضة ثم قال بأمالك وفصلهم اليهود والنصارى بخصلة قيل اليهود من خير أهل ملككم قالوا أصحاب موسى وقيل للنصارى من خير أهل ملككم قالوا حواري عيسى وقيل للرافضة من شر أهل ملككم قالوا حواري محمد يعنون بذلك طلبة والزبير أمروا بالاستغفار لهم فسبواهم والسيف مسلول عليهم اليوم القمامة ودغوبهم مدحوضة ورايتهم مهزومة وأمرهم منشت كلبا وقد وانا للعرب أطفأها الله وسعور في الأرض فسادا والله لا يحب المفسدين وقد روى أبو القاسم الطبري في شرح أصول السنة نحوه هذا الكلام من حديث وهب بن بقعة الواسطي عن محمد بن حماد الباهلي عن عبد الرحمن بن مالك بن مغول وهذا الأثر قد روى عن عبد الرحمن بن مالك بن مغول من وجوه متعددة يصدق بعضها بعضها بعضا يذيع بعض لكن عبد الرحمن بن مالك بن مغول ضعيف وزم الشيعي لهم ثابت من طرق أخرى لكن لفظ الرافضة إنما ظهر لما رفضوا زيد بن علي بن الحسين في خلافة هشام وقصة زيد بن علي بن الحسين كانت بعد العشرين ومائة سنة إحدى وعشرين وأربعين ومائة في آخر خلافة هشام قال أبو جاتم السبكي قتل زيد بن علي بن الحسين بالكووفة سنة اثنين وعشرين واصلب على خشبة وكان من أفاضل أهل البيت وعلمائهم وكانت الشيعة تتجمله (قلت) ومن زين خروجه زيد افرقت الشيعة الى رافضة وزيدية فانه لما سئل عن أبي بكر وعمر فترحم عليهما رفضه قوم فقال لهم رفضوني قسموا رافضة لرفضهم بإياه وسبي من لم يرفضه من الشيعة زيدا لانسابهم اليه ولما صلب كانت العباد تأتي الى خشبته بأقيل فيسعدون عندها والشيعي توفي في أوائل خلافة هشام أو آخر خلافة يزيد بن عبد الملك أخيه سنة خمس ومائة وأقر بيا من ذلك فلم يكن لفظ الرافضة معروفا آنذاك وهذا يعرف كذب لفظ الأحاديث المرفوعة التي فيها لفظ الرافضة ولكن كانوا يسمون بغير ذلك الاسم كما يسمون الخشبية لقولهم أنا لانقاتل بالسيف إلا مع امامهم معصوم فقلنا لو ان الخشب ولهذا حاف في بعض الروايات عن الشيء مارأيت أحق من الخشبية فيكون المعبر عنهم بلفظ الرافضة ذكره ما لمعني مع ضعف عبد الرحمن ومع أن الظاهر أن هذا الكلام إنما هو نظم عبد الرحمن بن مالك بن مغول وتأليفه وقد سمع منه طرقا عن الشيعي وسواء كان هو أو غيره أو نظم لما آمن أمورا للشيعة في زمانه ولما سمع عنهم ولما سمع من أقوال أهل العلم فيهم أو بعضه أو مجموع الأمرين أو بعضه لهذا أو بعضه لهذا فهذا الكلام معروفا بالبدليل الذي لا يحتاج فيه الى نقل وإسناد وقول القائل أن الرافضة تفعل كذا المراد به بعض الرافضة كقولهم تعالى وقالت اليهود وعزرا بن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله وقالت اليهود بالله مغولة غلبت أيدهم لم يقل ذلك كليمي ودلى فهم من قال ذلك وماذا كرمه جود في الرافضة وفيهم أنصاف ماذا كرمه مثل تحريم بعضهم لحم الأوز والجلل مشابهة لليهود ومثل جمعهم بين الصلاتين دائما فلا يصلون إلا في ثلاثة أوقات مشابهة لليهود ومثل قولهم أنه لا يقع

فكم من قيسل لا يابس قد أحياه وكمن ناله ضال قد هلهو خا أحسن أثرهم على الناس واقع أثر الناس عليهم بنفون عن كتاب الله تحريف المخالين واتصال المبطلين وتأويل الجاهلين الذين عصفوا الأولية البدعة وأطلقوا عنان الفتنة فهم مختلفون في الكتاب مخالفون للكتاب متفقون على مفارقة الكتاب يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم يتكلمون بالمشابهة من الكلام ويخمدون جهال الناس بما يلبسون عليهم فنعوذ بالله من فتن المضلين ويرى نحو هذه الخطبة عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه تكاذ كثر ذلك محمد بن وضاح في كتاب الحوادث والبدع فقد وصفوا هذا الكلام بأنهم مع

(مطلب)

سبب تسمية الشيعة بالرافضة

اختلافهم في الكتاب فهم كلهم مخالفون له وهم مشركون في مفارقة يتكلمون بالكلام المشابه ويخمدون جهال الناس بما يلبسون عليهم حيث لبسوا الحق بالباطل وجماع الأمر أن الأدلة نوعان شرعية وعقلية فالمدعون لمعرفة الإلهيات يقولون لهم من المنتسبين الى الحكمة والكلام والعقليات بقصول من يخالف نصوص الانبياء منهم أن الانبياء لم يعرفوا الحسنى الذي عرفناه أو

يقولون عرفوه ولم يستعملوا الحسنى كما يتناه بل تكلموا بما يخالفه من غير بيان منهم والمدعون السنة والسرعة والاتباع السلف من الجهال بمعنى النصوص يقولون أن الانبياء أسلف الذين اتبعوا الانبياء لم يعرفوا معنى هذه النصوص التي قالوها

والتي بلغوها عن الله أو الانبياء عرفوا مغانيها ولم يبنوا امرادهم الناس فهو لاء الطوائف قد يقولون نحن عرفنا الحق بعقولنا ثم اجتهدنا في حل كلام الانبياء على ما وافق مدلول العقل وفائدة انزال هذه (٩) التشابهات المشككة اجتهد الناس في أن يعرفوا

الحق بعقولهم ثم اجتهدوا في تأويل كلام الانبياء الذين لم يبنوا به امرادهم وأنا عرفنا الحق بعقولنا وهذه التصوص لم تعرف الانبياء معناها كما يعرفوا وقت الساعة

(مطلب) جقاقات الشيعة

ولكن أمرنا بتلاوتها من غير تدبر لها ولا فهم لها نياتها أو يقولون بل هذه الامور لا تعرف بعقل ولا نقل بل نحن منبهون عن معرفة العقليات وعن فهم السمعيات وان الانبياء وأتباعهم لا يعرفون العقليات ولا يفهمون السمعيات (فصل) ولما كان بيان مراد الرسول صلى الله عليه وسلم في هذه الاواب لا يتم الا بدفع المعارض العقلي وامتناع تقديم ذلك على نصوص الانبياء يتناقض هذا الكتاب فساد القانون الفاسد الذي صدقوا به الناس عن سيد الله وعن فهم مراد الرسول وتصديقه فيما أخبرنا كان أي دليل أقبح على بيان مراد الرسول لا ينفذ اذا قدر ان المعارض العقلي ناقضه بل يصير ذلك قدحا في الرسول وقدح ما فيه استدلاله بكلامه وصار هذا غزوة الرضا الذي به اخلاط فاسدة تنفع انتفاعه بالقدح لا ينفعه مع وجود الاخلاط الفاسدة التي تفسد القدح فكذلك القلب الذي اعتقد قيام الدليل العقلي القاطع على نفي الصفات أو بعضها أو نفي عموم خلقه لكل شيء أو امره

الطلاق الا بالاشهاد على الزوج مشابهة اليهود ومثل تخصيصهم لادين غيرهم من المسلمين وأهل الكتاب وغيرهم لتابعهم وتخصيصهم ما يصيب ذلك من الماء والمناجات وغسل الأتية التي يأكل منها غيرهم مشابهة لاسامه الذين هم شر اليهود ولهذا تجعلهم الناس في المسلمين كالسامرة في اليهود ومثل استعمالهم التقية وأظهار خلاف ما يبطنون من العداوة ومشابهة اليهود ونظائر ذلك كثير وأما سائر حقاقتهم فكثيرة جدا مثل كون بعضهم لا يشرع بمن شهر حفره يذبح أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والذين كانوا يشرعون من آثار وأنها رخصها الكفار وبعضهم لا يأكل من الثوب الشامي ومعلوم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ومن معه كانوا يأكلون مما يحل من بلاد الكفار من الجبن ويلبسون ما تنسجه الكفار بل غالب ثيابهم كانت من نسيج الكفار ومثل هككونهم بكرهون التكلم بلفظ العشرة أو بفعل شيء يكون عشرة حتى في البناء لا يبنون على عشرة أو لا عشرة فجدد وعثو ذلك لكونهم يفضون خيبر الصحابة وهم العشرة المشهود لهم بالجنة أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وطهجة والزبير وسعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل وعبد الرحمن بن عوف وأبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنهم أجمعين يفضون هؤلاء الأعلی ابن أبي طالب رضي الله عنه ويفضون السابقين الأولين من المهاجرين والانصار الذين باعوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم تحت الشجرة وكانوا ألفاوار بعامة وقد أخبرنا أنه أنه قد رضى عنهم وثبت في صحيح مسلم وغيره من جابر أن بعضا من غلام حاطب بن أبي النضرة قال يا رسول الله والله لشدن حاطب النار فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كذبت انه شهد بدر او الحديبية وأنهم يترؤن من جمهور هؤلاء بل يترؤن من سائر اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الانفر اقلنا لشجر بضعة عشر ومعلوم أنه لو فرض في العالم عشرين أم كثر الناس لم يجب هجر هذا الاسم لذلك كما أنه سبحانه وتعالى لما قال وكان في المدينة تسعة رهط يفسدون في الأرض ولا يصلحون لم يجب هجر اسم التسعة مطلقا بل اسم العشرة قدم حرج الله سبحانه في مواضع كقوله تعالى في تسعة الخ فم لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة وقال تعالى واعدنا موسى ثلاثين ليلة وأعمنا بها بعشر مائة بمقات ربه أربعين ليلة وقال تعالى والقيصر والبال عشر وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يعتكف العشر الاواخر من شهر رمضان حتى توفاه الله تعالى وقال في ليلة القدر التسوها في العشر الاواخر وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال ما من أيام العمل الصالح فيها أحب الى الله من هذه الايام العشر ونظائر ذلك متعددة ومن العجب أنهم يوالون لفظ التسعة وهم يفضون التسعة من العشرة فانهم يفضونهم الاعلى وكذا هجرهم لاسم أبي بكر وعمر وعثمان وابن يسلم بذلك حتى يكرهون معاملته ومعلوم أن هؤلاء كانوا من أكفر الناس لم يشرح أن لا ينسج الرجل على اسمائهم فقد كان في الصحابة من اسمه الوليد وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقتل في الصلاة ويقول اللهم أجمع الوليد بن الوليد بن المغيرة وأبو بكر من أعظم الناس كفرا وهو الوعيد المذكور في قوله تعالى ذرني ومن خلقت وحيدا وفي الصحابة من اسمه عمرو وفي المشركين من اسمه عمرو بن عبدود وأبو جهل اسمه عمرو بن هشام

(٣ - منهاج أول) ونهيه أو امتناع المعاد أو غير ذلك لا ينفعه الاستدلال عليه في ذلك الكتاب والسنة الامع بسان فساد ذلك المعارض وفساد المعارض قد قيل جملة وتفصيلا أما الجملة فانه من آمن بالله ورسوله إيمانا تاما وعلم مراد الرسول قطعا تبين ثبوت

ما أخبر به وعلم أن ما عارض ذلك من الحجج فهي حجج داحضة والذين يحاجون في الله من بعد ما استجب إليه ففهم داحضة عند ربهم وعليهم غضب ولهم عذاب شديد وأما التفصيل فبعض (١٠) فسل تلك الحجة المعارضة وهذا الأصل ينقض الأصل الذي ذكره طائفة

من المحدثين كذا ذكره الرازي في أول كتابه نهاية العقول حيث ذكر أن الاستدلال بالسمعية في المسائل الأصولية لا يمكن بحال لأن الاستدلال بها موقوف على مقدمات ظنية وعلى دفع المعارض العقلي وإن العلم بانتفاء المعارض لا يمكن إذ يجوز أن يكون في نفس الأمر دلل على عقل بنافض ما دل عليه القرآن ولم يحظر بالالمستع وقد سبنا الكلام على ظنية مثل نقل اللغة والنحو والتصرف ونحو المجاز والأخبار والتفصيل والأشترار والتفصيل والمعارض العقلي بالسمع وقد كنا صنفنا في فساد هذا الكلام مصنفات قدما من نحو ثلاث سنين وذكرنا طرقا من بيان فساد في الكلام على المحصل وفي غير ذلك فذلك كلام في تقرير الأدلة السبعة وبيان أنها قد نفست البقن والقطع وفي هذا الكتاب كلام في بيان انتفاء المعارض العقلية وأبطال قول من زعم تقديم

(مطلب)

المنتظر وخرافاتهم فيه

الأدلة العقلية مطافا وقد بينا في موضع آخر أن الرسول بلغ البلاغ المبين وبين مراده وأن كل ما في القرآن والحديث من لفظ يقال فيه أنه يحتاج إلى التأويل الاصطلاحي انما هو الذي هو صرف اللفظ عن ظاهره فلا بد أن يكون الرسول قد بين مراده بذلك اللفظ مختطبا آخر لا يجوز عليه أن يتكلم بالكلام

وفي الصحابة خالدين سبعين العاص من السابقين الأولين وفي المشركين خالدين ستمائة الهذلي وفي الصحابة من اسمه هشام مثل هشام بن حكيم وأبو جهل كان اسم أبيه هشاما وفي الصحابة من اسمه عقبة مثل أبي مسعود عقبة بن عمر والبدري وعقبة بن عامر الجهني وكان في المشركين عقبة بن أبي معيط وفي الصحابة علي وعثمان وكان في المشركين من اسمه علي مثل علي بن أبيية بن خلف قتل يوم بدر كافرا ومثل عثمان بن طلحة قتل قبل أن يسلم ومثل هذا كثير فلم يكن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والمؤمنون يكرهون أسماء من الأسماء لكونه قد نسي به كافر من الكفار فلو قدر أن المسلمين بهذه الأسماء كفار لم يوجب ذلك كراهة هذه الأسماء مع العلم لكل أحد أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يدعوهم بها ويقر الناس على دعائهم بها وكثير منهم زعم أنهم كانوا منافقين وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يعلم أنهم منافقون وروى عن هذا يدعوهم بها وعلى بن أبي طالب رضي الله عنه قد نسي بها ولأداه فعلم أن جواز الأسماء هذه الأسماء سواء كان ذلك المسمى بها مسلما وكافرا أو مشركا معلوم من دين الإسلام فمن كره أن يدعو أحدا بها كان من أظهر الناس مخالفة لدين الإسلام ثم مع هذا إذا تسمى الرجل عندهم باسم على أو جعفر أو حسن أو حسين أو نحو ذلك عاملوه وأكرموه ولا دليل لهم في ذلك على أنه منهم والتسمية بتلك الأسماء قد تكون فهم فلا يدل على أن المسمى من أهل السنة لكن القوم في غاية الجهل والهوى وينبغي أيضا أن يعلم أنه ليس كل ما أنكره بعض الناس عليهم يكون باطلا بل من أقوالهم أقوال خالفهم فيها بعض أهل السنة ووافقهم بعض والصواب مع من وافقهم لكن ليس لهم مسئلة أنقروا بها وأصابوا فيها فمن الناس من يعتصم بدعهم الجهر بالبسملة وترك المسح على الخفين وإمام طلقا وأما في الحضرة والقنوت في الفجر ومسح على الجبين ومنع لزوم الطلاق البدعي وتسطيع القبور وإسبال اليد في الصلاة ونحو ذلك من المسائل التي تنازع فيها علماء السنة وقد يكون الصواب فيها للقول الذي وافقهم كما يكون الصواب هو القول الذي يخالفهم لكن المسئلة اجتهادية فلا تنكر إلا إذا صارت شعارا لا مرسلا وسع فكون دليل على ما يجب إنكاره وإن كانت نفسها يسوغ فيها الاجتهاد ومن هذا وضع الجرد على القبور وأنه منقول عن بعض الصحابة وغير ذلك من المسائل الحجج ومن خالفناهم أيضا أنهم يعاونون المنتظر عدة مشاهد ينتظرونها كالسرابة التي يسمونها التي يزعمون أنه غائب فيه ومشاهد آخر وقد يقيمون هناك دابة إمامة وإماما فاسدا وما غير ذلك ليركبها إذا خرج ويقومون هناك إماما في طرفي النهار وأما في أوقات آخر من ينادي عليه بالمرورج يأمروا لا يخرج ويشهرون السلاح ولا أحد هناك يقتلهم وفيهم من يقوم في أوقات دعا إلى خيبة أن يخرج وهو في الصلاة فيقتل من باع خروجه وخدته وهم في أماكن بعيدة عن مشهد كدنة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إلى العشر الأواخر من شهر رمضان وأما في غير ذلك بتوجهون إلى المشرق وينادونه بأصوات عالية يطلبون خروجه ومن المعلوم أنه لو كان موجودا وقد أمره الله بالمرورج فانه يخرج سواء نادوه أو لم ينادوه وإن لم يؤذن له فهو لا يقبل منهم وأنه إذا خرج فإن الله يؤيد به بأية مما يشاءه وبمن يعينه وينصره لا يحتاج أن يوقف له دائما من الآدميين من مثل سبعهم في الحية الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا والله سبحانه وتعالى قد عاب في كتابه من يدعو من لا يستجيب له دعاه فقال

تعالى

كلامه

ما لم يئنه لهم ويدلهم عليه لا مكان معرفة ذلك بقولهم وأهنا قد خرج في الرسول الذي يبلغ البلاغ المبين الذي هدى الله به العباد وأخرجهم

به من القلمات الى النور وفرق الله بين الحق والباطل وبين الهدى والضلال وبين الرشاد والي وبين اولياء الله واعداؤه وبين ما يستحقه الرب من الاسماء والصفات وما ينزه عنه من ذلك حتى اوضح الله به (١١) السبيل وانه الدليل وهدى الذين آمنوا

لما اختلفوا فيه من الحق باذنه والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم فمن زعم انه تكلم بما لا يدل الاعلى الباطل لاعلى الحق ولم يبين مراده وانه اراد بذلك اللفظ المعنى الذى ليس بالباطل واما حال الناس في معرفة المراد على ما رمل من غير جهة بارائهم فقد قدح في الرسول كآثره على ذلك في مواضع كيف والرسول اعلم الخلق بالحق واقر الناس على بيان الحق والصحى الخلق والحق وهذا واجب ان يكون بيانه الحق اكمل من بيان كل احد فان ما يقوله القائل وبفعله الفاعل لابد فيه من قدر وعلم وارادة فالعاجز عن القول او الفاعل عتق مسدود ذلك عنه والحاجل عما يقوله وبفعله لا يأتى بالقول المحكم والفعل المحكم وصاحب الارادة الفاسدة لا يقصد الهدى والنصح والصلاح فاذا كان التكمع عالما بالحق فاصدا لهدى الخلق قصدا فاما ما قد اراد على ذلك وجب وجوده مقدوره ومحمد صلى الله عليه وسلم اعلم الخلق بالحق وهو اقص الخلق لسانا واهلهم بيانا وهو احرص الخلق على هدى الصادق كمال تعالى لتقدس كبريولى من انفسكم عز رغبته ما عنت حرص عليكم بالمؤمنين ورفق رحيم وقال ان يحصر على هدايتهم فان الله لا يهدي من يشاء وقد اوجب الله على المؤمنين ان ينزل عليه الكتاب ليعرف قاس ما نزل اليهم فلا بد ان يكون خطاه وبيانه وكلامه اكمل واتم من بيان غيره فتكف

تعالى ذلكم الله ربكم الملك والذين تدعون من دونه ما لم يكون من قطيع ان تدعوه لم يستمعوا دعاءكم ولا يستجيبوا استجابوا لكم ويوم القيامة يكفرون بشرككم ولا ينبثق مثل خبير هذا مع ان الاسنام موجودة وكان يكون بها احياء ناشيطين تراءى لهم ويخاطبهم ومن خاطب معدوما كانت حاله اسوأ من حال من خاطب موجودا وان كان جادا فمن دعا المتظر الذي لم يخلقه الله كان ضلاله اعظم من ضلال هؤلاء واذا قال انا اعتقد وجوده كان عذره قولوا ولئن لم نجعل في هذه الاسنام لها شفاعا عند الله فبعدون من دون الله ما لا ينفعهم ولا يضرهم ويقولون هؤلاء شفعاءنا عند الله والمقصود ان كلهم يدعون لا ينفع دعائهم وان كان اولئك اتخذواهم شفعاء لاهة وهؤلاء يقولون هو امامهم مصوم بهم والون عليه ويعدون عليه كوالاة المشركين على آلهتهم ويجعلونه ركنا في الاعيان لا يتم الدين الا به كما يجعل بعض المشركين آلهتهم كذلك وقال تعالى ما كان لبشر ان يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عبادا لي من دون الله ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعملون الكتاب وبما كنتم تدرسون ولا يأمركم ان تتخذوا الملائكة والنبيين اربا اياهم كمال الكفر بعد ان كنتم مسلمون فاذا كان من اتخذوا الملائكة والنبيين اربا بهم هذه الحال فكيف بمن يتخذ اماما معدوما لوجوده وقد قال تعالى اتخذوا ارحامهم رهبا ثم ارأيت ان يمشي من مريم وما امرها بالايعادوا الهوا واحد الا اله الا هو سبحانه وتعالى عما يشركون وقد ثبت في الترمذي وغيره من حديث عدى بن حاتم انه قال يا رسول الله ما عبيدوهم فقال انهم احوالهم الحرام وحرموا عليهم الحلال فاطاعوهم فكانت تلك عبادتهم اياهم فهو لا اتخذوا اماما موجودا اربا بهؤلاء لا يعملون الحلال والحرام مطلقا لا اماما معدوما الذى لاحقة له ثم يعملون بكل ما يقول المتنون ان يحلله ويحرمه وان خالف الكتاب والسنة واجماع سلف الامة حتى ان طائفتهم اذا اختلفت على قولين قالوا الذى لا يعرف قائله هو الحق لانه قول هذا الامام المعصوم فصعدوا الحلال ماحله والحرام ما حرمه هذا الذى لا يعرفه احد ولا يمكن احدا ان يقل عنه كلمة واحدة * ومن حافاتهم غشيلهم يعضونه مثل اتخاذهم نجمة وقد تكون نجمة جراءة تكون عاتية تسمى الجراءة يصعدونها عاتية ويعدونها بنصف شعرها وغير ذلك وبرون ان ذلك عقوبة عاتية * ومثل اتخاذهم حلسا ملوا منائم يشقون بطنه فيضرب السهم فيشربونه ويقولون هذا مثل ضرب عمرو وشرب دمه ومثل تسمية بعضهم الجمار من حجر الرخا احدها يباين بكر والاخر غيرهم عقوبة الجمار حين جعلنا منهم تلك العقوبة بغيره لاي بكر وعمر وتارة يكتبون اسماءهم على اسفل ارجلهم حتى ان بعض الولاة جعل يضرب رجلى من فعل ذلك ويقول انما ضربت ابا بكر وعمر ولا ازال اضرهم سلاحي اعدتهما ومنهم من يسمى كلابه باسم ابي بكر وعمر وبعضهما ومنهم من اذا سمى كلبه ففصل به بكير يضارب من سفل ذلك ويقول تسمى كلبى باسم اصحاب النار ومنهم من يعظم بالوثؤدة الحموى الكافر الذى كان غلاما للغيرين من شعبه لما قتل عمرو ويقولون انارأت اى لثؤؤة فمظفون كافر جوسا با اتفاق المسلمين لكونه قتل عمرو صلى الله عليه * ومن حفاتهم اظهراهم لما جعلونه مشيدا فكم كذبوا الناس وادعوا ان في هذا المكان ميتان اهل البيت وربما جعلوه مقتولا فينبون ذلك مشيدا

يكون مع هذه المبرين الحق بل ينه من قامت الالة الكثر على جهله او نقص علمه وعقله وهذا مسطور في غيره الموضع ولما كان ما يقوله كثير من الناس في باب اصول الدين والكلام والقول العقلية والحكمة يعلم كل من تدبره ان يخالف لما جاء به الرسول وان الرسول

عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها كلام بل هذا كلام متناقض في نفسه اذ كونهم من اصول الدين واجب ان تكون من أهم أمور الدين وانما يحتاج اليه الله ان تم في نقل الكلام فيها عن الرسول ويجب احداً امرين (١٣) لما أن الرسول أهل الامور المهمة التي

يحتاج اليها الدين فلم يبينها وأما
بينها فلم نقله الأمانة وكلاهما
باطل قطعاً وهو من أعظم مظاهر
التناقض في الدين وانما يظن هذا
وأمثله من هو جاهل بحقائق ما جاء
به الرسول أو جاهل بما يعقله الناس
بقاؤهم أو جاهل بهما جميعاً فإن
جاهل بالاول يجب عدم علمه بما
استدل عليه ذلك من أصول الدين
وفروعه وجهله بالسائق يجب
أن يدخل في الحقائق المعقولة
ما سببه هو أسئلة عقائد وانما
هي جهلها وجهله بالآخرين
يجب أن يظن من أصول الدين
ما ليس منها من المسائل والوسائل

(قف على الرافضة وشيوخها)

الباطلة وأن يظن عدم بيان الرسول
لما ينبغي أن يعتقد في ذلك كجهل
الواقع لطوائف من أصفاء الناس
حذاقهم فضلاً عن عوامهم وذلك أن
أصول الدين إما أن تكون مسائل
يجب اعتقادها ويجب أن تذكر
قولاً أو تتركها كسائل التوحيد
والصفات والقدر والنمو والمعاد
أو دلائل هذه المسائل أما القسم
الاول فكل ما يحتاج الناس الى معرفته
واعتقاده والتصديق به من هذه
المسائل فقد بينه الله ورسوله بآيات
شافية أو قطعاً العذر اذ هذا من أعظم
ما بلغه الرسول الباري المين وبينه
للناس وهو من أعظم ما أقام الله به
الحجة على عباده فهو بالرسول الذين
ينموون بقلوبهم وكتب الله الذي نقل
الصحة ثم التابعون عن الرسول

أنهم من ذلك الزمان القديم يصفهم الناس على هذا من عهد التابعين وتابعيهم كانت بعض ذلك
لما عن الشعبي وأما ان يكون من كلام عبد الرحمن وعلى التقديرين فالقصد حاصل فإن عبد
الرحمن كان في زمن تابعي التابعين وانما ذكرنا هذا لأن عبد الرحمن كثير من الناس لا يفتح
برأيه المفردة لما هو محفظه وأما انتهية في تحسين الحديث وإن كان له علم ومعرفة بأوضاع
من العباد ولكن يصح للاعتقاد والمتابعة كقائلين سليمان ومحمد بن عمرو الوائلي وأمثالهما
فإن كثرة الشهادات والأخبار قد توجب العلم وأن لم يكن كل من الخبرين ثقة حافظاً لحق يحصل
العلم بخبر الأخبار المتواترة وإن كان الخبر من من أهل الفسوق اذ لم يحصل بينهم تشاور وتواطؤ
والقول الحق الذي يقوم عليه الدليل يقبل من كل من قال وإن لم يقبل بمجرد أخبار الخبر
فلماذا ذكرنا ما ذكره عبد الرحمن من ما لم من قول فإن غاية ما فيه أنه قال ذكر الأثر وعبد
الرحمن هذا يروي عن أبيه وعن الأعمش وعن عبيد الله بن عمرو ولا يفتح بمفرده فانه ضعيف وما
ينبغي أن يعرف أن ما يوجب في جنس الشيعة من الاقوال والافعال المذمومة وإن كان أضعاف
ما ذكره ولكن قد لا يكون هذا كله في الإمامية الاثني عشرية ولا في الزيدية ولكن يكون كثير
منه في الغالية وفي كثير من عوامهم مثل ما ذكر عنهم من تحريم الجمل وإن الطلاق يشترط
فبعض المرأة ونحو ذلك مما يقوله من يقوله من عوامهم وإن كان علماءهم لا يقولون ذلك ولكن
لما كان أهل مذهبهم مستنداً الى الجهل كانوا أكثر الطوائف كذباً وجهلاً

(فصل) ونحن نبين ان شاء الله تعالى طريق الاستقامة في معرفة هذا الكتاب منهاج الندامة
بحول الله وقوته وهذا الرجل سلك مسلك سلفه شيوخ الرافضة كان النعمان المقدوني تبعه
كالكرابجي وأبي القاسم الموسوي والطوسي وأمثالهم فإن الرافضة في الأصل ليسوا أهل علم
وخبرة بطريق النظر والمناظرة ومعرفة الأدلة وما يدخل فيها من المنع والمعارضة كما أنهم من
أجهل الناس بمعرفة المقولات والاحاديث والآثار والتمييز بين صحيحها وضعيفها وانما عدهم
في المنقولات على نواريج منقطعة الاستناد وكثير مناهم وضع المعروفين بالكذب وبالأحاد
وعلماءهم يعتمدون على نقل مثل أبي مخنف لوط بن علي وهشام بن محمد السائب وأمثالهم من
المعروفين بالكذب عند أهل العلم أن أمثال هؤلاء هم أجل من يعتمدون عليه في النقل اذ كانوا
يعتمدون على من هو في غاية الجهل والاقراءة لا يذكروا في الكتب ولا يعرف أهل العلم بالرجال
وقد اتفق أهل العلم بالنقل والرواية والاسناد على أن الرافضة أكذب الطوائف والكذب فيهم
قديم ولهذا كان أئمة الاسلام يقولون امتيازهم بكثرة الكذب قال أبو حاتم الرازي سمعت يونس
ابن عبيد الاعلى يقول قال أشهب بن عبد العزيز سئل مالك عن الرافضة فقال لا تكلمهم ولا
تروهم فانهم يكذبون وقال أبو حاتم حدثنا حمزة قال سمعت الشافعي يقول لم أر أحداً أشهد
بالزور من الرافضة وقال مؤيد بن اهاب سمعت يزيد بن هرون يقول سمعت عن كل صاحب بدعة
اذا لم يكن داعية الا الرافضة فانهم يكذبون وقال محمد بن سعيد الاصمعي سمعت بشر بن بك يقول
أجل العلم عن كل من لقيت الا الرافضة فانهم يضعون الحديث ويتذوقونه وشربوا هذا
هو شر بل بن عبد الله القاضي قاضي الكوفة من أقران الثوري وأبي حنيفة وهو من الشيعة
الذي يقول بلسانه أنا من الشيعة وهذه شهادة فيهم وقال أبو معاوية سمعت الأعمش يقول

لفعله وبهائنه والحكمة التي هي ستر رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله من ذلك على غاية المراد وما هو واجب المستحب والمحدث الذي
بعث فيها رسولاً من أنفسنا بل توغلبنا وأنه يتركنا ويعلمنا الكتاب والحكمة الذي أكل لنا الدين وأتم علينا النعمة ورضينا الاسلام

ديننا الذي أنزل الكتاب نفسه السلك شئ وهدي ووجه وبشرى المسلمين ما كان حديثا بقدرى ولكن تصديق الذي بين يديه وتفصيل كل شئ وهدي ووجه تقوم ويؤمنون وانما يظن (١٤) عدم اشتغال الكتاب والحكمة على بيان ذلك من كان ناقصا عقله وسمعه ومن

له نصيب من قول أهل النار الذين قالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير وان كان ذلك كثيرا في كثير من المتفاسفة والمتكلمة وجهال أهل الحديث والمتفهمة والصوفية وأما القسم الثاني وهو دلائل هذه المسائل الأصولية فانه وان كان يظن طوائف من المتكلمين أو المتفلسفة أن الشروع اغماض بطريق اخبار الصادق فدلائله موقوفة على العمل بصدق الخبر وبجهالون ما بين عليه صدق الخبر بمعقولات محضة فقد غلطوا في ذلك غلطا عظيما بل ضلوا ضلالا مبينا في ظنهم أن دلالة الكتاب والسنة انما هي بطريق اخبار مجرد بل الامر ما عليه سلف الأمة أهل العلم والامان من أن اقتسماته وتعالى بين من الأدلة العقلية التي يحتاج اليها العلم بذلك ما لا يقدر أحد من هؤلاء قدرته نهاية ما يدركونه جاء القرآن بخلافه على أحسن وجه وذلك كالأمثال المضروبة التي يذكرها الله في كتابه التي قال فيها ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن من كل مثل فان الأمثال المضروبة هي الاقيسة العقلية سواء كانت قياس شعورا وقياس غملا ويدخل في ذلك ما يسمونه براهين وهو القياس الشمولي المؤلف من المقدمات الفنية وان كان لفظ البرهان في اللغة أعم من ذلك كما سمي الله آية موسى براهين وما وضع هذا العلم الإلهي ليجوز أن يستدل فيه بقياس غملي يستوي فيه الأصل والفرع ولا يقاس شئ على شئ يستوي فيه أفرا دافعا الله سبحانه ليس كشئ شئ فلا يجوز أن يمثل بقدره ولا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قضية كلية تستوي أفرا دافعا ولهذا المسالك طوائف من المتفاسفة والمتكلمة مثل هذه الاقيسة في

أدركت الناس وما يسمونهم الكذابين يعني أصحاب المغيرة بن سعيد وقال الاعشى ولا عليكم أن تذكروا هذا فاني لا أنتم أن يقولوا انا اصبننا الاعشى مع امرأة وهذه آثار ثابتة قدرها أبو عبد الله بن بطة في الأمانة الكبرى هو غيره وروى أبو القاسم الطبري كان الشافعي يقول ما رأيت في أهل الأهواء قوما أشهد بالزور من الرافضة ورواه أيضا من طريق حرملة وزاد في ذلك ما رأيت أشهد على الله بالزور من الرافضة وهذا المعنى وان كان محصيا للفظ الاول هو الثابت عن الشافعي ولهذا ذكر الشافعي ما ذكره أبو حنيفة وأصحابه أنه رذشادة من عرف بالكذب كالخطابية ورذشادة من عرف بالكذب متفق عليه بين الفقهاء وتنازعوا في شهادة سائر أهل الأهواء هل تقبل مطلقا أو رذشادة الداعية إلى البدع وهذا القول الثالث هو الغالب على أهل الحديث لا يرون الرواية عن الداعية إلى البدع ولا شهادته ولهذا لم يكن في كتبهم الأمهات كالصالح والسنة والمسند الرواية عن المشهورين بالدعة إلى البدع وان كان فيها الرواية عن فيه نوع من بدعة كخوارج والشعة والمرجئة والقدرة وذلك لانهم لا يدعوا الرواية عن هؤلاء المفسدين كما ظنهم ولكن من أظهر بدعته وجب الانكار عليه بخلاف من أخفاهوا وكما وإذا وجب الانكار عليه كان من ذلك أن يجر حتى ينتهي عن اظهار بدعته ومن ههنا أن لا يؤخذ عنه العلم ولا يستشهد وكذلك تنازع الفقهاء في الصلاة خلف أهل الأهواء والفجور منهم من أطلق المنع والتحقيق أن الصلاة خلفهم لا ينهى عنها البطلان صلاتهم في نفسها لكن لانهم إذا أظهروا المنكر استحقوا أن يجر وأن لا يقصد موافق الصلاة على المسلمين ومن هذا الباب ترك عبادتهم وتشيع جنازهم كل هذا من باب الهجر المشروع في انكار المنكر للنهي عنه وأذا عرف أن هذا هو من باب العقوبات الشرعية علم أنه يختلف باختلاف الاحوال من قلة البدعة وكثرتها وظهور السنة وخفائها وان المشروع هو التأليف تارة والهجران أخرى كما كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يتألف أقواما من المشركين ومن هو حديث عهد بالاسلام ومن يخاف عليه الفتنة يعطى المؤلفة قلوبهم ما لا يعطى غيرهم وقال في الحديث الصحيح اني أعطى رجلا والذي ادع أحب الي من الذي أعطى رجلا الما في قلوبهم من الهلع والخزع وأدع رجلا لما جعل الله في قلوبهم من الغنى والخير منهم عرو بن نعله وقال اني لأعطي الرجل وغيره أحب الي منه خشية أن يكبه الله في النار على وجهه أو كما قال وكان يجر بعض المؤمنين كاهجر الثلاثة الذين خلفوا وعن غزوة تبوك لان المقصود دعوة الخلق الى طاعة الله بأقوم طريق فاستعمل الرغبة حيث تكون وأصلح والرهبة حيث تكون وأصلح ومن عرف هذا اتين له أن من رد الشهادة والرواية مطلقا من أهل البدع المأثمين فقلوه ضعيف فان السلف قد دخلوا بالتأويل في أنواع عظيمة ومن جعل المظهرين للبدعة آثمة في العلم والشهادة لا ينكر عليهم يجر ولا ردع فقلوه ضعيف أيضا وكذلك من صلي خلف المظهر للبدع والفجور من غير انكار عليه ولا استدال به من هو خير مع القدرة على ذلك فقلوه ضعيف وهذا يستلزم اقرار المنكر الذي يبغضه الله ورسوله مع القدرة على انكاره وهذا لا يجوز ومن أوجب الاعادة على كل من صلي خلف ذي فجور وبدعة فقلوه ضعيف فان السلف والآئمة من الصحابة والتابعين صلوا خلف هؤلاء وهؤلاء لا كانوا ولا علموا كانوا ولا علموا ولهذا كان من أصول أهل السنة ان الصلاة التي

يستوي فيه الأصل والفرع ولا يقاس شئ على شئ يستوي فيه أفرا دافعا الله سبحانه ليس كشئ شئ فلا يجوز أن يمثل بقدره ولا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قضية كلية تستوي أفرا دافعا ولهذا المسالك طوائف من المتفاسفة والمتكلمة مثل هذه الاقيسة في

تقيها

المطالب الالهية لم يصلوها الى اليقين بل تناقضت أدلتهم وغلب عليهم بعد التناهي الحيرة والاضطراب لما رويهم فساد دلتهم
أو تكافأها ولكن يستعمل في ذلك قياس الأولى سواء كان عسلاً أو شحلاً كما قال (١٥) تعالى والله المثل الأعلى مثل أن يعلم إن كل

تقديمها ولا الامور تصلى خلفهم على أي حالة كانوا كما يحجج معهم وينقري معهم وهذه الامور
مبسوطة في غير هذا الموضوع والمقصود هنا ان العلماء كلهم متفقون على ان الكذب في الرفضه
أظهر منه في سائر طوائف أهل القبلة ومن تأمل كتب الجرح والتعديل المصنفة في اسماء
الرواة والنقله وحوالهم مثل كتب يحيى بن سعيد القطان وعلى بن المديني ويحيى بن
معين والخازني وأبي زرعة وأبي حاتم الرازي والنسائي وأبي حاتم بن حبان وأبي أحمد بن عدي
والدارقطني وأبراهيم بن يعقوب الجوزي والسعدى ويعقوب بن سفيان القسوي وأحمد بن
عبد الله بن صالح الجبلي والعقيلي ومحمد بن عبد الله بن عمار الموصلي والحاكم النساوري
والخافض عبد الغني بن سعيد المصري وأمثال هؤلاء الذين هم جهات نقد وأهل معرفة
بأحوال الأئساد رأيت المعروف عندهم الكذب في الشيعة أكثر منهم في جميع الطوائف حتى
أن أصحاب الصحيح كالخازني لم يرو عن أحد من قدماء الشيعة مثل عاصم بن ضمرة والحرف
الاعور وعبد الله بن سلمة وأمثالهم مع أن هؤلاء من خيار الشيعة وانما يروون عن أهل البيت
كالحسن والحسين ومحمد بن الحنفية وكتبه عبيد الله بن أبي رافع أو عن أصحاب ابن مسعود
كعبيدة السلماني والحرف بن قيس أو عن بشير هؤلاء وهؤلاء أئمة النقل ونقادهم من أئمة الناس
عن الهوى وأخبرهم بالناس وأقولهم بالحق لا يخافون في الله لومة لائم والبدع متنوعة فالخارج
مع أنهم مارقون عرجون من الاسلام كما يرق السهم من الرمية وقد أمر النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم بقتالهم واتفق الصحابة وعلماء المسلمين على قتالهم وصرح فيه الحديث عن النبي صلى
الله تعالى عليه وسلم من عشرة أوجه وأما مسلم في صحيحه روى الخازني منها ثلاثة ليسوا من
يتعد الكذب بل هم معرووفون بالصدق حتى يقال ان حديثهم من أصح الحديث لكنهم جعلوا
وضوا في بدعتهم ولم تكن بدعتهم عن زندقه والحديث عن جعل وضلال في معرفة معاني الكتاب
وأما الرفضه فاصل بدعتهم عن زندقه والحاد وتعد الكذب فهم كثير وهم يقررون بذلك حيث
يقولون بيننا التقية وهو أن يقول أحدهم بلسان خلاف ما في قلبه وهذا هو الكذب والتناقض
ويدعون مع هذا أنهم هم المؤمنون دون غيرهم من أهل الله ويصفون السابقين الأولين بالردة
والتناقض فهم في ذلك كما قيل «رمتي بدائهم وانسلت» انليس في المظاهر من الاسلام أقرب الى
التناقض والردة منهم ولا يوجد المردون والمناقضون في طائفة أكثر مما يوجد فيهم واعتبر ذلك
بالقائلة من النصرية وغيرهم وبالملاحدة والامعية وأمثالهم وعلمتهم في الشرعيات ما ينقل
لهم عن بعض أهل البيت وذلك النقل منه ما هو صدق ومنه ما هو كذب عبد أو خطأ وليسوا
أهل معرفة بصحيح المنقول وضعيفه كآل المعرفة بالحديث ثم اذا صبح النقل عن هؤلاء فانهم
بنوا وجوب قبول قول الواحد من هؤلاء على ثلاثة أصول على أن الواحد من هؤلاء معصوم
مثل عصبة الرسول وعلى أن ما يقول أحدهم فانما يقوله نقل عن الرسول صلى الله تعالى عليه
وسلم وانهم قد علم منهم أنهم قالوا ما قلنا فانما نقوله نقل عن الرسول ويدعون العصبة في هذا
النقل والثالث أن اجماع العشرة ثم يدعون أن العشرة هم الانساعشر ويدعون أن ما نقل
عن أحدهم فقد أجبعوا كلهم عليه فهذه أصول الشرعيات عندهم وهي أصول فاسدة كائناً
ذلك في موضعه لا يعتمدون على القرآن ولا على الحديث ولا على الاجماع الا تكون المعصوم

تقدير وجوده محال فان هذه قضية كلية سالبة فلا بد من العلم بعموم هذا الشيء وما يحتاج به بعضهم على أن هذا ممكن بالانعلم امتناعه كما علم

(١) قوله فان الشأن المحمدي في الاصل ولعل في الكلام نقصاً تأمل وحرر كتبه معصمه

امتناع الامور الظاهر امتناعها مثل كون الجسم مفرطاً كما كف هذا كاحتجاج بعضهم على انها ليست بدنية بان غيرهما من البدنيات اولى منها وهذه حجة ضعيفة لان البدن جسمي هو (١٦) ما اذا تصور طرفاً من العقل به والمتصور ان قد يكون خفيين فالقضايا متفاوت

في الجلاء وانخفاضات تصورها
كانت تفاوتات تفاوت الازهان وذلك
لا يقدح في كونها ضرورية
ولا يوجب ان عالمنا نظير امتناعه
يكون ممكنا بل قول هؤلاء اصعب
لان الشيء قد يكون ممثلا لأمور
خفية لازمة فيما يعلم انتفاء تلك
القوازم وأعدم لزومها لا يمكن الجزم
بإمكانه والحال هنا أعين من الحال
لأنه أوفى من الامكان الذهني
حقبة عدم العلم بالامتناع وعدم
العلم بالامتناع لاستلزام العلم
بالامكان الخارجي وهذا هو
الامكان الذهني فان الله سبحانه
وتعالى لم يكتب في بيان امكان المعاد
بهذا اذ يمكن أن يكون الشيء ممثلا
ولو غيره وان لم يعلم ذهن امتناعه
بغلاف الامكان الخارجي فانه اذا
علم بل أن يكون ممثلا والامتناع
يعلم الامكان الخارجي نأزعه يعلمه
وجود الشيء ونأزعه بوجود نظيره
ونأزعه بعلمه بوجود ما للشيء أولى
بالوجود منه فان وجود الشيء دليل
على ان ما هو فيه أولى بالامكان منه
ثم اذا دأب كون الشيء ممكنا فلا بد
من بيان قدرة الرب عليه والافتقار
العلم بإمكانه لا يعني في الامكان وقوعه
ان لم يعلم قدرة الرب على ذلك فبين
سبحانه هذا كله مثل قوله أولم يروا
أن الله الذي خلق السموات والأرض
قادر على أن يخلق مثلهم وجعل لهم
أجالا لا رب فيه فأتى الظالمون
الأكفورا وقوله أوليس الذي
خلق السموات والأرض بقادر على
أن يخلق مثلهم بوهي والخلاق

منهم ولا على القياس وان كان جليلا واضحا وأما محمد تهيم في النظر والعقليات فقد اعتمد متأخروهم على كتب المعتزلة في الجدل والمعتزلة أعقل وأصدق وليس في المعتزلة من يطن في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان رضوان الله تعالى عليهم أجمعين بل هم متفقون على تثبيت خلافة الثلاثة وأما التفضيل فائتمهم وجهوهم وكانوا يفضلون أبا بكر وعمر رضي الله عنهما وفي متأخريهم من توقف في التفضيل وبعضهم فضل عليا صار بينهم وبين الزيدية نسب راجح من جهة المشاركة في التوحيد والعدل والامامة والتفضيل وكان قدما المعتزلة وانتمهم كعمرو بن عبدود واصل بن عطاء وغيرهم متوقفين في عدالة علي عليه السلام فيقولون أو من يقول منهم قد فسدت إسلامي الطائفتين إما على وإما طلبة والزيدية لا يعينها فان شهدوا وهذا من تعجيل شهادتهما لفسق أحدهما لا يعينه وان شهد على مع شخص آخر عدل في قبول شهادته على بينهم نزاع وكان مشككوا الشيعة كهمشام بن عبد الحكم وهشام الجواليقي ويونس بن عبيد الرحمن الفقي وأمثالهم يزيدون في اثبات الصفات على مذهب أهل السنة بما يقوله أهل السنة والجماعة فلا يمتنعون من القول بأن القرآن غير مخلوق وأن الله يرى في الآخرة وغير ذلك من مقالات أهل السنة والحديث حتى يبتدعون في الغلو في الإثبات والتجسيم والتقيص والتشيل ما هو معروف من مقالاتهم التي ذكرها الناس ولكن في وأخر المائة الثالثة دخل من دخل من الشيعة في أقوال المعتزلة كابن التوجي صاحب كتاب الأرواء والذات وأمثاله وجاء بعده هؤلاء المقيدين للنعمان وأتباعه ولهذا أخذ المصنفين في المقالات كالاشعري لا يذكرون عن أحد من الشيعة أنه وافق المعتزلة في توحيدهم وعدهم الاثنى عشر متأخريهم وانما يذكرون عن قدامهم التجسيم وأثبات القدر وغيره وأول من عرف عنه في الاسلام أنه قال ان الله جسم هو هشام بن عبد الحكم وقد كان ابن الراوندي وأمثاله من المعروفين بالزندقة والاحاد صنفوا لهم كتباً اضاعى أصولهم

(الفصل الاول)

قال المصنف الرافضى ابا عبد الله هـ رسالة شريفة ومقالة لطيفة اشتملت على أهم المطالبات في
أحكام الدين وأشراف مسائل المسلمين وهي مسئلة الامامة التي يحصل بسبب ادراكها
نيل درجة الكرامة وهي أحد أركان الايمان المستحق بسببه الظهور في الجنان والتخلص
من غضب الرحمن فقد قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مات ولم يعرف امام زمانه
مات ميتة جاهلية خدمت بها خزنة السلطان الاعظم مائت رقيب الامم ملك ملوك طوائف
العرب والهمم مولى النعم وسدى الخير والكرم شاهنشاه المكرم غاث الملة والحق
والدين أولجايتو خدائده قد نصبت فيه خلاصة الدلائل وأشرت الى رؤس المسائل وسميتها
منهاج الكرامة في معرفة الامامة وقد رتبته على فصول الفصل الاول في نقل المذاهب
في هذه المسئلة ثم ذكر الفصل الثاني في أن مذهب الامامية واجب الاتباع ثم ذكر الفصل
الثالث في الادلة على امامة علي رضي الله عنه بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثم ذكر
الفصل الرابع في الاثني عشر ثم ذكر الفصل الخامس في ابطال خلافة أبي بكر وعمر وعثمان
فقال الكلام على هذا من وجوه

(أحدها) ان يقال أولا ان القائل ان مسألة الامامة أهم المطالب في أحكام الدين وأشرف

وقوله أو لم ير أن الله الذي خلق السموات والأرض لم يخلقهن بقادر على أن يحيي الموتى بل الله على كل مسائل
شيء قدير وقوله خلق السموات والأرض أكبر من خلق الناس فإنه من المعلوم بهذه العقول أن خلق السموات والأرض أعظم من خلق

أمثال بني آدم والقدره عليه وأبلغ وهذا الإيسر وأولى بالامكان والقدره من ذلك وكذلك استدلاله على ذلك إنشاء الأولى في مثل قوله وله المثل الأعلى في السموات والأرض وقال يأيتها الناس ان كنتن في ريب من (١٧) البعث فانا خلقناكم من تراب ثم من نطفة

ثم من علقه ثم من مضغه مخلقة وغير مخلقة لنبين لكم وكذلك ما ذكره في قوله وضرب لنا مثلاً ونسي خلقه قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحياها الذي أنشأها أول مرة الآيات وقد أنشأهم من التراب ثم قال وهو بكل خلق علم ليس عليه بما تفرق من الاجزاء أو استحالة ثم قال الذي جعل لكم من الشجر الأخضر نارا فبين أنه أخرج النار من الحارة اليابسة من البارد الرطب وذلك لأبلغ في المنفعة لأن احتياج الحرارة والرطوبة أسير من احتياج الحرارة واليوسة اذ الرطوبة تقبل من الانفعال مالا تقبله اليوسة ولهذا كان تسخين الهواء والماء أسير من تسخين التراب وان كانت النار نفسها حارة يابسة فانها جسم بسيط وليس ضد الرطوبة والرطوبة يعنى بها الحرارة كطوبه الماوعى بعضا من رعة الانفعال فيدخل في ذلك الهواء فكذلك يعنى باليس عدم البلية فتكون النار يابسة وادابا ليس بعد التشكل والانفعال فيكون التراب يابس اذون النار واليابس فيه اليس بالمعنى بخلاف النار لكن الحيوان الذي فيه حرارة ورطوبة يكون من العناصر الثلاثة التراب والماء والهواء وأما الجزء الناري فلنفس فيه حرارة فليس فيه حرارة تارة وان لم يكن فيه جزء من النار وقيل بل فيه جزء من النار وعلى كل تقدير فتكون الحيوان من العناصر أولى بالامكان من تكون النار من الشجر

مسائل المسلمين كاذب باجاع المسلمين سنيهم وشيعهم بل هو كفر فان الايمان بالله ورسوله أهم مسألة الامامة وهذا معلوم بالاضطرار من دين الاسلام فالكافر لا يصير مؤمنا حتى يشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وهذا هو الذي قاتل عليه الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم الكفار أولا كما استفاض عنه في الصحاح وغيرها قال أمرب أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأني رسول الله ويقبوا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك فقد عصوا ما مني دعاءهم وأموالهم الإبحتها وقد قال تعالى فإذا انسلى الشهر الحرم فافتلوا المشركين حيث وجدوهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فاولئك سوايهم وكذلك قال لعلي لما بعثه الى خيبر وكذلك كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يسير في الكفار فيحصن دعاءه بالتوبة من الكفر لا يذكر لهم الامامة بحال وقد قال تعالى بعده فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فاولئك اخواني في الدين بالتوبة فان الكفار على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كانوا اذا أسلوا أجرى عليهم أحكام الاسلام لم يذكر لهم الامامة بحال ولا نقل هذا عن الرسول أحسن من أهل العمل لا نقلنا خاصا ولا عاما بل نحن نعلم بالاضطرار ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يكن يذكر للناس اذا أرادوا الدخول في دينه الامامة لا مطلقا ولا معينا فكيف تكون أهم المطالب في أحكام الدين ومما بين ذلك أن الامامة بتقدير الاحتياج الى المعرفتها لا يحتاج اليها من مات على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من الصحابة ولا يحتاج اليها التزام حكمه من عاش منهم الابعدهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فكيف يكون أشرف مسائل المسلمين وأهم المطالب في الدين لا يحتاج اليه أحد على عهد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وليس الذين آمنوا بالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم في حياته وأتبعوه باطنا وظاهرا ولم يبدلوا هم أفضل الخلق باقيا في السنة والسنة والسنة فكيف يكون أفضل المسلمين لا يحتاج اليهم المطالب في الدين وأشرف مسائل المسلمين فان قيل ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان هو الامام في حياته ولا يحتاج اليه الامام بعدهم ما فلم تكن هذه المسئلة أهم مسائل الدين في حياته وانما صارت أهم مسائل الدين بعدهم قيل الجواب عن هذا من وجوه (أحدها) انه بتقدير صحة ذلك لا يجوز أن يقال انها أهم مسائل الدين مطلقا بل في وقت دون وقت وهي في خيرة الاوقات ليست أهم المطالب في أحكام الدين ولا أشرف مسائل المسلمين (الثاني) ان يقال الايمان بالله ورسوله في كل زمان ومكان أعظم من مسألة الامامة فلم تكن في وقت من الاوقات لا أهم ولا الاشرف (الثالث) ان يقال فقد كان يجب بيانهم ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لامة الباقين من بعده كما بين لهم أمور الصلاة والزكاة والصيام والحج وعين أهم الايمان بالله وتوحيده واليوم الآخر ومن المعلوم أنه ليس بيان مسألة الامامة في الكتاب والسنة ببيان هذه الأصول فان قيل بل الامامة في كل زمان هي الاهم والتي صلى الله تعالى عليه وسلم كان نبيا ما وهذا كان معلوما لمن آمن به أنه كان امام ذلك الزمان فليس الاعتذار بهذا باطل من وجوه (أحدها) أن قول القائل الامامة أهم المطالب في أحكام الدين اما ان يريد به امامة الانبياء عشر أو امامة امام كل زمان بعينه في زمانه بحيث يكون الاهم في زماننا الايمان بامامة محمد المنتظر الاهم في زمان الخلفاء الاربعة الايمان بامامة علي عندهم والاهم في زمان

(٣ - منهاج أول) الاخضر فالقادر على أن يخلق من الشجر الاخضر نارا أولى بالقدرة ان يخلق من التراب حيويا فان هذا معتاد وان كان ذلك مما يعض اليه من الاجزاء الهوائية والمائية والمقصود بالجمع في المولدات ثم قال وليس الذي خلق السموات والأرض

بقادر على أن يخلق مثلهم وهذه مقدمة معلومة بالبداهة ولهذا جاء فيها باسقام التقرير الدال على أن ذلك مستقر معلوم عند الخاطفين
كما قال سبحانه ولا يؤتوا ثمنه بل الاجتنال بالحق (١٨) وأحسن تفسيراً ثمين قدرته العامة بقوله انما امره اذا اراد شيئاً ان يقول

له كن فيكون وفي هذا الموضع
وغیره من القدر ان من الاسرار
وبیان الأدلة القطعية على المطالب
الذينية ما ليس هذا موضعه وانما
الغرض التنبيه وكذلك ما استعمله
سبحانه في تنزيهه وتقديسه عما
اضافوا اليه من الالات وسماها
حسية أو عقلية كما ترجمه النصارى
من قوله الكلمة التي جعلوا جواهر
الابن منه وكان ترجمه الفلاسفة
الصائبون من قوله العقول العشرة
والنفوس الفلسفية التسعة التي هم
مضطربون فيها هل هي جواهر أو
أعراض وقد يحسبون العقول
عزلة الذكور والنفوس عزلة الاناث
ويجعلون ذلك آباءهم وأمهاً لهم
وآلهم وأربابهم القريبة وعلمهم
بالنفوس أظهر لوجود الحركة
الدورية الدالة على الحركة الارادية
الالهة على النفس الحركة لكن
أكثرهم يجعلون النفس الفلسفية
عرضاً لا جواهر فائتباعاً بنفسه وذلك
شبيه بقول مشركي العرب وغيرهم
الذين جعلوا له بنين وبنات قال
تعالى وجعلوا لله شركاء الجن وخلقهم
وخرقوا له بنين وبنات يغفلون
وتعالى عما يشفون وقال تعالى ألا
إنهم من افكهم ليقولون ولد الله
وانهم لكانون وكانوا يقولون
الملائكة بنات الله كما ترجم هؤلاء من
العقول أو العقول والنفوس هي
الملائكة وهي متولدة عن الله قال
تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه
ولهم ما يشتهون واذ بشر أحدكم
بالانثى نزل وجهه مسوداً وهو كظيم

يتوارى من القوم من سوء ما بشره أعمس على هون أم يدسه في التراب الاسماء محكمون للذين لا يؤمنون الشاكرين
بالأخرى مثل السود والله المثل الأعلى وهو العزيز الحكيم الى قوله ويجعلون الله ما يكرهون وتصف أنسنتهم الكذب أن لهم الحسنى لاجرم

أن لهم النار وأنهم مفرطون وقال تعالى أم اتخذوا مآخض بنات وأصفاكم بالنين وإذا بشر أحدكم بمصابر الرحمن مثلناظر وجهه مسودا وهو كظيم أو من ينشأ في الحلية وهو في الخصام غير مبين وجملاوا (١٩) الملائكة الذين هم عباد الرحمن أنا أنشبدوا

الساكنين بين سبحانه وتعالى أنه ليس بعوت ولا قتله ينقض حكم رسالته كما ينقض حكم الإمامة بعوت الأئمة وقتلهم وأنه ليس من شرطه أن يكون خالد الأيموت فانه ليس هو ذا أو انما هو رسول قد خلت من قبله الرسل وقد بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة وحأ في الله حق جهاده وعبد الله حتى أتاه اليقين من ربه فطاعته واجبة بعد مآته وجوبها في حياته وأوكد أن الدين كل واستقر عونه فلم يبق فيه نسخ ولهذا جمع القرآن بعدموته لكمال واستقر عونه فإذا قال القائل إنه كان اماما في حياته وبعد صلا الامام غيره ان أراد بذلك أنه صار بعدهم من هو نظيره بطاع كإطاع الرسول فهذا باطل وان أراد أنه قام من يخلفه في تنفيذ أمره ونهيه فهذا كان حاصلا في حياته فانه اذا غاب كان هؤلاء من يخلفه وان قيل انه بعدموته لا يشرعنا بالامر بخلاف حياته قبل مباشرته بالامر ليست شرط في وجوب طاعته بل يجب طاعته على من بلغه أمره ونهيه كما يجب طاعته على من سمع كلامه وقد كان يقول يبلغ الشاهد الغائب فرب مبلغ أوعى من سامع وان قيل انه في حياته كان يقضي في قضايا معينة مثل اعطاء شخص بعينه واقامة الحد على شخص بعينه وتنفيذ جيش بعينه قيل نعم وطاعته واجبة في تنفيذ ذلك الى يوم القيامة بخلاف الأئمة لكن قد يخفى الاستدلال على تنفيذ ذلك كيجزى العلم على من غاب عنه فالشاهد اعلم بما قال وأفهمه من الغائب وان كان في غاب وبلغ أمره من هو أوعى له من بعض السامعين لكن هذا لتفاضل الناس في معرفة أمره ونهيه لالتفاضل في وجوب طاعته عليهم فالحجب طاعة ولي أمر بعده الا كما يجب طاعة ولاة الامور في حياته فطاعته شاملة لجميع العباد شمولاً واحدا وان تنوعت طرقهم في البلاغ والسماع والقهم فهو لا يبلغهم من أمر مالم يبلغ هؤلاء وهؤلاء يسمعون من أمر مالم يسمعه هؤلاء وهؤلاء يفهمون من أمر مالم يفهم هؤلاء وكل من أمر بما أمر به الرسول وجبت طاعته طاعة الله ورسوله لاله واذا كان للناس ولي أمر قادر ذو شوكة يأمر بما يأمر وينهى ما ينهى فانهم لم يجز أن يولي غيرة ولا يمتنع بعده ان يكون شخص واحد مثله وانما يوجد من هو اقرب اليه من غيره فأحق الناس بخلافته نبوته أغر بهم الى الامر بما أمر به والنهي عما نهى ولا يطاع أمر طاعة ظاهرة غالبه الا بقدره وسلطان وجوب الطاعة كالم يطع أمره في حياته طاعة ظاهرة غالبه حتى صار معه من يقا تل على طاعة أمره فالذين كله طاعة لله ورسوله وطاعة الله ورسوله هي الذين كله في طاع الرسول فقد اطاع الله ودين المسلمين بعدموته طاعة الله ورسوله وطاعتهم لولي الامر فيما أمروا بطاعته فيه هو طاعة لله ورسوله وأمر ولي الامر الذي أمر الله ان بأمرهم به وقسمه وحكمه هو طاعة الله ورسوله فأعمال الأئمة والامة في حياته وعما التي ينها الله وبرضاها كلها طاعة لله ورسوله ولهذا كان أصل الدين شهادة أن لا اله الا الله وشهادة أن محمدا رسول الله فاذا قيل هو كان اماما وأريد بذلك امامة خارجة عن الرسالة أو امامة يشترط فيها الا يشترط في الرسالة أو امامة تعتبر فيها طاعته بدون طاعة الرسول فهذا كله باطل فان كل ما يطاع به داخل في رسالته وهو في كل ما يطاع فيه طاعته بانه رسول الله ولو قدر انه كان اماما مجرد لم يطع حتى تكون طاعته داخله في طاعة رسول آخر فالطاعة انما يجب لله ورسوله ولين أمرت الرسل بطاعتهم فان قيل اطيع بامامته طاعة داخله في رسالته كان هذا عديم التأثير فان مجرد رسالته كافية في وجوب طاعته

باب واسع عظيم جدا ليس هذا موضعه وانما الغرض التنبه على أن القرآن والحكمة النبوية عامة أصول الدين من المسائل والدلائل ما يستحق أن يكون أصول الدين وأماما يدخله بعض الناس في هذا النسي من الباطل فليس ذلك من أصول الدين وان أدخلت

فبه مثل هذه المسائل والدلائل الفاسدة مثل نفي الصفات والصور ونحو ذلك من المسائل وفشل الاستدلال على حدوث العالم بحدوث
الأعراض التي هي صفات الأجسام القائمة (٣٠) بها إما لا كون وإما غيرا وتقرر المقدمات التي يحتاج إليها هذا الدليل

من اثبت الاعتراض التي هي
الصفات أولا وأثبت بعضها
كلا كون التي هي الحركة
والسكون والاجتماع والافتراق
وأثبت حدوثها بأثبت إبطال
ظهورها بعد الكون وإبطال
انتقالها من محل إلى محل بعد اثبات
امتناع خلو الجسم إما عن كل
جنس من أجناس الأعراض
بأثبت أن الجسم قابل لها وان
القابل للشيء لا يتخلو عنه وعن غيره
واما عن الاكوان وأثبت امتناع
حوادث لا أول لها ربعا والثانية
أن ما لا يتخلو عن الصفات التي هي
الأعراض فهو محدث لان الصفات
التي هي الأعراض لا تكون الا
محدثة وقد يفرضون ذلك في بعض
الصفات التي هي الأعراض
كالا كون وما لا يتخلو عن جنس

(مطلب)

في الامام المنتظر

الحوادث فهو حادث لامتناع
حوادث لا تتناهي فهذه الطريقة
مما يعلم بالاضطرار أن محمد أصلي
الله عليه وسلم لم يدع الناس بها
إلى الاقرار بانخلق ونسبوا أنبيائه
ولهذا اقد اعترف حذاق أهل
الكلام كالاشعري وغيره انها
ليست طريقة الرسل وأتباعهم ولا
سلف الامة وأئمتها وذكرها انها
محزنة عندهم بل المحققون على
انها طريقة باطلة وان مقدماتها
فيها تفصيل وتقسيم يمنع ثبوت
الذي فيها مطلقا وهذا أحد من

اعتمد عليها في أصول دينه فأحد الأمر من لازمها إما أن يطلع على ضعفها أو يقابل بينها وبين أدلة القائلين بقدم العالم
فتسكتا عنه الأدلة أو يرجح هذا أو هذا كالمحوال طوائف منهم وإما أن يلتزم لاجلها الوازم مغلوطة الفساد في الشرع والعقل

نحو

نحو

كما التزمهم لاجلها فناء الجنة والنار والتزم لاجلها ان ينقطع حركات أهل الجنة والتزم قوم لاجلها كالاشعري وغيره ان الماء والهواء والتراب النار له طعم ولون وريح ونحو ذلك ولتزم قوم لاجلها واصل (٢١) غيرها ان جميع الاعراض كالعلم واللون

وغيرها لا يجوز بقاؤها بحال لانهم احتجوا بالاجواب النقص الوارد عليهم لما اثبتوا الصفات لله مع الاستدلال على حدوث الاجسام بصفاتها فقالوا صفات الاجسام اعراض أي انها تعرض فقول فلا تبقى بحال بخلاف صفات الله فانها باقية واماما الاعتماد عليه طائفة منهم أن العرض لو بقي لم يكن عدمه لان عدمه إما ان يكون باحدان ضد او بفوت شرط او اختصار الفاعل وكل ذلك ممتنع فهذه الحجة لا تختارها آخرون منهم بل يجوزون أن الفعل المختار بعدم الموجود كما يحدث لعدمه ولا يؤول ان عدم الاجسام لا يكون الا بقطع الاعراض عنها كقائه اولئك ولا يلحق منه الفناء لاقى محل كقائه من قائه من المعتزلة واماجه وعقلا بل في آدم فقالوا هذه مخالفة للعلوم بالحس والتزم طوائف من أهل الكلام من المعتزلة وغيرهم لاجلها في صفات الرب مطلقا او نفي بعضها لان الدال عندهم على حدوث هذه الاشياء هو قيام الصفات بها والدليل يجب طرده فالتزموا حدوث كل موصوف بصفة قائمه به وهو اضافي غاية الفساد والضلال ولهذا التزموا القول بخلق القرآن وانكار ربه الله في الاخر وقوله على عرشه الى امثال ذلك من اللوازم التي التزمها من طرده مقدمات هذه

(مجت)

الخضر والياس والقضب والقوثر

الطية التي جعلها المعتزلة ومن اتبعهم

نحلة الخلق وسعادتهم وطاعتهم لله ورسوله بشرط ممتنع لا يقدر عليه الناس ولا يقدر عليه أحد منهم وقالوا الناس لا يكون أحد ناجيا من عذاب الله الا بملك ولا يكون سعيدا الا بذات ولا يكون أحد مؤثما الا بذات فانهم أحد أمرين اما بطلان قولهم واماما أن يكون الله قد أس عبادهم من رحته وأوجب عذابه لجميع الخلق المسلمين وغيرهم وعلى هذا التقدير فهم أول الاشياء المعذبين فانه ليس لاحد منهم طريق الى معرفة أمر هذا الامام الذي يعتقدون انه موجود غائب ولانهم ولا يخبره بل عندهم من الاقوال المتقولة عن شيوخ الرافضة ما يذكرون انه منقول عن الائمة المتقدمين على هذا المنتظر وهم لا يقولون شيئا عن المنتظر وان قدرا ان بعضهم نقل عنه شيئا علم أنه كذب وحديثه في الاقوال ان كانت كافية فلا حاجة الى المنتظر وان لم تكن كافية فقد اقروا بشيقتهم وعدايبهم حيث كانت سعادتهم موقوفة على أمر لا يعلمون بماذا أمر * وقد رأيت طائفة من شيوخ الرافضة كان العود الخلق يقول اذا اختلفت الامامية على قولين أحدهما يعرف قائله والاخر لا يعرف قائله كان القول الذي لا يعرف قائله هو القول الحق الذي يجب اتباعه لان المنتظر المعصوم في تلك الطائفة وهذا غاية الجهل والضلال فانه بتقدير وجود المنتظر المعصوم لا يعلم أنه قال ذلك القول اذ لم ينقله عنه أحد ولا عن نقله عنه فن انهم يجزمون بأنه قوله ولم يجوزون أن يكون القول الاخر هو قوله وهو نفيته وخوفه من الظالمين لانه اظهار قوله كايديون ذلك فيه وكان أصل دين هؤلاء الرافضة متبايعا لجهلهم ومعدم لاعلى موجود ولا معارف ينظرون أن امامهم موجود معصوم وهو مفقود معدوم ولو كان موجودا معصوما فهم معترفون بانهم لا يقدرون ان يعرفوا أمره ونهيه كما كانوا يعرفون أمر آباءه ونهيه والمقصود بالامام انما هو طاعة أمره فاذا كان العلم بأمره متعجبا كانت طاعته ممتنعة فكان المقصود به ممتنعا واذا كان المقصود به متمتعا لم يكن في اثبات الوسيلة قائده أصلا بل كان اثبات الوسيلة التي لا يحصل بهام مقصودها من باب السفة والعبث والعذاب القبيح باتفاق أهل الشرع وباتفاق العقلاء القائلين بتحسين العقول وتحييها بل باتفاق العقلاء مطلقا فانهم اذا فسروا القبيح بما يضر كانوا متفقين على أن معرفة الضار يعلم بالعقل والاعيان هذا الامام الذي ليس فيه منفعة بل مضروقة العقل والنفس والبدن والمال وغير ذلك قبيح شرعا وعقلا ولهذا كان المنتهون له من أبعاد الناس عن مصلحة الدين والدنيا لا تنتظم لهم مصلحة دينهم ولا دنياهم ان لم يدخلوا في طاعة غيرهم كالهود الذين لا تنتظم لهم مصلحة الا بالدخول في طاعة من هو خارج عن دينهم فهم يوجبون وجود الامام المنتظر المعصوم لان مصلحة الدين والدنيا لا تحصل الا عندهم وهم لم يحصل لهم بهذا المنتظر مصلحة في الدين ولا في الدنيا والذين كذبوا به لم تفهم مصلحة في الدين ولا في الدنيا بل كانوا أقوم صالح الدين والدينين اتباعه فعلم بذلك أن قواهم في الامامة لا يتألبه الاما يورث الخزي والندامة وأنه ليس فيه شيء من الكرامة وأن ذلك اذا كان أعظم مطالب الدين فهم أبعد الناس عن الحق والهدى في أعظم مطالب الدين وان لم يكن أعظم مطالب الدين ظهر بطلان ما ادعوه من ذلك فثبت بطلان قولهم على التقديرين وهو المطلوب * فان قال هؤلاء الرافضة اعمانا بهذا المنتظر المعصوم مثل اعمان كثير من شيوخ الزهد والدين بالباس وانخضر والقوثر والقضب ورجال الغيب ونحو ذلك من الاشخاص الذين لا يعرفون وجودهم

أصل دينهم فهذه دالة فيما سماه هؤلاء أصول الدين ولكن ليست في الحقيقة من أصول الدين التي شرعها الله لعباده وأما الدين الذي قال الله فيه أم لهم شر كما شرعوا لهم من الذين ما لم يأت به الله فذلك له أصول ورفض بحسبه واذا عرف أن معنى أصول الدين في عرف

التا طعن بهذا الاسم فيه اجمال واهم ما فيه من الاستشراك بحسب الاوضاع والاصطلاحات تبين ان الذي هو عند الله ورسوله وعباده المؤمنين اصول الدين فهو مودود عن الرسول (٣٣) واما من شرع ديننا لم يأذن به الله فنعلم ان اصوله المستزمنة لا يجوز ان تكون

متعقبة عن النبي صلى الله عليه وسلم اذ هو باطل ومازوم الباطل باطل كما ان لازم الحق حق والباطل باطل ولا يلزم له شيء ثبت مدلوله متى وجد المازوم وجد اللازم متى انتفى اللازم انتفى المازوم والباطل شيء وانما انتفى لازم الشيء علم انه منتهى فيستدل على بطلان الشيء ببطلان لازمه ويستدل على ثبوته بثبوت لازمه فانما كان اللازم باطلا فالمازوم شبه باطل وقد يكون اللازم خفيا ولا يكون المازوم خفيا واذا كان المازوم خفيا كان اللازم خفيا وقد يكون المازوم باطلا ولا يكون اللازم باطلا فهذا قبل ان مازوم الباطل باطل فان مازوم الباطل هو ما استازم الباطل فالباطل هو اللازم واذا كان اللازم باطلا كان المازوم باطلا لانه يازم من انتفاء اللازم انتفاء المازوم ولم يقل ان الباطل لازمه باطل وهذا كالتفاوتات فانها مستزمنة لثبوت الخلق ولا يازم من عدمها عدم الخلق والدليل ابدأ يستازم المدلول عليه يجب طرده ولا يجب عكسه بخلاف الحد فانه يجب طرده وعكسه واما العلة فبالعلة التابعة يجب طردها بخلاف المقضية وفي العكس تفصيل مبسوط في موضعه وهذا التقسيم فيه ايضا على مراد السلف والائمة ذم الكلام واهله اذ ذلك متناول لمن استدل بالادلة الفاسدة او استدل على المقالات الباطلة فاما من قال الحق الذي اذن الله فيه حكما ودليلا فهو من اهل العلم والايان

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل واما مخاطبة اهل الاصطلاح باصطلاحهم ولغتهم فليس عكروا اذا احتج الى ذلك وكانت المعاني صحيحة كخاطبة العجم من الروم والفرس والتركية بلغتهم وعرفهم فان هذا ناجز نحسن العاجلة وانما كروه

ولا عبادا يا مرون ولا عبادا يبنون فكيف يسوع لم يوافق هؤلاء ان يشكروا علينا ما ندعوه قبل الجواب من وجوه * احدى هان الايمان بوجوده ولا ليس واجبا عند احد من علماء المسلمين وطوائفهم المعروفين وان كان بعض الفلاس يوجب على اصحابه الايمان بوجوده هؤلاء ويقول انه لا يكون مؤمنا ولي الله الا ان يؤمن بوجوده هؤلاء في هذه الازمان كان قوله مردودا كقول الرافضة * الوجه الثاني ان يقال من الناس من يظن ان التصديق بهؤلاء يزداد الرجل به ايمانا وخيرا واما الله وان المصدق بوجوده هؤلاء اكمل واشرف وافضل عند الله ممن لم يصدق بوجوده هؤلاء وهذا القول ليس مثل قول الرافضة من كل وجه بل هو مشابه من بعض الوجوه انكروا جميعا كمال الدين موقوفا على ذلك وحينئذ فيقال هذا القول ايضا باطل باتفاق علماء المسلمين وانهم فان العلم بالواجبات والمستحبات وتعمل الواجبات والمستحبات كلها ليس موقوفا على التصديق بوجوده هؤلاء ومن ظن من اهل التسلل والزهد والعاملة ان شيئا من الدين واجبا ومستحبيا موقوف على التصديق بوجوده هؤلاء فهذا جاهل ضال باتفاق اهل العلم والايان العالمين بالكتاب والسنة اذ قد علم بالاضطرار من دين الاسلام ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يشرع لامة التصديق بوجوده هؤلاء ولا اصحابه كانوا يجعلون ذلك من الدين ولا ائمة المسلمين وايضا فجميع هذه الالفاظ لفظ الغرث والقطب والاولاد والصباه وغيرهم لم يقل احد عن النبي صلى الله عليه وسلم بانما معروف انه تكلم بشيئا هؤلاء ولا اصحابه ولكن لفظ الابدال تكلم به بعض السلف ويرى فيه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حديث ضعيف وقد بسطنا الكلام على ذلك في غير هذا الموضع * الوجه الثالث ان يقال القائلون بهذه الايام مومنين من ينسب الى احد هؤلاء ما لا يجوز نسبته الى احد من البشر مثل دعوى بعضهم ان القوت او القطب هو الذي عد اهل الارض في هذاهم وانصرهم ووزعهم وان هذا لا يصل الى احد الا بواسطة نزوله على ذلك الشخص وهذا باطل باجماع المسلمين وهو من جنس قول النصارى في الباب وكذلك ما يدعيه بعضهم من ان الواحد من هؤلاء يعلم كل شيء وفيه كان او يكون اسمه واسم ابيه ومنزلتهم الله ونحو ذلك من المقالات الباطلة التي تتضمن ان الواحد من البشر يشارك الله في بعض خصائصه مثل انه بكل شيء عليم او على كل شيء قدير ونحو ذلك كما يقول بعضهم في النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وفي شيوخه ان علم احد منهم ينطبق على علم الله وقدرته منطقية على قدرته الله فعمل ما يعلمه الله ويقدر على ما يقدر الله عليه فهذه المقالات وما يشبهها من جنس قول النصارى والغالبة في على وهي باطلة باجماع المسلمين ومنهم من ينسب الى الواحد من هؤلاء ما يجوز نسبته الى الانبياء وصالحى المؤمنين من الكرامات كدعوة عجيبة ومكاشفات من مكاشفات الصالحين ونحو ذلك فهذا القدر يقع كثيرا من الأشخاص الموجودين المعاصرين ومن نسب ذلك الى من لا يعرف وجوده فهو لا عاوان كانوا محطين في نسبة ذلك الى شخص معدوم فخطوهم كخطا من اعتقد ان في البلد الفلاني رجالا من اولياء الله تعالى وليس فيه احد او اعتقد في ناس معينين انهم اولياء الله ولم يكونوا كذلك ولا رب ان هذا خطأ وحسب وضلال يقع فيه كثير من الناس لكن خطأ الامامية وضلالهم اقبح واعظم (الوجه الرابع) ان يقال الصواب الذي عليه محققو العلماء ان لا يلبسوا ولا يضرروا ما انه ليس احد من البشر واسطة بين الله عز سلطانه وبين خلقه في خلقه

الأئمة إذا لم يخبر به وللهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لا خلف لآل بيتي خالدين معدن العاص وكانت صغيرة فولدت بأرض الحبشة لأن آباها كان من المهاجرين إليها فقال لها يا أم خالد هذا أساؤا السبا لسان (٢٣)

ويرجم القرآن والحديث بل يحتاج إلى تفهيم وإدراك الترجمة وكذلك يقرأ المسلم ما يحتاج إليه من كتب الأمم وكلامهم بلغتهم ويرجم بالعربية كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم من نزلت أن تعلم كتاب اليهود لقراءه ويكتبه ذلك حدث لم يأتني المحدث فأسلف والأئمة لم يذموا الكلام بجرم فيه من الاصطلاحات المولدة كلفظ الجوهر والعرض والجسم وغير ذلك بل لأن المعاني التي يعبرون عنها بهذه العبارات فهمان الباطل المذموم في الأئمة والأحكام ما يعيب النبي عنه لا يشتمل هذه الألفاظ على معاني محزنة في النفس والاثبات كما قال الإمام أحمد في وصفه لأهل السعد فقال هم يختلفون في الكتاب يختلفون في الكتاب متفقون على مفارقة الكتاب يتكلمون بالمشابهة من الكلام ويحسدون جهال الناس عما يلبسون عليهم فلذا عرفت المعاني التي يقصدونها

(مطلب)

في أصول الدين عند الشيعة والمهدي

بأمثال هذه العبارات ووزنت بالكتاب والسنة بحيث يثبت الحق الذي أثبت الكتاب والسنة وتبين الباطل الذي نفاه الكتاب والسنة كان ذلك هو الحق بخلاف ما سلكه أهل الأهواء من التكلم بهذه الانساق ونفاهاً ما في الوسائل والمسائل من غير بيان التفصيل والتقسيم الذي هو من الصراط

ورزقه وهذا هو نصرة وأما الرسل وساطة في تبلغ رسالاته لا سبيل لأحد إلى السعادة إلا بطاعة الرسل وأما خلقه وهذا هو نصرة ورزقه فلا يقدر عليه إلا الله تعالى فهذا لا يتوقف على حياة الرسل وبقائهم بل ولا يتوقف نصرة الخلق ورزقهم على وجود الرسل أصلاً بل قد يتحقق ذلك بمشاهدة من الأسباب بواسطة الملائكة أو غيرهم وقد يكون لبعض البشر في ذلك من الأسباب ما هو معترف في البشر وأما كون ذلك لا يكون إلا بواسطة من البشر أو أن أحد من البشر يتولى ذلك كله ونحو ذلك فهذا كله باطل وحينئذ يقال للرافضة إذا احتجوا بضمالات الضلال ولن ينفعكم اليوم إذ ظنتم أنكم في العذاب مشتركون وأيضاً في العلوم أن أشرف مسائل المسلمين وأهم المطالب في الدين ينبغي أن يكون ذكرها في كتاب الله تعالى أعظم من غيرها وبيان الرسول لها أولى من بيان غيرها والقرآن ملو به ذكر توجيه الله تعالى وذكر أسمائه وصفاته وآياته وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقصص والآخر والنهي والحدود والفرائض بخلاف الإمامة فكيف يكون القرآن علواً غير الأهم لا أشرف وأيضاً فإن الله تعالى قد دعاني السعادة بما لا ذكر فيه للإمامة فقال ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا وقال ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات إلى قوله ومن يعص الله ورسوله يتعدى حدوده كان معذبا وهذا هو الفرق بين السعادة أو الانقياد ولم يذكر الإمامة فإن قال قائل إن الإمامة أخلة في طاعة الله ورسوله قبل نهايتها أن تكون كبعض الواجبات كالصلاة والزكاة والصيام والحج وغير ذلك مما يدخل في طاعة الله ورسوله فكيف تكون هي وحدها أشرف مسائل المسلمين وأهم مطالب الدين فإن قيل لا يمكننا طاعة الرسول إلا بطاعة الإمام فانه هو الذي يعرف التمرع قبل هذا هو دعوى المذهب ولا حجة فيه ومعلوم أن القرآن لم يدل على هذا كجدل على سائر أصول الدين وقد تقدم أن هذا الإمام الذي يتبعونه لم يتبع به أحد في ذلك وسيأتي أن شاء الله تعالى أن ما جاء به الرسول لا يحتاج في معرفته إلى أحد من الأئمة

(الوجه الثاني) أن يقال أصول الدين عند الإمامية أربعة التوحيد والعدل والنبوة والإمامة هي آخر المراتب والتوحيد والعدل والنبوة قبل ذلك وهم يدخلون في التوحيد في الصفات والقول بان القرآن مخلوق وأن الله لا يرى في الآخرة ويدخلون في العدل التكذيب بالقدرة وأن الله لا يقدر أن يهدي من يشاء ولا يقدر أن يضل من يشاء وأنه قد يشاء ما لا يكون ويكون ما لا يشاء وغير ذلك فلا يقولون إن خلق كل شيء ولا أنه على كل شيء قدير ولا أنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن لكن التوحيد والعدل والنبوة مقدمة على الإمامة فكيف تكون الإمامة أشرف وأهم * وأيضاً الإمامة إنما أوجبها كونها لطفاني الواجبات فهي واجبة تجوب الوسائل فكيف تكون الوسيلة أشرف وأهم من المقصود

(الوجه الثالث) أن يقال إن كانت الإمامة أهم مطالب الدين وأشرف مسائل المسلمين فأبعد الناس عن هذا الأهم إلا أشرفهم الرافضة فاتهم قد قالوا في الإمامة أصح قول وأقصد في

المستقيم وهذا من مشاركات الشبه فانه لا يوجد في كلام النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحد من الصحابة والتابعين ولا أحد من الأئمة المتبوعين أنه علق بمعنى لفظ الجوهر والجسم والتحيز والعرض ونحو ذلك شيئا من أصول الدين لا الدلائل ولا المسائل والمتكلمون

بهذه العبارات يختلف مرادهم بتارة لاختلاف الوضع وتارة لاختلافهم في المعنى الذي هو مدلول اللفظ لكن يقول الجسم هو المؤلف ثم يتنازعون هل هو الجوهر الواحد بشرط تأليفه (٢٤) أو الجوهران فصاعدا أو السمة أو الثمانية أو غير ذلك ومن يقول هو

الذي يمكن فرض الابعاد الثلاثة فيه وأنه مركب من المادّة والصوره ومن يقول هو الموجود أو يقول هو الموجود القائم بنفسه لا يكون الا كذلك والسلف والائمة الذين ذموا بدعوى الكلا في الجوهر والجسم والعرض تضمن كلامهم ذم من يدخل المعاني التي يقصدها هؤلاء بهذه اللفاظ في أصول الدين في دلالته وفي مسائله ثانياً وإثباتاً فأما اذا عرفت المعاني الصحيحة الثابتة بالكتاب والسنة وعبر عنها بل بفهم هذه اللفاظ لبتين ما وافق الحق من معاني هؤلاء وما خالف فهذا عظيم المنفعة وهو من الحكم بالكتاب بين الناس فيما اختلفوا فيه كما قال تعالى كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه وهو مثل الحكم بين سائر الأمم بالكتاب فيما اختلفوا فيه من المعاني التي يعبرون عنها بوضعهم وعرفهم وذلك يحتاج الى معرفة بمعاني الكتاب والسنة ومعرفة بمعاني هؤلاء بالكتاب ثم اعتبار هذه المعاني بهذه المعاني لظهور الموافق والمخالف وأما قول السائل فان قيل بالجواز في وجهه وقد فهمنا منه عليه الصلاة والسلام انتهى عن الكلام في بعض المسائل فيقال قد تقدم الاستفسار والتفصيل في جواب السؤال وان ما هو في الحقيقة أصول الدين الذي بعث الله به رسوله فلا يجوز أن ينهى عنه بحال بخلاف ما سمي أصول الدين وليس هو أصولاً في الحقيقة لادلائل ولا مسائل أو هو أصول الدين بشرعه حق الله بل شرعه من شرع من الدين ما يأتى به الله وأما ما ذكره السائل من نهيه فإلى جاء به الكتاب والسنة انتهى عن أمور منها القول

العقل والدين كما سيئنه ان شاء الله تعالى اذا تكلمنا على جميعهم وبكيفية أن مطلوبهم بالامامة أن يكون لهم رئيس معصوم يكون لطفاً في مصالح دينهم ودنياهم وليس في الطوائف أبعد عن مصلحة اللطف والامامة منهم فانهم يحتلون على مجهول ومعدوم لا يرى له عين ولا أثر ولا يسمع له حس ولا خبر فلم يحصل لهم من الأمر المقصود بامامته شيء وأى من فرض اماماً نافعاً في بعض مصالح الدين والدنيا كان خيراً ممن لا ينتفع به في شيء من مصالح الامامة ولهذا تجدهم لما فاتهم مصلحة الامامة يدخلون في طاعة كافر أو ظالم لئلا يوابه بعض مقاصدهم فينتاهم يدعون الناس الى طاعة امام معصوم أصبحوا يرجعون الى طاعة كافر وظالم فهل يكون أبعد عن مقصود الامامة وعن الخير والكرامة عن سلك منهاج الندامة وفي الجملة فأنه تعالى قد علم في ذلك الامور مصالح في الدين والدنيا سواء كانت الامامة أهم الامور أو لم تكن والرافضة أبعد الناس عن حصول هذه المصلحة لهم فقد فاتهم على قولهم الخير المطلوب من أهم مطالب الدين وأشرف مسائل المسلمين ولقد طلب مني بعض أكابر شيوهم الفضلاء أن يحتلوا في أمركم معه في ذلك فلو تبين به وقررت له ما يقولونه في هذا الباب كقولهم ان الله أمر العباد باتباعهم فيجب أن يفعل بهم اللطف الذي يكونون عنده أقرب الى الفعل الواجب وتركه القبيح لان من دعا متخفياً لئلا كل طعاماً فاذا كان مراده الا كل فعل ما يعين على ذلك من الأسباب كتلفه بالشر وإجلاسه في مجلس يناسبه وأمثال ذلك وان لم يكن مراده أن يأكل عيس في وجهه وأغلق الباب ويحذو ذلك وهذا أخذ ومن المعتزلة ليس هو من أصول شيوهم القدماء ثم قالوا والامام لطف لان الناس اذا كان لهم امام يأمرهم بالواجب وينهاهم عن القبيح كانوا أقرب الى فصل المأمور وتركه المحذور فيجب أن يكون لهم امام ولا بد أن يكون معصوماً لانه اذا لم يكن معصوماً لم يحصل له المقصود ولم تدفع العصمة لاحد بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الا لعل قيل فلو كان له ما هو باه للاجماع على انتفاء سواه وبسطت له العارضة في هذه المعاني ثم قالوا وعلى نص على الحسن والحسين على الحسن الى ان انتهت الذرية الى المنتظر محمد بن الحسن صاحب السرداب الغائب فاعتز أن هذا انقراض مذهبهم على غاية الكمال قلت فأنأوت طالبان العلم والحق والهدي وهم يقولون من لم يؤمن بالمنتظر فهو كافر فهذا المنتظر هل رأيته أو رأيت من رآه أو سمعت بحضره أو تعرف نسأمن كلامه الذي قاله هو وأما مره أو ما نهى عنه مأخوذاً عنه كما يؤخذ من الأئمة قال لا قلت فأى فائدة في إيماننا هذا أو لطف يحصل لنا به أم كيف يجوز أن يكفينا الله تعالى بطاعة شخص ونحن لا نعلم ما يأمرنا به ولا ينهانا عنه ولا طرقت لنا الى معرفة ذلك بوجه من الوجوه وهم من أشد الناس انكار التكليف ما لا يطاق فهل يكون في تكليف ما لا يطاق أو بلغ من هذا فقال أثبت هذا مبني على تلك المقدمات قلت لكن المقصود لنا من تلك المقدمات هو ما يتعلق بنا نحن والأفغان علما مضى اذا لم يتعلق بنامه أمر ولا نهى واذا كان كلامنا في تلك المقدمات لا يحصل لنا فائدة ولا لطف ولا يفيدنا التكليف ما لا يقدر عليه علم أن الإيمان بهذا المنتظر من باب الجهل والضلال لان باب اللطف والمصلحة والذي عند الامامية من النقل عن الأئمة الموقر ان كان حقاً يحصل به عبادتهم فلا حاجة بهم الى المنتظر وان كان باطلاً ففهم أيضاً ينتفعوا بالمنتظر في رد هذا الباطل فلم ينتفعوا بالمنتظر لافي اثبات

يعت الله به رسوله فلا يجوز أن ينهى عنه بحال بخلاف ما سمي أصول الدين وليس هو أصولاً في الحقيقة لادلائل ولا مسائل أو هو أصول الدين بشرعه حق الله بل شرعه من شرع من الدين ما يأتى به الله وأما ما ذكره السائل من نهيه فإلى جاء به الكتاب والسنة انتهى عن أمور منها القول

على الله بلا علم كقوله تعالى قل إنما حرم من الفواحش ما ظهر منها وما بطن والآنم والبغي غير الحلق وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا
وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون وقوله ولا تقف ما ليس لك به علم ومنها (٣٥) يقال على الله غير الحق كقوله ألم يؤخذ عليهم

ميثاق الكتاب ألا يقولوا على الله إلا
الحق ومنها الجدل بغير علم كقوله
تعالى ها أنتم هؤلاء حاجبتم فيما
لكم به علم ومنها الجدل في الحق
بعدمهوره كقوله تعالى يجادلونك
في الحق بعد ما تبين ومنها الجدل
بالباطل كقوله وجادلوا بالباطل
لدى حضوا به الحق ومنها الجدل
في آياته كقوله تعالى ما يجادل في
آيات الله إلا الذين كفروا وقوله
الذين يجادلون في آيات الله بغير
سلطان أنهم كيوما عند الله
وعند الذين آمنوا وقال تعالى ان
الذين يجادلون في آيات الله بغير
سلطان أنهم ان في صدورهم
الاكبر ما هم بالعلمه وقوله ويعلم
الذين يجادلون في آياته انما لهم
محض ونحو ذلك وقوله والذين
يحاجون في الله من بعد ما استجب
لهم بختهم احضة عند ربهم وقوله
وهم يجادلون في الله وهو شديد
الحال وقوله ومن الناس من يجادل
في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب
منير ومن الامور التي نهى الله
عنها في كتابه التفرق والاختلاف
كقوله واعتصموا بحبل الله جميعا
ولا تفرقوا الى قوله ولا تكونوا
كآلذين تفرقوا واختلفوا من بعد
ما جاءهم البينات وأولئك لهم
عذاب عظيم يوم تبيض وجوه
وتسود وجوه قال ابن عباس
تبيض وجوه اهل السنة والجماعة
وتسود وجوه اهل البدعة والفرقة
وقال تعالى ان الذين فرقوا دينهم
وكانوا شيعا لسنتهم في شئ أعما

حق ولا في نفي باطل ولا امر معروف ولا نهى عن منكر ولم يحصل له واحد منهم شئ من المصلحة
واللطف والمنفعة المطلوبة من الامامة والجهال الذين يعلقون أمورهم بالمجتهولات كرجال
الغيب والقطب والقوت والخضر ونحو ذلك مع جهلهم وصلاتهم وكوهم يثبتون ما لم يحصل
لهم به مصلحة ولا لطف ولا منفعة لافي الدين ولا في الدنيا أقل ضللا من الرافضة فان الخضر
ينفع برؤيته ويعوقته وان كان عاطفي اعتقاده أنه الخضر فقدرى أحدهم بعض الجن
فينظن أنه الخضر ويحاطبه الجن الاعماري أنه يقبله منه لربطه على ذلك فيكون الرجل أفي
من نفسه لامن ذلك المخاطبة ومنهم من يقول لكل زمان خضر ومنهم من يقول لكل وقت
خضر ولكفار كالهمود ما ضيع يقولون انهم يرون الخضر فيها وقدرى الخضر على صور
مختلفة وعلى صورة هائلة وأما ذلك وذلك لان هذا الذي يقول انه الخضر هو جنى بل هو
شيطان يظهر لمن يرى أنه ضله وفي ذلك حكايات كثيرة يضيق هذا الموضوع عن ذكرها وعلى كل
تقديره أوصاف الشبهة أكثر ضللا من هؤلاء فان المتظن ليس عندهم نقل ثابت عنه ولا
يعتقدون فيمن يرونه أنه المتظن ولما دخل السرداب كان عندهم مغيرا لم يبلغ سن التمييز وهم
يقولون من الاكاذيب أضعاف ما يقبله هؤلاء ويعرضون عن الاقتداء بالكاتب والسنة أكثر
من اعراض هؤلاء ويقدهون في خيار المسلمين قسا بعبادهم عليه هؤلاء فهم أضل عن مصالح
الامامة من جميع طوائف الامة فقد فاتهم على قولهم أنهم الدين وأئمره

(الوجه الرابع) أن يقال قوله التي يحصل بسبب ادراكها نيل درجة الكرامة كلام باطل
فان مجرد معرفة امام وقته وادراكه بعينه لا يستحق به الكرامة ان لم يوافق أمره والا فليست
معرفة امام الوقت بأعظم من معرفة الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ومن عرف ان محمدا رسول
الله فلم يؤمن به ولم يبلغ أمرهم لم يحصل له شئ من الكرامة ولو آمن بالنبي وعصاه وضع الفرائض
وتعدى الحدود كان مستحقا للوعدة عند الامامية وسائر طوائف المسلمين فكيف بمن عرف
الامام وهو موضع الفرائض مستعد للحدود وكثير من هؤلاء يقول حب علي حسنة لا يضر معها
سنة وان كانت السيئات لا تضر مع حب علي فلا حاجة الى الامام المعصوم الذي هو لطف في
التشكيك فانه اذا لم يوجد انحاط جديسيات ومعاص فان كان حب علي كافيا فمأواه وجد

الامام أو لم يوجد

(الوجه الخامس) قوله وهي أحد اركان الايمان المستحق بسببه الخلافة في الجنان فقال له
من جعل هذا من الايمان لإهل الجهل والبهتان وستحكم ان شاء الله تعالى على ما ذكره من
ذلك والله تعالى وصف المؤمنين وأحوالهم والتي صلى الله تعالى عليه وسلم قد فسر الايمان
وذكر شعبه ولم يذكر الله ولا رسوله الامامة في أركان الايمان في الحديث الصحيح حديث
جبريل لما أتى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في صورة أعراى وسأله عن الاسلام والايمان
والاحسان قاله الاسلام أن تشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي
الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت قال والايمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم
الآخر والبعث بعد الموت وتؤمن بالقرآن خيره وشره ولم يذكر الامامة قال والاحسان أن
تعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فله رياء وهذا الحديث متفق على صحته متفق بالقول

(٤ - منهاج أول)

أمرهم الى الله وقال تعالى فاقم وجهك للدين حنيفا فطر الله التي فطر الناس عليها لا تبديل
نلق الله الى قوله ولا تكونوا من المشركين من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا وقد ذم أهل التفرق والاختلاف في مثل قوله تعالى وما

تفريق الذين أتوا الكتاب الامن بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم وفي مثل قوله ولا يزالون مختلفين الامن ورحم ربك وانك خلقهم وفي مثل قوله وان الذين اختلفوا في الكتاب لفي شقاق بعيد (٣٦) وكذلك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم توافي كتاب الله كالحديث

المشهور عنه الذي روى مسلم بعضه عن عبد الله بن عمرو وسائرهم معروف في مسند أحمد وغيره من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج على أصحابه وهم يتناظرون في القدر ورجل يقول ألم يقل الله كذا ورجل يقول ألم يقل الله كذا فكمناقفتي في وجهه معب الزمان فقال أجهذا أمرتم أنما هلك من كان فكلمكم بهذا أضروا كتاب الله بعضه ببعض وأنما نزل كتاب الله يصدق بعضه بعضا لا يكذب أنظروا ما أمرتم به فاعلموا وما نهيتهم عنه فاجتنبوه هذا الحديث أو نحوه وكذلك قوله المراءى في القرآن كفر وكذلك ما أخرجه في الصحيحين عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله فقال النبي صلى الله عليه وسلم إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سعى الله فاحذرهم وأما أن يكون الكتاب والسنة نهى عن معرفة المسائل التي تدخل فيما يستحق أن يكون من أصول الدين فهذا لا يجوز لأهل العلم الآن نهى عن بعض ذلك في بعض الاحوال مثل غاطبة شخص بما يعجز عن فهمه فضل كقول نبيد الله بن سعد مامن

رجل يحدث قوما حديثا لا تبلغه عقولهم الا كان فتنة لبعضهم وكقول علي حدثوا الناس بما يعرفون ودعوا ما يشكرون المجنون أن يكذب الله ورسوله أو مثل حق يستأنم فسادا أعظم من تركه فيدخل في قوله عليه السلام من رأى منكما

صلى (الوجه السادس) قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية فيقال له أولا من روى هذا الحديث بهذا اللفظ وأن استاده وكيف يجوز أن يخرج ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير بيان الطريق الذي به ثبت أن النبي

منكر اقله غيره مبداه فان لم يستطع فلسانه فان لم يستطع فقلبه وذلك اضعف الايمان وراه مسلم وأما قول السائل اذا قيل بالجواز فهل
يجب وهل نقل عنه عليه السلام ما يقتضى وجوبه فيقال لا ريب أنه (٢٧) يجب على كل أحد أن يؤمن بما جاءه الرسول

أما ما جاءه بما لا ريب أن يعرفه
ما جاءه الرسول على التفصيل
فرض على الكفاية فان ذلك داخل
في تسليم ما بعث الله به رسوله
وداخل في نذر القرآن وعقله
وفهمه وعلم الكتاب والحكمة
وحفظ الذكرو والدعاء الى الخير
والامر بالمعروف والنهي عن
المعكر والدعاء الى سبيل الرب
بالحكمة والوعظة الحسنة والمجادلة
بالباطل هي أحسن ونحو ذلك مما
أوجبه الله على المؤمنين فهو
واجب على الكفاية منهم وأما ما
وجب على أعيانهم فهذا يتفرع
بنتقوع قدرهم واجبتهم ومعرفتهم
وما أمره أعيانهم ولا يجب على
العاجز من سماع بعض العلم أو عن
فهم دقيقه ما يجب على القادر على
ذلك ويجب على من سمع النصوص
وفهمها من علم التفصيل ما لا يجب
على من لم يسمعها ويجب على المفتي
والمحدث والمجادل ما لا يجب على
من ليس كذلك وأما قوله هل يكفي
في ذلك ما يصل الى المهتمين من
غلبة التلذذ ولا يمتنع الوصول الى
القطع فيقال الصواب في ذلك
التفصيل فانه وان كان طوائف
من أهمل الكلام يزعمون أن
المسائل الخبرية التي قد رويها
مسائل الأصول يجب القطع فيها
جميعا ولا يجوز الاستئلال فيها
بغير دليل بقدر البين وقد وجدون
القطع فيها كلها على كل أحد فهذا
الذي قالوه على إطلاقه وعومسه
خطأ مخالف للكتاب والسنة وأما
سلف الامة وأئمتها ثم مع ذلك من أبعد الناس عما أوجبوه فانهم كثيرا ما يتجوزون فيها بالادلة التي يزعمونها فطعنات وتكون في
الحقيقة من الاغلو طيات فضلا عن أن تكون من الغلطيات حتى ان الشخص الواحد منهم كثيرا ما يقطع بصحة حجة في موضع ويقطع

صلى الله تعالى عليه وسلم قاله هذا وان مجهول الحال عند أهل العلم بالحديث فكيف وهذا
الحديث بهذا اللفظ لا يعرف انما الحديث المعروف مثل ما روي مسلم في صحيحه عن نافع قال
جاء عبد الله بن عمر الى عبد الله بن مطيع حين كان من أمر الحرمة ما كان زمن يزيد بن معاوية
فقال أطرحوا لاني عبد الرحمن وسادة فقال اني لم أتك لأجس أتيك لأحدثك حديثا سمعت
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول سمعته يقول من خلع يدا من طاعة لاني الله يوم القسامة
لأجلته ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية وهذا حديث حدث به عبد الله بن عمر
لعبد الله بن مطيع بن الاسود لما خلعوا طلحة أمير وقتهم يزيدع أنه كان فيه من الظلم ما كان
ثم انه اقتتل هو وهم وفعل بأهل الحرمة أمور منكورة فعلم أن هذا الحديث دل على ما دل عليه
سائر الاحاديث الاثمة من أنه لا يخرج على ولادة أمور المسلمين بالسيف فان لم يكن مطيعا لولادة
الامور مات ميتة جاهلية وهذا ضد قول الرافضة فانهم أعظم الناس مخالفة لولادة الأمور
وأبعد الناس عن طاعتهم الاكرها ونحن نطالبهم أولا بصحة النقل ثم بتقدير أن يكون نافلة
واحد فكيف يجوز أن يثبت أصل الايمان بخبر مثل هذا الذي لا يعرفه ناقل وان عرفه
ناقل أمكن خطؤه وكذبته وهل يثبت أصل الايمان الا بطريق على

(الوجه السابع) أن يقال ان كان هذا الحديث من كلام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
فليس فيه حجة لهذا القائل فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قد قال مات ميتة جاهلية وهذا
الحديث يتناول من قائل في العصية والرافضة رؤس هؤلاء ولكن لا يكفر المسلم بالاعتقال في
العصية كدال على ذلك الكتاب والسنة فكيف يكفر عما دون ذلك وفي صحيح مسلم عن أبي
هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من خرج من طاعة
وفارق الجماعة ثم مات مات ميتة جاهلية وهذا حال الرافضة فانهم يخرجون عن طاعة
وفارقون الجماعة وفي العصية عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم قال من رأى من أمير شيأ يكرهه فليصبر عليه فان من خرج من السلطان شيأ مات ميتة
جاهلية وهذه النصوص مع كونها صريحة في حال الرافضة فهي وأمثالها المعروفة عند أهل
العلم بالذلك اللفظ الذي نقله

(الوجه الثامن) أن هذا الحديث الذي ذكره حجة على الرافضة لانهم لا يعرفون امام زمانهم
فانهم يدعون أنه الغائب المنتظر محمد بن الحسن الذي دخل سرداب سامر سنة ستين ومائتين
أو نحوها ولم يعد بل كان عمره مائتين ولما نالنا وإما جسا أو نحو ذلك وله الآن على قولهم
أكثر من أربعين سنة ولم ير له عين ولا أثر ولا سمع له حس ولا خبر فليس فهم أحد يعرفه
لا بعينه ولا بصفته لكن يقولون ان هذا الشخص الذي لم يره أحد ولم يسمع له خبر هو امام زمانهم
ومعلوم أن هذا ليس هو معرفة بالامام وتطير هذا أن يكون لرجل قريب من نبى عمه في الدنيا
ولا يعرف شيأ من أحواله فمفسد الا يعرف ابن عمه وكذلك المال المتطاد اعترف أنه ما كان
ولم يعرف عنه لم يكن عارفا لصاحب القطة بل هذا أعرف لان هذا يمكن ترتيب بعض أحكام
الملك والنسب بعده وأما في المنتظر فلا يعرفه حال يتبعه في الامامة فان معرفة الامام التي
تخرج الانسان من الجاهلية هي المعرفة التي يحصل بها طاعة وجماعة خلاف ما كان عليه

سلف الامة وأئمتها ثم مع ذلك من أبعد الناس عما أوجبوه فانهم كثيرا ما يتجوزون فيها بالادلة التي يزعمونها فطعنات وتكون في
الحقيقة من الاغلو طيات فضلا عن أن تكون من الغلطيات حتى ان الشخص الواحد منهم كثيرا ما يقطع بصحة حجة في موضع ويقطع

صلى الله عليه وسلم انهم استكثروا من قلتي الخارج من ابي رسول الله قال كتاب الله فيه بنا ما قبلكم وخبر ما بعدكم وحكم ما بينكم هو الفصل ليس بالهزل من تركه من جبار قصمه الله ومن ابتغى الهدى (٣٩) في غيره ضل الله وهو جبار الله المتين وهو الذكر

الحكيم وهو الصراط المستقيم وهو الذي لا تزيغ به الاهواء ولا تلبس به الالاسن ولا يتخلل عن كثرة الرد ولا تنقض بحمايته ولا يشيع منه العجاء وفي رواية ولا تختلف به الاراء هو الذي لم تنته الجن اذ سمعته ان قالوا اناسنا قرأنا عجايبه هدى الى الرشد من قائله صدق ومن عمل به اجر ومن حكم به عدل ومن دعا الى هدى الى صراط مستقيم وقال تعالى وان هذا صراطي مستقيما فاتبوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله وقال تعالى المص كتاب انزلنا فلا يكن في صدوره حرج منه لتتذبه وذكروا المؤمنين اتبعوا ما نزل الحكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه اولياء وقال وهذا كتاب انزلناه مباركا فاتبعوه واتقوا لعلكم ترحبون ان تقولوا انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وان كنا عن دراستهم لغافلين او تقولوا لو انما انزل علينا الكتاب لكان اهدى منهم فقتلناه كم يقتلهم من ربكم وهدى ورجة فمن اظلم ممن كذب بالذي الله وصدق عبدا سخرى الذين يصدفون عن آياتنا سوء العذاب بما كانوا يصدفون فذكر سبحانه انه يجزي الصادق عن آياته مطلقا سواء كان مكذبا او لم يكن سوء العذاب بما كانوا يصدفون بين ذلك ان كل من لم يقر بما جاءه الرسول فهو كافر سواء اعتقد كذبه او استكبر عن الايمان به او اعرض عنه اتباعا

المسكين المطالب التي تنازعت الامة بعدها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهذه هي مسئلة الامامة قبله فلا لفظ فصيح ولا معنى صحيح فان ما ذكرته لا يدل على هذا المعنى بل مفهوم اللفظ ومقتضاها انها اهم المطالب في الدين مطلقا واشرف مسائل المسلمين مطلقا وبتقدير ان يكون هذا امر ادا فهو معنى باطل فان المسلمين تنازعوا بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في مسائل اشرف من هذه وبتقدير ان تكون هي الاشرف فالتدبير في ما ابطال المذاهب وافسد المطالب وذلك ان النزاع في الامامة لم يظهر الا في خلافة علي واماعلى عهد الخلفاء الثلاثة فلم يظهر نزاع الامام حتى يوم السقيفة وما انفصلوا حتى اتفقوا ومثل هذا لا يعد نزاعا ولو قدر ان النزاع فيها كان عقب موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فليس كل ما تنوزع فيه عقب موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يكون اشرف مما تنوزع فيه بعد موته بدهر طويل واذا كان كذلك فعلوم ان مسائل التوحيد والصفات والاثبات والتزيه والقدر والتعديل والتجيز والتكسين والتفصيل اهم واشرف من مسائل الامامة ومسائل الاسماء والحكام والوعد والوعود والعفو والسفاعة والتبليد اهم من مسائل الامامة ولهذا اكل من صف في اصول الدين يذكر مسائل الامامة في الاخر حتى الامامة يذكر من مسائل التوحيد والعدل والنسب قبل مسائل الامامة وكذلك المعتزلة اصولهم الخمس التوحيد والعدل والمزلة بين الملتزمين وانفاذ الوعيد والخامس هو الامور بالمعروف والنهي عن المنكر وبه تتعلق مسائل الامامة ولهذا كان جاهل الامامة قالوا الخبر يدون مقصود الامامة التي تقولها الرافضة فانهم يقررون بان الامام الذي هو صاحب الزمان مفقود لا ينتفع به احد وانه دخل السرداب سنة ستين ومائتين او ثلثين بياض ذلك وهو الان غائبا كثر من اربعمائة وخمسين سنة وهم في هذه المدة لم ينتفعوا بامامة لا في دين ولا في دنيا بل يقولون ان عندهم علماء متقلدون عن غيره فان كانت اهم مسائل الدين وهم لم ينتفعوا بالمقصود منها فقد فاتهم من الدين اهمه واشرفه وحينئذ فلا ينتفعون بما حصل لهم من التوحيد والعدل لانه يكون ناقضا بالنسبة الى مقصود الامامة فيستحقون العذاب كيف وهم يسلون ان مقصود الامامة في الفروع الشرعية واما الاصول العقلية فلا يحتاج فيها الى الامام وتلك هي اهم واشرف ثم بعد هذا كله فقواكم في الامامة من اعيان الاقوال عن الصواب ولو لم يكن فيه الا انكم واجبت الامامة لما فيها من مصلحة الخلق في دينهم ودنياهم وامامكم صاحب الوقت لم يحصل لكم من جهته مصلحة في الدين ولا في الدنيا فاقى سعى اذل من سعى من تعب التعب الطويل وكثرة القاتل والقتل ويقارب جماعة المسلمين ويلعن السابقين والتابعين ويعاون الكفار والمنافقين ويحتال بانواع الحيل وبسبل ما يمكنه من السبل ويعتقد بشهود الزور وبذلك اتباعه يجبل الغرور وبفعل ما يظن وصفه ومقصوده بذلك ان يكون له امام يدعي على امر الله ونبيه ويعرفه ما يقرب به الى الله تعالى ثم انه لما علم اسم ذلك الامام ونسبه لم يظهر بشي من مطلوبه ولا وصل اليه شي من تعليمه وارشاده ولا امره ولا نبيه ولا حصل له من جهته منفعة ولا مصلحة اذ اذهاب نفسه وماله وقطع الاسفار وطول الانتظار بالسبل والنهار ومعاداة الجهور اذ اخل في سرداب ليس له عمل ولا خطب ولو كان موجودا بيقين لما حصل له منفعة تلهو له المساكين فكيف وعقلاء الناس يعلنون انه ليس

لما جاءه او اوارتاب فيما جاءه فكل مكذب بما جاءه فهو كافر وقد يكون كافرا من لا يكتفيه اذ لم يؤمن به ولهذا اخبر الله في غير موضع من كتابه بالضلال والعذاب ان ترك اتباع ما انزله وان كان له تطر جمل واجتهاد في عقليات وامور غير ذلك وجعل ذلك من نعوت الكفار

والمناقضين وقال تعالى فلما جاءتهم رسلهم بالبينات فرجوا عما عندهم من العلم وجاق بهم ما كانوا يستهزئون وقال تعالى وجعلناهم سحوا وبأسراما وأشد فمأخوذ عنهم سمعهم ولا (٣٠) أبصارهم ولا أقدسهم شيء إذا كانوا يعبدون آيات الله وجاق بهم ما كانوا

بهم يستهزئون وقال تعالى فلما رأوا بأسنا قالوا آمنا بالله وحده وكفرنا بما كنا به مشركين فربك يتفهم أيمانهم لما رأوا بأسنا سنة الله التي تدخلت في عباده وخسر هنالك الكافرون وقال الذين يحدلون في آيات الله بغیر سلطان أنهم كبر مقتداً عند الله وعند الذين آمنوا وافي الآية الأخرى في صدورهم الأكبر ما هم بالقية فاستعد بالله انه هو السميع البصير والسلطان هو اطة المنزلة من عند الله كما قال تعالى أم أنزلنا عليهم سلطانا فهو يتكلم بما كانوا يشركون وقال تعالى أم أنزلنا سلطانا مبين فاتوا بكتابكم أن كنتم صادقين وقال ان هي إلا أسماء يسميها قومك وما أنزل الله بها من سلطان وقد طالب الله تعالى من اتخذ ديناً بقوله أنتوني بكتاب من قبل هذا أو أمارة من علم ان كنتم صادقين فالكتاب الكتاب والآمرة الرواية والاستناد بكتب الخط وذلك لان الآثار من الآثار العلم الذي يقوله من يقبل قوله يؤثر بالاستناد ويقيد ذلك بانط فيكون ذلك كله من آثاره وقد قال تعالى في نعت المنافقين ألم ترالى الذين يرمعون أنهم آمنوا بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك بريدون أن يبعثوا الى الطغوت وقد أمروا أن يذكروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالا بعيدا وإذا قيل لهم تعالوا الى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدودا فكيف

(الفصل الثاني)

قال الامام الرافضى الفصل الاول في نقل المذاهب في هذه المسئلة ذهب الامامة الى ان الله عدل حكمه لا يفعل قبيحا ولا يخل واجب وأن أفعاله انما تقع لغرض صحيح وحكمة وأنه لا يفعل الظلم ولا العتب وأنه رف رحيم بالعباد يفعل بهم ما هو الاصح لهم والافع وأنه تعالى كفهم تخيرا لا اجبارا وعدهم الثواب وتوعدهم العقاب على لسان أنبيائه ورسله المعصومين بحيث لا يجوز عليهم الخطأ ولا النسيان ولا المعاصي والافريق ووق بأقوالهم وأفعالهم فتنتي فائدة البعثة ثم أرف الرسالة بعد موت الرسول بالامامة فصبأ ولياء معصومين منصوبين ليأمن الناس من غلظهم وسهولهم وخطيئهم فينقادون الى أمرهم ثلاثي الله العالم من لطفه ورجته وأنه لما بعث الله محمدا صلى الله تعالى عليه وسلم قام بنقل الرسالة ونص على أن الخليفة بعده على ابن أبي طالب عليه السلام ثم من بعده على ولده الحسن الزكي ثم على ولده الحسين الشهيد ثم على علي بن الحسين زين العابدين ثم على محمد بن علي الباقر ثم على جعفر بن محمد الصادق ثم على موسى بن جعفر الكاظم ثم على علي بن موسى الرضا ثم على محمد بن علي الجواد ثم على علي بن محمد الهادي ثم على الحسن بن علي العسكري ثم على الخلف النجدة محمد بن الحسن المهدي عليهم الصلاة والسلام وأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بعث الاعرضة بالامامة قال وأهل السنن ذهبوا الى خلاف ذلك كله فلا يثبتوا العدل والحكمة في أفعاله تعالى وحوز وأعله فهل القبيح والاخلال بالواجب وأنه تعالى لا يفعل لغرض من الاغراض ولا الحكمة البتة وأنه يفعل الظلم والاعتى وأنه لا يفعل ما هو الاصح لعباده بل ما هو الفساد في الحقيقة لان فعل المعاصي وأنواع الكفر والظلم وجميع أنواع الفساد الواقعة في العالم مستندة اليه تعالى الله عن ذلك وأن المطيع لا يستحق ثوابا والمعاصي لا يستحق عقابا بل قد يعذب المطيع طول عمره بالمبالغ في امتثال أوامره تعالى كالتي صلى الله تعالى عليه وسلم ويثب العاصي طول عمره بأنواع المعاصي وألغها كالبدن وفرعون وأن الانبياء غير معصومين بل قد يقع منهم الخطأ والزلل والفسوق والكذب والسوء وغير ذلك وأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم ينص على امام وأنه مات عن غير وصية وأن الامام بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أبو بكر بن أبي جعفر عيا ببيعة عمر بن

إذا أصابهم مصيبة بما قدمت أيديهم ثم جأؤا يحلفون بالله إن أردنا إلا احسانا وتوفيقا أولئك الذين يعلم الله الخطاب ما قلوبهم فأعرض عنهم وعظفهم وقل لهم في أنفسهم قولاً بليغا وفي هذه الآيات أنواع من البراءة على ضلال من تحاكم الى غير

الكاتب المستوعلى نفاقه وان زعم انه يريد التوفيق بين الالفة الشرعية وبين ملبسهم هو عقليات من الامور المأخوذة عن بعض الطوائف من المشركين واهل الكتاب وغير ذلك من انواع الاعتبار فمن (٣١) كان خطوه منفرطة فيما يجب عليه من اتباع

القرآن والأيمان مثلاً وأولئك من
حلول الله بساكن السبل التي هي
عنها ولا تبايع هوام غير هدى من
الله فهو القائل لنفسه وهو من اهل
الوعيد بخلاف المجتهد في طاعة
الله ورسوله باطنوا ظاهرا الذي
يلتبط الحق بانجهاده كما امره الله
ورسوله فهذا مغفوره خطوه كما

قال تعالى آمن الرسول بما أنزل
اليه من ربه والمؤمنون كل آمن
بالله وملائكته وكتبه ورسوله لا يفرون
بين أحد من رسوله وقالوا سبحنا
وأطعنا غفرا ان لم ينزلنا الى قوله ربنا
لا تؤاخذنا ان نسينا أو اخطأنا
وقد ثبت في صحيح مسلم عن النبي
صلى الله عليه وسلم ان الله قال قد
فعلت وكذلك ثبت من حديث
ابن عباس ان النبي صلى الله عليه
وسلم لم يقرأ بحرف من هاتين
الآيتين ومن سورة الفاتحة الا
أعطى ذلك فهذا بين استحبابه
هذا الدعاء للنبي والمؤمنين وان الله
لا يؤاخذهم ان نسوا أو اخطوا
وأما قول السائل هل ذلك من باب
تكليف مالا يطاق والخال هذه
فقال هذه العبارة وان كثر تنازع
الناس فيها نفيها وإثباتها فينفي أن
يعرف أن الخلاف الحق فيها نوعان
أحدهما ما اتفق الناس على جوازه
ووقوعه وانما تنازعوا في اطلاق
القول عليه بأنه لا يطاق والثاني
ما اتفقوا على انه لا يطاق لكن
تنازعوا في جوازه الامر به ولم يتنازعوا
في عدم وقوعه فاما ان يكون
أمر اتفق اهل العلم والايمان على

الخطاب له برضا أربعة أبي عبيدة بن الجراح وسالم مولى أبي حذيفة وأسد بن حضير وبشير بن
سعد بن عباد ثم من بعده عمر بن الخطاب بنص أبي بكر عليه ثم عثمان بن عفان بنص عمر على
سنة هو أحدهم فاختاره بعضهم ثم على بن أبي طالب عليه الخلق له ثم اختفوا فقال بعضهم
ان الامام بعده الحسن وبعضهم قال انه معاوية بن أبي سفيان ثم اساقوا الامامة في بني أمية الى
أن ظهر السفاح من بني العباس فساقوا الامامة اليهم ثم انتقلت الامامة منه الى أخيه المنصور
ثم اساقوا الامامة في بني العباس الى المستعصم قلت فهذا النقل المذهب اهل السنة والرافضة
فيه من الكذب والتعريف ما سئذ كر بعضه والكلام عليه من وجوه

(أحدها) ان ادخال مسائل القدر والتعديل والتجوز في هذا الباب كلام باطل من الجانبين
اذ كل من القولين قد قال به طوائف من اهل السنة والشيعة فيهم طوائف ثبت القدر
وتسكروا مسائل التعديل والتجوز والذين يقررون بخلافه أبي بكر وعمر وعثمان فيهم طوائف
تقول بما ذكره من التعديل والتجوز كالعتلة وغيرهم ومعلوم أن المعتزلة هم أصل هذا القول
وأن شيوخ الرافضة كالشيد والموسوي والطوسي والكرجكي وغيرهم انما اخذوا ذلك من
المعتزلة والافالشيعة القدماء لا يوجد في كلامهم شيء من هذا وان كان ما ذكره في ذلك ليس
متعلقا بمذهب الامامة بل قديم اقدمهم على قولهم في الامامة من لا وافقهم على قولهم في القدر
وقد تقول بما ذكره في القدر طوائف لا وافقهم على الامامة كان ذكرها في مسئلة الامامة
بغزلة سائر مسائل التزاع التي وافقوا فيها بعض المسلمين كسائل فتنة القبر ومنعكروا وبكبر
والخوض والميزان والشفاعة وعروج اهل البكائر من النار وأمثال ذلك من المسائل التي
لا تتعلق بالامامة بل هي مسائل مستقلة بنفسها وبغزلة المسائل العلية كسائل الخلاف التي
صنفها الموسوي وغيره من شيوخ الامامية فبين أن ادخال مسائل القدر في مسائل الامامة
لما جهل وما يتجاهل

(الوجه الثاني) أن يقال ما نقله عن الامامية لم ينقله على وجهه فان من غمام قول الامامية
الذي حكاه وهو قول من وافق المعتزلة في توحيدهم وعدلهم من متأخري الشيعة أن الله لم يخلق
شأ من أفعال الحيوان لا الملائكة ولا الاتباع ولا غيرهم بل هذه الحوادث تحدث بغير قدرته
ولا خلقه ومن قولهم ايضا ان الله لا يقدر أن يهدي ضالا ولا يقدر أن يضل مهتد بالاحتياج
أحدهم انطلق الى أن يهدي الله بل الله قد هداهم هدى البيان وأما الاهتداء فهذا جهل
بنفسه لا يجوز أن الله (١) وهذا جهل بنسبة الامامية الله ومن قولهم ان هدى الله المؤمنين
والكفار سواء ليس له على المؤمنين نعمة في الدين أعظم من نعمته على الكافرين بل قد هدى على
ان الى طالب كجدهم اياهم بل منزلة الاب الذي يعطى أحد بنه دراهم ويعطى الآخر مثملا
لكن هذا أنفقها في طاعة الله وهذا في معصيته فليس الا ب من الانعام على هذا في دينه أكثر
مما له من الانعام على الآخر ومن أقوالهم أنه يشاء ان يكون ويكون لا يشاء فان قيل فهم

(١) قوله وهذا جهل بنسبة الامامية الى الله في الاصل ولعل فيه تكرار من التامع وتخريفها والظاهر
أن وجه الكلام وهذا ايضا لا باطل الله اه كتبه مصححه

أنه لا يطاق وتنازعوا في وقوع الامر به فليس كذلك فالتنازع الاول كتنازع المشركين من مشبهته ونفاقه في استطاعة العبد وهي قدرته
وطاقته هل يجب أن تكون مع الفعل لا قبله أو يجب أن تكون متقدمة على الفعل أو يجب أن تكون معه وان كانت متقدمة عليه

فن قال بالا ولزمه أن يكون كل عند لم يفعل ما أمر به قد كاف ما لا يطيقه اذ لم تكن عنده قدرة الامع الفعل ولهذا كان الصواب الذي عليه محققو المساكين وأهل الفقه والحدوث (٣٣) والتصوف وغيرهم ما دل عليه القرآن وهو أن الاستطاعة التي هي مناط الأمر

والنهي وهي المصلحة للفعل لا يجب أن تقارن الفعل وأما الاستطاعة التي يجب معها وجود الفعل فهي مقارنته فالأولى كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا وقول النبي صلى الله عليه وسلم لمران بن حصين صل فأتانا فلم تستطع ففأعدا فان لم تستطع فعلي جنب ومعلوم أن الحج والصلوة يجب على المستطيع سواء فعل أو لم يفعل فعلم أن هذه الاستطاعة لا يجب أن تكون مع الفعل والثانية كقوله تعالى ما كانوا يستطيعون السمع وما كانوا يبصرون وقوله وعرضنا جهنم يومئذ للكافرين عرضا الذين كانت أعينهم في غطاء من ذكرى وكانوا لا يستطيعون سمعها على قول من يفسر الاستطاعة بهذه وأما على تفسير السلف والمجهور فالمراد بعدم الاستطاعة مشقة ذلك عليهم وصعوبته على نفوسهم فقوهم لا يستطيعوا إرادته وإن كانوا قادرين على فعله لو أرادوه وهذا حال من صدق هواه ورأه الفاسد عن استماع كتاب الله التزلة واتباعها وقد أخبر أنه لا يستطيع ذلك وهذه الاستطاعة هي المقارنة لفعل الموجبة وأما الأولى فلا وجودها لم يثبت التكليف كقوله فاتقوا الله ما استطعتم وقوله والذين آمنوا وعملوا الصالحات لا تكلف نفسا إلا وسعها وأما مثل ذلك فيؤول إلى المقطوع والعسود في أصول الدين اذ لم يستطيعوا جمع ما زل

من يقول أنه يخص بعضهم من علم منه أنه إذا خصه عن يلفظ من عنده اهتدى بذلك والا فلا قيل فهذا هو حقيقة قول أهل السنة المتيقن لقد رآهم يقولون كل من خصه الله بهدائه إياه صار مهتدا بومن لم يخصه بذلك لم يصرمهتدا فالخصيص والاهتداء متلازمان عند أهل السنة فان قيل بل قد يخصه بما لا يجب الاهتداء كقَالَ تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لمسمعهم ولوأسمعهم لتولوا وهم معرضون قيل هذا التخصيص حق لكن دعوى التخصيص الأهدأ غلط كلباسي بل كل ما يستلزم الاهتداء هو من التخصيص وفي الجملة القول لا يثبتون لله مشقة عامة ولا خفا متناه ولا لكل حادث وهذا القول أخذوه عن المعتزلة وهم أنهم فيه ولهذا كانت الشيعة في هذا على قولين

(الوجه الثالث) أن قوله أنه نصب أولياءه معصومين ثلاثي الخ الله العالم من لطفه ورحمته ان أراد بقوله أنه نصب أولياءه مكتمهم وأعطاهم القدرة على سياسة الناس حتى يتتبع الناس بسياستهم فهذا كذب واضح وهم لا يقولون ذلك بل يقولون ان الأنظمة مهورون مطلقون عاجزون ليس لهم سلطان والقدرة ولا مكنته ويعلمون أن الله لم يكلهم ولم يكلهم فلم يفرسهم ولا به ولا ملكا كما أتى المؤمنين الصالحين ولا كما أتى الكفار والفيهار فإنه سبحانه قد أتى الملكين أنه من الانبياء كقَالَ تعالى في داود وقتل داود جالوت وآتاه الله الملك والحكمة وعلمه بما يشاء وقال تعالى أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله فقد أتينا آل ابراهيم الكتاب والحكمة وآتيناهم ملكا عظيما وقال تعالى وقال الملك اتوني به وقال وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا وقال تعالى ألم تر إلى الذي حاج ابراهيم في دبه أنه آتاه الله الملك فلم يؤت الله الملك لاحد من هؤلاء كما أتيت الانبياء والصالحون ولا كما أتيتهم به من الملائكة فقل ان يكون الله نصب هؤلاء المعصومين على هذا الوجه وان قيل المراد بنصهم أنه أوجب على الخلق طاعتهم فاذا أطاعوهم هددوهم لكن الخلق عصوهم فيقال فلم يحصل بمجرد ذلك في العالم اللطيف ولا رجة انما حصل تكذيب الناس لهم ومعصيتهم يا هي أو اضافة المؤمنين المنتظرين بانتظاره ولا حصل له به لطف ولا مصلحة مع كونهم يحبونه ويؤثرونه فلم لم يحصل به لطف ولا مصلحة الا لأن أقرب بامامته ولأن يجلدها فبطل ما ذكر وان العالم حصل فيه اللطف والرحمة بهذا المعصوم وعلم الضرورة ان العالم لم يحصل فيه بهذا المنتظر شي من ذلك لأن آمن به ولأن كفر به بخلاف الرسول والنبي الذي بعثه الله وكذبه قوم فإنه انتفع من آمن به وأطاعه فكان رجة في حق المؤمن به المصلحة وأما العاصي فهو الملقط وهذا المنتظر لم ينتفع به لا مؤمن ولا كافر وأما سائر الانبياء عشر فكانت المنفعة بأحد من كالمصلحة بأشياء من أهل العلم والدين من جنس تعليم العلم والتحديث والافتاء ومحو ذلك وأما المنفعة المطلوبة من الاعتدوى السلطان والسياف فلم يحصل لواحد منهم فتبين أن ما ذكره من اللطف والمصلحة بالامتنع تلبس محض وكذب (الوجه الرابع) ان قوله عن أهل السنة أنهم لم يثبتوا العدل والحكمة وجوزوا عليه فعل القبيح والاخلال بالواجب نقل باطل عنهم من وجهين أحدهما أن كثيرا من أهل السنة الذين لا يقولون في الخلافة النص على علي ولا بامامة الاثني عشر يثبتون ما ذكر من العدل والحكمة على الوجه الذي قاله هو وشيوخه عن هؤلاء أخذوا ذلك كالمعتزلة وغيرهم ممن وافقهم

الى الرسول فيهم من هذا القسم وكذلك أيضا تنازعهم في الأمور به الذي علم الله أنه لا يكون أو أخبرهم ذلك من أنه لا يكون في الناس من يقول ان هذا غير ممدور عليه كأن غالية القدرة يتبعون أن يتقدم علم الله وخبره وكتابه به لا يكون

وذلك لاتفاق الفريقين على أن خلاف المعلوم لا يكون ممكناً ولا مقدوراً عليه وقد اتفاهم في ذلك جمهور الناس وقالوا هذا منقوض عليهم بقدرته الله تعالى فإنه أخبر بقدرته على أشياء مع أنه لا يفعلها كقوله (٣٣) بلى قادرين على أن نسوي بنانه وقوله وأنا على

من متأخري الرافضة على القدر فتقوله عن جميع أهل السنة الذين هم في اصطلاحه واصطلاح العامة من سوى الشيعة هذا القول كذب منه (الوجه الثاني) أن سائر أهل السنة الذين يقررون بالقدر ليس فيهم من يقول أن الله تعالى ليس بعبد ولا من يقول أنه ليس بحكيم ولا أنهم من يقول أنه يجوز أن يترك واجباً ولا أن يفعل شيئاً فليس في المسلمين من يتكلم على هذا الكلام الذي من أطلقه كان كافراً بإباح الدم باتفاق المسلمين ولكن هذه مسئلة القدر والتزام فيها معروف بين المسلمين فأما نفاة القدر كالمعتزلة ونحوهم فقولهم هو الذي ذهب اليه متأخرو الإمامية وأما المتشككون القدر وهم جمهور الأمة وأغلبها كالصنابة والتابعين لهم بإحسان وأهل البيت وغيرهم فهؤلاء تنازعوا في تفسير عدل الله وحكمته والظلم الذي يجب تزيهه عنه وفي تعديله لأفعاله وأحكامه ونحو ذلك فقالت طائفة أن الظلم ممتنع منه غير مقدور وهو محال لذاته كالجميع بين النقصين وإن كل ممكن مقدور وليس هو ظلماً وهو لا هم الذين قصدوا الرد عليهم وهو لا يقولون أنه لو عذب المطيعين ونعم العصاة لم يكن ظلماً وقالوا الظلم التصرف فيما ليس له والله كل شيء أو نحو مخالفة الأمر والله لا أمره وهذا قول كثير من أهل الكلام المتشككين القدر ومن وافقهم من الفقهاء أصحاب الأئمة الأربعة وقالت طائفة بل الظلم مقدور ممكن والله سبحانه لا يفعله لعدله ولهذا مدح نفسه حيث أخبر أنه لا يظلم الناس شيئاً والمدح إنما يكون بترك المقدور عليه لا بترك الممتنع قالوا وقد قال تعالى ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخفى ظلماً ولا ضماً قالوا الظلم أن يحمل عليه سيئات غيره والهضم أن يضم حسنة وقال تعالى ذلك من أنباء القرى نقصه علينا منها فاتممه وحصد وما ظلمناهم ولكن ظلموا أنفسهم فأخبر أنه لم يظلمهم بل أهلكهم بل أهلكهم بنوهم وقال تعالى ويحيى بالنبين والشهداء وقضى بينهم بالحق وهم لا يظلمون فدل على أن القضاء بينهم بغير القسط ظلم والله منزعه عنه وقال تعالى ونضع الموازين القسط ليوم القيمة فلا تظلم نفس شيئاً أي لا تنقص من حسناتها فلا تعاقب بغير ما سبها فدل على أن ذلك ظلم تنزه الله عنه وقال تعالى قال لا تخضعوا ولي وقد قدمت اليكم بالوعيد ما يبدل القول لدي وما أنا بظالم للعبيد واتمنازه نفسه عن أمره بقدره عليه لا عن الممتنع لنفسه ومثل هذا في القرآن في غير موضع مما بين أن الله ينتصف من العباد ويقضى بينهم بالعدل وإن القضاء بينهم بغير العدل ظلم ينزه الله عنه وأنه لا يحمل على أحد نذب غيره وقال تعالى ولا تزر وازرة وزر أخرى فان ذلك ينزه الله عنه بل لكل نفس ما كسبت وعليها ما اكتسبت وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن الله تعالى يقول يا عبدي اتقني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا فقد حرّم على نفسه الظلم كما كتب على نفسه الرحمة في قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة وفي الحديث الصحيح لما مضى الله الخلق كتب كتاباً فيه موضوع عنده فوق العرش إن رضى غلبت غضبي والأمر الذي كتبه على نفسه أو حرمه على نفسه لا يكون إلا مقدوراً والله سبحانه فالمتنع لنفسه لا يكتب على نفسه ولا يحرمه على نفسه وهذا القول قول أكثر أهل السنة والمتشككين القدر من أهل الحديث والتفسير والفقه والكلام والتصوف من أتباع الأئمة الأربعة وغيرهم وعلى هذا القول فهؤلاء القائلون بعديل الله تعالى وحاصله دون من يقول من القدرة أن من فعل كبيرة حبط أيمانه فإن

(٥ - منهاج أول) كلف بأن يؤمن بالله لا يؤمن فيه ميسر بل في ذلك عند عامة أهل الفقه من جميع الطوائف فإنه لم يقل أحد أن بالله أجمع هذا الخطاب المقتضى أنه لا يؤمن وأنه أمر مع ذلك بالإنعام كما أن قوم نوح لم أخبر نوح أنه لن يؤمن من

قومه الامن قد آمن لم يكن بعد هذا الامر هم بالايمان بهذا الخطاب بل اذا قدر انه اخبر بصلية النار المستزمنة لونه على الكفر وانه اسرع هذا الخطاب ففي هذا الحال انقطع تكليفه (٣٤) ولم ينفعه ايمانه حينئذ كما كان من يؤمن بعدم عناية العذاب قال تعالى

هذا نوع من الظلم الذي نزل الله سبحانه نفسه عنه وهو القائل في عمل مثقال ذرة خيرا به ومن يعمل مثقال ذرة شرا به وأما من اعتقد أن منته على المؤمنين بالهداية دون الكافرين ظلم منه فهذا اجل لو جهن (أحدهما) أن هذا افضل منه كما قال تعالى بل الله عن عليمك أن هذا اكمل للإيمان ان كنتم صادقين وكأفان الانبياء ان نحن الاشره نكلمك ولكن الله عن علي من يشاء من عباده وقال تعالى وكذلك فتنا بعضهم بعضا ليقولوا هؤلاء من الله عليهم من ينبتا ليس الله بأعلم بالشاكرين فتخصيص هذا بالايان كتحصيل هذا عن يعلم وقوة وجهه وحال ومال قال تعالى أهيهم قسمون رحمة ربك نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورغفنا بعضهم فوق بعض درجات وإذا خص أحد النخصين بقوة وطبيعة تقضي غذاء صالحا خصه بما يناسب ذلك من الفحة والعافية وإن لم يعط الآخر نقص عنه وحصل له ضعف ومرض والظلم وضع الشيء في غير موضعه فهو لا يضيع العقوبة إلا في المحل الذي يستحقها لا يضيع العقوبة على عمن أبدا وفي الصبيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال قال بين الله ملائ لا يفضيه نافقة صعادا ليل والنهار أو رأيت ما أنفق من خلق السموات والارض فانه لم يقض ما في يمنه والفسط بسده الاخرى يقضي ويسط فتعين أنه سبحانه وتعالى يحسن ويعدل فلا يخرج فعله عن العدل والاحسان ولهذا قيل كل نعمة منه فضل وكل نقمة منه عدل ولهذا أخبر أنه يعاقب الناس بذنوبهم وأن انعامه عليهم احسان منه كما في الحديث الصحيح الايهم يقول الله تعالى يا عبادي اني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما فلا تفلوا انما هي اعمالكم احصيا انكم ثم اوفيكما ياها في وجد خيرا فلصد الله تعالى ومن وجد غير ذلك فلا يؤمن الا نفسه وقد قال تعالى ما أصابك من حسنة في الله وما أصابك من سيئة في نفسك أي ما أصابك من نعم تحبها كالنصر والرزق فانه انم بذلك عليك وما أصابك من نعم تكرهها فذنبك وخطاياك فالحسنات والسيئات أراد بها النعم والمصائب كما قال تعالى وبأولاهم بالحسنات والسيئات وكما قال تعالى ان تصل حسنة تسوهم وان تصل مصيبة وقولوا قد أخذنا أمرنا من قبل وقوله تعالى ان تمسكهم حسنة تسوهم وان تصيبكم سيئة يفرحوا بها ومثل هذا قوله تعالى واذا ألقنا الناس رحمة فرحوا بها وان تصيبكم سيئة بما قدمت أيديهم ما اذهم بشقون فأخبر أن ما يصيبه الناس من الخير فهو رحمة منه أحسن بها الى عباده وما أصابهم من العقوبات فذنبونهم ونعم الكلام على هذا مبسوط في موضع آخر ﷻ وكذلك الحكمة أجمع المسلون على أن الله تعالى موصوف بالحكمة لكن تنازعوا في تفسير ذلك فقالت طائفة الحكمة ترجع الى عله بأفعال العباد وبقاها على الوجه الذي أرادوه ولم يثبتوا الا العلم والارادة والقدرة وقال الجمهور من أهل السنة وغيرهم بل هو حكمهم في خلقه وأمره والحكمة ليست مطلق المشبهة اذ لو كان كذلك لكان كل مر يد حكما ومعالم أن الارادة تنقسم الى محمودة ومذمومة بل الحكمة تتضمن ما في خلقه وأمره من العواقب المحمودة والغايات المحبوبة والقول بانثابت هذه الحكمة ليس هو قول المعتزلة ومن وافقهم من الشيعة فقط بل هو قول جماهير طوائف المسلمين من أهل التفسير والفقه والحديث والتصوف والكلام وغيرهم فائمة الفقهاء متفقون على اثبات

فليك ينفعهم ايمانهم لما رواه بأسنا وقال تعالى آلان وقد عصيت قبل وكنت من المفسدين والمقصود هنا التنبية على أن النزاع في هذا الاصل ينشع نزاعا الى الفعل المأمور به ونارة الى جواز الامر ورذنية من شبه من المتكلمين على الناس حيث جعل القسمين قسما واحدا وادعى تكليف ما لا يطاق مطلقا لوقوع بعض الاقسام التي لا يحتملها تامة الناس من باب ما لا يطاق والزاع فيها لا يتعلق بمسائل الامر والنهي وأما ما يتعلق بمسائل القضاء والقدر ثم انه جعل جواز هذا القسم مستلزما لجواز القسم الذي اتفق المسلمون على أنه غير مقدور وعله وقاس أحد النوعين بالأخر وذلك من الأقسام التي اتفق المسلمون بل وصار العقلا على بطلانها (١) فان من قاس الصحيح بالمأمور بالأفعال

(مطلب)

في الحكم والمصالح والتعليل

كقوله ان القدرة مع الفعل وان الله علم أنه لا يفعل العاجز الذي لو أراد الفعل لم يقدر عليه فقد دمج بين ما يعلم والفرق بينهما بالاضطرار عقلا ودينا وذلك من ثمرات الاهواء بين القدرية واخوانهم الجبرية واذا عرف هذا فاطلاق القول بشكاف ما لا يطاق من الدفع الحدثة في الاسلام كالحال القول بان العباد مجبورون على

أفعالهم وقد اتفق سلف الامة وأئمتها على انكار ذلك ودم من يطلقه وان قصده الرعي القدرية الذين لا يقرن بان الله خالق افعال العباد ولا بانه شاء الكائنات وقالوا هذا ردة بدعة وقابل الفاسد بالفاسد والباطل بالباطل ولولا أن

(١) قوله في الهامش فان من قاس الخ هكذا في الاصل ولعل في العبارة نقصا فامل كتبه مصححه

الحكمة

قوله في الهامش فان من قاس الخ هكذا في الاصل ولعل في العبارة نقصا فامل كتبه مصححه

هذا الجواب لا يحتمل البسط لذكر مرتب من نصوص أو ألهم في ذلك ما بين ردهم ذلك وأما إذا فصل مقصود القائل وبين العبارة التي لا يشبه الحق فيها بالباطل ما هو الحق ويميز بين الحق والباطل كان هذا من (٣٥) الفرقان وخرج المين حينئذ مع ما فيه أمثال

هؤلاء الذين وصفهم الأئمة بأنهم محتفون في الكتاب بخالفون الكتاب متفقون على ترك الكتاب وأنهم يتكلمون بالتشابه من الكلام ويتحدون جهال الناس بما يلبسون عليهم ولهذا كان يدخل عندهم المجرع في معنى القدرة المذمومة لغرضهم في القدر بالباطل ان هذا جاع المعنى الذي ذمت به القدرة ولهذا ترجم الامام أبو بكر الخلال في كتاب السنة فقال رد على القدرة وقوله من انه أجبر العباد على المعاصي ثم روى عن عمرو بن عثمان عن بقية ابن الوليد قال سألت الزبيدي والأوزاعي عن الجبر فقال الزبيدي أمر الله أعظم وقدرته أعظم من أن يجبروا وبعض ولكن يقضى ويقدر ويتحقق ويحصل عدمه على ما أحب وقال الأوزاعي ما أعرف الجبر أصلاً من القرآن ولا السنة فأجاب أن أقول ذلك ولكن القضاء والقدر والخلق والجبر لهذا يعرف في القرآن والحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنما وضعت هذا مخافة أن يرتاب رجل تابعي من أهل الجماعة والتدين بهذا الجوابان الذين ذكرهما هذان الإمامان في عصر تابعي التابعين من أحسن الاجوبة أما الزبيدي فمحدث الوليد صاحب الزهري فله قال أمر الله أعظم وقدرته أعظم من أن يجبر أو يعضل في الجبر وذلك لأن الجبر المعروف في اللغة هو

الحكمة والمصالح في أحكام الشريعة وإنما يتنازع في ذلك طائفة من نفاة القدر وغير نفاته وكذلك ما في خلقه من المنافع والحكم والمصالح لعباده معلوم وأصحاب القول الأول كجمهور صفوان وموافقه كالأشعري ومن وافقه من الفقهاء أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم يقولون ليس في القرآن لأم التعليل في أفعال الله بل ليس فيه إلا لام العاقبة وأما الجمهور فيقولون لأم التعليل داخل في أفعال الله وأحكامه والقاضي أبو يعلى وأبو الحسن بن الزعفراني ونحوهما من أصحاب أحمد وان كانوا قد يقولون بالآل فهم يقولون بالثاني أيضاً غير موضع وكذلك أمثالهم من الفقهاء أصحاب مالك والشافعي وغيرهما وأما ابن عقيل في بعض المواضع والقاضي أبو حازم ابن القاضي أبي يعلى وأبو الخطاب فيصرون بالتعليل والحكمة في أفعال الله موافقة قال ذلك من أهل النظر والخفية هم من أهل السنة القائلين بالقدر وجهوهم يقولون بالتعليل والمصالح والكراهية وأمثالهم أيضاً من القائلين بالقدر المتيقن بخلافه الخلفاء المفضلين لأبي بكر وعمر وعثمان وهم أيضاً يقولون بالتعليل والحكمة وكثير من أصحاب مالك والشافعي وأحمد يقولون بالتعليل والحكمة والتحسين والتفصيل العقليين كأبي بكر القفال وأبي علي بن أبي هريرة وغيرهم من أصحاب الشافعي وأبي الحسن التميمي وأبي الخطاب من أصحاب أحمد وبالجملة النزاع في تعليل أفعال الله وأحكامه مسئلة لا تتعلق بالإمامة أصلاً وأكثر أهل السنة على اثبات الحكمة والتعليل ولكن الذين أنكروا ذلك احتجوا بمجتنب (أحدهما) أن ذلك يستلزم التسلسل فإنه إذا فعله لعله ففعل العلة أيضاً حادثة فتفتقر إلى علة وان وجب أن يكون شكل حادث علة وان عقل الأحداث بلا علة لم يحتج إلى اثبات علة فهم يقولون إن أمكن الأحداث بغير علة لم يحتج إلى علة ولم يكن ذلك عبثاً وان لم يكن وجود الأحداث الالفة فاقول في حدوث العلة كاقول في حدوث المعلول وذلك يستلزم التسلسل (الحجة الثانية) أنهم قالوا من فعل لعله كان مستكملاً لهما لأنه لو لم يكن حصول العلة الأولى من عدمها لتكن علة والمستكمل بغيره ناقص بنفسه وذلك ممنوع على الله وأوردوا على المعتزلة ومن وافقهم من الشيعة حجة تقطعهم على أصولهم فقالوا العلة التي فعل لإجلها ان كان وجودها وعدمها ليسوا متنع أن تكون علة وان كان وجودها وأولى فان كانت منفصلة عنه لم أن يستكمل بغيره وان كانت قائمة به لم أن يكون محلل للحوادث وأما المحذرون للتعليل فهم متنازعون فالعزلة وأنسأهم من الشيعة تثبت من التعليل ما لا يعقل وهو أنه فعل لعله منفصلة عن الفاعل مع كون وجودها وعدمها ليسوا سواء وأما أهل السنة القائلون بالتعليل فانهم يقولون ان الله يحب ورضي كما دل على ذلك الكتاب والسنة ويقولون ان المحبة والرضا يخص من الارادة وأما المعتزلة وأكثر أصحاب الأشعري فيقولون المحبة والرضا والارادة سواء فجمهور أهل السنة يقولون ان الله لا يحب الكفر والفسوق والعصيان ولا يرضاه وان كان ذلك داخل في مراده كما دخلت سائر الخلوقات لما في ذلك من الحكمة وهو ان كان شره بالنسبة الى الفاعل فليس كما كان شره بالنسبة الى شخص يكون عدم الحكمة بله في الخلوقات حكم قد علمها بعض الناس وقد لا يعلمها وهو لا يجيبون عن التسلسل بجوابين أحدهما أن يقال هذا تسلسل في الحوادث المستقبلية لا في الحوادث الماضية فإنه إذا فعل فعلاً حكماً كانت الحكمة حاصلة بعد الفعل

الزام الانسان بخلاف رضاه كما يقول الفقهاء في باب التكاح هل يخبر المرأة على التكاح أو لا يخبر وإذا عضلها الولى ماذا تصنع فيعتون بحجبها انكاحها بدون رضاها واختيارها ويمنون بعضلها منعتها مما ترضاه وتختاره فقال الله أعظم من أن يجبر أو يعضل لان الله سبحانه

قادر على أن يجعل العبد مختاراً راضياً بما يفعله ومعضواً كاره لما يشره كما هو الواقع فلا يكون العبد مجبوراً على ما يحبه ويرضاه ويريد
وهي أفعاله الاختيارية ولا يكون معضواً لغيره (٣٦) فيغضوه ويكرهه ولا يريدوه وهي تروكه الاختيارية وأما الأوزاعي

فإنه منع من إطلاق هذا اللفظ
وان عني به هذا المعنى حيث
يمكن له أصل في الكتاب والسنة
فقبضى إلى إطلاق اللفظ متدع
ظاهراً في إرادة الباطل وذلك
لا يسوغ وإن قيل أنه يراد به معنى
صحیح قال الخليل أخبرنا أبو بكر
المرزوقي قال سمعت بعض المشقة
يقول سمعت عبد الرحمن بن مهدي
يقول أنكر سفيان الثوري جبر
وقال الله جبل العباد قال المرزوقي
أظنه أراد قول النبي صلى الله عليه
وسلم لا شيء عبد القديس يعني قوله
الذي في صحیح مسلم أن فلان فلتان
بحسب ما الله الحليم والأمانة فقال
أخلفين تخلف جميعاً خلقين
جبلت عليهم ما فقال بل خلقين
جبلت عليهم ما فقال الجدلته الذي
جبلني على خلقين بحسب ما الله
ولهذا احتج الجبالي وغيره على
خلق أفعال العباد بقوله تعالى أن
الإنسان خلق هلولاً إذا مسه الشر
جروها وإذا مسه الخير منوعاً
فأخبر أنه خلق على هذه الصفة
واحتج غيره بقول الخليل رب
اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي
وقوله ربنا واجعلنا مسلمين لله ومن
ذريتنا أمة مسلمة لك وجواب
الأوزاعي أنهم من جواب الزيدني
لأن الزيدني في الجبر والأوزاعي
منع إطلاقه أنه هذا اللفظ قد
يحتمل معنى صحیحاً فقبضه فد
يقبضني الحق والباطل كما
ذكر الخليل ما ذكره عبد الله بن
أحمد في كتاب السنة فقال حدثنا

فإذا كانت تلك الحكمة يطلب منها حكمة أخرى بعدها كان تسلسل في المستقبل وتلك الحكمة
الماضية مجبوبة وبسبب حكمة فائتة فهو لا زال سبحانه يحدث من الحكيم ما يحبه ويجعله
سبباً لما يحبه قالوا والتسلسل في المستقبل حائر عند جماهير المسلمين وغيرهم من أهل الملل وغير
أهل الملل فإن نعيم الجنة والنار دائماً مع تحدد الحوادث فيها وانما تذكر ذلك الجهم بن صفوان
فرغم أن الجنة والنار بفتيان وأبوالهذين العلاف زعم أن حرركات الجنة والنار تنقطع ويقون
في سكوت دائم وذلك لأنهم لما اعتقدوا أن التسلسل في الحوادث مجتمع في الماضي والمستقبل
قالوا هذه القول الذي جعله به آفة الإسلام وأما تسلسل الحوادث في الماضي ففيه أيضاً قولان
لأهل الإسلام لأهل الحديث والكلام وغيرهم فمن يقول أن الله لم يزل متكاملاً إذا شاء ولم يزل
يفعل أفعاله لا تقوم بنفسه وقدرته ومشيئته شيئاً بعد شيء يقول الله لم يزل يتكلم بعشيئته أو يفعل
بعشيئته شيئاً بعد شيء مع قوله أن كل ما سوى الله محدث مخلوق كائن بعد أن لم يكن وأنه ليس شيء
في العالم قديماً ما سواه الله كما تقولوه الفلاسفة القائلون بقدم الافلاك وأنهم ماسوقون في وجوده
فإن هذا ليس من أقوال المسلمين وقد ينافي ما قد قول هؤلاء في غير هذا الموضوع وبين أن قولهم بأن
المبدع عليه تامة موجب بذاته هو نفسه يستلزم فساد قولهم فإن العلة التامة تستلزم معلولها فلا
يجوز أن يتأخر عنها شيء من معلولها فالحوادث مشهودة في العالم فلو كان الصانع موجباً بذاته علة
تامة مستلزماً لمعلولها لم يحدث شيء من الحوادث فلم يوجد الحادث يتبع أن يكون صادراً عن علة
تامة أزلية فلو كان العالم قديماً كان مبدعه علة تامة والعلة التامة لا يتخلف عنها شيء من معلولها
فإنهم من ذلك أن لا يحدث في العالم شيء فحدث الحوادث دليل على أن فعلها ليس بعلة تامة في
الازل وإذا انتفت العلة التامة في الازل بطل القول بقدم شيء من العالم لكن هذا لا ينبغي أن
الله لم يزل متكاملاً إذا شاء ولم يزل يحيا فاعمالاً ما يشاء وعمدة الفلاسفة على قدم العالم هو قولهم
بمتن حدوث الحوادث بلا سبب حادث فمتن تقدير ذات معطلة عن الفعل لم تفعل ثم فعلت من
غير حدوث سبب وهذا القول لا يدل على قدم شيء بعينه من العالم لا الافلاك ولا غيرها وانما
يدل على أنه لم يزل فعالاً وإذا قدر أنه فعال لأفعال تقوم بنفسه أو مفعولات حادثه شيئاً بعد شيء
كان ذلك وفاء بموجب هذه الحجة مع القول بأن كل ما سوى الله محدث مخلوق كائن بعد أن لم يكن
كما أخبر الرسل أن الله خالق كل شيء وإن كان النوع لم يزل متجديداً كما في الحوادث المستقبلية
كل منها حادث مخلوق وهي لا تزال تحدث شيئاً بعد شيء قال هؤلاء والله أخبر أنه خلق السموات
والارض وما بينهما في ستة أيام ثم استوى على العرش وأخبر أنه خالق كل شيء ولا يكون المخلوق
الامسوق بالعدم فالقرا أن يدل على أن ما سوى الله مخلوق مفعول محدث فليس شيء من
الموجودات مقارن بالله كما يقوله دهرية الفلاسفة أن العالم معلول له وهو موجب له مفيض له
وهو منقدم عليه بالشرف والعلية والطبع وليس متقدماً عليه بالزمان فإنه لو كان علة تامة
موجبة بقتن بهما معلولها كما زعموا لم يكن في العالم شيء محدث فإن ذلك المحدث لا يحدث عن علة
تامة أزلية يقارنها معلولها فإن المحدث المعين لا يكون أزلياً وسواء قيل أنه حدث عنه بواسطة
أو غير وسط كما يقولون أن الفلك تولد عنه وسط عقل وعقلين أو غير ذلك مما يقال فإن كل قول
يقبضني أن يكون شيء من العالم قديماً لازماً لذات الله فهو باطل لأن ذلك يستلزم كون الباري

محمد بن بكر حدثنا أبو معشر حدثنا يعلى عن محمد بن كعب قال أنما سمى الجبار لأنه يجبر الخلق على ما أراد فإذا امتنع
من إطلاق اللفظ المحتمل المشتبه زال المحذور وكان أحسن من نفيه وإن كان ظاهراً في المحتمل المعنى الفاسد خفية أن يظن

انه ينفي المعنيين جميعا وهكذا يقال في نفي الطاقة عن المأمور فان اثبات الحسب في المظنور نظير سلب الطاقة في المأمور وهكذا كما يقول الامام احمد وغيره من أئمة السنة قال الخليل أنبأنا الجوني قال سمعت أبا (٣٧) عبدا لله يعني أحمد بن حنبل يناظر خابن

خراش يعني في التقدير قد كروا رجلا فقال أو بعده الله انما كره من هذا أن يقول أجبر الله وقال أنبأنا المروزي قلت لابي عبد الله رجل يقول ان الله أجبر العباد فقال هكذا لا تقول وانكر هذا وقال يضل من يشاء ويهدي من يشاء وقال أنبأنا المروزي قال كتب الى عبد الوهاب في امر حرس بن خلف العكبري وقال انه يتزعج من مبراة أبيه فقال رجل قدرى قال ان الله لم يجبر العباد على المعاصي فرتعه أحمد بن زهاء فقال ان الله حسيب العباد على ما أراد أرد بذلك اثبات القدر فوضع أحمد ابن علي كتابا يتحجج فيه فادخله على أبي عبد الله فالتحقير بالقصة فقال ويضع كتابا وتعلم سماجعا على ابن زهاء حين قال حسيب العباد وعلى التقديرى حين قال لم يجبر وأنكر على أحمد بن علي وضعه الكتاب واحتجاجه وأمر بهجراته لوضعه الكتاب وقال لي يجب على ابن زهاء أن يستغفر ربه لما قال حسيب العباد فقلت لابي عبد الله فما الجواب في هذه المسئلة قال يضل من يشاء ويهدي من يشاء قال المروزي في هذه المسئلة انه سمع أبا عبد الله لما أنكر على النسي قال لم يجبر وعلى من رد عليه حير فقال أو بعده الله فلما ابتدع رجل بدعة اتسع الناس في سواها وقال يستغفر ربه لذي رد عليهم بمحدثه وأنكر على من رد بشئ من جنس الكلام اذالم

موجبا بالذات بحيث يقارنه بوجه اذ لا ذلك لما قارنه ذلك الشيء ولو كان موجبا بالذات لم يتأخر عنه شيء من موجبه ومقتضاه فكان يلزم أن لا يكون في العالم شيء محدث ولو قيل انه موجب بذاته للفلك وأما حركات الفلك فيوجبا شيئا بعد شيء كان هذا باطلا من وجوه (أحدها) أن يقال ان كانت حركة الفلك لازمة له كما هو قولهم امتنع ابداع المزدود من لازمه وكونه موجبا بالذات علة تامة للحركة مجتمع لان الحركة تحدث شيئا فشيئا والعلة التي يلزمها لا يمكن ان تكون لازمة له فهي حادثة فتقتضي سببا حادثا وذلك الحادث لا يحدث عن العلة التامة الا زلزلة اذ الموجب بذاته لا يتأخر عنه موجبه ولهذا كان قول هؤلاء الذين يجعلون الحوادث صادرة عن علة تامة أزلية لا يحدث فيها ولا متناهية أشد فسادا من قول من يقول حدثت عن القادر بدون سبب حادث لان هؤلاء أنبتوا فعلا ولم يتنبوا سببا حادثا وأولئك يلزمهم في الضالع الحوادث لان العلة التامة الموجبة بذاتها في الازل لا تكون محدثة لشيء أصلا ولهذا كانت الحوادث عندهم انما تحدث بحركة الفلك وهم لا يجعلون فوق الفلك شيئا أحدث حركته بل قولهم في حركات الافلاك وسائر الحوادث من جنس قول القدرية في افعال الحيوان وحقيقة ذلك أنها تحدث بلا محدث لكن القدرية خصوص ذلك افعال الحيوان وهؤلاء قالوا ذلك في كل حادث علوي وسفلي (الوجه الثاني) أن الفاعل سواء كان قادرا أو موجبا بذاته أو قيل هو قادر ويجب عبثته وقدرته لا بد أن يكون موجودا عند وجود المفعول ولا يجوز أن يكون معدوما عند وجود المفعول اذ المعدوم لا يفعل موجودا ونفس إيجابه ومفعوله واقتضاه واحدا لا بد أن يكون ثابتا بالفعل عند وجود المفعول الموجب للحادث فلا يكون فاعلا حقيقة الاعم بوجود المفعول فلو قدر أن فعله اقتضاه وجوده عدم المزم أن يكون فعله وإيجابه عند عدم المفعول الموجب وعند عدمه فلا إيجاب ولا فعل وإذا كان كذلك فالعجب لحدوث الحوادث اذ اقترأ أنه بفعل الثاني بعد الاول من غير أن يحدث له حال يكون به فاعلا فلثاني كان المؤثر التام معدوما عند وجود الاثر وهذا محال فان حاله عند وجود الاثر وعدمه سواء وقيله كان مجتمع أن يكون فاعلا له فكذلك عنده أو يقال قبله لم يكن فاعلا فكذلك عنده اذ لو جاز أن يحدث الحوادث الثاني فذلك عنده من غير محدث حال للفاعل لها صار فاعلا لم يحدث الحوادث كلها بلا سبب وترجع الفاعل لاحد طرفي الممكن بل لوجود الممكن بلا مرجح لان حاله قبل وبعد ومع سواء فخصص بعض الاوقات بذلك الحادث فخصيص بلا تخصص فان كان هذا جائزا حذر محدث كل الحوادث بلا سبب حادث قبل قولهم وان لم يكن جائزا بطل ايضا قولهم فثبت بطلان قول هؤلاء المتفلسفة البهري على تقدير التقيض وذلك يستلزم بطلان في نفس الامر والواحد من الناس اذا قطع مسافة وكان قطعة الجزء الثاني مشروطا بالاول فانه اذا قطع الاول حصل له امور تقوم به من قدره واردة وغيره ما تقوم به انه جاهل حاصل في الجزء الثاني لانه بمجرد الاول صار قاطعا للثاني فاذا اشبهوا فعله بالحوادث به هذا زعمهم أن تجد الله احوال تقوم به عند احداث الحوادث والا فاذ كان هو لم يجد له حال وانما وجد عدم الاول فحال قبل وبعد سواء فاختصاص أحد الوقتين بالاحداث لا بد له من تخصص ونفس صدور الحوادث لا بد له من فاعل والتقدير أنه على حال واحد من الازل الى الابد فيتبع مع هذا التقدير اختصاص

يكن له فيه امام تقدم قال المروزي فما كان بأسر ع من ان قدم أحمد بن علي بن عكر ومعه مشيخة وكتاب من أهل عكر فادخلت أحمد ابن علي على أبي عبد الله فقال يا أبا عبد الله هوذا الكتاب ادفعه الى أبي بكر حتى يقطعه وأنا أقوم على منبر عكر واستغفر الله عز وجل

فقال أبو عبد الله في يئني أن يقولوا منه فرجوا له وقد بسطنا الكلام في هذا المقام في غير هذا الموضوع ونكلمنا على الأصل الفاسد الذي
 طنه المنفردون من أن اثبات المعنى الحق الذي (٣٨) يسونه جبراً ينافي الأمر واللهى حتى جعله القدرة منافياً للأمر

واللهى مطلقاً وجعله طائفة
 من الجبر يمتناها لحسن الفعل
 وقبحه وجعلوا ذلك مما اعتدوا في
 نفي تحسين الفعل وقبحه القام به
 المعلوم بالعقل ومن المعلوم أنه
 لا ينافي ذلك إلا كإنيافه معنى
 كون الفعل ملائماً للفاعل وتفاعله
 وكونه منافياً للفاعل وضاراً له ومن
 المعلوم أن هذا المعنى الذي سموه
 جبراً لا ينافي أن يكون الفعل نافعاً
 وضاراً ومصلحة ومفسدة وجالبا
 للذة وجالبا للآل فعمله أنه لا ينافي
 حسن الفعل وقبحه كالإنيافى
 ذلك سواء كان ذلك الحسن معلوماً
 بالعقل أو معلوماً بالشرع أو كان
 الشرع معيّناله لا كشفه عنه

• وأما قول السائل ما الحكمة في أنه لم
 يوجد فيه من الشارع نص بهم
 من الوقوع في المهلك وقد كان
 حريصاً على هدى أمته فيقول هذا
 السؤال مبنى على الأصل الفاسد
 المتقدم المركب من الاعراض عن
 الكتاب والسنة وطلب الهدى في
 مقالات المختلفين المتقابلين بالنفي
 والاثبات للعبارات المحمليات
 التي ثبتها الذين قال الله فيهم وإن
 الذين اختلفوا في الكتاب في شقاق
 بعيد وقال تعالى وما كان الناس إلا
 أمة واحدة فاختلفوا وقال تعالى وما
 اختلف الذين أوتوا الكتاب إلا من
 بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم وقال
 تعالى فتقطعوا أمرهم بينهم زبراً
 كل حزب بما لديهم فرحون وقد
 تقدم التنبيه على منشا الضلال
 في هذا السؤال وأمثلة وما في ذلك

وقت دون وقت بشئ أو أن يكون فالعلا لحوادث فانه إذا كان ولا يفعل هذا الحادث
 وهو الآن كان كانه في الآن لا يفعل هذا الحادث وابن سينا وأمثلة من القائلين بقدم العالم
 بهذا الاحتجاج على أهل الكلام من المعتزلة والجهمية ومن وافقهم فقالوا إذا كان في الازل
 ولا يفعل وهو الآن على حاله فهو الآن لا يفعل وقد فرض فاعل هذا الخلف وانما ذلك من
 تقدير ذات معطلة عن الفعل فيقال لهم هذا بعينه حجة عليهم في اثبات ذات بسيطة لا يقوم
 بها فعل ولا وصف مع صدور الحوادث عنها وإن كان بوساطة لازمة لها فالوسط اللازم لها
 قد مضى بقدمها وقد قالوا أنه يمتنع صدور الحوادث عن قدم هو على حال واحد كما كان (الوجه
 الثالث) أن يقال هم يقولون بأن الواجب فياض دائم الفيض وانما يخص بعض الأوقات
 بالحدوث لما يتجدد من حدوث الاستعداد والقبول وحدوث الاستعداد والقبول هو سبب
 حدوث الحركات وهذا كلام باطل فإن هذا النما يتصور إذا كان الفعل الدائم الفيض ليس هو
 المحدث للاستعداد والقبول كما يدعيه في العقل الفاعل فيقولون أن دائم الفيض ولكن يحدث
 استعداد القوا بل بسبب حدوث الحركات العقلية والاتصالات الكوكبية وتلك ليست صادرة
 عن العقل الفاعل وأما في المبدع الأول فهو المبدع لكل ما سواه ففته بصدر الاستعداد
 والقبول والقابل والمقبول وحيد فيقال إذا كان عمله تاماً موجبا بذاته وهو دائم الفيض
 لا يتوقف فيضه على شئ غير أصلا ثم أن يكون كل ما يصدر عنه بوسط أو بغير وسط لازماً له قديماً
 بقدمه فلا يحدث عنه شئ لا بوسط ولا بغير وسط لان فعله وإداعه لا يتوقف على استعداد أو قبول
 يحدث عن غيرهم ولكن هو المبدع للشرط والمشروط والقابل والمقبول والاستعداد وما يفيض
 على المستعد وإذا كان وحده هو الفاعل لتلك كله امتنع أن يكون علته تامة أزلية مستلزمة
 لمساوئها الآن ذلك واجب أن يكون معلولة كاه أزلياً قديماً بدهمه وكل ما سواه معلول له فيانما أن
 يكون كل ما سواه قديماً أزلياً وهذا مكابرة للعس ومن يذهب هذا وفهمه تبين أنه إن فساد قول
 هؤلاء معلوم بالضرورة بعد التصور التام وانما عظمت بحجهم وقوت شوكتهم على أهل الكلام
 المحدث المبدع الذي ذمه السلف والأئمة من الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم من الأشعرية
 والكرامية والشيعة ومن وافقهم من أتباع الأئمة الأربعة وغيرهم فان هؤلاء لما قالوا واعتقدوا
 أن الرب في الازل كان متنتع منه الفعل والكلام بحسبته وقدرته وكان حقيقة قولهم أنه لم يكن
 قادراً في الازل على الكلام والفعل بحسبته وقدرته أن يكون ذلك متنتعاً لنفسه والمتنع لا يدخل
 تحت المقدور صاروا آخرين جزأوا أنه صار قادراً على الفعل والكلام بعد أن لم يكن قادراً عليه
 لكونه صار الفعل والكلام محكاً بعد أن كان متنتعاً وأنه انقلب من الامتناع الذي أنى الامكان
 الذاتي وهذا قول المعتزلة والجهمية ومن وافقهم من الشيعة وهو قول الكرامية وأئمة الشيعة
 كالأشاعرية وغيرهم وخزأوا لصار الفعل محكاً بعد أن كان متنتعاً عنه وأما الكلام فلا يدخل
 تحت المشئة والقدر بل هو شئ واحد لا زلماً أنه وهو قول ابن كلاب والأشعرية ومن وافقهما
 وأنه حروف وأحروف وأصوات قديمة الأعيان لا تتعلق بحسبته وقدرته وهو قول طوائف
 من أهل الكلام والحديث والفقه وبعض ذلك إلى السالية ونقله الشهرستاني عن السلف
 والحنابلة وليس قول جمهور أئمة الحنابلة ولكنه قول طائفة منهم ومن أصحاب مالك والشافعي

من العبارات المشابهة المحمليات المبتدعات سواء كان المحدث هو اللفظ ودلالته أو كان المحدث هو
 استعمال ذلك اللفظ في ذلك المعنى كالنظ أصول الدين حيث أدخل فيه كل قوم من المسائل والدلائل ما خنوههم من أصول دينهم وإن لم

يكن من أصول الدين الذي بعث الله به رسوله وأزل به كنهه كما ذكرنا وأنه إذا منع إطلاق هذه الجملات المحذورات في النبي والآيات ووقع الاستفسار والتفصيل تبين سواء السبيل وبذلك يتبين أن الشارع عليه السلام نص (٣٩) على كل ما يعصم من المهلكات أضافها

للعدو وقال تعالى وما كان الله ليعضل قومًا بعد أن هداهم حتى يبين لهم ما يتقون وقال تعالى اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينًا وقال تعالى لا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وقال تعالى وما على الرسول إلا البلاغ المبين وقال إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم وقال تعالى ولولم يؤمنهم فقلوا ما يوعظون لم يكن خيرا لهم وما شد ثبثنا وإذا لا يتناهى عن لذائهم من إذنا أجرًا عظيمًا ولهدى ناههم صراطا مستقيما وقال تعالى قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين يهدي به الله من اتبع اتباعه وضوئه سبل السلام وقال أو زدنا لقد توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وما طائر بقلب جناحه إلا ذكرنا منه علما وفي صحيح مسلم أن بعض المشركين قالوا لئن لم نعلمكم نبيكم كل شيء حتى نحرقه قال أجل وقال صلى الله عليه وسلم تركتكم على البيضاء ليلها كنهارا لا يزدغ عنها بعدي إلا هالك وقال ما تركت من شيء يغركم إلى الجنة إلا وقد حذرتكم به ولا من شيء يغدركم عن النار إلا وقد حذرتكم عنه وقال ما بعث الله من نبي إلا كان حقا قاعله أن يدل أمته على خير ما يعمله وخيرا لهم ينههم عن شر ما يعمله شرالهم وهذه الجملات تعلم تفصيلها بالبحث والتأمل والتبصير والاستقراء والطلب لهذه المسائل في الكتاب والسنة فمن طلب ذلك وجد في الكتاب والسنة من النصوص

وغيرهم وأصل هذا الكلام كان من الجهمية أصحاب جهم بن صفوان أبي الهذيل العسقلاني وغيرهما قالوا إن الدليل قديبل على أن دوام الحوادث ممكن وأنه يجب أن يكون للحوادث مبدأ لا امتناع حوادث لا أول لها كما قد بسط في غير هذا الموضع قالوا فإذا كان الأمر كذلك وجب أن يكون كل ما تافره الحوادث محذورا فمتنع أن يكون البرزخ لم يزل فاعلا متكاملا بعينه بل متنع أن يكون لم يزل قادرا على ذلك لأن القدرة على المتع متعده فمتنع أن يكون قادرا على دوام الفعل والكلام بعينه وقدرته قالوا وبهذا يعلم حدوث الجسم لأن الجسم لا يتخلو عن الحوادث وما يتخلو عن الحوادث فهو حادث ولم يفرقوا فيما يتخلو عن الحوادث بين أن يكون معقولا معلولا وأن يكون واجبا بنفسه فيقال لهؤلاء أمتعة الفلاسفة وأمتة أهل الملل وغيرهم فهذا الدليل الذي يقيم به حدوث العالم وكان ما ذكره أعني أنما يدل على قبض ما قصدوه وذلك لأن الحادث إذا حدث بعد أن لم يكن محذورا فلا بد أن يكون متكاملا لا يمكن أن ليس له وقت محد ودفان وقت يقدره أو لا يمكن ثابت قبله فليس لا يمكن الفعل وجواز ذلك وصحته بدأ ينتهي إليه فيجب أنه لم يزل الفعل متكاملا إذا صح ما قيل من جواز حوادث لا نهاية لها ولها قال المناظر لا ولشلت المتكلمين من الجهمية والمعتزلة وأتباعهم نحن لا نسلم أن إمكان الحوادث لا بد له لكن نقول إمكان الحوادث بشرط كونها مسبوقة بالعدم لا بد له وذلك لأن الحوادث عندنا متعنه أن تكون قد جنة النوع بل يجب حدوث نوعها وتنعن قدم نوعها لكن لا يجب الحدوث في وقت بعينه فإمكان الحوادث بشرط كونها مسبوقة بالعدم لا أول لها بخلاف جنس الحوادث فيقال لهم هب أنكم تقولون ذلك لكن يقال إمكان جنس الحوادث عندكم له بداية فإله صار جنس الحدوث عندكم محكما بعد أن لم يكن محكما وليس هذا إلا إمكان وقت بعين بل ما من وقت يفرضه أو لا إمكان ثابت قبله فيسألهم دوام الإمكان واللازم انقلاب الجنس من الإمكان إلى الامتناع من غير حدوث شيء ولا تحدوث شيء ومعلوم أن انقلاب حقيقة جنس الحدوث أو جنس الحوادث أو جنس الفعل أو جنس الأحداث أو ما يشبه هذا من العبارات من الامتناع إلى الإمكان هو صير ذلك محكما ما زاده أن كان متعنه ما من غير سبب بتحديد وهذا متنع في صريح العقل وهو أيضا انقلاب الجنس من الامتناع الذي إلى الإمكان الذي إلى ذات جنس الحوادث عندكم تصير محكة بعد أن كانت متعنه وهذا الانقلاب لا يختص بوقت معين فإله ما من وقت يقدره أو لا إمكان ثابت قبله فيسألهم أنه لم يزل المتنع محكما وهذا لا يبلغ في الامتناع من قولنا لم يزل الحادث محكما فقد زعمهم فيخافوا وأما كون المتنع محكما فهو متنع في نفسه فكيف إذا قبل لم يزل إمكان هذا المتنع وأيضا ما ذكره من الشرط وهو أن جنس الفعل أو جنس الحوادث بشرط كونها مسبوقة بالعدم لم يزل محكما فإله يتعنه الجمع بين التضييقين أيضا فان كون هذا لم يزل يقضي أنه لا بد له لا يمكنه وأن إمكانه قديم أزلي وكونه مسبوقا بالعدم يقتضي أنه له بداية وأنه ليس بقديم أزلي فصار قولهم مستلزما أن الحوادث يجب أن يكون لها بداية وأنه لا يجب أن يكون لها بداية وذلك لأنهم قدروا تقدير امتعنا والتقدير المتنع قديلم حكم متنع كقوله تعالى لو كان قبهما آلهة

الطاعة للعدو في هذه المسائل ما فيه غاية الهدى والبيان والشفاء وذلك يكون شش من أحد ما عرفه معاني الكتاب والسنة والناس في معرفة معاني الألفاظ التي ينطق بها هؤلاء المختلفون حتى يحسن أن يطبق بين معاني التنزيل ومعاني أهل الخوض في أصول الدين

فحينئذ يتبين أن الكتاب حاكم بين الناس فيما اختلفوا فيه كما قال تعالى كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأُنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما (٤٠) اختلفوا فيه وقال تعالى وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه الي الله وقال فان

الالهة لفسدتا فان قولهم امكان جنس الحوادث بشرط كونها مسبوبة بالعدم لا بدابة له مضمونه ان ماله بدا يقس له بدابة فان للشرط يسبق بالعدم بدابة واذ اقدر انه لا بدابة له كان جعابين النقصين وايضا فبال هذا تقدير لا حقيقة في الخارج فصار عتله قول القائل جنس الحوادث بشرط كونها ملحوقه بالعدم هل لامكانها نهاية ام ليس لامكانها نهاية فكان ان هذا يستلزم الجمع بين النقصين في النهاية فكذلك الاول يستلزم الجمع بين النقصين في البداية وايضا فالامكان لا يتبرح أحد طرفيه على الآخر الا بمرجح تام يجب به الممكن وقد يقولون لا يتبرح وجوده على عدمه الا بمرجح تام يستلزم وجود ذلك الممكن وهذا الثاني أصوب لمعالجة نظار المسائلين المتبين فان بقاءه معدوما لا يتقرر الى مرجح ومن قال انه يتقرر الى مرجح قال عدم مرجحه يستلزم عدمه ولكن يقال هذا مستلزم لعدمه لان هذا هو الامر الموجب لعدمه ولا يجب عدمه في نفس الامر بل عدمه في نفس الامر لاعلته فان عدم المعلول يستلزم عدم العلة وليس هو علة له والمزوم أعمن كونه علة لان ذلك المرجح التام لو لم يستلزم وجود الممكن لكان وجود الممكن مع المرجح السام جائزا واجبا ولا متعنا وحينئذ فيكون بمكافئته وقف على مرجح لان الممكن لا يحصل الا بمرجح فدل ذلك على أن الممكن ان لم يحصل مرجح يستلزم وجوده متنع وجوده ومادام وجوده بمكافئته لا يلزم لا يوجد وهذا هو الذي بقوله أئمة أهل السنة المتبين القدر مع موافقة أئمة الفلاسفة وهذا ما احتجوا به على أن الله تعالى خالق أفعال العباد والقدر بتمن المعتزلة وغيرهم يخالف في هذا وترغم ان القادر يمكنه ترجيح الفعل على التلذ بدون ما يستلزم ذلك وأدعوا أن ان لم يكن القادر كذلك لزم ان يكون موجبا بالذات لا قادرا قالوا والقادر المختار هو الذي ان شاء فعل وان شاء ترك فحي قيل انه لا يفعل الا مع لزوم أن يفعل لم يكن مختارا بل مجبورا فقال لهم الجمهور ومن أهل الملة وغيره الملتزم لهذا خطأ فان القادر هو الذي ان شاء فعل وان شاء ترك ليس هو الذي ان شاء الفعل مشبهة حازمة وهو قادر عليه قدرة تامة فبقى الفعل بمكافئته لا لازما واجبا ولا متعنا بحال بل نحن نعلم ان القادر المختار اذا اراد الفعل ارادة حازمة وهو قادر عليه قدرة تامة لزم وجود الفعل وصار واجبا بغيره لا يتغيره كما قال المسلمون ماشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وما شاء سبحانه فهو قادر عليه فإذا شاء شأ حصل مرادا له وهو مقدور عليه فزعم وجوده وما لم يشأ لم يكن فانه ما لم يرده وان كان قادرا عليه لم يحصل النقص التام لوجوده فلا يجوز وجوده قالوا ومع القدرة التامة والارادة الحازمة متنع عدم الفعل ولا يتصور عدم الفعل الا لعدم كمال القدرة أو لعدم كمال الارادة وهذا أمر يحده الانسان من نفسه وهو معترف بالادلة اليقينية فان فعل المختار لا يتوقف الا على قدرته و ارادته فانه قد يكون قادرا ولا يريد الفعل فلا يفعله وقد يكون مريدا للفعل لكنه عاجزه فلا يفعله اما مع كمال قدرته و ارادته فلا يتوقف الفعل على شيء غير ذلك والقدرة التامة والارادة الحازمة هي المرجح التام للفعل الممكن فمع وجودهما يجب وجود ذلك الفعل والرب تعالى قادر مختار بغير فعل عبثته لا مكرمه وليس هو وجبا بذاته بمعنى أنه علة أزلية مستترة للفعل ولا معنى أنه وجب بذاته لاشيئة لها لا قدرة بل هو وجب عبثته وقدرته ماشاء وجوده وهذا هو القادر المختار فهو قادر مختار بوجوب عبثته ماشاء وجوده وبهذا التصريح يزول الاشكال في هذه المسئلة فان الواجب

تنازعتم في شيء فسدوه ان الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا ألم ترالى الذين يرمعون أنهم آمنوا بما أنزل البلى وما أنزل من قلب رب يدعون أن ينزلنا سورا من الطافات وقد أمروا أن نكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالا بعيدا وإذا قيل لهم تعالوا الى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدودا ولهذا يوجد كثيرا في كلام السلف والائمة النهى عن اطلاق موارد النزاع بالنفي والاثبات وليس ذلك لطاوع النقصين عن الحق ولا قصور أو تقصير في بيان الحق ولكن لان تلك العبارة من الافاضة الجميلة المشابهة للمشكلة على حق وباطل ففي اثباتها اثبات حق وباطل وفي نفيها نفي حق وباطل فينبغ من كلا الاطلاقين بخلاف النصوص الالهية فانها تفرق ان فرق الله بها بين الحق والباطل ولهذا كان سلف الامة وانتماء يحفلون كلام الله ورسوله هو الامام والفرقان الذي يجب اتباعه فيمترون ما أنبت الله ورسوله وينفون ما نفاء الله ورسوله ويحفلون العبارات المحدثه الجملة المشابهة تمنع امن اطلاقها انفيها واتسائها بالطلقون اللفظ ولا يتفونه الابد الاستفسار والتفصيل فاذا اتين المعنى أثبت حقه ونفى باطله بخلاف كلام الله ورسوله فانه حق يجب قبوله وان لم يفهم معناه وكلام غير المعصوم

لا يجب قبوله حتى يفهم معناه وأما المختلفون في الكتاب المتخالفون له المتفقون على مقارنته فمجعل كل طائفة بذاته ما أصله من أصول دينها الذي ابتدعه هو الامام الذي يجب اتباعه وتجعل ما خالف ذلك من نصوص الكتاب والسنة من المحملات

التشابهات التي لا يجوز اتساعها بل يتعين حصرها على ما وافق أصلهم الذي ابتدعوه أو الأعراض عنها ترك التدرج لها وهذا الصنفان يشبهان ما ذكره الله في قوله ألقطعون أن يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم (٤١) يسمعون كلام الله ثم يحرمون من بعدهم ما كانوا

وهم يعلمون وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلا بعضهم إلى بعض قالوا أتحدثهم بما فزع الله عليكم ليصبحكم فاعلم الله بقصصكم أو لا يعلمون الله يعلم ما يسرون وما يعلنون ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أماني وإن هم إلا ينظنون فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله لنشرناه عن خلدنا فويل لهم عما يكسبون فإن الله ثم الذين يحرمون الكلم عن مواضعه وهو متناول لمن جل الكتاب والسنة على ما أصله من البديع الباطلة وذم الذين لا يعلمون الكتاب إلا أماني وهو متناول لمن ترك تدر القرآن ولم يعلم الأحكام تلاوة ورواها ومتناول لمن كتب كتابا مبدع مخالفا لكتاب الله لسبب هذا فقال الله من عبث الله مثل أن يقول هذا هو الشرع والذين وهذا معنى الكتاب والسنة وهذا يحول السلف والأئمة وهذا هو أصول الدين الذي يجب اعتقاده على الأعيان والأهوية ومتناول لمن كتب ما عتد من الكتاب والسنة لا يخرج به مخالفا في الحق الذي يقوله (٣) وهذه الأمور كثيرة جدا في أهل الأهواء بجهة كل أفضة والجهمة ونحوهم من أهل الأهواء والكلام في أهل الأهواء تفصيلها مثل كثير من التفسير إلى الفقهاء مع شعبة من حال أهل الأهواء وهذه الأمور المذكورة في الجواب مبسطة في

بذاته إذا كان أزليا يقارنه بوجه فلو كان الرب تعالى موجبا بذاته للعالم في الازل لكان كل مافي العالم مقارنا له في الازل وذلك متعطل لما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن فكل ما شاء الله وجوده من العالم فانه يجب وجوده بقدرته ومشيئته وما لم يشأ متعطل وجوده اذ لا يكون شي لا يقدره ومشيئته وهذا يقتضي وجوب وجود ما شاء تعالى وجوده ولشدة الموجب بالذات فيه اجمال فان أريد به أنه يجب ما يحده بعيشته وقدرته فلا منافاة بين كونه فاعلا بالقدره والاختيار وبين كونه موجبا بالذات بهذا التفسير وان أريد به الموجب بالذات أنه يجب شي من الأشياء بذات مجردة عن القدره والاختيار فهذا باطل متعطل فالموجب بالذات اذا فسر بما يقتضي قدم شي من العالم مع الله أو فسر بما يقتضي تأخر صفات الكمال عن الله فهو باطل وان فسر بما يقتضي أنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن فهو حق فان ما شاء وجوده فقد وجب وجوده بقدرته ومشيئته لكن لا يقتضي هذا أنه شاء شي من الخلق فباعتني في الازل بل بمشيئته لشي معين في الازل بمتعطل لوجوده متعددة ولهذا كان عامة العقلاء على أن الازل لا يكون مراد مقصورا ولا أعلم نزاعا بين النظار أن ما كان من صفات الرب أزليا لا ما ذاته لا يتأخر منه شي لا يجوز أن يكون مراد مقصورا وأن ما كان مراد مقصورا لا يكون الأحاد ناشيا بعدي شي وان كان نوعه لم يزل موجودا وكان نوعه كذا باعد أن لم يكن ولهذا كان الذين اعتقدوا أن القرآن قديم لازم لذات الله متفقين على أنه لم يتكلم بعيشته وقدرته وانما يكون بقدرته ومشيئته خلق ادر الذي العبد لذلك المعنى القديم والذين قالوا كلامه قديم وأرادوا أنه قديم العيين متفقون على أنه لم يتكلم بعيشته وقدرته سواء قالوا هو معنى واحد قائم بالذات أو قالوا هو حرف وأحرف وأصوات قد حده أزلية الأعيان بخلاف أئمة السلف الذين قالوا أنه يتكلم بعيشته وقدرته وأنه لم يزل متكلما اذ شاء وكيف شاء وفعلوا ذلك من العبارات والذين قالوا أنه يتكلم بعيشته وقدرته وكلامه حادث بالغير قائم بذاته أو مخلوق منفصل عنه مجتمع عندهم أن يكون قديما فقد انشقت الطوائف كلها على أن المعنى القديم الازل لا يكون مقدورا راد بخلاف ما كان نوعه لم يزل موجودا ناشيا بعدي شي فهذا ما يقول أئمة السلف وأهل السنة والحديث أنه يكون بعيشته وقدرته كما يقول ذلك جماعة الفلاسفة الاساطين الذين يقولون بحدوث الافلاك وغيره أو ارسطو وأصحابه الذين يقولون بقدمها فاتمة أهل الملل وأئمة الفلاسفة يقولون ان الافلاك محدثة كائنه بعد أن تمسك مع قولهم انه لم يزل النوع المقدور المراد موجودا ناشيا بعدي شي ولكن كثير من أهل الكلام يقولون ما كان مقدورا راد اذ يتعطل أن يكون لم يزل شيأ بعدي شي ومنهم من يقول بجمع ذلك في المستقبل أيضا وهو لأهم الدين نأظرهم الفلاسفة القائلون بقدم العالم ولما نأظرهم واعتقدوا أنهم قد خصمهم وغلبهم واعتقدوا أنهم قد خصموا أهل الملل مطلقا لاعتقادهم الفاسد الناشئ عن جهلهم بأقوال أئمة أهل الملل بل وأقوال اساطين الفلاسفة القدماء وظنهم أن ليس لأئمة الملل وأئمة الفلاسفة قول الاقول هؤلاء المتكلمين وقولهم وأقول الجوس والخرانية أو قول من يقول بقدم مادة بعينها ونحو ذلك من الأقوال التي قد تظهر فسادها للنظار وهذا مبسوط في موضع آخر والمقصود هنا أن عامة العقلاء مطمئنون على أن العلم يكون شي المعنى مراد مقصورا لوجب العلم بكونه حادثا كائنه بعد أن لم يكن بل هذا عند العقلاء من المعلوم بالضرورة ولهذا كان مجرد تصور العقلاء

(٦ - منهاج أول) موضع آخر والله أعلم والمقصود هنا الكلام على قول الفاضل اذا تعارضت الأدلة السنية والعقلية الخ كاتقدم والكلام على هذا الجلبة بنى على بيان ما في مقدمتها من التليس فائتماسية على مقدمتها أولها سبوت تعارضها والثانية

المحصوا والتقسيم فبما ذكره من الأقسام الأربعة والثلاثة بطلان الأقسام الثلاثة والمقتضيات الثلاثة باطلة وبين ذلك بتقديم أصل وهو أن يقال إذا قيل تعارض دليلان سواء كانا (٤٣) سمعين أو عقليين أو أحدهما سمعيا والآخر عقليا فالواجب أن يقال لا يخلو

أما أن يكونا قطعيين أو يكونا ظاهرين وأما أن يكون أحدهما قطعيا والآخر ظاهريا فاما القطعيان فلا يجوز تراضهما سواء كانا عقليين أو سمعين أو أحدهما عقليا والآخر سمعيا وهذا متفق عليه بين العقلاء لان الدليل القطعي هو الذي يجب ثبوته مدلوله ولا يمكن أن تكون دلالة باطلة وحسنه فلو تعارض دليلان قطعيان أحدهما يناقض مدلول الآخر لزم الجمع بين التقضين وهو محال بل كل ما يعتمد تعارضه من الدلائل التي يعتقد أنها قطعية فلا بد من أن يكون الدليلان أو أحدهما غير قطعي وأن لا يكون مدلولاهما متناقضين فاما مع تناقض المدلولين الظاهريين فمتعاض تعارض الدليلين وان كان أحد الدليلين المتعارضين قطعيا دون الآخر فإنه يجب تقديسه باتفاق العقلاء سواء كان هو السمي أو العقلي فان الظن لا يدفع اليقين وأما أن كانا جميعا ظاهرين فإنه يصار الى طلب ترجيح أحدهما فأيها ترجح كان هو المقدم سواء كان سمعيا وعقليا ولا جواب عن هذا إلا أن يقال الدليل السمي لا يكون قطعيا وحسنه يقال هذا مع كونه باطلا فإنه لا ينفع فإنه على هذا التقدير يجب تقديم القطعي لكونه قطعيا لا لكونه سمعيا ولا لكونه أصلا للسمع وهو لا ينعول عندهم في التقديم كون العقل هو الأصل للسمع وهذا باطل كما

أن الشيء مقدور للفاعل مراده فعله بعينه وقدرته يوجب العلم بأنه حادث بل مجرد تصورهم كون الشيء مفغولا ومخولوا ومصنوعا ونحو ذلك من العبارات يوجب العلم بأنه محدث كائن بعد أن لم يكن ثم بعد هذا أقيد بنظري في فعله بعينه وقدرته وإذا علم أن الفاعل لا يكون فاعلا إلا بعينه وقدرته وما كان مقدورا مراداً فهو محدث كان هذا أيضا دليلنا على أنه محدث ولهذا كان كل من تصور من العقلاء أن الله خلق السموات والأرض وأخلق مشأمن الأشياء كان هذا مستلزما لكون ذلك الخلق محدثا كائنا بعد أن لم يكن وإذا قيل لبعضهم هو قد مضى خلق أو قد مضى محدث وعني بالخلق والمحدث ما بعينه هؤلاء المتكلمة الدهرية المتأخرون الذين يريدون بلفظ المحدث أنه معلول ويقولون أنه قديم أي لمع كونه معلولا يمكنه يقبل الوجود والعدم فإذا تصور العقل الصريح هذا المذهب جزم متناقضه وأن أصحابه جعوا بين التقضين حيث قدروا ومخولوا محدثا معلولا مفعولا يمكن أن يوجد وعدمه وقدروه مع ذلك قديما أزليا وأوجب الوجود بغيره متعاض عدمه وقد بسطنا هذا في مواضع في الكلام على المحصل وغيره وذكرنا أن ما ذكره الرازي عن أهل الكلام من أنهم يجوزون وجود مفعول معلول أزلي لوجب بذاته أنه لم يقبله أحد منهم بل هم متفقون على أن كل مفعول فإنه لا يكون إلا محدثا وما ذكره هو أمثاله موافقة لأن سبأ من أن الممكن وجوده وعدمه قد يكون قديما أزليا قول باطل عند جماهير العقلاء من الأولين والآخرين حتى عند أرسطو وأتباعه القدماء والمتأخرين فانهم موافقون لسائر العقلاء في أن كل ممكن يمكن وجوده وعدمه لا يكون إلا محدثا كائنا بعد أن لم يكن وأرسطو أضاف أن الفاعل قديم لم يجعله مع ذلك يمكنه يمكن وجوده وعدمه والمقصود أن العلم يكون الشيء مقدورا مراداً يوجب العلم بكونه محدثا بل العلم بكونه مفعولا يوجب العلم بكونه محدثا فان الفعل والخلق والابداع والصنع والمحو ذلك لا يعقل إلا مع تصور حدوث المفعول وأيضا فالجواب عن كون الشيء مفعولا وبين كونه قديما أزليا مقارنة للفاعل في الزمان جمع بين المتناقضين ولا يعقل قط في الوجود مقارنة لمفعوله المعين سواء سمى عليه فاعلة أو لم يسم ولكن يعقل كون الشرط مقارنا للشرط والمثل الذي يذكره من قولهم حركة يدى فتعزل خاتى أوفى والفتاح ونحو ذلك حجة عليهم لا هم فان حركة اليد ليست هي العلة التامة ولا الفاعل لحركة الخاتم بل الخاتم مع الأصبع كالأصبع مع الكف فالتاتم متصلة بالأصبع والأصبع متصلة بالكف لكن الخاتم يمكن نزعها بلا ألم بخلاف الأصبع ولكن يفرض بين الأصبع والخاتم يسر يتخالف أبعاد الكف ولكن حركة الأصبع شرط في حركة الخاتم كما أن حركة الكف شرط في حركة الأصبع أعني في الحركة المعينة التي مبدؤها من اليد بخلاف الحركة التي تكون للخصام وللأصبع ابتداء فان هذه متصلة منها إلى الكف لكن يجوز أصبع غيره فغير معه كفه وما يذكره من أن التقديم والتأخر يكون بالذات والعلة حركة الأصبع ويكون بالطبع كتقديم الواحد على الاثنين ويكون بالمكانة كتقديم العالم على الجاهل ويكون بالسكان كتقديم الصف الأول على الثاني وتقدم مقدم المسجد على مؤخره ويكون بالزمان كلام مستدل فان التقديم والتأخر المعروف هو التقديم والتأخر بالزمان فان قبل وبعد ومع وبحود ذلك معانيها اللازمة للتقدم والتأخر الزماني وأما التقديم بالعلة والذات مع المقارنة في الزمان فهذا لا يعقل البتة ولله مثال مطابق في الوجود بل هو مجرد تخيل لاحقة

سداني بيانه ان شاء الله وإذا قدر أنه لم يعارض قطعي وظني لم يتنازع عاقل في تقديم القطعي لكن كون السمي لا يكون قطعيا فيه شرط القنادرية فان الناس متفقون على أن كثيرا مما جاء به الرسول معلوم بالاضطرار من دينه كالجباب العبادات ونحو

القواحش والظلم وتوحيد الصانع وأثبت المعد وغير ذلك وحشد فلو قال قائل إذا قام الدليل العقلي القاطع على مناقضة هذا فلا بد من تقديم أحدهما فلو قدم هذا السببي قد حذ في أصله وإن قدم العقلي لزم تكذيب (٤٣) الرسول فيما يعلم بالاضطرار أنه جابه وهذا

هو الكفر الصريح فلا بد لهم من جواب عن هذا والجواب عنه أنه يتبع أن يقوم عقلي قطعي يناقض هذا فتبين أن كل ما قام عليه دليل قطعي يمتنع أن يعارضه قطعي عقلي ومثل هذا الغلط يقع فيه كثير من الناس بقدر أن يتقدموا منه ولو لم يثبتوا تلك الواويزم ولا يثبتون لذلك التقدير يمتنع والتقدير للمتنع قد ينزله لوازم متمعة كأي قوله تعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدت أو لهذا المثل منها ما يذكره القدرية والخرية في أن أفعال العباد هي مقدورة للرب والعبد ساد لا لآفعال جمهور المعتزلة أن الرب لا يقدر على عين مقدور العدد واخلفوا هل يقدر على مثل مقدوره فأنته الصبريون كأي على وأي هاشم ونفاذ الكهم وأنسابع البغدادون وقال بهم وأنسابع الخبرية أن ذلك الفعل مقدور للرب لا للعبد وكذلك قال الاشعري وأنسابع أن المأثر فيه قدرة الرب دون قدرة العبد واخضع المعتزلة بأنه لو كان مقدور لما لزم إذا أراد أحدهما وكرهه الآخر مثل أن يريد الرب بقر يكة ويكرهه العبد أن يكون موجودا معدوما لأن المقدور من شأنه أن يوجد عند توفر دواعي القادر وأن يبقى على العدم عند توفر صرفة فلو كان مقدور العبد مقدور الله لكان إذا أراد الله وقوعه وكرهه الصدوق عزم أن يوجد لتحقيق الدواعي ولا يوجد لتحقيق الصارف

له وأما تقدم الواحد على الاثنين فاعني به الواحد المطلق قبل الاثنين المطلق فيكون متقدما في التصور تقدم ما زمانيا وإن لم يكن بهذا فلا تقدم بل الواحد شرط في الاثنين مع كون الشرط لا يتأخر عن المشروط قد يفارقه وقد يكون معه فليس هنا تقدم واجب غير التقدم الزماني وأما التقدم الممكن فالدفع آخر وأصله من التقدم بالزمان فإن تقدم المسجد تكون فيه الأفعال المتقدمة بالزمان على مؤخره فالأمام يتقدم فعله بالزمان لفعل المأموم فسمى محل الفعل المتقدم متقدما وأصله هذا وكذلك التقدم بالرتبة فإن أهل الفضائل مقدرون في الأفعال الشريفة والامكنة وغير ذلك على من دونهم فسمى ذلك تقدما وأصله هذا وحشد فاذا كان الرب هو الأول كالتقدم على مساواة كان كل شيء متأخر عنه وإن قدر أنه لم يزل فاعلا فكل فعل معين ومفعول معين هو متأخر عنه وإذا قيل الزمان مقدار الحركة فليس هو مقدار حركة معينة للشمس أو للثقل بل الزمان المطلق مقدار الحركة المطلقة وقد كان قبل أن يخلق السموات والأرض والشمس والقمر حركات وأزمنة وبعد أن يقيم الله القيامة فذهب الشمس والقمر تكون في الجنة حركات كآفال تعالى ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا وجاء في الآثار أنهم يعرفون الليل والنهار بأنوار تظهر من جهة العرش وكذلك لهم في الآخرة يوم المزيديوم الجمعة يعرف بها بنهر فيسمه في الآثار الجسدية القوة وإن كانت الجنة كلها نوراً فهو نورها يطرب لكن يظهر بعض الأوقات نوراً آخر يزيه الليل والنهار فالرب تعالى إذا لم يزل متكلماً بمشيئة فعلا بمشيئته كان مقدرا كل ما وعمله الذي لم يزل هو الوقت الذي يحدث فيه ما يحدث من مفعولاته وهو سبحانه متقدم على كل مساواة التقدم الحقيقي المعقول ولا يحتاج أن نجيب عن هذا بما ذكره الشهرستاني والرازي وغيرهما من أن أنواع التقدّمات تقدم بعض أجزاء الزمان على بعض وأن هذا نوع آخر وأن تقدم الرب على العالم هو من هذا الجنس فإن هذا قدره ولو جعيل (أحدهما) أن تقدم بعض أجزاء الزمان على بعض هو بالزمان فإنه ليس المراد بالتقدم بالزمان أن يكون زمان خارج عن التقدم والمتقدم وصفاتها بل المراد أن التقدم يكون قبل التأخر اقلية المعقولة كتقدم اليوم على غد وأمس على اليوم ومعلوم أن تقدم طلوع الشمس وما يفارقه من الحوادث على الزوال نوع واحد فلا فرق بين تقدم نفس الزمان المتقدم على المتأخر وبين تقدم ما يكون في الزمان المتقدم على ما يكون في الزمان المتأخر (الوجه الثاني) أن يقال أجزاء الزمان متصلة متلاحقة ليس فيها فاصل غير زمان ومن قال أن الباري لم يزل غير فاعل ولا يتكلم بمشيئته ثم صار فاعلا ومتكلماً بمشيئته وقدرته يجعل بين هذا وهذا من الفصل ما لا نهاية له فكيف يجعل هذا أغزلة تقدم أجزاء الزمان بعضها على بعض وبالجملة فالعلم بأن الفاعل بمشيئته وقدرته بل الفاعل مع قطع النظر عن كونه إنما يفعل بمشيئته وقدرته وإن كان هذا الزمالة في نفس الأمر فالعلم بعد كونه فاعلا للشيء المعين وجب العلم بأنه أذعه وأحدثه وصنعه ونحو ذلك من معاني العبارات التي تقتضي أن المفعول كان بعد أن لم يكن وأنه فعله بقدرته وإرادته فلم أن إرادته شيء معين في الازل متنع لان إرادته وجوده تقتضي إرادته وجوده لوازمه لان وجود المأموم بدون وجود الأزل محال فتلك الإرادة القدية لو اقتضت وجوده من معين في الازل لاقتضت وجوده لوازمه ومما وجود معين من المرادات الأوهوم مقارن لشيء من الحوادث كالنكاح الذي

وهو محال وقد أجاب الخبرية عن هذا بما ذكره الرازي وهو أن البقاء على العدم عند تحق في الصارف ممنوع مطعاً بل يجب إذا لم يقم مقامه سبب آخر مستقل وهذا أوّل المسئلة وهو جواب ضعیف فان الكلام في فعل العبد الصائم به إذا قام قبله الصارف عنه دون

الذي اليه وهذا مجتمع وجوبه من العبد في هذه الحال وما قد وجدوه بدون ارادته لا يكون فعلا اختياريا بل يكون بمنزلة حركة المرتعش والكلام انما هو في الاختيار ولكن الجواب (٤٤) منع هذا التقدير فان لم يرده العبد من أفعاله مجتمع أن يكون الله مريدا لوقوعه

اذ لو شاء جعل العبد مريدا له فاذما يجعله مريدا له علم أنه لم يشأه ولو هذا أتفق على أن المسلمين على أن الإنسان لو قال والله لا أفعل كذا وكذا كان شاء الله فلم يفعله أنه لا يحبث لانه لما يشعه علم أن الله لم يشأه واحتج الجبرية بما ذكره الرازي وغيره بقولهم اذا اراد الله تحريك جسم واراد العبد تسكنه فاما أن يتعنا معا وهو محال لأن المانع من وقوعه هو اذ كل واحد منهما هو موجود هو اذ لا خلاف فيهما معا وجودا معا وهو محال أو بقما وهو محال أو يقع أحدهما وهو باطل لأن القدرين متساويان في الاستقلال بالتأثير في ذلك المقدور الواحد والشئ الواحد حقيقة لا يقبل التفاوت فاذا القدران بالنسبة الى اقتضاء وجود ذلك المقدور وعلى السوية وانما التفاوت في أمور خارجة عن هذا المعنى واذا كان كذلك امتنع الترتيب فيقال هذه الجلبة باطلة على المذهبين أما أصل السنة فعندهم مجتمع أن يريد الله تحريك جسم ويجعل العبد مريدا لأن يجعله العبد ساكن مع قدرته على ذلك فان الإرادة الجازمة مع القدرة تستلزم وجود المقدور ولو جعله الرب مريدا مع قدرته لزم وجوده مقدوره فيكون العبد يشاء ما لا يشاء الله وجوده وهذا مجتمع بل ما شاء الله وجوده يجعل القادر عليه مريدا لوجوده لا يجعله مريدا لما ينقض مراد الرب وأما على قول المعتزلة فعندهم مجتمع قدرة

لا ينفلت عن الحوادث وكذلك العقول والنفس التي يشتهوا لآلة الفلاسفة هي لا تزال مقاربة للحوادث وان قالوا ان الحوادث معلولة فانها ملازمة مقاربة لها على كل تقدير وذلك أن الحوادث مشهورة في العالم فلما ان تكون لم تر مقاربة للعالم أو تكون حادثة فيه بعد ان لم تكن فان لم تر مقارنته ثبت أن العالم لم ير مقارنا للحوادث وان قيل انها حادثة فيه بعد ان لم تكن كان العالم خال عن الحوادث ثم حدثت فيه وذلك يقتضي حدوث الحوادث بلا سبب حادث وهذا مجتمع على ما تقدم وكما لم يوافقهم فان قيل ان هذا حائرا لم يكن وجود العالم عايفه من الحوادث مع القول بان الحوادث حدثت بعد ان لم تكن حادثة أعني نوع الحوادث والافعل حادث معين فهو حادث بعد ان لم يكن وانما النزاع في نوع الحوادث هل يمكن دوامها في المستقبل والماضي أو في المستقبل فقط أو في الماضي فقط على ثلاثة أقوال معروفة عند أهل النظر من المسلمين وغيرهم أضعفها قول من يقول لا يمكن دوامها في الماضي ولا في المستقبل كقول جهنم صفوان وأبي هذيل العلاف وثانيها قول من يقول يمكن دوامها في الماضي والمستقبل كما يقوله أهل الكلام من الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم من الكرامية والأشعرية والنسبية ومن وافقهم من الفقهاء وغيرهم والقول الثالث قول من يقول يمكن دوامها في الماضي والمستقبل كما يقوله أئمة أهل الحديث وأئمة الفلاسفة وغيرهم لكن القائلون بقدم الافلاك كاربسطوس وسعته يقولون بدوام حوادث الفلك وأنه ما من دورة الامسبوقة باخرى لا الى أول وان الله لم يخلق السموات والارض وما بينهما في ستة أيام بل حقيقة قولهم ان الله لم يخلق شيا كباين في موضع آخر وهذا كقرب اتفاق أهل الملل المسلمين واليهود والنصارى وهؤلاء القائلون بقدمها يقولون بأولية الحوادث في الممكنات وأما الذين يقولون ان الله خالق كل شئ وربهم ومليكهم ومأسواه مخلوق محدث كائن بعد ان لم يكن فهم يفرقون بين الخالق الواجب والمخلوق الممكن في دوام الحوادث وهذا قول أئمة الفلاسفة القدماء وأئمة الملل فهم وان قالوا ان الرب لم يزل متكلما اذا شاء أولم يزل حيا فالاتفاق بينهم يقولون ان مأسوا مخلوق حادث بعد ان لم يكن والقصود هنا ان الفلاسفة القائلين بقدم العالم ان جوزوا حدوث الحوادث بلا سبب حادث بطلت عندتهم في قدم العالم فان سئعوا ذلك امتنع خلو العالم عن الحوادث وهم لا يسلمون أنه لم يخل من الحوادث واذا كان كل موجود معين من مرادات الله التي يخلفها فانه مقارن للحوادث مستلزم لها امتنع ارادته دون ارادة لزامه التي لا ينفلت عنها والله رب كل شئ وخالفه لارب غيره فمتنع ان يكون بعض ذلك بارادته وبعضه بارادته غير بل الجميع بارادته وحينئذ فالارادة القعدة الزلزمة اما أن تكون مستلزما لمقارنته مرادها لها واما أن لا تكون كذلك فان كان لزم أن يكون المراد لزامه قعدة أزلية والحوادث لازمة لكل مراده صنوع فيجب أن يكون مراده ان تكرر قديما أزليا اذ التقدير ان المراد مقارن لارادة فيلزم ان يكون جميع الحوادث المتعاقبة قعدة أزلية وهذا مجتمع ذاته وان قيل انه اراد القديم بارادة قديمة واراد الحوادث المتعاقبة علمه بارادات متعاقبة كما قد يقول طائفة من الفلاسفة وهو يشبه قول صاحب العتبر قبل أو لا كون الشئ مرادا يستلزم حدوثه بل وتصور كونه مفعولا يستلزم حدوثه فان مقارنة المفعول المعين لفاعله مجتمع في بداة العقول وقيل ثانيا ان جاز ان يكون له ارادات متعاقبة دائمة النوع لم يتعنع ان يكون

الرب على عين مقدور العبد فمتنع اختلاف الارادات في شئ واحد وكلنا الجحيت باطلة فانها ما بين ذات على تناقض الا ارادتين وهذا مجتمع فان العبد اذا شاء ان يكون شئ لم يشأ حتى يشاء الله مشيئته كما قال تعالى نحن شاءتكم ان يستقيم وما نشاءون الا ان

يشاء الله رب العالمين وما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن فاذ شاء الله جعل العبد شائلا فلهما على تقدير مشيئة الله وكراهة العبد له وهذا تقدير ممتنع وهذا انه لو من تقدير ريبين والهيئ وهو قياس باطل (٤٥) لان العبد مخلوق الله هو جميع مفعولاته ليس هو بل الله ولائذا ولهذا اذا قيل

قال الله او اسحق الاسراييلي من أن فعل العبد مدور بين قادرين لم يرد به بين قادرين مستقلين بل قدرة العبد مخلوقة لله وارادته مخلوقة لله قاله قادر مستقل والعبد قادر بحسب الله قادر وهو خالقته وخالق قدرته وارادته وفعله فلم يكن هذا انطية الذو كذا كما يقدره الرازي وغيره في مسألة إمكان دوام القاطعة وأن إمكان الحوادث لا ينافيها من انما اقدروا إمكان حادث معين وقدرنا أنه لم يزل ممكنا كان هذا لم يزل ممكنا لأنه لا بداية لامكانه فان هذا تقدير ممتنع وهو تقدير ماله بداية مع أنه لا بداية له وهو جمع بين النقيضين ولهذا منع الرازي في محصله إمكان هذا وهذا الذي ذكرنا بين واضح متفق عليه بين العقلاء من حيث الجملة وبه يتبين أن إثبات التعارض بين الدليل العقلي والنسبي والجزم بتقديم العقلي مع ما لم يضر ضرورة وهو خلاف ما اتفق عليه العقلاء وحسبنا نقول الجواب من وجوه (أحدها) أن قوله اذا تعارض النفل والعقل اما أن يريده القطع بين فلا نسلم إمكان التعارض حينئذ واما أن يريده الظنسين فالمقدم هو الأرجح مطلقا وإما أن يريده ما أحدهما فطبي فالعقلي هو المقدم مطلقا واذا قدرنا أن العقلي هو القطعي كان تقديمه لكونه قطعيا لا كونه عقليا فعمل أن تقديم العقلي مطلقا خطأ كما أن جعل جهة الترجيح

كونه عقليا خطأ (الوجه الثاني) أن يقال لا نسلم المحصور القسمة فيما ذكرته من الاسماء الاربعة اذ من الممكن أن يقال يقدم العقلي نارة والسمعي أخرى فايهما كان قطعيا قدم وان كانا جميعا قطعيين فيمتنع التعارض وان كانا ظنيين فالراجح هو المقدم فمدعى المدعي أنه لا بد

من تقديم العقل مطلقاً أو السمي مطلقاً أو الجمع بين التقيضين أو رفع التقيضين دعوى باطلة بل هنا قسم ليس من هذه الأقسام كاذ كونه بل هو الحق الذي لا ريب فيه (الوجه الثالث) قوله (٤٦) ان قدمنا النقل كان ذلك طعناً في أصله الذي هو العقل فيكون طعناً فيه غير مسلم وذلك لان قوله ان العقل أصل

للعقل إما أن يريد به أنه أصل في ثبوته في نفس الأمر أو أصل في علمنا بصحته والأول لا يقولها قل فان ما هو ثابت في نفس الأمر بالبيع أو غيره هو ثابت سواء علمنا بالعقل أو غير العقل ثبوته أو لم نعلم ثبوته لا بعقل ولا بغيره انعدم العلم ليس علمنا بالعدم وعدم علمنا بالحقائق لا يفي ثبوتها في نفسها فما أخبر به الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم هو ثابت في نفس الأمر سواء علمنا صدقه أو لم نعلم ومن أرسله الله تعالى الى الناس فهو رسوله سواء علم الناس أنه رسول أو لم يعلموا وما أخبر به فهو حق وإن لم يصدق به الناس وما أخبر به عن الله فأنه أخبر به وإن لم يطلع الناس بثبوت الرسالة في نفسها وثبوت صدق الرسول وثبوت ما أخبر به في نفس الأمر ليس هو وقفاً على وجودنا فضلاً عن أن يكون موقفاً على عقولنا أو على الادة التي نعلمنا بعقولنا وهذا كما أن وجود الرب تعالى وما يستحقه من الاسماء والصفات ثابت في نفس الأمر سواء علمناه أو لم نعلمه فثبت بذلك أن العقل ليس أصلًا لثبوت أنشراح في نفسه ولا معطاهة صفة لم تكن له ولا مفيدة صفة كمال اذا العلم مطابق للعلوم المستغنى عن العلم تابع له ليس مؤثراً فيه فان العلم نوعان أحدهما العملي وهو ما كان شرطاً في حصول المعلوم كتنوير أحد النماير بد أن يفعله فالمعلوم هنا متوقف على العلم به محتاج اليه والثاني الخيري النظري وهو ما كان المعلوم غير متوقف في وجوده الى العلم به كعلمنا بوحدة الله تعالى وأسمائه وصفاته وصدق رسوله وملائكته وكتبه وغير ذلك فان هذه المعلومات ثابتة سواء علمنا بها أو لم نعلمها فهي مستغنية عن علمنا

صدرت المختلفات والحوادث عن البسيط التام الأزلي وكلاهما باطل فهم مع القول بان مدع العالم عليه أن يعد الناس عن مراعاة موجب التعديل وهو أنه يقولون أيضاً أنه تامة أزلية لبعض العالم كالافلاك مثلاً وليس عليه تامة في الأزلي شيء من الحوادث بل لا يصير عليه تامة لشيء من الحوادث الا عند حدوثه فيصير عليه بعد أن لم يكن مع أن حاله قبل ومع وبعد حال واحدة فاختصاص كل وقت بحدوثه وبكونه صار عليه تامة في نفسه لتلك الحوادث لا بد له من شخص ولا شخص الا الذات البسيطة وحالها في نفسها واحدة لا يبدل فكيف يتصور أن يخص بعض الاوقات بحدوث خصوصية دون بعض مع غائل أحوالها في نفسها وهذا بعينه تخصيص لكل حال من الأحوال المتماثلة عن سائر أمثاله بذلك الاحداث وتلك المحدثات من غير شخص يخص به ذلك المثل فقد وقع هؤلاء في أضغاث مفارقة وأمنه وأضعاف أضغاثه الى ما لا يتناهى واذا قيل حدوث الحادث الأول أعد الذات لحدوث الثاني قيل لهم فالثابت نفسها هي عليه الجميع ونسبتها الى الجميع نسبة واحدة فما الموجب لكونها جعلت ذلك بعد هذا لحدوث العكس مع أنها لم يفهم بها شيء موجب للتخصيص وأضاف كيف تصير هي فاعلة لهذا الحادث بعد أن لم تكن فاعلة من غير أمر يقوم بها وأضاف كيف يكون معاولها يجعلها فاعلة بعد أن لم تكن فاعلة بدون فعل يقوم بها واذا قالوا أفعالها تختلف وتحدث لاختلاف القوابل والشرائط وحدثت ذلك الاستعداد وسبب ذلك الحدوث هو الحركات الفلكية والاتصالات الكوكبية قيل لهم هذا ان كان محتملاً فمتماثل فكيف يكون فيه فاعل الاعداد غير فاعل الامداد كالشمس التي يفيض نورها وحرارتها على العالم ويختلف فعلها وتأثيرها عن شروقها واختلاف القوابل وحدوثها والقوابل ليست من فعل الشمس وكذلك ما يدعونه من العقل المفعال الذي يختلف فيه في هذا العالم باختلاف قوابله فان القوابل اختلفت باختلاف حركات الافلاك وليست حركات كل الافلاك عن العقل القياض فاما الذات التي منها الاعداد ومنها الامداد ومنها الفض ومنها القبول وهي الفاعلة القابل والماقبول والشرط والمشرط فلا يتصور أن يقال انما اختلف فعلها أو في نفسها أو بإيجابها وتأخر اختلاف القوابل والشرط أو لتأخر ذلك فانه يقال القول في اختلاف القوابل والشرط وتأخرها كالقول في اختلاف الماقبول والمشرط وتأخر ذلك فليس هنالك سبب وجودي يقتضي ذلك الامجد الذات التي هي عندهم بسيطة وهي عندهم عليه تامة أزلية فهل هذا القول الامن أفسد الأقوال في صريح المعقول وان قالوا السبب في ذلك أنه لم يكن الأهدا وأن المكائن لا تقبل الأهدا قيل المكائن قبل وجودها ليس لها حقيقة موجودة تجعل هي السبب في تخصيص أحد الموجودين بالوجود دون الآخر ولكن بعد وجودها بعقل كون الممكن شرطاً لغيره وما انما يفهمه كوجود أحد الضدين فانه مانع من الآخر دون غيره وجوده لازم فانه شرط في وجود المانع أي لا بد من وجوده مع وجوده سواء وجد أمعاً وسبق أحدهما الآخر أو غايه بقدر وجود شيء من المكائن فكيف يعقل أن أحد الممكنين الجائزين الذين لم يوجد واحد منهما هو الذي أوجب في الذات البسيطة أن يوجد هذان وهذا ويجعل هذا اذ يدعون هذا مع أنها واحدة بسيطة نسبتها الى جميع المكائن نسبة واحدة واذا قيل ما هي الممكن أوجب ذلك دون وجوده قبل الجواب من وجهين (أحدهما) أن

بها والشرع مع العقل هو من هذا الباب فان الشرع المنزل من عند الله ثابت في نفسه سواء علمناه بعقولنا أو لم نعلمه وهو مستغن في نفسه عن علمنا وعقلنا ولكن نحن محتاجون اليه والى أن نعلمه بعقولنا (٤٧) فان العقل اذا علم ما هو عليه الشرع في نفسه

صار عالما به وبما تضمنه من الامور التي يحتاج اليها في دينه وآخيه وانفع بعلمه وأعظم ذلك صفة لم تكن له قبل ذلك ولم يعلمه لكان جاهلا ناقصا وما ان اراد ان العقل أصل في معرفتنا للسمع ودليل لنا على صحة هذا هو الذي اراده فقال الله اتقني بالعقل هذا القريرة التي فطنا أم العلوم التي اسفدناها بتلك القريرة أما الاول فلم يردده واعتنع أن يرد له لان تلك القريرة ليست علما يتصور أن تعارض النقل وهي شرط في كل علم عقلي أو سمعي كالحياة وما كان شرطاً في الشيء امتنع أن يكون متناقضاً له فالحياة والقريرة شرط في كل العلوم سمعها وعقلها فامتنع أن تكون متناقضة لها وهي أيضاً شرط في الاعتقاد الحاصل بالاستدلال وان لم يكن علماً فينتج أن تكون متناقضة له ومعارضته وان أردت بالعقل الذي هو دليل السمع وأصل المعرفة الحاصلة بالعقل فقال لمن المعلوم أنه ليس كل ما يعرف بالعقل يكون أصلاً للسمع ودليلاً على صحته فان المعارف العقلية أكثر من أن تحصر العلم بصحة السمع غايته أن يتوقف على ما به يعلم صدق الرسول صلى الله عليه وسلم وليس كل العلوم العقلية يعلمها صدق الرسول صلى الله عليه وسلم بل ذلك يعلم بما يعلم به ان الله تعالى أرسله مثل انبأ الصانع وتصدقه الرسول بالآيات وأمثال ذلك وإذا كان كذلك لم يكن جميع المعصوبات

الماهية المجردة عن الوجودات متعقل في العلم الذي يصبر عنه بالوجود الذهني دون الوجود الخارجي والعلم تابع للعلوم فان لم يكن من الذات الفاعلة سبب اختصاص احدى الماهيتين بالوجود دون الاخرى ومعلوم أن الفاعل اذا تصرف ما يردفعه قبل أن يفعله فلا بد من أن يكون فيما يردفعه سبب يوجب تخصيصه بالارادة والعبد لا رادته لأسباب خارجة توجب التخصيص وأما بالرب تعالى فلا يخفى جعته الاما هو منه وهو مفعوله فان لم يكن في ذاته ما يوجب التخصيص امتنع التخصيص منه فامتنع الفعل (الثاني) أن يقال هب أن ماهية الممكن ثابتة في الخارج لكن (١) تخصص تلك الماهيات المقارنة لوجودها بالوجود دون بعض كالقول في تخصص وجودها ان كان كل ما يقدر وجوده فهايته مقارنة له وان قيل ان الماهيات أمر محقق في الخارج غنى عن الفاعل فهذا انصرح بانها واجبة في نفسها مشاركة للرب في الابداع وهذا باطل وهذا يتوجه على القول بان المعلوم ليس بشئ وهو الصواب وعلى قول من قال انه شئ في الخارج أيضاً

(فصل) ثم انه يمكن تجويز هذا الدليل بطريق التسميم على كل تقدير بقوله طائفة من طوائف المسلمين مثل أن يقول ان الحوادث اما أن يمتنع دوامها ويجب أن يكون لها ابتداء واما أن لا يمتنع دوامها بل يجوز حوادث لا أول لها فان كان الاول لازم وجود الحوادث عن القديم الواجب الوجود بنفسه من غير حدوث شئ من الاشياء بأقول ذلك كثير من أهل الكلام سواء قالوا انها تصدر عن القادر المختار ولم يشئوا له ارادة قديمة كما تقولوه المعتزلة والجمعية أو قالوا انها تصدر عن القادر المختار المر بدارادة قديمة أزلية كما تقولوه الكلاية والاشعرية والكرامية وعلى هذا القول فينتج قدم شئ من العالم الا وهو مقرر بالحوادث لم يسبقها سوا مجعل ذلك جسماً أو قيل ان هنالك عقولاً لا نوعها ليست احكاماً فانه لا ريب أنهم مقارنوا للحوادث فانها علة مستترة لها سواء كانت ممكنة أو واجبة وعلى هذا التقدير فالارادة القديمة لا تستلزم وجود المراتم معها لكن يجب وجود المراتم في الوقت المتأخر عن الارادة وان قيل انه يمكن دوام الحوادث وان لا يكون لها ابتداء فيقال على هذا التقدير يمتنع أن يكون شئ من العالم قديماً أزلياً لا افلاك ولا العقول ولا النفوس ولا المواد العنصرية ولا الجواهر الفردة ولا غير ذلك لان كل ما كان قديماً من العالم أزلياً فلا بد أن يكون فاعله موجوداً بالذات سواء سمى علة تامة أو مجرداً تاماً أو سمي قادراً مختاراً لكن وجوده الموجب بالذات في الازل محال لانه يستلزم أن يكون موجبه ومقتضاه أزلياً وهذا يمتنع لوجوه (منها) أن المفعول المعين للفاعل يمتنع أن يكون مقارناته في الزمان أزلياً لانه لا سماعاً اعتبر مع ذلك أن يكون فاعلاً بارادته وقدرة فان مقارنته مقدوره المعينه بحيث يكون أزلياً معه محال بل هذا محال يمتنع فيما يقدر قائماً به فانه يمتنع كون مراداً أزلياً فلا يكون يمتنع انما هو منفصل عنه بطريق الاولى (ومنها) أنه اذا قدر علة تامة موجباته لزمنه فانه معلوله مطلقاً فيكون كل شئ من العالم أزلياً وهذا محال خلاف المشاهدة وجميع العقلاء واذا قيل ان بعض العالم أزلي كالافلاك ونوع الحركات وبعضه ليس بأزلي كاحاد الانحطاط والحركات قبل هذا يقتضى بطلان قولهم من وجوه (أحدها) انه اذا حاز كونه فاعلاً للحوادث شأناً بعد شئ أمكن أن يكون كل ما سواه حادثاً فالقول بقدم شئ معين من العالم قول بلا حجة (الثاني) ان كونه محدثاً

أصلاً لا يقتضي توقف العلم بالسمع عليها ولا على الدلالة على صحته ولا يغير ذلك لاسباب عند كثير من متكلمي الانبياء أو أكثرهم كالاشعرى في أحد قوله وكثير من المتكلمين كالأستاذ أبي المعالي الجويني ومن بعده ومن وافقه الذين يقولون العلم يصدق

الرسول عند ظهور المعجزات التي تجري بحري تصديق الرسول علم ضروري فحينئذ ما يتوقف عليه العلم بصدق الرسول من العلم العقلي سهل يسير مع أن العلم بصدق الرسول له طرق (٤٨) كثيرة متنوعة كما قد بسط الكلام عليه في غيره هذا الموضع وحينئذ فإذا كان

المعارض السبع من المعقولات
 ما لا يتوقف العلم بصحة السبع عليه
 لم يكن القديح فيه قدحاً في أصل
 السبع وهذا بين وأضح وليس القديح
 في بعض العقليات قدحاً في جميعها
 كما أنه ليس القديح في بعض
 السبعات قدحاً في جميعها ولا يلزم
 من صحة بعض العقليات صحة
 جميعها كما لا يلزم من صحة بعض
 السبعات صحة جميعها وحينئذ
 فلا يلزم من صحة المعقولات التي
 تبني عليها معرفتنا بالسبع صحة
 غيرها من المعقولات ولا من فساد
 هذه فساد تلك فضلاً عن صحة
 العقليات المناقضة للسبع وكيف
 يقال أنه يلزم من صحة المعقولات
 التي هي ملازمة للسبع صحة
 المعقولات المناقضة للسبع فان ما به
 يعلم السبع ولا يعلم السبع إلا به لازم
 للعلم بالسبع لا يوجد العلم بالسبع بدونه
 وهو ملازمه والعلم به يستلزم
 العلم بالسبع والمعارض السبع مناقض
 له مناف له فهل يقول عاقل أنه يلزم
 من ثبوت سلازم الشيء ثبوت
 مناقضه ومعارضته ولكن صاحب
 هذه القول جعل العقليات كلها نوعاً
 واحداً متافياً في الصحة أو الفساد
 ومعلوم أن السبع إنما يستلزم صحة
 بعضها الملازم له لا صحة البعض
 المتنافي له والتاسع متوقف على أن
 ما يسمى عقليات منتهى ومنه
 باطل وما كان شرطاً في العلم بالسبع
 وموجباً فهو لازم للعلم به بخلاف
 المتنافي المناقض له فإنه متعنع أن
 يكون هو بعينه شرطاً في صحته

ملازمة الثبوت فان الملازم لا يكون مناقضاً فثبت أنه لا يلزم من تقديم السبع على ما يقال أنه معقول في الجملة
 القديح في أصله قد تدبر في هذه الوجوه الثلاثة فساد المقدمات الثلاث التي بناها عليها تقديم آرائهم على كلام الله ورسوله فان قيل نحن

حادث

انما تقدم على السمع المعقولات التي علمنا بها صحة السمع قبل سئد ان شاء الله ان ليس فيما يعارض السمع شيء من المعقولات التي يتوقف السمع عليها فاذا كل ما عارض السمع مما يسمى معقولا ليس أصلا للسمع (٤٩) يتوقف العلم بصحة السمع عليه فلا يكون

القدح في شيء من المعقولات قدحاً في أصل السمع * (الوجه الثاني) ان جمهور الخلق يعترفون بأن المعرفة بالصانع ومصدق الرسول ليس متوقفاً على ما يدعيه بعضهم من العقليات الخافضة للسمع والواضعون لهذا القانون كما في حامد والرازي وغيرهم ما عترفوا بأن العلم بمصدق الرسول لا يتوقف على العقليات المعارضة له فطوائف كثيرون كما في حامد والشهرستاني وأبي القاسم الراغب وغيرهم يقولون العلم بالصانع فطري ضروري والرازي والأمدى وغيرهم من النظار يسلون ان العلم بالصانع قد يحصل بالاضطرار وحده فاعلم بكون الصانع قادراً على ما لا يضر بالاضطرار والعلـم بمصدق الرسول عند ظهور المعجزات التي يعجز الخلق عن معارضتها وبخبرنا عن ذلك ما لا يضر بالاضطرار ومعلوم ان السبعيات معلومة من اثبات الصانع وقدرته وتصديق رسوله ليس فيها ما يناقض هذه الأصول العقلية التي بها يعلم السمع بل الذي في السمع واثبات هذه الأصول بل السمع فيه من بيان الادلة العقلية على اثبات الصانع ودلائل رويته وقدرته وبيان آيات الرسول ودلائل صدقه أضعاف ما وجد في كلام النظار قلنس فيه والله الحمد ما يناقض الادلة العقلية التي بها يعلم صدق الرسول ومن جعل العلم بالصانع نظرياً يستغنى عن كثيره بل من الطرق النظرية التي بها يعلم صدق الرسول ما لا يناقض شيئاً من السبعيات

حادث جاز حدوث العالم وإذا جاز حدوث العالم امتنع قدمه لأنه لا يكون قديماً لا تقدم العلة الموجبة له وإذا قدر أن شئ علة موجبة له فإليه يجب القدم ويتبع الحدوث وإذا جاز حدوثه امتنع قدمه فكذلك إذا جاز قدمه امتنع حدوثه فإنه لا يجوز قدمه لا التقدم موجب ومع ذلك يتبع حدوثه فكأن الممكن الذي يقبل الوجود والعدم إذا حصل المقضي التام وجب وجوده والأوجب عدمه فشاء الله كان وما لم يثبت في الخارج إلا ما وجب وجوده بنفسه أو بغيره أو ما امتنع وجوده بنفسه أو بغيره فكذلك القول في قدم الممكن وحدوثه ليس في الخارج إلا ما يجب قدمه أو يتبع قدمه فإذا حصل موجب قدمه بنفسه أو بغيره أو لا امتنع قدمه ولم يمتدأ ما بعده وما لاحدونه فمع القول بجواز حدوثه يتبع قدم العلة الموجبة له فيتبع قدمه فلا يمكن أن يقال أنه يجوز حدوثه مع إمكان أن يكون قديماً وإذا ثبت جواز حدوثه ثبت امتناع قدمه ولهذا كان كل من جوز حدوث الحوادث بدون سبب حادث يقول بحدوثه ومن قال بقدمه لم يقل أحد منهم بجواز حدوث الحوادث بدون سبب حادث وإن كان هذا القول يمحيط بغيره فإنه لا يقال بان حدوث الحوادث بلا سبب حادث لأن الفاعل المختار يرجع أحده مقدور على الآخر بلا مرجع ويمكن مع ذلك قدم العالم بأن يكون المختار يرجع قدمه بلا مرجع فإن هذا القول لظهور بطلانه لم يقبله أحد من العقلاء فيما نعلم لأنه مبني على مقدمتين كل منهما باطلة في ظاهر العقول وإن كان من العقلاء من التزم بعضهما فلم يعرف من التزمهما جميعاً (أحدهما) كون الفاعل المختار يرجع بلا سبب فإن أكثر العقلاء يقولون ان فساد هذا ما لا يضر بضرورة وهو قطعي غرض ضروري (والثانية) كون القادر المختار يكون فعله مقارناً له لا يحدث شيئاً بعده فإن هذا أيضاً يقول العقلاء وجمهورهم ان فساد ما لا يعلم بالضرورة أو قطعاً بل جمهور العقلاء يقولون ان مفعول الفاعل لا يكون مقارناً له أبداً فمن النظار من قال بأحدى المقدمتين دون الأخرى فالقدريه وبعض الجهمية يقولون بالأولى وبعض الجبيرة يقولون بالأولى في حق الرب دون البعد وأما الثانية فلم يقل بها إلا من جعل الفاعل مرئياً أو جعل بعض العالم قديماً كما في البركان ونحوه وأما القائلون بقدم شئ من العالم فلا يقولون بأن الفاعل مرئياً وهو لا يقولهم أقدم من قول أي البركان وأمثلة فإن كون المفعول المعين لم يزل مقارناً للفاعله هو ما يقول جمهور العقلاء انه ما لا يضر بضرورة فإذا قيل مع ذلك ان الفاعل غير مرئياً كان ذلك متنازلاً ولم يكن هذا مما يقوى قولهم بل نفس دون الفاعل فاعلاً لمفعوله المعين يتبع مقارنته وما يذكرونه من حركة الخاتم مع حركة السد وحركة الشعاع مع الشمس وأمثلة ذلك ليس فيه أن المفعول قارن فاعله وانما قارن شرطه ليس في العالم فاعل لم يزل مفعوله مقارناً له وأما ما قاله القائلون بقدم شئ من العالم فلا يقولون بأن الفاعل مرئياً ثم كل من الطائفتين من أعظم الناس انكار المقدمة القدريه وهو ان الفاعل المختار يرجع بلا مرجع حادث ومتى جوز ذلك بطل قولهم بقدم شئ من العالم فإن أصل قولهم انما هو ان الفاعل يتبع ان يصير فاعلاً بعد ان لم يكن لا امتناع حدوث الحوادث بلا سبب فيمتنع ان يكون معطلاً ثم يصير فاعلاً بل اذا قدر أنه كان معطلاً لم يمتدأ ما بعده لم تعطيله (٣) ثم فله في جزوه أن يكون معطلاً لم يفعل لم يكن فيهم في ما قاله أو ثبت ولا القول بقدم شئ من العالم لكن غاية من جوز هذا أن

(٧ - منهاج أول) والرازي من يعترف بهذا فإنه قال في نهاية العقول في مسألة التكفير في المسئلة الثالثة أن يخالف الحق من أهل الصلاة هل يكفر أم لا قال الشيخ أبو الحسن الأشعري في أول كتابه مقالات الاسلامين اختلف المسلمون بتدبيرهم في أشياء

ضلل فيها بعضهم بعضا وتبرأ بعضهم من بعض فصاروا فرقتين الآن الاسلام يحبه معهم فيهذا مذهبه وعليه اكثر الاصحاب
ومن الاصحاب من كفر المخالفين وأما الفقهاء (٥٠) فقد نقل عن الشافعي رضي الله تعالى عنه قال لا أرضى بآهل الأهواء

بصيرتنا كافية قول هذا يمكن وهذا يمكن ولا أدري أيهما الواقع وحسنه فيمكن أن يعلم أحدهما
بالسمع ومعلوم أن الرسل صلوات الله عليهم أجمعين أخبرت بأن الله خالق كل شيء وأنه خلق
السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام فمن قدر أن يفقه جوارح الامرين في شيء شاكأمكنه أن يعلم
وقوع أحد الجائزين بالسمع والعلم يصدق الرسول ليس موقوف على العلم يحدث العالم وهذه
طريقة صحيحة لمن سلكتها فان المقدمات الدقيقة الصحيحة العقلية قد لا تظهر لكل أحد والله
تعالى قد وسع طرق الهدى لعباده فعمل أحد المستدلين المطلوب بذليل ويعلم الآخر بدليل آخر
ومن علم صحة الدليلين معا كان كل منهما دليل على المطلوب وكان اجتماع الأدلة توجب قوة العلم وكل
منهما يخلصه الآخر اذا غاب الآخر عن الذهن ولكن مع كون أحدهم العقل لا يعلم أنه الله هذا
ومع كون نفيه عما يعلم بالسمع فمن نكر دلالته العقل على فساده أيضا فنقول كما أن ثابت
قدمه امتنع عدمه فما جاز عدمه امتنع قدمه فانه لو كان قديما لامتنع عدمه والتقدير أنه جائز
العدم فتجتمع قدمه وما جاز حدوثه لم يتنع عدمه بل جاز عدمه وقد تقدم أن ما جاز عدمه امتنع
قدمه لانه لو كان قديما لم يجوز عدمه بل امتنع عدمه وتلك المقدمة متفق عليها بين النظار متكلمهم
ومستفهمهم وغيرهم وبين محتملها ما ثبت قدمه فاما أن يكون قديما بنفسه أو بغيره فالقديم
بنفسه واجب بنفسه والقديم بغيره واجب بغيره ولهذا كان كل من قال ان العالم أو شيء منه قديم
فلا بد من أن يقول هو واجب بنفسه أو بغيره ولا يمكنه ذلك أن يقول ليس هو واجب بنفسه
ولا بغيره فان القديم بنفسه لو لم يكن واجبا بنفسه لكان ممكنه متغيرا الى غيره فان كان محتملا
يكن قديما وان كان قديما بغيره لم يكن قديما بنفسه وقد فرض أنه قديم بنفسه فثبت أن ما هو
قديم بنفسه فهو واجب بنفسه وأما القديم بغيره فأكبر العقلا يقولون يتنع أن يكون شيء
قديما بفاعل ومن جوز ذلك فانه يقول قديم بقدمه موجب الواجب بنفسه ففاعله لا بد أن يوجب
فكيفون علة توجبه أزلية اذ لو يوجب بل جاز وجوده وما جاز عدمه وهو في نفسه ليس له الالعدم
لوجب عدمه ومع وجوب العدم يتنع وجوده فضلا عن قدمه فاما لم يكن موجودا بنفسه ولا
قديما بنفسه اذا لم يكن له في الازل ما يوجب وجوده لم يمتنع عدمه فان المؤثر التام اذا حصل لزوم وجود
الآثر وان لم يحصل لزوم عدمه واذا قيل التأثير اولى به مع إمكان عدم التأثير قيل هذه مقدمة
باطلة كما تقدمت وأنت تسألون عنها والذين ادعوا صحتها يقولوا باطل قولكم فلم يجمع أعيدين
هذين القولين الباطلين ونحن في مقام الاستدلال فان قلتم نحن نقول هذا على طريق الالتزام
لمن قال هذا من الجبرية والقدرية الذين يجوزون ترجيح القادر المختار بدون مرجح تام يوجب
الفعل فتدبر لهم هلا قلتم ان الرب فاعل مختار وهو مع هذا فعله لازم له قيل لكم هؤلاء
يقولون ان الفعل القديم متنع لذاته ولو قدر ان الفاعل غير مختار فكيف اذا كان الفاعل مختارا
فقد علم ان فعل القادر المختار يتنع أن يكون مقارنا له ويقولون لا يعقل الترجيح الامع الحدوث
ويقولون ان الممكن لا يعقل وجوده على عدمه الامع كونه حادنا فاما الممكن الجرد دون
الحدوث فلا يعقل كونه مفعولا بل يقولون ان هذا ما لمعلوم بالضرر وهو هو كون الممكن ما يمكن
وجوده بدلا عن عدمه وعدمه بدلا عن وجوده وهذا انما يكون فيما يمكن أن يكون موجودا
ويكن أن يكون معدوما وما وجب قدمه بنفسه أو بغيره امتنع أن يكون معدوما فثبت أن

قادحا في حقيقة الاسلام وذلك يقتضي الامتناع من تكفير أهل القبلة ثم قال بعد ذلك وأما دلاله العقل المحكم يكون
على العلم فقد عرفت انها ضرورية وأما دلاله المعجزة على الصدق فقد بينا انها ضرورية ومتى عرفت هذه الأصول أمكن العلم بصدق

الرسول عليه السلام فثبت أن العلم بالاصول التي يتوقف على صحتها نبوة محمد عليه السلام علم على ظاهره وانما العلم بالكلام في هذه
الاصول لرفع هذه الشكوك التي يشتملها المبتطلون إما في مقدمات هذه الأدلة أو (٥١) في معارضها والاستشغال برفع هذه الشكوك

انما يجب بعد عرضها فثبت أن
أصول الاسلام جلسة ظاهرة
ثم ان ادلتها على الاستقصاء
مذكورة في كتاب الله تعالى حالة
عامتهم ومعارضها ثم ذكر بعد
ذلك فقال اما بعد كرتاني اثبات
العلم بالصانع طريقا فاسفة فاطعة
في هذا الكتاب من غير حاجة الى
القياس الذي ذكره والله اعلم
واضا فانه ذكر في اثبات الصانع
اربعة طرق طريق حدوث الاجسام
وطريق امكانها وطريق امكان
صفتها وطريق حدوث صفتها
وقال ان هذه الطرق لا تنفي كونه
جسما بخلاف الطرق الثلاثة وهم
انما ينفي ما ينفي من الصفات
لظنهم انها تستلزم التجسيم الذي
نفيه العقل الذي هو أصل السمع
فاذا اعترفوا بأنه يمكن العلم بالصانع
وصدق رسوله قبل النظر في كونه
جسما أو ليس بجسم تبين أن
صدق الرسول لا يتوقف على العلم
بأنه ليس بجسم وحينئذ فلو قدر أن
العقل ينفي ذلك لم يكن هذا من
العقل الذي هو أصل السمع
(الوجه الثالث) أن يقال لمن
ادعى من هؤلاء توقف العلم بالسمع
على مثل هذا التي تقول من
يقول منهم ان العلم بصدق الرسول
حتى نعلم وجود الصانع وأنه قادر
غنى لا يفضل القبح ولا يعلم ذلك
حتى تعلم أنه ليس بجسم أو لا تعلم
اثبات الصانع حتى نعلم حدوث
العالم ولا تعلم ذلك بالحدوث
الاجسام فلا يجب أن يقبل من

يكون محكما قالوا وهذا مما اتفق عليه جماهير العقلاء حتى ارسطو وأتباعه القدماء يقولون ان
الممكن لا يكون الا محتملا وكذلك ابن رشد الحفيد وغيرهم وانما قال ان الممكن
يكون قدما على طائفة منهم كابن سينا وأمثاله واتبعه على ذلك الرازي وغيره ولهذا ورد على هؤلاء
من الاشكال ان ما ليس لهم عنه جواب صحيح كما ورد به في الرازي في محصله وبحقنهم
لا يقولون ان المخرج الى الفاعل هو مجرد الحدوث حتى يقولوا ان الحدوث في حال بقائه غنى عن
الفاعل بل يقولون انه يحتاج الى الفاعل في حال حدوثه وحال بقائه وان الممكن لا يحدث ولا يبقى
الا بالمتأثر فهذا الذي عليه جماهير المسلمين بل عليه جماهير العقلاء لا يقولون ان شيئا من العالم
غنى عن الله في حال بقائه بل يقولون متى قدرنا ان ليس بمحدث امتنع أن يكون مفعولا يحتاج الى
المؤثر فالقدم عندهم ينافي الحاجة الى الفاعل وينافي كونه مفعولا فالحديث عندهم من
لوازم كون الشيء مفعولا فيحتاج عندهم ان يكون مفعول قدما وهذا ليس قول الجبرية والقدرية
فقط بل قول جماهير العقلاء من أهل الملل وغير أهل الملل وهو قول جماهير أئمة الفلاسفة وأما
كون الفاعل مفعولا قدما فاعلموا قول طائفة قليلة من الفلاسفة وعند جمهور العقلاء أنه معلوم
الفساد بالضرورة ولهذا كل من تصور من العقلاء ان الله خلق السموات والارض تصورا أنها
كانت بعد ان لم تكن وكل من تصور ان شيئا من الموجودات مصنوع مفعول الله تصورا أنه حادث
فما تصور أنه مفعول وأنه قديم فهذا انما تصور العقول تقدر ان لا تصور الجبرين النقيضين
تقديره والذي يقول ذلك يجب تعبا كثيرا في تقدير امكان ذلك وتصوره كما يتعب سائر
الاثنتين باقوال مختلفة ثم مع هذا فالفطر ذلك وتدفعه ولا تقبله وأعجب من ذلك تسمية هذا
العالم بمحدث يصحون بكونه محدثا أنه معلول العلة القديمة واذ اسئل أحد همل العالم بمحدث أو
قديم يقول هو محدث وقديم ويعني بذلك ان الفاعل قديم بنفسه لم يزل وأنه محدث بمعنى أنه معلول
علة قديمة وهذه العبارة يقولها ابن سينا وأمثاله من الباطنية فانهم يأخذون عبارات المسلمين
فيطلقونها على معانيهم كما قال مثل ذلك في لفظ الاول فان أهل الكلام المحدث لما احتجوا
بحدوث الافعال على حدوث الفاعل الذي قامت به الافعال وزعموا أن ابراهيم الخليل احتج بهذا
وأن المراد بالاول الحركة والاتقال وأنه استبدل بذلك على حدوث المتحرك المتقل نقبل ان
سيناهذه المادة الى أصله وذكر هذا في اشاراته فجعل هذا الاول عبارة عن الامكان وقال كل
ما هو في خطرة الامكان هو في خطرة الاول ولفظه فان الهوى في خطرة الامكان
أقول ما وذلك أنه أراد ان يقول يقول سلفه الفلاسفة مع قوله بما ينسبه طريق التمكن
والمشكوك استدلوا على حدوث الجسم بطريق التمكن فحصل هو التركيب دليل على
الامكان والمشكوك جعلوا دليلهم هو دليل ابراهيم بقوله لأحب الآفلين ويسروا بأن
الافول هو الحركة فقال ابن سينا قال قوم ان هذا الذي المحسوس موجود لذاته واجب بنفسه
لكذلك اذا ذكرت ما قبل في شرط واجب الوجود لم يجد هذا المحسوس واجبا ولو ثبت قوله تعالى
لأحب الآفلين فان الهوى في خطرة الامكان أو لم لا ويريد بالشرط أنه ليس بمركب وان
المركب يمكن ليس بواجب والممكن أقل لان الامكان أقول والاقل عندهم هو الذي يكون
موجودا بغيره ويقولون نحن نستدل بإمكان المخاك على الواجب ونقول العالم قديم لم يزل ولا

السمع ما يستلزم كونه جسما فيقال لهم قد علم بالاضطرار من دين الرسول والنقل المتواتر ان هذا الخلق الى الابدان بالله ورسوله ولم يدع
الناس بهذه الطريق التي قلتم انكم انتم بها حدوث العالم ونفي كونه جسما وآمن بالرسول من آمن به من المهاجرين والانصار ودخل

الناس في دين الله أفواجا ولم يدع أحدا منهم هذه الطريق ولا ذكرها أحد منهم ولا ذكرت في القرآن ولا حدث الرسول ولا دعاها أحد من الصحابة والتابعين بأحسن الذين هم خير (٥٣) هذه الأمة وأفضلها علما وإيمانا ابتدعت هذه الطريق في الإسلام بعد

يزال ويجعل معنى قوله تعالى لأحب الأولين لأحب المكتنين وإن كان الممكن واجب أو حرم بغيره قديما لم يزل ولا يزال وحاصل أن كلا القولين من باب تحريف الكلام عن مواضعه وإنما الأول هو الغيب والاحتياط وليس هو الامكان ولا الحركة وإبراهيم لم يحتج بذلك على حدوث الكواكب ولا على اثبات الصانع وإنما احتج بالافول على بطلان عبادتها فان قومه كانوا مشركين بعدون الكواكب ويدعونهم أن دون الله لم يكونوا يقولون إنها هي التي خلقت السموات والأرض فان هذا لا يقوله عاقل ولهذا قال باقوم إلى برى مما تشركون وقال أفرأيت ما كنتم تعبدون أنتم وأبائكم لا أقدمون فانهم عدوا في الرب العالمين وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع المقصود هنا أن هؤلاء القوم يأخذون عبارات المسلمين التي عبروا بها عن معنى فيعبرون بها عن معنى آخر يناقض دين المسلمين يظهر بذلك أنهم وافقوا للمسلمين في أقوالهم وأنهم يقولون العالم محدث وإن كل ما سوى الله فهو عندنا أقل محدث بمعنى أنه معلول وإن كان قديما أزليا معه وأجابه لم يزل ولا يزال وإذا كان جواهر العقلاء يقولون أن المفعول لا يكون الأحاد مالا سيما المفعول لتفاعل باختياره فإذا كان من هؤلاء من قال أنه يفعل بدون سبب حادث وأنه يرجع أحدهم مقدوره على الآخر بلا مرجع بل منه مع هذا أن يقول أن مفعوله قديم يرجع بلا مرجع فانه يقول هذا القول باطل وقول الآخر أن كان باطلا فلا يجمع بين قولين باطلين وإن كان حقا فقولنا لا يوجب على أن أقول الباطل فان الحق لا يستلزم الباطل بل الباطل قد يستلزم الحق وهذا لا يضر الحق فانه إذا وجد المألوم وجد الأذن فالحق لازم سواء قدر وجود الباطل أو عدمه أما الباطل فلا يكون لازما للحق لأن لازم الحق والباطل لا يكون حقا فلا يلزم من قال الحق أن يقول الباطل وهذا ظاهر والمقصود هنا أنه في قول يجوز حدوث الحوادث بلا سبب حادث أمكن أن يفعل الفاعل الحوادث بعد أن لم يكن فاعلا بدون سبب حادث كما يقول ذلك من يقوله من طوائف النظار من مشكلة المسلمين وغيرهم من القدرة والجبرية وغيرهم ومتى كان ذلك ممكنا في نفس الأمر لم يجب دوام كون الفاعل فاعلا وأمكن حدوث الزمان والمادة وغير ذلك كما يقول ذلك من يقوله من النظار من أهل الكلام والفلسفة ومتى كان ذلك ممكنا بطل كل ما يحتج به على قدم شيء من العالم فبطل القول بقدم العالم وعلم أيضا امتناع قدمه لأنه لا يكون قديما إلا إذا كان واجبا بنفسه أو كان الفاعل مستلزما له فإذا لم يكن هنالك فاعل مستلزمه امتنع أن يكون قديما وكان كل من حجج القائلين بالحدوث والقائلين بالقدم مبطل لهذا القول * أما القائلون بالقدم فمحدثهم أن المؤثرات نام مستلزما أثره فتمتع عندهم القول بمفعول قديم من غير علة تامة وجبته لأنه أثر عن غير مؤثر تام * وأما القائلون بالحدوث فمحدثهم أن الفاعل بالاختيار بل الفاعل مطلقا لا يكون مفعوله الأحاد ناوأن كون مفعول قديما متنع فصار علة هؤلاء هو لا مبطل لهذا القول الذي لم يقوله أحد ولكن يقال على سبيل الالتزام لكل من الطائفتين إذا التزمت قولها دون محتمة فإذا التزمت القديمة جواز حدوث الحوادث بلا سبب وأن الالتزام يحتاج إلى مؤثر تام بل القادر يرجع أحدهم مقدوره بلا مرجع والتزمت الحديثة أن المفعول مطلقا والمفعول بالقدرة والاختيار لم يزل قديما أزليا مع فاعله مقارنا له زمن من هذين اللذين إمكان أن يكون الفاعل

المائة الأولى وانتراض عصرنا كابر التابعين بل وأوساطهم فكيف يجوز أن يقال إن تصديق الرسول موقوف عليها وأعلم الذين صدقوه وأفضلهم لم يدعوا بها ولا ذكرها ولا ذكرت لهم ولا نقلها أحد عنهم ولا تكلم بها أحد في عصرهم (الوجه الرابع) أن يقال هذا القرآن والسنة المنقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم متواترها وأحاديثها ليس فيها كرماد على هذه الطريق فضلا عن أن تكون نفس الطريق فيها فاس في شيء من ذلك أن الباري لم يزل معطلا عن الفعل والكلام بمشئته ثم حدث ما حدث بلا سبب حادث وليس فيه ذكر الجسم والعجز والجهالة لا يبنى ولا اثبات فكيف يكون الإيمان بالرسول مستلزما لذلك والرسول لم يجبر به ولا جعل الإيمان به موقوفا عليه (الوجه الخامس) أن هذه الطرق الثلاثة طريق حدوث الأجسام مبنية على امتناع دوام كون الرب فاعلا وامتناع كونه لم يزل متكما بمشئته بل حقيقته مبنية على امتناع كونه لم يزل قادرا على هذا وهذا ومعلوم أن أكثر العقلاء من المسلمين وغير المسلمين ينازعون في هذا ويقولون هذا القول باطل وأما القول بإمكان الأجسام فهو مبني على أن الموصوف يمكن بناء على أن المركب يمكن وعلى نفي الصفات وهي طريقة أحدثها ابن سينا وأمثلة وركبها من مذهب سلفه ومذهب الجهمية وهي

أضعف من التي قبلها من وجوه كثيرة وطريقه إمكان صفات الأجسام مبنية على تعامل الأجسام وأكثر العقلاء يخالفون في ذلك وفضلنا وهم معترفون بفساد ذلك كما قد ذكرنا قول الأشعري والرازي والامدي وغيرهم واعتراهم بفساد ذلك

وبينافساد ذلك بصريح المعقول فإذا كانت هذه الطرق فاسدة عند جمهور العقلاء بل فاسدة في نفس الامر امتنع أن يكون العلم بالصانع موقوفا على طريق فاسدة ولو قدر صحة العلم أن أكثر العقلاء عرفوا الله (٥٣) وصعدوا رسوله بغير هذه الطرق فلم يبق العلم بالصانع موقوفا على طريق فاسدة

بالسمع موقوفا على طريق فاسدة
بالسمع موقوفا على طريق فاسدة
الوجه السادس أن يقال إذا قدر أن السمع موقوف على العلم بأنه ليس بحسب مثله بل يسلم أن منبئ الصفات التي جاءها القرآن والسنة خالفوا بموجب العقل فإن قولهم فيما يثبتونه من الصفات كقولهم سائر منبئ الجسم ونبئت شيأ من الصفات فإذا كان كذلك يقولون أنه على علم قدر وليس بحسب ويقول آخرون أنه سبحانه على علم قدر بقدره بل وبجميع وبصير ومكمل لسمع وبصير وكلام وليس بحسب أمكن هؤلاء أن يقولوا في سائر الصفات التي أخبر بها الرسول ما قاله هؤلاء في هذه الصفات وإذا أمكن المتفلسف أن يقول هو موجود وعقل ومعقول وعقل وعاشق ومعتشوق وعشيق ولذيق ومملذوق وهذه كلها شئ واحد وهذه الصفقة هي الأخرى والصفقة هي الموصوف واثبات هذه الأمور لا يستلزم التخصيم أمكن سائر مثبتة الصفات أن يقولوا هذا وما هو أقرب إلى المعقول فلا يقول من نفى شأها أخبره الشارع من الصفات قولاً ويقول أنه وافي المعقول إلا ويقول من أثبت ذلك ما هو أقرب إلى ما يقول منه وهذه جملة أساقئ انشاء الله تفصيلها بيان أن كل من أثبت ما أثبتته الرسول ونفى ما نفيه كان أولى بالمعقول الصريح كما كان أولى بالمعقول الصحيح وأن من

قادر احترازاً يرجح بلا مرجح ومفعوله مع هذا قد عدا بقدمه لكن أحد من العقلاء لم يلزمه هذا فيما علمناه وأن قدر أنه أثبت ذلك فقد التزمنا زعمين باطلين كل منهما باطل بالبرهان والجمع بينهما ممتنع أحدهما العقل وكان كل من العقلاء يرد عليه برهان قاطع ولكن هو يعارض كلام كل طائفة بكلام الطائفة الأخرى وغايته فساد بعض قول هؤلاء وفساد بعض قول هؤلاء لكن لا يلزم أن يسلم الجمع بين فساد كل من القولين ولا الجمع بين هذا الفساد وهذا الفساد بل هذا يكون ما بلغ في رد قوله وأضاف أن كلام الطائفتين فرت من أحد القاصدين وظنت أن الآخر ليس بفاسد ولم تهتد إلى الجمع بين الصحيح كله والسلامة من الفاسد كله فليس له أن يلزمها ما علمت فساد مع ما لم تعلم فساد فيلزمها الفاسد كله ويخرجها من الصحيح كله فإن غاية قولها البلق فيه يباح وسواد والبلق خير من الأسود فإن الطائفة التي قالت أن القادر يمكنه ترجيح أحد مقدوريه على الآخر بلا مرجح إنما قالت له ما علمته أن القادر الفاعل لا بد أن يكون فعله حادثاً وأن كونه فاعلاً مع كون الفعل قد عدا بجمع بين المتناقضين ولم تهتدوا إلى الفرق بين نوع الفعل وبين عينه بل اعتقدت أيضاً أن حوادث لا أول لها امتنع فقالت حينئذ فيمتنع دوام الفعل فيلزم كونه فاعلاً بعد أن لم يكن فيلزم ترجيح الفساد لاحتيم مقدوره على الآخر بلا مرجح (٣) لأن القادر لا يختص بزل وان قبل باختصاصها واحداً وهذا من حدوث القدرة بلا محدث وتخصيصها بنفسه محض وأنه صار قادر بعد أن لم يكن بغير سبب وانتقل الفعل من الاستمتاع إلى الامكان بدون سبب وجب هذا الانتقال وإذا جاز ذلك فجواز كونه من جملة الاحداث مقدوره أولى بالجواز وهذه الأقوال من قال الجمهور بيطلاها فاتهم يقولون الجأنا إليها تلك المقدمات لئلا نكرها من نظمهم أنه لا فرق بين النوع والعين وأذا قيل لهم فقولوا مع هذه الأقوال بانتفاء تلك المزاومات فقالوا إن القادر يرجح أحد المقدورين بلا مرجح ويحدث الحوادث بلا سبب مع أن الفاعل القادر يقارن مفعوله المعين وأنه لا أول لعين الفعل والمفعول فقلنا زعمهم أن يقولوا بالوزام التي تظهر بطلانها مع نفى المزاومات التي أوجب تلك في نظرهم التي فيها ما نظهر بطلانها وفيها ما يخفى بطلانها فقلنا زعمهم أن يقولوا بالالزام الباطل الذي لا حاجة لهم إليه مع نفى ما أحوجهم إليه مع أن فيه حقاً وأوفيه حقاً وباطلاً وكذلك الطائفة التي قالت بقدوم العالم فأنها لما اعتقدت أن الفاعل يتمتع أن يصير فاعلاً بعد أن لم يكن وأن يحدث ما لا في وقت ويمتنع الوقت في العدم المحض ولم يهتدوا إلى الفرق بين دوام العين ودوام النوع ظنت أنه يلزم قدم عين المفعول فالترتب مفعولاً قد عدا أولاً للفاعل ثم قال من قال منهم لا تعقل كون الفاعل فاعلاً بالاختيار مع كونه مفعولاً قد عدا مقارناً فقالوا هو موجب بالذات للفاعل بالاختيار والتموا ما هو معلوم الفساد عند جمهور العقلاء من مفعول معين مقارن لفاعله أولاً وأحد احسن من أثبت أنه يصير فاعلاً بعد أن لم يكن فإذا قيل لهم فقولوا بهذه الأقوال مع قولكم أنه يمكن أن يصير فاعلاً بعد أن لم يكن فيرجح أحد مقدوريه بلا مرجح فقلنا زعمهم أن يقولوا الباطل كله وأن يقولوا بالالزام الذي يظهر بطلانه بدون اللزوم الذي فيه حتى وباطل الذي الجأهم إلى هذا اللزوم وأضاف أنه على هذا التقدير الذي تنكلم عليه وهو تقدير أن لا يكون إلا في مستزما لتلك الحوادث بل كانت حادثة بعد أن لم تكن يلزم أن العالم كان خالياً عن

خالف المعقول فقد خالف أيضاً صريح المعقول وكان أولى بمن قال الله فيه وقالوا لا تنسبح أو تعقل ما تنكفي أعجاب السعير فإن قيل قول الفالطين أن الاتيان لم يدعو الناس إلى اثبات الصانع بهذه الطرق طريقة الاعراض وحدوثها لزمها الأجسام وأن ما استلزم

بأنه فهو حادث للأزعين فيه مقامان (أحدهما) منع هذه المقدمة فأنه من المعروف أن كثيرا من النفاة يقولون إن هذه الطريقة هي
ريقة إبراهيم الخليل وأنه استدل على (٥٤) حدوث الكوكب والنجم والقمر بالأقول والأقول والحوادث والحركة

جمع الحوادث ثم حدث فيه بلا سبب حادث وهو شبه يقول الخريزانيون وهم من يقولون بالقدماء
النجسة الواجب بنفسه والمادة والمدة والفسخ والهوى كما بقوله ديمقراطيس وأن زكريا
الطيب ومن وافقه أو يقول بحكي عن بعض القدماء وهو أن جواهر العالم أزلية وهو القول
بقدم المادة وكانت متحركة على غير انتظام فاتفق اجتماعها وانتظامها فحدث هذا العالم وكلا
القولين في غاية الفساد وأما الأولون فيقولون إن النفس عشت الهوى فيجبر الرب عن
تخليصها من الهوى حتى تذوق وبال اجتماعها بالهوى وهم قالوا هذا قرارا من حدوث
حادث بلا سبب وقدوة أو اختيارا وأنه هو حدوث محبة النفس للهوى فيقال لهم ما الموجب
لذلك فقد زعمهم حدوث حادث بلا سبب وزعمهم ما هو أشنع من ذلك وهو حدوث الحوادث
بدون صدورهما عن رب العالمين والقول بقدماء معه وإن قالوا لو وجب وجودها لم يكن
واجب الوجود مستحيلا موصوفا بما يستلزم حدوثه ونقصه وامكانه وإن لم تكن واجبة بأنفسها
بل به لزم أن يكون موجب الهادون غيرهما والعلّة القديمة تستلزم معلولها فيلزم من ذلك تغيير
معلولها واستحالة من حال إلى حال بدون فعل منها واستحالة المعلول اللازم بدون تغيير في العلّة
محال وإلا لم يكن معلولها وإن جوزوا ذلك فليجوزوا كون العالم قديما أزليا لازما لذات الرب
ومع هذا انتقض وتنشق السماء وتنفطر وتقوم القيامة بدون فعل من الرب ولا حدوث شيء
منه أصلا بل بمجرد حدوث حادث في العالم بلا محدث وإن قالوا هو بغض النفس للهوى كان
من جنس قولهم أن سبب حدوثه محبة النفس للهوى فإذا حاز أن يحدث بحجة النفس بدون
اختيار الرب تعالى حاز أن ينتقض بغض النفس بدون اختيار الرب وأما الآخرون فأنهم أثبتوا
حدوث العالم فإن كانوا ينفون الصانع بالكلية فقد قالوا بحدوث الحوادث بلا محدث وإن كانوا
يقولون بالصانع فقد أثبتوا أحد هذه النظم بلا سبب حادث إن قالوا إن الرب لم يكن محرّكا
قبل انتظامها وإن قالوا أنه كان محرّكا قبل انتظامها ثم أنه ألغىها فلو لا ذلك لكان ثابت الصانع
وحدوث هذا العالم وقولهم خبر من قول القائلين بقدم هذا العالم ثم أن قولهم يحتمل شيئين
أحدهما إثبات شيء من العالم قديم بعينه فيكون قولهم بعض قول القائلين بقدم هذا العالم
وهو من جنس قول القائلين بالقدماء النجسة من حيث استواء قدماء غير الأفلاك ومن
جنس قول أهل الأفلاك حيث أثبتوا حوادث لم تزل ولا تزال إن كانوا يقولون بأن تلك المواد
لم تزل متحركة وإن قالوا بل كانت ساكنة ثم تحركت فقولهم من جنس قول أهل القدماء النجسة
فيقال على فساد قول هؤلاء وهو لا يدل على فساد قولهم وما ذكرنا من التقسيم يأتي على كل قول
وإن كان كل قول باطلا له دلائل خاصة تدل على فسادها وأيضاً فالتكلمون الذين يشتون الجواهر
الفرد أو يقولون إن الحركة والسكون أمران وجوديان كجمهور المعتزلة والاشعرية وغيرهم
يقولون إن العالم لم يتخل من الحركة والسكون ومن الاجتماع والافتراق وهي حادثة فالعالم
مستلزم للحوادث وهذا مبسوط في موضعه وفيه نزاع بين النظار ومقدماته فيها طول ونزاع وقد
لا يتقرر بعضها فلا ينسب في هذا الموضع إلا حاجة بنا إلى الله وهو من الكلام المذموم فإن كثيرا
من النظار يقولون إن السكون أمر عديم ويقولون إثبات الجواهر الفرد باطل والاحكام ليست
مر كسنة من الجواهر الفردة ولا من الهوى والصورة بل الجسم واحد في نفسه وأما كون

التغير فله من ذلك أن كل متغير
سدت لأنه لا يستحق الحوادث
ستاع حوادث لا أول لها وكل
قامت به الحوادث فهو متغير
حجب أن يكون محدثا فهذه
طريق التي سلكتها هي طريقة
إبراهيم الخليل وهذه أمّا ذكره
لحق من النفاة مثل بشر المريسي
أشبهه ومثل ابن عقيل وأبي حامد
بخلق غير هؤلاء وأيضاً فالقرآن
دلل على أنه ليس بحسب لأنه أحد
الأحد الذي لا يتقسم وهو واحد
الواحد الذي لا يتقسم وهو صمد
الصمد الذي لا حول له فلا يتغلبه
غيره والجسم يتغلبه غيره ولأنه قد
قال ليس كشبه شيء والأجسام
مقتالها فلو كان جسما لكان له
مثل وإذا لم يكن جسما لزم نسق
لمزومات الجسم وبعضهم يقول
نفي لزوم الجسم وليس بحسب فإنه
لا يلزم من وجود اللازم وجود
الملازم ولكن يلزم من نفيه نفيه
بإلزام ومن الجسم فإنه يجب
من نفيها في الجسم فيجب نفي كل ما
يستلزم كونه جسما ومن نسق
الصفات الخسرية يقول إثباتها
يستلزم التحميم ومن نفي الصفات
مطلقا قال بغيرها يستلزم التحميم
وأيضا التحميم نفي لأنه يقتضي
القسمة والتركيب فيجب نفي كل
تركيب فيجب نفي كونه من دامن
الوجود والمادية ومن الجنس
والفصل ومن المادة والصورة ومن
الجواهر الفردة ومن الذات
والصفات وهذه النجسة التي

يسمى بها الصفات من متأخري الفلاسفة تركبها والمقصود بها أن السبع دل على نفي هذه الأمور والزسل
نفث ذلك وينت الطريق العقلي المتأني لذلك وهو نفي التشبيه تارة وإثبات حدوث كل متغير تارة ثم أنه قال هؤلاء إن الأفول والحوادث

والافول هو التفسير في ان سناوا اتباع من الدهر يتعلى هذا وقالوا ماسوى الله ممكن وكل ممكن فهو آفل فلا فل لا يكون واجب الوجود وجعل الرازي في تفسيره هذا الهذيان (١) ويقول هو وغيره كل آفل (٥٥) متغير وكل متغير ممكن فيستدلون بالتغير على الامكان

كما استدلل الاكثرون من هؤلاء بالتغير على الحدوث وكل من هؤلاء يقول هذه طريقة انخيل (المقام الثاني) ان يقال نحن نقسم ان الانبياء لم يدعوا الناس بهذه

الطريق ولا يبنوا انهم ليس بحكم وهذا قول شافعي طوائف النفاة وأتهم فانهم يعلمون ويقولون ان التي لم يعقد فيه على طريقة مأخوذة عن الانبياء وان الانبياء لم يدعوا على ذلك لانما ولا تهاجروا ويقولون ان كلام الانبياء انما يدل على الاثبات امانا واما تهاجروا

لكن قالوا اذا كان العقل يدل على الذي لم يمكن ابطال مدلول العقل ثم يقول المتكلمون من الجهمية والمعتزلة ومن اتبعهم (٣) الذين قالوا انما يمكن اثبات الصانع ومسند ربه بهذه الطريق ويقولون انه لا يمكن العلم بحديث العالم

واثبات الصانع والعلم بانه قادر على عالم وأنه يجوز ان يرسل الرسل وصدق الانبياء بالمعجزات الالهية الطريق كما ذكر ذلك انهمس وهذا قسم حتى متنازعوهم كافي الحسين المصري وابن الهيثمي الجويني والقاضي أبي يعقوب وغيرهم

فاداعلنا مع ذلك ان الانبياء لم يدعوا الناس بها بل ما قلناه من ان الرسول حال الناس في معرفة الله على العقل واذا علوا ذلك فحنثذ هم في نصوص الانبياء اما ان يسلكوا مسلك التأويل ويكون

الفصل بالزال المشابه تكليفهم استخراج طرق التأويلات ولما ان يسلكوا مسلك التقويض ويكون المقصود ازالة اللفاظ بتحدون بتلاوتها وان لم يفهم احد معانيها ويقول ملاحدة الفلاسفة والباطنة ونحوهم المقصود خطاب الجمهور بما

الاجسام كلها تقبل التفرق ولا يقبله الا بعض ما قلنا هذا موضع بسطه وبقدر ان يقبل ما يقبل التفرق فلا يجب ان يقبله الى غير غاية بل الى غاية وبعد ما يكون الجسم مقبلا لا يقبل التفرق الفعلي بل يستعمل الى جسم آخر كما يوجد في اجزاء الماء اذا تصعدت فقامت استعمل هو امع ان احدا منها ما يخرج من الاخر فلا يحتاج الى اثبات خروا لا يترتب من جانب عن جانب ولا يحتاج الى اثبات تفرق في تفرق بل يتناهي بل يتصعد الاجسام ثم يستعمل اذا تصعدت فهذا القول اقرب الى العقول من غيره فلما كان دليل اولئك متينا على احدى هاتين المقتدتين اثبات الجوهر الفرد وان الاجسام هي كتبت منها واثبت ان السكون امر وجودي والتزاع في ذلك مشهور والبرهان عند التحقيق لا يقوم الا على نقيض ذلك لم ينسب الكلام على تقريره ولا يحتاج في اثبات شئ مما جاء به الرسل الى طرق باطلة مثل هذه الطرق وان كلنا الذين دخلوا فيها اعلم واعقل من المخالفين واقر الى صريح المعقول وصريح المنقول لكن بسبب ما غلطوا فيه من السمعات والعلقات شار كهم في بعض اللفظ في ذلك اهل الباطل من المتفلسفة وغيرهم وضوا اليه امورا اخرى ابعد عن العقل والشرع منه وصاروا يحجون على اولئك المتكلمين الذين هم اول بالشرع والعقل منهم بطلان ما قالوه فهم فيه وخالفوا فيه الحق وصاروا يجعلون ذلك حجة على مخالفة الحق مقدرون أنه لاحق عند الرسل وانابعهم الا ما يقوله هؤلاء المتكلمون وصاروا بمنزلة من جاور بعض جهال المسلمين ونساقهم من المشركين واجعل الكتاب فصار يورد بعض ما اولئك فيه من الجهل والظلم ويجعل ذلك حجة على بطلان دين المسلمين مقدرا ان دين المسلمين هو ما اولئك عليه مع كونه هو اجهل واظلم منهم كما يحجب طائفة من اهل الكتاب من اليهود والنصارى على القدح في دين المسلمين بما يجدونه في بعضهم من الفواحش ابا من كبح الضليل او غيره وما يجدونه من الظلم والكذب والشرك فاذقوا بلوا على وجه الانصاف وجدوا الفواحش والظلم والكذب والشرك فيهم اضعاف ما يجدونه في المنتسبين الى دين الاسلام واذا بين لهم حقيقة الاسلام تبين أنه ليس فيه شئ من تلك الفواحش والظلم والكذب والشرك فانه مأمون ملة الا وقد دخل في بعض اهلها نوع من الشرك لكن الشرك الذي دخل في غير المسلمين اكثر مما دخل في المسلمين وانما الذي وجد في المسلمين اكثر مما وجد في غيرهم وكذلك اهل السنة في الاسلام الخيرة فيهم اكثر منه في اهل البدع والشرك الذي في اهل البدع اكثر منه في اهل السنة فان قيل ماذا كرموه يدل على أنه يمتنع ان يكون العالم خاليا عن الحوادث ثم تحدث فيه لكن نحن نقول انه لم يزل مستمرا على الحوادث والقديم هو اصل العالم كالافلاك ونوع الحوادث مثل جنس حركات الافلاك فاما اختصاص الحوادث فانها حادثة بالاتفاق وحينئذ فلا زل مستتر من نوع الحوادث لاحداث معين ولا يلزم قدم جميع الحوادث ولا حدوث جميعها بل يلزم قدم نوعها وحديث اعيانها كما يقول ائمة اهل السنة من ان الرب تعالى لم يزل متكلمها اذا شاء وكيف شاء ويقولون ان الفعل من لوازم الحياة والرب لم يزل حيا فلم يزل فعلا فهذا معروف من قول ائمة كاجدين حنبلي والبخاري صاحب الصحيح ونعيم بن حاد الخراعي وعثمان بن سعيد الدارمي وغيرهم من قبلهم مثل ابن عباس وجعفر الصادق وغيرهما ومن بعدهم وهم يقولون ذلك عن ائمة اهل السنة ويقولون ان من خالف هذا القول فهو مبتدع ضال وهؤلاء

و يكون المقصود ازالة اللفاظ بتحدون بتلاوتها وان لم يفهم احد معانيها ويقول ملاحدة الفلاسفة والباطنة ونحوهم المقصود خطاب الجمهور بما (١) بياض بالاصل (٣) قوله في الهامش الذين قالوا لعله مكر من الناصب فتأمل وحرر كتبه مصححه

يتخلون به أن الرب جسم عظيم وأن المعادفة لذات جسمانية وإن كان هذا الاحتمال ثم أما أن نقول أن الأنبياء يعلمون ذلك وأما أن يقال علومهم ليس بعلوم بل أظنهم واختلف الحق (٥٦) للصلحة في قول الجواب أما من سألنا المسئلة الأولى فبوابه من وجوه

وأما لهم عندكم آفة السنة والحديث وهم من أعلم الناس بحالة الرسول والصلابة والتابعين لهم بإحسان ومن أتبع الناس لها وهؤلاء غيرهم كنفان بن عيسى أحقوا على أن كلام الرب غير مخلوق بأن الله لم يخلق شيئا إلا بكن فلو كانت كني مخلوقة لزم التسلسل المانع من الخلق وهذا التسلسل في أصل كونه خالقا وفاعلا فهو تسلسل في أصل التأثير وهو مجتمع باتفاق العقلاء بخلاف التسلسل في الآثار المعنوية فإنه إذا لم يكن خالقا لا يؤوله كني امتنع أن يكون القول مخلوقا كما إذا قيل لا يكون خالقا لا يعلم وقدره امتنع أن يكون العلو والقدره مخلوقين لأنه يلزم أن يكون ذلك المخلوق يتبع وجوده الأبد وجوده فإنه لا يكون خالقا إلا به فيجب كونه معقدا على كل مخلوق فلو كان مخلوقا لزم تقدمه على نفسه وهذه حجة بجمعية عقلية شرعية بخلاف ما إذا قيل أنه مخلوق هذا بكن أخرى وهذا بكن أخرى فإن هذا يستلزم وجود أثر بعد أثر وهذا في حوزة نزاع بين العقلاء وأئمة السنة منكم ثم أما طين الفلاسفة وكثير من أهل الكلام يحيز ذلك والمقصود أنكم إذا جوزتم وجود حادث بعد حادث عن القدم الأزل الذي هو الرب عندكم فكذلك يقول هؤلاء في حوادث العالم التي تحدث في الفلك وغيره فيقول هذا قياس باطل وتبنيه فاسد وذلك أن هؤلاء إذا قالوا هذا قالوا الرب بنفسه يفعل شيئا بعد شيء أو يتكلم بشيء بعد شيء وهذا ليس به متبع بل هو جائز في صريح العقل فإن غاية ما يقال أن يكون وجود الأول وانقضاءه شرط في الثاني كما يكون وجود الأول شرط في وجود الولد وأن يكون تمام فاعلية الثاني إنما حصلت عند عدم الأول ويكون عدم الأول إذا اشترط في الثاني فهو من جنس اشتراط عدم أحد الضدين في وجود الضد الآخر ثم إن الفاعل للضد الحادث ليس هو عدم الأول فكيف إذا كان هو المعدم للأول وإذا قيل لعله للثاني مشروط بعدم الأول كان من باب اشتراط عدم الضد لوجود ضده ثم إن كان الشرط اعدام الأول كان فعله مشروطا بفعله والاعدام أمر وجودي وأيضا فالفاعل عند عدم الضد المانع يتم كونه مريدا فإذا كانت تلك الأمور وجودية وهو المقتضى لها ما بنفسه أو عيانه فلم يحصل موجود الآمنه وعنه وأما هؤلاء فيقولون إن الفاعل الأول لا تقوم به صفة ولا تفعل بل هو ذات مجردة بسيطة وإن الحوادث المختلفة تحدث عندها إنما بلا أمر يحدث عنه وهذا مخالفة لصريح المعقول سواء سمى موجبا بالذات أو فاعلا بالاختيار فإن تغير المولات واختلافها بدون تغير أفعالها واختلافها أمر مخالف لصريح المعقول وفصل الفاعل المختار لا مورحاة مختلفة بدون ما يقوم به من الإرادة بل من الإرادات المتنوعة بخلاف لصريح المعقول وهؤلاء يقولون يبدأ الحوادث كلها حركة الفلك وليس فوقه أمور حادثة توجب حركته مع أن حركات الفلك تحدث شيئا بعد شيء بلا أسباب حادثة تحدثها وحركات الافلاك هي الأسباب لجميع الحوادث عندهم فاذ لم يكن لها تحدث كان حقيقة قولهم أنه ليس شيء من الحوادث يحدث وإن كان الفلك عندهم نفسا ناطقة فحققت قولهم في جميع الحوادث من جنس قول القدرة في فعل الحيوان ولهذا اضطربنا في هذا الموضوع إلى جعل الحركة ليست شيئا يحدث شيئا بعد شيء بل هو أمر واحد لم يزل موجودا وقد ذكرنا الانقضاء وبيننا فسادها وأنه إنما قال ذلك لئلا يلزم أن يحدث عن العلة التامة حادث بعد حادث بخلاف صريح العقل والحس في حدوث الحر شيئا بعد شيء ليس له ما دعه من أن رب العالمين لم يحدث

(أحدها) أن يقال فإذا كانت الأدلة السمعية المأخوذة عن الأنبياء دلت على صحة هذه الطريق وصحة مثلها وعلى نفي ما تنفيه من الصفات فحينئذ تكون الأدلة السمعية المثبتة لذلك عارضة هذه الأدلة فيكون السمع قد عارضه سمع آخر وإن كان أحدهما موقفا لم تذكر منه من العقل وحينئذ فلا يحتاجون أن يتنابوا دفع السمعات المخالفة لكم على هذا القانون الذي ابتدئتموه وجعلتم فيه آراء الرجال مقدسة على ما نزل الله وبعث به رسوله وفكتم بابا لكل طائفة بل لكل شخص أن يقدم مآراء جمعه على ما ثبت عن الله ورسوله بل قررتم بهذا أن أحد الأئمة بشيء يخبره الله ورسوله إذا جاز أن يكون له معارض عقلي لم يعلمه الخبر ولهذا كان هذا القانون لا يظهره أحد من الطوائف المشهورين وإنما كان بعضهم يبطئه صرا وأما طاهر لم يظهر كلام الملاحدة اعداء الرسل (الوجه الثاني) أن يقال كل من له أدنى معرفة بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم يعلم بالأخطار أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يدع الناس بهذه الطريق طريقة الأعراض ولا في الصفات أصلا لئلا يظنوا طاهرا ولا ذكرا ما يفهم منه ذلك لئلا يظنوا طاهرا ولا ذكرا أن الخالق ليس فوق العالم ولا ما بينه وأنه لا داخل العالم ولا خارجه ولا ذكر ما يفهم منه ذلك لئلا يظنوا طاهرا ولا ذكرا أن الخالق ليس فوق العالم ولا داخله

الاصطلاح ولا ما يرادفه من الانقضاء ولا ذكر أن الحوادث مجتمع دوما في الماضي والمستقبل وأوفي الماضي شيئا لئلا يظنوا طاهرا ولا ذكرا أن الرب صار الفعل يمكنه بعد أن لم يكن يمكنه لأنه صار الكلام يمكنه بعد أن لم يكن يمكنه لأن كلامه ورمزه

وغيظه وحبه وبغضه ونحو ذلك أمور مخلوقة بانسنة عنه وأمثال ذلك مما يقوله هؤلاء لانصاوا لظاهرها بل علم الناس خاصتهم وعامتهم بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكر ذلك أظهر من علمهم بأنه لم يحج بعد الهجرة (٥٧) لاجتماع واحد وأن القرآن لم يعارضه أحد وأنه

شأنه عندهم على تامة وقد اعترفوا بذلك فساد قولهم وأما من قال منهم بقيام الارادات المتعاقبة كأي البركات وأمثلة فهو لا يقولون أنه موجب بذاته للأفلاك وموجب للحوادث المتعاقبة فيه مما يقوم به من الارادات المتعاقبة فيقال لهؤلاء وأما من جنس ما قيل لخواصهم واجبة اليهم أقرب فانهم أقرب إلى الحق فيقال لهم إذا جاز أن تحدث الحوادث شيئا بعد شيء لما يقوم به من الارادات شيئا بعد شيء فلماذا لا يجوز أن تكون الافلاك حادثة بعد أن تكون لما يقوم به من الارادات المتعاقبة وقد تعطل لهذا طائفة من حذاق النظر كالانباريهرى فقال يجوز أن يحدث جميع ذلك لما يقوم به من ارادته وأن كانت مسبوقة بأرادة أخرى لا إلى غاية ويقال لهم أيضا لا يجوز أن تكون السموات والأرض بأنفسها مسبوقة بعبادة بعد مائة لا إلى غاية وكل ما سوى الله مخلوق حادث كائن بعد أن لم يكن وإن كان كل حادث قبله حادث كما يقوله من يقوله في الأمور القائمة بذاته من ارادات وأ غيرها فان تسلسل الحوادث ودوامها أن كان ممكنا فهذا ممكن وإن كان متعذرا لم يمنع ذلك من تقدم الفلك فعلى التقديرين لا يلزم تقدم الفلك ولا وجهه فلك على قدمه مع أن الرسل قد أخبرت بأنه مخلوق في الذي أوجب مخالفة ما انفقت عليه الرسل وأهل الملل وأساطين الفلاسفة القدماء من غير أن يقوم على مخالفته دليل عقلي أصلا إذ غاية ما يقوله أنما هو ثابت قدم نوع الفعل لا عينه فان جميع ما يحجب به القائلون بقدم العالم لم يدل على قدم شيء بعينه من العالم بل إذا قالوا اعتبارا سببا الفعل وهو الفاعل والغاية والمادة والصورة يدل على قدم الفعل فاعلموا بذلك أن يدل على قدم نوعه لا عينه وقدم نوعه ممكن مع القول بوجوب سائر الأدلة العقلية الدالة على أن الفعل لا يكون الأحاديا وإن كان حادثا شيئا بعد شيء وإن الفاعل مطلقا أو الفاعل بالاختيار لا يكون فعله الأحاديا ولو كان شيئا بعد شيء وإن دوام الحوادث مخلوق معن قدس أنزل متع وكذا كون المفعول المعين مقارنا لفاعله لم يزل معه متع مع أن الرسل قد أخبرت بأن الله خالق كل شيء وأن الله خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام فكيف عدلت عن صحيح المنقول وصرح بالمعقول إلى ما يناقضه بل أنتم قدم ما لا يدل دليل الأعلى حدوثه لا على قدمه ثم يقال لهؤلاء أيضا إذا كان الرب فاعلا بأرادته كما سلمتموه وكادلت عليه الأدلة بل إذا كان فاعلا كما سلمتموه أنتم وإخوانكم القائلون بأنه قديم عن موجب قديم وموجب فاعله فلا يعقل فاعل مفعوله مقارن له لم يتقدم عليه زمان أبدا فتقدم هذا في العقل بتقدير لا يعقل وأنتم شغتم على مخالفتكم لما أنتموا واحد ونافي غير زمان وقلتم هذا لا يعقل فيقال لكم ولا تعقل أيضا فاعلا من غير زمان أصلا ولا يعقل مقارن لفاعله لم يتقدم عليه زمان أصلا وما ذكرتموه من أن التقدم بالذات أمر معقول وهو تقدم العلة على المفعول أمر قد تقدمه في الأدهان لاجل حدوثه في الأعيان فلا يعقل في الخارج فاعل يقارن مفعوله سواء سميت مفعوله تامة أو لم تسموه وما ذكرتموه من كون الشمس فاعلة السماع وهو مقارن لها في الزمان معني على مقدمتين على أن مجرد الشمس هي الفاعلة وأنه مقارن لها بالزمان وكذا المتقدمين باطله فنعلم أن السماع لا يكفي في حدوثه مجرد الشمس بل لابد من حدوث جسم قابل له ولا بد مع ذلك من زوال الموانع وأيضا فلا نسلم لكم أن السماع مقارن للشمس في الزمان بل قد يقال أنه متأخر عنها بجزء يسير من الزمان وهكذا ما عتقلوا من قول القائل حركت يدي

لم يرض صلاة الا الصلوات الخمس وأنه لم يكن يؤخر صلاة التبرار إلى الليل وصلاة الليل إلى النهار وأنه لم يكن يؤذن له في العيدين والكسوف والاستسقاء وأنه لم يرض بدين الكفر ولا المشركين ولا أهل الكتاب قط وأنه لم يسقط الصلوات الخمس عن أحد من العقلاء وأنه لم ير مثاله أحد من المؤمنين به لأهل الصفة ولا غيره ولم يكن يؤذن بعبادة ولا كان عبادة أهل صفة ولا كان بالمدينة أهل صفة قبل أن يهاجر إلى المدينة وأنه لم يجمع أهله قط على سماع كف ولا دف وأنه لم يكن يقصر شعر كل من أسلم أو تاب من ذنب وأنه لم يكن يقتل كل من سرق أو ذف أو شرب وأنه لم يكن يصلي الخس إذا كان مهيضا إلا بالمسلمين لم يكن يصلي الغرض وحده ولا في القرب وأنه لم يحبب في الهوا عطف وأنه لم يقبل رأيت في في القطة ليلية المعراج ولا غيرها ولم يقل أن الله ينزل عرشه عرفة إلى الأرض وأنما قال أنه ينزل إلى السماء الدنيا عرشه عرفة فيباهي الملائكة بالحنج وأقال أن الله ينزل كل ليلة إلى الأرض وأنما قال ينزل إلى السماء الدنيا وأمثال ذلك مما يعلم العلماء بأحواله علما ضروريا أنه لم يكن روى ذلك عنه وأخذ يستدل على ثبوت ذلك علوا بطلان قوله بالاضطرار كما يقولون بطلان قول السوفسطائي وأن لم يشغلوا بجمل شهرهم وحينئذ فن استدل بهذه

الوارثين له العالمين بأقواله وأفعاله (الوجه الثالث) أن يقال جميع ما ذكره قوم أقوال الانبياء أنها تدل على مثل قولكم فلا تدل في شيء منها من وجود معتددة وذلك ما علم يقينا (٥٨) بل فيها ما يدل على نقض قولكم وهو مذهب أهل الانبياء وهكذا عامة ما يحتمل

به أهل الباطل من الحجج لاسيما
السبعة فانها اغتابلت على نقض
قولهم وأما قصة ابراهيم الخليل فقد
علم بانفاق أهل اللغة والمفسرين
ان الاول ليس هو الحركة سواء
كانت حركة مكانية وهو الانتقال
او حركة في الكمية كالتجوأ في
الكيف كالنسود والتبيض ولا
هو التغير فلا يسمى في اللغة كل
مضرباً وأمتنعوا فلا ولأنه أفل
لا يقال للصلى أو الماشي انه أفل
ولا يقال للتغير الذي هو استغالة
كالمرض واصفرار الشمس انه أفول
ولا يقال الشمس اذا اصفرت انها
أقلت وانما يقال أقلت اذا غابت
واحببت وهذا من المتواتر المعام
بالاضطرار من لغة العرب ان أفلا
تعني غائب وقد أقلت الشمس
تأفل وتأفل أقولا أي غابت وبما
بين هذا أن الله ذكر عن الخليل
أنه لما رأى كوكبا قال هذا ربي
فلما أفل قال لأحب الأفلين فلما
رأى القمر بازغا قال هذا ربي فلما
أفل قال اللهم هديني إلى ما يكون
من القوم الضالين فلما رأى الشمس
بازغة قال هذا ربي هذا أكبر فلما
أقلت قال يا قوم اني ربى مما تشركون
اني وجهت وجهي للذي فطر
السماوات والارض ومعلوم أنه لما
برز القمر والشمس كان في برزغه
مضرب كاهو الذي سواه تغيروا فلو
كان قد استبدل بالحركة المسماة
تغير المكان فقد قال ذلك من حين
أنه بازغا وليس هو الخليل بقوله

فحمله المفتاح أو كى منى على هاتين المقدمتين الباطلتين في الذي سلم أن حركة البدني العلة السامة لحركة الكرم والمفتاح بل الفاعل الحركي واحد لكن نحر بكه للثاني مشروط بنحر بكه للاول فالحركة الاولى شرط في الثانية لفاعله لها والشرط يجوز أن يقارن المشروط واذ اقدر أن أحدهما فاعل الآخر لم نسلم أنه مقارن له في الزمان بل يعقل تحريكه الانسان لما قرب منه قبل تحريكه لما بعد منه فحركه لشعر جلدته متقدم على تحريكه لباطن ثيابه وتحريكه لباطن ثيابه متقدم على تحريكه لتطاهرها وتحريكه لتقديمه متقدم على تحريكه لتغله وتحريكه ليدته متقدم على تحريكه لكرمه والمقارنة برادها شيان أحدهما الاتصال كاتصال أجزاء الزمان وأجزاء الحركة لحدوثها بعدئذ فكل أحد يكون متصلاً بالآخر يقال أنه مقارن له لاتصاله به وان كان عقبه ويقال أيضاً الماهو معه من غير تقدم في الزمان أصلاً ومعلوم أن الأجسام المتصل بعضها ببعض إذا كان مبدأ الحركة من أحد طرفيها فإن الحركة تحصل فيها شيئاً بعد شيء فهي متصلة معتقنة بالأجزاء الاولى ولا يقال انها معتقنة في الزمان بالمعنى الثاني ومبدأ ما يحركه الانسان منه فإذا حركه يدمحرك الكرم المتصل بها وتحركه ما اتصل بالكرم لكن حركة اليد قبل حركة الكرم مع اتصالها وهكذا سائر النظائر والانسان إذا حركه حبلاً بسرعة فانه متصل بالحركة بعضها ببعض مع العلم بأن الطرف الذي يلمس يدمحرك قبل الطرف الآخر ولا يعقل قط فعل من الأفعال إلا بالاداء شيئاً بعدئذ لا يعقل فعل مقارن لفاعله في الزمان أصلاً وإذا قيل ان الفاعل لم يزل فاعلاً كان المعقول منه أنه لم يزل يحدث شيئاً بعدئذ لم يعقل منه أنه لم يزل يفعل المعين مقارناً له لم يتقدم عليه زمان أصلاً وأيضاً ظرب تعالى إذا لم يحدث شيئاً إلا بمشيئته وقدرته فاشاء كان وما لم يسلّم يكن انما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون فلا بد أن يراد بالفعل قبل أن يفعله ولا بد أن يكون الفعل قبل المفعول وان كانت الإرادة والفعل موجودين عند وجود المفعول كما يقول أهل السنة ان القدرة لا بد أن تكون مع الفعل لكن إذا قيل لم يزل المفعول لا زلما للفاعل لم يكن فرق بين الصفة القائمة به وبين المفعول المخلوق له فلا يكون فرق بين حياته وبين مخلوقاته بل ولا بين الخالق والمخلوق والعقلاء يعلمون الفرق بين ما يفعله الفاعل لاسيما بما يفعله باختياره وبين ما هو صفة له من لوازم ذاته ويعلمون ان كون الانسان وطوله وعرضه ليس محرماده ولا مقدوره ولا مفعولاً له لأنه لا زلماً لا يدخل تحت مشيئته وقدرته وأما أفعاله الداخلة تحت مشيئته وقدرته فهي أفعاله مقدورة هي اذها فإذا قدر أن هذه لازمة لذاته كالكون والقدر كان هذه غير معقول بل كان هذا مما يعلم به أن هذه ليست أفعاله ولا مفعولات بل صفاته وإيضاً إذا كان العالم لم يخل من نوع الحوادث كما سلموه وكما يقوم عليه البرهان بل كما اتفق عليه جواهر العقلاء لم يكن فعل العالم بدون الحوادث لامتناع وجود المازوم بدون اللازم لم يكن أن يكون مازوم الحوادث للصنوع المفعول قدما وكل جزء من أجزاء العالم يتمتع أن يتخوف من الحوادث وما يدعيه هؤلاء المتفلسفة من أن العقول خالية عن الحوادث من أبطل الكلام لو كان للعقول وجود في الخارج فكيف ولا حقيقة لها في الخارج وذلك أن مفعول العقول عندهم وهي النفوس الفلكية والأفلاك أمأشت من العالم مستلزم للحوادث فان النفوس والأفلاك لا يمكن خلاها من الحوادث عندهم

هذا ربّي رب العالمين ولا ان هذا هو القديم الازلّي الواجب الوجود الذي كل ما سواه محدث ممكن مخلوقه ولا كان قومه يعتقدون هذا حتى يبلّغهم على فساده ولا اعتمد هذا أحد يعرف قوله بل قومه كانوا مشركين يعبدون الكواكب والاصنام ولو

ويقرون بالصانع ولهذا قال الخليل لغرابنا ما كنتم تعبدون أنتم وآباؤكم الأقدمون فاتهم عدول الرب العالمين وقال اني بريهما
تعبدون إلا الذي فطرن فانه سيدين وجعلها كاملة باقية في عقبه لعلمهم (٥٩) يرجعون فذكر لهم ما كانوا يفعلونه من

اتخاذ الكواكب والشمس والقمر

ربا يعبدونه ويقرنون اليه كاهن

عبادة عباد الكواكب ومن يطلب

تضيير روحانية الكوكب وهذا

مذهب مشهور ما زال عليه

طوائف من المشركين الى اليوم

وهو الذي صنف فيه السرا المكنوم

وغيره من المصنفات فان قال

المتزعمون بل الخليل اغار اذان

هذارب العالمين قبل فيكون

اقرارا لخليل حجة على فساده قولكم

لانه حينئذ يكون مقصرا بان رب

العالمين قد يكون متعبرا مستقلا من

مكان الى مكان متغيرا وانه لم يحول

هذه الحوادث تنافي وجوده وانما

جعل المتأني لذلك اقله وهو مغيبه

فتبين ان قصة الخليل الى ان تكون

حجة عليهم اقر من ان تكون حجة

لهم ولا حجة لهم فيها لوجه من الوجوه

وأفسد من ذلك قول من جعل

الاقول بمعنى الامكان وجعل كل

ماسوي الله اقلا بمعنى كونه قديما

أزليا حتى جعل السموات والارض

والجبال والشمس والقمر والكواكب

لم تزل ولا تزال اقله وان اقلها

وصف لازم لها اذهو كونها ممكنة

والامكان لازم لها فهذا مع كونه

اقرارا على القصة والقرآن اقرارا

ظاهر يعرفه كل أحد كما اتفق غير

ذلك من جهة القديم الازلي محذرا

وتسعيه مضنوا قصصة الخليل

حجة عليه فانه لما رأى القمر

بازعا قال هذا ربي وبازى الشمس

بازغة قال هذا ربي فلما اقلت قال

لا أحب الا فلين فتبين انه اقل بعد ان لم يكن اقل

له بعد ان لم يكن وهم يقولون امكانه له من ذاته وجوده من غيره بناء على نفي بقية الخارج بين وجود الشيء ذاته فالامكان عندهم

ولوليت لم تكن نفوسا بل تكون عقولا وحينئذ فاذا كان المعلول لم يحصل عن الحوادث لان
ان تكون علته لم تحصل من الحوادث والازم حدوث الحوادث في المعلول بالاعلة وهو مجتمع فانه
لا بد للحوادث من سبب تحدث عنه فانه لم يكن في فعله النفوس والافلاك ما يقتضي ذلك
بطل ان تكون علته لها امتناع صدور الحوادث المختلفة عن علته بسيطة على حالة واحدة وهذا
مما استدل به انفسهم وغير انفسهم القائلون بان الرب يقوم به الامور الاختيارية قالوا لان
المفعولات فهم ان التنوع والحدوث ما وجب ان يكون سبب ذلك عن الفاعل والازم حدوث
الحوادث بالاحداث واذا كان كل جزء من أجزاء العالم ملازم للحوادث وهو مصنوع فادعاءه
بدون الحوادث يمتنع واحداث الحوادث شيئا بعد شي مع قدم ذات محلها المعلول يمتنع لان
القديم الموجب لذاته لا يوجب الامع الحوادث فلا يكون موجبا لفاظ الامع فعل حادث يقوم
به واذا كان لا يفعل الا بشي على حادث امتنع ان يكون المفعول يقتضي قدم الفعل بالضرورة
واذا قيل فعل المازوم قديم وفعل الحوادث حادث شيئا بعشي لزم ان يقوم بذات الفاعل فعلا
أحدهما لفعل الذات القديمة وهو قديم بقدمه حادثا ثم بدوامها والاخر فاعل الحوادثها وهي
حادث شيئا بعشي فتكون ذات الفاعل فاعلة المازوم بفعل وفاعلة للمازوم بفعل آخر وافعال
وفعلها المازوم وجب فعلها للمازوم لا امتناع انفسك المازوم عن اللازم وارادتها المازوم وجب
ارادتها اللازم لان المراد بالمازوم العالم بان هذا يلزمه ان لم يرد اللازم لكان ما غير مراد بوجود
المازوم ولما غير عالم بالمازوم والرب تعالى مراد بالمازوم وعالم بالمازوم فيمتنع ان يرد المازوم دون
اللازم وهذا وان كان لا يمتنع في بادئ امره ان يحدث له حوادث متعاقبة كما يحدث
الانسان ويحدث له احوال متعددة شيئا بعشي ويحدث الاقل والمازوم ويحدث حوادثها شيئا بعد
شيئ لكنه اذا فرض ان المازوم غير محدث لم يعقل كونه مفعولا ولا يعقل ايضا كونه
مفعولا قديما بقدمه فان المعلول له صفات ومقادير تخصه به والعللة المجردة عن الاحوال
الاختيارية انما تستلزم ما يكون من لوازمها وانما يكون من لوازمها ما يناسبها مناسبة العلول
لعلته والمعلول فيهم من الاقدار والاعداد والصفات المختلفة ما يمنع وجودها شيئا بعشي ذلك في علته
فيمتنع المناسبة واذا امتنع المناسبة امتنع كونه عللة وايضا فاذا اقدرا انها موجبات لشي
للمعلول الازلي كان ايجابها اما بالذات المجردة عن احوالها المتعاقبة ولما مع احوالها والاول
يمتنع فان خالو الذات عن لوازمها تمتع والثاني يمتنع لان الذات المستلزما لصفاتها وحوالها
لا تفعل الا بصفتها وحوالها والاحوال المتعاقبة يمتنع ان يكون لها معلول معين قديم ازل
ويمتنع ان تكون شرط في المعلول الازلي لان المعلول الازلي لا بد ان يكون مجموع علته ازلية
والاحوال المتعاقبة لا يكون مجموعها (م) ولا شيء معين وانما الازلي هو النوع القديم الذي يوجد
شأنا شيئا وهذا امتنع ان يكون شرط في الازل وهذا كمال قول ان الفلك المتحرك دائم وجب
ذات ازلية متحركة او غير متحركة فان هذا امتنع عندهم وعند غيرهم فان ما كان فعله مشروطا
بالمتحركة يمتنع ان يكون فعله المعين قديما ولو قدر ان المتحرك الازلي وجب متحركا ازليا
لم يوجب الاما بناسبه واما المتحرك المختلفة في قدرها وصفاتها وحركاتها فيمتنع صدور هاعن
متحرك حركة متشابهة وايضا فان المفعول المتأخر في قدره الى القاعل من جميع الوجوه ليس له

لا أحب الا فلين فتبين انه اقل بعد ان لم يكن اقل له بعد ان لم يكن وهم يقولون امكانه له من ذاته وجوده من غيره بناء على نفي بقية الخارج بين وجود الشيء ذاته فالامكان عندهم

أولى بذاته من الوجود ولو قال فلما وجدت أو خلقت أو أبدأت قال لأحب الموجودين والمخاوفين كل هذا أقبح امتناعاً من قول كذا
 فكيف إذا قال فلما صارت ممكنة وهي لم تزل ممكنة (٦٠) وأيضاً فهي من حين رغبت وإلى أن أقلت ممكنة بذاتها قبل الوجود

والعدم مع كونها عندهم قديمة
 أنزلة يتمتع عندها وحيداً يكون
 كونها محركة ليس بدليل عند
 إبراهيم على كونها ممكنة تقبل
 الوجود والعدم وأما قول القائل
 كل ممكن لم يحدث أو كل ممكن لم
 يمكن قبل الوجود والعدم فهذه
 المقدمة ليست ضرورية فطرية
 باتفاق العقلاء بل من يدعي صحة
 ذلك يقول أنه لا يعمل بالانقراض
 الخفي ومن يناعي في ذلك يقول أنها
 باطله عقلاً وسعياً ويشمل من مثل
 بها في أوائل العلوم الكافية لفصولة
 وعجزه وهو نفسه يقدح فيها في
 عامة كتبه وأما قوله كل متغير
 يحدث أو يمكن فإن أراد بالتغير
 ما يعرف من ذلك في اللغة مثل
 استحالة الصبح إلى المرض
 والعدل إلى الظلم والصديق إلى
 العداوة فإنه يحتاج في إثبات هذه
 الكتابة إلى دليل وإن أراد بالتغير
 معنى الحركة أو قيام الحوادث
 مطلقاً حتى تسمى الكواكب حين
 بزوغها متغيرة ويسمى كل متحرك
 ومتحرك متغيراً فهذا مما يتعذر
 عليه إقامة الدليل على دعواه وأما
 استحالة الهمم بما في القرآن من
 تسمية الله أحداً وواحد على نفي
 الصفات الغريبة على نفي التجسيم
 فقال لهم ليس في كلام العرب بل
 ولأعلام أهل اللغات أن الذات
 الموصوفة بالمصفات لا تسمى
 واحداً ولا تسمى أحداً في النفي

شيء إلا من الفاعل والفاعل الخالق غني عنه من جميع الوجوه وأقربها أن لا يوجد
 أحدهما فاعلاً غنياً والآخر مفعولاً فقيراً بل يتبع كونه متولداً عنه ويوجب كونه صفته
 فإن الولدان تولدوا عنه والده بغير قدرته وإرادته واختياره فهو حادث عنه وأما كون المتولد عن
 الشيء ملازماً لتولده عنه بمقارنته في وجوده فهذه أيضاً لا يعقل ولهذا كان قول من قال من
 مشركي العرب إن الملائكة أولاد الله وأنهم بناته مع ما في قولهم من الكفر والجهل فقول هؤلاء
 أكفر منه من وجوده فإن أولئك يقولون إن الملائكة حادثة كائنه بعد أن لم تكن وكانوا يقولون
 الله خلق السموات والأرض ولم يكونوا يقولون بقدم العالم وأما هؤلاء فيقولون إن العقول
 والنفس التي يسمونها الملائكة والسموات قديمة بقدم الله لم تزل الله والالهافهم مع قولهم بأن
 الله ولدها يقولون لم تزل معه وهذا أمر لا يعقل لافي الولد والافي الفعل وكان قولهم مخالفاً لما
 تعرفه العقول من جميع الجهات وسر الأهرام أنهم جموع ابن النقيضين فانبثاقا فعلا وادعا
 وصنعاً من غير بادع ولا منع ولا فعل وقولهم في فعل الرب كقولهم في ذاته وصفاته فانبثا
 الوجود للواجب ووصفه بما يستلزم أن يكون متع وجوداً وأثبتوا صفاته وقالوا فيها ما يوجب
 نفي صفاته فهم أعمى تجهلون في أقوالهم بين النقيضين وذلك أنهم في الأصل معطلة محضة ولكن
 أنبتوا سراباً من الآيات وأرادوا أن يجمعوا بين الآيات والتعطيل فزعمهم التناقض ولهذا
 يمتنعون من أن يوصفوا بشيء أو إثبات فيهم من يقول لا يقال هو موجود ولا ليس موجود ولا يقال
 هو حي ولا ليس بحي فيرفعون النقيضين جميعاً ويمتنعون من إثبات أحد النقيضين ورفع
 النقيضين متع كأن جمع النقيضين متع والامتناع من إثبات أحد النقيضين هو الامتناع
 عن النفي والآيات والحق والباطل وذلك جهل وامتناع عن معرفة الحق والتكلم به ومدار
 ذلك على أن الله لا يعرف ولا يذكر ولا يعبد ولا يعبد وهو من أرواح البسطة فإن البسطة
 منها ما هو في الحق ومنها ما هو في العلم ومنها ما هو في الجهل وامتناع عن إثباته ونفيه وسمى
 أصحاب هذا القول الأندرية لقولهم فيما لا يعلم لا تدري كما قال فرعون وأما رب العالمين فجعلوا
 أنه لا يعرفه وأنه منكور لا يعرف فخطأ به موسى بما بين له أنه أعرف من أن ينكره وأعظم من
 أن يجحد فقال رب السموات والأرض وما بينهما إن كنتم موقنين قال لمن حوله ألا تستمعون
 قال ربكم ورب آبائكم الأولين وكذلك قالت الرسل لمن قال من قومهم أنا كفرناحاً يا يسلم به
 وإنائي شئت مما تدعوننا إليه مرب قال رسلكم في الله شئت فاطر السموات والأرض يدعوكم
 ليغفر لكم من ذنوبكم إلى أمثال ذلك وهذا المقام مبسوط في موضعه ولكن ننبأ عليه هنا
 لأن اتصال الكلام به والمقصود هنا أنه إذا حوز حدوث الحوادث بلا سبب حادث امتنع القول
 بقديم العالم كسنيين امتناع ذلك على القول بامتناع حدوث الحوادث بلا سبب فإزعم امتناع
 القول بقديمه على التقديرين فإزعم امتناع القول بقديمه على تقدير النقيض وهو المطلوب
 وهذا التقدير الذي نريد أن نتكلم عليه هو تقدير إمكان دوام الحوادث وتسلطها وإمكان
 حوادث لا أول لها وعلى هذا القول فمتع حدوث حادث بلا سبب حادث بالضرورة واتفاق
 العقلاء فيما تعلم لأن ذلك ترجيح لاحد طرفي الممكن بالمرجح تام مع إمكان المرجح التام
 وحدث الحوادث بلا سبب حادث مع إمكان حدوث السبب الحادث دائماً وهذا ما يقوله أحد

والآيات بل المنقول بالتواتر عن العرب تسمية الموصوف بالصفات واحداً واحداً حيث أطلقوا
 ذلك وحيداً قال تعالى ذرني ومن خلقت وحيداً وهو الوليد بن المغيرة وقال تعالى فإن كنتم في شك مما نزلنا فليأتكم آياتنا من ربكم
 من

وان كانت واحدة فلها النصف فسميها واحدة هي امرأه واحدة متصفة بالصفات بل جسم حامل الاعراض وقال تعالى وان أحد من المشركين استجار فلن أجزعه حتى يسع كلام الله وقال تعالى قالت احدهما (٦١) يا أبا سحره وقال تعالى ان تفضل احدهما

فقد ذكر احدهما الاخرى وقال فان بقت احدهما على الاخرى وقال ولم يكن له كفوا أحد وقال قل اني لن يحضر مني الله أحد وقال فمن كان برحوقلصاد به فيجمل ٤٤ صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحدا وقال تعالى ولا نظلم بهدا أحدا فان كان لفظ الاحد لا يقال على ما قامت به الصفات بل ولا على شئ من الاجسام التي تقوم بها الاعراض لانها متصفة لم يكن في الوجود غير الله من الملائكة والانس والجن والبهائم من يدخل في لفظ أحد بل لم يكن في الموجودين ما يقال عليه في النفي انه أحد فاذا قيل لم يكن له كفوا أحد لم يكن هذا النفي المكانية الرب الاعلى لا وجوده ولم يكن في الموجودات ما يسميه بهذا الخطاب انه ليس كفوا له وكذلك قوله ولا أشرك بربي أحد ولا يشرك بعبادته أحد فانه اذا لم يكن الاحد الا ما لا ينقسم وكل مخلوق جسم منقسم لم يكن في المخلوق ما يدخل في معنى أحد فيكون التقدير ولا يشرك به مالم يوجد لا يشرك به مالم يوجد واذا كان المراد النفي العام وان كل موجود من الانس والجن يدخل في معنى أحد فيقال انه أحد الرجلين ويقال لا في احدى المراتين ويقال للراء واحدة وللرجل واحد ووحد علم ان اللفظة التي زل بها القرآن لفظ الواحد والاحد فيها تناول الموصوفات بل تناول الجسم الحامل للاعراض ولم يعرف انهم أرادوا بهذا اللفظ ما لم يوصف

من العقلاء فيما تعلم وهو باطل لانه يقتضي ترجيح أحد المتماثلين على الآخر بلا مرجح وذلك لانه اذا كان نسبة الحادث المعين الى جميع الاوقات نسبة واحدة ونسبتها الى قدرة الفاعل القديم وارادته في جميع الاحوال نسبة واحدة والفاعل على حال واحدة لم يزل عليها كان من المعلوم بالضرورة ان تخصيص وقت حدوثه على تقدير رجوعه الى حال واحد المتماثلين على الآخر بلا مرجح (١) وايضا فاذا قيل ان هذا جائز ونحن نتكلم على تقدير رجوعه الى حال واحد المتماثلين على الآخر بلا مرجح بعد حادث لا الى أوله لا ينقضي ان يرجع ما يليه في الازل لان وجود الحادث المعين في الازل محال بالضرورة واتفاق العقلاء فان احدثت العين لا يكون قديما اذ هذا جامع بين النفيين وانما النزاع في دوام نوع الحوادث لا في قدم حادث معين وفي الجسلة فاذا قيل يجوز دوام الحوادث وان نوعها قديم يقل ان نوعها حادث بعد ان لم يكن فان ما جاز قدمه وجب قدمه وامتنع عدمه والمراد منه الجواز الخارجى لا مجرد الجواز الذهني الذي هو عدم العلم بالامتناع فان ذلك لا يدل على قدم شئ بخلاف الاول وهو العلم بما كان قدمه لانه اذا جاز قدمه لم يكن الا لوجوبه بنفسه أو لصدوره عن واجب الوجود بنفسه وعلى التقديرين فما كان واجبا بنفسه أو لازما للواجب بنفسه لزم كونه قديما وامتنع كونه معدوما لان الواجب بنفسه يجب قدمه ويمتنع عدمه ويمتنع وجوده المازم بدون الازم فيجب قدمه لوازمه ويمتنع عدمه واذا قيل يجوز دوام الحوادث جاز قدم نوعها وانما يجوز قدمها ويمتنع عدم نوعها اذا كان له موجب أثري وحينئذ فيجب قدم نوعها فلا يجب ان يكون بعض العالم أزيل ما لم يحدث فيه الحوادث مع القول بجواز دوامها بل يمتنع ذلك كالتقدم وهذه كلها مقدمات يستقل تدبرها وفهمها فحينئذ لو كان شئ من العالم أزيل بقدمه لزم ان يكون فاعله موجبا بالذات ولو كان فاعل العالم موجبا بالذات لم يحدث في العالم شئ من الحوادث والحوادث فيه مشهودة فامتنع ان يكون العالم قديما كما قاله أو تلك الدهر به بل ويمتنع أيضا ان يكون المعين الذي هو مفعول الفاعل أزيل ما لم يسمع العلم به فاعل باختياره فيمتنع ان يكون في العالم شئ أثري على هذا التقدير الذي هو تقدير امكان الحوادث ودوامها وامتناع صدور الحوادث بلا سبب حادث واذا قيل ان فاعل العالم قادر يختار كما هو مذهب المسلمين وسائر أهل الملل واساطين الفلاسفة الذين كانوا قبل ارسطو فانه لا بد ان يكون الفاعل المبدع مبدءا لمفعوله لا حين فعله لها كما قال تعالى انما قولنا لشيء اذا أردناه ان نقول له كن فيكون ولا يكتفى بوجود ارادة قدعة تتناول جميع المتحدات بدون تحديد ارادة ذلك الحادث المعين لانه على هذا التقدير يلزم جواز حدوث الحوادث بلا سبب حادث ونحن نتكلم على التقدير الآخر وهو امتناع حدوثها بدون سبب حادث واذا كان على هذا التقدير لا بد من ثبوت الارادة عند وجود المارد ولا بد من ارادة مقارنة للارادة مستلزمة لا امتنع ان يكون في الازل ارادة يشارن امر ادها سواء كانت عامة لكل ما يصدر عنه أو كانت خاصة ببعض المفعولات فان امر ادها هو مفعول الرب وهذه الارادة هي ارادة ان يفعل ومعلوم ان الشئ الذي يريد الفاعل ان يفعله لا يكون شيئا قديما أزيل ما لم يزل بل لا يكون الاحاد فاعدا لم يكن وهذا معلوم بضرورة العقل عند عامة العقلاء وهو متفق عليه عند تطار الام المسلمين وغير المسلمين وجاهل الفلاسفة الاولين والآخرين حتى ارسطو وانما عني ولم ينزع في ذلك الا شذوذا قليلا من

أصله بل ولا عرف منهم انهم يستعملونه الا في الجسم بل ليس في كلامهم ما يبين اسم الله له في غير ما يسميه هو لا جسم فكيف

(١) قوله وأيضا فاذا قيل الخ كذا في أصله وهو غير مستقيم فلعل فيه سقطا فاقبل وحركته معجزة

يقال لا يدل الاعلى نقض ذلك ولم يعرف استعماله الا في النقض الذي آخر جوه منه الوجودى دون النقيض الذى خصومه وهو العدم
وهل يكون في تبديل اللغة والقرآن ابلغ (٦٣) من هذا وكذلك اسمه المعدليس في قول الصحابة إنه الذى لا جوف له ما يدل على

أنه ليس بموصوف بالصفات بل هو على اثبات الصفات أدل منه على نفيها من وجوبه بسوطة في غير هذا الموضع وكذلك قوله ليس كشله شئ وهو السمع البصير وقوله هل تعلم له سببا ونحو ذلك فانه لا يدل على نفي الصفات بوجه من الوجوه بل ولا على نفي سببها أهل الاصطلاح حسبما يوجه من الوجوه وأما احتياجهم بقولهم الاجسام متناهية فهذا ان كان حقا فهو تماثل يعلم باله عقل ليس فيه ان اللغة التى نزل بها القرآن تطلق لفظا مثل على كل جسم ولأن اللغة التى نزل بها القرآن تقول ان السماء مثل الارض والشمس والقمر والكواكب مثل الجبال والجبال مثل البحار والبحار مثل التراب والتراب مثل الهواء والهواء مثل الماء والماء مثل النار والنار مثل الشمس والشمس مثل الانسان والانسان مثل الفرس والفرس مثل الفرس والجمار مثل السفرجل والرمان والرمان مثل الذهب والفضة والذهب والفضة مثل الخبز والخبز ولا في اللغة التى نزل بها القرآن ان كل شئ شئ اشتراكا في المقدارية بحيث يكون كل منهما له قدر من الاقدار كالطول والعرض والعمق أنه مثل الآخر ولأنه اذا كان كل منهما بحيث يشار اليه بالاشارة الحسية يكون مثل الآخر بل ولا فيها ان كل شئ شئ كما ذكرنا من الجواهر الفردة أو من المادة والصورة كان أحدهما مثل الآخر

المتنفسة جواز بعضهم أن يكون الشئ مقع ولا ممكنا وهو قديم أزلى كان سينا وأمثاله وجوز بعضهم مع ذلك أن يكون مرادا ١ وأما جواهر العقلاء فقولون ان فساد كل من هذين القولين معلوم بضرورة العقل حتى المتصورون لارسطو واتباعه كان رشد الحفد وغيره أنكروا كون الممكن يكون قديما أزليا على اخوانهم كابن سينا وبنو آتهم خلفاوى هذا القول ارسطو واتباعه وهو كما قال هؤلاء وكلام ارسطو بين في ذلك في مقالة الامم التى هى آخر كلامه في علم ما بعد الطبيعة وغير ذلك وارسطو وقدماء أصحابه مع سائر العقلاء يقولون ان الممكن الذى يمكن وجوده وعدمه لا يكون الا محذونا كاتباعه أن لم يكن والمفعول لا يكون الا محذونا وهم اذا قالوا يقدم الافلاك لم يقولوا انها مكنة ولا مفعولة ولا مخلوقة بل يقولون انها متحركة للتشبه بالعالمة الاولى فهى محتاجة الى العلة الاولى التى يسميها ابن سينا وأمثاله واجب الوجود من جهة أنه لا بد في حركتها من التشبيه فهو لها من جنس العلة الغائية لأنه لا علة فاعلة لها عند ارسطو وذويه وهذا القول وان كان من أعظم الأقوال كفر واضلا ولا مخالفا لما عليه جواهر العقلاء من الاولين والآخرين ولهذا عدل متأخرو الفلاسفة عنه وادعوا موجبا وموجبا كإزعاج ابن سينا وأمثاله وأساطين الفلاسفة قبل ارسطو لم يكونوا يقولون يقدم العالم بل كانوا مقرين بان الافلاك محدثة كائنة بعد أن لم تكن مع نزاع منتشر لهم في المادة فالمقصود هنا أن هؤلاء مع ما فهم من الضلال لم يرضوا لانفسهم أن يجعلوا الممكن الذى يمكن وجوده وعدمه قديما أزليا بل قالوا أنه لا يكون الا محذونا لوارضوا لانفسهم ان يقولوا ان المفعول المحذوع المبدع قديم أزلى ولأن المراد الذى أراد الباري فعله هو قديم أزلى فان فساد هذه الأقوال ظاهر في بدهة العقول وانما الجأ اليها من قالها من متأخريهم ما التزموه من الأقوال المتناقضة التى ألجأتهم اليها كما أن كثيرا من أهل الكلام ألجأتهم أصول لهم فيها الى أقوال يعلم فسادها بضرورة العقل مثل ايراد كلام لافي محل ومثل شئ واحد بالعين يكون حقا في متنوعة ومثل أمر يسبق بعضه بعضا يكون قديم الاعيان لم يزل كل شئ منه قديما أزليا وأمثال ذلك وما يذكره الرازي وأمثاله في هذه المسئلة وغيرهما من إجماع الحكماء كدعواه إجماعهم على أن علة الاقتراضى الامكان وان الممكن المعلوم يكون قديما أزليا فهو انما يدكر ما وجدته في كتب ابن سينا ونظن أن ذلك إجماع الفلاسفة ولما كان كون المفعول لا يعقل الابدع العدم ناهرا كان الفلاسفة يجعلون من جهة علة الفعل العدم ويجعلون العدم من جهة المسادى وعندهم من جهة الانحسار العلية للاعراض أن يفعل وأن يفعل ويعبرون عنه بما للفعل والانتقال فإذا قيل ان الباري فعل شئ من العالم لزم أن يقوم به أن يفعل وهو الفعل فيقوم به الصفات التى سمىها الأعراض ولزم أن الفعل لا يكون الابدع لعدمه لا يكون مع كون المفعول قديما أزليا وقالوا لما كان ما يسمونه الحركة أو التغيير أو الفعل محتاجا الى العدم والعدم ليس يحتاج اليه كان العدم مبدأه بهذا الاعتبار ومما رادهم انه شرط في ذلك فانه لا يكون حركة ولا فعل ونحو ذلك مما قد يسمونه تغيرا واستكمال الوجود بعد عدمه ما عدم ما كان موجودا أو لما عدم مستمر لعدم المستكمل ما كان معدوما ثم حصل فاذا هذا المستكمل والتغير والمتحرك والمفعول محتاج الى العدم والعدم غير محتاج اليه فصار العدم مبدأه بهذا الاعتبار ولهذا كان الفعل والانفعال المعروف في

بل اللغة التى نزل بها القرآن تين أن الانسان مع اشتراكهما في أن كل منهما لجسم حساس تام متحرك بالارادة فائق . . العالم
فحال بآدى البشرية قد لا يكون أحدهما مثل الآخر كما قال تعالى وان تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم أى أمثال الخاطئين

فقد نفى عنهم المناطقة ما اشتراكهم فيه كنه كنه يكون في تقسيم ان كل انسان فانه مماثل للانسان بل مماثل لكل حيوان بل مماثل لكل جسم نام حساس بل مماثل لكل جسم مودع عصري بل مماثل (٦٣) لكل جسم فلكي وغير فلكي والله اعلم ارس

الرسول بلسان قومه وهم فريش خاصة تم العرب عامة لم ينزل القرآن بلغته من قال الاجسام مماثلة حتى يحمل القرآن على لغة هؤلاء هذا لو كان ما قالوه صحيحا في العقل فكيف وهو باطل في العقل كما بسطناه في موضع آخر المصنوع هنا بان انه ليس لهم في نصوص الانبياء الامانة فاقض قوله ملاما بعاذه وكذلك الكف قال حسان بن ثابت

آتهم جود واستله بكف

ففسر كل خير كما الفداء فقد نفى ان يكون الكف والمحمد مع ان كلهما جسم نام حساس مشترك بالارادة فاطى ولعلكن النصوص الالهية لم تات على ان الرب ليس له كف في شيء من الاشياء واما مثل في امر من الامور ولان الله في امر من الامور علم انه لا يخاله شيء من الاشياء في خفة من الصفات ولا فعل من الافعال ولا حق من الحقوق وذلك لا ينفي كونه متصفا بصفات الكمال فاذا قيل هو حي ولا يخاله شيء من الاحياء في امر من الامور كان مادل عليه السمع مطا بالمدل عليه العقل من عدم مماثلة شيء من الاشياء في امر من الامور واما كون ماله حقيقة اوصفة او قدر مجرد ذلك يكون مماثلا لماله حقيقة او صفة او قدر فهذا باطل عقلا وجعاف ليس في لغة العرب ولا غيرهم اطلاق لفظة المثل على مثل هذا والافئز ان يكون كل موصوف مماثلا لكل موصوف

العالم انما هو يحدث من تأثير الفاعل وتأثير الفعل لا بعقل فعل ولا انفعال بدون حدوث شيء بعد عدم ثم هؤلاء الشذوذ من المتأخرين الذين زعموا ان الفعل لا يشترط فيه تقدم عدم قد ذكر واجباز كرهوا ان يستدلوا بغيرهم من متأخريهم واستقصاها الرازي في مباحثه المشرقة وذكروا في ذلك ما مائة وعشرين رايعا وكلها باطلة (قال) البرهان الاول المحتاج الى العلم السابق لما ان يكون هو وجود الفعل واما ان يكون هو تأثير الفاعل فيه ويحال ان يكون المفتقر الى العلم السابق هو وجود الفعل لان الفعل لا واقع في وجوده الى العلم لكان ذلك العدم مقارنا له والعدم المقارن من ان ذلك الوجود ويحال ان يكون المفتقر اليه تأثير الفاعل لان تأثير الفاعل يجب ان يكون مقارنا لوجود الاثر ينفي عنه والمناقض لا يجب ان يكون مقارنا يجب ان يكون مناقضا والمناقض لا يكون شرطا فاذا لا الفعل في كونه وجودا ولا حاصل ولا الفاعل في كونه مؤثرا يقتضي ان العلم المنافي * فيقال في الجواب انه ليس المراد ان يكون المفعول او فعل الفاعل مفتقر الى العلم ان العدم مؤثر فيه حتى يجب ان يكون مقارنا له بل المراد انه لا يكون الابدال العدم كما قالوا هم ان العدم من جملة المبادئ سواء جعلوه مبدأ المطلق الفعل او الحركة والتغير والاستكمال فالقصور انهم جعلوا ذلك مفتقر الى العدم بمعنى انه لا يكون الابدال عدم شيء لا يعني ان العدم مقارن له ومعاصم انه اذا قبل ان الحركة لا تكون الاشياء بعد شيء (٣) او الصوت كان الحادث من ذلك موقوفا على وجوده ما قبله وان لم يكن مقارنا له وايضا فالتسليم المعلوم اذا عدم بعد وجوده كان هذا العدم الحادث مفتقر الى ذلك الوجود السابق ولم يكن مقارنا له وايضا فهذا الذي قاله يلزم في كل ما يحدث فان كل ما يحدث فاعلم يحدث بعده عدمه قد وثقه متوقف على عدمه السابق لوجوده مع ان ذلك العدم مقارن له فان طردوا وجههم من ان لا يحدث حادث وهذه مكاره وهذه اشائهم في جميعهم التي يذكرونها في قدم العالم فان مقتضاها ان لا يحدث شيء وحدوث الحوادث في العالم مشهود فكانت جميعهم بما يعلم انهم من جنس شبه السوطة واهذا كجهم اعظمي التي يتكلمون بها على انه مؤثر تام في الازل وان المؤثر التام يستلزم اثره فان مقتضى هذه ان لا يحدث شيء وهم ضلوا حيث لم يفرقوا بين مطلق المؤثر وبين المؤثر في كل ممكن فاذا قالوا كونه مؤثرا اما ان يكون لذاته المخصوصة او لا امر لازم لها ولا مر فصل عنها والثالث ممتنع لان ذلك المتفصل هو من جملة آثاره فمتنع ان يكون مؤثرا فيه لا امتناع الدور في العلل وعلى الاول والثاني يلزم دوام كونه مؤثرا قبل لهم كونه مؤثرا ورايد انه مؤثر في وجود كل ما صدر عنه ورايد انه مؤثر في شيء معين من العالم ورايد انه مؤثر في الجملة مثل ان يكون مؤثرا شيئا بعد شيء والاول والثاني متعان في الازل فانه لا يقوله عاقل والجملة لا تدل على تأثير في كل شيء في الازل ولا في شيء معين في الازل واما الثالث فيناقض قولهم لا يوافقه بل يقتضي حدوث كل ما سواه واذا كان تأثيره من لوازم ذاته والحوادث مشهودة بل التأثير لا يعقل الا مع الاحداث كان الاحداث الثاني مشهورا بطريق الاول وانقضائه ايضا وذلك من لوازم ذاته شيئا بعد شيء فلا يكون في الجملة مادل على قولهم ولا على ما يناقض ما اخبرته بالرسول وان دل على بطلان قول طائفة من اهل الكلام المحدث في دين الاسلام من الجهمية والقتدرية ومن اتبعهم وكذلك ما يحدثون به على بطلان الاحداث

اهل ماله حقيقة مماثل لكل ماله حقيقة وكل ماله قدر مماثل لكل ماله قدر وذلك يستلزم ان يكون كل موجود مماثلا لكل موجود وهذا مع انه في غاية الفساد والتناقض لا يقوله عاقل فانه يستلزم التماثل في جميع الاشياء فلا يبقى شيان مختلفان غير تماثلين فقط وحيث

فما نرى أن يكون الرب بما تال لكل شيء فلا يجوز أني مماثلة شيء من الأسماء عنه وذلك مناقض للسمع والعقل فصار حقيقة قولهم في نفي التماثل عنه يستلزم ثبوت مماثلة كل شيء (٦٤) له فهم متناقضون مخالفون للسمع والعقل في الجواب الرابع أن يقال

فهي أن بعض هذه التصوص قد يفهم منها مقدمة واحدة من مقدمات دليلكم فتلك ليست كافية بالضرورة عند العقلاء بل لابد من ضم مقدمة أو مقدمات أخرى ليس في القرآن ما يدل عليها البتة فإذا قدر أن الألف هو الحركة فمن أين في القرآن ما يدل دلالة ظاهرة على أن كل متحرك يحدث أو يمكن وأن الحركة لا تقوم إلا بحادث أو يمكن وإن ما قام به الحوادث لم يتخل منها وأن ما لا يتخل من الحوادث فهو حادث وأين في القرآن امتناع حوادث الأول لها بل أين في القرآن أن الجسم الاصطلاحي هو ثبوت الجواهر الفريدة التي لا تقبل الانقسام أو من المادة والصورة وأن كل جسم فهو منقسم ليس بواحد بل أين في القرآن أو لغة العرب أو أحد من الأمم أن كل ما يشار إليه أو ماله مقدار فهو جسم وأن كل ما شارك في ذلك فهو مثل له في الحقيقة ولفظ الجسم في القرآن مذكور في قوله تعالى وزاده بطة في العلم والجسم وفي قوله وإذا أنتم تجهلون أحيائهم وقد قال أهل اللغة أن الجسم هو البدن قال الجوهري في صحاحه قال أبو زيد الجسم الجسد وكذلك الجسبان والجثبان قال وقال الأصمعي الجسم والجسمان الجسد ومعنا ما أن أهل الاصطلاح نقولوا لفظ الجسم من هذا المعنى الخاص إلى ما هو أهم منه فسموا الهواء ولهب النار وغير ذلك جسما وهذا التسمية

العرب جسما كما لا تسميه جسدا وذا ثم قدر ادب الجسم نفس الجسد القائم بنفسه وقدر ادبه علقه كما يقال لهذا النوب جسم وكذلك أهل العرف الاصطلاحي يريدون بالجسم تارة هذا وتارة هذا أو يفرقون بين الجسم التعليمي المجرد عن

والتأثير أو نحو ذلك مثل الشبهة المقتضية في التأثير ونفي ترجيح وجود الممكن على عدمه ونفي كونه فاعلا للحكمة أو لألحكمة وغير ذلك مما يذكر في هذا الباب فإن جمعا تقتضي أن لا يحدث في العالم حادث وهذا خلاف الملاحظة وكل جهة تقتضي خلاف المذهب وهي من جنس جميع النسبقة وهم كلهم متفقون على أن العلم من جهة العلل وهو مأخوذ عن أرسطو (قال أرسطو في مقالة الآلام التي هي منتهى فلسفته وهي علم ما بعد الطبيعة) وأما على طريق المناسبة فأخلق مثال نحن اتباعنا ما وصفنا أن مبادئ جميع الأشياء الموجودة ثلاثة العنصر والصورة والعدم مثال ذلك في الجوهر المحسوس أن الحركية الصورة والبرذنية والعدم والعنصر هو الذئبة هذان بالقوة وفي باب الكيف يكون البياض نظير الصورة والسواد نظير العدم والشئ الموضوع لهما هو السطح في قياس العنصر ويكون الضوء نظير الصورة والظلمة نظير العدم والجسم القابل للضوء هو الموضوع لهما فليس يمكن على الإطلاق أن يتحد عناصر هي باعياتها عناصر جميع الأشياء وأما على طريق المناسبة والمقابلة فأخلق بها أن توجد (قال) وليس طلبنا الآن طلب عنصر الأشياء الموجودة لكن قصدنا أنما هو طلب مبدئها وكلاهما مبدئها الآن المبدأ أقدم جواز أن يوجد خارجا عن الشئ مثل السبب المحرك وأما العناصر فلا يجوز أن تكون الألف الأشياء التي هي منها وما كان عنصرا فليس مانع يمنع من أن يقال له مبدأ أو ما كان مبدأ فليس (٣) له عنصر لا محالة وذلك أن المبدأ المحرك فيجوز أن يكون خارجا عن المحرك ولكن المحرك القريب من الأشياء الطبيعية هو مثل الصورة وذلك أن الإنسان إنما يولد إنسانا وأما في الأشياء الوهمية فالصورة والعدم مثال ذلك الطب والجعل به والبناء والجعل به وفي كثير من الأمور يكون السبب المحرك هو الصورة من ذلك أن الطب من وجه ما هو الصحة لأنها الحركة وصورة البيت من وجه ما هي البناء والإنسان إنما يولد الإنسان وليس قصدنا لطلب المحرك القريب لكن قصدنا للمحرك الأول الذي منه يتحرك جميع الأشياء فالأمر فيه بين أنه جوهر وذلك أنه مبدأ الجواهر ولا يجوز أن يكون مبدأ الجواهر الجوهر أو هو مبدأ الجواهر وهو مبدأ جميع الأشياء الموجودة ولم يكن التهييب من القصر على هذا فيما تقدم صوابا فإن سائر الأشياء إنما هي أحداث وحالات للجوهر وحركاته ونشئ أن نبعث عن هذا الجوهر الذي يتحرك الجسم كله ما هو له محب أن نضع أنه نفس وأنه عقل وأنه غيرهما بعد أن نخبر ونقول أن تتحرك على المبدأ الأول بنشئ من الاعراض التي تلازم الأواخر من الأشياء الموجودة ولكنه قد يوجد في أواخر الأشياء الموجودة ما هو بالقوة وأن يكون الشئ في الأوقات المختلفة على حالات مختلفة وأن لا يكون دأما على حال واحدة والأشياء التي تقبل الكون والفساد هي التي توجد بهذه الحال فالتأثير الشئ فيها بعينه هي بالقوة وحرمة بالفعل مثال ذلك أن الحركية توجد بالفعل بعد أن تغلي وتسكر وقد تكون موجودة بالقوة في وقت آخر إذ كانت الرطوبة التي فيها تتولد إنما هي في نفس الكرم والعلم وربما كان بالفعل وربما كان بالقوة في العناصر التي عنها تتولد وإذا قلنا بالقوة أو بالفعل فليس نعني شيئا غير الصورة والعنصر ونعني بالصورة الصورة التي يمكن أن تقرر من المركب من الصورة والعنصر فأما المنفرد فمثل الضوء والظلمة إذ كان يمكن فيها أن تنفرد عن الهواء والمركب إنما مثل البدن الصحيح

المحل الذي يسمى المادة والهولى وبين الجسم الطبيعي الموجود وهذا ميسوف في موضع آخر والمقصود هنا أنه لو قدر أن الدليل يقتضرائ مقدمات ولم يذكر القرآن الواحدة لم يكن قد ذكر الدليل إلا أن يكون البواقي (٦٥) واضحا لا تقتضرائ مقدمات خفية فانه

والبدن السقيم وأعى بالعنصر النشئ الذي يمكن فيه أن يحتل الحالتين كلتهما مثل البدن فرعا كان صحيحا ورعا كان سقيما فهذا النشئ الذي بالفعل والذي بالقوة قد يختلف لأق العناصر الموجودة في الأشياء المركبة منها أعنى من الصورة والعنصر لكن في الأشياء الخارجة عن الأشياء المركبة أيضا التي لم يكن عنصرها عنصر الأشياء التي تكون عنها ولا صورتها صورتها لكن غيرها فينبغي أن يكون هذا الأمر قائما في ههنا إذا قصدت البحث عن السبب الأول أن بعض العلل المحركة موافقة في الصورة للنشئ المحرك قريبة منه وبعضها بعده منه أما العلة فمثل الأب وأما الشمس فهي علة أبعد وأبعد من الشمس الفلك المائل وهذه الأشياء ليست علة لأعلى طريق عنصر النشئ الحادث ولأعلى طريق صورة ولأعلى طريق عدم كنه انما هي محركة وهي محركة لأعلى أنها موافقة في الصورة قريبة مثل الأب لكنها أبعد وأقوى فعلا إذا كانت هي ابتداء العلل القريبة أيضا وذكر كلاما آخر ليس هذا موضع بسطه

(ثم ذكر الرازي) البرهان الثاني وهو أن الفعل يمكن الوجود في الأزل لثلاثة أوجه (أحدها) انه لو لم يكن كذلك لكان متعنا غير ممكن وكان المتع لانه قد انقلب بمكان وهذا رافع الأمكان عن القضاء بالعقلية (وثانيها) أنه ممكن فيما لا زال فان كان امكانه لذاته أو لعلته دائما لمز دوام الامكان وإن كان لعلته حادثة كان باطلا لان الكلام في امكان حدوث تلك العلة كالكلام في امكان حدوث غير هافينز دوام امكان الفعل (وثالثها) ان امتناع الفعل ان كان لذاته أو لسبب واجب لذاته لمز دوام الامتناع وهو باطل بالحس والضرورة واجماع العقلاء لوجود الممكنات وإن كان لسبب غير واجب امتنع كونه قد عينا فان ما وجب قدمه امتنع عدمه ثم الكلام فيه كالكل في الأول فكونه متعنا في الأزل لعلته حادثة ظاهر اعلان فان القديم لا يكون لعلته حادثة (قال) فثبت أنه لا يمكن دعوى امتناع حصول الممكنات في الأزل ولا يمكن أن يقال المؤثر ما كان يمكن أن يؤثر فيه ثم صار عن ك فان القول في امتناع التأثير وامكانه كالقول في امتناع وجوده لا و امكانه (قال) فثبت أن استناد الممكنات الى المؤثر لا يقتضي تقدم العدم عليها (قال) وعلى هذه الطريقة أشكال لا نقول الحادث إذا اعتبرناه من حيث كونه مسبوقا بالعدم فهو مع هذا الشرط لا يمكن أن يقال بان امكانه يتخصص بوقت دون وقت لما ذكرتموه من الأدلة فإذا امكانه ثابت دائما ثم لا يلزم من دوام امكانه خروجه عن الحدوث لانما أخذناه من حيث كونه مسبوقا بالعدم كانت مسبوقته بالعدم جزأنا مثاله والجزء الذي لا يرتفع وإذا لم يلزم من امكان حدوث الحادث من حيث انه حادث خروجه عن كونه حادثا فقد بطلت هذه الحجة قال فهذه أسئلة لا بد من حله قلت هذا السلك هو المعارضة التي اعتد عليها في كتبه الكلامية كالاربعين وغيره وعليها اعتد الأمتنى في دقائق الحقائق وغيره وهي باطلة لوجهين أحدهما أنه ليس فيها جواب عن عجزهم بل هي معارضة محضة الثاني أن يقال قوله الحادث (٢) إذا اعتبرتم ذلك امكانها فلا أول أم تعني به أن كل حادث تعتبره إذا اعتبر امكانه فان عتبت الأول فليس لك لانسلم امكان هذه التقدير فالتقديمات انه لا بد لكل حادث من أول وجهه الحوادث مسبوقه بالعدم وإن لا يكون الفاعل أحدث شأ ثم أحدث وقدت مع ذلك أن أحداه لم يلزمكننا ونحن لانسلم امكان الجمع بين هذين فانت انما لمعت دوام كونه محدثا في الأزل لامتناع

(٩ - منهاج أول)

المراد وفصل المتشابهين الحق من الباطل والمراد من غير المراد فإذا قال القائل نحن نعلم

(٢) هكذا بالاصل وفي العبارة سقط واضح ويحذف كنهه معصية

بالاضطرار أن ما لا يسبق الحوادث أو ما لا يتخاومها فهو حادث فقد صدق فيما فهمه من هذا اللفظ وليس ذلك من محل النزاع كلفظ
القديم إذا قال قائل القرآن قديم وأراد به (٦٦) أنه نزل من أكثر من سبعمائة سنة وهو القديم في اللغة أو أراد أنه مكتوب في الورق

المحفوظ قبل نزول القرآن فإن
هذا النزاع فيه وكذلك إذا قال
غير مخلوق وأراد به أنه غير مكتوب
فإن هذا مما لم يتنازع فيه أحد من
المسلمين وأهل الملل المؤمنين بالرسول
وقال أن القائل إذا قال ما لا يسبق
الحوادث فهو حادث فله معنيين
أحدهما أنه لا يسبق الحوادث المعين
أو الحوادث العامة أو المحصورة
أو الحوادث التي يعلم أنها ابتداء
فإذا فسرناه أريد بالحوادث كل
ماله ابتداء أو أحدا كان أو عدا
فعلومها ما لا يسبق هذا أو لم يحصل
من هذا ألا يكون قبله بل لا يكون إلا
معه أو بعده فيكون حادثا وهذا
مما لا يتنازع فيه عاقلان يفهمان
ما يقولان وليس هذا مورد النزاع
ولكن مورد النزاع هو ما لم يحصل
من الحوادث المتعاقبة التي لم تزل
متعاقبة هل هو حادث وهو معنى على
أن هذا هل يمكن وجوده أم لا هل
يمكن وجود حوادث متعاقبة شيئا
بعد شيء لا ابتداء لها ولا انتهاء وهل
يمكن أن يكون الرب متكلما لم يزل
متكلما إذا شاء وتكون كلامه لا نهاية
لها ولا ابتداء كما أنه في ذاتها لم يزل
ولا زال لا ابتداء لوجوده ولا انتهاء
له بل هو الأول الذي ليس قبله شيء
وهو الآخر الذي ليس بعده شيء
فهو القديم الأزلي الدائم الباقي بلا
زوال فهل يمكن أن يكون لم يزل
متكلما بعينه فلا يكون قصار
متكلما بعد أن لم يكن ولا يكون
كلما متخاوما متعاقبا لا عنه ولا

حوادث لا أول لها ومع امتناع ذلك يستحيل أن يكون الأحداث لم يزل ممكنة فقد دوت إمكان
دوام الحدوث مع امتناع دوامه وهذا يتعدى لاجتماع التعارضين وأما أن عنيت بما تقدمه
حدوث حادث معين فلا نسلم أن إمكانه أزلي بل حدوث كل حادث معين حازن أن يكون مشروطا
بشرط متساوي أزليته وهذا هو الواقع كما يعلم ذلك في كثير من الحوادث فإن حدوث ما هو متخاوم
من مادته متعاقب قبل وجود المادة ولكن الجواب عن هذه الحجة أنها لا تقتضي إمكان قدم شيء
بعينه كما قد بسط في موضع آخر فلا يلزم من ذلك إمكان قدم شيء بعينه من الممكنات وهو المطلوب
(قال الرازي) البرهان الثالث الحوادث إذا وجدت واستمرت فهي في حال استمرارها محتاجة إلى
المؤثر لأنها ممكنة في حال بقائها كما كانت ممكنة في حال حدوثها والممكن يقتضي أن المؤثر يقال
هذه الحجة إنما تبدل على أن الممكنات المحدث تحتاج حال بقائها إلى المؤثر ونحن نسلم هذا كما
سلمه جمهور النظار من المسلمين وغيرهم وانما نعارض في ذلك طائفة من متكلمي المعتزلة وغيرهم
لكن هذا لا يدل على أن الممكن أن يوجد وأن يعدم يمكن مقارنته للفاعل أزلا وأبدا إلا إذا بين
إمكان كونه أزلا أبدا مع إمكان وجوده وعدمه وهذا محتمل النزاع كيف وجهوا العقلاء
يقولون لا يعقل ما يمكن أن يوجد وأن لا يوجد إلا ما يكون حادثا وأما القديم الأزلي الواجب
بنفسه أو بغيره فلا يعقل فيه أن يمكن أن يوجد وأن لا يوجد فإن عدمه متعاقب وإذا قيل
هو باعتبار ذاته فيقبل الأمرين قيل عن هذا جوابان أحدهما أنه مبني على أنه حقيقة
في الخارج غير وجوده الثابت في الخارج وهذا باطل الثاني أنه لو قدر أن الأمر كذلك يقع
وجوب موجبه الأزلي يكون واجبا أزلا أبدا فينتج العدم كما يقوله أهل السنة في صفات الرب
تعالى وهذا لا يعقل فيه أنه يمكن وجوده وعدمه ولا أنه فاعلا كما أنه لا يعقل مثل ذلك في
الصفات اللازمة للقديم تعالى

(قال الرازي) البرهان الرابع أن افتقار الأزلي إلى المؤثر أمالاته موجود في الحال أولا لأنه كان
معدوما أولا نسبقه (١) الحدث ومحال أن يكون العدم السابق هو المقتضي فإن العدم في محض
فلا حاجة إلى المؤثر أصلا ومحال أن يكون هو كونه مسبوقا بالعدم لأن كون الوجود مسبوقا
بالعدم كيفية تعرض للوجود بعد حصوله على طريق الوجوب لأن وقوعه نعت المسبوق بالعدم
كيفية لازمة بعد وقوعه فانه يستحيل أن يقع كذلك والواجب غنى عن المؤثر فإذا انتفى هو
الوجود والوجود عارض للماهية فلا يتغير في افتقاره إلى الفاعل تقدم العدم والجواب أن يقال
قوله افتقاره إلى المؤثر إما أن يكون كذلك أو لا كذلك الإيمان أن ريبه أثبت السبب الذي لأجله صار
مفتقرا إلى المؤثر وأما أن ريبه أثبت دليل يدل على كونه مفتقرا إلى المؤثر فإن ما يقرن بحرف
اللام على جهة التعليل قد يكون عللة للوجود في الوجود الخارجي وقد يكون عللة للعلم بذلك وبقوته
في الذهن وهذا يسمى دلالة وبرهانا وقاس الدلالة وبرهان الدلالة الأول إذا استدلت به سمي
قياس العللة وبرهان العللة وبرهان لما لا يفتقره الوجود في الخارج وفي الذهن فقول القائل
الافتقار إلى المؤثر إما أن يكون لأجل الحدوث أو لا إمكانا ولجميعهما وما يذ كر طائفة من
المتأخرين من الأقوال الثلاثة في ذلك حقيقة أن يقال أثر بدون الجب عن نفس العللة الموجبة

يكون متكلما بغير قدرته ومشيئته بل يكون متكلما بعينه وقدرته ولم يزل كذلك ولا يزال كذلك هذا هو مورد
النزاع بين السلف والأئمة الذين قالوا بذلك وبين من نازعهم في ذلك والفاصل في قولهم أن القائل نفسه قديم أزلي لم يزل متصرا كما لكن

(١) قوله الحدث الخ هكذا في أصله وهذه العبارة كلها المتخاومين تحريف في ردها من نسخة صحيحة كتبه مصححه

هذا القول باطل من وجوه كثيرة ومعلوم أن هذا يخالف لقولهم ويخالف لما أخبر به القرآن والتوراة وسائر الكتب بخلاف كونه لم يزل متكما ولم يزل فاعلا وأقادر على الفعل فإن هذا مما قد يسلك على كثير من الناس (٦٧) سعا وعقلا وأما كون السموات

والارض مخلوقتين بمحدثين بعد العلم فهذا اعتناء ع فيه طائفة قليلة من الكفار كرسطو وأتباعه وأما جمهور الفلاسفة مع عامة أصناف البشر كمن من الهند والعرب وغيرهم ومع الجوس وغيرهم ومع أهل الكتاب وغيرهم فهم منفقون على أن السموات والارض وما بينهما محدث مخلوق بعد أن لم يكن ولكن تنازعوا في مادة ذلك هل هي موجودة قبل هذا العالم وهل كان قبله مادة ومدة أم هو أبدع ابتداء من غير تقدم مدة ولا مادة فالذي جابه القرآن والتوراة واتفق عليه سلف الامة وأئمتهم مع أئمة أهل الكتاب أن هذا العالم خلقه الله وأحدثه من مادة كانت مخلوقة قبله كما أخبرني القرآن أنه استوى إلى السماء وهي دخان أي بخار فقال لها والارض اتساعا طوعا أو كرها وقد كان قبل ذلك مخلوق غيره كالعرش والماء كما قال تعالى وهو الذي خلق السموات والارض في ستة أيام وكان عرشه على الماء وخلق ذلك في مدة غير مقدار حركة الشمس والقمر كما أخبر أنه خلق السموات والارض وما بينهما في ستة أيام والشمس والقمر هامين من السموات والارض وحركتهما بعد خلقهما والزمان المقدر بحركتهما وهوالليل والنهار التابعان لحركتهما إنما حدث بعد خلقهما وقد أخبر الله أنه خلق السموات والارض وما بينهما في ستة أيام فذلك الأيام مدة وزمان بمقدار بحركة أخرى غير

في نفس الامر لهذا الافتقار إلى البصيرة عن البليل الدال على هذا الافتقار فإن اردتم الأول قبل لكم هذا فرع ثبوت كون افتقار المفعول إلى الفاعل انما هو لعل أخرى ولم تنشأ ذلك بل لئلا يقال ان يقول كل ما سوى الله مفتقر إليه لأنه وحقيقته لا لعله وأوجب كون ذاته وحقيقته مفتقرة إلى الله ومن المعلوم أنه لا يجب في كل حكم وصفة توصف بها الذوات أن تكون ثابتة لعله فإن هذا يستلزم التسلسل المتعرج فإن افتقار كل ما سوى الله إلى الله هو حكم وصفة ثبت لمساواة فكل ما سواهما وسماهي محدثا وأمكننا ونحن لوها وغير ذلك هو مفتقر محتاج إليه لا يمكن استغناء عنه بوجه من الوجوه ولا في حال من الأحوال بل كما أن غنى الرب من لوازم ذاته فققر الممكنات من لوازم ذاتها وهي لاحقيقة لها إذا كانت موجودة فإن المعدم ليس بشئ فكل ما هو موجود سوى الله فانه مفتقر إليه دائما حال حدوثه وحال بقائه وان أراد بعبارة الافتقار إلى الفاعل ما يستدل به على ذلك فيقال كون الشيء حادثا بعد أن لم يكن دليل على أنه مفتقر إلى محدث يحدثه وكونه ممكنا لا يترجح وجوده على عدمه إلا بترجح تام دليل على أنه مفتقر إلى واجب يبدعه وكونه ممكنا محدثا دليلان لأن كلاهما دليل على افتقاره وهذه الصفات وغير ذلك من صفاته مثل كونه فقيرا وكونه مخلوقا ونحو ذلك تدل على احتياجه إلى خلقه فادعى احتياجه إلى خلقه كثيرة وهو محتاج إليه لأنه لا سبب آخر وحيد فمكن أن يقال وجوده دليل على افتقاره إلى خلقه وعدمه السابق دليل على افتقاره وكونه موجودا بعد العدم دليل على افتقاره إلى الخالق فلا منافاة بين الأقسام وعلى هذا إذا أصبح قوله العدم في محض فلا حاجة له إلى المؤثر أصلا وكذلك إذا جعلنا عدمه دليل على أن لا يوجد بعد العدم الابطال لم يجعل عدمه هو المحتاج إلى المؤثر بل نظار المسلمين يقولون ان الممكن لا يفتقر إلى المؤثر الا في وجوده وأما عدمه المستمر فلا يفتقر فيه إلى المؤثر وأما هؤلاء الفلاسفة كمن سنا ومن تبعه كالرازي فيقولون أنه لا يترجح أحد طرفي الممكن على الآخر إلا بترجح فقولون لا يترجح عدمه على وجوده إلا بترجح كما يقولون لا يترجح وجوده على عدمه إلا بترجح ثم قالوا بترجح العدم عدم المرحم فعلة كونه معدوم معدم عليه كونه موجودا وأما نظار المسلمين فيستكرون هذا غاية الانكار كاذر ذلك القاضي أبو بكر والقاضي أبو يعلى وغيرهما من نظار المسلمين وهذا هو الصواب وقول أولئك عليه عدمه عدمه عليه فيقال لهم أن يردون ان عدمه مستلزم لعدمه ودليل على عدمه أم يردون ان عدمه عدمه عليه هو الذي جعله معدوم في النار أم ج الأول فصحيح ولكن ليس هو قولهم وأما الثاني فيباطل فإن عدمه المستمر لا يحتاج إلى علة ألا يحتاج عدم العلة إلى علة ومعلوم أنه إذا قل عدم لعدم علة قبل وذلك العدم أيضا لعدم علة وهذا مع أنه يقتضي التسلسل في العلل والمعلولات وهو باطل بصرح العقل فبطاله بظاهر ولكن المقصود بيان بعض تناقض هؤلاء الملاحدة المتفلسفة المخالفين لصريح المعقول وصريح المنقول وكذلك قوله لان كونه مسبوقا بالعدم كيفية تعرض للوجود بعد حصوله وهي لازمة له لا لعله فيقال هذا ليس بصفة ثبوتية له بل هي صفة اضافية معناها أنه كان بعد أن لم يكن ثم لو قدر أنها صفة لازمة له فالمراد أنها دليل على افتقاره إلى المؤثر وأيضا فأنت قدرت هذه العلة افتقاره لم تقدر معلول افتقاره فكونه غنيا لا يمنع كونه علة وانما يمنع كونه معلولا وإذا قال هذه متأخرة عن افتقاره والمتأخر لا يكون علة للتقدم قبل هذا ذكرته في

حركة الشمس والقمر وهذا مذاهب جاهل الفلاسفة الذين يقولون ان هذا العالم مخلوق محدث وله مادة متقدمة عليه لكن حكى عن بعضهم أن تلك المادة الحية تدعى أزلية وهذا أيضا باطل كما قد بسط في غير هذا الموضوع فإن المقصود هنا إشارته مختصرة إلى قول من

يقول ان أقوال هؤلاء دل عليها السبع فان قيل ابطال حوادث لا أول لها بقدر دل عليه وكل شيء عنده بمقدار وقوله وأحصى كل شيء عددا قبل هذا لو كان حقا لكان دلالته خفية لا يطلع (٦٨) أن يحال عليها كفي ما دل على الصفات فان تلك نصوص كثيرة مجلبة

وهذا وقد رآه دليل صحيح فانه يحتاج الى مقدمات كثيرة خفية لو كانت حقا مثل أن يقال هذا يستلزم بطلان حوادث لا أول لها وذلك يستلزم حدوث الجسم لان الجسم لو كان قديما لازم حوادث لا بدية لها لان الجسم يستلزم الحوادث فلا يتخلو منها الاستزامة الا كوان أو الحركات أو الاعراض ثم يقال بعد هذا وإثبات الصفات يستلزم كون الموصوف حسيما وهذه المقدمة تناقض فيها عامة من قالها كما ينبغي ان شاء الله تعالى فكيف وقوله وأحصى كل شيء عددا لا يدل على ذلك فانه سبحانه قد قدر مقادير الخلق قبل أن يخلق السموات والارض بخمسين ألف سنة وقال وكل شيء أحصيناه في امام مبين فقد أحصى الى أجل محدود فقد أحصى المستقبل المعدم كما أحصى الماضي الذي وجد ثم عدم ولفظ الاحصاء لا يفرق بين هذا وبين هذا فان كان الاحصاء يتناول ما لا يتناهى جملة فلا حاجة في الآية وان قيل بل أحصى المستقبل تقديره جملة بعد جملة لم يكن في الآية حجة فانه يمكن أن يقال في الماضي كذلك ومثله تناول العلم لما لا يتناهى مسألة مشكلة على التوليد ليس القرض هنا انتهاء القول فيها بل المقصود أن مثل هذه الآية لم يرد الله بها ابطال دوام كونه لم يزل مستكما عيشته وقدرته وما يشبه هذا اذا قيل العالم

مواضع آخر لا هنا وجوابه أنه دليل على الافتقار الى موجب له والدليل متأخر عن المدلول عليه باتفاق العقلاء فان قيل اذا كان الحدوث دليلا على الافتقار الى المؤثر لم يلزم أن يكون كل مقتضى الى المؤثر حادثا لان الدليل يجب طرده ولا يجب عكسه قبل نعم انتفاء الدلالة من هذا الوجه لا ينفي الدلالة من وجوده آخر مثل أن يقال شرط افتقاره الى الفاعل كونه محددا ما أو الشرط بقراره المشروط وهذا ايضا بما تبين به الاقتدار فقال على الافتقار بمعنى شرط افتقاره كونه محددا ما أو محكما ومجموعهما والجميع حق ومثل أن يقال اذا أريد بالعلية المقتضى الافتقار الى الفاعل هو حدوثه أي كونه مسبوقا بالعدم فان كل ما كان مسبوقا بالعدم هو ثابت حال افتقاره الى الفاعل فان افتقاره الى الفاعل هو حال حدوثه وتلك الحال هو ما مسبوق بالعدم فان كل ما كان مسبوقا بالعدم كان ثابتا بعد أن لم يكن وهذا المعنى يوجب افتقاره الى الفاعل (قال الرازي) البرهان الخامس أنه اما أن تتوقف جهة افتقار المكات الى المؤثر أو جهة تأثير المؤثرات فيها على الحدوث أو لا تتوقف والأول قد ابطنا في كتاب القدم والحدوث ثبت أن الحدوث غير معتبر في جهة الافتقار * فقال ما ذكرته في ذلك قديين ابطاله أيضا وأن كل ما يقتضى الى الفاعل لا يكون الاحاد ما وأما القديم الازلي فبفتح أن يكون مفعولا والذي ذكرته في كتاب الحدوث والقدم في الباحث المشرفة هو الذي جرت عادته بذلك كره في المحصل وغيره وهو أن الحدوث عبارة عن كون الوجود مسبوقا بالعدم وبغيره موصفة للوجود فيكون متأخر عنه وهو متأخر عن تأثير المؤثر فيه المتأخر عن احتياجه اليه المتأخر عن علته الحاجة فلو كان الحدوث علة الحاجة الى الحدوث أو شرطه لزم تأخر الشيء عن نفسه ياربع مراتب وجوابه أن هذا ليس بصفة وجودية قائمة به حتى يتأخر عن وجوده بل معناه أنه كان بعد أن لم يكن وهو أغنى احتياج الى المؤثر في هذه الحال وهو في هذه الحال مسبوق بالعدم والتأخرات المذكورات هنا اعتبارات عقلية ليست متأخرات زمانية والعللة هنا المراد بها المعنى الملزوم لغيره وليس المراد بها أنها فاعل متقدم على مفعوله بالزمان واللازم والملزوم قد يكون زمانا مطلقا كما يقولون الصفة تنفقر الى الموصوف والعرض الى الجوهر وان كانا موجودين معا يقولون انما افتقر العرض الى الموصوف لكونه معنى قائما بغيره وهذا المعنى مقارن لافتقاره الى الموصوف

(قال الرازي) البرهان السادس ان الممكن اذا لم يوجد فعدمه إما ان يكون لا محرم ولا لا محرم ومحال أن يكون لا لا محرم فانه حينئذ يكون معدوما هو هو وكل ما هو به كاشفة في عدمه فهو متهم الوجود فاذا الممكن العدم متهم الوجود هذا خلف فبين أن يكون لا محرم ثم ذلك المؤثر لا يتخلو اما ان يتطرق في تأثيره فيمجدد أولا يستلزم ومحال أن يستلزم ذلك فان الكلام مفروض في العدم السابق على وجوده والعدم المتجدد هو العدم بعد الوجود فاذا لا يستلزم في استناد عدم المكات الى ما يقتضي عدمها متجدده واذا كان العدم الممكن مستندا الى المؤثر من غير شرط التجدد علمنا ان الحاجة والافتقار لا يتوقف على التجدد وهو المطلوب * فقال من الجانب بل من أعظم المصائب أن يجعل مثل هذا الهذيان ربهانا في المذهب الذي حقيقته أن الله لا يخلق شيئا بل الحوادث تحدث بلا خلق وفي ابطال آديان أهل الملل وسائر العقلاء من

حادث أم ليس بحادث والمراد بالعالم في الاصطلاح هو كل ما سوى الله فان هذه العبارة لها معنى فالأولين الظاهر المعروف عند عامة الناس أهل الملل وغيرهم ولها معنى في عرف المتكلمين وقد أحدث الملاحدة لها معنى ثالثا فالذي يفهمه

الناس من هذا الكلام أن كل ما سوى الله مخلوق حادث كائن بعد أن لم يكن وإن الله وحده هو القديم الأزلي ليس معه شيء قديم تقدمه بل كل ما سواه كائن بعده أن لم يكن فهو المختص بالقديم كما اختص بالخلق (٦٩) والابداع والآلهة والربوبية وكل ما سواه

محدث مخلوق من مربي عبده وهذا المعنى هو المعروف عن الانبياء وأنواع الانبياء من المسلمين واليهود والنصارى وهو مذهب أكثر الناس غير أهل الملل من الفلاسفة وغيرهم والمعنى الثاني أن يقال لم يزل الله لا يفعل شيئا ولا يتكلم بعيشته ثم حدثت الحوادث من غير سبب بقضى ذلك مثل أن يقال أن كونه لم يزل متكلما بعيشته أو فاعلا بعيشته بل لم يزل قادر هو متعمد وأنه متعمد بوجود حوادث أول لها هذا المعنى هو الذي بعنه أهل الكلام من الجهمية والمعتزلة ومن اتبعهم يحدث العالم وقد يحكونه عن أهل الملل وهو هذا المعنى لا يوجد في القرآن ولا غيره من كتب الانبياء والنوابة ولا غيره ولا في حديث ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يعرف هذا عن أحد من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين والمعنى الثالث الذي أحدثته الملاحدة كابن سينا وأمثلة قالوا نقول العالم محدث أى معلول لعلته قديمة أزلية وأوجبه فلم يزل معه ما سواه هذه الحوادث الدائى وغيره الحدوث الزمانى والتعريف بلفظ الحدوث عن هذا المعنى لا يعرف عن أحد من أهل العقائد العرب ولا غيرهم الأمن هؤلاء الذين ابتدعوا هذا اللفظ هذا المعنى والقول بأن العالم محدث بهذا المعنى فقط ليس قول أحد من الانبياء ولا اتباعهم ولا أمة من الامم العظيمة ولا طائفة

الاولين والآخرين لكن مثل هذه الحجج الباطلة وأمثلة الما صارت تصد كثيرا من أفاضل الناس وعقلائهم وعلمائهم عن الحق المحض الموافق لصرح المعقول وصريح المنقول بل تخرج أصحابها عن العقل والدين كترويج الشعرة من العجين إما بالجد والتكذيب وإما بالسلوك والرب احتجنا إلى بيان بطلانها بالحجة على مجاهدة أهلها وبيان فسادها من أصلها أن كان فيها من الضرر بالعقول والادباني ما لا يحيط به إلا الرحمن والجواب من وجوه (أحدها) أن يقال قد تقدم قولكم قبل هذا بأسطران العدم نفي محض فلا حاجة به إلى المؤثر أصلا وجعلتم هذا مقدمة في الحجة التي قبل هذه فكيف تقولون بعد هذا بأسطر العدم الممكن لا يكون عديمه المألوج وقد مدنا أن جاهر بنظر المسلمين وغيرهم يقولون أن العدم لا يقتصر إلى علة وما علت أحد من النظار جعل عديم الممكن مفقور إلى علة الأذهمة الطائفة القليلة من متأخري المتفلسفة كابن سينا واتباعه والافليس هذا أقول قديما الفلاسفة لا رسطو ولا أصحابه كبرقلس والاسكندر الافرد يوسى شارح كتب تارميسطوس ولا غيرهم من الفلاسفة ولا هو قول أحد من النظار للمعتزلة والاشعرية والكراميه وغيرهم فليس هو قول طائفة من طوائف النظار لا المتكلمة ولا المتفلسفة ولا غيرهم (الوجه الثاني) أن يقال قوله محال أن يكون معدوما لا لأمر فانه حينئذ يكون معدوما ما هو وكل ما هو بته كافيته في عديمه فهو متعمد الوجود فيقال هذا تناقض باطل فانه إذا كان معدوما لا أمر لم يكن معدوما لأنه لا ذاته ولا غير ذاته فقولك فانه حينئذ يكون معدوما ما هو باطل فانه يقتضى أنه معدوم لأجل ذاته وأن ذاته هي العلة في كونه معدوما كالممتنع ذاته وهذا يناقض قولنا معدوم لا أمر فكيف يكون نفس الشيء لازما لشيء فأن قيل مراده إما أن يكون لأمر أو لا أمر خارجي قيل فتكون الهمزة معتبر حاصرة وهو أن يكون معدوما لالعلة (الوجه الثالث) أن يقال الفرق معلوم بين قولنا ذاته لا تقتضى وجوده ولا عديمه أو لا تستلزم وجوده ولا عديمه أو لا توجد وجوده ولا عديمه وبين قولنا تقتضى وجوده ولا عديمه أو تستلزم ذلك أو توجه فان ما استلزم ذاته وجوده كان واجبا بنفسه وما استلزم عديمه كان متمنا وما لم تستلزم واحدا منهما لم يكن واجبا ولا متماثلا كان هو الممكن فإذا قيل أنه معدوم لا أمر لم يوجب أن يكون هناك أمر يستلزم وجوده ومعلوم أنه على هذا التقدير لا يكون متعمد الوجود ولهذا يقول المسلمون ما شاء الله كان وما لم يزلهم فشيئته مستلزما لوجوده وادعوا له لا يشاؤه لا يكون قد قدم شيئته مستلزم لعديمه لأن العدم فعل شيا بل هو مازومه وإذا فسرت العلة هنا بالمزوم كان النزاع لفظيا ولم يكن لهم فيه حجة وقولنا ذاته استلزم وجوده أو استلزم عديمه لا ينبغي أن يفهم منه أن يخرج شيئا كان ملازما لغيره فان المتعمد ليس بشئ أصلا في الخارج باتفاق العقلاء ولكن حقيقة الأمر أن نفسه هي اللازم والمزوم لما الوجود وما العدم فقدم المتعمد ملازوم عديمه ووجوده لواجب ملازوم وجوده وأما الممكن فليس له من نفسه وجود ولا عديم ملازوم لوجود ولا عديم بل أن حصل ما وجده والابني معدوما (الوجه الرابع) أن يقال إذا كان كل ممكن لا يعلم إلا بعلة معدومة مؤثرة في عديمه فكل العلة المعدومة أن كان عديمها واجبا كان وجودها متمنا فان المعقول يجب بوجوب علة وبتعمد ما متناعا وحينئذ كل ممكن يقدر مكانه فانه متعمد وهذا

من الطوائف المشهورة التي اشتهرت مقالاتها في عموم الناس بحيث كان أهل مدينة على هذا القول وانما يقول هذا طوائف قليلة مغفورة في الناس وهذا القول انما هو معروف عن طائفة من المتفلسفة المليون كابن سينا وأمثلة وقد يحكون هذا القول عن ارسطو

وقوله الذي في كتبه أن العالم قديم وجهود الفلاسفة قبل مخالفته (٣) وقيل أنه محدث ولم يثبت في كتبه العالم فاعلموا بحاله بذاته وأما
أثبت له علمه يتحرك لكتبه بها ثم جاء الذين (٧٠) أرادوا إصلاح قوله فجعلوا العلة والغيرها كاجلعه الفارابي وغيره ثم جعلها

بعض الناس امره للثبات فافكره
لكن يتحرك لكتبه بها كما يتحرك
العاشق للعشوق وان كان لا شعور
له ولا قصد وجعلوا بعد ارجاء
الاعتبار كفاعل ابن رشد وابن سينا
جعلوا موصفا فاذات لما سواه
وجعلوا ماسوا مكنيا (الوجه
الخامس) أن يقال غاية ما يدل
عليه السمع أن دل على أن الله ليس
بحسب وهذا الذي يسلكه كثير
من يثبت الصفات أو أكثرهم
ويتقيه بعضهم ويتوقف فيه
بعضهم يفضل القول فيه بعضهم
ونحن نتكلم على تقدير تسليم النفي
فقول ليس في هذا الذي ما يدل
على صحة مذهب أحد من نفاة
الصفات أو الأسماء بل ولا يدل
ذلك على تنزيه سبحانه عن شيء من
النقائص فان من نفي شأن من
الصفات لكون اثباته تحسما
وتشبيها يقول المتيقن فيما
أنته من الصفات والأسماء
كقولنا فيما أثبتنا من ذلك فان
تنازعنا في الصفات انفعرية أو العلو
أو الرؤية أو تحركه وقاله هذا
يستلزم التحسيم والتشبيه لانه
لا يعقل ما هو كذلك الجسم قال
له المتيقن لا يعقل ما له حياة وعلم
وقدره وسع وبصر وكلام واردة
الما هو جسم فاذن جازك أن تثبت
هذه الصفات وتقول الموصوف بها
ليس بحسب جازي مثل ما جازك
من اثبات تلك الصفات مع ان
الموصوف بها ليس بحسب فاذن جاز
أن يثبت مسمى بهذه الأسماء ليس

بجسم فان قاله هذه معان وتلك أبعاض قاله الرضا والغضب والحب والبغض معان واليد والوجه وان
كان بعضا للسمع والبصر والكلام اعراض لا تقوم الا بحسب فان جازك اثباتها مع انها ليست اعراضا ومحملها ليس بحسب جازي اثباتا
فمنه المجمع بين التقصين ما هو في غاية الاستحالة كيفية وكيفية وان قيل عدم علمه يقتضي
عدم تأثير في وجوده وعدم ذلك المؤثر لعدم مؤثر فيه ولم جازا فذلك يستلزم التسلسل الباطل
الذي هو أبطل من تسلسل المؤثرات الوجودية (الوجه الخامس) أن يقال أنه لو فرض ان
العدم المستر له علة قدعة وان المعلوم اذا كان عدما مسترا كانت علمه التي هي عدم مستمر
عليه أزلية لم يلزم من ذلك أن يكون الموجود المعين الذي يمكن أن يوجد وان بعدم قديما أزليا
ويكون الفاعل له لم يزل فاعله لا يجب يكون فاعل الموجودات لم يتحدث شيئا قط فان قياس
الموجود الواجب القديم الأزلي الخالق فاعل الموجودات المخلوقة على العدم المستر المستلزم
لعدم مستمر من أفسد القياس وهو قياس محض من غير جامع فكيف يجوز الاحتجاج بمثل هذا
التشبيه الفاسد في مثل هذا الأصل العظيم ومحمل خلق رب العالمين مخلوقاته مثل كون العدم
عليه لا لعدم وهل هذا إلا أفسد من قول الذين ذكر الله عنهم أفعال فكيف كانوا فيها هم والعاون
وجنود ليس أجعون قالوا وهم فيها مختصمون قاله ان كنا في ضلال مبين اذ نسويكم
رب العالمين فإذا كان هذا حال من سوى ينسوه بين بعض الموجودات فكيف بين سوى ينسوه
وبين العدم المحض

(قال الرازي) البرهان السابع واجب الوجود لذاته متباعد أن يكون أكثر من واحد فان
صفات واجب الوجود وهي تلك الأمور الانشائية والسلبية على رأى الحكماء والصفات
والاحوال والأحكام على اختلاف آراء المتكلمين في ذلك ليس شيء منها واجب الثبوت بأعانتها
بل هي عاينها ممكنة الثبوت في نفسها واجبة الثبوت نظرا الى ذات واجب الوجود فثبت أن
التأثير لا يتوقف على سبق العدم وتقدمه فثبت قالوا تلك الصفات والأحكام ليست من قبيل
الأفعال ونحن اغما فوجب سبق العدم في الأفعال فنقول ان مثل هذه المسائل العظيمة لا يمكن
التعمل بل فيها على مجرد اللفاظ فهب أن ما لا يتقدمه العدم لا يسمى فعلا لكن ثبت أن ما هو
ممكن الثبوت لما هو هو يجوز استناده الى مؤثر يكون دائم الثبوت مع الآخر وإذا كان ذلك
معقولا لا يمكن دعوى الامتناع فيه في بعض المواضع اللهم الا أن يتبع صاحبها عن إطلاق لفظ
الفعل وذلك مما لا يعود الى فائدة عظيمة فيقال الجواب عن هذه الحجة من وجوه (أحدها)
أن قوله واجب الوجود لذاته متباعد أن يكون أكثر من واحد أو أحد أن يثبت متباعد أن يكون أكثر
من الله واحد أو رب واحد أو خالق واحد أو معبود واحد أو حي واحد أو قويم واحد أو صمد
واحد أو قائم بنفسه واحد وتحركه فذلك هو الصحيح لكن لا يستلزم ذلك أن لا يكون له صفات من
لوازمه ان يتباعد متحققا انه بدونه أو أن لا يكون واجب الوجود هو تلك الذات المستلزمة لتلك
الصفات والمراد بكونه واجب الوجود أنه موجود بنفسه متباعد عليه العدم وجه من وجوه
ليس له فاعل ولا يسمى علة فاعلة اليه وعلى هذا فصفاته داخلية في مسمى اسمته ليست ممكنة
الثبوت فانها ليست ممكنة يمكن أن توجد ويمكن أن تعدم ولا تنفقر الى فاعل يفعلها ولا علة
فاعلة بل هي من لوازم الذات التي هي بصفاتها اللازمة لها واجبة الوجود فدعوى المدعي أن
الصفات اللازمة لممكنة الثبوت تقبل الوجود والعدم كدعواه أن الذات المزمومة تقبل الوجود
والعدم وان أراد بشو له أن واجب الوجود واحد أن واجب الوجود هو ذات مجردة عن صفات

بجسم فان قاله هذه معان وتلك أبعاض قاله الرضا والغضب والحب والبغض معان واليد والوجه وان
كان بعضا للسمع والبصر والكلام اعراض لا تقوم الا بحسب فان جازك اثباتها مع انها ليست اعراضا ومحملها ليس بحسب جازي اثباتا
فمنه المجمع بين التقصين ما هو في غاية الاستحالة كيفية وكيفية وان قيل عدم علمه يقتضي
عدم تأثير في وجوده وعدم ذلك المؤثر لعدم مؤثر فيه ولم جازا فذلك يستلزم التسلسل الباطل
الذي هو أبطل من تسلسل المؤثرات الوجودية (الوجه الخامس) أن يقال أنه لو فرض ان
العدم المستر له علة قدعة وان المعلوم اذا كان عدما مسترا كانت علمه التي هي عدم مستمر
عليه أزلية لم يلزم من ذلك أن يكون الموجود المعين الذي يمكن أن يوجد وان بعدم قديما أزليا
ويكون الفاعل له لم يزل فاعله لا يجب يكون فاعل الموجودات لم يتحدث شيئا قط فان قياس
الموجود الواجب القديم الأزلي الخالق فاعل الموجودات المخلوقة على العدم المستر المستلزم
لعدم مستمر من أفسد القياس وهو قياس محض من غير جامع فكيف يجوز الاحتجاج بمثل هذا
التشبيه الفاسد في مثل هذا الأصل العظيم ومحمل خلق رب العالمين مخلوقاته مثل كون العدم
عليه لا لعدم وهل هذا إلا أفسد من قول الذين ذكر الله عنهم أفعال فكيف كانوا فيها هم والعاون
وجنود ليس أجعون قالوا وهم فيها مختصمون قاله ان كنا في ضلال مبين اذ نسويكم
رب العالمين فإذا كان هذا حال من سوى ينسوه بين بعض الموجودات فكيف بين سوى ينسوه
وبين العدم المحض

(قال الرازي) البرهان السابع واجب الوجود لذاته متباعد أن يكون أكثر من واحد فان
صفات واجب الوجود وهي تلك الأمور الانشائية والسلبية على رأى الحكماء والصفات
والاحوال والأحكام على اختلاف آراء المتكلمين في ذلك ليس شيء منها واجب الثبوت بأعانتها
بل هي عاينها ممكنة الثبوت في نفسها واجبة الثبوت نظرا الى ذات واجب الوجود فثبت أن
التأثير لا يتوقف على سبق العدم وتقدمه فثبت قالوا تلك الصفات والأحكام ليست من قبيل
الأفعال ونحن اغما فوجب سبق العدم في الأفعال فنقول ان مثل هذه المسائل العظيمة لا يمكن
التعمل بل فيها على مجرد اللفاظ فهب أن ما لا يتقدمه العدم لا يسمى فعلا لكن ثبت أن ما هو
ممكن الثبوت لما هو هو يجوز استناده الى مؤثر يكون دائم الثبوت مع الآخر وإذا كان ذلك
معقولا لا يمكن دعوى الامتناع فيه في بعض المواضع اللهم الا أن يتبع صاحبها عن إطلاق لفظ
الفعل وذلك مما لا يعود الى فائدة عظيمة فيقال الجواب عن هذه الحجة من وجوه (أحدها)
أن قوله واجب الوجود لذاته متباعد أن يكون أكثر من واحد أو أحد أن يثبت متباعد أن يكون أكثر
من الله واحد أو رب واحد أو خالق واحد أو معبود واحد أو حي واحد أو قويم واحد أو صمد
واحد أو قائم بنفسه واحد وتحركه فذلك هو الصحيح لكن لا يستلزم ذلك أن لا يكون له صفات من
لوازمه ان يتباعد متحققا انه بدونه أو أن لا يكون واجب الوجود هو تلك الذات المستلزمة لتلك
الصفات والمراد بكونه واجب الوجود أنه موجود بنفسه متباعد عليه العدم وجه من وجوه
ليس له فاعل ولا يسمى علة فاعلة اليه وعلى هذا فصفاته داخلية في مسمى اسمته ليست ممكنة
الثبوت فانها ليست ممكنة يمكن أن توجد ويمكن أن تعدم ولا تنفقر الى فاعل يفعلها ولا علة
فاعلة بل هي من لوازم الذات التي هي بصفاتها اللازمة لها واجبة الوجود فدعوى المدعي أن
الصفات اللازمة لممكنة الثبوت تقبل الوجود والعدم كدعواه أن الذات المزمومة تقبل الوجود
والعدم وان أراد بشو له أن واجب الوجود واحد أن واجب الوجود هو ذات مجردة عن صفات

بجسم فان قاله هذه معان وتلك أبعاض قاله الرضا والغضب والحب والبغض معان واليد والوجه وان
كان بعضا للسمع والبصر والكلام اعراض لا تقوم الا بحسب فان جازك اثباتها مع انها ليست اعراضا ومحملها ليس بحسب جازي اثباتا
فمنه المجمع بين التقصين ما هو في غاية الاستحالة كيفية وكيفية وان قيل عدم علمه يقتضي
عدم تأثير في وجوده وعدم ذلك المؤثر لعدم مؤثر فيه ولم جازا فذلك يستلزم التسلسل الباطل
الذي هو أبطل من تسلسل المؤثرات الوجودية (الوجه الخامس) أن يقال أنه لو فرض ان
العدم المستر له علة قدعة وان المعلوم اذا كان عدما مسترا كانت علمه التي هي عدم مستمر
عليه أزلية لم يلزم من ذلك أن يكون الموجود المعين الذي يمكن أن يوجد وان بعدم قديما أزليا
ويكون الفاعل له لم يزل فاعله لا يجب يكون فاعل الموجودات لم يتحدث شيئا قط فان قياس
الموجود الواجب القديم الأزلي الخالق فاعل الموجودات المخلوقة على العدم المستر المستلزم
لعدم مستمر من أفسد القياس وهو قياس محض من غير جامع فكيف يجوز الاحتجاج بمثل هذا
التشبيه الفاسد في مثل هذا الأصل العظيم ومحمل خلق رب العالمين مخلوقاته مثل كون العدم
عليه لا لعدم وهل هذا إلا أفسد من قول الذين ذكر الله عنهم أفعال فكيف كانوا فيها هم والعاون
وجنود ليس أجعون قالوا وهم فيها مختصمون قاله ان كنا في ضلال مبين اذ نسويكم
رب العالمين فإذا كان هذا حال من سوى ينسوه بين بعض الموجودات فكيف بين سوى ينسوه
وبين العدم المحض

هذه مع أنها ليست إبعاضاً فإن قال نافي الصفات أنا لا أثبت شيئاً منها قال له أنت أجبرت الاسماء فانت تقول هو حي علم قدير ولا تعقل
حياء علم قدير الاجسام وتقول انه هو ليس بحسب فاذ اجاز ان تثبت مسمى (٧١) بهذه الاسماء ليس بحسب مع ان هذه ليس

معقولا لك حازلي أن أثبت موصفا
بهذه الصفات وان كان هذا غير
معقول في فان قال المجد أنا أنفي
الاسماء والصفات قيل له اما ان
تقر بان هذا العالم المشهود مفعول
مصنوع له صانع فاعله أو تقول انه
قديم أني واجب الوجود بنفسه
غني عن الصانع فان قلت بالاول
فصاعقه ان قلت هو جسم وقعت
فما بنفسه وان قلت ليس بحسب
فقد أثبت فاعلا صاعقا للعالم
ليس بحسب وهذا لا يعقل في
الشاهد فاذا أثبت خالقا فاعلا
ليس بحسب وأنت لا تعرف فاعلا
الاجساما كما نزعك أن يقول
هو حي علم ليس بحسب وان كان
لا يعرف حيا علميا الاجساما بل
لزمك أن تثبت له من الصفات
والاسماء ما يناسبه وان قال المجد
بل هذا العالم المشهود قديم
واجب بنفسه غني عن الصانع
فقد أثبت واجبا بنفسه قديما زلت
هو جسم حامل الاعراض متعريف
الجهات تقويمه الا كوان وتحمله
الحوادث والحسرات وله ابعاض
وأجزاء فكان ما قرنته من انبئات
جسم قديم قديم منه وما هو
أعنده ولم يثبت ذلك الانكار
الاجداد الخالق وتكذيب رساله
ومخالفة صريح المعقول والضلال
المبين الذي هو منتهى ضلال
الضالين وكفر الكافرين فقد تبين
أن قول من نفي الصفات أو شيئاً منها
لان انبائها بحسب قول لا يمكن أحدا
أن يستدل به بل ولا يستدل أحد

كان هذا مجموعاً ولم يذكر عليه دليلاً (الوجه الثاني) أن يقال دعوى المدعي أن واجب
الوجود هو الذات دون صفاتها وأن صفاتها هي ممكنة الوجود ان أرادوا واجب الوجود أن
ذاته متبوع عدمه من غير فاعل فعله فكلاهما متبوع عدمه من غير فاعل فعله وان أرادوا واجب
الوجود أنه القائم بنفسه الذي لا يستقر على محل كان حقيقة هذا أن الصفات لا يدلها من محل
تقوم به بخلاف الذات لكن هذا لا يقتضي انها ممكنة الثبوت مفتقرة الى فاعل وان أراد
واجب الوجود ما لا يمكن عدمه ويمكن الوجود ما يمكن وجوده وعدمه فمعلوم أن الصفات
لا يمكن عدمها كما لا يمكن عدم الذات فوجوب الوجود يتناولها وان أرادوا واجب الوجود
ما لا ملازم له لم يكن في الوجود شيء واجب الوجود لا سيما على قوله ما يلزم لمفعولاته فلا
يكون واجب الوجود ومن تناقض هو لا من اتبعهم كصاحب الكتب المنصون بها صاحب
المنصون الكبير انهم يفسرون واجب الوجود بأنه ما لا يلزم غيره لينفوا بذلك صفاته اللازمة
له ويقولون وقتلناه انه له صفات لازمة لم يكن واجب الوجود ثم يجعلون الافلاك وغيرها لازمة
له أن لا يابداً ويقولون ان ذلك لا ينافي ~~ممكنه~~ وجوبه واجب الوجود فأي تناقض أعظم من هذا
(الوجه الثالث) أن يقال الواحد المجرد عن جمع الصفات متبوع الوجود كإسقاط في غير هذا
الموضع (١) ويمكن أنه لا بد من ثبوت معان ثبوتية مثل كونه حيا وعالمًا وقادراً وأنه متبوع أن
يكون كل معنى هو الآخر وأن تكون تلك المعاني هي الذات وما كان متبوع الوجود امتنع أن
يكون واجب الوجود فاذا ما زعم أنه واجب الوجود فهو متبوع فضل عن أن يقال انه فاعل
لصفاته كما هو فاعل مخلوقاته وانه مؤثر ومقتض مستلزم مخلوقاته كما هو مؤثر ومقتض ومستلزم
لصفاته (الوجه الرابع) أن يقال قوله وله تلك الامور الاضافية والسلبية على رأى الحكمة
انما هو على رأى نفاة الصفات منهم كرسطو واتباعه وأما أساطين الفلاسفة فهم مثبتون
لصفات كذا فنقلنا أقوالهم في غير هذا الموضع وكذلك كثير من أئمتهم المتأخرين كابي البركات
وأمثاله وأضافاته الصفات منهم كان شيئاً ومثاله متناقضون بجمعهم بين نفيها وانبائها
كما قد بسط الكلام عليهم في غير هذا الموضع فان كانوا مثبتين بانفسهم كسائر المثبتين وان كانوا
نفاة قبل لهم أما السلب فعدم محض وأما الاضافة مثل كونه فاعلاً أو مبدأ فاما أن تكون
وجوداً أو عدماً فان كانت وجوداً لانها من مقولة أن يفعل وان يفعل وهذه المقولة من جملة
الأحناس العالية العشرة التي هي اقسام الموجودات كانت الاضافة التي وصف بها وجوداً
فكانت صفاته الاضافية وجودية قائمة به وان كانت الاضافة عدماً محضاً فهي داخلية في
السلب فجعل الاضافة قسمين ثالثا ليس وجوداً ولا عدماً خطأ وحينئذ فاذا لم يتبوا صفة ثبوتية
لم تكن ذاته مستلزماً لشي من الصفات الأمر عدمياً وأما المخلوقات فانها موجودات
جوهر وأعراض ومعها مأمور انقضاه الواجب وغير الواجب لعدم المحض ليس كإقضائه
الوجود وسوا مسمى ذلك استلزماً أو إيجاباً أو نفياً أو غير ذلك فان وجود الشيء يستلزم عدمه
ولا يقول عاقل انه فاعل لعدمه وجوداً ووجود الشيء يناقض عدم نفسه ولا يقول عاقل ان وجوده
هو الفاعل لعدمه فان عدمه هو وجوده وجوده واجب لا يكون مفعولاً ولا معاولاً وأيضا
فإن عدم المحض اما ان لا يكون له علة كما هو عند جمهور العقلاء واما أن يقال علة عدمه علة
(١) قوله ويمكن أنه لا بد كذا في الاصل ولا معنى لفظي يمكن فعله مكرر من التاسع كتبه مصححه

على تنزهه عن الأربعين شيء من النفاض بأن ذلك يستلزم التحسيم لانه لا بد ان يثبت شيئاً يلزمه فيما أثبتته نظير ما يلزمه غير فاعله واذا كان
اللازم في الموضوعين واحداً وما لا جواب هو به امكن المتنازع له أن يجيب مثله لا يمكنه أن يثبت شيئاً ينفي شيئاً على هذا التقدير واذا انتهى الى

التعطيل المحض كان مازمه من تجسيم الواجب بنفسه القديم أعظم من كل تجسيم نفاه فعلم أن مثل هذا الاستدلال على النفي بما يستلزم التجسيم لا يمين ولا نفي من جوع (٧٣) * وأما الجواب لاهل المقام الثاني وهم محققو النفاة الذين يقولون السمع لم

يدل الأعلى الاثبات ولكن العقل دل على النفي بخواجمهم من وجوه (أحدها) أن يقال نحن في هذا المقام مصودنا أن العقل الذي به يعلم صحة السمع لا يستلزم النفي المناقض للسمع وقد تبين أن الانبياء لم يدعوا الناس بهذه الطريق المستزمنة للنفي طريقة الاعراض وان الذين آمنوا بهم وعلموا صدقهم لم يعلموه هذه الطريق وحسنه فإذا قدر أن معرفته كمال السمع لم يكن هذا المعقول أصلا في السمع ولم يكن السمع ناقصا للمعقول الذي عرف به صحته وهذا هو المطلوب وإذا قلنا نحن لم نعرف صحة السمع إلا بهذه الطريق أو قلنا لم نعرف السمع إلا بهذه الطريق قيل لكم أما تشهداتكم على أنفسكم بأنكم لم تعرفوا السمع إلا بهذه الطريق فقد شهدتم على أنفسكم بضلالكم وجهكم بالطريق التي دعت بها الانبياء أتابعهم وإذا كنتم لا تعرفون تلك الطرق فأنتم جهال بطرق الانبياء وبعيدون به اثبات الصانع وقصديق رساله فلا يجوز لكم حينئذ أن تقولوا ان صدقهم لا يعرف إلا بالمعقول يناقض المنقول عنهم وأما إذا قلنا لا يمكن أن يعرف الله إلا بهذه الطريق فهذه شهادة زور وتكذيب عالم تحيطوا بعلمه ونفى لا يمكنكم معرفته فمن أين تعرفون أن جميع بني آدم من الانبياء واتباع الانبياء لا يمكنهم أن يعرفوا الله إلا بالاثبات الاعراض وحدها وازوها

وجوده فيجعل علة العدم عدما ولا يجعل للعدم الممكن علة وجودية فالعدم الواجب أولى أن لا يقتصر الى علة وجودية فان العدم الواجب الالزام ذاته عديم واجب فلا يحتاج الى علة وجودية فان العدم الواجب ينصفه المستنع والممنوع الذي يتنوع وجوده لا يقتصر الى علة وجودية وعدم وجود الرب تمتع نفسه كما أن وجود الرب واجب لنفسه فلا يكون علة (الوجه الخامس) قوله والصفات والاحكام والاحوال على اختلاف آراء المتكلمين في ذلك * فقال له اثبات الصفات لله هو مذهب جواهر الامة سلفها وخلفها وهو مذهب الصمات والتابعين لهم باحسان وأئمة السلفين المتبعين وأهل السنة والجماعة وسائر طوائف أهل الكلام مثل الهشامية والكرامية والكلابية والاشعرية وغيرهم وانما نازع في ذلك الجهمية وهم عند سلف الامة وأئمتنا واجهاتنا من أبعاد الناس عن الايمان بالله ورسوله وواقفهم المعتزلة ونفوسهم من هم عند الامة منسورون بالابتداع وأما الاحكام ففي الحكم على الله بأنه حي عالم قادر وهذا هو الخبر عنه ذلك وهذا أثبتة المعتزلة كلهم مع سائر المذنبين ولكن غلاة الجهمية بنفوس أسماء ويجعلونها محازا فيجعلون الخبر عنه كذلك وهو لا هم من النفاة وعلى قولهم فالذات لم تنقص شأ لأن كلام الخبرين وحكمهم أمر قائم بهم ليس قائما بذات الرب تعالى وأما من ثبت الاحكام ككاتب هاشم واتباعه فهو لا يعرفون شي لا معدومة ولا موجودة فاثبتة لا يجعل ذلك ككل وجودات بقي الكلام على مثبتة الصفات الذين يقولون صفاته قائمة بموجودته وبمخالفاته موجودة بانه عنه فهو لا عندهم صفاته واجبة الثبوت تمتع عليها العدم لا يقال انها يمكن أن تكون موجودة ويمكن أن تكون معدومة كما يقال مثل ذلك في الممكنات التي أبدعها ولا يقولون ان الصفات لها ذات بانية غير وجودها وتلك الذات تقبل الوجود والعدم كما يقول ذلك من يقوله في الممكنات المفعولة فتبين أن غشيل صفاته بمخالفاته في غاية الفساد على قول كل طائفة (الوجه السادس) قوله ليس شيء منها واجب الثبوت باعياتها بل هي بما هي ممكنة الثبوت في نفسها واجبة الثبوت نظرا الى ذات واجب الوجود كلام ممنوع بل باطل بل الصفات ملازمة للذات لا يمكن وجود الذات بدون صفاتها اللازمة ولا وجود الصفات اللازمة بدون الذات وكل منها لازم للآخر مزوم له ودعوى المدعي أن الذات هي واجبة الوجود دون الصفات ممنوع وباطل وهو بمنزلة قول من يقول الصفات واجبة الوجود دون الذات لكن الذات واجبة نظرا الى وجوب الصفات سواء فسر وأوجب الوجود بل هو جود بنفسه أو بما لا يقبل العدم أو بما لا فاعله ولا فاعله أو نحو ذلك وانما يفتقران اذا فسر الواجب بالقام بنفسه والممكن بالقائم بغيره ومعلوم ان تفسيره بذلك باطل ووضع شخص وغايته منازعة لفظية لا فائدة فيها (الوجه السابع) قوله فتبين أن التأثير لا يتوقف على سبق العدم فقال هذا انما يصح اذا كانت الذات المستزمنة لصفاتها هي المؤثرة في الصفات وحينئذ فلفظ التأثير ان أراد به الاستزام فكلالهما مؤثر في الآخر وهو مستلزم فيلزم أن يكون كل منهما واجبا بنفسه لا مستلزما وهو باطل وان أراد بلفظ التأثير أن أحدهما ادع الآخر ففعله أو جعله موجودا ونحو ذلك مما يفعل في ابداع المصنوعات فهذا باطل فان علة لا يقول ان الموصوف ادع صفاته اللازمة ولا خلقها ولا صنعتها ولا فعلها ولا جعلها موجودة ولا نحو ذلك مما يدل على

للجسم واستماع حوادث لا أول لها ونحو هذا الطريق وهل الاقدام على هذا الذي الامن قول من هو أجهل هذا الناس وأصلهم وأبعدهم عن معرفة طرق العلم وأدلتها والاسباب التي بها يعرف الناس ما لم يعرفوه وهذا الذي قاله كثير من الجهمية

والاعتقاد من انبهم وهذا هو الذي عمد هؤلاء (الوجه الثاني) أن يقال لهم بل صدق الرسول يعلم بطرق متعددة لا تحتاج الى هذا الذي كما قرئ بذلك جهوا النظر حتى ان مسئلة حدوث العالم اعترف بها (٧٣) كابر النصارى المسلمين وغير المسلمين حتى

ان موسى بن ميمون صاحب دلالة الحائرين وهو قاضي اليهود كافي حامد الغزالي في المسلمين عرج الاقوال النبوية بالاقتوال الفلسفية وبنائها عليها حتى الرازي وغيره من اعيان النصارى اعترفوا بان العلم بحدوث العالم لا يتوقف على الادلة العقلية بل يمكن معرفة صدق الرسول قبل العلم بهذه المسئلة ثم يعلم حدوث العالم بالسمع فهو لاه اعترفوا بان كان كونها سمعة فضلا عن وجوب كونها عقلية فضلا عن كونها أصلا للسمع فضلا عن كونها الأصل للسمع سواها وايضا فقد اعترف أئمة النظر بطرق متعددة لا يتوقف شيء منها على شيء في الجسم ولا في الصفات (الوجه الثالث) اذا كانت الرسل والانباء قد انبهم أم لا يحصى عددهم الا انهم غير أن يقتدوا على هذه الطريق وهم يخبرون أنهم علما وصدق الرسول يقينا لا ريب فيه وتظهر منهم من أقوالهم وأفعالهم ما يدل على أنهم عالمون بصدق الرسول متيقنون لذلك لا يرتابون فيه وهم عدد كثير أضعاف أضعاف ضفاف أي تواتر قدر فعل أنهم لم يتعمروا ويتواطوا على هذا الاخبار الذي يخبرون به عن أنفسهم علم قطعا أنه حصل لهم علم يقيني بصدق الرسول من غير هذه الطريقة المستزمنة لشيء من الصفات (الوجه الرابع) أن نين أن الادلة العقلية العجيبة الدنية التي لا ريب فيها بالعلوم الغطرية الضرورية توافق ما أخبرت به الرسل لا تخالفه وان الادلة العقلية الصحيحة

هذا المعنى بل ما يحدث في الحس من الاعراض والصفات بغير اختباره مثل الصحة والمرض والكبر ونحو ذلك لا يقول عاقل انه فعل ذلك أو ادعاه أو وضعه فكيف بما يكون من الصفات لازماله كحياته ولوازمها وكذلك لا يقول عاقل هذا في غير الحس مثل الجادات والتبات وغيرها من الاجسام لا يقول عاقل ان شيئا من ذلك فعل قدره الا لازم وفعل تحيزه وغير ذلك من صفاته اللازمة بل العقلاء كلهم المشتبون بالافعال الطبيعية والارادية والذين لا يشنون الا الارادية ليس فهم من يجعل ما يلزم الذات من صفاتها مفعولا لها لا بالارادة ولا بالطبع بل يفرقون بين آثارها الصادرة عنها التي هي أفعال لها ومفعولات وبين صفاتها اللازمة لها وغير اللازمة وقد يكون لذات تأثير في حصول بعض صفاتها العارضة فضاف ذلك الى فعلها حصول ذلك به كحصول العلم بالنظر والاستدلال وحصول الشيع والري بالاكل والشرب بخلاف اللازمة وما يحصل بدون قدرتها وفعلها واختيارها فان هذا لا يقول عاقل انها مؤثرة فيه وانه من أثرها بل يقول انه لازم لها وصفة وهي مستزمنة وموصوفة به وقد يقول ان ذلك مقوم لها وبتم لها ونحو ذلك وهم يسلون أن فاعل الشيء هو فاعل صفاته اللازمة لا متناع فعل الشيء دون صفاته اللازمة وايضا فالذات مع تجرد هاعن الصفات تمتع أن تكون مؤثرة في شيء فضلا عن أن تكون مؤثرة في صفات نفسها فان شرط كونها مؤثرة ان تكون حصة عامة فلو كانت هي المؤثرة في كونها حصة عامة فادرة تلكان مؤثرة بدون اصفافها هذه الصفات وهذا مما يعلم امتناعه بصريح العقل بل صفاتها اللازمة لها اكل من كل موجود فاذا امتنع أن يؤثر في شيء من الموجودات بذات مجردة عن هذه الصفات فكيف يؤثر في هذه الصفات بغير هذه الذات فتين أنه ليس ههنا تأثير بوجه من الوجوه في صفاتها الا أن يسمى الاستزمام تأثيرا كما تقدم وحينئذ يقال له مثل هذه المسائل العظيمة لا يمكن التمول بل فيها على مجرد الالفاظ فان تستعمل الاستزمام الذات المصفة بصفاتها اللازمة لها تأثيرا لا يوجب أن يجعل هذا كاداعها لمخلوقات فهاهنا أنك سميت كل استزمام تأثيرا لكن دعوا بعد هذا ان المخالف المفعول ملازم لحالته وفاعله مما يعلم فساد مبدئية العقل كما اتفق على ذلك جواهر العقلاء من الاولين والآخرين وانت لا تعرف هذا في شيء من الموجودات لا يعرف قط شيء ادعى شيئا وهو مقارنه بحيث يكونان متقارنين في الزمان لم يسبق أحدهما الآخر بل من المعلوم بصريح العقل أن التأثير الذي هو ابداع الشيء وخلقته وجعله موجودا لا يكون الا بعد عدمه والا فالوجود الاولي الذي لم يزل موجودا لا يفتقر قط الى مبدع خالق يجعله موجودا ولا يكون ممكنا يقبل الوجود والعدم بل ماوجب قدمه امتنع عدمه فلا يمكن أن يقبل العدم (الوجه الثامن) ان تسمية تأثير الرب في مخلوقاته فعلا وصنعا وابداعا وابداعا وخلقاً وبدأ وأمثال ذلك من العبارات هو مما تواتر عن الانبياء ومما اتفق عليه جواهر العقلاء وذلك من العبارات التي تتداولها الخاصة والعامة تداولاً كثيراً ومثل هذه العبارات لا يجوز أن يكون معناها المراد بها أو الذي وضعته كالإيهامه الخاصة فان ذلك يستلزم أن لا يكون جواهر الناس يفهم بعضهم عن بعض ما يعنيه بكلامهم ومعلوم أن المقصود من الكلام الإيهام وأيضاً فلو كان المراد بها غير المفهوم منها لكان الخطاب بها تلبساً وتلبساً واضلالاً وايضا فلو قدر أنهم أرادوا

جميعها موافقة السمع لا تخالف شأ من السمع وهذا الله الجدد اعتبر به فبما ذكره عامة الطوائف فوجدت كل طائفة من طوائف
النظار أهل العقبات لا يذكر أحد منهم (٧٤) في مسئلة تاديل لا يخالف ما أخبر به الرسل بل موافقة حتى الفلاسفة

القائلين بتقديم العالم كرسطو
وأتباعه ما يذكره من دليل
صحيح على فاته لا يخالف ما أخبر
به الرسل بل موافقة وكذلك سائر
طوائف النظار من أهمل التيقن
والاثبات لا يذكر من دليل لا عقلا
في مسئلة الأول والعصم منه موافق
لا يخالف وهذا يعلم به أن المعقول
الصريح ليس مخالفا لأخبار الانبياء
على وجه التفصيل كما ذكره أن
شاء الله في موضعه وتبين أن من
خالف الانبياء ليس لهم عقل
ولا سمع كما أخبر الله عنهم بقوله
تعالى كلما أتني فيها فوج سألهم
خزنتها ألم باتكم تذر قالوا بلى
قد حاننا نذير فكذبنا وقلنا
ما نزل الله من شيء إن أنتم إلا في
ضلال كبير وقالوا لو كنا نسمع
أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير
فاتعربوا بذنوبهم فسحقا لأصحاب
السعير ثم نذكر وجوها آخر
لسان فساد هذا الأصل الذي
يتوصل به أهل الخلد إلى رد ما قاله
الله ورسوله فنقول (الوجه
الرابع) أن يقال العقل إما أن
يكون عالما بصدق الرسول وثبوت
ما أخبر به في نفس الأمر وإما أن
لا يكون عالما بذلك فإن لم يكن عالما
امتنع التعارض عنده إذا كان
المعقول معالوماً لأن المعقول
لا يعارضه المجهول وإن لم يكن
المعقول معالوماً لم يتعارض
بمجهولان وإن كان عالما بصدق
الرسول امتنع مع هذا أن لا يعلم
ثبوت ما أخبر به في نفس الأمر
غايته أن يقول هذا الخبر والكلام ليس هو فيما لم يخبر به بل إذا علم أن الرسول أخبر بكذا فهل يمكنه مع علمه
بصدقه فيما أخبر وعلمه أنه أخبر بكذا أن يدفع عن نفسه علمه بثبوت الخبر أم يكون علمه بثبوت خبره لازماً له وما ضرورياً كما يلزم سائر

بها خلاف المفهوم لكان ذلك مما يعرفه خواصهم ومن المعالوم بالاضطرار أن خواص
الصحابه وعوامهم كانوا يقولون أن الله تعالى خالق كل شيء ومليكه والله خلق السموات
والارض في ستة أيام والله خلق السموات والارض وما بينهما فحدثت هذه المخالقات بعد أن
لم تكن وإذا كان كذلك حصل لنا علم إيراد الانبياء وجواهر العقلاء هذه العبارات ومستندنا
لذلك أن من قسدهم بغير هذا المعنى لم يكن موافقاً لهم في المراد بها فإذا ادعى أن مرادهم هو
مراده في كونها ملازمة قارب ألا وأبداً علم أنه كاذب على الانبياء وجواهر العقلاء كذا بصرى بها
كما يصنعون مثل ذلك في لفظ الأحداث فإن الأحداث معناه معقول عند الخاصة والعامة وهو
عما تارة معناني اللغات كلها وهو لا يجعلوا لهم وضعاً مبتدعاً فقالوا الحدوث يقال على وجهين
أحدهما ماضى ومعناه حصول الشيء بعد أن لم يكن له وجود في زمان سابق والثاني أن لا يكون
لشيء مستند إلى ذاته بل إلى غيره سواء كان ذلك الاستناد مخصوصاً بزمان معين أو كان مستتراً في
كل الزمان فالواحد هو الحدوث الذاتي وكذلك القدم قدروا بهذين المعنيين وجعلوا القديم
بأحدهم معنيته معناه معنى الجواب قالوا والدليل على إثبات الحدوث الذاتي أن كل شيء لذاته فإنه
يستحق العدم ومن غيره يستحق الوجود وما بالذات أقدم مما بالغير فالعدم في حقه أقدم من
الوجود تقدم ما بالذات فيكون محدثاً محدثاً بذاتياً وقد ورد عليهم الرازي سؤالاً وهو أنه لا يجوز
أن يقال الممكن يستحق العدم من ذاته فإنه لا يستحق العدم من ذاته لكان متمتعاً بالتمثيل الممكن
بصدق علمه أنه ليس من حيث هو موجود ولا يصدق عليه أنه من حيث هو ليس بوجوده والفرق
بين الاعتبارين معروف بل كما أن الممكن يستحق الوجود من حيث هو بغيره ويستحق العدم من
عدم علمه وإذا كان استحقاقه الوجود والعدم من الغير ولم يكن واحداً منهما من مقتضيات الماهية
لم يكن لاحدهما تقدم على الآخر فإذا لا يكون لعدمه تقدم ذاتي على وجوده (قال) ولعل المراد
من هذه الحجة هو أن الممكن يستحق من ذاته الاستحقاقية الوجود والعدم وهذه الاستحقاقية
وصف عدسي سابق على الاستحقاقية فتقرر الحدوث الذاتي من هذا الوجه فيقال هذا السؤال
سؤال صحيح بين بطلان قولهم مع ما سلمه من المقدمات الباطلة فإن هذا الكلام مبني على أن
المعنيين في الخارج ذات تقبيل الوجود والعدم غير الوجود الذات في الخارج وهذا باطل ومبني
أيضاً على أن عدم الممكن معلل بعدم علمه وهو باطل وأما الاعتذار بأن المراد أنه لا يستحق من
ذاته وجوداً وعدمه فيقال إذا قدر أن هذا هو المراد لم يكن مستحقاً لعدم محال فإن نفسه لم
تقتض وجوداً ولا عدمه ولكن غيره اقضى وجوده ولم يقتض عدمه فبقي العدم لم يحصل من
نفسه ولا من وجود آخر بخلاف الوجود فلا يكون عدمه سابقاً لوجوده محال وقوله
اللاستحقاقية وصف عدسي جوابه أن هذا العدسي هو عدم التقيضين جميعاً الوجود والعدم
ليس هو عدم الوجود فقط والتقيضان لا يرتفعان كلياً بحيث يمكن أن يقال إن (٣) ارتفاع
التقيضين جميعاً سابق لوجوده وإن أريد أنه ليس واحداً من التقيضين منه فهذا حق وليس فيه
سبق أحدهما للآخر وهم يقولون عدمه سابق لوجوده مع أنه موجود دائماً فقلت أنهم مع قولهم
إن الممكن قديم أزلي يمتنع أن يكون هناك عدم يسبق وجوده فوجه من الوجوه وأما كلامهم جمع
بين التقيضين في هذا وأمثاله فإن مثل هذا التناقض كثير في كلامهم ولكن الامكان الذي أنشئه

جمهور
بصدقه فيما أخبر وعلمه أنه أخبر بكذا أن يدفع عن نفسه علمه بثبوت الخبر أم يكون علمه بثبوت خبره لازماً له وما ضرورياً كما يلزم سائر

العلوم وما ضرور بالمقدّماتها وإذا كان كذلك فلا ذليل في مثل هذا الاعتقاد ثبت ما علمت أنه أخبر به لأن هذا الاعتقاد ينافي ما علمت به أنه صادق كان حقيقة الكلام لا تصدق في هذا الخبر لان (٧٥) تصديقه يستلزم عدم تصديقه ويقول لعدم

تصديقه في نفسه وعين الاذنين المحذور
فإذا قيل لا تصدق لثلاثين أن
لا تصدق كان كالجواب كذب لثلاثين
يلزم أن تكذبه فيكون المنهى عنه
هو الخوف المحذور من فعل المنهى
عنه والمأمور به هو المحذور من تولد
المأمور به فيكون وانفعل المنهى
عنه سواء أطاع أو عصى ويكون
تاركاً للمأمور سواء أطاع أو عصى
ويكون وقوعه في الخوف المحذور
على تقدير الطاعة لهذا الأمر
الذي أمر به بتكذيب ما ينقضي أن
الرسول أخبر به أجل وأسبق منه
على تقدير المعصية والمنهى عنه
على هذا التقدير هو التصديق
والمأمور به هو التكذيب وحيث
فلا يجوز زلّيه عنه سواء كان
محذوراً أو لم يكن فإنه إن لم
يكن محذوراً لم يحذر أن ينهى عنه
وإن كان محذوراً فلا بد منه على
التقديرين فلا فائدة في المنهى عنه
بل إذا كان عدم التصديق هو
المحذور كان طلبه ابتداءً من
طلب غيره لا يفيض إليه فإن من
أمر بالثبات كان أمره بأقبح من أن
يأمر بالخلاف المفضية إلى الزنا
فهكذا حال من أمر الناس أن
لا يصدقوا الرسول فيما علموا أنه
أخبر به بعد علمهم أنه رسول الله
لثلاثين تصديقهم إلى عدم
تصديقهم بل إذا قيل لا تصدق
في هذا كان هذا أمراً له بما
يتقاضى ما علم به صدقه فكان أمراً
له بما وجب أن لا يشتق بشي من
غيره فإنه متى جوز كذبه وأخطأه

جهور العقلاء وأثبتته قدماءهم أرسطو وأتباعه هو إمكان أن يوجد الشيء وأن بعدم وهذا
الإمكان مسبق بالقدم مسبقاً حقيقة فإنا قل كل ممكن يحدث كائن بعد أن يكن وبسط هذه الأمور
له موضع آخر والمقصود هنا أنهم أقصدوا الأدلة السبعة على دخولهم في القرمطة وتصريف
الكلام عن مواضعه كأقصدوا الأدلة العقلية بما أدخلوه فيها من السفطة وقلب الحقائق
المعقولة عما هي عليه وتفسير فطرته الله التي فطر الناس عليها ولهذا يستلزمون الانفاط الحملة
والمشابهة لانها أدخل في التليس والتوبه بمثل لفظ التأثير والاستناد لبقوله أثبت ما هو ممكن
الشيء لما هو موجود استناده إلى مؤثر يكون دائماً الشئ مع الاثر والمراد في الأصل الذي
قالوا عليه على قولهم أنه عدم لازم لوجوده في الفرع أنه مبدع وبدع ومخلوق لما قلنا فإين هذا
الاستناد من هذا الاستناد وأين هذا التأثير من هذا التأثير (الوجه التاسع) ان يقال حقيقة هذه
الجهة هي قياس مجرد بتشليل مجرد خال عن الجامع فإن المدعى يدعي أنه لا يشترط في فعل الرب أن
يكون بعدم عدم كان صفاته لازمة فلا بد من بلاسبق عدم وصاغ ذلك بقياس شمول بقوله ان التأثير
لا يشترط فيه سبق العدم فيقال له أنه لا نسلم أن بينهما مقادراً مشتركاً كما يدل عليه ما ذكرته من
اللفظ بل لا نسلم أن بينهما مقادراً مشتركاً كما يخصهما بل المقدر المشترك الذي بينهما يتناول كل لازم
لكل لازم فليزمنه أن يجعل كل لازم مفعولاً للزوم وإن سلمنا أن بينهما مقادراً مشتركاً كالفلاسفة
أنه مناط الحكم في الأصل حتى يلحق به الفرع وإن ادعى ذلك دعوى كلية وصاغه بقياس
شمول قبل له الدعوى الكلية لا تثبت بالمثل الجزئي فهب أن ما ذكرته في الأصل أحد أفراد
هذه القضية الكلية فقلت أن سائر أفرادها كذلك غابيل أن ترجع إلى قياس التشليل ولا جهة
مغل على صحتها ثم بعد هذا نذكر نحن القروق البكيرة المؤثرة وهذا الوجه يضمن

الجواب من وجوه متعددة

(قال الرازي) البرهان الثامن لوازم الماهية معاملة لها وهي غير متأخرة عنها فإنا كون
الثلث مساوي الأجزاء الثمانية ليس إلا لأنه مثلث وهذا الاقتضاء من لوازم المثلث بل يزيد فنقول
ان الأسباب مقارنة لمساكنها مثل الاحراق يكون مقارناً للاحتراق والاعلم عقبه سوء المزاج أو
تفرق الاتصال بل نذكر شيئاً لا ينافون فيه ليكون أقرب إلى الغرض وهو كون العلم علة
العالمة والقدرة القادرة بتقدم من يقول به وكل ذلك مجرد مقارناً لا ثاراً غير مقدم عليها فعلمنا
أن مقارنات الأثر والمؤثر في الزمان لا تبطل لجهة الاستناد والحاجة

والجواب أن يقال أن أريد بالماهيات ما هو موجود في الخارج مثل المثلثات الموجودة فصفاً
تلك اللازمة لها ليست صادرة عنها بل الفاعل للزوم هو الفاعل للصفة اللازمة له القائمة به ومتنع
فعله لاحد عما يدون الآخر ومن قال ان الموصوف علة اللازمة فإن أراد بالعلة أنه ما زوم فلا جهة
له فيه وإن أراد أنه فاعل أو مبدع أو علة فاعلة فتعوله معلوم الفساد بديهية العقل فإن الصفات
القائمة بالموصوف اللازمة له إنما هي معلومة من فعل الموصوف فأنه متنع فعله بالموصوف بدون فعله
لصفته اللازمة له وإن أريد بالماهية ما يقدر في الذهن فتلك صور عليه والكلام فيها كالكلام في
الخارجية فالفاعل للزوم هو الفاعل اللازم له يمكن للزوم علة فاعلة للزوم وقولهم هذا الاقتضاء
من لوازم المثلث ان أرادوا بالاقتضاء والتعليل الاستلزام فهو حق ولا جهة فيه وإن أرادوا أنه علة

في خبر جرت في غيره ولهذا آل الأمر بين سبيل هذا الطريق إلى أنهم لا يستفيدون من جهة الرسول شأن في الأمور الخيرة المتعلقة
بصفات الله تعالى وأفعاله وباليوم الآخر عند بعضهم لا يعتقدون أن هذه فيها ما يوجب التكذيب أو تأويل وما لا يرد وليس لهم قانون

يرجعون اليه في هذه من جهة الرسالة بل هذا يقول ما أنتبه عقلك فأنتبه والافلا وهذا يقول ما أنتبه كشفك فأنتبه والافلا فصار وجود الرسول صلى الله عليه وسلم عندهم كعدمه (٧٦) في المطالب الالهيه وعلم الربويه بل وجوده على قولهم أضر من عدمه

لا تهم بل يستفقدوا من جهة شيئا واحتاجوا الى أن يدفعوا ما جاء به اما بتكذيب واما بتقويض واما بتأويل وقد بسط هذا في غير هذا الموضوع فان قالوا لا يتصور أن يعلم أنه أخبر بما يتناقض العقل فانه منزه عن ذلك وهو متنع عليه قيل لهم فهذا اقرا منكم ما متناع معارضة الدليل العقلي للسمع فان قالوا انما أردنا معارضة ما ظن اننا دليل وليس بدليل أصلا أو يكون دليلًا ظنيًا لتطرق الظن الى بعض مقتداته إمامي الاستناد واما في المتن كما كان كذب المخبر أو غلطه وكما كان احتمال القبط لعنيتين فصاعدا قيل اذا فسرت النجاشي السبعي بما ليس بدليل في نفس الامر بل اعتقاد دلالة جهل أو بما ظن أن داليل وليس بدليل يمكن أن يفسر الداليل العقلي المعارض للسمع بما ليس بدليل في نفس الامر بل اعتقاد دلالة جهل أو بما ظن أنه دليل وليس بدليل ويحتدقفل هذا وإن سماه أصحابه برأيه عقلية أو فوطاع عقلية وهو ليس بدليل في نفس الامر أو دلالة ظنية اذا عارض ما هو دليل سمعي يستحق أن يسمى دليلا لصحة مقدماته وكونها معلومة وجب تقديم الدليل السبعي عليه بالضرورة اتفاق العقلا فقد تبين أنهم باي شيء فسروا جنس الدليل الذي رجحوا ما كان تفسير الجنس الآخر بظنهم وترجيحهم كما رجحوا وهذا انهم وضعوا وضعا

فاسد حيث قدموا امالا يستحق التقديم لاعقلا ولا معما وتبين ذلك ان تقديم الجنس على الجنس باطل بل الواجب أن ينظر في عين الدليلين المتعارضين فيقدم ما هو القطعي منهما والراجح ان كانا ظنيين سواء كان هو السبعي أو العقلي

وبطل هذا الأصل الفاسد الذي هو ذرعة إلى الإلحاد (الوجه الخامس) أنه إذا علم صحة السمع وأن ما أخبر به الرسول فهو حق فإما أن يعلم أنه أخبر بمثل النزاع أو بظن أنه أخبر به ولا يعلم ولا يظن فإن علم أنه أخبر به (٧٧) امتنع أن يكون في العقل ما يناقض ما علم به مع

أولاً لامع الاتصال ولا مع الانفصال كيدعونه في فعل رب العالمين خالق كل شيء ومليكم من أن السموات لم تزل معه مقارنته في الزمان زمان وجودها هو زمان وجوده لا يجوز أن يتقدم عليها شيء من الزمان البتة وأما ما ذكره من كون العلم له للعالمية فهذا أولاً قول متبني الأحوال كالتفاني في أي بكر وأي بعلي وقليلهما أو هاشم وجهور النظار يقولون إن العلم هو العالمية وهذا هو الصواب وعلى قول أولئك فلا يقولون إن العلم له فاعلة لا يارادة لا بذات ولا بغير ذلك بل المعلول عندهم لا يوصف بالوجود فقط ومعنى العلة عندهم الاستانام وهذا النزاع فيه (قال الرازي) البرهان التاسع هو أن الشيء حال اعتبار وجوده من حيث هو موجود واجب الوجود لا امتناع عدمه مع وجوده وكذلك هو في حال عدمه واجب العدم لا امتناع كونه موجوداً معدوماً والحدوث عبارة عن ترتب هاتين الحالتين فإذا كانت الماهية في كلتا الصفتين على كلتا الصفتين واجبة فالماهية من حيث هي واجبة غير مفقورة إلى مؤثر فإن الواجب من حيث هو واجب يتبع استناده إلى المؤثر فإن الحدوث من حيث هو حدوث مانع عن الحاجة فإن لم يعتبر الماهية من حيث هي لم يرتفع الوجوب أي وجوب الوجود في زمنه ووجوب العدم في زمنه وهو بهذا الاعتبار يحتاج إلى المؤثر فلعلنا أن الحدوث من حيث هو حدوث مانع عن الحاجة وأما الخوج هو الإمكان

والجواب أن في هذه العبارة مغالطات متعددة وجوابها من وجوه (أحدها) أن يقال هب أنه في حال وجوده واجب الوجود لكنه واجب الوجود بغيره وذلك لا يناقض كونه مفقوراً إلى الفاعل مفقولة لا محذوراً بعد أن لم يكن وإذا لم يكن هذا الوجوب مانعاً ما استلزم افتقاره إلى الفاعل لم يتبع كونه مفقوراً إلى الفاعل مع هذا الوجوب (الثاني) أن قوله بالحدوث عبارة عن ترتب هاتين الحالتين يقال له الحدوث يتبعين هاتين الحالتين وهو يتبعين مع ذلك أنه وجد بفاعل أو وجد هو مفقور إليه لا وجد بدون المجاهدة بعد أن لم يكن موجوداً فالحدوث يتبعين هذا المعنى أو يستلزمه وإذا كان الحدوث متبعين للماهية إلى الفاعل أو مستلزماً للماهية إلى الفاعل لم يجز أن يقال هو مانع عن الحاجة فإن الشيء لا يمنع لازمه وأما منع منته (الثالث) قوله الواجب من حيث هو واجب يتبع استناده إلى المؤثر ممنوع بل الواجب بنفسه هو الذي يتبع استناده إلى المؤثر وأما الواجب بغيره فلا يتبع استناده إلى المؤثر بل نفس كونه واجباً بغيره يتبع استناده إلى المؤثر ويستلزم ذلك فكيف يقال أن الوجوب بالغير يتبع الاستناد إلى الغير وإن قال أنا أريد الواجب من حيث هو واجب مع قطع النظر عن كونه واجباً بنفسه أو بغيره قيل له ليس في الخارج الواجب بنفسه أو بغيره وإذا أخذ مطلقاً عن القيد فهو أمر يقدر في الأذهان لا يوجد في الاعيان ثم يقال لانسلم أن الواجب إذا أخذ مطلقاً يتبع استناده إلى المؤثر بل الواجب إذا أخذ مطلقاً لا يستلزم المؤثر ولا ينفى المؤثر فإن من الواجب ما يستلزم المؤثر وهو الواجب بغيره ومنه ما ينفى وهو الواجب بنفسه وصار هذا كالقول إذا أخذ مجرداً لا يستلزم الحوادث ولا ينفى الحوادث إذا أخذ مجرداً لا يستلزم النفي ولا ينفى كذلك سائر المعاني العامة التي تجري مجرى الانحسار إذا أخذت مع قطع النظر عن بعض الأنواع لم تجعل مستلزماً لذلك ولا مانعاً منه (الرابع) أن قول القائل الحدوث من حيث هو حدوث مانع عن الحاجة إلى المؤثر عما يعلم فساد

أولاً لامع الاتصال ولا مع الانفصال كيدعونه في فعل رب العالمين خالق كل شيء ومليكم من أن السموات لم تزل معه مقارنته في الزمان زمان وجودها هو زمان وجوده لا يجوز أن يتقدم عليها شيء من الزمان البتة وأما ما ذكره من كون العلم له للعالمية فهذا أولاً قول متبني الأحوال كالتفاني في أي بكر وأي بعلي وقليلهما أو هاشم وجهور النظار يقولون إن العلم هو العالمية وهذا هو الصواب وعلى قول أولئك فلا يقولون إن العلم له فاعلة لا يارادة لا بذات ولا بغير ذلك بل المعلول عندهم لا يوصف بالوجود فقط ومعنى العلة عندهم الاستانام وهذا النزاع فيه (قال الرازي) البرهان التاسع هو أن الشيء حال اعتبار وجوده من حيث هو موجود واجب الوجود لا امتناع عدمه مع وجوده وكذلك هو في حال عدمه واجب العدم لا امتناع كونه موجوداً معدوماً والحدوث عبارة عن ترتب هاتين الحالتين فإذا كانت الماهية في كلتا الصفتين على كلتا الصفتين واجبة فالماهية من حيث هي واجبة غير مفقورة إلى مؤثر فإن الواجب من حيث هو واجب يتبع استناده إلى المؤثر فإن الحدوث من حيث هو حدوث مانع عن الحاجة فإن لم يعتبر الماهية من حيث هي لم يرتفع الوجوب أي وجوب الوجود في زمنه ووجوب العدم في زمنه وهو بهذا الاعتبار يحتاج إلى المؤثر فلعلنا أن الحدوث من حيث هو حدوث مانع عن الحاجة وأما الخوج هو الإمكان

على قول عند التعارض قدحت في الأصل الذي علم أنه مقت قاله المستفتي أنت لما شهدت أنه مقت وذلك على ذلك شهدت بوجوب تقليده دون تقليدك كما شهد به دليلك وموافقك للثاني في هذا العلم المعين لا يستلزم أي أو أفقت في العلم بأعيان المسائل وخطوطك

فما حلفت فيه المفتي الذي هو أعلم منذ لا يستلزم خطأ في علمك بأنه مفتي وأنت إذا علمت أنه مفتي باحتياط واستدلال ثم خلفته باحتياط واستدلال (١) كنت محطاً في الاجتهاد (٧٨) والاستدلال الذي به علمت أنه عالم مفتي يجب عليك تقليده ما دعاه عليه بأن

المفتي يجوز عليه الخطأ والعقل يعلم أن الرسول صلى الله عليه وسلم معصوم في خبره عن الله تعالى لا يجوز عليه الخطأ فتدعيه قول المعصوم على ما يخالفه من استدلاله العقلي أولى من تقديم العاقل قول المفتي على قوله الذي يخالفه وكذلك أيضاً إذا علم الناس وشهدوا أن فلان خير بالطب والقضاة أو انخرص أو تقويم السلع وتخو ذلك ثبت عند الحاكم أنه عالم بذلك دونهم أو أنه أعلم منهم بذلك (٢) ثم نازع الشهود الشاهدون لأهل العلم بالطب والقضاة وانخرص والتقويم على قول الشهود الذين شهدوا بهم وإن قالوا نحن زكينا هؤلاء ما قالوا لنا ثبت أهلهم فالرجوع في محل النزاع إليهم ونائب قدح في الأصل الذي ثبت به قولهم كما قال بعض الناس أن العقل من كل الشرع ومعهذا فإذا أقدم الشرع عليه كان قد حافين زكاه وعنده لم يكون قدحا فيه قبل لهم أنتم شهدتم بمعاتمتهم أنه من أهل العلم بالطب والتقويم أو انخرص أو القضاة ونحو ذلك وأن قوله في ذلك مقبول دون قولكم فالوقد منا قولكم عليه في هذه المسائل لكن ذلك قد حافين شهادتكم وعلمكم بأنه أعلم منكم بهذه الأمور وأخباركم بذلك لا ينافي قول قوله دون أقوالكم في ذلك إذ يمكن أصابتكم في قولكم هو أعلم منا وخطوكم في قولكم

نحن أعلم ممن هو أعلم فما تنازعنا فيه من المسائل التي هو أعلم بها نابل خطوكم في هذا أظهر والإنسان قديع لم يمكن هذا أعلم منه بالصناعات كالحراثة والسباحة والبناء والخياطة وغير ذلك من الصناعات وإن لم يكن عالماً بتفاصيل تلك الصناعة فإذا تنازع

(١) قوله كنت محطاً في الاجتهاد الخ هكذا في الأصل ويؤخذ من سابق الكلام ولا حجة أن الخطأ في الاجتهاد والاستدلال الشافعي دون الأول فلعل في الكلام سقطاً وأما مل وسر (٢) قوله ثم نازع الشهود الخ كذا وقع في الأصل والظاهر أن في العبارة نقصاً فاقمل وحرر كتبه مصححه

هو وذلك الذي هو أعلم منه لم يكن تقديم قول الأعلم منه في موارد النزاع قد حاقنا عليه أنه أعلمه ومن العلوم أن مبانة الرسول صلى الله عليه وسلم لدى العقول أعظم من مبانة أهل العلم بالصناعات العلمية والعلمية (٧٩) والعلوم العقلية الاجتهادية كالمطالعة والقفاصة

والتحرص والتقصير ليسا سائر الناس فان من الناس من يمكنه أن يصير عالما بتلك الصناعات العلمية والعلمية كعلم آربابها ولا يمكن من لم يجعله الله رسولا إلى الناس أن يصير منزلة من جعله الله تعالى رسولا إلى الناس فان النبوة لاتنزل بالاجتهاد كما هو مذهب أهل المال وعلى قول من يجعلها مكتسبة من أهل الخلد من المتفلسفة وغيرهم فانها عندهم أصعب الامور فالوصول إليها أصعب بكثير من الوصول إلى العلم بالصناعات والعلوم العقلية وإذا كان الامر كذلك فاذا علم الرجل العقل أن هذا رسول الله وعلم أنه أخبر بشئ ووجد في عقله ما ينزهه في خبره كان عمله واجب عليه أن يسلم موارد النزاع إلى من هو أعلم به مسلم وأن لا يقدم رأيه على قوله ويعلم أن عقله قاصر بالنسبة إليه وأنه أعلم بالله تعالى وأسماء وصفاته واليوم الآخر منه وأن التفاوت الذي يتفق في العلم بذلك أعظم من التفاوت الذي بين العامة وأهل العلم بالباطن فإذا كان عمله واجب أن يسلم فاطيب بهودى فيما أخبر به من مقدرات من الأغذية والأشربة والأصمعة والمسملات واستعمالها على وجه مخصوص مع ما في ذلك من الكلفة والالتفاتة هذا أعلم بهداني وأني إذا صدقته كان ذلك أقرب للحصول الشفاهة في علمه بأن الطيب يخطئ كثير وأوان كثير من الناس لاشئ مما يصفه الطبيب بل يكون استعماله لما يصفه سببا في هلاكه ومع هذا يقبل قوله ويقلده

الممكن أن يلبوا ان الفاعل يمكنه أن يكون مقفوله المعين أن يلبوا هذا اذا ثبت لهم تحتاجوا إلى ما تقدم فانه لا يثبت حاجة الممكن إلى الفاعل إلا في حال وجوده فلم ان الاستدلال بمجرد الامكان باطل (قال الرازي) البرهان العاشر جهة الاحتياج لا بدوان لا يتبع مع المؤثر كما كانت لامع المؤثر والابقت الحاجة مع المؤثر إلى مؤثر آخر (٣) فالوجه هنا الحدوث جهة الاحتياج إلى المؤثر والحدوث مع المؤثر كموالاع المؤثر لان الحدوث هو الوجود بعد العدم سواء كان ذلك الوجود بالفاعل أولا بالفاعل فهو وجود بعد العدم سواء أذن حال الحدوث أو حال البقاء فهو في كلهما وجود بعد العدم فاذا هو مع المؤثر كموالاع المؤثر فيلزم الحال المذکور أما اذا جعلنا الامكان جهة الاحتياج فهو عند المؤثر لا يتبع كما كان عند عدم المؤثر فان الماهية مع المؤثر لا يتبع بممكنة البتة فعمل ان الحدوث لا يصلح جهة الاحتياج فقال هذا من جنس الذي قبله والجواب عن هذا من وجوه (أحدها) أن يقال كون الماهية مع المؤثر لا يتبع بممكنة البتة هو وصف ثابت له مع الحدوث أيضا بل لا يعلم ذلك الا مع الحدوث فان الممكن الذي يعلم أنه يصير واجبا بالفاعل فهو المحدث أما القديم الذي هو مورد النزاع وجهور العقلاء يقولون يعلم بسببه العقل أنه لا يكون له فاعل وبقدر أن تكون المسئلة نظرية فالنظر علم يقم على ذلك دليل البتة اذ لا دليل على قدم شئ من العالم البتة وانما غاية الالة الصحة أن تدل على دوام نوع الفاعلية وذلك يحصل بأحداث شئ بعد شئ وبكل حال فلا ريب أن الممكن المحدث واجب فاعله وحينئذ يقال الحدوث بعد العدم اذا كان بالفاعل اقضى وجوب المحدث وأما اذا لم يكن بالفاعل امتنع الحدوث فلم يكن الحدوث بعد العدم مع المؤثر كموالاع المؤثر فانه في هذه الحال واجب وفي هذه مجتمع كما أن الممكن مع المؤثر واجب وبدون المؤثر مجتمع وإذا كان واجبا مع المؤثر مع كونه حادثا لم يمتنع مع ذلك إلى مؤثر آخر (الجواب الثاني) أن يقال قوله الماهية مع المؤثر لا يتبع بممكنة البتة ان أراد به انها لا يتبع بتحتاجه إلى المؤثر ولا يتبع بعلة احتياجها هو الامكان فهذا باطل فهو خلاف ما يقوله دائما وان أراد به انها لا يتبع بممكنة العدم لوجوبها بالغير فهذا أيضا قاصر ما يقولون من انها باعتبار ذاتها يمكن وجودها وعدمها مع كونها واجبة بالغير وحينئذ يبطل قوله من ان القديم الذي يكون ممكنا فليس شئ من القديم الذي يمكننا وهذا يتعكس انعكاس النقض فلا يكون شئ من الممكن يقدم على شئ فثبت أن كل ممكن لا يوجد الا بعد عدمه وهو المطلوب فاذا بطل المذهب بطل جميع أدلته لان القول لازم من الأدلة فاذا انتفى اللازم انتفت المزمومات كلها (الجواب الثالث) قوله جهة الاحتياج لا بدوان لا يتبع مع المؤثر كما كانت لامع المؤثر أتريد به ان المحتاج إلى المؤثر لا يكون مع عدم المؤثر كما يكون مع المؤثر أم تريد ان علة احتياجها أو شرط احتياجها أو دليل احتياجها يختلف في الحالين فان أردت الاول فهذا صحيح فان المحدث بعد العدم لا يكون مع المؤثر كما كان مع عدم المؤثر فانه مع عدمه معدوم بل واجب العدم ومع وجوده موجود بل واجب الوجود وقوله لان الحدوث هو الوجود بعد العدم سواء كان الوجود بالفاعل أو بغير الفاعل تقدم مجتمع فان كونه بغير الفاعل مجتمع فلا يكون حدوث بعد العدم بغير الفاعل حتى يسرى بينه في هذه الحال وفي حال عدمها بل هذا مثل ان يقال رجحان وجوده على عدمه سواء كان بالفاعل أو بغير الفاعل وان أردت بذلك أن ما كان علة أو دليلا

وان كان ظنه واحتياطه مختلفا وصفه فكيف حال الخلق مع الرسل عليهم الصلاة والسلام التسليم والرسول صادقون مصدقون لا يجوز أن يكون خبرهم على خلاف ما أخبروا به قط وان الذين يعارضون أقوالهم بعقولهم عندهم من الجهل والضلال ما لا يحصىه الا ذو الجلال فكيف

يجوز أن يعارض ما لم يخط قط بما لم يصب في معارضة قط فان قيل فالتشديد اذا عدلوا شخصاً ثم عاد ذلك المعدل كذبهم كان تصديقه في جرحهم جرحاً في طريق تعدله قيل ليس هذا اوزان (٨٠) مسئلتان المعدل امان بقولهم فساق لا يجوز قبول شهادتهم واما ان

يقول هـ في هذه الشهادة اخطأوا
أركنوا فان جرحهم مطلقاً كان تغير
هذا أن يكون الشرع قد قدح في
دلالة العقل مطلقاً وليس الامر
كذلك فان الأدلة الشرعية لا تندرج
في جنس الأدلة العقلية واما اذا
قدح في شهادة معينة من شهادات
عز كرهه وقال انهم اخطأوا فهذا
لا يعارض تركتهم بالاتفق العقلاء
فان المزك لا يشاهد ليس من شرطه
أن لا يخط ولا يلزم من خطئه في
شهادة معينة خطؤه في تعدل من
عدله وفي غير ذلك من الشهادات
واذا قال المعدل المزك في بعض
شهادات معدله وكرهه فقد اخطأ
فيما لم يشهد هذا باتفاق العقلاء بل
الشاهد المعدل قد ترك شهادته لكونه
خصماً أو ظنيماً العادى وغيره وان
لم يقدح ذلك في سائر شهادته فلو
تعارضت شهادة المعدل والمعدل
وردت شهادة المعدل لكونه خصماً
أو ظنيماً لم يقدح ذلك في شهادة
الآخر وعد الله فالشرع اذا
خالف العقل في بعض موارد النزاع
ونسبه في ذلك الى الخطا والغلط لم
يكن ذلك قدحاً في كل ما يعمله العقل
ولا في شهادته بأنه صادق مقصود
ولو قال المعدل ان الذي عدلني كذب
في هذه الشهادة المعينة فهذا ايضا
ليس نظيراً لتعارض العقل والسمع
فان الدلالة السميعة لا تدل على أن
أهل العقول الذين حصلت لهم
شبه خالفوا بها الشرع تعبدوا
الكذب في ذلك وهب أن الشخص
الواحد والطائفة المعينة قد تعبد

أو شرطاً في أحد الحالين لا يكون كذلك في الحال الاخرى فهذا باطل فان احتياج الأثر الى
المؤثر اذا قيل هو لا إمكان أو الحدوث أو مجموعهما فهو كذلك مطلقاً فانما نعلم ان الحدث لا يحدث
الا بفعل سواء أحدث أو لم يحدث والممكن لا يتبرج وجوده الا بمرجع سواء ترجع أو لم يرجع
لكن هذا الاحتياج انما يتحقق في حال وجوده اذا مادام معدوماً فلا فاعله وقوله لا ابلغت
الحاجة مع المؤثر الى مؤثر آخر انما يدل على المعنى المسلم دون المنوع فانه يدل على أنه بالمؤثر
يحصل وجوده لا يقتصر مع المؤثر الى شيء آخر لا يدل على انه لا يصح كون علة حاجتها ودليلها
أشربها الحدوث أو الامكان أو مجموعهما بل هذا المعنى هو ثابت له حال وجوده أو انقراضه
ثبوته له حال عدمه فانه انما يحتاج الى ذلك حال وجوده لا حال عدمه وحينئذ فاذ قلنا احتياج
الى المؤثر لحدوثه بعد العدم وهذا الوصف ثابت له حال وجوده كقاعدة ثابتة لا تحتاجه وقت
وجوده والعلة حاصلة واذا قلنا العلة هي الامكان وادعينا انتفاءها عند وجوده كقاعدة ثابتة حاجته
الى المؤثر وقت وجوده بعلة منتفية وقت وجوده وهذا يدل على ان ما ذكره وجهه علمهم اللهم
وهذا بين لي تدبره وهذا وغيره مما بين أن القوم لما غيروا فطرته الله التي فطر عليها عباده فغيروا
عن سراج العقول وصحح المنقول ودخلوا في هذا الخلل الذي هو من أعظم جموع الكفر
والعناد صراطي أقوالهم من التناقض والفساد ما لا يعمله الرب العباد مع دعواهم أنهم أصحاب
البراهين العقلية والمعارف الحكيمة وان العالم الحقيقية فيما يقولونه لا فيما جاءت به رسل الله
الذين هم أفضل الخلق وأعلم بالحقيقة وهو لا الملاحة بخلاف العقول والسموعات
عقل هذه الضلالات اذ من البين أن المحتاج الى الخلق الذي خلقه هو محتاج اليه في حال وجوده
وكونه مخلوقاً أما اذا قدرنا باق على العدم ففي تلك الحال لا يحتاج عده الى خالق لوجوده بل
ولا فاعل لعدمه وهم وان قالوا عدمه يقتضي مرجع فالمرجع عندهم عدم العلة فالجميع عدم
لم يقولوا ان العدم يقتضي موجود واذ كان هذا يناقضه وجه الاحتياج لا بد وأن لا يتقي
مع المؤثر كما كانت لامع المؤثر هو كلام ليس فان الاحتياج انما هو في حال كون المؤثر مؤثراً
فكيف تزول حاجته الى المؤثر في الحال التي هو فيها محتاج الى المؤثر وكيف يكون محتاجاً الى
المؤثر حين لم يؤثر فيه وهو معدوم لا يحتاج الى مؤثر أصلاً وفي حال احتياجه اليه لا يكون محتاجاً
اليه وان قالوا هو في حال عدمه لا يمكن وجوده لا يجوز قلنا فهذا بعض ما ذكرناه فان كونه
لا يوجد لا يجوز أن أمر لازم له لا يقال انه ثابت له في حال عدمه دون حال وجوده واذ انين ان
الفعل مستلزم لحدوث المفعول وان ارادة الفاعل أن يفعل مستلزمة لحدوث المراد فهذا بين
ان كل مفعول وكل ما أريد فعله فهو حادث بعد ان يمكن عموماً وعلم هذا أنه متعين أن يكون ثم
ارادة أزيلت لشيء من الممكنات بغيرها من ادها زلا وأبداً سواء كانت عامة لكل ما مصدرعته
أو كانت خاصة ببعض المفعولات ثم يقال اما كونه علة لكل ما مصدرعته فامتناعه ظاهر متفق
عليه بين العقلاء فان ذلك يستلزم ان يكون كل ما مصدرعته بواسطة أو بغير واسطة قدماً أزلياً
فيلزم ان لا يحدث في العالم شيء وهو مخالف لما يشهده الخلق من حدوث الحوادث في السماء
والارض وما يشهدها من حدوث الحركات والاعيان والاعراض حركه الشمس والقمر
والكواكب وحركة الرياح والطرر وما يحدث من النبات والحياوان والمعدن واما

الكذب لكن جنس الأدلة المعارضة لا توصف بتمسك الكذب وأيضاً قاله اذا صرح بتكذيب معدله لم
يكن تكذيب المعدل من عدله في قضية معينة مستلزماً للقدح في تعدله لانه يقول كان عدلاً حين كان ثم طرأ عليه الفسق فصار يكذب

بعد ذلك ولا ريب أن العدول إذا عدلوا شخصاً محدثاً ما وجب فسقهم لم يكن ذلك فادحاً تعديلهم الماضي كما لا يكون فادحاً في
شهادتهم فتبين أن تحليل معارضة الشرع للعقل بهذا ليس فيه جملة (٨١) تقديم آراء العقلاء على الشرع وجه من الوجوه

أرادة شيء معين فلما تقدم ولانه حينئذ ما أن يقال ليس له الاثبات الارادة الازلية وما أن يقال له ارادات تحصل شيئاً بعد شيء فان قيل بالاول فهو على هذا التقدير يكون المراد الازلي في الازل
مقارناً لمراده الازلي فلا يراد به شيئاً من الحوادث لا بالارادة القدسية ولا بزيادة متعديده لانه اذا
قدرا المراد الازلي يجب أن يقارنه مراده كان الحادث حادثاً ما بزيادة أزلية فلا يقارن المراد
مراده وأما حادثاً بزيادة متعديده فمقارنه له وهذا باطل لوجهين (أحدهما) أن التقدير ليس له
الارادة واحدة أزلية (الثاني) ان حدوث تلك الارادة يقتضي سبب حادث والقول في ذلك
السبب الحادث كالقول في غيره يمتنع أن يحدث بالارادة الازلية المستتزمة لمقارنه مرادها لها
ويعتبر أن يحدث بلا ارادة لا امتناع حدوث الحادث بلا ارادة فيجب على هذا التقدير أن تكون
ارادة الحادث المعين مشروطة بزيادة و بزيادة الحادث الذي قبله وان الفاعل المبلغ لم ير مراداً
لكل ما يحدث من المرادات وهذا هو التقدير الثاني وهو أن يقال له ارادات تحصل شيئاً بعد شيء
فكل مراد له يحدث كائن بعد أن لم يكن وهو وحده المنفرد بالقدم والازلية وكل ما سواه مخلوق
يحدث كائن بعد أن لم يكن وعلى هذا التقدير فليس فيه الادوام الحوادث وتسلسلها وهذا هو
التقدير الذي تكلمنا عليه وبما أن نقوم بذات الفاعل ما يريد به بقدره وهذا هو قول أئمة
أهل الحديث وكثير من أهل الكلام والفلسفة بل قول أساطينهم من المتقدمين والمتأخرين
فتبين أنه يجب القول بحدوث كل ماسوى الله تعالى سواء سمى جسمياً وعقلاً ونفساً وأنه يمتنع
كون شيء من ذلك قد عاين أو قيل بجواز ادوام الحوادث وتسلسلها وأنه لا أول لها وأقول بامتناع
ذلك سواء قيل بان الحادث لا بد له من سبب حادث أو قيل بامتناع ذلك وأن القائلين بقدم العالم
كالافلاك والعقول والنفس قولهم باطل في صريح العقل الذي لم يكذب قط على كل تقدير
وهذا هو المطلوب وقد بسط الكلام على ما يتعلق بهذا في غير هذا الموضع فان هذا الأصل هو
الأصل الذي تصادمت فيه أئمة الطوائف من أهل الفلسفة والكلام والحديث وغيرهم وهو
الكلام في حدوث والقديم في أفعال الله وكلامه ويدخل في ذلك الكلام في حدوث العالم
والكلام في كلام الله وأفعاله والكلام في هذين الأصلين من محارات العقول والفلاسفة
القائلون بقدم العالم كالروافى غاية البعد عن الحق الذي جاءت به الرسل الموافقة لصريح المعقول
وصريح المنقول ولكنهم ألزموا أهل الكلام الذين وافقوهم على نفي قيام الأفعال والصفات بذاته
أولى نفي قيام الأفعال بذاته بأوزار قولهم فظهر بذلك من تناقض أهل الكلام ما استعطل به
عليهم هؤلاء المخدوعون ومنهم به العلماء المؤمنون من السلف والأئمة وأتباعهم وكان كلامهم
من الكلام الذي ذهبه به السلف بأسه من الخطأ والضلال الذي خالفوا به الحق في مسائلهم
ودلائلهم فبقوا فيه مذبيين متناقضين لم يصدقوا بما جاءت به الرسل على وجهه ولا فقهوا وأعداء
الملة بل في الصريح المعقول وسبب ذلك أنهم لم يحققوا ما أخبر به الرسل ولم يعلموه ولم يؤمنوا به
ولا يحققوا موجبات العقول فتقصوا في علمهم بالسميات والعقلات وان كان لهم منها نصيب
كبير فوافقوا في بعض ما قاله الكفار الذين قالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير
وفرغوا من الكلام في صفات الله وأفعاله ما هو بدعة مخالفة للشرع وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة
فهي مخالفة للعقل كما هي مخالفة للشرع والذي ينبغي عليه هنا علم به دلالة العقل الصريح على

(١١ - منهاج أول) انه من العلوم الضرورية فيقول هذا نحن نعلم بالضرورة العقلية ما يقول الاخر انه غير معلوم بالضرورة
العقلية كما يقول أكثر العقلاء نحن نعلم بالضرورة العقلية امتناع رؤية من في غير رعاية ومقابله ويقول طائفة من العقلاء ان ذلك

(٣) قوله في الهامش فهو مؤلف الخ كذا في الأصل وفي الكلام نقص فتأمل وحذر كتبته مجمعه

يمكن ويقول أكثر العقلاء اننا لم نأت بحدوث حادث بلا سبب حادث متنع ويقول طائفة ممن العقلاء ان ذلك يمكن ويقول أكثر العقلاء ان كون الموصوف عالما بلا علم قادر بلا قدرة حيا (٨٣) بلا حيلة متنع في ضرورة العقل وآخرون ينازعون في ذلك ويقول

أكثر العقلاء ان كون الشيء الواحد أمر انتهى بخبر المجتمع في ضرورة العقل وآخرون ينازعون في ذلك ويقول أكثر العقلاء ان كون العقل والعقل والمقول والعشق والعاشق والعشوق والوجود والوجود والعناية أمر واحد هو متنع في ضرورة العقل وآخرون ينازعون في ذلك ويقول جمهور العقلاء ان الوجود ينقسم الى واجب وعمكن وقديم ويحدث وان لفظ الوجود بعها ويتناولها وان هذا معلوم بضرورة العقل ومن الناس من ينازع في ذلك ويقول جمهور العقلاء ان حدوث الأصوات المسموعة من العبد أمر معلوم بضرورة العقل ومن الناس من ينازع في ذلك وجمهور العقلاء يقولون اثبات موجودين ليس أحدهما ما ينال الآخر ولا داخل فيه أو اثبات موجود ليس بداخل العالم والآخر جه معلوم الفساد بضرورة العقل ومن الناس من نازع في ذلك وهذا باب واسع فلو قيل بقديم العقل على الشرع وليست العقول شيئا واحدا بينا بنفسه ولا عليه دليل معلوم للناس بل فيها هذا الاختلاف والاضطراب لوجب أن يحال الناس على شيء لا ينسب إلى شئونه ومعرفته ولا اتفاق الناس عليه وأما الشرع فهو في نفسه قول الصادق وهذه صفة لازمة لا تختلف باختلاف أحوال الناس والعلم بذلك يمكن ورد الناس إليه يمكن ولهذا جاء التنزيل برّد

ما حاجته به الرسل ولا ريب أن كثير من طوائف المسلمين يخطئ في كثير من دلائله فلا يدع ولا يمكن نصر قوله مطلقا بل الواجب أن لا يقال إلا الحق قال الله تعالى ألم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب أن لا يقولوا على الله إلا الحق وإذا كان المقصود نصر حق اتفاق عليه أهل الملّة أو ردّ ما على اتفاقه على أنه باطل نصر بالطريق الذي يفيد ذلك وإن لم يستقم دليله على طريقة طائفة من طوائف أهل القبلة بين كيف يمكن اثباته بطريقة مؤلفة من قولها وقول طائفة أخرى فان تلك الطائفة أن توافق طائفة من المسلمين خبر لهم أن يخرج عن دين الاسلام وكذلك أن توافق العقول الصريح خبر من أن يخرج عن المعقول بالكلمة والقول كلما كان أقسدى في الشرع كان أقسدى العقل فان الحق لا يتناقض والرسل انما أخبرت بحق والله فاعباد على معرفة الحق والرسل بعثت بتكميل الفطرة لا بتغيير الفطرة قال الله تعالى سبهم أي أتاتني الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم الحق فخير لهم أن لا ياتوا بالاثبات والنفقة المبنية لأن القرآن الذي أخبر به عباد محقق فتطابق الدلالة البرهانية القرآنية والبرهانية العبادية ويتصادق موجب الشرع المنقول والنظر المعقول ولكن أهل الكلام المحدث الذي ذمه السلف والأئمة من الجهمية والمعتزلة ومن اتبعهم من المتشبهين إلى السنة من المتأخرين ابتدعوا في أصول دينهم حكما ودليلا وأخبارا عن قول أهل الملل عالم ينطق به كتاب ولا سنة واستدلوا على ذلك بطريقة لا أصل لها في كتاب ولا سنة فكان القول الذي أصوله وتقاؤه أهل الملل والدليل عليه كلاما بدعي في الشرع لا أصل لواحد منهما في كتاب ولا سنة مع أن أتباعهم يظنون أن هذا هو دين المسلمين فكانوا في مخالفة المعقول غير ملتزمين في مخالفة المنقول وقابلهم الملاحدة المنفصلة الذين هم أئمة مخالفة للصحح المنقول وصريح المنقول وما ذكرناه من أنما يعلم به حدوث كل ما سوى الله وامتناع قدم شئ بعينه من العالم بقدم الله بفقد المطلوب على كل تقدير من التقدرات ويمكن التعبير عنه بأنواع من العبارات وألفه على أوجه من التاليفات فان المادة إذا كانت مادة حقيقة أمكن تصويرها بأنواع من الصور وهي في ذلك يظهر أنها حقيقة بخلاف الأدلة المتألفة التي قد ركبت على وجه معين بالفاظ معينة فانه متى غير ترتيبها وألفاظها ونقلت من صورة إلى صورة ظهر خطأها كما أن الذهب الصحيح إذا نقل من صورة إلى صورة لم يتغير جوهره بل يبين أنه ذهب وأما المشغوش فانه إذا غير من صورته إلى صورة ظهر أنه مشغوش وهذه الأدلة المذكورة دالة على حدوث كل ما سوى الله تعالى وان كل ما سوى الله تعالى كائن بعد ان لم يكن سواء قبل بدوام وقوع الفعل كما يقوله أئمة أهل الحديث وأئمة الفلاسفة ولم يقل ولكن من لم يقل بذلك يظهر بينه وبين أئمة طوائف أهل الملل وغدهما من النزاع والنصوصات والمكابرات ما أغنى الله عن من لم يشركه في ذلك وتنكافؤ عنده الأدلة ويبقى في أنواع من الحيرة والشك والاضطراب قد دعا إلى الله من هدها وبين له الحق قال تعالى كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأُنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه وما اختلف فيه إلا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم البينات نجوا بينهم فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم فان الحق سبحانه متنع أن يكون مقارنا له في القدم شئ من العالم كائنما كان سواء قيل أنه خلق بعينه وقدرة كما يقوله

الناس عند التنازع إلى الكتاب والسنة كما قال تعالى يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا فأمر الله المؤمنين عند

(A5)

اه في غير هذا الموضع (الوجه الثامن)
مع العقل كمائل الحساب والمهندسة

تدبرها العاقل الفاضل وأعطاهما حقهما من النظر العقلي علم العقل فسادها وثبوت نقيضها كإقلا بية
أن يقال المسائل التي يقال أنه تعارض فيها العقل والسمع ليست من المسائل البينة المعروفة بصرى

(١) قوله اذا يثغوا الخ كذا في الاصل والذي في لسان العرب اذا يثغورا أي كاثثغ الخبوة قال والثغ الشدخ اه كسبه مصححه

والظلمات الظاهرة والالهيات البينة ونحو ذلك بل لم ينقل أحد ما سناد صحيح عن نبي صلى الله عليه وسلم شيئاً من هذا الجنس ولا في القرآن شيء من هذا الجنس ولا يوجد ذلك الا في (٨٤) حديث مكذوب موضوع يعلم أهل النقل أنه كذب وأقرب دلالة ضعيفة غلط

يستتاب ثلاثة أيام فلما لم يرجعوا أمر بأخاديد من نار فحدثت عند باب كندة وقد فهم في تلك النار وروى عنه أنه قال لما رأيت الأمر أمر امتكرا * أجيأت ناري ودعوت قنبرا وقيل هؤلاء واجب بالاتفاق لكن في جواز تحريمهم نزاع فعلى رضي الله عنه أمر آخر يحرمهم وخالفه ابن عباس وغيره من الفقهاء وقال ابن عباس أما أنا فلو كنت لم أحرهم لم ينهي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن يعذب بعد ذاب الله ولعزبت أعناقهم لقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه وهذا الحديث في صحيح البخاري وأما السابعة الذين يسبون أبا بكر وعمر فإن علياً لما بلغه ذلك طلب ابن السوداء الذي بلغه ذلك عنه وقيل أنه أراد قتله فهدم به إلى قريشياً وأما الفضلة الذين يفضلونه على أبي بكر وعمر فروى عنه أنه قال لا أؤتي بأحد يفضلني على أبي بكر وعمر الا ضربت به هذا المقتري وقد رواه عنه أنه كان يقول على منبر الكوفة خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر روى هذا عنه من أكثر من ثمانين وجهاً ورواه البخاري وغيره ولهذا كانت الشيعة المتقدمون كلهم متفقين على تفضيل أبي بكر وعمر كما ذكر ذلك غير واحد فهاتان البدعتان بدعة الخوارج والشيعة حدثتا في ذلك الوقت لما وقعت الفتنة (١) ثم أنه في وأخر عصر الصحابة والتابعين لهم بإحسان كعب بن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وجابر بن عبد الله ووالثمة بن الأسقع ثم أنه في وأخر عصر التابعين من أوائل المائة الثانية حدثت بدعة الجهمية منكورة الصفات وكان أول من أظهر ذلك الجعدي درهم قطبه خالد بن عبد الله القسري فضي به واسط فخطب الناس يوم الغر وقال أيها الناس ضحوا تقبل الله ضحاياكم فاني منيع بالجعدين درهم انه زعم أن الله تعالى لم يعذب ابراهيم خليله ولم يكلمه موسى تكليماً تعالى الله عما يقول الجعد علواً كبيراً ثم زعم أنه سمعهم ظهر هذا المذهب الجهمي من صفوان ودخلت فيه بعد ذلك المعتزلة وهؤلاء أول من عرف عنهم في الاسلام أنهم افتتوا بحدوث العالم بحدوث الاجسام وأنشأوا حدوث الاجسام بحدوث ما يستلزمها من الاعراض وقالوا الاجسام لا تنفصل عن اعراض محدثة وما لا ينقل عن الحوادث أو ما لا يسبق الحوادث فهو حادث لا متنازع حوادث لا أول لها ثم اتهم تفرقوا عن هذا الاصل فلما قالوا بامتناع دوام الحوادث في الماضي عورضوا بالمستقبل فطردوا ما هذه الطريقة هذا الاصل وهم امام الجهمية الجهمي من صفوان وأبو الهذيل العلاف امام المعتزلة وقالوا بامتناع دوام الحوادث في المستقبل والماضي ثم ان جهما قال اذا كان الامر كذلك لزم فناء الجنة والنار وانه بعدم كل ما سوى الله تعالى كما كان كل ما سواهم معدوماً وكان هذا مما أنكره السلف والائمة على الجهمية وعدوهم كفرهم وقالوا ان الله تعالى يقول ان هذا الرزق انما له من نفاذ وقال تعالى أكلهم اثم وظلما إلى غير ذلك من النصوص الدالة على بقاء النعيم وأما أبو الهذيل فقال ان الدليل انما يدل على انقطاع الحوادث فقط فيمكن بقاء الجنة والنار لكن تنقطع الحركات فيقضي أهل الجنة والنار ساكنين ليس فيها حركة أصلاً ولا شيء محدث ولزمه على ذلك ان يثبت أجساماً باقية دائماً خالية عن الحوادث فلزم وجود أجسام بلا حوادث فينتقض الاصل الذي أصوبه وهو أن الاجسام لا تخلو عن الحوادث وهذا هو الاصل الذي أصله هشام بن الحكم وهشام بن سالم الجواليقي وغيرهما من

(١) قوله ثم أنه في وأخر الخ كذا في الاصل والكلام بعد هذا منقطع فيجبر كتبه مصححه

المستدل بها على الشرع فالقول مثل حديث عرق الخسل الذي كذبه بعض الناس على أصحاب جاد ابن سلمة وقالوا انه كذبه بعض أهل البدع واتهموا بوضعه محمد بن شعيب النخعي وقالوا انه وضعه وروى به بعض أهل الحديث ليقال عنهم انهم يروون مثل هذا وهو الذي يقال في منته انه خلق خيلاً فأجرها فعرقت فخلق نفسه من ذلك العرق تعالى الله عن فرية المقتزين والحاد المحدثين وكذلك حديث نزوله عن عتبة عرقه إلى الموقف على جبل أوروق ومصاحفته للركبان ومعاذته للشاة أمثال ذلك هي أحاديث مكذوبة موضوعة باتفاق أهل العلم فلا يجوز لأحد أن يدخل هذا وأمثاله في الأدلة الشرعية والثاني مثل الحديث الذي في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يقول الله تعالى عدي مررت فلم تصدني فيقول رب كيف أعودك وأنت رب العالمين فيقول أما علمت أن عدي فلا ترضى فلو عدته لو جسدتي عنه عدي جعت فلم تطعني فيقول رب كيف أطعمك وأنت رب العالمين فيقول أما علمت أن عدي فلا تأجاع فلو أطعمته لو جسدت ذلك عدي فانه لا يجوز لعاقل أن يقول ان دالة هذا الحديث بخلافه لسمع ولعقل الامن يظن أنه قد دل على جواز المرض والجوع على الخلق سبحانه وتعالى ومن قال هذا على الحديث أو مدله أو مفهمه فقد كذب فان الحديث قد فسره المتكلمه وبين مراده بياناً لا شبهة وبين فيه ان العبد هو الذي يباع وكل مرض وعاده العود وأن الله سبحانه لم يأكل ولم يعد بل غير هذا الباب من الاحاديث كاحاديث المروية في

فضائل الاعمال على وجه المجازفة كما يرى مرفوعاً عنه من صلى ركعتين في يوم عاشوراء عرفهم ما كنذا وكذا كتب له ثواب سبعين نبياً ونحو ذلك هو عند أهل الحديث من الأحاديث الموضوعة فلا يعلم حديث واحد (٨٥) يخالف العقل أو السمع الصحيح الا هو عند

أهل العلم ضعيف بل موضوع بل لا يعلم حديث صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم في الأمور التي أجمع المسلمون على تركه إلا أن يكون له حديث صحيح يدل على أنه منسوخ ولا يعلم عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث صحيح أجمع المسلمون على نفيه فضلاً عن أن يكون نفيه معلوماً بالعقل الصحيح البين لعامة العقلاء فإن ما يعلم بالعقل الصحيح البين أظهر مما لا يعلم إلا بالاجماع ونحوه من الأدلة السبعة فإذا لم يوجد في الأحاديث الضعيفة ما يعلم نفيه بالأدلة الخفية كالاجماع ونحوه فإن لا يكون فيها ما يعلم نفيه بالعقل الصحيح الظاهر أولى وأحرى ولكن عامة موارد التعارض هي من الأمور الخفية المشبهة التي يحارها كثير من العقلاء كسائل أسماء الله وصفاته وأفعاله وما بعد الموت من الثواب والعقاب والجنة والنار والعرش والكبرى وعامة ذلك من أنباء الغيب التي تقصر عقول أكثر العقلاء عن تحقيق معرفتها بمجرد رأيهم ولهذا كانت عامة الخافضين فيها مجرد رأيهم إلهاماً متنازعين مختلفين وإلهاماً حادياً فهو كمن وغالب يرى أن أمه أحق في ذلك منه ولهم هذا التجدد عند التحقيق مقدرين لأنهم فيما يقولون من التعليقات المعالومة بصريح العقل فقد اتساع ارسطو طالس يتبعونه فيما ذكره من المنطقيات

الجمجمة الرافضة وغير الرافضة كالكرامة فقالوا بل يجوز ثبوت جسم قديم أزلي لأول وجوده وهو عال عن جميع الحوادث وهو لا يعلم عن الجسم القديم الأزلي بخلاف الحوادث وأما الأجسام المحلوفة فلا تخالفون الحوادث ويقولون ما لا يخالفون الحوادث فهو حادث (٣) لكن يقولون أن كل جسم فانه لا يخالفون الحوادث ثم هؤلاء الجمجمة أصحاب هذا الأصل المستند احتجوا أن يلتزموا طردها الأصل فقالوا إن الرب لا تقوم به الصفات والأفعال فانها أعراض وحوادث وهذه لا تقوم بالأجسام والأجسام محدثة فلزم أن لا يقوم بالرب علم ولا قدرة ولا كلام ولا مشيئة ولا راحة ولا رضا ولا غضب ولا غير ذلك من الصفات بل ما يوصف به من ذلك فانما هو محتاج منفصل عنه والجمجمة كانوا يقولون قولنا أنه يتكلم مجاز والمعتزلة قالوا أنه متكلم حقيقة لكن المعنى واحد فكان أصل هؤلاء المادة التي تشتت عنها هذه البدع فإما عن كلاب بعد هؤلاء لما ظهرت الهمة المشهورة وامتنع الإمام أحمد بن حنبل وغيره من آفة السنة وثبت الله تعالى الإمام أحمد بن حنبل وجرت أمور كثيرة متعزفة وانتشر بين الأمة النزاع في هذه المسائل بل قام أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب البصري وصنف في الرد على الجمجمة والمعتزلة مصنفات وبين تناقضهم فيها وكشف كثيراً من عوراتهم لكن سلم لهم ذلك الأصل الذي هو يسوع البديع فاحتج بذلك أن يقول أن الرب لا تقوم به الأمور الاختيارية ولا يتكلم بعيشته وقدرته ولا نداء موسى حين جاء الطور ولا يقوم به نداء حقيقي ولا يكون إيمان العباد وعلمهم الصالح هو السبب في رضا ومحبة ولا كفرهم هو السبب في سخطه وغضبه فلا يكون بعد أعمالهم لأحب ولا رضا ولا سخط ولا فرح ولا غير ذلك مما أخبرت به نصوص الكتاب والسنة قال الله تعالى قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله وقال تعالى ذلك بأنهم اتبعوا ما أحبط الله وكروا رضواناً فأحبط أعمالهم وقال تعالى فلما أسفونا استغناهم وقال إن تكفروا فإن الله غنى عنكم ولا يرضى لعباده الكفر وإن تشكروا يرضه لكم وقال تعالى إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقته من تراب ثم قال له كن فيكون وقال تعالى ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم وأمثال ذلك من نصوص الكتاب والسنة ما لا يحصى إلا بكلفة وهي تبلغ مئين من نصوص القرآن والحديث كذا كرنا طرفاً منها في غير موضع وذكرنا كلام السلف والخلف في هذا الأصل بل وقد ذكرنا مذاهب القدماء من الفلاسفة أيضاً وموافقة أساطينهم على هذا الأصل ثم إنه بسبب ذلك تفرق الناس في مسئلة القرآن فاحتج ابن كلاب ومتبعوه أن يقولوا هو قديم وإنه لا من ذوات الله وإن الله لم يتكلم بعيشته وقدرته وجعلوا جميع ما يتكلم به قديم العين لم يقولوا أنه يتكلم بعيشته وقدرته أزلاً وأبداً وأن كلامه قديم بمعنى أنه قديم الشئ ليرز الله متكلماً بعيشته كما قاله السلف والأئمة ثم الذين قالوا أنه قديم العين اختلفوا على خزين حزب قالوا مجتمع أن يكون القديم هو الحروف والأصوات لا امتناع البقاء عليها وكونها توجد شيئاً بعد شيئاً لأن المسبوق بغيره لا يكون قدعاً فالقديم هو المعنى وبتبع وجوده معان لانها بالهائي آت واحد والخصيص بعد دون عدد لا موجهه فالقديم بمعنى واحد هو الأمر بكل ما أمر وإنه بغير كل مخبر وهو معنى التوراة والإنجيل والقرآن وهو آية الكرمي وآية الدين وقل هو الله أحد وقل أعوذ برب الفلق وأنكروا أن يكون الكلام العربي كلام الله

والطبيعات والالهيات مع أن كثيراً منهم قد يرى بعقله نقض ما قاله ارسطو ويجحد لمحسن ظنه بتوقف في مخالفة أو ينسب النقص في الفهم إلى نفسه مع أنه يعلم أهل العقل المتصفون بصريح العقل أن في المنطق من الخطأ البين ما لا ريب فيه كما ذكر في غير هذا الموضع

وأما كلامه وكلام أتباعه كالاسكندر الافريديوسي وبرقلس ونامسيطوس والفارابي وابن سينا والسهروردي المقتول وابن رشد الحفيد وأمثالهم في الاهليات خافيه من لفظ الكثير (٨٦) والتقصير العظيم لظاهر الجهور عقلا بدي آدم بل في كلامهم من التناقض

والحزب الثاني قالوا بل الحروف والاصوات قديمة أزلية الاعيان وقالوا الترتيب في ذاتها لا في وجودها وفروا بين الحقيقة وبين وجود الحقيقة كما يفرق كثير من أهل الكلام بين وجود الرب وبين حقيقته وكثير منهم ومن الفلاسفة يفرق بين وجود الممكنات وبين حقيقتها وقالوا الترتيب هو في حقيقتها لا في وجودها بل هي موجودة أزلا وأبدا لم يسبق شيء منها شيئا وان كانت صفتها مرتبة ترتيبا عقليا كترتيب الذات على الصفات وكترتيب المعلول على العلة كما يقوله المتفلسفة القائلون بقدم العالم حيث قالوا ان الرب متقدم على العالم بذاته وحقيقته ولم يتقدم عليه بتقدم زمانيا وقالوا في تقدم بعض كلامه على بعض كما قال هؤلاء في تقدمه على معلوله وهو لا يجعلون التقدم والتأخر والترتيب نوعين عقليا ووجوديا وبدعون ان ما أثبتوه من الترتيب والتقدم والتأخر هو على لا وجودي وأما جمهور العقلاء فيستكبرون هذا ويقولون ان قول هؤلاء معلوم الفساد بالضرورة وان الترتيب والتقدم والتأخر لا يعقل الا وجود الشيء بعد غيره لا يمكن مع كونه معه الا ان يكون بعده كما يقولون ان المعلول لا يكون الا بعد العلة ولا يكون الاممها وهذه الامور قد بسطت في غير هذا الموضوع بسطا كبيرا ولكن ذكرناها ميسرا والمقصود ان هذه الطريق الكلامية التي ابتدعتها الجهمية والمعتزلة واذكرها سلف الامة وأختها صارت عند كثير من النظار المتأخرين هي دين الاسلام ويعتقدون ان من خالفها فقد خالف دين الاسلام مع انه لم ينطق بما فيها من الحكم والدليل لا آية من كتاب الله ولا خبر عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان فكيف يكون دين الاسلام بل أصل أصول دين الاسلام ما لم يبدل عليه لا كتاب ولا سنة ولا قول أحد من السلف ثم تحدث بعد هذا في الاسلام الملاحدة من المتفلسفة وغيرهم حدوا وانشروا بعد انقراض العصور المنفصلة وصار كل زمان ومكان يضعف فيه نور الاسلام يظهر وفيه وكان من أسباب ظهورهم أنهم سئلوا ان دين الاسلام ليس إلا بما يقوله أولئك المبتدعون ورأوا ذلك فاسدا في العقل فكان غلامهم طاعنين في دين الاسلام بالكلية بالبدوا لسانا كنزمية أتباع بابل الخرمي وفرامطة البهرين أتباع أي سعيد الجاني وغيرهم وأمامة تصدقهم وعقلانهم فقرأوا ان ما جاء به محمد صلى الله تعالى عليه وسلم فيه من الخير والصلاح ما لا يمكن القدح فيه بل اعترفوا بحدافهم بما قاله ابن سينا وغيره من أنهم لم يتبرع العالم بأموس أفضل من ناموس محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وكان هذا موجب عقولهم وفلسفتهم فأنهم نظروا في أرباب النواميس من اليونان فقرأوا ان الناموس الذي جاء به موسى وعيسى أغلظهم من نواميس أولئك بأمر عظيم ولهذا لما ورد ناموس عيسى بن مريم عليه السلام على الروم انتقلوا عن الفلسفة اليونانية إلى دين المسيح وكان ارسطو قبل المسيح بن مريم عليه السلام فهو نفعها سنة وكان وزير الاسكندر بن فيليب المقدوني الذي غلب على الفرس وهو الذي يؤرخه اليوم بالتاريخ الرومي يؤرخه اليهود النصارى وليس هذا الاسكندر هو ذا القرنين المذكور في القرآن كما ظن ذلك طائفة من الناس فان ذلك كان متقدما على هذا وذاك هو الذي بنى سدأجوج وماجوج وهذا المقدوني لم يصل إلى السد وذاك كان مسلما موحد وهذا المقدوني مشرك هو وأهل بلده اليونانيون كانوا مشركين يعبدون الكواكب والوثان قد قيل ان آخر ملوكهم كان هو بطليموس صاحب المجسطي

مالا يكاد يستقصي وكذلك أتباع رؤس المقاتلات التي ذهب الهامان ذهب من أهل القبلة وان كان فيها ما فيها من البعد المخالفة للكتاب والسنة واجماع سلف الامة فيها أيضا من مخالفة العقل الصريح ما لا يعلم الا الله كاتبه أي الهذيل العلاف وأي اسحق النظام وأي القاسم الكهعي وأي علي وأي هاشم وأي الحسن البصري وأمثالهم وكذلك أتباع من هو أقرب إلى السنة من هؤلاء كتابع حسين النصار وضار بن محسن ومثل أي عيسى محمد بن عيسى بن غوث الذي ناطرأ جسد بن حنبل ومثمل حفص الفرد الذي ناطر الشافعي وكذلك أتباع متكلمي أهل الاثبات كتابع أي محمد بن الله بن سبعين كلاب وأي عبد الله

(مطلب)

نارج الملاحدة من المتفلسفة وغيرهم

محمد بن عبد الله بن كرام وأي الحسن علي بن اسمعيل الأشعري وغيرهم بل هسدا موجود في أتباع أغمة الفقهاء وأغمة شيوخ العباد كصاحب أبي حنيفة والشافعي ومالك وأحمد وغيرهم تجد أحدهم دائما جدي في كلامهم ما يراهو باطلنا وهو يتوقف في ذلك لا اعتقاده ان امامه اكل منه عقلا وعلموا لا تجد أحدا من هؤلاء يقول اذا تعارض قولي وقول مشيوعي قدمت قولي مطلقا لكنه اذا تن له أحيانا الحق في نقض قول مشيوعي وان نقضه أرجح منه فقدمه لا اعتقاده ان الخطأ بآثره

فكيف يجوز ان يقال ان في كتاب الله وسنة رسوله الصحة الثابتة ما يعلم زيد وعمر بقله أنه باطل وأن يكون كل من اتبعه عليه شيء مما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم قد مرأه على نص الرسول صلى الله عليه وسلم في أنباء الغيب التي ضل فيها

عامته من دخل فيها فمجرد رأيه بدون الاستدعاء به إلى الله والاستقامة بسورة الله الذي أرسل به رسوله وأزله به كسبه مع علم كل أحد بقصوره وتقصيره في هذا الباب وبما وقع فيه من أفعاله وبغير أفعاله من (٨٧) الاضطراب في الجمله النصوص الثابتة في الكتاب

والسنة لا يعارضها معقول قط ولا يعارضها الا ما فيه اشتباه واضطراب (٣) وما علم أنه حق لا يعارضه ما فيه اضطراب واشتباه لم يعلم أنه حق بل نقول قولاً عاماً كما ان النصوص الثابتة عن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يعارضها قط صريح معقول فضلاً عن أن يكون مقديماً عليها وإنما الذي يعارضها شبه وخسالات منها على معان متشابهة وألفاظ مجتمعة حتى وقع الاستفسار والسان ظهراً ما عارضها شبه سوف طائفة لأبراهيم عقلية ومما يوضح هذا (الوجه التاسع) وهو أن يقال القول بتقديم الإنسان لمفعوله على النصوص النبوية قول لا ينشيط وذلك لأن أهل الكلام والفلسفة الخائفين المتنازعين فيما يسمونه عقليات كل منهم يقول أنه يعلم بضرورة العقل أو بطوره فيشبهه وهذا من حيث الجمله معقول فالمعتزلة ومن أتبعهم من الشيعة يقولون ان أصلهم المنضون في الصفات والتكذيب بالقدرة الذي يسمونه التوحيد والعقل معلوم بالأدلة العقلية القطعية ومخالفتهم من أهل الأنساب يقولون ان نقض ذلك معلوم بالأدلة القطعية العقلية بل الطائفتان ومن ضاهاهما يقولون ان الكلام المحض هو ما يمكن عمله بالعقل المجرد بدون السمع كسنة الرؤية والكلام وخلق الأفعال وهذا هو الذي يجعلونه قطعياً ويؤمنون

وانهم بعده انتقلوا الى دين المسيح فان الناموس الذي بعث به المسيح كان أعظم وأجل بل النصارى بعده أن غيروا دين المسيح وبدلواهم أقرب الى الهدى ودين الحق من أولئك الفلاسفة الذين كانوا مشركين وشركاً أولئك الغليظ هم أوجب أفساد دين المسيح كاذره طائفتان من أهل العلم قالوا كان أولئك يعبدون الأصنام ويعبدون الشمس والقمر والكواكب ويصدقون لها والله تعالى انما بعثت المسيح بدين الاسلام كما بعث سائر الرسل بدين الاسلام وهو عبادة الله وحده لا شريك له قال تعالى واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا ان جعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون وقال تعالى وما أرسلنا من قبلك من رسول الا نوحي اليه انه لا اله الا أنا فاعبدون وقال تعالى ولقد بعثنا في كل أمة رسولا ان اعبدوا الله واجتنبوا الطواغوت فاتهم هدى الله ومنهم من حقت عليه الضلالة وقد أخبر الله تعالى عن نوح وابراهيم وموسى وغيرهم من الرسل والمؤمنين الى زمن الحوار بين أن دينهم كان الاسلام قال تعالى عن نوح عليه السلام ان كان كبر عليكم مقامى ونذكرى يا بأت الله فعلى الله توكلت فأجمعوا أمركم وشركتكم ثم لا يكن أمركم عليكم غمّة ثم افضوا الى ولا تنظرون فان توليتم فاستأمنكم من أحرارنا أجرى الى الأعلى الله وأمرت أن أكون من المسلمين وقال تعالى عن ابراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام ومن يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه نفسه ولقد اصطفينا في الدنيا وانه في الآخر قلن الصالحين اذ قال له ربه أسلم قال أسلمت لرب العالمين ووصى بها ابراهيم بنبيه ويعقوب بابن ابي الله انه اصطفى لكم الدين فلا تعجزون الا أنتم مسلمون وقال تعالى عن موسى عليه الصلاة والسلام يا قوم ان كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا ان كنتم مسلمين وقال تعالى انا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكمكم بها النبيون الذين أسلموا الذين هادوا وقال تعالى عن يونس ربه اني ظلمت نفسي وأسلمت مع سليمان لله رب العالمين وقال تعالى عن الحوار بين واذ وحيث الى الحوار بين أن أنو ابى ورسولى قالوا أنما شهدنا بنينا مسلمون ولما كان المسيح صاوت الله عليه قد بعث بمابعثه المرسون قبله من عبادة الله وحده لا شريك له وأحل لهم بعض ما كان حرم عليهم في التوراة وبقي أتباعه على ملته مدة قبل أقل من مائة سنة ثم ظهرت فهم البدع بسبب معاداتهم لليهود صاروا يقصدون خلافتهم فغلبوا في المسيح وأحلوا أشياء حرمها وأباحوا الخنزير وغير ذلك وابتدعوا شركاً بسبب شرك الامم فان أولئك المشركين من اليونان والروم وغيرهم كانوا يصدقون للشمس والقمر والأوثان فنقلتهم النصارى عن عبادة الأصنام المجددة الى الهائل الى عبادة التماثيل المصوّرة في الكنائس وابتدعوا الصلاة الى المشرق فصالحوا الى حيث تظهر الشمس والقمر والكواكب فاعتصموا بالصلاة عليها والسجود لها والصلوات لها والسجود لها والمقصود ان النصارى بعد تبديل دينهم كان ناموسهم ودينهم خيراً من دين أولئك اليونان أتباع الفلاسفة فهذا كان الفلاسفة الذين راودن الاسلام يقولون ان ناموس محمد صلى الله تعالى عليه وسلم أفضل من جميع التواميس ورأوا أنه أفضل من ناموس النصارى والمجوس وغيرهم فلم يطعنوا في دين محمد صلى الله عليه وسلم كما طعن أولئك المظهرين للزندقة من الفلاسفة ورأوا ان ما يقوله أولئك المتكلمون فيه ما يخالف صريح المعقول فطعنوا بذلك عليهم وصاروا يقولون من أنصف ولم يتعصب ولم يتبع الهوى لا يقول ما يقوله هؤلاء في المبدأ والمعاد وكان لهم أقوال

الخالف فيه وكل من طائفتي النفي والاثبات فبهم من الذك كدو العقل والمعرفة ما هم معتزون به على كثير من الناس وهذا يقول ان العقل الصريح يدل على النفي والاخر يقول العقل الصريح يدل على الاثبات وهم متنازعون في المسائل التي دلت عليها النصوص كسائل

الصفات والقدر وأما المسائل المولدة كمشكلة الجوهر الفرد ومثائل الأجسام وبقاء الأعراض وغيرها فذلك فقهنا من النزاع بينهم ما يطول استقصاؤه وكل منهم يدعي فيها القطع العقلي (٨٨) ثم كل من كان عن السنة أبعد كان التنازع والاختلاف بينهم في معقولاتهم أعظم فالمعترية أكثر اختلافنا من مشكلة أهل الثابتات وبين البصريين والبغداديين منهم من النزاع ما يطول ذكره والبصريون أقرب إلى السنة والاثبات من البغداديين ولهذا كان البصريون يشبّهون كون الباري سبحانه بصيرا مع كونه جاعليا قدرا ويشبّهون له الإرادة ولا يوجبون الأصل في الدنيا ويشبّهون خبرا لو احدثوا الفاس ولا يؤمنون المتعدين وغير ذلك ثم بين المشايخ والحسينية أتباع أبي الحسين البصري من التنازع ما هو معروف وأما الشعة فأعظم تفرقا واختلافنا من المعترية فكرونها أبعد عن السنة منهم حتى قيل أنهم يبلغون اثنتين وسبعين فرقة وأما الفلاسفة فلا يحجمهم جامع بل هم أعظم اختلافنا من جميع طوائف المسلمين واليهود والنصارى والفلاسفة التي ذهب إليها الفارابي وابن سينا أعماهي فلسفة المشائين أتباع أرسطو صاحب التلالم وبينه وبين سلفه من النزاع والاختلاف ما يطول وصفه ثم بين أتباعه من الخلاف ما يطول وصفه وأما سائر طوائف الفلاسفة فلو حكى اختلافهم في علم الهيئة وحده لكان أعظم من اختلاف كل طائفة من طوائف أهل القبلة والهيئة عارضا في حسابي هومي أصبح علومهم فإذا كان هذا اختلافهم فيه فكيف باختلافهم في الطبيعيات أو المنطق فكيف

فالسدة في العقل أيضا تلقواهم من سلفهم الفلاسفة ورأوا أن ما نوازع الرسل بخلافه سلكوا طريقهم الباطنية فقالوا ان الرسل لم يبين العلم والحقائق التي يقوم عليها البرهان في الأمور العلية ثم منهم من قال ان الرسل علمت ذلك وما بينه ومنهم من يقول انهم لم يعلمه وانما كانوا بارعين في الحكمة العملية دون الحكمة العلية ولكن خاطبوا الجمهور بخطاب تخيلي خيلت لهم في أمر الايمان بالله واليوم الآخر ما يفهمهم اعتقادهم في سبلتهم وان كان ذلك اعتقادا باطلا لا يتطابق الحقائق وهو لا المتفلسفة لا يجوزون تأويل ذلك لان المقصود بذلك عندهم التخصيل والتأويل يناقض مقصوده وهم يقرّون بالعصائد لكن يقولون مقصودها اصلاح اخلاق النفس وقد يقولون انها أسقطت عن الخاصة العارفين بالحقائق فكانت بدعة ولكل المتكلمين مما أعانت الحاد هؤلاء المحدثين وقد بسط الكلام في كشف أسرارهم وبيان مخالفاتهم لصريح المعقول وصحيح المنقول في غير هذا الموضوع وذكر في غير هذا الموضوع ان المعقولات البصرية مما افقوا لما أخبر به الرسل لان تناقض ذلك ونهنا في مواضع على ما يستوجب الاستغناء عن الطرق الباطلة المستدعة وما به يعلم ما وافق خبر الرسل وبين ان الطرق المخصصة في المعقول هي مطابقة لما أخبر به الرسل مثل هذه الطرق وغيرها فانه يعلم بصريح المعقول ان فاعل العالم اذا قيل انه علة تامة لازلية والعلة التامة تستلزم معلولها لزم ان لا يتخلف عنه في القدم شيء من المعلوم فلا يحدث عنه شيء لا بواسطة ولا بغير واسطة ويتبع ان بصيرة لمفعول بعدمه معلول من غير ان يقوم به ما يصير به علة لثاني فينتج مع ثمان أحواله ان تختلف مفعولاته ويحدث منها شيء وهذا مما لا ينزع فيه عاقل تصوّره تصور واجيدا وحذاقهم بغير فون بهذا كاذ كره ابن رشد الحفيد وأبو عبد الله الرازي وغيرهما من أن صدور المتغيرات المختلفة عن الواحد البسيط مما تنكره العقول وكذلك اذا سمي موجبا للذات وكذلك اذا قيل مؤثرا ثم التاثير في الازل أو مرجع التجميع في الازل أو نحو ذلك وكذلك اذا قيل هو قادر مختار يستلزم وجوده من اده في الازل فانه اذا استلزم وجوده من اده في الازل لزم ان لا يحدث شيء من مراده فلا يحدث في العالم شيء اذا لا يحدث شيء الا بآرادته فلو كانت آرادته أزلية مستتمة لوجود مراده ما عاقل في الازل لزم ان لا يكون شيء من المرادات حاد فالا يكون في العالم حادث وهو خلاف المساهدة فهم لا يقولون ولا يقول عاقل انه علة تامة أزلية لجميع معلولاتها ولا موجب أن لجميع العالم حتى أشخاصه ولا يقول أحد ان جميع مرادهم مقارنته في الازل بل يقولون ان أصول العالم كالأفلاك والعناصر هي الازلية القديمة بأعيانها وان الحركات والمولدات قدعة النوع أو يقولون ان مواد هذا العالم كالجواهر الفردة والهيولى وغير ذلك هي قديمة أزلية بأعيانها وهذا كله باطل اذا كان قدم شيء من ذلك يستلزم أن يكون فاعله مستتمة له في الازل سواء سمي موجبا له ذاته في الازل أو علة تامة قدعة مستتمة لمعلولها أو قيل انه فاعل بآرادته الازلية المستتمة للمفعول المراد في الازل واذا قيل هو علة تامة لأصول العالم دون حوادته أو هو مجرد بآرادته أزلية مستتمة لاقتراح مرادها بما في الازل لكن تلك الآرادة الازلية المقارنة لمرادها انما تعلقت بأصول العالم دون حوادته قيل لهم هذا باطل من وجوه منها أن مقارنة المفعول المعين لفاعله لا سيما مقارنته له ألا بدأ تمتنع في صريح العقول بل وفي بدهة العقول بعد التصور التام واذا قالوا

باللهيات واعتبر هذا عبادا كره أرباب المقالات عنهم في العلوم الرياضية والطبيعية كإتقائه الاشعرى في كتابه في متالات غير الاسلاميين وما ذكره الفاضل أبو بكر عنهم في كتابه في النقائ فان في ذلك من الخلاف عنهم أضعاف أضاعاف ما ذكره

الشهرستاني وأمثاله من يحكي مقالاتهم فكلامهم في العلم الرياضي الذي هو أصح علومهم العقلية قد اختلفوا فيه اختلافا لا يكاد يحصى ونفس الكتاب الذي اتفق عليه جمهورهم وهو كتاب الجسطي لبطليموس فيه (٨٩) قضايا كثيرة لا يقوم علمها بدليل صحيح وفيه

قضايا بائنازعه غير فيها وفيه قضايا مبنية على ارصاد منقولة عن غيره نقبل الغلط والكذب وكذلك كلامهم في الطبيعات في الجسم وهل هو مركب من الماددة الصورية أو الاجزاء التي لا تنقسم أو ليس مركب لامن هذا ولامن هذا وكثير من حذاق النظر حار في هذه المسائل حتى أذكى كنه الطوائف كائنا اسمن البصري وأبي العالى الخوينى وأبى عبد الله الخطيب حاروا في مسألة الجوهر الفرد فتوقفوا فيها تارة وان كانوا قد يحسمون بها أخرى فان الواحد من هؤلاء تارة يحسم بالقولين المتناقضين في كتابين أو كتاب واحد وتارة يحارون فيها مع دعواهم أن القول الذي يقولونه قطعى برهاني عقلى لا يحتمل النقص وهذا كثير في مسائل الهيمية ونحوها من الرياضيات وفي أحكام الجسم وغيره من الطبيعات فإظن بالعلم الالهى وأساطين الفلسفة يزعمون أنهم لا يصلون فيه الى اليقين وانما يتكلمون فيه بالاولى والاخرى والاخلاق وأكثر الفضلاء الاعارفين بالكلام والفلسفة بل وبالتوفيق الذين لم يحققوا ما جاء به الرسول نخدمهم فيه حيارى كما أنشد الشهرستاني في أول كتابه ما قال قد أشار الى من أشارت غم وطاعته من أن أجمع له من مشكلات الاصول ما أشكل على ذوى العقول ولعله اسمن ذاورم ونفي في غيرهم

العلوم الضرورية لا يجتمع على حدها طائفة من العقلاء الذين لا يجوز عليهم التواطؤ على الكذب قبل لهم لأجر هذا القول لم يتفق عليه طائفة من العقلاء من غير توافق بل جاهر العقلاء من الاولين والآخرين بشكروه غاية الإنكار وانما قاله طائفة أخذ بعض عن بعض على سبيل مواطاة بعضهم لبعض وتلق بعضهم عن بعض ومع المواطاة تجوز المواطاة على تعدد الكذب وعلى الأمور المشبهة كالذهب الباطلة التي يعلم فسادها بالضرورة وقد وثقوا بها طائفة تلقاها بعضهم عن بعض بخلاف الأقوال التي يقر بها الناس من غير مواطاة فتلك لا يكون منها ما يعلم فسادها بسيدمة العقل ولهذا كان في عامة أقوال الكفار وأهل البدع من المشركين والنصارى والرافضة والجهمية وغيرهم ما يعلم فسادها بضرورة العقل ولكن قاله طائفة تلقاه بعضهم عن بعض ومنها أن يقال لو كان هذا احتمالا متع حدث الحوادث في العالم جملة ولم يكن للحوادث محدث أصلا ردها من أظهر ما يعلم فسادها بضرورة العقل (١) فان العلة اذا كانت تأمة أزيلت قارنها معلولها وكان ما يحدث غير معلول لها لكان قد تأخر المعلول وبعض المعلول عن علته التأمة والعلة التأمة لا يجوز أن يتأخر عنها المعلول ولا بعض معلولها فكل ما حدث لا يحدث عن علة تأمة أزيلت وواجب الوجود عندئذ علة تأمة أزيلت فيلزم أن لا يحدث عنه حادث لا بواسطة ولا بتغير واسطة وما يعتذرون به في هذا المكان من قولهم انما تأخرت الحوادث لتأخر الاستعداد ونحوه من أقصد الأقوال فان هذا انما يمكن أن يقال فيها يكون علة وجوده غير علة استعداد وقوعه كما يحدث عن الشمس فانها تارة تلتين وترطب كالتين التار بعد يسها بسبب ما يحصل فيها من الرطوبة فيجتمع الرطوبة والمائة والخصونة الشمسية فتضيق التمار وتلتين وتارة تتخفف وتيسر كما يحصل التار بعد تهاى أضفها فانه ينقطع عنها الاستعداد من الرطوبة فتبقى حرارة تفعل في رطوبة من غير امداد فتتخفف الشمس والتار وغيرهما لتغير ذلك من الاجسام الرطبة والمقصود انه في مثل ذلك قد يتأخر فعل الفاعل لعدم استعداد القابل ولوقدر أن ما يدعونه من العقل الفاعل حقيقة لكان تأخر فيضه حتى تستعد القوابل من هذا الباب وأما واجب الوجود الفاعل لكل ما سواه الذي لا يتوقف فعله على أمر آخر من غيره لا عدا ولا امداد ولا أقول ولا غير ذلك بل نفسه هي المستازة لفعله ولوقدر أنه علة تأمة أزيلت أو يجب أن يفارقه معلوله كله ولا يتأخر عنه شيء من مفعولاته وإذا تأخر شيء من مفعولاته ولو كان مفعولا بواسطة علم أنه لم يكن علة تأمة في الازل وانه صار علة له بعد أن لم يكن وإذا قيل الحركة الفلكية هي سبب حدوث الحوادث قيل وهذا أيضا ما يعلم بطلانه فان الحركة الحادثة شيأ بعد شيء يمتنع أن يكون الموجب لها علة تأمة أزيلت فان هذه يقارنها معلولها ألا وأداو الحركية الحادثة شيأ بعد شيء يمتنع أن تكون مقارنه لعلها في الازل فعلم أن الموجب لحيدته وهاليس علة تأمة أزيلت بل لا بد أن يكون الرب متصف بأفعال تقوم به شيأ بعد شيء بسبب ما يقوم به يحدث عنه ما يحدث مثل منبته القائمة بذاته وكما انه القائمة بذاته وأفعاله الاختيارية القائمة بذاته ومنها أن الحوادث بعد ذلك لا بد لها من محدث ويمتنع أن يحدثها غيره لانه لا ريب غيره ولان القول في ذلك المحدث كالقول فيه اما أن يكون علة تأمة في الازل واما أن لا يكون ويعود التقسيم وإذا قالوا انما تأخر الثاني لتأخر حدوث القوابل والشروط التي بها قبل الفيض (١) قوله فان العلة اذا كانت الخ كذا في أصله ولعل في الكلام نقصا فامل وحر كنه مصححه

وأشدد أبو عبد الله الرزقي في غير موضع من كتبه مثل كتاب أقسام الذات لما ذكر أن هذا العلم أشرف العلوم وأنه ثلاث مقامات العلم بالذات والصفات والأفعال وعلى كل مقام (٩٠) عقدة فعمل الذات عليه عقدة هل الوجود هو الماهية أو زائد على الماهية

وعلم الصفات عليه عقدة هل الصفات زائدة على الذات أم لا
وعلم الأفعال عليه عقدة هل الفعل مقارن للذات أم متأخر عنها ثم قال ومن الذي وصل إلى هذا الباب أو ذاق من هذا الشراب ثم أشدد
نهاية لإقدام العقول عقال
وأكثر في العالين ضلال
وأرواحنا في وحشة من جسامنا
وما صل دنيانا أنفى وبال
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا
سوى أن جعنا فيه قال وقالوا
لقد تأملت الطرق الكلامية
والتأهات الفلسفية فأرأيتها تنقضي
عليلًا ولا تروى غيليلًا ورأيت
أقرب الطرق طريقه القرآن
أقرب إلى الأنبياء الرحمن على العرش
استوى إليه يصعد الكلم الطيب
والعمل الصالح يرفعه وأقرأ في الثاني
ليس كنهه شيء ولا يحيطون به علما
هل تعلمه سبيا ومن جرب مثل
تجربتي عرف مثل معرفتي وكان
إن أتى الحد يد من فضلاء الشعة
المعتلة المتفلسفة وله أشعاري
هذا الباب كقولهم
فيل بأغلوطة الفكر
حار أمري وانقضى عري
سافرت فيك العقول فما
ربحت إلا الأذى السفر
فلحق الله الألفزعوا
أنك المعروف بالظن
كذبوا أن الذي ذكروا
خارج عن قوة البشر
هذا مع انشاده

قبل لهم هذا يعقل فيما كان حدوث القوابل من غيره كافي حدوث الشعاع عن الشمس وكما يقولونه في العقل فقال أما ما إذا كان هو الفاعل القابل والمقبول والشرط والمشرط وهو علة تامة لازمة لما يصدر عنه وجب مقارنة معلوله كله ولم يحجز أن يتأخر عنه شيء فإنه يتمتع أن يصير فاعلا بعد أن لم يكن من غير أحد أنه لشيء مع أن كونه علة تامة أزلية تمتع وكونه علة لنوع الحوادث مع عدم حدوث فعل يقوم به تمتع ولأن صدور العالم عن فاعلين تمتع سواء كانا مشتركين في جمعه أو كان هذا فاعلا لبعضه وهذا فاعلا لبعضه كما قد بسط في غير هذا الموضوع وهذا مما لا نزاع فيه فإنه لم يثبت أحد من العقلاء أن العالم مصدر عن اثنين متشاكفين في الصفات والأفعال ولأقال أحد من العقلاء أن أصول العالم القديمة صدرت عن واحد وحوادثه صدرت عن آخر فإن العالم لا يخلو من الحوادث وفعل المزموم بدون لازمه تمتع ولو كان الفاعل لازمه غير لازم أن لا يتفعل واحد منهما إلا بالآخر فإزيم الدور في الفاعلين وكون كل واحد من اليمين لا يصير بالآخر ولا بالآخر ولا يصير قادرا إلا بالآخر ولا يصير فاعلا إلا بالآخر فلا يصير هذا قادرا حتى يجعله الآخر قادرا فتتمتع والحال هذه أن يصير واحد منهما قادرا وهذا مبسوط في موضعه وذلك مما يبين أنه لا فاعل للحوادث إلا هو وحيث أن حدثت عنه بدون سبب حادث لازم حدوث الحادث بلا سبب حادث وهذا إذا كان حادثا حدوث العالم كله بالأحداث وأيضا فإنه يلزم أن يكون العالم قديما أزليا خالما عن شيء من الحوادث وأن الحوادث حدثت فيه بعد ذات بدون سبب حادث وهذا امتنع بالاتفاق والبرهان بوجوه كثيرة مثل إقصاء عدم القديم الواجب بنفسه أو بغيره فإنه إذا قدر معلول قديم أزلي على حال من الأحوال لم تحدث فيه الحوادث فلا بد أن يتغير من صفة إلى صفة يزول ما كان موجودا ويحدث ما لم يكن موجودا وزوال ما كان موجودا امتنع فإن القديم إنما يكون قديما إذا كان واجبا بنفسه أو بغيره وإن كان واجبا بنفسه أو بغيره امتنع عدمه أيضا بل القديم لا يكون قديما إلا إذا كان واجبا بنفسه أو بغيره فما علم أنه كان قديما واجبا بنفسه أو بغيره يكون العلم بالمتأخر عنه أو كذا وكذا والعالم أن كان شيء منه قديما أزليا لأحداث فيه ثم حدثت فيه حادث فقد تغير من الحال القديمة الأزلية الواجبة بنفسها وبغيرها إلى حال أخرى بخلافها وهذا مع أنه تمتع فإذا كان هذا بدون سبب حادث كان تمتع من هذا الوجه ومن هذا الوجه وأيضا العالم لا يتصور أن يفك كنهه عن مقارنة الحوادث فإن الأجسام لا تخلو عن مقارنة الحوادث الحركية وغيرها والعالم ليس فيه إلا ما هو قائم بنفسه أو بغيره بلا نزاع بين العقلاء وتلك الأعيان لا تخلو عن مقارنة الحوادث فإنها لو خلت عنها ثم قارنها لم تحدث الحوادث بلا سبب وهذا باطل وإن لم يكن هذا إطلاقا لحادث حدوث الحوادث بلا سبب فقبل القول بقدم العالم ثم كثر من النظر يقول ليس في العالم إلا الجسم أو عرض وهو لا بد منهم من يفسر الجسم بما يشاء ليس ويمنع كون كل جسم من كامن أو باهر الفردة أو من الماد أو الصورة فلا يلزم منهم الإشكال ما يتوجه على غيرهم وإن قدر أن فيه ما يخرج عن ذلك كما ذكر من ثبت العقول والنفوس ويقول أنها ليست أجساما فالنفوس لا تفارق الأجسام بل هي مقارنة لها مدرة لها فلا تفارق الحوادث وأيضا فالنفوس لا تفارق عن تصورات وإرادات حادثه فهي دائما مقارنة للحوادث والعقول علة لذلك مستلزما لمعلولها

لا يتقدم
وحققنا وأن شئنا التارقلت (١) للذين بها قد كنت ممن يحبه
وأفنت عرى في عساو كيرة * وما بقيت الأرضاء وقربه (١) لام الذين المشددة حرقان وألهمها لشرط الأول والثاني والثاني كتيبه مصححه

أما قلتم من كان فنيما مجاهدا * سيكرم مشوا ويعطى شربة
 وآية حب الصب أن يعطى الأسي * إذا كان من يهوى عليه بصبه
 أما رثل ابن أنطليب وزينه * وتوجه في الدين أنجل خطبه
 (٩١)

ولهذا تجد أبا حامد مع فروط ذكائه
 وأتاهه ومعرفته بالكلام والفلسفة
 وسلكه طريق الزهد والرياسة
 والتصوف ينتهي في هذه المسائل
 إلى الوقف ويحيل في آخر أمره على
 طريقة أهل الكنف وان كان بعد
 ذلك يرجع إلى طريقة أهل الحديث
 ومات وهو يشتغل في تصحيح
 البخاري والخداق يعلمون أن تلك
 الطريقة التي يجعل علم الأصول
 إلى المطلوب ولهذا المبنى على
 قول النفاة من سلك هذه الطريق
 كان عربيا وابن سبعين وابن
 الفارض وصاحب خلع التعالين
 والتلساني وأمثالهم وصلوا إلى
 ما يعلم فساد ما لعقل والدين مع
 دعواهم أنهم أئمة المحققين ولهذا
 تجد أبا حامد في مناظرة للفلاسفة
 إنما بطل طريقهم ولا يثبت
 طريقة معينة بل هو كما قال
 ناطرهم «يعني مع كلام الأشعري»
 تارة بكلام المستقلة وتارة بكلام
 الكرامية وتارة بطريق الواقفة
 وهذه الطريق هي الغالب عليها في
 منتهى كلامه وأما الطريقة
 النبوية السنية السلفية المهدية
 الشرعية فإتينا بناطرهم بهم من
 كان خبير بها وبأقوالهم التي
 تناقضها فيعلم حينئذ فساد
 أقوالهم بالمعقول الصريح المطابق
 للقول الصحيح وهكذا كل من
 آمن في معرفة هذه الكلمات
 والفلسفات التي تعارضها
 النصوص من غير معرفة تامة
 بالنصوص ولوازمها وكما المعرفة

لا يتقدم علمها بالزمان فمتنع أن يكون في العالم ما يسبق الحوادث فمتنع أن يكون شيء منه قد عدا
 أزليا سابقا للحوادث وحينئذ فالبدع لشيء منه متنع أن يدعه بدون ادعاء لزمانه ولوازمه متنع
 وجوده في الأزل فيتبع وجود شيء منه في الأزل فإذا قيل فهو علة تامة أزلية للفلان مع حركة
 الزمان لم يكن علة أزلية تامة للفلان مع حركة فتكون حركة أزلية والحركة لا توجد إلا بالاشياء
 فشيء فمتنع أن يكون جميع حركة أزلية فإن قيل هو علة تامة أزلية للفلان دون حركة
 احتاجت حركة إلى مدع آخر غيره وإن قيل هو علة الحركة شيئا بعد شيء لم يكن علة تامة
 للحركة في الأزل لكن يصير علة تامة لشيء مما يحسب وجوده فتكون علته وفاعلته به وأرادته
 حادثة بعد أن لم تكن فمتنع أن يكون علة تامة في الأزل وهذا القول ظاهر لا ينزع فيه من
 فهمه وهو مما يبين امتناع كونه علة تامة أزلية لكل موجود وامتناع كونه علة تامة للفلان مع
 حركة الدائمة وهم يقولون أنه في الأزل علة لكل موجود بل يقولون أنه في الأزل علة لما كان
 قد عدا بعينه كالافلاك وهذا ما علة تنوع الحوادث وبصير علة تامة للحدث المعين بعد أن لم يكن
 علة تامة له فهذا حقيقة قولهم فقال لهم كونه بصير علة تامة لشيء بعد أن لم يكن علة من غير
 أمر يحدث منه متنع لذاته لأنه لا يحدث للحوادث سواء فمتنع أن غير يحدث فاعلته وكونه علة
 فلا يحدث كونه فاعلا للعين الأهو فيزمن أن يكون هو الحدث لكونه علة للعين وفاعله وهذه
 الفاعلية كانت بعد أن لم تكن فمتنع أن تكون صدرت عن علة تامة أزلية لأن العلة الأزلية
 يقارنها معاؤها فبين أنه متنع أن يصير فاعلا لشيء بعد أن لم يكن مع القول بأنه لم يزل علة تامة
 أزلية وأنه لا بد أن يقوم به من الأحوال ما يوجب كونه فاعلا لما يحدث عنه من الحوادث
 سواء أحدثت بواسطة أم غير واسطة وأيضا فإذا قدر أنه كما يقولون حاله قبل أن يحدث المعين
 ومع أحداث المعين وبعد أحداث المعين سواء امتنع أحداث المعين فمتنع أحداث شيء وأيضا
 فلم يكن أحد أنه لا أول بأولي من أحد أنه لا ثاني ولا تخصيص الأول بقدره ووصفه بأولي من
 الثاني إذا كان الفاعل لم يكن قط منه سبب يوجب التخصص لا بقدره ولا وصفه ولا غير ذلك
 وهم أنكروا على من قال من النظار لأنه فعل بعد أن لم يكن وقالوا العقل الصريح يعلم أن من
 فعل بعد أن لم يكن فاعلا فلا بد أن يتجدد لإمادة وإمارة وإما علم وإما زوال مانع وأما
 سببنا فيقال لهم والعقل الصريح يعلم أن من فعل هذا الحدث بعد أن لم يكن فاعلا فلا بد
 أن يتجدد سبب اقتضى فعله فأنتم أنكرتم على غيركم ابتداء الفعل بالاسبب والتمتع بتمام
 المفعولات الحادثة بالاسبب فكان ما التزمتموه من حدوث الحوادث بلا سبب أعظم مما تفتخرون
 بل قولكم متزامن أنه فاعل للحوادث ابتداء بل تحدث بلا فاعل فإن الموجب للحوادث عندكم
 هو حركة الفلك وحركة الفلك حركة نفسانية تتحرك بما يحدث لها من التصورات والإرادات
 المتعاقبة وإن كانت تابعة لتصور كلي وإرادة كلية ثم تلك التصورات والإرادات والحركات
 تحدث بلا يحدث لها أصلا على قولكم لأن واجب الوجود عندكم ليس فيه ما يوجب فعلا حادثا
 أصلا بل حاله قبل الحادث وبعد موعه سواء وكون الفاعل يفعل الأمور الحادثة المختلفة مع
 أن حاله قبل وبعد موعه سواء وإذا قيل تغير فعله لتغير المفعولات قيل فعله أن كان هو المفعولات
 عندكم كما يقوله ابن سينا ويحويه من جهة لفلاسفة نفاة الصفات والأفعال فللتغير هو

بما فيها وبالأقوال التي تناقضا فإنه لا يصل إلى يقين يطمئن إليه وإما تنفيه الشك والخيرة بل هؤلاء الفضلاء لما حذاق الذين يدعون أن
 النصوص عارضها من معقولاتهم بما يجب تقديمه تجد محاري في أصول مسائل الالهيات (١) هنا يباين باصل الهامش بعد الشعر

حتى مسئلة وجود الرب تعالى وحقيقته حار وافها حادثة واجب أن يتناقض هذا كتناقض الرازي وان يتوقف هذا اكتوف
الأمدي ويذكرون عدة أقوال يزعمون أن (٩٣) الحق ينحصر فيها وهي كلها باطلة وقدسح عن طائفة من رؤس أهل

المفصلات عنه وهي المفعولات وليس هنا فعل هو غير ما وصفنا بالتغير بما لا موجب لتغيرها
واختلافها وحدوث ما يحدث منها مع ان الفاعل هو على حال واحدة وفساد هذا في صريح
العقل أظهر من فساد ما أنكروا على غيركم وان كان فعله قائما بنفسه كما يقوله مثبتة
الافعال الاختيارية من أمته أهل الملل ومن الفلاسفة المتقدمين والمتأخرين فمن المعلوم ان تغير
المفعولات انما هو بسببه هذه الافعال وهو سبحانه المحدث لجميع المفعولات المتغيرة وتغيراتها
فيتمتع أن تكون هي المؤثرة في تغير فعله القائم بنفسه لان هذا واجب كون المعلول المخلوق
المستوع هو المؤثر في الخالق الصانع الذي يسمونه علة تامة وهذا واجب الدور المتع فان
كون كل من الشئين مؤثرا في الآخر غير أن يكون هناك أمر ثالث غيرهما مؤثرا فيهما هو
من الدور القلي المتع فان أحد الفاعلين لا يفعل في الآخر حتى يفعله الآخر في نفسه كما في هذه
الصورة فان التغير ما يحدث لا يحدث حتى يحدث هو لما يقوم به من الفعل فلو كان ذلك الفعل
لا يقوم به حتى يحدثه ذلك التغير لزم أن لا يوجد حتى يوجد ذلك ولا يوجد ذلك حتى يوجد
هذا فيلزم أن لا يوجد واحد منهما حتى يوجد هو قبل أن يوجد جديرتين فلزم اجتماع النقيضين
مرتين وان قيل المفعول المتغير الاول أحدث في الفاعل تغيره وذلك التغير واجب تغيرا ثانيا
قبل فذلك الاول انما صدر عن فعل بالفاعل فالفاعل ما قام به من الفعل هو الفاعل لكل ما سواه
من الحوادث المتغيرة أولا وآخرا ولم يؤثر فيه غيره البتة وان قيل وجود مفعوله الثاني مشروط
بمفعوله الاول فهو الفاعل لا أول والثاني فلم يتحقق في شئ من فعله المتغيره ولا أثر فيه شئ سواه
وهذا كانه سبحانه يلهم العباد أن يدعوه فليدعونه فستجيب لهم ويلهمهم أن يعطوه فليعطوه
فيشبههم فهو سبحانه الفاعل لا الجابة والابانة كانه أولا جعل العباد اعيان مطيعين ولم يكن في
شئ من ذلك معقرا الى غيره البتة وكل من يدبر هذه الامور يتبين له انه سبحانه خالق كل شئ من
الاعيان وصفاتها وفعالها بأفعاله الاختيارية القائمة بنفسه كذا ثبت على ذلك نصوص الانبياء
واتفق عليه سلف الامة وأئمتها ووافقه على ذلك أساطين الفلاسفة القدماء وهذا مما بين
حدوث كل ما سواه وان ليس علة أزلية لمعلول قديم مع انه دائم الفاعلية ولا يلزم من دوام كونه
فاعلا أن يكون معه مفعول معين قديم بل هذا من ابطال الباطل وهؤلاء المتفلسفة القائلون
بقدم العالم عن موجب بذاته هو علة تامة أزلية يسلون أنه ليس علة تامة في الازل لكل حادث
فان هذا لا يقوله من تصورا يقول فان العلة التامة هي التي تستلزم معلولها وتستعقبه فاذا
كان المعلول حادثا بعد ان لم يكن لم يكن المستلزغ أن يابا في ذلك من تأخر المعلول وتراخي
زمانا لانهاية له عن العلة التامة الأزلية فان كل حادث يوجد في العالم متأخر عن الازل تأخرا
لانهاية فلو كانت علة التامة ثابتة في الازل لكان المعلول متأخرا عن العلة التامة تأخرا لانهاية
له والعلة التامة لا يكون بينها وبين معلولها فاصل أصلا بل النزاع هل يكون معها في الزمان أو
يكون عهها في الزمان يكون معها كلجزء الثاني من الزمان مع الذي قبله هذا مما يتكلم فيه
الناس وان كانوا متفقين على أنه متأخر عنها تأخرا عقليا وان لا ينفصل عنها وهل يتصل بها
انصا لزاما أو لا ويقترن بها اقترانا زمانيا هذا محل نظر الناس والمقصود هنا كل ما يحدث في
العالم فلا تكون علة التامة المستلزمة تامة قبله بحيث يكون بينهما انفصال فكيف تقدم

الكلام انهم كانوا يقولون بتكافؤ
الادلة وان الادلة قد تنكفات
من الجانبين حتى لا يعرف الحق
من الباطل ومعلوم أن هذا انما
قاله فيما سلكوه هم من الادلة
وحكي في أن بعض الادياء وكان
قد قرأ على شخص هو امام بلد
ومن أفضل أهل زمانه في الكلام
والفلسفة وهو ابن اصل الجوى
أنه قال اضطلع على فرائض
وأضع الحقة على وجهي وأقبل
بين أدلة هؤلاء وأدلة هؤلاء
يطلع الفجر ولم يربح عندي شئ
ولهذا انتهى أمره الى كثرة النظر
في الهبة لتكونه تبين له نفسه من
العلم ما بين بينه في العلوم الالهية
ولهذا اتبع كثيرا من هؤلاء العلماء
يتبين له الهدى في طريقه فكس
على عقبه فاشتغل باتباع شهوات
التي في بطنه وفرجه وأربسته
وماله ونحو ذلك لعدم العلم واليقين
الذي يطمئنه الله قلبه وينشرح
له صدره وفي الحديث المأثور عن
النبي صلى الله عليه وسلم ان أخوف
ما أخاف عليكم شهوات التي في
بطونكم وفروجكم ومضلات
الفسن وهؤلاء المعرضون عن
طريقة النبوة السلفية بجميع
فيهم هذا وهذا اتباع شهوات
التي ومضلات الفتن فيكون
فيهم من الضلال والتي بقدر
ما خرجوا عن الطريق الذي بعث
الله به رسوله ولهذا أمرنا الله أن
نقول في كل صلاة اهدنا الصراط

المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين وقد صرح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال عليه
اليهود مغضوب عليهم والنصارى ضالون وكان يقول احذر واقتة العالم الفاجر والعابدين الجاهل فان فتنتها مفتنة لكل مفتون فكيف

إذا اجتمع في الرجل الضلال والغبور ولو جمعت ما بلغتني في هذا الباب عن آيات هؤلاء كفلا ن وفلان لكان شيئا كثيرا وما يبلغني من حيرتهم وشكهم أكثر وأكثر وذلك لأن الهدى هو فيما بعث الله به (٩٣) رسوله فن أعرض عنه لم يكن مهتدا فكيف

عليه تقدم الانهابة له لكن غاية ما يقولون أنه علة تامة أولية لما كان قد مبين العالم كالافلاك وأما ما يحدث فيه فأنما يصير علة تامة عند حدوثه ويقولون إن حدوث الأول شرط في حدوث الثاني كالمشي الذي يقطع أرضا بعد أرض وكحركة الشمس التي تقطع مسافة بعد مسافة فالمتحرك لا يقطع المسافة الثانية حتى يقطع الأولى يقطع الأولى بمر كنه شرط في قطع الثانية بمر كنه والعلة التامة لقطع الثانية إنما وجدت بعد الأولى وهذا غاية ما يقولونه ويعبرون عنه بعبارة فائدة يقولون فيض العلة الأولى والمسبب الأول أو واجب الوجود وهو الله تعالى دائم لكن يتأخر حصول الاستعداد والقوابل وسبب الاستعداد والقوابل عند كثير منهم أو أكثرهم هو حركة الفلك فليس عنده هؤلاء سبب للتغيرات العالم الأحرى كيقوله ابن سينا وأمثاله وهذا هو الماروف عند أصحاب ارسطو وأما آخرون أعلى من هؤلاء كابي البركات وغيره فيقولون بل سبب التغيرات ما يقوم بذات الرب من إرادته متعددة بل ومن ادرا كان كقده بسطه في كتابه المعتبر فأولئك كابن سينا وأمثاله يقولون هو بنفسه علة تامة أولية للعالم بما فيه من الحوادث المتجددة وإن الحادث الأول كان شرطاً لأعداد القابل للحادث الثاني وهذا القول في غاية الفساد وهو أيضاً في غاية المناقضة لما صولهم وذلك أن علة الحادث الثاني لا بد أن تكون بتامها موجودة عند وجوده عند الحادث الثاني لم يتجدد للفاعل الأول أمر به يفعل الأعدم الأول ويجري عدم الأول بل يوجب عندهم للفاعل لاقدرة ولا إرادة ولا غير ذلك فإن الأول عندهم لا يقوم بشئ من الصفات والأفعال ولا له أحوال متنوعة أصلاً فكيف يتصور أن يصدر عنه الثاني بعد أن كان صوره متعاضداً وحاله حاله لم يتجدد إلا أمر عدي لم يوجب له زيادة قدرة ولا إرادة ولا علم ولا غير ذلك وهذا بخلاف ما يعتقون به من حركة الإنسان وغيره من الحركات بالأرادة بالطبع فإن المتحرك إذا قطع المسافة الأولى صار له من القدرة ما لم يكن قبل ذلك يحصل عنده من الإرادة ما لم يكن قبل ذلك كالجحيد الإنسان من نفسه إذا مشى فإنه يتجدد بنفسه بغير أن قطع المسافة البعدية حتى يصل إليها وهو قبل وصوله عازم على قطعه إذا وصل ليس هو مراد في هذه الحال لقطعها في هذه الحال فإذا وصل إليها صار مراد لقطعها قادراً على قطعها وعند الإرادة الجارية والقدرة التامة يجب وجود المراد فحينئذ تقطع لا للجبر عدم الحركة التي بها قطع الأولى بل لتجدده من القدرة والإرادة وهذا التجدد مقتضى هو ما في نفسه من الإرادة الكلية والاستعداد للقدرة وكان قطع الأولى ما نعلم ذلك فلما زال المانع عمل مقتضى عمله فثبت إرادته وقدرته فقطع المسافة وهكذا حركة الجرم من فوق إلى أسفل كلما نزل تجدده فيه قوة وقبل ذلك لم يكن فيه ذلك وكذلك حركة الشمس والكواكب لاسما بهم يقولون إن حركتها اختارية لما يتجدد لها من التصورات الجزئية والأحداث الجزئية التي تحدث شيئاً فشيئاً هكذا صيرها عنهم ارسطو وغيره فإن حركتها عندهم نفسانية فالمقتضى التام للجزء الثاني من الحركة إنما وجد عندها لم يكن مقتضى التام موجوداً قبل وهو قائم بنفس المتحرك أو المتحرك وهو النفس التي يتجدد لها صوراً وإرادات جزئية وقوى جزئية يتحرك لها شيئاً بعد شيء كحركة الماشي فلا يمكنهم أن يذكروا متحركاً كاله قبل الحركة ويعدها سواء والحركة تصدر عنه شيئاً فشيئاً فإن هذا الوجود والعقل الصريح يحيل

عن فارضه بما ناقضه وقدم مناقضه عليه قال تعالى لما أخطأ آدم قال أخطأنا جميعاً بعضهم لبعض عدو فاما يا بنيكم مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى ومن أعرض عن ذكري فإن له عتباً عند ربك وصحروا يوم القيامة أعيى قال رب لم أحسرتني أعيى وقد كنت بصيراً قال كذلك أتتك أتاناً ففسيخاً وكذلك اليوم تنسى قال ابن عباس رضي الله عنهما تكفل الله لن قرأ القرآن وعمل عافيه أن لا يضل في الدنيا ولا يشقى في الآخرة ثم قرأ هذه الآية وقوله تعالى ومن أعرض عن ذكري يئسناول الذكر الذي أنزه وهو الهدى الذي جاء به الرسل كما قال تعالى في آخر الكلام كذلك أتتك أتاناً ففسيخاً أي تركت اتباعها وأهل عافيتها فمن طلب الهدى بغير القرآن ضل ومن اعتز بغيره أذبل قال تعالى اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم وقال ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله وفي حديث علي رضي الله عنه النور واله الترمذي ورأوا بونهم من عدة طرق عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم لما قال أناسكركون فتنة قلت فما المخرج منها يا رسول الله قال كذب الله فيه نأ ما قيلكم وخبر ما بعدكم وحكم ما بينكم وهو الفصل ليس بالهزل من ربه من جبر قصمه الله ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله وهو حبل الله المتين وهو الذر الحكيم وهو الصراط المستقيم وهو الذي لا ترغبه الأهواء ولا تلتبس بالأسن ولا يخلو عن كثرة الرد ولا تنقض عظمائه ولا تشيع منه العلماء من قال به صدق ومن عمل به أجر ومن حكم به عدل ومن دعا به الهدى إلى صراط مستقيم وهذا مبسوط في غير

هذا الموضوع والمقصود هنا التنبية على أنه لو سق غلظ الطارين أن يعرضوا عن كتاب الله تعالى ويعارضوه بأرائهم ومعتقداتهم لم يكن هنالك أمر مضبوط يحصل لهم به علم ولا هدى (٩٤) فان الذين سلكوا هذه السبيل كلهم يخسرون أنفسهم بما يوجب حيرته

وشكهم والمسلون يشهدون عليه بذلك فثبت بشهادته واقراءه على نفسه وشهادته السبلين الذين هم شهداء الله في الارض أنه لم يظفر من عرض عن الكتاب وعارضه بما يناقضه يقين بطلان الله ولا معرفة بسكن بهاقله والذين ادعوا في بعض المسائل أن لهم مقولا صريحا يناقض الكتاب قالهم سم آخرون من ذوي المقولات فقالوا ان قول هؤلاء لا يعلم بطلانه بصريح المعقول فصار ما يدعى معارضة الكتاب من المعقول ليس فيه ما يحجز بأنه معقول صحيح لما يشهد به أصحابه علبه وشهادته الامة واما بظهور تناقضهم ظهورا لازتاب فيه لما المعارضة آخرين من أهل هذه المقولات لهم بل من تدبر ما يعارضون به السرعة من العقليات وجد ذلك مما يعلم بالعقل الصريح بطلانه والناس اذا تنازعوا في المعقول لم يكن قول طائفة لها مذهب صحيحة على أخرى بل يرجع في ذلك الى الفطر السليمة التي لم تتغير باعتقاد غير فطرتها ولا هوى فلتستعجب عند أن يصمد على ما يعارض الكتاب من الاقوال التي يسونها معقولات وان كان ذلك قد قاله طائفة كبيرة لخالفه طائفة كبيرة لها ولم يبق الا ان يقال ان كل انسان له عقل يستعمله على عقل نفسه وما وجدته معارضا لاقوال الرسول صلى الله عليه وسلم من رأيه خالفه وقدم رأيه على نصوص الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم ومعلوم ان هذا اكفر ضلالا واضلرابا

الذين بلغوا الى ذلكاء والنظر الى الغاية وهم ليهم وتهاهم يكسحون في معرفة هذه العقليات ثم لم يصالحوا بها الى معقول صريح يناقض

ذلك فان الحادث لا يحدث الا عند حدوث موجه التام وهو علته التامة وان شئت قلت لا يرجع الا اذا وجد مرجح التام المستزله والمسلون يقولون ما شاء الله كان وما لم يسلأ لم يكن فالحركة الثانية لو كان مرجحها التام حاصل عند الاولى لوجب حصولها عند الاولى بل انما يتم حصولها عند حصول المرجح التام إما فمرتبة به في الزمان أو متصلة به في الزمان واذا كان المرجح التام لا بد أن يحصل بعد أن لم يكن حاصل فلا بد أن يحصل للحركة سبب حادث يوجب أن يصيرها حادثا بعد أن لم تكن حادثا وكذلك السبب الحادث لا بد أن يحصل له سبب حادث يصير به علة تامة للسبب الاول القريب من الحركة وان كان الفاعل له ارادة تامة عامة كلية لما يحدث شيأ بعد شئ فذلك وحده لا يتكفي بل لا بد من ارادة أخرى برتبة الحادث يقارنه كما يحكيه الانسان في نفسه اذا مشى في سفر أو غيره الى مكة أو غيرها فلا ريب أن المقضى العام اما بارادة أو غيرها فاذا يكون مقتضاه عاما مطلقا لكن يتأخر لتأخر الاستعدادات والقوابل اذا كانت من غير كما في طلوع الشمس فانه من جهة تفاض عام لا يمكن توقف على استعداد من القوابل وارتفاع الموانع ولهذا يختلف تأثيرها وتأخرها بحسب القوابل والشروط وتلك ليست منها وكذلك هم يقولون ان العقل الفاعل دائم الفرض عنه يفرض كل مافي العالم من الصورة النفسانية والجسمانية فنه يفرض العلوم والارادات وغير ذلك وهو عندهم رب كل ما خلق فلك القربان ليس مستقلا عندهم بل فرضه توقف على حصول الاستعدادات والقوابل التي تحصل بحركة الافلاك وتلك الحركات التي فوق فلك القمر ليست منه بل من غيره وهذا العقل عندهم هرب البشر ومنه يفرض الوحي والالهام وقد يدعون به جبريل وقد يجعلون جبريل ما قام بنفس النبي من الصورة الخيالية وهذا كله من ابطال الساطل كما قد بسط في موضعه لكن المقصود هنا أنهم يقولون فيض واجب الوجود بفيض العقل الفاعل وقض الشئ وهو غشيل باطل لان المقض هنالك مستقلا بفيض بل فرضه متوقف على ما يحدثه غيره من الاستعدادات والقوابل واحداث غيره من فعل غيره فاما رب العالمين فهم يسلون ان لا شئ بل في الفض ولا يتوقف شئ من فيضه على فعل من غيره بل هرب القابل والمقوبل ورب المستعد والمستعد له ومنه الاعداد ومنه الامداد فاذا قالوا بعد هذا ان علة تامة أولية وان فرضه عام لكنه يتوقف على حدوث القوابل والاستعدادات لما يحدث الاشكال الفلكية والاصالات الكوكبية ولما بعد ذلك قيل لهم ان قلتم هوعلة أولية لهذا الحادث لزم وجوده في الازل وان قلتم لا يصدر علة تامة الا بحدوث القوابل قيل لكم فاذا كان حدوث القوابل منه فهو الحادث لهماجعا فقبل احداثها لم يكن علة تامة لانه لا اول لها هذا (١) ثم احداثها مجعا القابل والمقبول فاذا كان احداثها بدون تحدد شئ لزم ان يكون لزل علة تامة لهما اول لم يصرفه تامة لهما فلان لم اقدم هذين الحادثين واما عدمهما فان لم تزل علمتا لزم تقدمهما وان لم يحدث لزم عدمهما وانتم تجعلون علة هذين الحادثين حدث بعد ان لم تكن أي حدثت بتماها بعد أن لم تكن وليس هنائى أوجب حدوث التام فان الفاعل التام حاله بعد التام وحاله قبل التام سواء فمتبع أن يكون علة تامة في احدى الحالين دون الاخرى وكل ما يفتقر وشهامة حصل تمام العلة هو ايضا حادث عن الاول حقيقة قولكم ان حدوث العالم يحدث عنه مع انه

(١) قوله ثم احداثها الخ كذا في الاصل ولا تلخو العبارة من شئ فان الاصل سقيم كتبه معصده

لزم بل صواب الله وسلامه عليهم ومعلوم ان هذا اكفر ضلالا واضلرابا فاذا كان حول النظر واساطين الفلسفة

الكتاب بل الى المادية وارتباط واما الى اختلاف بين الاحزاب فكيف غير هؤلاء من لم يبلغ مبلغهم في الذهن والذكاء ومعرفة ما سلكوه من العقليات فهذا وامثاله مما يبين ان من اعرض عن الكتاب (٩٥) وعارضه بما يناقضه لم يعارضه الا بما هو جمل بسيط

أو جهل من كتب فالأول كسر أب
بقصته بحسب الطمان ماء حتى
إذا جاءهم لم يجدوا شيئا وجد الله عنده
فوق ما حسابه والله سريع الحساب
والثاني كطلمات في بحر غي غشاء
موج من فوقه موج من فوقه
سحاب طلمات بعضها فوق بعض
إذا أخرج يدك لم تكدرها ومن لم
يجعل الله له نورا فله من نور
وأفهام القرآن والايمان في نور
على نور قال تعالى وكذلك أوحينا
اليسائر وما من أمرنا ما كنث
ندى ما الكتاب ولا الايمان ولكن
جعلناه نورا تهدي به من نشاء
من عبادنا وانما تهدي الى صراط
مستقيم صراط الله الذي له
ما في السموات وما في الارض الا
الى الله تصير الامور وقال تعالى
انه نور السموات والارض مثل
نوره الى آخر الآية وقال تعالى
فاذنب آتوا به وعزوه ونضروه
واتبعوا النور الذي ازل معه
أو ثلثهم المخلوقين فاهل الجهل
البسيط منهم اهل الشك والمادية
من هؤلاء المعارضين للكتاب
المعرضين عنه وأهل الجهل
المسركب أرباب الاعتقادات
الباطلة التي يزعمون انها عقلية
وأخرون ممن يعارضهم يقول
المنافض ثلث الاقسام اولها
العقلية ومعلوم انهم مستحقون
فساد أحد الاعتقادين أو كليهما
والثاني فساد كلا الاعتقادين
لما فيهما من الاجال والاشباه
وأن الحق يكون فيه تفصيل بين

لم ير له تامة أو مع انه لم يصرفه تامة مع أن العلة التامة انما تكون تامة عندها ولو لم يكن
ولا بعد وهذا يقتضي عدم الحوادث أو قدم الحوادث وكلاهما مخالف للشهادة ولهذا كان
حقيقة قولهم ان الحوادث تحدث بلا محدث وقولهم في حركة الفلك يشبه قول القدرية في
حركة الحيوان فان القدرية تقول الحيوان قادر مرید وانه يفعل بدون سبب واجب الفعل
بل مع كون نسبة الاسباب الموجبة للحدوث الى هذه الحوادث وهذا الحادث سواء فان عندهم كل
ما يؤمن به المؤمن ويطمع به المطمع قد حصل لكل من أمر بالايمان والطاعة لكن المؤمن
المطيع رجع بالايمان والطاعة بدون سبب اختص به حصل الرخاء والكافر بالعكس وهكذا
يقول هؤلاء في حركة الفلك انه يحررك ذاتا بارادة وقدرته من غير سبب واجب كونه مریدا
قادرا مع أن ارادته وقدرته وحركته حادثة بعد أن لم تكن حادثة من غير شيء جله مریدا متحرکا
قد حصل الممكن بدون المرجح التام الذي واجب رجائه وحصل الحادث بدون السبب التام
الذي واجب حدوثه ثم انهم ينكرون على القدرية قولهم ان القادر يرجع أحد مقدوريه بلا
مرجع بل بآرادة وهؤلاء يقولون ما هو أبلغ من ذلك في حركة الفلك وهو يناقض أصولهم
الصحيحة فاذا كانوا يسلمون أن الارادات الحادثة والحركات الحادثة لا تحدث الا بسبب
يوجب حدوثها فانه عند كمال السبب يجب حدوثها وعند نقصه يتعجز حدوثها علما أن ما قالوه في
قدم العالم وسبب الحوادث باطل فانه ليس فوق الفلك عندهم سبب يوجب حدوث ما يحدث له
من التصورات والارادات الا من جنس ما للمخلوق الفقير الى واجب الوجود ومعلوم أن ما كان
بالقوة لا يخرج الى الفعل الا بخرج فلا بد أن يكون فوق الفلك ما يوجب حدوث حركته وما
يذكره ارسطو وتابعه أن الاول هو يحركه الفلك حركة المشوق لعاشقه وان الفلك يحررك
لتنشبه به وانه بذلك علة العلل وبه قوام الفلك اذ كان قوام الفلك بحركته وقوام حركته بآرادته
وشوقه وقيام ارادته وشوقه بوجود المحبوب السابق المراد الذي يحررك للتنشبه به فهذا الكلام
مع ما فيه من الكلام الباطل الذي يبين في غير هذا الموضوع غايته اثبات العلة الثانية لحركة الفلك
ليس فيه بيان العلة الفاعلية لحركته الا ان يقولوا هو المحدث لتصوراته وحركاته من غير احتياج
الى واجب الوجود والى العلة الاولى في كونه فاعلا لذلك كما أن الحب العاشق لا يحتاج الى
المحبوب المعشوق من جهة كونه فاعلا للحركة اليه بل من جهة كونه هو المراد المطلوب بالحركة
وهذا قول باستغناء الحركات المحدثه والمحرركات عن رب العالمين وانه لا يفعل شيئا من هذه
الحوادث ولا هو بها فان قالوا مع ذلك بانه لم يبدع الفلك بل هو قديم واجب الوجود بنفسه لم
يكن رب شي من العالم وان قالوا هو الذي ادع كان تناقضاً منهم كشاقض القدرية فان ادعاه
لذاته وصفاته يوجب ان لا يحدث منه شيء الا بفعل الرب بذلك واحداً انه لا يحدث من سائر
الحيوانات حادث لا يخلق ارباً بذلك واحداً انه لا يقولهم متردد بين التعطيل العام وبين
التعطيل الخاص الذي يكون فيه شر من القدرية وذهبوا انما كان على القدرية وهي خير
منهم على كل تقدير وقد ذكرنا ما ذكرهم من كلام ارسطو في هذا المقام وبين ما فيه من الخطأ
والضلال في غير هذا الموضوع وان القوم من أتباع الناس عن معرفة الله ومعرفة خلقه وأمره
وصفاته وأفعاله وأن الهود والنصارى خير منهم بكثير في هذا الباب وهذه الطريقة التي سلكها

أن مع هؤلاء حقاً ولا مع هؤلاء محقاً وباطلاً والحق الذي مع كل منهما هو الذي جاء به الكتاب الذي يحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه والله أعلم (الوجه العاشر) أن يعارض دليلهم بتقرير ما قالوه فيقال اذا تعارض العقل والنقل وجب تقديم النقل لان الجمع بين

المدلولين جمع بين التفضيل ورفعهما رفعاً لتفضيل وتقدم العقل عتق لان العقل قد دل على صحة السمع ووجوب قبول ما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم فلما بطل النقل لكنا (٩٦) قد أبطنا دلالة العقل وإذا أبطنا دلالة العقل لم يصلح أن يكون معارضا للنقل

لان ما ليس بدليل لا يصلح لمعارضة شيء من الاشياء فكان تقديم العقل موجبا لعدم تقدمه فلا يجوز تقدمه وهذا بين واضح فان العقل هو الذي دل على صدق السمع وصحته وأن غيره مطابق لمخبره فان جاز أن تكون هذه الدلالة باطلة لبطلان النقل لزم أن لا يكون العقل دلالة لشيء وإذا لم يكن دلالة لشيء لم يجز أن يتبع بحال قضائهم أن يقدم فصار تقدم العقل على النقل قدما في العقل باتفاه ولوازمه ومدلوله وإذا كان تقدمه على النقل يستلزم القدر فيه والقدر فيه يمنع دلالة والقدر في دلالة في يقدح في معارضته كان تقدمه عند المعارضة مبطلا للمعارضة فامتنع تقدمه على النقل وهو المطلوب وأما تقديم النقل عليه فلا يستلزم فساد النقل في نفسه ومما يوضح هذا أن يقال معارضة العقل لماد العقل على أنه جدي دليل على تناقض دلالة وذلك لو جف فسادها وأما السمع فلم يعلم فساد دلالة ولا تعارضها في نفسها وإن لم يعلم صحتها وإذا تعارض دليلان أحدهما علنا فساد والآخر لم يعلم فساد كان تقديم ما لم يعلم فسادا أقرب الى الصواب من تقديم ما يعلم فسادا كالشاهد الذي علم أنه صدق وكذب والشاهد المجهول الذي لم يعلم كذبه فان تقدم قول الشاسق المعلوم كذبه على قول المجهول الذي لم يعلم كذبه لا يجوز فكيف اذا

كان الشاهد هو الذي شهد بأنه قد كذب في بعض شهاداته والعقل اذا صدق السمع في كل ما يخبر به ثم قال انه أخبر بخلاف الحق كان هو قد شهد السمع بأنه يجب قبوله وشهد له بأنه لا يجب قبوله وشهد بأن الأدلة السميعة حق وإن ما أخبر به السمع

ارسطو والقدماء في اثبات العلة الاولى هي طريق الحركة الارادية حركة القلب وأنتوا علة غائية كما ذكر فلما رأى ابن سينا وأمثاله من المتأخرين ما فيها من الضلال عدلوا الى طريقة الوجود والوجوب والامكان وسرقوها من طريق المتكلمين المعتزلة وغيرهم فان هؤلاء احتجوا بالحدث على المحدث فاحتجوا بثلث ما يمكن على الواجب وهي طريقة تدل على اثبات وجود واجب وأما اثبات تعينه فصاحون فيه الى دليل آخر وهم سلوكوا طريقة التركيب وهي أيضا مسروقة من كلام المعتزلة والافلاكلام ارسطو في الالهيات في غاية القلة مع كثرة الخطأ فيه لكن ابن سينا وأمثاله وسعوه وتكلموا في الالهيات والنبوءات وأسرار الآيات ومقامات العارفين بل وفي معدن الارواح بكلام لا يوجد لا وثق وما فيه من الصواب فخر واقع على منهاج الانبياء وما فيه من خطأ فهو على أصول سلفهم القاسدة ولهذا كان ابن رشد وأمثاله من المتفلسفة يقولون ان ما ذكره ابن سينا في الوحي والمنامات وأسباب العلم المستقبليات ونحو ذلك هو أمر ذكره من تلقاء نفسه لم يقبله قبله المشاؤون سلفه وأما أبو البركات صاحب المعبر ونحوه فكانوا سبب عدم تقليدهم لا وثق وسلكهم طريقة النظر العقلي بلا تقليد واستأثر بهم بأقوال النبوءات أصح قولاً في هذا الباب من هؤلاء وهو لا يثبت علم الرب بالجزئيات ورد على سلفه وذاهدا وكذلك أثبت صفات الرب وأفعاله وبن ما بين من خطاسلفه ورأى فساد قولهم في أسباب الحوادث فعدل عن ذلك إلى أن أثبت الرب تعالى ما يقوم به من الارادات الموجبة للحوادث وقولهم مبسوط في غير هذا الموضع فهو لا يقولون انما تحدثت الحوادث شيئا بعد شيئا لما يقوم بذات الرب من الاسباب الموجبة لذلك فلا يثبتون أمور متجددات مختلفة عن واحد بسيط لاصفة له ولا فعل كإفان وأثل بل وافقوا قول أساطين الفلاسفة الذين كانوا قبل ارسطو الذين يثبتون ما يقوم بذات الرب من الصفات والافعال ويقولون ان الحادث المعين انما تحدث لما حصلت علته التامة التي لم تتم إلا عند حدوثه وعام العلة كان بما يحسنه الرب تعالى وما يقوم به من ارادته وأفعاله أو غير ذلك مما يقولونه في هذا المقام ولهذا يقولون انه لا يمكن أن يكون الرب مبدئ هذا العالم إلا على قولنا تحدثت الحوادث فيه من الارادات والعلوم وغيرها ويقولون ان من نفي ذلك من أصحابنا وغيرهم فلم يقبل دليل عقلي دل على ذلك بل مجرد تنزيهه وإحلال محل وإنه يجب التنزيه والإحلال من هذا التنزيه والإحلال (١) فإذا قبل لهؤلاء فقد حدثت الحوادث الثاني لا بد من وجود العلة التامة ولا يكفي عدم الأول بل حصل من كمال الارادة الخارجية والقدرة التامة ما أوجب حدوث المقدور ولا يقول ان الفاعل قبل وبعد واحد لم يتعد أمر بفعله الثاني يتوهم أحوال الفاعل ونفسه هي الموجبة لتلك الأحوال القائمة به لكن وجود الحال الثاني مشروط بعدم ما يضافه ونفس الفاعل هي الموجبة للأموال الوجودية الموجبة للحال الثاني فواجب الوجود لا يحتاج ما يحدث عنه أن يضاف الى غيره كافي المكاتب بل نفسه الواجبة هي الموجبة لكل ما يحدث عنه وهو سبحانه الفاعل للآزوم ولوازمه والفاعل لاحد المتأخرين عند عدم الآخر وهو على كل شيء قدير لكن اجتماع الضدين ليس بشيء باتفاق العقلاء بل هو قادر على تحريك الجسم بدلا عن تسكينه وعلى تسكينه بدلا عن تحريكه وعلى تسويده بدلا عن تبيضه وعلى تبيضه بدلا عن تسويده وهو (١) قوله فإذا قبل الخ كذا وقع في الاصل ولعل في العبارة تحريشا ونقصا فخر كتبه مصححه

يفعل

فهو حق وشهد بأن ما أخبر به السمع فليس بحق فكان قد حاق في شهادته مطلقاً وتركه فلا يجب قبول شهادته الأولى ولا الثانية فلا يصلح أن يكون معارضا للسمع بحال ولهذا تجد هؤلاء الذين يتعارض (٩٧) عندهم دلالة العقل والسمع في حيرة وشك واضطراب أذ ليس عندهم معقول صريح سامع معارض مقاوم كما أنهم أيضا في نفس العقول التي يعارضون به السمع في اختلاف ورعب واضطراب وذلك كله مما

يفعل أحد الضدين دون الآخر إذا حصلت إرادته التامة مع قدرته الكاملة ونفسه هي الموجبة لذلك كله وإن كان فعلها الأول شرطاً في حصول الثاني فليست تلك مفتقرة إلى غيره هائل كل ما سواه فافقر إليها وهي غنية عن كل ما سواها وهو لا يختص بها وما ورد على من قبلهم ومن فسدت عقولهم وكان هؤلاء إذا مشوا قولهم بما يعقل من حركة الحيوان والشمس لا يرى عليهم من الفرق والنقص وغير ذلك ما رد على من قبلهم - لكن هؤلاء يقال لهم من أين لكم قدم شيء من العالم وليس في العقل ما يدل على شيء من ذلك (١) وأنتم جميع ما نذكره أنتم وأنتم لاكم انما يدل على دوام الفعل لا على دوام فعل معين ولا مفعول معين فمن أين لكم دوام الفلك أو مادة الفلك أو العقول أو النفوس أو غير ذلك مما يقول القائلون بالتقدم أنه قديم أزلي لم يزل ولا يزال مقارن للرب تعالى قديما بقدمه أبديا بأبدية فيضاطلون ولا يحتاج به الدليل وليس لهم على ذلك دليل صحيح أبداً بل انما طمعوا في مناظرتهم من أهل الكلام والفلسفة الذين قالوا ان جنس الكلام والفعل صار مكتنا بعد أن كان ممتنعاً من غير تحديد شيء وصار الفاعل قادراً على ذلك بعد أن لم يكن وأنه حدثت الحوادث في زمان وأنه لم يزل القديم معطلا عن الفعل والكلام لا يتكلم ولا يفعل من الأزل إلى أن تكلم وفعل شيء يقول كثيرون منهم أنه يتعلل عن الفعل والكلام بتعقيل الجسمة والنار أو تفني حركتهما كما قاله الجهم من صفوان في فناء الجسمة والنار وكما قاله أبو الهذيل العلاف في فناء الحركات وجعلوا مدة فعل الرب وكلامه مدة في غاية القلة بالنسبة إلى الأزل والابد قطع هؤلاء في قولهم المتبدعين من الجهمية والمعتزلة ومن اتبعهم في أصولهم وأقاموا الشائعة على أهل الملل بسبب هؤلاء المتكلمين المتبدعين وظنوا أن لا قول الاقول هؤلاء المتبدعين أو قول أولئك الفلاسفة المحدثين ورأوا أن العقل يفسد قول هؤلاء المتبدعين ورأوا السمع إلى هؤلاء المبسطين أقرب وعن المحدثين أبعد فقالوا ان الانبياء ضربوا الأمثال وخبروا ولم يكنهم الاخبار بالحقائق ودخلوا من باب الحادوث يخرج الكليم عن مواضعه محسباً ما تذكر ومن السعيات وإن كان أولئك الفلاسفة الذين نفروا صفات الرب وأفعاله القائمة به الذين قبل هؤلاء أعظم الحادوث يخرجهم عن مواضعه من هؤلاء الذين أثبتوا الصفات والأمور الاختيارية القائمة به فالواقع ذلك بقدم العالم وكلنا الطائفتين خرجت عن صريح المعقول كما خرجت عن صريح المنقول بحسب ما أخطأته في هذا الباب وكل من أقر بشيء من الحق كان ذلك ادعى له إلى قبول غيره وكان يلزمه من قبوله ما لم يلزمه من لم يعرف ذلك الحق وكان القول بنفي الصفات والأفعال القائمة بالرب واختياره بنافي كونه فاعلاً ومحدثاً ولهذا المأذون ابن سينا في إشارته أقوال القائلين بالتقدم والحدوث لم يذكر الاقول من أثبت قدماء الله تعالى غير معاملة كالفعل الذي يحكي عن ذنوبا طيس بالتقدماء الجسمة واختاره ابن زكريا بالنسبة وقول المحوس القائلين بأصلين قديمين وقول المتكلمين من المعتزلة ونحوهم وقول أصحابه فليذكر قول أئمة الملل والأئمة الفلاسفة الذين أثبتوا ما يقوم بالرب من الأمور الاختيارية وأنه لم يزل متكلماً بحسبته إذا شاء فعلاً بحسبته وذكر حجج هؤلاء وهؤلاء ثم أمر الناظر أن يختار أي القولين ترجيح عسكه بالتوحيد الذي هو عقده في الصفات فإن هذا جعله أصلاً يتفقا عليه بينه وبين خصومه واعترض عليه الرازي بأن مسألة الصفات لاتعلق (١) قوله وأنتم كذا في الأصل ولعل لفظ وأنتم من زيادة الناصح أو يحرف فحرف كنهه مصححه

(١٣ - منهاج أول) بوجوب القدح في شهادة العقل حيث شهد بصدق الرسول وشهد بصدق العقل المناقض لخبره فيسئل له عن هذا جوابان (أحدهما) اننا نحن نمتنع عندنا أن يتعارض العقل والسمع القطعيان فلا تبطل دلالة العقل وانما ذكرنا هذا

على سبيل المعارضة فنقدم دلالة العقل على السمع يلزمه أن يقدم دلالة العقل الشاهد بتصديق السمع وأنه إذا قدم دلالة العقل لم تناقضها وفاسدها وإذا قدم دلالة السمع لم يلزم (٩٨) تناقضها في نفسها وإن لم يلزم أن لا يعلم صحتها وما علم فسادها أولى بالرد بها

بمسئلة حدوث العالم وليس الامر كقالة الرازي بل في الصفات بما يقوى شبهة القائلين بالقدم ومع اثبات الصفات والأفعال القائمة به يتبين فساد ادلتهم الى الغاية بل فساد قولهم مع أن في الصفات يدل على فساد قوله أكثر مما يدل على فساد قول منازعيه ولكن ابن سينا ناشأ بين المتكلمين النفاة للصفات وإن رددنا بين الكلاية وأبو البركات ناشأ بعد ادب علماء السنة والحديث فكان كل من هؤلاء بعد من الحق بحسب بعده عن معرفة آثار الرسل وقر به من الحق بحسب قر به من ذلك وهؤلاء المتفلسفة رأوا ما قاله أولئك في مسئلة حدوث انعام بالاطلا ورأوا أنهم إذا اطلوا قول هؤلاء في قولهم وجعلوا القول بدوام الفاعلية مجعلا كاجعل أولئك قولهم أن ما لا يسبق الحوادث فهو حادث مجعلا فقول هؤلاء واجب أن ظن كثير من سمع قول هؤلاء امتناع كون الرب تعالى لم يزل متكلما إذا شاء اذ لم يفرقوا بين النوع والعين وقول أولئك واجب أن ظن كثير من سمع قولهم دوام الفلك أو شيء من العالم اذ لم يفرقوا بين النوع والعين أيضا ودوام الفاعلية مجعلا براديه دوام الفاعلية المعنة المطلقة ودوام الفاعلية العامة ومعلوم أن دوام الفاعلية العامة وهو دوام المعغولات كلها بما لا يقوله عاقل ودوام الفاعلية المعينة لمفعول معين مما ليس لهم عليه دليل أصلا بل الأدلة العقلية تنفيه كقائمه الأدلة السجعية وأما دوام الفاعلية المطلقة فهذه لا تثبت قولهم بل انما تثبت خطأ أولئك النفاة الذين خاسمهم من أهل الكلام والفلسفة ولا يلزم من بطلان هذا القول صحة القول الآخر إلا إذا لم يكن الا هذان القولان فأما إذا كان هناك قول ثالث لم يلزم صحة أحد القولين فكيف إذا كان ذلك الثالث هو موجب الأدلة العقلية والنقلية والمقصود هنا أن كلنا الطائفتين التي قالت بقدم الافلاك مجعلة سواء قالت بقيام الصفات والأفعال بالرب أو لم تقل ذلك فهؤلاء الفلاسفة مع كونهم متفاضلين في الخطأ والصواب في العلوم الالهية اغمارهم المتوجه لهم البعد التي أحدثها من أحدتهم أهل الكلام ونسبوها الى الله وأولئك المتفلسفة أبعد عن معرفة الملة من أهل الكلام فهم من ظن أن ذلك من الملة ونسبهم من كان أخيرا بالسمعات من غيرهم فجعلوا يردون من كلام المتكلمين ما لم يكن معهم فيه سمع وما كان معهم فيه سمع كانوا فيه على أحد قولين إما أن يتروه باطنا وظاهرا وإن وافق معقولهم والأحقوه بامثاله وقالوا إن الرسل تكلمت على سبيل التمثيل والتفصيل للحاجة وإن رددت فموجب هذه الطريقة ولهذا كان هؤلاء أقرب الى الاسلام من ابن سينا وأمثاله وأقوا في العمليات أكثر بحفاظة الحدود والشرع من أولئك الذين يتركون واجبات الاسلام ويستحلون محرماته وإن كان في كل من هؤلاء من الاحاد والتخريف بحسب مخالفة الكتاب والسنة ولهم من الصواب والحكمة بحسب ما وافقوا فيه ذلك ولهذا كان ابن رشد في مسئلة حدوث العالم ومعاد الادان مظهرا للوقف ومسئعا للقولين وإن كان باطلا في قول سلفه أميل وقد رد على أبي حامد في تهافت التهافت ردأ أخطأ في كثير منه والصواب مع أبي حامد وبعضه جعله من كلام ابن سينا لأن كلام سلفه وجعل الخطأ فيه من ابن سينا وبعضه استل في أبي حامد ونسبه فيه الى قوله الانصاف لكونه بناء على أصول كلامية فاستدته بل كون الرب لا يفعل شيأ بسبب والاحكمة وكون القادر المختار يرجح أحد مقدميه على الآخر بلا مرجح وبعضه

لم يعمل به ولا فاسده (الجواب الثاني) أن نقول الأدلة العقلية التي تعارض السمع غير الأدلة العقلية التي يعلم بها أن الرسول صادق وإن كان جنس المعقول يشمله ونحن إذا اطلنا ما عارض السمع انما اطلنا نوعا مما يسمى معقولا لا نطبل كل معقول ولا اطلنا المعقول الذي عليه صحة المتقول وكان ما ذكرناه موجبا لصحة السمع وما علم به صحتهم العقل ولا مناقضة في ذلك ولكن حقيقة أنه قد تعارض العقل الدال على صدق الرسول والعقل المناقض خبر الرسول فقد منذ ذلك المعقول على هذا المعقول كما تقدم الأدلة الدالة على صدق الرسول على الحجج الفاسدة والقادحة في نزوات الانبياء وهي حجج عقلية بل شبهات المطلين القادحة في النبوات قد تكون أعظم من كثير من الحجج العقلية التي يعارض بها خبر الانبياء عن أسماء الله وصفاته وأفعاله ومعاده فإذا كان تقدم الأدلة العقلية الدالة على انهم صادقون في قولهم ان الله أرسلهم مقدمة على ما يناقض ذلك من العقلات كذلك تقدم هذه الأدلة العقلية المستزمنة لصدهم فيما أخبروا به على ما يناقض ذلك من العقلات وعاد الامر الى تقديم جنس من المعقولات على جنس وهذا استفق عليه بين العقلاء فان الأدلة العقلية إذا تعارضت فلا بد من تقديم بعضها على بعض ونحن نقول لا يجوز أن يتعارض دليلان قطعان لاعتقادات لاسمعان ولا سمعي وعقلي ولكن قد ظن من لم يفهم حقيقة القولين تعارضهما لعدم فهمه لفساد أحدهما فان قيل نحن نستدل بمخالفة العقل للسمع على أن دلالة

حار بعضها على بعض ونقول لا يجوز أن يتعارض دليلان قطعان لاعتقادات لاسمعان ولا سمعي وعقلي ولكن قد ظن من لم يفهم حقيقة القولين تعارضهما لعدم فهمه لفساد أحدهما فان قيل نحن نستدل بمخالفة العقل للسمع على أن دلالة

السمع المخالفة له باطلة إما لكتب الناقل عن الرسول أو خطه في النقل وإما لعدم دلالة قوله على ما يخالف العقل في محل النزاع فبطل
هذا معارض بأن يقال نحن نستدل بمخالفة العقل للسمع على أن دلالة العقل (٩٩) المخالفة له باطلة لبطلان بعض مقدماتها

حاربه جعلا اشتناء المقام وقد تكلمت على ذلك وبينت تحقيق ما قاله أبو حامد في ذلك من
الصواب الموافق لاصول الاسلام وخطا ما خالفه من كلام ابن رشد وغيره من الفلاسفة وأن
ما قالوه من الحق الموافق للكتاب والسنة لا يراد بل يقبل وما قصروه أبو حامد من إفساد أقوالهم
الفاصلة فيمكن رده بطريق آخر يعان بها أبو حامد على قصده الصحيح وإن كان هذا وأمثاله
انما استلوا إليه بما وافقهم عليه من أصول فاسدة ورعا يوحى في كتبه من الكلام الموافق
لاصولهم وجعل هذا وأمثاله يشهدون فيه

يوما عن اذا ما جئت ذاعين * وان أتيت معذبا فعدتاني
ولهذا جعلوا كثيرا من كلامه برزخا بين المشيئين والفلاسفة المشائين فالسليم يتطصف به على
طريقة المشائين تفلسف مسلم والفيلسوف يسلم به اسلام فيلصق فلا يكون مسلما محض ولا
فيلسوفاً فمحضاً على طريقة المشائين وأما في الفلسفة مطلقاً وأثبتها فلا يمكن اذ ليس للفلاسفة
مذهب معين نصره ولا قول يتفقون عليه في الالهيات والمعاد والنسب والشرايع بل
ولا في الطبيعيات والرياضيات بل ولا في كثير من المنطق ولا يتفقون الا على ما يتفق عليه
جميع بنى آدم من الحسيات المشاهدة والعقليات التي لا ينزع فيها أحد ومن حكى عن جميع
الفلاسفة قولاً واحداً في هذه الاجناس فانه غير عالم بأصنافهم واختلاف مقالاتهم بل حسب
النظر في طريقة المشائين أعجاب ارسطو كئاسطوس والاسكندر الافريديوسي وبقول من
القدماء وكافاروا ابن سينا والسهروردي المقتول وابن رشد الحفيد وأبي البركات ونحوهم
من المتأخرين وإن كان لكل من هؤلاء في الالهيات والنسب والمعاد قول لا ينقل عن سلفه
المتقدمين اذ ليس لهم في هذا الباب علم تستفيده الاتباع وانما عاينوا علم القوم في الطبيعيات
فهناك يسرحون ويتبحرون به ونحوه عظم من عظم ارسطو واتبعوه اكثر من تركه في
الطبيعيات وصوابه في أكثر ذلك فأما الالهيات فهو اتباعه من أبعد الناس عن معرفتها
وجميع ما يوجب في كلام هؤلاء وغيرهم من العقليات الضعيفة ليس فيه ما يدل على خلاف ما
أخبرت به الرسل وليس لهم أصلاً دليل ذاتي فضلاً عن قطعي على قدم الأفلاك بل ولا على قدم
شئ منها وانما عاينوا أدلتهم أمور مجمل تدل على الانواع العامة لا تدل على قدم شئ بعينه من العالم
فأخبرت به الرسل أن الله خلقه كخبايرها أن الله خلق السموات والارض وما بينهما في
سبعة أيام لا يقدر أحد من الناس أن يقيم دليلاً عقلياً صحيحاً على نفي ذلك وإما الكلام الذي
يستدل به المشككون في الرد على هؤلاء وغيرهم فانه صواب ومنه خطأ ومنه ما وافق الشرع
والعقل ومنه ما يخالف ذلك وبكل حال فهم أحق في النظر والمناظرة والعلوم الكلية الصادقة
وأعلم بالمعقولات المتعلقة بالالهيات وأكثروا بأوسد قولان هؤلاء المتفلسفة والمتفلسفة في
الطبيعيات والرياضيات أحق عن لم يعرفها كعرفتهم مع ما فيها من الخطأ والمقصود هنا أن
يقال لانتهم هذا فهم الذين ارتفعت عقولهم ومعارفهم في الالهيات عن كلام ارسطو وأتباعه
وكلام ابن سينا وأمثاله ما الموجب ألا تقول لكم بقدم شئ من العالم وأنتم لا دليل لكم على قدم
شئ من ذلك وأصل الفلسفة عندهم معنى على الانصاف واتباع العلم والفيلسوف هو محب
الحكمة والفلسفة محبة الحكمة وأنتم اذا نظرت في كلام كل من تكلم في هذا الباب وفي غير

يثبت ما أخبر به وحينئذ فإما يكن دليلاً لا يصل أن يجعل معارضاً والسلام هنا انما هو لن علم أن الرسول صادق وإن ما أخبر به ثابت
وان اخباره لنا بالشيء يقيد تصديقاً بنبوت ما أخبر به فن كان هذا معلوماً استنع أن يجعل العقل مقدماً على خبر الرسول صلى الله

عليه وسلم (٣) بل اضطاره الامر الى أن يجعل الرسول تكذب أو يخطئ ثارة في التغيرات ويصيب أو يخطئ أخرى في الطلبات وهذا تكذيب للرسول وإبطال لدلالة السمع وسد لطريق (١٠٠) العلم بما أخبر به الانبياء والمرسلون وتكذيب بالكتاب وعباد أرسل الله تعالى

بأمره وغايته أن أحسن المقال أن يجعل الرسول خبراً بالامر على خلاف حقائقها لئلا يخل نفع العامة ثم أضاف ذلك امتنع أن يستعمل بخبر الرسول على شيء فإدراك الامر حذالانه إذا حوز على خبر الرسول التلبس كان كقصير زعمه الكذب ويخشى فلا يكون مجرد اخبار الرسول موجباً لعدم يقين ما أخبر به وهذا وإن كان زنديقة وكفراً والحادا فهو باطل في نفسه كما قد بين في غيره هذا الموضع فمن في هذا المقام انما الخطا من يتكلم في تعارض الأدلة السميعة والعقلية عن يدعي حقيقة الاسلام من أهل الكلام الذين يلبسون على أهل الایمان بالله ورسوله وأما من أقصم بحقيقة قوله وقال ان كلام الله ورسوله لا يستغاض منه عليه نضب ولا تصديق بحقيقة ما أخبر به ولا معرفة بالله وأسمائه وصفاته وأفعاله وملائكته وجنّته وناره وغير ذلك فهذا الكلام مقام آخر فان الناس في هذا الباب أنواع منهم من يقر بما جاء به السمع في المعاد دون الأفعال والصفات ومنهم من يقر بذلك في بعض أمور المعاد دون بعض ومنهم من يقر بذلك في بعض الصفات والمعاد مطلقاً دون الأفعال وبعض الصفات ومنهم من لا يقر بذلك بحقيقة شيء من ذلك لافي الصفات ولأفي المعاد ومنهم من لا يقر بذلك أيضاً في الامر والهيئ بل يسلك طريق التواويل في الخبر والامر جميعاً معارضة العقل عنده كما فعلت

الفرعاطة الباطنية وهو لأعظم الناس كفراً والحادا والمقصود هنا أن من أقر بصحة السمع وأنه علم حجة بالعقل لا يمكنه أن يعارضه بالعقل البتة لان العقل عنده هو الشاهد بصحة السمع فإذا شهد مرة أخرى بفساده كانت دلالاته متناقضة فلا

(٣) قوله بل يضطره الخ كذا في الأصل وارتباط هذا بما قبله يحتاج الى تأمل كتبه معجزة

يصلح للاثبات السمع والاعراض العقل قيل هذا لا يصلح لوجوه (أحدها) أن الدليل العقلي دل على صدق الرسول وثبوت ما أخبر به مطلقا فلا يجوز أن يكون صدقه مشروطا (١٠١) بعدم المعارض (الثاني) أنه أن حوزت

علمه أن يعارضه العقل الدال على فساده لم يتوهم شيء منه لجواز أن يكون في عقل غيره ما يدل على فساده فلا تكون قد علمت بعقله صحته البتة وأنت تقول انك علمت صحته بالعقل (الثالث) أن ما استخرج به الناس بعقولهم أمر لا غاية له سواء كان حقا أو باطلا فاذا جاز الجوز أن يكون في العقول ما يناقض خبر الرسول لم يتوهم شيء من أخبار الرسول لجواز أن يكون في العقول التي لم تظهر له بعد ما يناقض ما أخبر به الرسول ومن قال أنا أقدم من الصفات بعالم ينفع العقل أو أثبت من السمعات ما يخالفه العقل لم يكن لقوله ضابط فان تصديقه بالسمع مشروط بعدم جنس لأضابط له ولا منتهى وما كان مشروطا بعدم ما لا ينصب لم ينصب فلا يبقى مع هذا الأصل إيمان ولهذا نجد من نعوذ معارضة الشرع بالرأى الاستغنى في قلبه الإيمان بل يكون كإثبات الأئمة أن علماء الكلام زنادقة وقالوا قل أحد نظري الكلام إلا كان في قلبه غل على أهل الإسلام ومزادهم بأهل الكلام من تكلم في الله بما يخالف الكتاب والسنة ففي الجنة لا يكون الرجل مؤسنا حتى يؤمن بالرسول إيمانا حازما ليس مشروطا بعدم معارض حتى قال أو من يخبره الآن يظهره معارض يدفع خبره لم يكن مؤمنا به فهذا أصل عظيم يجب معرفته فان هذا الكلام هو دبعة

ما أخبر به الانبياء من خلق هذا العالم من مادة بل المنقول عنهم أن هذا العالم محدث كائن بعد أن لم يكن وأما قولهم في تلك المادة هل هي قديمة الاعيان أو محدثة بعد أن لم تكن أو محدثة من مادة أخرى بعد مادة قد تعطلت النقل عنهم في هذه الباب والله أعلم بحقيقة ما يقوله كل من هؤلاء فانها مائة عرت كتبهم ونقلت من لسان الى لسان وفي مثل ذلك قد يدخل من الغلط والكذب إلا يعلم حقيقة ولكن ماواطأت به النقل عنهم يبقى مثل المتواتر وليس لنا غرض في معرفة قول كل واحد منهم بل تلك أمة قد علمت لهما كسبت ولديهما كسبتهم ولا تسئلون عما كانوا يعملون لكن الذي لا ريب فيه أنه هؤلاء أصحاب التعاليم كانوا مطروحا بتابعه كانوا مشركين بعدون الخلفاء ولا يعرفون النبوات ولا المعد البدني وأن اليهود والنصارى خير منهم في الآلهيات والنبوات والمعاد وأذعن في أن نفس فلسفتهم توجب عليهم أن لا يقولوا بقدم شيء من العالم علم أنهم مخالفون لصريح العقول كإنهم مخالفون لصريح المنقول وانهم في تبديل القواعد الصحيحة المعقولة من جنس اليهود والنصارى في تبديل ما جاءت به الرسل وهذا هو المقصود في هذا الباب ثم إنه ليس عندهم من العقول ما يعرفونه به أحد الطرفين فكيف في ذلك أخبار الرسل باتفاقهم من خلق السموات والأرض وحدوث هذا العالم والفلسفة الصحيحة المنبسة على العقولات المحضة توجب عليهم تصديق الرسل فيما أخبروا به وبنين أنهم عاينوا ذلك بطريق يجوزون عنها وأعلم بالأمور الإلهية والمعاد وما بعد النفس وينسبها لهم ويندبهم على أن من اتبع الرسل كان سعيدا في الآخرة ومن كذبهم كان شقيفا في الآخرة وأنه لو علم الرجل من الطبيعيات والرياضيات ما عسى أن يعلم وخرج عن دين الرسل كان شقيفا من أطاع الله ورسوله بحسب طاقته كان سعيدا في الآخرة وإن لم يعلم شيئا من ذلك ولكن سلفهم أكثروا الكلام في ذلك لأنهم لم يكن عندهم من آثار الرسل ما يثبتونه به إلى توحيد الله وعبادته وما ينفع في الآخرة وكان الشرك مستحوذا عليهم بسبب السحر والاحوال الشيطانية وكانوا ينفقون أعمارهم في رصد الكواكب ليستعينوا بذلك على السحر والشرك وكذلك الأمور الطبيعية وكان منتهى عقولهم أمور عقلية كلية كالعلم بالوجود المطلق وانقسامه إلى علة ومعلول وجوهر وعرض وتقسيم الجواهر ثم تقسيم الأعراض وهذا هو عندهم الحكمة العليا والفلسفة الأولى ومنتهى ذلك العلم بالوجود المطلق الذي لا يوجد إلا في الأذهان دون الاعيان ومن هناك دخل من سلك مسلكتهم من المتصوفة المتفلسفة كالنوراني وابن سبعين والنيسابوري وغيرهم فكان منتهى معرفتهم الوجود المطلق ثم ظن من ظن منهم أن ذلك هو الوجود الواجب وفي ذلك من الضلال ما قد بسط في غير هذا الموضع وجها غاية سعادة النفس أن تصير عالما معقولا مطابقا للعالم الموجود وليس في ذلك الإيجاز دعوى مطلقه ليس فيها علم عوجوهم معين بالله ولا بعلائكه ولا بغير ذلك وليس فيها محبة لله ولا عبادته فلاس فيها علم نافع ولا عمل صالح ولا ما ينبغي النفوس من عذاب الله فضلا عن أن يوجب لها السعادة وهذا مبسوط في غير هذا الموضع وأما ما عذرهمنا بالعرض لئنه على أن من عدل عن طريق المرسلين فليس معه في خلافتهم لأمعقول صريح ولأمنقول صحيح وإن من قال يقدم العالم أو شيء منه فليس معه الإيجاز للجهل والاعتقاد الذي لا دليل عليه وهذا الخطب كافي في هذا الباب وتفصيله مذكور في غير هذا الموضع وقد سلك هذا

الاحاد والتفاق (الرابع) أنهم قد سلموا أنه يعلم بالسمع أمور كإدراكه كلهم من أن العلوم ثلاثة أقسام منها ما لا يعلم إلا بالعقل ومنها ما لا يعلم إلا بالسمع ومنها ما لا يعلم بالسمع والعقل وهذا التقسيم حق في الجملة فان من الأمور الغائبة عن حس الإنسان ما لا يمكن معرفته

بالعقل بل لا يعرف الا بالخبر وطرق العلم ثلاثة الحس والعقل والمركب منها كالخبر فمن الامور ما لا يمكن علمه الا بالخبر كعلمه كل شخص
 بأخبار الصادقين كالخبر المتواتر وما لم يخبر (١٠٣) الانبياء صلوات الله عليهم اجمعين وهذا التقسيم يجب الاقرار به وقد مات

المسائل وغير واحد من أهل الملل السابيين واليهود وغيرهم فبينوا فساد مسألتهم القائلون بقدم العالم
 من العقليات وذكروا الحجج المنقولة عن ارسطو وغيره واحدة واحدة وينو فسادها ثم قالوا
 نلتقي هذه الملة من السمع فالرسول قد اخبرنا بما يقوم دليل عقل على نقيضه فوجب تصديقهم
 في هذا ولم يمكن تأويل ذلك لوجه (أحدها) أنه قد علم بالاضطرار مرادهم فليس في تأويل ذلك
 الا التكتيبي المحض للرسول (والثاني) ان هذا متفق عليه بين أهل الملل سلفهم وخلفهم باطنا
 وظاهرا فمتبع مع هذا أن تكون الرسل كانت مقصرة لخلاف ذلك كما بقوله من يقول من هؤلاء
 الباطنية (الثالث) انه ليس في العقل ما يتناقض ذلك بل كل ما ينافيه من المعقولات فهو فاسد يعلم
 فساد بصريح العقل (الرابع) ان في العقليات ما يصدق ذلك ثم كل منهم سلك في ذلك ما تيسر
 له من العقليات (الخامس) انه معلوم بالضرورة والنسب ورأه لا بد من محدث للعدوات وفاعل
 للمسئوعات وان كون المفعول مقارنا لفاعلهم بل ولزواله عنه مستحيل في فطر العقول وهذا مما
 يحتاج به على هؤلاء كالتبسط في موضعه فانه اذا بين لهم فساد قول اخوانهم وتبين لهم أن
 الفاعل لا بد أن يقوم به من الاحوال ما يصير به فاعلا امتنع مع هذا أن يكون مفعوله المعين مقارنا
 له ألا وماذا فان هذا خارج له عن أن يكون مفعولاه (السادس) أن يقال لهؤلاء وهؤلاء اجمعوا
 أصل ما أنتم عليه الرجوع الى الوجود والفلسفة معرفة الوجود على ما هو عليه والفلسفة الحقيقية
 هي العلوم الوجودية التي بها يعرف الوجود وانتم لا تثبتون شيئا في القالب الا بقياس اما شوقي
 واما تيني فهل علمت فاعلا يلزمه مفعوله ويقارنه في زمانه لا يحدث شيئا فشيئا سواء كان فاعلا
 بالارادة أو بالطبع وهل علمت فاعلا لم يلزمه مفعوله ولم يلزم مفعوله معالولاه فهذا شقي
 لا تعاقبه انتم ولا غيركم فكيف تثبتون بالفعول ما لا يعقل أصل ما معناه فضلا عن أن يكون
 مطلقا والمطلق فرع المعين فما لا يكون موجودا معينا لا يعقل لا معينا ولا مطلقا ولكن يقدر
 تقدر افي الدهن كما تقدر الامتناع بين ذلك أن العلم يكون الشيء كما في الخارج يكون العلم
 وجوده أو وجوده ذلك الشيء أولى بالوجود منه كما يذكره الله تعالى في كتابه في تقرير امكان المعاد
 كقوله تلتقى السموات والارض كبر من خلق الناس وقوله وهو الذي بدأ انخلق ثم يعيده وهو
 أهون عليه وقوله ألم يهلك نطفة من منى يعني كان خلقه خلق فسوى فعمل منه الزوجين الذكر
 والانثى اليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى وقوله وألم يروا أن الله الذي خلق السموات والارض
 ولم يعب يخلقهم بقادر على أن يحيى الموتى بل على أنه على كل شيء قدير وقوله وضرب لنا مثلا ونبي
 خلقه الى قوله وليس الذي خلق السموات والارض بقادر على أن يخلق مثلهم بلى وأمثال ذلك
 مما يدل على أن إعادة الخلق أولى بالامكان من ابتدائه وخلق الصغير أولى بالامكان من خلق
 العظيم فأما ما يعلم أنه ممكن اذا عرض على العقل ولم يعلم امتناعه فامكانه ذهنى بمعنى عدم العلم
 بالامتناع ليس امكانه خارجى بمعنى العلم بالامكان في الخارج ولهذا ما ذكره طائفة من
 النظار كالأمدى وغيره اذا أراد أن يقرر امكان الشيء بأنه لو قدر وجوده لم يلزم منه محال مجرد
 دعوى وغايته أن يقول لا نعلم أنه يلزم منه محال وعدم العلم ليس علما بالعدم فهو لا اذا
 أرادوا أن يثبتوا امكان كون المفعول لازما لفاعله لا بد أن يعلموا أن ثبوت ذلك في الخارج أثبت
 ما ذا أولى بالامكان منه وكلاهما متنف فلا يعلم قط فاعل الا فاعلا يحدث فعله أو مفعوله

الأدلة الدينية على نبوت الانبياء
 وانهم قد بعثوا بالخبر ما لا يعلم الا
 بالخبر وكذلك يعلمون غيرهم
 بخبرهم ونفس النبوة تتضمن الخبر
 فان النبوة مشتقة من الانباء وهو
 الاخبار بالمعنى (١) وخبرنا
 بالغيب ويعتبر أن يقوم دليل صحيح
 على أن كل ما أخبر به الانبياء يمكن
 معرفته بدون الخبر فلا يمكن أن
 يحزم بأن كل ما أخبر به الانبياء
 يمكن غيرهم أن يعرفه بدون خبرهم
 ولهذا كان كل الاكل علماء القرون
 بالطرق الحسوة والعقلية والخبرية
 فمن كذب بطريق مني فانه من
 العلوم بحسب ما كذب به من تلك
 الطرق والمتفلسفة الذين أنبتوا
 النبوات على وجهه وافق أصولهم
 الفاسدة كان سنا وأمثاله لم يقرأوا
 بأن الانبياء يعلمون ما يعلمونه بخبر
 يأتيهم عن الله لا بخبر ملك ولا غيره
 بل زعموا أنهم يعلمونه بقوة عقلية
 لكنهم لم يكل من غيرهم في قوة
 الحس ولا شمول ذلك لقوة الفلسفة
 خسرهم واعلم الانبياء في ذلك وكان
 حكمة قولهم ان الانبياء من جنس
 غيرهم وانهم لم يعلموا شيئا بخبر ولهذا
 صار هؤلاء لا يستفيدون شيئا بخبر
 الانبياء بل يقولون انهم خاطوا
 الناس بطريق التفتيل لمصلحة
 الجمهور وحقيقة قولهم أنهم كذبوا
 لمصلحة الجمهور وهؤلاء في الحقيقة
 يكذبون الرسول فنتكلم معهم في
 تحقيق النبوة على الوجه الحق لا في
 معارضة العقل والنسب وهذا الذي
 ذكرته مما صرح به فضلاءهم

يقولون الرسل انما ينتفع بخبرهم الجمهور في التفتيل لا ينتفع بخبرهم أحد من العامة والخاصة في معرفة
 الغيب بل الخاصة عندهم قسما ذلك بالعلم بالمناقص لاخبار الانبياء والعامة لا تعلم ذلك لا بعقل ولا خبر والنبوة انما فائدتها التحليل

ما يخبرون به الجمهور كما يصح حذرك الفارابي وابن سينا وأتباعهما ثم لا يخالو الشخص أمان أن يكون مقرا بحجج نبوة الانبياء وأمان
يكون غير مقرا بذلك لم تستكمل معه تعارض الدليل العقلي والشرعي فان (١٠٣)

منهما لا يخبر عن المعارض فمن لم
يقر بصحة دليل عقلي التمس
بخطاب معارضة الدليل
العقلي والشرعي وكذلك من لم
يقر بدليل شرعي لم يخاطب في هذا
التعارض ومن لم يقرب بالانبياء
لم يستفد من خبرهم دليلا شرعيا
فهذا ابتكركم معي في ثبوت النبوة
فاذا ثبتت لحنث ثبوت الدليل
الشرعي وحيث قد فيصير الاقرار بأن
خبر الانبياء واجب العلم بثبوت
ما أخبروا به ومن جوز أن يكون في
نفس الامر معارض بتفي مادت
عليه أخبارهم امتنع أن يعلم بخبرهم
شيئا فانه ما من خبر أخبروا به ولم
يعلمه شوبته بعقله الا وهو يجوز
أن يكون في نفس الامر دليل
يناقضه فلا يعلم شيئا ما أخبروا به
بخبرهم فلا يكون مقرا بشيئهم
ولا يكون عندهم شيء يعلم السمع
وحده وهم قد أقروا بأن العلوم
ثلاثة منها ما يعلم بالسمع وحده ومنها
ما يعلم بالعقل وحده ومنها ما يعلم
بهما أو انصاف فقد قامت الأدلة
العقلية اليقينية على نبوة الانبياء
وانهم قد يعلمون عما يعلمونه بخبر الله
وملائكته تارة بكلام سمعوه من
الله كما سمع موسى من ربه انارة
علائكه تخبرهم عن الله وتارة
فوحى بحسه الله كما قال تعالى وما
كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو
من وراء حجاب أو يرسل رسولا
فيوحى اليه ما يشاء فتبين أن
تخبرهم أن يكون في نفس الامر
دليل يناقض السمع واجب أن

لا يقارنه مفعوله المعين وبلازمه بل هذا أولى نفي كونه فاعلا ووصفه بالعجز عن نفي اللازم
أقرب منه الى كونه فاعلا قادرا فقد جعلوا الله مثل السوء وهذا باطل والواجب في الالهية
أن يسلك بها هذا السلك فعمل أن كل كمال كان مخلوقا فالتالي أحق به فان كمال المخلوق من كمال
خالقه وعلى اصطلاحهم كمال المعول من كمال العلة ولأن الواجب لكل من الممكن فهو
أحق بكل كمال ممكن لا ينقص فيه من كل ممكن ويعلم أن كل نقص تزيده عنه مخلوق معول فالتالي
أحق بتميزه معنه فان النقص يناقض الكمال فاذا كان أحق بثبوت الكمال كان أحق بنفي
النقص وهذه القضية برهانية يقينية وهم يسلمونها وهم يقولون أيضا ان الفعل صفة كمال
ورثون على من يقول من أهل الكلام انه ليس صفة كمال ولا نقص وقد قال تعالى أفنمخلو
كن لا يخلق أفلا تذكرون فاذا كان كذلك في المعقول ان الفاعل الذي يفعل بعينه وعقله وقدرته
أكمل من لا قدرته ولا ارادة الفاعل القادر المختار الذي يفعل شيئا بعينه أكمل من يكون
مفعوله لازمه لا يقدر على أحداث شيء ولا تفسيره من حال الى حال ان كان يفعل فاعلا يلزمه
مفعوله المعين فان الذي يقدر أن يفعل مفعولا متعددو يقدر على تغييره من حال الى حال
أكمل من ليس كذلك فلماذا يصفون واجب الوجود بالفعل الناقص ان كان ذلك ممكنا كيف
وما ذكره تمتع لا يعقل فاعل على الوجه الذي قالوه بل من قدر شيئا فاعلا لازمه الذي لا يقاقره
بالحال كان مخالفا لمريح المعقول عند الناس وقيل له هذا صفة ويشاوله ليس مفعولا ولو
قبل لعمامة العقلاء السليبي الفطرة ان الله خلق السموات والارض ومع هذا فلم تر الامعة لم تقاتلوا
هذا ينافي خلقه لهما فلا يعقل خلقه لهما الا اذا خلقه ما بعد أن لم تكونا موجودتين وأما اذا
قبل لم تر الاموجودتين كان القول مع ذلك بأنه خلقهما جبايين المتناهيين في فطر الناس وعقولهم
التي لم تقهر عن فطرتها ولهذا كان مجرد اخبار الرسل بان الله خلق السموات والارض ونحو
ذلك كافيا في الاخبار بمحدثيها لم يحتاجوا مع ذلك ان يقولوا خلقهما بعد عدمهما ولكن
أخبروا زمان خلقهما كافي قوله تعالى خلق السموات والارض في ستة أيام والانسان لما كان
يعلم أنه خلق بعد أن لم يكن ذكر بذلك ليستدل بعلى قدرة الخالق على تغيير العادة ولهذا ذكر
تعالى ذلك في خلق يحيى بن زكريا عليه السلام في النشأة الثانية قال تعالى يا زكريا اننا نبشرك
بنفسلام اسمع يحيى لم نجعل له من قبل سميا قال رب أنى يكون لي غلام وكانت امرأتى عاقرا وقد
بلغت من الكبر عتيا قال كذلك قال ربك هو على شيء وقد خلقناك من قبل ولم نسم شيئا وقال
تعالى ويقول الانسان أنذا ما مت لسوف أخرج حما أولا يذكر الانسان أن خلقه من قبل ولم
يكن شيئا فذكر الانسان بما علمه من أنه خلقه ولم يكن شيئا يستدل بذلك على قدرته على مثل ذلك
وعلى ما هو من منه (الوجه السابع) ان هؤلاء الذين قالوا يقدم العالمين على قدمية قالوا مع
ذلك بأنه في نفسه ممكن ليس له وجوده في نفسه وانما وجوده من مبدعه فوصفوا الموجود الذي لم
يزل موجودا الواجب تغييره بأنه ممكن الوجود خالفوا بذلك طريق سلفهم وما عليه عامة بني آدم
من أن الممكن لا يكون الاعمسوما ولا يعقل ما يمكن أن يوجد وان لا يوجد الا ما كان معدوما
وهذا قول ارسطو وقدماء الفلاسفة ولكن ابن سينا وأتباعه خالفوا هؤلاء وقد تعقب ذلك
عليهم ابن رشد وغيره وقالوا انه لا يعقل الممكن الا ما يمكن وجوده وأمكن عدمه فجاز أن يكون

لا يكون في نفس الامر دليل سمعي يعلم بخبره وهذا مما يبين به تناقضهم حيث أثبتوا الأدلة السمعية ثم قالوا ما يجب ابطالها حيث
أثبتوا الأدلة العقلية ثم قالوا ما يجب تناقضها فان العقل يعلم بحصة الأدلة السمعية فتبي بطل العقل الاله على صحة السمع والدليل

مستلزم للدلول ومقتضى اللزوم الذي هو المللول انتهى ملازمه الذي هو الدليل فيبطل العقل وتناقضهم حيثما أقروا بنبوءات الانبياء ثم قالوا ما يجب بطلانها أو إضافة الأدلة العقلية (١٠٤) توجب الاقرار بنبوءات الانبياء فالقدح في نبوءة الانبياء قدح في الأدلة

العقلية ومع كون قولهم مستلزما لتناقضهم فهو مستلزم لبطال الأدلة العقلية والسمعية وبطال النبوءات وهذا من أعظم أنواع السقطة فتبين بعض ما في قولهم من أنواع السقطة الدالة على فساده ومن أنواع التناقض الدالة على جهلهم وتناقض مذاهبهم وان قالوا نحن لا نعلم شيئا مما يدل عليه الشرع من الخبرات أو من الخبرات وغيرها الآن نعلم بالاضطرار أن الرسول أخبر به فقال لهم على هذا التقدير وكل ما لا يعلم شخص بالاضطرار أن الرسول أخبر به يجب أن يتقنه إذا قام عنده ما يثبت ذلك فعليا فان قالوا لم نرمه يجوز لكل أحد أن يكذب بما ينظر إلى أن الرسول أخبر به وان كان غيره قد علم بالاضطرار أن الرسول أخبر به وحيث قد ثبت من ذلك يجوز تركه برب الرسول وثق الحقائق الشائعة في نفس الامر والقول بالعلم والقطع بالباطل وان قالوا نحن انما نحوز ذلك اذا قام دليل عقلي قاطع قبل هذا البطل وجهين (أحدهما) أنه اذا لم يعلم بالاضطرار أنه أخبر به كان على قولكم غير معلوم الثبوت وحيث قد قام عند دلائل كثيرة ترجح التي أخبر بها وان جاز أن يكون غيره يعلم بالاضطرار نقضها (الثاني) الأدلة العقلية القطعية ليست حسنة خبرا عن غير ولا نسأ أن تقع عليه العقلاء بل كل طائفة من النظائر تدعي أن عندها

موجود وان يكون معدوما أي مستمر العدم ولهذا قالوا ان الامكان لا بد له من محل كما يقال يمكن أن تحمل الرحم وأن تنبت الارض وأن يتعلم الصبي فجعل الامكان هو الرحم والارض والقلب فكيف ان يحدث في هذه المحال ما هي قابلة له من الخلق والنسل والعلم أما الشيء الذي لم يزل ولا يزال إما بنفسه وإما بغيره فكيف يقال يمكن أن يوجد ويمكن أن لا يوجد وإذا قيل هو باعتبار ذاته يقبل الامر من قبل ان أردتم بذاته ما هو موجود في الخارج فذلك لا يقبل الامر من فان الوجود الواجب بغيره لا يقبل العدم الآن يريدون أنه يقبل ان يعدم بعد وجوده وحيث قد فلا يكون واجبا بغيره دائما بقي قبل العدم في المستقبل أو كان معدوما لم يكن أزليا إذا قد عا واجبا بغيره دائما كما يقول هؤلاء في العالم فان أراد يقبل الوجود والعدم في حال واحدة فهو ممتنع وان أراد في حالين أي يقبل الوجود تارة والعدم تارة امتنع أن يكون أزليا بدلتا تعاقب الوجود والعدم عليه وان أراد أن ذاته التي تقبل الوجود والعدم شيء غير الوجود في الخارج فذلك ليس بذاته وان قيل يريد به أن ما يتصوره في النفس يمكن أن يصير موجودا في الخارج ومعدوما كما يتصوره الانسان في نفسه من الامور قبل هذا ايضا بين ان الامكان مستلزم للعدم لان ما ذكرتموه انما هو في شيء يتصوره الفاعل في نفسه يمكن أن يجعله موجودا في الخارج ويمكن أن يبقى معدوما وهذا انما يجعل في ما يعدم تارة ويوجد أخرى وأما ما لم يزل موجودا واجبا بغيره فهذا لا يقل فيه الامكان أصلا وإذا قال قائل ذاته تقبل الوجود والعدم كان متكاملا لا يعقل وهذا الموضع قد نطق له أن كراهة النظر فيهم من أنكره على ابن سينا وأتباعه كما أنكر ذلك ابن رشد ومنهم من جعل هذا سؤالا لا يرد على الممكن كما يفعله الرازي وأتباعه ولم يجيبوا عن جواب صحيح وبسبب ذلك انهم اتبعوا ابن سينا في تحجيزه أن يكون الشيء ممكنًا لنفسه واجبا بغيره دائما أزلا وأبدا بل هذه باطل كالعلة جواهر الامم من أهل الملل والفلاسفة وغيرهم وعليه نظر المسكين وعليه أئمة الفلاسفة أرسطو وأتباعه لا يكون الممكن عندهم الا ما يكون معدوما تارة وموجودا أخرى فالامكان والعدم متلازمان وإذا كان ماسوي الرب تعالى ليس موجودا بنفسه بل كان ممكنا وجب ان يكون معدوما في بعض الاحوال ولا بد له من وصفه بالامكان وهذا برهان مستقل في أن كل ماسوي الله محدث كائن بعد ان لم يكن وأنه سبحانه خالق كل شيء بعد ان لم يكن شأ فسبحان من انفراد بالبقاء والقدم وأزمن ماسواه بالحدث عن العدم لوصف ذلك لما ان يقال وجود كل شيء في الخارج ج عن ماهيته كما هو قول نظار أهل السنة الذين يقولون ان المعدوم ليس بشيء في الخارج أصلا ويقولون انه ليس في الخارج للوجودات ماهيات غير ما هو الموجود في الخارج فغيره القوت من يقول المعدوم شيء من المعتزلة وغيرهم ومن قال ان وجود كل شيء الثابت في الخارج مغاير لما هيته ولحقته الثابتة في الخارج كما يقول ذلك من يقول من المتفلسفة وتحجيزهم وأما ان يقال وجود الشيء في الخارج زائد على ماهيته فان قيل بالاول لم يكن للعالم في الخارج ذات غير ما هو موجود في الخارج حتى يقال انها تقبل الوجود والعدم وان قيل بالثاني فإذا قدر انه لم يزل موجودا لم يكن للذات حال تقبل الوجود والعدم بل لم يزل متصفا بالوجود فقول القائل ان الممكن هو الذي يقبل الوجود والعدم مع قوله بأنه لم يزل موجودا جمع بين قولين متناقضين وإذا قيل هو يمكن باعتبار

دليلا قطعا على ما نقله مع أن الطائفة الأخرى يقولون ان ذلك الدليل باطل وان بطلانه يعلم العقل ذاته بل قد تقول انه قام عند ادليل قطعي على نقيض ذلك وإذا كانت العقلات ليست متميزة ولا متفصلة عليها وجوز أن يصحها فيما لم يعلمه

أحدهم بالاضطرار من اخبار الرسول أن يقدمها عليه لم من ذلك تكذيب كل من هؤلاء يعلم غيره بالاضطرار أن الرسول أخبر به
ومعلوم أن العلوم الضرورية أصل للعلوم النظرية فإذا جاز الإنسان (١٠٥) أن يكون ما علمه غيره من العلوم الضرورية

بأجل جواز أن تكون العلوم
الضرورية باطلة وإذا بطلت بطلت
النظرية فصار قولهم مستلزما
لطلان العلوم كلها وهذا مع أنه
مستلزم لعدم علمهم بما قبله فهو
متضمن لتناقضهم ولغاية السفسطة
وان قالوا علمنا بالاضطرار أن
الرسول أراد أن نؤمن به ونؤمن
بكونه في العقل ما يتناقض وما علم
غيره ما نقر به وجوزنا أن نكون في
العقل ما يتناقض أمكن تلك الطائفة
أن تعارض بمثل ذلك فيقولون
بل نحن نقر علمنا بالضرورة ونقدح
في علمهم بالضرورة بنظرنا أيضا
فمن المعلوم أن من شافهه الرسول
بالخطاب يعلم من مراده بالاضطرار
ما لا يعلم غيره وإن كان أعلم
بالأدلة على مراد المتكلم
كان أعلم مراده من غيره وإن لم يكن
نبيا فكيف لا الانبياء فإن النجاة علم
بمراد الخليل وسبقوه من الأطباء
والأطباء أعلم بمراد بقراط أطباء النورس
من الأطباء والفقهاء أعلم بمراد
الأئمة الأربعة وغيرهم من الأطباء
والنجاة وكل من هذه الطوائف
يعلم بالاضطرار من مراد أئمة الفتن
ما لا يفهمه غيرهم فضلا عن أن يعلمه
علماء ضروريا أو ظاهريا وإذا كان
كذلك فمن له اختصاص
بالرسول ومن يدعي بأقواله وأفعاله
ومقاصده يعلم بالاضطرار من مراده
ما لا يعلمه غيره فما جازوا لمن
يحصل له هذا العلم بالضرورة أن
يقوم عنده قاطع عقلي بنفي ما علم
هؤلاء بالاضطرار لزم نبوت المعارضة

ذاته كان قوله أيضا متناقضا سواء عني بذاته الوجودي الخارج أو شيئا آخر يقبل الوجود في
الخارج فان تلك إذا لم تزل موجودة ووجودها واجب لم تكن قابلة لعدم أصلا لم يكن عدمها
ممكنا أصلا وقول القائل هي باعتبار ذاتها تغير بوجوده مع قوله أنها لم تزل موجودة معناه أن
الذات التي لم تزل موجودة واجبة بتغيرها يتغير عدمها هي باعتبار الذات تقبل الوجود والعدم
ويمكن فيها هذا وهذا (١) وبسط هذا اجتماع الكلام على أن الممكن كما قد بسطوه في موضعه بين
ذلك أن الممكن هو الغير الذي لا يوصف بنفسه وانما هو جدد غيره فلا بد أن يكون هاتين الوصف
بالفقر والامكان وقبول العدم ثم يوصف بالغيث والوجود فأما ما لم يزل موجودا فغنى كيف
يوصف بالفقر وامكان فانه إن حكم بالفقر والامكان وقبول العدم على الموجود الغني كان
ذلك متناقضا كما تقدم كان لا يقبل العدم البتة وإن حكم بالفقر والامكان وقبول العدم على
ما في الذهن بمعنى أنه يشتر وجوده في الخارج إلى فاعل فهذا يؤيد ما قلناه من أنه لا بد أن يكون
معدوما ثم يوجد وإن قيل بل فاعله يتصور في نفسه مع دوام فعله والممكن هو ما في النفس
قبل ما في النفس الواجب وأجب به لا يقبل العدم وما في الخارج وأجب به لا يقبل العدم فأن
التقابل للوجود والعدم وإن قيل ما تصور في النفس قبل الوجود والعدم في الخارج قيل هذا
متنوع مع وجوب وجوده دائما في الخارج بل هذا معقول فيما لعدم تارة ووجوبه أخرى فإذا
كان كل ما سوى الله ممكنا فمما لا يجب أن يكون موجودا تارة ومعدوما أخرى وهذا الدليل مستقر
في فطر الناس فكل من تصور شيئا من الأشياء محتاجا إلى الله مقفرا لله ليس موجودا بنفسه
بل بوجوده بالله تصور أنه محتاج كاشع بأن لا يكون فاما إذا قيل هو فقير مصنوع محتاج وأنه دائما
معدوم يحدث عن عدمه ليعقل أنه لا يولد بمصورا لا كما تصور المستعجاب بأن يقدر في الذهن قد روا
لا يتصور حقيقة في الخارج فان تحققة في الخارج متنوع وعلى هذا إذا قيل الموحج إلى
المؤثر والامكان أو هو الحدوث لم يكن بين القولين منافاة فان كل ممكن حادث وكل حادث ممكن
فهو سامتلازمان ولهذا جاع بين القولين من قال الموحج إلى المؤثر هو الامكان والحدوث
جميعا فالأقوال الثلاثة صحيحة في نفس الأمر وانما وقع النزاع لما ظن من ظن أنه يكون الشيء
ممكنا مع كونه غير حادث وهذا الذي قرر في امتناع كون العالم قديما وامتناع كون فاعله عليه
قدمة أزلية صحيح سواء قيل أنه مردي بداراة أزلية مستلزمية لا قتران مرادها أو قيل ليس مردي
وسواء قيل أنه عليه ثلاث مع حركته أو لثلاث بدون حركته وهكذا القول في كل ما يقدر قديما مع
فانه لا بد أن يكون مقارنا للشيء من الحوادث وممكن أن يقارنه شيء من الحوادث وعلى التقديرين
يتمتع أن يكون قديما مع الله تعالى لأن القديم لا يكون إلا مع شيء من الحوادث وعلى التقديرين
هذا في الأزل يقتضي أن لا يحدث عنه شيء والحوادث لا تحدث إلا عنه فلا يكون موجب أزلي
الإلا أحدث عنه شيء ولكن فاعل العالم يتمتع أن لا يحدث عنه شيء فيتمتع أن يكون موجبا
بالذات في الأزل وإذا قيل هو مردي بداراة أزلية مقارنة لمرادها الذي هو العالم أو يتأخر عنها
مرادها الذي هو حوادثه كان القول كذلك فانه إذا لم يكن له الإرادة أزلية مقارنة امتنع أن
يحدث عنه الحوادث لكنه يتمتع أن لا يحدث عنه الحوادث فيتمتع أن لا يكون له الإرادة أزلية
مقارنة لمرادها مع أن الإرادة لمفعولات لازمة لمفعولات غير معقولة بل انما يعقل في حق الفاعل

(١٤ - منهاج أول) بين العلوم النظرية والضرورية وأنه يقدم فيها النظرية ومعلوم أن هذا فاسد فبين
أن قول هؤلاء يستلزم من تنافسهم وفساد ما أهمهم وتكذيب الرسل ما يستلزم من الكفر والجهل وأنه يستلزم تقديم النظرية على

(١) قوله وبسط هذا الخ كذا في الأصل وهي عبارة سبقه فخرها من نسخة عليه كسبه مصححه

الضروريات وذلك يستلزم المستسطة التي ترفع العلوم الضرورية والنظرية (الخامس) ان الدليل المشروط بعدم المعارض لا يكون قطعياً لان القطعي لا يعارضه ما يدل على نقيضه فلا يكون (١٠٦) العقل الدال على صحة شيء مما يحاييه السمع بل غاية الامر ان يظن الصدق

فبما خبره الرسول وحينئذ نقول
انه تعارض العقل والتقليد قول
ماطل لان العقل عندك قطعي
والسمع غلطى ويعلم انه لا تعارض
بين القطعي والظني فان قيل يشن
جازمون بصدق الرسول فما أخبر
به وأنه لا يخبر بالبحق لكن اذا
أخبر بصدق على خلاف ما اعتقدناه
يعقولنا شيء مما نقل عن الرسول
يقبل هذه المعارضة فقدح إمامي
الاسناد وما في المتن اما ان تقول
التقليد لم يثبت ان كان عالماً تعلم
صحته كما تنقل أخباراً لا حادوماً
يمثل عن الانبياء المتقدمين ولما
في المتن بأن نقول دلالة الاقط على
مراد المتكلم غير معلومة بل منظونة
امافي محل النزاع ولما فيها هو أعظم
من ذلك فنحن لانسحب في صدق
الرسول بل في صدق التاقل وأدلالة
المنقول على مراده قسب هذا
العذر باطل في هذه المقام لوجوه
(أحدها) أن يقال لكم فاذا علمت
أن الرسول أراد هذا المعنى إما
أن تعلم امراده بالاضطرار كما يعلم
انه أتى بالتوحيد والصلوات الحسن
والمعاد بالاضطرار ولما باله أخرى
نظريه وقد قام عندكم القناع
العقل على خلاف ما علمت أنه
أراد به فكيف تصنعون فان قلتم
نقدم العقل عليكم ما ذكر من فساد
العقل المصدق للرسول مع الكفر
وتكذيب الرسول وان قلتم نقدم
قول الرسول أفسدتم قولكم
المذكور الذي قلتم فيه الفعل أصل
الثقل فلا يمكن تقديم الفرع على
أصله وان قلتم يتعارض العقل الصريح مع هذا السمع لان العلم بالرسول قطعاً يمنع أن يقوم دليل
عقلى يناقضه وحينئذ في الكلام هل قام معنى قطعي على مورد النزاع أم لا ويكون دفعكم بالدلالة السمعية بهذا القانون باطلا متناقضاً

قوله وقد علمت المتناقض الخ كذا في الاصل وتأمل كتبه مصححه (٢)

(الوجه الثاني) انه اذا كنتم لاتردون من السمع الامام تعلمون ان الرسول اراد مدون ما علمتم ان الرسول اراد به في احتياجكم بكون العقل معارضاً للسمع احتياجاً باطلا لا تأثيره (الثالث) انكم تدعون (١٠٧) في مواضع كثيرة انه الرسول جاء بهدوا وانهم

ذلك اضطرارا ومنازعوك مدعون قيام القاطع العقلي على مناقض ذلك كافي المعاد وغيره فكذلك بقول منازعوكم في العلو والصفات انهم اضطرارا مجيىء الرسول بهذا بل هذا اقوى كباسط في موضع آخر (الرابع) ان هذا يعارض بان يقال دليل العقل مشروط بعدم معارضة الشرع لان العقل ضعيف عاجز والشبهات تعرض له كثيرا وهذه المناهضات والحجرات التي اضطرب فيها العقل لا تثبت فيها بعقل يخالف الشرع ومعالم ان هذا اولى بالقبول من الاول بان يقال ما يقال في الخامس وهوان العقل لا يكون دليلا مستقلا في تفاصيل الامور الالهية واليوم الامم خوفا اقبل ما يدل عليه ان لم يصدقه الشرع وبواقفه فان الشرع قول المعصوم الذي لا يخفى ولا يكذب وخبر الصادق الذي لا يقول الاحسان واما آراء الرجال فكثيرة التهافت والتناقض فان لا تقي رأيي وعقلي في هذه المطالب العالية الالهية ولا يخبر هؤلاء المختلفين المتناقضين الذين كل منهم يقول بعقله ما يعلم انه باطل فما من هؤلاء احد الا وقد علمت انه يقول بعقله ما يعلم انه باطل بخلاف الرسل فانهم معصومون فان لا قبل قول هؤلاء ان لم يركب قولهم ذلك المعصوم خبر الصادق المصدق ومعلوم ان هذه الكلام اولى بالصواب واليقين باولي الالاب من معارضة اخبار الرسول الذي

المفعولات او شي من المفعولات ان يافيهذا الس بالقوة فمتنع ان يكون بالفعل فليس في مقارنته مفعولها المعين لها كالسواء كان مجتمعاً او كان نقصاناً في الكمال الواجب لها الاسماء معلوم ان احداث نوع المفعولات شيأ بعد شيأ كل من ان يكون منها ما هو مقارن اولى معه فعلى التقديرين بحسب نفسه غفلا ~~يكون~~ مفعول مقارن لها فلا يكون في العالم شي قدّم وهو المطلوب وهذا برهان مستقل متلّقى من قاعدة الكمال الواجب له وتزبيهم عن النقص وما يوضح ذلك ان يقال من المعلوم بالضرورة ان احداث مفعول بعد مفعول لا الى النهاية اكل من ان لا يفعل الا مفعولا واحدا لان ما لا ذاته ان قدر ذلك يمكنه وان كان ذلك اكل فهو ممكن لان التقدير ان الذات يمكنها ان تفعل شيأ بعد شيأ بل يجب ذلك لها وان كان هذا يمكنها بل هو واجب لها ووجب انصافها دون نفيها الذي هو انقص منه وليس في هذا تعطيل عن الفعل بل هو انصاف بالفعل على اكل الوجود وبان هذا ان الفعل المعين والمفعول المعين المقارن له ازلوا وبدا ليمان ان يكون يمكنها واما ان يكون مجتمعاً فان كان مجتمعاً متنع قدّم شي من العالم وهو المطلوب وان كان يمكنها فاما ان يكون هو الاكل اولا لا يكون فان كان هو الاكل وجب ان لا يحدث شي واحداً حينئذ عدل عن الاكل وهو محال وان لم يكن هو الاكل فالأكل انفسه وهو احداث شي بعد شي فلا يكون شي من الافعال قدما وهذه الاربعة الاسئلة معلوم الفساد وهو ان يقال ما كان يمكن الاخذ افعالا يمكن في الفلك ان يتأخر وجوده ولا في الحوادث ان يكون منها شي قدّم قيل ان اردتم امتناع هذه الذاته فهو مكارة فانه لو قدر قبل الفلك قبل وقبله فلك لم يكن امتناع هذا باعظم من امتناع دوام الفلك بل اذا كان الواحد من النوع يمكن دوامه فدوام النوع اولى ولهذا لا يعقل ان يكون واحداً من البشر قدما اذ لا يمتنع قدّم نوعه واحداً بعد واحد وان قدرتم ان تمتنع لا مريضع الى غير وجوده مضادة ولا تنفاه حكمه الفاعل ويجوز ذلك فكل امرئ ان في قدّم نوع المفعول فهو اشد من ان في قدّم عينه فان جاز قدّم عينه فقدّم النوع مع حدوث الافراد احوز وان امتنع هذا الثاني فالاول اشد امتناعا وكل شي واجب حدوث افراد بعض المفعولات الممكن قدّمها فهو انصاف موجب لحدوث نظيره وهب انهم يقولون الحركة لذاتها لا تقبل البقاء لكن الحوادث جوهر كثيرة شيأ بعد شي فالتعاصر الاربعة ان يمكن ان تكون قديمة الاعيان ممكن بقاؤها قديمة الصورة فلا يجوز استحالة تباهن حال الى حال وهو خلاف المشاهدة وان لم يمكن قدّم اعيانها حصل المطلوب وان قبل هذا يمكن دون هذا كمن مكارة وان قبل الموجب لاستحالة حركة الافلاك قيل من المعلوم بالاضطرار ان مكان تحرك الفلك دون استحالة العناصر كما يمكن تحرك الفلك الاعلى دون استحالة الثاني وتقدير استحالة الفلك الثاني والثالث وبقاؤها كقدّم استحالة العناصر وبقائها لا يمكن ان يقال هذا يمكن لذاته دون الآخر فعلم ان ذلك يرجع الى امر خارج يتعلق بالمفعولات المتعلقة بعيشة الفاعل وحكمته وهذا الارب فيه فان لا تنازع ان فعل الشيء واجب فعل لازمه وينافي وجوده تضاده وان الحكمة المطلوبة من فعل شي قد يكون لها شروط وموانع فالخالق الذي اقتضت حكمته احداث انواع الحيوانات والنباتات والمعادن اقتضت ان تنقل موادها من حال الى حال ولكن المقصود انه ليس لاحد الجسمين حقيقة

علوا صدقه وانه لا يقول الاحتجاجا يعرض لهم من الآراء والمفعولات التي هي في الغالب جهليات وضلالات فان في هذا المقام تنكلم معهم بطريق التسلل اليهم كالتنزل الى اليهودي والنصراني في مناظرة وان كنا في سبيلنا ما يقوله اتباع قوله تعالى وجاهدناهم بالتي

هي أحسن وقوله ولا تجدوا أهل الكتاب إلا في هي أحسن والأفعول بطلان ما يعارضونه به القرآن والرسول ويصدون به أهل الأمان عن سواء السبيل وإن جعلوا من المعقول بالبرهان (٨٠) أعظم من أن يبسط في هذا المكان وقد تبين ذلك أنه لا يمكن أن يكون

تصديق الرسول فيما أخبر به مطلقا بشرط ولا موقوف على انتفاء مانع بل لا بد من تصديقه في كل ما أخبر تصديقا حازما كافي أصل الأيمان به فإقول الرجل أنا مؤمن به أن أدن في أي وشي أو الأوان ينشأ أي أو شي لم يكن مؤمنا به بالتشاق وكذلك من قال أومن به أن يظهر في صدق لم يكن بعد قد آمن به ولو قال أومن به الآن يظهر لي كذبه لم يكن مؤمنا وجنث ذلك فلا بد من الجزم بأنه متنع أن يعارض خبره دليل قطعي لا سمعي ولا عقلي وإن ما يظنه الناس محال قاله إمام أن يكون باطلا وما أن لا يكون محالاً وأما تصديق رسول بخلاف لقوله وقد سمعته عليه فهذا فاسد في العقل كما هو كثر في الشرع ولهذا كان من المعالوم بالاضطرار من دين الإسلام أنه يجب على انطلق الأيمان بالرسول أيمانا مطلقا جازما عاما بتصديقه في كل ما أخبر به وطاعته في كل ما أمر وأن كل ما عارض ذلك فهو باطل وأن من قال يجب تصديق ما أدركته بعقلي وردد ما جاء به الرسول رأيي وعقلي وتقدم عقلي على ما أخبر به الرسول مع تصديق بأن الرسول صادق فيما أخبر به فهو متأسف فاسد العقل ملحد في الشرع وأما من قال لا صدق ما أخبر به حتى أعلم بعقلي فكره ظاهر وهو من قيل فيه وإذا جاءتهم آية قالوا لنؤمن حتى ن تأتي من قبل ما أوفى رسول الله أنه أعلم بحب يجعل رسالته وقوله تعالى قلها

اقتضت اختصاصه بالقدم بحسب ذاته دون الأخرى لاسيما ولا حقيقة لوجود شيء في الوجود الثابت في الخارج فلا اقتضا لحقيقته قبل وجود حقيقته ولكن الباري تعالى يعلم ما يريد أن يفعله فعله وإرادته هو الذي يوجب الاختصاص فقد تبين أنه إذا كان مقارنة المفعول المعين للفاعل أزلا وأبدا معتما أو نضما امتنع قدم شيء من العالم فكيف إذا كان كل منهما ثابتا به مجتمع ومع تقدير مكانه فهو نقص فإن قدم نوعه أكل من قدم عينه وهو أولى بالأمكن منه فإذا كان أولى بالمكان وهو أكل امتنع أن يكون نقصه هو الممكن وإذا امتنع ذلك امتنع قدم شيء من العالم وعلى هذا فكل ما يدكر منه من دوام فاعلة الرب تعالى هو حجة عليهم فإن فاعلة النوع أكل من فاعلة الشخص وهو الذي يشهده الشخص قطعاً وحسباً فإنا نشهد بفاعلية نوع شيء بعد شيء فإن كان دوام الفاعلة ممكناً فإذن لوجوده ولست نعلم دوام الفاعلة لشيء معين فلا يلزم من علان دوام الفاعلة دوام شيء معين أصلاً ودوام النوع يقتضي حدوث أفرادها فكل ما سوى الله حادث بعد أن لم يكن وهو المطلوب فبين أن القول بمقارنة مراد في الازل مجتمع يمنع صدور الحوادث عنه وهذا لا يتجاف عنه إلى أن يقال الإرادة الحادثة لا يقارنها أدها بل يمكن أن يقال مع ذلك أن الإرادة الحادثة يقارنها أدها كما يقولون أن القدرة الحادثة يقارنها مقدورها وإن كان من الناس من ينزع في ذلك فالتقصود هنا أنه إذا قيل بأن الإرادة لا يجب أن يقارنها أدها كان ذلك لليل على حدوث كل ما سوى الله وإن قيل يجوز أن يقارنها أدها يجوز أن لا يقارنها وأقل مجتمع مقارنته مرادها لفاعلي التقدرات الثلاثة يجب حدوث كل ما سوى الله أماعلي تقدير وجوب مقارنة المراد لإرادة فلان كانت الإرادة أزلية لزم أن يكون جميع المرادات أزلية فلا يحدث شيء وهو خلاف الحس والعيان وهذا مثل قولنا لو كان موجبا ذاته أزلياً وعلة تامة لعلولة لزم أن يكون جميع موجبه ومفعوله مقارناً له أزلياً مجتمع حدوث شيء عنه وإن كان هنالك إرادة حادثة فإن الكلام فيها كالكلام في غيرها من الحوادث إن حدثت عن تلك الإرادة الأزلية التي يجب مقارنة مرادها لها كان معتما وإن حدثت بلا إرادة ولا سبب حادث كان ذلك معتما فبين أنه على القول بوجوب مقارنة المراد للإرادة مجتمع قدم شيء من العالم سواء قيل بقدوم الإرادة وأحدونها أو قدم شيء منها وحدثت شيء آخر وإن قيل بأن المراد يجوز مقارنته للإرادة ويجوز تأخر عنها فإنه على هذا التقدير يجوز حدوث العالم بأرادة قديمة أزلية من غير تحد شيء كما تقول ذلك الكلامية ومن وافقهم من الأشعرية والكرامة والفقهاء المنسوبين إلى الأئمة الأربعة وغيرهم وعلى هذا التقدير فإنه يجوز حدوث الحوادث بلا سبب حادث وترجع أحد المتماثلين على الآخر مجرد الإرادة القديمة وعلى هذا التقدير فإنه يطل حجة القائلين بقدوم العالم هؤلاء أنما قالوا هذا الاعتقادهم بطلان التسلسل في الآثار وامتناع حوادث لا أول لها فإذا كان ما قبله محققاً له امتنع حوادث لا أول لها من حيث حدوث العالم وامتنع القول بقدمه لأنه لا يتخلو شيء منه من مقارنة شيء من الحوادث حتى العقول والنفوس عند من يقول بآثارها فإنها عندهم لا بد أن تقارن الحوادث فإذا امتنع حوادث لا أول لها كان ما لم يسبق الحوادث غير أنها مجتمع قدمه كما مجتمع قدمها وإن كان ما قاله هؤلاء باطلاً ممكن دوام الحوادث وعلى هذا التقدير فيجوز مقارنة المراد لإرادة في الازل وامتنع حدوث شيء إلا

جاء تهمر سلهم بالبينات فروحا بما عندهم من العلم وحقا بهم ما كانوا به يستمرون فلما رأوا بأسنا قالوا بسبب آيات الله وحده وكفرنا بآيات كتابه مشركين فلم يك ينفعهم الإيمانهم لما رأوا بأسنا ومن عارض ما جاء به الرسل برأيه فله نصيب من قوله

تعالى كذا لا يفضل الله من هو مسرف مرتاب وقوله تعالى الذين يجادلون في آيات الله بغير سلطان آثمهم إن في صدورهم الاكبر ما هم
ببالغه والسلطان هو الكتاب المنزل من السماء فكل من عارض (١٠٩) كتاب الله المنزل بغير كتاب الله الذي قد يكون

ناخضاله أو مفسره الله كأن قد جادل
في آيات الله بغير سلطان آثم ومن
(مطلب معني الازل)

هذه أقوله تعالى وحادوا بالباطل
لبدحضوا به الحق فأخذتهم
فكيف كان عقاب وقوله تعالى
وما يرسل المرسلين الا مبشرين
ومندرين ويجادل الذين كفروا
بالباطل لبدحضوا به الحق واتخذوا
آياتي وما أنذروا هزوا ومثال ذلك
مما في كتاب الله تعالى ما يذهب به الذين
عارضوا رسل الله وكتبه بما عندهم
من الرأي والكلام والبدع مشقة
من الكفر فمن عارض الكتاب والسنة
بآراءه حال كان قوله مشتقا من
أقوال هؤلاء الضلال كقائل ما أنت
أو كلما جاء رجل أبجل من رجل
تركتا ما به بهير بل إلى محمد لجل
هذا فان قيل فهذا الوجه غايته أنه
لا نص معارضة الشرع بالعقل
ولكن اذا طعن في العقل لم يبق لنا
دليل على صحة الشرع قيل
المقصود في هذا المقام أنه يمنع تقديم
العقل على الشرع وهو المطلوب
وأما نبوت الشرع في نفسه وعلمنا
به فليس هذا مقام إثباته ونحن لم
نزع أن أدلة العقل باطله ولأن
ما به يعلم صحة السمع باطل ولكن
ذكرنا أنه يمنع معارضة الشرع
بالعقل وتقدمه عليه وأن من قال
ذلك تناقض قوله ولزمه أن لا يكون
العقل دليلا مهيما إذ كان عنده
العقل يستلزم صحة ما هو باطل في

بسبب حادث وحديث فمتنع كون شيء من العالم أزليا وان جاز أن يكون نوع الحوادث دائما لم
يزل فان الازل ليس هو عبارة عن شيء محدد بل ما من وقت يقدر الا وقته وقت آخر فلا يلزم من
دوام النوع قدم شيء بعينه وانما قيل بمتنع قدم شيء بعينه لانه اذا جاز أن يقارنها المراد في الازل
وجب أن يقارنها المراد لان الارادة التي يجوز بمقارنتها مرادها لها لا يتخلف عنهما مرادها الا
لنقص في القدرة والافذا كانت القدرة تامة والارادة التي يمكن مقارنتها مرادها لها حاصلة لم
حصول المراد لوجود المقضي التام للفعل الاول لم يلزم مع كون المراد ممكلا كان حصوله بعد ذلك
يستلزم ترجيح أحد المتماثلين على الآخر بدون مرجح وهو باطل على هذا التقدير ولهذا كان
الذين يقولون بامتناع شيء من الحوادث في الازل يقولون ان حصول شيء من المرادات في الازل
ممتنع لا يقولون بأنه ممكن وأنه عيّن بمقارنته مرادها ولكن أورد الناس عليهم انه اذا كان نسبة
جميع الاوقات والحوادث الى الارادة الازلية نسبة واحدة فترجح أحد الوقتين أو ما يقدر عليه
الوقت بالحدث وترجح بالامر مرجح وتخصيص لأحد المتماثلين بالاختصاص وهذا الكلام لا يقدح
في مقصودنا هنا فاننا (٣) لم ننص هذا القول ولكن بينا امتناع قدم شيء من العالم على كل تقدير
وأن دوام الحوادث سواء كان ممكنا أو متعنا فانه يجب حدوث كل شيء من العالم على التقديرين
وأن الارادة سواء قبل بوجوب مقارنتها مرادها لها أو بجواز تأخر عنها يلزم حدوث كل شيء من
العالم على كل من التقديرين فان القائلين بتأخر مرادها انما قالوا ذلك لقرار من القول بدوام
الحوادث ووجود حوادث لأول لها وعلى هذا التقدير فيلزم حدوث العالم والأقوال جاز دوام
الحوادث لجواز عندهم وجود المراد في الازل ولوجاز ذلك لم يقولوا بتأخر المراد عن الارادة القديمة
الازلية مع ما في ذلك من ترجيح أحد المتماثلين على الآخر وما في ذلك من الشناعة عليهم ونسبة
كثير من العقلاء الى انهم خالفوا صريح العقول فانهم اخصاصوا الى هذا الاعتقادهم امتناع
حوادث لأول لها فاحتاجوا لذلك أن يثبتوا ارادة قديمة أزلية بتأخر عنها المراد ويحدث بعد ذلك
من غير سبب حادث واحتاجوا أن يقولوا ان نفس الارادة تخصص أحد المتماثلين على الآخر
والاقوال اعتقدوا حوازم دوام الحوادث وتسلسلها ممكن أن يقولوا بأنه يحدث الارادات
والمرادات ويقولوا بجواز قيام الحوادث بالقديم ورجوعا عن قولهم ان نفس الارادة القديمة
تخصص أحد المتماثلين في المستقبل وعن قولهم يحدث الحوادث بلا سبب حادث وكأنا على
هذا التقدير لا يقولون بقديم شيء من العالم بل يقولون ان كل ما سوى الله قائم حادث بعد أن لم يكن
وكان هذا الزعم على هذا التقدير لانه يستلزم انما يجوز حدوث شيء من الحوادث الانسب حادث
ولم يرجح أحد الوقتين بحدوث شيء فيه الامر جميع يقتضي ذلك لا يكون تأخر المراد عن الارادة
الانعتذر المراد ان لو كان المراد ممكنا أن يقارن الارادة وممكن أن يتأخر عنها كان تخصيص أحد
الزمانين بالاحداث تخصيصا بلا تخصص فعلم أنه يجب أحد الامرين على هذا التقدير ووجوب
مقارنة المراد للارادة وامتناعه وأنه يجب مقارنته للارادة اذا كان ممكنا وأنه لا يتأخر الانعتذر
مقارنته لما لا امتناع في نفسه وما لا امتناع لوازمه وامتناع الازم يقتضي امتناع التزم ولكن
يكون امتناعه لغيره لان نفسه كما يقول السلبون ما شاء الله كان وما لم يأم بأمره فإشياء الله يجب
كونه ممسئته لان نفسه وما لم يمتنع كونه لا يفضل لانه لا يكون الا عينه فاذ لم يمتنع
(٣) ننص كذا في أصله ولعل الكلمة محرفة عن تخص أو نحوها فامل كسبه مصححه

نفسه فلا بد أن يضطر الامر الى أن يقول معارضه الدليل العقلي فليس هو عندي دليلا في نفس الامر بل هو باطل فيقال به وهكذا معارضة
الدليل السمعي فليس هو دليلا في نفس الامر بل هو باطل لحديثه فيرجع الامر الى أن ينظر في دلالة الدليل سواء كان سمعيا أو عقليا فان

كان دليلا لاقطه لم يجرأت يعارضه شيء وهذا هو الحق وأيضا فقد ذكرنا أن مسمى الدليل العقلي عند من يطلق هذا اللفظ حين مجيئه أنواع فبما هو حق ومنها ما هو باطل باتفاق العقلاء (١١٠) فان الناس متفقون على أن كثيرا من الناس يدخلون في مسمى هذا الاسم ما هو حق وباطل وإذا كان كذلك فالأدلة العقلية الدالة على صدق الرسول اذا عارضتها ما يقال انه دليل عقلي ينافي خبر النبي وينافي ما دل على صدقه مطلقا لرم أن يكون أحد نوعي ما يسمى دليلا عقليا باطلا (١١١) (الوجه الثاني عشر) أن ما يسميه الناس دليلا من العقليات والسمعات ليس ثبوت منه دليلا وانما يقاؤه الثبوت دليلا وهذه متفق عليه بين العقلاء فانهم متفقون على أن ما يسمى دليلا من العقليات والسمعات قد لا يكون دليلا في نفس الأمر فنقول أما المتبوع للكتاب والسنة من الصحابة والتابعين وتابعيهم فهم متفقون على دلالة ما جاء به الشرع في باب الأيمان بالله تعالى وأسمائه وصفاته واليوم الآخر وما يتبع ذلك لم ينزاعوا في دلالاته على ذلك والمتنازعون في ذلك بعددهم لم ينزاعوا في أن السمع يدل على ذلك وانما تنازعوا هل عارضه من العقل ما يدفع موجهه والافكاهم متفقون على أن الكتاب والسنة مثبتات للأسماء والمفاتيح مثبتات لما جاء به من أحوال الرسالة والمعاد والمتنازعون لاهل الانبياء من نفاة الانفعال والصفات لا ينزاعون في أن النصوص السبعة تدل على الانبياء وأنه ليس في السمع دليل ظاهر على التناقض فقد اتفق الناس على دلالة السمع على الانبياء وان تنازعوا في الدلالة هل هي قطعية أو ظنية وأما المعارضون لذلك

كانه وإذا كان على هذا التقدير أحد الأمرين لم يلزمنا امامقارنة المراد للإرادة وأما امتناعه لنفسه أو غيره ذلك على أنه لو كان شيء من العالم يمكن أن يكون قدما عما هو واجب بمقارنته له في الازل اذ التقدير أنه لا بد من وجوب المقارنة أو امتناع المراد فان كان المراد بمكان في الازل وجبت المقارنة لكن وجوب المقارنة متبوع لان ذلك يستلزم أن لا يحدث شيء من الحوادث كما تقدم فلو قسم القسم الآخر وهو امتناع شيء من المراد المعين في الازل وهو المطلوب وأما اذا قيل بأنه يجب تأخر المراد عن الإرادة كما يقول ذلك كثير من أهل الكلام فتقدير كونه مريدا بغير قدم شيء من العالم وهو المطلوب فتبين حدوث كل ما سوى الله تعالى على كل تقدير وهو المطلوب وعلم أن من فهم هذه الطريق استفادها أمورا أحدها ثبوت حدوث كل ما سوى الله تعالى حتى اذا قدر أن هناك موجودا سوى الأجسام كما يقول من يثبت العقول والنفس من المتفلسفة والمتكلمة انها حواهر قائمة بأنفسها وليست بأجسام فان هذه الطريق يعلمها حدوث ذلك وطائفة من متأخري أهل الكلام كالشهرستاني والرازي والآمدي وغيرهم قالوا ان قدما أهل الكلام لم يعمروا دليلا على نفي هذه ودليلهم على حدوث الأجسام لا يتناول هذه وقد بين في غير هذا الموضع أن هؤلاء النظار كالأهلين والنظام والهامين وابن كلاب وابن كرام والاشعري والقاضي أبي بكر وأبي المعالي وأبي علي وأبي هاشم وأبي الحسن النصري وأبي بكر بن العربي وأبي الحسن التيمي والقاضي أبي يعلى وأبي الوفاء عجيل وأبي الحسن ابن الزاغوني يشتمون امتناع موجود يمكن قائم بنفسه لا يشار اليه فينبوا بطلان ثبوت تلك المحدثات في الخارج لكن منهم من أبطل ثبوت ما لا يشار اليه مطلقا ومنهم من أبطل ذلك في الممكنات ومما يستفاد بهذه الطريق التي قرناها الخلاص عن اثبات الحدوث بلا سبب حادث والخلاص عن نفي ما يقوم بذات الله من صفاته وأفعاله ومما يستفاد بذلك انها باهره على بطلان قول القائلين بقدم العالم أو شيء منه وهو مضمّن الجواب عن عدهم ومما يستفاد بذلك الاستدلال على المطلوب من غير احتياج الى الفرق بين الموجب بالذات والفاعل بالاختيار وذلك أن كثيرا من أهل النظر غلطوا في الفرق بين هذا وهذا من المعتزلة والشعة وصار كثير من الناس كالرازي وأمثاله مضطربين في هذا التمام فتارة يوافقون المعتزلة على الفرق وتارة يخالفونهم واذا خالفوهم فهم مترددون بين أهل السنة وبين الفلاسفة اتباعا لرسطو وأصل ذلك أننا تعلم أن القادر المختار يفعل بعشيتيه وقدرته لكن هل يجب وجود المعقول عند وجود الإرادة الجازمة والقسرة التامة أم لا فهذا الجهر من أهل السنة الثبوتين التقدير وغيرهم من نفاة القدر أنه يجب وجود الفعل عند وجود المقضى التام وهو الإرادة الجازمة والقدر التامة وطائفة أخرى من مثبتة القدر الجهمية وموافقيهم ومن نفاة القدر المعتزلة وغيرهم لاوجب ذلك بل يقولون القادر هو الذي يفعل على وجهه الجواز لا على وجه الوجوب ويجعلون هذا هو الفرق بينه وبين الموجب بالذات وهو لا يقولون أن القادر المختار يرجع أحد مقدوريه على الآخر بل يرجع كل بائع مع الرغيفين والهاب مع الطرفين ثم القدرية من هؤلاء يقولون العبد قادر يرجع أحد مقدوريه بل يرجع كما يقولون مثل ذلك في الرب ولهذا كان من قول هؤلاء القدرية أن الله لم ينعم على أهل الطاعة بشيء خصهم به حتى أطاعوه بل عكسها الطبع

من أهل الكلام والفلسفة فلم يتفقوا على دليل واحد من العقليات بل كل طائفة تقول في أدلة خصوصها ان العقل يدل على فسادهما لا على صحتهما فالنسبة للصفات يقولون انه يعلم العقل فساد قول النفاة كما يقول النفاة انه يعلم العقل فساد قول

الثبوتية ومثبتة الروية يقولون انه يعلم بالعقل امکان ذلك كما تقول النفاة انه يعلم بالعقل امتناع ذلك
 به يقولون انه علم بالعقل قيام الافعال به وان الخلق والابداع والتأثير امر (١١١) وجودي قائم بالخلق المبدع الفاعل ثم كثير

من هؤلاء يقولون ان التسلسل انما هو متمتع في العلة لافي الآثار والشروط وخصوصهم يقولون ليس الخلق الا بالمتلقي وليس الفعل الا بالمفعول وليس الابداع والخلق شايعا لنفس الفعل ونفس المفعول المتفصل عنه وان ذلك معلوم بالعقل لثلاثين التسلسل وكذلك القول في العقليات المحضة كسلسلة الجوهر والفرد وتماثل الاجسام بقاء الاعراض وديموم الحوادث في الماضي والمستقبل أو غير ذلك كل هذه مسائل عتلة وقد تنازع فيها العقلاء وهذا باب واسع فاهل العقليات من اهل النفي والاثبات كل منهم يدعي أن العقل يدل على قوله المتناقض لقول الآخر وأما السبع فدلالته متفق عليها بين العقلاء واذا كان كذلك قبل السبع دلالة معلومة متفق عليها وما يقال انه معارض لها من العقل ليست دلالة معلومة متفق عليها بل فيها نزاع كبير فلا يجوز ان يعارض

وغيره سواء لكن هذا يرجع الطاعة بلا مرجع بل مجرد قدرته من غير سبب أو حجب ذلك وهذا يرجع المعصية بمجرد قدرته من غير سبب أو حجب ذلك وأما الجبرية فيكسبهم وأصحابه فيعدهم أنه ليس بالعبد قدرة البتة والاشعري يوافقه في العنفي فيقول ليس بالعبد قدرة مؤثرة وبشأنها بسمية قدرة يجعل وجوده كعدمه وكذلك انكسب التي يشته وهو لا يمكنهم ان يتجسسوا على اطلاق قول القدرية بان رجحان فاعلية العبد على ناكسيتها لا بد لها من مرجع كما يفتعل ذلك الرازي وطائفة من الجبرية ولهذا لم يذكر الاشعري وقدماء أصحابه هذه الحجة وطائفتهم من الناس كالرازي واتباعه اذا ناظرنا المعترضة في مسائل القدر ابطالوا هذا الاصل وينتوا أن الفعل يجب وجوده عند وجود المرح التام وأنه يمنع فصله بدون المرح التام وينصر من ان القادر المختار لا يرجح أحد مقدوره على الآخر الا بالمرح التام واذا ناظرنا الفلاسفة في مسألة حدوث العالم اثبات الفاعل المختار وابطال قولهم بالوجوب بالذات سلوكوا مسلك المعترضة والجهمية في القول بان القادر المختار يرجح أحد مقدوره على الآخر بلا مرجع وعامة الذين سلوكوا مسلك أبي عبد الله بن الخطيب وأمثاله يتجهدهم يتناقضون هذا التناقض وفصل الخطاب أن يقال أي شيء يراد بفعل الموجب بالذات ان عني به أنه موجب بذات مجردة عن المشيئة والقدرة فهذه الذات لاحقة لها ولا يثبت في الخارج فضلا عن أن تكون موجبة والفلاسفة يتناقضون قائم بنبوتهم للأولنا وبه يثبتون العلة الغائية في ادعاه وهذا يستلزم الارادة واذا فسروا النهاية بمجرد العلم وجعلوا العلم مجرد الذات كان هذا في غاية الفساد والتناقض فاننا علم بالضرورة أن الارادة ليست بمجرد العلم وأن العلم ليس هو العالم لكن هذا من تناقض هؤلاء الفلاسفة في هذا الباب فانهم يجعلون المعاني المتعددة معنى واحدا فيجعلون العلم هو القدرة وهو الارادة ويجعلون الصفة هي نفس الموصوف كما يجعلون العلم هو نفس العالم والقادر هو القدرة والارادة هي المريد والعشق هو العائش وهذا أقدم من به فضلا عنهم حتى المنتصرون لهم مثل ابن رشد الحفيد الذي رد على أبي حامد الغزالي في تهافت الفلاسفة وأمثاله وأيضاً فلو قدر وجود ذات مجردة عن المشيئة والاختيار فيمتنع أن يكون العالم صادرا عن موجب بالذات بهذا التفسير لان الموجب بالذات بهذا الاعتبار يستلزم موجبه ومقتضاه فلو كان مبدع العالم موجبا بالذات بهذا التفسير لزم أن لا يحدث في العالم شيء وهو خلاف المشاهدة فقولهم بالموجب بالذات يستلزم نفي صفاته ونفي أفعاله ونفي حدوثه في العالم وهذا كله معلوم بالاطلاق وأبطل من ذلك أنهم جعلوه واحدا بساطة قائلوا انه لا يصدر عنه الا واحد ثم احتالوا في صدور الكثرة عنه بجعل تدل على عظم مدعيتهم وجعلهم بهذا السبب كقولهم ان الصادر الاول هو العقل الاول وهو موجود واجب بغيره يمكن بنفسه وفيه ثلاث جهات فصدرته باعتبار وجوبه عقل آخر وباعتبار وجوده نفس وباعتبار امكانه فذلك وربما قالوا وباعتبار وجوده صورة العقل وباعتبار امكانه مادته وهم متنازعون في النفس الفلسفية هل هي جوهر مفرق أم عرض قائم ولهذا أظن الغلب الناس في بيان فساد كلامهم وذلك أن هذا الواحد الذي فرضوه لا يتصور وجوده الا في الازمان لافي الاعيان ثم قولهم الواحد لا يصدر عنه الا واحد قضية كلية وهم وعلما بنبوتها في بعض الصور يلزم أن تكون كلية الابعاض التتميل فكيف وهم لا يعلنون واحدا

(مطلب)
 في ابطال قول الفلاسفة الواحد لا يصدر عنه الا الواحد
 ما دلالة معلومة باتفاق العقلاء بما دلالة المعارضه متنازع فيها بين العقلاء * وأعلم أهل الحق لا يطعنون في جنس الأدلة العقائدية ولا في عالم العقل محضه وانما يطعنون فيما يدعي المعارض انه يخالف الكتاب والسنة وليس في ذلك الجدل دليل صحيح في نفس الامر ولا دليل مقبول عند عامة العقلاء ولا دليل لم يقدح فيه بالفعل وحيث قد نقول في (الوجه الثاني عشر) أن كل معارض الشرع من العقليات فالعقل يعلم فساد وان لم يعارض العقل وما علم فساد بالفعل لا يجوز ان يعارض

به عقل ولا شرع . وهذا الجملة تفصيلها هو الكلام على حجج المخالفين للسنة من أهل البدع بأن نسين بالعقل فساد تلك الحجج وتناقضا
وهذا أوقفه الجسد ما زال الناس يرفخونه (١١٣) ومن تأمل ذلك وجد في العقل مما يحل به فساد المعقول المخالف

للشرع ما لا يعلمه إلا الله (الوجه
الثالث عشر) أن يقال الأمور
السياسة التي يقال أن العقل
عارضا كاثبات الصفات والمعاد
وتحذ ذلك هي معاملة بالاضطرار
أن الرسول صلى الله عليه وسلم جاء
بها وما كان معسولا بالاضطرار
من دين الاسلام امتنع أن تكون
بأعلام كون الرسول رسول الله
حقا فمن قدح في ذلك وادعى أن
الرسول لم يجيء به كان قوله معلوم
الفساد باضطرار ومن دين المسلمين
(الوجه الرابع عشر) أن يقال إن أهل
العناية يعلم الرسول العالمين بالقرآن
وتفسير الرسول صلى الله عليه وسلم
والصحابة والتابعين لهم بإحسان
والعالمين بأخبار الرسول والصحابة
والتابعين لهم بإحسان عندهم من
العلوم الضرورية بمقاصد الرسول
ومراد ما لا يمكنهم دفعه عن
قلوبهم ولهذا كانوا كلهم متفقين
على ذلك من غير رواد وطول وتشاعر
كما اتفق أهل الاسلام على نقل
حروف القرآن ونقل الصفات
الجنس والقبلة وصيام شهر رمضان
وإذا كانوا قد اتفقوا مقاصده ومراده
عنه بالتواتر كان ذلك كقولهم
حروفه وألفاظه بالتواتر ومعلمهم
أن النقل المتواتر يفيد العلم اليقيني
سواء كان التواتر لفظيا أو معنويا
كقواتر شجاعة خالد وشعر حسان
وتحديث أبي هريرة عن النبي صلى
الله عليه وسلم وفقه الأئمة الأربعة
وعبدل العمر بن مغازي النبي
صلى الله عليه وسلم مع المشركين

صدر عنه شيء وما يتولون به من صدور التسخين عن النار والتبريد عن الماء باطل فإن تلك
الأثار لا تصدر إلا عن شئين فاعل وقابل والاول تعالى كل ماسوا صادر عنه ليس هناك قابل
موجود وإن قالوا الماهيات النابتة في الخارج الغنية عن الفاعل هي القابل كان هذا باطلا
من وجوه منها أن هذا ابتداء على أصلهم الفاسد وهو إثبات ماهيات موجودة في الخارج بغير
الاعيان الموجودة وهذا باطل قطعاً وما ذكره من أن المثبت يتصور قبل أن يعلم وجوده
لا يدل على ثبات المثبت في الخارج بل يدل على ثبوته في الذهن ولا ريب في حصول الفرق بين
ما في الأذهان وما في الأعيان ومن هنا كثر غلطهم فانهم تصوروا أموراً في الأذهان فظنوا
ثبوتها في الأعيان كالمعقول والماهيات الكلية والهولوت ونحو ذلك ومنها أن الماهيات هي
بموجب ما يوجد فكل ما وجدته عندهم ماهية كما يقوله من يقول إن المعلوم شيء من المعتزلة
والشعة ونحن قد فلا يجوز قصر الموجودات على أمور لتوهم أنه لا ماهية تقبل الوجود غيرها
ومنها أن يقال الماهيات الممكنة في نفسها لا نهاية لها ومنها أن يقال الواحد المشهود الذي
تصدر عنه الأثار له قابل موجودة والباري تعالى هو المبدع لوجود كل ماسوا فلا يعلم أمر صادر
عن ممكن إلا عن شئين فصاعداً مع أنه قد يكون هناك مانع يمنع التأثير وليس في الموجودات
ما يصدر عنه وحده شيء إلا الله تعالى فقولهم الواحد لا يصدر عنه إلا واحد قضية كلية إن
أدركوا فيها ماسوي الله تعالى فذلك لا يصدر عنه وحده شيء وإن لم يدركوا بها إلا الله وحده
فهذا محل النزاع وموضع الدليل فكيف يكون الملول عليه هو الدليل وذلك الواحد لا يعلمون
حقيقته ولا كيفية الصدور عنه وأيضاً فالواحد الذي يشئون هو وجود مجرد عن الصفات
الثبوتية عند بعضهم كان سينا وأتباعه أوعن الثبوتية والسلبية عند بعضهم وهذا الحقيقة له
في الخارج بل يتبع بحقيقة في الخارج وإنما هو أمر يقدر في الأذهان كاتقدم ولهذا كان
ما ذكره ابن سينا في هذا الباب مما نأفقه من ابن رشد وغيره من الفلاسفة وقالوا إن هذا ليس
هو قول أئمة الفلاسفة وإنما ابن سينا وأمثاله أخذوه ولهذا لم يعتد عليه أبو البركات صاحب
المعتبر وهو من أقرب هؤلاء إلى اتباع الحق الصريحة بحسب نظره والعدل عن تقليد سلفهم
مع أن أمرهم وحكمهم أن العقليات لا تقلد فيها وأيضاً فاذ لم يصدر عنه الواحد كما يقولونه
في العقل الاول فذلك الصادر الاول كان واحداً من كل وجه لم يكن له أن يصدر عنه الواحد
وهل جراً وإن كان فيه كثرة ما يوجه من الوجوه والكثرة وجودية كان يصدر عن الاول أكثر
من واحد وإن كانت عديمة لم يصدر عنها وجود فلا يصدر عن الصادر الاول واحد وأما
احتجاجهم على ذلك بقولهم لو صدر عنه شئان لكان مصدر هذا غير مصدر ذلك ولزم التركيب
فيقال أولاً وليس الصدور عن الباري تعالى كصدور الحرارة عن النار بل هو فاعل بالشيئة
والاختيار ولو قدر تعدد المصدر فهو تعدد أموراً ضافة وتعدد الإضافات والسواب ثابتة
بالاتفاق ولو فرض أنه تعدد صفات فهذا يستلزم القول بثبوت الصفات وهذا حق وقولهم إن
هذا تركيب والتركيب عمت قد بينا فساد وجوه كثيرة في غير هذا الموضع وبيننا أن لفظ
التركيب والافتقار والجزء والغیر ألفاظ مشتركة محتملة وأنها لا تلزم بالعنى الذي دل الدليل على
نفسه وإنما تلزم بالعنى الذي لا ينفيه الدليل بل يثبت الدليل والمقصود ههنا أن الموجب بالذات

وأهل الكتاب وعدل كسرى وطب جالينوس ونحو سيبويه بين هذا أن أهل العلم والإيمان يعلمون من مراد الله
ورسوله بكلامه أعظم مما يعلمه الأجسام من كلام جالينوس ونحو سيبويه فإذا كان من ادعى في كلام سيبويه وجالينوس ونحوهما

ما يحتاج ماعله أهل العلم بالطلب والخبر والحساب من كلامهم كان قوله معلوم البطلان فمن ادعى في كلام الله ورسوله خلاف ماعله أهل الإيمان كان قوله أظهر بطلاناً وفساداً لأن هذا معصوم محفوظ (١٩٣) وجاع هذا أن يعلم أن المنقول عن الرسول

صلى الله عليه وسلم بشأن ألفاظه وأفعاله ومعاني الألفاظ ومقاصده وأفعاله وكلامه منه ما هو متواتر عند العامة والخاصة ومنه ما هو متواتر عند الخاصة ومنه ما يختص بعلمه بعض الناس وإن كان عند غيره مجهولاً أو مظنوناً أو مكتوباً به وأهل العلم بأقواله كآهل العلم بالحديث والتفسير المنقول والمغازى والفقه يتواتر عندهم من ذلك ما لا يتواتر عندهم من ذلك ما لم يشركهم في علمهم وكذلك أهل العلم بمعاني القرآن والحديث والفقه في ذلك يتواتر عندهم من ذلك ما لا يتواتر عندهم من معاني الأقوال والأفعال المأخوذة عن الرسول كآثاره عند النصارى من أقوال التلليل وسبويه والكشاف والقراء وغيرهم ما لا يعلمه غيرهم ويتواتر عند كل أحد من أصحاب مالك والشافعي والثوري والأوزاعي وأحمد وداود وأبو ثوري وغيرهم من مذاهب هؤلاء الأئمة ما لا يعلمه غيرهم ويتواتر عند أتباع رؤس أهل الكلام والفلاسفة من أقوالهم ما لا يعلمه غيرهم ويتواتر عند آهل العلم بتقديرات الحديث من أقوال شعبة ويحيى بن سعيد وعلى ابن المديني ويحيى بن معين وأحمد ابن حنبل وأبي زرعة وأبي حاتم والبخاري وأمثالهم في الجرح والتعديل ما لا يعلمه غيرهم بحيث يعلمون بالاضطرار أنفاقهم على

إذا فسر بهذا فهو باطل وأما إذا فسر الموجب بالذات الذي يوجب مقفوله بعيشته وقدرته لم يكن هذا المعنى متافياً لكونه فاعلاً بالاختيار بل يكون فاعلاً بالاختيار متوافياً لآلة التي هي فاعل قادر مختار وهو موجب بعيشته وقدرته وإذا تبين أن الموجب بالذات يحتل معنيين أحدهما لا ينبغي كونه فاعلاً بعيشته وقدرته فمن قال القادر لا يفعل الأعلى وجه الجواز كما يقوله من يقوله من القدرة والجهمية (١) يجعل الفعل بالاختيار متافياً لا يجازي وجه من الوجوه ويقولون إن القادر المختار لا يكون قادر مختار إلا إذا فعل على وجه الجواز الأعلى وجهه الوجه والجهور من أهل السنة وغيرهم يقولون القادر هو الذي شاء فعله وإن شاء لم يفعل لكنه إذا شاء أن يفعل مع قدرته لم يجز وجود فعله فاشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن فانه قادر على ما يشاء ومع القدرة التامة والشئبة الحازمة يجب وجود الفعل ولهذا صارت الأقوال ثلاثة فالأول يقولون بالموجب بالذات المجردة عن الصفات أو الموصوف بالصفات الذي يجب أن يقارنه موجب المعنى فلا يبدأ والقدرة به من المعتدلة وغيرهم من الجهمية ومن وافقهم من غيرهم يقولون بالفاعل المختار الذي يفعل على وجه الجواز الأعلى وجهه الوجه ثم منهم من يقول يفعل لا بإرادة بل المراد عندهم هو الفاعل العالم ومنهم من يقول يحدث الإرادة وما يحدث من إرادة أو فعل فهو برحمته مجرد القدرة فإن القادر عندهم برحمته لا يبرح ثم القدرة من هؤلاء يقولون قدر بما لا يكون ويكون ما لا يريد وقد يشاءه لا يكون وما لا يشاءه بخلاف الجبرية والجهورية من أهل السنة وغيرهم المختين للقدرة والصفات يقولون انه فاعل بالاختيار وإذا شاء شيئاً كان وإرادته وقدرته من لوازم ذاته سواء قالوا بإرادة واحدة قدرة أو بإرادات متعاقبة أو بإرادة قدرة تستوجب حدوث إرادات أخر فعلى كل من هذه الأقوال الثلاثة يجب عندهم وجود مراحده وإذا فسر الإيجاب بالذات بهذا المعنى كان النزاع لفظياً فالدليل الذي ذكرناه لا يمكن تصوره بلفظ الموجب بالذات ولفظ العلة والمعلول ولفظ المؤثر والاثر ولفظ الفاعل المختار وهو بجميع هذه العبارات بين استيعاقب قدم شيء من العالم وجوب حدوث كل ما سوى الله تعالى وهنا أمر آخر وهو أن الناس تنازعوا في الفاعل المختار وهل يجب أن تكون إرادته قبل الفعل ويتبع مقارنتها له أم يجب مقارنته إرادته التي هي القصد للفعل وما يتقدم الفعل يكون عزماً لا قدراً أم يجوز كل من الأمرين على ثلاثة أقوال ونحن قد بينا وجوب حدوث كل ما سوى الله تعالى على كل من الأقوال الثلاثة قول من يوجب المقارنة ومن يقول بان المقارنة متممة وقول من يجوز الأمرين وكذلك تنازعوا في القدرة هل يجب مقارنتها للقدور وتتبع تقدمها أم يجب تقدمها على القدور وتتبع مقارنتها أم تنصف بالتقدم والمقارنة على ثلاثة أقوال وفصل الخطب أن الإرادة الحازمة مع القدرة التامة مستلزمة للفعل ومقارنته فلا يكون الفعل مجرد قدرة متقدمة غير مقارنته ولا مجرد إرادة متقدمة غير مقارنته بل لا بد عند وجود الأمرين وجود المؤثر التام ولا يكون الفعل بفاعل معدوم حين الفعل ولا بقدرته معدومة حين الفعل وقبل الفعل لا يتجمع الإرادة الحازمة والقدرة التامة فإن ذلك مستلزم للفعل فلا يوجد الامع الفعل لكن قد يوجد قبل الفعل قدرة بلا إرادة وإرادة بلا قدرة كما قد يوجد عزم على أن يفعل فإذا حضر وقت الفعل قوى العزم فصار قصد اقتكون الإرادة حين

(١) قوله يجعل الخ لعل الصواب لا يجعل الآن يكون في العبارة نقص فتأمل كتبه محصية

(١٥ - منهاج أول) تعديل مالك والثوري وشعبة وحاج بن زيد والليث بن سعد وغير هؤلاء وعلى تكذيب محمد بن سعيد المصاوب وهب بن وهب القاضي وأحمد بن عبد الله الجوباري وأمثالهم (الوجه الخامس عشر) أن يقال كون التلليل

عقلاً أو معجاليين هو صفة تقتضي مدحاً ولا ذمّاً ولا حمداً ولا فساداً بل ذلك بين الطريق الذي به علم وهو السمع والعقل وإن كان السمع لا بدع من العقل وكذلك كونه عقلياً وتقليداً (١١٤) وأما كونه شريعياً فلا يقابل بكونه عقلياً وإنما يقابل بكونه بدعياً إذ

البدعة تقابل الشرعة وكونه شرعياً صفة مدح وكونه بدعياً صفة ذم وما خالف الشرعة فهو باطل ثم الشرعي قد يكون معجالياً وقد يكون عقلياً فإن كون الدليل شرعياً برأيه كون الشرع أنشأه ودل عليه وبرأيه كون الشرع أباحه وأذن فيه فإذا أريد بالشرعي ما أنشأه الشرع فإما أن يكون معلوماً بالعقل أيضاً ولكن الشرع فيه عليه ودل عليه فيكون شرعياً عقلياً وهذا كالآلة التي تبه الله تعالى عليها في كتابه العزيز من الأمثال المضروبة وغيرها الدالة على توحيد وصديق رسوله وأثبت صفاته وعلى العبادت كآلة عقلية تعلم صاحبها العقل وهي براهين ومبادئ عقلية وهي مع ذلك شرعية وإما أن يكون الدليل الشرعي لا يعلم إلا بمجرد أخبار الصادق فإنه إذا أخبر بما لا يعلم إلا بخبره كان ذلك شرعياً معجالياً وكثير من أهل الكلام يظن أن الأدلة الشرعية مخصصة في غير الصادق فقط وإن الكتب والسنة لا يدلان إلا من هذا الوجه ولهذا يجعلون أصول الدين نوعين العقليات والسمعية ويجعلون القسم الأول مما لا يعلم بالكتاب والسنة وهذا غلط منهم بل القرآن يدل على الأدلة العقلية وبينها وبينها ما كان من الأدلة العقلية ما يعلم بالعيان ولوازمه كما قال تعالى سبحانه يأتينا في الآفاق وفي أنفسهم حتى

الفعول أكل مما كانت قبله وكذلك القدرة حين الفعل أكل مما كانت قبله وهذا كان العبد قادر أقبل الفعل القدرة المشروطة في الأمر التي بها يقارق العاقل كأي قوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم وقوله والله على الناس حج البت من استطاع إليه سبيلاً وقوله فمن لم يستطع فاعلم سبطين مسكيناً فإن هذه الاستطاعة لم تكن المقارنة للفعل بل يجب السطح على من لم يجب ولا يجب على من لم يتق الله أن يتق الله ولكن كل من لم يصم الشهرين المتتابعين غير مستطع الصيام وهذا كله خلاف هذه النصوص وخلاف إجماع المسلمين فمن نفى هذه القدرة من المثبتين القدر وزعم أن الاستطاعة لا تكون إلا مع الفعل فقد باغى في مناقضة القدرة التي يقولون لا تكون الاستطاعة إلا قبل الفعل فإن هؤلاء أخطأوا حيث زعموا ذلك وقالوا إن كل ما يقدر به العبد على الإيمان والطاعة فقد سوي الله فيه بين المؤمنين والكافرين بل سوي بينهما في كل ما يمكن أن يعطيه العبد بما به يؤمن وبطبع وهذا القول فاسد قطعاً فإنه لو كانا متساويين في جميع أسباب الفعل لكان اختصاص أحدهما بالفعل دون الآخر ترجيحاً لأحد المتماثلين على الآخر من غير مرجح وهذا هو أصل هؤلاء القدرة الذين يقولون إن الفاعل القادر يرجح أحد طرفي مقدوره على الآخر بلا مرجح وهذا باطل وإن وافقهم عليه بعض المثبتين القدر وأما المثبتون للقدرة المتفاوتة لهم في هذا الأصل فقيم طائفة (١) إذا تكلموا في مسائل القدر وخلق أفعال العباد لكن إذا تكلموا في مسائل فعل الله تعالى وحدث العالم والفرق بين الموجب والمختار ومناظرة الدهر يتحد كثيراً منهم بنظرهم مناظرة من قال من القدرية والجهمية المجبرة بأن الفاعل المختار يرجح أحد مقدوريه بلا مرجح ولهذا يظهر اضطرابهم في هذه الأصول الكبار التي بدورن فيها بين أصول القدرية والجهمية المجبرة المعطلة لحقيقة الأمر والتهي والوعد والوعيد وصفة الله في خلقه وأمره وبين أصول الفلاسفة الدهرية المشركين وإن كانوا من الصابئين فهم من المشركين لأن الصابئين الخفاه الذين أتى عليهم القرآن فأنهم يعدون الكواكب وينسبون لها الممالك ويتخذون فيها الأصنام وهذا دين المشركين وهودن أهل مقدونية وغيرها من مدائن هؤلاء الفلاسفة الصابئة المشركين والاسكندر الذي وزره أرسطو وهو الاسكندر بن فيلبس المقدوني الذي تورخ له اليهود والنصارى وكان قبل المسيح عليه السلام بثلاثمائة عام ليس هو ذا القرنين المذكور في القرآن فإن هذا كان متقدماً عليه وهو من الخفاه وذلك هو وزيره أرسطو كفار يقولون بالسحر والشرك ولهذا كانت الإسمعيلية أخذت ما يقوله هؤلاء من العقل والنفس وما تقوله الجحوس من النور والطلعة فركبوا من ذلك ومن التسع وعبر واع ذلك بالسابق والتالي كما يستطفي موضعه وأصل المشركين المعطلين باطل وكذلك أصل الجحوس والقدرة تتخرج ببعض الحوادث عن خلق الله تعالى وقدرته ويجعلونه شر يكافي الملك وهؤلاء الدهرية شرهم من ذلك فإن قولهم يستلزم إخراج جميع الحوادث عن خلق الله تعالى وقدرته وأثبت شركاء كثيرين له في الملك بل يستلزم تعطيل الصانع بالكلية ولهذا كان معلمهم الأول أرسطو وأتباعه اغتائبون الأول الذي يسمونه ألة الأولى بالاستدلال بالحركة الفلكية فأنهم قالوا هي اختيارية شوقية فلا بد أن يكون لها محرك منفصل عنها وزعموا أن المحرك بالارادة لا بد له من محرك (١) قوله إذا تكلموا الخ كذا في الأصل وانظر أين جواب الشرط وحرر العبارة كتبه مصححه

البسطة تقابل الشرعة وكونه شرعياً صفة مدح وكونه بدعياً صفة ذم وما خالف الشرعة فهو باطل ثم الشرعي قد يكون معجالياً وقد يكون عقلياً فإن كون الدليل شرعياً برأيه كون الشرع أنشأه ودل عليه وبرأيه كون الشرع أباحه وأذن فيه فإذا أريد بالشرعي ما أنشأه الشرع فإما أن يكون معلوماً بالعقل أيضاً ولكن الشرع فيه عليه ودل عليه فيكون شرعياً عقلياً وهذا كالآلة التي تبه الله تعالى عليها في كتابه العزيز من الأمثال المضروبة وغيرها الدالة على توحيد وصديق رسوله وأثبت صفاته وعلى العبادت كآلة عقلية تعلم صاحبها العقل وهي براهين ومبادئ عقلية وهي مع ذلك شرعية وإما أن يكون الدليل الشرعي لا يعلم إلا بمجرد أخبار الصادق فإنه إذا أخبر بما لا يعلم إلا بخبره كان ذلك شرعياً معجالياً وكثير من أهل الكلام يظن أن الأدلة الشرعية مخصصة في غير الصادق فقط وإن الكتب والسنة لا يدلان إلا من هذا الوجه ولهذا يجعلون أصول الدين نوعين العقليات والسمعية ويجعلون القسم الأول مما لا يعلم بالكتاب والسنة وهذا غلط منهم بل القرآن يدل على الأدلة العقلية وبينها وبينها ما كان من الأدلة العقلية ما يعلم بالعيان ولوازمه كما قال تعالى سبحانه يأتينا في الآفاق وفي أنفسهم حتى

يتبين لهم أنه الحق أول يكفر بربك أنه على كل شيء شهيد وأما إذا أريد بالشرعي ما أباحه الشرع وأذن فيه فيدخل في ذلك ما أحجبه الصادق وما دل عليه ونسب عليه القرآن وما دل عليه وشهدت به الموجودات والشارع يحرم الدليل لكونه

كذب في نفسه مثل أن تكون إحدى مقدماته باطلة فإنه كذب والله يحرم الكذب لاسماعيل عليه كقوله تعالى ألم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب ألا يقولوا على الله الالحق ودرسوا ما فيه ويحرمه تكون (١١٥) المستكلم به يكذب بالعلم كقائل تعالى ولا تنفب

متنصل عنه وإن كان هذا أقوالا لا دليل عليه بل هو باطل قالوا والمحررك لها يحرك كلها كالمحررك
الامام المقتدى به لا موم المقتدى وقد شبهه بوجهي بحر كالمعشوق والعاشق فإن المحبوب والمراد
يحرك الله المحب المريد من غير حركة المحبوب قالوا ذلك العشق هو عشق التشبيه بالاول
وهكذا واقع متأخر وهم كالغاريب وإن سينا وأمثالهما وهؤلاء كلهم يقولون إن سبب
الحوادث في العالم إنما هو حركات الافلاك وحركات الافلاك حادثة عن تصورات حادثة
وارادات حادثة شيئا بعد شيء وإن كانت تابعة لتصور كل واحد وأرادته كلية كالرجل الذي يريد
الفصد إلى بلد معين (٣) مثل سكة مثلا فهذه ارادة كلية تتبع تصورا كلما ثم إنه لا بد أن يتجدد
له تصورات لما يقطعها من المسافات وارادات لقطع تلك المسافات فهذه الحركة الفلكية عندهم
لكن مراده الكلي هو التشبيه بالاول ولهذا قالوا الفلسفة هي التشبيه بالاول بحسب الامكان
وإن كان الامر كذلك عندهم فلو علم ان العلة الغائية المنفصلة عن المعلول لا تكون هي العلة
الفاعلة وإذا كان الفلك يمكنه تحريك ارادته واختياره فلا بد من مسببة أدبه كنه ذاته
وصفاته وأفعاله كالإنسان ولا يلهذه التصورات والارادات والحركات الحادثة أن تنتهي
إلى واجب بنفسه قديم تكون صادرة عنه سواء قبل انهما صادرة بوسط أو بغير وسط وهؤلاء
لم يثبتوا شيئا من ذلك بل لم يثبتوا الاعلة غائية للحركة فكان حقيقة قولهم أن جميع الحوادث
من العالم العلوي والسفلي ليس لها فاعل يحدثها أصلا بل ولا ما يستلزم هذه الحوادث
والعناصر وكل من أجزاء العالم مستلزم للحوادث ومن المعلوم في ذهنة العقول أن الممكن
المقتدر إلى غيره متع وجوده بدون واجب الوجود وإن الحوادث تمتع وجودها بدون محدث
ومتأخر وهم كاسينا وأمثاله يسلون أن العالم كله ممكن بنفسه ليس بواجب بنفسه ومن
نازع في ذلك من غلاتهم فقوله معلوم الفساد بوجه كثيرة فإن الفقر والحاجة لا زمان لكل جزء
من أجزاء العالم لا يقوم شيء منه الابدي متنصل عنه وواجب الوجود مستغن بنفسه لا يشترط
الذي غيره بوجه من الوجوه وليس في العالم شيء يكون هو وحده محدثا لشيء من الحوادث وكل
من الافلاك له حركة تخصه ليست حركة عن حركة الأعلى حتى نطق أن الأعلى هو المحدث لجميع
الحركات ولا في الوجود شيء حادث عن سبب بعينه لا عن حركة الشمس ولا القمر ولا الافلاك
ولا العقل والفعال ولا شيء مما ينطق بل أي جزء من العالم اعتبرته وجدته لا يستقل باحداث شيء
ووحدته إذا كان له أثر في شيء كالسحونة التي تكون للشمس مثلا فله مشاركون في ذلك الشيء
بعينه كالفاكهة التي للشمس مثلا أثر في انضاجها ثم ايساسها وتفسير الوانها ونحو ذلك لا يكون
الا بمشركة من الماء والهواء والطينة وغير ذلك من الاسباب ثم كل من هذه الاسباب لا يتميز
أثره عن أثر الآخر بل هم متلازمان فاذا قالوا العقل الفعال خلقه عليه صورة عند استعداد
وبالامتزاج قبل الصورة مثلا كالطين الذي يحدث فيه عن امتزاج الماء والتراب أثر متلازم
لهذا الامتزاج لا يمكن وجود أحدهما دون الآخر فإذا كان المؤثر فيه اثنين لزم أن يكونا
متلازمين لا امتزاج وجود أحدهما دون الآخر ويمتنع اثنان متلازمان كل منهما واجب الوجود
لأن واجب الوجود لا يكون وجوده مشروطا بوجود غيره ولا تأثيره مشروطا بتأثير غيره إذ
لو كان كذلك لكان مقتفرا إلى غيره فلا يكون واجبا بنفسه غنيا عما سواه فلما اقتفرا إلى غيره

غاية ما ينتهي إليه هؤلاء المعارضون لكلام الله ورسوله بأرائهم من المشهورين بالاسلام هو التأويل والتفويض فأما الذين ينتهون
إلى أن يقولوا الانبياء وهو أو خيالوا لا حقيقة له في نفس الامر فهو لا معبر وفوق عند السليين بالاحاد والندقة والتأويل المصبول

هو ما دل على مراد المتكلم والتأويلات التي يذكرونها لا يعلم أن الرسول أراد هابل يعلم بالاضطرار في عامة النصوص ان المراد منها
نقيض ما قالوا كما يعلم مثل ذلك في تأويلات القرامطة (١١٦) والباطنية من غير أن يحتاج ذلك إلى دليل خاص وحينئذ

فلما تأول ان لم يكن مقصود معرفة مراد المتكلم كان تأويله لفظ بما يحتمله من حيث الجملة في كلام من تكلم بمثله من العرب هو من باب التصريف والاحاد لا من باب التفسير وبين المراد وأما التفويض فمن المعلوم ان الله تعالى أمرنا أن نتدبر القرآن وحضنا على عقله وفهمه فكيف يجوز منع ذلك أن يراد منا الاغراض عن فهمه ومعرفته وعقله وأيضا فخطاب الذي أريد به هدايا والبيان لنا واخراجنا من الظلمات الى النور اذا كان ما ذكر فيه من النصوص ظاهره باطل وكفر ولم ير دلائل تعرف الى ظاهره ولا باطنه أو أريد من أن يعرف باطنه من غير بيان في الخطاب ذلك فعلى التقديرين لم يخاطب مابين نفسه الحق ولا عرفنا أن مدلول هذا الخطاب باطل وكفر وحقيقة قول هؤلاء في الخطابين أنه لم يبين الحق ولا أوضحه مع أمره لنا أن نتعقده وأن ما خاطبنا به وأمرنا بتأنيه والرد اليه لم يبين به الحق ولا كشفه بل دل ظاهره على الكفر والباطل وأراد منا أن لانفهم منه شيئا أو أن نفهم منه ما لا دليل عليه فيه وهذا كله ما يعلم بالاضطرار تزعمه الله ورسوله عنه وأنه من جنس أقوال أهل التصريف والاحاد وهذا احتج الملاحدة كل سينا وغيره على منبئ المعاد وقالوا القول في فصوص المعاد كقول في نصوص

في نفسه أو شيء من صفاته أو أفعاله لا يكون مستغنيا بنفسه بل يكون مقترا الى غيره ومن كان فقيرا الى غيره ولو بوجه لم يكن غناه ثابتا بنفسه وقد علم بالاضطرار أنه لا بد له من وجود غنى بنفسه عما سواه من كل وجه فان الوجود اما يمكن واما واجب والممكن لا بد له من واجب فثبت وجود الواجب على التقديرين وكذلك يقال اما محدث واما قديم والمحدث لا بد له من قديم فثبت وجود القديم على التقديرين وكذلك يقال اما فقير واما غني والفقير لا بد له من غنى فثبت وجود الغنى على التقديرين وكذلك يقال الموجود اما قديم واما غير قديم فثبت وجود القديم على التقديرين وكذلك يقال اما مخلوق واما غير مخلوق والمخلوق لا بد له من خالق غير المخلوق فثبت وجود الموجد الذي ليس بمخلوق على التقديرين ثم ذلك الموجود الواجب بنفسه القديم الغنى بنفسه القويم الخالق الذي ليس بمخلوق يمتنع أن يكون مقترا الى غيره بجهة من الجهات فانه ان افتقر الى مفعوله ومفعوله مفتقر اليه لزم الدور في المؤثرات وان افتقر الى غيره وذلك الغير مقترا الى غيره لزم التسلسل في المؤثرات وكل من هذين معلوم السلطان بصرح العقل وانفاق العقلاء فاذا كان يمتنع أن يكون فاعلا لنفسه فهو يمتنع أن يكون فاعلا لفاعل نفسه بطريق الاولى وسواء عبروا بلفظ الفاعل أو الصانع والخالق أو العلة أو المبدأ والمؤثر فالدليل يصح بجميع هذه العبارات وكذلك يمتنع تقدير مفعولات ليس فيها فاعل غيره مفعول وهو تقدير آخر ممكن فقير ومجموعهما مقتقر الى كل من أحادها فهو أيضا فقير ممكن وكما زادت السلسلة بزاد الفقر والاختياج وهو في الحقيقة تقدير معدومات لا تنتهي فان كثرتها لا تخبر جماعا عن كونها معدومات فيمتنع أن يكون فيها موجود وهذا كله مبسوط في موضعه والمقصود هنا لا بد من وجود الموجود القديم الواجب بنفسه الغنى عما سواه من كل وجه بحيث لا يكون مقترا الى غيره بوجه من الوجوه وكل ما في العالم مقتقر الى غيره والفقر ظاهر في كل جزء من العالم ان تدبره لا يحدث شيء بنفسه البتة بل لا يستغنى بنفسه البتة فيمتنع أن يكون واجب الوجود فلا بد أن يكون الواجب القويم الغنى بما ينال العالم ويجب أن يثبت له كل كمال يمكن الوجود لانقص فيه فانه اذا لم ينصفه لكان الكمال اما متعاضدا عليه وهو محال لان التقدير أنه يمكن الوجود ولان الممكنات موصوفة بكمالات عظيمة والخالق أحق بالكمال من المخلوق والقديم أحق به من الحادث والواجب أحق به من الممكن لانه أكل وجوداته والاكمل أحق بالكمال من غير الاكمل ولان كمال المخلوق من الخالق خالق الكمال أحق بالكمال وهم يقولون كمال المعلول من العلة واذا لم يكن الكمال متعاضدا عليه فلا بد أن يكون واجبا له اذ لو كان مكانغا غير واجب والامتنع لافتقر في شئونه له الى غيره وما كان كذلك لم يكن واجب الوجود بنفسه فما أمكن من الكمال فهو واجب وامتنع أن يكون مفعوله مقارنا له أو ليا معه لوجود أحدها ان مفعوله مستلزم لفوات لا ينفصل عنها وما يستلزم الاحداث يمتنع أن يكون معلولا له لانه تامه أو زلية فان معلول العلة التامة الازلية لا يتأخر منه شيء ولو تأخر منه شيء لكانت علة القول لا بالفعل لافتقرت في كونها فاعلة له الشئ منفصل عنها وذلك يمتنع فوجب أن يكون مفعوله لا يكون عنه الاشياء بعد شيئا فكل ما هو مفعوله فهو حادث بعد أن لم يكن ولان كونه مقارنا له في الازل يمتنع

التشبيه والتجسيم وزعموا أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يبين ما الامر عليه في نفسه لافي العلم بالله تعالى ولا كونه باليوم الآخر فكان الذي استطلب به على هؤلاء هو موافقتهم له على نقي الصفات والافلا منوا بالكتاب كله حتى الايمان بلطلبت معارضته

ودحضت جهنم ولهذا كان ابن النفيس المتطبيب الفاضل يقول ليس الازدهان مذهب أهل الحديث أو مذهب الفلاسفة . فاما هؤلاء التسكامون فقولهم ظاهر التناقض والاختلاف يعني أهل الحديث (١١٧) أتبتوا كل ما جاء به الرسول وأولئك جعلوا الجميع

كونه مقعولا . فان كون الشيء مقعولا مقارنا تمتع عقلا ولا مقفلا في الموجودات شيء من هو عمله تاما لمعلول مباينة أصلا بل كل ما يقال انعكسه أمان أن يكون تأثيره متوقفا على غيره فلا تكون تامة وأمان أن لا يكون مباينة على رأي . بنقول العلم على الحالة عند من ثبت الأحوال والاخفهور الناس يقولون العلم هو العالمية وأما ذاقيل الذات موجبة للصفات أفعلة لها فليس هناك الحقيقة فعل ولا تأثير أصلا . وأما أذاقدر شيء مؤثر في غيره وقدرا فهما متقارنان متساويان لم يسبق أحدهما الآخر سبحانه فإنا بهذا لا يعقل أصلا . وأيضا فكونه متقدما على غيره من كل وجه صفة كمال إذا تقدم على غيره من كل وجه أكمل ممن يتقدم من وجه دون وجه . وإذا قيل الفعل أو تقدير الفعل لا يجوز أن يكون له ابتداء وغير ذلك كحركة الزمان قيل ان كان هذا باطلا فلا بد أن دفع . وان كان محققا فالتثبت انما هو الكمال الممكن الوجود . وحينئذ فلا كان النوع دافعا للممكن والا كمل هو التقدم على كل فرد من الأفراد بحيث لا يكون في أجزاء العالم شيء يقاربه وجهه من الوجود . وأما دوام الفعل فهو أيضا من الكمال فان الفعل إذا كان صفة كمال فدوامه دوام الكمال وان لم يكن صفة كمال لم يجب دوامه . فعلى التقديرين لا يكون شيء من العالم قديما معه والكلام على هذا مبسوط في غير هذا الموضع . وانما كان المقصود هنا التنبه على ما أخذ المسلمين في مسألة التعديل فالحجوزون للتعديل يقولون الذي يدل عليه السرعة والعقل أن كل ما سوى الله تعالى يحدث كائن بعد أن لم يكن . وأما كون الرب لم يزل معطاه عن الفعل ثم فعل فليس في الشرع ولا العقل ما يشبهه بل كلاهما يدل على نقضه . وإذا عرف الفرق بين نوع الحوادث وبين أعيانها وعلم الفرق بين قول المسلمين وأهل الملل وأساطين الفلاسفة الذين يقولون بحدوث كل واحد واحد من العالم العلوي والسفلي وبين قول أرسطو وأتباعه الذين يقولون بقدم الأفعال والعناصر وبين ما في هذا الباب من الخطأ والصبوب وهو من أجل المعارف وأعلى العلوم . فهذه اجواب من يقول بالتعليل لمن أخرج عليه بالتسلسل في الآثار . وأما جهة الاستكمال فقالوا المتعني أن يكون الرب تعالى مفتقرا إلى غيره . وأن يكون ناقصا في الازل عن كمال يمكن وجوده في الازل كالحياة والعلم . وإذا كان هو القادر الفاعل لكل شيء لم يكن محتاجا إلى غيره فوجه من الوجوه . بل العلل الفعولة هي مقدورة ومراودة لله والله تعالى يلهم عباده السوء ويحييهم ويلهمهم التوبة ويوفرح بتوبتهم إذا تابوا ويلهمهم العمل وينبهم أن يعملوا . ولا يقال ان للمخلوق أثر في الخلق جعله فاعلا لا لاجابة والاثابة والفرح بتوبتهم فانه سبحانه هو الخالق لذلك كله . له الملك وله الحمد لا شيء له في شيء من ذلك ولا يقتصر فيه إلى غيره . والحوادث التي لا يمكن وجودها الاستعانة لا يكون عندهم في الازل نقصا . وأما قولهم ان هذا يستلزم قيام الحوادث فقال أولاهذا أقول من هم أكبر من أئمة المعتزلة والنسعة كهشام بن الحكم وأبي الحسين البصري ومن تبعهم ما هو لا سائرهم . والنسعة المتأخرون أتباع المعتزلة في هذا الباب بهم والمعتزلة البصريون يقولون انه صار مدركا بعد أن لم يكن . وأما البغداديون فأنهم أنكروا الإدراك فهم يقولون صار فاعلا بعد أن لم يكن . قالوا وهذا قول يتبدد أحكامه وأحوال . ولهذا قيل ان هذه المسئلة تلزم سائر الطوائف حتى الفلاسفة . وقد قال بهما أساطينهم الأتراك وفضلهم المتأخرين غير واحد يقال ان الأساطين الذين كانوا أقبل أرسطو أو كثيرا منهم كانوا يقولون به قال

به النزاع . وأما على قول أكابرهم ان معنى هذه النصوص المشكلة المتشابهة لا يعلمه إلا الله وأن معناه الذي أراد الله به ما هو واجب صرفها عن نظواها . فعلى قول هؤلاء لا يكون الانبياء والمرسلون لا يعلمون معنى ما أنزل الله عليهم . من هذه النصوص ولا الملائكة ولا

السابقون الأولون وحيث قد يكون ما وصف الله به نفسه في القرآن أو كثيرا وصف الله به نفسه لا يعلم الانبياء معناه بل يقولون كلاما لا يعقلون معناه وكذلك النصوص المثنية (١١٨) القدر عند طائفة والنصوص المثبتة للامم والنهي والوعود والعيد عند طائفة

بها أو البر بالثابت صاحب المعبر وغيره وهو قول طوائف من أهل الكلام من الشيعة والمرجئة والكرامية وغيرهم كالشيخ التومني والمهشامي وأما جمهور أهل السنة والحديث فأنهم يقولون بها أو بمعناها وإن كان منهم من لا يختار أن يطلق اللفاظ الشرعية ومنهم من يعبر عن المعنى الشرعي بالعبارة الدالة عليه مثل حرب الكرماني ونقله عن الأئمة ومثل عثمان بن سعيد الدارمي ونقله عن أهل السنة ومثل البخاري صاحب الصحيح وأبي بكر بن خزيمة الملقب امام الأئمة ومثل أبي عبد الله بن حامد وأبي اسمعيل الانصاري الملقب بشيخ الاسلام ومن لا يحصى عدده الا الله تعالى والمعتزلة كانوا يسكرون أن يقوم بذات الله صفة أو فعل وعبر واعين ذلك بأنه لا تقوم به الاعراض والحوادث فوافقهم أبو محمد عند الله بن سعيد بن كلاب على نفي ما يتعلق بعشيتهم وقدرته وخالفهم في نفي الصفات ولم يسعها أعراسا ووافقهم على ذلك الحارث المحاسبي ويقال انه رجع عن ذلك وبسبب مذهب ابن كلاب بهجرة الامام أحمد بن حنبل وقيل انه تاب منه وصار النزاع في هذا الاصل بين طوائف الفقهاء فقامن طائفة من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد الاوفهم من يقول بقول ابن كلاب في هذا الاصل كالشيخ الحسن التميمي والقاضي أبي بكر والقاضي أبي يعلى وأبي المعالي الجويني وابن عقيل وابن الزاغوني وفهم من يقول بقول جمهور أهل الحديث كالحلال وصاحبه أبي بكر عبد العزيز وأبي عبد الله بن حامد وأبي عبد الله بن منده وأبي اسمعيل الانصاري وأبي نصر السجزي وأبي بكر محمد بن اعين بن خزيمة وتابعه

وجاء القول في ذلك أن البري تعالى أهل يقوم به ما يتعلق بعشيتهم وقدرته كالافعال الاختيارية على هذين القولين قال المثبتون لذلك والتعليل نحن نقول لمن أنكرك ذلك من المعتزلة والشيعة ونحوهم أنهم يقولون ان الرب كان معطلا في الازل لا يتكلم ولا يفعل شيئا ثم أحدث الكلام والفعل بلا سبب حادث أصلا فلزم ترجيح أحد طرفي الممكن على الآخر بلا مرجع وهذا استعطال عليهم الفلاسفة فخالقتم آفة أهل الملل وأئمة الفلاسفة في ذلك وطلنتم انكم أقم الدليل على حدوث العالم بهذا حيث طلنتم أن ما لا يتخلو من نوع الحوادث يكون حادثا لا متناهي حوادث لانهاية لها وهذا الاصل ليس معكم بكتاب ولا سنة ولا أثر عن الصحابة والتابعين بل الكتاب والسنة والآثار عن الصحابة والقرابة وأتباعهم بخلاف ذلك والنص والعقل دل على أن كل ما سوى الله تعالى مخلوق حادث كائن بعد أن لم يكن ولكن لا يلزم من حدوث كل فرد فرد مع كون الحوادث متعاقبة حدوث النوع فلا يلزم من ذلك أنه لم يزل الفاعل المتكلم معطلا عن الفعل والكلام ثم حدث ذلك بالسبب كما يلزم من ذلك في المستقبل فان كل فرد فرد من المستقبلات المنقضية فان وليس النوع قائما كما قال تعالى أكلها دار ثم طمها وقال تعالى ان هذا الزقنما له من نفاق والدارم الذي لا يتفقد أي لا يتقضي هذا النوع والافضل فرد من أفرادها فندفع منقض ليس دائم وذلك أن الحكم الذي يوصفه الافراد ان كان لمعنى موجود في الجملة وصفته بالجملة مثل وصف كل فرد وجودا وامكان أو بعدم فانه يستلزم وصفا بالجملة بالوجود والامكان والعدم لان طبيعة الجمع طبيعة كل واحد واحد وليس المجموع الا الاحاد الممكنة والموجود والمعدومة وأما اذا كان ما وصف به الافراد لا يكون صفة للجملة ثم يلزم أن

والنصوص المثبتة للعاد عند طائفة ومعلوم أن هذا قد حرق في القرآن والانبياء اذ كان الله ازل القرآن وأخبر أنه جعله هدى وبيانا للناس وأمر الرسول أن يبلغ البلاغ المبين وأن بين الناس ما نزل اليهم وأمر بشد القرآن وعقله ومع هذا انشرف ما فيه وهو ما أخبر به الرب عن صفاته أو عن كونه خافيا لكل شيء وهو بكل شيء عليم أي عن كونه أمروني ووعده ووعده أو عما أخبر به عن اليوم الآخر لا يعلم أحد معناه فلا يعقل ولا يتدبر ولا يكون الرسول بين الناس ما نزل اليهم ولا يبلغ البلاغ المبين وعلى هذا التقدير فيقول كل مفيد ويستدل الحق في نفس الامر ما علمته برأى وعقل وليس في النصوص ما يناقض ذلك لان تلك النصوص مشككة متشابهة ولا يعلم أحد معناه او لا يعلم أحد مدعاه لا يجوز أن يستدل به فيبقى هذا الكلام معذبا لباب الهدى والبيان من جهة الانبياء وفتح الباب من يعارضهم ويقول ان الهدى والبيان في طريقا لا في طريق الانبياء لانا نحن نعلم ما قول وينسبه للأئمة العقلية والانبياء لم يعلموا ما يقولون فضلا عن أن يبينوا أمر ادهم فبين أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف من شرا قول أهل البدع والالحاد فان قيل أنتم تعلمون أن كثيرا من السلف رويوا أن الوقف عند قوله وما يلزم تأويله الا الله بل كثير من الناس يقول هذا مذهب السلف ونقولوا هذا القول عن أبي بن كعب وابن مسعود وأئمة وابن عباس وعروة بن الزبير وغير واحد من السلف والخلف وان كان القول الآخر وهو أن السلف يعلمون تأويله

يكون

يكون

وابن مسعود وأئمة وابن عباس وعروة بن الزبير وغير واحد من السلف والخلف وان كان القول الآخر وهو أن السلف يعلمون تأويله

منه ولا عن ابن عباس أيضا وهو قول مجاهد ومحمد بن جعفر وابن اسحق وابن قتيبة وغيرهم وما ذكرتموه قدح في أولئك السلف وأتباعهم
 قبل ليس الامر كذلك فان أولئك السلف الذين قالوا لا يعلم تأويله الا الله (١١٩) كانوا ينكحون بلغهم المعروفة بينهم ولم يكن لفظ

التأويل عندهم رادبه معنى
 التأويل الاصطلاح الخاص وهو
 صرف اللفظ عن المعنى المدلل
 عليه المفهوم منه الى معنى يخالف
 ذلك فان تسمية هذا المعنى وحده
 تأويله اذ هو اصطلاح طائفة من
 المتأخرين من الفقهاء والمتكلمين
 وغيرهم ليس هو عرف السلف من
 الصحابة والتابعين والأئمة الاربعة
 وغيرهم لاسيما ومن يقول ان لفظ
 التأويل في هذا معناه يقول انه يحمل
 اللفظ على المعنى المرجوح لئلا يسل
 يقترب به وهو لا يقولون هذا المعنى
 المرجوح لا يعلمه أحد من الخلق
 والمعنى الرابع لم يرده الله وانما كان
 لفظ التأويل في عرف السلف يراد
 به ما أراد الله بلفظ التأويل في مثل
 قوله تعالى هل ينظرون الا تأويله
 يوم يأتي تأويله يقول الذين نسوه من
 قبل قد جاءت رسل ربنا بالحق وقال
 تعالى ذلك خير وأحسن تأويله
 وقال يوسف يا ليت هذا تأويل
 رؤياي من قبل وقال يعقوب له
 وعلين تأويل الاحاديث وقال
 الذي يخامهم واذا كبر بعداثة أنا
 أنسكم بتأويله وقال يوسف
 لا ياتيك بطعام تزفاته الا بتأويل
 بتأويله فتأويل الكلام الطلي
 الامر والهي هو نفس فحصل
 الأمور به وتلك المعنى عنه كقول
 سفيان بن عيينة السنة تأويل
 الامر والهي وقالت عائشة كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 في ركوعه وسجود سجدات اللهم

يكون حكم الجملة حكم الافراد كما في اجزاء البيت والانسان والخمرة فانه ليس كل منها يتأولا
 انسانا ولا شجرة واجزاء الطويل والعريض والدائم والمتد لا يزنم أن يكون كل منها طويلا
 وعريضا وناحضا وكذا اذا وصف كل واحد واحد من المتعاقبات بشيء واحد لم يزنم
 أن يكون النوع فانيا واحدا نابعدا لم يكن لان حدوثه معناه له وجود بعد أن لم يكن كما ان فناءه
 معناه أنه عدم بعد وجوده وكونه عدم بعد وجوده وأوجوده بعد عدمه يرجع الى وجوده وعدمه لا
 الى نفس الطبيعة النابتة للجموع كما في الافراد الموجودة والمعدومة والممكنة فليس اذا كان
 هذا المعين لا يدوم يزنم أن يكون نوعه لا يدوم لان الدوام تعاقب الافراد وهذا أمر يختص به
 الجموع لا يوصف به الواحد واذا حصل للجموع بالاجتماع حكم يخالف حكم الافراد لم يجب
 مساواة الجموع للافراد في أحكامه وفي الجملة فليوصف به الافراد قد يوصف به الجملة وقد لا
 توصف به فلا يزنم من حدوث الفرد حدوث النوع الا اذا ثبت أن هذه الجملة موصوفة بصفة
 هذه الافراد

وضابط ذلك انه اذا كان بانضمام هذا الفرد الى هذا الفرد تغير ذلك الحكم الذي للفرد لم يكن
 حكم الجموع حكم الافراد وان لم يتغير ذلك الحكم الذي لذلك الفرد كان حكم الجموع حكم
 أفراده مثال الاول انا اذا ضممت هذه الجزاء الى هذه الجزاء صار الجموع أكثر وأطول وأعظم
 من كل فرد فلا يكون في مثل هذا حكم الجموع حكم الافراد فاذا قيل هذا اليوم طويل لم يزنم
 أن يكون جزءه طويلا وكذلك اذا قيل هذا الشخص والجسم طويل أو عند أو قيل ان هذه
 الصلاة طويلة أو قيل ان هذا النعيم دائم لم يزنم من أن يكون كل جزء من هذه دائما قال تعالى اكملها
 دائم وظلها وليس كل جزء من الكل دائما وكذلك في الحديث الصحيح قوله صلى الله تعالى عليه
 وسلم أحب العمل الى الله ادمومه وقول عائشة رضي الله عنها وكان عمله دعة فاذا كان عمل
 المرء دائما لم يزنم أن يكون كل جزء من هذه دائما وكذلك اذا قيل هذا الجموع عشرين أو ثمان
 أو ستار لم يزنم أن يكون من أجزاءه عشرين أو ثمان ولا ستار لان الجموع حصل بانضمام
 الاجزاء بعضها الى بعض والاجتماع ليس موجود الافراد وهذا بخلاف ما اذا قلت كل جزء من
 الاجزاء معدوم أو موجود أو ممكن أو واجب أو متمتع فانه يجب في الجموع أن يكون معدوما
 أو موجودا أو ممكنا أو واجبا أو متمتعا وكذلك اذا قلت كل واحد من الزنج أسود فانه يجب أن
 يكون الجموع سودا لان اقتران الموجود بالموجود لا يخرج عنه كونه موجودا واقتران
 المعدوم بالمعدوم لا يخرج عنه العدم واقتران الممكن لذاته والممتنع لذاته بتغيره لا يخرج عنه
 عن كونه ممكنا لذاته ومتمتع لذاته بخلاف ما لا يكون متمتعا الا ان فردوه بالاقتران يصير ممكنا
 كله لمع الحياة فانه وحده متمتع ومع الحياة ممكن وكذلك أحد الضدين هو وحده ممكن ومع الآخر
 متمتع اجتماعهما فالتمتاز زمان متمتع اقتران أحدهما والمتضادان متمتع اجتماعهما وهذا
 يبين الفرق بين دوام آثار الحادثة الغائبة واتصالها وبين وجود علل ومعلولات ممكنة
 لانهاية لها فان من الناس من سوي بين القسمين في الامتناع كما يقوله كثير من أهل الكلام
 ومن الناس من توهم ان الثانية واحدة في المكان والامتناع ثم لم يبين له امتناع علل ومعلولات
 لانها في وطن أن هذا مشكل لا يقوم على امتناع جهة وان لم يكن قولنا لأحد كذا كذلك

ربنا وحمدك اللهم اغفر لي تأويل القرآن وقيل لعروة بن الزبير قال عائشة كانت تصلي في السجود اربعاً قال تأويل عثمان
 وطاره متعددة وأما تأويل ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر فهو نفس الحقيقة التي أخبر عنها وذلك في حق الله هو كنه ذاته

وصفاته التي لا يعلم غيرها ولهذا قال مالك وربعة وغيرهما الاستواء معلوم والكيف مجهول وكذلك قال ابن الماجشون وأجد ابن حنبل وغيرهما من السلف يقولون أنا (١٣٠) لا نعلم كيفية ما أخبر الله به عن نفسه وان علمنا تفسيره ومعناه ولهذا رآه أجد

ابن حنبل على الجهمية والزيادة فيما طعنوا فيه من متشابه القرآن وتأوله على غير تأويله فرد على من جله على غير ما رأيه وفسر هو جميع الآيات المشابهة وبين المراتب والصحة والتابعون فسر وأجمع القرآن وكانوا يقولون ان العلماء يعلمون تفسيره وأما يديه وان لم يعلموا كيفية ما أخبر الله به عن نفسه وكذلك لا يعلمون كيفيات الغيب فان ما أعد الله له ولبيانه من النعم لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر فذلك الذي أخبر به لا يعلمه الا الله بهذا المعنى فهذا حق وأما من قال ان التأويل الذي هو تفسيره وبيان المراد به لا يعلمه الا الله فهذا ابتذاع فيه علمة الصعابة والتأويل الذين فسروا القرآن كله وقالوا انهم يعلمون معناه كما قال مجاهد عن مصطفى بن عبد الله بن عباس من فاطمته الى خاتمة أفق عند كل آية وأساسه عنها وقال ابن مسعود ما في كتاب الله آية الا وأنا أعلم لم أنزل وقال الحسن البصري ما أنزل الله آية الا وهو سبحانه يعلم ما أراد بها ولهذا كانوا يجعلون القرآن محيط بكل ما يطلب من عسل الدين كما قال مسروق ما نال أصحاب محمد من شيء الا وعلمه في القرآن ولكن علمنا قاصر عنه وقال الشعبي ما ابتدع قوم بدعة الا في كتاب الله بيانها وأمثال ذلك من الآثار

الكثيرة المذكورة بالاسانيد المتتابعة مما ليس هذا موضع بسطه (الوجه السابع عشر) أن يقال الذين يعارضون الكتاب والسنة بما يسمونه عقليات من الكلاميات والفلسفيات وتجوز ذلك انما يبيئون أمرهم في ذلك على أقوال مشبهة بمجمل

الأممى في رموز الكنوز والاهرى ومن اتبعهما فالفرق بين النوعين حاصل فان الحادث المعين اذ ضم الى الحادث المعين حصل من الدوام والامتداد وبقاء النوع ما لم يكن حاصلًا للأفراد فاذا كان المجموع طويلا ومديدًا وادامًا وكثيرًا وعظما لم يكن كل فرد طويلا ومديدًا وادامًا وكثيرًا وعظما وأما العلل والمعلولات المتسلسلة فكل منها يمكن وبإتصافه الى الآخر لا يخرج عن الامكان وكل منها معدوم وبإتصافه الى الآخر لا يخرج عن العدم فاجتماع المعدومات الممكنة لا يجعلها موجودة بل ما فهم من الافتقار الى الفاعل حاصل عند اجتماعها أعظم من حصوله عند افتقارها وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع وعديم بقول بانتاعه بالانهاية من الحوادث انما هي دليل التطبيق والموازاة والمماثلة المقضى تفاوت الجلتين ثم يقولون والتفاوت فيما لا ينتهى محال مثال ذلك أن يقدروا الحوادث من زمن الهجرة الى ما لا ينتهى في المستقبل والماضي والحوادث من زمن الطوفان الى ما لا ينتهى ايضا ثم يوازنون الجلتين فيقولون ان تساوى الزمن أن يكون الزائد كالناقص وهذا مجتمع فان احدهما زاد على الاخرى عاين الطوفان والهجرة وان تفاوتت الزمان أن يكون فيما لا ينتهى تفاضل وهو مجتمع والذين نازعوه من أهل الحديث والكلام والفلسفة منعوا هذه المقدمة وقالوا لا تسلم ان حصول مثل هذا التفاضل في ذلك مجتمع بل نحن نعلم انهم من الطوفان الى ما لا ينتهى في المستقبل أعظم من الهجرة الى ما لا ينتهى في المستقبل وكذلك من الهجرة الى ما لا ينتهى في الماضي أعظم من الطوفان الى ما لا ينتهى في الماضي وان كان كل منهما لا بداية له فان ما لا ينتهى به من هذا الطرف وهذا الطرف ليس أمرًا محصورًا محدودًا موجودًا حتى يقال هما متوازنان في السعدا فكيف يكون أحدهما أكثر من كونه لا ينتهى معناه أنه يوجد شيئًا بعد شيء دائمًا فليس هو مجتمعا محصورا والاشتراك في عدم التناهي لا يقتضي التساوي في المقدار الا اذا كان كل ما يقال عليه أنه لا ينتهى قدرا محدودا وهذا باطل فان ما لا ينتهى ليس له حد محدود ولا مقدار معين بل هو بمنزلة العدد المضعف فكما أن اشتراك الواحد والعشرة والمائة والالف في التضعيف الذي لا ينتهى لا يقتضي تساوي مقاديرها فكذلك هذا وأضاف ان هذين هما متناهيان من أحد الطرفين وهو الطرف المستقبل غير متناهيان من الطرف الآخر وهو الماضي وحينئذ يقول القائل للزم التفاضل فيما لا ينتهى غلط فانه انما حصل في المستقبل وهو الذي يلينا وهو متناه من الطرف الذي لا ينتهى لا يساوي وهو الازل وهما متفاضلان من الطرف الذي يلينا وهو طرف الابد فلا يصح أن يقال وقع التفاوت فيما لا ينتهى اذ هذا أشهر بان التفاوت حصل في الجانب الذي لا آخره وليس كذلك بل انما حصل التفاضل من الجانب المنتهي الذي لا آخر فانه لم ينقض هذا ثم هنالك اسس جوابان أحدهما قول من يقول ما مضى من الحوادث فقد عدم وما لم يحدث لم يكن فالتطبيق في مثل هذا أمر يقتضي الفهم لاحقيقة في الخارج كضعف الاعداد فان تضعيف الواحد أقل من تضعيف العشرة وتضعيف العشرة أقل من تضعيف المائة وكل ذلك لانهاية له لکن ليس هو أمر موجود في الخارج ومن قال هذا فانه يقول انما يتبع اجتماع ما لا ينتهى اذا كان مجتمعًا في الوجود سواء كانت أجزاؤه منفصلة

كفوس

تحتل معاني متعددة ويكون فيها من الاشتباه لفظا ومعنى ماوجب تناولها للحق والباطل فافيهما من الحق يقبل ما فيهما من الباطل لاجل الاشتباه والالتباس ثم يعارضون بما فيهما من الباطل نصوص الانبياء (١٣١) صلوات الله وسلامه عليهم وهذا منشأ ضلال من

ضلال من الامم قبلنا وهو منشأ البدع فان البدعة لو كانت باطلا لمحضاً لم تظهرت وباتت وبأقبح ولو كانت حقا لمحضاً لا شوب فيه لكانت موافقة للسنة فان السنة لا تناقض حقا لمحضاً الباطل فيه ولكن البدعة تستعمل على حق والباطل وقد بسطنا الكلام على هذا في غير هذا الموضع ولهذا اقال تعالى فيما يخاطب به أهل الكتاب على لسان محمد صلى الله عليه وسلم يا ايها اسرائيل اذكروا نعمي التي أنعمت عليكم واؤفوا بعهدي أو ف

(مطلب التسلسل وتوابعه)

بعهد لهم وإياي فالهيون وأمتوا بما أنزلت مصدقا لما حكم ولا تكفروا أول كافرين ولا تشكروا بالتي غنا قليلا وإياي فاتقوا ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكفوا الحق وأتمتعوا فيها هم عن لبس الحق بالباطل وتكفوا لبس الحق بالباطل وتكفوا به خطئه به حتى يلبس أحدهما بالآخر كإلحاق تعالى ولو جعلناه ما كلفناهم رجلا وليسنا عليهم ما يلبسون ومنه التلبس وهو الغشوش من القصاص بلبسه فصفة تخاطبه ونقطه وكذلك إذا لبس الحق بالباطل يكون هذا أظهر الباطل في صورة الحق فالظاهر في الباطل بالباطل ثم قال تعالى وتكفوا الحق وأتمتعوا

(مطلب الدور وتوابعه)

تعلون وهذا قولان قبل أنه نهاهم عن مجموع الضالين والأتاواو الجمع التي يسميها الكوفة واو

كفوس الآدميين أولا وبقول كل ما اجتمع في الوجود فانه يكون متناهي ومنهم من يقول المتناهي هو المجتمع المتعلق ببعضه بعض بحيث يكون له ترتيب وضعي كالاجسام أو طبقي كالعمل وأما ما لا يتعلق ببعضه بعض كالفوس فلا يجب هذا فيه فانه قد لا يكون له ترتيب متناهي وان عدم وجوده فمفهوم من قال به في الماضي والمستقبل كقول جهنم وأبي الهذيل ومنهم من فرق بين الماضي والمستقبل وهو قول كثير من أهل الكلام ومن وافقهم قالوا لا تلتزم قلت لا أعطيت درهمي ما لا أعطيت بعده درهمي ما كان هذا أمكنا ولو قلت لا أعطيت درهمي حتى أعطيت قبله درهمي ما كان هذا أمكنا وعلى هذا اعتدأ أبو المعالي في ارشاده وأمثلة من النظار وهذا التمثيل والموازنة ليست صحيحة بل الموازنة الصريحة أن تقول ما أعطيتك درهمي ما لا أعطيتك قبله درهمي ما مضى كالحديث هنا مستقبلا بعد مستقبل (٣) وأما قول القائل لا أعطيتك حتى أعطيتك فهو نفي للمستقبل حتى يحصل في المستقبل ويكون قبله فعل نفي المستقبل حتى يوجد المستقبل وهذا امتنع نفي الماضي حتى يكون قبله ماض فان هذا يمكن والعطاء للمستقبل ابتداء ومن المعطى والمستقبل الذي لا ابتداء واتمه لا يكون قبله ماضيا لانه لا

فان وجوده ماضيا لانه لا ابتداء فيه فيما ينهائى متعجم فهذه الأقوال الاربعة للناس فيما لا ينهائى والتسلسل وتوابعه تسلسل في المؤثرات كالسلسل في الفعل والمعلولات وهو التسلسل في الفاعلين والمفعولات فهذا امتنع باتفاق العقلاء ومن هذا الباب تسلسل الفاعلين والخالفين والحدادين مثل أن يقول هذا المحدث له محدث وللحديث محدث آخر الى ما لا ينهائى فهذا امتنع اتفاق العقلاء فيما أعلم على امتناعه لان كل محدث لا يوجد بنفسه فهو معدوم باعتبار نفسه وهو ممكن باعتبار نفسه فاذا أقدم من ذلك ما لا ينهائى لم تنصير الجملة موجودة واجبة بنفسها فان انضمام المحدث الى المحدث والمعدوم الى المعدوم والممكن الى الممكن لا يخرجهم عن كونه مفقودا الى الفاعل بل كثرة ذلك تزيد حاجتها وانقارها الى الفاعل وانقار المحدثين الممكنين أعظمهم افتقار أحدهما كان عدم الاثنين أعظم من عدم أحدهما فالتسلسل في هذا أو الكثرة لا يخرجهم عن الافتقار والحاجة بل تزيد حاجة وانقارها فلو قدم من الحوادث والمعدومات والممكنات ما لا ينهائى وقدر أن بعض ذلك معلول لبعض أو لم يقدر ذلك فلا يوجد جدوى من ذلك إلا بفاعل صانع لها مخرج عن هذه الطبيعة المشتركة المستزمنة لا افتقاروا الاختياج فلا يكون فاعلها معدوما ولا محدثا ولا

ممكنا قبل الوجود والعدم بل لا يكون الامور حادثة بنفسه واجب الوجود لا يقبل العدم قدما ليس بمحدث فان كل ما ليس كذلك فانه مفقود من حيث خلقه والابواب قد وأما التسلسل في الآثار كوجود حوادث بعد حادث فهذه اقوال الثلاثة المتقدمة امامنا في الماضي والمستقبل كقول جهنم وأبي الهذيل وامامنا في الماضي فقط كقول كثير من أهل الكلام وامامنا في الماضي فقط كقول أكثر أهل الحديث والفلاسفة وهذا مبسوط في غير هذا الموضع وكذلك الدور وتوابعه دورى وهو لا يكون هذا الابدع هذا ولا هذا الابدع هذا وهذا امتنع باتفاق العقلاء وأما الدور الى الاقتراف مثل المتلازمين الذين يكونان في زمان واحد كالآلة والنوبة وعلاو أحد الشئيين على الآخر مع سقوط الآخر وتوابعه لا يكونان في زمان مع تباين الآخر عنه وهو ذلك من الامور المتلازمة التي لا توجد الا معا فهذا الدور ممكن

(٣) قوله وأما قول القائل الخ هذه عبارة غير مستقيمة فلتعز من نسخة عليه كنه مصححه

النصب وعلى هذا فكون الفعل الثاني في قوله وتكتبوا الحق منصوبا بالاول مجزوما وقيل بل الواو هي الواو العاطفة المشتركة بين العطف والمعطوف عليه فيكون قد نهى (١٣٢) عن الفعلين من غير اشتراط اجتماعهما كما اذا قيل لا تكفر وتسرق وترزق

وهذا هو الصواب كما في قوله تعالى يا اهل الكتاب لم تلبسون الحق بالباطل وتكتبون الحق وانتم تعملون ولودهم على الاجتماع لقال وتكتبوا الحق باللاتر وتلك الالة نظيره ومثل هذا الكلام اذا ارى به النبي عن كل من الفعلين فانه قد يعاديه حرف النفي كما تقول لا تكفر ولا تسرق ولا ترزق وسنه قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الآن تكون تحارة عن تراش منكم ولا تقبلوا انفسكم واما اذا لم يعده حرف النفي فيكون لازما باحد الفعلين بالآخر مثل ان يكون احدهما مستلزما للآخر كما قيل لا تكفر بالله وتكذب انبياءه ونحو ذلك وما يكون اقترانهما ممكنالا لاحتدافه لكن النبي عن الجمع فهو قليل في الكلام وذلك قل ما يكون فيه الفعل الثاني منصوبا والغالب على الكلام جزم الفعلين وهذا مما يبين ان الزجاج في قوله وتلبسوا ان تكون الواو والمعطوف والفعل مجزوما ولم يعده حرف النفي لان أحد الفعلين مرتبط بالآخر مستلزما له فالتبني عن المذموم وان كان يتضمن التهي عن اللازم فقد يظن أنه ليس مقصودا التناهي وانما هو واقع بطريق القزوم العقلي ولهذا تنازع الناس في الأمر بالنفي هل يكون أمرا بالوازمه وهل يكون نهيا عن ضد مع اتفاقهم على أن

واذا لم يكن واحدا منهما فاعلا لا آخر ولا تمام الفاعل بل كان الفاعل لهما غيرهما عاجزا ذلك واما اذا كان أحدهما فاعلا أو من تمام كون الفاعل فاعلا صار من الدور المتع والهدف المتع زمان مستقلا أو متعاونان أما المستقلان فلا ن استقلان أحدهما بالآخر واجب أن الآخر لم يشرك فيه فإذا كان الآخر مستقلا لم أن يكون كل منهما فاعله وكل منهما مفعله وهو جمع بين التقيض وأما المتعاونان فإن قيل ان كلامهما قادر على الاستقلال حال كون الآخر مستقلا لزم القدرة على اجتماع التقيض وهو مجتمع فانه حال قدرة أحدهما على الاستقلال مجتمع قدرة الآخر على الاستقلال ولا يكونان في حال واحدة كل منهما قادر على الاستقلال فان ذلك يقتضي وجوده مرتين في حال واحدة لكن الممكن أن يقدر هذا فاعلا اذا لم يكن الآخر فاعلا وبالعكس فقدره كل منهما مشروطة بعدم فعل الآخر معه في حال فصل كل منهما مجتمع قدرة الآخر وان قيل ان المتعاونين لا يقدران في حال واحدة على الاستقلال كما هو الممكن الموجود في المتعاونين من المحققين كان هذا باطلا أيضا كسأى والمقصود أنهما ان كانا قادرين على الاستقلال أمكن أن يفعل هذا مقدوره وهذا مقصوره فزمن اجتماع التقيض والازم أن تكون قدرة أحدهما مشروطة بتفكير الآخر وهذا مجتمع كسأى أيضا فيكون أن يرد أحدهما ضد الآخر فخير به هذا التحريك جسم وهذا التسيكه واجتماع الضدين مجتمع وان لم يكن أحدهما ارادة الفعل الا بشرط موافقة الآخر له كان عاجزا وحده ولم يصرف قادر الاجماعفة الآخر وهكذا اذا قدر أنه ليس واحدا منهما فاعلا على الاستقلال بل لا يقدر الاجتماع الآخر كذا في المحلوقين أو قيل يمكن كلامهما الاستقلال بشرط تخلية الآخر بينه وبين الفعل ففي جميع هذه الاقسام يلزم أن تكون قدرة كل منهما لا تحصل الا باقرار الآخر وهذا مجتمع فانه من جنس الدور في المؤثرات في الفاعلين والعلل والفاعلة فان ما به يتم كون الفاعل فاعلا لا مجتمع فيه الدور كما مجتمع في ذات الفاعل والقدرة شرط في الفعل فلا يكون الفاعل فاعلا الا بالقدرة فإذا كانت قدرة هذا لا تحصل الا بقدرة ذلك وقدره ذلك لا تحصل الا بقدرة هذا كان هذا دورا مجتمعيا كان ذات ذلك اذا لم تحصل الابهة وذات هذا لم تحصل الا بذات ذلك كان هذا دورا مجتمعيا ان كان كل منهما هو الفاعل لا آخر بخلاف ما اذا كان لازما له وشرطه والفاعل غيرهما فان هذا عاجزا كما ذكر في الاووه والبوة وكذلك الواحد الذي يرد أحد الضدين بشرط أن لا يرد بالضد الآخر فان هذا لا يقدح في كونه قادرا واما اذا كان لا يقدر حتى يعينه الآخر على القدرة أو حتى يخله فلا نفعه من الفعل فان ذلك يقدر حتى يصح كونه وحده قادرا وهذه المعاني قد بسطت في غير هذا الموضع لكن لما كان الكلام في تسلسل الدور كثيرا ما يذكر في هذه المواضع المشككة المتعلقة بما ذكر من الدلائل في توحيد الله وصفاته وأفعاله وكثير من الناس قد لا يمتدق للفروق الثابتة بين الامور المتشابهة حتى يظن فيها دليل صحيح أنه ليس دليل صحيحا أو يظن ما ليس بدليل دليلا أو يحار ويقف وبشبه الامر عليه أو يسمع كلاما طويلا مشكلا لا يفهم معناه أو يتكلم بما لا يتصور حقيقة فقه ناعلي ذلك هاتئذ الطيف ان ليس هذا موضع بسطه والناس لا جل هذا وقعا في أمور كثيرة فاذن قالوا القرآن مخلوق وان الله لا يرى في الآخر من المعتلة والسليعة وغيرهم انما أوقفهم عليهم أن

فعل المأمور لا يكون الامع فعل لازمه وترلضده ومنشأ النزاع أن الأمر بالفعل قد لا يكون مقصوده اللوازم وترلضد الضد ولهذا اذا عاقب المكلف ليعاقبه الاعلى ترك المأمور فقط لا يعاقب على ترك لوازمه وفعل ضده وهذا المسئلة التسلسل

هي الملقبة بأن مالاتم الواجب الابه فهو واجب وقد غلط فيها بعض الناس فقسموا ذلك الى ما لا يقدر المكلف عليه كالصحة في الاعضاء
والصدق في الجمعة ونحو ذلك مما لا يكون قادرا على تحصيله الى (١٢٣) ما يقدر عليه فقطع المسافة في الحج وغسل جزم من

الرأس في الوضوء وامسأله جزء
من الليل في الصيام ونحو ذلك
فقالوا مالاتم الواجب المطلق الابه
وكان مقدورا للمكلف فهو واجب
وهذا التقسيم خطأ فان هذه
الامور التي ذكرناها هي شرط في
الوجوب فلا يتم الوجوب الابه
ومالاتم الوجوب الابه لا يجب على
العبد فقله بانفاق المسلمين سواء
كان مقدورا عليه أولا كاستطاعة
في الحج وكتساب نصيب الزكاة
فان العدد اذا كان مستتبعا للحج
وجب عليه الحج واذا كان مالا كما
لنصاب الزكاة وجبت عليه الزكاة
فالوجوب لا يتم الا بذات فلا يجب
عليه تحصيل استطاعة الحج ولا تأني
النصاب ولهذا من يقول ان
الاستطاعة في الحج ملأ المال كما
هو مذهب ابي حنيفة والشافعي
وأحمد فلا وجوب عليه اكتساب
المال ولم ينزعوا الا لتمام اذ انزلت
له الاستطاعة اما بذل الحج واما بذل
المال له من ولده وفيه نزاع معروف
في مذهب الشافعي وأحمد ولكن
المشهور من مذهب أحمد عدم
الوجوب وانما أوجه طائفة من
اصحابه لكون الابه على أصله أن
يتملك مال وله فيكون عليه تلك
الباحات والمشهور من مذهب
الشافعي الوجوب بذل الابن الفعل
والمقصود هنا الفرق بين مالاتم
الواجب الابه ومالاتم الوجوب الابه
به وان الكلام في القسم الثاني انما
هو في مالاتم الواجب الابه كقطع

التسلسل نوع واحد فالتزموا لاجل ذلك أن الخلق لم يكن متمكنا ولا منصرفا بنفسه حتى
أحدث كلاما منفصلا عنه وجعلوا خلق كلامه كخلق السموات والارض فلما طالع الناس
بأن الحادث لابد له من سبب حادث وقعوا في المكابرة وقالوا يمكن الفادر أن يرجع أحد الثلثين
بلا مرجح كما في الجائع مع الرغيفين والهارب مع الطريقين وجهور العقلاء قالوا نعم بالاضطرار
أنه ان لم يوجد المرجح السام لاحد الثلثين امتنع الرجحان والافع التساوي من كل وجهه يمنع
الرجحان والفلاسفة جعلوا هذا حجة في قدم العالم فقالوا الحدوث بلا سبب حادث ممتنع فلزم أن
يكون قد وجد صادرا عن موجب بالذات وكأول اصل من المعتزلة من وجوه متعددة مثل كون
قولهم يستلزم أن لا يحدث شيء ومن جهة أن قواعدهم تضمن ان المكنا لا فاعل لها فان الفعل
بدون الاحداث غير معقول ومن جهة أن في قولهم من وصف الله تعالى بالنقص في ذاته
وصفاته وافعاله ما يطل وصفه هنا ومن جهة أن العالم مستلزم لحوادث ضرورة لان الحوادث
منشودة فاما أن تكون لازمة له واحدة فيه والموجب بالذات المستلزم لمعلوله لا يحدث عنه
شيء فلزم أن لا يكون لحوادث فاعل بحال وهم يجوزون حوادث لا تنتهي كما لو افهمهم عليه
جهور أهل الحديث والسنة وحينئذ فلا يمنع أن يكون كل شيء من العالم حادثا والله تعالى لم يزل
موصوفا بصفات التكامل لم يزل مستكما اذا شاء قادرا على الفعل وليس شيء من الفعل والمفعول الا
حادثا اذ كل فعل معين يجب أن يكون مسبوقا بعمده والافعال فاعل اذا قدرتموه جابذاته
لزمه مفعوله ولم يحدث عنه شيء وهو مكابرة للحس وان قدر غير موجب بذاته لم يقاربه شيء من
المفعولات وان كان دائم الفعل اذا كان نوع الفعل من لوازم ذاته وأما الافعال والمفعولات
المعينة فليست لازمة لذات بل كل منها ملحق بعاقبه لا امتناع اجتماع الحوادث في زمان واحد
فالفعل الذي لا يكون الا حادثا يمتنع أن يجمع في زمان واحد فضلا عن أن يكون كل من أجزائه
أزليا بل يوجد شيئا فشيئا وأما الفعل الذي لا يكون الا دائما فلهذا (٣) ولا يمتنع لذاته فان الفعل
والمفعول المعين المقارن للفعل ممتنع فلا يحدث به شيء من الحوادث لان الفعل القديم اذا قدرته
فعل تام لم يزم مفعوله وهذه المواضع قد بسطنا الكلام عليها وينتزع الناس في كل واحد منها
وانما كان القصد هنا التمسع على أصل مسألة التعليل فان هذا المستدع أخذ ينسج على أهل
السنة فذكري مسائل لا يدرك حقيقتها ولا أدلها وسبق لها على الوجه الفاسد وما ينقله عن أهل
السنة خطأ وكذب عليهم أو على كثير منهم وما قدرته صدق فيه عن بعضهم فقولهم فيه خبرين
قوله فان غالب شناعته على الاشربة ومن وافقهم والاشربة خبرين المعتزلة والرافضة عند كل
من يدري ما يقول ويتق الله فيما يقول واذا قيل ان في كلامهم وكلامهم قد وافقهم احيانا
من اصحاب الاعتدال وبغيرهم ما هو ضعف فكثير من ذلك الضعف انما نقله عن المعتزلة
فهم أصل الخطأ في هذا الباب وبعض ذلك أخطأ فيه لا فراط المعتزلة في الخطأ فقايلهم بمأله
مخبروفا بها كالخبيث الذي يقتال الكفار في مجامل من افراط وعدوان وهذا مبسوط في
موضعهم قال هؤلاء المعتزلة والسبعة ولما كان هذا الدليل عندكم استلزام عليكم الفلاسفة
الدهرية كان سينا وأمثاله وهذا الدليل نافي في الحقيقة لحدوث العالم لا مستلزم له انه اذا
كان هذا الحادث لابه من سبب حادث وكان هذا الدليل مستلزما لحدوث الحادث بلا سبب

المسافة في الجمعة والحج ونحو ذلك فعلى المكلف فعله بانفاق المسلمين لكن من ترك الحج وهو بعد الدار عن مكة أو ترك الجمعة وهو
بعيد الدار عن الجامع فقد ترك أ كثر ما ترك قرب الدار ومع هذا فلا يقال ان عقوبة هذا أعظم من عقوبة قرب الدار والواجب

ما يكون تركه عبادة الذم والعقاب فلو كان هذا الذم لازمه فلهذا يترك التبع مقصودا بالوجوب لكان الذم والعقاب لتاركه أعظم فكون من ترك الحج من أهل الهند والاندلس أعظم عقابا (١٣٤) ممن ترك من أهل مكة والطائف ومن ترك الجمعة من أقصى المدينة أعظم

عقابا ممن تركهما من جيران المسجد الجامع فلما كان من المعلوم أن ثواب العبد أعظم وعقابه أذل تركه ليس أعظم من عقاب القريب نشأت من ههنا الشبهة على هو واجب أولس واجب والله تعالى أن وجوبه بطريق الزوم العقلي لا بطريق قصد الأمر بل الأمر بالفعل فلا يقصد طلب الوازم وإن كان عالما بأنه لا بد من وجودها وإن كان ممن يجوز عاقبه العقلة فقد لا يخطر بقله الوازم ومن فهم هذا المثلث عنه شبه الكعبي هل في الشريعة ما يحل أم لا فان الكعبي زعم أنه لا بأس في الشريعة لأنه ما من فعل يفعل العبد من المباحات الا وهو مستعمل به عن محرم والنهي عن المحرم أمر بأحد أضداده فيكون ما فعله من المباحات هو من أضداد المحرم المأمور به واجوابه أن يقال انتهى عن الفعل ليس أمرا بضد معين لا بطريق القصد ولا بطريق الزوم بل هو نهى عن الفعل المقصود تركه بطريق القصد وذلك يستلزم الأمر بالقدر المشترك بين الأضداد فهو أمر بمعنى مطلق كلي والأمر بالمعنى المطلق الكلي ليس أمرا بعين مخصوصة ولا نهيا عنه بل لا يمكن فعل المطلق الا بعين أي معين كأنه هو أمر بالقدر المشترك بين المعينات فما استأذنه معين عن معين فالخير فيه الى المأمور لم يضر به ولم يضر عنه وما اشتركت فيه المعينات وهو القدر المشترك فهو الذي أمر به الأمر

لزم أن لا يكون الله أحدث شيئا فإذا جوز تأخير شيء أحد طرفي الممكن بلا مرجح استدل طريق اثبات الصانع الذي سلكتموه (٣) وقالوا أيضا المعتزلة والشيعية أنتم مع هذا اعلمنا أفعال الله تعالى بعقل حادثه فقال لكم هل توجبون للعباد شيئا مأمورا فلا فإن قلتم نعم لزم تسلسل الحوادث وبطل ما ذكرتموه وإن لم توجبوا ذلك قيل لكم وكذلك ليس لها غاية حادثه بعدها فإن المعقول أن الفاعل لا يحدث لا بد لفعله من سبب ولا بد له من غاية فإذا قلتم لا سبب لاحداثه قيل لكم ولا غاية مطلوبة له بالفعل فإن قلتم لا يفعل فاعل لا يرد بحكمة الا وهو عاين قيل لكم ولا تفعل فاعلا يحدث شيئا بغير سبب حادث أصلا بل هذا أشد امتناعا في العقل من ذلك فلماذا أثبتتم الغاية ونفيت السبب الحادث وقيل لكم أيضا الذي يفعل من الفاعل أن يفعل لغاية تعود اليه وأما فاعل يفعل لغاية تعود الى غيره فهذا غير معقول وإذا كان هذا قول الشيعة المتبعين للمعتزلة في حكمه الله تعالى فقد يقال قول من يقول أنه يفعل لمحض الشبهة بلا غاية خيري من هذا القول وهذا سلم من التسلسل وسلم من كونه يفعل لحكمة منفصلة عنه والمعتزلة تسلم امتناع التسلسل فعلم أن قول هؤلاء غير من قول هذا المنكر عليهم وأما من قال بالتعليل من أهل السنة والحديث كما تقدم فذاك سلم من هذا وهذا وقد كتبت في مسئلة التعليل معصفا مستقلا بنفسه لما سئلت عنها وليس هذا موضع بسطه والمقصود هنا التمسك على أن أقوال أهل السنة خير من أقوال الشيعة وأنه وإن كان قول بعض أهل السنة ضعيفا فقول الشيعة أضعف منه

*(فصل) وأما قول الرافضي وجوزوا فعل القبيح والاخلال بالواجب فيقال له ليس في طوائف المسلمين من يقول إن الله تعالى يفعل قبيحا ويحل بواجب ولكن المعتزلة ونحوهم ومن وافقهم من الشيعة السابقين للقدور يوجبون على الله من جنس ما يوجبون على العباد ويجرمون عليه ما يجرمونه على العبادوا يضعون له شريعة يقاس به على خلقه فهم شبهة الأفعال وأما الثبوت للقدور من أهل السنة والشيعة فمقتضون على أن الله تعالى لا يقاس بخلقه في أفعاله كما لا يقاس بهم في ذاته وصفاته فليس كشه شي لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله وليس ماوجب على أحدنا واجب مثله على الله تعالى ولا ما حرم على أحدنا حرم مثله على الله تعالى ولا ما نفع من الله ولا ما حسن من الله تعالى حسن من أحدنا وليس لاحدنا أن يوجب على الله تعالى شيئا ولا يحرم عليه شيئا فهذا أصل قولهم الذي اتفقوا عليه واتفقوا على أن الله تعالى إذا وعد عباده بشئ كان وقوعه واجبا بحكم وعده فانه الصادق في خبره الذي لا يخلف الميعاد واتفقوا على أنه لا يعذب أنبياء ولا عباده الصالحين بل يدخلهم جنته كما أخبر لكن تنازعوا في مسئلة (أحداهما) أن العباد هل يعملون بمقتولهم حسن بعض الأفعال ويعلمون أن الله متصف بفعله ويعلمون قيم بعض الأفعال ويعلمون أن الله متزعم عنه على قولين أحدهما أن العقل لا يعلم به حسن فعل ولا قبحه أما في حق الله تعالى فلان القبيح منه مجتمع لذاته وأما في حق العباد فلان الحسن والقبح لا يثبت الا بالشرع وهذا قول الأشعرى وأتباعه وكثير من الفقهاء من أعجاب ما لا والشافعي وأحمد وهو لا ينازعون في الحسن والقبيح اذفسر بمعنى

(٣) قوله وقالوا أيضا المعتزلة الخ كذا في الأصل وهو يقتضي أن المعتزلة مقول لهم والعبارة قبلها تقتضي أنهم قائلون بغير العبارة كتبه مصححه

وهذا يحل الشبهة في مسئلة المأمور بالخير والأمر بالمعصية هل يكون أمر ابتي من جريئتها أم لا فالخير الذي يكون أمر بمصلحة من خصال معينة كإفدية الأذى وكفارة البين كقوله تعالى ففدية من صيام أو صدقة أو نسلك وقوله تعالى

الاذهان لافي الاعيان فها هو مطلق كلي في اذهان الناس لا يوجد الامعنا شخصيا خصوصا متزا في الاعيان واتماهي كماله كونه في الذهن كليا وأما في الخارج فلا يكون في (١٣٦) الخارج ما هو كلي أصلا وهذا الأصل ينفع في عامة العلوم فلماذا

يتعبد كرمي كلامنا بحسب الحاجة اليه فيحتاج أن ينهض في كل موضع يحتاج اليه فيه كما قدم وبسبب الغلط فيه مثل طوائف من الناس حتى في وجود الرب تعالى وجعلوه وجودا مطلقا لما بشرط

(مطلب)

مسئلة تعليل الافعال

الاطلاق واما بغير شرط الاطلاق وكلامه ما مجتمع وجوده في الخارج والمتفلسفة منهم من يقول بوجود المطلق بشرط الاطلاق في الخارج كما يذكر عن شعبة افلاطون القائلين بالمثل الافلاطونية ومنهم من يزعم وجود المطلقات في الخارج مقارنة للعيان وان الكلي المطلق جزء من العين الجزئي كما يذكر عن يذكر عنه من أتباع ارسطو صاحب المنطق وكلا القولين خطأ صريح فاننا تعلم بالحس وضرورة العقل أن الخارج ليس فيه الاشياء معين مختص لا شركة فيه أصلا ولكن المعاني الكلية العامة المطلقة في الذهن كالاتفاظ المطلقة والعامة في الانسان وكالمثل الدال على تلك الانفاظ فالحق يطابق اللفظ واللفظ يطابق المعنى فكل من التسالاة يتناول الاعيان الموجودة في الخارج ويشتبهها ويعمها لأن في الخارج شيئا هو نفسه يمد هذا وهذا أو يوجد في هذا وهذا أو يشترك في هذا وهذا فان هذا لايقوه من تصور ما يقول واتمايقوه من اشتبه عليه الامور الالهية بالامور الخارجية أو من قلده بعض من قال بذلك من القائلين فيه ومن علم هذا علم كثيرا اعاد دخل في المنطق من الخطا في كلامهم في الكليات والخبريات مثل الكليات الحس الحس والفصل والنوع

اعتقده وايضا فاهل السنة يؤمنون بالقدر وأنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وان الهدى بفضل منه والقدرية يقولون انه يجب عليه أن يفعل بكل عبدا ما يظنون فيه وما جاب عليه ويحرم عليه ضد ذلك فهو سيون عليه أشياء ويحرمون عليه أشياء وهو لم يجها على نفسه ولا علم وجوبها بشرع ولا عقل ثم يحكمون على من لم يوجبها أنه يقول ان الله مخل بالواجب وهذا تليس في نقل المذهب وتحريفه وأصل قول هؤلاء القدرية تيسبب الله بتخلقه في الافعال فيجعلون ما حسن منه حسن من العبد وما قبح من العبد قبح منه وهذا تليس باطل (فصل) وأما قوله ونهضوا الى الله لا يفعل لغرض بل كل أفعاله لغرض من الاغراض ولا الحكمة البتة فيقال له أما تعليل أفعاله وأحكامه بالحكمة ففيه قولان مشهوران لاهل السنة والتزاع في كل مذهب من المذاهب الاربعة والغالب عليهم عند الكلام في الفقه وغيره التعليل وأما في الاصول فهم من يصرح بالتعليل ومنهم من يابأ وجهور اهل السنة على اثبات الحكمة والتعليل في أفعاله وأحكامه وأما لفظ الغرض فالمعتزلة تصرح به وهم من القائلين بأمامة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم وأما الفقهاء ونحوهم فهذا اللفظ يشعروندهم نوع من النقص اما ظلم واما حاجة فان كثيرا من الناس اذا قال فلان غرض في هذا أو فعل هذا لغرضه أرادوا أنه فعله لهواه ومراده المذموم والله متزيع ذلك فعبدا لاهل السنة بلفظ الحكمة والرحمة والارادة ونحو ذلك مما جابه النص وطائفة من المثبتين للقدر من المعتزلة يصعبون بلفظ الغرض أيضا ويقولون انه يفعل لغرض كما لو جحد ذلك في كلام طائفة من المنسبين الى السنة وأما قوله انه يفعل الظلم والعبث فليس في أهل الاسلام من يقول ان الله يفعل ما هو ظلم منه ولا عبث منه تعالى الله عن ذلك بل الذين يقولون انه خالق كل شيء من أهل السنة والشيعة يقولون انه خلق افعال عبادهم فانهم من جملة الاشياء ومن المحاولات ما هو مضر لبعض الناس ومن ذلك الافعال التي هي ظلم من فاعلها وان لم تكن ظالما من خالقها كما أنه اذا خلق فعل العبد الذي هو صوم لم يكن هو صائما واذا خلق فعله الذي هو طواف لم يكن هو طائفا واذا خلق فعله الذي هو ركوع وسجود لم يكن هو راكعا وساجدا واذا خلق جوعه وعطشه لم يكن جائعا ولا عطشانا فانه تعالى اذا خلق في محل صفة أو فعلا لم يتصف هو بتلك الصفة ولا ذلك الفعل اذ لو كان كذلك لاتف بكل ما خلقه من الاغراض ولكن هذا الموضوع زلت فيه الجهمية من المعتزلة ومن اتبعهم من الشيعة الذين يقولون ليس لله كلام الا ما خلقه في غيره وليس له فعل الا ما كان منفصلا عنه فلا يقوم به عندهم لا فعل ولا قول وجعلوا كلامه الذي كالم به ملائكة وعباده الذي كالم به موسى والذي أنزله على عبادهم ما خلقه في غيره فقبل لهم الصفة اذا قامت بعمل عا حكمها على ذلك المحل لا على غيره فاذا خلق حركة في محل كان ذلك المحل هو المتحرك بها لم يكن المتحرك بها هو الخالق لها وكذلك اذا خلق لنا ورعيا وعلمنا أو قدرة في محل كان ذلك المحل هو المتلون بذلك اللون المتروح بتلك الريح العالم بذلك العلم القادر بتلك القدرة فكذلك اذا خلق كلاما في محل كان هو المتكلم بذلك الكلام وكان ذلك المتكلم لا كلام الله لو كان ذلك مخلوقا واحتجب المعزلة وأتباعهم للشيعة على ذلك بالافعال

وقالت

من علم هذا علم كثيرا اعاد دخل في المنطق من الخطا في كلامهم في الكليات والخبريات مثل الكليات الحس الحس والفصل والنوع

والخاصة والعرض العام وما ذكره من الفرق بين الذاتيات والوازم لهاية وما ادعوا من تركيب الانواع من الذاتيات المشتركة والمعية التي يسونها بالحسن والفصل ونسبة هذه الصفات أجزاء (١٢٧) الماهية ودعواهم أن هذه الصفات التي يسونها

أجزاء تنسب الموصوف في الوجود الذهني والخارجي جميعا وإثباتهم في الاعيان الموجودة في الخارج بحقيقة عقلية مغارة للشيء المعين الموجود وأمثال ذلك من أغاليطهم التي تقود من اتباعها إلى الخطأ في الالهيات حتى يعتقد في الموجود الواحدا أنه وجوده مطلق بشرط الاطلاق كما قاله طائفة من الملاحضة أو بشرط سلب الامور الثبوتية كلها كما قاله ابن سينا وأمثلة مع العلم بصريح العقل أن المطلق شرط الاطلاق أو بشرط سلب الامور الثبوتية يتنوع وجوده في الخارج فيكون الواجب الوجود متنوع الوجود وهذا الكسر المتناقض وأمثاله هو سبب ما اشتهر بين المسلمين أن المنطق يجري الزندقة وقد يعطن في هذا من لم يفهم حقيقة المنطق وحقيقة توافقه ونظر أنه في نفسه لا يستلزم صحة الاسلام ولا فساد ولا ثبوت حتى ولا انتفاء وانما هو آلة تعصم مرعاتها عن الخطأ في النظر وليس الامر كذلك بل كثير مما ذكره في المنطق يستلزم السفطة في العقليات والقرمطة في السمعات وتكون من قال بوازمه ممن قال انه تعالى نفسه وقالوا كنا نسمع أو نعقل ما كنا في اصحاب السعير والكلام في هذا مبسوط في غير هذا الموضع وانما يلبس ذلك على كثير من الناس بسبب ما في ألفاظه من الاجمال

فقال كما انه عادل بحسن وعادل واحسان يقوم بغيره فكذلك هو متكلم بكلام يقوم بغيره وكان هذا حجة على من سلم الافعال لهم كالاشعري ونحوه فانه ليس عندهم فعل يقوم به بل يقول الخلق هو المخلوق لا غيره وهو قول طائفة من اصحاب مالك والشافعي وأحمد وهو أول قول القاضى أبي يعلى لكن جمهور الناس يقولون الخلق غير المخلوق وهذا مذهب الحنفية والشيعة ذكره النجوى عن أهل السنة وهو الذي ذكره أبو بكر الكلاباذي عن الصوفية في كتاب التعرف لمذهب التصوف وهو قول أئمة اصحاب أحمد كابي بكر عبد العزيز وابن حامد وأبي الحسن ابن شاذان وهو آخر قول القاضى أبي يعلى واختار أكثر اصحابه كابي الحسن ابنه وغير هؤلاء وانما اختار القول الآخر طائفة منهم كابن عقيل ونحوه ولما كان هذا قول الاشعري ونحوه وهو مع سائر أهل السنة يقولون ان الله خالق أفعال العباد لزمه أن يقول أن أفعال العباد هي فعل الله تعالى اذ كان فعله عندهم مفعوله بفعل أفعال العباد فعلا لله تعالى ولم يقل هي فعلهم في المشهور عنه الأعلى وجه الجواز بل قال هي كتبهم وفسر الكسب بأنه ما حصل في محل القدرة المحدثة مقر وناجها وفاقه على ذلك طائفة من الفقهاء من اصحاب مالك والشافعي وأحمد وأكثر الناس طعنوا في هذا الكلام وقالوا بحجاب الكلام ثلاثة طرفة النظام وأحوال أبي هانم وكسب الاشعري وأنشد في ذلك

مما يقال ولا حقيقة تحتها * معقولة تدنو إلى الافهام

الكسب عند الاشعري والحال عند الهاشمي وطفهرة النظام

وأما سائر أهل السنة فيقولون أن أفعال العباد فعل لهم حقيقة وهو أحد القولين للاشعري ويقول جمهورهم الذين يقررون بين الخلق والمخلوق أنها مخلوقة لله تعالى ومفعولة له ليست هي نفس فعله وخلقته الذي هو صفته القائمة به فهذه الشناعات التي يذكرها هؤلاء لانه لا تتوجه على قول جمهور أهل السنة وانما تدعى طائفة من المثبتة كالاشعري وغيره فقولهم عن أهل السنة انهم يقولون انه يفعل الظلم والعبث ان أراد ما هو منه ظلم وعبث فهذا منه فريه وان قاله بطريق الازام فهم لا يسلمون له أنه ظلم ولهم في تفسير الظلم نزاع قد تقدم تفسيره وان أراد ما هو ظلم وعبث بل العبد فهذا لا يحدو في كون الله يخلقهم وجمهورهم لا يقولون ان هذا الظلم والعبث فعل الله بل يقولون انه فعل العبد لكنه مخلوق لله كما أن قدرة العبد وسمع وبصره مخلوق لله وليس هو سمع الحق ولا بصره ولا قدرته

(فصل) وأما قوله عنهم انهم يقولون انه لا يفعل ما هو الاصلح لعباده بل ما هو الفساد كفعل المعاصي وأنواع الكفر وجميع أنواع الفساد الواقعة في العالم مستندة إلى الله تعالى الله عن ذلك فقال هذا الكلام وان قاله طائفة من متكلمي أهل الانيات فهو قول طائفة من متكلمي الشيعة أيضا وأئمة أهل السنة وجمهورهم لا يقولون ما ذكر بل الذين يقولونه أن الله خالق كل شيء وربه وملئكه وأنه لا يخرج عن ملكه وخلقته وقدرته شيء وقد دخل في ذلك جميع أفعال الحيوان فهو خالق لعبادته الملائكة والمؤمنين وسائرركات العباد والقدرية يتفوق عن ملكه خبار ما في ملكه وهو طاعة الانبياء والملائكة والمؤمنين فيقولون لم يخلقها الله ولا يقدر على أن يستعمل العبد فيها ولا يلهمه ايها ولا يقدر أن يجعل من لم يفعلها فاعلا لها وقد قال

والاشترار والإهم فاذ فسر المراد بتلك الالفاظ انكشف حقيقة المعاني المعقولة كما تنبى على ذلك ان شاء الله تعالى والفرض ههنا أن الامر بالنبي الذي له لوازم لا توجد الا بوجوده سواء كانت سابقة على وجوده أو كانت لاحقة لوجوده قد يكون الامر قاصدا

لازم تلك الوازم بحيث يكون أمراً بهذا وبهذا اللازم وأنه إذا تركهما عوقب على كل منهما وقد يكون المقصود أحدهما دون الآخر وكذلك النهي عن الشيء الذي له ملازم قد (١٢٨) يكون قصده أيضاً ترك الملازم لما فيه من الفساد وقد يكون تركه

غير مقصوده وإعمال الملازم ومن هنا يتكشف أن سر مسألة اشتباه الاختلاف الأجنبية والمذكورة بالثابت ويؤكد ذلك مما ينهى العبد عنه عن فعل الاثنين لأجل الاشتباه فقالت طائفة كتلتها بحرفة وقالت طائفة بل الحرم في نفس الأمر الاخت والمنة والآخرى اغتنمى عنها العلة الاشتباه وهذا القول أغلب على فطرة الفقهاء والاول أغلب على طريقتهم من لا يجعل في الأعيان معاني تقتضي التحليل والتعريف فيقول كلاهما نهى عنه وأما سبب النهي اختلف والتحقيق في ذلك أن المقصود للنهي اجتناب الأجنبية والمنة فقط والفسدة التي من أجلها نهى عن العين موجودة فيها فقط وأما ترك الأخرى فهي من باب الوازم فهنا لا يتم اجتناب الحرم إلا باجتنابه وهنا لا يتم فصل الواجب إلا بفعله وهذا نظير من ينهى الطبيب عن تناول شراب مسوم واشتبه ذلك القصد بغيره فعلى المريض اجتناب القدرين والفسدة في أحدهما ولهذا قال كل المنة والمذكور عوقب على كل المنة كالواحد ولا يرد عليه بأكثر من ذلك بخلاف ما إذا كان مبتلياً به يعاقب على أكلهما أكثر من عقاب من أكل أحدهما إذا عرف هذا فقوله تعالى ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتسبوا الحق بنهي عنهما والثاني

الخلاص عليه السلام وسأولعلمنا مسلمين لك ومن ذرئتنا أمة مسلمة لك فطلب من الله أن يجعله مسلماً من ذريته أمة مسلمة وهو صريح في أن الله تعالى يجعل الفاعل فاعلاً وقال رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي فقند طلب من الله تعالى أن يجعله مقيم الصلاة فعمل أن الله تعالى هو الذي يجعل العبد مصلماً وقد أخبر عن الجلود والخراج اختيار مصدق لها أنها قالت أنطقنا الله الذي أنطق كل شيء فلم أنطق بجمع الناطقين وأما كونه لا يفعل ما هو الأصل لعباده وألا يراعى مصالح العباد فهذه أفعال تختلف الناس فيه فذهبت طائفة من المثبتين للقدر ذلك وقالوا خلفه وأمر متعلق ببعض المسئلة لا يتوقف على مصلحة وهذا قول الجهمية وذهب جمهور العلماء إلى أنه إنما أمر العباد بما فيه صلاحهم ونهاهم عما فيه فسادهم وأن فعل المأمور به مصلحة عامة لمن فعله وإن إرسال الرسل مصلحة عامة وإن كان فيه ضرر على بعض الناس لمصلحة فان الله تعالى كتب في كتاب فهو عنده موضوع عوقب على أن رضى قلب غصبي وقدر واية إن رضى سقت غصبي أخرجاه في الصحيحين عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فهم يقولون فعل المأمور به وترك النهي عنه مصلحة لكل فاعل وتارك وأما نفس الأمر وإرسال الرسل فصلة للعباد وإن تضمن شرار بعضهم وهكذا أمرنا بمقتضى الله تعالى فقلب فيه المحللة والرحمة والمنفعة وإن كان في ضمن ذلك ضرر لبعض الناس فلهذا في ذلك حكمة أخرى وهذا قول أكثر الفقهاء وأهل الحديث والتصوف وطوائف من أهل الكلام غير المعتزلة مثل الكرامية وغيرهم وهو لا يقولون وإن كان في بعض ما خلقه ما فيه ضرر لبعض الناس فهو سبب ضرر كالذوب فلا بد في كل ذلك من حكمة ومصلحة لأجل خلقه الله وقد غلبت رحمة غصه وهذه المسائل مبسطة في غير هذا الموضوع وهو لم يذكر إلا بمجرد حكاية الأقوال بينما ما في ذلك الثقل من الصواب والخطأ فان هذا الذي نقله ليس من كلام شيوخه الرافضة بل هو من كلام المعتزلة كالحاصل أبي علي وأبي هاشم وأبي الحسين البصري وغيرهم وهؤلاء ذكروا ذلك رداعلى الأشعرى خصوصاً فان الأشعرية وبعض المثبتين للقدر وافقوا الجهميين صموان في أصل قوله في الجبر وإن نازعوه في بعض ذلك نزاعاً لفظياً أو إجمالاً لا يعقل لكن لا يوافقونه على قوله في نفي الصفات بل يثبتون الصفات فكذلك بالانفواق مخالفة المعتزلة في مسائل القدر حتى نسبوا إلى الحشيرة وأنكروا الطبايع والقوى التي في الحيوان أن يكون لها تأثير أو سبب في الحوادث أو يقال فعلها وأنكروا أن يكون للحركات حكمة ولهذا قيل انهم أنكروا أن يكون الله تعالى يفعل جلب منفعة لعباده أو دفع مضرة وهم لا يقولون أنه لا يفعل مصلحة فان هذا مكابرة بل يقولون إن هذا ليس بواجب عليه وليس بالزمن وقوعه منه ويقولون أنه لا يفعل شيئاً لأجل شيء ولا يثبت وإنما اقترن هذا إبهامه الإرادة أن كل ما هو يفعل أحدهما مع صاحبه لا به ولا جله والاقتران بهما بما جرت به عادة لا يكون أحدهما سبباً للآخر ولا حكمته ويقولون أنه ليس في القرآن في خلقه وأمره ملام قليل وقدوافهم على ذلك طائفة من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم مع أن أكثر الفقهاء الذين وافقوا عنهم على هذا في كتب الكلام يقولون بذلك في مسائل الفقه والتفسير والحديث وأدلة الفقه وكلامهم في أصول الفقه تارة توافق هؤلاء وتارة توافق هؤلاء لكن جمهور أهل السنة من هؤلاء الطوائف

لازم للأول مقصود بالنهي عن لبس الحق بالباطل كتم الحق وهو معاقب على لبسه الحق بالباطل وعلى كتمان الحق فلا يقال النهي عن جمعهما فقط لأنه لو كان هذا أصح ما يمكن مجرد كتمان الحق موجباً للذم ولا يجوز لبس الحق بالباطل موجباً وغيرهم

لذم وليس الامر كذلك فان كتمان أهل الكتاب ما أنزل الله من الكتاب والهدى من بعد ما ينسب للناس يستحقون به العقاب اتفاق المسلمين وكذلك لبسهم الحق الذي أنزله الله بالباطل الذي ابتدعوه (١٢٩) وجمع بينهم بدون اعادته حرف التي لان البس

مستلزم للكتان ولم يقتصر على المازم لان الاذن مقصود بالتي فلهذا يبين لك بعض ما في القرآن من الحكم والامرار وانما كان البس مستلزما للكتان لان من لبس الحق بالباطل كما فعله أهل الكتاب حيث ابتدعوا دينهم بشريعة الله فأمر وأعمالهم بأمر به ونهوا عما لم ينه عنه وأخبروا بخلاف ما أخبر به فلا بد أن يكتم من الحق المنزل ما يناقض دعوته اذا الحق المنزل الذي فيه خبر بخلاف ما أخبر به ان لم يكتمه لم يتم مقصوده وكذلك الذي فيه اباحة لما نهى عنه واسقاط لما أمر به والحق المنزل اما امر ونهى واباحة وما أخبر بالسبع ان خبر به كالبدع المتعلقة بأمر الله تعالى وصفاته والنبين واليوم الآخر لا بد ان يخبر وافها بخلاف ما أخبر الله والبسعة الامرية كعصية الرسول المعروفة بالنهم ونحو ذلك لا بد ان يأمر بها بخلاف ما أمر الله به والكتب المتقدمه تخبر عن الرسول النبي الاي وتأمر باتباعه والمقصود هنا الاعتزاز فان بني اسرائيل قد ذهبوا أو كفروا وانما ذكرت قصصهم عبرتنا وكان بعض الساف يقول ان بني اسرائيل ذهبوا وانما يعني انهم ومن الامثال السائرة اماك أعني واسمي يا حارة فكان فيما خاطب الله بني اسرائيل عبرتنا ان لا لبس الحق بالباطل وتكتم الحق والبس الذي يعارض بها الكتاب

وغيرهم يثبتون القدر ويثبتون الحكمة أيضا والرحمة وأن فعله غاية محموده وعاقبة محموده وهذه مسئلة عظيمة جد أقدر على غير هذا الموضوع في الجملة لم تثبت العترة والسعة نوعا من الحكمة والرحمة الا وقد ثبت أنه السنة ماهو كل من ذلك وأجل منه مع انناهم قدرة الله التامة ومشيئة النافذة وخلقه العالم وهو لا بد يثبتون هذا ومساكمو الشيعة المتقدمون كالهشاميين وغيرهما كانوا يثبتون القدر كايثبتونه غيرهم وكذلك الزيدية منهم من يثبتونه ومن ينفيه فالشيعة في القدر على قولين كان المثبتين لخلافه الخلفاء الثلاثة في القدر على قولين فلا يوجد لاهل السنة قول ضعيف الا في الشيعة من يقول ويقول ماهو اضعف منه ولا يوجد للشيعة قول قوي الا في اهل السنة من يقول ويقول ماهو اقوى منه ولا يوجد للشيعة قول قوي لم يفعله احد من اهل السنة فثبت ان اهل السنة اولى بكل خير منهم كان المسلمين اولى بكل خير من اليهود والنصارى

(فصل) وأما قوله انهم يقولون ان المطيع لا يستحق ثوابا والعاصي لا يستحق عقابا بل قد يعذب المطيع طول عمره المبالغ في امثال او امره كالتب وبسب العاصي طول عمره بأواع المعاصي وأبلغها كالبس وفرعون فهذه مرة على اهل السنة ليس فهم من يقول ان الله يعذب نسا ولا مطيعا ولا من يقول ان الله يثيب البس وفرعون بل ولا يثيب عاصي على معصيته لكن يقولون انه يجوز ان يعقوب المذنب من المؤمنين وأن يخرج اهل الكفر من النار فلا يخلد فيها احد من اهل التوحيد ويخرج من اهل السنة من كان في قلبه شك في ذلك من ايمان والامانة بواجبهم على ذلك وأما الاستحقاق فهم يقولون ان العبد لا يستحق بنفسه على الله شيئا وليس له ان يوجب على ربه شيئا لنفسه ولا لغيره ويقولون انه لا بد ان يثيب المطيع كما وعد فانه صادق في وعده لا يختلف المعاد فمن نعم ان الثواب يقع لاخباره لنا بذلك وأما ما يجادل على نفسه وامكان معرفة ذلك بالعقل فهذه افيها نزاع بين اهل السنة كما تقدم التمس عليه فقول الفاسل انهم يقولون ان المطيع لا يستحق ثوابا ان اراد انه هو لا يوجب بنفسه على ربه ولا اوجبه غيرهم الخوفين فهكذا تقول اهل السنة وان اراد ان هذا الثواب ليس امرنا ثابتا معلوما وحقا واقعا فقد اخطأ وان اراد انه هو سبحانه وتعالى (١) لم يخلقه بخبره فقد اخطأ على اهل السنة وان اراد انه لم يجعله على نفسه وجعله حق على نفسه كسبه على نفسه فهذه افيها نزاع قد تقدم وهو بعد ان وعد بالثواب اوجب مع ذلك على نفسه الثواب متمم منه خلاف خبره وخلاف حكمه الذي كسبه على نفسه وخلاف موجب مما جاء الحسنى وصفاته العلى ولكن لو قدر ان الله عذب من يشاء لم يكن لاجلهمته كما قال تعالى قل في ذلك من الله شيئا ان اراد ان يهلك المسيح من مريم وامه ومن في الارض جميعا وهو سبحانه لونا قس من ناقسه من خلقه يعذبه كما ثبت في الصحيح عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من نوقش الحساب عذب قالت قلت يا رسول الله البس الله يقول فاما من أقرى كابه بيمينه فسوف يحاسب حسابا يسيرا فقال ذلك العرض ومن نوقش الحساب عذب وفي الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم انه قال من يدخل احدكم الجنة فله قالوا ولا أنت يا رسول الله قال ولا أنا الا ينعمني الله برحمته وفضل وفي الحديث الذي رواه ابو داود

(١) قوله لم يخلقه بخبره كذا في الاصل ولعل في الكلام تحريف فاعرف كسبه مصححه

(١٧ - منهاج أول) والسنة التي يسميها أهلها كلاميات وعقليات وفلسفيات وذوقيات وخدييات وحقائيات وغير ذلك لا بد ان تستل على لبس حق بباطل وكتمان حق وهذا امر موجود يعرفه من تأمله فلا يجد فقط مبتدعا الا وهو يجب

كتمان النصوص التي تخالفه وبيعضها وبغض اظهارها وروايتها والتحدث بها وبغض من يفعل ذلك كما قال بعض السلف ما ابتدع أحد بدعة الا نزع حلالة الحديث من قلبه (١٣٠) ثم ان قوله الذي يعارض به النصوص لا بد ان يلبس قيسه حقا يابل

بحسب ما يقول من الالفاظ المجملية المتشابهة ولهذا قال الامام أحمد في أول ما كتبه في الرد على الزنادقة والبهمية فيها شككت فيسه من متنايه القرآن وتأولته على غير تأويله مما كتبه في حبه وقد ذكره الخلال في كتاب السنة والقاضي أبو يعلى وأبو الفضل التميمي وأبو الوفاء بن عقيل وغير واحد من أصحاب أحمد ولم ينفعه أحد منهم عنه قال في أوله الخلد الذي جعل في كل زمان قرة من الرسل بقاء من أهل العلم دعون من ضل إلى الهدى ويصبرون منهم على الأذى يحبون بكاتب الله الموفى ويصرون بشور الله أهل الحمى فكم من قيسل لا يلبس قدأحيوه وكم من تاله ضال قد هودوه فما أحسن أثرهم على الناس وأقبح أثر الناس عليهم ينفون عن كتاب الله تحريف الضالين واتحال المبطلين وتأويل الجاهلن الذين عقدوا ألوية البدعة وأطلقوا عنان الفتنة فهم يحتفون في الكتاب مخالفون الكتاب متفقون على مخالفة الكتاب يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم يتكلمون بالمتشابه من الكلام ويخسعون جهال الناس عما يشهون عليهم فنعدو بالله من فتن المسلمين والمقصود هنا قوله يتكلمون بالمتشابه من الكلام ويخسعون جهال الناس عما يشهون عليهم وهذا الكلام

وغيره ان الله عذب أهل سمواته وأهل أرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم ولو رجعهم لكانت رحمة لهم خير لهم من أعمالهم وهذا قد يقال لأجل المناقشة في الحساب والتقصير في حصة الطاعة وهو قول من يجعل الظلم مقدورا غير واقع وقد يقال بأن الظلم لاحقة فعله وانه مما قدر من المكاتب لم يكن ظلمًا والحق في أنه اذا قدر أن الله تعالى فعل ذلك فلا يفعله الا بحق لا يفعله وهو ظالم لكن اذا يفعله فقد يكون ظلمًا تعالى الله عنه

(فصل) وأما مناقشة عنهم أنهم يقولون ان الانبياء غير معصومين فهذا الاطلاق نقل يابل عنهم فانهم متفقون على أن الانبياء معصومون فيما يبلغونه عن الله تعالى وهذا هو مقصود الرسالة فان الرسول هو الذي يبلغ عن الله أمره ونهيه وغيره وهم معصومون في تبليغ الرسالة باتفاق المسلمين بحسب لا يجوز أن يستقر في ذلك شيء من الخطأ ونساز عواهل يجوز أن يسبق على لسانه ما يستدركه الله تعالى وبينه بحيث لا يقرعه على الخطأ كأن نقل أنه أتى على لسانه صلى الله تعالى عليه وسلم تلك الغرائبي العلى وان شفاعتهم لترتجى ثم ان الله نسخ ما ألقاه الشيطان وأحكم آياته فهم من لم يجوز ذلك ومنهم من جوزه اذ لا يحذرونه فان الله تعالى ينسخ ما يلقي الشيطان ويحكم الله آياته والله عليهم حكيم ليجعل ما يلقي الشيطان فتنة للذين في قلوبهم مرض والقاسية قلوبهم وان الظالمين في شقاق بعيد وأما قوله قد يقع منهم الخطأ فقال له هم متفقون على أنهم لا يقرعون على خطأي الدين أصلا ولا على فسق ولا كذب ففي الجملة كل ما قدح في نبوتهم وتبليغهم عن الله تعالى فهم متفقون على تزيههم عنه وعامة الجهور الذين يجوزون عليهم الصغائر يقولون انهم معصومون من الاقرار عليها فلا يصدر عنهم ما يضرهم كما جاع في الاثر كل داود بعد التوبة خير امنه قبل الخطيئة والله تعالى يحب التوابين ويحب المتطهرين وان العبد ليفعل السيئة فيدخل بها الجنة وأما التيسان والسهوفى الصلاة فذلك واقع منهم وفي وقوعه حكمة استنان المسلمين بهم كإروى في موطن ما لا انما انسى أو انسى لاشن وقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم انما أنا بشر انسى كائنسون فاذا نسيت فذكروني أخرجه في العصيين ولما صلى بهم خسا فاسلم قالوا له يا رسول الله أزدى الصلاة قال وما ذلك قالوا أصليت خسا فقال الحديث

وأما الرافضة فأشبهوا النصارى فان الله تعالى أمر الناس بطاعة الرسل فيما أمر به وتصديقهم فيما أخبر به ونهى الخلق عن الغلو والاشراك بالله تعالى فبدلت النصارى دين الله تعالى فتأولوا المسح فأنشروا به وبدلوا دينه فعصوه وعظموه فصاروا عصاة بعصيته وبالغوا فيه خارجين عن أصل الدين وهما الاقرار بالله الواحد انبياء ورسوله بالرسالة أمهد أن لاله الا الله وأمهد أن محمد أعده ورسوله فأنالوا أخرجه من التوحيد حتى قالوا بالتثليث والاتحاد وأخرجهم عن طاعة الرسول وتصديقهم أمرهم أن يعبدوا الله بهو بهم فكذبوه في قوله ان الله به وعصوه فيما أمرهم به وكذلك الرافضة عاوا في الرسل بل في الأئمة حتى اتخذوهم أربابا من دون الله فتركوا عبادة الله وحده لاشركائه التي أمرهم بها الرسل وكذبوا الرسول فيما أخبرهم به من توبة الانبياء واستغفارهم فكذبهم يعطون المساجد التي أمر الله أن ترفع وبكرفها اسمه فلا يصلون فيها جاعة ولا جماعة وليس لها عندهم كبر حمة وان صلوافها

المتشابه الذي يخدعون به جهال الناس هو الذي يتضمن الالفاظ المتشابهة المجملية التي يعارضون بها نصوص صلو الكتاب والسنة وذلك الالفاظ تكون مستعمله في الكتاب والسنة وكلام الناس لكن بمعان أخر غير المعاني التي قصدوها وهم ما يقصدون

همهم ما عانى آخر فيحصل الاشبهه والاجمال كاللفظ العقل والعاقول والمعتول فان لفظ العقل في لغة المسلمين اغايدل على عرض إما مسمى مصدر عقل يعقل عقلًا واما قوله يكون بها العقل وهي القرينة (١٣١) وهم يريدون بذلك جوهر مجرد اقاما بنفسه

وكذلك لفظ المادة والصورة بل
وكذلك لفظ الجوهر والعرض
والجسم والتميز والجهة والتركيب
والجزء والافتقار والعلية والمعلول

(مطلب)

اتخاذ القبور مساجد

والعاشق والمعشوق بل ولفظ
الواحد في التوحيد بل ولفظ
الحدوث والقدم بل ولفظ
الواجب والممكن بل ولفظ
الوجود والوجود والذات وغير ذلك
من الالفاظ وامان أهل فن الا
وهم معتبرون بانهم يصطلحون
على اللفاظ يتفاهمون بها مرادهم
كلاهل الصناعات العلية الفاظ
يصبرون بها عن صناعتهم وهذه
الالفاظ هي عرقه عرفانها
ومرادهم بها غير المفهوم منها في
أصل اللغة سواء كان ذلك المعنى
حقا أو باطلا واذا كان كذلك
فهذا مقام يحتاج الى بيان وذلك
ان هؤلاء المعارضين اذا لم يخاطبوا
بلغتهم واصطلحوا معهم فقد يقولون
ان الفاظهم ما قيل لنا وان الخاطب
لنا والراذ علينا لم يفهم قولنا
ويستدلون على الناس بان الذي
عنيانا بكلامنا حق معلوم بالعقل
وبالدق ويقولون انضائه موافق
الشرع اذا لم ينهروا عن مخالفة
الشرع كما تفعله الملاحة من
القراطة والفلاسفة ومن
ضاهاهم واذا خوطبوا بلغتهم
واصطلحوا بهم مع كونه ناس هو
اللغة المعروفة التي نزل بها القرآن
فقد يفتنى عن مخالفة اللفاظ
القرآن في الظاهر فان هؤلاء

صاوا فيها وحدها او يعظمون المشاهد المنسبة على القبور فيعتكفون عليها مشابهة للمشركين
ويحججون اليها كالحج الحاج الى البيت العتيق ومنهم من يجعل الحج اليها اعظم من الحج الى
الكعبة بل يسمون من لا يستغني بالحج اليها عن الحج الذي فرضه الله تعالى على عباده ومن
لا يستغني بها عن الجمعة والجماعة وهذا من جنس دين النصارى والمشرى الذين يرضون
عبادة الاله فان على عبادة الرحمن وقد ثبت في الصحاح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه
قال لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبورا يبنونهم مساجد يحذر ما فعلوا وقال قبل ان يموت
مخمس ان من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد الا فلا تتخذوا القبور مساجد فاني
انها كمن عني ذلك واهم مسلم وقال ان من شرار الناس من تدركهم الساعة وهم اعمى والنبي
يتخذون القبور مساجد رواه الامام (١) وابن جابر في صحيحه وقال اللهم لا تجعل قبري وثنا
بعد استغضب الله على قوم اتخذوا قبورا يبنونهم مساجد واهم ما في الروا وقصص
شيخهم ابن النعمان المعروف عندهم بالفسد وهو شيخ الموسوي والطوسي كتابا مما مناسك
المشاهد جعل قبورا لمخوفين فتح كالحج الكعبة البيت الحرام الذي جعله الله قياما للناس وهو
أول بيت وضع للناس فلا يطاق الا به ولا يصلى الا اليه ولا يمر بالمرحى ولا يجزى وقدر على الاضطراب من
دين الاسلام ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يمر بمسجد كرو من امر المشاهد ولا شرع
لا تمتنع عند قبور الانبياء والصالحين بل هذا من دين المشركين الذين قال الله تعالى فيهم
وقالوا انزلنا آلهتهم ولا ننزلن وذا لاسوا عا ولا يغوث ويعوق ونسرا قال ابن عباس وغيره
هؤلاء كانوا قوما صالحين في قوم فوحلما ماتوا عكفوا على قبورهم فطال عليهم الادب فصوروا
تمائيلهم بتعبدهم وقد ثبت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال لا تجلسوا على القبور
ولا تصلوا اليها وقد ثبت في صحيح مسلم وغيره عن ابي الهياج الاسدي قال قال لي علي بن ابي
طالب رضي الله عنه الا بعثنا على ما بعثني عليه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان لا ادع
قبرا مشرقا لا غربا ولا نعش الا ليطمئنه فقرن بين طمس التماثيل وتسوية القبور الشرفة
لان كلهم عاذر يعمى الى الشرك كما في الصحيحين ان اسم لم يمت واما حبيبة ذكر تالتي صلى الله تعالى
عليه وسلم كنيسة رأيتها بأرض الحبشة وذكر تالتي من حبشوا ونصا ويرفها فقال ان اولئك اذا
مات فهم الرجل الصالح ينوا على قبره مسجد او صوروا فيه تلك التصاوير اولئك شرارا خلق
عنده الله يوم القيامة والله تعالى امر في كتابه بعبادة المساجد ولم يذكر المشاهد في اضافة
بدلوا دين الله فعمروا المشاهد وعطوا للمساجد مضاهاة للمشركين ومخالفة للمؤمنين قال تعالى
قل امر ربى بالقسط واقبوا جوهكم عند كل مسجد لم يقل عند كل مشهد وقال صاحب
المشركين ان يعمروا مساجد الله شاهدين على انفسهم بالكفر الى قوله انما يعمر مساجد الله من
آمن بالله واليوم الآخر واتمروا فام الصلاة في الزكاة ولم يحش الا الله فعسى اولئك ان يكونوا من
المهتدين ولم يقل مشاهد الله بل عمار المشاهد يحشون بها غير الله ويرجون غير الله وقال تعالى
وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا ولم يقل وان المشاهد لله وقال مساجد ذكر فيها
اسم الله كثيرا ولم يقل ومشاهد وقال في سوت اذن الله ان ترفع ويدك فرفها باسمه الآلة وأيضا
فقد علم بالتقل التواتر والاضطرار من دين الاسلام ان الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم شرع

(١) لعل الناسح أسقط اسم الراوى وهو أحد أو نحوه فخر كنه مصححه

عبر وامن المعاني التي اثبتتها القرآن بعبارات أخرى ليست في القرآن وعبادات في القرآن بمعنى آخر فليست تلك العبارات مما اثبتته
القرآن بل قد يكون معناها المعروف في لغة العرب التي نزل بها القرآن منتفيا باطلا نفاه الشرع والعقل وهم اصطلاحوا بتلك العبارات

على معان غير معانها في لغة العرب فيقولون اذا اطلقوا نفيهم لم يدل في لغة العرب على باطل ولكن يدل في اصطلاحهم الخاص على باطل فمن خاطبهم بلغة العرب قالوا انه لم يفهم مرادنا (١٣٣) ومن خاطبهم باصطلاحهم واخذوا بظهوره عنه انه قال ما يخالف

القرآن وكان هذا من جهة كون تلك الالفاظ مجملة مشبهة وهذا كالالفاظ المتقدمة مثل لفظ القدم والمسدوث والجوهر والجسم والعرض والمركب والمؤلف والمختصز والبعض والتوحيد والواحد فهم يريدون بلفظ التوحيد والواحد في اصطلاحهم ما لا يفي له ولا يعلم شيء دون شيء ولا يرى والتوحيد الذي حابه الرسول لم يتضمن شيئا من هذا النبي وانما تضمن اثبات الالهية لله وحده بان يشهد أن لا اله الا هو لا يعبد الا اله ولا يتوكل الا عليه ولا يوالي الا اله ولا يعادي الا فيه ولا يعمل الا لوجه وذلك يتضمن اثبات ما انتبهه لنفسه من الاسماء الصفات قال جابر بن عبد الله في حديثه الصحيح في سياق حجة الوداع فاهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتوحيد ليسك اللههم ليسك ليسك لاشرىك لك ليسك ان الحمد والنعمة لك والمالك لاشرىك لك وكافوا في المعاملة يقولون ليسك لاشرىك لك لاشرىك هو لك تملكه وما ملك فاهل التي صلى الله عليه وسلم بالتوحيد كما تقدم قال تعالى والهكم الله واحد لا اله الا هو الرحمن الرحيم وقال تعالى وقال الله لا تتخذوا الهين

(مطلب)

الكلام على زيارة القبور

انسين انما هو اله واحد فاياد فلهبون وقال تعالى ومن يدع

مع الله اله الاخر لارهاقه به فاتعاضه عند ربه وقال تعالى واسأل من ارسلنا من قبلك من رسلنا ان جعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون وقال تعالى ولقد بعثنا في كل امة رسولا ان اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت فهم من هدى الله ومنهم

لا منه عماره المساجد بالصلوات والاجتماع للصلوات المحس ولصلاة الجمعة والعديد وغير ذلك وانه لم يسرع لآمنه ان يتوكل على قبري ولا رجل صالح لآمن اهل البيت ولا غيره مسجدا ولا مشيدا ولم يكن على عهده صلى الله تعالى عليه وسلم في الاسلام مشيد مني لآعلى قبري ولا غيره لآعلى قبر ابراهيم الخليل ولا غيره بل لما قدم المسلمون الى الشام غير مرة ومعهم عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلى بن أبي طالب وغيرهم لما قدم عمر لفتح بيت المقدس ثم لما قدم لوضع الخزفة على اهل الذمة ومشاطرتهم ثم لما قدم الى سرغ وفي جميع هذه المرات لم يكن أحد منهم يقصد السفر الى قبر الخليل ولا كان هناك مشيدا بل كان هناك البناء المبني على المغارة وكان مدورا بلا باب له مثل حجرة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم لم يزل الامر هكذا في خلافة بني أمية وبني العباس الى أن ملك النصارى تلك البلاد في أوخر المائة الخامسة فتبوأ ذلك البناء واتخذوه كنيسة ونقوا باب البناء فلما فتح الباب بقوا بالامساك ثم لما استنفذ المسلمون منهم تلك الارض اتخذها من اتخذها مسجدا بل كان الصلوة اذا رآوا أحد بني مسجد على قبري يوه عن ذلك ولما ظهر قريذنا بل بستر كتب فيه أو موسى الاشعري الى عمر رضي الله عنه فكتب اليه عمر أن تحضر في ثلاث عشرة قبرا وتدفعه بالليل في واحد منها لثلاثين الناس به وكان عمر ابن الخطاب اذا رآهم يتناوبون مكانا يصلون فيه لكونه موضع بني بنهاهم عن ذلك ويقول انما هلك من كان قبلكم ياخذ آثارا بنياهم مساجد من أدركته الصلاة في قليل والافليذهب فهذا أو مثاله مما كانوا يحققون به التوحيد الذي أرسل الله به الرسول اليهم ويتبعون في ذلك سنة صلى الله تعالى عليه وسلم والاسلام مني على أمسين أن لا نعبد الا الله وأن نعبد ما شرع لآنعبده بالبدع فالنصارى خرجوا عن الاصلين وكذلك المستعدون من هذه الامة من الرافضة وغيرهم وايضا فان النصارى يزعمون أن الحوار بين الذين اتبعوا المسيح أفضل من ابراهيم وموسى وغيرهما من الانبياء والمرسلين يزعمون أن الحوار بين رسل شافهم الله بالخطاب لانهم يقولون ان الله هو المسيح ويقولون ايضا ان المسيح ابن الله والرافضة تجعل الائمة الاثني عشر أفضل من السابقين الاولين من المهاجرين والانصار وغاليتهم يقولون انهم أفضل من الانبياء لانهم يعتقدون فهم الالهية كما اعتقدته النصارى في المسيح والنصارى يقولون ان الدين مسلم للاجبار والرهبان فالحلال ما حلاله والحرام ما حرموه والذين ما شرعوه والرافضة تزعم أن الدين مسلم الى الائمة فالحلال ما حلاله والحرام ما حرموه والذين ما شرعوه وأما من دخل في غلو الشيعة كالاسعيلية الذين يقولون بالهية الحاكمكم ونحوه من انهم ويقولون ان محمدا بن اسمعيل شيخ شريعة محمد بن عبد الله وغير ذلك من المقالات التي هي من الغالية من الرافضة فهو لاشرىك أكثر الكفار من اليهود والنصارى والمشركون وهم ينسبون الى الشيعة بتظاهروا عندهم

فان قيل ما وصفت به الرافضة من الغلو والشرك والسعد موجود كثير منه في كثير من المنسبين الى الشيعة فان في كثير منهم غلوا في مشايخهم واثرا كلهم وابتداعا لعبادات غير مشروعة وكثير منهم يقصدون بحسن الظن به لما يسأله حاجاته واماليسأل الله تعالى به وامالظنه أن الدعاء عند قبره أجوب منه في المساجد وفيهم من يفضل زيارة قبور ريسوخم

على

من حقت عليه الضلالة وأخبر عن كل نبى من الانبياء انهم دعوا الناس الى عبادة الله وحده لا شريك له وقال تعالى قد كانت لكم أسوة حسنة في إبراهيم والذين معه اذ قالوا للقومهم انا انابكم وعبادون من (١٣٣) دون الله كفرنا بكم وبدايننا ببيسكم العداوة

والبغضاء ابدأ حتى تؤمنوا بالله وحده وقال تعالى عن المشركين أحجل الآلهة الواحد ان هذا لشيء عجيب وقال تعالى واذا كنت ربك في القرآن وحده ولولا على أدبارهم نفورا وقال تعالى واذا ذكر الله وحده استماتت قلوب الذين لا يؤمنون بالآخرة واذا ذكر الذين من دونه اذا هم يستبشرون وقال تعالى ذاك بأنهم كانوا اذ قيل لهم لا اله الا الله يستكبرون ويقولون اننا لشاركو آلهمتنا الشاعرجحسون وهذا في القرآن كشور وليس المراد بالتوحيد مجرد توحيد الربوبية وهو اعتقاد ان الله وحده خلق العالم كما ينظر ذلك من نظن من أهل الكلام والتصوف وينظرون هؤلاء انهم اذا أتوا ذلك بالذليل فقد أتوا غاية التوحيد ونظن هؤلاء أنهم اذا شهدوا هذا وفنوا فيه فقد فنوا في غاية التوحيد وكشور من أهل الكلام يقولون التوحيد ثلاث معان وهو واحد في ذاته لا قسم له ولا جزء له واحد في صفاته لا شبيه له واحد في أفعاله لا شريك له وهذا المعنى الذى تناولته هذه العبارة فيها ما يوافق ما جاءه الرسول صلى الله عليه وسلم وفيها ما يخالف ما جاءه الرسول وليس الحق الذى فيها هو الغاية التى جاء بها الرسول بل التوحيد الذى أمر به أمر يقضى الحق الذى في هذا الكلام و زيادة أخرى فهذا

على الحج ومنهم من يجد عند قريش معظمه من الرقة والخسوع ما لا يجد في المساجد والبيوت وغير ذلك مما يوجد في الشيعة و يروون احاديث مكذوبة من جنس الكاذب الرافضة مثل قولهم لو احسن أحدكم ظنه بحجهم نفعه الله به وقولهم اذا أعنتكم الامور فعملكم بالحج القصور وقولهم قبر فلان هو التراب المحرب و يروون عن بعض شيوخهم أنه قال لصاحبه اذا كنت لك حاجة فقل الى قبري واستغث بي ونحو ذلك فان في المشايخ من يفعل بعد ما به كما كان يفعل في حياته وقد يستغث الشخص الواحد منهم فيمثل له الشيطان في صورته اما حيا واما ميتا و ربما قضى حاجته أو قضى بعض حاجته كما يحجرى نحو ذلك للتصاري مع شيوخهم ولعباد الاصنام من العرب والهند والترك وغيرهم * قيل هذا كله مما يحى الله عنه ورسوله وكل ما نهى الله عنه ورسوله فهو موم منهى عنه سواء كان فاعله منسبا الى السنة او الى التشيع ولكن الامور المذمومة المخالفة للكتاب والسنة في هذا وغيره في الرافضة أكثر من في أهل السنة فما يوجد في أهل السنة من الشرف في الرافضة أكثر منه وما يوجد في الرافضة من الخير في أهل السنة أكثر منه وهذا حال أهل الكتاب مع المسلمين فما يوجد في المسلمين شر لا في أهل الكتاب أكثر منه ولا يوجد في أهل الكتاب خير لا في المسلمين أعظم منه ولهذا يذكر سبحانه وتعالى مناقرة الكفار من المشركين وأهل الكتاب بالعدل فاذا ذكر واعيا في المسلمين لم يبرئهم منه لكن بين أن عيوب الكفار أعظم كما قال تعالى يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير ثم قال وصدعن سبيل الله وكفر به والمجدد الحرام واخراج أهله منه أكره عند الله والفتنة أكبر من القتل وهذه الآية نزلت لاسرية من المسلمين ذكر أنهم قتلوا ابن الحضرمي في آخر يوم من رجب فباعهم المشركون بذلك فانزل الله هذه الآية وقال تعالى قل يا أهل الكتاب هل تنقمون منا إلا أن آمننا بالله وما أنزل اليه وما أنزل من قبله وأن أكثركم فاسقون قل هل أنبئكم بشر من ذلك مثوبة عند الله من لعنه الله وغضب عليه وجعل منهم القردة والخنازير وعبد الطاغوت أولئك شر ما كادوا يعلمون عن سواء السبيل أى من لعنه الله وجعل منهم المسوخين وعبدة الطاغوت بفعل معطوف على لعن ليس المراد منهم من عبد الطاغوت كائنه بعض الناس فان اللفظ لا يدل على ذلك والمعنى لايناسبه فان المراد منهم على ذلك لا الاخبار بان الله جعل فيهم من يعبد الطاغوت ان مجرد الاخبار بهذه الاثم فيهم بخلاف جعله منهم القردة والخنازير فان ذلك عقوبته عليهم على ذنوبهم وذلك خزي فباعهم بلعنة الله تعالى وعقوبته بالشرك ما يشبهونهم به من بعض الوجوه فانه قد ثبت بالاقوال المتواترة انهم من مسيح كالمسيح أولئك * وقد صنف الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي كتابا سماه النبي عن سب الاصحاب وما ورد فيهم من الذم والعقاب وذكر فيه حكايات معروفة في ذلك وأعرف أنا حكايات أخرى لم يذكرها هو وفيهم من الشرك والغلوم ليس في سائر طوائف الامة ولهذا أظهر ما يوجد القلوب طائفتين في التصاري والرافضة ويوجد ايضا طائفة ثالثة من أهل النسب والزهد والعبادة الذين يغفلون في شيوخهم ويشركون بهم

من الكلام الذى ليس فيه الحق بالباطل وكنتم الحق وذلك أن الرجل لو أقر بما يحققة الرب تعالى من الصفات وزهد عن كل ما ينزه عنه وأقر بأنه وحده خالق كل شيء لم يكن موحدا بل ولا مؤمنا حتى يشهد أن لا اله الا الله فيقر بان الله وحده هو الله المستحق للعبادة

و يلزم بعبادة الله وحده لا شريك له والاله هو بمعنى المآلوه المعبود الذي يستحق العبادة ليس هو الاله بمعنى القادر على الخلق فاذا افسر المفسر الاله بمعنى القادر على الاختراع واعتقد (١٣٤) أن هذا أحسن وصف الاله وجعل أثبت هذا التوحيد هو الغاية في

التوحيد كما يفعل ذلك من يفعله من متكلمة الصفاتية وهو الذي ينقلونه عن أبي الحسن وأبناء علم يعرفوا حقيقة التوحيد الذي بعث الله به رسوله فان مشركي العرب كانوا مقرين بأن الله وحده خالق كل شيء وكانوا معاذهم مشركين قال تعالى وما يؤمن أكثرهم بالله الا هم مشركون قال طائفة من السلف تسألهم من خلق السموات والارض فيقولون الله وهم مع هذا يعبدون غيره وقال تعالى قل لن الارض ومن فيها ان كنتم تعلمون سبيقولون لله قل انما لنذكرون قل من رب السموات السبع ورب العرش العظيم سيقولون لله قل انما نتقون قل من يسجد ملكوت كل شيء وهو يجير ولا يجار عليه ان كنتم تعلمون سبيقولون لله قل فاني تصرون وقال تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله فليس كل من أفر أن الله رب كل شيء وخالقه يكون عباده دون ماسواه داعيا له دون ماسواه راجيا له خافعا له دون ماسواه يوالي فيه ويبغض فيه ويبطع رسله ويأمر بما أمر به وينهى عما نهى عنه وقد قال تعالى فاقولهم حتى لا تكون فتنة ويصنعون الدين كله وامة المشركين أقروا بان الله خالق كل شيء وأثبتوا الشفاعة الذين يشركونهم به وجعلوا له أندادا قال تعالى أم اتخذوا من دون الله شفعاء

(فصل) وأما قوله عن أهل السنة أنهم يقولون ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم ينص على امامة أحد وأنه مات عن غير وصية فالجواب أن يقال ليس هذا أقول جمعه بل قد ذهب طوائف من أهل السنة إلى أن امامة أبي بكر ثبت بالنص والتزاع في ذلك مقرر وفي مذهب أحد وجوه من الأئمة وقد كثر القاضي أبو يعلى وغيره في ذلك واثبت عن الامام أحمد أحداهما أنها ثبتت بالاجار قال ويهنا قال جماعة من أهل الحديث والمعزلة والاشعرية وهذا اختيار القاضي أبي يعلى وغيره والثانية أنها ثبتت بالنص الخفي والاشارة قال وهذا قال الحسن البصري وجماعة من أهل الحديث وبكر بن أخت عبد الواحد البهسي من الخوارج (١) وقال شيخنا أبو عبد الله بن حامد فاما الدليل على استحقاق أبي بكر الخلافة دون غيره من أهل البيت والصحابة في كتاب الله وسنة نبه قال وقد اختلف أصحابنا في الخلافة هل أخذت من حيث النص أو الاستدلال فذهب طائفة من أصحابنا إلى أن ذلك بالنص وأنه صلى الله تعالى عليه وسلم ذكر ذلك نصا وقطع البيان على عنه حتما ومن أصحابنا من قال ان ذلك بالاستدلال الجلي قال ابن حامد والدليل على اثبات ذلك بالنص أخبار من ذلك ما أسنده البخاري عن جابر بن مطعم قال أتت امرأة إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فأمرها ان ترجع اليه قالت أ رأيت ان حشيت فم أحدكم كأنها ترمي بالموت قال ان لم تحديني فأتني أأبكر وذكر له شيئا آخر وأحدث آخر قال وذلك نص على امامته قال وحديث سفيان عن عبد الملك ابن عمار عن ربي عن حذيفة بن اليمان قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر وأسند البخاري عن أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال يذبا أنا ثم أأتى على قلب عليا فلو قترعت منها ما شاء الله ثم أخذها ابن أبي عمير فترع منها ذوقين وفي نزعه ضعيف والله يغفر له ضعفه ثم استأصلت غر بافأخذها عمر بن الخطاب فلأر عبقر يامن الناس ينزع عمر عن محرق ضرب الناس بعطن قال وذلك نص في الامامة قال ويند عليه ما أخبرنا أبو بكر بن مالك وروى عن مسند أحمد عن حماد ابن سلمة عن علي بن زيد بن جسد عن عبد الرحمن بن أبي بكره عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يوما يكبر رأيكم رأوا فقلت أنا رأيت يا رسول الله كأن ميزانا دلى السماء فوزنت بأبي بكر فزجت بأبي بكر ثم وزن أبو بكر بعمر فرجح أبو بكر بعمر ثم وزن عمر بعثمان فرجح عمر فثمان ثم رفع الميزان فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خلافة نبوة ثم يؤتى الله الملك لمن يشاء قال وأسند أبو داود وضع جابر الانصاري قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم رأي اللله رجل صالح أن أبكر ينط رسول الله ونط عمر بأبي بكر ونط عثمان بعمر قال جابر فلما قامن عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قلنا ما الصالح فرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأما نوط بعضهم بعض فهم ولا هذا الامر الذي بعث الله به نبيه قال ومن ذلك حديث صالح بن كيسان عن الزهري عن عروة بن عائشة رضي الله عنها قالت دخل على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اليوم الذي بدى فيه فقال ادع لي بأباك وأخاك حتى أكتب لأبي بكر كتابا ثم قال يا بني الله والمسلمون الأبا بكر وفي لفظ فلا يطع في هذا الامر طامع وهذا الحديث في الصحيحين ورواه من طريق أبي داود الطيالسي عن ابن أبي مليكة عن عائشة (١) قوله وقال شيخنا الخ هكذا وقع في الاصل وانظر ابن مرجع الشافعي في شيخه وعمر كتبته معجبه

أولوا كانوا لا يعملون شيئا ولا يقولون قل لله الشفاعة جميعا وقال تعالى ويعبدون من دون الله مالا يصرفهم ولا يفهمهم ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله قل انتم نبشئون الله بما لا يعلم في السموات ولا في الارض سبحانه وتعالى عما يشركون وقال تعالى

ولقد جئنا نقرأ في كتابناكم أول مرة وتر كنتم مأخوطيناكم ورائطواكم ومائز معكم شغفكم الذين زعمتم انهم فيكم شركاء لقد تقطع بينكم وكضل عنكم ما كنتم تزعمون وقال تعالى ومن الناس من يتخذ من (١٣٥) دون الله أنداد يحبونهم كحب الله والذين آمنوا

أشحبوا الله ولهذا كان من اتباع هؤلاء من يحب الشمس والقمر والكواكب ويدعوها يجادعو الله تعالى ويصوم لها وينسلك لها ويتقرب اليها ثم يقول ان هذا ليس بشرك وانما الشرك اذا اعتقدت انها هي المدرة في فلان جعلها اسبابا واسطة لم تكن مشركا ومن المعامد بالاضطرار من دين الاسلام ان هذا شرك فخذوا نحوه من التوحيد الذي بعث الله به رسوله وهم لا يدخلونه في معنى التوحيد الذي اصطلحوا عليه واختلفوا في ذلك في صفاته فانهم اذا قالوا لا شريك له ولا جزئه ولا شبه له فهذا اللفظ وان كان راد به معنى صحيح فان الله ليس كشيء من هو سبحانه لا يجوز عليه ان يفرق ولا يفسد ولا يتفصيل بل هو واحد صمد والصمد الذي لا حول له وهو السيد الذي كل سوده فانهم يدبرون في هذه نفي علوه على خلقه وبما ينته لمصنوعاته ونفي ما ينفونه من صفاته ويقولون ان اثبات ذلك يقتضي ان يكون مركبا متفصلا وان يكون له شبه واهل العلم يقولون ان مثل هذا لا يسمى لغة العرب بل التي نزل بها القرآن تركيبا وانقسامًا ولا اعتلا وهكذا الكلام في معنى الجسم والعرض والجوهر والمعتبر وحول الحوادث وامثال ذلك فان هذه الالفاظ يدخلون في مسامحا الذي ينقوه أمورا مما وصف الله

فالتساؤل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال ادعى عبد الرحمن بن أبي بكر لا كتب لابي بكر كذا لا يختلف عليه ثم قال معاذ الله ان يختلف المؤمنون في أبي بكر وذكرنا حديث تقدمه في الصلاة وأحاديث أخر لم تذكرها لكونها ليست مما ينبتة أهل الحديث وقال أبو محمد بن حزم في كتابه الملل والنحل اختلف الناس في الإمامة بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال طائفة ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يستخلف أحدا ثم اختلفوا فقال بعضهم لكن لما استخلف أبا بكر على الصلاة كان ذلك لسلا على انه أولاهم بالامامة والخلافة على الامر وقال بعضهم لا ولكن كان أبنتهم فضلا فقد مول ذلك وقالت طائفة بل نص رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على اختلاف أبي بكر بعده على أمور الناس ناصليا قال أبو محمد وبهذا نقول ليراهن أحدها لطابق الناس كلهم وهم الذين قال الله فيهم الفقراء المهاجرين الذين آخر جوامن ديارهم وأموالهم يتفقون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون فقد اتفق هؤلاء الذين شهد الله لهم بالصدق بجميع اخوانهم من الانصار ورضي الله عنهم في أن سموه خليفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ومعنى الخليفة في اللغة هو الذي يستخلفه المرء لا الذي يخلفه دون أن يستخلفه هو لا يجوز غير هذا البتة في اللغة بلا خلاف يقال استخلف فلان فلا يستخلفه فهو خليفة ومستخلفه فان قام مكانه دون أن يستخلفه لم يقل الا خلف فلان فلا يخلفه فهو خالف قال ومحال أن يعوا بذلك الاستخلاف على الصلاة لوجهين ضروريين أحدهما أنه لم يستحق أبو بكر قط هذا الاسم على الإطلاق في حياة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهو حينئذ خليفة فصع بقينا ان خلافته المسمى بها هي غير خلافته على الصلاة والثاني ان كل من استخلفه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حياته كمل في غزوة تبوك وابن أمية كسوم في غزوة الخندق وعثمان بن عفان في غزوة ذات الرقاع وسائر من استخلفه على البلاد باليمن والصرين والطائف وغيره لم يستحق أحد منهم قط بلا خلاف بين أحد من الأمانة أن يسمى خليفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فصع بقينا بالضرورة التي لا محذور عنها أنها الخلافة بعده على أمته ومن المحال أن يجمعوا على ذلك وهو لم يستخلف ناصيا ولو لم يكن ههنا الاستخلاف في الصلاة لم يكن أبو بكر أولى بهذا الاسم من سائر من ذكرنا قال وايضا فان الواجب قد صحت أن امرأة قالت يا رسول الله أرايت ان رجعت فلم أجعل كائنها تعني الموت قال فاني أبا بكر قال وهذا نص جلي على اختلاف أبي بكر قال وايضا فان الخبر قد جاءه من الطرق الثابتة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال لعائشة في مرضه الذي توفي فيه لقد عهدت أن أبعث اليك وأخبرك وأكتب كتابا وأعهد عهد الكسلا يقول قائل أنا حق أو يمتني مبن وبأبي الله ورسوله والمؤمنون الأبا بكر وروى أيضا وبأبي الله والنبين الأبا بكر قال فهذا نص جلي على استخلافه صلى الله تعالى عليه وسلم أبا بكر على ولاية الإمامة بعده قال واخبرني من قال لم يستخلف بغير المأثور عن عبد الله بن عمر عن عمر قال ان استخلف فقد استخلف من هو خير مني يعني أبا بكر وإلا استخلف فلم يستخلف من هو خير مني يعني رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وعباري عن عائشة رضي الله عنها أنها سألت من كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مستخلفا أو استخلف قال ومن المحال أن يعارض اجماع

به نفسه ووصفه به رسوله فيدخلون فينا بين علمه وقدرته وكلامه ويقولون ان القرآن مخلوق لم يتكلم الله به بنفون بهار وبته لان رؤيته على اصطلاحهم لا تكون الاتمخيز في جهة وهو جسيم يقولون والله منزع من ذلك فلا يجوز رؤيته وذلك يقولون التكم لا يكون

الاجسام متحيزا والله ليس بحجم متحيز فلا يكون متكلاما يقولون لو كان فوق العرش لكان جسمه متحيزا والله ليس بحجم متحيز فلا يكون متكلاما فوق العرش وأمثال ذلك وإذا (١٣٦) كانت هذه الالفاظ مجملة كاذ كراف الخاطب لهم اما ان يفصل ويقول

ما تريدون بهذه الالفاظ فان فسروها بالمعنى الذى وافق القرآن قبلت وان فسروها بخلاف ذلك ردت واما ان تتوسع عن موافقتهم فى التكلم بهذه الالفاظ نفيوا ابتائا فان امتنع عن التكلم بهم معهم فقد ينسبونه الى العجز والافتقار وان تكلم بهم معهم نسبوه الى أنه أطلق تلك الالفاظ التى تحتل حقها وباطلا وأوهوا الجهال باصطلاحهم ان أطلقوا تلك الالفاظ يتناول المعانى الباطلة التى يريها الله عنها حينئذ تختلف المسئلة فان كانوا فى مقام دعوة الناس الى قولهم وازا مهمه امكن ان يقال لهم لا يجب على أحد ان يعيب داعيا الى ما دعا الله رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام ثبت ان الرسول دعا الخلق اليه لم يكن على الناس احابة من دعا اليه ولله دعوة الناس الى ذلك ولقد قدر ان ذلك المعنى حق وهذه الطريق تكون اصح اذ ليس مجلس منهم على ولا الامور وادخلوه فى بدعتهم كافتعل الجهمية بمن ليسوا عليه

(مطلب الكلام على الامامة)

من الخلفاء حتى ادخلوه فى بدعتهم من القول بخلق القرآن وغير ذلك فكان من احسن مناظرهم ان يقال اتونا بكتاب اوسنة حتى نجيبكم الى ذلك والافلسان نجيبكم الى ما لم يدل عليه الكتاب والسنة وهذا الان الناس لا يفصل بينهم النزاع الا كتاب منزل من السماء واذ اردوا الى عقولهم فكل واحد

العصاة الذى ذكرنا عنهم والاثر ان الصحبان المستدان الى الرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من لفظه مثل هذين الاثرين الموقوفين على عرو عائشة مما لا تقوم به حجة ظاهرة مع ان هذا الاثر خفي على عمر كخفي عليه كثير من امر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كاستئذان وغيره وانه اراد استخلافه باعدهم مكتوب ونحن نقر ان استخلافه لم يكن بعهد مكتوب واما الخبر في ذلك عن عائشة رضى الله عنها فمكذوب ايضا وقد يخرج كلاله على سؤال سائل وانما الحجة في روايتها لافى قولهما (قلت) الكلام فى تثبيت خلافة ابي بكر وغيره مبسوط فى غير هذا الموضوع وانما المقصود هنا البيان لكلام الناس فى خلافته هل حصل عليها نص خفي او بجلي وهل ثبت بذلك او بالاختيار من اهل الحل والعقد فقد تبين ان كثيرا من السلف والخطب قالوا فيها بالنص الجلي او انفى وحيد فقد بطل قدح الرافضى فى اهل السنة بقوله انهم يقولون ان النبى صلى الله تعالى عليه وسلم لم ينص على امامة أحد وانه مات عن غير وصية وكذلك ان هذا القول لم يقبله جميعهم فان كان حقا فقد قاله بعضهم وان كان الحق هو نقيضه فقد قال بعضهم ذلك فعلى التقديرين لم يخرج الحق عن اهل السنة وايضا فالقدرة ان القول بالنص هو الحق لم يكن فى ذلك حجة للشيعة فان الراوندية تقول بالنص على العباس كما قالوا هم بالنص على علي * قال القاضي ابو يعلى وغيره واختلفت الراوندية فذهب جماعة منهم الى ان النبى صلى الله تعالى عليه وسلم نص على العباس بعينه واسمه وأعلن ذلك وكشفه وصرح به وان الامة كفرت بهذا النص وارتدت وخالفت امر الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم عناد ومنهم من قال ان النص على العباس ولده من بعده الى ان يقوم الساعة (٣) يعنى هو نص خفي فهذان قولان للراوندية كالقولين للشيعة فان الامامية تقول انه نص على علي بن ابي طالب من طريق التصريح والتسمية بأن هذا هو الامام من بعدى فاسمعوا له وأطيعوا والزيدية تخالفهم فى هذا ثم من الزيدية من يقول ان غانص عليه بقوله من كنت مولاه فعلى مولاه وانت منى عزلة هرون من موسى وأمثال ذلك من النص الخفي الذى يحتاج الى تأمل لمعناه وحكي عن الجارودية من الزيدية أن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم نص على علي بصفة لم تكن توحيد الالف لام جهة التسمية فدعوى الراوندية فى النص من جنس دعوى الرافضة وقد ذكر فى الامامة اقوال آخر

(قال ابو محمد بن حزم) اختلف القائلون بان الامامة لا تكون الا فى صيغة قرش فقالت طائفة هي جازفة فى جميع وادفهر من مال بن النضر وهذا قول اهل السنة وجهوه المرجئة وبعض المعتزلة وقالت طائفة لا يجوز ان الخلافة الاق ولدا لالعباس بن عبد المطلب وهم الراوندية وقالت طائفة لا يجوز ان الخلافة الاق ولدى بن ابي طالب وقالت طائفة لا يجوز ان الخلافة الاق ولد جعفر ابن ابي طالب وبلغنا عن بعض بنى الحرث بن عبد المطلب انه كان يقول لا يجوز ان الخلافة الاق بنى عبد المطلب خاصة وراها فى جميع بنى عبد المطلب وهم ابو طالب وابو لهب والعباس والحرث قال وبلغنا عن رجل كان بالاردن يقول لا يجوز ان الخلافة الاق بنى عبد شمس وكان له فى ذلك تأليف مجموع قال ورأينا كتابا مؤلفا لرجل من ولد عمر بن الخطاب يحتج فيه ان الخلافة لا يجوز الاق ولدى بكر وعمر خاصة وسباقى تمام الكلام على تنازع الناس فى الامامة ان

(٣) قوله يعنى هكذا فى الاصل واعل لفظه يعنى من زيادة الناصب نفرو كتب مصححه

منهم عقل وهو لاء المختلفون يدعى أحدهم أن العقل آداة العلم ضرورى يتنازع فيه الاخر فلهذا لا يجوز أن يجعل الحاكم بين الامة فى موارد النزاع الا الكتاب والسنة وهما هذا انظر الامام أحمد الجهمية لما دعوا الى الحق وصار يطالبهم بدلالة الكتاب

والسنن على قولهم فلماذا كروا جميعهم كقولهم تعالى خالق كل شيء وقوله ما يأتيهم من ذكرهم ربهم بحديث وقول النبي صلى الله عليه وسلم يحيى البقرة وآل عمران وأمثال ذلك من الحديث مع ما ذكروه (١٣٧) من قوله صلى الله عليه وسلم ان الله خلق الذكر

أجابهم عن هذه الحجج بما بين به أنها لا تدل على مطلوبهم ولما قالوا ما تقول في القرآن أهو الله وغير الله ولما طأ طأه أبو عيسى محمد بن عيسى بن غوث وكان من أحد قهيم بالكلام أزمسه التمسيم وأنه اذا أثبت الله كلاما غير محمول فلو لم أن يكون جسما فاجابه الامام أحمد بأن هذا اللفظ لا يدري مقصود المتكلم به وليس له أصل في الكتاب والسنة والاحكام فليس لاحد أن يلزم الناس أن ينطقوا به ولا عدوله وأخبره أني أقول هو أحد محمد بن يلدولم يولد لم يكن له ثنوا أحد فين أني لا أقول هو جسم ولا ليس بجسم لان كلا الأمرين بدعة محمد نفي في الاسلام فليست هذه من الحجج الشرعية التي يجب على الناس اجابة من دعائها موجب فان الناس انما عليهم اجابة الرسول فيما دعاهم اليه واجابة من دعاهم الى ما دعاهم اليه الرسول صلى الله عليه وسلم لا اجابة من دعاهم الى قول مبتدع ومقصود المتكلم بها محمول لا يعرف الاعداد الاستفصال والاستفسار فلا هي معرفة في التبرع ولا معرفة العقل ان لم يستفسر المتكلم بها فهذا المناظر ونحوها هي التي تصلح اذا كان المناظر داعيا وما اذا كان المناظر معارضا للشرع بما يذكره أو ممن لا يمكن أن يرد إلى الشرع مشتمل من لا يترجم الاسلام ويدعو الناس الى ما يترجمه من العقليات أو ممن يدعي أن الشرع

شاه الله تعالى * والمقصود هنا أن أقوال الرافضة معارضة بنقلها فان دعواهم النص على كدعوى أولئك النص على العباس وكلا القولين ما يميل فسادا بالاضطرار ولم يقل أحد من أهل العلم شأ من هذين القولين وانما ابتدعا أهل الكذب كجسائي ان شاء الله تعالى بيانه ولهذا لم يكن أهل الدين من ولد العباس وعلى يدعون هذا ولا هذا بخلاف النص على أي بكر فان القائلين به طائفة من أهل العلم وسند كران شاء الله تعالى فصل انطباع في هذا الباب لكن المقصود أن لهم أدلة ويحجمان جنس أدلة المستدلين في موارد النزاع ويكتفي أن أضعف ما استدلو به استدلالهم بنسبة خليفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فانه قد تقدم أن القائلين بالنص على أي بكر منهم قال بالنص الخفي ومنهم من قال بالنص الجلي وأيضاً فقد روي بعة باسنده قال سعد ثناء أبو الحسن بن أسلم الكاتب حدثنا الزعفراني حدثنا يزيد بن هرون حدثنا المبالين فضالة أن عمر بن عبد العزيز بعث محمد بن الزبير الخطلي الى الحسن فقال هل كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم استخلف أبابكر فقال أوفى شئ ما جعلتم والله الذي لا اله الا هو استخلفه لهو أتني من أن يتوب عليها قال ابن المبال استخلفه هو أمره أن يصلي بالناس وكان هذا عند الحسن استخلفا قال وأبنا أبو القاسم عبد الله بن محمد حدثنا أبو خيفة زهير بن حرب حدثنا يحيى بن سليم حدثنا جعفر بن محمد عن أبي سعيد عن عبد الله بن جعفر قال وأبنا أبو بكر في خليفة أوجه بنا وأحناه علينا قال وسعت معاوية بن قرة يقول ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم استخلف أبابكر * ثم القائلون بالنص على أي بكر منهم من قال بالنص الجلي واستدلو على ذلك باتفاق الصحابة على تسمية خليفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قالوا والخليفة انما يقال لمن استخلفه غيره واعتقدوا أن الفعل بمعنى المفعول فدل ذلك على أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم استخلف على أمته والذين نازعوه في هذه الحجة قالوا الخليفة يقال لمن استخلفه غيره ولمن خلفه غيره فهو فعل بمعنى فاعل كما يقال خلف فلان فلانا كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الحديث الصحيح من جهز غازي فاقده غزا ومن خلفه في أهله تخلف فقد غزا وفي الحديث الآخر اللهم أنت صاحب السفر والخليفة في الأهل اللهم امهني في سفرنا واخلفنا في أهلينا وقال تعالى وهو الذي جعلكم خلافة الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات وقال تعالى ثم جعلناكم خلائف في الأرض من بعدهم لشتر كيف تعلمون وقال تعالى وإذا قال ربك لائكة اني جاعل في الأرض خليفة وقال تعالى يا داود اجعلنا خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق أي خليفة عن قلبك من الخلق ليس المراد أنه خليفة عن الله وأنه من الله كانت العين من العين كما يقول ذلك بعض المحدثين القائلين بالخلول والاتحاد كصاحب الفتوحات المكية وأنه الجامع لاسماء الله الحسنى وفسر وأبدل قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها وأنه مثل الله الذي نفي عنه الشبه بقوله ليس كشله شئ الى أمثال هذه المقالات التي فيها من تحريف المنقول وفساد المعقول ما ليس هذا موضع بسطه

والمقصود هنا أن الله تعالى لا يخلفه غيره فان الخلافة انما تكون عن نائب وهو سبحانه شهيد مدبر خلقه لا يحتاج في تدبيرهم الى غيره وهو سبحانه خالق الاسباب والمسببات جميعا بل هو

خاطب الجمهور وأن المعقول الصريح يدل على باطن يخالف الشرع ونحو ذلك وكان الرجل ممن عرضته شبهة من كلام هؤلاء فهو لا بد في مخاطبتهم من الكلام على المعاني التي يدعونها بما يوافقهم وما ينافيها وافقون

على انها تقدم مقام الشافعيهم وحجة ذلك يقال لهم الكلام اما ان يكون في الالفاظ واما ان يكون في المعاني واما ان يكون فيهما فان كان الكلام في المعاني المحرمة من غير تفصيل (١٣٨) بلطف كالتسليم المتفلسفة ونحوهم من لا يتصدق في أسماء الله وصفاته بالشرائع

بل بسمه على وتأسقا ومعشوقا
ونحو ذلك فهو لا ذاتا مكن نقل
معانيهم الى العبارة الشرعية كان
حسنا وان لم يكن مخاطبتهم الا
بلغتهم فيبان ضلالهم ودفع صالحهم
عن الاسلام بلغتهم الى من الاسماء
عن ذلك لاجل مجرد اللفظ كالوجه
جنس كقار ولا يمكن دفع شرهم عن
السجن الابليس ثابهم فذعنهم
بليس ثابهم خيبر ترك الكفار
يجعلون في خذل الدبر خوفهم
التشبه بهم في الثياب واما اذا كان
الكلام مع من قد يتقيد بالسرعة
فانه يقال له اطلاق هذه الالفاظ نفيًا
وانتادعة وفي كل منهما تلبس
واجماع فلا بد من الاستفسار
والاستفصال أو الامتناع عن اطلاق
كلام الاخرين في النبي والاثبات وقد
ظن طائفة من الناس ان ذم السلف
والاثرة الكلام واهل الكلام كقول
ابي يوسف من طلب العلم بالسلام
ترندق وقول الشافعي حكى في
اهل الكلام ان يضربوا بالجريد
والنعال ويطاف بهم في القبائل
والعشائر ويقال هذا اجرام ترك
الكتاب والسنة واقبل على الكلام
وقوله لقد اطلعت من اهل الكلام
على شيء ما كنت اظنه ولا ينبغي
المعدي كل ذنب ما خلا الاشراك
بالنبيين ان ينبغي بالكلام وقول
الامام احمد ما ارى احدا بالكلام
فاقمه قل احسن نظري الكلام الا
كان في قلبه غل على اهل الاسلام
وامثال هذه الاقوال المعروفة عن

سجانه يخلف عبد المؤمن اذا غاب عن اهله وروى انه قيل لابي بكر باخلفه الله تعالى فقال بل
انا خليفة رسول الله وحسي ذلك وقالت طائفة بل ثبت بالنص المذكور في الاحاديث التي
تقدم ايراد بعضها مثل قوله في الحديث الصحيح لما جئت المرأة تسأله عن امر فقالت ارايت
ان لم اجدها كنتما تعني الموت فقال اني ابا بكر ومثل قوله في الحديث الصحيح لعائشة رضي
الله عنها ادعى اليك واخافني اكتب لابي بكر كالا يختلف عليه الناس بعدى ثم قال لابي
الله والمؤمنون الا ابا بكر ومثل قوله في الحديث الصحيح كما في قلب اترع منها فاخذها بن
أي خيافة فترع ذنوبها وذو بين وفي نزعه ضعف والله يغفر له ثم اخذها بن الخطاب فاستخالت غربا
فلم ارفع يدي عن الناس بغير فريه حتى ضرب الناس بعطن ومثل قوله مروا بابي بكر فليصل
بالناس وقد رجوع في ذلك مرة بعد مرة فصلى بهم مدة مرض النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من
يوم الخميس الى يوم الخميس الى يوم الاثنين وخرج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مرة فصلى بهم
جالسا وبقي ابو بكر يصلي بامر مسائر الصلوات وكشف الستارة يوم مات وهم يصلون خلف ابي
بكر فسر بذلك وقد قيل ان آخر صلاة صلاها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كانت خلف ابي بكر
وقيل ليس كذلك ومثل قوله في الحديث الصحيح على منبره لو كنت متخذ من الارض خليلا
لا اتخذت ابا بكر خليلا لا يبين في المسجد خوخة الاسد اب الاخوخة ابي بكر وفي سنن ابي داود
 وغيره من حديث الشافعي عن الحسن عن ابي بكر ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال ذات يوم
 من اى منكم روى فقال رجل انا اريت كان من انزل من السماء فوزنت ائت و ابو بكر فرجت
 انت ابا بكر ثم وزن عمرو روى ابو بكر فرج ابو بكر ووزن عمرو عثمان فرج عمر ثم رفع الميزان
 فرأيت الكراهية في وجه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ورواه ايضا من حديث جابر بن سلمة
 عن علي بن زيد بن جسدان عن عبد الرحمن بن ابي بكر عن ابيه فذكر مرثله ولم يذكر الكراهية
 فاستأهل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يعني ساء ذلك فقال خلافة نبوة ثم روى الله الملك من
 يشاء فين صلى الله تعالى عليه وسلم ان ولاية هؤلاء خلافة نبوة ثم بعد ذلك ملك وليس فيه ذكر
 على لانه لم يجمع الناس في زمانه بل كانوا مختلفين لم ينظم فيه خلافة النبوة ولا الملك وروى ابو
 داود ايضا من حديث ابن شهاب عن عمرو بن امان عن جابر انه كان يحدث ان رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم قال ارى الليلة رجل صالح ان ابا بكر يتطير رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 ويتطير ابا بكر ويتطير عثمان بعمر قال جابر فلبنا فنام عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 فلما امار الرجل الصالح فرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم واما المنوط بعضهم ببعض فهم ولاة
 هذا الامر الذي بعث الله نبيه وروى ابو داود ايضا من حديث جابر بن سلمة عن اشعث بن عبد
 الرحمن عن ابيه عن سيرة بن جندب ان رجلا قال يا رسول الله اريت كان ذلوا ادى من السماء
 فجاء ابو بكر فاخذ بعرقها فشر بها ضعفا ثم جاء عمر فاخذ بعرقها فشر بها حتى تضلع ثم جاء
 عثمان فاخذ بعرقها فشر بها حتى تضلع ثم جاء علي فاخذ بعرقها فشر بها فانتضع عليه منها
 شئ وعن سعيد بن جهمان عن سفيانة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم خلافة
 النبوة ثلاثون سنة ثم روى الله ملكه من يشاء وقال الملك قال سعيد قال لسفيانة اسلمت منه

الائمة طن بعض الناس انهم اعتمدوا الكلام لمحرمة من الاصطلاحات المحدثه كلفظ الجمهور والجسم
والعرض وقالوا ان مثل هذا لا يتنقى الذم كالواحد الناس انية يحتاجون اليها وسلا يحتاجون اليه لمقاتلة العدو وقد ذكر هذا

صاحب الاحياء وغيره وليس الامر كذلك بل ذمهم الكلام لفساد معناه اعظم من ذمهم لحدوث انقطاعه فذموا لاستعماله على معناه باطله
مخالفة الكتاب والسنة وكل مخالف الكتاب والسنة فهو باطل قطعاً من (١٣٩) الناس من قد يعلم بطلانه بعقله ومنهم

أبي بكر بن عثمان وعمر بن عثمان اثنتا عشرة وعلى كذا قال سعيد قلت لسفيان ان هؤلاء يرمون
أن علياً لم يكن بخليفة قال كذبت أسامة بن الزرقاء يعني بن مروان وأمثال هذه الأبياديت
ولمحوها بما يستدل به من أن خلفه ثبت بالنص * والمقصود هنا أن كثيراً من أهل
السنة يقولون ان خلفه ثبت بالنص وهم يسندون ذلك إلى أحاديث معروفة صحيحة ولأرب
أن قول هؤلاء لا وجه من قول من يقول ان خلفه فعلى أو العباس ثبت بالنص فان هؤلاء ليس
معهم الامجد الكذب والبهتان الذي يعلم بطلانه بالضرورة كل من كان عارفاً بأحوال الاسلام
أو استدلال بالفاضة لأدلى على ذلك كحديث استخلافه في غزوة تبوك ونحوه مما استمكن علمه ان
شاء الله تعالى فيقال لهذا ان وجب أن يكون الخليفة منصوباً عليه كان القول بهذا النص أولى
من القول بذلك وان لم يجب هذا بطل ذلك * والتحقيق أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دل
المسلمين على استخلاف أبي بكر وأرشدهم اليه بأمر متعده من أقواله وأفعاله وأخبر بخلافته
أخبار راض بذلك حاصلة وعزم على أن يكتب بذلك عهداً ثم علم أن المسلمين يجمعون عليه فترك
الكتاب اكتشافه بذلك ثم عزم على ذلك في مرضه يوم الخميس ثم لما حصل لبعضهم شكه في ذلك القول
من جهة المرض وهو قول يجب اتناعه ترك الكتاب اكتشافه بما علم أن الله يختاره والمؤمنون من
خلفه أي بكر رضى الله عنه فلو كان التعيين مما يشبه على الأمة ليقع رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم بياناً فاطماً للعذر لكن لماد لهم دلالات متعده على أن أبا بكر هو المتعين وهو ما ذك
حصل المقصود ولهذا قال عمر بن الخطاب في خطبته التي خطبها بمحضر من المهاجرين والأنصار
وليس فيكم من تقطع اليه الاعتناق مثل أبي بكر رواء البخاري ومسلم وفي الصحيحين أيضاً عنه
أنه قال يوم السقيفة بمحضر من المهاجرين والأنصار أنت خيرنا وسعدنا وأحبنا إلى رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم ولم ينكر ذلك منهم منكر وقال أحد من الصحابة ان غيابة بكر من
المهاجرين أحق بالخلافة منه ولم ينزع أحد في خلافة البعض الانصار طماعاً أن يكون من
الانصار أمير ومن المهاجرين أمير وهذا مما ثبت بالنصوص المتواترة عن النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم بطلانه ثم الانصار جميعهم يابعدوا بكر الاسعد بن عباد فكونه هو الذي كان يطلب الولاية
ولم يقل قط أحد من الصحابة ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نص على غير أبي بكر لأعلى العباس
ولأعلى علي ولا غيرهما ولا دعي العباس ولا أعلى ولا أحد من مجيها للخلافة ولا أحد منها ولا أنه
منصوص عليه بل ولا قال أحد من الصحابة ان في قرش من هو أحق بهما من أبي بكر لا من غيري
هاتم ولا من غيري هاتم وهذا كله ما يعلمه العلماء العاملون بالأخبار والسنن والحديث وهو
معلوم عندهم بالاضطرار وقد نقل عن بعض بني عبد مناف مثل أبي سفيان ومالك بن عبد الله
أرادوا أن لا تكون الخلافة الا في بني عبد مناف وانهم ذكروا ذلك لعثمان وعلى فلم يلتفتا إلى
من قال ذلك لعلهما وعلم سائر المسلمين أنه ليس في القوم مثل أبي بكر في الجلبة جميع من نقل عنه
من الانصار من بني عبد مناف أنه طلب تولية غير أبي بكر لم يذكر حجة دينية شرعية ولا ذكر
أن غير أبي بكر أحق به أو أفضل من أبي بكر وانما شأنا كلامه عن حب لقومه وقبيلته وأراد منه
أن تكون الإمامة في قبيلته ومعلوم أن مثل هذا ليس من الأدلة الشرعية ولا الطرق الدينية
ولا هو ما أمر الله ورسوله المؤمنين بتابعه بل هو شعبة جاهلية ونوع عصبية للانساب والقبائل

الاستدلال على أنباء الصانع سبحانه بآيات الاعراض وحدوثها من الواحيات التي لا يحصل الايمان الا بها وأمثال ذلك وبالجملة
فان الخطابة مقامات فان كان الانسان في مقام دفع من يلزمه وأمره بدعوة يدعوها اليها يمكنه الاعتماد بالكتاب والسنة وان يقول

لأجل ذلك الإلإلى كتاب الله وسنة رسوله، بل هذا هو الواجب مطلقا وكل من دعا إلى شيء من الدين بلا أصل من كتاب الله وسنة رسوله فقد دعا إلى بدعة وضلالة والانسان في نظره (١٤٠) مع نفسه ومناظرته لغيره اذا اعتصم بالكتاب والسنة هذه الله الى صراطه

المستقيم فان الشريعة مثل سفينة
فوح عليه السلام من ركبها نجوا ومن
تخلف عنها غرق وقد قال تعالى وان
هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا
تبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله
وقال تعالى اتبعوا ما انزل اليكم
من ربكم ولا تتبعوا من دونه اولياء
وكان النبي صلى الله عليه وسلم
يقول في خطبته ان اصدق الكلام
كلام الله وخير الهدي هدي محمد
وشرا الامور محدثاتها وكل بدعة
ضلالة وقال صلى الله عليه وسلم في
الحديث الصحيح الذي رواه مسلم
في سباق حجة الوداع اني انا وليكم
ما ان عسكرتم به لن تضلوا كتاب الله
تعالى وفي الصحيح انه قيل لعبد
الله بن ابي اوفى هل وصي رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال لا قبل فلم
وقد كتب الوصية على الناس قال
وصي بكتاب الله وقد قال تعالى
كان الناس امة واحدة فبعث الله
النبيين مبشرين ومنذرين وانزل
معهم الكتاب بالحق ليحكم بين
الناس فيما اختلفوا فيه وقال
تعالى يا ايها الذين امنوا اطيعوا
اللهواطيعوا الرسول واولى الامر
منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى
الله والرسول ومثل هذا كثير واما
اذا كان الانسان في مقام الدعوة
لغيره والبيان وفي مقام النظر
ايضا فعليه ان يعتصم ايضا بالكتاب
والسنة ويدعو الى ذلك وله ان
يتكلم مع ذلك وبين الحق الذي جاء
به الرسول بالقبسة العقلية والامثال

وهذا مما بعث الله محمد صلى الله تعالى عليه وسلم بهجروا باطلا وثبت عنه في الصحيحين انه
قال اربع من امر الجاهلية في امني ان يدعوهم الفخر بالانحساب والظن في الانساب
والتباه على الميت والاستسقاء بالخموم وفي المسند عن ابي بن كعب عن النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم انه قال من سمعتموه يعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه من امة ولا تكونوا وفي
السنن عنه انه قال ان الله قد اذهب عنكم عية (٧) الجاهلية ونفرا بالاباء الناس رجلا بن
مؤمن بن قحافة

واما كون الخلافة في قرش فلما كان هذا من شرعه ودينه كانت النصوص بذلك معروفة
منقولة ما تورة ذكرها الصحابة بخلاف كون الخلافة في بطن من قرش وغير قرش فانه
لم ينقل احد من الصحابة نصا بل والاقال احدا انه كان في قرش من هو احق بالخلافة في دين
الله وشرعه من ابي بكر ومثل هذه الامور كلها تدبرها العالم بذر النصوص الثابتة وسائر الصحابة
حصل له علوم ضرورية لا يمكن دفعها عن قلبه انه كان من الامور المشهورة عند المسلمين ان ابا
بكر مقدم على غيره وانه كان عندهم احق بخلافة النبوة وان الامر في ذلك بين ظاهر عندهم ليس
فيه اشتباه عليهم ولهذا قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يا ايها الله والمؤمنون الا ابا بكر
ومعلوم ان هذا العلم الذي عندهم بفضلهم وتقديمه ما استفاضوه من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
بامور سمعوها وعابوها وحصل بها لهم من العلم ما علوا به ان الصديق احق الامة بخلافة النبيهم
وافضلهم عند النبيهم وانه ليس فيهم من يشابه حتى يحتاج في ذلك الى مناظرة ولم يقل احد من
الصحابة ان عمر بن الخطاب او عثمان او عليا او غيره افضل من ابي بكر او احق بالخلافة
منه وكيف يقول ذلك وهم داعيرون ومن تقديم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يبر على غيره
وتفضله وتخصيصه بالتعظيم ما قد ظهر بالخاص والعام حتى ان اعداء النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم من المشركين واهل الكتاب والمنافقين يقولون ان ابي بكر من الاختصاص ما ليس لغيره كما
ذكره ابو سفيان بن حرب يوم احد قال ابي القوم محمد ابي القوم محمد ثلثا ثم قال ابي القوم ابن
ابي قحافة ابي القوم ابن ابي قحافة ابي القوم ابن ابي قحافة ابي القوم ابن الخطاب ابي القوم ابن
الخطاب ابي القوم ابن الخطاب وكل ذلك يقول لهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا تحبوه
اخرجه في الصحيحين كما ساق ان شاء الله تعالى بنما حتى اني اعلم طائفة من حذاق المنافقين من
يقول ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان رجلا عاقلا اقام راسة بعقله وحذقه يقولون ان ابا
بكر كان مساطنا على ذلك يعلم اسرارهم على ذلك بخلاف عمر وعثمان وعلى فقد ظهر لامة الخلافة
ان ابا بكر رضي الله عنه كان اخص الناس بمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم فهذا النبي وهذا اصدقه
فاذا كان محمد افضل النبيين فصديقه افضل الصديقين بخلافة ابي بكر الصديق ذلك النصوص
الصحيحة على صحتها وشيوعها ورضا الله ورسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بها وان اعتقدت بجماعة
المسلمين واختيارهم اياه اختيارا استدواقيه الى ما عملوه من تفضيل الله ورسوله وانه احقهم
(٧) عيبة ضم العين وتكسر وتشديد الباء الواحدة والياء التحتية الكبير والفخر كذا في
لسان العرب كتبه مصححه

المضروبة فلهذه طريقة الكتاب والسنة وسلف الامة فان الله سبحانه وتعالى ضرب الامثال في كتابه وبين
بالرايين العقلية فوحيد وصديق رسوله وامر المعاد وغير ذلك من اصول الدين واجيب عن معارضة المشركين كما قال تعالى ولا تأتوا بثل

الاجتهاد بالحق وأحسن تفسيراً وكذلك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في مخاطبته ولما قال ما منكم من أحد إلا سطو به كما
يحتاجوا أحدكم الفم ليلته البدر قاله أبو رزين العقيلي كيف يارسول الله (١٤١) وهو واحد ونحن كثير فقال سأبشركم بذلك في

آلاء الله هذا القمارة من آيات
الله لكم براعتنا به فآله أعظم
ولمأساه أضعاف أضعاء المؤمنين
ضرره المثل بأجاء الشياطين وكذلك
السلف فروى عن ابن عباس أنه
لما أخبر بالرواية عارضة السائل
بقوله تعالى لا تدركه الأصاقل
له ألتست ترى السماء فقال بلى قال
أترأها كلها قال لا فينبه ان نفى
الادراك لا يقتضي نفى الرؤية وكذلك
الاشعة كالامام أحمد في رده على
الجمعة لما بين دلالة القرآن على
علوه واستوائه على عرشه وأنه مع
ذلك عالم بكل شيء كادل على ذلك قوله
تعالى هو الذي خلق السموات
والارض في ستة أيام ثم استوى على
العرش يعلم ما يلج في الارض وما
يخسر منها وما ينزل من السماء وما
يعصر فيها وهو معكم أينما كنتم
والله عاقلون بصرون في أن المراد
بذكر الامية أنه عالم بهم كما اقتضت
الاية العلم وخبرها بالعلم وأنه بين
سجدته أنه مع علوه على العرش
يعلم ما خلق عاملون كما في حديث
العباس بن عبد المطلب الذي رواه
أبو داود وغيره عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال فيه والله فوق عرشه
وهو يعلم ما أنت عليه في الامام
أحمد امكن ذلك باعتبار العقلي
وضرب مثله في المثل الاعلى
فقال لو أن رجلاً بيده قنار يرفها
ما عاصف لكان بصراً فداها بما
فها مع ما يشتهه فآله وله المثل
الاعلى قد أحاط بصوره بخلقه وهو

بهذا الامر عند الله ورسوله فصارت ثابتة بالنص والاجماع جميعاً لكن النص دل على رضا الله
ورسوله بها وأما ما حق وإن الله أمرهم بما قدرها وأن المؤمنين يختارونها وكان هذا الأبلغ من مجرد
العهد بها لأنه حينئذ كان يكون طريق ثبوتها مجرد العهد وأما إذا كان المسلمون قد اختاروه
من غير عهد ودلت النصوص على صوابهم فيما فعلوه ورضا الله ورسوله بذلك كان ذلك دليلاً على
أن الصديق كان فيه من الفضائل التي بان بها عن غير ما علم المسلمون به أنه أحقهم بالخلافة فإن
ذلك لا يحتاج فيه إلى عهد خاص كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما أراد أن يكتب لا يكر
فقال لعائشة ادعي لي ابناك وأخاك حتى أكتب لا يكر كتاباً فأتى أخاف أن يفتي من يقول
قائل أنا أولى وأبي الله والمؤمنون الأبا بكر أخرجهما في الصصين وفي البخاري لقد همت أن
أرسل إلى أبي بكر وابنه وأحمدان يقول القائلون أو يفتي الممتنون ويدفع الله وأبي المؤمنين
فبين صلى الله تعالى عليه وسلم أنه يريد أن يكتب كتاباً خوفاً ثم علم أن الامر واضح فظاهر ليس مما
يقبل التزاع فيه والامة حديثة عهد بنبيها وهم خيرة ما أخرجت للناس وأفضل قرون هذه
الامة فلا يتنازعون في هذا الامر الواضح البلي فإن التزاع إنما يكون لظواهر العلم أو لسوء القصد
وكلا الامر من مستف فإن العلم بفضيلة أبي بكر جلي وسوء القصد لا يقع من جمهور الامة الذين
هم أفضل القرون ولهذا قال أبي الله والمؤمنون الأبا بكر فترك ذلك لعله بان ظهور فضيلة أبي
بكر الصديق واستغلاف لهذا الامر بغنى عن المهدة لا يحتاج إليه فتركه لعدم الحاجة وظهور
فضيلة الصديق واستحقاقه وهذا الأبلغ من العهد

(فصل) وأما قول الرافضيين أنهم يقولون الامام بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أبو بكر
بعبارة غير صائبة فبقوله ليس هذا قول أئمة السنة وإن كان بعض أهل الكلام يقولون ان
الامامة تعتقد بعبارة أربعة كما قال بعضهم تعتقد بعبارة اثنين وقال بعضهم تعتقد بعبارة واحد
فليس هذا أقوال أئمة السنة بل الامامة عندهم تثبت بعوافقة أهل الشوكة عليها ولا يصير
الرجل اماماً حتى يوافقه أهل الشوكة الذين يحصل بطاعتهم مقصود الامامة فإن المقصود
من الامامة انما يحصل بالقدره والسلطان فاذا يوع بعبعة حصلت بها القدرة والسلطان صار
اماماً ولهذا قال أئمة السنة من صار له قدرة وسلطان بفعلهم ما مقصود الولاية فهو من أولى
الامر الذين أمر الله بطاعتهم ما لم يأمر وأبعبية الله فالامامة ملكت وسلطان والملك لا يصير ملكاً
بعوافقة واحد ولا اثنين ولا أربعة الآن تكون موافقة هؤلاء تقتضي موافقة غيرهم بحيث يصير
ملكاً بذلك وهكذا كل أمر يقتضي التعاون عليه لا يحصل الا بمحصل من يملكهم التعاون عليه
ولهذا المناويع رضى الله عنه وصار معه شوكة صار اماماً ولو كان جماعة في سفر فالتسعة أن
يؤمر واحد منهم كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يجلس ثلاثة يكونون في سفر الا أن يؤمر واحد
واحد منهم فاذا أمره أهل القدرة منهم صار أميراً فكون الرجل أميراً وقاضياً وولياً وغير
ذلك من الامور التي منها على القدرة والسلطان متى حصل ما يحصل به من القدرة والسلطان
حصلت والا فلا اذ المقصود بها على أعمال لا تحصل الا بقدرة حتى حصلت القدرة التي بها يمكن
تلك الاعمال كانت حاصلية والا فلا وهذا مثل كون الرجل راعياً لشيء متى سلمت اليمين بحيث

مستوعب على عرشه وكذلك لو أن رجلاً داراً لكان مع خروجه عنها يعلم ما فيها فآله الذي خلق العالم يعلم مع علوه عليه كما قال تعالى لا
يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير ولذا كان التشكيك في مقام الاجابة لمن عارضه بالعقل وادعى أن العقل يعارض النصوص فإنه قد يحتاج

الحل شبهته وبأن بطلانها فإذا أخذ النافي ذكر أنفاً فالحجة مشتمل أن يقول لو كان فوق العرش لكان جسماً ولكن كان مركباً وهو منزوع ذلك ولو كان له عز وقدرة كان (١٤٤) جسماً ولو كان مركباً وهو منزوع ذلك ولو خلق واستود وأنى لكان تحله

الحوادث وهو بمنزعه عن ذلك ولو قامت به الصفات لملته الأعراض وهو منزوع ذلك فهنا يستفصل السائل ويقول له ماذا تريد بهذه الافتراض الجملية فإن أراد بها حقاً وباطلاً قبل الحق ورد الباطل مثل أن يقول أنكر أي يثبت في الجسم نقي قيامه بنفسه وقيام الصفات به ونقي مباينته لمخالفاته ونقي كونه مركباً فتقول هو قائم بنفسه وله صفات قائمة به وانت إذا سميت هذا الجسم باسم يجزأ أن أدع الحق الذي دل عليه صحيح المنقول وصريح العقول لأجل تسميته أنت له بهذا وأما قولك ليس مركباً فإن أردت به أنه سبحانه مركب مركب وكان منفرداً فتركب وأنه يمكن تفرقه وانفصاله فأنه تعالى منزوع عن ذلك وإن أردت أنه موصوف بالصفات مباين للمخوقات فهذا المعنى حق ولا يجوز زعمه لأجل تسميته له مركباً فهذا ونحوه مما يحسب به وإذا قدر أن المعارض أدمر على قضية المعاني الصعبة التي ينشأ بالفتاوى الاصطلاحية المحسنة مثل أن يدعى أن ثبوت الصفات ومباينة المخوقات يستحق أن ينسب في اللغة تجسداً وتركيباً ونحو ذلك قل له هب أنه سمي بهذا الاسم فتصله إما أن يكون بالشرع وأما أن يكون بالعقل أما الشرع فليس فيه ذكر هذه الامماني حتى الله لا ينفى ولا أنبات ولم ينطق أحد من سلف الأمة وأتباعها حتى الله تعالى بذلك لأنفاً

بمقدرة أن يعاها كان راعياً لها والأفعال لا بقدرته عليه فمن لم يحصل له القدرة على العمل لم يكن عاملاً والقدرة على سياسة الناس إما بطاعتهم وإما بغيرهم لهم فحق صار قادراً على سياستهم بطاعتهم أو بغيرهم فهو ذو سلطان مطاع إذا أمر بطاعة الله ولهذا قال أحد في رسالة عبدوس بن مالك الطنطا رسول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إلى أن قال ومن ولي الخلافة فاجمع عليه الناس ورضوا به ومن غلبهم بالسيف حتى صار خليفة وسمى أمير المؤمنين فدفع الصدقات إليهم جازراً وكان أو فاجراً وقال في رواية إسحق بن منصور وقد سئل عن حديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من مات وليس له من مات ميتة جاهلية ما معناه فقال تدري ما الإمام الإمام الذي يجمع عليه المسلمون كلهم يقول هذا الإمام فهذا معناه يحب الله ورسوله فهذا ثابت بالنصوص والاجماع (والثاني) أنه متى صار إماماً فذلك مما يبايعه أهل القدرة وكذلك أمر له عهده إليه أبو بكر إنما صار إماماً لما بايعوه وطاعوه ولو قدر أنهم لم ينفذوا عهده إلى بكر ولم يبايعوه لم يصرا إماماً سواء كان ذلك جائزاً أو غير جائز فالحل والحرمة متم على الأفعال وأما نفس الولاية والسلطان فهو عبارة عن القدرة الحاصلة ثم تحصل على وجه يحبه الله ورسوله كسلطان الخلفاء الراشدين وقد حصل على وجه فيه معصية كسلطان الظالمين ولو قدر أن عمر وطائفة معه بايعوه وامتنع سائر الصحابة عن البيعة لم يصرا إماماً بذلك وإنما صار إماماً بما بايعه جمهور الصحابة الذين هم أهل القدرة والشوكة ولهذا لم يضر تخلف سعد بن عباد لأن ذلك لا يصدح في مقصود الولاية فإن المقصود حصول القدرة والسلطان للذين هما يحصل مصالح الإمامة وذلك قد حصل بموافقة الجمهور وعلى ذلك فمن قال أنه يصرا إماماً بموافقة واحد أو اثنين أو أربعة وليسوا هم ذوي القدرة والشوكة فقد غلط كما أن من ظن أن تخلف الواحد أو الاثنين والعشرة يضر فقد غلط وأبو بكر بايعه المهاجرون والأنصار الذين هم بطانة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والذين بهم صار للإسلام قوة وعزة وبهم فسر المشركون وبهم فتحت جزيرة العرب فجمهور الذين بايعوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم هم الذين بايعوا أبا بكر وأما كون عمر وغيره سبى إلى البيعة في كلبيعة لأبمن سابق ولو قدر أن بعض الناس كان كراهاً للبيعة لم يقدح ذلك في مقصودها فإن نفس الاستحقاق لها ثابت بالادلة الشرعية الدالة على أنها أحقهم بها ومع قيام الدالة الشرعية لا يضر من خالفها ونقص حصولها وجوبها ثابت بحصول القدرة والسلطان عطاوة ذوي الشوكة فالذين الحق لا يدينهم من الكتاب الهادي والسيف الناصر كما قال تعالى لقد أرسلنا رسلاً بالبينات وأزلفنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وأزلفنا الحديد فيهم شديد منافع للناس وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب قال الكتاب بين ما أمر الله به وما نهى عنه والسيف ينصر ذلك ويؤيده وأبو بكر ثبت بالكتاب والسنة أن الله أمر بما يبايعه والذين بايعوه كانوا أهل السيف المطيعين لله في ذلك فالعقدت خلافة التوبة في حق الكتاب والحديد وأما عمر فإن أبا بكر عهده إليه وبايعه المسلمون بعد موت أبي بكر فصار إماماً لما حصلت له القدرة والسلطان بما يبايعهم

ولأننا بل قول القائل إن الله جسم وليس بجسم أو جوهراً وليس بجسم أو في جهة وأما أو ليس في جهة أو شره به الأعراض والحوادث ولا لا تقويمه ونحو ذلك كل هذه الأقوال محدثة بين أهل الكلام الحديث لم ينكلم السلف

والائمة فيها بالخلق التي ولا باطلاق الاثبات بل كانوا ينكرون على اهل الكلام الذين يشككون على هذا النوع في حق الله تعالى شيئا
وانما وان اردت انني ذلك معلوم بالعقل وهو الذي تدعيه النفاة (١٤٣) ويدعون ان نفهم المعلوم بالعقل عارض نصوص

الكتاب والسنة قبله فالامور
العقلية المحضة لا عبرة فيها بالافان
فالعقل اذا كان معلوما اثباته
بالعقل لا يجوز نفية تعبير المعبر عنه
بأي عبارة عبر بها وكذلك اذا
كان معلوما انتفاءه بالعقل لا يجوز
اثباته بأي عبارة عبر بها بالمعبرين
له بالعقل ثبوت المعنى الذي نقاه
وسماه بالغاؤه الاصطلاحية وقد
يقع في محاوره اطلاق هذه الالفاظ
لأجل اصطلاح ذلك الثاني ولغته وان
كان المطلق لها لا يستعمل اطلاقها في
غير هذا المقام كما اذا قال الرافضي
انتم ناصبة تصبوت العداء ولا ل
محمد فقيل له نحن نتولى الصحابة
والقراية فقال لا اولاد الايراد في لم
يشتر من الصحابة لم يتولى القراية
فكون قد نصب لهم العداء فبقال
له هب ان هذا اسمي نصبا فقلت
ان هذا المحرم فلا دلالة لك على ذم
النصب بهذا التفسير كالادالة على
ذم الرض عن موالاة اهل البيت
اذا كان الرجل مواليا لاهل البيت
كما يجب الله ورسوله ومنه قول
القائل

ان كان رفضا صاحب آل محمد
فليس هذا الشغلان افرافضي

وقوله
اذا كان نصبا اولاد الصحاب
فاني حكما زعموا ناصبي

وان كان رفضا ولاء الجميع
فلا برج الرض من جاني
والاصل في هذا الباب ان الالفاظ
توان مذ كور في كتاب الله وسنة

واما قوله ثم عثمان بن عفان بنص عمر على ستمه هو أحدهم فاختاره بعضهم فيقال ايضا عثمان لم
يصرا ماما باختياره بعضهم بل بعباية الناس له وجميع المسلمين يا بعوا عثمان بن عفان لم يتخلف عن
بيته أحد قال الامام أحدي رواية جمدان بن علي ما كان في القوم من بيعة عثمان كانت
بابجاءهم فابايعه ذو والشوك والقدرة صار اماما والاولو قدرا تبع عبد الرحمن بابيعه ولم يبايعه على
ولا غيره من الصحابة اهل الشوك لم يصرا ماما ولكن عمر لم يجعله شورى في سنة عثمان وعلى
وطلمة والز يروى بعد عبد الرحمن بن عوف ثم انه خرج طلحة والز يروى بعد باختيارهم وبني عثمان
وعلى وعبد الرحمن بن عوف واتفق الثلاثة باختيارهم على ان عبد الرحمن بن عوف لا يتوفى ويولي
أحد الرجلين وأقام عبد الرحمن ثلاثا محلف أنه لم يتغصب فيها بكبر يوم نشأوا السابقين الاولين
والثانيين لهم بحسان وشاؤوا امراء الانصار وكان قد جموع مع عمر ذلك العام فأشار عليه المسلمون
بولاية عثمان وذكر أنهم كلهم قدموا عثمان فابعوه لآل عن رغبة أعطاهم اياها ولا عن رغبة أضافهم
بها ولهذا قال غير واحد من السلف والائمة كابوب السختياني وأجد بن حنبل والدارقطني
 وغيرهم من قدم عليا على عثمان فقد أزرى بالمهاجر بن والانصار * وهذا من الأدلة الدالة على
ان عثمان أفضل لانهم قدموه باختيارهم وانشأواهم

واما قوله ثم علي بعباية الخلق له فتحصيه عليا بعباية الخلق له دون أبي بكر وعمر وعثمان
كلام ظاهر البطلان وذلك أنه من المعلوم لكل من عرف سيرة القوم أن انصاف الخلق
ومبايعتهم لا يكره وعثمان أعظم من اتفقهم على بيعة على رضي الله عنه ونعمهم جميعين
وكل أحد يعلم أنهم اتفقوا على بيعة عثمان أعظم مما اتفقوا على بيعة على والذين بايعوا
عثمان في أول الامر أفضل من الذين بايعوا عليا فإنه بايعه على وعبد الرحمن بن عوف وطلحة
والز يروى بعد الله من مسعود والعباس بن عبد المطلب وأبي بن كعب وأمثالهم مع سكرة
وطما نبذة بعد مشاوراة المسلمين ثلاثة أيام * وأما على رضي الله عنه فإنه بيع عقب
قتل عثمان رضي الله عنه والقبول مضطربا مختلفا وأكابر الصحابة متفرقون وأحضر
طلحة احضار احدى قال من قال انهم جاؤا به مكرها وان قال يابعت والبيع على فني وكان لأهل
الفتنة بالمدينة شوك لما قتلوا عثمان وما ج الناس لقتله و جاعظما وكثير من الصحابة لم
يبايع عليا كعبد الله بن عمرو وأمثاله وكان الناس معه ثلاثة أصناف صنف فاقولوا معه وصف
قاتلوه وصنف لم يقاتلوه ولم يقاتلوا معه فكيف يجوز ان يقال في علي بعباية الخلق ولا يقال
مشمل ذلك في مبايعته الثلاثة لم يتخلف عليهم أحد لما بايعهم الناس كلهم لاسماعين * وأما
أبو بكر رضي الله عنه فتختلف عليهم أجدا لما بايعهم الناس كلهم لاسماعين * وأما
في نفوس البشر ولكن هو مع هذا رضى الله عنه لم يعارض ولم يدفع حقولا أعان على باطل
بل قد روى الامام أحمد بن حنبل رضى الله عنه في مسند الصدديق عن عثمان عن أبي معاوية عن
داود بن عبد الله الاودي عن جمدان بن عبد الرحمن هو الهجري فذكر حديث السقيفة وقبه
أن الصدديق قال ولقد علمت يا سعد أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال وأنت قاعد
فرئش ولا هذا الامر فبر الناس تبع لبرهم وفاجرهم تبع لفاجرهم قال فقال له سعد صدقت

رسوله وكلام أهل الاجماع فهذا يجب اعتبارا عنه وتعليق الحكمة به فان المذكور بعد ما استحق صلح المدح وان كان ذمما استحق
الذم وان أثبت شيئا أوجب اثباته وان نفي شيئا أوجب نفيه لان كلام التمسق وكلام ربه حتى وكلام أهل الاجماع حتى وهذا قوله

تعالى قل هو الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد لم يكن له كفوا أحد وقوله تعالى هو الرحمن الرحيم هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام ونحو ذلك من أسماء الله وصفاته (١٤٤) وكذلك قوله تعالى ليس كمثل شيء وقوله تعالى لا تدركه الابصار وقوله تعالى

وجوه يومئذ ناظرة الى ربها ناظرة وأمثال ذلك مما ذكره الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم فهذا كله حق ومن دخل في اسم مذموم في الشرع كان مذموما كاسم الكافر والمنافق والمفسد ونحو ذلك ومن دخل في اسم محمود في الشرع كان محمودا كاسم المؤمن والصادق ونحو ذلك وأما الالفاظ التي ليس لها أصل في الشرع فتلك لا يجوز تعليق المدح والذم والاثبات والنفي على معناها إلا أن يبين أنه يوافق الشرع والالفاظ التي تعارض بها المصوص هي من هذا الضرب كلفظ الجسم والحيز والجهة والجوهر والعرض فن كانت معارضة عقل هذه الالفاظ لم يتجزأ أن يكفر بخالفه إن لم يكن قوله مما يبين الشرع أنه كفر لأن الكفر حكم شرعي متعلق عن صاحب الشريعة والعقل قد يعلم به صواب القول وخطؤه وليس كل ما كان خطأ في العقل يكون كفرا في الشرع كما أنه ليس كل ما كان صوابا في العقل يجب في الشرع معرفته ومن العجب قول من يقول من أهل الكلام أن أصول الدين التي يكفر بخالفها هي علم الكلام الذي يعرف بمجرد العقل وأما ما لا يعرف بمجرد العقل فهي الشرعيات عندهم وهذه طريقة المعتزلة والجمهورية ومن سلك سبيلهم كاتب صلب الارشاد وأمثالهم فيقال لهم هذا الكلام تضمن شيئين أحدهما أن أصول الدين هي التي

نحن الوزراء وأنتم الأمراء فهذا من حسن ولعل جيدا أخذ من بعض الصحابة الذين شهدوا ذلك وفيه فائدة جليلة جدا وهي أن سعد بن عبادته تزل عن مقامه الأول في دعوى الامارة وأذن للصدق بالامارة فرضى الله عنهم أجمعين ولهذا اضطرب الناس في خلافة علي على أقوال ففقال طائفة أنه امام وان معاوية امام وأنه يجوز نصب امامين في وقت اذا لم يكن الاجتماع على امام واحد وهذا يحكي عن الكثرانية وغيرهم وقالت طائفة لم يكن في ذلك الزمان امام عام بل كان زمان فتنة وهذا قول طائفة من أهل الحديث البصريين وغيرهم ولهذا لما أظهر الامام أحمد التبرع بعلي في الخلافة وقال من لم يرب بعلي في الخلافة فهو أضل من حمار أهله أنكر ذلك طائفة من هؤلاء وقالوا قد أنكر خلافتهم من لا يقال هو أضل من حمار أهله يربون من تخلف عنهم من الصحابة واحتج أحمد وغيره على خلافة علي بحديث سفينة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تكون خلافة النبوة ثلاثين سنة ثم يصير ملكا وهذا الحديث قد رواه أهل السنن كآبي داود وغيره * وقالت طائفة ثالثة بل علي هو الامام وهو مصيب في قتاله لمن قاتله وكذلك من قاتله من الصحابة كطلحة والزبير كما هم مجتهدون مصبون * وهذا قول من يقول كل مجتهد مصيب فقول البصريين من المعتزلة أي الهذيل وأبي علي وأبي هاشم ومن وافقهم من الأشعرية كلقاضي أبي بكر وأبي حامد وهو المشهور عن أبي الحسن الأشعري وهو لا أيضا يحصلون معاوية بمجتهدا مصيبا في قتاله كأن عليا مصيب وهذا قول طائفة من الفقهاء من أصحاب أحمد وغيرهم ذكره أبو عبد الله بن حامد ذكر لأصحاب أحمد في المقتلين يوم الجمل وصفين ثلاثة أوجه أحدها كلاهما مصيب والثاني المصيب واحد لا يعبه والثالث أن عليا هو المصيب ومن خالفه مخطئ والمنصوص عن أحمد وأئمة السنة أنه لا يذم أحد منهم وإن عليا أولى بالحق من غيره أما تصويب القتال فليس هو قول أئمة السنة بل هم يقولون أن تركه كان أولى * وطائفة رابعة تجعل عليا هو الامام وكان مجتهدا مصيبا في القتال ومن قاتله كانوا مجتهدين مخطئين وهذا قول كثير من أهل الكلام والرازي من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم * وطائفة خامسة تقول ان عليا مع كونه كان خليفة وهو أقرب الى الحق من معاوية فكان ترك القتال أولى وبني المسألة عن القتال لهؤلاء هؤلاء فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال ستكون فتنة القاعد فلهما خير من القائم والقائم خير من الساعي وقد ثبت أنه قال صلى الله تعالى عليه وسلم عن الحسن ان أباي هذا سيد وسيصلح الله بين فتنتين عظيمتين من المؤمنين فأتى علي الحسن بالاصلاح ولو كان القتال واجبا ومستحباً لأمدهم تاركه قالوا وقال البغاة لم يأمر الله به ابتداء ولم يأمر بقتال كل باغ بل قال تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فان بقت احداهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى أمر الله فأمرا اذا قتل المؤمنون بالاصلاح بينهم فان بقت احداهما قوتلت قالوا ولهذا لم يحصل بالقتال مصلحة والامر الذي يأمر الله به لا بد أن تكون مصلحته واجبة على مقصدته وفي سنن أبي داود حدثنا الحسن بن علي حدثنا زيد بن أبي هاشم عن مجدي بن ابي سيرين قال قال حذيفة ما أحدم الناس ندرته الفتنة إلا أنا فأخاف عليه الامجد بن مسلمة فأتى سمعت

تعرف بالعقل المحض دون الشرع والتساق أن الخائف لها كافر وكل من المحدثين وان كانت باطلة فالجوع رسول بينهم ما يتناقض وذلك أن ما لا يعرف إلا بالعقل لا يعلم أن مخالفه كافر الكفر الشرعي فانه ليس في الشرع أن من خالف ما لا يعلم إلا بالعقل

يكفر وانما الكفر يكون بتكذيب الرسول فيما أخبر به أو الامتناع عن متابعتهم مع العلم بصدقه مثل كفر فرعون واليهود ونحوهم وفي الجلة قال الكفر متعلق بما جاء به الرسول وهذا ظاهر على قول من (١٤٥) لا يوجب شأ ولا يحصره الا بالشرع فانه لو

رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول لا تضرنا الفتنة قال اوداد وجدناهم وروى مزيق
 حيد ناشعة عن الاشعث بن سلم بن عبيد بن ضبيعة قال دخلنا على حذيفة فقال
 اني لا عرف رجلا لا تضره الفتنة شأ قال نعم فخرجنا فاذا افسطاط مضرب فدخلنا فاذا فيه محمد بن
 مسلة فسالناه عن ذلك فقال ما اريد ان يستعمل على شيء من امصاركم حتى تبغلي عما تجبلي
 فهذا الحديث بين ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اخبر ان محمد بن مسلة لا تضره الفتنة
 وهو ممن اعتزل في القتال فلم يقاتل لامع على ولا مع معاوية كما اعتزل سعد بن أبي وقاص واسامة
 ابن زيد وعبد الله بن عمر وابو بكر وعمران بن حصين واكثر السابقين الاولين وهذا يدل
 على انه ليس هنالك قتال واجب ولا مستحب ان لو كان كذلك لم يكن ترك ذلك مما يدح به الرجل
 بل كان من فعل الواجب والمستحب افضل ممن تركه ودل ذلك على ان القتال قتال فتنة كما
 ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال ستكون فتنة القاعد فهاخرون
 القائم والقائم فيها خيرون الماشي خيرون الساعي والساعي خيرون الموضع وامثال
 ذلك من الاحاديث الصحيحة التي تبين ان ترك القتال كان خيرا ممن فعله من الجانبين وعلى
 هذا جمهور رامة أهل الحديث والسنة وهو مذموم ماله والثوري واجد وغيرهم وهذه اقوال
 من يحسن القول في علي وطه والزيير ومعاوية ومن سوى هؤلاء ممن انحاز جوارا ورافض
 والمعتزلة فقلنا لا هم في الصواب بل آخر فلتجوارج تصكفعليا وعثمان ومن والاها
 والرافض تصكف جميع الصحابة الثلاثة ومن والاها وتفسقهم ويكفرون من قاتل عليا
 ويقولون هو امام معصوم وطائفة من الروانسة تفسقه وتقول انه ظالم وطائفة من المعتزلة
 تقول قد فسق امامه وامام قاتله لكن لا يعلم عنه وطائفة اخرى منهم تفسق معاوية وعمر
 دون طه والزيير وعائشة * والمقصود ان الخلاف في خلافة علي وحروبه كثير مشتهر بين
 السلف والخلف فكيف تكون مبايعة الخلق اعظم من مبايعة الثلاثة فله رضى الله عنهم
 اجمعين فان قال اردت ان أهل السنة يقولون ان خلافتهم انما عقدت بمبايعة الخلق لا بالانص
 فلا ريب ان أهل السنة وان كانوا يقولون ان النص على ان عليا من الخلفاء الراشدين لقوله
 خلافة النبوة ثلاثون سنة فهم يروون النصوص الكثيرة في صحة خلافة غيره وهذا امر معام
 عند أهل الحديث يروون في صحة خلافة الثلاثة نصوصا كثيرة بخلاف خلافة علي فان
 نصوصها قليلة فان الثلاثة اجتمعت الامة عليهم فحصل بهم مقصود الامامة وقول بهم
 الكفار وقفت بهم الامصار وخلافة علي ليقاتل فيها كافر ولا فتح مصر وانما كان السيف
 بين أهل القبلة وأما النص الذي تدعيه الرافضة فهو كالنص الذي تدعيه الراوندية على العباس
 وكلاهما معام الفساد بالضرورة عند أهل العلم ولو لم يكن في اثبات خلافة علي الا هذا لم تثبت
 له امامة قط كما ثبت للعباس امامة بتطهيره
 وأما قوله ثم اختلفوا فقال بعضهم ان الامام بعده الحسن وبعضهم قال انه معاوية فقال
 أهل السنة لم يمتازوا في هذا بل هم يعلمون ان الحسن يابى أهل العراق مكان أبيه وأهل الشام
 كانوا مع معاوية قبل ذلك وقوله ثم ساقوا الامامة في بني أمية ثم في بني العباس فيقال أهل

(١٩ - منهاج أول) أعظم الذم حتى قال عبد الله بن المبارك انه كذب كلام اليهود والنصارى ولا نستطيع
 ان ننكح كلام الجهمية بل الحق انه لو قدر ان بعض الناس غلط في معان دقيقة لانهم لا ينظرون العقل وليس فهم يبان في النصوص

والاجماع لم يجز لاحد ان يكفر مثل هذا ولا يفسقه بخلاف من نفي ما اثبتته النصوص الظاهرة المتواترة فهذا الحق بالتكفير ان كان
المخفى في هذا الباب كقراؤيس المقصود هنا بيان (١٤٦) مسائل التكفير فان هذا امسوط في موضع آخر ولكن المقصود ان

عمدة المعارضين للنصوص النبوية
أقوال فيها اشتباه واجمال فاذا وقع
الاستفصال والاستفسار بين
الهدى من الضلال فان الادلة
السبعة معقولة بالافراط الدالة على
المعاني واماد الالة مجرد العقل فلا
اعتبار فيها بالافراط وكل قول لم
يرد لفظه ولا معناه في الكتاب والسنة
وكلام سلف الامة فانه لا يدخل
في الادلة السبعة ولا يتعلق السنة
والبدعة بموافقة ومخالفة فضلا
عن ان يملئ بذلك كفسر واعيان
وانما السنة موافقة الادلة الشرعية
والبدعة مخالفتها وقد يقال عظام
يعلم انه موافق لها ومخالف انه
بدعة اذا اصل امره غير مشروع فقد
نذرع الى البدعة وان كان ذلك العمل
تبين فيه بعدا له مشروع وكذلك
من قال في الدين قولاً لا يدل شرعي
فانه نذرع الى البدعة وان تبين له
فيما بعد موافقة السنة والمقصود
هنا ان اقوال التي ليس لها اصل
في الكتاب والسنة والاجماع
كاقوال النفاة التي تقولها الجهمية
والمعتزلة وغيرهم وقد يدخل فيها
ما هو حق وباطل هم يصفون بها
أهل الانبث الصلقات الثابتة بالنص
فانهم يقولون كل من قال ان القرآن
غير مخلوق او ان الله يرى في الآخرة
او انه فوق العالم فهو محسم مشبه
حشوي وهذه الثلاثة مما اتفق
عليها سلف الامة وأئمتنا وحكي
اجماع أهل السنة عليها غير واحد
من الأئمة والعلماء باقوال السلف

السنة لا يقولون ان الواحد من هؤلاء كان هو الذي يجب أن يولى دين من سواء ولا يقولون انه
يجب طاعته في كل ما يأمربه بل أهل السنة يجتنبون بالواقع ويأمرون بالواجب فيشهدون
بما وقع ويأمرون بما أمر الله ورسوله يقولون هؤلاء هم الذين تولوا وكان لهم سلطان وقدره
يقدرون بها على مقاصد الولاية من اقامة الحدود وقسم الاموال وتولية الولاية وجهاد العدو
واقامة الحج والاعباد والجمع وغير ذلك من مقاصد الولاية ويقولون ان الواحد من هؤلاء
ونوابهم وغيرهم لا يجوز ان يطاع في معصية الله تعالى بل يشارك فيما يفعله من طاعة الله
فيغري معه الكفار ويصلي معه الجمعة والعيدين ويحج معه ويعاون في اقامة الحدود والامر
بالمعروف والنهي عن المنكر وأمثال ذلك فيعاونون على البر والتقوى ولا يعاونون على الاثم
والعدوان ويقولون انه قد تولى غير هؤلاء بالقرب من بنى امية ومن بنى على ومن المعلوم ان
الناس لا يصلحون بالولاية وأنه لو تولى من يهودون هؤلاء من الملوك الظلمة لكان ذلك خيرا من
عدمهم كما يقال ستون سنة مع امام جائر خير من ليلة واحدة بلا امام ويرى على رضى الله
عنه أنه قال لا بد للناس من امام مرة كانت أو فاجرة قيل له هذه البرة قد عرفناها يا ابا العاجزة
قال يؤمن بها السبيل ويقام بها الحدود ويجهاد بها العدو ويقسم بها التي ذكره على بن
معد في كتاب الطاعة والمعصية وكل من تولى كان خيرا من المعلوم المنتظر الذي تقول الرافضة
انه الخلف الخ فان هذا يحصل امامته من المصلحة لافى الدنيا ولا فى الدين أصلا ولا فائدة
في امامته الا الاعتقادات الفاسدة والاماني الكاذبة والفتن بين الامة وانتظار من لا يجيء
فتطوى الاعمار ولم يحصل من فائدة هذه الامامة شئ والناس لا يحكمهم بشيء أم قليلة ولا ولا
أمور بل كانت أمورهم تنفذ فكيف قطع أمورهم اذ لم يكن لهم امام الامن لا يعرف ولا يدري
ما يقول ولا يقدر على شئ من أمور الامامة بل هو معدوم وأما بأؤفهم يكن لهم قدرة وسلطان
الامامة بل كان لاهل العلم والدين منهم امامة أمثالهم من جنس الحديث والفتن ونحو ذلك
لم يكن لهم سلطان الشوكة فكانوا عاجزين عن الامامة سواء كانوا أولى بالولاية أو لم يكونوا أولى
فكل حال ما كانوا ولا ولوا ولا كان يحصل بهم المطلوب من الولاية لعدم القدرة والسلطان
ولو أطاعهم المؤمنين لم يحصل له بطاعتهم المصالح التي تحصل بطاعة الأئمة من جهاد الاعداء
وابصال الحقوق الى مسقطها أو بعضهم واقامة الحدود * فان قال القائل ان الواحد من
هؤلاء أو من غيرهم امام أى ذو سلطان وقدره يحصل بهما مقاصد الامامة كان هذا مكاربة للفس
ولو كان ذلك كذلك لم يكن هناك متول براجمهم ولا يستبد بالامر دونهم وهذا لا يقوله أحد وان
قال انهم أئمة بمعنى أنهم هم الذين يجب أن تولوا وأن الناس عصوا بترك توليتهم فهذا اعزله أن
يقال فلان كان يصح أن يولى القضاء ولكن لم يول طالبا وعدوانا ومن المعلوم أن أهل السنة
لا يشارعون في أنه كان بعض أهل الشوكة بعد الخلفاء الاربعة يولون شخصا وغيره أولى
بالولاية منه وقد كان عمر بن عبد العزيز يختار أن يولى القاسم بن محمد بعده لكنه لم يطق ذلك لان
أهل الشوكة لم يكونوا موافقين على ذلك وحينئذ فاهل الشوكة الذين قدموا المروج حوتر كوا
الراجح والذي يولى بقوته وقوة أتباعه طالبا ونفيا يكون اثم هذه الولاية على من ترك الواجب
مع قدرته على فعله أو أعان على الظلم وأما من لم يظلم ولا أعان طالبا وانما أعان على البر والتقوى

مثل أحد من حنبل وعلي بن المديني وأصم بن ابراهيم وداود بن علي وعثمان بن سعيد الدارمي ومحمد بن اسحق بن
نزيعة وأمثال هؤلاء ومثل عبد الله بن سعيد بن كلاب وأبي العباس القلانسي وأبي الحسن الأشعري وأبي الحسن علي بن مهدي الطبري
فليس

ومثل أبي بكر الاممعلي وأبي نعيم الاصهاني وأبي عمر بن عبد البر وأبي عمرو الطنكسي ويحيى بن عمار السجستاني وأبي اسمعيل الانصاري
وأبي القاسم النيسابوري ومن لا يحصى عدده الا الله من أنواع أهل (١٤٧) العلم فاذا قال النفاص الجهمية والمعتزة وغيرهم

فليس عليه من هذا شيء ومعلوم أن صالح المؤمنين لا يعاونون الولاة الاعلى البر والتقوى
لا يعاونونهم على الانحراف والعدوان فصار هذا اعتناء الامام الذي يجب تقديمه في الشرع لكونه
أقرب وأعلم بالسنة وأقدم هجرة وسنا اذا قدموا والشوكه من هودونه للصلوات خلفه الذين لا يحكمهم
الصلاة الا خلفه أي ذنب لهم في ذلك ~~و~~ كذلك الحاكيم الجاهل أو الظالم أو الفضول اذا
طلب المظالم منه أن ينصفه ويحكمه بحقه فيجيبه أو يقسم له ميراثه أو يرجع بايام لاولي
لها غير السلطان ويجوز ذلك فأى شيء عليه من انتم أو اثم من ولاوه ولم يستعن به الا على حق لا على
باطل وقد قال تعالى فاتقوا الله ما استطعتم وقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذا أمرتكم
بأمر فأقوامه ما استطعتم رواء البخاري ومسلم ومعلوم ان الشريعة جاءت بتحصيل المصالح
وتكليفها وتعطيل المفاسد وتقليدها بحسب الامكان * وأهل السنة يقولون ينبغي أن يولي
الاصليح للولاية اذا أمكن ما وجوبه عند أكثرهم واما استجبا باعتد بعضهم وان من عدل عن
الاصليح مع قدرته لهواه فهو ظالم ومن كان عاجزا عن تولية الاصليح مع محبته لذلك فهو معذور
ويقولون من يولي فانه يستعان به على طاعة الله بحسب الامكان ولا يعان الا على طاعة الله ولا
يستعان على معصية الله ولا يعان على معصية الله تعالى فليس قول أهل السنة في الامامة
خيرا من قول من يأمر بطاعة مدموم أو عاجز لا يمكنه الاغاثة المطلوبة من الامنة ولهذا كانت
الرافضة لما عدلت عن مذهب أهل السنة في معاونته أئمة المسلمين والاستعانة بهم دخلا في
معاونة الكفار والاستعانة بهم فهم يدعون الى الامام المصوم ولا يعرف لهم امام موجود
يأتمون به الا كفورا وظالمون فهم كالذي يحيل بعض العامة على اولياء الله رجال الغيب والرجال
الغيب عنده الأهل الكذب والمكر الذين لا يكون أموال الناس بالباطل ويصدون عن سبيل
الله أو واجن أو الشياطين الذين يحصل بهم بعض الناس أحوال شيطانية فلو قدر أن مات تبعه
الرافضة من النص هو حق موجود وأن الناس لم يولوا المنصوص عليه لكانوا قد تركوا من يجب
توليته وولوا غيره وحينئذ فالامام الذي قام بمصود الامامة هو هذا المولى دون المنوع المفقور
نعم ذلك يستحق أن يولي لكن ما ولي فالأثم على من ضيع حقه وعدل عنه لا على من لم ينسحق حقه
ولم يعتد وهم يقولون ان الامام واجب نصبه لانه لطف ومصلحة للعباد فاذا كان الله ورسوله
يعلم أن الناس لا يولون هذا المعين اذا أمر أو اولى به كان أمرهم بولاية من يولونه ويتفقون
بولاية أولى من أمرهم بولاية من لا يولونه ولا يتفقون بولاية كذا قيل في امامة الصلوة والقضاء وغير
ذلك فكيف اذا كان ما بدعونه من النص من أعظم الكذب والافتراء والنسب الى الله تعالى
عليه وسلم قد أخبر أمته بما سيكون وما يقع بعدهم من الفرق فاذا نص لامته على امامة شخص ولم
أثم لا يولونه بل يعدلون عنه ويولون غيره يحصل لهم بولاية مقصود الولاية وانه اذا قبضت النبوة
الى المنصوص حصل من سفلت ادعاء الامامة ما لم يحصل بغير المنصوص ولم يحصل من مقاصد الولاية
ما حصل بغير المنصوص كان الواجب العدول عن المنصوص مثال ذلك أن ولي الأمر اذا كان
عنده شخصان ويعلم أنه ان ولي أحدهما طبع وفقه السلاوة وأقام الجهاد وقهر الاعداء وأنه
اذا ولي الآخر لم يطع ولم يفتح شيئا من البلاد بل يقع في الرعية الفتنة والفساد كان من المعلوم
لكل عاقل أنه ينبغي أن يولي من يعلم أنه اذا ولاه حصل له الخير والمنفعة لامن اذا ولاه لم يطع

لكن ان تقولوا أنه متبع في اثبات الجسمة فانه يقول لكم وانتم مبتدعون في نفقة كالدعة في اثباته ان لم تكن أعظم
بل الثاني أحق بالدعة من المبتدع لان المبتدع أثبت ما أثبتته النصوص وذكركم هذا معاوضة للنصوص وتأييد لها وموافقة لها وردا

عن من خالف موجها فان قدر أنه ابتدع في ذلك كانت بدعته أخف من بدعته من نفي ذلك نفيها عارض به النصوص ودفع موجها ومقتضاها فان ما خالف النصوص فهو (١٤٨) بدعة باتفاق المسلمين وما لم يعلم أنه خالفها فقد لا يسمى بدعة قال الشافعي رضي

الله تعالى عنه البدعة بدعتان بدعة خالفت كتابا أو سنة أو إجماعا أو أثران بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذه بدعة ضلالة وبدعة لم يخالف شأ من ذلك فهذه قد تكون حسنة لقول عمر نعمت البدعة هذه هذا الكلام أو نحوه ورواه الشيخ بإسناده الصحيح في المدخل ومن المعلوم أن قول نفاة الرؤية والصفات والعلو على العرش والقائلين بأن الله لم يتكلم بل خلق كلاما في غيره ونفهم ذلك لأن إثبات ذلك تجسيم هو إلى مخالفة الكتاب والسنة والأجماع السلفي والأثر أقرب من قول من أثبت ذلك وقال مع ذلك أنفا لما يقول أنها توافق معنى الكتاب والسنة والاسماء والنفاة متفقون على أن تطواهر النصوص تجسم عندهم وليس عندهم بالنفي نص فهم معترفون بأن قولهم هو البدعة وقول من اتبعهم أقرب إلى السنة ومما وضع هذا أن السلف والأئمة صكوا كلامهم في ذم الجهمية النفاة للصفات وذكروا المشبهة أيضا وذلك في كلامهم أهل بكثير من ذم الجهمية لأن مرض التعطل أعظم من مرض التشبيه وأما ذكر التجسيم وذم الجهمية فهذا لا يعرف في كلام أحد من السلف والأئمة كما لا يعرف في كلامهم أيضا القول بأن الله جسم أو ليس بجسم بل ذكرنا في كلامهم الذي أكرهه على

وحصل بينه وبين الرعية الحرب والفتنة فكيف مع علم الله ورسوله بحال ولاية الثلاث وما حصل فيهم من مصالح الأمة في دينها ودنياها لا ينص عليها وينص على ولاية من لا يطاع بل يحارب ويقاتل حتى لا يكتفه قهر الأعداء ولا إصلاح الأولياء وهل يكون من ينص على ولاية هؤلاء دون ذلك إلا جاهلان لم يعلم الحال أو ظالمًا مفسداً على نوص والله ورسوله يرى من الجهل والظلم وهم يضيفون إلى الله ورسوله المدول عما فيه مصلحة العباد إلى ما ليس فيه إلا الفساد وإذا قيل إن الفساد حصل من معصيتهم لا من تقصيره قيل أفليس ولاية من يطعونه فتحصل المصلحة أولى من ولاية من يعصونه فلا تحصل المصلحة بل الفتنة ولو كان الرجل ولده وهنالك مؤذبان إذا أسله إلى أحدهما تعلم وتأذب إذا أسله إلى الآخر فزهر ب أفليس إسلامه إلى ذاك أولى ولو قدر أن ذاك أفضل فأى منفعة في فضيلته إذا لم يحصل للوالبه منفعة لنفسه ورعته ولو خطب المرأة رجلا من أحدهما أفضل من الآخر لكن المرأة تكرهه وإن تزوجت لم تطع بل تخافه وتؤذبه فلا تنفع به ولا ينفع هو بها والآخر خشيته ويحجب ويحصل به مقاصد النكاح أفليس تزويجها بهذا المفضول أولى باتفاق العقلاء ونص من ينص على تزويجها بهذا أولى من النص على تزويجها بهذا فكيف يضاف إلى الله ورسوله ما لا يرضاه إلا ظالم أو جاهل وهذا ونحوه مما يعامل به بطلان النص بتقدير أن يكون على هو الأفضل الأحق بالأماره لكن لا يحصل ولاية إلا ما حصل وغيره ظالم لا يحصل به ما حصل من المصالح فكيف إذا لم يكن الأمر كذلك لاني هذا ولا في هذا فقول أهل السنة خير صادق وقول حكم وقول الرافضة خير كاذب وقول سفة فأهل السنة يقولون الأمر والامام والخليفة ذو السلطان الموجود الذي له القدرة على عمل مقصود الولاية كأن أمام الصلاة هو الذي يصلي بالناس وهم يأتون به ليس أمام الصلاة من يستحق أن يكون أماماً وهو لا يصلي بأحد لكن هذا ينبغي أن يكون أماماً والفرق بين الامام وبين من ينبغي أن يكون هو الامام لا يخفى الأعلى الطعام ويقولون انه يعاون على البر والتقوى دون الأثم والعدوان ويطاع في طاعة الله دون معصيته ولا يخرج عليه بالسيف وأما حديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انما تدل على هذا كافي الصحيبين عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال من رأى من أمره شياً يكرهه فليصبر عليه فإنه ليس أحد من الناس يخرج عن السلطان شيئاً فثابت عليه الامان مستحالة فجعل الحذور هو الخروج عن السلطان ومفارقة الجماعة وأمر بالصبر على ما يكره من الأمير لم يخص بذلك سلطاناً معيناً ولا أميراً معيناً ولا جماعة معينة وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال من خرج من الطاعة وفارق الجماعة ثم مات ميتة جاهلية ومن قتل تحت راية (١) عمية بغضب لعصبه أو بدعوى عصبه أو بنصر عصبه فقتل فقتله جاهلية ومن خرج على أمي يضرب برها وفاجرها ولا يتعاطى من مؤمنها ولا يني أي عهدده فليس مني ولست منه فذم الخروج عن الطاعة ومفارقة الجماعة وجعل ذلك ميتة جاهلية لأن أهل الجاهلية لم يكن لهم رأس يجمعهم والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم دائماً يأم بأقامة رأس حتى أمر بذلك في السقراذ كانوا ثلاثة فأمر بالامار في أقل عدد وأقصر اجتماع وفي صحيح مسلم عن حذيفة قال قلت يا رسول الله أنا كنافي جاهلية وشر فإنا

الجمهية نفي الجسم كما ذكره أحد في كتاب الرعي الجمهية ولما ناطر ابن غوث وأزمنة ابن غوث بأنه الله جسم امتنع أن يسمي موافقته على النفي والاثبات وقال هو أحد صمد لم يلد ولم يولد لم يكن له كفوا أحد والمقصود هنا أن نفاة الرؤية (١) قوله عمية في كتب اللغة أنهم الفتنة والقتال للعصبية ونضم عليها وتكسر والميم والتحية بعدها مسدودان كتبه مصححه

من الجهمية والمعتزلة وغيرهم اذ قالوا اثباتها يستلزم أن يكون الله جسما وذلك منتهى وادعوا أن العقل يدل على المقدسيتين احتج
حينئذ إلى بيان بطلان المقدسيتين أو أحدهما فأما أن يبطل نفس (١٤٩) التلازم أو في اللازم أو المقدستان جميعا

وهنا افترقت طرق مشتهرة الرؤية
فطائفة تازعت في الأولى كالاشعري
وأمثاله وهو الذي حكاه الاشعري
عن أهل الحديث وأصحاب السنة
وقالوا لا نسلم أن كل مرئى محبان
يكون جسما فقالت النفاة لأن
كل مرئى في جهة وما كان في جهة
فهو جسم فافترقت نفاة الجسم
على قولين طائفة قالت لا نسلم أن
كل مرئى يكون في جهة وطائفة
قالت لا نسلم أن كل ما كان في جهة
فهو جسم فادعت نفاة الرؤية أن
العلم الضروري حاصل بالمقدسيتين
وأن المنازع فيهما كابر وهذه هو
الحصن المشهور بين المعتزلة
والاشعري بانه لا يصح ادعاء
من متأخري الاشعري بمقتضى نفى
الرؤية وموافقة المعتزلة فإذا
انقضوا موافقة لاهل السنة
فسرهما بما يفسرهما به المعتزلة
وقالوا النزاع بيننا وبين المعتزلة
لفظي وطائفة تازعت في المقدمة
الثانية وهي انتفاء اللازم وهي
كالهشامية والكرامية وغيرهم
فأخذت المعتزلة وموافقوها
يسنعون على هؤلاء وهؤلاء وان
كان في قولهم بدعة وخطأ في قول
المعتزلة من البدعة والخطأ أكثر
مما في قولهم ومن أراد أن يناظر
مناظرة شرعية بالعقل الصريح
فلا يلتزم لفظا بدعيا ولا يخالف
دليلا عقليا ولا شرعا فانه يسلك
طريق أهل السنة والحديث
والائمة الذين لا يوافقون على الإطلاق

الله بهذا الخير فهل بعد هذا الخير من شر قال نعم قلت فهل بعد ذلك الشر من خير قال نعم وفيه دخن
قلت وما دخنه قال قوم يستنقون بغير سبقي ويمتدون بغير هدى تعرف منهم وتنكر فقلت هل
بعد ذلك الخير من شر قال نعم دعا على أبواب جهنم من أعجبهم الهدى فقهه فقلت يا رسول الله
صفهم لنا قال نعم قوم من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا قلت يا رسول الله فأتى أن أذكر كى ذلك
قال تازم جماعة المسلمين وأمامهم قلت فإن لم يكن لهم جماعة ولا أمام قال فاعتزل تلك الفرق كلها
ولو أن بعض على أصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك وفي لفظ آخر قلت وهل وراء ذلك
الخير شر قال نعم قلت كيف قال يكون بعدى أئمة لا يمتدون بهدى ولا يستنقون بسبقي وسبقهم
فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جحيم الانس قال قلت كيف أصنع يا رسول الله أن أدركت
ذلك قال تسمع وتطيع للأمر وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك فاسمع وأطع وهذا جاء مفسرا في
حديث آخر عن حذيفة قال عن أخير الأنبياء صلى الله عليه وسلم عن جماعة على أذا فها قلوب لا ترجع
إلى ما سكنت عليه فكان الخير الأول النبوة وخلافه النبوة التي لا فتنة فيها وكان الشر
ما حصل من الفتنة بقتل عثمان وتفرق الناس حتى صار حالهم شيئا بحال الجاهلية بقتل بعضهم
بعضا ولهذا قال الزهري وقعت الفتنة وأصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم متوافرون
فاجتمعوا أن كل دم وأموال وأفرج أصيب بتأويل القرآن فهو هدر أنزلوهم منزلة الجاهلية فيمن
أنهم جعلوا هذه أغيرة ضمون كإيمان ما يصيبه أهل الجاهلية بعضهم من بعض غير ممنون لأن
الضمان أنما يكون مع العلم بالتحريم فأمام الجهل بالتحريم كمال الكفار والمردن والمأولين
من أهل القبلة فالضمان منتف فلهذا الموضع الذي صلى الله تعالى عليه وسلم إمامة دم المقتول
الذي قتله متأولا مع قوله أقتله بعد أن قال لا اله الا الله أقتله بعد أن قال لا اله الا الله أقتله
بعد أن قال لا اله الا الله ولهذا انتقام الحد والدألى من علم التحريم والخير الثاني اجتماع
الناس لما اصطاح الحسن ومعاوية لكن كان صلحا على دخن وجاعة على أذا فها كان في النفوس
ما فيها أخبر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عما هو الواقع وحذيفة في أخلاق عمر وعثمان
قبل الفتنة فانه لما بلغه مقتل عثمان علم أن الفتنة قد قامت فبات بعد ذلك باربعين يوما قبل
الافتتال وهو صلى الله تعالى عليه وسلم قد أخبر أنه بعد ذلك يقوم أئمة لا يمتدون بهدى ولا يستنقون
بسنته ويقام رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جحيم الانس وأمر مع هذا السبع والطاعة للأمر
وان ضرب ظهرك وأخذ مالك فبين أن الامام الذي يطاع هو من كان له سلطان سواء كان عادلا
أو ظالما وكذلك في الصحيح حديث ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من خلع دأمن
طاعة أمام في الله تعالى يوم القيامة لأجته ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية لكنه
لا يطاع أحد في معصية الله تعالى كما في الصحيح عن علي رضي الله عنه قال بعث رسول الله صلى
الله تعالى عليه وسلم سرية واستعمل عليهم رجلا من الانصار وأمرهم أن يسمعوا له ويطيعوا
فأغصوه في شئ فقال اجعوا إلى خطبائكم أو أم قالوا وقد أثارنا فأوقدوا ثم قال ألم يأمركم رسول
الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن تسمعوا له وتطيعوا قالوا بلى قال فادخلوها فنفطر بعضهم إلى بعض
فقالوا العافرونا إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من النار فكانوا كذلك وسكن غضبه
وطبقت النار فلما رجعوا ذكر ذلك لني صلى الله تعالى عليه وسلم فقال لدخلوها ما خرجوا منها

الاثبات ولا النبي بل يقولون ما تعنون بقولكم إن كل جسم مرئى فان فسر واذك بان كل مرئى يجب أن يكون قدر كره كبر أو أن
يكون كانه منفرقا فاجتمع أنه لا يمكن تفرقه ونحو ذلك شعوههم المقدسة الأولى وقالوا هذه السموات منية مشهودة ونحن لانعلم

انها كانت متفرقة مجتمعة واذا اجاز ان يرى ما قبل التفرق فما لا يقبله اولى بما كان رؤيته فانه تعالى احق بان يمكن رؤيته من السموات وكل قائم بنفسه فان المقصود (١٥٠) للرؤية لا يجوز ان يكون امر اعدى مما لا يكون الا وجودا وكلما كان

الوجود أكل كانت الرؤيا بجوز
كأقدس بطي غير هذا الموضع
وان قالوا امرادنا بالجسم الرب
ثم مركب من الجواهر المنفردة
أومن المادة والصورة نازعهم في
هذا وقالوا دعوى كون السموات
مركبة من جواهر منفردة أومن
مادة وصورة دعوى متنوعة أو
باطلة وينبوا فساد قول من يدعي
هذا وقول من ثبت الجواهر الفرد
أو ثبت المادة والصورة وقالوا
ان الله خلق هذا الجسم المشهود
هكذا وان ركه مركبة من أحسام
أخرى وهو سبحانه يخلق الجسم من
الجسم كما يخلق الانسان من الماء
المهين وقد ركب الغلام في
مواضعهم بدن ابن آدم مركب
الكواكب في السماء فهذا معروف
وأما ان يقال ان خلق أجزاء طبيعة
لا تقبل الانقسام ثم ركب منها

أما الطاعة في المعروف وفي لفظ لا طاعة في معصية الله إنما الطاعة في المعروف وكذلك في الصحبة عن ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره إلا أن يؤمر بمعصية فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة وعن كعب بن عجرة قال خرج النارسل الله صلى الله تعالى عليه وسلم ونحن معه تسعة خيصة وأربعة أحمال أخذ العدد من من العرب والأتهم فقال اسمعوا هل سمعتم أنه سيكون أمراء من دخل عليهم فصدّهم فصدّهم بكنزهم وأعانهم على ظلمهم فليس مني ولست منه وليس يردعني الخوض ومن لم يدخل عليهم ولم يصدّهم بكنزهم ولم يدعهم على ظلمهم فهم مني وأمانته وسيرديني الخوض رواء أحد الناس وهذا لفظه والترمذي وقال حديث صحيح غريب وفي الصحبة عن عباد بن الصامت قال دعا نارسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فأبى عنه فكان فيما أخذ علينا أن يايعنا على السمع والطاعة في منسطننا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثرنا علينا أن لاتتأزع الأمر أهله إلا أن تروا كفرًا أو أحاد عندكم فيه من الله برهان وفي صحيح مسلم عن عروة بن شريح قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول أنه سيكون هنأت وهنأت فمن أراد أن يفرق أمر هذا أمة وهي جميع فاضربوه بالسيف كأنهم كان وفي لفظ من أناكم وأمركم على رجل واحد يرد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فافعلوه وفي صحيح مسلم عن أم سلمة أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال سيكون أمراء تعرفون وتسكرون في عرف برئ ومن أنكر سلم ولكن من رضى وتابع قالوا أفلا نناذبهم قال لا ما ملأوا وفيه أيضا عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال من رضى عليه وال فرأى شيا من معصية الله فليذكر ما يأتي من معصية الله ولا يزعج دامن طاعة

قال المصنف الرافضى الفصل الثانى فى أن مذهب الامامية واجب الاتباع

ومضون ما ذكره أن الناس اختلفوا بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فوجب النظر في الخي
وعتماد الانصاف ومذهب الامامية واجب الاتباع لاربعة اوجه لانه احقها واصدقها
ولانهم بانوا جميع الفرق في اصول العقائد ولانهم حازمون بالاجابة لانفسهم ولانهم اخذوا
دينهم عن الائمة المعصومين وهذا حكاية لفظه **هـ** قال الرافضي انما لماعت البلية بموت النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم واختلف الناس بعده وتعددت آراؤهم بحسب تعدد اهلها وانهم
فبعضهم طلب الامر لنفسه بغير حق وباعدا كثر الناس طلبا للدين كما اختار عمرو بن سعد ملك
الزي اما يسير فلما خيره بينه وبين قتل الحسين مع علمه بان من قتله في النار واختاره ذلك في شعره
حب يقول

فوالله ما أدرى وإني لصادق * أفكر في أمر على خطرين
أأرسل ملك الري والري منبتي * أم أصبح مأثوما بقتل حسين
وفي قتله النار التي ليس دونهما * محاب ومهلك الري قرة عني

وبعضهم اشتبه الامر عليه و رأى لطالب الدنيا ما بها فقلده و بايعه و قصر في نظره و فني عليه الحق فاستحق المأخذ منهم . الله تعالى باعطاء الحق لغروه مستحقة نسب اهمال النظر و بعضهم

فيها * والمقصود هنا بيان كلام كار في جنس ما تعارض به نصوص الايات من كلام النفاة الذي يسمونه عقليات وان قالوا امر ادنانا المرئي لادنان يكون معانته افعال الرئي وما كان كذلك فهو حسم ونحوه هذا الكلام قالوا لهم الصادق

المصدق قال انكم سترون ربكم كما ترون الشمس والقمر وقال هل تضامون في رؤية الشمس **هو** اليس دونها سبحانه قالوا لا قال فهل تضامون في رؤية القمر ليس دونه سبحانه قالوا لا قال فانكم ترون **(١٥١)** ربكم كما ترون الشمس والقمر وهذا تشبيه

الرؤية بالرؤية لا للرؤية بالبرهان وفي لفظ في الصحيح انكم ترون ربكم عيانا فاذا اخبرنا اننا عيانا وقد اخبرنا ايضا انه قد استوى على العرش فهذه النصوص يصدق بعضها بعضا والعقل ايضا يوافقها ويدل على انه سبحانه مبين لخلقاته فسوق سمواته وان وجوده موجود لامبين للعالم ولا يحسن له محال في بديهة العقل فاذا كانت الرؤية مستلزمة لهذه المعاني فهذا حق واذا سمعتم انتم هذا قولاً بالجهة وقولاً بالتجسيم لم يكن هذا القول نافياً عما على الشرع والعقل اذ كان معنى هذا القول والحال هذه ليس منتفياً بالسرعة ولا عقل ويقال لهم ما تقولون بان هذا اثبات الجهة والجهة متجنعة انتمون بالجهة امرها وجودها واما امر اعلمنا فان اردتم امر وجودها وقد علمتم انه قائم موجود الاثنان في او الخلق والله فوق سمواته بائن من مخلوقاته لم يكن والحالة هذه في جهة موجودة فوقكم ان المسرى لا بد ان يكون في جهة موجودة قول باطل فان سطح العالم مرئي وليس هو في عالم آخر وان فسرتم الجهة بامر عدي كما تقولون ان الجسم في حيز والحويز تقدير مكان وتجعلون ساورة العالم حيزاً فقال لكم الجهة والحويز اذا كانا امر اعلمنا فهو لا شيء وما كان في جهة عدمية او حيز عدي فليس هو في شيء ولا فرق بين قول الفاضل هذا ليس في شيء وبين قوله هو في

قد قصور فطنته ورأى الجم الغفير فتابعهم وتوهم ان الكثرة تستلزم الصواب وغفل عن قوله تعالى وقيل ما هم وقيل من عبادة الشكور وبعضهم طلب الامر لنفسه بحق وهو بايعه الاولون الذين اعرضوا عن الدنيا وزينتها لم يأخذهم في الله لومة لائم بل اخلصوا لله واتبعوا ما امروا به من طاعة من يستحق التقديم وحصل للسلب هذه البلية وجب على كل أحد النظر في الحق واعتقاد الانصاف وان يقر الحق مستقراً ولا يظلم مستحقه فقد قال تعالى الا لعنة الله على الظالمين وانما كان مذهب الامامية واجب الاتباع لوجوه هذا القطة

فقال انه قد جعل المسلمين بعد النبي اربعة اصناف وهذا من اعظم الكذب فانه لم يكن في الصحابة المعروفين أحد من هذه الاصناف الاربعة فضلاً عن ان لا يكون فيهم أحد الامن هذه الاصناف لما طالب الامر بغير حق كما يكر في زعمه ولما طالب الامر بحق كعلي في زعمه وهذا كذب على علي رضي الله عنه وعلى أبي بكر رضي الله عنه فاعلى طلب الامر لنفسه قبل قتل عثمان ولا يكر طلب الامر لنفسه فضلاً عن ان يكون طلبه بغريق وجعل القسرين الاخرين اماماً قديراً الاجل الدنيا واماً مقلداً لقصوره في النظر وذلك ان الانسان يجب عليه ان يعرف الحق وان يتبعه وهذا هو الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين غسر المغضوب عليهم ولا الضالين وهذا هو الصراط الذي امرنا ان نأهله هذا يتناها في كل صلاة بل في كل ركعة وقد صرح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال اليهود مغضوب عليهم والنصارى ضالون وذلك ان اليهود عرفوا الحق ولم يتبعوه استكباراً وحسداً وغلواً واتباع الهوى وهذا هو الذي والنصارى ليس لهم علم بما يقعوا من العبادات والزهد والاخلاق بل فيهم الجهل والغلو والبدع والشرك جهلاً منهم وهذا هو الضلال وان كان كل من الامتين فسه ضلال ونحى لكن التي اغلب على اليهود والضلال اغلب على النصارى ولهذا وصف الله اليهود بالكبر والحسد واتباع الهوى والتي ارادة الغلو والفساد قال تعالى افكاه جاءكم رسد ولعنا الهوى انفسكم استكبرتم ففرقا كذبتم ورفقاقتهم قال تعالى ام يحسدون الناس على ما اناهم الله من فضله وقال تعالى سافر عن آياتي الذين يشكرون في الارض بغير الحق وان يروا كل آية لا يؤمنوا بها وان يروا سبيل الرشداً لا يتخذوه سبيلاً وان يروا سبيل التي يتخذوه سبيلاً وقال تعالى وقضينا الى بني اسرائيل في الكتاب لتفسدن في الارض مرتين ولتعلن علواً كبيراً ووصف النصارى بالشرك والضلال والغلو والسبد فقال اتخذوا احبارهم ورجالهم رباباً من دون الله واليسع من حرم وما امروا الا ليعبدوا الهوا واحداً لا اله الا هو سبحانه عما يشركون وقال تعالى قل يا اهل الكتاب لا تغفلوا في دينكم غير الحق ولا تتبعوا أهواء قوم قدضوا من قبل واضلوا كثيراً وضلوا عن سواء السبيل وقال تعالى ورهبانية ابتدعوا ما كتبنا عليهم الا ابتغوا رضوان الله فاعرضوا حق رعايتها وهذا مبسوط في غير هذا الموضع وقد زعم الله تعالى نبه عن الضلال والتي فقال تعالى والصم اذ هو ماضل صاحبكم وما غوى وما ينطق عن الهوى فاقضال الذي لا يعرف الحق والغاوى الذي يتبع هواه وقال تعالى واذا كره عبادنا ابراهيم واسحق ويعقوب أولى الابدى والابصار فالأبدي القوى في طاعة الله والابصار البصائر في الدين وقال تعالى والعصران

العدم واما عدي فماذا كان الخالي تعالى مبيناً لخلقاته عالياً عليها واما موجود الاثنان في او الخلق في جهة غيرهم من الموجودات فضلاً عن ان يكون هو سبحانه في شيء موجود بحصره أو يحيط به فطريقة السلف والائمة انهم يراعون المعاني الصعبة المعالومة

بالشرع والعقل و براعون أيضا الالفاظ الشرعية فيعتدون بها ما وجدوا الهاميلاد من تكلم عما فيه معنى باطل بخلاف الكتاب والسنة وذو عليه ومن تكلم بلفظ مبتدع (١٥٣) يحتمل حقا وباطلا نسبوه الى البدعة أيضا وقالوا انه قابل بدعة بدعة ورز

الانسان اني خسرت الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر واذا كان الصراط المستقيم لا يدفعه من العلم بالحق والعلم به ولا كلاهما واجب لا يكون الانسان مفلا حيا الا بذلك وهذه الامة خير الامم وخيرها القرن الاول كان القرن الاول اكل الناس في العلم النافع والعمل الصالح وهؤلاء المغترون وصفهم بنقض ذلك بأنهم لم يكونوا يعلمون الحق ويتبعونه بل كان أكثرهم عندهم يعلمون الحق ويحفظونه كما نزعوه في اخلفاء الثلاثة وتوجهوا الى العجالة والامة وكثير منهم عندهم لا يعلم الحق بل اتبع الظالمين تقليد العدم نظروهم المفضي الى العلم والذي لم ينظر قد يكون تركه النظر لاجل الهوى وطلب الدنيا وقد يكون لقصوره ونقص ادراكه وادعى أن منهم من طلب الامر لنفسه يحق يعني عليا وهذا مما علمنا الاضطراب انه لم يكن فلزم من ذلك على قول هؤلاء ان تكون الامة كلها كانت ضالة بعد النبي ليس فيها مهتد فتكون اليهود والنصارى بعدد النسخ والتبديل خبر امهم لانهم كانوا كآفال الله تعالى ومن قوم موسى امة يهدون بالحق وبه يعدلون وقد أخبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن اليهود والنصارى افرقت على أكثر من سبعين فرقة فيها واحدة ناجية وهذه الامة على موجب ما ذكره لم يكن فيهم بعد موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم امة تقوم بالحق ولا تدل به واذا لم يكن ذلك في خيار قروهم فقيم ما بعد ذلك اولى فيلزم من ذلك أن يكون اليهود والنصارى بعد النسخ والتبديل غير امن خيرا ما أخرجت للناس فهذا لازم لما يقوله هؤلاء المغترون فاذا كان هذا في حكايته لما جرى عقب موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من اختلاف الامة فكيف سار ما ينقله ويستدل به ونحن نبين ما في هذه الحكاية من الأكاذيب من وجوه كثيرة فنقول

ما ذكره من هذا الافتراء من قوله انه لما تمت البلية على كافة المسلمين بموت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واختلف الناس بعده وتعددت آراؤهم بحسب تعدد أهوائهم فبعضهم طلب الامر لنفسه وتابعدوا كثيرا الناس طلبا للدنيا كما اختار عمر بن سعد ملك الري بأما سيرت لما خيره بينه وبين قتل الحسين مع علمه بان في قتله النار واختياره ذلك في شرهه فيقال في هذا الكلام من الكذب والباطل وذم خيار الامة بغير حق مالا يخفى من وجود (أحدها) قوة تعددت آراؤهم بحسب تعدد أهوائهم أي يكونون كلهم متبعين أهواءهم ليس فيهم طالب حق ولا مر بدلوحه الله تعالى والدار الآخرة ولا من كان قوله عن اجتihad واستدلال وعموم لفظه يشمل علما وغيره وهؤلاء الذين وصفهم بهذا هم الذين أنشأ الله تعالى عليهم هو ورسوله ورضي عنهم وعدهم الحسنين كما قال تعالى والسابقون الأولون من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجري تحتها الانهار خالد فيها أبدا ذلك الفوز العظيم وقال تعالى محمد رسول الله والذين معه أشد على الكفار رجاء يتيهم ترأهم كما عاهد الله بقينون ففضل من الله ورضوانا سبحانه في وجوههم من أثار السجود ذلك مثلهم في التوراة ومثلهم في الانجيل كزرع أخرج شطأ فآزره فاستغلظ فاستوى على سوقه يعجب الزراع ليغيظهم الكفار وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات إليهم مغفرة وأجر عظيما وقال تعالى ان الذين آمنوا وهاجروا وواجهوا دوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله والذين أووا ونصرنا أولئك بعضهم أولياء بعض الى قوله وأولئك هم المؤمنون حقا لهم مغفرة ورزق كريم والذين آمنوا من بعد وهاجروا وواجهوا دوا معكم فأولئك

باطل باطل ونظير هذا القصة المعروفة التي ذكرها الخليل في كتاب السنة هو وغيره في مسألة الالفاظ ومسألة الجبر ونحوهما من المسائل فانه لما ظهرت القدسية الثقة للقدروا أنكروا ان الله يفضل من يشاء ويهدي من يشاء وأن يكون خالف الكل شيء وان تكون أفعال الامداد من مخلوقاته أنكر الناس هذه البدعة فصار بعضهم يقول في مناظرته هذا يلزم منه أن يكون الله مجبر العباد على أفعالهم وأن يكون قد كلفهم ما لا يطيقونه فالزم بعض من ناظرهم من المثبتة اطلاق ذلك وقال نعم يلزم الجبر والجبر حق فانكر الالامة كالأرواحي وأحمد بن حنبل ونحوهما على الطائفتين وروى انكارا لطلاق الجبر عن الزبيدي وسفيان الثوري وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم وقال الأرواحي وأحمد ونحوهما من قال انه جبر فقد أخطأ ومن قال لم يجبر فقد أخطأ بل يقال ان الله يهدي من يشاء ويضل من يشاء ويخون ذلك وقالوا ليس الجبر أمس في الكتاب والسنة وإنما الذي في السنة لفظ الجبل لالفاظ الخبر فانه قد صرح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تتبع عبد القيس ان قلت خلقني بحسب الله الخلم والآلة فقال أخلقني تخلفت بهما أم خلقني جبلت عليهما فقال بل خلقني جبلت عليهما فقال الحمد لله الذي جبلني على خالقين يحسبهما الله

وقالوا ان لفظ الخبر لفظ مجمل فان الجبر اذا أطلق في الكلام فمفهومه اجبار الشخص على خلاف مراده كما تقول الفقهاء ان الاب يجبر ابنه على النكاح أو لا يجبرها وان النبي البالغ العاقل لا يجبرها أحد على النكاح بالاتفاق وفي البكر البالغ

نزاع مشهور ويقولون ان وفي الامر بحسن الدين على وقادته ونحو ذلك فهذه العبارات معناها الجبار الشخص على خلاف امر ادهو
كلفظ الاكرام ان يحمل على الفعل الذي يكره ويغضه فيفعل خوفاً (١٥٣) من وعيد وما ان يفعل به الشيء غير فعل

منه ومعلم ان الله سبحانه وتعالى اذا جعل في قلب العبد ارادة للفعل وبجبهه له حتى يفعله كما قال تعالى حبب اليكم الايمان وزينه في قلوبكم وكره اليكم الكفر والفسوق والعصيان لم يكر هذا جبراً بهذا التفسير ولا بقدر على ذلك الا الله تعالى فانه هو الذي جعل الراضى راضياً والمحب محباً والكاره كارهاً وقدير اذ باليد نفس جعل العبد فاعلاً ونفس خلقه متصفاً بهذه الصفات كما في قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعاً اذا مسه الشر جزوعاً واذا مسه الخير منوعاً فالجبر بهذا التفسير حق ومنه قول علي رضي الله عنه في الاثر المشهور عنه في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم الهم داعي المدحوات فاطر المسبوبات جبار القلوب على فطرها شقيبها وسعدها فالاعية منعته من اطلاق القول بانبات لفظ الجبر وانفسه لانه بدعي يتناول حقاً وبطلاً (١) وكذلك مشتملة اللفظ فانه لما كان السلف والائمة متفقين على ان القرآن كلام الله غير مخلوق وقد علم المسلمون ان القرآن بلغه جبريل عن الله الى محمد وبلغه محمد الى الخلق وان الكلام اذا بلغه المبلغ عن قائله لم يخرج عن كونه كلام المبلغ عنه بل هو كلامه بل قائله مبتدئاً لكلام من بلغه عنه مؤدياً فالتى صلى الله عليه وسلم اذا قال انما الاعمال بالنيات وانما لكل

منكم وقال تعالى لا استوى متكمن من اتقى من قبل الغفر وقائل اولئك اعظم درجة من الذين اتفقوا من بعد وقتالوا وكلا وعد الله الحسنى وقال تعالى الفقراء المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم واموالهم يتفقون فضلاً من الله ورضواناً وينصرون الله ورسوله اولئك هم الصادقون والذين يتقوا الدار والايمان من قبلهم يحجبون عن صدورهم حاجة مما اوتوا ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه اولئك هم المفلحون والذين جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم وهذه الآيات تضمن الشاعلى المهاجرين والانتصار وعلى الذين جاؤا من بعدهم يستغفرون لهم ويسألون الله ان لا يجعل في قلوبهم غلا لهم وتضمن ان هؤلاء الاصناف هم المستحقون للامانة ولا ريب ان هؤلاء الرافضة خارجون من الاصناف الثلاثة فانهم لم يستغفروا والسابقين وفي قلوبهم غل علمهم في الآيات الشاعلى العصابة وعلى اهل السنة الذين يتولونهم واخراج الرافضة من ذلك وهذا يقتض مذهب الرافضة وقدرى ان بطة وغيره من حديث ابي بدر قال حدثنا عبد الله بن زيد عن طه بن مصرف عن مصعب بن سعد عن ابي وقاص قال قال الناس على ثلاث منازل خضت منزلتان وبقيت واحدة فاحسن ما اتم عليه كانتون ان تكونوا هذه المنزلة التي بقيت ثم قرأ الفقراء المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم واموالهم يتفقون فضلاً من الله ورضواناً هؤلاء المهاجرون وهذه منزلة قد مضت ثم قرأوا والذين اتقوا الدار والايمان من قبلهم يحجبون عن صدورهم حاجة مما اوتوا ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة ثم قال هؤلاء الانتصار وهذه منزلة قد مضت ثم قرأوا والذين جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم فقدمت هاتان وبقيت هذه المنزلة فاحسن ما اتم عليه كانتون ان تكونوا هذه المنزلة التي بقيت ان تستغفروا والهم وروى ايضا بسنداً مع ما ثبت ان الله قال من سب السلف فليس له في النبي نصيب لان الله تعالى يقول والذين جاؤا من بعدهم الا به وهذا معروف عن مالك وغيره ما ثبت من اهل العلم كابي عبيد القاسم بن سلام وكذلك ذكره ابو حكيم الثوري واني من اصحاب اجد وغيره من الفقهاء وروى ايضا عن الحسن بن عمار عن الحكم بن مقسم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال امر الله بالاستغفار لاصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهو يعلم انهم يقتتلون وقال عروة قالت لى عائشة رضي الله عنها بان اختي امرت بالاستغفار لاصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فسبواهم وفي الصحيحين عن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تسبوا اصحابي فانه ان احدثكم انفق مثل احدثها ما بلغ مدأ أحدثهم ولا تصفه وفي صحيح مسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا تسبوا اصحابي فوالذي نفسي بيده لو ان احدثكم انفق مثل احدث ذهباً ما بلغ مدأ أحدثهم ولا تصفه وفي صحيح مسلم ايضا عن جابر بن عبد الله قال قيل لعائشة ان ناساً يتناولون اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حتى ابا بكر وعمر فقالت وما يعجبون من هذا انقطع عنهم العمل فاحب الله ان لا يقطع عنهم الاجر وروى ابن بطة بالاسناد الصحيح

من العلوم أما إذا سمعنا من الحديثية انما سمعنا كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي تكلم به بالقطعة ومعناه وانما سمعنا من المبلغ عنه بقوله وصورة ونفس الصوت الذي (١٥٤) تكلم به النبي صلى الله عليه وسلم تكلمه وانما سمعنا صوت الحديث عنه والكلام

عن عبد الله بن أحمد قال حدثني أبي حدثنا معاوية حدثنا رجاء عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لا تسبوا أصحاب محمد فان الله تعالى قد أمرنا بالاستغفار لهم وهو لهم انهم سيقتلون ومن طريق أحمد عن عبد الرحمن بن مهدي وطريق غيره عن وكيع وأبي نعيم ثلاثهم عن الثوري عن نسير بن ذعلوق سمعت عبد الله بن عمر يقول لا تسبوا أصحاب محمد فلقام أحدكم ساعة يعني مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خيرة من عمل أحدكم أربعين سنة وفي رواية وكيع خيرة من عبادة أحدكم عمره وقال تعالى اقتدرضى الله عن المؤمنين أذيبا بعبادته تحت الشجرة فعلم ما في قلوبهم فأنزل السكينة عليهم وأثابهم فتحاقروا وبما غنموا كثيرة بأخذوها وكان الله عز وجل حكيمًا وعبدكم الله معاني كثيرة تأخذونها فجعل لكم هذه وكف أي أدى الناس عنكم ولتكون آية للمؤمنين ويهدبكم صراط مستقيمًا وأخرى لم تقدروا عليها قد أحاط الله بها وكان الله على كل شيء قديرًا والذين يابعدوا تحت الشجرة بالمدينة عند جبل التميم كانوا أكثر من ألف وأربعمائة ما يعملون مصادمة المشركين عن العمرة ثم صالح المشركين صلح الحديبية المعروف وذلك سنة ست من الهجرة في ذي القعدة ثم رجع بهم إلى المدينة وغزاهم خيبر ففتح الله عليهم في أول سنة سبع وقسمها بينهم ومنع الأعراب المتخلفين عن الحديبية من ذلك كما قال الله تعالى سيقول المخلفون إذا انطلقتم إلى معانكم تأخذوها زينة تبكم ريدون أي يدلوا كلام الله قل إن تتبعونا كذلكم قال الله من قبل فسيقولون بل تحسدوننا بل كانوا لا يفقهون إلا قليلًا * وقد أخبر الله أنه سبحانه وتعالى رضى عنهم وأنه علم ما في قلوبهم وأنه أثابهم فتحاقروا وهو لأهم أعبان من يابعد أبابكر وعمر وعثمان بعد موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يكن في المسلمين من يقدم عليهم بل كان المسلمون كلهم يعرفون فضلهم عليهم لأن الله تعالى بين فضلهم في القرآن بقوله لا استوى حنكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أورشليم أعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقتالوا وكتلوا وعد الله الحسنى ففضل المنافقين المقاتلين قبل الفتح والمراد بالفتح هنا صلح الحديبية ولهذا أسئل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأفتح هو فقال نعم وأهل العلم يعلمون أن فيه أنزل الله تعالى أنافضنا لك فقاما سينال الغفرانك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر ويتم نعمته عليك ويهدي صراطا مستقيما وينصرك الله نصرا عزيزا فقال بعض المسلمين يا رسول الله هذا لك فإنا يا رسول الله فأنزل الله تعالى هو الذي أنزل السكينة في قلوب المؤمنين ليزدادوا إيمانا مع إيمانهم * وهذه الآية تنص في فضل المنافقين المقاتلين قبل الفتح على المنافقين بعده ولهذا ذهب جمهور العلماء إلى أن السابقين في قوله تعالى والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار هم هؤلاء الذين أنفقوا من قبل الفتح وقاتلوا وأهل بيعة الرضوان كلهم منهم وكانوا أكثر من ألف وأربعمائة وقد ذهب بعضهم إلى أن السابقين الأولين هم من صلى إلى القبلتين وهذه أضعف فإن الصلاة إلى القبلة المسبوخة ليس بمجرده فضيلة لأن النسخ ليس من فعلهم الذي يفضلون به ولأن التفضيل بالصلاة إلى القبلتين لم يدل عليه دليل شرعي كدال على التفضيل بالسبق إلى الاتفاق والجهاد والمبايعة تحت الشجرة ولكن فيه سبق الذين أدركوا ذلك على من لم يدركه كأن الذين أسألو قبل أن تفرض الصلوات الخمس هم سابقون على من تأخر إسلامه عنهم والذين أسألو

كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم لا كلام المحدث فن قال أن هذا الكلام ليس كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم كان مقتربا وكذلك من قال أن هذا لم يتكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما أحدثه في غيره وأما النبي صلى الله عليه وسلم لم يتكلم بالقطعة وحروفه بل كان ساكنا وأعجزا عن التكلم بذلك فعلم غيره ما في نفسه فنظم هذه الألفاظ لتعبر عما في نفس النبي صلى الله عليه وسلم ونحو هذا الكلام في قال هذا كان مقتربا ومن قال أن هذا الصوت المسموع صوت النبي صلى الله عليه وسلم كان مقتربا فإذا كان هذا معقولا في كلام المخالف فكلام الخالق أولى بالثبات ما يتحقق من صفات الكمال وتزيه الله أن تكون صفاته وأفعاله هي صفات العباد وأفعالهم أو مثل صفات العباد وأفعالهم فالسلف والأئمة كانوا يعلمون أن هذا القرآن المنزل المسموع من القارئ كلام الله كما قال تعالى وإن أحد من المشركين استجاركم فآجروهم حتى يسمع كلام الله لیس هو كلاما للغير لا لفظه ولا معناه ولكن بلغه عن الله سبحانه وبلغه محمد عن جبريل ولهذا أضافه الله إلى كل من الرسولين لأنه بلغه وأداه لآله أحدث لفظه ولا معناه أدلو كإن أحدكم هو الذي أحدث ذلك لم يصح إضافته الأحداث إلى الآخر فقال تعالى أنه يقول رسول كريم وما هو بقول شاعر قليل ما تؤمنون ولا يقول كاهن قليل ما تذكرون تنزل من رب العالمين فهذا محمد صلى الله عليه وسلم وقال تعالى أنه يقول رسول كريم ذي قوة عند ذي العرش مكين مطاع ثم أمين فهذا جبريل عليه السلام وقد توعده تعالى من قال أن هذا الأقول البشري

فقل من رب العالمين فهذا محمد صلى الله عليه وسلم وقال تعالى أنه يقول رسول كريم ذي قوة عند ذي العرش مكين مطاع ثم أمين فهذا جبريل عليه السلام وقد توعده تعالى من قال أن هذا الأقول البشري

قال ان هذا القرآن قول البشر فقد كفر وقال بقول الوحيد الذي أوعد الله سقر ومن قال ان شيامنه قول البشر فقد ابل بعض قوله ومن قال انه ليس بقول رسول كريم وانما هو قول شاعر أو مجنون (١٥٥) أو مفتر أو قال هو قول شيطان نزل به عليه ونحو ذلك

فهذا أيضا كفر بلعون وقد علم المسلمون الفرق بين أن يسمع كلام المتكلمته أم من المبلغ عنه وان موسى سميع كلام الله من الله بلا واسطة وأما نحن أنما نسمع كلام الله من المبلغين عنه وان كان الفرق فابشاي من سميع كلام النبي صلى الله عليه وسلم منه ومن سميعه من الصاحب المبلغ عنه فالفرق هنا أولي لان أفعال المخلوق وصفاته أشبه بأفعال المخلوق وصفاته من أفعاله وصفاته بأفعال الله وصفاته ولما كانت الجهمية يقولون ان الله لم يتكلم في الحقيقة بل خلق كلاما في غيره ومن أطلق منهم ان الله تكلم حقيقة فهذا امر اذ لا نزاع بينهم لفظي كان من المعلوم أن القائل اذا قال هذا القرآن مخلوق كان مفهوم كلامه ان الله لم يتكلم بهذا القرآن وأنه هو ليس كلامه بل خلقه في غيره وإذا فهم مراده بأن ارتد ان حركات العبد وصوته والمداد مخلوق كان هذا المعنى وان كان محصيا ليس هو مفهوم

مطلب في أن تصدق على كرم الله وجهه بخاتم لاهل به

كلامه ولا معنى قوله فان المسلمين اذا قالوا هذا القرآن كلام الله لم يريدوا بذلك أن أصوات الفاعلين وحركاتهم فاقته بذات الله كما أنهم اذا قالوا هذا الحديث حدث رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يريدوا بذلك ان حركات المحدث وصوته قامت بذات رسول الله صلى الله عليه وسلم بل وكذا اذا قالوا

قبل أن تتجمل صلاة الحضرة أربع ركعات هم سابقون على من تأخر اسلامه عنهم والذين أسلوا قبل أن يؤذن في الجهاد أو قبل أن يفرض هم سابقون على من أسلم بعدهم والذين أسلوا قبل أن يفرض صلواتهم هم سابقون على من تأخر عنهم والذين أسلوا قبل تحريم النحر هم سابقون على من أسلم بعدهم والذين أسلوا قبل تحريم الربا كذلك فشرائع الاسلام من الايجاب والتحریم كانت تنزل شيئا فشيئا وكل من أسلم قبل أن تشرع شريعة فهو سابق على من تأخر عنه وله بذلك فضيلة ففضيلة من أسلم قبل نسخ القبلة على من أسلم بعده هي من هذا الباب وليس مثل هذا ما يتبر به السابقون الأولون عن التابعين اذ ليس بعض هذه الشرائع أو في بعضها خيرا من بعض ولان القرآن والسنة قد دللا على تقدم أهل الحديسة فوجب أن تفسر هذه الأعيان وافق سائر النصوص وقد علم بالاضطرار انه كان في هؤلاء السابقين الأولين أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وطهعة والزيرواع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بيده عن عثمان لانه قد كان غائبا قد أرسله الى أهل مكة ليلفهم رسالته وبسببه بايع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الناس لما بلغه أنهم قتلوه وقد ثبت في صحيح مسلم عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه أنه قال لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة وقال تعالى لقد تاب الله على النبي والمهاجرين والانصار الذين اتبعوه في ساعة العسرة من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم ثم تاب عليهم انه بهم رؤوف رحيم فجمع بينهم وبين الرسول في التوبة وقال تعالى ان الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا بأموالهم وانفسهم في سبيل الله والذين آووا ونصرنا أولئك بعضهم آولاء بعض والذين آمنوا ولم يهاجروا الى قوله والذين آمنوا من بعد وهاجروا وجاهدوا معكم فأولئك منكم فثبت الموالاتية بينهم وللمؤمنين بأجمل الذين آمنوا لا تقتضوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منهم فانه منكم ان الله لا يهدي القوم الظالمين الى قوله انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا فان حزن الله هم الغالبون وقال تعالى والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض فثبت الموالاتية بينهم وأمرهم بالاتهام والرافضة تبين منهم ولا تتولاهم وأصل الموالاتية المحبة وأصل المعاداة البغض وهم يفتنونه ولا يحبونهم (١) وقد وضع بعض النكذابين حديثا مفترى أن هذه الآية نزلت في علي لما تصدق بخاتمه في الصلاة وهذا كذب باجتماع أهل العلم بالنقل وكتبه بين من وجوه كثيرة منها أن قوله الذين صبغة جمع وعلى واحد ومنها أن الواو ليست واول الحال اذ لو كان كذلك لكان لا يسوغ أن يتولى الامن اعطى الزكاة في حال الكسوة فلا يتولى سائر الصحابة والقرابة ومنها أن الملح انما يكون بعمل واجب أو مستحب وابتداء الزكاة في نفس الصلاة ليس واجبا ولا مستحبيا باتفاق علماء الملة فان في الصلاة شغلا ومنها لو كان ابتداء في الصلاة حسنا لم يكن فرق بين حال الركوع وغيره حال الركوع بل ابتداء في القيام والقعود امكن ومنها ان عليا لم يكن عليه زكاة على عهد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ومنها ان ابتداء غير الخاتم في الزكاة خير من ابتداء الخاتم فان أكثر الفقهاء يقولون لا يجزئ اخراج الخاتم في الزكاة ومنها ان هذا الحديث

في انشاء التشييد * الاكل شئ ما خلا الله باطل * هذا شعار ليدعوا كلام ليدعوا ان صوت التشييد هو صوت ليدعوا ان ارادوا أن هذا القول المؤلف افقته ومعناه هو ليدعوا وهذا من مثله في قال ان هذا القرآن مخلوق أو ان القرآن المثل مخلوق أو نحو هذه العبارات كان

بجنته من قال ان هذا السلام ليس هو كلام الله وبجنته من قال عن الحديث المجموع من الحديث ان هذا ليس كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وان النبي صلى الله عليه وسلم لم يتكلم (١٥٦) بهذا الحديث وبجنته من قال ان هذا التعرليس هو تعريسه ولم يتكلم به

ليسد معاولهم ان هذا كله باطل ثم ان هؤلاء اصاروا يقولون هذا القرآن المنزل المسموع هو تلاوة القرآن وقراءته وتلاوة القرآن مخلوقة وقراءة القرآن مخلوقة ويقولون تلاوتنا للقرآن مخلوقة وقراءتنا له مخلوقة ويدخلون في ذلك نفس الكلام المجموع ويقولون لفظنا بالقرآن مخلوق ويدخلون في ذلك القرآن الملفوظ المتألم المسموع فانكر الامام أحمد وغيره من أئمة السنة هذا وقالوا لا تفتنه جهيمه يقولوا اقترقت الجهمية ثلاث فرق فرقة قالت القرآن مخلوق وفرقة قالت نطق فلا تقول مخلوق ولا غير مخلوق وفرقة قالت تلاوة القرآن واللفظ بالقرآن مخلوق قلنا انشروا ذلك عن أهل السنة غلط طائفة فقالت لفظنا بالقرآن غير مخلوق وتلاوتنا له غير مخلوقة فبدع الامام أحمد هؤلاء وأمرهم بهرمهم ولهذا ذكر الاشعري في مقالته هذا عن أهل السنة وأصحاب الحديث فقال والقول باللفظ والوقف عندهم بدعة من قال اللفظ بالقرآن مخلوق فهو مبتدع عندهم ومن قال غير مخلوق فهو مبتدع وكذلك كرم محمد بن جرير الطبري في صريح السنة أنه سمع غير واحد من أصحابه يذكر عن الامام أحمد أنه قال من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي ومن قال انه غير مخلوق فهو مبتدع وصنف أبو محمد بن قيس في ذلك كتابا وقد ذكر أبو بكر الخلال هذا في

قوله أنه أعطاه السائل والمحدث في الزكاة أن يخبرها ابتداء ويخبرها على الفور لا ينظر أن يسأله سائل ومن أن الكلام في سياق النبي عن موالاة الكفار والأمر عوالة المؤمنين كإيدل عليه سياق الكلام وسجي وان شاء الله تعالى تمام الكلام على هذه الآية فان الرافضة لا يكونون يمتحنون بحجة الا كانت حجة عليهم لاهم كاحتجاجهم بهذه الآية على الولاية التي هي الامارة وانما هي في الولاية التي هي ضد العداوة والرافضة مخالفون لها والاصحعية والنصيرية ونحوهم والولون الكفار من اليهود والنصارى والمشركين والمنافقين وبعادون المؤمنين من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم بإحسان في يوم الدين وهذا أمر مشهور يعادون خيار عباد الله المؤمنين ويؤلون اليهود والنصارى والمشركين من التلوة وغيرهم وقال تعالى يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين أي الله كافلك ومن اتبعك من المؤمنين والصحابة أفضل من اتبعهم من المؤمنين وأولهم وقال تعالى اذا جاء نصر الله والفتح ورايت الناس يدخلون في دين الله أفواجا فسبح بحمد ربك واستغفره كان كانوا بالذي صلى الله تعالى عليه وسلم يدخلون في دين الله أفواجا هم الذين كانوا على عصره وقال تعالى هو الذي أيد بضمره بالمؤمنين وألف بين قلوبهم وانما أيد في حياته بالصحابة وقال تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون لهم ما يشاؤون عند ربهم ذلك جزاء المحسنين ليكفر الله عنهم أسوأ الذي عملوا ويمجزهم أجراً هم أحسن الذين كانوا يعملون وهذا الصنف الذي يقول الصدق ويصدق به بخلاف الصنف الذي ينكر الكذب أو يكذب بالحق لما جاءه كاستنسط القول فيما ان شاء الله تعالى والصحابة كالذين يشهدون أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله وأن القرآن حق هم أفضل من جاء بالصدق وصدق به بعد الانبياء وليس في الطوائف المنتسبة الى القبلة أعظم اقتراف الكذب على الله وتكذيباً بالحق من المنتسبين الى التشيع ولهذا لا يوجد الغلو طائفة أكثر مما هو جدفهم ومنهم من ادعى الهية البشر وادعى النبوة في غير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وادعى العصمة في الأئمة ونحو ذلك مما هو أعظم مما هو جدف سائر الطوائف واتفق أهل العلم على ان الكذب ليس في طائفة من المنتسبين الى القبلة أكثر منه فيهم وقال تعالى قل الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى قال طائفة من السلف هم أصحاب محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ولا ريب انهم أفضل المصطفين من هذه الامة التي قال الله فيها ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بخيرات باذن الله ذلك هو الفضل الكبير جنات عدن يدخلونها يحلون فيها من أساور من ذهب ولؤلؤا ولباسهم فيها خير وقالوا الحمد لله الذي أذهب عنا الحزن ان ربنا لغفور شكور الذي أحلنا دار القامة من فضله لا عسافنا هم ولا عسافنا هم فامة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم الذين أورثوا الكتاب بعد الامتن قبلهم اليهود والنصارى وقد أخبر الله تعالى انهم الذين اصطفى وقار عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال خير القرون القرن الذي بعثت فيه ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ومحمد صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه هم المصطفون من المصطفين من عباد الله وقال تعالى محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم الى آخر السورة وقال تعالى وعبد الله الذين آمنوا

كتب السنة بنسط القول في ذلك وذكر ما سمعته أبو بكر المروزي في ذلك وذكر قصة أبي طالب المشهورة عن أحمد التي نقلها عنه أبا أصحابه كعبه الله وصلح ابنه والمروزي وأبي محمد فوران ومحمد بن اسحق الصنعاني وغير هؤلاء وكان أهل

الحديث قد اختلفوا في ذلك فصار طائفة منهم يقولون لفظنا بالقرآن غير مخلوق ومزادهم أن القرآن السموع غير مخلوق وليس مزادهم صوت العبد كما يزعم ذلك عن أبي حاتم الرازي ومحمد بن داود المصيصي (١٥٧) وطوائف غير هؤلاء وفي اتباع هؤلاء من

قد يدخل صوت العبد أو دخله في ذلك أو ينفخه ففهم ذلك بعض الأئمة فصار يقول أفعال الله أصواتهم مخلوقة ردا لهؤلاء كما فعل البخاري ومحمد بن نصر المروزي وغيرهما من أهل العلم والسنة وصار يحصل بسبب كثرة الخوض في ذلك ألفاظ مشتركة وأهواء النفوس حصل بذلك نوع من الفرق والفتنة وحصل بين البخاري وبين محمد بن يحيى الذهلي في ذلك ما هو معصوف وصار قوم مع البخاري كسليم بن الجراح ونحوه وقوم عليه كأي زعرة وأبي حاتم وغيرهما وكل هؤلاء من أهل العلم والسنة والحديث وهم من أصحاب أحمد

ابن حنبل ولهذا قال ابن قتيبة إن أهل السنة لم يختلفوا في شيء من أقوالهم إلا في مسألة اللفظ وصار قوم يطلقون القول بأن التسلاوة هي التلاوة والقراءة هي القراءة وليس مزادهم بالتلاوة المصدر ولكن الإنسان إذا تكلم بالكلام فلا بد له من حركة وما يكون عن الحركة من أقواله التي هي حروف منظومة ومعان مفهومة والقول والكلام راديه تارة المجموع فتدخل الحركة في ذلك ويكون الكلام نوعا من العمل وقسمائه وراديه تارة ما يكثر من الحركة ويكون عنها نفس الحركة فتكون الكلام قسما للعمل ونوعا آخر ليس هو منه ولهذا تنازع العلماء في لفظ العمل المطلق هل يدخل فيه الكلام على قولين معروفين لأصحاب أحمد وغيرهم

أمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليكن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفاهم منا بعدد ذنوبهم التي كانوا يعملون ومن كفر بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون فقد وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات بالاستخلاف كما وعدهم في تلك الآية بمغفرة وأجر عظيم والله لا يخلف الوعد فدل ذلك على أن الذين استخلفهم كما استخلف الذين من قبلهم ويمكن لهم دين الإسلام وهو الدين الذي ارتضاه لهم كما قال تعالى ورضيت لكم الإسلام ديناً وليبدلهم بعد خوفاهم من الله ما خلفوا من الجحيم وهذا يستدل به من وجهين على أن المستخلفين مؤمنون وعملوا الصالحات لأن الوعد لهم بالتغيير يستدل به على أن هؤلاء لم يغفروا لهم ولهم أجر عظيم لأنهم آمنوا وعملوا الصالحات فتناولتهم الآية التوراة والفرع ومن المعام أن هذه التوراة منطبق على الصهاينة على زمن أبي بكر وعمر وعثمان فإنه إذا حصل الاستخلاف وتمكن الدين والأمن من بعد الخوف لم يفسد الدين والروم وفخروا بالشام والعراق ومصر وخراسان وأخرى فلهذا حصل الفتنة لم يفتحوها شيئا من بلاد الكفار بل طمع فيهم الكفار بالشام وخراسان وكان بعضهم يخاف بعضا وحينئذ قد دل القرآن على إيمان أبي بكر وعمر وعثمان ومن كان معهم في زمن الاستخلاف والتكليف والأمن والذين كانوا في زمن الاستخلاف والتكليف والأمن وأدركوا زمن الفتنة كعلي وطهمة والزبير وأبي موسى الأشعري ومعاوية وعمرو بن العاص دخلوا في الآية لأنهم استخلفوا ومكنوا وأمنوا وأما من حدث في زمن الفتنة كالرافضة الذين حدثوا في الإسلام في زمن الفتنة والافتراق كالشورج المارقين فهؤلاء لم يتناولهم النص فلم يدخلوا فيهم وصف الأيمان والعمل الصالح المذكورين في هذه الآية لأنهم أولا ليسوا من الصهاينة الخاطئين بهذا ولم يحصل لهم من الاستخلاف والتكليف والأمن من بعد الخوف ما حصل للصهاينة بل لا يزالون حائضين مقلقين غير مكثرين فإن قيل لم قال وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم ولم يقل وعدهم كلهم قيل كما قال وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ولم يقل وعدكم ومن تكون لبيان الجنس فلا يقتضي أن يكون قد بقي من المجرور به شيء خارج عن ذلك الجنس كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الأوثان فإنه لا يقتضي أن يكون من الأوثان ما ليس برجس وإذا قلت نوب من حر فهو كقولك نوب حرير وكذلك قولك باب من حديد كقولك باب حديد وذلك لا يقتضي أن يكون هناك حرير وحديد غير المضاف إليه وإن كان الذي يتصوره كما قال الجنس الكلي هو ما لا يمنع تصوره من وقوع التبركة فيه وإن لم يكن مشتركا فيه في الوجود فإذا كانت من لسان الجنس كان التقدير وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات من هذا الجنس وإن كان الجنس كلهم مؤمنين صالحين وكذلك إذا قال وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات من هذا الجنس والصفة مغفرة وأجر عظيم لم يمنع ذلك أن يكون جميع هذا الجنس مؤمنين صالحين ولما قال لاز واج التي صلى الله تعالى عليه وسلم ومن بقت مشرك لله ورسوله وتعمل صالحات ثم أجراما تن وأعتدنا لها رقا كرميا لم يمنع أن يكون كل منهن تقبته ورسوله وتعمل صالحا ولما قال تعالى وإذا جاءك الذين يؤمنون بآياتنا فقل سلام عليكم كتب ربكم على نفسه الرحمة أنه من عمل منكم سوءا بجهالة ثم

وبنوا على ذلك ما إذا حلف لا بعمل اليوم عملتكم هل يحسن على قولين وذلك لأن لفظ الكلام قد يدخل في العمل وقد لا يدخل فالأول كما في قول النبي صلى الله عليه وسلم لا أحسد إلا اثنين رجل آتاه الله القرآن فهو يتلوه آه الليل والنهار فصار رجل لو أن بني من

ما أتانا من عملت مثل ما يعمل فلان أخرجه في الصحيحين . فقد جعل فعل هذا الذي يتلو آاء الليل والنهار علما كما قال لعلمت فيه مثل ما يعمل فلان . والثاني كما في قوله تعالى (١٥٨) إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه وقوله تعالى وما تكون في شأن

وما تلو منه من قرآن ولا تعملون
من عمل الا كنا عليكم شهودا اذ
تفصون فيه فالذين قالوا التلاوة
هي التلو من اهل العلم والسنة
قصده وان التلاوة هي القول
والكلام المقسمين بالحركة وهي
الكلام المتلو وآخرون قالوا بل
التلاوة غير المتلو والقراءة غير
المقروء والذين قالوا ذلك من اهل
السنة والحديث أرادوا بذلك أن
أفعال العباد ليست هي كلام الله
ولأصوات العباد هي صوت الله
وهذا الذي قصده البخاري وهو
مقصود صحيح وسبب ذلك أن لفظ
التلاوة والقراءة واللفظ مجمل
مشترك رابيه المصدر و رابيه
المفعول فن قال اللفظ ليس هو
الملفوظ والقول ليس هو المقول
وأراد باللفظ والقول المصدر كان
معنى كلامه أن الحركة ليست هي
الكلام المسموع وهذا صحيح ومن
قال اللفظ هو الملفوظ والقول هو
نفس المقول وأراد باللفظ والقول
معنى المصدر صار حقيقة مراده أن
اللفظ والقول هو الكلام المتقول
الملفوظ وهذا صحيح فن قال اللفظ
بالقرآن أو القراء أو التلاوة مخلوقة
أو لفظي بالقرآن أو تلاوة دخل في
كلامه نفس الكلام المقروء المتلو
وذلك هو كلام الله تعالى وان أراد
بذلك مجرد فعله وصوته كان المعنى
صحيحا لكن إطلاق اللفظ بتناول
هذا وغيره ولهذا أقال إحدى بعض
كلامه من قال لفظي بالقرآن مخلوق

يريد به القرآن فهو جهومي احتراز عما إذا أراد به فعله وصوته وذكر الالكافى ان بعض من كان يقول ذلك رأى المؤمنين في منامه كأن عليهم فروة ورحل بضربه فقال له لا تضربنى فقال انى لأضربك وإنما أضرب القروة فقال ان الضرب إنما يقع الملعون فقال

هكذا اذا قلت لفظي بالقرآن مخلوق وقع الخلق على القرآن ومن قال لفظي بالقرآن غير مخلوق أو تلاوي دخل في ذلك المصدر الذي هو عمله وأفعال العباد مخلوقة ولو قال أردت به أن القرآن المتلوي غير مخلوق لانفس (١٥٩) حر كافي قيل اقل هذا بدعة وقه اجل واليهام

وان كان مقصودك مصداقها هذا منع أئمة السنة الكبار اطلاق هذا وهذا وكان هذا وسطا بين الطرفين وكان أجد وغيرهم من الأئمة يقولون القرآن حيث تصرف كلام الله غير مخلوق فيجعلون القرآن نفسه حيث تصرف غير مخلوق من غير أن يقر بذلك ما يشعر أن أفعال العباد وصفاتهم غير مخلوقة وصارت كل طائفة من النفاوة المتبسة في مسئلة التلاوة وتحكي قوله عن أحمد وهم كاذب كراخي في كتاب خلق الأفعال وقال أن كل واحدة من هاتين الطائفتين تذكروا لهما عن أحمد وهم لا يفقهون قوله ليدفع معناه صارت ذلك التفرق موروثة في اتباع الطائفتين فصارت طائفة تقول إن اللفظ بالقرآن غير مخلوق موافقة لابي حاتم الرازي ومحمد بن داود المصنف وأما لهما كافي عبد الله بن منده وأهل بيته وأبي عبد الله بن حامد وأبي نصر السجزي وأبي اسمعيل الأنصاري وأبي (مطلب أن الثقة من أصول دين الرافضة)

يعقوب الفراء الهروي وغيرهم وقوم يقولون نقض هذا القول من غير دخول في مذهب ابن كلاب مع اتفاق الطائفتين على أن القرآن كله كلام الله لا يحدث غيره شأنه ولا خلق منه شيئا في غيره لا حروفه ولا معانيه مثل حسين الكردي أبي داود بن علي الأصماني وأما لهما وحدث مع هذا من يقول يقول ابن كلاب إن كلام الله معنى واحد

المؤمنين وسوف يوت الله المؤمنين أجرا عظيما وقال تعالى ويحفظون الله انهم لنحكم ما هم منكم ولكنهم قوم يفسقون وقال تعالى ألم تر إلى الذين تولوا قوما غضب الله عليهم ما هم منكم ولا منهم ويحفظون على الكذب وهم يعلمون فأخبر أن المنافقين ليسوا من المؤمنين ولا من أهل الكتاب وهو لا يوجب جدون في طائفة من المتظاهرين بالاسلام أكرمهم في الرافضة ومن انطوى اليهم وقد قال تعالى يوم لا يخزي الله النبي والذين آمنوا معه نورهم يسير بين أيديهم وبأيمانهم يقولون ربنا أقم لنا نورنا واغفر لنا انك على كل شيء قدير وقال تعالى يوم يقول المنافقون والمنافقات الذين آمنوا واطمأننا بكم من نوركم قبل ارجعوا وراءكم فالتسوا وورا فدل هذا على أن المنافقين لم يكونوا داخلين في الذين آمنوا معه والذين كانوا منافقين منهم من تاب عن نفاقه وانتهى عنه وهم الغالب بدليل قوله تعالى لمن ينته المنافقون والذين في قلوبهم مرض والمرحوفون في المدينة لغير نبئهم ثم لا يجاورون فيها الا قليلا ملعونين أينما نفوا أخذوا وقتلوا تقتلوا فلما نزع الله بهم ولم يبق لهم تقبلا بل كانوا يجاورونه بالمدينة عدل ذلك على أنهم انتهوا والذين كانوا معه بالمدينة كلهم يذبحون تحت الشجرة الا الجدين قيس فاهه اختا خلف جبل آخر وكذلك جاء في الحديث كلهم يدخل الجنة الا صاحب الجبل الآخر وبالجملة فلا ريب أن المنافقين كانوا مغمورين مغمورين بآذله لا سيما في آخر أيام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وفي غزوة تبوك لأن الله تعالى قال يقولون لئن رجعنا إلى المدينة لخرجن الاعز منها الاذل والله العز ورسوله وللمؤمنين ولكن المنافقين لا يعلمون فأخبر أن العزة للمؤمنين لا للمنافقين فعلم أن العزة والفقوة كانت في المؤمنين وأن المنافقين كانوا آذلا لديهم فجمع أن تكون الصحابة الذين كانوا أعز المسلمين من المنافقين بل ذلك يقتضي أن من كان أعز كان أعظم إيمانا ومن المعلوم أن السابقين الأولين من المهاجرين والانصار الخلفاء الراشدين وغيرهم كانوا أعز الناس وهذا كله مما بين أن المنافقين كانوا أدلين في المؤمنين فلا يجوز أن يكون الاعزاء من الصحابة منهم ولكن هذا الوصف مطابق للتصنيف به من الرافضة وغيرهم والنفاق والزندقية في الرافضة أكثر منه في سائر الطوائف بل لا بد لكل منهم من شعبة نفاق فان أساس النفاق الذي بني عليه الكذب وأن يقول الرجل بلسانه ما ليس في قلبه كما أخبر الله تعالى عن المنافقين انهم يقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم والرافضة تجعل هذا من أصول دينها وتسميه الثقة وتحكي هذا عن أئمة أهل البيت الذين برأهم الله عن ذلك حتى يحكموا ذلك عن جعفر الصادق أنه قال الثقة ديني ودين آباءي وقد نزع الله المؤمنين من أهل البيت وغيرهم عن ذلك بل كانوا من أعظم الناس صدقا وتحقية الامعان وكان دينهم التقوى لا الثقة وقول الله تعالى لا تتخذوا المؤمنين الكافرين أولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء الا أن تتقوا منهم تقاة اغماهاوا الامر بالانقياد من الكفار لا الامر بالنفاق والكذب والله تعالى قد أحسن أن أكرمهم على كلمة الكفر أن يتكلم بها اذا كان قلبه مطمئنا بالامان لكن لم يكره أحد من أهل البيت على شيء من ذلك حتى أن أبابكر رضي الله عنه لم يكره أحد الامنهم ولا من غيرهم على متابعتهم فضلا أن يكرههم على مدحه والثناء عليه بل كان على وغيرهم من أهل البيت يظهرون ذكر فضائل الصحابة والثناء عليهم والترحم عليهم والدعاء لهم ولكن أحد يكرههم على شيء منه باتفاق الناس * وقد كان في

قائم بنفس التسليم هو الامر بكل ما أمر به والتبى عن كل ما نهى عنه والاخبار بكل ما أخبر به وانه ان عرغته بالعبودية كان هو القرآن وان عرغته بالعبودية كان هو التوراة وجمهور الناس من أهل السنة والمعتزلة وغيرهم أنكروا ذلك وقالوا انفسا هذا معلوم بصريح العقل

فإن التوراة إذا عرفت لم تكن هي القرآن ولا معنى قل هو الله أحد هو معنى ثبت وكان وافقهم على إطلاق القول بأن التلاوة غير المتلو
وانها مخلوقة من لا يوافقهم على هذا المعنى بل (١٦٠) قصده أن التلاوة هي أفعال العباد وأصواتهم وصاروا أقوام يطلقون القول بأن

التلاوة غير المتلو وأن اللفظ بالقرآن مخلوق فتم من يعرف أنه موافق لابن كلاب ومتهم من يعرف مخالفته له ومتهم من لا يعرف منه لاهذا ولا هذا وصاروا الحسن الأشعري ونحوه ممن وافق ابن كلاب على قوله موافقا للأمام أحمد وغيره من أئمة السنة في المنع من إطلاق هذا وهذا فينبغون أن يقال اللفظ بالقرآن مخلوق وغير مخلوق وهؤلاء مشعوم من جهة كونه يقال في القرآن أنه يلفظ أولا يلفظ وقالوا اللفظ الطرح والري ومن هذا الإقبال في القرآن ووافق هؤلاء على التعليل بهذا طائفة ممن لا يقول بقول ابن كلاب في الكلام كالفاضي أبي يعلى وأمثاله ووقع بين أبي نعيم الأصبهاني وأبي عبد الله بن منده في ذلك ما هو معروف وصنف أبو نعيم في ذلك كتابه في الرغنى القنينة والحلوينة وماله في الحجاب النشأة القائلين بأن التلاوة مخلوقة كما قال ابن منده إلى جانب من يقول أنها غير مخلوقة وحتى كل منهما عن الأئمة ما يدل (مطلب كذب المصنف الامامي)

على كثير من مقصوده على جميعه فأنصده كل منهما من الحق وحده فيه من المنقول الثابت عن الأئمة ما وافقه وكذلك وقع بين أبي ذر الهروي وأبي نصر السجزي في ذلك حتى صنف أبو نصر السجزي كتابه الكبير في ذلك المعروف بالآبانية وذكر فيه من الفوائد والآثار والانتصار للسنة وأهلها ما هو غلبة المنفعة

زمن بقى أمة وبنى العباس خلق عظيم دون علي وغيره في الإيمان والتقوى يكرهون منهم أنشاء ولا يحدسونه ولا يؤثرون عليهم ولا يقر بوزنهم ومع هذا لا يمكن هؤلاء مخالفتهم ولم يكن أولئك يكرهونهم مع أن الخلفاء الراشدين كانوا با اتفاق الخلق أبعد عن قهر الناس وعقوبتهم على طاعتهم من هؤلاء فإذا لم يكن الناس مع هؤلاء مكرهين على أن يقولوا بالسنتهم خلاق مافي قلوبهم فكيف يكونون مكرهين مع الخلفاء على ذلك بل على الكذب وشهادة الزور وإظهار الكفر كما تقول الرافضة من غير أن يكرههم أحد على ذلك فعلم أن ما تتظاهر به الرافضة هو من باب الكذب والنفاق وأن يقولوا بالسنتهم بالنس في قلوبهم لا من باب ما يكره المؤمن عليه من التكلم بالكفر وهؤلاء أسرى المسلمين في بلاد الكفار غالبهم يظهر دينهم وانحوا رج مع تظاهرهم بتكفير الجاهل وتكفير عثمان وعلي ومن والأهمية تظاهرون بدنيهم وإذا سكتوا بين الجماعة سكتوا على الموافقة والمخالفة والذي يسكن في مدائن الرافضة فلا يظهر الرض وغايته إذا ضعف أن سكت عن ذكر مذهبه لا يحتاج أن يتظاهر بسب الخلفاء والصحابه إلا أن يكونوا أقليل فكيف يظن به في رضى الله عنه وغيره من أهل البيت أنهم كانوا أضعف ديناً من الأسرى في بلاد الكفر ومن عوام أهل السنة ومن الواصب مع أئمة علمنا بالتواتر أن أحد المكره علياً ولا ولاده على ذكر فضائل الخلفاء والترحم عليهم بل كانوا يقولون ذلك من غير كراه ويقوله أحدهم لغاصته كما ثبت ذلك بالنقل المتواتر وأيضا فقد يقال في قوله تعالى وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات أن ذلك وصف الجملة بصفة تضمن حالهم عند الاحتجاج بقوله تعالى ومثلهم في الأفعيل كزرع أخرج شطأ فآزره فاستغلظ فاستوى على سوقه يعجب الزراع ليغيظ بهم الكفار والغفرة والأجر في الآخر يحصل لكل واحد واحد فلا بد أن يتصف بسبب ذلك وهو الإيمان والعمل الصالح إذ قد يكون في الجملة منافي وفي الجملة كل مافي القرآن من خطاب المؤمنين والمؤمنين والمحسنين ومدهم والثناء عليهم فهم أول من دخل في ذلك من هذه الأمة وأفضل من دخل في ذلك من هذه الأمة كما استفاض عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من غير وجه أنه قال خبر القرون القرن الذي جئت فيه ثم الذين يلوهم ثم الذين يلوهم

(الوجه الثاني) في بيان كذبه وتحريفه فيما نقله عن حال الصحابة بعد موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (قوله) فبعضهم طلب الامر لنفسه بغير حق وباعه أكثر الناس طلب الدنيا وهذا إشارة إلى أبي بكر فإنه هو الذي باعه أكثر الناس ومن العلوم أن أبي بكر لم يطلب الامر لنفسه لا بحق ولا بغير حق بل قال قد رزيت لكم أحد هذين الرجلين إما عمر بن الخطاب وإما أبا عبيدة قال عمر فواته لأن أقدم فتضرب عني لا يقر بئى ذلك التي أتم أحب إلى من أن أتأمر على قوم فهم أبو بكر وهذا اللفظ في الصحيحين وقد روى عنه أنه قال أقبلوني أقبلوني فالمسلمون اختاروه وباعوه لهم بما خيروهم كما قاله عمر يوم السقيفة بحضور المهاجرين والاصلاء أنت سيدنا وخيرنا وأحبنا إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم تذكر ذلك أحد وهذا أيضا في الصحيحين والمسلمون اختاروه كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الحديث الصحيح لعائشة ادعى لي بأبي وأحلك حتى أكتب لأبي بكر كتابا لا يختلف عليه الناس من بعدى ثم قال يا بني الله والمؤمنون أن

لكنه نصر فيه قول من يقول لفظي بالقرآن غير مخلوق وأنكر على ابن قتيبة وغيره ما ذكره من التفصيل ورجح طريقة من هجر الجاري وزعم أن أحد بن حنبل كان يقول لفظي بالقرآن غير مخلوق وأنه رجح على ذلك وأنكر ما نقله الناس عن

أحمد بن إنكاره على الطائفتين وهي مسئلة أبي طالب المشهورة وليس الامر كما ذكره فان الإنكار على الطائفتين مستفيض عن أحمد عند أخص الناس به من أهل بيته وأصحابه الذين اعتنوا بجمع كلام أحمد (١٦١) كالروزي والخلال وأبي بكر عبد العزيز وأبي

يتولي غير أبي بكر فإنه هو وولاه قدرا وشرا وأمر المؤمنين بولايته وهذا هم إلى أن ولوه من غير أن يكون طلب ذلك لنفسه

(الوجه الثالث) أن يقال فبأنه طلبوا بإبعه أكثر الناس فقولكم إن ذلك طلب للدنيا كذب ظاهر فان أبا بكر لم يعطهم دنيا وكان قد أتى قومه في حياة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولما رغب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الصدقة جاء به الله فقال له ما تركت لأهلك قال تركت لهم الله ورسوله والذين يابعونهم أزهدهم الناس في الدنيا وهم الذين أتى الله عليهم وقد علم الخاص والعام زهد عمر وأبي عبيدة وأمثالهما وانفاق الانصار أموالهم كاسيد بن حضير وأبي طحفة وأبي أيوب وأمثالهم ولم يكن عدموت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لهم بيت مال يعطهم ما فيه ولا كان هنالك ديوان العطاء يفرض لهم فيه والانصار كانوا في أملاكهم وكذلك المهاجرون من كان له شيء من مخزن أو غيره فقد كان له وكانت سيرة أبي بكر في قسم الاموال التسوية وكذلك سرعة على رضى الله عنه فلو يابعون أعليا أعطاهم ما أعطاهم أبو بكر مع كون قبيلته أشرف القبائل وتكون بني عبد مناف وهم أشرف قريش الذين هم أقرب الغرب من بني أمية وغيرهم انذاك كأي سفيان بن حرب وغيره وفي هاتين كالعباس وغيره كانوا معه فقد أرادوا وسفیان وغيره أن تكون الأمانة في بني عبد مناف على عادة الجاهلية فلم يجبه إلى ذلك على ولا عثمان ولا غيرها عليهم أو دينهم فأبى رياسة وأبى مال كان لجمهور المسلمين بعبادة أبي بكر لا سيما وهو يسوي بين السابقين الأولين وبين أحاد المسلمين في العطاء ويقول انما أسلوا الله وأجورهم على الله وانما هذا المتاع بلاغ وقال لهم لا أشار عليه بالفضل في العطاء فأشارتهم منهم إيمانهم فالسابقون الأولون من المهاجرين والانصار الذين اتبعوه أولا كعمر وأبي عبيدة وأسيد بن حضير وغيرهم سوى بينهم وبين الطلقاء الذين أسلوا عام الفتح وبين من أسلم بعدموت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فهل حصل لهؤلاء من الدنيا ولا شيء

(الوجه الرابع) أن يقال أهل السنة مع الانصار كالمسلمين مع النصارى فان المسلمين يؤمنون بأن المسيح عبد الله ورسوله ولا يفلون فيه غلوا النصراني ولا يحضون جفاء اليهود والنصارى تدعى فيه الالهية وتريدان تفضله على محمد وابراهيم وموسى بل تفضل الحوار بين على هؤلاء الرسل كما تريدوا فاض أن تفضل من قاتل مع على كعمر أسيد بن أبي بكر والاشترى الضحى على أبي بكر وعمر وعثمان وجمهور المهاجرين والانصار فالمسلم اذا نظر النصراني لا يمكنه أن يقول في عيسى الا الحق لكن اذا أردت أن تعرف جهل النصراني وأنه لا يجبه فقد رى المناظره بينهم بين اليهود فان النصراني لا يمكنه أن يجيب عن شبه اليهودي إلا بما يجيب به المسلم فان لم يدخل في دين الاسلام والا كان منقطع مع اليهودي فانه اذا أمر بالاعان محمد صلى الله تعالى عليه وسلم فان قدح في نبوته بشئ من الاشياء لم يحكمه أن يقول شيئا الا قال اليهودي في المسيح ما هو أعظم من ذلك فان اليناث محمد أعظم من اليناث للمسيح وبعد عمر عن الشبهة أعظم من بعد المسيح عن الشبهة فان جاز القدح في عبد الله أعظم وشبهته أبعد (١) عن الحق فالقدح في عبد الله أولى وان كان القدح في المسيح باطلا فالقدح في محمد أولى بالطلان فانه اذا بطلت الشبهة القوية فالضعيفة

(١) قوله عن الحق لعل الصواب حذف هذا الجار والمجرور فتأمل وحرر كتبه مبدعه

عبد الله بن طه وأمثالهم وقد ذكر وامن ذلك ما يعلم كل عارف له أنه من أنبت الامور عن أحمد وهؤلاء العراقيون أعلم بأقوال أحمد من المنتسبين إلى السنة والحديث من أهل خراسان الذين كان ابن مسند وأبو نصر وأبو اسمعيل الهروي وأمثالهم يسلكون حديثهم ولهذا صنف عبد الله بن عطاء الابراهيمي كتابا فيه أخذ عن أحمد العلم فذكر طائفة ذكرهم أبو بكر الخلال ونظن أنه أبو محمد الخلال شيخ القاضي أبي يعلى وأبي بكر الخطيب فأنشبه عليه هذا بهذا وهذا كما أن العراقيين المنتسبين إلى أهل الانبيات من أتباع ابن كلاب كأي العباس الفلاس وأبي الحسن الأشعري وأبي الحسن علي بن مهدي الطبري والقاضي أبي بكر الباقلافي وأمثالهم أقرب إلى السنة وأتبع لأحمد بن حنبل وأمثاله من أهل خراسان المائلين إلى طريقتهم ابن كلاب ولهذا كان القاضي أبو بكر بن الطيب يكتب في أجوبة أحيانا محمد بن الطيب الحنبلي كما كان يقول الأشعري اذا كان الأشعري وأصحابه منتسبين إلى أحمد بن حنبل وأمثاله من أئمة السنة وكان الأشعري أقرب إلى مذهب أحمد بن حنبل وأهل السنة من كثير من المتأخرين المنتسبين إلى أحمد الذين مالوا إلى بعض كلام المعتزلة كابن عقيل

وصدق بن الحسين وابن الجوزي وأمثالهم وكان أبو ذر الهروي قد أخذ طريقتهم النافلاني وأدخلها إلى الحرم ويقال انه أول من أدخلها إلى الحرم وعنه أخذ ذلك من أخدم من أهل المغرب فانهم كانوا يسمعون عليه البخاري (٢١ - مهاج أول)

ورأخذون ذلك عنه كما أخذوه أو الوليد الباجي ثم رحل الباجي الى العراق فأخذ طريفة الباقلاقي عن أبي جعفر السخاني الحنفي قاضي الموصل صاحب الباقلاقي ونحن قد بسطنا (١٦٢) الكلام في هذه المسائل وبينما حصل فيهم من النزاع والاضطراب في غير

هذا الموضوع والمقصود هنا أن الملاقاة الكبار كانوا يعنون من الملاقاة الالفاظ المتدعة المحملة المشبهة لما فهم من لسان الحق بالباطل مع ما توقعه من الاشبه والاختلاف والفتنة بخلاف الالفاظ المأثورة والالفاظ التي يثبت معانيها فان ما كان مأثورا حصلت به الالفة وما كان معروفا حصلت به المعرفة كما يروى عن مالك رحمه الله أنه قال اذا قل العلم يظهر الجفاء واذا قلت الا فاكثرت الاهواء فاذا لم يكن اللفظ منقولا ولا معناه معقولا ظهر الجفاء والاهواء ولهذا تجد قوما كثيرا يحبون قوما ويفضون قوما لاجل اهواء لا يعرفون معناها ولا دليلها بل والون على اطلاقها وبعادون من غير أن تكون منقولة نقلا صحيحا عن النبي صلى الله عليه وسلم وسلف الامة ومن غير أن يكونوا هم يعقلون معناها ولا يصرفون لازمها ومقتضاها وسبب هذا اطلاق اقوال لبست منصوبة وجعلها مذاهب يدعي اليها ويوالي ويعادي عليها وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في خطبته ان اصدق الكلام كلام الله وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم وشرا الامور محمد نائمها كل بدعة ضلالة فدين المسلمين متى على اتباع كتاب الله وسنة رسوله وما اتفقت عليه الامة فهذه الثلاثة هي اصول معصومة وما تنازع فيه الامة

ردوه الى الله والرسول وليس لاحد أن ينصب الامة شخصا دعوى الى طريقته ويوالي عليها ويعادي غير النبي صلى الله عليه وسلم ولا ينصب لهم كلاما ولا يعادي غير كلام الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وما اجتمعت عليه الامة بل

أولى بالاطلاق واذا ثبت الحق التي غيرها أقوى منها بالقوة أولى بالثبات ولهذا كان منظاره كثير من المسلمين النصارى من هذا الباب كالحكاية المعروفة عن القاضي أبي بكر بن الطيب لما أرسله المسلمون الى ملك النصارى بالقسطنطينية فانه عظموه وعرف النصارى قدره خافوا أن لا يجدوا لذلك اذا دخل فأدخلوا من باب غير الذي دخل متخيفين فدخلوا فدخلوا مستدبرا متنافهين بهزجه ففعل نفرض ما قصده ولم يجلس وكلموه وأدب بعضهم القدر في المسلمين فقال له ما قل في عائشة امرأة نبيكم رداظهار قول الألف الذي يقولونه من قوله من الراضية أيضا فقال القاضي ثنتان قدح فبما ورمتا بالانافكا وكذا ما يرمي وعائشة فاما ما يرمي بفاتم بالولد تحمله من غير زوج وأما عائشة فلم تأت بالزوج كأن لها زوج فأبته النصارى وكان مضجون كلامه أن ظهور براقة عائشة أعظم من ظهور براقة مريم وان الشبهة الى مريم اقرب منها الى عائشة فاذا كان مع هذا قد ثبت كذب القادحين في مريم فسبوت كذب القادحين في عائشة أولى ومثل هذه المناظرة أن يقع التفضيل بين طائفتين ويحسان احدهما أكثر وأعظم ومساويها أقل وأصغر فاذا ذكر ما فهم من ذلك عورض بأن مساوي تلك أعظم كقوله تعالى يستأثرون عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير ثم قال وصعدن سبل الله وكفرن به والمسجد الحرام واخراج أهله منه أكبر عند الله والفتنة أكبر من القتل فان الكفار عيروا مريم بن سرايا المسلمين بأنهم قتلوا ابن الحضرمي في الشهر الحرام فقال تعالى هذا أكبر وما عليه المشركون من الكفر بالله والصديقين سبيله وعن المسجد الحرام واخراج أهله منه أكبر عند الله فان هذا صديعا لا تحصل التجاعة والسعادة الا به وفيه من انتهاك المسجد الحرام ما هو أعظم من انتهاك الشهر الحرام لكن في هذا النوع قد اشتملت كل من الطائفتين على ما يذم وأما النوع الاول فيكون كل من الطائفتين لا يستحق الذم بل هناك شبهة في الموضوعين وأدلة في الموضوعين وأدلة أحد الصنفين أقوى وأظهر وشبهته أضعف وأخفى فيكون أولى بنبوت الحق ممن تكون أدلته أضعف وشبهته أقوى وهذا حال النصارى واليهود مع المسلمين وهو حال أهل البدع مع أهل السنة لاسيما الراضية وهكذا أهل السنة مع الراضية في أبي بكر وعلى فان الراضية لا يمكنه أن يثبت اعيان على وعدهاته وأنهم من أهل الجنة فضلا عن امامته ان لم يثبت ذلك لابي بكر وعمر وعثمان والافقي أراد اثبات ذلك لعلي وحده لم تساعده الأدلة كما أن النصارى اذا أرادوا اثبات نبوة المسيح دون محمد لم تساعده الأدلة فاذا قالت الخوارج الذين يكفرون علما والتواصب الذين يسبقونه انه كان ظالم الماطل بالدين انه طلب الخلافة لنفسه وقاتل عليها بالسيف وقتل على ذلك ألوف من المسلمين حتى هجر عن انفراد بالامر وتفرق عليه أصحابه وظهر راعله فقاتلوه فهذا الكلام ان كان فاسدا ففساد كلام الراضية في أبي بكر وعمر أعظم وان كان مقالة في أبي بكر وعمر متوجها مقبولا فهذا أولى بالتوجه والقبول لانهم المعلوم لخاصة والعامة أن من ولاد الناس باختيارهم ورضاهم من غير أن يضرب احدا بالسيف ولا عسلا اعطى أحد ممن ولادهم ولا اجتمعوا عليه فلم يول أحد من اقرار به وعترته ولا خلف لورثته ما لا من مال المسلمين وكان له مال قد انفق في ريل الله فلم يأخذ به وأوصى أن يرثه ما كان عنده لهم وهو جرد قطيفة وبكرامة سوداء ونحو ذلك حتى قال عبد الرحمن بن عوف لعمر أسلب هذا آل أبي بكر قال كلا والله

هذا من فعل أهل البدع الذين ينصبون لهم شخصا أو كلاما يقرّون به بين الأمة والوثن يعني ذلك الكلام وأما النسبة وما دون ولهذا كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعون لهم باحسان (١٦٣) وإن تنازعوا فيما تنازعوا فيه من الأحكام

فالعصمة بينهم ثابتة وهم مردون ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول فبعضهم يصيب الحق فيعلم الله أجره ويرفع درجته وبعضهم يخطئ بعد اجترياده في طلب الحق فيغفر الله له خطأه تحقيقا لقوله تعالى ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا سواء كان خطأهم في حكم على أو حكم خبري نظري كتناسلهم في الميت هل يعذب بيكا أو أهله عليه وهل يسع المستقرع فعالمهم وهل رأى محمد ربه وأبلغ من ذلك أن شربها أنكر قرأه من قرأ بل عبت ويصرون وقال الله لا يجب فبلغ ذلك إبراهيم النخعي فقال أنا شرب شاعر يحميه الله كان عبد الله أعلم منه أو قال أفقه منه وكان يقرب إلى عبت فأنكر على شرب من أنكره مع أن شربها من أعظم الناس قدرا عند المسلمين ونظائر هذا متعددة والأقوال إذا حكيت عن قائلها وأثبت الطوائف إلى متبوعها فاعلموا ذلك على سبيل التعريف والبيان وأما المدح والذم والمسألة والامانة فعلى الأسماء المذمومة تكون في القرآن العزيز كاسم المسلم والكافر والمؤمن والمنافق والبر والفاجر والصادق والكاذب والمصلح والمفسد وأسأل ذلك وتكون القول صوابا أو خطأ يعرف بالادلة الدالة على ذلك المعروفة بالعقل والسمع والادلة الدالة على العلم لانتفاء كافتقار والتناقض هو أن يكون

لا يتحتم فيها أبو بكر وأصحابه أو قال يرجح الله أبا بكر لقد أعبت الأمر بعد ذلك فجمع هذا لم يقتل مسلما على ولايته ولا قاتل مسلما على بل قاتل بهم المرتدين عن دينهم أو الكفار حتى شرع بهم في فتح الأمصار واستخلف القوى الأمين العنبري الذي فتح الأمصار ونصب الديوان وعم بالعدل والاحسان فان جاز لأراضي أن يقول أن هذا كان طالبا للمال والرياسة يمكن الناسي أن يقول كان على ظالم طالبا للمال والرياسة قاتل على الولاية حتى قتل المسلمون بعضهم بعضا ولم يقاتل كافرا ولم يحصل لئس في مدة ولايته الاشراف حتى قتلهم ودينهم فان جاز أن يقال على كان من يد الله والقصص من غيرهم العصابة أو يقال كان يجتهد مصيبا وغيره مخطئا مع هذه الحال فان يقال كان أبو بكر وعمر مدينين لله الله مصيبين والرافضة مقصرون في معرفة حقهم مخطئون في ذمهم بطريق الأولى والآخرى فان أبا بكر وعمر كان بعدهما عن شبهة طلب الرياسة والمال أشد من بعدهما عن ذلك وشبهه الخوارج الذين نزعوا عليا وعثمان وكفروهما أقرب من شبهة الرافضة الذين نزعوا أبا بكر وعمر وكفروهما فكيف بحال العصابة والتابعين الذين تخلفوا عن بيعته أو قاتلوه فنتهم أقوم من شبهة من قدح في أبي بكر وعمر وعثمان فان أولئك قالوا ما كنا نعلم أن نبيع الأمين بعد عليا ونعتصمنا بنظرنا وبأخذ حقتنا من ظلمنا فان لم يفعل هذا كان عاجزا أو ظالما وليس علينا أن نبيع عاجزا أو ظالما وهذا الكلام إذا كان باطلا فطلان قول من يقول أن أبا بكر وعمر كانا باطلين طالبيين للرياسة والمال باطل وأبطل وهذا الأمر لا يستريب فيه من بصيرة ومعرفة وأين شبهة مثل أبي موسى الأشعري الذي وافق عمر على عزل علي وما عاونه وأن يجعل الأمر شورى في المسلمين من شبهة عبد الله بن سبأ أو مثاله الذين يدعون أنه امام معصوم أو أنه الله أو نبي بل إن شبهة الذين رأوا أن يولوا معاوية من شبهة الذين يدعون أنه الله أو نبي فان هؤلاء كفار باغوا في المسلمين بخلاف أولئك ومعاوية هذا أن الرافضة يعجز عن اثبات إيمان علي وعبد الله مع كونهم على مذهب الرافضة ولا يحكمهم ذلك إلا إذا صاروا من أهل السنة فإذا قالت لهم الخوارج وغيرهم ممن تكفروا وتفسقه لأنهم أنه كان مؤمنا بل كان كافرا أو ظالما كما يقولون هم في أبي بكر وعمر لم يكن لهم دليل على إيمانه وعدله الا ذلك الدليل على أبي بكر وعمر وعثمان أدل فان احتجوا بما تواتر من إسلامه وهجرته وجهاده ففسدوا أثر ذلك عن هؤلاء بل تواتر إسلام معاوية ويزيد وخلفاء بني أمية وبني العباس وصلاتهم وصامهم وجهادهم للكفار فان ادعوا في واحد من هؤلاء النفاق أمكن الخارج أن يدعي النفاق وإذا كانوا شبهة كرها أو أعظم منها وإذا قالوا ما نقوله أهل الفرقة من أن أبا بكر وعمر كانا منافقين في الباطن عدوين للنبي صلى الله عليه وسلم أقدم أدبته بحسب الامكان أمكن الخراجي أن يقول ذلك في حياته وحياة الخلفاء الثلاثة حتى سعى في قتل الخليفة الثالث وأودع الفتنة حتى غلا في قتل أصحاب محمد وآله بغضاله وعداؤه وأنه كان مما طأه المنافقين الذين ادعوا فيه الإلهية والنسوة وكان يظهر خلاف ما يظن لأن دينه التقية فلما أحرقهم بالنار أظهر انكار ذلك والا فكان في الباطن معهم ولهذا كانت الباطنية من أساعه وعندهم سرهم بقلوب عنه الباطن الذي يتخلفونه ويقول الخارجى مثل هذا الكلام الذي روج على كثير من الناس أعظم مما يروج كلام الرافضة في الخلفاء الثلاثة لأن شبهة الرافضة أظهر فسادا من شبهة الخوارج

أحمد الدليل يناقض مدلول الآخر ما بان يتي أحدهما عين ما يشبه الآخر وهذا هو التناقض الخاص الذي ذكره أهل الكلام والمنطق وهو اختلاف قضيتين بالسلب والإيجاب على وجه يلزم من صدق أحدهما كذب الآخرى وأما التناقض المطلق فهو أن يكون

موجب أحد الدليلين بنافي موجب الآخر ما بنفسه وإما بلازمه مثل أن ينفي أحدهما لازم الآخر وثبت لازمه فإن انتفاء لازم
الشيء يقتضي انتفاء وثبوت لازمه (١٦٤) يقتضي ثبوته ومن هذا الباب الحكم على الشيدتين المتماثلين من كل

وجه مؤثر في الحكم بحكمين مختلفين فإن هذا تناقض أيضاً إذ حكم الشيء بحكمين فإنه إذا حكم على مثله بنقض حكمه كان كالحكم عليه بنقض حكمه وهذا التناقض العام هو الاختلاف الذي نقاه الله تعالى عن كلبه بقوله عز وجل أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً وهو الاختلاف الذي وصف الله به قول الكفار في قوة تعالى أنكم لفي قول مختلف يؤمنون عنه من أفك وضدها هو التشابه العام الذي وصف الله به القرآن في قوله منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فإن ذلك التشابه العام رادبه التناسب والتصادق والاتلاف وضده الاختلاف الذي هو التناقض والتعارض فالدالة الدالة على العلم لا يجوز أن تكون متناقضة متعارضة وهذا مما لا ينزاع فيه أبجد من العقلاء ومن صار من أهل الكلام إلى القول بتكافؤ الأئمة والغيرة فأخذوا الفساد اسمته لاله المتقصير وما ألفساد دليله ومن أعظم أسباب ذلك الالفاظ الجملية التي تشبه معانيها وهؤلاء الذين يعارضون الكتاب والسنة بأقوالهم بنوا أمرهم على أصل فاسد وهؤلاء جعلوا قول الله ورسوله من الجمل الذي لا يستقامت عليه ولا هدى فجعلوا المتشابه من كلامهم هو الحكم والحكم من كلام الله ورسوله هو المتشابه كما يجعل

وهم أصح منهم عقلاً وقصدا والرافضة كذب وأفسد ديناً وإن أرادوا اثبات إيمانهم وعدائهم بنص القرآن عليه قيل القرآن عام وتناوله ليس بأعظم من تناوله لغیره وما من آية بدعون اختصاصها إلا يمكن أن يدعى اختصاصها وأختصاص مثلها وأعظم منها بما يكره ويرى فباب الدعوى بلا حجة ممكنة والدعوى في فضل الشيعين أمكن منها في فضل غيرهما وإن قالوا ثبت ذلك بالنقل والرواية فالنقل والرواية في ذلك أكثر وأشهر فإن ادعوا أن رواة التواتر هناك أصح وإن اعتمدوا على نقل الصحابة فنقلهم لفضائل أبي بكر وعمر أكثر ثم هم يقولون إن الصحابة ارتدوا إلا أقاليلاً فكيف تقبل رواية هؤلاء في فضيلة أحد ولم يكن في الصحابة رافضة كثيرون يتوارثونهم فطريق النقل مقطوع عليهم إن لم يسلكوا طريق أهل السنة كما هو مقطوع على النصاري في إثبات نبوة المسيح إن لم يسلكوا طريق المسلمين وهذا كن أراد أن يثبت فقه ابن عباس دون علي وأفق ابن مردودن أبيه وأفق عقلمة والاسود دون ابن مسعود وبخود ذلك من الأمور التي ثبت فيها للنبي حكم دون ما هو أولى بذلك الحكم منه فإن هذا تناقض يمنع عند من سلك طريق العلم والعدل ولهذا كانت الرافضة من أجهل الناس وأضلهم كأن النصاري من أجهل الناس والرافضة من أجهل الناس كان اليهود من أجهل الناس ففهم نوع من ضلال النصاري ونوع من خيب اليهود (الوجه الخامس) أن يقال فنبيل هذا بقصة عمر بن سعد طالع بالرياسة والمال مقدم على الحرم لأجل ذلك (١) فيلزم أن يكون السابقون الأولون بهذه الحال وهذا أبو سعيد بن أبي وقاص كان من أزهد الناس في الأمانة والولاية ولما وقعت الفتنة اعتزل الناس في قصره بالعقيق وجاء عمر ابنه هذا فلامه على ذلك وقال له الناس في المدينة يتنازعون الملك وأنت ههنا فقال اذهب فإني سمعت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقول أن الله يحب العبد التقي الغني الحق هذا ولم يكن قد بقي أحد من أهل الشورى غير عمر بن سعد رضي الله عنهما وهو الذي فتح العراق وأذل جنود كسرى وهو آخر العشرة موتاً فإذا لم يحسن أن يشبهه بانه عمر بن بكر وعمر بن عثمان هذا وهم لا يجعلون محمد بن أبي بكر بمنزلة أبيه بل يفضلون محمد وأبى بكر وعمر بن عثمان وكان من خواص أصحاب علي لأنه كان ربيبه ويسبون أبا بكر ويلعنونه فلوان النواصب فماتوا بعمر بن سعد مثل ذلك قد حووه على قتل الحسن لكونه كان من شعبة عثمان ومن التشهير به وسوا أبا سعد لكونه تخلف عن القتال مع معاوية والانتصار لعثمان هل كانت النواصب أو فعلت ذلك إلا من جنس الرافضة بل الرافضة شريتهم فإن أبا بكر أفضل من سعد وعثمان كان أبعد من استحقاق القتل من الحسين وكلاهما مظلوم شهيد رضي الله تعالى عنهما ولهذا كان الفساد الذي حصل في الأمة بقتل عثمان أعظم من الفساد الذي حصل في الأمة بقتل الحسين وعثمان من السابقين الأولين وهو خليفة مظلوم طلب منه أن يعزل بغير حق فلم يعزل ولم يقاتل عن نفسه حتى قتل والحسين رضي الله عنه لم يكن متولياً وإنما كان طالباً للولاية حتى رأى أنها ممتدة بغيره وطلب منه لتسأله ليجعل إلى يزيد ما سورا فلم يجب إلى ذلك وقاتل حتى قتل مظلوماً شهيداً فظل عثمان كان أعظم وصبره وحلمه كان أكمل وكلاهما مظلوم شهيد

(٢) قوله فيلزم الخ هكذا في الأصل والناس يلزم منه الخ لا يخفى كسبه معصية

الجمجمة من المتفلسفة والمعتزلة ونحوهم ما أحدثوه من الأقوال التي تفواها بصفات الله ونفوا بها رؤيته في الآخرة وعلمه على خلقه وتكون القرآن كلاماً ونحو ذلك جعلوا تلك الأقوال بحكمة وجعلوا قول الله ورسوله مؤثلاً عليهم أو مردوداً أو غير

مختلف اليه ولا متلقى الهدي منه فجدد أحدهم بقول ليس بحسم ولا جهر ولا عرض ولا كرم ولا كيف ولا تحلة الأعراض والحوادث
ونحو ذلك وليس عيان العالم ولا خارج عنه فاذا قيل ان الله أخبرنا (١٦٥) له علما وقدره قالوا لو كان له علم وقدر نظرنا

أن تحله الأعراض وأن يكون
جسما وأن يكون له كيسة وكية
وذلك يستغنى عن الله لما تقدم وقد
تقول ان الرسول قصد عباد كرم من
أسماء الله وصفاته أمور لا تعرضها
وقد تقول انه قصد خطاب الجمهور
بافهمهم الامر على غير حقيقته
لان مصطلحهم في ذلك وقد يفسر
صفة بصفة كما يفسر الحجب والرضا
والغضب بالارادة والسبع والبهي
بالعلم والكلام بالارادة والقدره
بألم ويكون القول في الثانية
كالقول في الاولى بلزها من اللوازم
في النفي والاثبات ما يلزم التي نفاها
فيكون مع جمعه في كلامه أوعا
من السفسطة في العقليات
والقرمطة في الجمعيات قد فرق بين
المتماثلين بأن جعل حكم أحدهما
مخالف الحكم الآخر ويكون قد
عطل النصوص عن مقتضاها وفي
بعض ما يستفقه الله من صفات
الكمال ويكون النافي لما أثبتوه
قد تسلط عليه وأورد عليه فيما أثبتوه
هو نظير ما أوردوه على من أثبت
ما ناه وان كان النافي لما أثبتوه
أكثر تناقضه من هؤلاء لا يجعلون
ما ابتدعوه من الأقوال المحملة دنيا
يوالون عليه ويعدون بل يكفرون
من خالفهم فيما ابتدعوه ويقولون
مسائل أصول الدين المخطئ فيها
يكفر وتكون تلك المسائل مما
ابتدعوه ومعلوم أن الخواارج هم
مبتدع ما رافقوا كآيات بالنصوص
المستفصية عن النبي صلى الله عليه

ولو مثل مثل طلب على والحسين الامر بطلب الاجمالية كلها كم وأمثاله وقال ان عليا
والحسين كانا ظالمين طالبن بالرباسة بغير حق غيرة الحاكم وأمثاله من مولاي بني عبد ما كان
يكون كاذبا مفرقا في ذلك لصفة ايمان علي والحسين ودينهم وفضلهما ولفاق هؤلاء والحادهم
وكذلك من شبه عليا والحسين ببعض من قام من الظالمين أو غيرهم باجبار أو الشترق أو القرب
يطلب الولاية بغير حق ونظم الناس في أموالهم وأنفسهم ما كان يكون ظالما كاذبا فالشبه
لا يكره وعمر بن سعد وأبي الكذب والظلم ثم غايه عمر بن سعد وأمثاله أن يعترف بأنه طلب
الدين بجمعة يعترف أنها مخصصة وهذا ذنب كثير وقوعه من المسلمين * وأما الشيعة فكثير
منهم يعترفون بأنهم انما قصدوا بالمال افساد دين الاسلام ومعاودة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
كما يعرف ذلك من خطاب الباطنة وأمثالهم من الداخلين في الشيعة فانهم يعترفون بأنهم في
الحقيقة لا يعتقدون دين الاسلام وأما يتظاهرون بالشيعة لقلعة عقل الشيعة وجهلهم ليتوسلوا
بهم الى اغراضهم وأول هؤلاء بل خيارهم هو المختار بن أبي عبيد الكذاب فانه كان أمين الشيعة
وقتل عبيد الله بن زياد وأظهر الاتصاف بالحسين حتى يقتل فأناله وتقرّب بذلك الى محمد بن الجنبية
وأهل البيت ثم ادعى النبوة وأن جبريل يأتيه وقد ثبت في صحيح مسلم عن النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم أنه قال سيكون في قتيق ذهاب ومبير فكان الكذاب هو المختار بن أبي عبيد وكان المبير
هو الحجاج بن يوسف الثقفي ومن المعلوم أن عمر بن سعد أمير السرية التي قتلت الحسين مع ظله
وتقدمه الذئبة على الدين لم يصل في العصبة الى فعل المختار بن أبي عبيد الذي أظهر الاتصاف
الحسين وقتل فأناله بل كان هذا كذب وأعظم ذنبا من عمر بن سعد فهذا الشيء شر من ذلك
الناسي بل والحجاج بن يوسف خير من المختار بن أبي عبيد فان الحجاج كان مبيرا كإسماء النبي صلى
الله تعالى عليه وسلم بسفك الدماء بغير حق والمختار كان كذابا يدعي الوحي واثنان جبريل اليه
وهذا الذنب أعظم من قتل النفوس فان هذا كفر وان كان لم يثبت عنه كان مرندا والفتنة أعظم
من القتل وهذا باب مطرد لا يتحد أحد ممن زعمه الشيعة بحق أو باطل الا وفهم من هو شر منه
ولا يتحد أحد ممن زعمه الشيعة الا وفهم من زعمه الخواارج من هو شر منه فان الروافض شر من
النواصب والذين تكفروهم أو تفسقهم الروافض هم أفضل من الذين تكفروهم أو تفسقهم
النواصب وأما أهل السنة فيقولون جميع المؤمنين ويتكلمون بعلم وعبد ليسوا من أهل
الجهل ولا من أهل الاهواء ويتبرئون من طريفة الروافض والنواصب جميعا ويقولون السابقين
الاولين كلهم يعرفون قدر الصحابة وفضلهم ومناقبهم ويرعون حقوق أهل البيت التي شرعها
الله لهم ولا يرضون بما فعله المختار ويخونون الكذابين ولا ما فعل الحجاج ويخونون الظالمين
ويعلمون مع هذا امراتب السابقين الاولين فيعلمون أن لا يكره وعمر من التقدم الفضائل
ما لم يشارك كما فعل أحد من الصحابة لأعثمان ولا علي ولا غيره وهذا كان متفقاعليه في الصدر
الاول الآن يكون خلافا شاذ لا يعا به حتى ان الشيعة الاولى أصاب على لم يكرهوا تاروا في
تقديم أبي بكر وعمر عليه كيف وقد ثبت عنه من وجوه متواترة أنه كان يقول خير هذه الأمة بعد
نبيها أبو بكر وعمر ولكن كان طائفة من شيعة علي تقدمه على عثمان وهذه المسئلة أخفى من
تلك ولهذا كان أئمة أهل السنة متفقين على تقديم أبي بكر وعمر كما هو مذهب أبي حنيفة

وسلم واجماع الصحابة ذمهم والطعن عليهم وهم انما تأولوا آيات من القرآن على ما اعتقدوه وجعلوا من خالف ذلك كافرا لاعتقادهم أنه
خالف القرآن فمن ابتدع أقوالا ليس لها أصل في القرآن وجعل من خالفها كافرا كان قوله شر من قول الخواارج ولهذا اتفق السلف

والأئمة على أن قول الجهم يشتر من قول انوارج وأصل قول الجهم هو في الصفات بما يؤمنونه من دعوى العقليات التي عارضوا بها النصوص إذ كان العقل الصريح الذي (١٦٦) يستحق أن يسمى قضاياء عقلياته وما يقال لنصوص لا يخالفها ولما كان

قد شاع في عرف الناس أن قول الجهمية منه على التي صار الشعراء ينظمون هذا المعنى كقول أبي تمام

جهمية الاوصاف الا أنهم

قد لقبوا جهميا من الامماء

فهؤلاء لا تركبوا أربع عظام أحدها

وذهب لنصوص الانبياء عليهم

الصلاة والسلام والثاني ردهم

ما يوافق ذلك من معقول العقلاء

الثالث جعل ما خالف ذلك من

أقوالهم المجهلة أو الباطلة هي أصول

الدين الرابع تكفيرهم وتقسيمهم

أو تخطئتهم خالف هذه الأقوال

المتدعة المخالفة للصحيح المنقول

وصريح المعقول وأما أهل العلم

والأعان فهم على نقض هذه الحال

يجعلون كلام الله ورسوله هو الأصل

الذي يعتمد عليه واليه ردت المنازع

الناس فيه فما وافقه كان حقا وما

خالفه كان باطلا ومن كان قصده

متابعه من المؤمنين وأخطأ بعد

اجتهاده الذي استفرغ به وسعه غفر

الله له خطاه سواء كان خطؤه في

المسائل العلمية الخبرية أو المسائل

العملية فانه ليس كل ما كان معسوما

ميتقنا لبعض الناس يجب أن

يكون معلوما متقنا لغيره وليس

كل ما قاله رسول الله صلى الله عليه

وسلم يعلمه كل الناس وبهمونه بل

كثير منهم لم يسمع كثيرا منه وكثير

منهم قد يشبه عليه ما أراد وأن

كان كلامه في نفسه محكما ورواها

بين مراده لكن أهل العلم يعلمون

ما قاله وغيره بين النقل الذي يصدق به والنقل الذي يكذب به ويعرفون ما يعطيه معاني كلامه صلى الله عليه وسلم فان الله تعالى أمر الرسول بالبلاغ المبين وهو أطوع الناس له فلا بد أن يكون قد بلغ المبين لا يكون

ان
مع البلاغ المبين لا يكون

بداية مثبته سادسا والاثبات التي ذكر الله فيها أنهم متشابهات لا يعلم تأويلها الا الله الخافئ عن غير علم تأويلها الا علم تفسيرها ومنعها
 كما أنه لم يسل ما للرضي الله تعالى عنه من قوله تعالى الرحمن على (١٦٧) العرش استوى كيف استوى قال الاستواء

معالم والكيف مجهول والامعان
 به واجب والسؤال عنه بدعة
 وكذلك ربيعة فيه فين ما لا أن
 معنى الاستواء معلوم وان كيفية
 مجهولة فالكيف المجهول هو من
 التأويل الذي لا يعلمه الا الله وأما
 ما يعلم من الاستواء وغيره فهو من
 التفسير الذي بينه الله ورسوله والله
 تعالى قد أمر نأت في التفسير القرآن
 وأخبر أنه أنزلته لتفقه ولا يكون
 التسدير والعقل الا لكلام بين
 المشكك مراده بما من تكلم بلفظ
 يحتمل معاني كثيرة ولم يبين مراده
 منها فهذا لا يمكن أن يتبدر كلاله
 ولا يعقل ولهذا اتحد عامة الذين
 يزعمون أن كلام الله يحتمل وجوها
 كثيرة وأنه لم يبين مراده من ذلك قد
 اشتغل كلامهم من الباطل على
 ما لا يعلمه الا الله بل في كلامهم
 من الكذب في السمعات تفسير
 ما فيه من الكذب في العقليات وان
 كانوا يتمدوا الكذب كما حدث
 الذي يغلط في حديثه خطأ بل
 انتهى أمرهم الكفر مطعة في
 السمعات والفسطحة في العقليات
 وهذا ان النوطان يجمع الكذب
 والبهتان فاذا قال القائل استوى
 يحتمل خمسة عشر وجهاً وأكثر
 وأقل كان غلطاً فان قول القائل
 استوى على كذا له معنى وقوله
 استوى الى كذا له معنى وقوله
 استوى وكذا له معنى وقوله استوى
 بلا حرف يقتضيه له معنى فغالبه
 تنوعت فتوح ما يتصل به من

أن يستخلفوا أبابكر فقول عبد الله من مسعود كانوا بهذه الامة قلوباً وأعقابها علماً وأقلها تكلفاً
 كلام جامع بين فيه حسن قصدهم ونياتهم بالصواب وبين فيه كمال المعرفة ودقتها بعمق العلم
 وبين فيه تيسر ذلك عليهم واستماعهم من القول بلا علم بقوله التكلف وهذا خلاف ما قاله هذا
 المفتري الذي وصف أكثرهم بطلب الدنيا وبعضهم بالجهل إما عجزاً أو امتزجاً والذي قاله
 عبد الله حقي فانهم خبر هذه الامة كما أوتى بذلك الاحاديث عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 حيث قال خبر القرون القرن الذي بعثت فيه ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم وهم أفضل
 الامة الوسط الشهاد على الناس الذين هداهم الله لما اختلفوا فيه من الحق وأنه والله هدى
 من يشاء الى صراط مستقيم فليسوا من المغضوب عليهم الذين يتبعون أو هادهم ولا من الضالين
 الجاهلين كما يسميهم هؤلاء المفترون الى ضلال وغواية بل لهم كمال العلم وكمال القصد اذ لو لم يكن
 كذلك لزم أن لا تكون هذه الامة خيرا الام وان لا يكونوا خيرا الامة وكلاهما خلاف الكتاب
 والسنة وايضا فالاعتبار العقلي يدل على ذلك فان من تأمل أمة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم
 وتأمل أحوال اليهود والنصارى والصابئين والمجوس والمشرئين تبين له من فضيلة هذه الامة على
 سائر الامم في العلم النافع والعمل الصالح ما يضيئ هذا الموضوع عن بسطه والصلابة اكل الامة
 في ذلك بدلالة الكتاب والسنة والاجماع والاعتبار ولهذا اتحد أحد من أعيان الامة الاوهو
 معترف بفضل الصلابة عليه وعلى أمثاله ويخمد من تنازع في ذلك كرافضة من أجهل الناس
 ولهذا ابو جدي أئمة الفقه الذين يرجع اليهم افاضتي ولا في أئمة الحديث ولا في أئمة الزهد
 والعبادة ولا في أئمة الجيوش المؤيدة المنصورة رافضي ولا في المولود الذين نصرروا الاسلام
 وأقاموه وجاهدوا واعدوا من هورافضي ولا في الوزراء الذين لهم سيرة محجود من هورافضي
 وأكثر ما اتحد الرافضة لما في الرزاقفة المناهضة للمحدثين وما في جهال ليس لهم علم بالمتولات ولا
 بالمعقولات قد نشأوا بالوادى والجبال وتجبروا على المسلمين فلم يحاسبوا أهل العلم والدين وما في
 ذمى الاوهاء من قد حصل به بذلك رياسة ومال وأله نسب يتعصب به كفعل أهل الجاهلية وأما
 من هو عند المسلمين من أهل العلم والذين ليس في هؤلاء رافضي تظهر الجهل والظلم في قولهم
 ويتحد ظهور الرضا في شر الطوائف كالنصيرية والاسعيلية والملاحدة الطرقية وفيهم من
 الكذب والخيانة واخلاف الوعد ما يدل على نفاقهم كما في الصعيدين عن النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم أنه قال آية المنافق ثلاث اذا حدث كذب واذا وعد أخلف واذا أوعى خان زاد مسلم
 وان صام وصلى وزعم أنه مسلم وأكثر ما اتحد هذه الثلاث في طوائف أهل القبلة في الرافضة
 وايضا فيقال لهذا المفتري هب أن الذين يابعدوا الصديق كانوا كاذرات اما طالب الدنيا وأما
 جاهل فقد جاء بعد أولئك قرون الامة من يعرف كل أحد من كاهم وكاهم مثل سعد بن
 المسيب والحسن البصري وعطام بن أبي رباح واريهم النخعي وعلمة الاسود وعبيدة السلماني
 وطاوس ومجاهد وسعيد بن جبيرة وأبي الشعثاء جابر بن زيد وعلي بن زيد وعلي بن الحسن
 وعبد الله بن عبد الله بن عتبة وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد بن أبي بكر وأبي بكر بن عبد
 الرحمن بن الحارث بن هشام ومطرف بن الشخير ومحمد بن واسع وحبيب الهذلي ومالك بن دينار
 ومكحول والحكم بن عتبة ويزيد بن أبي حبيب ومن لا يحصى عددهم الا الله ثم بعدهم أيوب

الصلوات تحرف الاستعلاء والغاية وواالجمع أولئك تلك الصلوات وقد بسط هذا في غير هذا الموضوع وبين أن كلام الله بين غاية البيان
 موافق حتى التوفية في الكشف والايضاح وقد بسط الكلام على هذا النص وغيره وبين نحو من عشرين دليلا يدل على أن هذه الآية

نصف في معنى واحد لا يحتمل معنى آخر وكذلك كرهذا في غيره هذا النص فان الكلام هنا اربعة انواع احدها ان نشن ان ما حمله الكتاب والسنة في الهدي والبيان والثاني ان (١٦٨) نين ان ما يقدم من الاحتمالات فهي باطلة قد دل الدليل الذي يعرف

مراد المتكلم على ان لم ير هذا الثالث ان نين ان ما يدعي انه عارض لها من العقل فهو باطل الرابع ان نين ان العقل موافق لهما معاندا لمتناقض لهما عارض

(الوجه الثامن عشر) ان يقال ما يعارضون به الادلة الشرعية من العقليات في امر التوحيد والتسوية والمعاد قد ينفسده في غيره هذا الموضع وتناقضه وان معتد به من من اجهل الناس واطلمهم في العقل كما دنا انتهاءهم في الصفات والافعال الى جهة التركيب والتشبيه والاختصاص وانتهاهم في جحد القدر الى تعارض الامر

والمنشئة وانتهاهم في مسئلة تعدد وثن العالم والمعاد الى انكار الاعمال وبتنا ان ما يدكرونه على التي الفاظ مجعولة مشبهة تناول حقا وباطلا كقولهم ان الرب تعالى لو كان موصوفا بالصفات من العلم والقدرة وغيرهما بنائا لوقت لكان مركبا من ذات وصفات ولكان مشارا كالتقدير في الوجود وغيره وفارقاله في الوجوب وغيره فيكون مركبا عما به الاشتغال بالامتنان ولكن له حقيقة غير مطلق الوجود فيكون مركبا من وجود وماهية ولكن جسميا مركبا من الاجزاء الفردية اومن المادة والصورة والمركب مفقود الى جزئه والمفقر الى جزئه لا يكون واجبا لنفسه وقد ينفساد هذا الكلام بوجوه كثيرة يضيق عنها هذا الموضع فان مدار

الاحتشائي وعبد الله بن عون وبنو بن عبيد وجعفر بن محمد والزهرى وعمر بن دينار ويحيى بن سعيد الانصارى وروبعة بن ابي عبد الرحمن واو الزناد ويحيى بن ابي كثير وقتادة ومنصور بن المعتمر والاعمش وجاد بن ابي سليمان وهشام الدستواي وسعيد بن ابي عمرو ومن بعد هؤلاء مثل مالك بن انس وحاجد بن زيد وجاد بن سلمة واليث بن سعد والاوزاعي وابي حنيفة وابن ابي ليلى وشريك وابن ابي ذئب وابن الماجشون ومن بعدهم مثل يحيى ابن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي ووكيع بن الجراح وعبد الرحمن بن القاسم واشهب ابن عبد العزيز واوي يوسف ومحمد بن الحسن والشافعي واجد بن حنبل واسحق بن راهويه واوي عبيد الله واوي نور ومن لا يحصى عدده الله تعالى عن ليس لهم غرض في تقديم غير الفضل لاجل رياسة ولا مال وعنهم من اعظم الناس نظرا في العلم وكشف الحقائق وهم كلهم متفقون على تفضيل ابي بكر وعمر (١) فقال ما رأيت احدا ممن اقتدى به بشك في تقديمهما يعني على عثمان غني اجماع اهل المدينة على تقديمهما واهل المدينة لم يكونوا مائلين الى بني امية كما كان اهل الشام بل قد دخلوا ببيعة يزيد حاربهم عام الحرة وجرى بالمدينة ما جرى ولم يكن ايضا قتل على منهم احدا كما قتل من اهل البصرة ومن اهل الشام بل كانوا يعذرونه من علماء المدينة الى ان خرج منها وهم متفقون على تقديم ابي بكر وعمر وروى الشافعي باسناد عن الشافعي قال لم يختلف الصحابة والتابعون في تقديم ابي بكر وعمر وقاله شريك بن ابي خروقاله قائل انما افضل ابو بكر او علي فقال له ابو بكر فقال له السائل تقول هذا وانت من الشيعة فقال نعم انما النبي من يقول هذا والله لقد عرف على هذه الاعداد فقال الا ان خبر هذه الامة بعد نبينا ابو بكر وعمر افكثرنا ذوقه افكثرنا كنبه والله ما كان كذا ما وذكر هذا القاضي عبد الجبار في كتاب تنبئ النبوة وعزاه الى كتاب ابي القاسم البخني الذي صنفه في القضا على ابن الراوندي اعترضه على الجاحظ فكيف يقال مع هذا ان الذين يابعدون كفاؤا طلاب الدنيا وجهال ولكن هذا وصف الطعان فيهم فاني لا تجحد طوائف القلة اعظم جهلا من الرافضة ولا اكثر حرصا على الدنيا وقد تدبرتهم فوجدتهم لا يفسقون الى الصحابة عيا الا وهم اعظم الناس اتصافا به والصحابة انعد عنه فهم كذب الناس كسيلة الكذاب اذ قال اثنان صادق ولهذا يصفون انفسهم بالايان ويصفون الصحابة بالنفاق وهم اعظم الطوائف نفاقا والصحابة اعظم الخلق ايمانا وامانة وبعضهم طلب الامر لنفسه يعني ويا بعه الاقلون الذين اعرضوا عن الدنيا وبتنا ولم نأخذهم في الله لومة لائم بل اخلصوا لله واتبعوا ما امر به من طاعة من يستحق التقديم وحسب حصل للسلبين هذه البلية وجب على كل احد النظر في الحق واعتماد الانصاف وان يقر الحق مقره ولا ينظر مستحقه فقيد قال تعالى لا الة الا الله الله على الظالمين * فقال له اولاد كان الواجب ان يقال لما ذهب طائفة الى كذا وطائفة الى كذا واجب ان ينظر اى القولين اصح فاما اذا رخصت احدى الطائفتين باتباع الحق والاخرى باتباع الباطل فان هذا قد تبين فلا حاجة الى النظر وان لم تبين بعد لم يذكر حتى تبين ويقال له فاساقول انه طلب الامر لنفسه يعني ويا بعه الاقلون كذب على على رضى الله عنه فانه لم يطلب الامر لنفسه (١) فقال ما رأيت الخ هكذا في الاسر ولعل قبل هذا سقط الحرف من نسخة مصححة كتبه مصححه

في هذه الحجة على الفاظ مجعولة فان المركب راد به ما ذكره غيره وما كان مفترقا فاجتمع كاجزاء الثوب والطعام والادوية من السككين وغيره وهذا هو المركب في لغة العرب وسائر الامم وقد مر اذ بطرك في عرفهم الخاص ما عين منه شئ عن شئ كثير

العلم عن القدرة وتبين ما يرى ولا يرى ونحو ذلك وتسمى هذا المعنى تركيا وضع وضعوه ليس موافقة للغة العرب ولا لغة أحد من الأمم وإن كان هذا امر كاف كل ما في الوجود مركب فانه ما من موجود الا ولا بد أن يعلم (١٦٩) منه شيء دون شيء والمعلوم ليس الذي هو غير

معلوم وقولهم انه مقتضى حيزه تليس فان الموصوف بالصفات اللازمة له يتبع أن تشاركه أو يفارقها وليست له حقيقة غير الذات الموصوفة حتى يقال أن تلك الحقيقة مفقودة إلى غيرا والصفة اللازمة بسمها بعض الناس غير الموصوف ومن الناس من لا يطلق عليها لفظ الغائية شيء ولا نبات حتى يفصل ويقول أن أريد بالغير ما جازا العلم بأحدهما دون الآخر فهي غير وإن أريد بها ما جاز مفارقة أحدهما للآخر زمان أو مكان أو وجود فليست بغير فان لم يقل هي غير الموصوف لم يكن هناك تغيير لازم للذات فضلا عن أن تكون مفقودة إليه وإن قبل هي غير فهي والذات متلازمان لا يوجد أحدهما إلا مع الآخر ومثل هذا التلازم بين الشئيين يقتضى كون وجود أحدهما مشروطا بالآخر وهذا ليس بمتنع وأما المتنع أن يكون كل من الشئيين موجبا لآخر فالأمر في العلم بمتنع والدور في الشرط جائز ولفظ الافتقار هتان أو يديه افتقار المشروط إلى شرطه فهذا هو تلازم من الجانبين وليس ذلك اعتضا والواجب بنفسه متنع أن يكون مقتضا إلى ما هو خارج عن نفسه فأما ما كان صفة لازمة لذاته وهو داخل في معنى اسمه فقول القائل انه مقتضى لها كقوله انه مقتضى إلى نفسه فان القائل إذا قال

في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان وأما طلبه لما قتل عثمان وبوبع وجئت ذفا أكثر الناس كانوا معه لم يكن معه الاقلون وقد اتفق أهل السنة والشيعة على أن عليا لم يدع إلى مبايعته في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان ولا يبايعه على ذلك أحد ولكن الرافضة تدعى أنه كان بذلك وتعتقد أنه الإمام المستحق للإمامة دون غيره ولكن كان عاجزا عنه وهذا لو كان حقا لم يذهب فاهم يطلب الامر لنفسه ولا يبايعه أحد على ذلك فكيف اذا كان باطلا وكذلك قوله يبايعه الاقلون كذب على الصحابة فانه لم يبايع منهم أحد على ذلك في عهد الخلفاء الثلاثة ولا يمكن أحد أن يدعى هذا ولكن غاية ما يقول القائل أنه كان فيهم من يختار مبايعته ونحن نعلم أن عبدالمالوني كان كثير من الناس يختار ولاية معاوية ولا يبايع غيرهما ولما بوبع عثمان كان في نفوس بعض الناس ميل إلى غيره فخل هذا الاختلاف في الوجود وقد كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالمدينة ومها وما حولها منافقون كما قال تعالى ونحن حولكم من الأعراب منافقون ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم وقد قال تعالى عن المشركين وقالوا لا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم فاحسوا أن ينزل القرآن على من يعظمونه من أهل مكة والطائف قال تعالى أ هم بقسور رجعة ربك نحن قسنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات وأما وصفه لهؤلاء بأنهم الذين أعرضوا عن الدنيا وبشها وأنهم لا تأخذهم في الله لومة لائم فهذا من أين الكذب فانه لم ير ذلك رهدا والجهاد في طاعة أقل منه في الشيعة والنحو ارج المارقون كانوا أزهدهم وأعظم قتالا حتى يقال في المثل حلة خارجة ورحوبهم مع جوش بنى أمة وبني العباس وغيرهما بالعراق والجزيرة وخراسان والمغرب وغيرهما معروفة وكانت لهم ديار يتحيزون فيها لا يقدر عليهم وأما الشيعة فهم دائما مغلوبون مهجرون ومنهم من وجبهم للدنيا وحرصهم عليها طاهر ولهذا كانوا الحسين رضي الله عنه فلما أرسل اليه من عزمه قدم بنفسه عذر وابه وابعوا الاخرة بالدنيا وأسودوا إلى عدوه وقتلوه مع عدوه فأى رهد عند هؤلاء وأي جهاد عندهم وقد ذاق منهم على بن أبي طالب رضي الله عنهم الكسان المرملة لا يعلم الا الله حتى دعا عليهم فقال اللهم اني شتمتهم وشتموني فأبدلتني بهم خيرا منهم وأبدلهم بى شرما حتى وقد كانوا يغشونه ومكاتبون من يحاربه ويخوفونه في الولايات والأموال هذا ولم يكونوا بعد صاروا رافضة انما هو شيعة على ما اختلف الناس فرقتين فرقة شاعت أولياء عثمان وفرقة شاعت عليا رضي الله عنهم فأولئك خيار الشيعة وهم من شر الناس معاملته علي بن أبي طالب رضي الله عنه وابنيه سبطي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وريحانته في الدنيا الحسن والحسين وأعظم الناس قبولاً للوم اللائم في الحق وأسرع الناس إلى فتنه وأعجزهم عنها بغيرون من يظهرون نصرته من أهل البيت حتى اذا اطمان اليهم ولا مهم عليهم إلا أن يخذلوه وأسأوه وأثروا عليه الدنيا ولهذا أشار عقلاء المسلمين ونصحاءهم على الحسين أن لا يذهب اليهم مثل عبد الله بن عباس وعبد الله بن عرواني بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام وغيرهم لعلمهم بأنهم يخذلونه ولا ينصرونه ولا يوفون له بما كتبوا اليه وكان الامر كما رأى هؤلاء ونفذ فيهم دعاء عربن الخطاب ثم دعاه على بن أبي طالب حتى سلب الله عليهم الحاج بن يوسف كان لا يقبل من محسنهم ولا يتجاوز عن سيئهم ودب شرهم إلى من لم يكن منهم حتى عم الشر وهذه كتب المسلمين

هو داخل في مسمى اسمها وهذا حق ولكن قول القائل ان هذا اقتدار الى غيره تليس فان ذلك لشعره مقتدر الى ما هو مفصل عنه وهذا باطل لانه قد تقدم ان لفظ الغير يراد (١٧٠) به ما كان مقارقه بوجوده أو زمان أو مكان ويراد به ما يمكن العلم بدونه

والصفة لا تسمى غير الله بالمعنى الاول فنتج أن يكون مقتدرا الى غيره اذ ليست صفة غير الله بهذا المعنى وأما بالمعنى الثاني فلا يتبع أن يكون وجوده مشروطا بصفات وأن يكون مستلزما لصفات وان سميت تلك الصفات غيرا فليس في إطلاق اللفظ ما يتبع صحة المعاني العقلية سواء جاز إطلاق اللفظ أو لم يجوز هو ولا يعود الى المعاني الصحيحة العقلية أو أطلقوا على اللفظ ما يحتمل تناول الباطل للمتبع كالرافضي الذي يسمى أهل السنة ناصبة فيهم انهم نفسوا العداوة لاهل البيت رضى الله عنهم وقدينا في غير هذا الموضوع ان اثبت المعاني القائمة التي وصف بها الذات لابد منه لكل عاقل وأنه لا خروج عن ذلك لا بوجد وجود الموجودات مطلقا وأما من يجعل وجود العلم هو وجود القدرة وهو وجود القدرة هو وجود الارادة فقد هذه القالة يستلزم أن يكون وجود كل شيء هو عين وجود الخالق تعالى وهذا منتهى الاتحاد وهو ما علم بالحس والعقل والشرع أنه في غاية الفساد ولا يخفى من هذا الامايات الصفات مع قبيح ماثلة المخوفات وهو دين الذين آمنوا وعملوا الصالحات وذلك أن نفاة الصفات من المتفلسفة ونحوهم يقولون ان العاقل والمعقول والعقل والعاشق والمعشوق والعشيق والذو والاذيق والممتد هو شئ واحد والله موجود

التي ذكر فيها زهاد الامة ليس فيهم رافضي وهو لا المعروفون في الامة بأنهم يقولون الحق وانهم لا تأخذهم في الله لومة لائم ليس فيهم رافضي كيف والرافضي من جنس المنافقين مذهبه التقية (١) فهذا حال من لا تأخذ في الله لومة لائم انما هذه محال من نعته الله في كتابه بقوله يا أيها الذين آمنوا من رزقكم من دينه فسوف بأت الله يقوم بجمعهم ويحويه أذلة على المؤمنين أمرة على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم وهذه محال من قاتل المرتدين وأولهم الصديق ومن اتبعه الى يوم القيامة فهم الذين جاهدوا المرتدين كأصحاب مسيلة الكذاب ومائتي الزكاة وغيرهما وهم الذين قصوا الامصار وغلبوا فارس والروم وكانوا أزهدهم الناس كما قال الله من سعدوا لأصحابه أنهم أكثر صلاة وصياما من أصحاب محمد وهم كانوا اخرا منكم قالوا يا أبا عبد الرحمن قال لانهم كانوا أزهق في الدنيا وأرغب في الآخرة فهو لأدهم الذين لا تأخذهم في الله لومة لائم بخلاف الرافضة فانهم أذل الناس خوفا من لوم اللائمين وعدوهم وهم كما قال تعالى يحسبون كل صحة عليهم العذر واخذهم قائلهم الله أني يؤفكون ولا يعيشون في أهل القبلة الا من جنس اليهود في أهل الملل ثم يقال من هؤلاء الذين زهدوا في الدنيا ولم تأخذهم في الله لومة لائم من لم يبيع أبابكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم وبيع عليا فانه من المعلوم أن في زمن الثلاثة لم يكن أحد محاربا عن الثلاثة مظهر الخلفتهم ومبايعه على بل كل الناس كانوا مباعين لهم فباع ما يقال انهم كانوا يكونون قد سجد على وليست هذه محال من لا تأخذ في الله لومة لائم وأما في حال ولا به على فقد كان رضى الله عنه من أكثر الناس لوما لمن معه على قتله جهادهم وتكبرهم عن القتال فان هؤلاء الذين لا تأخذهم في الله لومة لائم من هؤلاء الشيعة وان كذوا على أي زمن الصحابة وسلمان وعمار وغيرهم من التواتر أن هؤلاء كانوا من أعظم الناس تغلبا على بكر وعمر وأتباعا لهم ما وانما ينقل عن بعضهم التغلب على عثمان لا على أبي بكر وعمر وسياق الكلام على ما جرى اعتناء رضى الله عنه في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان لم يكن أحد يسمى من الشيعة ولا تضاف الشيعة الى أحد لا عثمان ولا على ولا غيرهما فلما قتل عثمان تفرق المسلمون فقال قوم الى عثمان ومال قوم الى على واقتلت الطائفتان وقتل حينئذ شيعة عثمان شيعة على وفي جميع مسلم عن سعد بن هشام أنه أراد أن يغزو في سبيل الله وقدم المدينة فاراد أن يبيع عقارها فباعه في السلاح والكرع ويجاهد الروم حتى يموت فلما قدم المدينة في أناسا من أهل المدينة ففهمه عن ذلك وأخبروه أن رهطاسا أرادوا ذلك في حجة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فنهاهم بني الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقال أليس لكم في أسوة فلما حدثوا بذلك راجع أمرها وقد كان طلقها وأشهد على رجعتها فأتى ابن عباس وسأله عن وتر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال له ابن عباس ألا أدلك على أعلم أهل الارض بوتر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال من قال عائشة رضى الله عنها فأنها فاسألهما ثم اتني فآخبرني بردها علي قال فأنطقت البها فابت على حكمي أن أفعل فاستلحقته البها فقال ما أتأبقر بها الا في نبيها أن تقول في هاتين الشيعتين شيئا فأت فبها الماضيا قال فاستعيت عليه بخاء فأنطقتا الى عائشة رضى الله عنها وذكر الحديث وقال معاوية لان عباس

(١) قوله فهذا حال الخ كذا في الاصل والكلام غير ظاهر فتأمل وحرر كشيده معصده

واجبه اعتناء وبشرى وعناية به لعله وأعقله ثم يقولون وعلمه وأعقله هو ذاته وقد يقولون ان هي علم أنت قد برز بدمتكم جميع لصبره ويقولون ان ذلك كله شئ واحد فارادته عين قدرته وقدرته عين علمه وعلمه ذاته وذلك أن من أصلهم

انه ليس له صفة ثبوتية بل صفاته اما سلب كقولهم ليس بحسم ولا تميز واما اضافة كقولهم مبدؤا وعلة واما مؤلف منهما كقولهم تعالى
ومعقول وعقل ويعبر عن هذه المعاني بعبارة هائلة كقولهم انه ليس (١٧١) فيه كلمة كقولهم لا كلمة كفا وانه ليس له

آخر اعداد ولا اجزاء كم أو انه لا بد
من اثباته موصدا أو جسيما منها
مقدسا عن المقولات العشر من الكم
والكيف والابن والوضع والاضافة
وتحذو ذلك ومضمون هذه العبارات
وأما الهاتين صفاة وهم يسبون نفي
الصفات وتوحيداً وكذلك المعتزلة
ومن ضاهاهم من الجهمية يسبون
ذلك توحيدا وهم اشدوا وهذا

التعطيل الذي يسبون توحيدا
وجعلوا اسم التوحيد واقعا على
غير ما هو واقع عليه في دين المسلمين
فان التوحيد الذي بعث الله به
رسله وأنزله به كتبه هو ان يعبد
الله لا يشرك به شيئا ولا يجعل له ندا
كما قال تعالى قل يا أيها الكافرون
لا أعبد ما تعبدون ولا انتم عابدون
ما عبدوا أنا عابدكم وبديني
عابدون ما عبدكم كديني وبديني
ومن تمام التوحيد ان يوصف الله
تعالى بما يوصف به نفسه وبما وصفه
ببرسوله وبما وصف ذلك عن التعريف
والتعبد والتكليف والتشبه كما
قال تعالى قل هو الله أحد الله الصمد
لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد
ومن هنا ابتدع من ابتدع من اتبعه
على نفي الصفات اسم الموحدين
وهؤلاء متبهاهم أن يقولوا هو
الوجود المطلق بشرط الاطلاق
كما قاله طائفة منهم أو بشرط نفي
الامور النبوتية كما قاله ابن سينا
وأشاعره أو يقولون هو الوجود
المطلق لا بشرط كما يقوله القوي
وأشاعره ومعلوم صريح العقل

أن على ملة تعالى فقال لا على ملة على ولا على ملة عثمان أنا على ملة رسول الله صلى الله تعالى عليه
وسلم وكانت الشيعة أصحاب على يقدمون عليه أبا بكر وعمر وإنما كان التراجع في تقديمه على
عثمان ولم يكن حينئذ يسمى أحد لا اماميا ولا رافضيا وانما سورا فاضة وصاروا رافضة
لما خرج زيد بن علي بن الحسين بالكوكة في خلافة هشام فسأته الشيعة أن يكرمه وعمر فرحم
عليه ما فرقه قوم فقال رفضوني رفضوني فسموا رافضة وتولاه قوم فسموا زيدية لانتماسهم اليه
ومن حينئذ انقسمت الشيعة الى رافضة امامية وزيدية وكلما زادوا في البدعة زادوا في الشر
فان زيدية خرم من الرافضة أعزوا وصدق وأزهدوا أشجع ثم بعد ذلك يكره من الخطاب هو الذي
لم تكن تأخذ فيه الله لومة لائم وكان أخذ الناس بالثقاق كإقبال فيه ربحه عمر لقد
تركه الحق ما له من صدق

(فصل) قال الرافضي وإنما كان مذهب الامامية واجب الاتباع لوجوه الاقول لما
أنظرنا في المذاهب وجدنا أحقها وأصدقها وأخلصها عن شوائب الساطل وأعظمها منزلة الله
تعالى ورسله وأوصيائه وأحسن المسائل الأصولية والفروعية مذهب الامامية لانهم
اعتقدوا أن الله هو المخصوص بالازالة والقدم وأن كل ما سواهم محدث لانه واحد وأنه ليس
بحسم ولا جوهر وأنه ليس مركب لان كل مركب محتاج الى جزء لان جزءا غير غير ولا عرض
ولا في مكان والالكان محمد نازل نزوه عن مشابهة المخلوقات وأنه تعالى قادر على جميع
المقدورات عدل حكيم لا يظلم أحدا ولا يفعل القبيح ولا يلزم الجهل أو الخبيثة تعالى الله عنهما
ويشيب الطمع ثلاثا يكون ظالما يدفع عن العاصي أو يعذبه مجرمه من غير ظلمه وأن أفعاله
محكمة متقنة واقعة لغرض ومصلحة والالكان عابثا وقد قال سبحانه وتعالى وما خلقتنا السموات
والارض وما بينهما الا عين وأنه ارسل الانبياء لارشاد العالم وأنه تعالى غير مرق ولا مدرك بشئ
من الخواص الخمس لقوة تعالى لاندركه الابصار وهو يدرك الابصار وأنه ليس في جهة وأن
أمره ونهيه واخباره حادث لا يستحيل أمر المعلوم ونهيه واخباره وان الانبياء معصومون
عن الخطا والسهو والمعصية صغيرها وكبيرها من أول العبر الى آخره والام يبق عندنا وثوق
بما يلفونه فانفتحت فائدة البعثة ولزم التفرع عنهم وان الأئمة معصومون كالانبياء في ذلك كما
نقدم وأخذوا أحكامهم الفروعية من الأئمة المعصومين الناقلين عن حدهم رسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم الأخذ ذلك عن الله تعالى يوسى جبريل اليه يتناقلون ذلك عن الثقات خلفاء عن
سلف الى أن تتصل الرواية بأحد المعصومين ولم يفتوا الى القول بالراي والاجتهاد وحرما
الاخذ بالقياس والاستحسان الى آخره فيقال الكلام على هذا من وجوه (أحدها) ان يقال
ما ذكره من الصفات والقدر لا يتعلق بعثة الامامة أصلا بل بقوله عذبه الامامية من
لا يقول بهذا ويقول بهذا من لا يقول عذبه الامامية ولا أحد هما من على الآخرفان
الطريق الى ذلك عند القائلين به هو العقل وأما تعيين الامام فيهم وعندهم من السمع فادخل
هذا في مسئلة الامامة مثل ادخال مسائل التراجع وهذا خروج عن المقصود (الثاني) أن
يقال هذا قول المعتزلة في التوحيد والقدر والشيعة المنتسبون الى أهل البيت الموافقون
لهؤلاء المعتزلة أبعد الناس عن مذاهب أهل البيت في التوحيد والقدر فان أئمة أهل البيت

الذي يكذب أن هذه الاقوال باطلة متناقضة من وجوه (أحدها) أن جعل عين العلم عن القدر ونفس القدر هي نفس الارادة
والعناية ونفس الحياة هي نفس العلم والقدرية ونفس العلم نفس الفعل والابداع ونحو ذلك معلوم الفساد بالضرورة فان هذه محال

متنوعة فإن جعلت هذه الحقيقة هي تلك كان غزلة من يقول ان حقيقة السواد هي حقيقة الطمع وحقيقة الطمع هي حقيقة اللون
وأما ذلك مما يجعل الحقائق المتنوعة (١٧٣) حقيقة واحدة (الوجه الثاني) انهم المعلوم ان القاسم نفسه

ليس هو القاسم بنفسه والجسم
ليس هو العرض والموصوف ليس
هو الصفة والذات ليست هي
التعريف فن قال ان العالم هو العلم
والعلم هو العالم فضلا بين وكذلك
معلوم ان العلم ليس هو المعلوم فن
قال ان العلم هو المعلوم والمعلوم هو
العلم فضلا بين أيضا ولغذا العقل
ان أراد به المصدر فليس المصدر
هو العاقل الذي هو الفاعل ولا
المعقول الذي هو اسم مفعول واذا
أراد بالعقل جوهرًا فاعلم بنفسه فهو
العاقل فاذا كان يعقل نفسه أو غيره
فليس عين عقله لنفسه أو غيره هو
عين ذاته وكذلك اذا سمي عاشقًا
ومعشوقًا بلغتهم أو قيل محبوب
ومحب بلغته المسلم فليس الحب
والعشق هو نفس العاشق ولا المحب
والعشق ولا الحب هو المعشوق
ولا المحبوب بل التمييز بينهما هي
المصدر ومسمى اسم الفاعل واسم
المفعول والتمييز بين الصفة
والموصوف مستقر في فطر العقول
ولغات الامم فن جعل أحدهما هو
الآخر كان قد أتى من السفسطة
بما لا يخفى على من يتفكر بما يقول
ولهذا كان منتهى هؤلاء السفسطة
في الغلطات والقرمطة في السمات
(الوجه الثالث) ان يقال الوجود
المطلق بشرط الاطلاق أو بشرط
ملك الامور الشبوتية أو لا بشرط
مما يعلم بصرح العقل انتفاؤه
في الخارج وانما يوجد في الذهن
وهذا اقرر وهو في منطقهم اليوناني

كلمي وابن عباس ومن بعدهم كلهم متفقون على ما اتفق عليه سائر الصحابة والتابعين لهم
باحسان من اثبات الصفات والقدر والكتب المشتملة على المنقولات الصريحة معلومة بذلك
وتحيز ذكر بعض ما في ذلك على رضى الله عنه وأهل بيته ليتبين أن هؤلاء الشيعة
مخالفون لهم في أصول دينهم (الثالث) أن ما ذكره في الصفات والقدر ليس من خصائص الشيعة
ولا هم أئمة القول به ولا هو شامل لجميعهم بل أئمة ذلك هم المعتزلة وعندهم أخذ ذلك متأخرًا للشيعة
وكتب الشيعة معلومة بالاعتماد في ذلك على طرق المعتزلة وهذا كان من أواخر المائة الثالثة وكثر في
المائة الرابعة لما صنف لهم المفيد وأباحه كالموسوي والطوسي وأما قدماء الشيعة فالتعاليق
عليهم ضد هذا القول كما هو قول الهشاميين وأما الهشاميان كان القول حقًا أمكن القول به
وموافقة المعتزلة مع اثبات خلافة الثلاثة وان كان باطلا فلا حاجة اليه وانما ينبغي ان يذكر
ما يخص بالامامة كسبعة اثبات الاتي عشر وعندهم (الرابع) أن يقال ما في هذا الكلام
من حق فاعل السنة فاقول به أو جمهورهم وما كان فيهم من باطل فهو زيف ليس اعتقاد ما في هذا
القول من الحق خارجا عن أقوال أهل السنة ونحن نذكر ذلك مفصلا (الوجه الخامس) قوله انهم
اعتقدوا أن الله هو المخصوص بالازلية والقدم وان كل ما سواه محدث لانه واحد وأنه ليس بحسم
ولا في مكان ولا لكان محدثا بل زهوع من مشابهة الخلق فإلّا فقال له هذا اشارة الى مذهب
الجهمية والمعتزلة ومضمونه ان ليس لله علم ولا قدرة ولا حياة وان أسماء الحسنى كالعليم
والقدير والسميع والبصير والرؤف والرحيم ومخون ذلك لاندل على صفاته فاقمبه وأنه لا يشكك
ولا يرضى ولا يسخط ولا يحب ولا يبغض ولا يرد الا بما خلقه من مصلحته من الكلام والارادة وأنه
ليقوم به كلام وأما قوله ان الله منزوع من مشابهة الخلق فإلّا به أهل السنة أحق بتزييه
عن مشابهة الخلق فإلّا من الشيعة فان التشبيه والتجسيم مخالف للعقل والذلل لا يعرف في
أحد من طوائف الامة أكثر منه في طوائف الشيعة وهذه كتب المقالات كلها مخبر عن أئمة
الشيعة المتقدمين من المقالات المخالفة للعقل والنقل في التشبيه والتجسيم مما لا يعرف نظيره
عن أحد من سائر الطوائف ثم قدماء الامامية متأخروهم متناقضون في هذا الباب فقد ماؤهم
غلو في التشبيه والتجسيم متأخروهم غلو في النقي والتعطل فن اركوا في ذلك الجهمية والمعتزلة
دون سائر طوائف الامة وأما أهل السنة المتبوتون لخلافة الثلاثة فجميع انهم وطوائفهم
المشهورة متفقون على نفي التشبيه عن الله تعالى والذين أطلقوا لفظ الجسم على الله من
الطوائف المبتنية لخلافة الثلاثة كالكرامة هم أقرب الى صحيح المنقول وصريح المعقول
من الذين أطلقوا لفظ الجسم من الامامية وقد ذكر أقوال الامامية في ذلك غير واحد منهم ومن
غيرهم كاذكرها ابن النجاشي في كتابه الكبير وكذا ذكرها أبو الحسن الاشعري في كتابه المعروف
في مقالات الاسلاميين واختلاف المصلين وكذا ذكرها الشهرستاني في كتابه المعروف بالملل
والتحمل وكذا ذكرها غيره هؤلاء وطوائف السنة والشيعة تحكي عن قدماء أئمة الامامية من
منكر التجسيم والتشبيه ما لا يعرف مثله عن الكرامة وأتباعهم عن شتت امامة الثلاثة وأما
من لا يطلق على الله اسم الجسم كآله أهل الحديث والتفسير والتصوف والفقه مثل الاغاة الاربعة

ويتنوا أن المطلق بشرط الاطلاق كاسان مطلق بشرط الاطلاق وحيوان مطلق بشرط الاطلاق
وجسم مطلق بشرط الاطلاق ووجوده مطلق بشرط الاطلاق لا يكون الا في الازهان دون الاعيان ولما ثبت قدماءهم الكليات المجردة

عن الاعيان التي يسوونها مثل الافلاطونية أنكروا ذلك حذافهم وقالوا هذه لا تكون الا في ذهن ثم الذين ادعوا ثبوت هذه الكلمات في الخارج بمجرد قالوا انها مجردة عن الاعيان المحسوسة وبتبع عندهم ان (١٧٣) تكون هذه هي المبدعة للاعبان بل بتبع

أن تكون شرطاً في وجود الاعيان فانها اما أن تكون صفة للاعبان أو جزءاً منها وصفة الشيء لا تكون خالقة للوصف وجزء الشيء لا يكون خالقاً للجزء فلو قدر أن في الخارج وجود مطلقاً بشرط الاطلاق استمع أن يكون مبدعاً للغير من الموجودات بل أن يكون شرطاً في وجود غيره فان ذلك تكون المحدثات والممكنات المعلوم محدثاً وتوافقها راها الى الخلق المبدع مستغنية عن هذا الوجود المطلق بشرط الاطلاق ان قبل انه وجود في الخارج فكيف اذا كان الذي قاله هذا القول هو من أشد الناس انكاراً على من جعل وجود هذه الكلمات المطلقة مجردة عن الاعيان خارجاً عن ذهن وهم قد فروا أن العالم الاعلى والفلسفة الاولى هو العلم الناظر في الوجود ولو اوقفه على الوجود المطلق موضوع هذا العلم لكن هذا هو المطلق الذي ينقسم الى واجب ويمكن وعلة وحاول وقد تم ومحدث ومورد التقسيم مستلزماً بين الاقسام فلا يمكن هؤلاء ان يجعلوا هذا الوجود المنقسم الى واجب ويمكن الوجود هو الواجب جعلوا الوجود الواجب هو الوجود المطلق بشرط الاطلاق الذي ليس له حقيقة سوى الوجود المطلق أو بشرط سلب الامور النبوتية ويعبر عن هذا بان وجوده ليس عارضاً لشي من الماهيات والمخالفات وهذا التعديل مسمى على اسمهم

وأتباعهم وشيوخ المسلمين المشهورين في الامة ومن قبلهم من الصحابة والتابعين لهم باحسان فهو لا يلبس فيهم من يقول ان الله جسم وان كان ايضاً ليس من السلف والأتهم من قال ان الله ليس بجسم ولكن من نسب التجسيم الى بعضهم فهو بحسب ما اعتقد من معنى الجسم وراه لازم القيد فلهذا العلة والجهمية ويحويهم من نفاة الصفات لمجاولين كل من أثبت تجسيمها من هؤلاء من يعدن الجسمية والمنشبهة من الائمة المشهورين كآلث والشافعي وأجدوا مصاصهم كآذ كر ذلك أرواحاً صاحب كتاب الزينة وغيره لما ذكر طوائف المشبهة فقال ومنهم طائفة يقال لهم المالكية ينسبون الى رجل يقال له مالك بن أنس ومنهم طائفة يقال لهم الشافعية ينسبون الى رجل يقال له الشافعي وشبه هؤلاء أن الائمة المشهورين كلهم ينسبون الصفات لله تعالى ويقولون ان القرآن كلام الله ليس مخلوق ويقولون ان الله يرى في الآخرة وهذا مذهب الصحابة والتابعين لهم باحسان من أهل البيت وغيرهم وهذا مذهب الائمة المتبوعين مثل مالك ابن أنس والثوري والشافعي وسعدو الاوزاعي وأبي حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحق وداود ومحمد بن خزيمة ومحمد بن نصر المروزي وأبي بكر بن المنذر ومحمد بن جرير الطبري وأصحابهم والجهمية والمعتزلة يقولون من أثبت لله الصفات وقال ان الله يرى في الآخرة والقرآن كلام الله ليس مخلوق فانه بحسب شبهه والتجسيم باطل وشبهتهم في ذلك أن الصفات أعراض لا تقوم الا بحسب وما قام به الكلام وغيره من الصفات لا يكون الاحكام ولا يرى الاما هو جسم أو فاقم بحسب ولهذا اصل مثبتة الصفات معهم ثلاث طوائف طائفة نازعتهم في المقدمة الاولى وطائفة نازعتهم في المقدمة الثانية وطائفة نازعتهم في اعلا مطلقاً واحدة من المقدمة ولم تطلق في التي والاثبات ألفاظاً مجعولة مستعدة لأصل لها في الشرع ولا هي مخصصة في العقل بل اعتمدت بالكتاب والسنة وأعطت العقل حجة فكانت موافقة لصرح المعقول وصحيح المنقول فاعطاة في الاولى الكلامية ومن وافقهم والطائفة الثانية الكرامية ومن وافقهم فالاولى قالوا انه تقوم به الصفات ويرى في الآخرة والقرآن كلام الله فانه ذلك انه ولبست الصفات أعراضاً ولا الموصوف جسماً (١) لم نسلم ان ذلك مجمع ثم كثير من الناس يشنع على الطائفة الاولى بانها مخالفة لصرح العقل والنقل بالضرورة حيث أثبت رؤية لم ترى لا بمواجهة وأثبت كلاماً لم تكلم بتكلم لا بعيشته وقدرته وكثير منهم يشنع على الثانية بانها مخالفة للنظر العقلي الصحيح ولكن مع هذا فأكثر الناس يقولون ان النفاة المخالفين للماثلين من الجهمية والمعتزلة وأتباعهم من السبعة أعظم مخالفة لصرح المعقول بل ولضرورة العقل من الطائفتين وأما مخالفة قولنا لخصوص الكتاب والسنة وما استفاض عن سلف الامة فهذا أظهر وأشهر من أن يخفى على عالم ولهذا أسودا بينهم على أن باب التوحيد والصفات لا يتبع فيه ما دل عليه الكتاب والسنة والاجماع وانما يتبع فيه ما رآه ويقاس عقولهم وأما لخصوص الكتاب والسنة فلما أن بنا قولها واما أن يفوضها واما أن يقولوا بقصد الرسول أن يخيل الى الجمهور واعتقاداً يتفقون به في الدنيا وان كان كذا وباطلاً كما يقول ذلك من بقوله من الفلاسفة وأتباعهم وحقيقة قولهم أن الرسل كذبت فيما أخبرت به عن الله ولا تكنه وكتبه ورسله واليوم الآخر لا جيل ماراً ومن مصلحة (١) قوله لم نسلم الخ كذا في الاصل وليس في العبارة اتصال بما قبلها لعل هنا سقطا كتبه مصححه

الفاقد وهو ان الوجود يعرض للعقائ الثابتة في الخارج بناء على انه في الخارج وجوداً لشي غير حقيقة فيكون في الخارج حقيقة يعرض لها الوجود تارة بغيرها أخرى ومن هنا فروا في منطقتهم بين الماهية والوجود وهم يفسروا الماهية بما يكون في الازهان

والوجود بما يكون في الاعيان لكان هذا محصيا لانتازع فيه عاقل وهذا هو الذي ينبغي في الاصل لكن وهو ان تلك المسألة التي في الذهن هي بعين الموجود التي في الخارج فنظنوا أن في هذا الانسان العين جوهر علية قاعية بأنفسها (١٧٤)

الجمهور في الدنيا وأما الطائفة الثالثة فاطروا في النفي والاثبات ما جاعه الكتاب والسنة وما تنازع النظار في نفسه واثباته من غير اعتماد بالكتاب والسنة لم يوافقهم فيه على ما ابتدعوه في الشرح وحالها العقل بل امان بمسكونا عن التكلم بالبدع ونفيا واثباتا واما ان يفصلوا القول في اللفظ والمفهوم الجمل فما كان في انشائه من حق يوافق الشرح والعقل أبتدوه وما كان من نفيه حتى في الشرح أو العقل فهو ولا يتصور عندهم تعارض الأدلة الصحيحة العلية لا السمعية ولا العقلية والكتاب والسنة يدل بالاختيار تارة ويدل بالنسبة تارة والارشاد والبيان للأدلة العقلية تارة وخلاصة ما عند أرباب النظر العقلي في الالهيات من الأدلة القينية والمعارف الالهية قد جاء به الكتاب والسنة معز باتات وتكميلات لم يمتد إليها الا من هده الله بخطابه فكان ما قد جاء به الرسول من الأدلة العقلية والمعارف القينية فوق ما في عقول جميع العقلاء من الأولين والآخرين وهذا الجملة لها بسط عظيم قد بسط من ذلك ما بسط في مواضع متعددة وبسط التام لا يجمعه هذا المقام فان لكل مقام مقالا ولكن الرافضة لما اعتضدت بالعقولة وأخذوا يذمون أهل السنة بما هم فيه مفترون عدا الأوجه لا ذكرنا بما يناسب ذلك في هذا المقام والمقصود هنا أن أهل السنة متفقون على أن الله ليس كشيء لافي ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله ولكن لفظ التشبيه في كلام الناس لفظ مجمل فان أراد سني التشبيه ما يغاها الفراق ودل عليه العقل فهذا حق فان خصائص الرب تعالى لا يوصف بها شيء من الخلق ولا بما يشبه شيء من الخلق ولا في شيء من صفاته ومذهب سلف الامة وأئمتها أن يوصف الله تعالى بما وصف به نفسه وبما وصف به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تشكيك ولا تمثيل فيثبتون لله ما أثبتوه من الصفات وينفون عنه مشابهة الخلق فيثبتون له صفات الكمال وينفون عنه ضرور الامثال يزهون عن النقص والتعطيل وعن التشبيه والتماثل اثبات بلا تمثيل وتز به لا تعطيل ليس كشيء شيء رذ على المثلة وهو الجمع البصرى على العطلة ومن جعل صفات الخلق مثل صفات الخلق فهو المنسبه الممثل المذموم وان أراد التشبيه أنه لا يشبه شيء من الصفات فلا يقال له علم ولا قدرة ولا حياة لان العدم موصوف بهذه الصفات فيلزم أن لا يقال له شيء علم قدر لان العدم يسمى بهذه الاسماء وكذلك في كلامه وجمعه وبصره ورؤيته وغير ذلك وهم يوافقون أهل السنة على أن الله موجود حتى علم قدر والخلق يقال له موجود حتى علم قدر ولا يقال هذا التشبيه بحسب نفسه وهذا مما يدل عليه الكتاب والسنة وصرح العقل ولا يمكن أن يخالف فيه عاقل فان الله تعالى سمي نفسه باسماء وسعى بعض عباده باسماء وكذلك سمي صفاته باسماء وسعى بعضها صفات خلقه وليس المسمى كالسمي فسمي نفسه حيا علما قدرا رؤفا رحما عزرا حكما سمعا بصيرا ملكا مؤثنا جبارا متكبرا كقوله الله لا اله الا هو الحي القيوم وقوله الله علم قدر وقوله ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم والله غفور حلیم وقال والله عزير حكيم وقال ان الله بالناس لرؤف رحيم وقال ان الله كان سمعا بصيرا وقال هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر وقد سمي بعض عباده حيا فقال يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي وبعضهم علما بقوله وبشرناه بغلام علي وبعضهم حلما بقوله فيبشركم بغلام حلیم وبعضهم رؤفا رحما بقوله

معاذ الله ما ألقى المعنى بل كونه حيوانا ناطقا وحسنا ومقصرا كالارادة ونحو ذلك والصواب أن هذه كلها اسماء لهذا المعنى كل اسم يتضمن صفة يلبيها الصفة التي يتفهمها الاسم الاخر العين واحدة والاسماء والصفات متعددة واما اثباتهم اعداها فافقوا بنفسها في هذه العين المعينة فكارها ليس والعقل والشرع فهذه الموجودات المعينة في الخارج هو وليس هنالك جوهران اثنان حتى يكون أحدهما عرضا للآخر وهو عرضا بل هنالك ذات وصفات وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع والمقصود هنا أنه يمكن ان سينا وأمثاله أن يحلوه الوجود لا القسم الى واجب ويمكن حلوه الوجود المطلق بشرط الاطلاق أو بشرط سلب الامور الثبوتية كإي ذلك في صفاته وغيره من كتبه وهذا مما قد بين هو وبين ما يعلم كل عاقل أنه يتبع وجوده في الخارج ثم اذا جعل مطلقا بشرط الاطلاق لم يجز أن يتبع بتبعين واجب امتياز فلا يقال هو واجب نفسه ولا ليس واجب بنفسه فلا يوصف بنفي والاثبات لأن هذا اذرع من التبرؤ والتعبد وهذه حقيقة قول القرامطة الباطنية الذين يمتنعون عن وصفه بالنفي والاثبات ويعلمون أن الخلق من النقيضين متنع كان الجمع بين النقيضين متنع وأما اذا قد بسط الامور الثبوتية دون العدمية

فهو أسوأ حالا من المقدس سلب الامور الثبوتية والعدمية فانه يشارك غيره في معنى الوجود ويمتاز عنه بامور وجودية وهو يمتاز عنها بامور عدمية فيكون كل من الموجودات أكل منه وأما اذا قد بسط الامور الثبوتية والعلمية معا

المؤمنين

كان أقرب الى الوجود من أن يتأخر سلب الوجود دون العلم وان كان هذا مستغاضا للجمهور أيضا وهو أقرب الى العلم فلهذا هم أن يكون الوجود الواجب الذي لا يقبل العلم هو المجتمع الذي لا يتصور وجوده (١٧٥) في الخارج وانما يقدره الذهن تقديرا

كما يقدر كون الشيء موجودا معدوما
أولا موجودا ولا معدوما فلهذا هم
الجميع بين النقيضين والخالفين
النقيضين وهذا من أعظم المجتمعات
باتفاق العقلاء بل قد يقال ان
جميع المجتمعات ترجع الى الجمع
بين النقيضين فلهذا كان ابن سينا
وأمثاله من أهل دعوة القرامطة
الباطنية من أتباع الحاكم الذي
كان بمصر وهو له وأمثالهم من
رؤس الملاحدة الباطنية وقد ذكر
ذلك عن نفسه وأما كان هو وأهل
بيته من أهل دعوة هؤلاء المصريين
الذين يسمهم السلون الملاحدة
لألحادهم في أسماء الله وآياته إلحادا
أعظم من إلحاد اليهود والنصارى
وأما ملاحدة المتصوفة كإبن عربي
الطائي وصاحبه الصدر القزويني
وابن سبعين وابن الفارض
وأمثالهم فديقولون هو الوجود
المطلق لا بشرط الإطلاق كما قاله
القزويني وجعله هو الوجود من
حيث هو هو مع قطع النظر عن
كونه واجبا ومكانا واحدا وكثيرا
وهذا معني قول ابن سينا وأمثاله
الفالسين بالاحاطة ومعلوم أن
المطلق لا بشرط كالإنسان المطلق
لا بشرط يصدق على هذا الإنسان
وهذا الإنسان وعلى الذهني
والخارجي فالوجود المطلق لا بشرط
يصدق على الواجب والممكن
والواحد والكثير والذهني والخارجي
وحينئذ فهذا الوجود المطلق ليس
موجودا في الخارج مطلقا بل لا ريب

بالمؤمنين رؤف رحيم وبعضهم سميع بصير يقول بخلته سميعا بصيرا وبعضهم عز يزاقوله
وقالت امرأة العزيز وبعضهم ملك يقوله وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا وبعضهم
مؤمن يقوله أمين كان مؤمنا وبعضهم جبار متكبر يقوله كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر
جبار ومعلوم أنه لا يعامل الخلق على الخلق ولا العليم العليم ولا العزيز العزيز ولا الرؤف الرؤف ولا
الرحيم الرحيم ولا الملك الملك ولا الجبار الجبار ولا المتكبر المتكبر وقال ولا يحيطون بشئ
من علمه إلا بما شاء وقال أنزه بعلمه وقال وما تحمل من أنثى ولا تضع إلا بعلمه وقال ان الله هو الرزاق
ذو القوة المتين وقال ألم ير أن الله الذي خلقهم هو أشد منهم قوة وفي النصيحة عن جابر بن
عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثنا الاستخارة في الأمور كلها فإجعلنا السورة
من القرآن يقول إذا هم أحدكم بالامر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل اللهم أني استخيرك
بعلمك واستقدرك بقدرتك واسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام
الغيوب اللهم ان كنت تعلم أن هذا الأمر يسمي بغيري في ديني ومعاشي وعاقبة أمري فاقدر لي
ويسره لي ثم بارك لي فيه وان كنت تعلم أن هذا الأمر يشركي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري
فأصرفه عني واصرفني عنه واقدر لي الخير حيث كان ثم رضني به وفي حديث عمار بن ياسر الذي
رواه النسائي وغيره عن عمار بن ياسر أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يدعو بهذا الدعاء
اللهم بعلمك الغيب وبقدرتك علني أختلي أخشى ما كنت الخفا تخبرني لو توفي إذا كنت الوفاة
خبرني اللهم أني أسألك خشيتك في الغيب والشهادة وأسألك كلمة الحق في الغضب والرضا
وأسألك القصد في الفقر والغنى وأسألك نعيلا لا ينفد وقرة عين لا تنقطع وأسألك الرضا بعد
القضاء وأسألك بد العيش بعد الموت وأسألك لذة النظر إلى وجهي والشوق إلى لقائي في غير
ضراء مضرة ولا فتنة مضلة اللهم بنارينة الإيمان واجعلنا هداة مهتدين فقدم الله
ورسوله صفات الله تعالى علما وقدره وقوة وقد قال تعالى الله الذي خلقكم من ضعف ثم جعل
من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشيبة وقال وإنه أذعنوا لعلنا ومعلوم أنه ليس
العلم كالعلم ولا القوة كالقوة ونظائر هذا كثيرة وهذا لازم لجميع العقلاء فان من أنفي بعض
ما وصف الله به نفسه كالرضا والغضب والمحبة والبغض ونحو ذلك وزعم أن ذلك يستلزم التشبيه
والتجسيم قيل له فأن ثبتت الإرادة والكلام والسمع والبصر مع أن ما تشبه ليس مثل
صفات الخلق فقل فيما أنشئت مثل قولك فيما نشئت وأشته الله ورسوله لا فرق بينهما فان
قال ألا أنثبت شيئا من الصفات قيل له فأن ثبتت له الأسماء الحسنى مثل حي وعليم وقدير
والمبدئ يسمى بهذه الأسماء وليس ما ثبت للرب من هذه الأسماء مما لا لما ثبتت البعد فقل
في صفاته نظير قولك ذلك في مسمى أسمائه فان قالوا ألا أنثبت له الأسماء الحسنى بل أقول هي
مجاز وأهي أسماء لبعض متبذاته كقول غلاة الباطنية والمتفلسفة قيل له فلا بد أن تعتقد
أنه حق قائم بنفسه والجسم موجود قائم بنفسه وليس هو مما لا له فان قال ألا أنثبت شيئا بل
أنكر وجود الواجب قيل له معلوم بصرح العقل ان الموجود اما واجب بنفسه واما غير
واجب بنفسه واما قديم أزلي واما حادث كائن بعد أن لم يكن واما مخلوق فمقتضى الخلق واما
غير مخلوق ولا مقتضى الخلق واما قديم أزلي واما حادث كائن بعد أن لم يكن واما مخلوق فمقتضى الخلق واما

ومن قال ان الكلي الطبيعي موجود في الخارج فقدر به حقا وباطلا فان أراد بذلك أن ما هو كلي في الذهن موجود في الخارج معناه أي
تلك الصورة الذهنية مطابقة للآعيان الموجودة في الخارج كإبطاق الاسم لسماء المعنى الذهني الموجود في الخارج فهذا صحيح وان أراد

عن التيس عليهم هذا المقام وبسبب
هو زائد على ما همته وهل لفظ الوحو

من التيس عليهم هذا المقام ونسب التيس هذا عليهم حاروا في وجود الله تعالى هل هو ماهية أم هو زائد على ماهيته وهل لفظ الوجود مقبول بالحق أم لا التشكيك مقبول بالحق أم لا التظن فقالوا ان لفظ الوجود مقبول بالحق

استرا كما لفظلزم أن لا يكون الوجود متصفا بالواجب ويمكن وهذا اختلاف ما اتفق عليه العقلاء وما به يصريح العقل وإن قلنا انه متواطى أو مشترك لزم أن تكون الموجودات مشتركة في (١٧٧) مسمى الوجود فيكون الوجود مشتركا بين

الواجب والممكن فيحتاج الوجود المشترك إلى ما يميز وجوده عن الوجود وهذا لا امتياز يكون بالغا فائق المخصصة فيكون وجوده ذاتا أعلى ماهيته فيكون الوجود الواجب بالغلط نشأ من جهة أخذ الوجود مطلقا وأخذ الحقيقة مخصصة وكل منهما يمكن أخذه مطلقا ومختصا فالمتطابق مساو لاطلاق والمختص مساو للمخصص فالوجود المطلق مطابق للحقيقة المطلقة والوجود المختص مطابق لحقيقته المخصصة والمسمى بهذا واحد وان تعددت جهة التسمية كما يقال هذا هوذا قال المثار إليه واحد لكن بوجهين مختلفين وأيضا فإذا اشتراك في مسمى الوجود الكلي فإن أحدهما عتاز عن الآخر بوجوده الذي يخصه كإيمان الحيوانين والإنسانين إذا اشتراك في مسمى الحيوانية والإنسانية فإنه عتاز أحدهما عن الآخر بحياة تخصه وإنسانية تخصه فالوقود أن الوجود الكلي ثابت في الخارج لكن التميز يحصل بوجود خاص لا يحتاج أن يقال هو مركب من وجود وماهية فكيف والامر بخلاف ذلك ومن قال انه وجود مطلق بشرط سابق كل أمر بثبوت قوله أفسد من هذه الأقوال وهذه المعاني ببسوطه في غير هذا الموضع والمقصود أن اثبات الاسماء والصفات لله لا يستلزم أن يكون سبحانه مشبها بما أنزل خلقه

وأما قوله انهم اعتقدوا أن الله تعالى هو المخصوص بالازلية والقدم فيقال ألا جاع المسلمين يعتقدون أن كل ما سوى الله مخلوق حادث بعد أن لم يكن وهو المختص بالقدم والازلية ثم يقال فإنا الذي جاء به الكتاب والسنة هو توحيد الالهية فلا اله الا هو فهذا التوحيد الذي بعث الله به رسوله وأنزله به كتبه كما قال تعالى والهيكم اله واحد لا اله الا هو وقال تعالى وقال الله لا تتخذوا الهين اثنين إنما هو اله واحد وقال وما أرسلنا من قبلك من رسول الا نوحي اليه أنه لا اله الا أنا فاعبدون ومثل هذا في القرآن كثير كقوله تعالى فاعلم أنه لا اله الا الله وقوله انهم كانوا إذا قيل لهم لا اله الا الله يستكبرون وبالجملة فهذا أول ما دعا اليه الرسول وأخبر به حيث قال أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله والى رسول الله وقال له أي طالب باعقل لا اله الا الله كلة أحاج لثبها عند الله وقال من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة وقال لقنوا موتاكم لا اله الا الله وكل هذه الأحاديث في الصحاح وهذا من أظهر ما يعلم بالاضطرار من دين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهو توحيد الالهية أنه لا اله الا الله وأما كون القديم الازلي واحدا فهذا اللفظ لا يوجد في كتاب الله ولا في سنة نبيه ولا جاء اسم القديم في أسماء الله تعالى وإن كان من أسماؤه الأولى والأقوال نوعان فما كان منصوبا في الكتاب والسنة وجب الاقترابه على كل مسلم وما لم يكن له أصل في النص والاجماع لم يجب قبوله ولارده حتى يعرف معناه فقول القائل القديم الازلي واحد وان الله تعالى مختص بالازلية والقدم لفظ مجمل فان أراد به أن الله تعالى بما يستحقه من صفاته اللازمة له هو القديم الازلي دون مخلوقاته فهذا حق ولكن هذا مذهب أهل السنة والجماعة وإن أراد به أن القديم الازلي هو الذات التي لاصقة لها ولا حياة ولا علم ولا قدرة لانه لو كان لها صفات لكانت قد شاركتها في القدم ولكنها الهيا

الذات وتعد ذلك فكذلك لفظ الوجود فإذا قلنا ان الحقيقة تنقسم الى واحدة وممكنة لم يزم أن تكون ماهية الواجب فيها شيء من ماهية الممكن فكذلك اذا قيل الوجود (١٧٨) ينقسم الى واجب وممكن لم يزم أن يكون الوجود الواجب فيه شيء من وجود غيره بل ليس فيه وجود مطلق ولا ماهية مطلقة بل ماهيته هي حقيقته وهي وجوده وإذا كان الخلق المعين وجوده الذي في الخارج هو نفس ذاته وحقيقته وماهية التي في الخارج ليس في الخارج شيان فالذات تعالى أولى أن تكون حقيقته هي وجوده الشائب الذي لا يشركه فيه أحد وهو نفس ماهية التي هي حقيقته الثابتة في نفس الامر ولو قدر أن الوجود المشترك بين الواجب والممكن موجود فيهما في الخارج وان الحيوانية المشتركة هي بمعنى الناطق والاجسم كان بغير أحد هما عن الآخر وجود خاص كما ينزأ الانسان بحيوانية تخصه كالألوان السوداء والبيضاء اذا اشتراك في معنى اللون تميز أحدهما بكونه انحصار عن الآخر وهؤلاء الصائون يجعلون الواحد اثنين والاثنين واحد فيجعلون هذه الصفة في هذه الصفة ويجعلون الصفة هي الموصوف فيجعلون الاثنين واحدا كما قالوا ان العلم هو القدرة وهو الارادة والعلم هو العالم ويجعلون الواحد اثنين كما يجعلون الشيء المعين الذي هو هذا الانسان هو عند جواهر انسان وجوان وناطق وحساس ومتحرك بالارادة ويجعلون كلام هذه الجواهر غير الآخر ومعلوم أنه جوهر واحد له صفات متعددة كما يقررون بين المادة والصورة ويجعلونهما جوهرين عقليين قائمين بأنفسهما

مثلهما فهذا الاسم هو اسم الرب الخي العليم القدير ويتنوع حي الاحياء وعليم لاعلم له وقدر لا قدر له كما يتنوع مثل ذلك في نظاره واذا قال القائل صفاته زائدة على ذاته فالمراد أنها زائدة على ما أثبتته النفاة لأن في نفس الامر ذاتها مجردة عن الصفات وصفات زائدة عليها فان هذا باطل ومن حكى عن أهل السنة أنهم يثبتون مع القدوات قديمة بقدمه وأنه مقتدر الى تلك الذوات فقد كذب عليهم فان للنظر في هذا المقام أربعة أقوال ثبوت الصفات وثبوت الاحوال ونفيهما جميعا وثبوت الاحوال دون الصفات فالأول قول جمهور نظار المثبتة الصفاتية يقولون انه عالم بعلمه وقادر بقدرته وعلمه نفس عالمته وقدرته نفس قادرته وعقله النفاة كما في الحسن البصري وغيره يسئلون أن كونه حيا ليس هو كونه عالما وكونه عالما ليس هو كونه قادرا وكذلك مثبتة الاحوال منهم وهذا بعينه هو مذهب جمهور المثبتة للصفات دون الاحوال ولكن من أثبت الاحوال مع الصفات كالقاضي أبي بكر والقاضي أبي يعلى وأبي المعالي في أول قوله فهو لا يترجمه رد النفاة اليهم وأما من نفي الصفات والاحوال جميعا كما في علي وغيره من المعتزلة فهو لا يسئلون ثبوت الاسماء والاحكام فيقولون نقول انه حي عليم قدير فبغير عنه بذلك ويحكم بذلك ونسبهم بذلك فإذا قال البعض الصفاتية أنهم توافقون على أنه خالق عادل وإن لم يقيم بذاته خلقا وعدل فكذلك حي عليم قدير قبل موافقة هؤلاءكم لا يدل على صحة قولكم فالسلف والائمة وجمهور المثبتة لموافقكم جميعا ويقولون انه يقوم بذاته أفعاله سبحانه وتعالى ثم هذه الاسماء على خلق ورزق كادل متكلم ومريد على كلامه وارادة ولكن هؤلاء النفاة جعلوا المتكلم والمريد والخالق والعادل يدل على معان منفصلة عنه وجعلوا الحي والعليم والقدير لا يدل على معان لاقائمة به ولا منفصلة عنه وجعلوا كل ما وصف الرب به نفسه من كلامه ومشيئته وجبه ونفذه ورؤاه وغضبه اغايبه محتويات منفصلة عنه فجعلوه موصوفا عما هو منفصل عنه فخالقوا صريح العقل والنشر والخلق فانه العقل الصريح يحكم بان الصفة اذا قامت بعمل عا دسكها على ذلك المحل لا على غيره فالخلق الذي قامت به الحركة والسواد والبياض كان متحركا اسودا بيضا لا غيره وكذلك الذي قام به الكلام والارادة والحب والبغض والرضا هو الموصوف بأنه المتكلم والمريد المحب والبغض الراضى دون غيره وما لم يقيم به الصفة لا يتصف بها فإلم يقيم به كلامه وارادة وحركة وسواد وفعل لا يقال له متكلم ولا مريد ولا متحرك ولا أسود ولا فاعل وأما الذي لم يكن هنالك معنى يتصف به فلا يسمى باسماء المعاني وهؤلاء يسوءه جميعا لما قد ارمع أنه عندهم لا حيا له ولا علم ولا قدرة وسوءهم به انهم متكلم مع ان الارادة والكلام قائم بغيره وكذلك من سباه خالقا فاعلم انهم يقيم به خلق ولا فعل وقوله من جنس قولهم ونصوص الكتاب والسنة قد أثبت انصافه بالصفات القائمة به والخلق واجب أن صدق المشتق مستلزم لصدق المشتق منه فوجب اذا صدق اسم الفاعل والصفة المشبهة أن يصدق مسمى المصدر فإذا قيل قائم وقاعد كان ذلك مستلزمًا للقيام والقعود وكذلك اذا قيل فاعل وخالق كان ذلك مستلزمًا للفعل والخلق وكذلك اذا قيل متكلم ومريد كان ذلك مستلزمًا للكلام والارادة وكذلك اذا قيل حي عالم قادر كان ذلك مستلزمًا للحياة والعلم والقدرة ومن نفي قيام الافعال وقال لو كان خالقًا لكان لي كان ان كان قديمًا لم يدم

وانما المعقول هو قيام الصفات بالموصوفات والاعراض بالجواهر كالصورة الصناعية مثل صورة الخاتم والدرهم والسرير والنوب فانه عرض قائم بجوهره هو الفضة والخشب والقرنل وكذلك الاتصال والانفصال قائمان بعمل هو الجسم وهكذا

يجعلون الصورة الذهنية ثابتة في الخارج كقولهم في المجرىات المفارقات للاندوليس معهم ما يثبت أنه مفارق الانفس الناطقة اذا فارقت البدن بالمتولد والمجرىات هي الكليات التي تجرد عنها النفس (١٧٩) عن الاعيان الشخصية فيرجع الامر

الى النفس وما يقوم بها ويجعلون الوجود في الخارج هو الوجود في الذهن كما يجعلون الوجود الواجب هو الوجود المطلق فهذه الامور من اصول ضلالهم حيث جعلوا الواحد متعدد والمتعدد واحدا وجعلوا ما في الذهن في الخارج وجعلوا ما في الخارج في الذهن ولزم ذلك ان يجعلوا الثابت متغيرا والمتغير ثابتا فهذه الامور من اجناس ضلالهم وهذا كله مبسوط في غير هذا الموضوع والمقصود هنا ان اتسعه على بعض ما بين به تناقضهم وضلالهم في عقلياتهم التي بها انفردوا صفا الله عز وجل وعارضوا بها نصوص الرسول الثابتة بصحيح المقول الموافقة لمرجع المقول وكلما آمن الفاضل الذي في معرفة أقوال هؤلاء الملاحدة ومن افهمهم في بعض أقوالهم من أهل البدع كفتاة بعض الصفات الذين يزعمون أن المعقول عارض كلام الرسول وأنه يجب تقديمه عليه فانه بين أنه لا يعلم العقل الصريح ما يصدق ما أخبر به الرسول وما به بين فساد ما يعارض ذلك ولكن هؤلاء جحدوا الى الفساط بجملته مشبهة بتحمل في لغات الامم معاني متعددة وصاروا يدخلون فيها من المعاني ما ليس هو المفهوم منها في لغات الامم ثم تركوها وأقروا تأليفها بلا سوابق على بعض وعظموا أقوالهم وهولوه في نفوس من لم يفهمه ولا رب أن

المخلوق وان كان حادثا لزم أن يكون له خلق آخر فيلزم التسلسل ويلزم قيام الحوادث قد أجابه الناس بأحوه متعددة كل على أصله فطائفة قالت يقدم الخلق دون المخلوق وعارضوه بالارادة فانه يقول انها قد جمعة مع أن المراد محدث فالواقد كذلك الخلق وهذا جواب كثير من الحنفية والحنبلية والصوفية وأهل الحديث وغيرهم وطائفة قالت بل الخلق لا يقتصر الى خلق آخر كما أن المخلوق عنده كله لا يقتصر الى خلق فاذالم يفترض شي من الحوادث الى خلق عنده فان لا يقتصر الخلق الذي به خلق المخلوق الى خلق أولي وهذا جواب كثير من المعتزلة والكرامية وأهل الحديث والصوفية وغيرهم ثم هم هؤلاء من يقول الخلق قائم به ومنهم من يقول قائم بالمخلوق ومنهم من يقول قائم لا محل كما يقول البصريون من المعتزلة في الارادة وطائفة التزمت التسلسل ثم هؤلاء صنفان منهم من قال بوجوده معان لانها به لها في أن واحد وهذا قول ابن عباد وأصحابه ومنهم من قال بل تكون شيئا بعد شي وهو قول كثير من أئمة الحديث والسنة وأئمة الفلاسفة وأما التسلسل فن الناس من لم يلزمه وقال كما يجوز عندكم حوادث منفصلة لا ابتداء لها فكذلك يجوز قيام حوادث بذاته لا ابتداء لها وهذا قول كثير من الكرامية والمرجئة والمهاسبية وغيرهم ومنهم من قال بل التسلسل جائز في الآثار دون المؤثرات والتزم أنه يقوم بذاته لا ينتهي شيئا بعد شي ويقول أنه لم يزل متكلمًا بعيشته ولا نهاية لكلماته وهذا قول أئمة الحديث وكثير من الفلاسفة والكلام على قيام الامور الاختيارية بذاته مبسوط في موضع آخر واذا كانت صفة التي المحدث موافقة له في المحدث لم يلزم أن تكون نبيامته فكذلك صفة الرب اللازمة له اذا كانت قديمة بقدمه لم يلزم أن تكون الهامته فهو لا مذهبهم في صفاته اللازمة لذاته وشبهتهم التي أشار اليها أمثالهم كانت قديمة لكان القديم أكثر من واحد كما يقول ابن سينا وأمثاله وأخذ ذلك ابن سينا وأمثاله من المتفلسفة عن المعتزلة فقالوا لو كان له صفة واجبة لكان الواجب أكثر من واحد وهذا ليس فأنهم ان أرادوا أن يكون الاله القديم أو الاله الواجب أكثر من واحد فالتزامه باطل فليس يجب أن تكون صفة الاله الهامته ولا صفة الانسان انسانا ولا صفة التي نبياء ولا صفة الحيوان حيوانا وان أرادوا أن الاله الصفة توصف بالقديم كما توصف بالموصوف فهو كقول القائل توصف صفة المحدث بالمحدث كما يوصف الموصوف بالمحدث وكذلك اذا قيل توصف بالوجوب فليس المراد أنها توصف بوجوب أو قديم سبيل الاستقلال فان الصفة لا تقوم بنفسها ولا تستقل بذاتها ولكن المراد انها قديمة واجبة بقديم الموصوف ووجوه اذ اعني بالواجب ما لا فاعله وعني بالقديم ما لا أول له وهذا حق لا يخدو فيه وقد بسط الكلام على هذا بسطًا مستوفي في مواضع وبين ما في لفظ واجب الوجود القديم من الاجمال وشبهة نفاة الصفات وهو لم يذكر هنا الاشياء مختصرا فذكرنا ما يناسب هذا الموضوع وبيننا في موضع آخر أن لفظ القديم واجب الوجود فيه اجمال فاذا أريد بالقديم القائم بنفسه أو الفاعل القديم أو الرب القديم ونحو ذلك فالصفة ليست قديمة بل هي صفة القديم واذا أريد بالابتداء أو لم يسبقه عدمه مطلقا فالصفة قديمة وكذلك لفظ واجب الوجود ان أريد به القائم بنفسه الموجود بنفسه فالصفة ليست واجبة بل هي صفة واجب الوجود وان أريد ما لا فاعله أو ما ليس له علة فاعلة فالصفة واجبة

فيه دقة ونحو ما لما فيه من الالفاظ المشتركة والمعاني المشبهة فاذا دخل معهم الطالب وخطبوا جميعا فنزعتهم فطرتهم فاخذ يعترض عليهم قائلها أنت لاتفهم هذا وهذا لا يصلح لك فيقي ما في النفوس من الالتفات والحية يجعلها على أن تسلم تلك الامور قبل تحقيقها عنده وعلى

ترك الاعراض عليها خشية أن يتسبوه الى نقص العلم والعقل ونقلوا الناس في مخاطبتهم درجات كانتفل اخوانهم القرامطة المستحيين لهم درجة بعد درجة حتى يوصلهم الى البلاغ (١٨٠) الاكبر والناموس الاعظم الذي يشتمونه بجد الصانع وتكذيب رسله وجد

شرائعه وفساد العقل والدين والسخول في غابة الالحاد المشتل على غابة الفساد في المبدأ والمعاد وهذا القدر الذي وقع في ضلال المتفلسفة لم يقصد عقلاؤهم في الاصل بل كان غرضهم تحقيق الامور والمعارف لكن وقعت لهم شبهات ضلوا بها كخصل من ضل ابتدأ من المشركين منهم ومن غيرهم من الكفار من ضل بعض الشبهات ولهذا يجب على من يريد كشف ضلال هؤلاء أمثالهم أن لا يوافقهم على لفظ يجعل حق يتبين معناه ويعترف مقصوده ويكون الكلام في المعاني العقلية المبينة لاقديع شبيهة بالفاظ مجملة (واعلم) أن هذا نافع في التسرع والعقل أما التسرع فان علينا أن نؤمن بما قاله الله ورسوله فكل ما ثبت أن الرسول صلى الله عليه وسلم قاله فعلينا أن نصديه وان لم نفهم معناه لا نقصد علمنا أنه المصدق الذي لا يقول على الله الا الحق وانما تنازع فيه الامم من الافات المجلية كلفظ المتعبر والجهة والجسم والجوهر والعرض وأمثال ذلك فليس على أحد أن يقبل مسمى اسم من هذه الاسماء في الشيء ولا في الاثبات حتى يتبين له معناه فان كان المتكلم بذلك أراد معنى صحيحا موافقا لقول المعصوم كان ما أراداه حقوا كان أراد به معنى مخالفا لقول المعصوم كان ما أراداه باطلا ثم يبيح النظر في اطلاق ذلك اللفظ

ونفيه وهي مشكلة ففهمه فقد يكون المعنى صحيحا ويتبع من اطلاق اللفظ لما فيه من مفسدة وقد يكون اللفظ مشروعا مركبا ولكن المعنى الذي أراداه المتكلم باطل كما قال على رضي الله عنه لمن قال من الخواارج المارقين لا حكم الا لله كلمة حق أريد بها باطل وقد

يقرب بين اللفظ الذي يدعي به الرب فانه لا يدعي الا بالامعاء الحسنى وبين ما يجنب عنه لاثبات حق اوفى باطل واذا شكنا في باب العبارة عن
التي صلى الله عليه وسلم علمنا ان نفريق بين مخاطبته وبين الاخبار عنه (١٨١) فاذنا طمأنه بان علمنا ان تأديب يادب الله تعالى

حيث قال لا تخشوا الله الوعد الرسول
ينسبكم كعبه بعضهم بعضا فلا تقول
يا محمد يا أحد كما يدعو بعضنا بعضا
بل يقول يا رسول الله يا نبي الله والله
سمعه وتعالى خاطب الادياب عليهم
الصلوة والسلام باسمائهم فقال
يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة
يا نوح اهبط بسلام منا وبركات
عليك وعلى آدم من معك يا موسى
اننا نراك يا موسى اني متوفيك
ورافقك الى ولما خاطبه صلى الله
عليه وسلم قال يا أيها النبي يا أيها
الرسول يا أيها المزل يا أيها المذل
فحين أثنى أن تنادى في دعائه
وخاطبه وأما إذا شكنا في مقام
الاخبار عنه قلنا شهد أن لا اله الا
الله وأشهد أن محمدا رسول الله وقلنا
محمد رسول الله وعام النبيين فخير
عنه باسمه كما أخبر الله سبحانه لما
أخبر عنه صلى الله عليه وسلم ما كان
محمد أبنا أحد من رجالكم ولكن
رسول الله وعام النبيين وقال محمد
رسول الله والذين معه أشداء على
الكفار رحاء بينهم تراهم ركبا سعدا
وقال وما محمد الا رسول قد خلت
من قبله الرسل وقال والذين آمنوا
وعملوا الصالحات وآمنوا بما نزل
على محمد فالفرق بين مقام مخاطبته
ومقام الاخبار فرق ثابت بالشرع
والعمل وبه يظهر الفرق بين ما يدعي
الله به من الاسماء الحسنى وبين
ما يخبر عنه عز وجل بما هو حق
ثابت لا لبس ما يستحقه من صفات
الكمال وفي ما يزرع عنه عز وجل

مركبهم الجوهر الفرد أومن المادة والصورة وما يدكرونه من العبارة فالى هذا يعود وقد
تنوعت طرق أهل الالبيات في الرد عليهم ففهم من سلم لهم انه يقوم به الامور الاختصاصية من
الافعال وغيره او لا يكون الاجسام نازعههم فيما يقوم به من الصفات التي لا تتعلق منها بشئ
بالمشبهة والقدرته ومنهم من نازعههم في هذا وهذا بل لا يكون هذا جسما ولا هذا اجساما
ومنهم من سلم لهم انه جسم ونازههم في كون القديم ليس بجسم وحقيقة الامر ان لفظ
الجسم فيه منازعات لفظية ومعنوية والمنازعات اللفظية غير معتبرة في المعاني العقلية وأما
المنازعات المعنوية فمثل تنازع الناس فيما يشار اليه اشارة حسية هل يجب ان يكون مركبا
من الجواهر الفردة أومن المادة والصورة ولا يجب واحدة منهما فذهب كثير من المتأخرين
المعتزلة والاشعرية ومن وافقهم الى انه لا بد ان يكون مركبا من الجواهر الفردة ثم جهور
هو لا قالوا انه مركب من جواهر متناهية وقال بعض المتأخرين بل من جواهر غير متناهية وذهب
كثير من المتأخرين المتفلسفة الى انه يجب ان يكون مركبا من المادة والصورة ثم من المتفلسفة
من طرد هذا في جميع الاجسام كان سينا ومنهم من قال بل هذا في الاجسام العنصرية دون
الفلكية وزعم ان هذا قول ارسطو والقدماء وكثير من المصنفين لا يذكر الالهة في القولين
ولهذا كان من لم يعرف الالهة المصنفات لا يعرف الالهة في القولين والقول الثالث قول جاهر
العقلاء كطروائف المتأخرين ان ليس مركبا من هذا ولا من هذا وهذا قول ابن كلاب امام
الاشعرية وغيره وهو قول كثير من الكثر اسفه وهو قول الهشامية والنجارية والصرارية ثم هؤلاء
منهم من قال ينهي بالتقسيم الى جزء لا يتجزأ كقول الشهرستاني وغيره ومنهم من قال بل لا يزال
قابلا لا تقسم الى ان يصغر فيستحيل مع تعيين بعضه عن بعض كاقال ذلك من قال من الكرامية
وغيرهم من نظار المسلمين وهو قول من قاله من اساطين الفلاسفة مع قول بعضهم انه مركب من
المادة والصورة وبعض المصنفين في الكلام يجعل اثبات الجوهر المفرد هو قول المسلمين
وان نفيه هو قول المحدثين وهذا الان هؤلاء لم يعرفوا من الاقوال المنسوبة الى المسلمين الا
ما وجدوه في كتب شيوخهم أهل الكلام المحدث في الدين الذي منه السلف والائمة نقول
أي يوسف من طلب العلم بالكلام ترتب وقول الشافعي حكى في أهمل الكلام ان يضربوا
بالحجر يدو النعال ويطلق بهم في الغشاير والقبائل ويقال هذا جزء من ترك الكتاب والسنة
واقبل على الكلام وكقول أحد من جنبل علماء الكلام نزادقة وقوله ما روى أحد علماء الكلام
قافح وأمثال ذلك والافاقول بان الاجسام مركبة من الجواهر المفردة قول لا يعرف عن أحد
من أئمة المسلمين لامن الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان ولا من بعدهم من الائمة المعروفين
بل القائلون بذلك يقولون ان الله تعالى لم يخلق من خلق الجوهر المفرد شيئا قائما بنفسه
لا سماء ولا أرض ولا حيوانا ولا نباتا ولا معدنا ولا انسانا ولا غير انسان بل انما يحدث تركيب تلك
الجواهر القدعة فجميعها ويقرها فاما تحدث اعراضا قائمة بتلك الجواهر لا اعتبارا قائمة بانفسها
فيقولون انه اذا خلق السحاب والمطر والانسان وغيره من الحيوان والاشجار والنبات والثمار
لم يخلق عينا قائمة بنفسها وانما خلق اعراضا قائمة بغيرها وهذا خلاف ما دل عليه السمع والعقل
والعيان ووجود جواهر لا تقبل القسمة منفردة عن الاجسام مما يعلم بطلانه بالعقل والحس

من العيوب والنقائص فانه الملك القدوس السلام سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا وقال تعالى والله الاسماء الحسنى فادعوه
بهانود والذين يحدون في اسمائه مع قوله بل أي شئ كبره شهادته الله شهيديني وبينكم ولا يقال في النعائياتي وأما نفع هذا

الاستفسار في العقل من تكلم لفظاً يحتمل معاني لا يقبل قوله ولم يرتضى تفسيره ونفسه حتى يبين المعنى المراد بيق الكلام في المعاني العقلية لافي المنازعات اللفظية فقد قيل (١٨٢) أكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الاسماء ومن كان متكلماً

بالعقول الصرفة لم يتقدم لفظ بل يحسد المعنى بأي عبارة دخلت عليه وأرباب المقالات تعلقوا عن أسلافهم مقالاتاً بأنفسهم ما كان أحصياهم فزيت كعجرت ألقاها اليونان والهند والفرس وغيرهم وقد يكون الترجيح منهم صحيح الترجمة وقد لا يكون صحيح الترجمة ومنها ما هو عربي وبخس انما خاطب الامم بلفظنا العربية فاذ انقلوا عن أسلافهم لفظ الهولي والصورة والمادة والعقل والنفس والصفات الذاتية والعرضية والمجرد والتركيب والتأليف والجسم والجوهر والعرض والمادية والجزء ونحو ذلك من ما يحتمل هذه الالفاظ من المعاني كما اذا قال قائلهم النوع مركب من الجنس والفصل فتركيب الانسان من الحيوان والناطق أو من الحيوانية والناطقية وان هذه أجزاء الانسان وأجزاء الحد والواجب سبحانه اذا كان له صفات لزم أن يكون مركباً والركب مفقور الى أجزائه والمفتقر الى أجزائه لا يكون واجباً استفسر واعن لفظ التركيب والجزءوا الافتقار وغير فان جميع هذه الالفاظ فيها اشتراك والتباس واجمال فاذا قال القائل الانسان مركب من الحيوان والناطق أو من الحيوانية والناطقية قيل له أنتسي بذلك الانسان الموجود في الخارج وهو هذا الشخص وهذه الشخص لم تعني الانسان المطلق من حيث

فصلاعن أن يكون الله تعالى لم يخلق عبثاً قائمة بنفسها الا ذلك ولا يستحيل بعضها في بعض بل الجواهر التي كانت متلافي الا وهي بعضها ناقصة في الثاني وانما تغيرت أعضائها وهذا اختلاف ما أجمع عليه العلماء أمة الدين وغيرهم من العقلاء من استحالة بعض الاجسام الى بعض كاستحالة الانسان وغيره من الحيوان بالمتزايوا استحالة الدم والميتة والخنزير وغيرهما من الاجسام الخمسة لمجا أوماداً واستحالة العذرات تراباً واستحالة العصور خيراً ثم استحالة الحجر خلا واستحالة ما يأكل الانسان ويشربه ولا ودماء وعظاً ونحو ذلك وقد تكلم علماء المسلمين في التباسه هل تظهر بالاستحالة أم لا ولم ينكر أحد منهم الاستحالة ومثبتة الجوهر الفرد قد قرعوا عليه من المقالات التي يعلم العقلاء فسادها بديهية العقل ما ليس هذا موضع بسطه مثل تفلت الرمال والدواب والفلك وسائر الاجسام المستديرة المتحركة وقول من قال منهم ان الفاعل المختار يفعل كلما تحركت ومثل قول كثير منهم ان الانسان اذا مات فجميع جواهره ماقسة قد تفرقت ثم عند الاعادة يجتمعها الله تعالى ولهذا صار كثير من حذاقهم الى التوقف في آخر أمرهم كما في الحسن المصري وأبي المعالي الجويني وأبي عبد الله الرازي وكذلك ابن عقيل والغزالي وأمثالهم ان النظار الذين تبين لهم فساد أقوال هؤلاء يبنون أقوال هؤلاء ويقولون ان أحسن أمرهم الشك وان كانوا قد وافقوهم في كثير من مصنفاتهم على كثير مما قالوه من الباطل وبسط الكلام على فساد قول القائلين بتركيب الجواهر الفردة المحسوسة أو الجواهر العقلية له موضع آخر وكذلك ما ينشأه المشاؤون من الجواهر العقلية كالعقول والتفوس المجردة كاللذة واللذة والمثل الافلاطونية والاعداد المجردة التي ينشأها وبعضها كسبعين المشائين أتباع فيثاغورس وافلاطون وارسطو واذ حقق الامر عليهم لم يكن لما أثبتوه من العقليات وجود الا في الازهان لافي الاعيان وهذا البسطه موضع آخر وهذا المصنف لم يذكر لقوله لا بمجرد الدعوى فلذلك لم ينسبط القول فيه وانما المقصود التنبيه على أن آخر ما ينتهي اليه أصل هؤلاء الذي نفوا به ما ثبت بالكتاب والسنة واجماع السلف بل ولما ثبت بالفطرة العقلية التي اشتراك فيها جميع أهل الفطرية التي تفسد فطرتهم بما تلقفوه من الاقوال الفاسدة بل ولما ثبت بالبراهين العقلية فاذ ينتهي اليه أصلهم هو أنه لو كان متصفاً بالصفات أو متكلماً بكلام يقوم به ومريداً بما يقوم به من الارادة الحسية (١) وكانت رؤيته في الدنيا وفي الآخرة لكان مركباً من الجواهر الفردة الحسية أو الجواهر العقلية المادة والصورة وهذا التلازم باطل عند جماهير العقلاء فيما شاهد فان الناس يرون الكواكب وغيرهما من الاجسام وهي عند جماهير العقلاء ليست مركبة لامن هذا اولاً من هذا ولقد ران هذا التلازم حق فليس في حججهم حجة صحيحة وجب اتفاقها الا اذ لم بل كل من الطائفتين قطع في حجج الفريق الآخر وتبين فسادها فأولئك يقولون ان كل ما كان كذلك فهو محدث ومنزه عنهم بطعنون في القدمتين ويبنون فسادهما والآخر يقولون ان كل مركب فهو مفقور الى أجزائه وجزاءه وغيره فكل مركب مفقور الى غيره ومنزه عنهم يثبتون فساد هذه الحجة وما فيها من الالفاظ الجملة والمعاني المتشابهة كقالبسط في موضع آخر ولهذا يقول من يقول من العقلاء (١) قوله وكانت رؤيته الخ هكذا في الاصل ولعل الخبر ساقط وهو ممكن أو منجوه كسبه منه صفة

هو هو فان أراد الاول قبل هذا الانسان وهذا الانسان وغيرهما اذا قلت هو مركب من هذين الجزأين فقال العارفين تلك الحيوان والناطق جوهران قائمان بأنفسهما فاذا قلت هما جزآن الانسان الموجود في الخارج لزم أن يكون الانسان الموجود

في الخارج فيه جوهران أحدهما حيوان والآخر ناطق غير الإنسان المعين بهذه مكاره الجسد والعقل وإن قال أنا أريد بذلك أن
الإنسان يوصف بأنه حيوان وأنه ناطق قيل له هذا معنى صحيح لكن تسمية (١٨٣)

منها وانما مقدمة عليه ومقدمة له
في الوجودين الذهني والخارجي
كتقدم الجزء على الكل والبسيط
على المركب ونحو ذلك مما تقتضيه
في هذا الباب هو بما يعلم فساد
بصرح العقل وإن قال هو مركب
من الحيوانية والناطقة قيل
لأن أردت بالحيوانية والناطقة
الحيوان والناطق كان الكلام
واحد وإن أردت العرضين القائمين
بالحي والناطق وهما صفتان كان
مضمونه أن الموصوف مركب من
صفاته وانها أجزاء ومقدمة له
وسابقة عليه ومعلوم أن الجوهر
لا يتركب من الاعراض وإن
صفات الموصوف لا تكون سابقة
له في الوجود الخارجي وإن قال أنا
أريد بذلك أن الإنسان من حيث
هو هو مركب من ذلك قيل له أن
الإنسان من حيث هو هو لا وجود
له في الخارج بل هو الإنسان
الطلق والصفات لا تكون مطلقة
إلا في الازدواج فقد جعلت المركب
هو ما يتصوره الذهن وما يتصوره
البشر هو مركب من الأمور التي
يقدرها الذهن فإذا قدرت في
النفس جسما حساسا محسوسا
بالأداة ناطقا كان هذا المتصور
في النفس مركبا من هذه الأمور
وان قدرت في النفس حيوانا ناطقا
كان مركبا من هذا وهذا وإن
قدرت حيوانا ناطقا لا كان مركبا
من هذا وهذا وإن قلت أن
الحقائق الموجودة في الخارج

العارفين بحقيقة قول هؤلاء وهؤلاء أن الواحد الذي يشبه هؤلاء لا يتحقق إلا في الأذهان لا في
الاعيان ولهذا لما نبأ الفلاسفة الدهرية على قولهم بأن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد كان من
أول ما بين فساد قولهم أن الواحد الذي ادعوا فيه ما ادعوا الاحتقنة في الخارج بل يتبع
وجوده فيه وانما يقدر في الأذهان كما يقدر سائر المتعانت وكذلك سائر الجهمية والمعتزلة نقاة
الصفات لما أثبتوا واحدا لا يتصف بشئ من الصفات كانوا عند أئمة العلم الذين يعرفون
حقيقة قولهم انما هو جدهم تعطيل مستلزم لثبوت الخلق وإن كانوا قد أثبتوه متناقضون
جمعوا بين ما يستلزم نفيه وما يستلزم اثباته ولهذا أوصفهم أئمة الاسلام بالتعطيل وانهم دلاسون
ولا يثبتون شيئا ولا يعبدون شيئا ونحو ذلك كما هو موجود في كلام غير واحد من أئمة الاسلام
مثل عبد العزيز بن الماسحون وعبد الله بن المبارك وجاد بن زيد ومحمد بن الحسن وأحمد بن
حنبل وغير هؤلاء ولا بد للعوى من دليل وكذلك قوله ولا في مكان فقد راد بل كان ما يحوى
الشئ ويحيط به وقدر اياه بما يستقر الشئ عليه بحيث يكون محتاجا اليه وقدر اياه بما كان
الشئ فوقه وإن لم يكن محتاجا اليه وقدر اياه ما فوق العالم وإن لم يكن شيئا موجودا فإن قيل
هو في مكان بمعنى إحاطة غير به وإفقار له إلى غيره فالتعريف عن الحاجة إلى الغير وإحاطة الغير به
ونحو ذلك وإن أردت بل كان ما فوق العالم وما هو الرب فوقه قيل إذا لم يكن إلا خلقا ونحو خلق
والخلق بائن من المخلوق كان هو الظاهر الذي ليس فوقه شئ وإذا قال القائل هو سبحانه فوق
سواءه على عرشه بائن من خلقه فهذا المعنى حق سواء سميت ذلك مكانا أو لم تسمه وإذا عرف
المقصود فذهب أهل السنة ما دل عليه الكتاب والسنة واتفق عليه سلف الأمة وهو القول
المطابق للصحيح المنقول وصرح العقول وأما قوله والالكان محذوف فمضمونه أنه لو كان جسما
أو في مكان لكان محذوفاً فيقال له قد بينا ما يتنى عن من معاني الجسم والمكان وبيننا ما لا يجوز
نفسه عنه وإن سمى بعض الناس جسما ومكانا لكن ما الدليل على أنه لو كان كذلك لكان
محذوفاً وأنت لم تذكر له دليل على ذلك وكأنه كني بالدليل المشهور الذي ذكره سلفه وشيوخه
المعتزلة من أنه لو كان جسما لم يخل عن الحركة والسكون وما لم يخل عن الحوادث فهو حادث
لا متنازع حوادث لا أول لها ثم يقولون ولو كان قائم به علم وقدره وحياة ونحو ذلك من الصفات
لكان جسما وهذا الدليل على جوابنا (أحدهما) أن يقال له هو عندك شئ علمي قدر ومع
هذا فليس بجسم عندك مع أنك لا تعلم ما عليه قدر الأجسام فإن كان قولك حقا لم يكن أن
يكون له حياة وعلم وقدره وإن يكون ميانا للعالم بالسابعة وليس بجسم فإن قلت لا عقل
مياننا للعالم الأجسام قيل لك ولا عقل على علم قدر الأجسام فإن أمكن أن يكون معنى
بهذه الأسماء ما ليس بجسم أمكن أن يتصف بهذه الصفات ما ليس بجسم والافلالان الاسم
مستلزم للصفة وكذلك إذا قال لو كان فوق العالم لكان جسما وكان إما أكبر من العالم وإما
أصغر وأما سواها وكل ذلك متنع فيقال له أن كثيرا من الناس يقولون أنه فوق العالم وليس
بجسم فإذا قالوا قول هؤلاء لا يعلم فساد بضرورة العقل قيل له فأنتم تقول أنه موجود قائم
بنفسه وليس بداخل في العالم ولا خارج عنه ولا ميان له ولا محاب له وأنه لا يقرب منه شئ
ولا يعد منه شئ ولا يصعد إليه شئ ولا ينزل منه شئ وأمثال ذلك من النبي الذي أذاعه عن علي

مركبة من هذه الصور الذهنية كان هذا معلوم الفساد بالضرورة وإن قلت أن هذه مطابقة لها وصادقة عليها فهذا يكون صحيحا إذا كان
ما في النفس عالما بالأجهر لا وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع والمقصود هنا أن من سوغ جعل الحقائق المتشعبة حقيقة واحدة

بالعين كان كلامه مستلزما أن يجعل وجود الحقائق المتوعدة وجودا واحدا بالعين بل هذا أولى لأن الموجودات مشتركة في معنى الوجود فمن أشبه عليه أن العلم هو القدرة (١٨٤) وأنهم نفس الذات العاملة القادرة كان أن يشبه عليه أن الوجود

واحدا أولى وأحرى وهذه الحجة المبتغى على التركيب هي أصل قول الجهمية نفاة الصفات والأفعال وهم الجهمية من المتفلسفة ونحوهم ويسمون ذلك التوحيد وأما المعتزلة وأتباعهم فقد يحجبون ذلك لكن عندتهم الكبرى جهتهم التي زعموا أنهم ابتغوا بها حدوث العالم وهي حجة الأعراض فانهم استدلوا على حدوث العالم بحدوث الأجسام واستدلوا على حدوث الأجسام بأنها مستلزمة للأعراض كالجسم كونه السكون والاجتماع والافتراق ثم قالوا ان الأعراض أو بعض الأعراض حادث ومالا يحسبون الحوادث فهو حادث فاحتجوا في هذه الطريق الى اثبات الأعراض أولا ثم اثبات لزومها الجسم فادعى قوم ان الجسم يستلزم جميع أنواع الأعراض وان القابل لشيء لا يتخلونه ومن ضده وادعوا أن كل جسم له طم ولون وريح وإن العرض لا يبقى زمانين كزعم ذلك من سلمه من أهل الكلام الصفاتية نفاة الفعل الاختصاصي القائم بذاته كلقاضي أبي بكر وأبي المعالي ونحوهما ومن وافقهم أحيانا كلقاضي أبي يعلى وغيره ولما ادعوا أن الأعراض جميعها لا تبقى زمانين لم أن تكون حادثة فشا بعدهن والجسم لا يتخلو منها فيكون حادثا ناسعا على امتناع حوادث لا أول لها وعلى هذه الطريق اعتمد منهم كثير في حدوث

الفطرة السليمة جزم ما قاطعا أن هذا باطل وإن وجود مثل هذا مجتمع وكان جزءه باطلا أن هذا أقوى من جزمه باطلا كونه فوق العالم وليس يحسم فان كان حكم الفطرة السليمة مقبولا وجب بطلان مذهب فلزم أن يكون فوق العالم وإن كان مردودا بطل ردك لقول من يقول انه فوق العالم وليس يحسم فان الفطرة الحاكمة بامتناع هذا هي الحاكمة بامتناع هذا فينتفع بقول حكمه في أحد الموضوعين دون الآخر وذلك أن هؤلاء النفاة يزعمون أن الحكم حكم هذا المنع من حكم الوهم المردود لأن حكم العقل المقبول ويقولون ان الوهم هو أن يدرك في المحسوسات ما ليس بحسوس كأن يدرك الشاة عداوة الذئب وتذكر البضلة صداقة أمها ويقولون الحكم الفطري الموجود في قلوب بني آدم بامتناع وجود مثل هذا هو حكم الوهم لا حكم العقل فان حكم الوهم انما يقبل في المحسوسات لا فيما ليس بحسوس فيقال لهم ان كان هذا صريحا فقولكم انه يتنع أن يكون فوق العالم وليس يحسم هو أيضا من حكم الوهم لأنه حكم فيما ليس بحسوس عندكم وكذلك حكمه بأن كل ماري فلا يدان يكون بجهة من الرافى هو حكم الوهم أيضا وكذلك سائر ما يدعون امتناعه على الرب هو مثل دعوى امتناع كونه لا مابنا ولا محانيا فان كان حكم الفطرة بهذا الامتناع مقبولا في شيء من ذلك قبل في نظيره والافقوله في أحد المتماثلين وردته في الآخر تحكم وهو لا مبنوا كلامهم على أصول متناقضة فان الوهم عندهم قوت في النفس تدرك في المحسوسات ما ليس بحسوس وهذا الوهم لا يدرك الامعنى جزئيا لا كليا كالحس والتخييل وأما الأحكام الكلية فهي عقلية فحكم الفطر بأن كل موجودين اما متماثلان واما متماثلان وبأن مالا يكون داخل العالم ولا خارجه لا يكون الاعدو ما وانه يتنع وجود ما هو كذلك ونحو ذلك أحكام كلية عقلية ليست أحكاما جزئية شخصية في جسم معين حتى يقال انها من حكم الوهم وأيضا فانهم يقولون ان حكم الوهم فيما ليس بحسوس باطل لأنه انما يدرك ما في المحسوسات من المعاني التي ليست بحسوسة أي لا يمكن احساسها ومعولهم أن كون رب العالمين لا يمكن رؤيته وعكس مسئلة مشهورة فلفا الامة وأقمتها وجهور نظارها وما يتعالى ان الله عكس رؤيته ورؤية الملائكة والجن وسائر ما يقوم بنفسه فاذا ادعى المدعى أنه لا يمكن رؤيته أولا لا يمكن رؤيته ولا رؤية الملائكة التي يسبحها المحدثات والنفوس والعقول فهو يدعى وجود موجود قائم بنفسه لا يمكن الاحساس به بحال فاذا احتج عليه بالقضايا الفطرية التي تحكمها الفطرة كما تحكم سائر القضايا الفطرية لم يكن له أن يقول هذا حكم الوهم فيما ليس بحسوس فلا يقبل لأن الوهم انما يدرك ما في المحسوس فانه يقال له انما ثبت أن هذا ما لا يمكن أن يرى ويحس به اذا ثبت أن هذا الحكم باطل وانما ثبت أن هذا الحكم باطل اذا ثبت وجوده موجود لا يمكن أن يرى ويحس به وأنت لم تثبت هذا الموجود الا بدعواله أن هذا الحكم باطل ولم تثبت أن هذا الحكم باطل الا بدعواله وجوده الموجد فصار حقيقة قوافل دعوى مجردة بلا دليل فاذا ثبت امتناع رؤيته باطل هذا الحكم كان هذا ادورا امتنعا وكنت قد جعلت الشيء مقدما في اثبات نفسه فانه يقال لم تثبت إمكان وجوده غير محسوس ان لم تثبت بطلان هذا الحكم ولا تثبت بطلانه ان لم تثبت موجودا قائما بنفسه لا يمكن رؤيته ولا

العالم من متأخريهم أو الحسن الأمدي وغيره وأما جمهور العقلاء فانكروا ذلك وقالوا من المعلوم ان الجسم يكون متحررا كانه قوسا كذا في وهل السكون أمر وجودي أو عدمي على قولين وأما الاجتماع والافتراق فبني على اثبات الجواهر

الفرد فن قال بآية قال ان الجسم لا يتخلو عن الاكوان الاربعة وهي الاجتماع والافتراق والحركة والسكون ومن لم يقبل بالآية لم يجعل الاجتماع من الاعراض الزائدة على ذات الجسم ونفاد الجوهر (١٨٥) الفرد كثير من طوائف اهل الكلام واهل

الفلسفة كالمشائمة والنجارية والضرارية والكلاسيكية وكثير من الكرامية وأما من قال ان نفسه هو قول اهل الاتحاد والقول يعلم تماثل الاجسام وتحد ذلك هو من اقوال اهل الاتحاد فهذه من اقوال المتكلمين كصاحب الارشاد ونحوه من يظن ان هذا الدليل الذي سلكوه في اثبات حدوث العالم هو اصل الدين فما يقضي الي ابطال هذا الدليل لا يكون الا من اقوال المحدثين ومن لم يقبل بذلك الجسم يستلزم جمع انواع الاعراض قال انه يستلزم بعضها كالاكوان والحركة والسكون وان ذلك حادث وهذه الطريقة هي التي يسلكها كثير المفسرة وغيرهم من قديمي الفقه احيانا في بعض الامور كابي الوفاء بن عقيل وغيره ثم هؤلاء بعد ان أثبتوا زوم الاعراض او بعضها الجسم وأثبتوا حدوث ما يانم الجسم او حدوث بعضها احتجوا الى ان يقولوا ما في سبق الحوادث فهو حادث ففهم من كنى بذلك فنامهم ان ذلك ظاهر ومنهم من تقطع ليكون ذلك مقتضرا الى ابطال حوادث الاول لها اذ يمكن ان يقال ان الحادث بعد ان لم يكن هو كل شخص شخص من اعيان الحوادث وأما النوع فلم يزل فتكموا هاتفي ابطال وجود ما لا نهاية له بطريق التطبيق والموازاة والمسامحة والملخص ذلك ان ما لا يتناهي اذا

الاحساس به فاذا قلت الوهم بسلم مقدمات تستلزم ثبوت هذا قبل ان ليس الامر كذلك فانه لم يسلم مقدمة مستلزمة لهذا أصلا بل جمع ما ينبغي عليه ثبوت امكان هذا وامكان وجوده مالا يمكن ريثه ولا يشار اليه مقدمات متنازع فيها بين العقلاء ليس فيها مقدمة واحدة متفق عليها فلا بد ان تكون ضرورية وحسية يسلمها الوهم ثم يقال لك اذا جوز ان يكون في الفطرة ما كان يدهيان احدى حكمه باطل والاخر حكمه حق لم يوفق بشئ من حكم الفطرة حتى يعلم ان ذلك من حكم الحق ولا يعرف ذلك حتى يعرف انه ليس من الحكم الباطل ولا يعرف انه باطل حتى تعرف المقدمات البدئية الفطرية التي يسلم ان ذلك الحكم الباطل فبما من هذا ان لا يعرف شئ يحكمه الفطرة فانه لا يعرف الحق حتى يعرف الباطل ولا يعرف الباطل حتى يعرف الحق فلا يعرف الحق بجمال وايضا فالاقضية القادحة في تلك الاحكام الفطرية البدئية اقيسة نظرية والنظريات متولفة من البدئيات فلو اجاز القصد في البدئيات بالنظريات لم يفسد البدئيات والنظريات فان فساد الاصل يستلزم فساد فرع فنتبين ان من سوغ القصد في القضايا البدئية الاولى الفطرية بقضايا نظرية فقوله باطل يستلزم فساد العلوم العقلية بل والسمعية وايضا لفظ الوهم في اللغة العامة يراد به الخطأ وانت أدبت به قوة تدرك ما في الاجسام من المعاني التي ليست محسوسة وحسنة فالحكم بهذا الامتناع ان كان حكمه في غير جسم فليس هو الوهم وان كان احكامه في جسم حكمه صادق فيه فلم قلت ان هذا هو حكم الوهم فيما لا يقبل حكمه فيه ومعلوم ان ما تحكم به الفطرة السلبية من القضايا الكلية المعسولة فليس فيها ما يحصل بعضه من حكم الوهم الباطل وبعضه من حكم العقل الصادق وانما يعلم ان الحكم من حكم الوهم الباطل اذا عرف بطلانه فاما ان يدعى بطلانه بدعوى كونه من حكم الوهم فهذا غير ممكن وبسط هذه الامور لموضع آخر * والمقصود ههنا ان هذا المتدبر ومثاله من نفاق ما أثبتته الله ورسوله لنفسه من معاني الاسماء والصفات من الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم من المتفلسفة والرافضة وغيرهم لا يعتمدون فيما يقولونه على دليل صحيح لا سمعي ولا عقلي أما السمعية فليس معهم نص واحد يدل على قولهم لا قطعوا ولا ظاهرا ولكن نصوص الكتاب والسنة متطاهرة على نقض قولهم ودالة على ذلك اعظم من دلتها على المعاد والملائكة وغير ذلك مما أخبر الله تعالى به ورسوله ولهذا تسلط عليهم الدهر به المنكر والقسامة لمعاد الابدان وقالوا اذا اجاز لكم ان تنازلوا ماورد في الصفات جاز لنا ان تنازل ماورد في المعاد وقد اجابهم بانفاد علمنا ذلك بالاضطرار من دين الرسول فيقال لهم وهكذا الاثبات وكذا العلم بالصفات في الجلة هو بما يعلم بالضرور ونسجى والرسول به وذكره في الكتاب والسنة اعظم من ذكر الملائكة والمعاد مع ان المشركين من العرب لم تكن تنازع فيه كما كانت تنازع في المعاد ان التوراة مما لو ان ذلك ولم ينكره الرسول على اليهود كما أنكر عليهم ما حرموه وما وصفوا به الرب من النقص كقولهم ان الله فقير وبالله مغلول ونحو ذلك وذلك مما يدل على ان الله أظهر في السمع والعقل من المعاد فاذا كانت نصوص المعاد لا يجوز تحريفها فهذا بطريق الاولى وهذه الامور مبسطة في موضع آخر (الجواب الثاني) ان يقال هذا الدليل قد عرف ضعفه لانه اذا كان هذا الحادث ليس بادئهم وهذا ليس بادئهم بقي يجب ان

منازعهم يجوزوا مثل هذا التفاضل اذا كان ما لا ينتهي ليس هو موجوده اول وآخر والزمهم بالبدون ذلك اذا أخذ ما لا ينتهي في أحد الطرفين فذروا متاهلين الطرف (١٨٦) الآخر كما اقدرت الحوادث المتناهية الزمن الطوفان وقدرت الزمن

الهجرة قائموا وان كانت لا تنتهي من الطرف المتقدم فانها متناهية من الطرف الذي يليها فاذا قال القائل اذا طبقنا بين هذه وهذه فان تساويان ان يكون الزائد كالنقص أو ان يكون وجود الزيادة كعدمها وان تفاضلا لم وجودا للتفاضل فيما لا ينتهي كان لهم عنه جوابان أحدهما أنا لانسلك إمكان التطبيق مع التفاضل وانما يمكن التطبيق بين المتماثلين لا بين المتفاضلين والجواب الثاني ان هذا يستلزم التفاضل بين الجانب المتناهي لا بين الجانب الذي لا ينتهي وهذا لا يحذور فيه وبعض الناس جواب ثالث وهو أن التطبيق انما يمكن في الموجود لاقى المعدوم وقد وافق هؤلاء على إمكان وجود ما لا ينتهي في الماضي والمستقبل طوائف كثيرة ممن يقول بمحدث الافلاك من المعتزلة والاشعرية والافلاكية وأهل الحديث وغيرهم فان هؤلاء يجوزوا حواشي أول الهامع قولهم بأن الله أحدث السموات والارض بعد أن لم يكونا والزمهم بالبدوننا عن هذا البحث كلامه في الحوادث المستقبلية فطرد اماما هذا الطريق الجهم بن صفوان امام الجهمية الجبرية وأبو الهذيل العلاف امام المعتزلة القدرية فتنصبا ثبوت ما لا ينتهي في المستقبل فقال الجهم ببقاء الجنة والنار وأبو الهذيل اقتصر على القول ببقاء النار كآل أهل

يكون نوع الحوادث ليست دائمة باقية كما أنه اذا كان هذا الحادث ليس بابق وهذا ليس بابق يجب أن يكون نوع الحوادث ليس بابق بل هي باقية دائمة في المستقبل في الكتاب والسنة وجماع عطف الامة وجهوها كما قال تعالى أكلها دأثم وظلها والمراد دأوم نوعه لا دأوم كل فرد فرد وقال تعالى لهم فيها نعم مقيم والمقيم هو نوعه وقال تعالى ان هذا الزمان مال من نفاق والمراد ان نوعه لا ينفذ وان كان كل جزء منه ينفذ أي ينقضي ويتصمر وأيضا فان ذلك يستلزم حدوث الحوادث بلا سبب وذلك مما تمتنع في صريح العقل وهذا الدليل هو أصل الكلام الذي ذمه السلف وعابوه لانهم رأوه باطلا لا يقيم حقا ولا يهدم باطلا وقد تقدم الكلام على هذا في مسألة الحدوث * وتعام ذلك أن نقول في الوجه الخامس ان الناس علمهم ان يؤمنوا بالله ورسوله فيصدقه فيما أخبره ويطيعوه فيما أمر فهذا أصل السعادة وجماعها والقرآن كله يقرر هذا الأصل قال الله تعالى ألم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للبتقين الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ويؤتوا الزكاة وهم كانوا هم المفلحون فقد وصف الله سبحانه بالهدى والصلاح المؤمنين الموصوفين في هذه الآيات وقال تعالى لما أعطى آدم من الجنة فاما بأنفسكم هدى فمن اتبع هداى فلا يضل ولا يشقى ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشتا ضنكاً ولنحشرن يوم القيامة أعمى قال رب لم تحشرنى اعمى وقد كنت بصيرا قال كذلك أتتك آياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى فقد أخبرنا من اتبع الهدى الذى أتاه الله وهو ما جاء به الرسل فلا يضل ولا يشقى ومن أعرض عن ذكره وهو الذى ذكر الذى أنزله وهو كسبه التى بعث به رسله بدليل أنه قال بعد ذلك كذلك أتتك آياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى والذكر مصدر تارة يضاف الى الفاعل وتارة الى المفعول كما يقال دق الثوب ودق القصار ويقال أكل زيدوا كل الطعام ويقال ذكرك الله أى ذكرك العبد لله ويقال ذكرك الله أى ذكرك الله الذى ذكره هو مثل ذكره عبده ومنه القرآن الذى ذكره وقد يضاف الذكر اضافة الاسماء المحضة فقلوه ذكرى ان أضيف اضافة المصادر كان المعنى الذكر الذى ذكرته وهو كلامه الذى أنزله وان أضيف اضافة الاسماء المحضة فذكره هو ما اخص به من الذكر والقرآن مما اخص به من الذكر قال تعالى وهذا ذكر مباركة أنزلناه وقال ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث وقال تعالى ان هو الاذكر وقرآن مبين وقال وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم وقال فبما يذكركه في ضمان الهدى والفلاح لمن اتبع الكتاب والرسول فالتين أنسوا به وعزروه ونصره واتبعوا النور الذى أنزل معه وأولئك هم المفلحون وقال تعالى ان الكتاب أنزلناه لك لتخرج الناس من الظلمات الى النور باذن ربهم الى صراط العزيز الحميد ونظارتهم في القرآن كثيرة واذا كان كذلك فأنه سبحانه بعث الرسل بما يقتضى الكمال من اثبات أسمائه وصفاته على وجه التفصيل والتقى على طريق الاجال للنقص والتكمل فآل رب تعالى موصوف بصفات الكمال التى لا غاية فوقها منزلة عن النقص بكل وجهه بمتنوع وأن يكون له مثل في شئ من صفات الكمال فأمصاصات النقص فهو منزلة عنه مطلقا وأمصاصات الكمال فلا يماثل له بل ولا يقاربه فيها شئ من الاشياء والتزيم به معناه نوعان في النقص ونفي

الجنة والنار وعن ذلك قال أبو المعالي بمسألة الاسترسال وهو ان علم الرب تعالى يتناول الاحسام باعيانها وأما أحاد الاعراض فيسترسل العلم عليها الامتناع ثبوت ما لا ينتهي علما وعينا وأنكر الناس ذلك عليه وقالوا فيه أقوالا غليظة مماثلة

حتى يقال ان أبا القاسم الشيرازي هجره لأجل ذلك وصار طوائف المسلمين في جوارحه حدثا لثناهم على ثلاثة أقوال قيل لا يجوز في الماضي ولا في المستقبل وقيل يجوز فيهما وقيل يجوز في المستقبل دون (١٨٧) الماضي ثم ان المعتزلة والجهمية نفت أن

يقوم بالله تعالى صفات وأفعال بناء على هذه الحجة قالوا لان الصفات والأفعال لا تقوم إلا بالجسم وبذلك استدلى على حدوث الجسم فجاء ابن كلاب ومن اتبعه فوافقوه هم على انتفاء قيام الأفعال به واختلفوا في قيام الصفات فأثبتوا قيام الصفات به وقالوا لا نسلم ان افعالها باقية والاعراض لا تبقى وأما ابن كرام وأتباعه فلم يمتنعوا من تسوية صفات الله اعراضا كالمتنوعا من تسوية جسماء عن هذه الحجة ونحوها شأنا القول بأن القرآن مخلوق وأن الله تعالى لا يرى في الآخرة وأنه ليس فوق العرش ونحو ذلك من مقالات الجهمية النفاة لان القرآن كلام وهو صفة من الصفات والصفات عندهم لا تقوم به وأيضا فالكلام يستزم فعل التكلم وعندهم لا يجوز قيام فعل به ولأن الرؤية تقتضي مقابلة ومعابضة والعلق يقتضي مياينة وسامنة وذلك من صفات الاجسام وبالحجة فنصاروا بنفون ما نفوه من صفات الله تعالى لان اثبات ذلك يقتضي أن يكون الموصوف جميعا وذلك متعذر لان الدليل على اثبات الصانع انما هو حدوث الاجسام فلو كان جميعا لبطل دليل اثبات الصانع ومن هنا قال هؤلاء ان القول بمعادل عليه السمع من اثبات الصفات والأفعال بدق في أصل الدليل الذي عليه علماء صدق الرسول وقالوا انه لا يمكن تصديق الرسول لو قدر

مماثلة غيرهه في صفات الكمال كدليل على ذلك سورة قل هو الله أحد وغيره من القرآن مع دلالة العقل على ذلك وارشاد القرآن الى ما يدل على ذلك من العقل بل قد أخبر الله تعالى أن في الآخرة من أنواع النعيم ماله شبه في الدنيا أنواع المطاعم والمشارب والملابس والماكر وغير ذلك وقد قال ابن عباس ليس في الدنيا بما في الجنة الا الاسماء حقائق تلك أعظم من حقائق هذه بما لا يعرف قدره وكلاهما مخلوق والنعيم الذي لا يعرف حسنه قد أجله الله سبحانه وتعالى بقوله فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يقول الله تعالى أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر فإذا كان هذا الخلق ان يتفنى في الاسم مع أن ينهم في الحقيقة ثبانا لا يعرف في الدنيا قدره فمن المعلوم أن ما يتصف به الرب من صفات الكمال مبين لصفات خلقه أعظم من مياينة مخلوق مخلوق ولهذا قال أعلم الخلق بالله في الحديث الصحيح لأحصى شاء عليك أنت كما أثبتت على نفسك وقال في الدعاء المأثور الذي رواه أحدوا بن حبان في صحيحه عن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما أصاب عبداهم قط ولا حزن فقال اللهم اني عبدك ابن عبدك ابن أمك ناصيتي بيدك ماض في حكمك عدل في قضاؤك أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك وأنت ترسم في كتابك وعلمته أحد ادم خلقك وأسألت ربك في علم القبر عندك أن تجعل القرآن العظيم ربيع قلمي ونور صدري وجلاء حزني وذهاب همي ونعي الأذهب الله همي وغه وأبدله مكانه فرحا قالوا يا رسول الله أفلا تعلمن قال بلى ينبغي لكل من سمعني أن يتعلمن فبين أن الله تعالى أسماء استأثر بها في علم القبر عنده لا يعلمها ملك ولا نبي وأسماء وتضمن صفاته ليست أسماء أعلام محضة كاسمه العلم والقدير والرحيم والكرم والمجيد والسميع والبصير وسائر أسماء الحسنى سبحانه وتعالى وهو سبحانه مستغنى للكمال المطلق لانه واجب الوجود بنفسه يتمتع بعدم علمه ويتمتع ان يكون فقيرا الى غيره بوجه من الوجوه اذ لو افتقر الى غيره بوجه من الوجوه كان محتاجا الى الغير والحاجة إما الى حصول كماله وإما الى دفع ما ينقص كماله ومن احتاج في شيء من كماله الى غيره لم يكن كماله موجودا بنفسه بل بذلك الغير وهو بدون ذلك الكمال ناقص والناقص لا يكون واجبا بنفسه بل بمكمله فقتر الى غيره لانه لو كان واجبا بنفسه مع كونه ناقصا فقتر الى كل من كماله غير له لكن الذي يعطيه الكمال ان كان مكافؤا فهو فقتر الى واجب آخر والقول في هذا كالقول في الاول وان كان واجبا ناقصا فالقول فيه كالقول في الاول وان كان واجبا كاملا فهذا هو الواجب بنفسه وذلك الذي قدر واجبا ناقصا فهو فقتر الى هذا في كماله وذلك غنى عنه فهذا هو بذلك وذلك عبده ويتمتع مع كونه موهوبا معبدا أن يكون واجبا ففرض كونه واجبا ناقصا محال وأيضا فيمتنع أن يكون نفس ما هو واجب بنفسه فيه نقص يفقر في زواله الى غيره لان ذلك النقص حينئذ يكون يمكن الوجود والامتناع ويمكن العدم والالكان لازما له لا يقبل الزوال والتقدير أنه يمكن زواله بمحصل الكمال الممكن الوجود فان ما هو يتمتع لا يكون كاملا وما هو يمكن فاما أن يكون للواجب أومن الواجب ويتمتع أن يكون المخلوق أو كل من الخالق والخالق الواجب بنفسه أحق بالكمال الممكن الوجود الذي لا ينقص فيه فلا تكون ذاته مستلزما لذلك الكمال فيكون ذلك الكمال اذا وجد

أنه يحجب بذلك لان صدقه لا يعلم إلا بعد أن ثبت العلم بالصانع ولا طريق الى اثبات العلم بالصانع الا القول بحدوث الاجسام قالوا واثبات الصفات به يقتضي أنه جسم قديم فلا يكون كل جسم حاد فليست دليل اثبات العلم به وقالت المعتزلة كالأي الحسين وغيره

ان صدق الرسول معلوم بالمجرة والمجرة معلومة بكون الله تعالى لا يظهر هاعلى يد كاذب وذلك معلوم بكون اظهار هاعلى يد الكذاب قبيحا والله متزعم فعل القبيح وتزيمه عن (١٨٨) فعل القبيح معلوم بأنه غنى عنه عالم بعبه والغنى عن الشيء العالم بعبه

لا يفعله وغناهم معلوم بكونه ليس بحجم وكونه ليس بحجم معلوم بتبقى الصفات فلا قامت به الصفات لكان جسمه ما ولو كان جسمه لم يكن غنا وما اذا لم يكن غنا لم يتبع عليه فعل التبع فلا يؤمن أن يظهر المجرة على يد كاذب فلا يبق لنا طريق الى العلم بصدق الرسول فهذه الكلام ونحوه أصل دين المعتزلة ومن وافقهم من الشيعة وكذلك أوعيد الله الخطيب وأمثلة أتت وأجود الصانع بأربع طرق منها ثلاث مبنية على أصلين وربما قالوا بسب طرق منها خمسة مبنية على الأصلين المتقدمين في توحيد الفلاسفة وتوحيد المعتزلة فانه قال الاستدلال على الصانع اما أن يكون بالامكان أو بالحدوث وكلاهما اما في الذات واما في الصفات وربما قالوا وإمامهم ما قالوا لان انسان امكان الجسم بناء على حجة التركيب التي هي أصل الفلاسفة والثاني بيان حدوثه بناء على حجة حدوث الحركات والاعراض التي هي أصل المعتزلة والثالث امكان الصفات بناء على تماثل الاجسام والرابع امكانها جميعا والخامس حدوث الصفات وهذا هو الطريق المذكور في القرآن والسادس حدوث الاجسام وصفاتها وهو مسمى على ما تقدم وهذه الطرق الست كلها مبنية على الجسم الا الطريق الذي سماه حدوث الصفات يعني بذلك ما يحدثه الله في العالم من الحيوان

والنبات والمعدن والسموات والمطر وغير ذلك وهو مسمى ذلك حدوث الصفات متبعية لغيره من حيث الجوهر الضرر ويقول تماثل الاجسام وان ما يحدثه الله تعالى من الحوادث انما هو نحو بل الجواهر التي هي اجسام من صفة الى صفة

مفتقر اليه والى ذلك الغير الاخر يحصل بهما جميعا وكل منهما واجب بنفسه فلا يكون ذلك الا تزل من هذا ولا من هذا بل هو شيء منفصل عنهما وتحقيق ذلك أن كمال الشيء هو من نفس الشيء وداخل فيه فالواجب بنفسه لا يكون واجبا ان لم يكن هو ذاتا لنفسه واجب الوجود لا يفقر فيه الى سبب منفصل عنه فقي افتقر فيما هو داخل فيه الى سبب منفصل عنه لم تكن نفسه واجبة بنفسه وما لا يكون ذاتا لنفسه لا يكون من كماله ايضا بل يكون شيا مبايناه وانما يكون ذلك شئين أحدهما واجب بنفسه والاخر شيء قرنه وضم اليه وايضا فنفس واجب الوجود هو كل الموجودات اذا الواجب أكل من الممكن بالضرورة فكل كمال ممكن له اذا كان لازما له امتنع أن يكون كماله مستفادا من غيره وأن يحتاج فيه الى غيره وان لم يكن لازما له فان لم يكن قابلا له مع قبول غيره من الممكنات له كان الممكن أكل من الواجب وغيره مطلقا اياه والمعطى للكل هو أحق بالكل فيكون ذلك المعطى أكل منه وواجب الوجود لا يكون غيره أكل منه واذا قيل ذلك الغير واجب ايضا فان لم يكن كمالا بنفسه كان كل منهما مطلقا لا خرا لكال وهذا امتنع لانه يستلزم كون كل من الشئين مؤثرا في الآخر انما لا يحصل الا بعد ثبات الآخر فان هذا لا يفيد ذلك الكمال الا خرا حتى يكون كاملا ولا يكون كاملا حتى يفيد الآخر لكال وهذا امتنع كجتمعه أن لا يوجد هذا حتى يوجد ذلك ولا يوجد ذلك حتى يوجد هذا وان كان ذلك الغير واجبا كمالا بنفسه مكملا للغيره والاخر واجب ناقص يحتاج في كماله الى ذلك الكامل المكمل كان جزء منه مفتقرا الى ذاته وما افتقر جزء منه الى غيره لم تكن جلته واجبة بنفسها وايضا ذلك أن الواجب بنفسه اما أن يكون شيا واحدا لاجزائه أو يكون أجزاء فان كان شيا واحدا لاجزائه امتنع أن يكون له بعض فضلا عن أن يقال بعضه يفقر الى الغير وبعضه لا يفقر الى الغير وامتنع أن يكون شئين أحدهما نفسه والاخر كماله وان قيل هو جزءان أو أجزاء كان الواجب هو مجموع تلك الأجزاء فلا يكون واجبا بنفسه حتى يكون المجموع واجبا بنفسه فقي كان البعض مفتقرا الى سبب منفصل عن المجموع لم يكن واجبا بنفسه وهذا المقام برهان بين لمن تأمله في بيانه أن الناس متنازعون في اثبات الصفات لله تعالى فأهل السنة يشنون الصفات لله تعالى وكثير من الفلاسفة والشيعة وافقهم على ذلك وأما الهيمية وغيرهم للمعتزلة ومن وافقهم من الشيعة والفلاسفة كابن سينا ونحوه فانهم ينفون الصفات عن الله تعالى ويقولون ان اثباتها بحسب تشبيه وتركيب وعدة ابن سينا وأمثلة على تفهيمها حجة التركيب وهو انه لو كان له صفة لكان مركبا والمركب مفتقر الى جزء وجزء آخره والمفتقر الى غيره لا يكون واجبا بنفسه وقد تكلم الناس على ابطال هذا الحجة من وجوه كثيرة بسبب ان لفظ التركيب والجزء والافتقار والغير الفاظ مجمة فراد بالمركب ما ركبه غيره وما كان متفرقا فاجتمع وما يقبل التفرق والله تعالى متزعم هذا بالاتفاق وأما الذات الموصوفة بصفات لازمة لها فاذا سمي المسي هذا تركيا كان هذا اصطلاحا له ليس هو المفهوم من لفظ التركيب والبحث اذا كان في المعاني العقلية لم يلتفت

مع بقاء أعيانها، وهؤلاء ينكرون الاستحالة، وجهور العقلاء وأهل العلم، الفقهاء وغيرهم، متفقون على إطلاق قولهم: وإن الله تعالى يحدث الأعيان ويبدعها، وإن كان يحيل الجسم الأول إلى الجسم (١٨٩) آخر، لا يقولون إنهم النطفة باقية.

في الخلة والكلام على هذه الأمور
مبسوط في غير هذا الموضوع
فإن هذه الجمل هي من جوامع
الكلام المحمدي الذي كان السلف
والأئمة يذمونه وينكرون على أهل
المقصود هنا أن هذه هي أعظم
القواطع العقلية التي يعارضون بها
الكسب الالهي والنصوص النبوية
وما كان عليه سلف الأمة وأئمتها
فقال لهم أنتم وكل مسلم ما نعاملون
بالأنسطرار أن إيمان السابقين
الآتين من المهاجرين والأنصار
والذين اتبعوهم بأحسن ما يمكن منبأ
على هذه الطبع المنسبة على الجسم
ولأمر النبي صلى الله عليه وسلم
أحد أن يستدل بذلك على أن ثابت
الصانع ولاذرك الله تعالى في كتابه
وفي آياته الله عليه وعلى وحدايته
شأن هذه الطبع المنسبة على الجسم
والعرض وتركيب الجسم وحدوثه
وما يتبع ذلك فمن قال أن الإيمان
فأله ورسوله لا يحصل إلا بهذه
الطريق كان قوله معلوم الفساد
بالأنطرار من دين الإسلام ومن
قال أن سؤله هذه الطريق واجب
فمعرفة الصانع تعالى كان قوله
من البدع الباطلة الخافضة لمعامل
بالأنطرار من دين الإسلام ولهذا
كل عامه أهل العلم يعرفون بهذا
وبأن سؤله هذه الطريق بدعة
محرمة في دين الرسول لم يدع إليها أحد
من الأنبياء ولأن أتباعهم ثم
الفاصلون بأن هذه الطريق ليست

فنه الى اللفظ فقال هب أنكم سميت هذا ركباً فلا دلس لكم على فنه ومن هذا الوجه
تأخرهم أبو حامد الفراء في التهاافت وكذلك لفظ الجزء رابحه بعض الشيء الذي ركب منه كجزء
المركبات من الأطعمة والنبات والابنية وبعضه الذي يمكن فصله عنه كعضء الانسان ويراد
بمفصته اللازمة له كحيوانية الحيوان والانسانية للانسان والناطقية للناطق ورابحه بعضه
الذي لا يمكن تفريقه كجزء الجسم الذي لا يمكن مفارقه له إما الجوهر الفرد وإما المادة
والصورة عند من يقول بثبوت ذلك ويقول انه لا يوجد الا وجود الجسم وإما عند من
لا يقول بذلك فان الناس متنازعون في الجسم هل هو مركب من المادة والصورة أم من الجوهر
المفردة أو من هذا ولا من هذا على ثلاثة أقوال وأكثرا فعلا على القول الثالث كالمشاهدة
والجارية والضرارية والكلاية وكثير من الكرامية وكثير من أهل الفقه والحديث والتصوف
والمتفلسة وغيرهم . والمقصود هنا أن لفظ الجزء عدمان بحسب الاصطلاحات وكذلك
لفظ الغير رابحه ما بين الشيء وصفة الموصوف وجزء وليس غيراه هذا الاصطلاح وهذا هو
الغالب على الكلاية والاشعرية وكثير من أهل الحديث والتصوف والفقه اتباع الأئمة
الاربعة وكثير من الشيعة وقد يقولون الغيران ما جاز مفارقة أحدهما الآخر زمان أو مكان أو
وجود وقد يراد بلفظ الغير ما يمكن هو الآخر وهذا هو الغالب على اصطلاح المعتزلة والكرامية
ومن وافقهم من الشيعة والفلاسفة وكذلك لفظ الافتقار رابحه التلازم ورابحه افتقار المعالول
الى علتها الفاعلة ورابحه افتقاره الى محله وعلته القابلة وهذا اصطلاح المتفلسفة الذين يسمون
لفظ العلة الى فاعلية وعائية ومادية وصورية ويقولون المادة وهي القابل والصورة هما علتا
الماهية والفاعل والغاية هما علتا وجود الحقيقة وأما سائر التناظر فلا يسمون الجمل الذي هو
القابل علة فهذه الحجة التي احتج بها هؤلاء الفلاسفة ومن وافقهم في نفي الصفات مؤلفة من
ألفاظ مجتمعة فإذا قالوا وكان موصوفا بالعلم والقدر لم يحتجوا بذلك من الصفات لكن مركبا
مفتقرا الى جزء وجزؤه غيره والمفتقر الى غيره لا يكون واجبا بنفسه قيل لهم قولكم لكن
مركبا أن أردتم به لكن غيره قدر كبره ولكن مجتمعاً بعد افتقاره أو لكان قابلاً لتفرق في الأجزاء
باطل فان الكلام هو في الصفات اللازمة لموصوف التي تمتع وجوده دونها فان الرب سبحانه
يتمتع أن يكون موجوداً وهو ليس بمحي ولا عالم ولا قادر ولا زجيته وعلمه وقدرته صفات لازمة لذاته
وأن أردتم المركب الموصوف أو ما يشبه ذلك (٧) . قيل لكم ولوقلت أن ذلك مجتمع قولهم
والمركب مفتقر الى غيره قيل أما المركب بالتفسير الأول فهو مفتقر الى ما يابنه وهذا مجتمع
على الله تعالى وأما الموصوف بصفات الكمال اللازمة لذاته الذي سميتموه أنهم مركبا فليس في
انصافه هنا ما يوجب كونه مفتقرا الى الجبانية فان قلت هي غيره وهو لا يوجد إلا بها وهذا
افتقار إليها قيل لكن أن أردتم بقولكم هي غيره أنها ما يابنه فهذا باطل وأن أردتم أنها ليست
إياه قيل وإذا لم تكن الصفته هي الموصوف فأي متحدور في هذا فإذا قلت هو مفتقر إليها قيل
أتريدون بالافتقار أنه مفتقر الى فاعل يفعل أو محصل يقبله أم تريدون أنه مستلزم لها فلا يكون

(٧) قوله قيل أنكم ولو قلتم الحق في الكلام سقط ظاهره كالاستخفاف على التأمل كتبه مصححه

وأما السلف والأئمة فيسكرون صفتها في نفسها ويعيونها لاشتغالها على كلام باطل ولهذا اتكفوا في مثل هذا الكلام لأنه باطل في

نفسه لا يوصل إلى الحق بل إلى باطل يقول من قال الكلام باطل لا يدل الأعلى باطل وقول من قال لا وصى بكتب العلم لم يدخل فيها الكلام وقول من قال من طلب الدين بالكلام (١٩٠) ترتدق ونحو ذلك ونحن الآن في هذا المقام نذكر ما لا يمكن مسلماً أن ينزع فيه وهو أن الله بالضرورة أن هذه

الطريق لم يتركها الله تعالى في كتابه ولا أمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا جعل إيمان المتبع له موقوفاً عليها ولو كان الإيمان بالله لا يحصل إلا بها لكان بيان ذلك من أهم مهملات الدين بل كان ذلك أصل أصول الدين لا سيما وكان يكون فيها إعلان عظيمات إثبات الصانع وتزجيم عن صفات الأجسام كما يحفلون بهذا أصل دينهم فلما لم يكن الأمر كذلك علم أن الإيمان يحصل بدونها بل إيمان أفضل هذه الأمة وأعلمهم بالله كان حاصلها يدونها فمن قال بعد هذا أن العلم بصفة الشرع لا يحصل إلا بهذه الطريق ونحوها من الطرق الحديثة كان قوله معلوم الفساد بالاضطرار من دين الإسلام وعلم أن الفدح في مدلول هذه الطرق ومقتضاها وأن تقديم الشرع المعارض لها لا يكون قدحا في العقليات التي هي أصل الشرع بل يكون قدحا في أمور لا يقتضيه الشرع لها ولا يتوقف عليها وهو المطلوب فتبين أن الشرع المعارض لنسب هذه الطرق التي يقال إنها عقليات إذا أقدم عليها لم يكن في ذلك محذور ومن غائب الأمور أن كثيراً من الجهمية نفقة الصفات والأفعال ومن اتبعهم على نفي الأفعال يستدلون على ذلك بصفة الخليل صلى الله عليه وسلم كما ذكر ذلك بشر المحرسي وكثير من المعتزلة ومن أخذ ذلك عنهم وأخذ

موجوداً الأوهو متصف بها (١) قيل آثر بدون انهما مفترق إلى فاعل بعدهما أو إلى محمل تكون موصوفة به أما الثاني فأي محذور فيه وأما الأول فباطل إذا لزمه اللازمه للموصوف لا يكون فاعلها وإن قلتم هو موجب لها وأعله لها أوهو متصف بها فاصفة ان كانت واجبة فالواجب لا يكون معلوماً لا يلزم تعدد الواجب وهو الصفة والموصوف وإن كانت ممكنة بنفسها فلم يكن بنفسه لا يوجد إلا بموجب فتكون الذات هي الموجبة والشئ الواحد لا يكون فعلاً وقابلاً قيل لكم لفظ الواجب بنفسه والممكن بنفسه قد صار فيه اشتراك في خطا بكم فقد ردنا بالواجب بنفسه ما لا مبدع له ولا علة فاعلة ورددنا بالواجب بنفسه ما لا مبدع له ولا علة فاعلة بنفسه ما لا يكون صفة لازمة ولا موصوفاً فإزوما فإن أردتم بالواجب بنفسه ما لا مبدع له ولا علة فاعلة فالصفة واجبة بنفسها وإن أردتم ما لا محمل له يقوم به فالصفة ليست واجبة بنفسها بل الموصوف هو الواجب بنفسه وإن أردتم بالواجب ما ليس بغير وصف ولا لازم فهذا الحقيقة بل هذا الوجود لا في الأذهان لا في الأعيان وأنتم قد رمت شيئاً في أذهانكم ووصفتموه بصفات يتنوع معها وجوده فمعلم ما هو واجب الوجود بنفسه مجتمع الوجود وهذه الأمور قد بسطت في غير هذا الموضع والمقصود والغرض هنا التنبيه على هذا إذا المقصود في هذا المقام يحصل على التقديرين فنقول واجب الوجود بنفسه سواء قيل بثبوت الصفات له وسي ذلك تلياً ولم يسم وأقول بنفي الصفات عنه مجتمع أن يكون مفترقاً إلى شيء ميان له وذلك أنه إذا قدر أنه ليس فيه معان متعددة توجه من الوجود كإظنه من نظمه من نفقة الصفات فهذا مجتمع أن يكون له كمال مغاير له وإن يكون شيئاً وحيداً فلو كان فيه ما هو مفترقاً إلى غيره لزم تعدد المعاني فيه وذلك مجتمع (٢) مفترق على التقديرين وإن قيل أن فيه معاني متعددة فواجب الوجود هو مجموع تلك الأمور التسليمة إذ مجتمع وجود شيء منها دون شيء وحيداً فلو افترق شيء من ذلك المجموع إلى أمر منفصل لم يكن واجب الوجود فهو سبحانه مستزج حياته وعلمه وقدرته وسائر صفات كماله وهذا هو الموجود الواجب بنفسه وهذه الصفات لازمة لذاته وذاته مستزجة لها وهي داخلية في معنى اسم نفسه وفي سائر أسمائه تعالى فإذا كان واجباً بنفسه وهي داخلية في معنى اسم نفسه لم يكن موجوداً إلا بها فلا يكون مفترقاً إليها إلى شيء ميان له أصلاً ولو قيل أنه يفترق كونه حياً وطالاً وأقارداً إلى غيره فذلك الغيران كان محكماً كان مفترقاً إليه وكان هو سبحانه به فمتنع أن يكون ذلك مؤثراً فيه لأنه يلزم أن يكون هذا مؤثراً في هذا وهذا مؤثراً في هذا وتأثير كل منهما في الآخر لا يكون إلا بعد حصول أثره فيه لأن التأثير لا يحصل إلا مع كونه حياً طالاً قادراً فلا يكون هذا حياً طالاً قادراً حتى يجعله الآخر كذلك فلا يكون أحدهما حياً طالاً قادراً إلا بعد أن يجعل الذي يجعله حياً طالاً قادراً لا حياً طالاً قادراً ولا يكون حياً طالاً قادراً إلا بعد كونه حياً طالاً قادراً مدحجته وهذا كله مما يعلم امتناعه بصريح العقل وهو من المعارف الضرورية التي لا ينزع فيها العقلاء وهذه من الدور القبلية دور العلل ودور الفاعلين ودور المؤثرين

(١) قوله قبل آثر بدون الخ هكذا في الأصل ولعل قبل هذا اسم قطمان الناسخ يعلم بالتأمل غير (٢) قوله مفترق لعل هذا اللفظ من زيادة الناسخ كتبه محصيه وهو ذلك عنهم كإتيانهم عليه عيسى وأبي حامد والرازي وغيرهم وذكرنا في كتبهم أن هذه الطريقة هي طريقة إبراهيم الخليل عليه صلوات الله وسلامه وهو قوله لا يجب إلا قلن قالوا فاستبدل بالأفول الذي هو الحركة والانتقال على حدوث

ما قام به ذلك كالكوكب والقمر والنشم ونظن هؤلاء أن قول إبراهيم عليه السلام هذا ربي أو أده هذا خلق السموات والأرض القديم الأزلي وأنه استدل على حدوثه بالحركة وهذا خطأ من وجوه (أحدها) (١٩١) أن قول الخليل هذا ربي سواء قاله على

سبيل التقدير لتتبع قومه أو على سبيل الاستدلال والتزقي وغير ذلك ليس المراد به هذا أرب العالمين القديم الأزلي الواجب الوجود بنفسه ولا كان قومه يقولون أن الكواكب والقمر والنشم رب العالمين الأزلي الواجب الوجود بنفسه وأقال هذا أحد من أهل المقالات المعروفة التي ذكرها الناس لأمم مقالات أهل التعطيل والشرك الذين يعبدون النشم والقمر والكواكب ولأمم مقالات غيره بل قوم إبراهيم صلى الله عليه وسلم كانوا يتخذونها إلهاً يدعوونها ويتقربون إليها بالسجادة والذبيحة لها والصدود والقرابين وغير ذلك وهذين الشركتين من صنف الرأزي كتبه على طريقتهم ومما السر المكموم في دعوة الكواكب والصبر والطلسم والعزازم وهذا من الشركتين من الصائتين **كالكسدة** اثنين والكسعين والوثنيين وارسطو وأمثاله من أهل هذا الدين وكلامه معروف في السحر الطبيعي والسحر الروعاني والكتب المعروفة بنسخة الإسكندر ابن فليس الذي وثق خونه وكان قبل المسيح يقول ثلثاً ثلثه كانت اليونان مشركين يعبدون الاوثان كما كان قوم إبراهيم مشركين يعبدون الاوثان ولهذا قال الخليل اني براء مما يعبدون الاوثان فطري فله سبيلين وقال أنرايم ما كنتم تعبدون أنتم وآباؤكم

وهو مجتمع باتفاق العقلاء بخلاف دور المسلمين وهو أنه لا يكون هذا الامع هذا فهذا حائر سواء كانا فاعل لهما كصفات الله أو كما يفعلون والمؤثر التام فبما غيرهما وهذا حائر فان الله يخلق الشئين معا للذين لا يكون أحدهما الامع الآخر كالآية النبوة فان الله تعالى إذا خلق الأول فدفن خلقه للولد لجل هذا أو أبا وهذا أبنا واحدى الفصين لم يتسبى الاخرى ولا تفارقها بخلاف ما إذا كان أحد الامرين هومين تمام المؤثر في الآخر فان هذا مجتمع فان الاثر لا يحصل الا بالمؤثر التام فلو كان تمام هذا المؤثر من تمام ذلك وتما ذلك المؤثر من تمام هذا كان كل من الشئين متوقفا على تمام مؤثره وتما مؤثره متوقفا على نفسه فان الاثر لا يوجد الا بعد تمام مؤثره ولا يكون كل من الاثرين من تمام نفسه التي تم تأنيدها فان لا يكون من تمام المؤثر في تمام بطريق الاولى فان الشئ إذا امتنع أن يكون علة أو فاعلاً أو مؤثراً في نفسه أو في تمام كونه علة ومؤثر أو فاعلاً أو شئ من تمام تأنيدها فلا يتبع كونه فاعلاً لفاعل نفسه أو مؤثراً في المؤثر في نفسه وفي تمامات تأنيدها أو في أخرى فحينئذ لا يتبع كون شئين كل منهما يعطى الآخر شئ من صفات الكمال أو شيئاً مما يسير به معاً وعلى الفعل سواء أعطاء كمال علم أو قدر أو وحيداً وغير ذلك فان هذا كله يستلزم الدور في تمام الفاعلين وتما المؤثرين وهذا مجتمع وبهذا يعلم أنه مجتمع أن يكون العالم صانعاً معاً وان لا يفعال أحدهما الاعمال بالآخر وبمعنى أيضاً أن يكونا مستقلين لان استقلال أحدهما يناقض استقلال الآخر وسياً بسيطاً » والمقصود هنا أنه مجتمع أن يكون أحدهما يعطى الآخر كلاً وبمعنى أن يكون الواجب بنفسه مقتراً في كماله إلى غيره فحينئذ لا يكون مقتفراً إلى غيره وبمعنى الوجوده فان الاقتضار إما في تحصيل الكمال وإما في منع سلبه الكمال فانه إذا كان كمالاً بنفسه ولا يقدر غيره أن يسلبه كماله لم يكن محتاجاً بوجه من الوجود فان ما ليس كماله فوجوده ليس مما يمكن أن يقال أنه محتاج اليه إذ حاجة الشئ إلى ما ليس من كماله محتجة وقد بين أنه لا محتاج إلى غيره في حصول كماله وكذلك لا محتاج في منع سلب الكمال كذا قال نقص عليه وذلك لان ذاته ان كانت مستلزماً لذلك الكمال امتنع وجود الملزوم بدون اللازم فحينئذ لا يسلب ذلك الكمال مع كونه واجب الوجود بنفسه وكون لوازمه مجتمعاً عندها وان قيل ان ذاته لا تستلزم كماله كان مقتفراً في حصول ذلك الكمال إلى غيره وقد بين أن ذلك لا مجتمع فحينئذ لا محتاج إلى غيره في تحصيل شئ أو دفع شئ وهذا هو المقصود فان الحاجة لا تكون الا لوصول شئ أو دفع شئ أما حاصله راداً إلى شئ أو ما يحصل بعد طلب منه ومن كان لا محتاج إلى غيره في جلب شئ أو دفع شئ امتنع حاجته مطلقاً فحينئذ لا معنى عن غيره مطلقاً وأيضاً لو قدر أنه محتاج إلى الغير لم يحصل أمراً يقال أنه محتاج اليه في شئ من لوازم وجوده أو شئ من العوارض له أما الاول فيجتمع فانه لو افتقر إلى غيره في شئ من لوازمه لم يكن موجوداً الا بذلك الغير لان وجود الملزوم بدون اللازم مجتمع فإذا كان لا يوجد الا باللازم ولازمه لا يوجد الا بذلك الغير لم يكن هو موجود الا بذلك الغير فلا يكون موجوداً بنفسه بل يكون إن وجود ذلك الغير وحدوا لم يوجد لوجود ثم ذلك الغير ان لم يكن موجوداً بنفسه واجبا بنفسه افتقر إلى فاعل مبدع فان كان هو الاول لزم الدور في العلل وان كان غيره لزم التسلسل في العلل

الاقدمون فانهم عدلوا إلى الأرب العالمين وأما ذلك مما بين ترويه عما يذهبونه غير الله وهو لا يقوم عامتهم من نفاة صفات الله وأفعاله القائمة به كما هو مذهب الفلاسفة المشائين فانهم يقولون ان ليس له صفة ترويه بل صفاته اما سلبية واما اضافية وهو مذهب القرامطة

الباطنية القائلين بدعوة الكواكب والنجوم والقمر والحدود لها كما كان على ذلك من كان عليه من بني عبد ماولك القاهرة وأمثالهم
فالشرك الذي نهى عنه الخليل وعادى (١٩٣) أهله عليه أصحابهم أئمة هؤلاء النفاة الصفات والأفعال وآراء من

أظهر هذا النفي في الإسلام
الجليلين درهم مع مروان بن محمد
قال الإمام أحمد وكان يقال أنه من
أهل خراسان وعنه أخذ الجهم بن
صفوان مذهب نفاة الصفات وكان
يجوز أن هؤلاء الصائبة الفلاسفة
بقايا أهل هذا الدين أهل الشرك
ونفي الصفات والأفعال ولهم
صنفاً في دعوة الكواكب كما
صنفه ثابت بن قرة وأمثلة من
الصائبة الفلاسفة أهل حران وكما
صنفه أبو عيسى البجلي وأمثلة وكان
لهم بهيكل الهيكل العلة الأولى وهيكل
العقل والفعال وهيكل النفس الكلية
وهيكل زحل وهيكل المشتري وهيكل
المريخ وهيكل الشمس وهيكل
الزهرة وهيكل عطارد وهيكل القمر
وقد بسط هذا في غير هذا الموضوع
(الوجه الثاني) أنه لو كان المراد بقوله
هذا أنه رب العالمين لكانت
قصة الخليل حجة على نفي
مطلوبهم لأن الكواكب والقمر
والشمس ما زال متحركين حين
بروغه الخليل أقوله وغرويه وهو
جسم متحرك متغير فلو كان مراده
هذا لزم أن يقال أن إبراهيم لم يجعل
الحركة والاتصال مانعة من كون
المتمركل المنقول رب العالمين بل
ولا كونه صغيراً بقدر الكواكب
والشمس والقمر وهذا مع كونه
لا ينفك عاقل عن هودون إبراهيم
صلوات الله وسلامه عليه فإن
جوزوه عليه كان حجة عليهم لألهم
(الوجه الثالث) أن الأقول هو

وكلاهما متبع باتفاق العقلاء كابسط في موضع آخر وإن كان ذلك الغير موجوداً بنفسه واجباً
بنفسه (١) والأول كان كل منهما لا يوجد إلا بوجود الآخر وكون كل من الشئين لا يوجد
الاعم إلا تخراً إذا كان لهما سبب غيرهما كالتضام بين مثل الأونة والسنة فلو كان لهما سبب
غيرهما كما يمكن يفتران إلى واجب بنفسه والقول فيه كالقول فيهما وإذا كانا واجبين
بأنفسهما امتنع أن يكون وجود كل منهما مأوجود شئ من لوازمه بالآخر لأن كلا منهما
يكون علة أو جزء علة في الآخر فان كلا منهما لا يتم إلا بالآخر وكل منهما لا يمكن أن يكون
عله ولا جزء علة إلا إذا كان موجوداً والأهالي وجد لا يكون مؤثراً في غيره ولا فاعلاً لغيره فلا
يكون هذا مؤثراً في ذلك حتى يوجد هذا فيلزم أن لا يوجد هذا حتى يوجد هذا ولا يوجد
ذلك حتى يوجد هذا فلا يوجد حتى يوجد هذا حتى يوجد هذا فاعل فاعل فاعل هذا
وذلك لا يوجد هذا حتى يوجد فاعل ذلك فيكون ذلك فاعل ذلك فاعل ذلك ومن المعلوم أن كون
الشئ علة لنفسه أو جزء علة لنفسه أو شرط علة لنفسه متبع بأي عبارة عن هذا المعنى
فلا يكون فاعل نفسه ولا جزء من الفاعل ولا شرط في الفاعل لنفسه ولا تمام الفاعل لنفسه
ولا يكون مؤثراً في نفسه ولا تمام المؤثر في نفسه فالخلاق لا يكون رب نفسه ولا يحتاج الرب
نفسه بوجه من الوجوه إليه في خلقه انما يحتاج إليه في خلقه لم يخلق حتى يكون ولا يكون حتى
يخلق فيلزم الدور القبلي لا الملمى وإذا لم يكن مؤثراً في نفسه فلا يكون مؤثراً في المؤثر في نفسه
وهذا مجتمع كائنين فيمتنع تقدير واجب كل منهما مؤثراً في الآخر بوجه من الوجوه فامتنع
أن يكون الواجب بنفسه مقتراً في شئ من لوازمه إلا غير سواء قدر أنه واجب أو ممكن وهذا
مما يعلم به امتناع أن يكون العالم صانعاً فان الصانعين ان كانا مستقلين كل منهما فاعل
الجميع كان هذا متناقضاً مع تعالاه فان فاعل أحدهما البعض يمنع استقلال الآخر فكيف
باستقلاله ولهذا اتفق العقلاء على امتناع اجتماع مؤثرين تأمير في أثر واحد لان ذلك
جمع بين التقيضين اذ كونه وجد هذا واحده يناقض كونه وجد الآخر وحده وإن كانا
متشاركين متعاونين فان كان فعل كل منهما مستغنياً عن فعل الآخر وجب أن يذهب كل
الهما خلق فبقية ففعل هذا عن مفعول هذا ولا يحتاج إلى الارتباط به وليس الأمر كذلك
بل العالم كله متعلق ببعضه بعض هذا الخلق من هذا وهذا من هذا وهذا من هذا وهذا يحتاج
إلى هذا من جهة كذا وهذا يحتاج إلى هذا من جهة كذا لا يتشئ من أمور شئ من العالم إلا
بشئ وهذا يدل على أن العالم كله فقير إلى غير ملأ نفسه من الحاجة ويدل على أنه ليس فيه فعل
لا يتبين بل كله مقتضى واحد فالخلق الأطلس الذي هو أعلى الافلاك في جوفه سائر الافلاك
والعناصر والمولدات والافلاك متحركان يجر كل مختلف مختلف لحرارة التاسع فلا يجوز أن
تكون حركته سبب تلك الحركات المختلفة لحركته على جهة أخرى كما يقال ان الحركة
الشرقية هوسبها وأما الحركات الغربية فهي مضادة لجهة حركته فلا يكون هوسبها وهذا
مما يعلم به هؤلاء وأيضاً فالافلاك في جوفه بغير اختاره ومن جعل غيره فيه بغير اختاره كان
مقهوراً مبدراً كالإنسان الذي يجعل في باطنه أحشائه فلا يكون واجباً بنفسه فأقل درجات
(١) قوله والأول هكذا في الأصل ولعل الخبير ساقط من التامع وهو كذلك وأنبهوه كنهه معصية

المغيب والاحتجاب ليس هو مجرد الحركة والاتصال ولا يقول أحد لامن أهل اللغة ولا من أهل
التفسير ان الشمس والقمر في حال مسيرهما في السماء انهما أفلاك ولا يقول للكواكب المريخ في السما في حال ظهورها وجرها

انها آفلة ولا يقول عاقل لكل من مشى وسافر وسار وطار انه آفل (الوجه الرابع) ان هذا القول الذي قاله بقوله أحد من علماء السلف أهل التفسير ولا من أهل القبول هو من التفسيرات المتبدعة في (١٩٣) الاسلام كما ذكر ذلك عثمان بن سعيد الدارمي

وغيرهم علماء السنة وبنو آنان هذا من التفسير المتبدع وبسبب هذا الاستدعاء أخذوا من سبنا وأمثاله لفظ الآفول بمعنى الامكان كما قال في اشارته قال قوم ان هذا الشيء المحسوس موجود لذاته واجب لنفسه لكن اذا ذكرنا عاقل في شرط واجب الوجود لم يتجدد هذا المحسوس واجبا وتلوت قوله تعالى لا أحب الآفلين فان الهوى في حظيرة الامكان أقول ما فهذا قوله ومن المعلوم بالضرورة من لقطة العرب أنهم لا يسبون كل مخلوق موجودا فلا ولا كل موجود بغيره آفلا ولا كل موجود يجب وجوده بغيره لا بنفسه آفلا ولما كان من هذه المعاني التي ينهاها هو لا يلفظ الامكان بل هذا أعظم اقترابا على القرآن واللفظ من نسمة كل مفعول آفلا ولو كان الخليل أراد بقوله لا أحب الآفلين هذا المعنى لم ينتظر مغيب الكوكب والشمس والقمر ففساد قول هؤلاء المتفلسفة في الاستدلال بالآية أظهر من فساد قول أولئك وأعجب من هذا أقول من قال في تفسيره ان هذا أقول المحقق واستعارته لفظ الهوى والحظيرة لا واجب تبدل اللغة المعروفة في معنى الآفول فان وضع هو بنفسه وضعا آخر فليس له أن يتولعه كتاب الله تعالى فينبذه أو يحرقه وقد ابتدعت القرامطة الباطنية تفسيراً آخر كما ذكره أبو حامد في بعض مصنفاته كسكة

الواجب بنفسه أن لا يكون مفعولاً مدبراً فانه اذا كان مفعولاً مدبراً كان مفعولاً بغيره ومن أثر بغيره غير كان وجوده متوقفا على وجود ذلك الغير سواء كان الاثر كلاً أو نقصاً فانه اذا كان زيادة كان كماله موقوفاً على الغير وكماله ماله فلا يكون موجوداً بنفسه وان كان نقصاً كان غيراً قد نقصه ومن نقصه غيره لم يكن ما نقصه هو واجب الوجود فان ما كان واجب الوجود بنفسه تمتع علمه فذلك الجزء المنقوص ليس واجب الوجود ولازم واجب الوجود وما لم يكن كذلك لم يكن علمه نقصاً اذا النقص عدم كمال والكمال الممكن هو من لوازم واجب الوجود كما تقدم والتقدير انه نقص فحين أن من نقصه غيره شيئاً من لوازم وجوده أو أعطاه شيئاً من لوازم وجوده لم يكن واجب الوجود بنفسه فالقول الذي قد حشي بحسام كثره بغير اختياره يحتاج الى ذلك الذي يشاء تلك الاجسام فانه اذا كان خشوه كلاله لم يوجد كماله الا بذلك الغير فلا يكون واجباً بنفسه وان كان نقصاً فيه كان غيراً قد سلبه الكمال الزائلي بذلك النقص فلا تكون ذاته مستازمة لذلك الكمال اذا واستأزمت له عدمه وكماله من تمام نفسه فاذا كان جزء نفسه غير واجب لم تكن نفسه واجبة كما تقدم بيانه وانضافاً لقليل الاطلس ان قيل ان لا تأثير له في شيء من العالم يجب أن لا يكون هو المحرك لا فلاولاً التي فيه وهي محركه بحركته ولها حركة تخالف حركته فيكون في الفلك الواحد حركة تقتضي حركتين متضادتين وهذا اجتماع الضدين لا يجتمعان ولان المقضي للشيء لو كان مقتضياً للضد الذي لا يجتمع لكان فاعله لا غير فاعله فان كان مريداً له كان مريداً غير مريده وهو جمع بين التقيضين وان كان له تأثير في تحريك الافلاك أو غير ذلك فهو لم أنه غير مستقل بالتأثير لان تلك الافلاك لها حركات تخصها من غير تحريكه ولان ما يوجد في الارض من الاثار لا بد فيه من الاجسام العنصرية وتلك الاجسام ان لم يكن فاعلا لها فهو محتاج الى ما يفعله وان قدرنا له المؤثر فيها فليس مؤثراً مستقلاً فيها لان الاثار الخاصة فيها لا تكون الا اجتماع اتصالات وحركات تحصل بغيره فحين أن تأثيره مشروط بتأثير غيره وحينئذ تأثيره من كماله فان المؤثر اكمل من غير المؤثر وهو معتق في هذا الكمال الى غيره فلا يكون واجباً بنفسه فحين أنه ليس واجباً بنفسه من هذين الوجهين وتبين أيضاً ان فاعله ليس مستغنياً عن فاعل تلك الامور التي يحتاج اليها الفلك لكون الفلك ليس متميزاً مستغنياً عن كل وجه عن كل مساوٍ بل هو محتاج الى مساوٍ من المصنوعات فلا يكون واجباً بنفسه ولا مفعولاً لفاعل مستغن عن فاعل مساوٍ واذا كان الامر في الفلك الاطلس هكذا فالامر في غيره أظهر فاي شيء اعتبرته من العالم وحده متفقاً على شيء آخر من العالم فذلك ذلك مع كونه ممكنه متفقاً ليس بواجب بنفسه الى أنه متفق على فاعل ذلك الاثر فلا يكون في العالم فاعلان فعل كل منهما ومفعوله مستغن عن فعل الاخر ومفعوله وهذا كالانسان مثلاً فانه عتق أن يكون الذي خلقه غير الذي يحتاج اليه فالذي خلق مبادته كنى الابن ودم الام هو الذي خلقه والذي خلق الهواء الذي يستنشقه والماء الذي يشربه هو الذي خلقه لان خالق ذلك لو كان خالقاً غير خالقه فان كانا خالقين كل منهما مستغن عن الآخر في فعله ومفعوله فان ذلك متنعان الانسان محتاج الى المادة والرزق فان كان خالقاً مبادته ورزقه غير خالقه لم يكن مفعول أحدهما مستغنياً عن مفعول الآخر فحين بذلك أنه يمتنع أن يكون العالم فاعلان

ومن العقل الفعال الذي يزعمون أنه رب كل ما تحت فلک القمر والعقل الاول الذي يزعمون أنه مبدع العالم كله وقول هؤلاء وان كان معلوم الفساد بالضرورة من دين الاسلام فابتدع (١٩٤) أولئك (٣) طرق مثل هؤلاء على هذا الخلد ومن المعلوم بالاضطرار من لغة

مفعول كل منهما مستغن عن مفعول الآخر كما قال تعالى ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من اله اذا ذهب كل اله عاقل ويتبع أن يكونا مستقلين لأنه جمع بين النقصين ويتبع أن يكونا متعاونين متشاركين كما هو حد ذلك في المحلوقين يتعاونون على المفعولات لأنه حاشد لا يكون أحدهما فاعلا إلا باعانة الآخر وإعانتة فعل منه لا يحصل البقدرة بل وباعنة وإرادته فلا يكون هذا معينا والآخر حتى يكون ذلك معينا لهذا ولا يكون ذلك معينا لهذا حتى يكون هذا معينا لذلك وحاشد لا يكون هذا معينا لذلك ولا ذلك معينا لهذا كالأ يكون الشيء معينا لنفسه بطريق الأولى فالقدرة التي بها يفعل الفاعل لا تكون حاصلة بالقدرة التي يفعل بها الفاعل الآخر بل إما أن تكون من لوازم ذاته وهي قدرة الله تعالى أو تكون حاصلة بقدرة غيره كقدرة العبد فإذا قدر بأن متعاونين لا يفعل أحدهما حتى يعينه الآخر لم يكن أحدهما قادرا على الفعل بقدرة لازمة لذاته ولا يمكن أن تكون قدرته حاصلة من الآخر لأن الآخر لا يحمله قادرا حتى يكون هو قادرا فإذا لم تكن قدرة واحد منهما من نفسه لم يكن لأحدهما قدرة بفعل فتبين امتناع كون العالم له ربان وتبين امتناع كون واجب الوجود له كال يستفيدة من غيره وتبين امتناع أن يؤثر في واجب الوجود غيره وهو سبحانه مستحق للكمال الذي لا غاية فو ذلك الكمال لازمة لأن الكمال الذي يكون باللا لا وجودا ما أن يكون واجبه أو تمتع عليه أو حازا عليه فان كان واجبه فهو المطلوب وان كان تمتعا لم يكن أن يكون الكمال الذي للوجود يمكن التمكن تمتعا على الواجب فيكون الممكن أو كل من الواجب وأيضا فالممكنات فيها كالات موجودة وهي من الواجب بنفسه والمبدع للكمال المعطى له الخالق له حتى بالكمال اذا كان موجودا وأما كمال وجوده من أبداع الموجود كان حتى بأن يكون موجودا اذا العدم لا يكون مؤثرا في الوجود وهذا كله معلوم فتبين أن الكمال ليس تمتعا له وإذا كان حازا أن يحصل وحازا أن لا يحصل لم يكن حاصله لا بسبب آخر فيكون واجب الوجود مقتضى كماله إلى غيره وقد تبين بطلان هذا أيضا فتبين أن الكمال لازم لواجب الوجود واجب له بمتنع سلب الكمال عنه والكمال أمور وجودية فالأمور العدمية لا تكون كالا الا اذا تمتعت أمور وجودية اذا العدم المحض ليس بشئ فضلا عن أن يكون كالا فان الله سبحانه وتعالى اذا ذكر ما يذكره من تزييه وفي النقائص عنه ذكر ذلك في سياق اثبت صفات الكمال له كقوله تعالى الله لا اله الا هو الحي القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم ففي السنو النوم يتضمن كمال الحياة والقيومة وهذه من صفات الكمال وكذلك قوله لا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الارض فان في عزو ذلك عنه يتضمن علمه وعلمه من صفات الكمال وكذلك قوله تعالى ولقد خلقنا السموات والارض وما بينهما في ستة أيام وما مسنا من لغوب فتزيمه لنفسه عن مس الغيوب يقتضي كمال قدرته والقدرة من صفات الكمال فتزيمه يتضمن كمال حياته وقيامه وعلمه وقدرته وهكذا نظائر ذلك فلا رب تعالى موصوف بصفات الكمال التي لا غاية فوقها اذ كل غاية تفرض كالا اما أن تكون واجبة أو ممكنة أو تمتعة والقسمان الاخران باطلان فوجب الاول فهو منزوع النقص وعن مساواة شئ من الاشياء له في صفات الكمال بل هذه المساواة هي من النقص أيضا وذلك لان

العرب أن هذه المعاني ليست هي المضمون من لفظ الكوكب والقمر والشمس وأيضا فالقدرة أن ذلك يسمى كوكبا وقمرًا وشمسًا نوع من التجوز فهذا غايته أن يسوغ للإنسان أن يستعمل اللفظ في ذلك لكنه لا يمكنه أن يدعي أن أهل اللغة التي زيل القرآن كلها يريدون هذا وهذا والقرآن زيل بلغة الذين خاطبهم الرسول صلى الله عليه وسلم فليس لأحد أن يستعمل ألفاظه في معان يتوعد من التشبيه والاستعارة ثم يحمل كلام من تقدمه على هذا الوضع الذي أحدثه هو وأيضا فانه قال تعالى فلما جن عليه الليل رأى كوكبا فذكره مشكرا لأن الكواكب كثيرة ثم قال فلما رأى القمر فلما رأى الشمس بصيغة التثنية فيقال كين أن المراد القمر المعروف والشمس المعروفة وهذا صريح بأن الكواكب متعددة وان المراد واحد منها وان الشمس والقمر هما هذان المعروفان وأيضا فانه قال لأحب الأولين والأفول هو المغرب والاحتجاب فلن أري ذلك المغرب عن الابصار القاهرة فما يدعوه من العقل والنفس لا يزال محتجبا عن الابصار لا يرى بحال بل وكذلك واجب الوجود عند سدهم لا يرى بالابصار بحال بل تنع رؤيته بالابصار عندهم وان أرادوا المغرب عن بصر الغيوب فهذا أمر نسبي اضافي فبغير أن تكون تارة حاضرة

في القلب وتارة غائبة عنه كما يمكن مثل ذلك في واجب الوجود فالأفول أمر يعود إلى حال العارف بها لا يكسبه بصفة نقص ولا كمال ولا فرق في ذلك بينا وبين غيرها وأيضا فالعقول عندهم عشرة والنفس تسعة بعدد الأفعال فالقوى كالعقل (٢) قوله فابتدع أولئك الخ هكذا في الاصل ولعل في العبارة تحريف بلفظ ركنية بمعناها

والشمس فقط لكانت شمسهم أقوى خبث يقولون نور القمر مستفاد من نور الشمس كأن الشمس متولدة عن الخلل مع ما في ذلك لؤى كزوه
من الفساد أمامه ذكر كوكب من الكواكب فقولهم هذا من أظهر الأقوال (١٩٥) للقرامة الطائفة فساد ما في ذلك من

عدم الشبه والمناسبة التي تسوخ
في الفقرة ارادة مثل هذا والكلام
على فساد هذا الطويل ليس هذا
موضعه ولولا أن هذا أو مثاله هو
من أسباب ضلال كثير من الداخلين
في العلم والعبادة انصاح بكتاب
مشكاة الأنوار بنى كلامه على
أصول هؤلاء الملاحدة وجعل
ما يفيض على النفوس من المعارف
من جنس خطاب الله عز وجل
لموسى بن عمران صلى الله عليه وسلم
كأقواله للقرامة الطائفة ونحوهم
من المتطفلة وجعل خلق النعيلين
الذين خوطب به موسى صلوات الله
عليه وسلامه إشارة إلى تزلزل الدنيا
والآخرة وإن كان قد يقرر خلق
النعيلين حقيقة لكن جعل هذا
إشارة إلى أن من خلق الدنيا والآخرة
فقد حصل له ذلك الخطاب الإلهي
وهو من جنس قول من يقول إن
النسوة مكتسبة ولهذا كان أكرم
هؤلاء بطعون في النسوة فكان
السهروردي المقتول يقول لا أموت
حتى يقال في قم فأئذ وأكن ابن
سبعين يقول لقد درب ابن أمانة
حيث قال لا نبي بعدى وإنما جعل
خلق النعيلين إشارة إلى ذلك أخذنا ذلك
ابن منشى ونحوه ووضع كتابه في
خلق النعيلين واقتباس النور من
موضع القدمين من مثل هذا
الكلام ومن ههنا دل أهل الاتحاد
من أهل الحالو والوحدة والاتحاد
حتى آل الأمر بهم إلى أن جعلوا
وجود الخلق قائم عن وجود الخلق

المتماثلين يجوز على أحدهما يجوز على الآخر ويجب له ما يجب له ويمتنع عليه ما يمتنع عليه
فلوقدر أنه ماثل شأني شيء من الأشياء لازم اشتراكهما فيما يجب ويجوز ويمتنع على ذلك الشيء
وكل ما سواه ممكن قابل للعدم بل معدوم مفقود في فاعل وهو موضوع مررب محدث فلو ماثل
غيره في شيء من الأشياء لازم أن يكون هو الشيء الذي ماثله فيه ممكنا قابلا للعدم بل معدوم مفقود
إلى فاعل مصنوع عامر بواجب محدثا * وقد تبين أن كلاً لا يملك أن يكون مفقودا في شيء من الأشياء لازم
غيره فضلا عن أن يكون ممكنا أو موضوعا أو محدثا فلو قدر عماثلة غيره في شيء من الأشياء لازم
كون الشيء الواحد موجودا معدوما ممكنا واجبا قديما محدثا وهذا جمع بين التناقض فالرب
تعالى مستحق للكمال على وجه التفصيل كما أخبرته به الرسل فإن الله تعالى أخبر أنه بكل شيء عليم
وعلى كل شيء قدير وأنه سمع بصير وأنه علم بقدر عز زحكيم غفور رحيم ودود مجيد وأنه
يحب المتقين والمحسنين والصابرين ورضي عن الذين آمنوا وعملوا الصالحات ولا يحب الفساد
ولا يرضى لعباده الكفر وأنه خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام ثم استوى على العرش
وأنه كلم موسى تكليما ونادى مناجاه إلى غير ذلك مما جاء به الكتاب والسنة وقال في التزيه
ليس كمثل شيء هل تعلمه سيما فلا تضر بوا الله الأمثال ولم يكن له كفوا أحد فلا تخجلوا الله
أنادوا وأنت تعلمون فقرة نفسه عن الظهور باسم الكف وهو المثل والندو السمي وقد بسط
الكلام على هذا في غير هذا الموضع وكتبت رسالة مفردة في قوة تعالى ليس كمثل شيء وما فيها
من الأسرار والمعاني الشريفة فهدم طريقة الرسل وأتباعهم من سلف الأمة وأتباعها أثبات
مفضل ونفي يجعل إثبات صفات الكمال على وجه التفصيل ونفي النقص والتثليل كإدلى على
ذلك سورة قل هو الله أحد الله الصمد هو تعبد لث القرآن كآبث ذلك في الحديث الصحيح
وقد كتبتا تصنيفا مفردا في تفسيرها وآخر في كونهما تعبد لث القرآن فاسمه الصمدية تضمن
صفات الكمال كملوى الوالي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال هو العليم الذي كل في علمه
والقدير الذي كل في قدرته والسيد الذي كل في سوده والشريف الذي كل في شرفه والعظيم
الذي كل في عظمتة والحليم الذي كل في حلمه والحكيم الذي كل في حكمته وهو الذي كل في
أنواع الشرف والسوددهو الله سبحانه وتعالى هذه صفته لا يتبني الإله والاحد تضمن في المثل
عنه والتزيه الذي يستحقه الرب بجميعه نوعان أحدهما في النقص عنه والثاني في مماثله
شي من الأشياء فيما يستحقه من صفات الكمال فأثبت صفات الكمال مع نفي مماثله غيره ليجمع
ذلك كأدل عليه هذه السورة وأما المخالفون لهم من المشركون والصائبة ومن اتبعهم من
الجهمية والفلاسفة والمعتزلة ونحوهم فظهر بقتهم في فصل وإثبات جعل ينقص صفات الكمال
ويثبتون ما لا يوجد في الخصال فقولون ليس بكذا ولا كذا فثبتهم يقولون ليس له صفة
ثبوتية بل إمامية أو إمامية أو إمامية كما يقوله من يقوله من الصائبة والفلاسفة
كان سينا وأمثاله ويقول هو وجود مطلق بشرط سلب الأمور الثبوتية عنه ومنهم من يقول
وجود مطلق بشرط الإطلاق وقد قررنا في منطقهم ما هو معلوم بالعقل الصريح أن المطلق
بشرط الإطلاق إنما وجوده في الأذهان لا في الاعيان فلا يتصور في الخارج حيوان مطلق
بشرط الإطلاق ولا إنسان مطلق بشرط الإطلاق ولا جسم مطلق بشرط الإطلاق فينبى واجب

سبحانه وتعالى كما فصل صاحب الفصوص ابن عربي وابن سبعين وأمثالهما من الملاحدة المنتسبين إلى التصوف والتعشق وهم من جنس
الملاحدة المنتسبين إلى التشيع لكن تظاهروا فلا من أقوال الشيوخ الصوفية وأهل العرفة بما ليس به خالهم على كثير من أهل العلم

النسبين الى العلم والدين بخلاف اولئك الذين تظاهروا بذهب التشيع فان ثغورا للجهوز عن مذهب الرافضة مما تفر الجهور وعن مثل هؤلاء بخلاف جنس أهل الفقر والزهدة (١٩٦) ومن يدخل في ذلك من متكلم ومتصوف وفقير وناسك وغير هؤلاء فانهم

المشاركهم للجهور في الانسحاب الى السنة والجماعة بخفي من الحاد الحاد الداخل فيهم ما لا يخفى من الحاد الملاحدة الشيعة وان كان الحاد المحدث منهم أحيانا قد يكون أعظم من كحده في نقب الاشراف أنه قال للفساني أنت نصيري فقال نصير بجزء مني والكلام على بسط هذه الموضع غير هذا فان قيل فبأن تقديم الشرع عليها لا يكون قدما في أصله لكنه يكون تقدما له على أدلة عقلية فلا بد من بيان الموجب لتقديم الشرع قيل الجواب من وجوه (أحدها) أن المقصود هنا بيان أن تقدم الشرع على ما عارضته من مثل هذه العقليات الحديثة في الاسلام ليس تقدما له على أصله الذي يتوقف العلم بوضعه والشرع عليه وقد حصل فافانما ذكرنا في هذه المقام بيان بطلان من يزعم أنه بتقديم العقل على الشرع المعارض له وذكرنا أن الواجب تقديم ما قام الدليل على صحته مطلقا (الجواب الثاني) أن نقول الشرع قول المصوم الذي قام الدليل على صحته وهذه الطرق لم يقدم دليل على صحتها فلا يعارض ما علمت صحة بحال تعلم صحته (الجواب الثالث) أن نقول بل هذه الطرق المعارضة للشرع كلها باطلة في العقل وصحة الشرع مبينة على إبطالها الأعلى صحتها فهي باطلة بالعقل وبالشرع والقائل بها يخالف العقل والشرع من جنس

الوجود مجتمع الوجود في الخارج وهذا مع أنه تعطيل وجهل وكفر فهو جمع بين النقصين ومن قال مطلق بشرط سلب الأمور الشبوتية فهذا أبعد من المطلق بشرط الإطلاق فان هذا قيد بسلب الأمور الموجودة والعدمية وهذا أولى بالعدم مما قيد بسلب الأمور الوجودية والعدمية وهو أيضا أبلغ في الامتناع فان الموجود المشترك لغيره في الوجود لا يتنازع عنه بوصف عديم بل باهر وجودي فاذا قدر وجود لا يتزعزع عن غيره الابدع كان أبلغ في الامتناع من وجود يتزعزع بسلب الوجود والعدم وأيضا فان هذا يشترك في الأمور الوجودية في معنى الوجود واعتناؤها بالعدم وهي تنازع عنه بالوجود فيكون على قول هؤلاء أي موجود من الممكنات فذكر فهو أكل من الواجب وهذا في غاية القسار والكفر وان قالوا هو مطلق لا بشرط كما يقوله الصدر القوي وأمثاله من القائلين بوحدة الوجود فمطلق لا بشرط هو موضوع العلم الإلهي عندهم الذي هو الحكمة العليا والفلسفة الأولى عندهم فان الوجود المطلق لا بشرط ينقسم الى واجب ويمكن وعلة ومعلول وجوهر وعرض وهذا موضع العلم الأعلى الناظر في الوجود ولو أحقته ومن المعلوم أن الوجود لا يمكن أن لا يكون هو الوجود الواجب المطلق بشرط الإطلاق وهو الذي يسمونه الكلي الطبيعي ويتنازعون في وجوده في الخارج والتحقيق أنه يوجد في الخارج معينا لا كما تخافه كلى في الأذهان يوجد في الأعيان لكن لا يوجد كليا فن قال الكلي الطبيعي موجود في الخارج وأراد بهذا المعنى فقد أصاب وأما أن قال في الخارج ما هو كلى في الخارج كما يقتضيه كلام كثير من هؤلاء الذين تكلموا في المنطق واللاهيات وأدى أن في الخارج أناسا مطلقا كيا وفر سامطفا كيا وحيوانا مطلقا فلهو محط خطأ ظاهر سواء ادعى أن هذه الكلمات مجردة عن الأعيان أزيله كما ذكره عن افلاطون وسمون ذلك المثل الافلاطونية وأدى أنها لا تكون الامتياز للعينات وأدى أن المطلق جزء من المعين كما ذكره عن ارسطو وسميته كائن شيئا وأمثاله ويقولون ان النوع مركب من الجنس والفصل وإن الانسان مركب من الحيوان والناطق والفرس مركب من الحيوان والصاهيل فان هذا أن أراد به أن الانسان متصف بهذا وهذا فهو حق ولكن الصفة لا تكون سبب الموصوف ولا متقدمة عليه لا في الجنس ولا في العقل ولا يكون الجوهر القائم بنفسه مركبا من عرضين وان أراد به أن الانسان الموجود في الخارج فيه جوهران قائمان بنفسهما أحدهما الحيوان والاخر الناطق فهذا مكاره للعقل والجنس وان أراد بهذا التركيب تركيب الانسان العقلي المتصور في الأذهان لا الموجود في الأعيان فهذا أصح لكن ذلك الانسان هو بحسب ما يركبه الفهم فان تركبه من الحيوان والناطق تركب منهما وان تركبه من الحيوان والصال تركب منهما فعدوى المدي أن إحدى الصفتين ذاتية مقونة للموصوف ولا يتحقق بدونها في الخارج ولا في ذهن والاخرى عرضية يتقوم الموصوف بدونها مع كونها مساوية لتلك في الزموم تفرق بين المتماثلين والفروق التي تذكر ونهاين الذاتي والعرضي اللازم للماهية هي ثلاثة وهي فرق متقدمة وهم معترفون بانقضاءها كما يعرف بذلك ابن سينا ومعه شارحوا الاشارات وكذا كره صاحب المعبر وغيرهم والكلام على هذا مبسوط في غير هذا الموضع وكذلك الكلام على قولهم وقول القائلين بوحدة

أهل النار الذين قالوا لو كنا سمع أو نفعل ما كنا في أصحاب السعير وهكذا إن جميع يدع الخالفين الموضوع الانبياء فانهم اتفقت السمع والعقل فكيف يدع الجهمية المظلة التي هي في الأصل من كلام المبكدين للرسول والكلام على

انبطال هذه الوجوه على التفصيل وان الشرع لا يثبت الا بابطالها مبسوط في غير هذا الموضع . لكن نحن نشير الى ذلك في تمام هذا الكلام
ف نقول (الوجه الثامن عشر) ان هذه العارضات مبنية على التركيب (١٩٧) وقد تقدمت الاشارة الى بطلانها واما

الاستدلال بمحدثات الجركات
والاخرى فنقول قد اورد عليهم
الفلاسفة سؤالهم المشهور وجوابهم
عنه على اصلهم مما يقول جمهور
العقلاء انه معلوم الفساد
بالضرورة وذلك انهم قالوا لهم
اذا كانت الافعال جميعها حادثة
تعدادا لم تكن فالحادث ذلك اما
أن يكون مسبباً عنه بسبب حادث
يقضي الحدوث واما أن لا يكون
فان لا يمكن مد زعمه بسبب حادث
يقضي الحدوث لزم ترجيح الممكن
بلا مرجح وهو يتبع في السند
وان حيدت عن سبب القول في
حدوث ذلك السبب كالقول في
حدوث غيره . وبزعم التسلسل المتع
باتفاق العقلاء بخلاف التسلسل
المتنازع فيه مع ان كلا النوعين
باطل عند هؤلاء المتكلمين فهم
مضطربون في هذا الدليل الى
الترجيح بلا مرجح تام واني القول
بالتسلسل والدور وكلاهما متع
وما يعرف أن التسلسل المتع
في هذا المكان ليس هو التسلسل
المتنازع في حواره بل هو ما اتفق
العقلاء على امتناعه فانه اذا قيل
انه اذا قدر انه لم يكن يحدث شيئا
قط ثم حدث حادث فلما ان يحدث
بسبب حادث أو بلا سبب حادث فان
حدث بسبب حادث فالقول فيه
كالقول في الاول وان حدث بغير
سبب حادث لزم الترجيح بلا مرجح
فاناس كلهم متفقون على انه اذا قدر
انه صار قاعلا بعد ان لم يكن لم

الوجود في وجود واجب الوجود مبسوط في غير هذا الموضع . والمقصود هنا كلامي على
ما جاء به الرسل صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين وهذا كله مبسوط في مواضعه لكن هذا
الامامي لما اخذ به كثر من طائفته انهم المصدون في التوحيد دون غيرهم احتجنا الى التنبية
على ذلك فنقول
اما اذا كره من لفظ الجسم وما يتبع ذلك فان هذا اللفظ لم ينطبق به في صفات الله لا كلب ولا سنة
لانها لا تافلا تافلا ولا تكلم به احدهم الصحة والتابعين وتابعهم لا اهل البيت ولا غيرهم ولكن
لما استدعت الجهمية القول بثنى الصفات في خراب الدولة الاموية ويقال ان اول من ابتدع ذلك
هو الجعد بن درهم معمر بن ربيعة بن محمد اخرج خلفاء بني امية وكان هذا الجعد من حران وكان فيها
أمة الصابئة والفلاسفة والفارابي كان قد اخذ الفلسفة عن متى ثم دخل الى حران فاقضاهما اخذه
منها عن اولئك الصابئة الذين كانوا يبحران وكانوا يعبدون الهياكل الملوحة وينسبون هيكلي العلة
الاولى هيكل العقل الاول هيكل النفس الكلية هيكل زحل هيكل المشتري هيكل المريخ
هيكل الشمس هيكل الزهرة هيكل عطارد هيكل القمر ويتقربون عاها عندهم معروفاً من
أنواع العبادات والقراين والجنوزات وغير ذلك وهو لا هم اعداء ابراهيم الخليل الذي دعاهم
الى عبادة الله وحده وكان مولدها بال عراق أو ببحران ولهذا ناظرهم في عبادة الكواكب
والايمان وحكي الله عنه لما رأى كوكبا قال هذا ربي الى قوله لا أحب الاقلين الى قوله فلما
رأى الشمس بازغة قال هذا ربي هذا كبرياى قلت قال يا قوم انى يرى وما تشركون انى وجهت
وجهي الذي فطر السموات والارض خشيما وما ائمن المشركون الا بال وقد نزل طائفة من
الجمجمة والمعتزة وغيرهم ان مراده بقوله هذا ربي ان هذا خالق العالم وأنه استدلل بالاول
وهو الحركة والانتقال على عدم ربوبية وزعموا ان هذه الحجة هي الدالة على حدوث الاجسام
وحدوث العالم وهذا غلط من وجوه احدها ان هذا القول لم يثقله احدهم العقلاء لا قوم
ابراهيم ولا غيرهم ولا توهم احد منهم ان كوكبا والقمر والشمس خلق هذا العالم وانما كان قوم
ابراهيم مشركين يعبدون هذه الكواكب زعموا ان في ذلك جلب منفعة او دفع مضرة على
طريقة الكلدانيين والكشديين وغيرهم من المشركين اهل الهند وغيرهم وعلى طريقة
هؤلاء ضل الكواكب الذي خصه الله اوبعد الله عن الخطي الرأزي في الصبر والطسبات ودعوة
الكواكب وهذا ادن المشركين من الكهنة والخطا والنط والكلدانيين والكشديين
وغير هؤلاء ولهذا اقال الخليل يا قوم انى يرى وما تشركون وقال افراسيم ما كنتم تعبدون انتم
واباؤكم الا قدموت فانهم عذبوني الارب العالمين وامثال ذلك وايضا قال الاول في لغة العرب
هو الغيب والاحتجاب ليس هو الحركة والانتقال وايضا قلوا كان احتجابهم بالحركة والانتقال لم
ينتظر ان يغيب بل كان نفس الحركة التي يشاهدان حين تطلع الى ان تغيب هو الاول
وايضا فخر كتمان الغيب والاحتجاب غير مشبوه ولا معلومة وايضا قلوا قوله هذا ربي
هذا ربي العالمين كانت قصة ابراهيم عليه السلام حجة عليهم لانه حينئذ لم تكن الحركة عنده
مانعة من كونه رب العالمين وانما المانع هو الاول ولما حرف هو لا يلفظ الاول سلكت ان
سينا هذا المسلك في اشارته فجعل الاول هو الامكان وجعل كل ممكن اقلا وان الاول هو

يحدث الاسباب حادث وان القول في كل ما يحدث قول واحد واذا قال القائل فلم يحدث الحادث الاسباب حادث ثم زعم ان الحادث
الاول يحدث بغير سبب حادث فقد تناقض فان قوله لا يحدث حادث قول عام فاذا جاز ان يحدث حادث بلا سبب فقد تناقض ويسمي

تسلسلا ولفظ التسلسل يراد به التسلسل في العلل والفاعلين والمؤثرات بأن يكون للفاعل فاعل وللفاعل فاعل إلى الملامحة به وهذا متفق على امتناعه بين العقلاء والثاني (١٩٨) التسلسل في الآثار بأن يكون الحادث الثاني موقوفا على حادث

قبله وذلك الحادث موقوف على حادث قبيل ذلك وهم جرحا فهذا في جواره قولان مشهوران العقلاء وأئمة السنة والحديث مع كثير من النظار أهل الكلام والفلاسفة يجوزون ذلك وكثير من النظار وغيرهم يحلون ذلك وأما إذا قيل لا يحدث حادث قط حتى يحدث حادث فهذا متعجب بانفكا العقلاء وصريح العقل وقد يسمى هذا دورا فإنه إذا قيل لا يحدث حتى يحدث شيء كان هذا دورا فإنا وجود جنس الحادث موقوف على وجود

في حقيقة الامكان وهذا يستلزم أن يكون ماسوي الله فلا ومعلوم أن هذا من أعظم الافتراء على اللغة والقرآن ومن أعظم القرمطة ولو كان كل ممكن ألا لم يصح قوله فلما بين عليه القيل رأي كوكبا قال هذا رأي فلما أقبل قال لأحب الآفلين فإن قوله فلما أقبل يقتضي حدوث الاقوله وعلى قول هؤلاء المفسر نرى على اللغة والقرآن الاقول لازم له ليزل ولا يزال ولو كان مراد ابراهيم بالاقول الامكان والامكان حاصل في النفس والقهر والكو كفي في كل وقت لم يكن به حاجة إلى أن ينتظر أقولها وأيضا فعمل القديم الذي الواجب بغيره ألا بدأ بمكانا قول انفرجه ابن سنان ومن اتبعه وهو يخالف جمهور العقلاء من سلفهم وغيرهم والمقصود هنا أنه لما ظهرت الجهمية نفاة الصفات تكلم الناس في الجسم وفي ادخال لفظ الجسم في أصول الدين وفي التوحيد وكان هذا من الكلام المذموم عند السلف والأئمة فصار الناس في لفظ الجسم على ثلاثة أقوال طائفة تقول انه جسم وطائفة تقول ليس بجسم وطائفة تمتنع عن اطلاق القول بهذا وهذا الكونه يدعى في الشرع أو لكونه في العقل يتناول حقا وباطلا فثم من يكف عن التكلم في ذلك ومنهم من يستفصل التكلم فان ذكر في الشيء أو الأليات معنى صحها فله وعبرته بعبارة شرعية لا يعبر عنها بعبارة مكرهة في الشرع وان ذكر معنى باللارته وذلك أن لفظ الجسم فيه اشتراك بين معناه في اللغة ومعانيه الصلح عليها وفي المعنى منازعات عقلية فطلقه كل قوم بحسب اصطلاحهم وحسب اعتقادهم فان الجسم عند أهل اللغة هو البدن أو البدن ونحوه مما هو غليظ كثيف هكذا انقلبه غير واحد من أهل اللغة ومنه قوله تعالى وإذا رأيتمهم يقولوا حسبي هم فقلولهم وقولهم تعالى زاده بسلطة في العلم والجسم ثم قد يعنى به نفس الشيء الغليظ الكثيف وقد يعنى به نفس غلظه وكثافته وعلى هذا أقوال ياد في الجسم الذي هو الطول والعرض وهو القدر وعلى الأول فالزيادة في نفس القدر الموصوف وقد يقال هذا الثوبه جسم أي غلظ وقفن ولا يسمى الهوا جسما ولا النفس انحرار من فم الانسان ونحو ذلك جسما وأما أهل الكلام والفلسفة فالجسم عندهم أعم من ذلك كأن لفظ الجوهر في اللغة أخص من معناه في اصطلاحهم فأنهم يعنون بالجوهر ما قام بنفسه أو المتخبر وأما إذا وجد كان وجوده لافي موضع أي لافي محل يستغنى عنه والجوهر في اللغة الجوهر المعروف ثم قد يعبرون عن الجسم بأنه ما يشار إليه وما يقبل الإشارة الحسية بأنه هنا وهناك وقد يعبرون عنه بما قبل الابعاد الثلاثة الطول والعرض والعمق أو بما كان فيه الابعاد الثلاثة الطول والعرض والعمق ولفظ البعد والطول والعرض والعمق في اصطلاحهم أعم من معناه في اللغة فإن أهل اللغة يسمون الأعيان الطويل وقصير والمسافة والزمان إلى قريب بعيد والمنخفض عن الأرض إلى عيني وغير عيني وهذا عندهم كل ما يراه الانسان من الأعيان فهو طويل عرض عيني حتى الحبة بل النرة وما هو أصغر من ذرة وفي اصطلاحهم طويل عرض عيني وقد يعبرون عن الجسم بالركب والمؤلف ومعنى ذلك عندهم أعم من معناه في اللغة فإن المركب والمؤلف في اللغة مركبه مركب أو ألفه مؤلف كالادوية للركبة من المعاجين والاشربة ونحو ذلك وبالركب ما ركب على غيره أو فيه كالباب المركب في موضعه ونحوه ومنه قوله تعالى في أي صورة ما شاء

قبله وذلك الحادث موقوف على حادث قبيل ذلك وهم جرحا فهذا في جواره قولان مشهوران العقلاء وأئمة السنة والحديث مع كثير من النظار أهل الكلام والفلاسفة يجوزون ذلك وكثير من النظار وغيرهم يحلون ذلك وأما إذا قيل لا يحدث حادث قط حتى يحدث حادث فهذا متعجب بانفكا العقلاء وصريح العقل وقد يسمى هذا دورا فإنه إذا قيل لا يحدث حتى يحدث شيء كان هذا دورا فإنا وجود جنس الحادث موقوف على وجود

(مطلب ما قبل في الجسم)

جنس الحادث وكونه سبحانه لم يزل مؤثرا يراد به مؤثرا في كل شيء وهذا لا قوله عاقل لكنه لازم جهة الفلاسفة ويراد به لم يزل مؤثرا في شيء معين ويراد به لم يزل مؤثرا في شيء بعينه وهو موجب الادة العقلية التي توافق الادة السمعية ولما أجاب بعضهم بأن المرجح هو التسدر أو الإرادة القديمة أو العلم القديم أو إمكان الحدوث ونحوه قالوا لهم في الجواب هذه الامور لم يحدث بسببها حدث استلزم الترجيح بلا مرجح وان حدث بسبب حادث فالكلام في حدوثه كالكلام في حدوث ما حدث به وعدل آخرون إلى الالتزام فقالوا هذا يقتضي أن لا يحدث في العالم حادث والحس بكذبه فقالوا لهم انما يال من هذا اذا كان التسلسل باطلا وأنتم تقولون

باطلا وأما نحن فلا نقول بباطله وإذا كان الحدوث موقوفا على حوادث متجددة زال هذا المحذور والتسلسل نوعان تسلسل في العلل وقد اتفق العلماء على بطله وأما التسلسل في الشروط ففيه قولان مشهوران العقلاء وتنازع هؤلاء

هل الازام صميم أم لا ويتقدير كون الازام صمما ليس فيه حل الشبهة واذ لم تتصل كانت جمعة على الفريقين وكان القول بوجوب الازما واعتبر ذلك بما ذكره أبو عبد الله الرازي في شهر كتيبه وهو كتاب الاربعين (١٩٩) وما اعترض عليه صاحب جليل الاربعين أبو الشاه محمود الأرموي وجوابه هو

عن ائمة الرازي ذكرها في كرازي كراحيه
 عنها فان الرازي ذكرها في كرازي كراحيه
 الناس عنها وبين فسادها ثم أجاب
 هو بالازام مع أنه في مواضع أخر
 يجيب عنها بالاجوبة التي بين فسادها
 في هذا الموضع قال في مجتمه جميع
 المكتسبات مستندة إلى واجب
 الوجود فكل ما لا بد منه في مؤثرته
 إن لم يكن حاصل في الازل لحدوثه
 ان لم يتوقف على مؤثر واحد الممكن
 لاي مؤثر وان توقف عاد الكلام
 فيه ونسلسل وان كان حاصل
 فان وجب حصول اثر معه زم
 دوامه اندوامه وان لم يجب امكن
 حصول اثر معه تارة وعنده أخرى
 فخرج أحدهما على الآخر وان
 (مطلب المادة والصورة والهوي)

ركبك وبالتأليف التوفيق بين القلوب ونحو ذلك ومنه قوله تعالى والمؤلفة قلوبهم وقوله
 وألف بين قلوبهم لو انفتحت ما في الارض جميعا ما ألف بين قلوبهم ولكن الله ألف بينهم
 انه عز ترحيهم وقوله اذ كنتم أعداء فأنف بين قلوبكم وللناس اصطلاحات في المؤلف والمركب
 كالمختلطة اصطلاح فقد يعنون بذلك الجملية الشاملة وقد يعنون ما ركب تركيب مخرج كعبدك
 وقد يعنون به المضاف وما يشبهه وهو ما ينصب في النداء وللتفريقين ونحوهم من أهل الكلام
 اصطلاحات أخر يعنون به ما دل جزؤه على جزئ منه فدخل في ذلك المضاف اذا قصد به الاضافة
 دون العلية ولا يدخل فيه بعلمك ونحوه ومنهم من يسوي بين المؤلف والمركب ومنهم من يفرق
 بينهما وهذا كله تأليف في الاقوال * وأما التأليف في الاعيان فالتأليف اذا قالوا ان الجسم
 هو المؤلف والمركب لا يعنون بهما كان مقترقا فاجتمع ولا ما يقبل التفريق بل يعنون بهما غير منه
 جانب عن جانب كالتشخيص والتميز وغيرهما من الاجسام وأما المتفلسفة فالتأليف والمركب
 عندهم أعين من هذا يدخلون في ذلك تأليفا عقليا لا يوجد في الاعيان ويدعون أن النوع مؤلف
 من الجنس والفصل فاذا قلت الانسان حيوان ناطق قالوا الانسان مؤلف من هذين وانما
 هو موصوف بهما ثم تنازع هؤلاء في الجسم هل هو مركب من أجزاء لا تقبل القسمة وهي
 الجوهر الفرد عندهم وهو شيء لم يدركه أحد بحسبه وما من شيء نقرضه الا وهو أصغر منه عند
 القائلين به أو مركب من المادة والصورة تركيبا عقليا واذا حقق الامر عليهم في المادة لم يوجد
 النفس الجسم وأعراضه تارة يعني بالمادة الجسم التي هو جوهر والصورة شكله واتصاله القائم
 به وتارة يعني بالصورة نفس الجسم التي هو الجوهر وبالمادة القدر المطلق الذي يتم الاجسام كلها
 أو يعني بهما منه خلق الجسم وقد يعني بالصورة الصورة العرضية التي هي الاتصال والشكل
 القائم به فالجسم هو المتصل والصورة هي الاتصال فالصورة هنا عرض والمادة الجسم كالصورة
 الصناعية كشكل السير فله صورة ونحوه مادته وللفظ المادة والهوي يعني به عندهم هذه
 الصورة الصناعية وهي عرض يحدث بفعل الاتمين ويعني بها الصورة الطبيعية وهي نفس
 الاجسام وهي جوهر ومادتها ما منها خلقت وقد يعني بالمادة الكلية وهي ما يشترك فيه
 الاجسام من القدر ونحوه وهذه كليات حاصل في الازهان وهي في الخارج معينة لما اعراض
 وإما جواهر وقد يعني بالمادة الازلية وهي المجردة عن الصورة وهذه يشتملها أفلاطون وسائر
 العقلاء أنكروها وفي الحقيقة هي ثابتة في الذهن لا في الخارج والاحسام مشتركة في كون
 كل منها له قدر يخصه فهي مشتركة في نوع المقدار لا في عنه فصارت الاجسام مشتركة في
 المقدار فقالوا بينا مادة مشتركة وهي مشتركة لم يمتد والى الفرق بين الاشتراك في الكلي
 المطلق والاشتراك في الشيء المعين فاشترك الاجسام في الجسمية والامتداد والمقدار الذي يظن
 أنه الماد ونحو ذلك كاشتراك الناس في الانسانية واشترك الحيوانات في الحيوانية وهؤلاء
 ظنوا أن هذه الكليات موجودة في الخارج مشتركة وذلك غلط فان ما في الخارج ليس فيه
 اشتراك بل لكل موجود شيء يخصه لا يشترك فيه غيره والاشتراك يقع في الامور العامة الكلية
 المطلقة وتلك لا تكون عامة مطلقة كلية الا في الازهان لا في الاعيان خافه الاشتراك ليس الا
 في العلم والعقل وما به الاختصاص والامتياز وهو الموجود في الخارج لا اشتراك فيه وانما فيه

للكامنين أنها اقتضت الدليل به في ذلك الوقت لتعلق العلم به قلت هذا الجواب ذكره طائفة من الأشعرية ومن الناس من يجعل المرجح
 مجموع العلم والارادة والقدرة فلا ذكره الشهرستاني فيمكن أن يجعل هذا جوابا آخر قال (الجواب الثالث) لعل هناك حكمة خفية

لأجلها أحدث في ذلك قلت هذا الجواب يحجب به من قديع الافعال كما هو مذهب المعتزلة والكرامية وغيرهم وقدبو افق المعتزلة ابن عقل ونحوه كقدبو افق الكرامية في تعليلهم (٣٠٠) القاضي أبو حازم ان القاضي أبو يعلى وغيره قال (الجواب الرابع)

أن الأزالة مانعة من الإحداثا

سبق (الجواب الخامس) أنه لم يكن
مكافئ له ثم صار مكافئاً له فلت هذا
الجوابان أو أحدهما ذكرهما
غير واحد من أهل الكلام المعتزلة
والأشعرية وغيرهم كالشهرستاني
وغیره وهذا جواب الرازي
بعض المواضع قال (الجواب
السادس) ابن القادوريج أحد
مفسدويه على الآخر بلا يخرج
كلها رابن السبع اذا عارض
له طرقتان متباينتان والعطشان
اذا وجد قدسین متساويين قلبه
هذا جواب ذكر الجهمية المعتزلة
وبه اجاب الرازي في نهاية العقول
فانه قال في كتابه المعروف بنهاية
العقول وهو عنده اجل ما صنفه
في الكلام قال قوله في المعارضه
الاولى جميع جهات مؤثره الباري
عز وجل لا يدون يكون ما حصل
في الازل ويسلم من ذلك امتناع
تختلف العالم عن الباري عز وجل
فلنا هذا انما يلزم اذا كان موجبا
بالذات اما اذا كان قادرا فلا
(قوله القادر لما أمكنه أن يفعل
في وقت وأن يفعل قبله وبعده
توقف فاعلمته على مخرج) قلنا
المعتدق دفع ذلك ليس الآن يقال
القادر لا يتوقف في فعله لاحسن
مقدوره دون الآخر على مخرج
(قوله اذا حاز استغناء الممكن هناعا
المرجح فلنجري في سائر المواضع
وبلزم منه نفى الضائع) قلنا قد ذكرنا
في ذلك من العقل فرقت في ذلك بين

[illegible]

المجادرين وغيرهما اقتضت البديهة الفرق بينهما لا يمكن دفعه. قلت وهذا الجواب هو جواب معروف المتفلسفة عن العزلة وهو ما لا بد أن يأتي في كلهم بضعف عن هذا الجواب ويخجلون على الاعتراض في مسألة خلق الأنفال وغيرها بهذه الحجة وأنه

الفلسفة

لا يتصور ترجيح الممكن لامن قادر ولا من غيره الا بوجوب عند وجود الاثر فهو لا اذا تأطروا الفلاسفة في مسئلة حدوث العالم
ليحبسهم بالاجواب المعتزلة وهم اذا تأطروا المعتزلة في مسائل (٣٠١) القدر يحجبون عليهم هذه الحجة التي

احتجبت بها الفلاسفة فان كانت
هذه الحجة صحيحة بطل احتجاجهم
على المعتزلة وان كانت باطلة بطل
جوابهم للفلاسفة وهذا غالب على
المفسلة والمسلمين المخالفين
للكاب والسنة تحجبهم دائما
يتناقضون فيجبون بالحجة التي
يرعون انها برهان باهر ثم في موضع
آخر يقولون ان ذهبة العقل يعلم
بها فساد هذه الحجة وهو لا يخفى في
الحصول على انباء الحبر وان
اثباته يمنع القول بالتعيين والتقييد
العقلي ذكر هذه الحجة وقال ثبت
بهذا البرهان الباهر ان هذه
الحوادث اما محدث بمعنى من العدد
القادر على سبيل الاضطرار وعلى
سبيل الاتفاق وقال ايضا في
تقريرها هنا العدة في اثبات
الصانع احتجاج الممكن الى المؤثر
فلوجوز انما يتخير بوجوب أحد طرفه
على الآخر بلا مرجع لم يتكأن
نفسه لشي من الممكنات باحتياجه
الى المؤثر وذلك بسبب ان اثبات
الصانع قال وأما الهارب من
السبع اذ اعني له طريقا فانما
نخضع نسوا بهما من كل الوجوه
وان تباعدت عليه ولكن الهارب
من السبع يعتقد ترجيح أحدهما
على الآخر من بعض الوجوه أو
يصير غافلا عن أحدهما قائما
اعتقد الهارب نسوا بهما من كل
الوجوه فانه يستحيل منه والحوال
هذه ان يسلك أحدهما والدليل
على ان الامر كذلك ان الانسان

التفلسف من المتكاملين والمنطقيين ومن وافقهم نوع آخر غير تلك الأنواع والركب لا بد من
مفرد واذا حقق الامر على هؤلاء لم يوجد عندهم معنى مفرد تركب منه هذه المؤلفات وانما
يوجد ذلك في الاذهان لا في الاعيان فالنبيط المفرد الذي يقدرونه كالمصنوعة المطلقة
والجمعية المطلقة وامثال ذلك لا توجد في الخارج الا صفات معينة لهذه الامور
بما تدخل في لفظ المؤلف والركب بحسب الاصطلاحات الوضعية مع ما فيها من الاعتبارات
العقلية وهم متنازعون في الجسم هل هو مؤلف من الجواهر المنفردة التي لا تقبل الانقسام
كما يقوله كثير من اهل الكلام ومؤلف من المادة والصورة كما يقوله كثير من المتفلسفة ولا
مؤلف لامن هذا ولا من هذا كما يقوله كثير من الطوائف على ثلاثة أقوال اصحاب الثالث
وكل من اصحاب الاقوال الثلاثة متنازعون هل يقبل القصة الى غير نهاية والصحيح انه لا يقبل
الانقسام الى غير نهاية لكن مثبتة الجوهر القدر يقولون ينتهي الى حد لا يقبل القسمة مع
وجوده وليس كذلك بل اذا تصغر الاجزاء استحالت كما في أجزاء الماء اذا تصغرت فانها تستحيل
فتصير هواء فبأدات موجودة فانه يتغير منها جانب عن جانب فلا يوجد شي لا يتغير بعضه عن بعض
كما يقوله مثبتة الجوهر الفرد ولا يمكن انقسامه الى ما لا يتناهى بل اذا صغر لا يقبل القسمة
الموجودة في الخارج وان كان بعضه غير البعض الآخر بل اذا تصغر فبه بسطة وانحوها
استحال فالاجزاء الصغيرة ولوعظم صغرها يتبينها شي عن شي في نفسه وفي الخس والعقل لكن
لا يمكن فصل بعضه عن بعض بالتفريق بل يقصدو يستحيل اضعف قوامه عن احتمال ذلك
وبسط هذه المسألة موضع آخر ثم القائلون بان الجسم مركب من جواهر منفردة تنزعوا هل
هو جوهر واحد بشرط انضمامه مثله انه أو جوهران فصاعدا أو أربعة أو ستة أو ثمانية أو
سنة عشر أو ثمان وثلاثون على أقوال معروفه لهم في لفظ الجسم والجوهر والمصيرين
لا اصطلاحات والا راء المختلفة فامنه فلهذا وغيره لم يسع اطلاق اثباته ولا نفقه بل اذا قال
الفاصل ان الباري تعالى جسم فقبل له أثر يدانه مركب من الاجزاء كالذي كان متفرقا فركب أو
انه يقبل التفريق سواء قيل اجمع نفسه أو جعه غيره وأنه من جنس شي من المخلوقات
أو انه مركب من المادة والصورة أو الجواهر المنفردة فان قال هذا قبل هذا باطل وان قال
أريد به انه موجود أو قائم بنفسه كما يذكر عن كثير من أطلق هذا اللفظ أو أنه موصوف
بالصفات أو أنه يرى في الآخرة وأنه يمكن رؤيته وأنه بيان العالم ونحو هذه المعاني الثابتة
بالشرع والعقل قبل له هذه معان صحيحة (١) وايضا اطلاق هذا اللفظ على هذا بدعة في
الشرع يخالف لغة فاللفظ اذا احتل المعنى الحق والباطل لم يطق بل يجب أن يكون اللفظ
مثلا لشي فانما الباطل واذا قال ليس بحسب قبل أثر بد ذلك انه لم تركبه غيره ولم يكن أجزاء
متفرقة فركب لانه لا يقبل التفريق والتجزئة كالذي يفصل بعضه عن بعض أو أنه ليس
مركبا من الجواهر المنفردة ولا من المادة والصورة ونحو هذه المعاني أو تريد شي استلزم في
اتصافه بالصفات بحيث لا يرى ولا يتكلم بكلام يقوم ولا بيان خلقه ولا يصعد اليه شي ولا ينزل
منه شي ولا يخرج اليه الملائكة ولا الرسول ولا ترفع اليه الايدي ولا يعاين شي ولا يدونه شي
ولا هو داخل العالم ولا خارجه ولا مبين له ولا محيية له ونحو ذلك من المعاني السلية التي لا يعقل

(١) قوله وايضا للمناسبة ولكن لا يربط الكلام بما قبله فتأمل كتبه ٤٥٥

لما ذكرنا ذلك الشيء على غير لاهلها ورجحت غير عليه كان هذا السؤال عائداً وعلى هذا التقدير يلزم أن كون الإرادة مرجحة معلل بعلة أخرى وذلك محال لأن كون الإرادة (٣٠٣) مرجحة صفة نفسية لها كما أن كون العلم بحيث يعلم به المعلوم صفة نفسية له وذلك

أمر ذاتي له ولما استحال تعليل الصفات الذاتية استحال تعليل كون الإرادة مرجحة قال وهذا الجواب باطل أيضاً لأن تعليل أصل كون الإرادة مرجحة وانما تعليل كونها مرجحة لهذه الشيء على ضده ولا يلزم من تعليل خصوص المرجحة تعليل أصل المرجحة ألا ترى أن الممكن لما دار بين الوجود والعدم فأنما يحكم أنه لا يرجح أحد طرفيه إلا بخرج ولا يكون تعليل ذلك تعليلاً لاصل كونه ممكناً كذلك ههنا (قلت) نظير هذا أقول من يقول من القدرة المعتدلة والشيعة يخبرهم أن الله تعالى جعل العبد مختاراً وخافه مختاراً أن شاء اختار هذا الفعل وان شاء اختار هذا الفعل فهو مختاراً أحدهما باختباره فقال لهم هو جعله أهلاً للاختيار وقابلاً للاختيار وجازأ منه الاختيار وممكناً منه الاختيار ونحو ذلك أو جعله مختاراً لهذا الفعل على هذا فان قالوا بالاول قيل لهم فوجود اختيار هذا الفعل دون هذا الالنه من سبب وإذا كان العبد قابلاً لهذا ولهذا فوجود أحد الاختيارين دون الآخر لابد له من سبب أو وجه وان قالوا بالثاني اعترفوا بالحق وأن ما فيه من اختيار الفعل المعين هو من الله تعالى كما قال سبحانه لمن شاء منكم أن يستقيم وما تشاؤون إلا أن يشاء الله رب العالمين ولهذا إذا حقق القول عليهم وقيل لهم فهذا الاختيار

الحادث الذي كان به هذا الفعل وهو ارادة العبد الحادثة من المحدث عنها قالوا الإرادة لا تتعلل فقلت لن قال ذلك منهم تعني به ذلك تعلل بالعلة الغائية أي لا تعلم عاقبتها ولا تتعلل بالعلة الفاعلية فلا يكون لها محدث أحدتها أما الاول

أن يتصف بها الالعدم فان قال أدبت الاول قيل المعنى صحيح لكن المطلق لهذا الشيء أخفوا فيه هذه المعاني السلبية ويجعلون ما يتصف به من صفات الكمال الثبوتية مستلزماً لكونه جسيماً فكل ما يدكر من الامور الوجودية يقولون هذا التحجيم ولا ينبغي ما يسمونه تحجيماً الا بالتعليل المحض ولهذا كل من نفي شأ قال لن أثبت انه محجيم فغلاة النفاة من الجهمية والباطنية يقولون لن أثبت له الاسماء الحسنى انه محجيم ومثبتة الاسماء دون الصفات من المعتزلة ونحوهم يقولون لن أثبت الصفات انه محجيم ومثبتة الصفات دون ما يقوم به من الافعال الاختيارية يقولون لن أثبت ذلك انه محجيم وكذلك سائر النفاة وكل من نفي ما أثبت الله ورسوله بناء على أن اثباته تحجيم (٣) يلزمه فيما أثبت الله ورسوله ومثني هو لالة النفاة الى اثبات وجود مطلق وذات مجردة عن الصفات والعقل الصريح يعلم أن الوجود المطلق والذات المجردة عن الصفات انما يكون في الاذهان لافي الاعيان فالذين يجردونها أو بقدر هذا التوحيد الذي يفرضونه كما بقدر انساب مطلقاً وحواً مطلقاً ولكن ليس كل ما قدرته الاذهان كان وجوده في الخارج في حيز الامكان ومن ههنا يظهر غلط من قصد اثبات امكان هذا بالتقدير العقلي كما ذكره الرازي وغيره فيقال العقل يعلم أن الشيء إما أن يكون متحصيلاً وإما أن يكون قائماً بالتحجيم وإما أن يكون لامتحجيزاً ولا حالاً بالتحجيز فيقال له تقدير العقل لهذه الاقسام لا يقتضي وجوده في الخارج ولا امكان وجوده في الخارج فان هذا امثل أن يقال الشيء إما أن يكون واجباً وإما أن يكون ممكناً وإما أن يكون لا واجباً ولا ممكناً والشيء إما أن يكون قدماً وإما أن يكون محدثاً وإما أن يكون لا قدماً ولا محدثاً والشيء إما أن يكون قائماً بنفسه وإما أن يكون قائماً بغيره وإما أن يكون لا قائماً بنفسه ولا قائماً بغيره والشيء إما أن يكون موجوداً وإما أن يكون معدوماً وإما أن يكون لا موجوداً ولا معدوماً فان أمثال هذه التقديرات والتقسيمات لا تثبت امكان الشيء وجوده في الخارج بل امكان الشيء يعلم وجوده أو بوجود نظيره أو بوجود ما يكون الشيء أولى بالوجود من ذلك الذي علم وجوده أو بنحو ذلك من الطرق والامكان انما يرجي يثبت بمثل هذه الطرق وأما الامكان الذهني فهو أن لا يعلم امتناع الشيء ولكن عدم العلم بالامتناع ليس علماً بالامكان فان قال النافي كل ما اتصف به شيء عليه قد روي أو ما كان له حمة وعلم وقدره أو ما يجوز أن يرى أو ما يكون فوق العالم ونحو ذلك من المعاني التي أثبتتها الكتاب والسنة لا يوصف بها إلا ما هو جسم مركب من الجوهر المنفردة ومن المادة والصورة وذلك متنع قبل جهود العقلاء لا يقولون ان هذه الاجسام المشهوده كالكواكب والشمس مركبة من الجوهر الفردة ولان المادة والصورة فكيف يلزمهم أن يقولوا يلزمهم هذا التركيب في رب العالمين وقد بين في غير هذا الموضع فساد حجج الطائفتين وفساد حجج نفيهم لهذه المعنيين وان هؤلاء يبطون بحجة هؤلاء الموافقين لهم في الحكم وهؤلاء يبطون بحجة هؤلاء فلم يتفقوا على حجة واحدة بنى ملجأهم روي كما بل هؤلاء يحتجون بأن المركب مفترق الى أجزائه فبطل أولئك هذه الحجة وهؤلاء يحتجون بأن ما كان كذلك لم يحصل عن الاعراض الحادثة وما لم يحصل عن الحوادث فهو محدث وأولئك يبطون بحجة هؤلاء بل يمنعونهم التسديتين (٣) قوله يلزم الخ هكذا في الاصل والكلام غير مستقيم فقرر من أصل سليم كسبه معصمه

وهذه

فليس الكلام فيه مناع أنه هو يقول بتعليه بذلك. وأما الثاني فله معلوم الفساد بالضرورة فان من جوز في بعض الحوادث أن تحدث بلا فاعل أحد ثلثه زعمه ذلك في غير من الحوادث وهذا القام حارفيه المتكلمون (٢٠٣)

وهذه الأمور مبسطة في غير هذا الموضوع وأغنايتها هنا على هذا الباب والاصل الذي يجب على المسلمين أن ما ثبت عن الرسول لوجب الإيمان به فصدق خبره ويطاع أمره. وما لم يثبت عن الرسول فلا يجب الحكم فيه بنفي ولا إثبات حتى يعلم من اد المتكلم ويعلم صحة نفيه أو إثباته * وأما اللفاظ المجعلة فالكلام فيها بالنفي والاثبات دون الاستفصال يقع في الجدل والفضائل والفتن والخيال والقياس والقال وقد قيل أكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الاسماء وكل من الطائفتين نفاة الجسم ومثبتة موجودون في الشيعة وفي أهل السنة المقابلين للشيعة أعني الذين يقولون بأمامة الخلفاء الثلاثة وأول ما ظهر إطلاق لفظ الجسم من متكلمة الشيعة كهشام بن الحكم كذا نقل ابن خزم وغيره قال أبو الحسن الأشعري في كتاب مقالات الاسلاميين واختلاف المسلمين اختلف الروافض أهباب الامامة في التخصيص وهم ست فرق * فالفرقة الاولى الهاشمية أصحاب هشام بن الحكم الرافضة يزعمون أن معبودهم جسم وله نهاية وحد طويل بل عرض عظيم طوله مثل عرضه وعرضه مثل عمقه لا يوفي بعضه عن بعض وزعموا أنه نور ساطع له قدر من الاقدار في مكان دون مكان كالسكة الصافية تتلاؤ كالألوان السدرة من جميع جوانبها دون نطم ورائحة ومجسة وذكر كلاما طويلا والفرقة الثانية من الرافضة يزعمون أن زهم ليس بصورة ولا كالجسام وأنها مذاهبون في قولهم ان جسم الله أنه موجود ولا يشئون الباري إذا أجزام وتلفعه وبعض متلافة يزعمون أن الله على العرش مستو بلا مجسة ولا كيف والفرقة الثالثة من الروافض يزعمون أن زهم على صورة الانسان ويمنعون أن يكون جسما والفرقة الرابعة من الرافضة الهاشمية أصحاب هشام بن سالم الحواري يزعمون أن زهم على صورة الانسان وينكرون أن يكون لحما ودماء ويقولون أنه نور ساطع يتلاؤ كالألوان ويصا وأنه ذو حواس خمس كحواس الانسان له دور يصل وأنف وأذن وفم وعين وأنه يسمع بغير مائه بصير وكذلك سائر حواسه متفارقة عندهم قال وحكي أبو عيسى الوراق أن هشام بن سالم كان يزعم أن له وفرس سوداء وأن ذئبا نورا أسود والفرقة الخامسة يزعمون أن الرب العالمين ضياء عال صلواته واجتاوه كالصباح الذي من حيث ما حشته بلفظ النور وليس بنى صورة ولا أعضاء ولا اختلاف في الأجزاء وأنكروا أن يكون على صورة الانسان أو على صورة شيء من الحيوان قال والفرقة السادسة من الرافضة يزعمون أن زهم لا يجسم ولا بصورة ولا بنية الأشياء ولا يتحرك ولا يسكن ولا يحس وقالوا في التوحيد يقول المعتزلة والخوارج قال أبو الحسن الأشعري وهو لا يقوم من متأثرهم فأما أولئك فأنهم كانوا يقولون بما حكيناها عنهم من التشبيه (قلت) وهذا الذي ذكره أبو الحسن الأشعري عن قدماء الشيعة من القول بالتجسيم قد اتفق على نفيه عنهم أرباب المقالات حتى نفس الشيعة كابن النجاشي وغيره ذكر ذلك عن هؤلاء الشيعة وقال أبو محمد بن خزم وغيره أول من قال في الاسلام أن الله جسم هشام بن الحكم وكان الذين ناقضوه في ذلك المتكلمين من المعتزلة كالي الهذيل والعلاف فالجهمية والمعتزلة أول من قال أن الله ليس بجسم فكل من القولين فله قوم من الامامة ومن أهل السنة الذين ليسوا بأمامية واثبات الجسم قول محمد بن كرام وأمثاله ممن يقول بخلافة الثلاثة ونفيه قول أبي الحسن الأشعري وغيره ممن يقول بخلافة الخلفاء الثلاثة

ليس فاعلا مختارا ومن في الارادة كان نفسه لمراد المطلوب بها الذي هو الحكمة القائية أولى وأحرى ولهذا كان لهم من الاضطراب والتناقض في هذا الباب أعظم مما يطوأنف أهل الملل كما قد بسط في غير هذا الموضوع والمقصود هنا التنبيه على مجامع أقوال الطوائف

الكبار وما فيها من التناقض وأن من عارض النصوص الإلهية بما يسيه عقليات انما يعارضها بمثل هذا الكلام الذي هو نهاية اقدامهم وغاية مرادهم وهو نهاية عقولهم في (٣٠٤) دراية أصولهم قال الرازي قالت الفلاسفة حاصل الكل اختيار أن كل ما لا بد منه في

ابحار العالم يمكن حصوله الازل لأنه جعل شرط الاتحاد أولا الوقت الذي تعلقت الارادة باجاده فيه وثانيا الوقت الذي تعلق العلم به فيه وثالثا الوقت المشتمل على الحكمة الخفية ورابعه انقضاء الازل وخامسا الوقت الذي يمكن فيه وسادس جميع القادر وثي منهم لم يوجد في الازل وقد اقبلنا هذا القسم ثم قال عن الفلاسفة والجواب المفصل عن الاول من وجهين (أحدهما) ان ارادته ان لم تكن سالحة لتعلق ابجاده في سائر الاوقات كان موجبا بالذات ولزم قدم العالم وان كانت سالحة فترجع بعض الاوقات بالتعلق ان لم يتوقف على مرجع وقع الممكن لا مرجع وان توقف عاد الكلام فيه وتسلسل (الثاني) ان تعلق ارادته باجاده ان لم يكن مشروطا بوقت ما لم يقدّم المراد وان كان مشروطا به كان ذلك الوقت حاضرا في الازل والاعاد الكلام في كيفية احداثه وتسلسل وعن الثاني من وجهين (الاول) ان العلم تابع للعلوم التابع للارادة فمتنع كون الارادة تابعة للعلم (الثاني) ان تعين المعلوم محال فينتع عقلا احداثه في وقت علم عدم حدوثه فيه وعدم احداثه في وقت علم حدوثه فيه وذلك بوجوب كونه موجبا بالذات وعن الثالث من وجهين (أحدهما) ان حدوث وقت تلك المصلحة ان كان لا يحدث لزمن في الصانع وان كان

وقول كثير من أتباع الأئمة الأربعة أصحاب أي حنفية ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم فلفظ أهل السنة راديه من أثبت خلافة الخلفاء الثلاثة فدخل في ذلك جميع الطوائف الا الارافضة وقد راديه أهل الحديث والسنة المحضة فلا يدخل فيه الا من ثبت الصفات لله تعالى ويقول ان القرآن غير مخلوق وان الله يرى في الآخرة وثبت القدر وغير ذلك من الامور المعروفة عند أهل الحديث والسنة وهذا الرافضي يعني المصنف جعل أهل السنة بالاصطلاح الاول وهو اصطلاح العامة كل من ليس رافضي قالوا هو من أهل السنة ثم أخذ ينقل عنهم مقالات لا يقولها البعض معهم مع تحريفها فكان في نقله من الكذب والاضطراب ما لا يخفى على ذوي الالباب واذا عرف أن مراده أهل السنة السنية العامة فهو لا يمتاز عنون في اثبات الجسم ونفيه كما تقدم والامامية ايضا يمتاز عنون في ذلك وأئة الفاعه هم الجمعيه من المعتزلة ونحوهم يجعلون من أثبت الصفات مجسما بناء عندهم على أن الصفات عندهم لا تقوم الا بحسب ويقولون ان الجسم مركب من الجوهر المنفردة ومن المادة والصورة فقال لهم أهل الأثبات قولكم متفوض باثبات الاسماء الحسنى فان الله تعالى على علم قدير وان أمكن اثبات على علم قدير وليس بحسب أمكن أن يكون له حياة وعلم وقدره وليس بحسب وان لم يمكن ذلك فما كان جوابكم عن اثبات الاسماء كان جوابا ساعا عن اثبات الصفات ثم الثبوت للصفات منهم من ثبت الصفات المعلومة بالسبع كما ثبتت الصفات المعلومة بالعقل وهذا قول أهل السنة الخالصة أهل الحديث ومن وافقهم وهو قول أئة الفقهاء وقول أئة الكلام من أهل الأثبات كالشيخ محمد ابن كلاب وأبي العباس القلانسي وأبي الحسن الأشعري وأبي عبد الله بن مجاهد وأبي الحسن الطبري والقاضي أبي بكر الباقلاني ولم يختلف في ذلك قول الأشعري وقدماء أئة أصحابه لكن المتأخر من أتباعه كالشيخ المعالي وغيره لا يثبتون الا الصفات العقلية وأما الخبرة في فهم من ينفها ومنهم من يتوقف فيها كالرازي والامدي وغيرهما ونفاة الصفات الخبرية منهم من يتأول نصوصها ومنهم من يقوض معناها الى الله تعالى وأما من أثبتا كالأشعري وأئة أصحابه فهو لا يقولون تأويلها بما يقتضي نفيها تأويل باطل فلا يكتفون بالنفويض بل يطولون تأويلات النفاة وقد ذكر الأشعري ذلك في عامة كتبه كالموجز والمقالات الكبير والمقالات الصغير والايانة وغير ذلك ولم يختلف في ذلك كلامه لكن طائفة من وافقه ومن تخالفه يجعلون له قولاً آخر أو يقول أظهر غير ما بطن وكتبه تدل على بطلان هذين الظنين وأما القول الثالث وهو القول الثابت عن أئة السنة المحضة كالامام أحمد ودونه فلا يطلقون لفظ الجسم لانفيا ولا اثباتا الوجهين أحدهما أنه ليس ما أو لا في كتاب ولا سنة ولا أثر عن أحد من الصحابة والتابعين لهم باحسان ولا غيرهم من أئة السلفين فصار من البعد المذمومة الثاني أن معناه يدخل فيه حق وباطل والذين أنبتوه أدخلوا فيه من النقص والتبطل ما هو باطل والذين نفوه أدخلوا فيه من التعطل والتعريف ما هو باطل ومخلص ذلك أن الذين نفوه أصل قولهم انهم أثبتوا حدوث العالم بحدوث الاحسام فقالوا الجسم لا يتلوهن الحركة والسكون ولا يتلوهن معاقلة لا يتلوهن حادث لان الحركة حادثه شيأ بعد شيأ والسكون إما عدم الحركة وإما ضد يقابل

حدث عاد الكلام فيه وايضا فتأمل المصلحة ان كانت حاصله قبل ذلك الوقت لزمت حدوثها قبله والا فان وجوب حدوثها في ذلك الوقت جاز في غير ذلك ولزمت في الصانع وان لم يجب عاد الكلام في اختصاص ذلك الوقت بتلك المصلحة وتسلسل

(الثاني) انه مع العلم باستتال ذلك على تلك المصلحة ان لم يمكنه الترتل كل موجبات وان أمكنه وتوقف الفعل على مرجع تسلسل والا وقع الممكن لا لارج وعن الرابع من وجهين (أحدهما) ان يسمى (٢٠٥) الازل ان كان واجبا لذاته امتنع وزواله

والاستدلال واجب لذاته ولم المحذور (والثاني) أن الازل نفى محض فامتنع كونه مانعا من اليجاد وعن الخامس من وجهين (أحدهما) أن انقلاب الممتنع ذاته ممكن لذاته محال الثاني ان الماهية لا تختلف قبولها الوجود ولا قبولها لكونه شاملا لاوقات وعن السادس من وجهين (الاول) انه لما استويا بالنسبة اليه كان وقوع أحدهما من غير مرجع اتصافا وحيث يجوز في سائر الحوادث ذلك وزم في الصانع (الثاني) أهلا استويا بالنسبة اليه قبح أحدهما ان لم يتوقف على نوع ترجيح منه كان وقوعه لا يباقي بل من غير سبب ولم يزم في الصانع وان توقف عاد التفسير فيه أهل كان حاصل في الازل أم لا وأما فصل الهارب والعطشان فاننا علم أنه ما يحصل لهم قبل إلى أحدهما بل شرح قلت هذه الوجود بعضه لاحق لاحيائه فيه وبعضه فيه كلام مبسوط في غير هذا الموضوع اذ المقصود هنا ذكر جواب الناس عن تلك الشبهة ثم قال الرازي والجواب ان هذا يقتضي دوام المعلول الاول لوجوب دوام واجب الوجود ودوام الثاني لدوام الاول وهلم جرا وانه بنى الحدوث أصلا قال فان قلت واجب الوجود عام الفرض يتوقف حدوثه انترعته على حدوث استعدادات القوابل بسبب الحركات الفلكية والاتصالات

الحركة وبكل حال فالجسم لا يتخاوع الحركة والسكون والسكون على تبدله بالحركة فكل جسم يقبل الحركة فلا يتخلو منها وما يقابلها فان كان لا يتخلو منها كما يقوله الفلاسفة في الفلك فانه حادث وان كان لا يتخلو منها يقابلها فانه يقبل الحركة وما قبل الحركة أمكن أن لا يتخلو منها فأمكن أن لا يتخلو من الحوادث وما أمكن لزوم دليل الحدوث انه حادث فان الرب تعالى لا يجوز أن يلزمه دليل الحدوث ثم منهم من اكتفى بقوله ما لا يتخلو عن الحوادث فهو حادث فان ما لا يتخلو لا يسبقها وما لا يكون الامتثال للحدث لا قبله لا يكون الاحداثا وكثير من الكتب المنصفة لا يوجد فيها الا هذا وما حاذق هؤلاء فقفظوا للفرق بين الحادث ونوع الحادث فان المعلوم أن ما لا يسبق الحادث المعين فهو حادث وأما ما لا يسبق نوع الحادث فهذا لا يعم له حدوته وان لم يعلم امتناع دوام الحوادث وأن لها ابتداء وأنه مجتمع تسلسل الحوادث ووجود حوادث لا أول لها فصار القليل موقوفا على حوادث لا أول لها وهذا الموضوع هو الماهية العظمى في هذا الدليل وفيه ثلث الاضطراب والتبس الخطأ بالصواب وآخرون سلكوا أعين هذا انقلوا الجسم لا يتخلو عن الاعراض والاعراض حادثات لا تتغير زمانين ومنهم من يقول الجسم لا يتخلو عن نوع من أنواع الاعراض لانه قابل له والقابل للشي لا يتخلو عنه وعن ضده ومنهم من قال الجسم لا يتخلو عن الاحتجاج والافتراق والحركة والسكون وهذه الأنواع الاربعة هي الاكوان فالجسم لا يتخلو عن الاكوان والكلام في هذه الطرق ولوازمها كثير قد بسط في غير هذا الموضوع والمقصود هنا التنبيه وهذا الكلام وان كان أصله من المعتزلة فقد دخل في كلام المثبتين لصفاته حتى في كلام المثبتين إلى السنة الخاصة المنسبين إلى الحديث والسنة وهو موجود في كلام كثير من أصحاب مائث والشافعي وأجدوا في خيفة وغيرهم وهذا من الكلام الذي بقي على الاشعري من بقايا كلام المعتزلة فانه خالف المعتزلة لما رجع عن مذهبهم في أصولهم التي اشتهروا فيها بخلاف أهل السنة كاثبات الصفات والروية وأن القرآن غير مخلوق وانبات القدر وغير ذلك من مقالات أهل السنة والحديث وذكر في كتاب المقالات أنه يقول عماد كره عن أهل السنة والحديث وذكر في الاثبات أنه يأتم بقول الامام أحمد وقال قاله الامام الكلبي والريس الفاضل الذي أبان الله به الحق وأوضح به المناج وقع به بدع المبتدعين وزبح الزائعين وشهدا الساكن وقال فان قال قائل قد أنكرتم قول الطيمية والمعتزلة والمرجئة وأجبت في ضمن ذلك بمقدمات سلها للمعتزلة مثل هذا الكلام فصارت المعتزلة وغيرهم من أهل الكلام يقولون انه متناقض في ذلك وكذلك سائر أهل السنة والحديث يقولون ان هذا تناقض وان هذه بقيت عليهم من كلام المعتزلة وأصل ذلك هو هذا الكلام وهو موجود في كلام كثير من أصحاب أحمد والشافعي ومائث وكثير من هؤلاء يخالف الاشعري في مسائل وقدوافقه على الاصل الذي ترجع اليه تلك المسائل فيقول الناس في تناقضه كما قالوه في تناقض الاشعري وكما قالوا في تناقض المعتزلة وتناقض الفلاسفة فاما طائفة فها نوع يسير من مخالفة السنة المحضة والحديث لا يوجد في كلامهم ان التناقض محسب ذلك وأعطتهم تناقضا بعدهم عن السنة كالفلاسفة ثم المعتزلة والرافضة فلما اعتقد هؤلاء انهم أثبتوا به الدليل حدوث الجسم لزم انتفاء ذلك عن الله لان الله قد ليس محدث فقلت المعتزلة ما قام به الصفات فهو جسم

الكلوكية فكل حادث مسبوقا بغيره لا إلى أول قلت حدوث العرض المعين لا يه من سبب ذلك السبب ان كان حادثا فاعاد الكلام في سبب حدوثه ولم يزم وجود أسباب ومسببات لانهاية لها دفعة وهو محال وان كان قديما يزم من قدم المؤثر قدم الاثر فكذلك في كلية

العالم وقد اعترض الارموي على هذا الجواب فقال ولما ازل أن يقول ان عنت بالسبب السبب التام قدوته لا يدل على حدوث السبب
الفاعل بل لما على حدوثه أو حدوث بعض (٣٠٦) شرائطه وان عنت به السبب الفاعل لم يلزم من حدوث العرض المعين

حدوثه بل إما حدوثه أو حدوث بعض الشرائط وحدوث الشرائط المعدات الغير متناهية على التعاقب جازت عنتكم قال بل الجواب الباهر عنه أنه لا يلزم من ذلك قدم العالم الجسماني لجواز أن في الازل عقلا أو نفسا يصدر عنهما تصورات متعاقبة كل واحد منها بعد ما يليه حتى ينتهي الى تصور خاص يكون شرط الفضايل العالم الجسماني عن المبدأ القديم قلت الازلام الذي أزمهم إياه الرازي ههنا متوجبه وهو الجواب الثاني الذي أجاب به العنبري في كتاب التهاوت وأما اعتراض الارموي فوايه أنه اذا كان التقدير أن العلة التامة مستلزمة لمعولها ومعولها لازم لعلة استنع أنه يحدث عنها شيء فإحداث لا بد له من سبب تام وحدوث السبب التام يستلزم حدوث سبب تام له فيلزم وجود أسباب ومسببات لانهاية لها دفعة وهو محال وأما قوله ان عنت بالسبب السبب التام قدوته لا يدل على حدوث السبب الفاعل بل أما على حدوثه أو حدوث بعض شرائطه

لان الصفات أعراض والعرض لا يقوم إلا بغيره ففت الصفات نفت أضيافها لان الاختيارية به لانها أعراض ولا لها حوادث فقالت القرآن مخلوق لان القرآن كلام وهو عرض ولانه يقتصر الى الحركة وهي حادثه فلا يقوم إلا بغيره وقالت أيضا انه لا يرى في الآخرة لان العين لا ترى الأجسام وأما ما يجسم وقالت ليس هو فوق العالم لان ذلك مكان والمكان لا يكون به الأجسام أو ما يقوم بجسم وهذا هو المذهب الذي ذكره هذا الاماي وهو لم يسطر الكلام فيه فذلك اقتصرنا على هذا القدر اذ الكلام على ذلك مبسوط في موضع آخر فقالت مثبتة الصفات للمعتزلة أنهم يقولون ان الله حي عليم قد ير وهذا لا يكون إلا بغيره فان طردتم قولكم لزم أن يكون الله جسما وان قلتم بل يسمى بهذه الاسماء من ليس بجسم قبل لكم وثبت هذه الصفات لمن ليس بجسم وقالوا لهم أيضا اثبات حي بالحيه وعالم بالعلم وقادر بالقدرة مثل اثبات أسود بلا سواد وأبيض بلا بياض وقاهر بلا قيام ومصل بلا صلاة ومشكل بلا كلام وفاعل بلا فعل وهذه مما يعلم فساد لغة وعقلا وقالوا لهم أيضا أنهم يقولون انه حي عالم قادر وليس كونه حيا هو كونه عالما ولا كونه عالما هو كونه قادرا فهذه المعاني التي اعتقلوها وتثبتوها هي الصفات سواء سميت حيا أو عالما أو قادرا أو غير ذلك فليس الاعتبار بالانطاف بل بالمعاني المعقولة ومن تذر كلام أئمة المعتزلة والسبعة والفلاسفة نفاة الصفات وحدهم في غاية التناقض كما تقول الفلاسفة انه عاقل ومعقول وعقل وعاشق ومعشوق وعشق ثم يقولون هذا المعنى هو هذا المعنى وان العالم هو العلم فيجعلون احدي الصفتين هي الاخرى ويجعلون الموصوف هو الصفة وأيضا فيا شنع به هؤلاء على أهل السنة فهم يقولون بغير اختيارهم ومن تذر كلام أبي الحسين البصري وأسأله من أئمة المعتزلة وجد المعاني التي يشتهاها قول الصنفاتية ليكن ليس هذا موضع بسط ذلك اذ الكلام هنا مختصر بحسب هذا المقام وقد ثبتنا على أن أهل السنة يقولون بالحق مطلقا وأما من قول ثبت بشرع وعقل الا وقد قال به أئمة أهل السنة وهذا هو المقصود في هذا المقام

(الوجه السادس) أن يقال لهذا الاماي أنت قلت مذهب الامامية أحقها وأصدقها وأخلصها عن شوائب الباطل لانهم اعتقدوا أن الله هو المخصوص بالالزمية والقدم وأن كل ما سواه يحدث لانه واحد وليس بجسم ولا في مكان ولا كاللحان محدثا وقد تبين أن كثر متقدمي الامامية كانوا بضد هذا كعشام بن الحكم وهشام بن سالم ورويس بن عبد الرحمن القمي مولى آل بطنين وزرارة بن أعين وأبي مالك الحضرمي وعلي بن ميم وطوائف كثير من هم أئمة الامامية قبل المفيد والطوسي وألوسوي والجلي وقد تقدم أن هذا قول قدماء الامامية فان قول المعتزلة انما حدث فيهم متأخرا وحينئذ فليست الامامية كلها على ما ذكرته ثم ان كان ما ذكرته هو الصواب فسيبوخ الامامية المتقدمون على غير الصواب وان كان خطأ فسيبوخهم المتأخرون على هذا الخطا فقد لزم بالضرورة أن شيوخ الامامية ضالوا في التوحيد لما تقدموههم وأما متأخروهم (الوجه السابع) أن يقال أنت ذكرت اعتقادا ولم تذكر عليه دليلا لا شرعيا ولا عقليا ولا ريب أن الرافضة أجهل وأضل وأقل من أن يناظر وعلماء السنة لكن يناظر بعضهم بعضا كما يتناظرون دائما في المعسوم هل هو شيء أو ليس بشيء فيقال لهذا الاماي الثاني أنت

العلة التامة لان العلة التامة القديمة تمتنع أن يحدث عنها شيء فانه يجب مقارنة معولها لهائي الازل والحادث ليس بقادر لهائي الازل وأذا قيل حدث عنها بعد حدوث الاستعداد والشرائط قيل الكلام في كل ما يقدر حدوثه عن علة تامة

مستأنة لعلوها فان حدوث حادث عن علة تامة مستأنة لعلوها محال وهذا الزام صريح لأصحاب الفلاسفة عنه وإذا قالوا حدث عنها أمور متسلسلة واحد بعد واحد قيل لهم الأمور المتسلسلة تمنع أن تكون (٣٠٧) صادرة عن علة تامة لأن العلة التامة

القدرة تستأنز مع علوها فانه يكون معها في الازل والحوادث المتسلسلة ليست معها في الازل وقديسنا الكلام على هذا في غيره هذا الموضع وبيننا قولهم بحدوث الحوادث

مطلب اختلاف الروافض وانقسامهم الى تسع فرق

عن موجب تام اولى لازم لهم في صريح العقل سواء حدثت منه بوسائط لازمة له أو بغير وسائط سواء سميت تلك الوسائط عقولا ونفوسا أو غير ذلك وسواء قيل ان الصادر الأول عنه العنصر كما يقول بعضهم أو قيل بل هو العقل كما هو قول آخرون فان الوسائط اللازمة له قد تمتع بها لا يحدث فيها شيء اذ القول في حدوث ما يحدث فيها كالقول في غيره من الحوادث وقولهم ان حركات الفلك بسبب حدوث تصرفات النفس وادارتها المتعاقبة مع حدوث تلك عن الواجب بنفسه بواسطة العقل اللازمة أو بغير وسائط العقل أو القول بحدوثها عن العقل أو ما قالوا من هذا الجنس الذي يستمدون فيه حدوث الحوادث الى مؤثر قديم تام لم يحدث فيه شيء هو قول بعضهم ان الحوادث حدثت عن علة تامة لا يحدث فيها شيء فاذا كان المؤثر التام لازما يجب أن يتقاربه أثره امتنع حدوث شيء من الحوادث عن ذلك المؤثر التام الذي هو الله تعالى ذلك بشرط ما في حدوث غيره ولم يجعل متى امتنع حدوث حادث عنه كان حدوث ما يدعيه من الاستعدادات

لم تنقسم على شيوخل الامامية القائلين بان الله في مكان دون مكان وأنه يتحرك وأنه تقوم به الحوادث قال الاشعري واختلفت الروافض في حجة العرش أي يحملون الباري عز وجل وهم فرقان فرقة يقال لها البونسية أصحاب بنو نسي بن عبد الرحمن القمي مولى آل بطن بن زعون أن الحجة يحملون الباري واحتمل بنو نسي أن الحجة تطبق حله وشبهتهم بالكركي وان رحله تحمله وهما دقيقتان وقال فرقة أخرى ان الحجة تحمل العرش والباري يستحيل أن يكون محمولا ﴿ قال الاشعري واختلفت الروافض في القول بان الله عالم حي قادر سميع بصير له وهم تسع فرق ﴾ فالفرقة الاولى منهم الزرارية أصحاب زرارة ابن أعين الراقي زعون أن الله لم يزل غير سميع ولا علم ولا بصير حتى خلق ذلك لنفسه وهم يسمون التيمية وزيهم زرارة بن أعين ﴾ والفرقة الثانية منهم السبائية أصحاب عبد الرحمن ابن سبابة يقولون في هذه المعاني وزعون أن القول فيها ما يقول جعفر كائن قوله ما كان ولا يعرفون في هذه الاشياء قولا ﴾ والفرقة الثالثة منهم زعون أن الله تعالى لم يزل الها قادرا يا سميعا بصيرا حتى يحدث الاشياء لان الاشياء التي كانت قبل أن تكون ليست بشيء ولن يجوز أن يوصف بالقدرة لا على شيء والعالم لا بشيء وكل الروافض الاثني عشرية فليدة زعون أن الله لم يزل يبدل نفسه ببدله ﴿ قال والفرقة الرابعة من الرافضة زعون أن الله لم يزل لاحا صارحا ﴾ والفرقة الخامسة من الروافض وهم أصحاب سلطان الطاق زعون أن الله عالم في نفسه ليس بمجمل ولكنه اغما يعلم الاشياء اذ قدرها وأرادها فأما قيل أن يقدرها ويريدها فجعل أن يعلمها لانه ليس بعالم ولكن الشيء لا يكون شيئا حتى يقدره ويشئ به بالتقدير والتقدير عندهم الارادة ﴾ قال والفرقة السادسة من الروافض أصحاب هشام بن الحكم زعون أنه محال أن يكون الله لم يزل عالما بالاشياء بنفسه وأنه اغما يعلم الاشياء بعد أن لم يكن بها عالما (٣) وأنه يعلمها وان العلم صفة له ليست هي هو ولا هي غيره ولا بعضه فيجوز أن يقال العلم محدث أو قديم لان الصفة والصفة لا توصف قال ولو كان لم يزل عالما كانت المعلومات لم تزل لانه لا يصح عالم الاعمال موجود قال ولو كان عالما بفعله عبادته لم تصح المحنة والاختيار قال وقال هشام في سائر صفات الله كقدرته وحجته وسمعه وبصره وادارته انها صفات الله لا هي الله ولا غير الله وقد اختلف عنه في القدرة والحياة فذهب عنهما أن الله لا يقول ان الباري لم يزل قادر احيا ومنهم من ينكر أن يكون قال ذلك ﴾ قال والفرقة السابعة من الرافضة لا يزعمون ان الباري عالم في نفسه كما قاله شيطان الطاق ولكنهم يزعمون أن الله لا يعلم الشيء حتى يؤثر أثره والتأثير عندهم الارادة فاذا أراد الشيء علمه واداهم يردم بعلمه ومعنى أراد عندهم أنه يحركه في ارادة فاذا تحرك الشيء والاشياء يوصفه بأنه عالم به ﴾ قال والفرقة الثامنة من الرافضة يزعمون أن معنى أن الله يعلم أنه يفعل فان قيل لهم ان الله سبحانه لم يزل عالما بنفسه اختلفوا فذهب منهم يقول لم يزل لا يعلم نفسه حتى فعل العلم لانه قد كان ولما فعل ومنهم من يقول لم يزل يعلم نفسه فان قيل لهم لم يزل يفعل قالوا نعم ولا نقول بقدم الفعل قالون الرافضة من يزعم ان الله يعلم ما يكون قبل أن يكون الاعمال العبادات لا يعلمها الاحال كونها ﴾ قال والفرقة التاسعة من الرافضة زعون أن الله تعالى لم يزل حيا عالما قادرا وعيالا الى ان في

(٣) قوله وأنه يعلم العمل هذه الجملة من زيادة الناسخ ان لم يكن في الكلام نقص كتب معجزة

والشرائط مقتضى السبب تام فيلزم وجود علل وعلاوات لا تنتهي دفعة كذا ذكره الرازي وهذا من جدي كلامه وأما الجواب الذي أجاب به الارسطي وذكره بانه فهو مقول من كلام الرازي في المطالب العالية وغيره وهو مقوض بهذه المعارضة مع أنه جواب

بعضه موافق لقول أهل الملل وبعضه موافق لقول الفلاسفة الدهرية فله مبنى على إثبات العقول والنفوس وانما ليست أجساما
وتكونها قديمة أزلية لازمة لذات الله تعالى (٣٠٨) وهذه الأقوال ليست من أقوال أهل الملل بل هي أقوال باطلة

كافدبسط في غير هذا الموضوع وبين
أن ما يتعونه من المحررات انما
ثبوتها في الاذهان لافي الاعيان
وانما جاب الارموي بهذا الجواب
لان هؤلاء المتأخرين كالنهرستاني
والرازي والاسدي زعموا أن
مادعاه هؤلاء المتفلسفة من إثبات
عقول ونفوس مجردة لا دليل
للتكليم على نفسه وأن دليلهم على
حدوث الاجسام لا يتضمن الدلالة
على حدوث هذه الجبريات وهذا
قول باطل بل أئمة الكلام صرحوا
بأن انتفاء هذه المحررات وبطلان
دعوى وجود ممكن ليس جسما
ولا قائما بحسب ما يعلم انتفاؤه
بضرورة العقل كما ذكرنا ذلك
الاستاذ المأثور وغيره بل قال
طوائف من أهل النظران الموجود
متحصري في هذين النوعين وأن ذلك
معلوم بضرورة العقل وقد دبسط
الكلام على ذلك في غير هذا الموضوع
والمقصود هنا أن هذا الجواب الذي
ذكره الارموي مبنى على هذا
الاصل ومضمونه أن الرب تعالى
موجب بالذات للعقول والنفوس
الازلية اللازمة لذاته لا قائل لها
عيشته وقدرته وهم يفسرون
العقول باللائكة فتكون الملائكة
قديمة أزلية متولدة عن الله تعالى
لازمة لذاته وهذا من قول
القائلين بأن الملائكة بنات الله وهذا
موافقة الدهرية على العلة والمعلول
لكن النزاع بينهما في حدوث العالم
الجسماني لكنه يبطل في الجملة

(فصل) والمقصود هنا أن يقال لهذا الامامي وأمثاله ناظروا اخوانكم هؤلاء الرافضة في
التوحيد وأيقوا الجملة في صحة قولكم ثم ادعوا إلى ذلك ودعوا أهل السنة والتعرض لهم فان
هؤلاء يقولون ان قولهم في التوحيد هو الحق وان كانوا في عصر جعفر الصادق وأمثاله فهم يدعون
أنهم لم تعلم منكم بأقوال الآلة لاسباب وقد استفاض عن جعفر أنه سئل عن القرآن أخائي هو أم
مخلوق فقال ليس بمخلوق ولا مخلوق ولكنه كلام الله (١) من محمد بن أئمة الذين باتفاق أهل السنة
هذا قول السلف فاطمة من الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر أئمة المسلمين أن القرآن كلام
الله ليس بمخلوق ولكنهم لم يقولوا ما قاله ابن كلاب ومن اتبعه من أنه قديم لازم لذات الله وبأن
الله لا يتكلم بعيشته وقدرته بل هذا القول محدث أحدته ابن كلاب واتباعه عليه طوائف وأما
السلف قولهم أنه لم يزل متكلماً وأنه يتكلم بعيشته وقدرته ولكن لا أعرف هل يقولون بدوام
كونه متكلماً بعيشته كما يقول أهل السنة أم يقولون كما يقول الكرامية وغيرهم فأما هشام بن
الحكم وهشام بن سالم وغيرهما من شيوخ الامامية فكانوا يقولون القرآن ليس بمخلوق ولا مخلوق
كما يقوله جعفر بن محمد وسائر أئمة السنة قال الاسعري واختلاف الرافضة في القرآن وهم فرقان
فالفرقة الاولى منهم هشام بن الحكم وأصحابه يزعمون أن القرآن لا خالق ولا مخلوق وزاد بعض
من يخبر عن المقالات في الحكاية عن هشام فرغم انه كان يقول لا خالق ولا مخلوق ولا يقول ايضا
غير مخلوق لانه صفة والصفة لا توصف قال وحكي زرقان عن هشام بن الحكم انه قال القرآن على
ضربين ان كنت تريد المسجوع فقد خلق الله الصوت المقطع ثم رسم القرآن فهو فعل فعل الله
تعالى مثل العلم والحركة لاهو هو ولا هو غيره والفرقة الثانية منهم يزعمون انه مخلوق محدث لم
يكن ثم كان كما زعم المعتزلة والخواارج قال وهؤلاء قوم من المتأخرين منهم ومعلوم أن قول
(١) قوله من محمد الخ كذا في الاصل وهو غير متفق مع ما قبله في الكلام نقص فتركته مصححه

احتجاجهم على أن السموات قديمة أزلية فهو قطع لنصف شرهم وهذا الجواب مبني أيضا على جواز
التسلسل في الحوادث التي هي آثار والقول بجواز حوادث لا أول لها وهذا أحد قولي النظر وهو اختيار الارموي على جواب الرازي

تكذيب الرسول صلى الله عليه وسلم أو إلى موافقة طائفة أخرى من طوائف المسلمين على بعض أقوالهم التي ليس فيها تكذيب الرسول بل ولا مخالفة لصريح العقل كان موافقتهم لطائفة من (٢١٧) طوائف المسلمين على ما لا يكذبون به الرسول

و لا يخالفون به المعقول أو في جهنم موافقة الدهرية على ما فيه تكذيب الرسول ومخالفة لصريح العقل وهذا ما بين به أن ليس في العقل الصريح ما يخالف النصوص الثابتة عن الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم وهو المقصود في هذا المقام ^(١) مثال الاحوية التي يحجب بها هؤلاء الفلاسفة أن يقال بحسبكم الأولى على قدم العالم منبئة على مقتضى أحداهما أن الممكن لا بد له من مرجع تام (١) واستناع ونقطة التسلسل فيه اجمال قد تقدم الكلام عليه فان التسلسل هنا هو توقف جس الحوادث على حادث وهذا متفق على امتناعه والتسلسل في غير هذا الموضع رابده التسلسل في الفاعلين وفي الآثار والتسلسل في تمام الفاعلين هو من التسلسل في الفاعلين فقال ^(٢) اكتم التسلسل المتنع هو التسلسل في العلل وفي تمامها وأما التسلسل في الشروط أو الآثار فانه قولان للمسلمين وأتم قانون يجوزده فنقول اما أن يكون هذا التسلسل جائزا ومتنعافان كان متنعافا متنع تسلسل الحوادث وزم أن يكون لها أول وبطل قولكم بجوازها لأولها وامتنع كون حركات الافلاكية الأولية وهذا يبطل قولكم ثم نقول العالم لو كان أزليا فاما أن يكون لا زالا مشغلا على حوادث سواء قبل انها حادثه في جسم أو عقل أو يقال بل كان في الازل ليس فيه حادث كيقال انه

تعالى لا يحصره ولا يحيط به شيء من المخلوقات وأن أريد بالجهة أمر عدى وهو ما فوق العالم فليس هناك إلا الله وحده فإذا قيل أنه في جهة كان معنى الكلام أنه هنالك فوق العالم حيث انتهت المخلوقات فهو فوق الجميع عال عليه وإذا كان كذلك فهو قد استدل على عدم الرؤية بكونه ليس في جهة وهذا الموضع مما تنازع فيه مثبتو الرؤية فقال الجمهور دل عليه قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انكم رزقون بكم كآرون الشمس والقمر لا تضامون في رؤيته وهذا الحديث منقول من طرق كثيرة وهو مستفيض بل متواتر عند أهل العلم والحديث اتفقوا على صحته مع أنه ما من وجوده كثيرة قد جمع طرقها أهل العلم بالحديث كالأحسن الدارقطني وأبي نعيم الأصبهاني وأبي بكر الأثرى وغيرهم * وقالت طائفة أنه يرى لافي جهة لا أمام الرائي ولا خلفه ولا عن يمينه ولا عن يساره ولا فوقه ولا تحته وهذا هو المشهور عندهم أخرى الأشعرية فان هذا ما ينبغي على اختلافهم في كون الباري فوق العرش فالأشعرية وقد أماء بحجابه كانوا يقولون أنه بذاته فوق العرش ومع ذلك ليس بحسب وعبد الله بن كلاب والحرث المحاسبي وأبو العباس القلانسي كانوا يقولون بذلك بل كانوا أكل الثبائين الأشعرية عن أهل السنة والحديث وكثيرين متأخرين منهم أنكروا أن يكون فوق العرش أو في السماء وهؤلاء الذين ينفون الصفات الخبرية كالأعلى وأتباعه فان الأشعرية وأئمة أصحابه يثبتون الصفات الخبرية وهؤلاء ينفونها فنقول هذه الصفة لا تنه على قول الأشعرية من الصفات الخبرية ولما لم تكن هذه الصفة عند هؤلاء عقلية قالوا أنه يرى لافي جهة وجوه والناس من مثبتة الرؤية ونفاهم يقولون أن قول هؤلاء معلوم الفساد بضروة العقل كقولهم في الكلام ولهذا يذكر أبو عبد الله الرأزي أنه لا يقول بقولهم في مسئلة الكلام والرؤية أحد من طوائف المسلمين ونحن نبين أن هذه الطائفة وغيرهم من الطوائف المثبتة للرؤية أقل خطأ وأكثر صوابا من نفاة الرؤية ونقول لهؤلاء النفاة للرؤية أنهم أكرم التسنيع على الأشعرية ومن وافقهم من أتباع الأئمة في مسئلة الرؤية ونحن نبين أنهم أقرب إلى الحق منكم نقلا وعقلا وأن قولهم إذا كان فيه خطأ فخطأ الذي قولكم أعظم وأخس فإذا قلتم هؤلاء إذا ابتوا أمر ثباتي جهة كان هذا مكاره للعقل قبل لكم لا يخلو إما أن تحكموا في هذا الباب العقل وإما أن لا تحكموه فان لم تحكموه بطل قولكم وان حكمتموه فقول من أثبت موجودا قائما بنفسه يرى أقرب إلى الحق من قول من أثبت موجودا قائما بنفسه لا يرى ولا يمكن أن يرى وذلك لأن الرؤية لا يجوز أن يشترط في ثبوتها أمور عديمة بل لا يشترط في وجودها الأمور وجودية ونحن لا ندعي هنا أن كل موجود يرى كما قال ذلك من أتباعه فقامت عليه الشناعات بل نقول من الأشياء ما يرى ومنها ما لا يرى والفرق بينهما لا يجوز أن يكون أمورا عديمة لأن الرؤية أمر وجودي لا يتعلق بالعدم فلا يكون الشرط فيه الأمر وجوديا وكل ما كان وجوده أكل كان أحق بأن يرى وكل ما لم يكن أن يرى فهو أضعف وجودا فالأجسام الجاهدة أحق بالرؤية من الضياء والضياء أحق بالرؤية من الظلام لأن النور أولى بالوجود والظلمة أولى بالعدم والموجود الواجب الوجود أكل الموجودات وجودا أعدا الشائع عن عدمه فهو أحق بأن يرى واتهموا بغير أنصارنا عن رؤيته لا لاجل امتناع رؤيته كما أن شعاع الشمس أحق بأن يرى من جميع الأشياء ولهذا

(٣٨ - منهاج أول)

كان جسماسا كثافا كان الأول لم تسلسل الحوادث ونحن ننكس على تقدير امتناع تسلسلها فبطل هذا التقدير وان كانت الحوادث حدث فيه بعد أن لم تكن لزما جواز صدور الحوادث عن قدمهم يتغير وهذا يبطل

(١) قوله وامتناع هكذا في الاصل والكلام منقطع فعل النامح أسقط من الكلام بقية المقدمة الثانية كتبه محققه

يحتكم ويوجب جواز حدوث الحوادث بلا حدوث سبب وان قلتم ان التسلسل في الآثار جائز وهو قولكم بطل استدلالكم بهذه الحجة على قدم شيء من العام فائمه الاندلس على قدم (٢١٨) شيء بعينه من العالم وانما تبدل على وجوب دوام كون الرب فاعلا فبقا لكونكم

حينئذ لا يجوز ان تكون الافلاك
أو كل ما يقدر موجودا في العالم
أو كل ما يحدثه الله موقوفا على
حادث بعينه حادث ويكون مجموع
العالم الموجود الآن كالنقص
الواحد من الاشخاص الحادثة
فتبين ان احتياجكم على مطلوبكم
باطل سواء كان تسلسل الحوادث
جائزا أو لا يمكن بل اذا لم يكن جائزا
بطلت الحجة وبطل المذهب المعروف
عندكم وهو ان حركات الافلاك
أزلية فان هذا انما يصح اذا كان
تسلسل الحوادث جائزا فاذا كان
تسلسلها متعاززا ان يكون لحركة
الضلك أول وان كان تسلسل
الحوادث جائزا لم يكن في ذلك دلالة
على قدم شيء من العام لجواز ان
يكون حدوث الافلاك موقوفا
على حوادث قبله وهلم جرا فان
قلتم هذا يستلزم قيام الحوادث
التسلسلية بالقديم كالجواب من
وجود (أحدها) ان هذا قولكم وليس
هذا امتنع عندكم فان الفلك قديم
أزلي عندكم مع أنه جسم تقوم به
الحوادث (الثاني) انه يجوز ان
تكون تلك الحوادث اذا امتنع
قيامها الواجب الوجود فاقعة بعد ذلك
بعد محدث فان كان مدور هذه
الحوادث التسلسلية عن الواجب
القديم بمكان بطلت تحتكم وان كان
ممتنا بطل مذهبكم وتحتكم أيضا
فان قولكم ان الحوادث الفلكية
التسلسلية صادرة عن قديم أزلي
(الثالث) انما تتكلم على تقدير

مثل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم رؤية الله به فقال ترون ربكم كما ترون الشمس والقمر شبه
الرؤية بالرؤية وان لم يكن المرئي مثل المرئي ومع هذا اذا أمدق البصر في الشعاع ضعف
عن رؤيته لامتناع في ذات المرئي بل ليجز الرأي فاذا كان في النار آخره كحل الآلهة
وقواهم حتى أطافوا رؤيته ولهذا لما تخلى الله الجبل خرموسى صغافلا فأفاق قال سبحانك
تبت البلى وأنا أول المؤمنين قيل أول المؤمنين بأنه لا يرأسى الامات ولا يابس الاندهه فهذا
للجبر الموجود في المخلوق لامتناع في ذات المرئي بل كان المانع من ذاته لم يكن الانقص وجوده
حتى ينتهي الامر الى المعدوم الذي لا يتصور ان يرى خارج الرأي فان قلتم ان هؤلاء يقولون انه
يرى في جهة وهذه مكابرة فيقال هذا قولهم على الاصل الذي انفتحت آتم وهم عليه وهو انه
ليس في جهة ثم اذا كان الكلام مع الاشعري وأغاة أصحابه ومن وافقهم من أصحاب الحديث
أصحاب أجد وغيره كالشعبي وابن عسقل وغيرهم فيقال هؤلاء يقولون انه فوق العالم بذاته
وانه ليس بحسم ولا متخير فان قلتم هذا القول مكابرة للعقل لانه اذا كان فوق العالم فلا بد ان
يتيزر منه جانب عن جانب واذا تيزر منه جانب عن جانب كان جسميا فاذا أثبتوا موجودا قائما
بنفسه فوق العرش لا يوصف بمعاذ ولا بعامة ولا يتيزر منه جانب عن جانب كان هذا مكابرة
فقال لكم انتم تقولون ومن وافقكم من المتبين للرؤية انه لا داخل العالم ولا خارج ولا ميان له
ولا محابله فاذا قيل لكم هذا اخلاف المعلوم بالضرورة فان العقل لا يثبت شيئين موجودين الا
ان يكون أحدهما ميانا للآخر او اخلافه كاثبت الاعيان المتباينة والاعراض الفاشة
بها وأما اثبات موجود قائم بنفسه لا يشار اليه ولا يكون داخل العالم ولا خارجه فهذا ما يعلم
العقل استحالة وطلانه بالضرورة قلتم هذا النفي حكم الوهم لاحكم العقل وجعلتم في الفطرة
حائكا أحدهما الوهم والآخر العقل مع ان المعنى الذي سمي به الوهم هو القوة التي تنزل المعاني
جزئية غير محسوسة في الاعيان المحسوسة كالعداوة والصداقة كتنزيل الشاة معنى في الذئب
ومعنى في الكرش فقبل الى هذا وتفرعن هذا واذا كان الوهم انما ينكر أمور معينة فهذه
القضايا التي تتكلم فيها قضايا كلية عامة والقضايا الكلية العامة هي العقل لا الهمس والالوهم الذي
يتبع الحس فان الحس لا يدرك الا أمور معينة وكذلك الوهم عندكم وقد بسط الردي على هؤلاء
في غير هذا الموضع لكن المقصود هنا بيان أن قول أولئك أقرب من قولهم فيقال اذا عرضنا
على العقل وجود موجود لا داخل العالم ولا خارجه ولا ميان له ولا محابله وهو موجود
ميان للعالم فوقعوه وليس بحسم كان تصديق العقل بالثاني أقوى من تصديقه بالاول وهذا
موجود في فطرة كل أحد فقول الثاني أقرب الى الفطرة وتقوهرها عن الاول أعظم فان وجب
تصديقكم في ذلك القول الذي هو عن العطرة بعد كان تصديق هؤلاء في قولهم أولى وحينئذ
فليس لكم أن تتخووا على ابطال قولهم بحجة الاوهى على بطلان قولكم ألد فاذا قلتم وجود
موجود فوق العالم ليس بحسم لا يعقل قيل لكم كأأن وجود موجود لا داخل العالم ولا خارجه
لا يعقل فاذا قلتم في هذا من حكم الوهم قيل لكم ان كان هذا النفي من حكم الوهم وهو غير
مقبول فذلك النفي من حكم الوهم وهو غير مقبول بطريق الاولى فان قلتم حكم الوهم الباطل أن

يحكم
امكان تسلسل الحوادث وعلى هذا التقدير فلا بد من التزام أحد أمرين اما قيام الحوادث بالواجب واما
تسلسل الحوادث عنه بدون قيام حادثه (الرابع) أن يقال قيام الحوادث بالقديم اما ان يكون ممتنعا واما أن يكون ممكنا فان كان

ممتنعاً لم حدوث الافلاك وهو المطلوب وان كان جائزاً بطلت هذه الحجة (الخامس) ان من قال من أهل الكلام بأن القديم لا يتخلل الحوادث إنما قاله لان تسلسل الحوادث في الحبل يستلزم حدوثه عندهم (٣١٩) فان كان قولهم هذا صحيحاً لم حدوث

الافلاك والنفس وكل ما يقوم به حوادث متسلسلة وهو يستلزم بطلان بحكم لانه حينئذ يمكن صدور العالم الحادث عن القديم بل هذا بطل مذهبكم لانه اذا كان ما قام به الحوادث حادثاً ما منع قيام الحوادث بالقديم سواء كان واجباً أو ممكنال اذا كان تسلسل الحوادث ممتنعاً لم حدوث ما ذكره من العقول وغيرها وان لم يسمه حادث فله على هذا التقدير يجب أن يكون الحوادث أول فلذا كان للنفس أول وجب أن يكون للعقول أول لان وجود العقول يستلزم وجود النفس فينتج كالعكس وحينئذ فلا يكون في العالم شيء قديم قاعبه حادث بل لا يكون في العالم قديم وان لم يسمه الحوادث بل اما ان يقال حدثت فيه الحوادث بعد أن لم تكن أو ما زال يحدث شيء بعد شيء والاول يستلزم حدوث الحادث بلا سبب حادث وهذا باطل كما ذكره في الحجة لانه يستلزم الترجيح بالمرجح والثاني يمنع أن يكون في المكائات شيء قديم وهو نقض مذهبكم فلذا قالوا نحن ما اختلفنا فيام الحوادث بالواجب لكون القديم لا يتخلل الحوادث فان ذلك جائز عندنا بل لانه لا يقوم به الصفات قبل لهم فحينئذ سهلت القضية فان جماهير أهل الملل من المسلمين وغيرهم بل وجوه الفلاسفة يخالفونكم في هذا الاصل وقولكم في نفى الصفات انفع بكتير من قولهم من

بحكم في أمور غير محسوسة حكمه في أمور محسوسة قبل لكم جوابان أحدهما ان هذا بطل بحكم على بطلان قول هؤلاء لان قولهم انه لا يمنع وجود موجود فوق العالم ليس بحسم أقوى من قول من يقول لا يمنع وجود موجود قائم بنفسه لا ينشأ له فان كنتم لا تصابون هذا الأقوى لزعمكم انه من حكم الوهم الباطل انكم أن لا تصابوا ذلك الذي هو أضعف منه بطريق الأولى فان كما على قولكم من حكم الوهم الباطل وفساد قولكم ما بين في الفطرية من فساد قول منازعكم فان كان قولهم مردوداً فقولكم أولى بالرد وان كان قولكم مقبولاً فقولهم أولى بالقبول الجواب الثاني أن يقال أنتم لم تنشئوا وجوداً مأموراً لا يمكن الاحساس بها ابتداء حتى يصح هذا الكلام بل أغما بأنتم ما ادعيت أنه لا يمكن الاحساس به باطل هذا الحكم الفطري الذي يحيل وجود ما لا يمكن الاحساس به وهو محال فان هذا الحكم لا يبطل حتى تثبت الأمور التي ليست بمحسوسة فيلزم الدور فلا يبطل هذا الحكم حتى تثبت ما لا يمكن الاحساس به ولا تثبت ذلك حتى يبطل هذا الحكم فلا تثبت ذلك ويقال لكم ان ساز وجوداً مأموراً لا يمكن الاحساس به فوجود ما يمكن الاحساس به أولى وان لم يكن بطل قولكم في أن ثبت موجود فوق العالم ليس بحسم يمكن الاحساس به كان قولهم أقرب الى العقل ممن أثبت موجوداً لا يمكن الاحساس به وليس بداخل العالم ولا خارجه في الجملة ان ما من حجة يحتمل بها على بطلان قول منازعهم الا رد لا تنها على بطلان قولهم أشد ولكنهم يتناقضون والذين وافقوهم على بعض غلطهم (١) ماداً وابلون لهم تلك المقدمة الباطلة النافسة وهو اثبات موجود قائم بنفسه لا ينشأ له ولا يكون مائة الف مرة ولا مما تالله ولا داخل العالم ولا خارجه ويطلبون طردها وطردها يستلزم الباطل المحض فوجه المناظرة ان تلك المقدمة لا تسلم لكن يقال ان كانت باطلة بطل أصل قول النفاة وان كانت صحيحة فهي أولى على قول أهل الالفاظ فان كان اثبات موجود ليس بحسم ولا هو داخل العالم ولا خارجه ممكناتاً لموجود فوق العالم وليس بحسم أولى بالامكان وان لم يكن ذلك ممكنال بطل أصل قول النفاة وتثبت أن الله ماداً داخل العالم وأما خارجه فيكون قولهم باثبات موجود ليس بداخل العالم ولا خارجه أبعد عن الحق على التقديرين وهو المطلوب ثم يقال رتبة ما ليس بحسم ولا في جهة إما أن يحوزها العقل وإما أن يمنعه فان حوزها فلا كلام وان منعه كان منع العقل لا يثبت موجوداً لا داخل العالم ولا خارجه بل هو حي بالاحاطة عليه بلا علم قدر بالقدرة أشد وأشد فان قلتم هذا المنع من حكم الوهم قبل لكم والمنع من رتبة مرفق ليس في جهة من حكم الوهم وهذا هو الجواب الثالث وبان ذلك أن حكم الوهم الباطل عندكم ان بحكم في أمور غير محسوسة بما حكمكم في الأمور المحسوسة فقال الباري تعالى اما أن تكون رتبته ممكنة واما أن لا تكون ممكنة فان كانت ممكنة بطل قولكم باثبات موجود غير محسوس ولم يبق هنالك وهما باطل بحكم في غير محسوس بحكم باطل فانكم لرؤية الباري أشد من رتبة الملائكة والجن وغير ذلك فاذ جاوزت رتبته فترؤية الملائكة والجن أولى وان قلتم بل رؤيته غير ممكنة قيل لـ حينئذ فهو غير محسوس فلا يقبل فيه حكم الوهم والحكم بان كل مرئي لا بد أن يكون في جهة من حكم الوهم واذا قدرتم موجوداً غير محسوس يرى لآفة جهة رؤيته غير الرؤية المتعلقة بذوات الجهة كان باطل هذا مثل باطل موجود لا داخل العالم ولا خارجه واذا

(١) قوله ماداً واهكذا في أصله ولعل الكلمة محرفة ووجهها ماداً أو مأخوذ ذلك فقرر اه

قال القديم لا يتخلل الحوادث ولهذا كان كثير من المسلمين كالكلابية ومن وافقهم يقولون باثبات الصفات الواجب دون قيام الحوادث به فاذ لم يكن الحكم على نفى قيام الحوادث به الاما هو حجة لكم على نفى الصفات كانت الالادة الدالة على بطلان قولكم كثير فجدوا وتبين

حينئذ فساد قولكم بنى الصفات وجعل المعاني المتعددة شيئا واحدا وان قولكم ان العاشق والعشوق والعشق والعقل والمعقول والعقل شئ واحد وان العالم هو العلم والقدرة (٣٣٠) هي الاراذل من أفسد الاقوال كما قد بين فيما تقدم لها على تليينكم على المسلمين وتكلمنا على ما سمعوه

ثبت وجود هذا الموجود كانت الرؤية المتعلقة به مناسبة ولم تكن كارؤية المجهود فلا حاسم فهذه الطريق ونحوها من المناطرة العقلية اداسك تبين به ان كل من كان الى السنة اقرب كان قوله الى العقل اقرب وهو وجوب نصر الاقرب الى السنة بالعقل لكن لما كان الاقرب الى السنة سلوا الا بعدن عنهما فدمات بينهم وهي في نفس الامر باطلة متخالفة للسرع والعقل لم يمكن ان يكون قولهم طابا لا امر في نفسه ولا يمكن نصره لا بسرع صحيح ولا بعقل صحيح لمن غرضه معرفة الحق في نفسه لا بيان رجحان بعض الاقوال على بعض ولهذا كان كثير من مناطرة أهل الكلام انما هي في بيان فساد مذهب المخالفين وبيان تناقضهم لانه يكون كل من القولين باطلا فلا يمكن احدهم نصر قوله مطلقا فيبين فساد قول خصمه وهذا يحتاج اليه اذا كان صاحب المذهب حسن الظن بذهبه قد بناء على مقدمات يعتقد انها صحيحة فاذا اخذ الانسان معه في تقرير نقض تلك المقدمات لا يبين الحق ويطول الخصام كالمال بين أهل الكلام (١) فالوجه لذلك ان بين ذلك رجحان مذهب غيره عليه او فساد مذهب بتلك المقدمات وغيرها فاذا رأى تناقض قوله او رجحان قول غيره على قوله اشتاق حينئذ الى معرفة الصواب وبيان جهة الخطأ فيبين له فساد تلك المقدمات التي بنى عليها وصحة نقيضها ومن أي وجه وقع الغلط وهكذا في مناطرة الدهري واليهودي والنصراني والرافضي وغيرهم اذا سلط معهم هذه الطريق نفع في موارد النزاع وامان طائفة الاومعها حق وباطل فاذا اخوطبت بين لها ان الحق الذي تدعوك اليه هو اولى بالقبول من الحق الذي وافقنا عليه فنبوة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم اولى بالقبول من نبوة موسى وعيسى عليهما السلام وخلافة ابي بكر وعمر اولى بالصحة من خلافة علي فقامن طريق صحيح يثبت بان نبوة هذين الاوهي ثبت نبوة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم بطريق الاولى ويبين لهم ان ما يدعون به هذا الحق يمكن ان يدفع به الحق الذي معهم فمما يقدر بشئ في موارد النزاع الا ان قدما في موارد الاجماع وامان شئ ثبت به موارد الاجماع الاوهي يثبت به موارد النزاع وامان سؤال يراد على نبوة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وخلافة الشيخين رضي الله عنهما الا ويرد على نبوة غيره عليه السلام وخلافة غيره ما هو مثله واُعظم منه وامان دليل يدل على نبوة غير محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وخلافة غيره ما والا للدليل على نبوة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وخلافة ما اقوى منه واما الباطل الذي بادى المنازعين فبين انه يمكن معارضته باطل مثله وان الطريق الذي يبطل به ذلك الباطل يبطل به باطلهم فمن ادعى الالهية في المسيح وعلى او غيره ما عارض بدعوى الالهية في موسى وأدم وغير من الخطاب فلا يذكر شبهة يظن بها الالهية الا ويذكر في الآخر نظيرها واعظم منها فاذا تبين له فساد أحد المثبتين يظن به فساد الآخر فالحق يظهر ههنا بالمثل المضروب له والباطل يظهر فساد بالمثل المضروب له لان الانسان قد لا يعلم ما في نفس محبوه او مكروهه من جدوهم الا بعقل يضرب له فان حبك الشئ شئعي ويصم والله سبحانه ضرب الامثال للناس في كتابه لما في ذلك من البيان والانسان لا يرى نفسه واعماله الا اذا مثلت له نفسه بان راها في مرآة غشلة لاعماله باعمال غيره ولهذا ضرب المثل للناس لداود يقول احدهما ان هذا اخي له تسع وتسعون نعجة ولي

(١) قوله فالوجه لذلك ان بين ذلك رجحان مذهب غيره عليه او فساد مذهب بتلك المقدمات وغيرها فاذا رأى تناقض قوله او رجحان قول غيره على قوله اشتاق حينئذ الى معرفة الصواب وبيان جهة الخطأ فيبين له فساد تلك المقدمات التي بنى عليها وصحة نقيضها ومن أي وجه وقع الغلط وهكذا في مناطرة الدهري واليهودي والنصراني والرافضي وغيرهم اذا سلط معهم هذه الطريق نفع في موارد النزاع وامان طائفة الاومعها حق وباطل فاذا اخوطبت بين لها ان الحق الذي تدعوك اليه هو اولى بالقبول من الحق الذي وافقنا عليه فنبوة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم اولى بالقبول من نبوة موسى وعيسى عليهما السلام وخلافة ابي بكر وعمر اولى بالصحة من خلافة علي فقامن طريق صحيح يثبت بان نبوة هذين الاوهي ثبت نبوة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم بطريق الاولى ويبين لهم ان ما يدعون به هذا الحق يمكن ان يدفع به الحق الذي معهم فمما يقدر بشئ في موارد النزاع الا ان قدما في موارد الاجماع وامان شئ ثبت به موارد الاجماع الاوهي يثبت به موارد النزاع وامان سؤال يراد على نبوة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وخلافة الشيخين رضي الله عنهما الا ويرد على نبوة غيره عليه السلام وخلافة غيره ما هو مثله واُعظم منه وامان دليل يدل على نبوة غير محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وخلافة غيره ما والا للدليل على نبوة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وخلافة ما اقوى منه واما الباطل الذي بادى المنازعين فبين انه يمكن معارضته باطل مثله وان الطريق الذي يبطل به ذلك الباطل يبطل به باطلهم فمن ادعى الالهية في المسيح وعلى او غيره ما عارض بدعوى الالهية في موسى وأدم وغير من الخطاب فلا يذكر شبهة يظن بها الالهية الا ويذكر في الآخر نظيرها واعظم منها فاذا تبين له فساد أحد المثبتين يظن به فساد الآخر فالحق يظهر ههنا بالمثل المضروب له والباطل يظهر فساد بالمثل المضروب له لان الانسان قد لا يعلم ما في نفس محبوه او مكروهه من جدوهم الا بعقل يضرب له فان حبك الشئ شئعي ويصم والله سبحانه ضرب الامثال للناس في كتابه لما في ذلك من البيان والانسان لا يرى نفسه واعماله الا اذا مثلت له نفسه بان راها في مرآة غشلة لاعماله باعمال غيره ولهذا ضرب المثل للناس لداود يقول احدهما ان هذا اخي له تسع وتسعون نعجة ولي

فما تبينه لزم جواز التسلسل في الشروط وان يكون ممكنا واذا كان ممكنا لم يمكن تسلسل التأثير فبطلت الحجة وذلك لان التصدير برأ تمام التأثير فقام تغير المؤثر على هذا التصدير فان لم يكن التسلسل ممكنا كان هنالك تأثير قد يغير ذات الله

الحجة

تعالى وهذا ما لم يقل به أحد وان قدرا مكانه أمكن حدوث الافلاك عنه وهو المطلوب وما يجاوب به عن حجة التأثر أن يقال أيضا التسلسل في الآثار أن كان محكما طلبت الحجة لا مكان حدوث الافلاك (٣٢١) عن تأثير مسبوق بتأثير آخر وان كان

متعاضدا من ماحدوث الحوادث من تأثير قديم أو كون التأثير عديما وعلى التقديرين يطل قولكم وذلك لان الحوادث مشهورة لا بد لها من احداث تحدث وذلك الاحداث هو التأثير فان كان عديما بطلت الحجة وان كان موجودا فان كان قديما لم تحدث الحوادث عن تأثير قديم فتبطل الحجة وان كان التأثير محدثا والتقدير ان التسلسل متع في اثره ان يكون حدث بتأثير يحدث فتبطل الحجة أيضا وهذا جواب

(مطلب مسئلة الكلام)

لا يختص لهم عنه به ينقطع شعهم وأما ان يجاوبوا بقول يخالف فيه أكثر العقلاء من المسلمين وغيرهم ويجعل خلق الله عز وجل للسوات والأرض متبايعا على مثل هذا القول الذي هو جواب المعارضة فهذا لأرضي به ذو عقل ولا ذو دين بل يجب أن يعلم أن الامور المألومة من دين المسلمين لا بد أن يكون الجواب عما يعارضها جوابا با قاطعا لا شبهة فيه بخلاف ما يسلكه من يسلكه من أهل الكلام الذين يزعمون أنهم يبنون العقل واليقين بالادلة والبراهين وانما يستفقد الناظر في كلامهم كثرة الشكوك والشبهات وهم في أنفسهم عندهم شاك وشبهة فيما يقولون انه برهان قاطع وفي موضع آخر يفسد ذلك البرهان والسنة بما يزعمون أنه من العقلانيات

فحجة واحدة فقال أكله ما عرني في الخطاب قال لقد ظلمت سؤال فيجيب الى تعاضد الآيات وضرب الامثال مما يظهر به الحال وهو القياس العقلي الذي يهدي به الله من يشاء من عباده قال تعالى ولقد ضلر بنا للناس في هذا القرآن من كل مثل وقال تعالى وتلك الامثال نضربها للناس وما يعقلها الا الاالعالمون ويقال لهذا المتكررا ما تعني بقولك ولانه ليس في حجة فان قال معناه ان كل ما ليس بحجة لا يرى وهو ليس بحجة فلا يرى فقال له لا تريد بالحجة أمرا وجوديا أو أمرا عديما فان أردت به أمر وجوديا كان التقدير كل ما ليس في شيء موجود لا يرى وهذه المقدمة باطلة فان سطح العالم يمكن أن يرى وليس العالم في عالم آخر وان أردت بالحجة أمر عديما كانت المقدمة الثانية متعوضة فلا نسلم أنه ليس بحجة بهذا التفسير وهذا ما خاطبت به غير واحد من الشيعة والمعتزلة فنفع الله به واكتشف بسبب هذا التفسير ما وقع في هذا المقام من الاشياء والتضليل وكافوا يقولون ان معيهم من العقلانيات النافية للرؤية قطعة لا يقبل في نقضها نص الرسل فلا يباين لهم بهيات مبنية على الفساط محملة ومعان مشبهة تبي أن التي ثبتت عن الرسل هو الحق المقبول ولكن ليس هناموضع بسط هذا فان هذا الثاني انما اشار الى قواهم (فصل) واما قوله فان أمره ونهيه واخباره محدث لا سبحانه أمر المعدم ونهيه واخاره فقال هذه مسئلة كلام الله تعالى والناس فيها مضطربون قد بلغوا فيها الى سبعة أقوال (أحدها) قول من يقول ان كلام الله ما يفيض على النفوس من المعاني التي تفيض من العقل الفعال عند بعضهم وامامنا غيره وهذا قول الصائفة والمتفلسفة الموافقين لهم كابن سينا وأمثاله ومن دخل مع هؤلاء من متصوفة الفلاسفة ومثكلهم كاصحاب وحدة الوجود وفي كلام صاحب الكتب المضمون بها على غير أهلها ورسالة مشككة لا توار وأمثاله ما قد ينسب به الى هذا وهو في غير ذلك من كتبه يقول ضد هذا لكن كلامه يوافق هؤلاء تارة وتارة يخالفه وأخر أمره استقر على مخالفتهم ومطابقة الاحاديث النبوية (وثانيها) قول من يقول بان معنى واحد قديم قائم بذات الله هو الامر والشيء والخبر والاستخباران عر عنه بالمرية كان قرأنا وان عبر عنه بالعروانية كان تورا وهذا قول ابن كلاب ومن وافقه كالاشعري وغيره (١) (ورابعها) قول من يقول انه حروف واصوات ازلت في جمعة في الازل وهذا قول طائفة من أهل الكلام وأهل الحديث ذكره الاشعري في المقالات عن طائفة وهو الذي ذكر عن السالبة ونحوهم وهؤلاء قال طائفة منهم ان تلك الاصوات القديمة هي الصوت المسموع من النار أو هي بعض الصوت المسموع من النار وأما جهورهم مع جهور العقلاء فانكروا ذلك وقالوا هذه اصواته لضرورة العقل (خامسها وسادسها) قول من يقول انه حروف واصوات لكن تكلم بعد أن لم يكن متكلمًا وكلامه حادث به في ذاته كان فعله حادث في ذاته بعد أن لم يكن متكلمًا ولا فعلا وهذا قول الكرامية وغيرهم وهو قول هشام بن الحكم وأمثاله من الشيعة (سابعها) قول من يقول انه لم يزل متكلمًا اذا شاء بكلام يقوم به وهو متكلم بصوت يسمع وان نوع الكلام قديم وان لم يحصل نفس الصوت المسموع قديما وهذا هو المألوم من أئمة الحديث والسنة وبالجملة أهل السنة والجماعة أهل الحديث ومن انتسب الى السنة والجماعة كالكلامية والكرامية والاشعرية والسالسية يقولون ان الكلام غير مخلوق وهذا هو المتأثر عن السلف والائمة من أهل البيت

(١) قوله ورابعه لعل الثالث سقط من النسخ فان العدد سبعة والمعدودة ستة كتبه معجده

القاطعة انما يعارضونه بعمل هذه الحجج الداحضة فكل من لم ينظر أهل الاتحاد والبدع متائرة قطع دارهم لم يكن أعطى الاسلام حقه ولا وفقه عوجب العلم واليمان ولا حصل بكلامه شفاء الصدور وطمانينة النفوس ولا فاد كلامه العلم واليقين ولولا اننا قد بسطنا الكلام

على هذه الأمور في غير هذا الموضوع وهذا موضع شبه وإشارة لاموضع وسط لكتائس الكلام في ذلك ولكن نهنا على ذلك والمخلص ذلك في حجة التأثير الذي يسمى الخلق والابداع (٢٢٢) والتكوين واليجاب والاقتضاء والعلية والمؤثرية ونحو ذلك أن يقال

وفي أهل البيت ولكن تنازعا بعد ذلك على الأقوال الخمسة المتأخرة أما القولان الأولان فالأول قول الفلاسفة الدهرية القائلين بقدوم العالم والصابئة المتفلسفة ونحوهم والثاني قول الجهمية من المعتزلة ومن وافقهم كالتجارية والضرارية وأما الشيعة فتنازعون في هذه المسئلة وقد حكينا النزاع عنهم فيما تقدم وقدمناهم كما يقولون القرآن غير مخلوق كما بقوله أهل السنة والحدث وهذا هو المعروف عند أهل البيت كعلي بن أبي طالب وغيره مثل أبي جعفر الباقر وجعفر الصادق وغيرهم ولكن الامامية تخالف أهل البيت في عامة أصولهم فليس من أئمة أهل البيت مثل علي بن الحسين وأبي جعفر الباقر وابنه جعفر بن محمد من كان بشكر الرؤية ولا يقول بخلق القرآن ولا ينكر القدر ولا يقول بالنص على علي ولا بصصة الأئمة الاثني عشر ولا ينسب إلى أبي بكر وعمر والمثولات النابتة المتواترة عن هؤلاء معروفة موجودة وكانت مما يعتمد عليه أهل السنة وشيوخ الرافضة معترفون بأن هذا الاعتقاد في التوحيد والصفات والقدر لم يتقدموا عن كتب ولا سنة ولا عن أئمة أهل البيت وانما يزعمون أن العقل دلهم عليه كما يقول ذلك المعتزلة وانما يزعمون أنهم تلقوا عن أئمة الشرائع وقولهم في الشرائع غايه موافق لمذهب أهل السنة ولهم مفردات شعبة لم يوافقهم عليها أحد ولهم مفردات عن المذاهب الاربعه قد قال بها غيرهم من السلف وأهل الظاهر وفقهاء المعتزلة وغير هؤلاء فهذه ونحوها من مسائل الاجتهاد التي هي من الامور فيها بخلاف الشأن الذي يعرف أنه لا أصل له لا في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا سبقهم إليه أحد واذا عرفت المذاهب فيقال لهذا القول ان أمره ونهيه واخباره حادث لا استحالة أمر المعدوم ونهيه واخباره أثر فيه أنه حادث في ذاته أم حادث منفصل عنه والأول قول أئمة الشيعة المتقدمين والجهمية والمرتبة والكرامية مع كثير من أهل الحديث وغيرهم ثم اذ قيل حادث أم هو حادث النوع فيكون الرب قد صار متكلما بعد أن لم يكن متكلما أحوادث الافراد أو لم يزل متكلما اذا شاء والكلام الذي كلمه موسى هو حادث وان كان نوع كلامه قد يما يزل فهذه ثلاثة أنواع تحت قولك وقد علم أنك أردت (١) النوع الاول وهو قول الذين جعلوا بين التشيع والاعتزال فقالوا الله مخلوق خلقه الله منفصل عنه فقال لك اذا كان الله قد خلقه منفصلا عنه لم يكن كلامه فان الكلام والقدره والعلم وسائر الصفات انما يصف بها من قامت به لامن خلقها ووقعها في غيره ولهذا اذ خلق الله حركة وعلمها وقدره في جسم كان ذلك الجسم هو المتحرك العالم القادر تلك الصفات ولم تكن تلك صفات الله بل مخلوقاته ولو كان متصفا بمخلوقاته المنفصلة عنه لكان اذا انطق الجمادات كما قال باجلال أو في معه والطير وكما قال يوم تشهد عليهم أيدهم وأرجلهم بما كانوا يعملون وقالوا لمخلودهم شهدتم علينا قالوا أنطقنا الله الذي أنطق كل شيء وكما قال اليوم نختم على أفواههم وتكلمة أيدهم وتشهد أرجلهم بما كانوا يكسبون ومثل تسليم الحجر على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وتسبيح الحصى بيده وتسبيح الطعام وهم بأكله فاذا كان كلام الله لا يكون الاما خلقه في غيره وجب أن يكون هذا كله كلام الله فانه خلقه في غيره واذا تكلمت الايدي فبنيق أن يكون ذلك كلام الله كما يقولون انه خلق كلاما في الشجرة كلم الله به موسى بن عمران واينضا فاذا (١) قوله النوع الاول الخ النوع الاول ليس قول المعتزلة فاعل هنا نقصا ونحوه كما كتبه مصححه

في التأثير في الحوادث اما أن يكون وجوديا أو عسديا واذا كان وجوديا فاما أن يكون قديما أو مادنا وعلى كل تقدير فحجة الفلاسفة باطلة أما أن يكون عسديا فظاهر لانه لا يستلزم حيث تقدم الاثر اذا لعدم لا يستلزم شيئا موجودا لانه اذا جاز أن يفعل الفاعل للحدثات بعد أن لم يفعلها من غير تأثير وجودي أمكن حسدوث العالم بلا تأثير وجودي كما هو قول الاشعرية ومن وافقهم من اصحاب مالك والشافعي وأحمد وكثير من المعتزلة وان كان وجوديا فاما أن يكون قديما أو محدثا فان كان التأثير قدما فاما أن

(مطلب الكلام الحادث)

يقال بوجوب كون الاثر متصلا بالتأثير والممكن متصلا بالتكوين وأما أن لا يقال بوجوب ذلك وأما أن يقال بوجوب المقارنة وأما أن يقال بإمكان انفصال الاثر عن التأثير فان قيل بوجوب ذلك فعلوم حيث لا يضر زوده أن في العالم حوادث فيمتنع أن يكون التأثير في كل منها قدما بل لا بد من تأثيرات حادثه لا لامور الحادثة ومنتج حيث أن يكون في العالم قديما لان الاثر انما يكون عقب التأثير والتقديم لا يكون مسبوقا لغيره وان قيل ان الاثر يقارن المؤثر فيكون زمانها واحدا لزمن أن لا يكون في العالم شي حادث وهو خلاف الشاهدة فاذا قيل بأن التأثير لم يزل في شيء بعد

شئ كان كل من الاثر حادثا وازم حدوث كل ما سوى الله وان كان كل حادث مسبوقا بحادث كان قبل يتأخر الاثر عن القديم لزم إمكان حدوث الحوادث عن تأثير قديم كما هو قول كثير من أهل النظر وهو قول من يقول بانثبات

الصفات الشفعية لله تعالى وهي صفة الخلق ويقول انها قد عتوه و هو قول طوائف من الفقهاء من اصحاب ابي حنيفة والشافعي واحمد والصوفية واهل الكلام وغيرهم وان كان الثاني محمداً فلا بد منه من محدث (٣٣٣) فان قيل يجوز احدث الحوادث بزيادة

قديمة أو أن القادر المختار يرجح أحد مقدره على الآخر بلا مرجح جاز أن يحدث التأثير فاشاً بالمؤثر بقدرته أو بقدرته ومشيئته القديمة كما يجوز من يجوز وجود الخلق فالتأثير الباتنة عنه بمجرد قدرته ومشيئته القديمة وان قيل لا يمكن حدوث الحوادث إلا بسبب حادث كان التأثير قائماً بالمؤثر محدثاً وإذا كان التأثير محدثاً فلا بد منه من محدث واحد هذا التأثير وتأثيره وحديثه فيكون تسلسل التأثيرات ممكناً وإذا كان ممكناً باطلت الحجة فظهر بطلانها على كل تقدير وصاحب الاربعين وأمثاله من أهل الكلام انما لم يجيبوا عنها بحجوب قاطع لان من جهة مقدمتها أن التسلسل ممنوع وهم يقولون بذلك والاحتجاج بها لا يقول بامتناع التسلسل فان الدهرية يقولون بتسلسل الحوادث فاذا اجيبوا عنها بحجوب مستقيم على كل قول كان خيراً من أن يجابوا عنها بحجوب لا يقول به البعض طوائف أهل النظر وجمهور العقلاء يقولون به معلوم الفساد بالضرورة وقد ذكر الازي هذه الحجة في غير هذا الموضع وذكرها أن القول بكون التأثير امر أو وجوده معلوم بالضرورة ثم أخذ يجيب عن ذلك بنوع كونها وجوده لتلازم التسلسل ومن المعلوم أن المقدمات التي يقول المتنازع انها ضرورية لا يجب عنها أمر نظري بل ان كان المسمى لكونها ضرورية أهل

كان الدليل قد قام على أن الله تعالى خالق أفعال العباد وأقوالهم وهو المنطق لكل لائق ووجب أن يكون كل كلام في الوجود كلامه وهذا ما قاله الخولوية من الجهمية كصاحب الفصوص ابن عربي قال

وكل كلام في الوجود كلامه * سواء علمنا أثره ونظامه

وحديثه فكون قول فرعون أنا ربكم الاعلى كلام الله كما أن الكلام الخلق في الشجرة اني أنا الله لا اله الا أنا كلام الله وأضاف الرسول الذين خاطبوا الناس وأخبرهم أن الله قال ونادى ونادى ويقول في فهمهم أن هذه مخلوقات منفصلة عنه بل الذي أفهمهم بانه أن الله نفسه هو الذي تكلم والكلام قائمه لا بغيره ولهذا عاب الله من بعد الهالايتهكم فقال أولايرون أن لا يرجع اليهم قولاً ولا يأت اليهم صراً ولا نفعاً وقال ألم ير أنه لا يكلمهم ولا يهديهم سبيلاً ولا يهديهم شئاً بانه متكلم ويزم بانه غير متكلم الا اذا كان الكلام قائماً به وبالجهة لا يعرف في القول عقل قائل متكلم الا من يقوم به القول والكلام كما لا يعقل حتى الامن تقوم به الحياة ولعالم الامن يقوم به العلم ولا يتحرك الامن تقوم به الحركة ولا فاعل الامن يقوم به الفعل فن قال ان المتكلم هو الذي يكون كلامه منفصلاً عنه قال ما لا يعقل ولم يفهم الرسل لتاس هذا بل كل من سمع ما بلغه الرسل عن الله يعلم بالضرورة ان الرسل لم يرب كلام الله ما هو منفصل بل ما هو متصفيه قالوا المتكلم من فعل الكلام والله تعالى لما أحدث الكلام في غير صر صر تكلماً فقال لهم للتأخير من المختلفين هنا ثلاثة أقوال قيل المتكلم من فعل الكلام ولو كان منفصلاً عنه وهذا انما قاله هؤلاء وقيل المتكلم من قام به الكلام ولو لم يكن بفعله ولا هو بمشيئته ولا قدرته وهذا اقوال الكلاية والسالية ومن وافقهم وقيل المتكلم من تكلم بفعله ومشيئته وقدرته فقام به الكلام وهذا قول أكثر أهل الحديث وطوائف من الشيعة والمرجئة والكرامة وغيرهم فأوائل يقولون هو صفة فعل منفصل عن الموصوف لاصفة ذات والصفة الشافي يقولون صفة ذات لازمة للموصوف لا تتعلق بمشيئته ولا قدرته والآخر يقولون هو صفة ذات و صفة فعل وهو قائم به يتعلق بمشيئته وقدرته اذا كان كذلك فقولكم بانه صفة فعل ينزاعكم فيه طائفة وإذا لم ينزاعوا في هذا فبشأنه بانه صفة فعل لكن صفة فعل منفصل عن الفاعل والقائم به أما الأول فهو قولكم الفساد وكيف تكون الصفة غير قائمة بالموصوف أو القول غير قائم بالفاعل فان قلت هذا بناء على أن فعل الله لا يقوم به لانه لا يقوم به لقائمة بالحوادث قبل والجمهور ينازعونكم في هذا الاسل ويقولون كيف يعقل فعل لا يقوم بفعله ونحن نعقل الفرق بين نفس التكون وبين الخلق التكون وهذا قول جمهور الناس كاصحاب ابي حنيفة وهو الذي حكاه الغوي وغيره من اصحاب الشافعي عن أهل السنة وهو قول أمه اصحاب أحمد كالأحقق ابن شافلا وأبي بكر بن عبد العزيز وأبي عبد الله بن حامد والشافعي أبي يعلى في آخر قولهم وقول أمه الصوفية وأمته اصحاب الحديث وحكام البخاري في كتاب أفعال العباد عن العلماء مطلقاً وهو قول طوائف من المرجئة والكرامة ثم القائلون بانه قائم فعله منهم من يقول فعله قديم والمفعول متأخر كان ارادته قديمة والمراد متأخر كما يقول ذلك من يقوله من اصحاب ابي حنيفة واحمد وغيرهم ومنهم من يقول بل هو حادث النوع كما يقول ذلك من يقوله من الشيعة

مذهب معين يمكن أنهم يواطؤوا على ذلك القول وثلاثة بعضهم عن بعض أمكن فساد دعواهم بين أهل السنة ضرورية وان كان كما نمت اقرب به الفطر والعقول من غير ناطق ولا موافق من بعضهم بعض كالموافقة التي تحصل في مقالات المورثة التي يقولها الطائفة ببعالكبيرها

لم يمكن دفع مثل هذه فانه لو دفعت الضروريات التي تقولها اهل القطر والعقول من غير نواطو ولا تشاعلم يمكن اقامة الحجة على بطل
وهذا هو السفسطة التي لا ينظر اهلها (٢٣٤) الابال فعل فكل من جحد القضايا الضرورية المسقرة في عقول بني آدم

والمرجسة والكرامية ومنهم من يقول بحشيشته وقدرته شافيا لكنه لم يزل متصفاه فهو
حادث الا حاد قديم النوع كما يقول ذلك من يقوله من من ائمة أصحاب الحديث وغيرهم من
أصحاب الشافعي وأحمد وسائر الطوائف واذا كان الجمهور ينادون بكم فتقدروا المنازعة بكنتم
وبين أئمتكم من الشيعة ومن وافقهم فان هؤلاء وافقواكم على أنه حادث لكن يقولون هو
قائم بذات الله فيقولون قد جعنا جحنتا وجحنتكم فقلنا العدم لا يؤمر ولا ينهى وقلنا الكلام لا بد
أن يقوم بالمتكلم فان قائم لنا فقد قلتم بقيام الحوادث بالرب قلنا لكم نعم وهذا قولنا الذي دل
عليه الشرع والعقل ومن لم يقبل ان الباري يتكلم ويريد ويحب وبغض ويرضى وبأق
ويحيى وقد ناض كتاب الله ومن قال انه لم يزل ينادى موسى في الازل فقد خالف كلام الله
مع مكارمة العقل لان الله تعالى يقول قلنا جاء هاتودي وقال انما أمر اذا أراد شيئاً أن يقول
كن فيكون فأتى بالحروف الدالة على الاستقبال قالوا وبالجملة فكل ما يخرج به المعرفة والشيعة
مما يدل على أن كلامه متعلق بحشيشته وقدرته وأنه يتكلم اذا شاء وأنه يتكلم شأ بعد شئ فخص
نقوله وبما يقول به من يقول ان كلام الله قائم بذاته وأنه صفة له والصفة لا تقوم الا بالموصوف
فخص نقوله وقد أخذنا عما في قول كل من الطائفتين من الصواب وعدلنا عما رده الشرع
والعقل من قول كل منهما فاذا قالوا لنا هذا يلزم منه ان تكون الحوادث قامت به قلنا ومن أنكر
هذا قبلكم من السلف والائمة ونصوص القرآن والسنة تضمن ذلك مع صريح العقل وهو قول
لازم لجميع الطوائف ومن أنكره فلم يعرف لوازمه ومزاياه ولفظ الحوادث مجمل فقد رآه
الاعراض والمقاص والشمع من ذلك ولكن يقوم به ما شاءه ويقدر عليه من كلامه وأفعاله
ونحو ذلك مما دل عليه الكتاب والسنة ونحن نقول ان أنكر قيام ذلك به أنكره لا نكاره قيام
الصفة به كإنكار المعرفة أم تنكره لان من قامت به الحوادث لم يخل منها ونحو ذلك مما يقوله
الكلاسية فاذا قال بالاول كان الكلام في أصل الصفات وفي كون الكلام قائما بالمتكلم
لا منفصلا عنه كإثباتي هذا الباب وان كان الشافعي قلنا هؤلاء انحورزون حدوث الحوادث بلا
سبب حادث أم لا فان حوزتم ذلك وهو قولكم لزم أن يفعل الحوادث ما لم يكن فاعلا لها ولا
لضدها فاذا جاز هذا فلم لا يجوز أن تقوم الحوادث عن لم تكن قائمة به هي ولا ضدها ومعلوم أن
الفعل أعظم من القبول فاذا جاز فعلها بلا سبب حادث فكذلك قيامها بالمثل فان قائم القابل
لشي لا يخلو عنه وعن ضده لزم تسلسل الحوادث وتسلسل الحوادث ان كان ممكنا كان القول
الصحيح قول اهل الحديث الذين يقولون لم يزل متكلم اذا شاء كما قاله ابن الماركة وأجحد
خبل وغيرهما من أئمة السنة وان لم يكن جائزا كان قولنا هو الصحيح فقولكم انتم باطل على
كلا التقديرين فان قلتم لنا أنتم توافقونا على امتناع تسلسل الحوادث وهو جحنتا وجحنتكم على
قديم العالم قلنا لكم موافقتنا لكم جحد حله واذا كان قد قلنا امتناع تسلسل الحوادث
موافقة لكم وقلنا بان الفاعل لشي قد يخلو عنه وعن ضده مخالفة لكم وانتم تقولون ان قل
بالحوادث لزم تسلسلها وانتم لا تقولون بذلك قلنا ان صحت هاتان المقدمتان ونحن لا نقول
بموجبهم لزم خطونا في هذه وما في هذه وليس خطونا فيما سلمنا لكم بالولي من خطنا فيما

التي لم ينقلها بعضهم عن بعض كان
سوقضا ثانيا فاذا ادعى المدهي أن
التأثير امر وجودي وذلك معلوم
بالضرورة لم يقل له بل هو عسدي
للا يلزم التسلسل في الاثر فيه
قولان مشهوران لنظار المسلمين
والقول بجواز هو قول طوائف
كطائفة من المعتزلة يسمون أصحاب
المعاني من أصحاب عمر بن عباد
الذين يقولون الخلق خلق الى ما لا
نهاية له لكن هؤلاء مبتوت تسلسلا
في أن واحد وهو تسلسل في تمام
التأثير وهو باطل وقول طوائف من
أهل السنة والحديث كالذين يقولون
ان الحركة من لوازم الحياة وكل
شي متحرك والذين يقولون انه لم يزل
متكلم اذا شاء وغير هؤلاء فاذا
كان فيه قولان فاما أن يكون جائزا
أو يكون العلم بامتناعه نظريا يخفى
بل الجواب القاطع يكون وجوه
قد بسطناها في غير هذا الموضع
منها ما ذكرناه وهو ان يقال التأثير
سواء كان وجوديا أو عدميا سواء
كان التسلسل ممكنا أو مستعنا
فاحتجاجهم به على قدم العالم
احتجاج باطل أو يقال ان كان
التسلسل في الاثر فاممكنا بطلت
الحجة لا مكان حدوثه بتأثير حادث
وان لزم التسلسل وان كان ممكنا
لزم حدوث الحوادث بدون تسلسل
التأثير وهو بطل الحجة فالجواب الطائفة
على التقديرين وهذا الجواب مختصر
جامع فان الحجة مبناها على أنه لا بد

للعوالم من تأثير وجودي فان كان محدثا لزم التسلسل وهو متنع وان كان قديما لزم قدم الاثر فيقال
له ان كان التسلسل في الاثر فاممكنا بطلت الحجة لا مكان حدوثه عن تأثير حادث وذلك عن تأثير حادث وهم جواز امتناع التسلسل مقدمة

من مقدمات الدليل فإذا بطلت مقدمة من مقدماته بطل وان كان التسلسل معتزلاً أن تكون الحوادث حدثت من غير تأثير قديم
وحيث قد يمكن حدوث العالم بدون تسلسل الحوادث عن تأثير قديم وهو (٢٢٥) المطلوب وان شئت أدخلت المقدمة

الاولى في التسلسل أيضاً كما تقدم
التسليم عليه حتى يظهر الجواب على
كل تقدير وعلى قول كل طائفة من
نظار المسلمين ان كان منهم من يقول
التأثير في الحوادث وجودي قديم
ومنهم من يقول هو امر عدي ومنهم
من يقول بتسلسل الاثار الحادثة
والدهري بنى حجة على انه لا بد من
تأثير وجودي قديم وأنه حيث لا بد من
قدم ال اثر فيصاب على كل تقدير
فقال الثوريان ان كان عدياً بطلت
المقدمة الاولى وحيث حدثت
الحوادث بدون تأثير وجودي وان
كان وجودي بطلت التسلسل الحوادث
يمكن حدوثه بناً تسلسله
وبطل قولنا ما متابع تسلسل الاثار
وان كان تسلسل الاثار معتزلاً
اما التأثير القديم واما التأثير الحادث
بالقدرة او بالقدرة والشئ القدرة
وحيث تسلسل الحوادث مشهورة
فتكون صادرة عن تأثير قديم او
حادث واذا صار صدور الحوادث عن
تأثير قديم او حادث بطلت الحجة
وأصل هذا الكلام ان تأثير حدوث
الحوادث فلا بد لها من محدث وهو
المؤثر واحد انه هو التأثير في القول
في احداث هذه الحوادث والتأثير
فيها كالقول في احداث العالم
والتأثير فيه وهو لاد الدهرية بنوا
هذه الحجة على انه لا بد من تأثير
حادث ففقدوا التأثير في تأثير حادث كما
بنوا الاولى على انه لا بد من سبب
حادث فأخذوا الحجة من مسكة
واحدة وكتابه ما متابعها على ان

خالفاً فيما فيه فقد يكون خطوئاً في منع تسلسل الحوادث لافي قولنا ان القابل لشيء يتلوه عنه
وعن ضده فلا يكون خطوئاً في احدي السلسلتين دليل على جوابك في الاخرى التي خالفناكم فيها
أكثر ما في هذا الباب ان يكون متناقضين والتناقض شامل لنا ولكم ولا كثر من تكلم في هذه
المسئلة وتطارها وإذا كانت متناقضين فرجوعنا الى قولنا نوافق في العقل والنقل الاولى من
رجوعنا الى قولنا يخالف في العقل والنقل فنقول ان كون المتكلم بتكلمه كلام لا يتعلق بعينه
وقدرته او متفصل عنه لا يقوم به بخلاف العقل والنقل بخلاف تكلمه بكلام يتعلق بعينه
وقدرته قائمه فان هذا الاختلاف لا عقلاً ولا نقلاً قد نكتون لم نقله باوامة فتكون متناقضين
واذا كانت متناقضين كان الواجب أن نرجع عن القول الذي أخطأنا فيه لنوافق ما صابنا فيه
لا نرجع عن الصواب ليطرد الخطأ فنحن نرجع عن تلك المتناقضات ونقول بقول أهل الحديث
فان قلتم اثبات حادث بعد حادث لا الى أول قول الفلاسفة الدهرية قلنا بل قولكم ان الرب
تعالى لم يزل معطلا لا يمكنه أن يتكلم بشئ ولا أن يفعل شيئاً صريحاً أن يتكلم وأن يفعل بلا
حدوث سبب يقتضي ذلك قول بخلاف الصريح العقل ولما علمه المسلمون فان المسلمين يعلمون
أن الله لم يزل قادراً واثبات القدرة مع كون المقدور معتزلاً غير ممكن جمع بين النقيضين فكان فيما
عليه المسلمون من أنه لم يزل قادراً ما بين أنه لم يزل قادراً على الفعل والكلام بقدرته ومشيئته
والقول بدوام كونه متكلماً ودوام كونه فاعلاً بمشيئته منقول عن السلف وأئمة المسلمين من أهل
البيت وغيرهم كان المسألة وأجدن حبل والجاري وعثمان بن سعيد الدارمي وغيرهم وهو
منقول عن جعفر بن محمد الصادق في الأفعال المتعديّة فضلاً عن اللازمة وهو دوام احسانه
والفلاسفة الدهرية قالوا يقدم العالم وان الحوادث فيه لا الى أول وان الباري موجب بذاته
للعالم ليس فاعلاً بمشيئته وقدرته ولا يتصرف بنفسه وأتم واقفتمهم على طائفة من باطلهم حيث
قلتم انه لا يتصرف بنفسه ولا يقوم به امر يتخاره ويقدر عليه وجعلوه كالجماد الذي لا تصرفه
ولا فعل وهم جعلوه كالجماد الذي لم يزمه وعقوبه لا يمكنه دفعه عنه ولا قدرته على التصرف فيه
فوافقتمهم على بعض باطلهم ونحن قلنا بما نوافق العقل والنقل من كمال قدرته ومشيئته وأنه
قادراً على الفعل بنفسه كف شاء وقلنا انه لم يزل موصوفاً بصفات الكمال متكلماً ذاتاً لا نقول ان
كلامه مخلوق منفصل عنه فان حقيقة هذا القول انه لا يتكلم ولا نقول انه شئ واحد امر ونهى
وخبر وان معنى التوراة والانبيا والاحكام والامر والنهي صفة شئ واحد فان هذا أكبر
للعقل ولا نقول انه اصوات منقطعة متضادة زلزلة فان الاصوات لا تبقى زمانين وايضا قلنا
بهذا القول والذي قبله لزم ان يكون تكلم الله لا لا يمكنه ولا يوصى ولخلقهم يوم القيامة ليس الا مجرد
خلق الادراك لهم لانهم كان اوليا لم يزل ومعلوم ان النصوص دل على ضد ذلك ولا نقول انه
صار متكلماً بعد ان لم يكن متكلماً فانه وصفه بالكمال بعد النقص وأنه صار محلاً للحوادث التي
كلها بعد نقصه ثم حدوث ذلك الكمال لا بد من سبب والقول في الثاني كالقول في الاول
ففيه تجد جلاله ودوام اعلاه وبهذا يمكن ان يكون العالم وكل ما فيه مخلوقاً فانه حادث بعد ان لم
يكن لانه يكون بسبب الحدوث وهو ما قام بذاته من كلامه وأفعاله وغير ذلك في عقل سبب حدوث
الحوادث ومع هذا يجتمع ان يقال بقدم شئ من العالم لانه لو كان قديماً كان مبدعه موجبا

(٢٩ - منهاج أول)

التسلسل في الاثار (٣) القائلون بقدم العالم والقائلون بحدوثه كما يجوز طوائف من أهل

الملل أو أكثر الملل فإذا أجيبوا على التقديرين وقيل لهم ان كان التسلسل جائزاً بطلت هذه الحجة وقولنا وان لم يكن جائزاً بطلت أيضاً

(٣) قوله القائلون كذا في الاصل والكلام منقطع عما قبله فلهذا سقط من النسخ بخبره أو نحوه قبل القائلون كتبته معجزة

هذه وثائق كان هذا جواباً قطعاً ولكن لفظ التسلسل فيه اجال واشباهه كما في لفظ الدور فان الدور راد به الدور القبلي وهو متع بصريح العقل واتفاق العقلاء وراد به الدور المعنى الاخرى وهو جاز بصريح العقل واتفاق العقلاء ومن أطلق

(٢٣٦)

امتناع الدور فمراده الاول وهو غلط في الاطلاق ولفظ التسلسل راد به التسلسل في المؤثرات وهو أن الحادث فاعل ولا فاعل فاعل وهذا باطل بصريح العقل واتفاق العقلاء وهذا هو التسلسل الذي أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأن يستعان بالله منه والاتباع عنه وأن

(مطلب عصمة الانبياء عليهم الصلوة والسلام)

يقول القائل أنت بالله ورسله كما في الصحاح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتي الشيطان أحدكم فيقول من خلق كذا من خلق كذا حتى يقول له من خلق ربك فإذا بلغ ذلك فليستعذ بالله وابسته وفي رواية لا يزال الناس يتناولون حتى يقولوا هذا خلق الله الخلق من خلق الله فبيناً أنا في المصداق إذاني ناس من الأعراب فقالوا يا أبا هريرة هذا خلق الله الخلق من خلق الله قال فخذ حصي بكفه فرماه به ثم قال قوموا قوموا صدق خليلي وفي الصحيح أيضاً عن أنس بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قال الله أن أمثك لا يزالون يسألون ما كذا ما كذا حتى يقولوا هذا خلق الله الخلق من خلق الله وهذا التسلسل في المؤثرات والفاعلين يعترن به تسلسل آخر وهو التسلسل في عام الفعل والتأثير وهو أن تسلسل في جنس الفعل وتسلسل في الفعل المفعول فالاول مثل أن يقال لا يفعل الفاعل شيئاً أصلاً حتى يفعل شيئاً معيناً أو

بذاته لازمه موجه ومقتضاه فإذا كان الخالق فاعلاً يفعل يقوم بنفسه بحسبته واختياره امتنع أن يكون موجباً بذاته لشي من الأشياء فامتنع قدم شيء من العالم وإذا امتنع من الفاعل المختار أن يفعل شيئاً مفصل لعلته مقارناته مع أنه لا يقوم بفعل اختياري فلا يمنع ذلك إذا فهمه فعل اختياري بطريق الأولى والأخرى لأنه على هذا التقدير الأول يكفي في نفس الشيئية والفعل الاختياري والقسرة ومعلوم أن ما توقف على الشيئية والفعل الاختياري القائم به يكون أولى بالحدوث والتأخر عما لم يتوقف على الأعلى بعض ذلك والكلام على هذه الأمور مبسوط في غيرها الموضوع وأكثر الناس لا يعلمون كثيراً من هذه الأقوال ولذلك كثروا بينهم القيل والقال وما ذكرناه إشارة إلى جميع المذاهب

(فصل) وأما قوله أن الأنبياء معصومون من الخطأ والسهو والمعصية صغيرها وكبيرها من أول العمر إلى آخره والام يبقون في عبادهم فبما بلغونه فانفتحت فائدة البعثة وزم التنفير عنهم فيقال أولاً أن الإمامية متنازعون في عصمة الأنبياء قال الأشعرى في المقالات واختلف الروافض في الرسول هل يجوز عليه أن يعصى أم لا وهم فرقتان * فالفرقة الأولى منهم يزعمون أن الرسول جاز عليه أن يعصى الله وأن النبي قد عصى في أخذ الفداء يوم بدر فأما الأئمة فلا يجوز ذلك عليهم فإن الرسول إذا عصى فإن الوحي يأتيه من قبل الله والأئمة لا وحي إليهم ولا تنهط الملائكة عليهم وهم معصومون فلا يجوز عليهم أن يسهوا ولا يغلطوا وأن جاز على الرسول العصيان والقائل بهذا القول هشام بن الحكم * والفرقة الثانية منهم يزعمون أنه لا يجوز على الرسول أن يعصى الله عز وجل ولا يجوز ذلك على الأئمة لأنهم جميعاً حجج الله وهم معصومون من الزلل ولما جاز عليهم السهو واعتماد المعاصي لكانوا قد ساءوا والمأمومين في جواز ذلك عليهم كما جاز على المأمومين ولم يكن المأموم أجوز إلى الأئمة من الأئمة لو كان ذلك جائزاً عليهم جميعاً فلا يجوز أن يقرهم الله على الخطأ في شيء مما بلغوه عنهم ثم يقال ثانياً قد اتفق المسلمون على أنهم معصومون فيما بلغوه عن الله وهذا يحصل المقصود من البعثة وأضاف وجب كون النبي لا يتوب إلى الله فينبأ بحجة الله وفرجه بوبته وترتفع درجة به بذلك ويكون بعد التوبة التي يحبها الله منه خيراً مما قبلها فهذا مع ما فيه من التكذيب الكتاب والسنة غض من مناصب الأنبياء وسلبهم هذه الدرجة ومنع احسان الله إليهم وتفضله عليهم بالحق والمغفرة ومن اعتقد أن كل من لم يكفر ولم يذنب أفضل من كل من آمن بعد كفره وأواب بعد ذنب فهو مخالف لما علم بالاضطرار من دين الاسلام فابن من المعلوم أن الصحابة الذين آمنوا برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بعد كفرهم وهذا الله بعد ضلالهم وانابوا إلى الله بعد ذنبهم أفضل من أولادهم الذين ولدوا على الاسلام وهل يشبه بني الانصار بالانصار وبني المهاجرين بالمهاجرين الامن لاعلمه (١) وأين المنقلب نفسه من السيئات إلى الحسنات بنظره واستدلاله وصبره واجتهاده ومقارنته عادته ومعاداة له لا صدقائه إلى آخر ما يحصل له مثل هذه الحال وقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه اغمايقنض عري الاسلام عرو وعروة إذا نشأ في الاسلام لم يعرف الجاهلية وقد قال تعالى والذين لا يدعون مع الله الهاً آخراً ولا يقتلون النفس التي حرم الله الإلحاق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلقأنا ما ضاعف له العذاب يوم القيامة

(١) قوله وأين المنقلب الخ في العبارة نقص أو تحريف والاصل الخ لمن لم يحصل له الخ فتأمل

لا يحدث شيئاً حتى يحدث شيئاً أو لا يصدر عنه شيء حتى يصدر عنه شيء فهذا أيضاً باطل بصريح العقل واتفاق العقلاء وهذا هو الذي يصح أن يجعل مقدمة في دوام الفاعلية بأن يقال كل الأمور المعترية في كونه فاعلاً كان كنت قديماً لم قدم الفعل

ويحذف

وان حدث فيها شيء فالقول في حدوث ذلك الحادث كقول في حدوث غيره فالامور المعتمدة في حدوث ذلك الحادث ان كانت قديمة لم
 قدم الفعل وان كانت محدثة لمزم ان لا يحدث شيء من الاشياء حتى يحدث (٢٢٧) شيء وهذا جاع بين التفتيش وقد يسمى هذا ادورا

ويسمى تسلسلا وهذا هو الذي اجاب
 عنهم من اجاب بالعارضة بالحوادث
 المشهودة وجوابه ان يقال انهي
 بالامور المعتمدة بالامور المعتمدة في
 حتم ثوبه فاعلام الامور المعتمدة
 في فعل شيء معين اما الاول فلا يلزم
 من دوامها واما فعل شيء من العالم
 واما الثاني فيجوز ان يكون كل
 ما يعتبر في حدوث المعين كالفلك
 وغيره حادثا ولا يلزم من حدوث
 شرط الحادث المعين هذا التسلسل
 بل يلزم منه التسلسل المتعاقب
 في الآثار وهو ان يكون قبل ذلك
 الحادث حادث وقبل ذلك الحادث
 حادث وهذا جائز عندهم وعند آفة
 المسلمين وعلى هذا فيجوز ان يكون
 كل ما في العالم حادثا مع التزام هذا
 التسلسل الذي يحوزونه وقد راد
 بالتسلسل في حدوث الحادث المعين
 او في بعض الحوادث ان يكون قد
 حدث مع الحادث تمام مؤثره
 وحدث مع حدوث تمام المؤثر المؤثر
 وهم يروا في تمام التأثير فقد تبين
 ان التسلسل اذا راد به ان يحدث
 مع كل حادث بقائه يكون تمام
 التأثير ومع الآثار حادثا وهم يروا
 فهذا مجتمع وهم من جنس قولهم
 في العاقبة التسلسل وان راد به
 ان يحدث قبل كل حادث وهم يروا
 فهذا انه قولنا وآفة المسلمين وآفة
 الفلاس فيجوزونه وكان التسلسل
 راد به التسلسل في المؤثرات وفي
 تمام التأثير راد به التسلسل
 المتعاقب شيئا بعد شيء وراد به
 التسلسل المتعاقب شيئا مع شيء

ويختلف فيه مهنا الامن تاب وآمن وعمل عاصيا فاولئك بدل الله سائرهم حسنتا وقد
 ثبت في صحيح مسلم عن ابي ذر رضي الله عنه قال قال رسول صلى الله تعالى عليه وسلم اني انا اعلم آخر
 اهل الجنة دخولا الجنة وآخر اهل النار وخروجها من اجل يؤتيه يوم القيامة فقال اعرضوا عليه
 صغارتوه وارفعوا عنه كبارها فعرض عليه صغارتوه به فقال علمت يوم كذا وكذا وكذا وكذا
 وعلمت يوم كذا وكذا وكذا وكذا اقول نعم لا يستطيع ان ينكر وهو مشفق من كبار ثوبه ان
 تعرض عليه فقال له فان لك مكان كل سنة حسنة فقول لرب قد علمت اشياء لا رايها هنا
 فلقد رايته رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ضحك حتى بدت نواجذه فابن من تبدل سائرته
 حسنتا الى من لم يحصل له تلك الحسنات ولا ريب ان السائر لا يؤمر بها وليس للعدنان
 يفعلها المقصد بذلك التوبة منها فان هذا مثل من يريد ان يحرره العدو عليه ليعلمه بالجهاد او
 ينير الاسد عليه ليقطعه ولعل العدو يغلبه والاسد يفرسه بل كن يريد ان يأكل السم شرب
 الترياق وهذا جهل بل اذا قدم من ابني العدو فقله كان افضل ممن لم يكن كذلك وكذلك من
 صادقه الاسد وكذلك من اتقى انه شرب السم فسقى ترياقا يمنع نفوسا من السموم فيه كان بدنه اصح
 من بدن من لم يشرب ذلك الترياق والذوب انما انصرف اصحابها اذا لم يتوبوا منها والجمهور الذين
 يقولون بجواز الصغار عليهم يقولون انهم معصومون من الاقرار عليها وحديثنا وصوفهم
 الاعايفه كالمسلم فان الاعمال بالخواتيم مع ان القرآن والحديث واجاع السلف معهم
 والمنكرون لذلك يقولون في تحريف القرآن ما هو من جنس قول اهل البيت ومحرفون
 الكلم عن مواضع فتقولهم في قوله تعالى لا يغفر الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر اذ ذنب آدم وما
 تأخر من ذنب امته فان هذا وهو من تحريف الكلم عن مواضعه اما اولافلان آدم تاب
 وغفر له ذنبه قبل ان ولد وروح واراهم فكيف يقول له انما تغفر لك فها مينا لا يغفر ذنب آدم
 واما ثانيا فلان الله يقول ولا تزروا زورا زورا ثمى فكيف يضاف ذنب أحد إلى غيره واما
 ثالثا فلان في حديث الشفاعة الذي في الصحاح انهم باؤن آدم فيقولون انت آدم اول البشر
 خلقك الله سيدا ونفع قبلك من روجه واما بعدك ملائكته انشعوا الى ربك فذكر خطيئته
 وباؤن فحواراهم وعيسى وموسى فيقولون لهم اذهبوا الى محمد عند غفر الله ما تقدم من
 ذنبه وما تأخر فكان سبب قبول شفاعته كمال عوديته وكال مغفرة الله فلو كانت هذه لادم
 لكان شفع لاهل الموقف واما رادافلان هذه الآية لما نزلت قال اصحابه رضي الله عنهم
 يا رسول الله هذا الاية فما نازل الله عز وجل هو الذي ازل السكينة في قلوب المؤمنين
 لئلا يدادوا عما نالهم اعيايتهم (١) فلو كان ما تأخر من ذنبهم لقال هذه الآية واما ما نالهم فكيف
 يقول عاقل ان الله غفر ذنوب امته كلها وقدم على ان منهم من يدخل النار ويخرج منها بالشفاعة
 فهذا او مثاله من خيارنا وابلات المانع لما دل عليه القرآن من توبة الانبياء من ذنوبهم
 واستغفارهم وذنوبهم انهم لم يكن هناك ما وجب توبه ولا استغفار ولا تفضل الله عليهم بعينه
 وفرح بعبادته ومغفرة ورجعتهم فكيف يسأرون توبه بلا تهم التي فهمان تحريف القرآن
 وقول الباطل على الله ما ليس هذا موضع بسطه واما قوله ان هذا ابني الوثوق ووجب التنفير
 فليس هذا بصحيح فيما قبل النبوة ولا فيما يقع خطأ ولكن غاية ان يقال هذا موجود فيما بعد
 (١) قوله فلو كان الخ كذا في أصله وفي الكلام نقص خبر كان لمعفو غفورا فاما مل كسبه معجبه

فقولنا ايضا ان المؤثر يستلزم اثره راد به ان يكون معه في الزمان كما نقوله في الدهرية في قدم الافلاك وقدر ادمه ان يكون
 عقبه فهذا هو الاستلزام المعروف عند جمهور الفلاس وعلى هذا فيمتنع ان يكون في العالم شيء قديم والناس لهم في استلزام المؤثر اثره

قولان فمن قال ان الحادث يحدث في الفاعل بدون سبب حادث فله يقول المؤثر التام لا يجب ان يكون أو معه بل يجوز تراخيه
ويقول ان القادر المختار يرجح أحد مقدوريه (٢٣٨) بمجرد قدرته التي لم تزل أو بمجرد مشيئته التي لم تزل وان لم يحدث عند

وجود الحادث سبب والقول
الثاني ان المؤثر التام يستلزم ان
لكن في معنى هذا الاستلزام قولان
أحدهما ان يكون معه بحيث
يكون زمان الاثر المعين
زمان المؤثر فهذا هو الذي تقوله
المتفلسفة وهو معلوم القصاد
بصرح العقل عند جمهور العقلاء
والثاني ان يكون الاثر عقب تمام
المؤثر وهذا يقربه جمهور العقلاء
وهو يستلزم ان لا يكون في العالم
شيء قديم بل كل ما فعله القديم
الواجب بنفسه فهو محدث وان
قبل انه لم يزل فعلا وان قيل بدوام
فاعليته فذلك لا يناقض حدوث
كل ماساويل هو مستلزم حدوث
كل ماساويل فان كل مفعول فهو
محدث فكل ماساويل مفعول فهو
محدث يسبق بالعدم فان المسبوق
بغيره سبب قديم لا يكون قدما
والاثر المنعقب زمان تمام التأثير
كتقديم بعض أجزاء الزمان على
بعض وليس في أجزاء الزمان شيء (١)
وان كان حقه قديما بل كل جزء
من الزمان يسبق ما هو قديم
من التأثيرات تاتر لعينه تاتر قديم
كليس من أجزاء الزمان جزء قديم
فمن تدبر هذه الحقائق وتبين له

(مطلب دعوى عصبة الآخرة)
ما فيها من الاشياء والاتباس بين
له محاربات كابر النظائر في هذه
المهام التي تحاربها الابصار والله
يهدي من يشاء الى صراط مستقيم
وحقيقة الامر ان هؤلاء الفلاسفة سواهم قد قدم العالم على مقدمتين احدهما ان الترجيح لادله من
مخرج تام بحجبه والثانية انه لو حدث الترجيح للزم التسلسل وهو باطل وهم متناقضون فانهم يتقيض هاتين المقدمتين اما جواز

(١) قوله وليس في أجزاء الزمان شيء كذا في الاصل ولعله سقط من الكلام لفظ قديم أو نحو ذلك فقامل كتبه معجمله
لسوا
مخرج تام بحجبه

التسلسل فان ارادوا به التسلسل المتعاقب في الآثار شيأ بعد شي فهم يقولون بجواز ذلك وحديثه فلا يمنع أن يكون كل ماسوى الله محدثا كائنا بعد ان لم يكن كالفلك وغيره وان كان حدوثه موقوفا على سبب (٢٣٩) حادث قبله وان ارادوا التسلسل المقترب

وهو انه لو حدث حادث لازم أن يحدث تمام تأثره ومع حدوث تمام تأثره يحدث تمام تأثر المؤثر فهذا باطل بصرح العقل وقموا بقولهم على امتناعه وان عتوا بالتسلسل انه لو حدث مخرج لازم أن لا يحدث شي حتى يحدث شي فهذا امتناع قص وهو محتمل أيضا فاذا قال القائل لو حدث سبب وجب ترجيح جنس الفعل لززم هذا التسلسل فهو صادق ولكن هذا يفيد أنه لا يحدث مخرج وجب ترجيح الفعل بل لازال جنس الفعل موجودا فهذا يسلّم لهم لأنه المسلم لكن ليس في هذا ما يقتضى صحة قولهم بقدم شي من العالم بل هذا يقتضى حدوث كل ماسوى الله فانه اذا كان جنس الفعل لم يلزم انه لازال الفعول لا تحدث شيأ بعد شي وكل مفعول يحدث مسبوق بعدم نفسه ولكن هؤلاء يظنون أن الفعل يجب أن يقارن الفاعل (١) على مفعوله زمان وهذا غلط بين لمن تصوره وهو معلوم الفساد العقل عند عامة العقلاء ولهذا لم يكن في العقلاء من قال ان السموات والارض قد عتبت أزلية الا لفظة قليلة ولم يكن في العالم من قال انها مفعولة وهي قد عتبت الاثرية من هذه الطائفة الذين خالفوا صريح العقول وصحح المنقول وقولهم بان المؤثر التام الا ان يستلزم أن لا يخلو هذا الاعتبار الذي يزعمون أن يكون معه لا يتقدم المؤثر على أثره بل زمان وجب أن لا يحدث في العالم شي وهو خلاف

ليسوا زنادقة متناقضين لكنهم جهلوا وصلوا واتبعوا أهواءهم وأما أولئك فاعتهم الكبار العارفون بحقيقة دعواهم الباطنية زنادقة منافقون وأما عوامهم الذين لم يعرفوا باطن أمرهم فقد يكونون مسلمين * وأما المسائل المتقدمة فقد شملنا غير الامامة فيها بعض الطوائف الاغلوها في عصبة الانبياء فلو عرفهم عليه أحد بضاحت ادعوا أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يسهر فان هذا الأعل أحد ادوا فقههم عليه الا أنهم لأن يكون من غلاة جهال التسلك فان ينسبهم وبين الرافضة قدرا مشتركا في الغلو وفي الجهل والافتقار الى العلم بحصته والطائفتان يشبهان النصارى في ذلك وقد تقرب اليهم بعض المصنفين من الغلاة في مسألة العصبة والكلام في أن هؤلاء اعتقدوا فرض الله الاعيان بهم وتلقى الدين منهم دون غيرهم ثم في عصمتهم عن الخطأ فان كلام هذين القولين لا بقوله الاضرط في الجهل او مفرط في اتباع الهوى أو في كلامهما فن عرف دين الاسلام وعرف حال هؤلاء كان عالما بالاضطرار من دين محمد صلى الله تعالى عليه وسلم بطلان هذا القول لكن الجهل لاحذه وهو لم يذكر حجة خارجة غير حكاية المذهب فانخرأ الرد الى موضعه

* وأما قوله وأخذوا أحكامهم الفروعية عن الأئمة المعصومين السابقين عن جدتهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الخ فيقال أولا القوم المذكورون انما كانوا يتبعون الحديث من العلماء به كما تعلم سائر المسلمين وهذا امتواثر عنهم فعلى بن الحسين يروي تارة عن أبان بن عثمان بن عفان عن أسامة بن زيد مولى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يروى الكافر ولا الكافر المسلم رواه البخاري ومسلم وأبو جعفر محمد بن علي يروي عن جابر بن عبد الله حديث مناس الحلي الطويل وهو أحسن ما روي في هذا الباب ومن هذه الطوائف رواه مسلم في صحيحه من حديث جعفر بن محمد عن جابر يروي أيضا (١)

وأما ثالثا فليس في هؤلاء من أدرك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهو بمنزلة (٢) وهو الثقة الصدوق فيما يخبر به عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان أمثاله من الصحابة ثقات صادقون فيما يخبرون به أيضا عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والله الخد من أصدق الناس حدثا شاعرا لا يعرف منهم من تعد علسه كذب ما ع أنه كان يقع من أحدهم من الهنات ما يقع ولهم ذنوب وليسوا معصومين ومع هذا فقد جبر أصحاب النقر والامتحان أحاديثهم واعتبروها باعتبار الأحاديث فلم يوجبوا جحد عن أحد منهم تعد كذبه بخلاف القرن الثاني فانه كان في أهل الكوفة جماعة يتعمدون الكذب ولهذا كان الصحابة كلهم ثقات باتفاق أهل العلم بالحديث والفتحة حتى الذين كانوا ينكرون عن معاوية رضي الله عنه اذا حدثهم على منبر المدينة يقولون كان لا ينه في الحديث عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حتى يسرن إلى أوطاعه ما عارف منه روى حديثين رواهما أبو داود وغيره لانهم معروفون بالصدق على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حفظا من الله لهذا الدين ولم يتعمدوا الكذب على النبي صلى الله

(١) هكذا ياض بالاصل وبما سقط هنا قوله وأما ثانيا ما يتعلق به (٢) قوله وهو الثقة الصدوق كذا في الأصل وقبله سقط ظاهر وهو لا على كرم الله وجهه وهو الثقة كسبه صحيحه

المشاهدة فقد قالوا عايننا الحس والعقل وأخبار الانبياء وهذه هي طرق العلم واذن كان المتعاقب هو جواز التسلسل في أصل التأثير والتسلسل المقارن مطلقا وأما التسلسل في الآثار شيأ بعد شي فهم مصرحون به معترفون بجواز وقدم العالم ليس لازما مستلزما

(١) قوله على مفعولة لعل هنا سقلا وأصل الكلام مع تقديم الفاعل على مفعوله فاقبل كسبه صحيحه

لجزا التسلل وانما خضوبه المعتلة ومن اتبعهم من الكلاية وغيرهم الذين وافقوهم على نفي الافعال القائمة بآؤني الصفات والافعال فقالوا لهم انتم قد رغب في الازل ذاتا معطلة عن الفعل (٣٣٠) فبمقتضى ان يحدث عناشي لانه يستلزم الترجيح بلا مرجح فالطريق التي

تقطع هؤلاء الفلاسفة ان يقال ان كان التسلسل في الازل فاشأ بعدشئ مستعاطل بالجهة وان كان جائزا أمكن أن يكون حدوث ككل شئ من العالم مناعلي حوادث قبله امامعان حادثه شأ بعدشئ في غير ذات الله تعالى وأما أمور قائمة بذات الله تعالى كما يقول أهل الحديث وأهل الانبياء الذين يقولون لم يزل متكلما اذا شاء فعلا لما يشاء واما غير ذلك كما قاله الاروي وغيره والجهة بالتقديرات في تسلسل الحوادث متعددة ومهما قدر منها كان أسهل من القول بان السموات ازلية وان الله لم يخلق السموات والارض وما بينهما في ستة ايام وهؤلاء الفلاسفة يحسون بجهل دعواهم فليس في العقل ما يوجب ترجيح قدم الافلال على سائر التقديرات ومن يقر بالبيع كمن يقر بالشرائع منهم فأي تقدير قدره كان أقرب الى الشرع من قولهم بقدم الافلال وأما المقدمة الثانية وهي ترجيح بلا مرجح فانهم الزموا بها القائلين بالحدوث بدون سبب حادث وهي لهم الزم فان الحوادث المتعبدية تقتضي بتجدد اسباب حادثه فالحدوث أمر ضروري على كل تقدير والذات القديمة المستلزمة لوجودها ان لم يتوقف حدوث الحوادث عنها على تغيرها لم يقارنه الحوادث لها في الازل وهذا باطل بالضرورة والحس وان توقف على غير هاذل انغيران كان قدما أزليا كان معها

تعالى عليه وسلم الاهتلك الله مستر وكشف أمره ولهذا يقال لوهم رجل بالسحر ان يكذب على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لاصبح الناس يقولون فلان كذاب وقد كان التابعون بالبدنية ومكة والشام والبصرة لا يكاد يعرف فهم كذاب لكن الغلط لم يسلم منه بشر ولهذا يقال فبين يضعف منهم ومن أمثالهم تكلم فيه أهل العلم من قبل حفظه أي من جهة سوء حفظه فبنسى لامن جهة تعبد الكذب * وأما الحسن والحسين فبات النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهما صغيران في سن التمييز وابتهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قليلة * وأما سائر الاثنى عشر فذكروا النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقول البقي انهم نقوا عن جدهم ان أراد بذلك أنه أوصى اليهم ما قال جدهم فهذه نبوة كما كان يوصي الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما قاله غيره من الانبياء وان أراد انهم سمعوا ذلك من غيرهم فيمكن أن يسمع من ذلك الغير الذي سمعوه منهم سواء كان ذلك من بني هاشم أو غيرهم فأى ضربة لهم في النقل عن جدهم الانكسار والعناية والاحتكام فان كل من كان أعظم اهتما وعناية بأحاديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وتلقاها من مفاها كان أعلم بها وليس من خصائص هؤلاء بل في غيرهم من هو أعلم بالسنة من أكثرهم كما وجد في كل عصر من غربي هاشم أعلم بالسنة من أكثر بني هاشم فالزهرى أعلم بأحاديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأحواله وأقواله باتفاق أهل العلم من أبي جعفر محمد بن علي وكان معاصره وأما موسى بن جعفر وعلي بن موسى ومحمد بن علي فلا يستريب من له من العلم نصيب أن مالك بن أنس وجادين بن دوح جادين مسلما واليبن سعدوا الازاعي ويحيى بن سعيدو وكيع بن الجراح وعبد الله بن المبارك والشافعي وأحمد بن حنبل واسحق بن راهبه و أمثالهم أعلم بأحاديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم هؤلاء وهذا أمر تشهد به الا نارا التي تعابن وتسمع كما تشهد الا نارا بأن عرب الخطباء رضى الله عنه كان أكثر فتوحا وجهاد بالمومنين وأقصد على قمع الكفار والمناققين من غيرهم مثل عثمان وعلي رضى الله عنهم أجمعين * ومما يبين ذلك أن القدر الذي ينقل عن هؤلاء من الاحكام المستندة الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ينقل عن أولئك ما هو أضلعه * وأما دعوى المدعي أن كل ما أقر به الواحد من هؤلاء فهو منقول عندهم عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فهذا كذب على القوم رضى الله عنهم أجمعين فانهم كانوا يعززون بين ما يروونه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وبين ما يقولون من غير ذلك وكان على رضى الله عنه يقول اذا حدثتكم عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فوالله لا أن آخر من السماء الى الارض أحب الي من أن أ كذب عليه واذا حدثتكم فيما بيني وبينكم فان الحرب خدعة ولهذا كان يقول القول ويرجع عنه ولهذا كانوا ينتزعون في المسائل كانوا ينتزع غيرهم وينقل عنهم الاقوال المختلفة كان ينقل عن غيرهم وكتب السنة والشعبة معلومة بالروايات المختلفة عنهم * وأما قوله ان الامامة ينتقلون ذلك خلفا عن سلف الى ان تتم الرواية بأحد المعصومين فيقال أولان كان هذا صحيحا فالتنقل عن المعصوم الواحد يغني عن غيره فلا حاجة في كل زمان الى معصوم وأيضا فاذا كان النقل موجودا فأى فائدة في هذا المنتظر الذي لا ينقل عنه شئ ان كان النقل عن أولئك كافيا فلا حاجة اليه وان لم يكن كافيا لم يكن ما نقل عنهم كافيا للتدني بهم ويقال ثانيا في بيب النقل عن أحد هؤلاء كان غايته أن يكون كالوسع منه وحينئذ فله

فيلزم مقارنة الحوادث لها وان كان حادثا فقول في سبب حدوثه كالقول في غيرهم الحوادث ف هؤلاء الفلاسفة حكم أنكر وأعلى المتكلمين نفاة الافعال القائمة به انهم أثبتوا حدوث الحوادث بدون سبب حادث مع كون الفاعل موصوفاً بصفات الكمال

تصديقه في كل ما أخبر به ومن الجهاد معه دفع كل من عارض ما جاءه وأخذ في أسماء الله وآياته وهو أول أهل الكلام المخالفون للكتاب والسنة الذين منهم السلف والأئمة لا قاموا (٣٣٣) بكمال الأيمان ولا بكمال الجهاد بل أخذوا يناطرون أقواما من النكثار وأهل

البدع الذين هم أبعد عن السنة منهم بطريق لا يتم إلا بربط ما جاء به الرسول وهي لا تقطع أو تثبت الكفار بالمقول فلا آمنوا ما جاء به الرسول حتى الأيمان ولا جاهدوا الكفار حتى الجهاد وأخذوا يقولون أنه لا يمكن الأيمان بالرسول ولا الجهاد الكفار وأردع في أهل الاتحاد والبدع الأعماس لكنا من المعقولات وإن ما عارض هذه المعقولات من السمعات يجب رده تكديبا أو تأويلا أو تفويضا لأنها أصل السمعات وإذا حقق الأمر عليهم وجد الأمر بالعكس وأنه لا يتم الأيمان بالرسول والجهاد لا عسائده إلا بالمقول الصريح المناقض لما ادعوه من العقليات وسين أن المقول الصريح مطابق لما جاءه الرسول لا يناقضه ولا يعارضه وأنه بذلك صحيح الملاحضة وينقطع الكفار فحصل مطابقة العقل للسمع واستصار أهل العلم والأيمان على أهل الضلال والاتحاد ويحصل بذلك الأيمان بكل ما جاءه الرسول وإتباع صريح المقول والتمييز بين الثبوتات والشبهات وقد كتبت قديما ذكرت في بعض كلامي التي تدبر عامة ما يحتاج به النفاة من التصوف فوجدتها على نقض قولهم أدل من هنا على قولهم كاحتمالهم على نفي الرؤية بقوله تعالى لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار فبينت أن الأدراك هو الاحاطة بالرؤية وإن هذه الآية تدل على اثبات الرؤية أعظم من

وأبي يوسف ومحمد بن الحسن وزفر والحسن بن زياد والثواري والشافعي والويطعي والمزني وأحمد بن حنبل وأبي داود السجستاني والأثرم وأبراهيم الحاربي والبخاري وعثمان بن سعيد الدارمي وأبي بكر بن خزيمة ومحمد بن جرير الطبري ومحمد بن نصر المروزي وغير هؤلاء إلى اجتهدهم واعتبارهم مثل أن يعلاؤا سنة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الثابتة عنه ويجهلوا في تحقيق مسأله الأحكام وتنقيحها وتخريجها خبره - ممن أن يتسكوا بنقل الروافض عن العسكريين وأمثالهما فإن الواحد من هؤلاء لا علم بدين الله ورسوله من العسكريين أنفسهم فلو أنشأنا أحدهما بنقلنا رجوعه إلى اجتهداه أو لم ينجس رجوعه إلى فساد أحدهما بل ذلك هو الواجب عليه فكيف إذا كان ذلك نقلنا من مثل الرافضة والواجب على مثل العسكريين وأمثالهم أن يعلموا من الواحد من هؤلاء ومن العلما أن علي بن الحسين وأحمد بن محمد بن محمد كانوا هم العلماء الفضلاء وإن من بعدهم لم يعرف عنه من العلم ما عرف عن هؤلاء ومع هذا فكيف لا يتعلمون من علماء زمانهم ورجعون إليهم حتى قال أربعة فاما تحقيق المناط فهو متفق عليه بين المسلمين وهو أن ينص الله على تعليق الحكم بمعنى عام على فينتظر في ثبوته في أحاد الصور أو أنواع ذلك العام كأنص على اعتبار العدالة وعلى استقبال الكعبة وعلى تحريم الخمر والمسرور على حكم البين ونحو ذلك فينتظر في الشراب المتنازع فيه هل هو من الخمر أم لا وفي الفعل المتنازع فيه كالردو الشطرنج هل هو من الميسر أم لا وفي البمين المتنازع فيها كالحلف بالبحر وصدقة المال والعق والطلاق والحرام والظهار هل هي داخلية في الأيمان فتكفر أم في العقود الخالوة بها فإنها من حلفها أم لا لا يدخل في هذا ولا في هذا فلا يلزمه شيء بحال ونحو ذلك (الرابع) أن يقال لا ريب أن ما ينقله الفقهاء عن مثل أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم هو أصح مما ينقله الروافض عن مثل العسكريين ومحمد بن علي الخوادم وأمثالهم ولا ريب أن هؤلاء أعلم بدين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من أولئك في عدل عن نقل الأصدق عن الأعمى لا في نقل الأكتف عن المرجوح كان مصابيا في دينه أو عقله أو كليهما فقد تبين أن ما حكاه عن الإمامية مفضل لا لهم ليس فيه شيء من خصائصهم إلا القول بعصمة الأئمة فأعما يشاركتهم فيه من هو منهم وما سواهم كما أن أبو طلائع غيرهم من أهل السنة القائلين بخلافة الثلاثة يقول به وما اختلفت الإمامية من عصمة الأئمة فهو في غاية الفساد والبعث عن العقل والدين وهو أقدم من اعتقاد كثير من التسالفة في شيوخهم أنهم يحفظون وأضعف من اعتقاد كثير من قدماء الساميين أتباع بني أمية أن الإمام يجب طاعته في كل شيء وإن الله إذا اختلف أمانا ما قبل منه الحسنات وتجاوز له عن السيئات لأن الخلافة في الشيخ وان غلوا في شيء فلا يقصرون الهدى عليه ولا يمنعون أتباع غيره ولا يكفرون من لم يقل بعشيته ولا يقولون فيه من العصمة ما يقول هؤلاء اللهم الامن بخير عن الدين بالكلية فذلك في الخلافة في الشيوخ كالنصيرية والاسمعية والرافضة قبل حال الشرف فيها كثر والعلوفهم أعظم وشمرهم جزء من شمرهم وأما غالب الساميين أتباع بني أمية فكانوا يقولون أن الله إذا استخاب خليفة فنقل منه الحسنات وتجاوز له عن السيئات وبعثوا له لا يحاسبه ولهذا أسأل الوليد بن عبد الملك عن ذلك

العلامة
من ردهم محدث الاستعواء بينما أن دلالة هذه الآية على نفي قولهم أقوى فانها تدل على أن بعض الذكر محدث وبعضه ليس بمحدث

وهو مدلولهم والحدوث في لغة العرب العام ليس هو الحدوث في اصطلاح أهل الكلام فان العرب يسمون ما يجد حاداً وما تقدم على غير مقدمه وان كان بعداً أن لم يكن كقوله تعالى كالعرجون (٣٣٣) القديم وقوله تعالى عن اخوته يوسف تأتته

العباءة فقالوا له يا امير المؤمنين أنت اكرم على الله أم داود وقد قال له داود انا جئت بك خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله ان الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد عما يسواوم الحساب وكذلك سؤال سليمان بن عبد الملك عن ذلك لابي حازم المدني في موطنه المشهور فذكر له هذه الآية ومع خطاهوا وضلالهم فكانوا يقولون ذلك في طاعة امام معصوم قد اوجب الله طاعته في موارد الاجتهاد كيجب طاعة والى الحرب وقاضى الحكم ليجعلونه شرعاً ما يجب على كل أحد ولا يجعلونه معصوماً عن الخطا ولا يقولون انه يعرف جميع الدين لكن غلط من غلط منهم من جهة أنهم كانوا يطعنون الولاية طاعة مطلقة ويقولون ان الله امرنا بطاعتهم الثانية قول من قال منهم ان الله اذا استخلف خليفة تقل منه الحسنات وتجاوز له عن السيئات وأين خطاهوا ولا من ضلال الرافضة القائلين بعصمة الائمة ثم قد تبين من ذلك أن ما نفي ردوا به عن جمهور أهل السنة كله خطأ وما كان منهم من صواب فهو قول جمهور أهل السنة وبعضهم ونحن لانقول ان جميع طوائف أهل السنة مصيبون بل فيهم المصيب والمخطئ لكن صوابهم أكثر من صواب الشيعة وخطأ الشيعة أكثر فهذا القدر في هذا المقام يثبت به ما دعاهم به رجحان قول الامامية فان بهذا القدر يتبين أن مذهب أهل السنة أرجح ولكل مقام مقال وقد يقال ان الاميان أرجح من الكفر اذا احتج الى المضالفة عندهم ينظر ان ذلك أرجح قال تعالى ومن احسن ديناً ممن اسلم وجهه لله وهو محسن واتبع ملة ابراهيم حنيفاً واتخذ الله ابراهيم خليلاً وقال تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا السبع ذلكم خير لكم وقال تعالى قل للمؤمنين يغضوا من اصابهم ويحفظوا فروجهم ذلك اذن لهم وقال لا تذنبوا يا نبيكم حتى تستأذوا وتسألوا اعلی اهلها ذلكم خير لكم بل قد يفضل الله سبحانه نفسه على ما عدى من دونه كقوله الله خير ام ما ينشركون وقول المؤمنين الصبر والله خير وأبني وكذلك قد تبين أن الكفار أكثر جرماً اذا وقعت المضالفة قال تعالى يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير ثم قال وصعدن سبيل الله وكفر به والمسلمة الحرام واخرج اهلهم منه أكبر عند الله وهذه الآية نزلت لماعير المشركون سرية المسلمين بأنهم قتلوا رجلاً في الشهر الحرام وهو ابن الحضرمي فقال تعالى يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير ثم بين أن ذنوب المشركين أكبر عند الله وأما في جانب التفضيل فقال تعالى ليس بآياتكم وأما في أهل الكتاب من يعمل سوءاً يجز به ولا يجده من دون الله ولا لوالديه ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فأولئك يكونون الجنة ولا يظنون نقيراً ومن احسن ديناً ممن اسلم وجهه لله وهو محسن واتبع ملة ابراهيم حنيفاً واتخذ الله ابراهيم خليلاً وقال تعالى قل يا أهل الكتاب هل تنقمون منا الآن أن مثنا لله وما أنزل اليك من قبل من قبل وأن أكثركم يفسقون قل هل أنبئكم بشر من ذلك مثوبة عند الله من لعنه الله وغضب عليه وجعل منهم القردة والخنازير وعبد الطاغوت أولئك شركاء كانوا أضل عن سواء السبيل

(فصل) ثم قال هذا الامام في ما ياتي في المسلمين فقد ذهبوا كل مذهب فقال بعضهم وهم جماعة الاشاعة ان القدماء كثير من مع الله تعالى هي المعاني يتبنونها موجودة في الخارج

انطلق ضلالاً القديم وقوله تعالى وألهمهم تدبوا به فسيقولون هذا افك قديم وقوله تعالى عن ابراهيم أفرأيت ما كنتم تعبدون انتم وآباؤكم الا تعبدون وكذلك استدلالهم بقوله الاحد الصمد على نفي عقولهم على النطق وأمثال ذلك مما قد بسط في غيره الموضع ثم تبين في مع ذلك أن المعقولات في هذا كالجمادات وان عامة ما يجهت به التفاسير المعقولات هي أيضاً على نقض قولهم أدل منها على قولهم كما يستدلون به على نفي الصفات ونفي الافعال وكما يستدل به الفلاسفة على قدم العالم ونحو ذلك والمقصود هنا التنبيه والا فالسبيل موضوع آخر وعندهم نفي الافعال والصفات من أهل الكلام الجهمية والمعتزلة ومن اتبعهم على هذه الجهة التي زعموا أنهم يقدرون بها حدوث العالم وانبات الصانع فجعلوا ما قامت به الصفات أو الافعال محدثاً حتى يستدلوا بذلك على أن العالم محدث ويلزم من ذلك أن لا يقوم الصانع لا الصفات لا الافعال واذا نذر العاقل الفاضل تبين له أن انبات الصانع واحداً له قد ثبات لا يمكن الاثبات صفاته واقعا ولا تنقطع الدهرية من الفلاسفة وغيرهم قطعاً ما عدا عقل الاحل في الاعلى طريقة السلف أهل الآيات

(مطلب الكلام على الصفات) للاسماء والافعال والصفات وأما من نفي الافعال أو نفي الصفات فان الفلاسفة الدهرية تأخذ بخلافه

(٣٠ - منهاج أول) وبني حاراشا كافر بآياته بآيات أهل الملل المؤمنين بالله ورسوله وبين هؤلاء الملاحدة كقال تعالى في المنافقين مذبحين بين ذلك الى هؤلاء الملاحدة وهذا موجود في كلامهم سنة

وبدعة ولا ريب أنهم يزودون على الفلاسفة وغيرهم أمورا ولكن الفلاسفة ترد عليهم أمورا وهم ينتصرون في غالب الامر بالحقه العقلية عليهم ولكن قد تقول الفلاسفة (٣٣٤) أمورا باطلة فيستطيعون بها عليهم وقد تقول الفلاسفة أمورا صحيحة موافقة للشرع فيردونها عليهم

كالقدرة والعلم وغير ذلك فجعلوه تعالى مفتقرة في كونه عالما الى ثبوت معنى هو العلم وفي كونه قادر الى ثبوت معنى هو القدر وغير ذلك ولم يجعلوه قادر ذاتا ولا عالما ذاتا ولا حيا ذاتا بل لمعان قدعية بتفتقر في هذه الصفات اليها لجعلوه محتاجا ناقصا في ذاته كاملا بغيره تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ولا يقولون هذه الصفات ذاتية واعترض شيخهم فخر الدين الرازي عليهم بأن قال ان التصاري تقرر وبان قالوا القدماء ثلاثة والاشاعرة اثبتوا قدماء تسعة
فيقال الكلام على هذا من وجوه (أحدها) ان هذا كذب على الاشعرية ليس فهم من يقول ان الله كامل بغيره ولا قال الرازي ما ذكره من الاعتراض عليهم بل هذا اعتراض ذكره الرازي عن اعتراض به واستهجن الرازي ذكره وهو اعتراض قديم من اعتراضات نفاة الصفات حتى ذكره الامام أحمد في الرد على الجهمية فقال قالت الجهمية لما وصفنا الله بهذه الصفات ان زعمتم ان الله ونوره والله وقدرته والله وعظمته فقد قلتم بقول التصاري حين زعمتم ان الله لم يزل ونوره ولم يزل وقدرته قلنا لا نقول ان الله لم يزل وقدرته ولم يزل ونوره اسكن نقول لم يزل الله بقدرته ونوره لا متى قدر ولا كيف قدر فقال لا تكونون موحدن أبدا حتى تقولوا كان الله ولا شيء فقلنا نحن نقول قد كان الله ولا شيء ولكن اذا قلنا ان الله لم يزل بصفاته كلها أبس اغناصف الها واحدا بجميع صفاته وضربنا لهم في ذلك مثلا قلنا خبرونا عن هذه الخلة أليس الها جندع كرب وليف وسعف وخوص وجار واسمها اسم واحد وجميع تخلع جميع صفاتها فكذلك الله له المثل الاعلى بجميع صفاته اله واحد لا نقول انه قد كان في وقت من الاوقات لا بقدر حتى خالق قدرة الذي ليس له قدرة هو عاجز ولا نقول قد كان في وقت من الاوقات لا به حتى خالق لنفسه علما والذي لا يعلم هو جاهل ولكن نقول لم يزل الله عالما قادرا مالكا لائق ولا كيف وقد سمي الله رجلا كافرا اسمه الزلدين المعيرة الخنزرمي فقال ذرني ومن خلقت وحيدا وقد كان هذا الذي سماه وحيدا عينان وأذنان ولسان وشفتان ويدان ورجلان وجوارح كثيرة فقد سماه الله وحيدا بجميع صفاته فكذلك الله له المثل الاعلى وهو بجميع صفاته اله واحد وهذا الذي ذكره الامام أحمد يتضمن أسرار هذه المسائل وبيان الفرق بين ساجات اله الرسل من الانبياء الموافقة لصريح العقل وبين ما نقوله الجهمية وبين أن صفاته داخلية في مسمى اسمائه (الثاني) أن يقال هذا القول المذكور ليس هو قول الاشعرية ولا جمهوره موافقه انما هو قول بني الخلال هم الذين يقولون ان العالمية معللة بالعلم فيجعلون العلم بوجه حال آخر ليس هو العلم بل كونه عالما وهذا قول القاضي أبي بكر بن الطيب والقاضي أبي يعلى وأول قول أبي الهيثم وأما جمهوره بنىة الصفات فيقولون ان العلم هو كونه عالما ويقولون لا يكون عالما الا بعلم ولا قادرا الا بقدره أي يتبع أن يكون عالما من لاعلمه وأن يكون قادرا من لا قدرته وأن يكون حيا من لا حياه له ولا ريب أن هذا معلوم ضرورة فان وجود اسم الفاعل بدون مسمى المصدر مجتمع وهذا كما قول مصطل بلا صلاة وصائم بلا صيام وناطق بلا نطق فان قيل لا يكون ناطق الا بنطق ولما صل الا بصله بلكن المراد ان هنا شيئين أحدهما الصلاة والثاني حال معلل بالصلاة بل المصلي لا بد أن يكون له صلاة وهم أنكروا قول نفاة الصفات الذين يقولون هو حي لاحياهه وعالم لاعلمه وقادر لا قدرته فن قال

من جنس العقليات فيوافقونهم عليها وهم لا يصيبون الصدق والعدل الا اذا افقوا الشرعية فاذا احاقوها كان غايتهم أن يقابلوا الفساد بالفساد والباطل بالباطل فتبقى الفلاسفة العقلاء في شك والعقلاء منهم في شك لا حصل لهؤلاء نور الهدى ولا لهؤلاء وانما يحصل النور والهدى بأن يقابل الفساد بالصلاح والباطل بالحق والبدعة بالسنة والضلal بالهدى والكذب بالصدق وبذلك تبين أن الأدلة الصحيحة لا تعارض بحال وان المعقول السراج مطابق للقول الصحيح وقد رأيت من هذا الجاهل فقل أن رأيت بعد ذلك حجة عقلية هائلة تلزم عارض الشرعية قد انشدرح لي وجه فسادها وطريق حلها إلا رأيت بعد ذلك من أئمة تلك الطائفة من قد تفتن بفسادها وبينه وذلك لان الله خلق عباده على الفطرة والعقول السليمة مفطورة على الحق لولا المعارضات ولهذا أذكر من كلام رؤس الطوائف العقليات ما بين ذلك لا لا تختصمون في معرفتنا الى ذلك لكن لم يعلم أن أئمة الطوائف معترفون بفساد هذه القضايا التي يدعي اخوانهم أنها قطعية مع مخالفتها للشرعية ولان النفوس اذا علمت أن ذلك القول فاه من هو من أئمة المخالفين استأنست بذلك واطمأننت به ولان ذلك يبين أن تلك المسئلة فيها نزاع بين تلك الطائفة فخل عقد الاصرار والتصميم على التقليد فان عامة الطوائف وان ادعوا العقليات فيهم يهودهم ومقلدوهم فاذا رأوا الرؤس قد تنازعوا واعترفوا بالحق انحلت عقدة الاصرار على التقليد وقد رأيت الاثني الاچري

وهو من بصفه هؤلاء المتأخرون بالخلق في الفلسفة والنظر وبعدمه على الارموي ويقولون الاصمب الى صاحب القواعد هو غيره
تلازمه رآه قد ابطال حجة هؤلاء المتفلسفة على قدم العالم بما يقرر ما ذكرته (٣٣٥) من ابطالها وكان ما احاب به عن مجتمعه ولى

بدن السليبي ناذ كره الارموي مع
انه يتصور للفلاسفة كثر من غيره
فقال في فصل ذكر كرف ما يصح من
مذاهب الحكاه وما لا يصح قال
تم قالوا ان الواجب لذاته يجب ان
يكون واجبا من جميع جهاته أى
يجب ان تكون جميع صفاته لازمة
لذاته لان ذاته اما ان تكون كلية
فبها من الصفات وجودية كانت
أو عدمية أو لا تكون والذى باطل
والالتوقف شئ من صفاته على غيره
وذاته متوقفة على وجود تلك
الصفة أو عدمها فذاته تتوقف على
غيره وهو محال قال وهذا ضعيف
لاننا نعلم ان ذاته تتوقف
على وجود تلك الصفة أو عدمها بل
ذاته تستلزم وجود تلك الصفة أو
عدمها ولا يلزم من ذلك توقف ذاته
لما على وجودها أو عدمها قال ثم
قالوا ان البارئ تعالى يستلزم جملة
ما يتوقف عليه وجود العالم فيلزم
من دوامه أزلية العالم وهو متع
لا احتمال أن يكون له ارادات حادثة
كل واحدة منها تستند الى الأخرى
ثم تنتهي في جانب التزول الى ارادة
تتقضى حدوث العالم فلزم حدوثه
قلت فهذا الجواب خير من النفي
ذكره الارموي وذكر كره الباهر
والارموي نقله من المطالب العلية
لارزاي فانه ذكره وقال انه
هو الجواب الباهر ووافقه عليه
القشيري المصري فهذا الأصم في
التسرع والعقل أما التسرع فان
هذا في قول محدث كل ما سوى الله

هو علم قدر بذاته وأراد بذلك ان ذاته مستلزمة لحليته وعلمه وقدرته لا يحتاج في ذلك الى غيره
فهذا قول مثبتة الصفات المنكر من أقوال نفاة الصفات وهذا الكلام الذي قاله سبقه اليه
المعتزلة وهذا اللفظ وحده في كلام أبي الحسن البصري ومع هذا من تدر كلام أبي الحسن
وأما له وجده ضطرا الى اثبات الصفات وانه لا يمكنه أن يفرق بين قوله وبين قول المثبتين بفرق
محقق فانه مثبت كونه حيا وكونه عالما وكونه قادرا ولا يجعل هذا هو هذا ولا هذا هو هذا ولا هذا
هي الذات فقد أثبت هذا المعاني الزائدة على الذات المجردة وقد بسطنا هذا في غير هذا الموضوع
(الوجه الثالث) أن يقال أصل هذا القول هو قول مثبتة الصفات وهذا الاختصاص به الأشعرية
بل هو قول جميع طوائف المسلمين الا الحطمية كالمعتزلة ومن وافقهم من الشيعة وقد قدمنا أن
هذا القول هو قول قدماء الامامية فان كان خطأ فاقمة الامامية أخطاء أو ان كان صوابا لمقتضاهم
أخطأوا (الوجه الرابع) أن يقال قول القائل انهم أثبتوا أقدماء كثيرين لفظ مجهول وهو انهم
أثبتوا آلهة غير الله في القدم وأثبتوا موجودات متصلة قدعية مع الله وأثبتوا له صفات الكمال
القائمة بالحلية والعلم والقدرة فان قلت أثبتوا آلهة غير الله أو موجودات قدعية متصلة عن
الله كان هذا ما نتاعلهم والمشع وان لم يقصد هذا لكن لفظه فيه إيهام وان قلت أثبتوا
صفات قائمة به قدعية بقدمه وهي صفات الكمال بالحلية والعلم والقدرة فهذا هو الحق وهل ينكر
هذا الاخذول مسقط عن أنكر هذه الصفات وقال هوحي بلا حجة وعالم بلا علم وقادر بلا قدرة
كان قوله ظاهر البطلان وكذلك أن قال عليه هو قدرته وقدرته علمه وان قال مع ذلك انه هو العلم
والقدرة لمخل الموصوف هو الصفة وهذه الصفة هي الأخرى فكل ما هو جدمثل ذلك في أقوال
نفاة الصفات من الفلاسفة والمعتزلة فنفس تصور قولهم على الحقيقة بين فساد والكلام عليهم
وعلى شبهتهم مبسوط في غير هذا الموضوع (الخامس والسادس) قولنا جعلوا أقدماء مع الله ليس
بصواب فان هذا المعاني ليست خارجة عن معنى اسم الله عند مثبتة الصفات بل قد يقولون
هو زائدة على الذات أى على الذات المجردة عن الصفات لا على الذات المتصفة بالصفات واسم
الله يتناول الذات المتصفة بالصفات ليس هو اسم الذات المجردة حتى يقولوا نحن ثبت قدماء
مع الله وكيف وهم لا يجوزون أن يقال ان الصفة غير الموصوف فكيف يقولون هي مع الله
بل طائفة من المثبتة كابن كلاب لا تقول في الصفات وحدها انها قدعية حتى لا تقول بتعدد
القدماء امام نفاة النفاة هذا الاطلاق بل نقول الله بصفاته قديم (السابع) قولنا جعلوا
مفتقرا في كونه عالما الى ثبوت معنى هو العلم فيقال أولا هذا انما يقال على قول مثبتة الخصال
وأما قول الجمهور فتعندهم كونه عالما هو العلم ويتقدرون أن يقال كونه عالما فتقرر الى العلم الذي هو
لازم لذاته ليس في هذا اثبات تفرقه الى غير ذاته فان ذاته مستلزمة للعلم والعلم مستلزم لكونه
عالما فذاته هي الوجهة لهذا ولا هذا وإذا قدر أنها أوجب الاتنين كان أعظم من أن توجب
أحدهما إذا لم يكن أحدهما نقصا ومعلوم أن العلم كمال وكونه عالما كمال فإذا أوجب ذاته هذا
وهذا كان كمالا وأوجب الحلية والقدرة (الثامن) قوله جعلوا مفتقرا في كونه عالما الى
ثبوت معنى هو العلم عبارة مبسطة فان فصل الاختصار يشعر به محتاج الى من يجعله عالما فيقصد
العلم وهذا باطل وأما ثبوت هذا بطريق الروم لذاته فذاته موجبة لعله وأكونه عالما ومن

وذلك القول فيه اثبات عقول ونفوس أزلية مع الله تعالى والفرق بين القولين معلوم عند أهل الملل والشرايع وأما العقل فان قول
الارموي فيه إثبات أمور ممكنة يحدث فيها حوادث متعاقبة من غير أمر يتجدد من الواجب وهذا يقتضي حدوث الحوادث بل يحدث فكان

الواجب بشيء اذا كان علته تامة مستلزما له لعلها لا يحترق تأخر شيء من معاوله عنه بخلاف ما ذكره الاجمري فإنه ليس فيه إلا أن الواجب مستلزم لا تأخر شيئا بعده شيء وهذا منقضي (٣٣٦) عليه بينهما فإنه ليس فيه الاتساع الاثار والاجمري والارموي

وغيره ما يقولون بتسلسل الاثار بل قول اولئك يقتضي أن يكون الفلك هورب مادية وهو المحذور الحوادث بأفعاله القائمة به المتعاقبة وقول الاجمري يقتضي أن يكون الله هورب العالمين وهو محذور لكل شيء مما يقوم به من الافعال المتعاقبة ولا ريب أن قول اولئك فاسد في العقل كما هو فاسد في الشرع فان الفلك اذا كان ممكنًا لجميع صفاته وحركاته ممكنًا ولا يتوحد شيء من ذلك الوجود المرجح التام فالمرجح التام أن يكن موجودا في الازل لم وجود مقتضاه في الازل ثم ذلك المرجح ان كان في نفسه علة تامة لعلها بحيث لا يتجدد به ولا منه شيء استمع أن يصدر عنه شيء بعد أن لم يكن صادرا لافي الفلك ولا في غير الفلك لانداء ولا منقطع وامتنع أن تكون حركة الفلك الدائمة صادرة عن هذا الاسماع اختلاف الحركات والمجركات وأنه بسيط عنده من كل وجه وهو في الازل علة تامة فيمتنع أن تصدر عنه الاختلافات والتجديدات كما أن جميع المجركات الممكنات لا تدوم حركتها الا بدوام السبب المحرك المنفصل عنها وهذا لأن حال الفاعل اذا كانت حين أحدث هذا المتأخر كذا حين أحدث ذلك المتقدم امتنع تخصيص هذه الحال بالفصل دون هذه كما يقولون هم ذلك وان قالوا انما كان هذا لان حركة الفلك لا يمكن وجودها

أثبت المعنيين قال لا يكون عالما حتى يكون له علم وهو عالم قطعاً فله علم فهو يجعل ذلك من باب الاستدلال ويستدل بكونه عالما على العلم ويقول ان ذاته أوجبت ذلك لأنه هاشي غير ذاته جعلته عالماً وجعلته علماً ولو قدر أنها أوجبت بواسطة فوجب الموجب موجب كما أنها أوجبت كونه حيا وكونه عالماً والعلم مشروط بالحياة ولا يقال انه يقتضي كونه عالماً الى غيره فان هذه الامور المشروط بعضها لبعض كلها من لوازم ذاته لا يقتضي ثبوتها الى غيره (التاسع) قوله ولم يحلوه قادر لذاته بل لمعان قدعة ان أراد بذلك أنهم لا يجعلون ذاته علماً وقدره ولا يجعلون باطالة وقدره وليس لها علم ولا قدرة فهذا اصح وهو عين الحق وان أراد انهم لا يجعلون ذاته هي الموجبة لكونه عالماً قادراً فهذا كذب عليهم بل ذاته هي الموجبة لذلك كما أنها هي الموجبة لكونه عالماً مع كونها موجبة كونه حيا ولا يكون عالما حتى يكون حيا وكذلك يقول هؤلاء لا يكون عالما حتى يكون له علم (العاشر) قوله لم يحلوه عالماً لذاته ان أراد انهم لا يجعلوه عالماً قادراً لذاته مجردة عن العلم والقدرة كما يقول نفاة الصفات لذاته مجردة عن الصفات فهذا اصح لان الذات مجردة عن العلم والقدرة لاحقيقة لها في الخارج ولا هي الله ولا تستحق العبادة وان أراد انهم لا يجعلوه عالماً قادراً لذاته المستلزما للعلم والقدرة فهذا غلط عليهم بل نفس ذاته للموجة لعلها وقدرته هي التي أوجبت كونه عالماً قادراً وأوجبت علمه وقدرته وجعلت العلم والقدرة وجب كونه عالماً قادراً فان كل هذه الامور مستلزما وذاته المتصفة بهذه الصفات هي الموجبة لهذا كله كما لا يتفق في ذلك الا شيء مبين له في (الحادي عشر) قوله لمعان قدعة يقتضي في هذه الصفات الهاليس هو قولهم فان المعاني القدعية هي الصفات عندهم واما ما قيل من ذلك فيقولون هو الوصف ولا ريب أنه لا يمكن وصف الموصوف بأنه عالم الا أن يكون له علم ولكن هو سببه الموجب لتلك المعاني القدعية القائمة به فاذا كان لا يوصف بالعلم والقدرة والحياة الاجها وهو الموجب لهال يمكن مقتضاه الى غيره كما أنه اذا لم يوصف بالعلم الا اذا كان موصوفاً بالحياة وهو الموجب للحياة لم يكن مقتضاه الى غيره ولولا قال بمعان قدعة مستتمة لهذه وهذه وتلك المعاني مستلزما لتبوت هذه الصفات كان كلاما صحيحا فالتلازم حاصل من الجهات الثلاث (الثاني عشر) قوله لجعلوه محتاجا ناقصا في ذاته كاملا بغيره كلام باطل فإنه هو الذات الموصوفة بهذه الصفات فليس هاشي يمكن تقدير حاجته الى هذه الصفات حتى يوصف بحاجة أو غنى وذات الله مستلزما لهذه الصفات والصفات المستلزما لذات الموصوف التي لا يكون الا بها ليس له تحقيق دونها حتى يقال له انه محتاج ناقص (١) بل حقيقة الامر ان الذات المجردة عن صفات الكمال وهذا لكن تلك الذات المجردة ليست هي الله بل لاحقة له في الخارج وايضا فهم لا يظفرون على الصفات لفظ الغير (الثالث عشر) ان قول القائل ان النصاري قد كفروا بان قالوا القدماء ثلاثة والاشاعرة اثنيتوا قدما تسعة كلام باطل فان الله لم يكفر النصاري بقولهم القدماء ثلاثة بل قال تعالى لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة وما من الله الا اله واحد وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسح الله عن وجوههم من عذابهم ما لم يؤمنوا بالله ولا باليوم الآخر فليست هذه الصفات التي لا يكون الا بها ليس لهم آفة لا يتوبون الى الله ويستغفرونه والله غفور رحيم ما لم يسجدوا لله الا سرا ولا يسمعون له (١) قوله بل حقيقة الامر الخ كذا في الاصل وفي الكلام نقص ونحوه فقامل كسبه معجمه

من كلها ألم يمكن وجود الحوادث كلها في الازل فتأخر قبضه لتأخر استعداد القوابل قبل هذا انما يمكن أن يقال اذا كان القابل ليس هو صادرا عن الفاعل مثل القوابل لاثرت الشمس فان أثر الشمس فيها يختلف باختلاف تلك القوابل فتشود وجه

القصار وتبيض الثوب وترطب الفاكهة تارة وتخففها أخرى ولهذا انما قال سلفهم هذا في العقل الفعال فقالوا انه يتأخر فيض على القبول بل لتأخر استعداد القبول بسبب الحركات الفلكية فالمرجوب (٣٣٧) لاستعداد القبول ليس هو المرجوب القفيض

عندهم وهذا قول لا يعتد بهم وجود هذا العقل وهذا الاستقيم في المبدع لكل شيء الذي منه الاعداد ومنه الامداد لا يتوقف فعله على غيره فاما اذا كان الفاعل هو الفاعل للقبال والمقبول عاد السؤال جذعا وقيل فلم يجعل القبول لقبيل على ذلك الوجه دون غيره ولم يجعل الحركة الفلكية على هذا الوجه دون غيره من اعم الممكن ليس له في نفسه شيء أصلا لا طبعية ولا غيرها بل المرجوب هو الفاعل دون الطبيعة (١) وحقيقته وليس له حقيقة في الخارج مما ينة للوجود في الخارج بل الباري هو المبدع للقائق كلها ومن قال ان الممكن ماهية مغايرة في الخارج افعال الله شيء ثابت في القدم فلا يمكنه أن يقول ان تلك المعدادات أوجبت فطرة الفاعل على بعضه دون بعض ما أنها كلها ممكنة الاخر أمر مشمل أن يقال ما يمكن غير هذا وهذا هو الاصل أو الاكل والافضل وهذا يظهر حجة الله تعالى في قوله يسق بجاء واحد ونفضل بعضنا على بعض في الاكل ان في ذلك لا يات لقوم يعقلون فانه لا يهذب على تفضله بعض المخلوقات على بعض مع استوائها فيما سوت فيه من الاسباب كما قال في الآية الأخرى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فأخرجنا به ثمرات مختلفا الوانها ومن الجبال جدد بيض وحمر

من قبله الرسل وأمه صديقة كانا يا كالان الطعام فقديين سبحانه أنهم كفروا بقوله لم أنه ثالث ثلاثة آلهة لقوله بعد ذلك وما من اله الا اله واحد ولم يقل ما من قديم الا قديم واحد ثم أتبع ذلك بذكر حال المسيح وأمه لانها ماها الاخران اللذان اتخذا وهما الهين وبن ذلك في الآية الأخرى بقوله وإذا قال الله يا عيسى بن مريم أنت قلت للناس اتخذوني وأمي الهين من دون الله فهذه الآية موافقة لسياق تلك الآية وفي ذلك بيان أن الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة قالوا اله ثلث ثلاثة آلهة هو المسيح وأم المسيح وليس في القرآن ذكر قدماء ثلاثة ولا صفات ثلاثة بل ليس في الكتاب ولا في السنة ذكر القدم في أسماء الله تعالى وان كان المعنى صحيحا لكن المقصود بيان أن ما ذكره لم يكفر الله النصاري به (الاربع عشر) أنه هب أن النصاري كفروا بقوله لم أنه ثالث ثلاثة قدماء فالصفانية لا تقول انه تاسع تسعة قدماء بل اسم الله عندهم يتضمن صفاته فليست صفاته خارجة عن معنى اسمه بل اذا قال القائل آمنت بالله وأدعوت الله كانت صفاته داخلية في معنى اسمه وهم لا يظنون عليها غير الله فكيف يقولون ان الله تاسع تسعة أو ثالث ثلاثة وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من حلف بغير الله فقد أشرك وثبت في الصحيح الخلف بغير الله وبمراته فعلم أن الخلف بذلك ليس خلقا بما يقال انه غير الله (الخامس عشر) أنه حصر الصفات في غائية وان كان يقول به بعض المتأخرين من الأشعرية ويحورهم فالصواب عند جماهير المتأخرين وأئمة الأشعرية أن الصفات لا تنحصر في غائية بل ولا يحصرها العباد في عدد وحيد ففعل النافل عنهم أنه تاسع تسعة باطل لو كان هذا مما يقال (السادس عشر) ان النصاري أثبتوا ثلاثة أقانيم قالوا ان الله ثلاثة حواهر مجمعة حواهر واحد وان كان واحد (٣) بل مخلوق وبرزق والمجد بالمسيح هو أقنوم الكلمة والعلم وهو الان وهذا القول متناقض في نفسه فان المتحدان كان صفة واحدة لا تخلق ولا تزرق وهي أيضا لا تفارق الموصوف وان كان هو الموصوف فهو الجوهر الواحد وهو الاب فيكون المسيح هو الاب وليس هذا قولهم أين هذا ممن يقول الاله واحد وله الامعاء الحسنى الدالة على صفاته العلى ولا يخلو غيره ولا بعد سواء فبين المذهبين من الفرق أعظم ما بين القدم والفرق وما افترقه الجهمية على المثبتة أن ابن كلاب لما كان من المثبتين لصفات وصف الكتب في الرد على النفاة وضعوا على أخيه حكاية انها نصيرية وأنه لما أسلم همرته فقال لها اخي اني أريد أن أفسد دين السليبي فريضت عنه بذلك ومقصود المفتري بهذه الحكاية أن يجعل قوله باثبات الصفات هو قول النصاري وأخذ هذه الحكاية بعض السالبة بعض أهل الحديث والسنة يذم بها ابن كلاب لما أحدث من القول في مسئلة القرآن ولم يعلم أن الذي عابه بها هم أبعد عن الحق في مسئلة القرآن وغيره منه وانهم عابوه بما عده أنت قائلة وعيب ابن كلاب عندك كونه لم يكمل القول بل بقيت عليه بقية من كلامهم وهذا نظير ما عله ابن عقيل في مسئلة القرآن فانه أخذ كلام المعتزلة الذي طعنوا به على الأشعرية في كونهم يقولون هذا القرآن ليس كلام الله بل عبارة عنه فطعن به هو على الأشعرية ومقصود المعتزلة بذلك أن يثبت أن القرآن مخلوق والأشعرية ينصرون في نفي الخلق عن القرآن ولكن عيبنهم بتصريحهم في كمال السنة

(فصل) قال الرازي المصنف وقالت جماعة الحشوية والمشيبة ان الله تعالى جسم له مختلف ألوانها وغرابيب سود ومن الناس بالواب والانعام مختلف ألوانه كذلك انما يخشى الله من عباده العلماء فاذا قال القائل انما

(١) قوله وحقيقته كذا في الاصل ولعلها رائدة من الناس فخر تركب معصمه

تفاضلت واختلقت لاختلاف القوابل وأسباب أخرى من الهواء والتراب والحب والنوى فسله وتلك القوابل والأسباب هي
أيضاً من فعله ليست من فعل غيره فهو (٢٣٨) الذي أعد القوابل وهو الذي أمّد كل شيء بحسب ما أعدّه وحيد

طول وعرض وعق وأنه يجوز عليه المصاحفة وإن الصالحين من المسلمين يعانقونه في الدنيا وحي
الكعبي عن بعضهم أنه كان يجوز زورته في الدنيا وأنه زورهم وزورونه وحي عن داود
الطاهري أنه قال أعفوني عن الفرج والحبسة وأسألوني عما رواه ذلك وقال إن معبودي جسم
ولحم ودم وله جوارح وأعضاء وكبد ورجل ولسان وعينان وذاتان وحي عنه أنه قال هو أجوف
من أعلاه إلى صدره مصمت ماسوي ذلك وله شعر قطب حتى قالوا اشتكت عيناه فعدته الملائكة
وبكى على طوفان فوح حتى رمدت عيناه وأنه بفضل العرش عنه من كل جانب أربع أصابع
فيقال الكلام على هذا من وجوه (أحدها) أن يقال هذا اللفظ بعينه أن الله جسم له
طول وعرض وعق وأول من عرف أنه قاله في الإسلام شيوخ الإمامية كعشاقهم من الحكم وهشام
ابن سالم كاتنقذهم ذكره وهذا ما اتفق عليه نقل الناقين في الملل والنحل من جميع الطوائف
مثل أبي عيسى الوراق وزرقان وابن النخعي وأبي الحسن الأشعري وابن خزم وابن الشهرستاني
وغير هؤلاء ونقل ذلك عنهم موجود في كتب المعتزلة والشيعة والكرامة والأشعرية وأهل
الحديث وسائر الطوائف وقالوا أول من قال الله جسم هشام بن الحكم ونقل الناس عن الراضية
هذه المقالات وما هو أوقع منها فتصاوما ما ذكره الأشعري وغيره في كتب المقالات عن بيان
سمعان التيمي الذي تنسب إليه البيانية من غلبة الشيعة أنه كان يقول إن الله على صورة
الإنسان وأنه هلك كله الأوجه وأدعى بيان أنه يدعو الزهرة فيجيبه وأنه يفعل ذلك بالاسم
الاعظم فقتله خالد بن عبد الله القسري وحي عنهم أن كبرياهم ثبت نبوة بيان سمعان
ثم زعم كثير منهم أن أباهنم عبد الله بن محمد بن الحنفية نص على نبوة بيان سمعان وجعله إماماً
ونقلوا عن المغيرة أصحاب المغيرة بن سعيد أنهم يزعمون أنه كان يقول أنه نبي وأنه يعلم اسم الله
الأكبر وأن معبودهم رحل من نور على رأسه تاج وله من الأعضاء والخلق مثل ما للرجل وله
جوف وقلب تنبع منه الحكمة وأن حروف أبي جاد على عدد أعضائه قالوا والألف موضع قدمه
لأعرجها وذكر الهاء فقالوا رأيت موضعها رأيت موضعها أعظمها برض لهم به ما قدر ألعنه
الله وزعم أنه يحيى الموتى باسم الله الأعظم وأراه اسم الأشياء من الترنجات والمخارق وذكر لهم
كيف ابتدأ الله وزعم أن الله كان وحده ولا شيء معه فلما أراد أن يخلق الأشياء تكلم باسمه
الاعظم قطار (٣) فوقع على رأسه على التاج قال وذلك قوله سبحانه اسم ربك الأعلى وذكر وعنه من
هذا الجنس أشياء بطول وصفها وقتله خالد بن عبد الله القسري وذكرها عن المتصور به أصحاب
أبي منصور أنهم كانوا يقولون عنه أنه قال إن آل محمد هم السماء والشيعة هم الأرض وأنه هو
الكسف الساقط لبني هاشم وأنه عرج به إلى السماء فضع معبوده رأسه بيده ثم قال له أي بني
أذهب فبلغ عني ثم نزل به إلى الأرض وبين أصحابه إذا خضعوا أو أوال الكلمة وزعم أن عيسى أول
من خلق الله من خلقه ثم على وأن رسل الله لا تنقطع أبداً وكفر بالجنة والنار وزعم أن الجنة
رجل وأن النار رجل واستحل النساء والحارم وأصل ذلك لأصحابه وزعم أن الميتة والدم ولحم
الخنزير والحمر والميسر حلال قال لم يحرم الله ذلك علينا ولا حرم شيئاً تقوى به أنفسنا وإنما هذه
الاسماء أسماء رجال حرم الله ولا يتهم وتناول في ذلك قوله تعالى ليس على الذين آمنوا وعمالوا

فقد تبن أنه خلق الأمور المختلفة ومن كل زوجين فضل أن يكون
واحد أبيض لا يصدر عنه إلا واحد لازم له لا يصدر عنه غيره ولا يمكنه
فعل شيء سواه فإن فعل المختلفات
الحادثات يدل على أنه فاعل بقدرته
ومشيئته ولهذا قال انما يحيى الله
من عباده العلماء قال طائفة من
السلف العلماء به فإن من جعله
غير قادر على أحداث فعل ولا تغير
شيء من العالم بل فليزعم ما لا يمكنه
مفارقة نفسه لم يخش الله انما يحيى
الكواكب والأفلاك التي تفعل
الأكفار الأرضية عندها وما كان نحو
ذلك ولهذا اعتمد هؤولاء من دون
الله ولهذا كان دعاؤهم لها وخشيتهم
منها ولهذا تبرأ الخليل من محبتها
لما نظرهم في عبادة الكواكب
والاصنام وقال لأحب الآفلين
قال تعالى وحاجه قومه قال أتجأونني
في الله وقد هددان ولا أخاف
ما تشركون به الآن يشاء ربى شيئاً
وسمى رب كل شيء علماً فلا تذكرون
وكيف أخاف ما أشركتم ولا تخافون
أنكم أشركتم بالله ما لم ينزل به عليكم
سلطاناً فأما الفريقين أحق بالان
ان كتمت تعلمون وقال تعالى الذين
آمَنُوا ولم يلبسوا أيمانهم بظلم
أولئك لهم الأمن وهم همتهدين
فإن المشركين يخافون المخلوقات
من الكواكب وغيرها وهم قد
أشركوا بالله ولا يخافون الله إذ
أشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً
وانما يخشاهم عباده العلماء الذين

يعلمون أنه على كل شيء قدير وبكل شيء عليم فهو لاء الدهرية الفلاسفة وأمثالهم لا يخافون الله تعالى
فإن قال قائل فهم يقرّون بالعبادات ويقولون بضيغ الأصوات في هيكل العبادات بضون القنات تحل ماعنده الأفلاك الدارات

الصالحات

(۲۲۹)

الى يوم يؤم الناس فيهم • الى دنياهم قبل الحساب

وَمِنْهُمْ صَافٍ بَرِّعُونَ أَنَّ اللَّهَ وَكَلَّ الْأُمُورَ وَفَوَّضَهَا إِلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَّهُ أَقْدَرُ عَلَى خَلْقِ الدُّنْيَا خَلْفَهَا وَادِّبَهَا وَإِنَّ اللَّهَ يَخْلُقُ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا وَيَقُولُ ذَلِكَ كَمَا مِثْلُهَا عَلَى وَبَرِّعُونَ أَنَّ الْأُمَّةَ يَنْصَحُونَ الشَّرَائِعَ وَتَهْتَمُّ بِعَلِيمِ الْمَلَائِكَةِ وَتُظْهِرُ عَلَيْهِمُ أَعْلَامَ الْمَجْزَاتِ وَبُوحَى إِلَيْهِمْ

بصفات متنوعة وأفعال متنوعة وله تعالى شأن وأحوال كل يوم هو شأن فاقه يكون تنوع المفعولات وحدوث الحوادث لتنوع الأحوال
الفاعل وإن لم يحدث من أمره ما شاء وإذا طلب الفرق بينهما قيل أحواله من مقتضيات ذاته الواجبة الوجود بنفسه التي لا يتوقف شيء

(५६०)

ومنهم من يسلم على السحاب ويقول إذا مررت بحبابة أن علياً فيها وفيهم يقول بعض الشعراء
برئت من الخوارج لست منهم * من الغزال منسوبة إلى داب
ومن قوم إذا ذكروا علياً * ردون السلام على السحاب

المسبوقية بالغير والازل يقتضي عدم المسبوقية بالغير فيلزم الجمع ضرورة الثاني أنها لو كانت متحركة
في الازل لكانت محال لتأخول عن الحوادث وما لا يتأخول عن الحوادث فهو حادث والالكان الحادث أزيلها هذا أخاف الثالث أنها لو كانت

أحد يقدر على الكذب فقد تبين كذبه فيما نقله عن أهل السنة كائين أن تلك الأقوال وما هو أشنع منها أقوال سلف الأمامية (الوجه الثالث) أن يقال الطائفة إنما تسمى باسم رجالها أو بنعت أحوالها فالأول كما يقال المحدثات والأزارقة والجهمية والخيارية والضاربة كما يقال الرافضة والشيعة والقدريّة والمرجئة والخوارج جوحد ذلك فأما لفظ الحشوية فليس فيها ما يدل على شخص معين ولا مقالة معينة فلا يدري من هم هؤلاء وقد قيل إن أول من تكلم بهذا اللفظ عمرو بن عبد فقال كان عبد الله من عمر حشو أو كان هذا اللفظ في اصطلاح من قاله برديه العامة الذين هم حشو كما تقول الرافضة عن مذهب أهل السنة مذهب الجمهور فإن كان مراده بالحشوية طائفة من أصحاب الأئمة الأربعة الذين غيرهم كما يجاب أجود الشافعي ومالك بن المعولم أن هذه المقالات لا توجد فيهم أصلاً بل هم يكفرون من يقولها ولوقدر أن بعضهم جدي بعضهم فليس ذلك من خصائصهم بل كما وجد ذلك في سائر الطوائف وإن كان مراده بالحشوية أهل الحديث على الإطلاق سواء كانوا من أصحاب هذا أو هذا فاعتقاد أهل الحديث هو السنة المحضة لأنه هو الاعتقاد الثابت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وليس في اعتقاد أحد من أهل الحديث شيء من هذا والكتب شاهد على ذلك وإن كان مراده بالحشوية عموم أهل السنة والجماعة مطلقاً فهذا الأقوال لا تعرف في عموم المسلمين وأهل السنة وجمهور الناس ما يظنون أحداً قال هذا وإذا كان في بعض جهال العامة من يقول هذا أو أكثر من هذا يجوز أن يجعل هذا الاعتقاد لأهل السنة والجماعة يعاون به وإنما العب فيها قاله الطائفة وعلموا أنها تكذره عن أئمة الشيعة فإن أئمة الشيعة هم القائلون بالمقالات الشيعة كما قد علم وأما لفظ المشبهة فلا ريب أن أهل السنة والجماعة والحديث من أصحاب مالك والشافعي وأبي حنيفة وأجدو غيرهم متفقون على تزيه الله تعالى عن مماثلة الخلق وذهاب المشبهة الذين عاينوا صفاته بصفات الخلق متفقون على أن الله ليس كشيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله وطريقة سلف الأمة وأئمتها أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه وما وصفه به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكيف ولا تمثيل إثبات بلا تمثيل وتزيه بلا تعطيل إثبات الصفات ونفي مماثلة المخوقات قال تعالى ليس كشيء شيء فهذا رد على المثلة وهو السميع البصير رد على المعطلة فقوله في الصفات مبنى على أصلين أحدهما أن الله منزوع عن صفات النقص مطلقاً كالسنة والنوم والهجر والجهل وغير ذلك والثاني أنه متصف بصفات الكمال التي لا تنقص فيها على وجه الاختصاص بماله من الصفات فلا مماثلة شيء ولكن نفاة الصفات يسون كل من أثبت شيئاً من الصفات مشبهاً بل المعطلة المحضة الباطنة نفاة الأسماء يسون من سمى الله باسمائه الحسنى مشبهاً فيقولون إذا قلنا في علم فقد شبهناه بغيره من الأحياء العالمين وكذلك هو سميع بصير فقد شبهناه بالإنسان السميع البصير وإذا قلنا هور ففرح فقد شبهناه بالشيء الرزق الرحيم بل قالوا إذا قلنا أنه موجود فقد شبهناه بسائر الموجودات لا شراً كهما في معنى الموجود فتسيل لهؤلاء فقولوا ليس بموجود ولا شيء فقالوا أو من قال منهم إذا قلنا ذلك فقد شبهناه بالمعدوم وبعضهم قال ليس بموجود ولا معدوم ولا شيء ولا مت فقبل لهم قد شبهتموه بالمتنوع بل جعلتموه نفسه متمتعاً فإنه كما يتمتع اجتماع التقيضين يتمتع ارتفاع التقيضين فمن قال أنه موجود معدوم فقد جمع بين التقيضين ومن قال ليس بموجود ولا معدوم رفع التقيضين وكلاهما يتمتع فكيف يكون الواجب الوجود يتمتع الوجود والذين قالوا لا تقول لا هذا ولا هذا أقبل لهم عدم علمكم وقولكم

متشركة في الأزل لكانت الحركة اليومية موقوفة على انقضاء مآلاتها به وهو محال والموقوف على المحال محال (الرابع) أنهم لو كانت متحركة في الأزل لحصلت جلتان أحدهما من الحركة اليومية إلى غير النهاية والثانية من الحركة التي وقعت من الاسم إلى غير النهاية فالجمله الثانية إن صدق عليها أنهم لو انطبقت على الأولى انطبقت عليها كان الزائد مثل الناقص وإن لم يصدق كانت متناهية فالجمله الأولى متناهية وقد فرضت غير متناهية هذا خلف وأما الثاني فلأنه لو كانت ساكنة في الأزل امتنع عليها الحركة لأن المؤثر في السكون إما أن يكون أزلياً أو حادثاً لا حائزاً أن يكون حادثاً ولا لكان السكون حادثاً وقد فرض أن له هذا خلف فتعين أن يكون

لا يطل الحقائق في أنفسها بل هذا النوع من السفسطة (١) فان السفسطة ثلاثة أنواع نوع هو
 بجد الحقائق والعلم بها وأعظم من هذا قول من يقول عن الموجود الواجب القديم الخالق انه
 لا موجود ولا معدوم وهو لا تمتا فوض فانهم يزعموا بعدم الجرم ووقع هو قول المتجاهلة
 الا ادبية الواقفة الذين يقولون لا تدري هل ثم حقيقة وعلم أم لا وأعظم من هذا قول من يقول
 لا أعلم ولا أقول هو موجوداً ومعدوم أو حى وأميت ونوع ثالث قول من يجعل الحقائق تتبع
 العقائد فالاول ناف لها والثاني واقف فيها والثالث يجعلها تابعة للظنون الناس وقد ذكر
 صنف رابع وهو الذي يقول ان العالم في سيلان فلا يثبت له حقيقة وهو لا من الاول لكن هذا
 يوجب قولهم والمقصود هنا ان امسالك الانسان عن النقيض لا يقتضى رفعهما وحاصل
 هذا القول منع القلوب والالسنه والجوارح عن معرفة الله وذكره وعبادته فهو تعطيل وكفر
 بطريق الوقف والامسالك لا بطريق النفي والانكار وأصل ضلال هؤلاء ان لفظ التشبيه لفظ فيه
 اجال فامس شين الاويته ما قدر مشترك يتفق فيه شيان ولكن ذلك المشترك المتفق عليه
 لا يكون في الخارج بل في الذهن ولا يجب تماثلهما فيه بل الغالب تفاضل الاسماء في ذلك
 القدر المشترك فانت اذا قلت عن المخلوقات حى وحى وعليم وعليم وقدير وقدير لم يلزم ان تكون
 حية أو أحدها وعليم وقدرته نفس حياه الآخر وعلمه وقدرته ولأن يكونا مشتركين في
 موجود في الخارج عن الذهن ومن هنا ضل هؤلاء الجهال عسى التشبيه الذى يجب نفيه عن
 الله وجعلوا ذلك ذريعة الى التعطيل المحض والتعطيل شر من التحسيم والمشيبه يعبد صنما
 والمعطيل يعبد عدما والممثل أعشى والمعطى أعمى ولهذا كان جهل امام هؤلاء أو أمثاله يقولون
 ان الله ليس بشئ وروى عنه أنه قال لا يسمى باسم يسمى به الخلق فلا يسميه الا بالخالق القادر لانه
 كان جبر بارى أن العبد لا قدرة له وربما قالوا ليس بشئ كالاشياء ولا ريب أن الله تعالى ليس
 كشيء شئ ولكن ليس مقصودهم الا أن حقيقة التشبيه منتهية عنه لا يشبثون أمر متفقا عليه
 وتحقيق هذا الموضوع بالكلام فى معنى التشبيه والمتمثيل أما التمثيل فقد نطق الكتاب بنفيه عن
 الله فى غير موضع قوله تعالى ليس كشيء شئ وقوله هل تعلم له سميا وقوله ولم يكن له كفوا أحد
 وقوله فلا تجعلوا لله أندادا فلا تضرروا الله الامثال ولكن وقع في لفظ التشبيه اجال كما سنينه
 ان شاء الله تعالى وأما لفظ الجسم والجوهر والتحيز والجهة ونحو ذلك فلم ينطق بكتاب ولا سنة
 بذلك حتى حق الله لانفيا ولا اثباتا وكذلك لم ينطق بذلك أحد من الصحابة والتابعين لهم باحسان
 وصارئة المسلمين من أهل البيت وغير أهل البيت فلم ينطق أحد منهم بذلك حتى حق الله لانفيا ولا
 اثباتا وأول من عرف أنه يتكلم بذلك نفيا واثباتا أهل الكلام المحدث من النفاة كالجهمية
 والمعتزلة ومن المثبتة كالجسمة من الرافضة وغير الرافضة فالنفاة نفوا هذه الاسماء وأدخلوا
 فى النفي ما أثبتته الله ورسوله من صفاته كعلمه وقدرته ومشيئته وحجته ورضاه وغضبه وعلمه وقالوا
 انه لا يرى ولا يتكلم بالقرآن ولا غيره ولكن معنى كونه منكما أنه خلق كلاما فى جسم من الاجسام
 وغيره ونحو ذلك والمثبتة أدخلوا فى ذلك من الامور ما نفاه الله ورسوله حتى قالوا انه يرى بالابصار
 ويصافح ويعانق وينزل الى الارض وينزل عسيبة عرفه راكبا على جمل أو ورق يعانق المشاة
 ويصافح الركبان وقال بعضهم انه يندم ويبكى ويحزن وعن بعضهم انه لم يدم ونحو ذلك
 من المقالات التى تتضمن وصف الخالق جل جلاله بخصائص المخلوقين والله سبحانه مزده عن أن

(مطلب أنواع السفسطة)

أزليا فيزمن دوامه دوام السكون
 فتمتص الحركة على الاجسام وانما
 يمكنه عليها لان الاجسام اما ان
 تكون بسيطة أو مركبة فان كانت
 بسيطة لم يصح على أحد حوانها
 ما يصح على الآخر فيصير ان يصير
 عينها يسارا ويسارها عينها فيصير
 عليها الحركة وان كانت مركبة
 كانت مجتمعة من البسائط فكانت
 بسائطها قابلة للاجتماع والافتراق
 وكانت قابلة للحركة هذا خلف قال
 الا بهرى الاعتراض (قوله بأن
 التأخير في الممكن اما ان يكون حالة
 الوجود أو حالة العدم أو حالة
 الوجود ولا حالة العدم) قلنا لم
 لا يجوز أن يكون حال الوجود
 (قوله التأخير حال الوجود اجماد
 الموجود ويحصل الحاصل) قلنا
 لا نسلم وانما يكون كذلك أن لو
 أعطى الفاعل وجودا ثانيا وليس

يوصف بشئ من الصفات المختصة بالمخلوقين وكل ما اخصص بالمخلوق فهو صفة نقص والله تعالى
 منزوع عن كل نقص ومستحق لغابات الكمال وليس له مثل في شئ من صفات الكمال فهو منزوع عن
 النقص مطلقاً ومنزه في الكمال أن يكون له مثل كما قال تعالى قل هو الله أحد الله الصمد لم يلد
 ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد فين أنه أحد صمد واسمه الأحد يضمن في الملئ واسمه الصمد
 يضمن جميع صفات الكمال كما قد ينشأ ذلك في الكتاب المصنف في تفسير قل هو الله أحد ٥ وأما
 لفظ الجسم فان الجسم عند أهل اللغة كاذ كره الاصمعي وأوز يد وغيرهما هو الجسد والبدن
 قال تعالى وإذا رأيتهم تعجل لأجسامهم وإن يقولوا تسمع لقولهم وقال تعالى وزاد مسطحة في العلم
 والجسم فهو يدل في اللغة على معنى الكثافة والغلظ كاللفظ الجسد ثم قد يراد به نفس اللفظ وقد
 يراد به غلظه فيقال لهذا الثوب جسم أي غلظه وكثافته ويقال هذا أجسم من هذا أي أغلظ
 وأكثر كثافة ثم صار لفظ الجسم في اصطلاح أهل الكلام أعم من ذلك فيسمون الهواء وغيره من
 الأمور اللطيفة جسماً وإن كانت العرب تسمى هذا جسماً وبينهم نزاع فيما يسمى جسماً
 هل هو مركب من الجواهر المنفردة التي لا يتبينها شئ عن شئ أم جواهر متناهية كما يقول
 النظام والترم الطفرة العروقة بطفرة النظام أو هو مركب من المادّة والصورة كما يقوله من يقوله
 من المتفلسفة أو ليس مركباً من هذا ولا من هذا كما يقوله أكثر الناس وهو قول الهشامية
 والكلابية والخاربة والضرائرية وكثير من الكرامية على ثلاثة أقوال وكثير من الكتب ليس
 فيها إلا القولان الأولان والصواب أن ليس مركباً من هذا ولا من هذا كما قد بسط في موضعه
 وينبني على هذا أن ما يحدثه الله من الحيوانات والنبات والمعادن فاتها أعيان تخلقه الله تعالى
 على قول نفاذ الجوهر الفرد وعلى قول مثبتته أنما يحدث أعراضاً وصفات والأفلاكوها راقية
 ولكن اختلفت ركبها وينبني على ذلك الاستحالة فثبت الجوهر الفرد بقولهم لا تستحيل حقيقة
 إلى حقيقة أخرى ولا تنقلب الأجسام بل الجواهر يغبرها وهي باقية والأكثرون
 يقولون باستحالة بعض الأجسام إلى بعض وانقلاب جنس إلى جنس وحقيقة إلى حقيقة كما
 تنقلب النطفة إلى علقة والعلقة مضغة والمضغة عظماً وكما ينقلب الطين الذي خلق منه آدم
 لحماً ودماً وعظماً وكان تنقلب المادّة التي تخلق منها الفاكهة ثم ونحو ذلك وهذا قول الفقهاء
 والأطباء وأكثر العقلاء وذلك ينبني على هذا احتمال الأجسام فأولئك يقولون الأجسام
 مركبة من الجواهر وهي متماثلة فالأجسام متمثلة والأكثرون يقولون بل الأجسام مختلفة
 الحقائق وليست حقيقة التراب حقيقة النار ولا حقيقة النار حقيقة الهواء وهذه المسائل
 مسائل عقلية ليس لها موضع آخر والمقصود هنا بيان منشا النزاع في معنى الجسم والنظر
 كلهم متفقون فيما أعلم على أن الجسم يشار إليه وإن اختلفوا في كونه مركباً من الأجزاء
 المنفردة ومن المادّة والصورة أو لا من هذا ولا من هذا وقد تنازع العقلاء أيضاً هل يمكن
 وجود موجود قائم بنفسه لا يشار إليه ولا يمكن أن يرى على ثلاثة أقوال فقول لا يمكن ذلك بل هو
 متمتع وقيل بل هو متمتع في المحدثات الممكنة التي تقبل الوجود والعدم دون الواجب وقيل بل
 ذلك يمكن في الممكن والواجب وهذا قول بعض الفلاسفة ومن وافقهم من أهل الملل ومثبوت ذلك
 يسمونها بالمجردات والمفارقان وأكثر العقلاء يقولون إنما وجود هذه في الأذهان لا في الأعيان
 وإنما ثبت من ذلك وجود نفس الإنسان التي تفارق بدنه وتجبرد عنه وأما الملائكة التي
 أخبرت بها الرسل فالنفس المنسوبة إلى المسلمين يقولون هي العقول والنفس المنسوبة إلى

كذلك فإن التأثير عبارة عن كون
 الأثر موجوداً أو جوداً والمؤثر وحاً
 أن يكون الأثر موجوداً دائماً
 لوجود المؤثر والذي يدل على حصول
 التأثير حالة الوجود أنه لو لم يكن
 كذلك لكان التأثير حالة العدم
 لاستحالة الواسطة بين الوجود
 والعدم والثاني كاذب لأن التأثير
 حالة العدم يقتضي الجمع بين الوجود
 والعدم وهو محال قال أما قوله
 الأجسام لو كانت أزلية فاما أن
 تكون متحركة أو ساكنة في الازل
 قلنا لا يجوز أن تكون متحركة
 (قوله يلزم الجمع بين المسبوبة
 بالغير وعدم المسبوبة بالغير في
 شئ واحد) قلنا لا نسلم وهذا
 لأن المسبوق بالغير هو الحركة
 وغير المسبوق بالغير هو الجسم
 فان قال إذا كانت الحركة أزلية
 كانت الحركة من حيث هي
 غير مسبوبة بالغير لكن الحركة

وهي الجواهر العقلية وأما أهل المال ومن علم ما أخبر الله به من صفات الملائكة فمعاين
 قطعاً أن الملائكة ليست هذه المجردات التي ينبت لهاؤلاء من وجوه كثيرة قد بسطت في غيره هذا
 الموضوع فإن الملائكة شتاقون من نور كما أخبر بذلك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الحديث
 الصحيح وهم كما قال الله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول
 وهم بأمره يعملون يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا يشفعون إلا أن ارتضى وهم من خشيته
 مشفقون ومن يقل منهم إني إله من دونه فذلك نجزيه جهنم كذلك نجزي الظالمين وقد أخبر الله
 عن الملائكة أنهم أتوا إبراهيم ولوطاً في صورة البشر حتى قدم لهم إبراهيم العجل وكان جبريل عليه
 السلام يأتي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في صورة دحية الكلبي وأتى مرة في صورة أعرابي
 حتى رآه العجيلة وقد رآه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في صورته التي خلق عليها من مرتين
 السماء والأرض ومرة في السماء عند سدرة المنتهى والملائكة تنزل إلى الأرض ثم تصعد إلى
 السماء كما نزلت بذلك النصوص وقد أنزلها يوم بدر ويوم حنين ويوم الفتح والنصر رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم والمؤمنين كما قال تعالى إذ تستغيثون بهم فاستجاب لكم إني ممدكم
 بالرف من الملائكة مردفين وقال تعالى أنزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين وأنزل جنوداً لم
 تروها وقال فرسلنا عليهم ريحاً و جنوداً لم تروها وقال أم يحسبون أنا ألا نسمع سرهم ونجواهم
 بل يورسلنا عليهم مكسبون وقال حتى إذا جاء أحدهم الموت فوفته رسلنا وهم لا يفرطون وقال
 تعالى إذ يتوفى الذين كفروا الملائكة يضربون وجوههم وأدبارهم ولورثوا الذين الظالمون في
 غمرات الموت والملائكة باسطوا أيديهم أخرجوا أنفسهم ومثل هذا في القرآن كثير يعلم بعضه
 أن ما وصف به الملائكة نوجب العلم الضروري أنه ليس ما يقوله هؤلاء في العقول والنفس
 سواء قالوا أن العقول عشرة والنفس تسعة كما هو المشهور عندهم وقالوا غير ذلك وليست
 الملائكة أيضاً القوى الصالحة التي في النفس كما قد يقولونه بل جبريل ملك منفصل عن
 الرسول يسمع كلام الله من الله وينزل به على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كما دل على ذلك
 النصوص والأجاء من المسلمين وهؤلاء يقولون إن جبريل هو العقل الفعال وهو ما يتخيل
 من نفس النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من الصور الخيالية وكلام الله ما يوجد في نفسه كما يوجد
 في نفس النائم وهذا مما يعلم كل من علم ما جاء به الرسول أنه من أعظم الأمور تكذيباً للرسول
 ويعلم أن هؤلاء أبعد عن متابعة الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم من كفار اليهود والنصارى وهذا
 مبسوط في مواضع والمقصود هنا الكلام على مجاميع ما يعرف به ما أشار إليه هذا من عقائد
 الملحنيين واختلافهم فإذا عرف تنازع النظائر في حقيقة الجسم فلا ريب أن الله سبحانه ليس
 مركباً من الأجزاء المنفردة ولا من المادة والصورة ولا يقبل سبحانه التفرق والاتصال ولا كان
 متفرقاً فاجتمع بل هو سبحانه أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد فهذه المعاني العقلية
 من التركيب كلها منتفية عن الله تعالى لكن المتشككة ومن وافقهم تزيد على ذلك وتقول
 إذا كان موصوفاً بالصفات كان مركباً وإذا كانت له حقيقة ليست هي مجرد الوجود كان مركباً
 فيقول لهم المسلمون المثبتون للصفات النزاع ليس في لفظ المركب فإن هذا اللفظ انما يدل على
 مركب ركب غيره ومعلوم أن فلا يقول أن الله تعالى مركب بهذا الاعتبار وقد يقال لفظ
 المركب على ما كانت أجزاءه متفرقة فجمع لإما جمع امتزاج وإما غير امتزاج كتركيب الأطعمة

من حيث هي هي مسبوقة بغير
 لانها انقال فتقتضي المسبوقه
 بالغير فيلزم الجمع بين المسبوقه
 بالغير وعدم المسبوقه بالغير في
 الحركه قلنا اذا ادعى ذلك
 فنقول لا ينسب أن الجسم لو كان
 أزلياً لكانت الحركة من حيث
 هي هي حركة أزلية ولم يجوز أن
 يكون الجسم أزلياً ويصدق عليه
 أنه متحرك دائماً ما تنعاقب عليه
 الحركات المعينة ولا يصدق على
 الحركات الموجودة في الأعيان أنها
 أزلية ضرورة انصاف كل واحد
 منها بكونها مسبوقه بالغير قلت
 هذا مضبوطه ما به عليه في غير هذا
 الموضوع أن حدوث كل من الأعيان
 لا يستلزم حدوث النوع الذي لم
 يزل ولا يزال وأما قوله لو كانت
 الاجسام متحركة لكانت لا تخلو
 عن الحوادث قلنا نعم ولكن لم قلتم

والاشربة والادوية والابنية واللباس من أجزائها ومعلوم في هذا التركيب عن الله ولا تعلم
خافلا بقول الله تعالى مركب بهذا الاعتبار وكذلك التركيب معنى انه مركب من الجواهر
المنفردة أو من المادة والصورة وهو التركيب الجسمي وهذا أيضا متفق عن الله تعالى والذين
قالوا ان الله جسم قد يقول بعضهم انه مركب هذا التركيب وان كان كثير منهم بل أكثرهم
يقفون ذلك ويقولون انما معنى بكونه جسما انه موجودا وقائم بنفسه أو انه يشار اليه أو نحو
ذلك لكن بالجهة هذا التركيب وهذا الجسم يجب تنزيهه عن رتبته وأما كونه سبحانه ذاتا
مستلزما لصفات الكمال له غم وقدره وحياة فهذا لا يسمى مركبا فيما يعرف من اللغات وإذا
سمى سمي هذا مركبا لم يكن النزاع معه في اللفظ بل في المعنى العقلي ومعلوم انه لا دليل على
في هذا كما قد بسط في موضعه بل الأدلة العقلية توجب إثباته ولهذا كان جميع العقلاء
مضطرين الى إثبات معان متعددة لله تعالى فالعقل لا يسلم انه شيء عالم قادر ومعلوم أن كونه
جسما ليس هو معنى كونه عالما ومعنى كونه عالما ليس معنى كونه قادرا والمتكلف يقول
انه عاقل ومعقول وعقل واذا ثبت ذلك فلو عاقل ومعتق وعشق ومعلوم بصريح العقل أن
كونه يجب ليس كونه محجوبا أو كونه مغلوما ليس معنى كونه عالما (١) هو معنى كونه قادر أمورا
فاعلا وذلك هو نفس ذاته فيجعل العلم هو القدرة وهو الفعل ويجعل القدرة هو القادر والعلم
هو العالم والفعل هو الفاعل وهذه الأقوال صريح العقل ومجرد تصورها التام يكفي في العلم
بفسادها وليس فراهم الا من معنى التركيب وليس لهم قط حجة على في معنى التركيب
بجميع هذه المعاني بل عندهم أن المركب مقتصر الى أجزائه وأجزاء غيره والمقتصر لا غيره
لا يكون واجبا بنفسه بل يكون معلولا وهذا حاجة لأفانها كلها محتملة لفظ الواجب بنفسه
يراد به الذي لا فاعل له فليس له فاعلة (٢) ويراد به الذي لا يحتاج الى شيء مثيل له ويراد به القائم
بنفسه الذي لا يحتاج الى ما يسان له وعلى الأول والثاني فالصفات واجبة الوجود والبرهان انما
قام على أن الممكنات لها فاعل واجب الوجود قائم بنفسه أي غنى عما سواه والصفة ليست هي
الفاعل وقوله اذا كانت ذات وصفات كان مركبا والمركب مقتصر الى أجزائه وأجزاء غيره
لفظ الغير محتمل يراد بالغير الباطن فالغير انما ما ز مفارقة أحدتها الآخر زمان أو مكان أو وجود
وهذا اصطلاح الأشعرية ومن وافقهم من الفقهاء أتباع الأئمة الأربعة ويراد بالغير من ما ليس
أحدتها الآخر أو ما جاز العلم بأحدهما مع الجهل بالآخر وهذا اصطلاح طوائف من المعتزلة
والكرامية وغيرهم وأما السلف كالأمام جدد وغيره فلفظ الغير عندهم يراد به هذا ويراد به هذا
ولهذا لم يطلقوا القول بأن علم الله غيره ولا أطلقوا القول بأنه ليس غيره ولا يقولون هو هو ولا هو
غيره بل يعتصمون عن إطلاق الحمل فبقاوا ثابتا لما فيه من التلبس فان الجهة مقتضون ما سوى
الله مخلوق وكلامه غيره فيكون مخلوقا فقال أئمة السنة اذا أراد بالغير والسوى ما هو ميان له
فلا يدخل علمه وكلامه في لفظ الغير والسوى كما لم يدخل في قول النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم من حلف بغير الله فقد أشرك وقد ثبت في السنة جواز الحلف بصفاته كعبته وعظمته
فسلم أنها لا تدخل في معنى الغير عند الإطلاق وإذا أراد بالغير أنه ليس هو الله فلا ريب أن
العلم ليس هو العالم والكلام ليس هو المتكلم وكذلك لفظ افتقار المفعول الى فاعله ونحو ذلك
(١) قوله هو معنى كونه قادر الخ هكذا في الأصل والكلام غير مرتبط بفاعله فاعل بينهما مقصدا
من الناسخ (٢) قوله ويراد به الخ كذا في النسخة وفي الكلام تكرار فاعل ومركب معصية

بأن ما لا يتخلو عن الحوادث فهو
حادث (قوله لو لم يكن كذلك لكان
الحادث أزليا) قلنا لا نسلم وانما
يلزم ذلك لو كان شي من الحركات
بعينها لا من الجسم وليس كذلك بل
قبل كل حركة حركة الى أول
قلت هذا من غلط الذي قبله فان
الأزلي لازم هو نوع الحادث لا عين
الحادث (قوله لو كانت حادثة في
الأزل لكان الحادث اليومي موقوفا
على انقضاء الانهائية) قلنا
لا نسلم بل يكون الحادث اليومي
مستقوبا بحوادث أول لها ولم
قلتم ان ذلك غير جائز قلت
مضمونه أن يكون موقوفا على
انقضاء ما لا ابتدائه ولأوله وهو
لانهاية من الطرفين الأول لكن
له نهاية من الطرفين الآخر (قوله
لو كانت متحركة في الأزل لحصلت
جلتان أحدهما من الحركة

(١) ويراد به التلازم بمعنى انه لا يوجد أحدهما الا مع الآخر وان لم يكن أحدهما مؤثرا في الآخر كالامور المتضاربة مثل الازفة والبوة والمركب قد عرف ما فيه من الاشتراك فاذا قال القائل لو كان عالما كان مركبا من ذات وعلم فليس المراد به ان هذين كانا مقررين فاجتمعا ولا أنه يجوز مفارقة أحدهما بل المراد انه اذا كان عالما فهناك ذات وعلم قائم بها وقوله والمركب مفقتر الى أجزائه فاعلم ان افتقار المجموع الى أبعاضه ليس بمعنى ان بعضه فعله أو وجدت دونه وأثر فيه بل المعنى أنه لا يوجد الا بوجود المجموع ومعها من الشيء لا يوجد الا بوجود نفسه واذا قيل هو مفقتر الى نفسه بهذا المعنى لم يكن محتجا بل هذا هو الحق فان نفس الواجب لا يستغنى عن نفسه واذا قيل هو واجب بنفسه فليس المراد أبعدت وجوده بل المراد ان نفسه موجودة بنفسها لم تفقر الى غيره في ذلك ووجوده واجب لا يقبل العدم بحال فاذا قيل مثلا العشر مفقتر الى العشرة لم يكن في هذا افتقارها الى غيرها واذا قيل هي مفقرة الى الواحد الذي هو خ و لم يكن افتقارها الى بعضها أعظم من افتقارها الى المجموع التي هي هو واذا لم يكن ذلك محتجا بل هو الحق فانه لا يوجد المجموع الا بالمجموع فكيف يتعق أن يقال لا يوجد المجموع الا بوجود جزئه والدليل انما على أن الممكنات لها مدد واجب بنفسه خارج عنها أما كون ذلك المدد مستلزما لصفاته أو لا يوجد الامتناع بالصفات الكمال فهذا لم ينف صحة أصلا ولا هذا التلازم سواء سمي فقرا أو لم يسم بما ينافي كون المجموع واجبا قديما أزليا لا يقبل العدم بحال وأيضا قسمية الصفات القائمة بالموصوف جزأه ليس هو من اللغة المعروفة انما هو اصطلاح لهم كالسبحون الموصوف مركبا واللا حقيقة الامر أن الذات المستلزما للصفة لا توجد الا وهي متصفة بالصفة وهذا حق واذا تنزل الى اصطلاحهم المحدث وسمى هذا جزأ المجموع لا يوجد الا بوجود جزئه الذي هو بعضه واذا قيل هو مفقتر الى بعضه لم يكن هذا الا دون قول القائل هو مفقتر الى نفسه الذي هو المجموع واذا كان لا محذور فيه فهذا أولى واذا قيل أجزاؤه غيره والواجب لا يفقر الى غيره قيل ان أردت أن جزأه مباين له وأنه يجوز مفارقة أحدهما الآخر بوجه من الوجوه فهذا باطل فليس جزؤه غيره بهذا التفسير وان أردت أنه يمكن العلم بأحدهما دون العلم بالآخر كأنه علم أنه قادر قبل العلم بأنه عالم ونعلم الذات قبل العلم بصفاتها فهو غيره بهذا التفسير وقد علم بصريح العقل أنه لا بد من إثبات معاني هي أعيان بهذا التفسير والافكوة قائم بنفسه ليس هو كونه عالما وكونه عالما ليس كونه حيا وكونه حيا ليس كونه قادرا ومن جعل هذه الصفة هي الاخرى وجعل الصفات كلها هي الموصوف فقد انتهت في السفطة الى الغاية وليس هذا الاكن قال السواد هو البياض والسواد والبياض هو الاسود والابيض ثم هؤلاء الذين نفوا المعاني التي يتصف بها كلهم متفقون بجمعهم في قولهم بين النبي والاثبات وقد جعلوا هذا أساس التعطيل والتكذيب بما علم بصريح المعقول وجميع المنقول فالذين ينفون عنه بالاشياء يقولون مثلا بلزم التكبر والذين ينفون عنه بالجزئيات يقولون مثلا بلزم التغيير فيذكر لفظ التكبر والتغيير وهما لفظان يحملان بتوهم السامع أنه يتكبر الا لله وأن الرب يتغير ويستحيل من حال الى حال كما يتغير الانسان بما عرض ولما يغيره وكما يتغير الشمس

(١) قوله ويراد به هكذا في الاصل ولعل قبله نقصا وأصل الكلام والله أعلم بمراده أن أحدهما مؤثر في الآخر ويراد الخ كتبه محسبه

اليومية والثانية من الحركة التي وقعت في الامس قلنا لا نسلم وانما يلزم ذلك لو كانت الحركات مجتمعة في الوجود قلت هذا مضمونه أن التطبيق لا يكون الا بين موجودين وأكن يقال التطبيق في الخارج لا يكون الا بين موجودين ولكن يمكن تقدير التطبيق بين معدومين لاسبابا اذا كانا قد دخلا جميعا في الوجود فالتطبيق بينهما اما ان يكونا مقدرين في الازمان لا يوجدان في الاعيان بحال كالاعداد المجردة عن المعدودات أو معدومين مستطرين كالاستبالات أو معدومين ماضيين كالحوادث المتقدمة أو موجودين كالقياسات الموجودة والمعدودات الموجودة فوجب عن هذا الجواب ثاب وهو أن الجلتين اللتين طبقت احدهما على الاخرى مع التفاوت في أحد الطرفين وعدم

إذا صغر لونها ولا يدري أنه عندهم إذا أحدث ما لم يكن بمحدث اسمه تغيرا وإذا سمع دعاء عباده
سموه تغيرا وإذا رأى ما خلقه سموه تغيرا وإذا كلم موسى بن عمران سموه تغيرا وإذا رضى عن
أطاعه وسخط على من عصاه سموه تغيرا إلى مثل هذه الأمور ثم اتهم بنفون ذلك من غير دليل
أصلا فان الفلاسفة يحقزون أن يكون القديم محلا للحوادث ومن نفاهم فاعلموا فيه
النسقات مطلقا وكذلك المعتزلة ولهذا كان الحدائق من هؤلاء هؤلاء كالحسين البصري
وأى البركات صاحب المعبر وغيرهما قد خالفوهم في ذلك وبنوا أنه ليس لهم دليل على نفي ذلك
وأن الأدلة العقلية والشرعية توجب ثبوت ذلك وهذا كله قد بسط في موضع آخر والمقصود
هنا أن نفي الجسم وأراد به نفي التركيب من الجواهر الفردة أو من المادة والصورة فقد أصاب
في المعنى لكن منازعوه يقولون هذا الذي قلته ليس هو معنى الجسم في اللغة ولا هو أيضا حقيقة
الجسم الاصطلاحي وإذا كان منازعوه ممن بنى التركيب من هذا وهذا فالفرقان متفقان
على تنزيه الرب عن ذلك لكن أحدهما يقول نفي الجسم لا يفيد هذا التنزيه وإنما يفيد لفظ هذا
التركيب ونحوه والآخر يقول بل لفظ الجسم يفيد هذا التنزيه ومن قال هو جسم فالشهور
عن نظائر الكرامية وغيرهم ممن يقول هو جسم أنه يفهم ذلك بأنه الموجود أو القائم بنفسه
لا معنى التركيب وقد اتفق الناس على أن من قال إنه جسم وأراد هذا المعنى فقد أصاب في
المعنى لكن انما يخطئه من يخطئه في اللفظ أما من يقول الجسم هو المركب فيقول أخطأ
استعمل لفظ الجسم في القائم بنفسه أو الموجود وأما من يقول بأن كل جسم مركب فيقول
تعميدا لكل موجود أو قائم بنفسه جسم ليس هو موافقا للغة العرب المعروفة ولا تكلم بهذا
اللفظ أحد من السلف والأئمة ولا قالوا إن الجسم قائم بخفي في اللغة والشرع وإن كان المعنى
الذي أراده صحيفا فيقول أنا تكلمت بالاصطلاح الكلامي فإن الجسم عند النظار من المتكلمين
والفلاسفة هو ما يشار إليه ندمي طائفة منهم أن كل ما كان كذلك فهو مركب من الجواهر
المتفردة أو من المادة والصورة ونزاعهم طائفة أخرى في هذا المعنى وقالوا ليس كل ما يشار إليه هو
مركب من هذا ولا من هذا فإذا أقام صاحب هذا القول دليلا عقليا على نفي تركيب المشار
إليه خصم منازعه الامن يقول ان أسماء الله تعالى توقيفية فيقول له ليس لك أن تسجسه
ذلك وأما أهل السنة المتبعون للسلف فيقولون كلكم مستعدون في اللغة والشرع حيث سميت كل
ما يشار إليه جسما فهذا اصطلاح لا يوافق اللغة ولم يتكلم به أحد من سلف الأمة قال المدعون
أن الجسم هو المركب بل قولنا موافق للغة والجسم في اللغة هو المؤلف المركب فالدليل على ذلك
أن العرب تقول هذا الجسم من هذا عند زيادة الأجزاء والتفضيل انما يقع بعد الاشتراك في
الاصل فعلم أن لفظ الجسم عندهم هو المركب فكما زاد التركيب قالوا أجسم فيقال لهم اسم ما
كون العرب تقول لما كان أعظم من غيره أجسم فهذا صحيح وأما دعواكم أنهم يقولون لأن
الجسم مركب من الأجزاء المفردة وكل ما يشار إليه فهو مركب فيسمونه جسما فهذه دعوى باطلة
عليهم من وجوه ﴿أحدها﴾ أنه قد علم من وجوه نقل الثقات عنهم والاستعمال الموحود في
كلامهم أنهم لا يسمون كل ما يشار إليه جسما ولا يقولون للهواء اللطيف جسم وانما يستعملون
لفظ الجسم كما يستعملون لفظ الجسد وهكذا نقل عنهم أهل العلم بلسانهم كالاصمعي وأبي زيد
الانصاري وغيرهما نقله الجوهرى في صحاحه وغير الجوهرى فلفظ الجسم عندهم يقتضى معنى
الغلظ والكتافة لا معنى كونه يشار إليه ﴿الوجه الثاني﴾ أنهم لم يقصدوا بذلك كونه مركبا

الإنهاى في الآخرهما متفاضلتان في

الطرف الواحد وتنطبق أحدهما
على الأخرى في الطرف الآخر فلا
يصدر ثبوت مطابقة أحدهما
للأخرى مطلقا ولا نفي المطابقة
مطلقا بل يصدر ثبوت الانطباق

(مطلب معنى الجسم وقول الكرامية)

من أحد الطرفين وانفاؤه من
الآخر وحينئذ فلا يكون الزائد
مثل الناقص ولا يكونان متناهين
وإذا قال القائل نحن نطبق بينهما من
الطرف الذى بيننا فإن استويا لزم
أن يكون الزائد مثل الناقص وإن
يكون وجود الزيادة كعدمها
والنفي مع عدم غيره كعدم
وجوده وإن تفاضلا لزم أن يكون
ما لا ينهاى بعضه متفاضلا بل
التطبيق بينهما من الجهة المتناهية
مع تفاضلهما في مجتمع وفرض
المتنع قد يلزمه حكم متنع فإن
الحوادث الماضية من أس اذا

قدرت منطقية على الحوادث
الخاصة في اليوم فإن هذا التطبيق
ممتعانه لا يمنع أن يطابق هذا هذا
فإن الجسمين متفاضلان ومع
التفاضل يمنع التطبيق المتزامن
للعادلة والاستواء وإذا قال القائل
أنا أقدر المطابقة في الزمن وإن
كانت ممتعة في الخارج قيل له فقد
قدرت في الزمن شئين مع جعلك
أحدهما أزدي من الآخر من الطرف
الأحد ومساوياً له من الطرف
الأخر ومعلوم أنك إذا قدرت هذا
لم يكن تفاضلهما ممتعاً بل كان
الواجب هو التفاضل ودليلك مبني
على تقدير التطبيق فيلزم التفاضل
فيما لا ينهيه وكل من المتقدمين
باطلة فإن قدرت تطبيقها صحها
عدياً فهو باطل وإن قدرته وإن
كان ممتعاً لم يكن التفاضل في ذلك
ممتعاً. فعدوا له أن التفاضل

من الجواهر الفردة ومن المادة والصورة بل لم يخطر هذا بقلوبهم بل انما قصدوا معنى الكثافة
والغلظ وأما كون الكثافة والغلظ تكون بسبب كثرة الجواهر الفردة أو بسبب كون الشئ في
نفسه غليظاً كثيفاً كما يكون حاراً بارداً وإن لم تكن حرارته بسبب كونه من كثبان الجواهر
الفردة فالجسم له قدر وصفات وليس صفاته لأجل الجواهر فكذلك قدره فهذا ونحوه من
البحوث العقلية الدقيقة لم يخطر ببال عامة من تكلم بلفظ الجسم من العرب وغيرهم ﴿الوجه
الثالث﴾ أنه من المعلوم أن اللفظ المشهور في اللغة الذي يتكلم به الخاص والعام ويقصدون
معناه لا يجوز أن يكون معناه محتملياً تصور على أكثر الناس ويشوق العلم ببعده ذلك على أدلة
دقيقة عقلية ويتنازع فيها العقلاء فإن الناطقين به جميعهم متفقون على إرادة المعنى الذي يدل
اللفظ عليه في اللغة مع عدم تصور كثرة المركب وعدم علمهم بدليل التركيب وانكار كثير
منهم للمركب من الجواهر الفردة والمادة والصورة وهذا مما يعلم قطعا أنه ليس موضوعه في
اللغة ما تنازع فيه النظائر ومعرفة تتوقف على النظر والأدلة الخفية ﴿الرابع﴾ أنهم لو قصدوا
فانما قصدوه فيما كان غليظاً كثيفاً فدعوى المدعى عليهم أنهم يسمون كل ما يشار إليه جسماً
ويقولون مع ذلك أنه مركب دعوى بان باطلتان وجهور المسلمين الذين يقولون ليس بجسم
يقولون من قال أنه جسم وأراد بذلك أنه موجوداً وقام بنفسه فهو مصب في المعنى لكن أخطأ في
اللفظ وأما إذا (١) ثبت أنه مركب من الجواهر الفردة ونحو ذلك فهو محض في المعنى وفي تكفيره
نزاع بينهم ثم القائلون بأن الجسم مركب من الجواهر الفردة قد تنازعوا في مسأله فقبل الجواهر
الواحد بشرط أنضمام غيره إليه يكون جسماً وهو قول القاضي أبي بكر والقاضي أبي يعلى
وغيرهما وقيل بل الجواهران فصاعداً وقيل بل أربعة فصاعداً وقيل بل ستة فصاعداً وقيل
بل ثمانية فصاعداً وقيل بل ستة عشر وقيل بل اثنان وثلاثون وقد ذكرنا هذه الأقوال
الاشترى في كتاب مقالات المسلمين واختلاف المصلين فقد تبين أن في هذا اللفظ من المنازعات
الغوية والاصطلاحية والعقلية والشرعية ما بين أن الواجب على المسلمين الاعتصام بالكتاب
والسنة كما أمرهم الله تعالى بذلك في قوله واعتصموا بحبل الله جمعا ولا تفرقوا وقوله تعالى
المص كتاب أنزل السيل فلا يكن في صدره خرج منه لنذر به وذكرى للمؤمنين اتبعوا ما أنزل
اليك من ربك ولا تتبعوا من دونه أولياء قليلاً ما تذكرون وقوله وإن هذا صراطي مستقيماً
فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله وقوله كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين
مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه وما اختلف فيه
إلا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغيا بينهم فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه
من الحق بإذنه والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم وقوله يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله
وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون
بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً ألم تر إلى الذين يرجعون أنهم آمنوا بما أنزل السيل
وما أنزل من قبلك يريدون أن ينحوا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان
أن يضلهم ضلالاً بعيداً وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون
عنك صدوداً وقوله فاما بآيتكم مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى ومن أعرض عن
ذكرى فإن له معيشتة ضئكاً ونحشره يوم القيامة أجمعاً قال رب لم نحشر تني أعمى وقد كنت بصيراً

(١) قوله ثبت هكذا في الأصل ولعل هنا تحريف الصواب وأما إذا أراد قتال كتبه معجده

قال كذا أتت آياتنا فسميتها وكذلك اليوم تسمى قال ابن عباس رضي الله عنهما تكفل الله لن
قرأ القرآن وعمل بما فيه أن لا يضل في الدنيا ولا يسقط في الآخرة ثم قرأ هذه الآية ومثل هذا كثير
في الكتاب والسنة وهذا ما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها فلو اوجب أن ينظر في هذا الباب فما
أثبت الله ورسوله أثبتناه وما نفع الله ورسوله فثبتناه والألفاظ التي ورد بها النص بعضهم
في الأثبات والتي فثبت ما أثبتته النصوص من الألفاظ والمعاني وتنفي ما نفته النصوص من
الألفاظ والمعاني وأما الألفاظ التي تنازع فهمان استدعيهما من المتأخرين مثل لفظ الجوهر
والمحيز والجهة ومخرد ذلك فلا تطلق نقضا ولا اثباتا حتى ينظر في مقصود قائلها فان كان قد أراد
بالتنفي والاثبات معنى صحيحا موافقا لما أخبر به الرسول صوب المعنى الذي قصد به لفظه ولكن
ينبغي أن يصير عنه بالفاظ النصوص لا يعدل إلى هذه الألفاظ المتدعة الجملة إلا عند الحاجة مع
قرائن تبين المراد بها والحاجة مثل أن يكون الخطيب مع من لا يتم المقصود معه أن لم يخطب بها
وأما أن أراد بها معنى باطل ففي ذلك المعنى وإن جمع فهاين حق وباطل أنت الحق وباطل
الباطل وإذا اتفق شخصان على معنى وتنازعا هل يدل ذلك القطع عليه أم لا عبر عنه بعبارة يتفقا
على المراد بها وكان آخرهما إلى الصواب من وافق القصة المعروفة كتنازعهم في لفظ المركب
هل يدخل فيه الموصوف بصفات تقوم به وفي لفظ الجسم هل مدلوله في اللغة المركب أو الجسد أو
مخرد ذلك وأما لفظ المحيز فهو في اللغة اسم لما يحيز إلى غيره كما قال تعالى ومن أولهم يومئذ
الامحيز فاقفالا ومحيزا إلى فئة وهذا الأبدان يحيط به حيز وجودي ولا بد أن ينتقل من حيز
إلى حيز ومعلوم أن الانتقال جل جلاله لا يحيط به شيء من مخلوقاته فلا يكون محيزا لهذا المعنى
القوى وأما أهل الكلام فاصطلاحهم في المحيز أنهم من هذا أفعياعون كل جسم محيزا والجسم
عندهم ما بارأ إليه فتكون السموات والأرض وما بينهما محيزا على اصطلاحهم وإن لم يسم ذلك
محيزا في اللغة والحيز تارة يدون به معنى موجود أو تارة يدون به معنى معدوم أو يفرقون
بين معنى الحيز ويسمى المكان فيقولون المكان أمر موجود والحيز تقدير مكان عندهم فجميع
الأجسام ليست في شيء موجود فلا تكون في مكان وهي عندهم متغيرة ومنهم من يناقض فيجعل
الحيز تارة موجودا وتارة معدوما كالرازي وغيره كما بسط الكلام على ذلك في غير هذا الموضع فن
تكلم باصطلاحهم وقال إن الله محيز بمعنى أحاط به شيء من الموجودات فهذا محط فيفسد بطلانه
بأن من خلقه وما ثم موجود الا لخالق والمخلوق وإذا كان الخالق بالمتناهي بالمتناهي المتناهي
يكون الخالق في المخلوق وامتنع أن يكون محيزا لهذا الاعتبار وإن أراد بالحيز أمر أعديا
فالامر العدوي لاشي وهو سبحانه ما تن عن خلقه فإذا سمي العدم الذي فوق العالم حيزا وقال يمتنع
أن يكون فوق العالم لشيء لا يكون محيزا فهذا معنى باطل لأنه ليس هنالك موجود غيره حتى يكون
فيه وقد علم بالعقل والسرور أنه بائن عن خلقه كما قد بسط في غير هذا الموضع وهذا ما احتج به
سلف الأمة وأئمتها على الجملة كما احتج به الإمام أحمد في رد على الجهة وعبد العزيز الكافري
وعبد الله بن سبعمدين كلاب والحري الحنابلي وغيرهم وينو أنه سبحانه كان موجودا قبل أن
يخلق السموات والأرض أما أن يكون قد دخل فيها أو دخلت فيه وكلاهما متنع فثبت أنه بائن
عنها فقرر ذلك بأنه يجب أن يكون سببا لخلقها أو مدخلها والنفاد يدعون بوجود موجود
لا سبب لغيره ولا مدخل له وهذا متنع في بداية العقول لكن يدعون أن القول بامتناع ذلك هو
من حكم الوهم لا من حكم العقل ثم انهم تناقضوا فقالوا لو كان فوق العرش مكان جسم الله

متنع فيما قدرته متفاضلا متنوع
بل مع تقدير التفاضل يجب
التفاضل من جهة التفاضل ولا
يستلزم التفاضل من الجهة
الأخرى قال الاجهري وإن سلمنا
أنه لا يجوز أن تكون متحركة في
الازل ولكن لم لا يجوز أن تكون
ساكنة (قوله بأن المؤثر في السكون
أما أن يكون حادئا وأزليا) قلنا
فلم قلتم بأنه لو كان أزليا لزم دوام
السكون ولم لا يجوز أن يكون تأثره
فيه موقفا على شرط عدى أزلي
والعدى الأزلي جائز الزوال فإذا زال
الشرط زال السكون قلت لقائل
إن يقول العرض الأزلي إنما يزول
بسبب حادث والقول فيه كالتقول
في غيره بل لا يزول إلا بسبب حادث
فحتاج إلى حدوث سبب يحدث
لإزول السكون وهو بقول المقتضى
زوال السكون كالمقتضى لحدوث

(مطلب الكلام في لفظ الجهة)

العالم وهو الإرادة المسبوقة بإرادة
 الاله الأول لكن هذا التقدير يصح
 القول بمحدوث العالم فيقال ان
 كان الجسم أزليا وأمكن حدوث
 الحركة فيه كان مقتضى حركته
 محذور الحدوث العالم لكن هذا يطل
 حجة الفلاسفة ولا يصح جهة ان
 الجسم الازلي يتمتع بحس كنهه فيما
 بعد وأيضا فان ههنا بحثا آخر
 وهو ان السكون هل هو أمثوق
 مضاد للحركة أو هو عدم الحركة عما
 من شأنه أن يتحرك وفيه قولان
 معروفان فإذا كان عدميا لم يقتصر
 السبب قال وأما الطريقة التي
 يسلكها في كون البرزخ فاعلا
 بالاختبار فمن وجهين أحدهما انه
 انه لو كان موجبا للذات وجب أن
 لا يتغير عنه العالم فيزمن إما قدم
 العالم وإما حدوث البرزخ تعالى

لأذن يتزعم إلى هذا الجانب على هذا الجانب فقال لهم أهل الأثبات معلوم بضرورة العقل
 أن أثبات موجود فوق العالم ليس بجسم أقرب إلى العقل من أثبات موجود قائم بنفسه ليس
 بمجان للعالم ولا دخلا له فان حازا أثبات الثاني فاثبات الأول أولى وإذا قلتم في هذا الثاني من
 حكم الوهم الباطل قيل فثني الأول أولى أن يكون من حكم الوهم الباطل وان قلتم ان ثني الأول
 من حكم العقل المقبول فثني الثاني أولى أن يكون من حكم العقل المقبول وقد بسط الكلام
 على هذه الأمور في غير هذا الموضع والمقصود هنا التنبيه وكذلك الكلام في لفظ الجهة فان
 معنى لفظ الجهة إرادته أمر وجودي كالكلمة الاعلى وإرادته أمر عدي كأرواء العالم فأريد
 الثاني (١) أن يقال كل جسم في جهة وإذا أريد الأول امتنع أن يكون كل جسم في جسم
 آخر فن قال البرزخ في جهة وأراد بالجهة أمر وجودي فكل ما سواه مخلوق له في جهة بهذا
 التفسير فهو محط وإن أراد بالجهة أمر عدي ما هو ما فوق العالم وقال انه لو فوق العالم فقد
 أصاب وليس فوق العالم موجود غيره فلا يكون سبحانه في شيء من الموجودات وإما إذا فسرت
 الجهة بالأمر العدي فالعدي لا شيء وهذا ونحوه من الاستفسار وبيان ما أراد باللفظ من معنى
 صحيح وباطل يزيل عامة الشبهة إذا قال نافي الرؤية لوروى لكان في جهة وهذا ممتنع فالرؤية
 ممتنعة قيل له ان أردت بالجهة أمر وجودي فالمقدمة الأولى ممنوعة وان أردت بها أمر عدي
 فالثانية ممنوعة فيزمن بطلان إحدى المقدمتين على كل تقدير فتكون الجهة باطلة وذلك انه ان
 أراد بالجهة أمر وجودي لم يزمن أن يكون كل مرئي في جهة وجودية فان سلخ العالم الذي هو
 أعلا ليس في جهة وجودية ومع هذا تجوز رؤيته فانه جسم من الأجسام فقبل قولهم كل
 مرئي لأذن يكون في جهة ان أراد بالجهة أمر وجودي وإن أراد بالجهة أمر عدي
 منع المقدمة الثانية فانه إذا قال البرزخ ليس في جهة عدمية وقدم علم ان العدم ليس بشيء كان
 حقيقة قوله ان البرزخ لا يكون موجودا قائما بنفسه حيث لا موجود الا هو وهذا باطل وإذا
 قال (٢) أحد يستلزم أن يكون جسما أو متجزا أعاد الكلام معه في معنى الجسم المتجزى فان قال
 هذا يستلزم أن يكون من بنات الجوهر المفردة أو من المادة والصورة وغير ذلك من المعاني
 المستتعة على الرب لم يسلم له هذا التلازم وان قال يستلزم أن يكون الرب يشا إلى رفع الأدي
 في الدعاء وقرعج الملائكة والروح إليه ويعرج محمد صلى الله تعالى عليه وسلم إليه وتنزل الملائكة
 من عنده وتنزل منه القرآن ونحو ذلك من الوازبات التي تنطق بها الكتاب والسنة وما كان في معناها
 قيل له لا نسلم انتفاء هذا التلازم فان قال ما استلزم هذه الوازبات فهو جسم قبل ان أردت أنه سمي
 بجسم في اللغة والشرع فهذا باطل وان أردت أنه يكون جسما كبنات المادة والصورة أو من
 الجوهر المركبة فهذا أيضا ممنوع في العقل فان ما هو جسم باتفاق العقلاء كالأجسام لا نسلم أنه
 مركب بهذا الاعتبار كما قد بسط في موضعه فما التلخيص في ذلك ونعم ذلك معرفة البحث العقلي
 في تركيب الجسم الاصطلاحي من هذا وهذا وقد بسط في غير هذا الموضع وتبين فيه أن قول
 هؤلاء وهو أن باطل مخالف للادلة العقلية القطعية ولكن هذا الامامي لم يذكره بنات الأدلة

(١) قوله أن يقال الخ كذا في الاصل وهو منقطع عما قبله ولعل الناسخ أن سقط هنا فعلا نحو
 أمكن أن جاز فقام (٢) قوله أحد كذا في الاصل ولعل هذه الكلمة محرفة عن هذا كنهه

محضه

ما يصل به الى آخر البحث وقد ذكر في كلامه ما يناسب هذا الموضوع ومن شرع في تقرير ما ذكره بالمقدمات السبعة شرع معه في نقضها وابطالها على ذلك ولكل مقام مقال وقد بسط الكلام على هذه الامور في مواضع وبين أن ما ينفيه نفاة الصفات التي نطق بها الكتاب والسنة من علو الله على خلقه وغير ذلك كأنه لم ينطق به كتاب ولا سنة ولا قال بقولهم أحد من المرسلين ولا العصاة والتابعين فلم يدل عليه أيضا دليل على بل الأدلة العقلية الصريحة موافقة للأدلة السمعية الصحيحة ولكن هؤلاء ما أتوا بألفاظ متشابهة ابتدعوها ومعاني عقلية لم يروا فيها حقها وباطلها وجميع البدع كبدع الخوارج والسبعة والمرجئة والقدرية لها شبه في نصوص الانبياء بخلاف بدعة الجهمية النفاة فإنه ليس معهم فيها دليل سمعي أصلا ولهذا كانت آخر البديع حدود نافي الاسلام وليا أحدثت السلف والامة القولون بتكفير أهلها عنهم بان حقيقة قولهم تعطيل الخالق ولهذا يصير محققوهم الى مثل فرعون مقدم المعلقة بل وينصرفون له ويظنون به وهؤلاء المعلقة يتفنون تقيما مفصلا ويتبنون شيئا عجلا ويجهلون فيه بين التقيضين وأما الرسل صلوات الله عليهم أجمعين فتبينون انما مفصلا ويتفنون نفيًا عجلا يتبنون الصفات على التفصيل ويتفنون عنه التمثيل وقد علم أن التوراة جملة آيات الصفات التي تسبها النفاة تحسبها ومع هذا فلم ينكر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه على اليهود شيئا من ذلك ولا قالوا أنتم تحسبون بل كان أخبار اليهود إذا ذكروا عند النبي صلى الله تعالى عليه وسلم شيئا من الصفات أقرهم الرسول وذكر ما يصدقه كافي حديث الخبر الذي ذكره اسماء الرب للسموات والارض المذكور في تفسير قوله تعالى وما قدروا الله حق قدره الآية وقد ثبت ما يوافق حديث الخبر في الصحاح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من غير وجه من حديث ابن عمر وأبي هريرة وغيرهما فلو قدر أن النبي حتى قال لم يتغير به ولم يتغير على الناس اعتقاده وواجبه فقد علم بالاضطرار أن دينهم مخالف لدين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهذا الموضوع أشكل على كثير من الناس لفظا ومعنى أما اللفظ فتنازعوا في الاسماء التي تسمى الله بها ورسمي بها عباده كالوجود والحي والعليم والقدير وقال بعضهم هي مقولة بالاشتراك (١) حذر ابن اثبات قدر مشترك بينهما لانهم إذا اشتركا في معنى الوجود لم ينزوا الواجب عن الممكن بشئ آخر فيكون مركباً وهذا قول بعض المتأخرين كالشهرستاني والرازي في أحد قوليهما وكلا مدى مع وقفه وقد ذكر الرازي والامدي ومن اتبعهما هذه القولون عن الاشعري وأبي الحسين البصري وهو غلط علموا واتخاذ ذلك لانهم لا يقولون بالاحوال ويقولون وجود كل شئ عين حقيقته ففتنوا أن من قال وجود كل شئ عين حقيقته يلزمه أن يقول ان لفظ الوجود يقال بالاشتراك اللفظي عليهم حاله لو كان متواطئاً لكان بينهما قدر مشترك فبما ذكر أحد هجاء عن الآخر بخصوص حقيقته والمشتراك ليس هو المعنى فلا يكون الوجود المشترك هو الحقيقة الجامعة والرازي والامدي ونحوهما طعنوا أنه ليس في المسئلة الا هذه القولون وقول من يقول بان الاتفاق متواطئ ومشكل مع أن الوجود المقيد بسلك كل أمر يثبوت عنه وذهب من ذهب من القرامطة الباطنية وغلاة الجهمية الى أن هذه الاسماء حقيقة في العبد محض في الرب قالوا هذا في اسم الحي ونحوه وذهب أبو العباس الثاني الى ضد ذلك فقال انها حقيقة للرب بمجاز للعباد وزعم ابن خزم أن أسماء الله تعالى الحسنى لا تدل على المعاني فلا يدل عليه على علم ولا قدر (١) قوله حذر الخ هكذا في الاصل ولعل في العبارة نقصا فارجع الى اصل صحيح كتب معجمه

الثاني أنه لو كان موجبا بالاشتراك حصل تفسير في العالم لأنه يلزم من دوامه دوام معلوله والا كان ترجيحاً بالمرجع ويلزم من دوام معلوله دوام معلوله وهكذا الى أن يلزم دوام جميع المعلولات قال الاجمري الاعتراض أما الوجه الاول فلا نسلم أن القدم متشكك وأما الحق الذي ذكره فقد مر ضعفها وأما الثاني فلا نسلم أنه لو كان موجبا بالاشتراك لم دوام معلولاته وانما يلزم ذلك أن لو كان جميع معلولاته قابلة للدوام وهذا الان من جملة معلولاته الحركة وهي غير قابلة للبقاء ونقائل أن يقول اعتراض الاجمري هنا ضعيف أما الاول فيقال له أن ما ذكره على انتفاء القدم ضعيف لكن لا يلزم من ضعف الدليل البعني انتفاء المدلول وانتفاءه ينتقض دليل الفلاسفة

على قدرته بل هي أعلام محضة وهذا شبه قول من يقول انتهت قال بالاشتراك اللفظي وأصل غلط هؤلاء شيان إيمانهم بالصفات والاعتراف في التشبيه وأما من ثبوت الكلمات المشتركة في الخاريج فالأول هو ما أخذوا الجهمية ومن وافقهم على نفي الصفات قالوا إذا قلنا علم يدل على علم وقدر يدل على قدر لم نثبت إلا الأسماء أثبت الصفات وهذا ما أخذوا من حرم فاته من نفاة الصفات مع تعطيه للحدث والسنة والامام أحمد ودعواه أن الذي يقوله في ذلك هو مذهب أحمد وغيره وغلطه في ذلك بسبب أنه أخذ شيئا من أقوال الفلاسفة والمعتزلة عن بعض شيوخه ولم يتفق من بينه خطأهم ونقل (١) المنطق الاستاذ عن سائر التراجعين وكذلك قالوا إذا قلنا موجود وهو موجود وحى لزم التشبيه فهذا أصل غلط هؤلاء وأما الأصل الثاني فنه غلط (٢) الذين ونحوه فاته ظن أنه إن كان هذا موجودا وهذا موجودا والوجود شامل لهما كان بينهما موجود مشترك كلفي في الخاريج فلا بد من تمييز هذا عن هذا والميزانها هو الحقيقة فيجب أن يكون هناك وجود مشترك وحقيقة ممتدة هؤلاء يتناقضون فيحصلون الوجود متقسما إلى واجب وممكن وقديم ومحدث كالتقسيم سائر الأسماء العامة الكلية لا كما تنقسم الالفاظ المشتركة كالقسط سهيل المقول على الكوكب وعلى سهيل بن عمرو فان تلك لا يقال فيها أن هذا ينقسم إلى كذا وكذا ولكن يقال أن هذا اللفظ يطلق على هذا المعنى وعلى هذا المعنى وهذا أمر لغوي لا تقسيم على وهناك تقسيم عقلي تقسيم المعنى الذي هو مدلول اللفظ العام ومورد التقسيم مشترك بين الأقسام وقد ظن بعض الناس أنه مخلص من هذا بأن جعل لفظ الوجود مشككا ككون الوجود الواجب أو ليس كذلك كما يقال في لفظ السواد والبياض المقول على سواد القار وسواد الحدقة وبياض الثلج وبياض العاج ولا ريب أن المعاني الكلية قد تكون متفاسدة في موارد هائلة أذكرها كذلك وتخصيص هذا القسم بلفظ المشكك أمر اصطلاحي ولهذا كان من الناس من قال هو نوع من المتوالي لأن واضع اللفظ لم يضع اللفظ العام بآراء التفاوت الحاصل لاحدهما بل بآراء القدر المشترك وبالجملة فالنزاع في هذا اللفظي فالمتواطئة العامة تنازل المشككة وأما المتواطئة التي تساوي معانيها فهي قسم المشككة وإذا جعلت المتواطئة نوعين متواطئتين عامتين كما جعل الامكان نوعين عاما وخاصا زال الابس والمقصود هنا أن يعرف أن قول جمهور الطوائف من الأولين والآخرين أن هذه الأسماء عامة كلية سواء متواطئة أو مشككة ليست ألقاظا مشتركة اشتراكا لفظيا فقط وهذا مذهب المعتزلة والشيعة والاشعرية والكرامية وهو مذهب سائر المسلمين أهل السنة والجماعة والحدث وغيرهم إلا من شذ وأما الشبهة التي وقعت لهؤلاء بخوابهم وجهين غثيل وتحليل أما التمثل فإن يقال المقول في لفظ الوجود كالقول في لفظ الحقيقة والمابهة والنفس والذات وسائر الالفاظ التي يقال على الواجب والممكن بل يقال على كل موجود (٣) فهم إذا قالوا يستلزم أن في الوجود نوعان أحدهما عن الآخر بحقيقة التي تخص به فقول القائل أنها مشتركة كان في معنى الوجود ويمتاز كل منهما بحقيقة تخص به وجوده الذي يخصه وانما وقع الغلط لأنه أخذ الوجود مطلقا لا مختصا وأخذت الحقيقة مختصة لا مطلقة

على القدم وإذا كان القول بالموجب بالذات يستلزم قدم العالم ولادليل لهم عليه كان قولهم أيضا لادليل عليه والاهم يرى قد ذكر في غير هذا الموضوع ما احتج به على حدوث العالم ببيان انتفاء لازم القدم لكن إن كان قصده بيان فساد ما ذكره الرازي فالرازي ذكر وجهين وهب أن الأول ضعيف لكن الثاني قوي وهو قوله لو كان موجبا بالذات ما حصل تغير في العالم وتغير ذلك إن يقال الموجب بالذات يراه العلة التامة التي تستلزم معلولها ولو كانت شاعرت به وراية ما يفعل بغير اداة ولا شعور وإن كان فعله متراخيا ومن المعلوم أنه لم يقصد افساد القسم الثاني وانما قصد افساد القسم الأول فقال إذا كان الموجب علة تامة تستلزم معلولها كان معلولها لازما لها ومعلول

- (١) قوله المنطق الاستاذ المحقق في الأصل وفي العبارة شيء غير هاهنا من أصل صحيح الدين ونحوه كذا في الأصل ولعل هنا تميز بقا ونقصا غير (٣) قوله فهم إذا قالوا إلى قوله وانما وقع الغلط هكذا وقع في الأصل الذي يبدنا في الكلام نقص واضح غير كتب معصمه

ومن المعلوم ان كلامه ما يمكن أن يؤخذ مطلقا ويمكن أن يؤخذ مختصا فاذا أخذ مطلقا تساوى
 في العموم واذا أخذ مختصا تساوى في الخصوص أما أخذ أحدهما عاما والآخر مختصا فليس
 هذا بأولى من العكس وأما محل الشبهة فهو أنهم وهو اذا قيل انهما شتر كان في معنى
 الوجود يكون في الخارج وجود مشترك هو نفسه في هذا وهو نفسه في هذا فافكر نفس
 المشترك فيهما والمشارك لا يميز فلا بد من يميز وهذا غلط فان قول القائل شتر كان في معنى
 الوجود أي يشتركان في ذلك ويتفقان فيه فهذا موجود وهذا موجود ولم يشتركا أحدهما الآخر
 في نفس وجوده البتة واذا قيل يشتركان في الوجود المطلق الكلي فذلك المطلق الكلي لا يكون
 مطلقا كما لا في ذهن فليس في الخارج مطلق كلي يشتركان فيه بل هذا حصته وهذه حصته
 منه وكل من الحقيقتين ممتازة عن الأخرى ومن قال المطلق جزء من المعنى والوجود جزء من هذا
 الوجود والانسان جزء من هذا الانسان ان أراد به أن المعنى وصفه فيكون مقوله ومع كونه
 صفة له فهو صفة لا توجد عنه لا تحرفهذا معنى صحيح ولكن تسمية الصفة جزء الموصوف ليس
 هو المفهوم منها عند الإطلاق وان أردنا أن نفس ما في المعنى من وجود وانسان هو في ذلك بعينه
 فهذا مكابرة وان قال انما أردت النوع الآخر (١) عادم الكلام في النوع أيضا كلى والكليات
 خمسة كليات الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العلم والقول فيها واحد فليس فيها
 ما يوجد في الخارج كلبا مطلقا ولا تكون كلمة مطلقة الا في الاذهان لا في الاعيان وما يدعى فيها
 من عموم وكلية ومن تركب ذكر كلب النوع من الجنس والفصل هي أمور عقلية ذهنية لا وجود
 لها في الخارج فليس في الخارج شيء يميز هذا وهذا ولا في الخارج انسان مركب من هذا وهذا بل
 الانسان موصوف بهذا وهذا وهذا اوصافه يوجد تظهيرها في كل انسان وصفة يوجد تظهيرها في كل
 حيوان وبصفة يوجد تظهيرها في كل نام وأما نقص الصفة التي قامت به ونقص الموصوف
 التي قامت به الصفة فلا اشتراك فيه أصلا ولا عموم ولا مركب من عام وخاص وهذا الوضع
 من شأنه كثر من المنطوقين في الكليات وكثير من المتكلمين في مسئلة الحال وسبب ذلك غلط
 من غلط من هؤلاء وهو لاداعي للشك فيما يتعلق بهذا فان المتكلمين أبطار وأن الاشياء
 تتفق بصفات وتختلف بصفات والمشارك غير المميز قاصر واخرين يخافون ان ثبت هذه الامور في
 الخارج لكنه قال لا موجود ولا معدومة لانها لو كانت موجودة لكانت أعيانا موجودة
 أو صفات للاعيان ولو كانت كذلك لم يكن فيها اشتراك وعموم فان صفة الموصوف الموجودة
 لا يشترك فيها غيرهم وأخرون عاوا أن كل موجود مختص بصفة فقالوا لا عموم ولا اشتراك الا في
 الانقسام دون المعاني والتحقق ان هذه الامور العامة المشترك فيها هي ثابتة في الاذهان وهي
 معاني الانفاط العامة فعمومها عجزة عموم الانفاط فالخط بطابق اللفظ واللفظ بطابق المعنى
 والمعنى عام وعموم اللفظ بطابق عموم المعنى وعموم الخط بطابق عموم اللفظ وقد اتفق الناس
 على ان العموم يكون من عوارض الانفاط وتنازعوا هل يكون من عوارض المعاني فقبل أيضا
 يكون من عوارض المعاني كقولهم مطر عام وعدل عام وخصب عام وقبل ذلك مجاز لان
 المطر الذي حل بهذه البقعة ليس هو المطر الذي حل بهذه البقعة وكذا العدل والتحقق أن
 معنى المطر القائم بطلب المتكلم عام وعموم اللفظ سواء بل اللفظ دليل على ذلك المعنى فكيف
 يكون اللفظ عامادون معناه الذي هو المقصود بالبيان وأما المعاني الخارجة فليس فيها شيء بعينه

(١) عاد الكلام الخ هكذا في الأصل ولا تخطأ الصواب من نقص أو غير ذلك فتركبه معجمه

معادها لالزامها فتجتمع تأخر شيء من
 لوازمها ولوازم لوازمها فلا يكون
 هناك شيء يحدث فلا يحصل في العالم
 تغير وأما قول المعترض انما يلزم
 ان لو كانت جميع معلولاته قابلة
 (١) للعدم والخير كذا لا نقوله فيقال
 هذا الاعتراض باطل ووجودها
 أنه اذا جاز ان تكون العلم البسيطة
 التي تستلزم معلولاتها معلولات
 لا يقبل البقاء وهو الحركة والحواشي
 تحدث بسببه جاز أن يكون ذلك
 المعلول حوادث يقوم بها وتكون
 كل الامور الباقية موقوفة على
 تعاقب تلك الحوادث كما قد ذكره
 الامبرسرى نفسه في الارادات
 المتعاقبة وقال يجوز ان يكون
 لما يرى ارادة ان يحدثه وكل واحد
 منها تستند الى الأخرى ثم يفتقر
 في غائب الزوال الى ارادة يقتضي
 حدوث العالم فيلزم حدوثه وأذا
 كان هذا جازا امتنع أن يكون
 موجبا بذاته بمعنى أنه يستلزم

(١) قوة لا تقدم كذا في الأصل
 ولعل الصواب للدوام كبقية
 السابق والا حق فأمثل كسبه
 معجمه

عام وانما العموم للنوع كعموم الحيوانية للحيوان والانسانية للانسان فمسئلة الكليات والاحوال وعروض العموم لغير الافراط من جنس واحد ومن فهم الامر على ما هو عليه تبين له انه ليس في الخارج شئ هو بعينه موجود في هذا او هذا واذا قال نوعه موجود والكلى الطبيعي موجود والحقيقة موجودة والانسانية من حيث هي موجودة ونحو هذه العبارات فالمراد انه وجد في هذا انظر ما وجد في هذا وشبهه ومثله ونحو ذلك والمتأملان بمجمل ما نوع واحد وذلك النوع الذي هو بعينه بم هذا اوم هذا لا يكون عاما مطلقا كلها الا في الذهن وانما اذا قلت الانسانية موجودة في الخارج والكلى الطبيعي موجود في الخارج كان صحيحا بمعنى ان ما تنصوره الذهن كليا يكون في الخارج لا يمكنه اذا كان في الخارج لا يكون كليا كما انك اذا قلت زيد في الخارج فليس المراد بهذا اللفظ ولا المعنى القائم في الذهن بل المراد المقصود بهذا اللفظ موجود في الخارج ومن ههنا تنازع الناس في الاسم والمسمى ونزاعهم مثبت بهذا النزاع فانت اذا نظرت في الماء والمرأة فقلت هذه الشمس او هذا القمر فهو صحيح وليس مرادك ان نفس ما في السماء حصل في الماء والمرأة ولكن ذلك شوه في المرأة وتظهر في المرأة ونحلي في المرأة فاذا قلت الكليات في الخارج أو الانسان من حيث هو في الخارج فصحيح لكن لا يكون في الخارج الا مقيد بخصوص لا يشركه في نفس الامر شئ من الموجودات الخارجية وبهذا يفعل كثير من المواضع التي استشهد على المنطقيين وغلطوا فيها مثل زعمهم ان الماهية الموجودة في الخارج غير الوجود فانك تصورها المثلث قبل ان تعلم بوجوده وبشوا على ذلك الفرق بين الصفات الذاتية والاذنية العرضية وغير ذلك من مسائلهم ولا ريب ان الفرق ثابت بين ما هو في الذهن وما هو في الخارج (١) فاذا جعلت الماهية اسمها ما في الذهن والوجود اسمها ما في الخارج لكن كان لفظ الماهية مأخوذا من قول السائل ما هو وجواب هذا هو القول ما هو وذلك كلام يتصور معناه المحجب غير الماهية عن الصور الذهنية وأما الوجود فهو تحقق الشئ في الخارج لكن هو لا م يقتصر وعلى هذا بل زعموا ان ماهيات الاشياء ثابتة في الخارج وانها غير الاعيان الموجودة وهذا غلط بالضرورة فان المثلث الذي تعرفه قبل ان تعرف بوجوده في الخارج هو المثلث المتصور في الذهن الذي لا وجود له في الخارج والا في المتن أن تعلم حقيقة المثلث الموجود في الخارج قبل أن تعلم بوجوده في الخارج فما في الخارج لا تعلم حقيقة حتى تعلم بوجوده ولولعت حقيقة قبل وجوده يمكن له حقيقة بعد الا في الذهن وون هذا الباب نطن من ظن من هؤلاء ان لتعدد المجرد في الخارج أو مقدار المجرد في الخارج وكل هذا غلط وهذا مبسوط في موضع آخر وانما تبيننا على هذا الان كثير من أكابر أهل النظر والتصوف والفلسفة والكلام ومن اتبعهم من الفقهاء والصوفية ضلوا في مسألة وجود الخالق التي هي رأس كل معرفة والتبس الامر في ذلك على من نظري كلامهم لاجل هذه الشبهة وقد كتبنا في مسألة الكليات كلاما مبسوطا مختصا بذلك لعموم الحاجة وقوة المنفعة وازالة الشبهة بذلك وبهذا تبين غلط التسمية لفظ التشبيه فانه يقال الذي يجب فيه عن الرب تعالى انصافه شئ من خصائص الخلقين كما ان الخلق لا يصف شئ من خصائص الخلق وان ثبت للعبد شئ مماثل فيه الرب

موجباته بل يجوز مع هذا ان يتأخر عنه موجباته وعلى هذا فلا يكون العالم قديما وليس هذا هو الموجب بذاته في هذا الاصطلاح الذي تنكبه الرازي وأراد افساد قول الفلاسفة الشهيرة فان الموجب بذاته في هذا الاصطلاح الذي بينه وبينهم هو العلة التامة التي تستلزم معلولها (الوجه الثاني) أن يقال ان أردتم بالموجب بالذات ما يستلزم معلوله فالتيقيرات التي في العالم تبطل كونه موجبا بهذا الاعتبار وان أردتم بالموجب بالذات ما قد تكون مفعولاته أمر الا ينم به بل يحدث شئ بعده شئ فحينئذ اذا وافقكم المتنازعون على تسميته موجبا بالذات لم يكن في ذلك ما ينافي أن تكون مفعولاته مفعولات شئ بعده شئ ولا يجتمع أن تكون هذه الافلاك من جملة الموانع المتأخرة قبل قولكم (الوجه الثالث) ذلك العلول الذي لا يقبل الدوام كحركة

(١) قوله فاذا جعلت أي قوله عن الصور الذهنية هكذا في الاصل ويركيب العبارة غير مستقيم وذلك كما نعتنا بغير واضح فمرادهم من أصل ما يوجب كونه محسوسا

وأما إذا قيل سحى وعالم وعالم وقادر وقابل لهذا القدرة ولهذا القدرة ولهذا العلم ولهذا العلم
كان نفس علم الرب لم يشركه فيه العبد ونفس علم العبد لا تصف به الرب تعالى عن ذلك وكذلك
في سائر الصفات وإذا اتفق العلمان في معنى العلم والعلمان في معنى العلم فكل هذا التشبيه
(١) ليس هو المانع لا بشرع ولا بقول ولا يمكن في ذلك إلا بنوع وجود الصانع ثم الموجود والمعدوم
قد يشتركان في هذا وهذا معلوم منذ كور وليس في إثبات هذا محذور فإن المحذور أثبات شئ
من خصائص أحد هما الآخر وقولنا إثبات الخصائص اعتبارا إذا ثبت مثل تلك الخاصصة
والإثباتات عينها متع مطلقا فالأسماء والصفات نوع تخص به الرب بمثل الإله ورب
العالمين ونحو ذلك فهذا لا يثبت للعبد بحال ومن هنا فصل المشركون الذين جعلوا الله أنبأدا
والثاني ما وصفه العبد في الجملة كالحي والعالم والقادر فهذا لا يجوز أن يثبت للعبد مثل ما يثبت
لرب أصلا فله لو ثبت له مثل ما ثبت له الزمان يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر ويجب
ما يجب ويعتق عليه ما يتع عليه وذلك يستلزم اجتماع التقضين كما تقدم بيانه وإذا قيل فهذا
يلزم فيما اتفقا فيه كالوجود والعلم والحياة قبل هذه الأمور لها ثلاث اعتبارات (أحدها)
ما يخص به الرب فهذا ما يجب له ويجوز ويعتق عليه ليس للعبد نصيب (الثاني) ما يخص
بالعبد كعلم العبد وقدرته وحياته فهذا إذا جاز على الحدوث والأقدم لم يتعلق ذلك بعلم الرب
وقدرته وحياته فله لا اشتراك فيه (الثالث) المطلق الكلي وهو مطلق الحياة والعلم والقدرة
فهذا المطلق ما كان واجبه كان واجبا فيهما وما كان جائزا عليه كان جائزا عليهما وما كان متعنا
عليه كان متعنا عليهما فالواجب أن هذه صفة كمال حيث كانت فالحياة والقدرة صفة كمال لكل
موصوف والجائز عليها اقترانها بصفة أخرى كالسمع والبصر والكلام فهذه الصفات يجوز
أن يتقارن هذه في كل محل اللهم إلا إذا كان هناك مانع من جهة المحل لا من جهة الصفة وأما
المتع عليها فبمتنع أن تقوم هذه الصفات الابعوصوف قائم بنفسه وهذه المتع عليها في كل
موضع فلا يجوز أن تقوم صفات الله بانفسها بل بعوصوف وكذلك صفات العباد لا يجوز أن
تقوم بانفسها بل بعوصوف وإذا ثبت هذا فقول هذا المصنف وأصحابه قول المشبهة أن أراد
بالمشبهة من أثبت من الأسماء ما يسمى به الرب والعبد (٢) فطائفة وجميع الناس مشبهة
وإن أراد به من جعل صفات الرب مثل صفات العبد فهو لا مبطلون خالون وهم فيهم أكثر منهم في
غيرهم وليس هؤلاء طائفة معينة من أهل السنة والجماعة وإن قال أردت به من يثبت الصفات
الجزئية كالوجه والدين والاستواء ونحو ذلك قبله أو لا ليس في هؤلاء من التشبيه ما امتازوا به
عن غيرهم فإن هؤلاء يصرحون بأن صفات الله ليست كصفات الخلق وأنه منزه عما يخص
بالخلق من الحدوث والنقص وغير ذلك وإن كان تشبيه الكون العباد لهم ما يسمى بهذه
الأسماء كان جميع الصفاتية مشبهة والمعتزلة والفلاسفة أيضا مشبهة لأنهم يقولون سحى علم قدر
ويقولون موجود وسفينة وذات ونفس والفلاسفة يقولون عاقل ومعقول وعقل والذوق متلذذ
ولذة وعاشق ومعشوق وعشيق وغير ذلك من الأسماء الموجودة في المخلوقات وإن قال هو مشبهة
لأنهم يقولون أنه جسم والأجسام متماثلة بخلاف من أثبت الصفات ولم يقل هو جسم قيل
أو لا هذا باطل لأن ذلك كبرت الكرامية فيما غيرهم والكرامية تقول أنه جسم وقيل لك ثانيا

(١) قوله ليس هو المانع كذا في الأصل وتأمل وحرر العارضة (٢) قوله طائفة وجميع الناس هكذا
في الأصل ولعل وجه الكلام فطائفة بالضمير الزاجع إلى المصنف حرره كسبه محبسه

الفلأهل الباري موجب به بذاته
بوسط أو بغير وسط أو بإيجابه
موقوف على حادث آخر فإن قيل
بالاول لزم قدم الحركات المتعاقبة
وأن تكون قابله للديموم وهو متع
وإن قيل بالثاني قيل فإيجابه لنا
تأخر من هذه الحركة أما أن يكون
موقوفا على شرط ألا يكون فإن لم
يكن موقوفا على شرط لزم تقدمه
لتقدم الموجب الذي لا يقف تأثيره
على شرط وهو متع وإن قيل بل
إيجابه للجزء الثاني مشروط بحدوث
الجزء الأول وهلم جرا كان معناه أن
إيجابه لكل جزء مشروط بوجود جزء
آخر قبله وهو ليس عليه تأمة لشئ من
تلك الأجزاء فعبان لا يحسب
شئ منها لأن تلك الأجزاء متعاقبة
أزلا وأبدا وما من وقت يفرض
الأوهو مشابه من الأوقات فليس

لا يطلق لفظ الجسم الاثنتي الامامية ومن وافقهم وقيل لك ثالثا فهذا مني على غائل
 الاجسام وكذا العقلاء تقول انها ليست مماثلة والقائلون بجمائلها من المعتزلة ومن وافقهم
 من الاشعرية وطائفة من الفقهاء الخنفة والمالكية والشافعية والحنبلية ليست لهم حجة
 على غائلها كما هم بسط ذلك في موضعه وقد اعترف بذلك فبالأدلة حتى الامدى في أكبر
 الأفكار اعترف بانهم لا دليل لهم على غائل الاجسام الاثنتي الجوهر ولا دليل لهم على غائل
 الجواهر والاشعرية في الاثنتي جعل هذا القول من أقوال المعتزلة التي اظهرها وسواء كان غائلها
 حقا أو باطلا فن قال انه جسم كجسم من الحسك ومن كرام يقول بجمائل الاجسام فانهم
 يقولون ان حقيقة الله تعالى ليست كشي من الحقائق فهم ايضا ينكرون التشبيه فاذا وصفوا
 به اعتقاد الوصف انه لازم لهم أمكن كل طائفة أن يصفوا الاخرى بالتشبيه لاعتقادها انه لازم
 لها فالمعتزلة والشيعية وافقهم (١) ان أحصى الرب هو القدم وان ما شاركه في القدم فهو
 مثله فاذا اثبتنا صفة قديمة لم التشبيه وكل من أثبت صفة قديمة فهو مثله وهم يسمون جميع
 من أثبت الصفات مشابها على هذا فان قال الامامي فانا اترجم هذا قبله تناقض لان
 اشريح الاشعرية والكرامية عن المشبهة في اصطلاح فانك تتكلم بالفاظ لا يفهم معانيها
 والموارد استعمالها وانما يقوم بنفسك صورة تبنى عليها وكذلك والله أعلم غيب بالحسنة
 المشبهة من بغداد والعراق من الخنفة ونحوهما والخنفة دون غيرهم وهذا من جهل فانه
 ليس للخنفة قول ان فردا به عن غيرهم من أهل السنة والجماعة بل كل ما يقولونه قد قاله غيرهم
 من طوائف أهل السنة بل وجد في غيرهم من زيادة الالباب ما لا يوجد فيهم ومن أهل السنة
 والجماعة مذهب قديم معروف قبل أن يخلق الله ابا حنيفة وما لكا والشافعية وأحمد فانه
 مذهب الصلبة الذين تلقوه عن نبيهم ومن خالف ذلك كان مبتدعا عند أهل السنة والجماعة
 فانهم متفقون على أن اجماع الصلبة حجة وممتازة عن اجماع من بعدهم وأحمد بن حنبل وان
 كان قد اشتهر بامة السنة والصبر في الحنة فليس ذلك لانه انفراد يقول أو يتدع قول بل لان السنة
 التي كانت موجودة معروفة قبله عليها ودعا إليها وصبر على ما امتحن به ليغارقها وكان الاثنتي قد
 ما واصل الحنة فلما وقعت حنة الجهمية نفاذ الصفات في أوائل المائة الثالثة في عهد المأمون
 وأخيه المعتصم ثم اوائق ودعوا الناس الى التجه وبطل صفات الله وهو المذهب الذي ذهب
 اليه متأخرو الرافضة وكانوا قد ادخلوا معهم من ادخلوه من ولاية الامر فلم يوافقهم أهل السنة
 والجماعة حتى هددوا بعضهم بالقتل وقيدوا بعضهم وعاقبوهم بالرغبة والرغبة وثبت أحمد
 ابن حنبل على ذلك الامر حتى حسبه مدة ثم طلبوا أصحابهم لما نظروا فأنقطعوا معاه في المناظرة
 يوما بعد يوم ولم يأتوا بما يوجب موافقتهم لم يبق خطا لهم فيما ذكرنا من الأدلة وكانوا قد طلبوا
 أئمة الكلام من أهل البصرة وغيرهم مثل أبي عيسى محمد بن عيسى بن غوث صاحب حسين التجار
 وأمثلة ولم تكن المناظرة مع المعتزلة فقط بل كانت مع جنس الجهمية من المعتزلة والتجارية
 والضرارية وأنواع المرحضة فكل معتزلي حتمي وليس كل حتمي معتزلي لكن جهما أشد تعظيلا
 لانه ينفي الانشاء والصفات والمعتزلة تنفي الصفات ونشر المرسى كان من المرحضة لم يكن من
 المعتزلة بل كان من كبار الجهمية وظهر للخليفة المعتصم أمرهم وعزم على رفع الحنة حتى ألح
 (١) قوله ان أحصى الرب هو القدم فكذلك في الاصل ولعل فيه تحريفان التاسع وجه الكلام والله أعلم
 ان وصف الرب هو القدم الخ وتامل كنية محبته

هو في شيء من الاوقات على تامة لشي
 من الحوادث فيكون احدا ثم لكل
 حادث مشروط بالحادث لم يسجدته
 والقول في ذلك الحادث الذي هو
 شرط كالقول في الحادث الذي هو
 مشروط فاذا لم يكن محدثا لا فلا
 يكون محدثا الثاني فلا يكون محدثا
 لشي من الحوادث على قولهم هو
 على تامة وهو المطلوب فانه لو قال
 لو كان موجبا ذاته لما حصل في
 العالم شي من التغير وهذا يهدم
 قولهم فانهم بين أمرين اما ان يقولوا
 ليس بعلة تامة لمعلولاته أو يقولوا
 معلولاته مقارنته فاما جمعهم بين
 كونه علة تامة في الازل وبين كون
 المعلول يحدسها فشيئا يجمع بين

عليه ابن أبي دواد يشير عليه انك ان لم تضربه والانا انكسر ناموس الخلافة فقتضيه ففعلتم
 الشناعة من العامة والخاصة فاطلقوه ثم صارت هذه الامور سببا في البحث عن مسائل الصفات
 وما فهمنا النصوص والادلة والشبهات من جانبي المثنية والنفاة وصنف الناس في ذلك
 مصنفات وأجد وغيرهم من علماء أهل السنة والحديث ما زادوا يعرفون فساد مذهب الرافض
 والخواريج والقدريه والجهمية والمرجئة لكن بسبب المحنة كثر الكلام ورفع الله قدر هذا
 الامام فصار اماما من أئمة أهل السنة وعلماء من أعلام القبلية باعلامها وظهورها واطلاعه
 على نصوصها وآثارها وبيان خفي أسرارها لانه أحدث مقالة ولا ابتدع رأيا ولهذا قال
 بعض شيوخ الغرب المذهب مالك والشافعي والظاهر لاجد يعني أن مذاهب الأئمة في الأصول
 مذهب واحد وهو كما قال فخصصه الكلام مع أجد وأصحابه في مسائل الامامة والاعتزال
 كخصصه بالكلام معه في مسائل الخواريج والحرورية بل في نبوة نينا صلى الله تعالى عليه وسلم
 والرد على اليهود والنصارى وانطاب بتصديق الرسول فيما أخبر وطاعته فيما أمر قد شمل
 جميع العباد ووجب على كل أحد فاسقهم وأطوعهم وأتبعهم لرسول الله صلى الله تعالى عليه
 وسلم واذا قدر أن في الخبيلة أو غيرهم من طوائف السنة من قال أقول الباطل لم يبطل مذهب
 أهل السنة والجماعة سلطان ذلك بل برزعي من قال ذلك الباطل ونصر السنة بالادلة ولكن
 الرافضي أخذ ينسكت على كل طائفة بما يقطن أنه يحجر حباه في الأصول والفروع طائفا أن
 طائفتهم هي السليمة من الجرح وقد اتفق عقلاء المسلمين على أنه ليس في طوائف أهل القبلة
 أكثر جهلا وضلالا وكذبا وبتعا وأقرب إلى كل شر وأبعد عن كل خير من طائفتهم ولهذا لما
 صنف الأشعري كتابه في الفالان ذكر أول مقالاتهم وختم مقالة أهل السنة والحديث وذكر
 أنه بكل ما ذكر من أقوال أهل السنة والحديث يقول والله بذهب وتسمية هذا الرافضي
 وأمثاله من الجهمية معطلة الصفات لاهل الأئمة مشبهة كسميتهم بل أثبت خلافة الخلفاء
 الثلاثة ناصبيانية على أنهم لما اعتقدوا أنه لا ولاية لغيري الأئمة من هؤلاء مجسوا كل من
 لم يتبرأ من هؤلاء ناصبيا كما أنهم لما اعتقدوا أن القديمين متماثلان وأن الجسمين متماثلان ونحو
 ذلك قالوا ان مشبهة الصفات مشبهة فبقال لمن قال ذلك ان كان مرادك بالنصب والتشبيه بنصب
 على وأهل البيت وجعل صفات العبد مثل صفات الرب فاهل السنة ليسوا ناصبية ولا مشبهة وان
 كنت تريد بذلك أنهم هم والوالن الخلفاء ويتنون صفات الله تعالى قسم هذا عما شئت ان هي الا
 أسماء سميتوها أنهم وآباؤهم ما أنزل الله بهما من سلطان والمدح والذم إنما يتعلق بالاعمال اذا
 كان لها أصل في الشرع كلفظ المؤمن والكافر والبر والفاجر والعالم والجاهل فمن أراد أن يمدح
 أو يذم فقلبه ان بين دخول الممدوح والمذموم في تلك الأسماء التي علق الله ورسوله بها المدح والذم
 فاما اذا كان الاسم ليس له أصل في الشرع ودخول الداخل فيه مما يتنازع فيه المدخل بطل كل من
 المتقدمين فكان هذا الكلام محال لا يعتمد عليه الامن لا يدري ما يقول والكاتب والسنة ليس فيه
 لفظ ناصبة ولا مشبهة ولا حشوية ولا فيه أيضا لفظ رافضة ونحن اذا قلنا رافضة نذكر الكتاب يعرف
 لان معنى هذا الاسم يدخل فيه أنواع مذمومة والكاتب والسنة من الكذب على الله ورسوله
 وتكذيب الحق الذي جاء به رسوله ومعاداة ولياء الله بل خيارا ولياءه وهو الاثم وود النصارى
 والمشركين كائين وجوه الذم وأهل السنة والجماعة لا يمكن أن يعمهم معنى مذموم في الكتاب
 والسنة بحال كما يعم الرافضة نعم وحدي بعضهم ما هو مذموم ولكن هذا لا يثبت منه فمهم كما ان

الذين فان العلة التامة هي التي
 تستلزم معلولها لا يتأخر عنها معلولها
 ولا يقف اقتضاؤها على غيرهما
 يقولون أنه في كل وقت ليس علة
 تامة لما يحدث فيه بل فعله مشروط
 بأمر متقدم وليس هو علة تامة لذلك
 الشرط المتقدم فلا يكون علة تامة
 لا لتقدم من الحوادث ولا لتأخر
 فلا بد للحوادث من مقتضى آخر
 وهذا لا يرد على من يقول أحدث
 الحوادث بآراء متعاقبة أو أفعال
 متعاقبة فإنه لا يقول هو موجب
 بنفسه للممكنات ولا يقول هو في
 الآلة علة تامة لها بل يقول ليس
 بعلة أصلا لشي من محالاته بل
 فعلها عبثه وقد رنه اذ الفعل الثاني
 منه مشروط بالاول لان الأفعال
 الحادثة لا تكون الامتعاقة وليس
 هو موجب بذاته لشي من تلك
 الأفعال ولا للفعولان بها ولا يثبت

من ذلك لا قدم شيء من الأفعال بعينه ولا قدم شيء من المفعولات بعينه لا ذلك ولا غيره والحوادث جميعها التي في العالم والتغيرات يحدثها شيئاً بعد شيء بأفعاله الحادثة شيئاً بعد شيء في كل يوم هو في شأن بخلاف ما إذا قالوا هو على تامة مستلزماً لمعالها وجعلوا من المعولات ما لا يكون الأشياء شيئاً فان هذا جاع بين المتنافين بمنزلة من قاله معاوله مقارن له معاوله ليس مقارن له وإذا قالوا هو موجب بنفسه للفعل وأجزاء العالم الأصلية وليس موجباته نفسه للحوادث المتحددة بل إيجابها لها مشروط بما يكون قبلها من الحوادث قبل هذا حقيقة قولكم ويحتمل فلا يكون نفسه موجباتاً لشيء من الحوادث لا الأول ولا الثاني لا بوسط ولا بغير وسط وهو

(١) قوله الوجه الثالث كذا في الأصل ولعل الصواب أن يكون هذا وجهاً خامساً لا تقدم أربعة أوجه في مازمة ٣١ كتبه معجبه

(٢) قوله ثلاثة أقوال كذا في الأصل والصواب أربعة كما هو ظاهر من المعبود بعد كتبه معجبه

(٣) قوله الأمن جهة الشرع فلا ن الخ كذا في الأصل ويظهر أن هنا سقطوا وتقرى فإلوا وجه الكلام والله أعلم لا من جهة الشرع ولا من جهة العقل أما من جهة الشرع فلا ن الخ كتبه معجبه

(٤) قوله وسع كذا في الأصل وهو محرف فليست بكتبه معجبه

المسلمين إذا كان فيهم من هو منهم ولا نيب ركب لم يستأنذ من الإسلام وأهل القائلين بإيجابته (١) (الوجه الثالث) أن يقال أما القول بأنه جسم أو ليس بجسم فهذا مما تنازع فيه أهل الكلام والنظر وهي مسألة عقلية وقد تقدم أن الناس فيها على (٢) ثلاثة أقوال نفي وإثبات ووقف وتفصيل وهذا هو الصواب الذي عليه السلف والأئمة ولهذا الماذكر أبو عيسى يرغون لأجد هذا في مناظرة أبيه وأشار إلى أنه إذا قلت أن القرآن غير مخلوق لزم أن يكون الله جسماً لأن القرآن صفة وعرض ولا يكون إلا بفعل والصفات والأعراض والأفعال لا تقوم إلا بالأحسام أحياه الإمام أحمد بأننا نقول إن الله أحد معبد يلدو ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد وإن هذا الكلام لا يدرى مقصود صاحبه فلا نطلقه ولا نضاهي ولا أنبأنا (٣) الأمن جهة الشرع فلا ن رسول الله وسلف الأمة لم يتكلموا بذلك لأنفياً ولا إثباتاً قالوا هو جسم ولا قالوا هو ليس بجسم ولما سلك من سلك في الاستدلال على حدوث العالم بحدوث الأجسام ودخلوا في هذا الكلام ذم الكلام وأهله حتى قال أبو يوسف من طلب الدين بالكلام يرتدق وقال الشافعي حكى في أهل الكلام أن بضربوا بالجر يد والتعال يطاف بهم في القبائل والعشائر ويقال هذا جزء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام وقال لقد اطلعت من أهل الكلام على شيء ما طنت سلباً بقوله ولا ن يتلى العبد بكل ما نهي الله عنه ما خلا الشرع بالله تخير له من أن يتلى بالكلام وقد صدق في ذمهم من صفات مثل كتاب أبي عبد الرحمن السلمي وكتاب شيخ الإسلام الأنصاري وغير ذلك وأما من جهة العقل فلا ن هذا اللفظ يحتمل بدخل فيه ما فيه معان يجب إثباتها لله ويدخل فيه مشتبه ما ينزه الله عنه فإذا لم يدر المراد التكليم به لم ينف ولم يثبت وإذا أمر مراده قبل الحق وعبر عنه بالعبارات الشرعية وبذلك الباطل وان تكلم بلغف لم يردع الشارع للعامة إلى لفهام الخطاب بلغفه مع ظهور المعنى الصحيح لم يكن بذلك بأس فإنه يجوز ترجمة القرآن والتحدث بالحاجة إلى الأفهام وكثير من قد تعود عبارة معينة أن يخاطب بها من يفهم جملة القول وفساده وربما نسب الخطاب إلى أنه لا يفهم ما يقول وأكثراً لما تضمن في الكلام والفلسفة من هذا الضرب يرى أحدهم يذكر له المعاني الصحيحة بالنصوص الشرعية فلا يقولون انظروا أن في عباراتهم من المعاني ما ليس في تلك فإذا أخذ المعنى الذي دل عليه الشرع وسع بلغفهم وبين بطلان قولهم المناقض المعنى الشرعي خضوعوا لذلك وأذعنوا كالتركى والبربري والرومي والفارسي الذي يخاطبه بالقرآن العربي وتفسره فلا يفهم حق ترجمه شيئاً بلغفه فيعظم سروره وفرحه ويقبل الحق ويرجع عن باطله لأن المعاني التي جاء بها الرسول أكمل المعاني وأحسنها وأصحها لكن هذا يحتاج إلى كمال المعرفة لهذا ولهذا كثر بجهان الذي يريد أن يكون حاد في فهم الغائبين وهذا الأماهي يتأخر في ذلك أمته كهشام وأمثاله ولا يمكنه أن يقطعهم بوجه من الوجوه كما لا يمكنه أن يقطع الخوارج بوجه من الوجوه وإن كان في قول الخوارج والجمعة من الفساد ما فيه فلا يقدر أن يدفعه الأهل السنة ونحن فنقول أهل السنة متفقون على أن الله لا يرى في الدنيا ويرى في الآخرة لم يتنازع أهل السنة إلا في رؤية النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مع أن أئمة السنة على أنه لم يره أحد بعد في الدنيا مطلقاً وقد ذكر عن طائفة أنهم يقولون أنه يرى في الدنيا وأهل السنة يزعمون على هذا الكتاب والسنة مثل استدلالهم بأن موسى منع من أن يهودونه وأولى ويقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واعلموا أن أحدنا منكم لكن يرى به حتى يجوز وأما سلف في معجبه وروى هذا عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من وجوه

وبطرق عقلية كسبهم بجز البصائر في الدنيا عن الرؤية وتحذرك وأما هذا وأمثاله فليست لهم على هؤلاء حجة لاعقلية ولا شرعية فان عمدتهم في نفي الرؤية أنلور ولى كان في جهة متأولكان جسم أو هؤلاء يقولون هو في جهة وهو جسم فان أخذوا في الاستدلال على نفي الجهة ونفي الجسم كان متباهم معهم إلى أنه تقوم به الصفات وهؤلاء يقولون تقوم الصفات فان استدلو على ذلك كان متباهم معهم إلى أن الصفات أعراض وما قامت به الأعراض محدث وهؤلاء يقولون تقوم به الأعراض وهو قديم والأعراض عند هؤلاء تقوم بالقديم فان قالوا الجسم لا يتخلو عن الحركة والسكون وما لا يتخلو عنه فهو محدث لا متنازع حوادث لأول لها فلهذا منتهى ما عند المعتزلة وأتباعهم من الشيعة قال لهم أولئك لا نسلم أن الجسم لا يتخلو عن الحركة والسكون والوجودين بل يجوز خلوها عن الحركة لان السكون عدم الحركة كما مطلقاً وعدم الحركة عامم شأنه أن يقبلها فيجوز ثبوت جسم قديم ساكن لا يتحرك أو قالوا لهم لا نسلم امتناع حوادث لأول لها وطعنوا في أدلة نفي ذلك المطاعن المعروفة حتى حشدوا المسلمين كالزاري وأبي الحسن الأمدى وإلى الشاء الامروى وغيرهم طعنوا في ذلك في مواضع (١) في طرق الناس الطريقة ارتضاها في أشغف من غير طاعن فيها غيره فهذان مقامان في الصفات العقلية لا يقدر هؤلاء أن يغلوا فيها شيوهم المتقدمين فاذا كانوا لا ينفون رؤيته في الصفات الأبدية الطرقي لم يكن لهم حجة الأعلى من يقول انه يرى ويصافى وأمثال ذلك من مقالاتهم أن هذا أشنع المقالات عند أهل السنة والجماعة ولا يعرفه قائل معدود من أهل السنة والحديث وبيان هذا الوجه الرابع وهو أن يقال هذه الأقوال حكاهما الناس عن شريعة قليلة أكرهم من الشيعة وبعضهم من غلاة النسالة وداود الجواهرى ومقاتل بن سلمان أن الله جسم وأنه حجة وأعضاء على صورة الإنسان لحم ودم وشعر وعظم وله جوارح وأعضاء يد ورجل ولسان ورأس وعينين ومع هذا لا يشبه غيره وحكى عن داود الجواهرى انه كان يقول أنه أجوف من فيه إلى صدره ومعبت ما سوى ذلك وقال هشام بن سالم الجواليقي ان الله على صورة الإنسان وأنكر ان يكون لجواهر ما هو فيه من ساطع بطلا وأنه ذو حواس خمس كحواس الإنسان سمعه (٢) غيره وبصره وكذلك سائر حواسه لا يدور رجل وعين وأنف وفم وإنه وفقر سوداء (قلت) أما داود الجواهرى فقد عرف منه القول المنكر الذي أنكره على أهل السنة وأما مقاتل فانه أعلم بحقيقة حاله والاشعري ينقل هذه المقالات من كتب المعتزلة وفيهم انحراف عن مقاتل بن سلمان فقلعهم زادوا في النقل عنه أو أتقوا عن غير ثقة والأخا أنه يصل إلى هذا الحد وقد قال السافعي من أراد التفسير فهو عيال على مقاتل ومن أراد الفقه فهو عيال على أبي حنيفة ومقاتل بن سلمان وان لم يكن يمكن تجميع في الحديث بخلاف مقاتل بن حبان فانه ثقة لكن لا يربى على التفسير وغيره اطلاعاً كان أبي حنيفة وان كان الناس خالفوه في أشياء وأنكروها عليه فلا يستر ب أحد في تفقه وفهمه وعلمه وقد نقلوا عنه أشياء بقصدون بها الشناعة على وهي كذب عليه قطعاً مثل سئلة الخنزير البري ونحوها ومأأعد أن يكون النقل عن مقاتل من هذا الباب وهذا الامام قبل النقل المذكور عن داود الطائي وهذا اجل منه أو عين نقله هو عنه فان داود الطائي كان جلالاً خالها زاعداً فبقياهم أهل الكوفة في زمن أبي حنيفة والثوري وشريك وابن أبي ليلى كان قد تفتت ثم انقطع للعبادة وأخباره وسيرة مشهورة عن العلماء ولم يقل الرجل شيئاً من هذا الباطل وأما المقاتل فلهذا داود الجواهرى فكانه أشبهه عليه أو على شموخه الجواهرى الطائي

المطلوب بالقول بالوجوب بالذات
وحدوث المجذبات عنه توسط وبغير
وسط جمع بين التخصيص ثم هذا
القول يبطل قولكم بكونه موجباً للعالم
بذاته لانهم يقولون ان العالم اقيام
له بدون الحركة وانها صوته التي
لولاها لبطل فاذا كان كالحيلة للعالم
بدون الحركة متمتعاً بالحياة في حركة
في الازل متمتعاً بكن موجباً للعالم
ولا الحركة فان السبب المشروط
بشرط متمتع ابداعه بدون ابداع
شرطه وابداع شرطه متمتع على
أصلهم فاذا ابداعه متمتع وهذا
انتم جعلوا الباري ليس له فعل يقوم
بذاته أصلاً ولا يتجدد منه شيء ولا
فيه شيء أصلاً وعندهم أن ما كان
كذلك لا يحدث عنه شيء أصلاً
قالوا الحوادث كلها صادرة عن
الحركة ثم تزل ولا تزال صادرة عنه
وكيف تصدر حركات تزل ولا تزال

(مطلب أقوال بعض المجسمة)

(١) قوله في طرق الناس الخ هكذا في الأصل وفي العبارة تفكيك وعدم النام وقوله بعد ارتضاها يشعر بأن في الكلام مسقطاً غير مكتسب

(٢) قوله غير كذا في الاصل واعل
الكلمة من يدة من الناسخ كته

ان لم يكن الغلط في النسخة التي أحضرت (١) الى داود الجواهري وأظنه كان من أهل البصرة متأخر عن هذا وقصته معروفة قال الأشعري في الألبانة قوم ينتحلون

النسب يزعمون انه غار على الله الحلول في الاجسام واذا رأوا شيئاً يمجسونه قالوا لا ندري له ربه وبنواهم ومنهم من يقول انه يرى الله في الدنيا على حسب الاعمال فمن كان له أحسن رأى معبوده أحسن ومنهم من يجوز على الله المعاناة والملازمة والمجاسة في الدنيا ومنهم من يزعم ان الله ذو أعضاء وجوارح وأعضاء جسمه ودمه على صورة الانسان له مالا انسان من الجوارح وكان من الصوفية رجل يعرف بابي شعيب يزعم ان الله يسر ويفرح بطاعة أوليائه ويغتم ويحزن اذا عصوه وفي النسلك قوم يزعمون ان العباد تبلغ بهم الى منزلة تزول عنهم السموات وتكون الاشياء المحفورات على غيرهم من الزنا وغيره مباحة لهم وفيهم من يزعم ان العباد تبلغ بهم الى ان يروا الله وياً كلوا من ثمار الجنة ويعانقوا الحور العين في الدنيا وبحارها والسياطين ومنهم من يزعم ان العباد تبلغ بهم ان يكونوا أفضل من النبيين والملائكة المقربين في الجنة هذه مقالات متكررة باتفاق علماء السنة والجماعة وهي وأشيع منها موجود في الشيعة وكثير من النسلك يزعمون ويظنون أنهم يرون الله في الدنيا باعينهم وبسبب ذلك ان يحصل لامدحهم في قلبه بسبب ذكر الله وعبادته من الانوار ما يغيب به عن حسه الظاهر حتى يظن ان ذلك في شيء يراه بعينه الظاهرة وانما هو موجود في قلبه ومن هؤلاء من يتخاطبه تلك الصورة التي يراها خطاب الربوبية ويتخاطبها أيضاً بذلك ويظن ان ذلك كله موجود في الخارج عنه وانما هو موجود في نفسه كما يحصل للتائم اذا رأى ربه في صورة يتجسّد حاله فهذه الامور تقع كثيراً في زماننا وقبله ويقع الغلط منهم حيث يظنون ان ذلك موجود في الخارج وكثير من جهال أهل الحال وغيرهم يقولون أنهم يرون الله تعالى في الدنيا وانه يخطو خطوات وأهل الوحدة القائلون بوحدة الوجود كاحباب ابن عربي وابن سبعين وابن الفارض يدعون انهم يشاهدون الله دائماً فان عندهم مشاهدة في الدنيا والاخرى على وجه واحد (٢) واذا كانت ذات الوجود المطلق الساري في الكائنات فهذه المآلات وانما لها موجود في الناس ولكن المآلات الموجودة في الشيعة أشنع وأقبح كالموجود في الفالسية من التصيرية وانما لهم وهذا كان التصيرية يعطون القائلين بوحدة الوجود وكان التمسكي شيخ القائلين بالوحدة قد ذهب الى التصيرية ومنصف لهم كما باوهم يعطونه جيداً وحدتي يقبب الأشراف عنه قال قال قلبه أنت تفسري قال نصير جرمي والتصيرية يعطونه غاية التعظيم * وأما ما ذكر من رده وعبادة الملائكة وبكائه على طوفان نوح فهذا اقدر ايهاهم يتفادونه عن بعض اليهود ولم أجدهم هذا منقولاً عن أعرفه من المسلمين فان كان هذا قاله بعض أهل القبلة فلا ينكر وقوعه مثل ذلك فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قد قال لتبعن سنن من كان قبلكم هذا العمل بالمثل حتى لو دخلوا جرحب شرب لدخلوه لكن لمشاكلة الرافضة لليهود وجود مثل هذا فاهم أظهر من وجوده في المنتسبين الى السنة والجماعة * وأما قوله انه يفضل عنه من العرش من كل جانب اربع أصابع فهذا لا أعرفه قالوا لا نأقلا ولا نأقلا ولكن روى في حديث عبد الله بن خليفة أنه ما يفضل من العرش اربع أصابع روى بالنقي ويروي بالاثبات والحديث قد قطع فيه غير واحد من المحدثين كالإسماعيلي وابن الجوزي ومن الناس من ذكر له شواهد وقواه ولفظ النبي لا رده عليه شيء فان مثل هذا اللفظ يرد لهم النبي كقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما في السماء موضع اربع أصابع الاوائل

في أمور ممكنة عن شيء لا يحدث عنه ولا فيه شيء على أصلهم ومما يوضح هذا ان قدماء هؤلاء الفلاسفة كاربسطو وأتباعه كانوا يقولون ان الاول محسرك العالم حركة الشوق كعريك المحبوب لحبه والامام مقتدى للوتم مقتدى به وبهذا أثبتوه وجعلوه علة للعالم حيث قالوا ان الغلك لا يقوم الا بالحركة الارادية والحركة الارادية لا تتم الا بالمراد المحبوب الذي يحرك المرید حركة تشويق فالبري عندهم علة هذه الاعتبار وهو بهذا الاعتبار لم يبدع الا فالاد ولا حركاتها لكن هو شمرط في حصول حركتها وعلى هذا القول فقد يقال العالم قديم واجب بنفسه بل هم يصحرون بذلك والاول الذي هو المحبوب واجب قديم بنفسه كما يقول آخرون منهم بل العالم واجب قديم بنفسه وليس

(١) قوله الى داود الجواهري هكذا

في الاصل وفي الكلام تحريف او نقص فتأمل كتبه معجمه

(٢) قوله واذا كانت الخ كذا في الاصل ولعل الصواب ان كانت الخ وانظروا روى كتبه معجمه

قائم أو قاعد أو راكع أو ساجد متى ما فها موضع ومنه قول العرب ما في السماء قدر كف حصيا
وذلك لأن الكف يقدر به المسوحات كما يقدر بالذراع وأصغر المسوحات التي يقدر بها الإنسان
من أعضائه كف خصار هذا أمثالا أقل شيء فإذا قيل أنه ما يفضل من العرش أربع أصابع كان
المعنى ما يفضل منه شيء والمقصود بيان أن الله أعظم وأكبر من العرش ومن المعلوم أن الحديث
إن لم يكن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قاله فليس علينا منه وإن كان قاله فلم يصحح بين النبي
والأنبياء فإن كان قاله بالنبي لم يكن قاله بالأنبياء والذين قالوه بالأنبياء ذكره وأفيه ما يناسب
أصولهم كما قد بسط في غير هذا الموضع فهذا وأمثاله سواء كان حقا أو باطلا لا يقدر في مذهب
أهل السنة ولا يضرهم لأنه يتقدرون أن يكون باطلا ليس هو قول جماعتهم بل غاية أنه قاله طائفة
ورواه بعض الناس وإذا كان باطلا لم يضرهم أهل السنة كما ردون غير ذلك فإن كسروا من
المسلمين يقولون كثيرا من الباطل فما يكون هذا أصناف الدين المسلمين وفي أقوال الامامية من
المشركين ما يعرف مثل هذا فافهم لو كان قد قاله بعض أهل السنة

(فصل) قال الإمامي «وهذه بعضهم إلى أن الله ينزل كل ليلة جمعة بشكل أمر دنا
على حمار حتى أن بعضهم يسعد أو يضع على سطح داره معلقا يضع كل ليلة جمعة فيه شعرا وتبنا
لتحوي بر أن ينزل الله على حماره على ذلك السطح فيشتغل الحمار بالاكل ويشغل الرب بالنداء أهل
من تأبى هل من مستغفر تعالى الله عن مثل هذه العقائد الدنيئة في حقه تعالى وحكي عن بعض
المتفطنين النازكين بالدين ما من شيء من الخسوبة أنه اجتاز عليه في بعض الأيام نفاط ومعه أمر دنا
حسن الصورة قطط الشعر على الصفات التي يصغونها بهم فأفاح الشيخ بالنظر اليه وكرهوا أكثر
تصويبه فتوههم فيه النفاط فجاء اليه ليلا وقال أيها الشيخ رأيتك تمل بالنظر إلى هذا الغلام وقد أبتدأ
به فإن كان لك فيه شبهة فانت الحماكم خبرني الشيخ عليه وقال إنما كررت النظر اليه لأنه ذهبي أن
الله ينزل على صورة هذا الغلام فتوههم أنه الله تعالى فقال له النفاط ما أنا عليه من النفاط أجود
مما أنت عليه من الزهد مع هذه المقالة ❦ فيقال هذه الحكاية وأمثالها كثيرة بين أمراءنا
تكون كذباً محضاً ممن افتراها على أهل بغداد وبعض الشيوخ وأما أن تكون قد وقعت لحائل
معحد وليس بصاحب قول ولا مذهب وأدنى العامة أعقل منه وأفقه وعلى التقديرين فلا يضر
ذلك أهل السنة شيئا لأنهم من المعلوم الذي علم أنه ليس من العلماء المعروفين بالسنة من يقول مثل هذا
الهديان الذي لا ينطلي على صدى من الصبيان ومن المعلوم أن الهالك المحسنة عن شيوخ
الرافضة أكثر وأعظم من هذامع أمثما بصحبة واقعة وأما هذه الحكاية فحدثني طائفة من ثقات
أهل بغداد أنها كذب محض عليهم وضعها هذا المصنف ومن حكاها له للشناعة وهذا هو الأقرب
فإن أهل بغداد لهم من المعرفة والتبذير والذهن ما لا يروج عليهم مثل هذا وما بين كذب ذلك
عليهم أن هذا الحديث الذي ذكره مروا أحدا لا بأسنا صحيح ولا يروي أحدا من أهل الحديث
أن الله تعالى ينزل ليلة الجمعة لأنه ينزل ليلة الجمعة إلى الأرض ولأنه ينزل في شكل أمر دنا
لا يرحل في الآخرة من هذا الهديان بل ولا في شيء من الأحاديث الصحيحة أن النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم قال إن الله ينزل إلى الأرض وكل حديث يروى فيه مثل هذا فإنه موضوع كذب
مثل حديث الجبل الارق ورواه الله ينزل عرفة فيعاقق الركبان ويصافح المشاة وحديث
آخر أنه رأى ربه في الطواف وحديث آخر أنه رأى ربه في بطحاء مكة وأمثال ذلك فإن هذه كلها
أحاديث مكذوبة باتفاق أهل المعرفة بالحديث والذين وضعوها منهم طائفة وضعوها على أهل

هناك على محبة بحركة له بالسوق
خارجة عن العالم وإذا كان كذلك
كانت الحركة حادثة في واجب بنفسه
وإذا ألزمهم كون الواجب بنفسه
محسلا للحوادث والحركات لم يكن
معهم ما يبطلونه كون الأول
كذلك وجبت فلا يكون لهم حجة
على كونه موجبا لذات وهم
يعترفون بذلك وأعترف وأعن الأول
ذلك لكونه ليس جسيما عند ارسطو
وأتابعه ولأن دليلهم على ذلك إلا
كون الجسم لا يمكن أن يكون فيه
حركة غير متناهية بناء على أن
الجسم متناه فمتنع أن يتحرك
حركة غير متناهية هذه الحجة عندهم
وهي مغلطة من أسد الحجة فإنه
فرق بين ما لا يتناهي في الزمان بل
يحدث شيئا بعد شيء وبين ما لا يتناهي
في المقدار والتزاع أعني هو في حركة
الجسم ذاتها حركة لا تتناهي ليس
هو في كونه في نفسه ذا قدر لا يتناهي
فإن هذا من هذا وهذا مبسوط

(مطلب كذب الرافضة على
البغداديين في العقائد)

الحديث ليقال انهم يتفاوتون مثل هذا الكذب على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما وضعت
 الرافض ما هو اعظم وأكثر من هذا الكذب ولو لم يكن الاماذا كرهذا الاما في مصنفه هذا
 من الاحاديث فان فيها من الكذب الذي اجمع أهل العلم بالحديث على كذبه ومن الذي لا يخفى
 انه كذب الاعلى بشرط في الجهل ما قد ذكره في منهاج التنداه وقد قدمنا القول بان أهل السنة
 متفقون على ان الله لا يراه أحد بعينه في الدنيا الا اني ولا غيري ولم يتنازع الناس في ذلك الا في
 نيتنا صلى الله تعالى عليه وسلم خاصة مع أن الاحاديث المعروفة ليس في شيء منها إله يراه أصلا وانما
 روى ذلك باسناد ضعيف موضوع من طريق أبي عبد الله كره الخلال والقاضي أبو يعلى في
 كتاب الباطل التأويل وأهل العلم بالحديث متفقون على أنه حديث موضوع وقد ثبت في صحيح
 مسلم عن أبي خذرى رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله هل رأيت ربك قال نوراني أراه ولم يثبت
 أن أحدا من الصحابة سأل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن الرؤية الا في هذا الحديث وما روى به
 بعض العامة أن أبا بكر سأل فقال رأيتوه وان عاتس سألته فقال لم أراه كذب باتفاق أهل العلم لم يروه
 أحد من أهل العلم باسناد صحيح ولا ضعف ولهذا اعتد الامام أحمد على قول أبي ذر في الرؤية
 وكذلك عثمان بن سعيد الدارمي وأما حديث النزول الى سماء الدنيا كل ليلة ففيه الاحاديث
 المعروفة الثابتة عند أهل العلم بالحديث وكذلك حديث ذو فوسف عرفة وامه سلم في صحيحه وأما
 النزول ليلة النصف من شعبان ففيه حديث اختلف في اسناده ثم ان جمهور أهل السنة يقولون
 انه ينزل ولا يخالفونه العرش كما نقل مثل ذلك عن اسحق بن راهبه وحاد بن زيد وغيرهما ونقلوه
 عن أحمد بن حنبل في رسالته (١) أي مدروهم متفقون على أن الله ليس كشئ شيء وانما لا يعلم كيف
 ينزل ولا تخلف صفاته بصفات خلقه وقد تنازعوا في النزول هو فعمل منفصل عن الرب في الخلق
 أو فعمل يقوم به على قولين معروفين لاهل السنة من أصحاب مالك والشافعي وأبي حنيفة وغيرهم من
 أهل الحديث والتصوف وكذلك تنازعهم في الاستواء على العرش هل هو بفعل منفصل عنه
 بفعله بالعرش كتحريمه اليه أو فعمل يقوم بذاته على قولين والاول قول ابن كلاب والاشعري
 والقاضي أبي يعلى وأبي الحسن التميمي وأهل بيته وأبي سليمان الخطابي وأبي بكر البيهقي وابن
 الزاغوني وابن عقال وغيرهم عن يقول انه لا يقوم بذاته ما يتعلق بعيشته وقدرته والثاني قول أئمة
 أهل الحديث وجمهورهم كابن المبارك وحاد بن زيد والاوزاعي والبخاري وحرب النكراني وابن
 خزيمة ويحيى بن عمار والجسكاني وعثمان بن سعيد الدارمي وابن حاتم وأبي بكر عبد العزيز وابن
 عبد الله بن مدهم واسماعيل الأنصاري وغيرهم وليس هذا موضعا لبحث الكلام في هذه المسائل وانما
 المقصود التنبيه على ان ما ذكره هذا ما يعلم العقلاء انه لا يقوله أحد من علماء أهل السنة ولا
 يعرف انه قاله لاجاهل ولا عالم بل الكذب عليه ظاهر

(فصل) قال الرافضي المصنف وقالت الكرامية اسمع ان الله في جهة فوق ولم يعلموا أن كل
 ما هو في جهة فهو محدث ويحتاج الى تلك الجهة فيقال له أولا الكرامية ولا غيرهم يقولون انه
 في جهة موجودة (٢) يحيط بها أو يحتاج اليها بل كلهم متفقون على ان الله تعالى مستغن عن كل
 ما سواه في جهة أو ليس جهة نعم قد يقولون هو في جهة يعنون بذلك أنه فوق قيل له هذا
 مذهب الكرامية وغيرهم وهو ايضا مذهب أئمة الشيعة كما تقدم ذكره وأنت لم تذكر جهة على
 إطلاق في شيع على مذهبهم فلا بد أن يشير الى بطلانه وجهوا انطلق على ان الله فوق العالم وان
 كان أحدهم لا يلفظ بلفظ الجهة فهم يعتقدون بقولهم ويقولون بالاستعانة بهم فوق ويقولون

في وضع آخر ويقال لهم حدوث
 الحوادث عن فاعل لا يحدث فيه
 شئ إما ان يكون محكما وإما ان يكون
 متعاقبا ان كان ممكنا أمكن حدوث
 الحوادث جميعا عن الاول بدون
 حدوث شئ فيقولون من يقوله من
 أهل الكلام وغيرهم من المعتزلة
 والكلابية وغيرهم وان كان متعاقبا
 بطل قولهم بحديث الحوادث
 الداعية عنه مع أنه لم يحدث فيه شئ
 وهذا أقدم واذا قالوا أولئك
 خصوا ببعض الأوقات بالحدوث
 بدون سبب حادث من الفاعل قبل
 وأنهم جعلتم جميع الحوادث تحصل
 بدون سبب حادث من الفاعل وإذا
 قلتم لهم كيف يحدث بعد أن لم يكن
 محدثا دون حدوث قصد ولا علم
 ولا قدرة قالوا لكم فكيف يحدث
 الحوادث اذا لم يلدون حدوث قصد
 ولا علم ولا قدرة بل بدون وجود ذلك

- (١) قوله أي مدرو كذا في الاصل
 ولغير رتبته صحيحه
- (٢) قوله يحيط بها كذا في الاصل
 ولعلمها محرفة والصواب تحيط به
 فتأمل كتبه صحيحه

ان هذا أمر فطر واعليه وجبا واعليه كما قال الشيخ أبو جعفر الهمداني لبعض من أخذ ينكر الاستواء ويقول لو استوى على العرش لقام به الخواص فقال أبو جعفر ما معناه ان الاستواء علم بالسمع ولو لم يرد به لم نعرفه وأنت قد تناوله وقد عثنا من هذا أو أخبرنا عن هذه الضرورة التي تجدها في قولنا فانه ما قال عارف قط فانه الله الاوقبل أن ينطق لسانه يحذف قلبه معنى يطلب العاقل لا يلتفت بمنه ولا بسره فهل عندك من حيلة في دفع هذه الضرورة عن قلبنا فليظلم المتكلم (١) رايته وقال حبرني الهمداني ومعنى كلامه أن ذلك على التي نظري ونحن نجد عندنا على ضروريا بهذا فنحن مضطرون الى هذا العلم والى هذا القصد فهل عندك حيلة في دفع هذا العلم الضروري والقصد الضروري الذي يلزمنا من ذلك وما لا يمكن تدافعه عن أنفسنا ثم بعد ذلك قرر بقضيه وأما دفع الضروريات بالنظريات فقد يمكن لأن النظر يات غايتها أن يخرج عليها بعدد ما من ضرورية فالضروريات أصل النظريات فلو دفع في الضروريات بالنظريات لكان ذلك قد حاق في أصل النظر يات فقتل الضروريات والنظريات إذا كان قد حرق الفرع في أصله يقتضي فساد في نفسه وإذا فسدت في نفسه بطل قدحه فكون قدحه باطلا على تقدير صحته وعلى تقدير فساده فإن صحته مستلزمية لصحة أصله فإذا صح كان أصله صحيحا وفساده لا يستلزم فساد أصله إذ قد يكون الفساد منه ولو دفع في أصله لزم فساده وإذا كان فاسدا لم يقبل قدحه فلا يقبل قدحه بحال وأيضا فإن هؤلاء (٢) قرروا في ذلك بأدلة عقلية كقولهم كل موجود من لوازمياتنا وإمامتنا اخلاص وقالوا ان العلم بذلك ضروري وقالوا اثبات موجود لا يشار اليه بكارة للعقل وأيضا في العلوم ان القرآن ينطق بالعلوم في مواضع كثيرة جدا حتى قد قيل انها ثمانمائة موضع والسنن متواترة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على ذلك وكلام السلف المنقول عنهم بالتواتر يقتضي اتفاهم على ذلك وأن لا يمكن فيهم من ينكره ومن يريد التمسك على الناس ودفع هذه الأدلة الشرعية والعقلية لابد أن يذكر حجة ولن فرض أنه لا ينظره (٣) الأئمة وهو لم يذكر دليلا لا أقوله ولم يعملوا ان كل ما هو في جهة فهو محدث ومحتاج الى تلك الجهة فيقال له لم يعملوا ذلك ولم تذكر ما به يعلمون ذلك فان قولنا هو محتاج الى تلك الجهة انما يستقيم اذا كانت الجهة أمرا وجوديا وكانت لازمة له لا يستغنى عنها فلا ريب أن من قال ان الباري لا يقوم إلا بعمل حصل فيه لا يستغنى عن ذلك وهي مستغنية عنه فقد جعله محتاجا الى غيره وهذا لم يقله أحد وأيضا لم يعلم أحد ان الله محتاج الى شيء من مخلوقاته فضلا عن أن يكون محتاجا الى غير مخلوقاته ولا يقول أحد ان الله محتاج الى العرش مع أنه خالق العرش والمخلوق مقتضى الى الخلق لا يقتضيه الخلق الى المخلوق فيقدر به قام العرش وسائر المخلوقات وهو القتي عن العرش وكل ما سواه فقير اليه فمن فهم عن الكرامة وغيرهم من طوائف الاثبات أنهم يقولون ان الله محتاج الى العرش فقد افترى عليهم كيف وهم يقولون أنه كان موجودا قبل العرش فإذا كان موجودا قائما بنفسه قبل العرش لا يكون الا مستغنيا عن العرش وإذا كان الله فوق العرش لم يجب أن يكون محتاجا اليه فان الله قد خلق العالم بعرضه فوق بعض ولم يجعل عاليه محتاجا الى سافله فلهواء فوق الارض وليس محتاجا اليها وكذلك السحاب فوقها وليس محتاجا اليها وكذلك السموات فوق السحاب والهواء والارض وليس محتاجة الى ذلك والعرش فوق السموات والارض وليس محتاجا الى ذلك فكيف يكون العلي الاعلى خالق كل شيء محتاجا الى مخلوقاته لكونه فوقها عاليا عليها ونحن نعلم أن الله خالق كل شيء وأنه لا حول ولا قوة الا به وان القوة التي في العرش وفي حيلة العرش هو ما لها بل يقول

وأنت تقولون محدث المخلوقات
وارادات وهي سبب الحركات
المتعاقبة فما السبب الموجب
لحدوث تلك الحوادث ولم يحدث شيء
أصلا لا يجب حدوثها ولو قال
قائل الانسان دائما فيجده
تصورات وارادات وحركات بدون
سبب حادث ولا يحدثها محدث
أصلا لم يكن ذلك مجتمعاً فان قيل
باجدانه الاول استعان على احداث
الثاني قيل نعم الموجب لاحداثه
الاول وهو لم يكن في احداثه اذا قدر
أن لا يمكن هناك أول بل لم يزل في
احداث فان قيل تلك الحوادث
التي لا انسان مصدرت عن العقل
الفعال بدون سبب حادث فيسئل
فالعقل الفعال دائم الفرض
عندهم فلم يخص هذه التصورات
والارادات والحركات بوقت دون
وقت قالوا لعدم استعداد القوابل
فاذا استعد الانسان للفرض ففاض
عليه واهب الصور فاذا قيل لهم فما

- (١) قوله رايته هكذا في الاصل
ولتحذر الكلمة كتبه معصية
- (٢) قوله قرر واني ذلك هكذا في
الاصول وحرر العبارة من أصل صحيح
كتبه معصية
- (٣) الأئمة هكذا في الاصل ولعل
في الكلام نقصا لم يكتبه معصية

انه خالق أفعال الملائكة الحاملين فإذا كان هو الخالق لهذا كله ولا حول ولا قوة الا به استمع أن يكون محتاجا الى غيره ولو احتج عليه سلفه مثل علي بن يونس القمي وأمثاله بمن يقول بان العرش يحمله مثل هذا لم يكن عليهم حجة فاتهم يقولون لم نقل انه محتاج الى غيره بل ما زال غشيان العرش وغيره ولكن قلنا انه على كل شيء قدير فإذا جعلناه قادرا على هذا كان ذلك وصفه بكمال الاقتدار لا بالحاجة الى الاغيار وقد قدمنا فيما مضى أن لفظ الجهة مراد به أمر موجود وأمر معبود ومن قال انه فوق العالم كله لم يقل انه في جهة موجودة الا أن يراد بالجهة العرش ويراد بكونه فيها أنه عليها كما قيل في قوله انه في السماء أي على السماء وعلى هذا التقدير فإذا كان فوق الموجودات كلها وهو غني عنها لم يكن عند جهة وجودية يكون فيها فضلا عن أن يحتاج اليها وان أراد بالجهة ما فوق العالم فذلك ليس بشئ ولا هو أمر وجودي حتى يقال انه محتاج اليه وغير محتاج اليه وهذا لا أخذ ولا لفظ الجهة بالاشتراك وتوهموا أو وهو ما إذا كان في جهة كان في شيء غيره كما يكون الانسان في بيته ثم تروا على ذلك أنه يكون محتاجا الى غيره والله تعالى غني عن كل ما سواه وهذه مقدمات كلها باطلة وكذلك قوله كل ما هو في جهة فهو محدث بل ذكر عليه دليلا وغايته ما تقدم من أنه لو كان في جهة لكان جسما وكل جسم محدث لان الجسم لا يتخلو من الحوادث فهو حادث وكل هذه المقدمات فيها نزاع فمن الناس من يقول قد يكون في الجهة ما ليس بحجم فإذا قيل هذا خلاف المعقول قال هذا أقرب الى العقل من قول من يقول انه لا داخل العالم ولا خارج له فان قيل العقل ذلك قبل هذا بطريقي الاول وبنى هذا رتبة بطريقي الاول واذا رتب ذلك تعين أن يكون في الجهة قسمة انه في الجهة على التقديرين ومن الناس من لا يسلّم أن كل جسم محدث كسلفه من الشيعة والكرامية وغيرهم والكلام معهم وهو لا يسلّمون أن الجسم لا يتخلو من الحوادث بل يجوز عندهم خلوا الجسم عن الحركة وكل حادث كما يجوز منازعهم خلوا الصانع من الفعل الى أن فعل وكثير من أهل الكلام والفلسفة ينافونهم في قولهم ان ما لا يتخلو من الحادث فهو حادث وكل مقام من هذه المقامات يجرئ شيوخ الرافضة والمعتزلة عن تقرير قولهم فيه على اخوانهم القدماء فضلا عن غيرهم من الطوائف

﴿فصل﴾ قال وذهب آخرون الى أن الله تعالى لا يشتر على مثل مقدور العبد فقال له هذه المسئلة من دقيق الكلام وليست من خصائص أهل السنة والاقانيم بخلافه الخلفاء متفقون عليهم بل بعض القدرية يقول بذلك وأما أهل السنة المتيقنون بالقدر فليس فيهم من يقول بذلك وانما بقوله من يقول من شيوخ القدرية الذين هم شيوخ هؤلاء الامامة المتأخرين في مسائل التوحيد والعدل كآب النعمان والموسوي الملقب بالمرقضي وأبي جعفر الطوسي وغيرهم وهو مأخوذ من كتب المعتزلة بل كثير منه منقول منقول المسطرة وبعضه قد تصرفوا فيه وكذلك ما يذكرونه في تفسير القرآن في آيات الصفات والقدر ومخوذاً هو منقول من تفاسير المعتزلة (١) كالاسم والجبارين وعبد الجبارين أحمد الهادي والرامي وأبي مسلم الاسفندي وغيرهم لا ينقل عن قدماء الامامية من هذا حرف واحد لا في الأصول العقلية ولا في تفسير القرآن وقد ما كانوا أكثر اجتماعا لاثمة من متأخريهم يحتمعون بجعفر الصادق وغيره فان كان هذا هو الخلق فقد ما هوهم كالهم ضلال وان كان ضلالا فآثارهم هم الضلال

﴿فصل﴾ قال الرافضي وذهب الاكثر منهم الى أن الله يفعل القبائح وأن جميع أنواع المعاصي والكفر وأنواع الفساد واقعة بقضاء الله وقدره وان العبد لا تأثير له في ذلك وأنه لا غرض لله

الموجب لحديث الاستعداد قالوا ما حصلت من الحركات الفلكية والامتزاجات القصيرة فلا يحصلون العقل الفعال هو الموجب لما يحدث من الاستعداد بل يحصلون ذلك على غير مكان خارج عنه وعن افاضته فان قالوا مثل هذا في الازل لزم أن يكون المحدث للشرائط الفاضل غيره وشبهه بالعقل في كونه لا يفيض عنه الا بعض الاشياء دون بعض لكن الفعال يحدث عنه الاشياء شيئا بعد شيء بل معلوله لازم له فهو أنقص رتبة في الاحداث عندهم من الفعال وان قالوا بل هو المحدث للشرائط شيئا فشيئا قيل أنتم قلتم في الفعال انه دائم الفيض لا ينقص من تلقاء نفسه وقد ادون وقت ينقص فالاول اذا خص وقت ادون وقت من تلقاء نفسه بنشئ لم يكن فيه تضليل (١) كالاسم كذا في الاصل ولعل الكلمة محرفة فخر كتبه محصيه

في أفعاله وأنه لا يفعل لمصلحة العباد شيئا وأنه تعالى يريد المعاصي من الكفار ولا يريد منه الطاعة وهذا يستلزم أشياء شتى ١ فيقال الكلام على هذا من (١) وجوه (أحدها) أنه قد تقدم غير مرة أن مسائل القدر والتعديل والتجوير ليست مستلزما لمسائل الإمامة ولا لازمة فإن كثيرا من الناس يقر بأمامة الخلفاء الثلاثة ويقولون ما قاله في القدر وكثير من الناس بالعكس وليس أحسن من الناس من تطالب بالآخر أصلا وقد تقدم عن الإمامة هل أفعال العباد خلق الله على قولين وكذا الزيدية قال الأشعري واختلفت الزيدية في خلق الأفعال وهم فرقتان فالفرقة الأولى منهم يزعمون أن أفعال العباد مخلوقة لتخلقها وأبدعها واخترعها بعد أن لم تكن فهي محدثة له مجترعة والفرقة الثانية منهم يزعمون أنها غير مخلوقة له ولا محدثة وإنما كسب العبد أحدثها واخترعها وأبدعها وفعلاها (قلت) بل غالب الشيعة الأولى كانوا مبنيين بقدر وإنما ظهر انكارهم في متأخرهم كانكار الصفات فإن غالب متقدميهم كانوا يقولون بآيات الصفات والمنقول عن أهل البيت في إثبات الصفات والقدر لا ينكح محصى وأما المقرون بأمامة الخلفاء الثلاثة مع كونهم قدرية فكثيرون من المعتزلة عامة القدرية يقولون بخلافة الخلفاء لا يعرف أحدهم مقتضى القدرية كان ينكر خلافة الخلفاء وإنما ظهر هذا الما صار بعض الناس رافضا قدريا محصيا فجمع أصول البديع كصاحب هذا الكتاب وأمثلة الزيدية مقرون بخلافة الخلفاء الثلاثة وهم من الشيعة وفيهم قدرية وغير قدرية والزيدية خير من الإمامية وأنهاهم بالإمامية هم الجارودية أتباع ابن الجار والذين زعموا أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نص على علي بالوصف لا بالتسمية فكان هو الإمام من بعده وإن الناس ضلوا وكفروا ببركةهم الاقتداء به بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثم الحسن هو الإمام ثم الحسين ثم هو ولا من يقول إن عليا نص على إمامة الحسن والحسن نص على إمامة الحسين ثم هي شورية في وإدعيا فن خرج منهم يدعوا إلى سبيل ربه وكان فضلا فهو إمام والفرقة الناسية من الزيدية السليمانية أصحاب سليمان بن جرير يزعمون أن الإمامة شورى وإنما أصح بعقد رجلين من خيار المسلمين وأنها قد تصلح للفضول وإن كان الفضائل أفضل في كل حال وينتوي إمامة الشيخين أبي بكر وعمر وقد قيل أنها كانت خطأ لا يفسد صاحبها لأجل التأويل والثلاثة الكثيرة أصحاب كثير (٢) التوصل سموه أثيرية لأن كثير منهم كان يلقب بالآثير يزعمون أن عليا أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأولاهم بالإمامة وإن بيعه أبي بكر وعمر ليست خطأ لأن عليا ترك ذلك لهما ويقفون في عثمان وقتله ولا يقدمون عليه بكفاء كما يحكي عن السليمانية وهذه الطائفة أمثلة الشيعة ويسمون أيضا الصالحية لأنهم ينسبون إلى الحسن بن صالح بن حي الفقيه وهؤلاء الزيدية فيهم من هو في القدر على قول أهل السنة والجماعة وفيهم من هو على قول القدرية

(الوجه الثاني) أن يقال نقله عن الأكثر أن العبد لا تأثير له في الكفر والمعاصي فنقل باطل بل جهور أهل السنة المبنية بالقدر من جميع الطوائف يقولون إن العبد فاعل حقيقة وإن له قدرة حقيقة واستطاعة حقيقة وهم لا ينكرون تأثير الأسباب الطبيعية بل يقولون بما دل عليه العقل من أن الله تعالى يخلق المعاصي بالراح وبزل الماء بالحباب وينبت النبات بالماء ولا يقولون إن قوى الطوائع المولودة في الخلق لا تأثير لها بل يقولون أن لها تأثيرا في القضاة بمعنى حتى جاء لفظ الأثر في مثل قوله تعالى وتكتب ما قدموا وآثارهم وإن كان التأثير هناك أعظم منه في الآية لكن

كان القاض أجود منه وإن كان المختص من غير تفضاء نفسه كان ذلك مشاركا له في الفعل كما في القاض فهم بين أمرين إما أن يحمله عاجزا عن الانفراد فلا يحدث كالفعال بل أدنى منه وإما أن يحمله بضيا لا فاضا فيكون الفعال أجود منه وأيضا فلا يقولوا أنه عليه تأمة وموجب تأمل فعله وموجبه وفاعل تأمل في الأثر لفعله بخلافه ما سواه معلوله وفعله وموجبه وإن كان بعض ذلك بوسط كان هذا معتداف صريح القول فإن الموجب التام والعللة التامة والتكوين التام لما أن يقول القائل يجوز تراخي المكون عنه كما يقوله من يقوله من أهل الكلام وإما أن يقول هو مستلزمه فإن قيل بالأزل لا يمكن تراخي المفعولات كلها وبطلانهم وجوب قدم شيء من العالم بل ينفع

(١) قوله من وجوه كذا في الأصل ولم يذكر هنا الأوجهان كما ترى غرضه محصيه
(٢) التوصل هكذا في الأصل ولعل الكلمة مجترعة عن الموصلي أو نحوه غرضه محصيه

يقولون هذا التامير هو أثر الاسباب في مسيئاتها والله تعالى خالق السبب والسبب زعم آتية خالق السبب فلا بد له من سبب آخر يشاركه ولا بد له من معارض يمانعه فلا يتم أثره الا مع خلق الله له لا به بان يخلق الله تعالى السبب الاخر ويزيل الموانع ولكن هذا القول الذي حكاه هو قول بعض المتخلفين للفقير كالاشعري ومن وافقه من الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وأحمد حيث لا يشترط في المخالفات قوى الطبايع ويقولون ان الله فاعل فعل العبد وان عذابه يقولون ان قدرة العبد لا تأثر بها في الفعل وأبلغ من ذلك قول الاشعري ان الله فاعل فعل العبد وان عمل العبد ليس فعلا للعبد بل كسبه وانما هو فعل الله فقط وجهور الناس من أهل السنة من جميع الطوائف على خلاف ذلك وان العبد فاعل لفعله حقيقة والله تعالى أعلم ﴿١﴾ وأما ما نقله من نفي الغرض الذي هو الحكمة وتكون الله لا يفعل الصلحة العباد فقد قلنا ان هذا قول قليل منهم كالاشعري وطائفة توافقه في موضع ويتناقضون في قولهم في موضع آخر وجهور أهل السنة يثبتون الحكمة في أفعال الله تعالى وأنه يفعل لنفع عباده ومصالحهم ولكن لا يقولون بما تقولوه المعتزلة ومن وافقهم بأن ما حسن من خلقه حسن منه وما قبح من خلقه قبح منه فلا هذا ولا هذا وأما لفظ الغرض فطلقه المعتزلة وبعض المنتسبين لأهل السنة ويقولون أنه يفعل لغرض أي حكمه وكثير من أهل السنة يقولون لحكمة ولا يطلقون لفظ الغرض ﴿٢﴾ وأما قوله وأنه تعالى يريد المعاصي من الكافر ولا يريد منه الطاعة فهذا قول طائفة منهم وهم الذين يوافقون القدرية فيجعلون المشيئة والارادة والمحبة والرضا نوعا واحدا ويجعلون المحبة والرضا والغضب عني الارادة كما يقول ذلك الاشعري في المشهور عنه وأكثر أصحابه وطائفة من يوافقهم من الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وأما وجهور أهل السنة من جميع الطوائف وكثير من أصحاب الاشعري فيفقدون بين الارادة وبين المحبة والرضا فيقولون أنه وان كان يريد المعاصي فهو سبحانه لا يحبها ولا يرضاه بل يبغضها ويسخطها وينهى عنها وهو لا يفرق بين مشيئة الله وبين محبته وهذا قول السلف قاطبة وقد ذكر أبو المعالي الطوسي ان هذا قول القدماء من أهل السنة وان الاشعري خالفهم فيجعل الارادة هي المحبة فيقولون ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن فكل ما شاءه فقد خلقه وأما المحبة فهي منفصلة من أمره فأمره به فهو بحسبه ولهذا اتفق العلماء على ان الخالف اذا قال والله لا فعله كذا ان شاء الله لم يحنث اذا لم يفعلها وان كان واجبا أو مستحبا ولو قال ان أحب الله حنث اذا كان واجبا أو مستحبا والمحققون من هؤلاء يقولون الارادة في كتاب الله تعالى نوعان ارادة قدرية كونية وارادة تدبيرية امرية شرعية فالارادة الشرعية الدينية هي المتضمنة للحمة والرضا والكونية هي المشيئة الشاملة لتجميع الاحداث كقول المسلمين ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وهذا كقوله تعالى في يرد الله ان يهديه يشرح صدره للاسلام ومن يرد ان يضله يجعل صدره ضيقا حرا كما تنما بصعد في السماء وقوله عن نوح ولا يفتكمكم نفسي ان اردت أن أنصع لكم ان كان الله يرد ان يغيثكم فيكم في هذه الآية تعلقت بالاضلال والاعواء وهذه هي المشيئة فان ما شاء الله كان ومنها قوله ولكن الله يفعل ما يريد أي ما شاءه خلقه لا ما يريد امره وقدير اذ بالارادة المحبة كما يقال لمن يفعل الفلحة هذا فعل ما لا يريد الله تعالى وقدير اذ بالمشيئة كما يقولون لما لم يكن هذا لم يرد وأما الدينية فقوله تعالى يرد الله بكم السر ولا يرد بكم العسر (١) وقوله ولكن الله يفعل ما يريد أي ما شاء خلقه وقوله تعالى يرد الله لبيّن لكم وهم بكم سنن الذين من قبلكم ويتوب عليكم والله عليم حكيم والله

قدم شي من العالم لا امتناع مقارنة الكون للمكون وان قيل بالثاني فلا يحسبوا ما ان يقال يجب اقتران مفعوله به في الزمان بحيث يكون معه لا يكون عقب تكوينه ولما ان يقال بل كون الكائن انما يكون عقب تكوين المكون فان قالوا بالاول كما يدعونهم ان لا يحدث في العالم شيء وهو خلاف الحسن والملاحظة وان قالوا بالثاني لم ان يكون كل مفعول له مسبوقا بغيره سبقتا زمانيا فلا يكون شيء من العالم قديما أزليا معه وهو المطلوب واذا كان اقتران المفعول بفاعله في الزمان محتما على تقدير دعوى استزائه له فافتراءه على تقدير عدم وجوب الاستزاء أولى فبين انه يتعنع قدم شيء من العالم على كل تقدير وهذا بين لمن تصوّره تصوّرا تاما ولكن وقع اللبس والاضلال في هذا الباب من

(١) قوله ولكن الله يفعل ما يريد هكذا في الاصل ولا يحل لهذه الآية هنا فانه كبرت فسل في الارادة الكونية فلفظها هنا مكررة من النسخ كتبه مصححه

يريد أن يتوب عليكم ويريد الذين يتبعون الشهوات أن تميلوا ميلا عظيما يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الانسان ضعيفا وقوله تعالى ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ميطركم وليتم نعمته عليكم وقوله انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت يطهركم تطهيرا فهذه الارادة في هذه الآيات ليست هي التي يحب مرادها كما في قوله تعالى فن يريد الله ان يذهب بشر صدره للاسلام وقول المسلمين ما شاء الله كان وما لم يسلَمْ يكن بل هي المذكورة في مثل قول الناس لمن يفعل القبائح هذا فعل ما لا يريد الله اى لا يحبه ولا يرضاه ولا يأمر به وهذا التقسيم في الارادة قد ذكره غير واحد من اهل السنة وذكره وان المحبة والرضا ليست هي الارادة الشاملة لكل المخوقات كما ذكر ذلك من ذكره من اصحاب ابي حنيفة ومالك والشافعي وغيرهم كما في بكر عبد العزيز وغيره وان كان طائفة اخرى يجعلون المحبة والرضا هي الارادة الاولى اصح وايضا الفرق ثابت بين الارادة والمريدان يفعل وبن ارادته من غير ان يفعل والامر بالاستزام الارادة الثانية دون الاولى قاله تعالى اذا امر العباد امر فقد يراد علة الامر على ما أمر به وقد لا يراد بذلك وان كان مريدا منه فعله وتحقيق هذا مما بين فصل النزاع في امر الله هل هو مستزيم لارادته أم لا (١) فلما زعمت المعتزة أنه لا بد أن يشاء ما أمر به فريد به وزعموا أن ما نهى عنه ما شاء وجوده لارادته ما قاله وكثير من متأخري المشيئة من اتبع أبا الحسن من المصنفين في أصول الفقه وغيره من اصحاب مالك والشافعي وأحمد فقالوا ان الله يأمر بالاريد كالكفر والفسوق والعصيان واحتجوا على ذلك بما لحق على واجب لفعله وقال ان شاء الله لا يحدث وبأن الله تعالى أمر ابراهيم بذيبح وليد ولم يرده منه بل سمح ذلك قبل فعله وكذلك المحسن صلاة ليله المعراج وحقيقته أنه يأمر بما لا يشاء أن يخلفه لكن لا يأمر بالامساك بوجه ويرضاه فريد من العبد أن يفعله بمعنى أنه يحب ذلك ولا يرده أو يخلفه فحينئذ العبد عليه (٢) وهذا كالكفر والفسوق والعصيان ولوحلف الحالف ليقول كذا ان شاء الله لم يحدث وان كان واجبا وتوفاق ان أحب الله حدث كما قال ان أمر الله وتوفاق لا فعله اذا اراد الله فقد يريد بالارادة المحبة كما يقولون لمن يفعل القبائح يفعل ما لا يريد الله وقدر به المشيئة كما يقولون لما لم يكن هذا المريد فان أراد هذا حدث وأما أمر ابراهيم صلى الله تعالى عليه وسلم بذيبح ابنه فإنه كان الذي يحبه ويريد منه في نفس الامر أن قصدا براهيم الامتثال وعزم على الطاعة وأظهر الامر امتحاله وابتلاءه فلما ألساوت له الجبين ناداه أن يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا فانا كذلك

نحزى الحسين

(فصل) قال الرافضي وهذا مستزيم لأشياء شتى منها أن يكون الله أظلم من كل ظالم لانه يعاقب الكافر على كفره وهو قديره عليه وخلق فيه قدرة على الايمان فكأنه يأنم الظلم لوعده على لونه وطوله وقصره لانه لا قدرته فيها كذلك يكون ظالم لوعده على المصيبة التي فعلها فيه فيقال الظلم قد تقدم أن الجمهور للمبتئين للقدرة تفسيره قولين (أخدهما) أن الظلم يمنع لذاته غير مقدور كما يصح بذلك الاشعري والقاضي أبو بكر وأبو المعالي والقاضي أبو يعلى وابن الزاغوني وغيرهم (٣) ولا يقولون انهم يمنع أن يوصف بالقدرة على الكذب والظلم وغيرهما من الشائع ولا يصح وصفه بشئ من ذلك قالوا والدلالة على استحالة وقوع الظلم والقبص منه أن الظلم ما شرع الله وجوب ذم فاعله ودم الفعل لما ليس له فعله ولن يكون كذلك حتى يكون متصرفا فيما غيره أملت به بالتصرف فيه منه فوجب استحالة ذلك في حق من حيث لم يكن أمر الناس

(١) قوله فلما زعمت المعتزة على آخر العبارة انظر ابن جواب لما ولعل الواو في قوله بعد وزعموا زائدة من الناسخ وقوله الا في كثير من متأخري المشيئة الى آخر العبارة هو كذلك في الاصل ولا يخالف المقام من تحريف وسقط خبره من أصل صحيح لاسبقاقه ان الله يأمر بما لا يريد كالكفر الخ كتبه مصححه (٢) قوله وهذا كالكفر الخ كذا في الاصل وانظر وحرركه مصححه (٣) قوله ولا يقولون كذا في الاصل ولعل الصواب ويقولون بالآيات لابانتي فتأمل وحرركه مصححه

بذمه ولا كان ممن يجوز دخول أفعاله تحت تكليف من نفسه ولا يكون فعله تصرفاً في شيء غيره
أملكه فيه فثبت بذلك استحالة تصور في حقه وحقيقة قول هؤلاء أن الذم إنما يكون لمن تصرف في
ملك غيره ومن عصى أمر الذي فوقه والله سبحانه يمنع أن يأمره أحد ويتصرف في ملك
غيره فإنه كل شيء وهذا القول يرد على إياس بن معاوية قال ما خاضعت بعقلي كله إلا القدرية
قلت لهم أخبروني ما الظلم قالوا أن يتصرف الإنسان فيما ليس له فالت فيه كل شيء وهم لا يسألون
أنه لو عذبه بسبب لونه وطوله وقصره كان ظالمًا حتى يتجسس عليهم بهذا القياس بل يجوزون
التعذيب بالبحر من سابق ولا تعرض لاحق وهذا المنع لم يذ كر لدلائل على بطلانه فلم يذ كر لدلائل
على بطلان قولهم (والقول الثاني) أن الظلم مقدور والله تعالى منزعه عنه وهذا أقول الجمهور من
المؤمنين للقدرة ونفاته وهو قول كثير من النظار المنبهة للقدرة كالكرامية وغيرهم وكثير من
أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم وهو قول القاضي أبي حازم ابن القاضي أبي يعلى
 وغيره وهذا كتعذيب الإنسان بذنب غيره قال تعالى ومن يمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف
 ظلمًا ولا هضمًا وهؤلاء يقولون الفرق بين تعذيب الإنسان على فعله الاختياري وغير فعله
 الاختياري مستغرق في فطر العقول فإن الإنسان لو كان في جسمه برص أو عيب خلق فيه لم
 يستحسن ذمه ولا عقابه على ذلك ولو ظلم (١) أنه أحد المحسنين عقوبته على ذلك ويقولون
 الاحتجاج بالقدرة على الذنوب مما يعلم بطلانه بضروة العقل فإن الظالم لغيره لو احتج بالقدرة لاحتج
 ظلمه أيضًا بالقدرة فإن كان القدرة حجة لهذا فهو حجة لهذا والأولان أيضًا معتنون بالاحتجاج
 بالقدرة فإن الاحتجاج به باطل باتفاق أهل الملل وذوى العقول وإنما يحتج به على القابض والمظالم
 من هو متافض القول متبع لهواه كما قال بعض العلماء أنت عند الطاعة قدرى وعند العصية
 جبرى أى مذهب وافق هؤلاء تعذيبه ولو كان القدرة تفاعل الفواحش والمظالم لم يحسن
 أن يلوم أحدًا أحدًا ولا يعاقب أحدًا أحدًا وكان للإنسان أن يفعل في دم غيره وماله وأهله
 ما يشتهيه من المظالم والقابض ويحتج بأن ذلك مقدور عليه والمحجوبون على المعاصي بالقدرة أعظم
 بدعة وأنكر قولنا أقم طر يقام المنكرين للقدرة فالمدكذبون بالقدرة من المعتزلة والشيعة
 وغيرهم المعظمون للامر والنهى والوعود والوعيد خيبر من الذين تركوا القدرة من ترك المأمور
 وفصل المحظور كما جحدى كثير من المدعين الذين يشهدون للقدرة ويعرضون عن الامر والنهى
 من الفقهاء والصوفية والعامة وغيرهم فلا عذر لاحد في ترك المأمور ولا فعل المحظور يكون
 ذلك مقدورًا عليه بل لله الحجة البالغة على خلقه والقدرة المحجوبون بالقدرة على المعاصي شر
 من القدرة المكذبين بالقدرة وهم أعداء الملل وأكثروا وقع الناس في التكذيب بالقدرة احتجاج
 هؤلاء به ولهذا اتهم بمذهب القدرة غير واحد ولم يكونوا أقدر به بل كانوا لا يقبلون الاحتجاج
 على المعاصي بالقدرة كما قيل للإمام أحمد كان ابن أبي ذئب قد رافق الناس كل من شدد عليهم
 المعاصي قالوا هذا قدرى وقد قيل لهذا السبب نسب إلى الحسن القدرة لكونه كان شديد
 الانكار للمعاصي ناهي عنها ولذلك تجد الواحد من هؤلاء ينكر على من ينكر المنكر ويقول
 هؤلاء قدر عليهم ما فعلوه فيقال لهذا المنكر وانكار هذا المنكر أيضًا بقدر الله فنقض قولا
 بقولك وهؤلاء يقول بعض مشايخهم أنا كافر برب يعصى ويقول وقتلت سبعين نبيا لم أكن
 مخطئا ويقول بعض شعرائهم

أصبحت منفعلا لمحتار * منى ففعلى كلمة طاعات

بل إنما يعقل التأثير أن يكون الاثر
عقب المؤثر وإن كان متصلا به
كما جاز الزمان والحركة المتصلة
شئًا بعد شئ وإن كان ذلك متصلا
أما كون الجزء الثاني من الزمان
والحركة مقارنا للجزء الاول في
الزمان فهذا إما علم فساد يصريح
العقل وهذا معلوم في جميع المؤثرات
الطبيعية والارادية وما صار مؤثرا
بالشروع وغير الشروع فإذا قال
الرجل لامرأته أنت طالق ولعبده
أنت حر فالطلاق والعاقب لا يقع مع
التكلم بالتطليق والاعتاق وإنما
يقع عقب ذلك وإذا قال إذا طلقت
فلانة فلانة طالق لم يطلق الثانية
للعقب طلاق الاول لا مع تطليق
الاولى في الزمان وهذا الذى عليه
عامة العلماء قديما وحديثا ولكن
شذمة من المتأخرين الذين استدلوا
هؤلاء عقولهم ظنوا أن الطلاق

(١) قوله ابنه هكذا في الاصل
ولعل هذه الكلمة محرفة وحريصة
من الناس فخر كتبه مصححه

(مطلب حديث آدم وموسى)

يكون مع التكلم في الزمان وهذا غلط
عند عامة العلماء وكذلك إذا قال
إذا مت فأنت حرف المذبر يعنى عقب
موت سيد لامع موت سيد وهكذا
في الامور المحسنة إذا قال كبرت الالهة
فانكسر وقطعت الخصلة فلا يطع
فانكسر المتفعل وانقطع يحصل
عقب كسر التكسير وقطع انقطاع
ولهذا الوجه يمكن الحمل في اللفظ
قطعت قبل ينقطع وكسرت فلم
ينكسر كما يقال علته فلم يعلم وظل
التعلم والقطع والتكسر ونحو ذلك
يراد به الفعل التام الذي يستلزم ثبوته
فهذا كالعلة التامة التي تستلزم

معلولها لا تقبل التخصيص ويراد به
المقتضى الموجب للتوقف اقتضاؤه
على شروط فهذا اقد يختلف عنه
موجبه ومن هذا البليغ قوله تعالى
هدى للتقوى وقوله انما ايتى سبذ
من يخشاها وقوله انما اتى سبذ

(١) قوله المعصية كالماتى الاصل
ولعل النكبة محرفة عن المعصية
أو نحوها فأنامل كتبه محصية

ومن الناس من يظن أن احتياج آدم على موسى بالقدر كان من هذا الباب وهو جهل عظيم فان
الانبياء من أعظم الناس أمرا بما أمر الله به ونهاى عما نهى الله عنه ومنه ما لم ينص الله وانما بعثوا
بالامر بالطاعة لله والنهي عن معصية الله فكيف يسوغ واحد منهم أن يعصى عاص الله محجبا
بالقدر ولأن آدم عليه السلام كان قد تاب من الذنب والتائب من الذنب بكن لا ذنب له ولانه لو كان
القدر حجة لكان حجة لا بليس وفرعون وسائر الكفار ولكن كان ملام موسى لا دم لاجل
(١) المعصية التي لحقتهم بسبب آكله ولهذا قال لماذا أخرجتنا من الجنة والمؤمن ما موارن
يرجع الى القدر عند المصائب لا عند الذنوب والمعاصي فيصير على المصائب ويستغفر من الذنوب كما
قال تعالى فاصبر ان وعد الله حق واستغفر لذنبك وقال تعالى ما أصاب من مصيبة في الارض ولا في
أنفسكم الا في كتاب من قبل أن نبرأها وقال ما أصاب من مصيبة الا بذن الله ومن يؤمن بالله يهد
قلبه قال ابن مسعود رضي الله عنه هو الرجل يصيبه المصيبة فيعلم انها من عند الله فيرضى ويسلم
ولهذا قال غير واحد من السلف والنحابة والتابعين لا يبلغ الرجل حقيقة الايمان حتى يعلم ان
ما أصابه لم يكن ليخطئه وما أخطاه لم يكن ليصيبه فالايان بالقدر والرضا بقدر الله من المصائب
والتسليم لذات هو حقيقة الايمان وأما الذنوب فليس لاحد أن يحتج فيها بقدر الله تعالى بل عليه
أن لا يفعلها وإذا فعلها فعليه أن يتوب منها كما فعل آدم ولهذا قال بعض الشيوخ انان اذنب
ذنبا بليس وآدم فآدم تاب فتاب الله عنه واختاره وهذه ايليس أصرت واحتج بالقدر فمن تاب
من ذنبه أشبه آباء آدم ومن أصرت واحتج بالقدر أشبه ايليس وإذا كان الفرق بين تعذب الفاعل
المختار وبين غيره مستقرا في بداية العقول حصل المقصود وكذلك اذا كان مستقرا ايضا في
بداية العقول أن الافعال الاختيارية تكسب نفس الانسان صفات محمودة وصفات مذمومة
بخلاف لونه وطوله وعرضه فانها لا تكسبه ذلك فاعلم النافع والعمل الصالح والصدقة الحسنة
وصدق الحديث واخلاص العمل لله وأمثال ذلك تورث القلب صفات محمودة كما يرى عن ابن
عباس رضي الله تعالى عنه انه قال ان الحسنات تنور في القلب وضياء في الوجه وسعة في الرزق
وقوة في البدن ومجبة في قلوب الخلق وان السيئات لسواد في الوجه وظلمة في القلب وهنأ في
البدن ونقصا في الرزق وبغض في قلوب الخلق ففعل الحسنات سيال هذا او السيئات سيال هذا كما جعل لكل
السم سيال للرض والموت وأسباب الشر لها أسباب تدفع عنها فتنها فالتوبة والاعمال الصالحة
يمحي بها السيئات والمصائب في الدنيا تكفر بها السيئات كما أن السم تارة يدفع موجه بالادواء
وتارة تورث مرضا يسيرا ثم تحصل العافية وإذا قبل خلق الفعل مع حصول العقوبة عليه ظلم
كان عزله أن يقال خلق السم ثم حصول الموت به ظلم والظلم وضع الشيء في غير موضعه واستحقاق
هذا الضال لأثر فعله الذي هو معصية الله كما استحقيقه لآثره اذا ظلم العباد وهذا الاان ينزع
الى مسئلة التحسين والتقصير فان الناس متفقون على أن كون الفعل بكون سيال للنفعة العبد
وحصول ما يلائمه وسيال لمضرته وحصول ما ينافي به قديم بالعقل وكذلك كونه قديم يكون
صفة كمال وصفة نقص وانما تنازعوا في كونه سببا لعقاب والندم على قولين مشهورين والتنازع
في ذلك بين اصحاب اجد واصحاب مالك واصحاب الشافعي وغيرهم وأما هو خيفة واصحابه
فقولون بالتحسين والتقصير وهو قول جمهور الطوائف من المسلمين وغيرهم وفي الحقيقة فهذا
التويع يرجع الى الملازمة والمتابعة والمنفعة والمضرة فان الذم والعقاب بما مضى العبد ولا يلائمه

فلا يخرج الحسن والقيح عن حصول المحبوب والمكروه فالحسن ما حصل المحبوب المطلوب المراد لذاته والقيح ما حصل المكروه البغيض فإذا كان الحسن يرجع الى المحبوب والقيح يرجع الى المكروه بمنزلة النافع والضار والطيب والخبيث ولهذا ينتزع بشوع الاحوال فكأن الشيء الواحد يكون نافعاً اذا صادف حاجته ويكون ضاراً في موضع آخر فكذلك الفعل كما على الميتة يكون قبيحاً تارة ويكون حسناً أخرى وإذا كان كذلك فهذا الامر لا يختلف سواء كان العبد هو الفاعل نفعاً ان يخلق الله له القدرة والارادة أو بان يخلق الله له ذلك كما في سائر ما هو نافع وضار ومحبوب ومكروه وقد دلت الدلائل القينية على ان كل حادث فاعله خالق له وفعل العبد من جملة الاحداث وكل ممكن يقبل الوجود والعدم فان شاء الله كان وإن لم يشأ لم يكن وفعل العبد من جملة الممكنات وذلك ان العبد اذا فعل الفعل ففعله الفعل حادث بعد ان لم يكن فلا بد من سبب واذا قيل حدث بالارادة فالارادة ايضا حادث فلا بد لها من سبب وان سبب قلب الفعل ممكن فلا يخرج وجوده على عدمه الا بخرج وعلى طريقة أحدهم فلا يخرج أحد طرفيه على الآخر الا بخرج وتكون العبد فاعله حادث ممكن فلا بد له من محدث مخرج ولا فرق في ذلك بين حادث وحادث والمرجح لوجود الممكن لا بد ان يكون تاماً مستلزماً لوجود الممكن والا فلو كان مع وجود المخرج عكس وجود الفعل تارة وعدمه أخرى لكان يمكن حصول المخرج مع وجوده وعدمه وحينئذ فلا يخرج وجوده على عدمه الا بخرج (١) وهذا المخرج اما ان يكون تاماً مستلزماً لوجود الفعل معه بل وجوده وعدمه فان كان الثاني زم ان لا يوجد الفعل بحال وزم التسلسل الباطل فقل ان الفعل لا يوجد الا اذا وجد مخرج تام يستلزم وجوده وذلك المخرج التام هو الداعي التام وهذا الجملة طائفة من المعتزلة كما في الحسين البصري وغيره سلوا انه اذا وجد الداعي التام والقدرة التامة لمزم وجود الفعل وان الداعي والقدرة خلق الله عز وجل وهذا حقيقة قول أهل السنة الذين يقولون ان الله خالق الاشياء بالاسباب والله خلق العبد وقدرة يكون بها فعله فان العبد فاعل لفعله حقيقة فقولهم في خلق فعل العبد بارادة وقدرة كقولهم في خلق سائر الاحداث باسبابها ولكن ليس هذا قول من ينكر الاسباب والقوى التي في الاجسام وينكر تأثير القدرة التي بها يكون الفعل ويقول الله لا تأثر لقدرة العبد اصلا في فعله (٢) كما يقول ذلك ما يقولهم واتباعه والاشعري ومن وافقه وليس قول هؤلاء قول أئمة السنة ولا جمهورهم بل اصل هذا القول هو قول الجمهور من صفوان فانه كان يثبت مشيئة الله تعالى وينكر ان يكون له حكمه أو رجة وينكر ان يكون للعبد فعل أو قدرة مؤثر وتوحي عنه انه كان يخرج الى الجذوى ويقول أرحم الراحمين بفعل هذا انكار الان تكون له رجة تصف بها هو زعمائهم انه ليس بالمشيئة محضة لا اختصاص لها بحكمة بل يرجع أحد المماتين بالمرجح وهذا قول طائفة من المتأخرين وهو لا يقولون انه لم يخلق حكمه ولم يأمر بحكمته وان ليس في القرآن له في خلق الله ولا في أمره وهؤلاء الجهمية المخبرية هم والمعتزلة والقدسية من طرفين متقابلين وقول سلف الامة وأئمة السنية وجمهورها ليس قول هؤلاء ولا قول هؤلاء كان كثير من المثبتين للقدرة يقول بقولهم والكلام انما هو في أهل السنة المثبتين لامامة أبي بكر وعمر وعثمان والمثبتين للقدرة وهذا الاسم يدخل فيه الصحابة والتابعون لهم باحسان وأئمة التفسير والحدث والفقه والتصوف وجمهور المسلمين وجمهور طوائفهم لا يخرج عن هذا الابعاض الشيعة وأئمة هؤلاء جمهورهم على القول الوسط الذي ليس هو قول المعتزلة ولا قول جمهورهم واتباعه الجبرية

اتبع الذكرا فالمراد به الهدي التام المستلزم لحصول الهدى وهو المطلوب في قوله اهدنا الصراط المستقيم وكذلك الانذار التام المستلزم خشية المنتذر وحذره مما أُنذِر به من العذاب وهذا يختلف قوله وأما نحو فهديناهم فاستمعوا العصى على الهدي فالمراد به البيان والارشاد المقضي بالهدى وان كان موقفاً على شروطه وسوانع وهكذا اذا قيل هو موجب بذاته أو علة ونحو ذلك ان يريد بذلك انه موجب ما وجبه من مغفلة عيشته وقد نذرته في الوقت الذي شاء كونه فيه فهو ساقط ولا منافاة بين كونه موجبا وفاعلا بالاختيار على هذا التفسير وان أريد به انه موجب بذاته عن بعض الصفات أو موجب تام لمعول نقارنه وهذا قول هؤلاء وكل من الامر ين

(١) قوله وهذا المخرج اما ان يكون الحجة كما في الاصل الذي يدناوه لتسليمه سقيمة كثيرة الخريف والنقص فانظر ان مقابل ما وقوله بعد بل وجوده وعدمه غير متطابقا قبله فلا بد ان يكون بينهما شيء سقط من قلم الناصح فتأمل وارجع الى اصل سليم كتبه مصححه

(٢) قوله كما يقول ذلك ما يقول الخ هكذا في الاصل وحرر العبارة كتبه مصححه

فمن قال ان شيئا من الحوادث أفعال الملائكة والجن والانس لم يخلقها الله تعالى فقد خالف الكتاب والسنة وإجماع السلف والأدلة العقلية ولهذا قال بعض السلف من قال ان كلام الانس من أفعال العباد غير مخلوق فهو بمنزلة من قال ان سماء الله وأرضه غير مخلوقة والله تعالى يخلق ما يحققه الحكمة صك ما تقدم ومن جهة الخلوقات ما قد يحصل به ضرر عارض لبعض الناس كالأمراض والالام وأسباب ذلك خلق الصفات والأفعال التي هي أسباب من جهة ذلك فمن نعلم ان الله في ذلك حكمة وإذا كان قد فعل ذلك الحكمة تخرج عن أن يكون سفها وإذا كان العقاب على فعل العبد الاختيار لم يكن ظلمًا (١) فهذا الحادث بالنسبة إلى الربية فيه حكمة تحسن لأجل تلك الحكمة بالنسبة إلى العبد لانه عوقب على فعله لما ظلم الله ولكن هو ظلم نفسه واعتبر بذلك بان يكون غير الله هو الذي عاقبه على ظلمه ولو عاقبه ولو امر على عذوبته على الناس فقطع يد السارق أليس ذلك عدلًا من هذا الوالي وكون الوالي ما مورا بذلك بين أنه عادل لكن المقصود هنا أنه مستغرق في فطر الناس وعقولهم ان والى الامر اذا امر العاصب رد المقصوب الى مالكه وضمن النافع عمله أنه يكون ما يكال العدل وما زال العدل معروفًا في القلوب والعقول ولو قال هذا المعاقب أنا قد قدر على هذا لم يكن حجة ولا ما نفع الحكم الوالي أن يكون عدلًا فأنه تعالى أعدل العادلين اذا اقتضى الظالم من ظلمه في الآخرة أحق بأن يكون ذلك عدلًا منه فاذا قال الظالم هذا كان مقتدرًا على أن يكون هذا عذرًا ويحصى لا يسقط الحق الظالم وإذا كان الله هو الخالق لكل شيء فذلك الحكمة أخرى في الفعل فخلقهم حسن بالنسبة إليه لما فيه من الحكمة والفعل القبيح الخلق قبيح من فاعله لما عليه فيه من المضرة كما أن امر الوالي بعقوبة الظالم يسر الوالي لما فيه من الحكمة وهو عده وأمره بالعدل وذلك بضر المعاقب لما عليه فيه من الالام ولو قدر أن هذا الوالي كان سببا في حصول ذلك الظلم على وجهه لا بلام عليه لم يكن عذرا الظالم مثل حاكم شهد عنده بيته بمال لغريم فامر بحبسه أو عقوبته حتى أخذ ذلك إلى أخذه مال آخر فغير حق ليوافقه إياه فان الحاكم أيضا يعاقبه فاذا قال حبسني وكنت عاجزا عن الوفاء ولا طرقتني إلى ان خلاص إلا أخذ مال هذا الكان حبسه الاول ضرر عليه وعقوبته ثابا على أخذ مال الغير ضرر عليه والوالي يقول أنا حكمت بشهادة العدول فلا ذنب لي في ذلك وغايته أني أخطأت والحاكم اذا أخطأه أجر وقد فعل كل من الرجل من الضرر ما يكون معه ورواوا لا تخرم عاقبا مظلوما لكن بشاؤيل وهذه الامثال ليست مثل فعل الله تعالى فان الله ليس كذلك شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله فانه سبحانه يخلق الاختيار في المختار والراضي والراضي والمحبة في الحب وهذا لا يقدر عليه الا الله تعالى ولهذا أنكر الامثلة على من قال جبر الله العباد كالنور والاوزاعي والزبيدي وأجدن حنبل وغيرهم وقالوا الجبر لا يكون الامن عاجز بل يحير الالامته على خلاف مرادها والله خالق الارادة والمراد فيقال جبل كما عاتبه السنة ولا يقال جبر فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا شيع عبد القيس ان قيل لخلقهم بهم الله العلم والاداة فقال خلقهم فخلقهم بما أم خلقهم جبلت عليهم ما قال بل خلقهم جبلت عليهم ما قال الجدل الذي خلق على خلقهم بهم الله وبما بين هذا أن الله سبحانه وتعالى جهة خلقه وتقديره غير جهة أمره وتشريعه فان أمره وتشريعه مقصود به بيان ما يتبع العباد اذا فعلوا وما يضرهم بمنزلة أمر الطبيب ليرض بما ينفعه فأخبر الله تعالى على السن رسله بمصير السعد والاشقياء وأمر بما يوصل إلى السعادة ونهى عما يوصل إلى الشقاوة وخلقه وتقديره يتعلق به وبجملة الخلق فهو

باطل فقد قامت الدلائل المتينة على اتصافه بصفات الانبات وقامت الدلائل المتينة على امتناع كون الالام مقارنا للنور وتأثيره في الزمان ولو كان فاعلا بدون مشيئته وقدرته كالنوريات الطبيعية فكيف في الفاعل بمشيئته وقدرته فان هذا مما يظهر للعقل امتناع أن يكون شيء من مقدوراته قديما أو زائلا بل ولا يزال فن تصور هذه الامور تصورا تاما علم بالاضطرار انه يمتنع ان يكون في العالم شيء قديم وهو المطلوب فان قال قائل المنازعون لنا الذين يقولون لم يزل مستكبرا اذا شاع ولم يزل فاعلا اذا شاء أو لم يزل الارادات والكلمات تقوم بذاته شيئا بعد شيئا ونحو ذلك هم يقولون يحدث شيئا بعد حدوثه في ذاته شيئا بعد حدوثه فنقول بحدوث الحوادث المنفصلة عنه شيئا بعد حدوثها حدوث تصورات وارادات في النفس الفلكية واما حصول حركات الفلك المتتابعة فلم كان قولنا متعنا

(١) قوله فهذا الحادث الخ كذا في

الاصل الذي بيده ناول هو سقيم فخر العباد من أصل سليم كتبه بعضه

بفعله لما فيه حكمة متعلقة بهوم خلقه كالطير وان كان في ضمن ذلك تضرر بعض الناس بسقوط منزله وانقطاعه عن سفره وتعطل معيشته وكذلك رسالة تبيح محمد صلى الله تعالى عليه وسلم لمسا في ارساله من الرحمة العامة وان كان في ضمن ذلك سقوط رياسة قوم وتامهم بذلك فاذا قدر على الكافر كفره وقدره له في ذلك من الحكمة والمصلحة العامة وعاقبه لاستحقاقه ذلك ففعله الاختياري وان كان مقدورا ولماله في عقوبته من الحكمة والمصلحة العامة وقياس أفعال الله على أفعال العباد خطأ ظاهر لان السيد اذا أمر عبده بأمره لحاجته اليه ولغيره السيد فاذا أمره على ذلك كان من باب المعاوضة وليس له حكمة يطلبها الا حصول ذلك المأمورية وليس هو الخالق لفعل المأمور فاذا قدر ان السيد لم يعرض المأمور ولم يقم بحق عبده الذي يقضى حوائجه كان ظالما كالذي يأخذ سلعة ولم يعط عنها أو يستوفي منفعة الاجير ولم يوفه أجره والله سبحانه وتعالى غني عن العباد انما أمرهم بما ينفعهم ونهاهم عما يضرهم فهو يحسن الى عباده بالامر لهم بحسن لهم باعانتهم على الطاعة ولو قدر ان عالما صالحا أمر الناس بما ينفعهم ثم أعان بعض الناس على فعل ما أمرهم به ولم يعن آخره لكان محسنا الى هؤلاء احسانا تاما ولم يكن ظالما لمن لم يحسن اليه واذا قدر أنه عاقب المذنب العقوبة التي يقتضها عدله وحكمه لكان ايضا محمدا على هذا وهذا وأين هذا من حكمة أحكم الحاكمين وأرحم الراحمين وأمرهم بالامر وتعليم وتدريبهم بالخير فان أعانهم على فعل المأمور كان قد أتم النعمة على المأمور وهو مشكور على هذا وهذا وان لم يعنه وخذله حتى فعل الذنب كان له في ذلك حكمة أخرى وان كانت مستلزمة تألم هذا فانما تألم فاعاله الاختيارية التي من شأنها أن ترويه نعيما أو ألما وان كان ذلك الارباب بقضاء الله وقدره فلا منافاة بين هذا وهذا ففعله لاختياره من كمال قدرته وحكمته وترتيب آثار الاختيار عليه من تمام حكمته وقدرته لكن يبقى الكلام في نفس الحكمة (١) الحكمة في هذه الحوادث فهذه ليس على الناس معرفتها وكيف فهم التسليم لقد علوا أنه بكل شيء علم وعلى كل شيء قدبر وأنه أرحم عباده من الوالد وتولدها ومن العلوم ما وعله كثير من الناس لضررهم عليه وهو ذلالتهم من علم لا ينفع وليس اطلاع كثير من الناس بل كثرهم على حكمة الله في كل شيء نافع لهم بل قد يكون ضار اقال تعالى لا تسألوا عن أشياء ان تبدلكم بتوكم وفي هذه المسئلة مسئلة غايات أفعال الله ونهاية حكمته مسئلة عظيمة لعلها أجل المسائل الالهية وقد بسط الكلام عليها في غيره هذا الموضوع وكذلك بسط الكلام على مسائل القدر وانما نبينا تنبها لطيف على امتناع أن يكون خلق الفعل ظلما سواء قيل ان العلم يمنع من الله وأنه مقدور فان الظلم الذي هو ظلم أن يعاقب الانسان على عمل غيره فاما عقوبته على فعله الاختياري وانصاف المظلومين من الظالمين فهو من كمال عدل الله تعالى وهذا التفصيل في باب التعديل والتجوز بين مذهب القدرية الذين يقيسون الله خلقه في عدلهم وظلمهم وبين مذهب الجبرية الذين لا يجعلون أفعال الله حكمة ولا ينزهون عن ظلم يمكنه فعله ولا يفرق عندهم بالنسبة اليه بين ما يقال هو عدل واحسان وبين ما يقال هو ظلم وقول هؤلاء من الاسباب التي قويت بها (٢) ساعات القدرية حتى غلوا في الناحية الاخرى وخيار الامور واسطها ودين الله عدل بين الغالي فيه والخافي عنه وقد ظهر الفرق بين عقوبته على الكفر وغيره من المعاصي وبين عقوبته على اللون والقصر والطول كما يظهر الفرق بينهما اذا كان المعاقب بعض الناس فان الكفر وان كان خلق فيه ارادته وقدرته عليه فهو الذي فعله باختياره وقدرته وان كان كل ذلك مخلوقا كما يعاقب غيره

وهو لهم ممكن قبل لهم انتم قلتم انه موثر تام أو عهله تامة في الازل فترىكم أن لا يتأخر عنه شيء من آثاره سواء كانت صادرة أو مستقبلة وبط فاذا قلتم صدر عنه عقل مثلا والعقل واجب نفسا فلكية وفلكا أو ما قلتم قبل لكم المعلوم الاول ان كان تاما من كل وجه لا يمكن ان يعذب فيه شيء فهو أزلي كان معلوله العقل معه أزليا فان العقل حادثة يكون عله تامة في الازل فيلزم أن يكون معلوله معه أزليا وهذا معلول المعلول وهو نجزا واذا قلتم الحركة لا تقبل البقاء قبل لكم فبمنع أن يكون لها موجب تام في الازل بل يكون (٣) قوله ان الحكمة هكذا في الاصل ولعل الحكمة عرفة للفردها كتبه مصححه (٤) قوله ساعات هكذا في الاصل وأطن الحكمة بحرف قن شاعات فلا رجوع الى أصل سليم فالأصل الذي يبدنا نسقم كتبه مصححه

عليه مع كون ذلك كله مخلوقاً ﴿١﴾ وأما قوله ولم يخلق فيه قدرة على الإيمان فهذا إلهامه على قول من يقول من أهل الأثر إن القدرة لا تكون إلا مع الفعل فكل من لم يفعل شيئاً لم يكن قادراً عليه (٢) ولكن لا يكون عاجزاً عنه وهو لا يقولون لا يكلف ما يفجز عنه ولكن يكلف ما يقدر عليه بناءً على أن القدرة لا تكون إلا مع الفعل وحقيقة قولهم إن كل من ترك واجباً لم يكن قادراً عليه (٣) وليس هذا قول جمهور أهل السنة يشنون للعبد قدرته في مناط الأمر والنهي وهذه قد تكون قبله فلا يجب أن تكون معه ويقولون أيضاً إن القدرة التي يكون بها الفعل لا بد أن تكون مع الفعل لا يجوز أن يوجد جرد الفعل بقدرته معدومة ولا بأداة معدومة كالأبو جبر فعلى معدوم وأما القدرية فيزعجون أن القدرة لا تكون إلا قبل الفعل ومن قال بهم من المنتبهة يقولون لا تكون إلا مع الفعل وقول الأئمة والجمهور هو الوسط أنها لا بد أن تكون معه وقد تكون مع ذلك قبله كقدرة الأمور العاصي فان تلك القدرة تكون مقدّمة على الفعل بحسب تكون لمن لم يطع كما قال تعالى وقل على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً فأوجب الحج على المستطيع فالوحي يستطوع الإتيان به لكن الحج قد وجب الأعلى من حج ولم يعاقب أحد داعي تركه الحج وهذا خلاف المعلوم بالأضطرار من دين الإسلام وكذلك قال تعالى فاتقوا الله ما استطعتم فأوجب التقوى بحسب الاستطاعة فالوكان من لم يتق الله لم يستطع التقوى لم يكن قداً وجب التقوى الأعلى من اتقى ولا يعاقب من لم يتق وهذا خلاف المعلوم بالأضطرار من دين الإسلام وهؤلاء انما قالوا هذا لأن القدرة به والمعرفة والشريعة وغيرهم قالوا القدرة لا تكون إلا قبل الفعل لتكون سالفة للضدين والفعل والتترك وأما من حين الفعل فلا يكون إلا الفاعل (٤) وزعموا أن من زعم منهم أنه حديثه لا يكون قادراً لأن الفاعل لا بد أن بقدره على الفعل والتترك وحين الفعل لا يكون قادراً على التترك فلا يكون قادراً وأما أهل السنة فتأفهم يقولون لا بد أن يكون قادراً حين الفعل ثم أثبتهم قالوا ويكون أيضاً قادراً قبل الفعل وقال طائفة منهم لا يكون قادراً إلا حين الفعل وهؤلاء يقولون أن القدرة لا تصح للضدين فان القدرة المقارنة للفعل لا تصح إلا إذا كان الفعل وهي مستنزئة له لا توجد بدونها ولو حصلت للضدين على وجه البذل أمكن وجودهما مع عدم أحد الضدين والمقارن الشيء المستلزم له لا يوجد مع عدمه فان وجود المزوم بدون اللازم مجتنب ومقابلته القدرة فهو بناءً على أصلهم الفاسد وهوان أقدار الله المؤمنين والكافر والبر والفاجر سواء فلا يقولون أن الله خص المؤمن الطمع بإعانة حصل بها الإيعان بل يقولون إن إعانة الطمع والعاصي سواء ولكن هذا ينفسه روح الطاعة وهذا ينفسه ربح المعصية كالوالد الذي يعطي كل واحد من أبنائه مسبقاً فإذا جاءه به في سبيل الله وهذا قطع به الطريق أو أعطاهما لا أفهدا أنفقته في سبيل الله وهذا أنفقته في سبيل الشيطان وهذا القول فاسد بفتاق أهل السنة والجماعة المنتبين للقدر فانهم متفقون على أن الله على عبده الطمع المؤمنين نعمة دينية تخص بها دون الكفار وأنه أعانه على الطاعة إعانة لهم عن مها الكفار كما قال تعالى ولكن الله يحب اليكّم الذين آمنوا وآمنوا بالله ويحبهم الكفار والكفرة الفاسقة والعصيان أولئك هم الراشدون فمن أحب إليهم الإيعان وزينه في قلوبهم فالقدر به يقولون هذا التحبيب والترتين على كل إطلاق أو هو معنى البيان وإظهار دلالات الحق والآية تقتضي أن هذا خاص بالمؤمنين ولهذا قال أولئك هم الراشدون والكفار ليسوا راشدين وقال تعالى فمن يرذله أن هديه يسير صدره الإسلام ومن يرذ أن يضله جعل صدره مذهباً غير ما كاننا بصديق السماء وقال تعالى أفمن كان مثافاً حنثناه وجعلناه

الموجب لها غير تام في الازل بل صار
موجبا بعد ان لم يكن موجبا وحده
كونه موجبا شتى ان يتوقف على
أثر غيره فانليس هنالك موجب غيره
ويتنع ان يحدث غام المحبة منه
لانه معلوم ان يجب اقتران معلولها
بها في الازل فذلك التام ان كان
قد علم كون معلول المعلول قد علم
وهلم جروا ان كان حادنا حيث عن
العله التامة الازلية حادث بدون
سبب حادث وهذا ينقض قولهم
بامتناع حادث بلا سبب فانه بين
أمرين أجمعا فثبوت بطل فوكلمكم
قائمه علته تامة في الازل لم ان

(۱) قوله ولكن لا يكون هكذا في
الاصل ولعل الصواب اسقاط لا كما
لاخفى كتبه معصومه

(٢) قوة وليس هذا قول جمهور أهل السنة يثبتون الخ هكذا في الأصل ولعل في الكلام نقصا وجهه وليس هذا قول جمهور أهل السنة فإن أهل السنة يثبتون الخ فحرفه كونه معجبه

(٣) قوله وزعوا أن من زعم منهم
هكذا في الأصل وفي العبارة غير
والصواب وزعوا أو من زعم منهم
كتبه مصنفه

نور اعشى به في الناس كن مثله في الظلمات ليس بخارج منها كذلك زين للكافرين ما كانوا يعملون
وقال تعالى وكذلك فتنا بعضهم ببعض ليقولوا أهؤلاء من الله عليهم من بيننا أليس الله باعلم
بالناس كرين وقال تعالى عتقون علياً أن أسلو اقل لا تنوا على أسلامكم بل الله بمن عليكم أن
هداكم لايمان أن كنتم صادقين وقد أمر الله عباده بان يقولوا هدا الصراط المستقيم صراط
الذين أقمتم عليهم والدعاء بما يكون نسي مستقبل غير حاصل بل يكون من فعل الله تعالى وهذه
الهداية المظاهرة غير الهدى الذي هو بيان الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وتبليغه وقال تعالى
يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل السلام وقال تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحته ما زكناكم
من أحد أبداً ولكن الله يزك من يشاء والله سميع عليم وقال الخليل صلى الله تعالى عليه وسلم ربنا
واجعلنا مسلمين لك ومن ذرئنا أمة مسلمة لك وأزفاننا سنكنا وتب علينا. وقال تعالى وجعلناهم أمة
يهودية بأمرنا لناسبوا أو كانوا بآياتنا يوقنون وقال تعالى وجعلناهم أمة يدعون إلى النار ومثل
هذا كثير في الكتاب والسنة بين اختصاص عباده المؤمنين بالهدى والايان والعمل الصالح
والعقل بدلي على ذلك فاذا قدر أن جميع الاسباب الموجبة للفعل من الفاعل كإيماني من التارك كان
اختصاص الفاعل بالفعل بوجه أحد المثلين على الآخر بلا مرجح وذلك معلوم بالضرورة
وهو الاصل الذي سواه عليه انبأت الصانع فان قدحوا في ذلك انس عليهم طريق انبأت الصانع
وغايتهم أن قالوا القادر المختار يرجح أحد مقتدويه على الآخر بلا مرجح كالجائع والخائف وهذا
فلسف قد منع الاسباب الموجبة من كل وجه يتنوع الرجحان وايضا فقولوا القائل يرجح بلا مرجح
ان كان لقوله يرجح معنى ذاتي على وجود الفعل (١) فلهذا عند الفعل ثم الفعل حصل في
أحد الحالتين دون الآخر بلا مرجح فهذا كما بره للعقل فلما كان أصل قول القدرة ان فاعل
الطاعات وتاركها كلاهما في الاعادة والافتقار سواء امتنع على أصلهم أن تكون القدرة مع الفعل
قدرة تخصه لان القدرة التي تخص الفعل لا تكون للتارك وانما تكون للفاعل والقدرة لا تكون
الامن الله تعالى وما كان من الله تعالى لم يكن مختصا بحال وجود الفعل ثم لما رأوا أن القدرة لا بد
أن تكون قبل الفعل قالوا لا تكون مع الفعل لان القدرة هي التي يكون بها الفعل والتارك وحال
وجود الفعل يتنوع التارك فلهذا قالوا القدرة لا تكون الا قبل الفعل وهذا باطل قطعاً لان
وجود الامر مع عدم بعض شروطه الوجودية متنع بل لا بد أن يكون معه قدرة لكن صار أهل
الانبياء حين سخر قالوا لا تكون القدرة الا مع فعلنا منهم ان القدرة نوع واحد لا تصلح للضدين
ونظائرها بعضهم ان القدرة عرض فلا تبقى زمانين فيمتنع وجودها قبل الفعل والصواب الذي
عليه أنه القوة والسنة أن القدرة نوعان نوع معصم للفعل يمكن معه الفعل والتارك وهذه هي التي
تتعلق بها الامر والتي هي فقهه تصلح للطمع والعاصي وتكون قبل الفعل (٢) وهذا ينفي عن الحق
الفعل لما ينفسه عند من يقول ببقاء الاعراض واما بتجدد أمثاله عند من يقول ان الاعراض
لا تبقى وهذا أقدر يصلح للضدين وأمر الله لعباده مشروط بهذه الطاقة فلا يكلف الله من ييسر
معه هذه الطاقة وضدها العجز وهذه المذكرة في قول الله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا أن
يشكم المحصنات المؤمنات الآية وقوله تعالى يحفظون بالله لو استطعن ان يخرجنكم من دياركم لم يكن
أنفسهم والله يعلم انهم لكانون وقوله في الكفاية فصام شهر من متتابعين ثم لم يستطع فاطعام
سنتين مسكناً فان هذا اني لا استطاعة من لم يفعل فلا يكون مع الفعل ومنه قول النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم لعمران بن حصين صل قائما فان لم تستطع فقعدا فان لم تستطع فعي جنب

لا يتأخر عنه معطو له وان قلتم ليس
بعلة تامة لزم أن يحدث غم كونه
عسلة بدون سبب حادث فيلزمكم
جواز حدوث الخواحد بلا سبب
وأجمعاً كان بطل قولكم فلهذا اذا
بطل كونه علة تامة في الازل امتنع
قدم شيء من العالم وان جاز حدوث
الخواحد بلا سبب حادث بطلت
حجبتكم وجاز حدوث كل ما سواه
واذا قلتم هو علة تامة للفعل دون
سركانه قيل لكم هو علة للفعل
وتحركاته المتعاقبة شيئاً بعد شيء فهل
كان علة تامة لهذه الحركات في
الازل أم حدثت عام كونه علة لها شيئاً
بعد شيء فان قلتم هو علة تامة في

(مطلب هل القدرة قبل
الفعل أم بعده)

- (١) قوله لهذا عند الفعل نذافي
الاصل ولجبر ركتبه محصمه
(٢) قوله وهذا ينفي كذا في الاصل
وتعمل في العبارة فخر بفاوجه
الكلام وقد بقي فقامل كسبه محصمه

فانما في الاستطاعة لا الفعل معها وايضا فالاستطاعة المشروطة في الشرع انحصرت في
 الاستطاعة التي يمتنع الفعل مع عدمها فان الاستطاعة الشرعية (١) قد تكون ما يتصور
 بالفعل مع عدمها فان لم يجر عنه فالشارع يسرع على عباده ويريدهم اليسر ولا يريد لهم العسر
 وما جعل عليهم في الدين من حرج والمراد قد يتطوع القيام به بآدم مرضه وتأخر برئه
 فهذا في الشرع غير مستطيع لاجل حصول الضرر عليه وان كان يسميه بعض الناس مستطعا
 فالشارع لا ينظر في الاستطاعة الشرعية الى مجرد امكان الفعل بل ينظر الى توازن ذلك فاذا كان
 الفعل ممكنا مع الفسدة الراجعة لم تكن هذه استطاعة شرعية كالذي يقدر ان يخرج مع ضرر
 يلحقه في بدنه او ماله او يصلي قائما مع زبادة مرضه او يصوم الشهر من مع انقطاعه عن معيشته
 فاذا كان الشارع قد اعتبر في المكنة عدم الفسدة الراجعة فكيف يكلف مع العجز ولكن هذه
 الاستطاعة مع بقائها الى حين الفعل لا تنكفي في وجود الفعل ولو كانت كافية لكان التارك
 كالفاعل بل لا بد من احداث اعانة اخرى تقارن هذا مثل جعل الفاعل مرادافا للفعل لا يتم
 الا بقدره وارادة والاستطاعة المقارنة للفعل تدخل فيها الارادة الخارجة بخلاف المشروطة في
 التكليف فانه لا يشترط فيها الارادة فانه تعالى يأمر بالفعل من لا يريد لكن لا يأمر به من اراده
 فبحر عنه وهذا الفرقان هو فصل الخطاب في هذا الباب وهكذا امر الناس بعضهم ببعض
 فالانسان يأمر عبده بما لا يريد العبد لكن لا يأمر به بما يجر عنه العبد واذا اجتمعت الارادة
 الجازمة والقوة التامة لم يوجد الفعل ولا بد ان يكون هذا المستلزم للفعل مقارنا له لا ينكفي
 تقدمه عليه ان لم يقارنه فانه العلة التامة للفعل والعلة التامة تقارن العلول لا تنقسمه ولان
 القدرة شرط في وجود الفعل وكون الفاعل قادرا والشرط في وجود الشيء ان يكون القادر يكون
 قادرا لا يكون الشيء مع عدمه بل مع وجوده ولا يكون الفاعل فاعلا حين لا يكون قادرا وغير
 القادر لا يكون قادرا وهذا معنى قول أهل الاثبات الذي يذكر ممثل القاضي أي بكر والقاضي
 أي يعلى وغيرهما لاختلاف سنننا وبين المعتزلة ان المصحح لكون الفاعل فاعلا هو كونه قادرا
 ووجدنا كل مصحح لاهر من الأمور فانه يستحيل ثبوت ذلك الامر والحكم مع عدم المصحح له
 الا ترى انه لما ثبت ان المصحح (٢) لكون القادر العالم كونه حيا استحتم كونه عالما قادرا مع
 عدم كونه حيا وكذلك لما كان المصحح لكون المتلون متلونا وكونه متحركا كونه جوهر استحتم
 كونه متحركا متلونا وليس جوهر وكذلك يستحيل كونه فاعلا في حال ليس هو فبا قدر اقالوا
 وهذا من الأدلة المعتدلة وهذا الدليل يقتضي انه لا بد من وجود القدرة مع الفعل لكن لا ينبغي
 وجودها قبل ذلك فان المصحح بضر وجوده قبل وجود المشروط وبدون ذلك كما يصح وجود
 الحياة بدون العلم والجوهر بدون الحركة وهذا مما يجهل به على الفلاسفة في مسألة حدوث
 العالم فانهم اذا قالوا العلة القعدة تحدث البورة الثانية بشرط انقضاء الاولى قبل لهم لا يعتمد
 وجود المحدث من العلة التامة وكونه قادرا تام القدرة مرادافا لارادة فلا ينكفي في الاحداث
 مجرد وجود شيء مقدم على الاحداث فكيف ينكفي مجرد عدم شيء يتقدمه على الاحداث بل
 لا بد من الاحداث من المؤثر التام ثم كذلك عند حدوث المؤثر التام لا بد من مؤثر تام فالعالم
 يكن الاعلة تامة ازيلية يقارن بها ماله لم يحدث من الحوادث بلا محدث أصلا وهذا يدل على
 أن الرب تعالى يتصف بجاهه بفعل الحوادث المخلوقة من الاقوال القائمة به الحاصلة بتقدمه
 ومشيئته كما قد بسط في موضعه وهذا التفصيل في الارادة والقدرة وتقسيمها الى نوعين يزيل

الازل لازم امام قارتها كمالها في
 الازل ولما تخلف العلول عن علته
 التامة وكلاهما يبطل قولكم وان
 قلتم حدثت تمام كونه علة لحركة
 حركة منها قبل لكم فحدث التمام
 قلتم حدثت عندكم بدون سبب حادث
 وذلك يستلزم حدوث الحوادث بلا
 سبب وهذا امر بين ان تصور تصور
 تام ليس لهم حيلة في دفعه وأما
 الذين يقولون انه لم يستلزم اذا
 شاء وأفعلا بعشيتنه وان يقول به
 ارادات أو كلفا متعاقبة شيئا بعد
 شيء فهو لا لا يجعلونه في الازل قط
 علة تامة ولا موصيا تاما ولا يقولون
 ان فاعلية شيء من المفعولات يتم في
 الازل بل عندهم كون الشيء مفعولا
 ومصنوعا مع كونه اذ لا يجمع بين

(١) قوله قد تكون ما يتصور الخ
 هكذا في الاصل ولعل وجه الكلام
 قد يتصور الفعل مع عدمها وان لم
 يجر الخ وحرر العبارة قائما بالانحلال
 من تحرر بكه مصححه
 (٢) قوله لكون القادر العالم الخ
 هكذا في الاصل وفي العبارة نقص
 والاصل لكون القادر العالم قادرا
 عالما وقوله بعده كونه حيا خبر ان كما
 هو ظاهر كنه مصححه

الاستباه والاضطراب الحاصل في هذا الباب وعلى هذا ينبغي تكليف ما لا يطاق وان من قال
 القدره لا تكون الامع الفعيل يقول كل كافر وفاسق قد كلف ما لا يطيق وليس هذا الاطلاق
 قول جمهور أهل السنة وأثبتهم بل يقولون ان الله تعالى قد أوجب الحج على المستطيع حجاً ولم
 يصح وكذلك أوجب صيام النهرين في الكفارة على المستطيع كقراً ولم يكفر وأوجب
 العبادات على القادرين دون العاجزين فعلاً أو لم يفعلوا وما لا يطاق يفسر بشئين ما لا يطاق
 للجزء عنه فهذا لم يكلفه الله أحداً وما لا يطاق للاستتغال بضده فهذا هو الذي وقع فيه
 التكليف كما في أمر العباد بعضهم بعضاً فقامهم بفرقون بين هذا وهذا فلا يأمر السيد عبده الا على
 بنقط المصالح وبأمره اذا كان قاعداً أن يقوم ويعلم الفرق بين هذا وهذا بالضرورة وهذه
 المسائل مبسوطة في غير هذا الموضع وانما ينبغي على تكليف ما يطاق وعلى هذا قوله لم يخلق
 فيه قدرة الايمان ليس هو قول جمهور أهل السنة بل يقولون خلق القدرة المشروطة في ذلك
 التكليف المصلحة للامر والنهي كما في العباد اذا أمر بعضهم بعضاً فقام يوجد من القدرة في ذلك
 الامر فهو موجود في أمر الله لعباده بل تكليف الله أيسر ودفعه للرجح أعظم والناس
 يكلف بعضهم بعضاً أعظم مما أمرهم الله به ورسوله ولا يقولون انه تكليف
 ما لا يطاق ومن تأمل أحوال من يتخذه المولى والرؤساء
 ويسعى في طاعتهم وجد عندهم من ذلك
 ما ليس عند المجتهدين في
 عبادة الله سبحانه
 وتعالى

(تم الجزء الاول ويليه الجزء الثاني وأوله فصل قال الراضي ومنها الخافم الانبياء الخ)

التقيضين واذا امتنع كون المفعول
 الذي هو الاثر المكون أزلياً امتنع
 كون تأثيره وتكوينه المستلزم له
 قديماً أزلياً فامتنع أن يكون علته
 قائمة في الازل لشي من الاشياء
 ولكن ذاته تستلزم ما يقوم بهلبن
 الافعال شيئاً بعد شيئاً وكلما تفاعلة
 مفعول وجد ذلك المفعول كما قال
 تعالى انما أمره اذا أراد شيئاً أن
 يقول له كن فيكون (١) فكلماً
 كون الشيء كونه فحصل المكون
 عقب تكوينه وهكذا الامر دائماً
 فكل ما سواه مخلوق حادث بعد أن لم
 يكن ونعمام تكوينه وتخليقه لم يكن
 موجوداً في الازل بل انما تم تخليقه
 وتكوينه بعد ذلك وعند تمام
 التكوين والتخلق حصل المكون
 المخلوق عقب التكوين والتخلق
 لامع ذلك في الزمان فابن هذا القول
 من قولكم

(١) قوله فكلماً كون الخ هكذا في
 الاصل ولعل الصواب فكلماً أراد
 شيئاً كونه الخ كتبه محصيه

تم الجزء الاول من الهامش ويليه
 الجزء الثاني وأوله فصل ونحن
 ننبه على دلالة السمع
 على أفعال الله
 تعالى الخ

(فهرست)

الجزء الثاني من منهاج السنة للإمام ابن تيمية

صفحة	صفحة
الاختيارية بذات الرب تعالى لا بد أن يقول أقوالاً متناقضة الخ	٢ فصل قال الرافضى ومنها الخاتم الانبياء الخ والرد عليه من وجوه
٤٠ فصل قال الامامى القدرى ومنها أنه يلزم عدم الرضا بقضاء الله تعالى والرضا به واجب الخ وجوابه من وجوه	١٢ فصل قال ومنها أنه لا يمكن أحد من تصديق أحد من الانبياء الخ وجوابه من وجوه
٤٢ فصل قال ومنها أنه يلزم أن نستعبد بابليس الخ وجوابه من وجوه	١٤ فصل قال ومنها أنه لا يصح أن يوصف الله بأنه غفور رحيم الخ وجوابه من وجوه
٤٣ فصل قال ومنها أن لا يبقى وثوق بوعد الله ووعد الخ وجوابه من وجوه	١٥ فصل قال ومنها أنه يلزم تكليف مالا يطاق الخ وجوابه من وجوه
٤٦ فصل قال ومنها أنه يلزم تعطيل الحدود والزواج الخ وجوابه من وجوه	١٦ فصل قال ومنها أنه يلزم أن تكون أفعالنا الاختيارية الخ وجوابه
٤٨ فصل قال ومنها أنه يلزم مخالفة المعقول والمنقول الخ وجوابه من وجوه	٢٢ فصل قال الامامى القدرى ومنها أنه يلزم أنه لا يبقى عندنا فرق بين أحسن بنا ومن أساء لنا الخ وبطلانه من وجوه
٥٣ فصل قال الامامى وأما المنقول الخ وجوابه	٢٤ فصل قال ومنها التقسيم الذى ذكره مولانا الامام موسى بن جعفر الكاظم الخ
٥٦ فصل قال الامامى قال الخصم الخ وجوابه من وجوه	٢٨ فصل قال ومنها أنه يلزم أن يكون الكافر مطيعاً بكفره الخ وجوابه من وجوه
٥٩ فصل وأما قوله أى شركة هنا الخ	٣٤ فصل قال الرافضى الامامى ومنها أنه يلزم نسبة السفه الى الله تعالى الخ وجوابه
٧٥ فصل قال الرافضى وذهبت الاشاعة الى أن الله يرى بالعين مع أنه مجرد عن الجهات الخ والكلام على هذا من وجوه	٣٨ فصل وفى الجلسة من نقي قيام الامور
٧٨ فصل قال الرافضى وذهبت الاشاعة أيضاً الى أن الله أمر نازهاً نافي الأزل الخ وجوابه من وجوه	
٨٢ فصل قال الرافضى وذهب جمع ماعدا	

مصحفة	مصحفة
١٢٩ فصل قال الرافضي وكان ولده على الهادي ويقال له العسكري الخ	الامامية والاسماعيلية الخ والكلام على هذا من وجوه
١٣١ فصل قال الرافضي ولده مولا نا المهدي محمد الخ	٨٥ فصل وأما قوله ولم يجعلوا الأئمة محصورين في عدد معين الخ
١٣٢ فصل قال روى ابن الجوزي الخ وجوابه من وجوه	٨٦ فصل وأما قوله عنهم كل من بايع قرشي الخ فجوابه من وجوه
١٣٤ فصل قال الرافضي فهو لاء الأئمة الفضلاء المعصومون الخ وجوابه من وجوه	٨٩ فصل قال الرافضي وذهب الجميع منهم إلى القول بالقياس والاختار بالرأي الخ وجوابه من وجوه
١٤١ فصل قال الرافضي وما أطن أحدا من المصلين الخ	٩٢ فصل قال الرافضي وذهبوا بسبب ذلك إلى أمور شتى الخ وجوابه من وجوه
١٤٢ فصل قال الرافضي وكثيرا ما رأينا من يتدين في الباطن بدين الامامية الخ وجوابه	٩٩ فصل قال الرافضي الوجه الثاني في الالة على وجوب اتباع مذهب الامامية الخ وجوابه من وجوه
١٤٣ فصل قال الرافضي الوجه الخامس في بيان وجوب اتباع مذهب الامامية الخ والجواب من طريقين	١٠٨ فصل قال الرافضي الوجه الثالث ان الامامية جازمون بحصول الصحابة لهم وبحصول سندها لغيرهم الخ وجوابه من وجوه
١٤٧ فصل قال الرافضي مع أنهم ابتدعوا أشياء الخ وجوابه من وجوه	١١٣ فصل قال الرافضي الوجه الرابع أن الامامية أخذوا مذهبهم عن الأئمة المعصومين الخ
١٥١ فصل قال الرافضي وكسح الرجلين الخ وجوابه	١١٦ والجواب من وجوه
١٥٣ فصل قال الرافضي وكالتعتين اللتين ورد بهما القرآن الخ وجوابه	١٢٣ فصل وأما على بن الحسين فن كبار التابعين الخ
١٥٧ فصل قال الرافضي ومنع أبو بكر فاطمة أثره الخ وجوابه من وجوه	١٢٤ فصل وأما من يعجب جعفر فوسى بن جعفر الخ
١٦٥ فصل قال الرافضي ولما ذكرت فاطمة أن أباه صلى الله عليه وسلم وهبها فذلك الخ وجوابه من وجوه	١٢٥ فصل قال وكان ولده على الرضى أزهد أهل زمانه الخ
١٧٤ فصل قال الرافضي وقد روى عن الجماعة كلهم الخ وجوابه	١٢٧ فصل قال الرافضي وكان محمد بن علي الجواد على منهاج أبيه الخ وجوابه
١٧٥ فصل قال الرافضي ومعه وخليفة	

صحيفة	صحيفة
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأئمنه أبو بكر وجوابه من وجوه	١٧٩ فصل قال الرافضى وسموا عرفاء روقا ولم يسموا عليا الخ وجوابه
٢٣٣ وأعلم أن طائفة من الفقهاء من أصحاب أبي حنيفة الخ	١٨٢ فصل قال الرافضى وأعلموا أمر عائشة الخ وجوابه
٢٣٤ فصل قال الرافضى وقد أحسن بعض الفضلاء في قوله شر من أبيس	١٨٣ فصل قال الرافضى وأذاعت سر رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ وجوابه
٢٣٧ فصل قال الرافضى وعادى بعضهم في التعصب حتى اعتقد امامة يزيد الخ وجوابه	١٩٨ فصل قال الرافضى وسموها أم المؤمنين ولم يسموا غيرها الخ وجوابه
٢٤٦ فصل اذاتين هذا فنقول الناس في يزيد طرطان ووسط الخ	٢٠١ فصل قال الرافضى مع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن معاوية الخ وجوابه
٢٤٧ فصل وصار الناس في قتل الحسين رضى الله عنه ثلاثة أصناف الخ	٢١٤ فصل وأما قول الرافضى وسموه كاتب الوحي الخ وجوابه
٢٤٨ فصل وصار الشيطان بسبب قتل الحسين رضي الله عنه يحدث للناس بدعتين بدعة الحسن والنوح يوم عاشوراء الخ	٢١٥ فصل قال الرافضى وكان بالين يوم الفتح الخ وجوابه
٢٥١ فصل قال الرافضى ووقف جماعة عن لا يقول بامامته في لعنته الخ وجوابه	٢٢٠ فصل وعما ينبغي أن يعلم أن الامة يقع فيها أمور بالتأويل الخ
٢٥٦ فصل قال الرافضى فليظن العاقل أحق القصر يقين أحق بالامن الخ وجوابه	٢٢٢ فصل اذاتين هذا افعال قول الرافضة من أفسد الأقوال الخ
	٢٢٦ فصل قال الرافضى وسموا خائبين الوليد سيف الله عنا الخ وجوابه
	٢٢٩ فصل قال الرافضى ولما قبض النبي

(فهرست)

کتاب موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول الذي
بهامش منهاج السنة لابن تيمية

صفحة	صفحة
١١٥ فصل وقد استدل بعضهم على النفي بدليل آخر الخ	٢ فصل ونحن ننسبه على دلالة السمع على أفعال الله تعالى الخ
١١٩ فصل وقد عارض بعضهم الرازي فيما ذكره الخ	٨٠ فصل وقد ذكر أبو عبد الله الرازي والآمدى الخ
١٤٨ فصل وأما قول عبد العزيز	١٠٧ قال الرازي وعلى أن الصفة أما حقيقة عارية عن الإضافة أو حقيقة يلزمها إضافة الخ
١٧٩ حجج الامام الرازي على حدوث الاجسام وكلام الارموي معه	

(تمت)

الجزء الثاني

من

كتاب منهاج السنة النبويه في نقض كلام الشيعة والقديره

تصنيف الامام الهمام ومقتدى العلماء الاعلام خاتمة

المجتهدين وسيف السنة المسلول على المتبذعين

شيخ الاسلام أبي العباس تقي الدين أحمد بن

عبد الحلیم الشهير بإبن تيمية الحراني

المسني الحنبلي المتوفى

سنة ٧٢٨ هـ

الله به آمين

(وبهامشه الكتاب المسمى بيان موافقة صريح العقول لجميع المنقول)

للؤلف المذكور

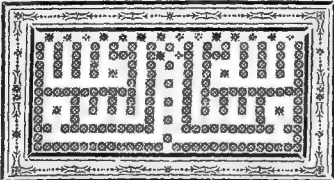
(الطبعة الاولى)

بالطبعة الكبرى الاميرية بيولاك مصر المحمية

سنة ١٣٢١ هجرية

(القسم الادبي)

بسم الله الرحمن الرحيم
(فصل) ونحن ننبه على دلالة
السمع على أفعال الله تعالى التي به
تقطع الفلاسفة الدهرية ويتبين
به مطابقة العقل للسمع ولا ريب
أن دلالة ظاهر السمع ليس فيها نزاع
لكن الذين يتخالفون دلالته يدعون
أنها دلالة ظاهرة لا قاطعة والدلالة
العقلية القاطعة حالها فإصل
الدلالة متفق عليه فنقول معلوم
بالسمع انصاف الله تعالى بالأفعال
الاستيعابية القائمة بالاستواء
إلى السماء والاستواء على العرش
والقبض والمطي والأتان والمجيء
والاستزول ونحو ذلك بل والخلق
والإحياء والأمانة فإن الله تعالى
وصف نفسه بالأفعال اللازمة
كالاستواء والأفعال المتعدية
كالخلق والفعل المتعدي مستلزم
للفعل اللازم فإن الفعل لابد من
فاعل سواء كان متعديا إلى المفعول
أو لم يكن والفاعل لابد من فعل
سواء كان فاعله مقصرا عليه
أو متعديا إلى غيره والفعل المتعدي
إلى غيره لا يتعدي حتى يقوم
بفاعله إذ كان لابد من الفعل
وهذا معلوم جمعا وعقلا أما السمع
فإن أهل اللغة العربية التي نزل
بها القرآن بل وغيره من اللغات
متفقون على أن الإنسان إذا قال
قام فلان وقعد وقال كل فلان
الطعام وشرب الشراب فإنه لابد
أن يكون في الفعل المتعدي إلى
المفعول به ماقى الفعل اللازم
وزيادة إذ كلنا الجلستين فعلة
وهو كالأفعال فاعل وفاعل والثانية



(بسم الله الرحمن الرحيم)

(فصل) قال الرافض ومنها الخام الآية وانقطع جتهم لأن النبي إذا قال للكافر آمن بي
وصدقي يقول قل الذي بعثك بخلي في الأيمان والقدرة المؤثرة فمحق أمكنك من الأيمان
وأومن بك والافكف تكلفي الأيمان ولا قدرة على عليه بل خلق في الكفر وأثابا أمكنك من
مقاهرة الله تعالى فيقطع النى ولا يمكن من جوابه * فقال هذا مقام بكن خوض النفوس
فيه فإن كثيرا من الناس إذا أمر بما يجب عليه تعال بالقدر وقال حتى يعذر الله ذلك أو يعذرى
الله على ذلك أو حتى يقضى الله ذلك وكذلك إذا نهى عن فعل ما حرم الله قال الله قضى على
بذلك أى خيله في ونحو هذا الكلام والاحتجاج بالقدر حجة باطلة داحضة باتفاق كل ذي عقل
ودين من جميع العالين والمحج به لا يقبل من غيره مثل هذه الحجة إذا احتج بها في ظلم ظلمه إياه وركل
ما يجب عليه من حقوقه بل يطلب منه ما له عليه ويعاقبه على عدوانه عليه وإنما هو من جنس
شبه السوفسطائية التي تعرض في العلوم فكأنك تعلم فسادها بالضرورة وإن كانت تعرض
كثيرا لكن يمين الناس حتى قد تبدل في وجود نفسه وغير ذلك من المعارض الضرورية فكذلك
هذا يعرض في الأعمال حتى يظن أنها شبيهة في إسقاط الصدق والعدل الواجب وغير ذلك
واباحة الكذب والظلم وغير ذلك ولكن تعلم القلوب بالضرورة أن هذه شبهة باطلة ولهذا لا يقبلها
أحد عند التحقيق ولا يحتج بها أحد إلا مع عدم علمه بالحجة بما فعله فإذا كان معه علم بأن ما فعله
هو الصلحة وهو المأمور وهو الذي ينبغي فعله لم يحتج بالقدر وكذلك إذا كان معه علم بأن الذي لم
يفعله ليس عليه أن يفعله أو ليس بمصلحة أو ليس هو مأمور به لم يحتج بالقدر بل إذا كان متعيا
لهو أو غير علم احتج بالقدر ولهذا الما قال المشركون لو شاء الله ما أشركنا ولا آبائنا ولا لآخر من

استأثرت بزيادة المفعول فكأن في الفعل اللازم متعاف وفاعل في الجملة المتعدي بمعنى أن يضاف فعل وفاعل وزيدته مفعول شئ
به ولو قال فاعل الجملة الثانية ليس فيها فعل قائم بالفعل أو لا لكان كلامه معلوم الفساد بل يقال هذا الفعل تعلق بالفعل أو لا كقولنا

وقعدتم تعدى الى المفعول ففقه ما في الفعل اللازم وزائدة التعدى وهذا واضح لا يشترع فيه انسان من اهل اللسان فقولته تعالى هو الذي خلق السموات والارض في ستة ايام ثم استوى على العرش تضمن (٣) فعلين اولهما متعدي الى المفعول به والثاني مقصور لا متعدى واذا كان الثاني وهو

قوله تعالى ثم استوى فعلا متعلقا بالفاعل فقولته خلق كذلك بلا نزاع بين اهل العربية وقولنا قائل خلق لم يتعلق بالفاعل بل نصب المفعول به ابتداء كان جاهلا بل في خلق ضمير يعود الى الفاعل كافي استوى وامس جهة العقل فمن جوز ان يقوم بذات الله تعالى لعل لازم كالمجيء والاستواء ونحو ذلك لم يمكنه ان يمنع قيام فعله بشئ بالخلق كخلق والبعث والامامة والاحياء كما كان من جوز ان تقوم به صفة لا تتعلق بالغير كالحياة لم يمكنه ان يمنع قيام الصفات المتعلقة بالغير كالعدل والقدرة والسمع والبصر ولهذا لم يقل احد من العقلاء بانبات احد الضرين دون الآخر بل قد ثبتت الافعال المتعدية القائمة به كالخلق من ينزع في الافعال اللازمة كالمجيء والانسان واما العكس فما عشت به قائلا واذا كان كذلك كان حديثنا ما يحدثه الله تعالى من الخوارق تابعا لما يفعله من افعاله الاختيارية القائمة بنفسه وهذه سبب الحدوث والله تعالى حي قويم لم يزل موصوفاً بأنه يتكلم بما يشاء فقال لما يشاء وهذا اقتضاه العلماء الاكارم من اهل السنة والحديث ونقلوا عن السلف والائمة وهو قول طوائف كثيرة من اهل الكلام والفلسفة المتقدمين والمتأخرين بسل هو قول جمهور المتقدمين من الفلاسفة وعلى هذا

شئ قال الله تعالى هل عندكم من علم فتخبروه انما يتبعون الاطن وان اتمم المتخبرون قل ففقه الباطنة فلو شاء الله اكم اجمعين فان هؤلاء المشركين يعلمون بطريقهم وعقولهم ان هذا باطل محضة وباطلة فان احدهم لو ظلم الاخر او خرج في ماله او فرج امرأته او قتل ولده او كان مصر على الظلم فنهض الناس عن ذلك فقال لو شاء الله لم يفعل هذا لم يقبلوا منه هذا لم يجزوا ولا هو يقبلها من غيره وانما يحتج بها المتخبرون دفعاً للوم بلا وجه فقال الله هل عندكم من علم فتخبروه انما يتبعون الاطن والشرك والخرم من امر الله وانه مصلحة بشئ فعله ان يتبعون الاطن فانه لا علم عندكم بذلك ان ظنون ذلك الاطن وان اتمم المتخبرون وتفترق فعدتمكم في نفس الامر تلصقكم وخرمكم ليس في عندكم في نفس الامر كون الله شاع ذلك وقد زان مجرد الميتة والقدرة لا تكون عمدة لاحد في الفعل ولا حجة لاحد على احد ولا عذر لاحد اذ الناس كلهم مشتركون في القدرة فكان هذا حجة وعمدة يحصل فرق بين العادل والظالم والصادق والكاذب والعالم والجاهل والبر والفاجر ولم يكن فرق بين ما يصلح الناس من الاعمال وما يفسدهم وما ينفعهم وما يضرهم وهؤلاء المشركون المحتجون بالقدرة على ترك ما ارسل الله به رسوله من توحيد والاعيان لهوا حتى به بعضهم على بعض في سقوط حقوقه وتخافة امرهم بقبله منه بل كان هؤلاء المشركون يذم بعضهم بعضا ويغادي بعضهم بعضا ويقاتل بعضهم بعضا على فعل من يريد ترك طاعتهم او ظلم اهلها جاءهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يدعهم الى الحق الله على عبادته وطاعة امره اجمعوا بالقدرة فصاروا يحتجون بالقدرة على ترك حقهم ومخالفة امره على يقين من ترك حقهم ومخالفة امرهم وفي الصحاح جيل اشدري ماحق الله على عباده فسقه على الذي صلى الله تعالى عليه وسلم قال ما عاذن جيل اشدري ماحق الله على عباده فسقه على عباده ان يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً اشدري ماحق العباد على الله اذا فعلوا ذلك حقهم عليه ان لا يعذبهم فالا حجاج بالقدرة حال اهل الجاهلية الذين لا علم عندهم بما يفعلون ويترون ان يتبعون الاطن وان هم المتخبرون وهم انما يتبعون به في ترك حقهم ومخالفة امره لا في ترك ما يرونه حقاً لهم ولا في مخالفة امرهم ولهذا تجد المحبين والمستندين اليه من الناس والصوفية والفقراء والعامة والجنود والفقهاء وغيرهم يرون الله عند اتباع الظن وما نهى الانفس فلا تكون معهم علم وهدى لم يحتجوا بالقدرة اصلاً بل يعتمدون عليه لعدم الهدى والعلم وهذا اصل شر يف من اعتق به علم منشأ الضلال والتي لكثير من الناس ولهذا تجد المشايخ والصلحاء المتبعين لاهلهم والهي كثير ما موصون بانعابهم بالعلم بالشريعة فان كثيراً ما يعرض لهم ارادات في اشياء ومحنة لها فينبغون فيها احوالهم طائفتان ائهاذين الله تعالى وليس معهم الا الظن والدوق والوجدان الذي يرجع الى محبة النفس وارادتها فيصحبون تارة بالقدرة وتارة بالظن والحرص وهم يتبعون احوالهم في الحقيقة فاذا اتبعوا العلم وهو ما جاء به الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم خرجوا عن الظن وما نهى الانفس واتبعوا ما جاءهم من ربه وهو الهدى كما قال تعالى فاما بانفسكم منى هدى فمن اتبع هداى فلا يضل ولا يشقى وقد ذكر الله تعالى هذا المعنى عن المشركين في سورة الانعام والنحل والزخرف كما قال تعالى وقالوا لو شاء الرحمن ما عبدناهم ما لهم بذلك من علم انهم لا يخلصون فبين ان الله لا علم لهم بذلك انهم لا يخلصون

في قول الاشكال ويكون اثبات خلق السموات انما يتبعه ما جاء به الشرع ولا يمكن القول بحديث العالم على اصل نفاذ الافعال التي يزعمون ان العقل قد فعل على نشيها يقدمون هذا الذي هو عندهم دليل على ما جاءت به الكتب والسنة والعقل عند التحقيق

يبطل هذا القول ووافق الشرع فإنه اذا تبين أن القول بنفيه يمتنع معه القول بحدوث شيء من الحوادث لا العالم ولا غيره والحوادث مشهودة كان العقل قد دل على صحة ما جاء به الشرع (٤) في ذلك والله سبحانه موصوف بصفات الكمال منزوع عن النقائص وكل كمال

وصف به المخلوق غير استازاه
لنقص فالحائق أحق به وكل نقص
نزوعه المخلوق فالحائق أحق بان
يزعمه والفعل صفة كمال لاصفة
نقص كالكلام والقدرة وعدم
الفعل صفة نقص كعدم الكلام
وعدم القدرة فدل العقل على صحة
مادل عليه الشرع وهو المطلوب
وكان الناس قبل أبي محمد بن كلاب
صنفين فأهل السنة والجماعة
يثبتون ما يقرون بالله تعالى من
الصفات والافعال التي يشاؤها
ويقدر عليها والجميعة من المعتزلة
وغيرهم تنكسر هذا وهذا فانبت
ابن كلاب قيام الصفات اللازمة
به وبنى أن يقوم به ما يتعلق بعيشته
وقدرته من الافعال وغيرها
ووافق على ذلك أبو العباس
القلاسي وأبو الحسن الأشعري
وغيرهما وأما الحارث الحماسي
فكان ينسب إلى قول ابن كلاب
ولهذا أمر أحد بجمعه وكان أحد
يحذر عن ابن كلاب وأتباعه ثم قيل
عن الحارث أنه رجع عن قوله وقد
ذكر الحارث في كتاب فهم القرآن
عن أهل السنة في هذه المسئلة
قولين ورجع قول ابن كلاب وذكر
ذلك في قول الله تعالى وقل اعلموا
فسيرى الله علمكم ورسوله والمؤمنون
وأشكال ذلك وأئمة السنة
والحديث على اثبات التوعين
وهو الذي ذكر عنهم من نقل
مذهبهم كعرب الكرماني وعثمان
ابن سعيد الدارمي وغيرهما بل
صرح هؤلاء بلفظ الحرمة وإن

وقال في سورة الانعام قبل فله الحجة البالغة أي بإرسال الرسل وإزالة الكتب كما قال تعالى لا إلا
يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ثم أثبت القدر بقوة فلو شاء لهذا كرم أجمعين فانبت الحجة
الشريعة وبين المشبهة القدرية وكلاهما حق وقال في النحل وقال الذين أشركوا لو شاء الله
ما عبدنا من دونه من شيء لنحن ولا آبائنا ولا حرمنا من دونه من شيء كذلك فعل الذين من قبلهم
فهل على الرسل الا البلاغ المبين فين سبحانه وتعالى أن هذا الكلام تكذيب للرسل فيما جازهم
به ليس بحجة لهم فلو كان حجة لاحتج به على تكذيب كل مدعي وفعل كل ظالم ففي فطرة بني آدم هذه
ليس حجة صحيحة بل من احتج به احتج لعدم العلم واتباع الظن ففعل الذين كذبوا الرسل بهذه
المدافعة بل الحجة البالغة لله بإرسال الرسل وإزالة الكتب كما ثبت في الحديث الصحيح عن
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لأحد أحب إليه العذر من الله من أجل ذلك مدح نفسه ولا أحد أعز من
مبشرين ومنذرين ولا أحد أحب إليه المدح من الله من أجل ذلك مدح نفسه ولا أحد أعز من
الله من أجل ذلك حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن فبين أنه سبحانه يحب المدح وأن يعذر
ويغض الفواحش فيجب أن مدح بالعدل والاحسان وأن لا يوصف بالقلم ومن المعلوم أن من
قدم إلى أتباعه بأن افعلوا كذا ولا تفعلوا وبين لهم وأراح عليهم ثم تعدوا واحد ودهو وأفسدوا
أمورهم كان له أن يعذبهم وينقم منهم فلذا قالوا أليس الله قد عذرا هذا هؤلاء الله ما فعلنا
هذا قيل لهم أتم لاجبة لكم ولا عذركم ما تعذرون به بين أن ما فعلتموه كان حسنا وأكنتم
معذورين فيه فهذا الكلام غير مقبول منكم وقد قامت الحجة عليكم بما تقدم من البيان
والإعذار ولأن وفي أمر أعطي قوما لا يسمعون له بل يفسدوا به وبزكوه في البريق ليس
عند أحد واحد وأوافق مكان بعد منه وصح كان ولي الأمر قد أرسل جنده ليعززون بعض الأعداء
فاحتاروا تلك الطريق فرأوا ذلك المال فظنوه لقطعة ليس له أحد فآخذوه وذهبوا وكان يحسن
منه أن يعاقب الأولين لتفريطهم وتقصيدهم حفظ ما أمرهم به ولو قالوا أنت لم تعلمنا ذلك
تبعنا بعدنا نحن حتى نبحث زالمال منهم قال هذا لا يجب على ولو فعلته لكان زيادة عانة لكم
لكن كان عليكم أن تحفظوا ذلك كما تحفظون الودائع والأمانات وكانت حجة عليهم قائمة ولم يكن
يدعي فهم ظالموا وإن كان لم يعزم بالاعلام بذلك الخسد لكن عمل المصلحة في إرسال الأولين
والآخرين والله سبحانه وتعالى وله المثل الأعلى حكم عدل في كل ما جعله ولا يخرج شيء عن
مشيئته وقدرته فإذا أمر الناس بحفظ الحدود وإقامة الفرائض لمصلحة كان ذلك من إحصائه
إليهم وتعر يفهم ما ينفعهم وإذا خلق أمورا أخرى فآذوا فرأوا وعشروا بسبب خلقه للأمور
الأخرى كان عادلا لا كما في خلق هذا وخلق هذا والأمور هذا وإن كان لهذا الأولين
زيادة يحتملون بها من التفرط والعذر والاسماع عليه بأن تلك الزيادة خلقها لهم منها
تفويت مصلحة أربح فإن الضدين لا يجتمعان (والقصد ههنا) أنه لا ينبغي أحد بالقدرة لاجبة
تعليل لعدم اتباع الحق الذي بينه العلم فإن الإنسان حي حساس متحرك بالإرادة ولهذا قال
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أصدق الاسماء الحارث وهما فالحارث الكاسب العامل
والهوام الكثير الهم والههم مبدأ الإرادة والقصد فكل إنسان حارث وهما وهو المتحرك بالإرادة
وذلك لا يكون إلا بعد الحس والشعور فإن الإرادة مسبقة بالشعور بالمراد فلا يتصور إرادة

ذلك هو مذهب أئمة السنة والحديث من المتقدمين والمتأخرين وذكر حرب الكرماني أنه قول من لقى من أئمة السنة ولا
كاجدين حبيل وصاحبي بن زاهويه وعبد الله بن الزبير الحميدي وسعيد بن منصور وقال عثمان بن سعيد وغيره أن الحرمة من لوازم الحياة

فكل حي متحسرا وجعلوا في هذا من أقوال الجهمية نقاة الصفات الذين اتفق السلف والأئمة على تضليلهم وتبديد بهم وطائفة أخرى من السلفية تكعيب من جادات الخرافات والبخاري صاحب الصحيح وأبي بكر بن (هـ) خزيمة وغيرهم كآبي عمر بن عبد الله وأمثاله يشنون المعنى الذي يثبت به هؤلاء ويسمون

والأحباب ولا شوق ولا اختيار ولا طلب إلا بعد الشهور وما هو من جنسه كالحس والعلم والسمع والبصر والشم والذوق واللمس ونحو هذه الأمور فهذا الإدراك والشعور هو مقدمة الأرادة والحب والطلب والحي مفطور على حب ما ينفعه وبلاؤه وبغض ما يكرهه وبغضه فإذا أقترن الشيء اللامتنع النافع أراداه وحبه وإن تصور الشيء الضار أبغضه ونفر عنه لكن ذلك التصور قد يكون علما وقد يكون غلطا أو خرافا إذا كان علما لم يأن من ادعاء النافع وهو المصلحة وهو الذي يلائمه كان على الهدى والحق وإذا لم يكن معه علم بذلك كان متبع الظن وما هو من نفسه فإذا جاءه العلم والبيان بأن هذا ليس بمصلحة أخذ ينجح بالقدر حتى لا يدوت فرج لاجحة اعتماد على الحق والعلم فلا ينجح أحده في باطنه أو ظاهره فالقدر لا لعدم العلم بما هو عليه الحق وإذا كان كذلك كان من أحمق القدر على الرسل مقرا بأن ما هو عليه ليس معه علم وإنما تكلم بغير علم ومن تكلم بغير علم كان مطلقا في كلامه ومن أحمق بغير علم كآبي جندب فاما أن يكون جاهلا فعليه أن يتبع العلم وأما أن يكون قد عرف الحق وأتبع هو ما فعليه أن يتبع الحق ويدع هواه فحين أن الحق بالقدر متبع له وما بغير علم ومن أضل من أتبع هواه بغير هدى من الله (وحيث قد فاجأوا) في هذا المقام من وجوه (أحدها) أن هذا انما يكون انقطاعا إلى كان الاحتجاج بالقدر سافحا فاما إذا كان الاحتجاج بالقدر باطلا فاعلموا ورأيت مستقرا في جميع القطر والعقول لم يكن هذا السؤال متوجها ولذلك لم يكن له أن ينجح عقل هذا ومن طلب دينه على آخر لم يكن له أن يقول ما أعطيت حتى يخلق الله في العطاء ومن أمر عده بشئ لم يكن له أن يقول لا أقضيه حتى يخلق الله في القضاء أو القدر على القضاء (وهذا) أمر جعل عليه الناس كلهم مسلمهم وكافرهم بقرهم بالقدر ومسكرهم به ولا يخطر ببال أحد منهم الاعتراض عقل هذا مع اعترافهم بالقدر فإذا كان هذا الاعتراض معترف الفساد في بداية العقول لم يكن لاحد أن ينجح به على الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم (الثاني) أن الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم يقول له أنا نذيرك أن فعلت ما أمرتك به فنجوت وسعدت وإن لم تفعله عوقبت كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما صعد على الصفا ونادى يا صباحاه فأجابوه فقال أرى بكم لو أخبرتكم أن عدوا مصيحكم أكنتم مصدق قالوا ما جرت عنا عليك كذبا قال فاني نذير لكم بين يدي عذاب شديد وقال أنا نذير العربان ومن المعلوم أن من أنذر بعدد أو يقصده لم يقل لنذيره قل لله يخلق في قدر على الفرار حتى أفر بل ينجح في الفرار والله تعالى هو الذي يبعث على الفرار فهذا الكلام لا يقوله إلا المكذب للرسل الذين في القطر مع تصديق النذر الاعتدال بل عقل هذا وإذا كان هذا تكذبا باحا به ما حاق بالمكذبين (الوجه الثالث) أن يقول له أنا ليس لي أن أقول لربي هذا الكلام بل على أن أبلغ رسالته وأعلم على ما جئت وعليك ما جئت وليس علي إلا البلاغ المبين وقد دعت به (الرابع) أن يقول ليس لي ولا تفسير أن يقول له لم يجعل في هذا كذا وفي هذا كذا فان الناس على قولين منهم من يقول أنه لاحكمة لبعض المشيئة يقول أنه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ومنهم من يقول أنه لاحكمة يقول أنه يفعل شيئا لا لحكمة ولم يتركه إلا لتنفيذ الحكمه فيه وإذا كان كذلك لم يكن للعبد أن يقول مثل ذلك ولهذا قال تعالى لا يستلعبا يفعل وهم يستلون

عثمان النيسابوري ويحيى بن عمار المصنفاتي وأبو عبد الله من منعه وأبو نصر السجزي وشيخ الإسلام الأنصاري وسعد بن علي الزنجاني وغيرهم معه وأما أبوذر الهروي وأبو بكر البيهقي وطائفة أخرى فيهم مع ابن كلاب وهذه المسئلة كانت المعتزلة لتفاسد إلى حلول الخوارج

وكانت المجتلة تقول ان الله موزع من الاعراض والابعاض والحوادث والحدود ومقصودهم في الصفات وفي الافعال وفي مابنته للخلق وعلوه على العرش وكأول يعبرون عن مذاهب (٦) أهل الاثبات أهل السنة بالعبارة الجملة التي تشعر الناس بقساد المذهب

فانهم اذا قالوا ان الله موزع عن الاعراض لم يكن في ظاهر هذه العبارة ما ينكر لان الناس يفهمون من ذلك انه مستزاع عن الاستغناء والفساد كالأعراض التي تعرض لبي آدم من الامراض والاسقام ولا ريب ان الله موزع عن ذلك ولكن مقصودهم انه ليس له علم ولا قدرة ولا حياة ولا كلام فأنه ولا غير ذلك من الصفات التي يسمونها هم أعراضا وذلك اذا قالوا ان الله موزع عن الحدود والاحياز والجهات وأهوا الناس ان مقصودهم بذلك انه لا تحصره الخلوقات ولا تحوز المصنوعات وهذا المعنى صحيح ومقصودهم انه ليس مابنا للخلق ولا منفصلا عنه وأنه ليس فوق السموات رب ولا على العرش اله وان محمدا لم ير به اله ولم ينزل من شيء ولا يصعد اله شيء ولا يتقرب اله شيء ولا يتقرب اله شيء ولا ترفع اله الابد في الدعاء ولا غيره ونحو ذلك من معاني الجهمية وإذا قالوا انه ليس بحسب أهوا الناس انه ليس من جنس الخلوقات ولا مثل أديان الخلق وهذا المعنى صحيح ولكن مقصودهم بذلك انه لا يرى ولا يتكلم بنفسه ولا يقوم به صفة ولا هو بسان الخلق وأمثال ذلك اذا قالوا لا تسلم الحوادث وأهوا الناس ان مرادهم انه لا يكون محال للغيرات والاستحالات ونحو ذلك من الاحداث التي تحدث للخلق في فحيلهم وتفسدهم وهذا

(الوجه الخامس) أن يقول اعانك على الفعل هو من أفعاله هو فاعله فالحكمة ومأم بفعله فلا تنفاه الحكمة وأما نفس الطاعة فمن أفعالك التي تعود لمصلحتها فان أعانك كان فضلا منه وان خذلك كان عدلا منه فتكليف ليس لحاجة الى ذلك لاحتياج الى أعانك كما يأمر السيد عبده بمصلحته فإذا كان العبد غير قادر أعانه حتى يحصل مراد الأمر الذي يعود اليه نفعه بل التكليف ارشاد وهدي ونور بفالعباد ما ينفعهم في المأمور والمعادي من عرف أن هذا الفعل ينفعه وهذا الفعل يضره وأنه محتاج الى ذلك الذي ينفعه لم يكن أن يقول لا أفعّل الذي أنا محتاج اليه وهو ينفعه حتى يخلق في الفعل بل مثل هذا الخضع وبذل الله حتى يعينه على فعل ما ينفعه كما لو فعل هذا العبد وقد صدقك أو هذا السبع أو هذا السيل المحذور فانه لا يقول لأهرب وأخلص حتى يخلق الله في الهرب بل يحرض على الهرب ويسأل الله الاعانة على ذلك ويفر منه اذا عجز وكذلك اذا كان محتاجا الى طعام أو شراب أو لباس فانه لا يقول لا أكل ولا أشرب ولا ألبس حتى يخلق في ذلك بل يردد ذلك ويسئ فيه ويسأل الله تسريعه عليه فالفطرة محبة على حب ما يحتاج اليه ودفع ما يضره وأما الله العباد ان يسألوا الله ان يعينهم على فعل التي طهر الله عليها عباده واجباها ذلك ولهذا أمر الله العباد ان يسألوا الله ان يعينهم على فعل ما أمر (الوجه السادس) أن يقال مثل هذا الكلام اما ان يقول من يريد الطاعة يعلم أنها تنفعه أو من لا يريد ها ولا يعلم أنها تنفعه وكلاهما متنع من أن يقول مثل هذا الكلام أما الاول فمن أراد الطاعة وعلم أنها تنفعه أطاع قطعاً اذا لم يكن عاجزاً فان نفس الارادة الجازمة للطاعة مع القدرة توجب الطاعة فانها مع وجود القدرة والى التام توجب وجود المقدور فاذا كانت الطاعة بالتكلم بالشهادتين فمن أراد ذلك ارادة عاجزة ففعله قطعاً وجود القدرة والى التام ومن لم يفعله علم أنه لا يريد فان كان لا يريد الطاعة فمتنع أن يكون يطلب من الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم أن يخلقها الله فيه فانه اذا طلب من الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم أن يخلقها الله فيه كان مرید الهافلا يتصور أن يقول مثل ذلك الامر يد ولا يكون مرید الطاعة المقدور الا يفعلها وهذا يظهر (الوجه السابع) وهو ان يقال أنت متنع من الاعيان قادر عليه فلماذا أردته فعلته واغفلت من لعدم ارادتك له لا تجهز له وعدم قدرتك عليه وقد بينا ان القدرة التي هي شرط في الامر تكون موجودة قبل الفعل في الطبع والعاصي وتكون موجودة مع الامر في الطبع بخلاف المختصة بالطبع فانها لا توجد الا مع الفعل وقد بينا ان من جعل القدرة نوعاً واحداً امامقارن الفعل وأما ما بقا عليه أخطأ هذا الذاعني باحد النوعين بمجموع ما يستلزم الفعل كما هو اصطلاح كثير من النظار وأما اذا لم يرد بالقدرة الا الصحيح فهي نوع واحد فان للناس في القدرة هل هي مع الفعل أو قبله أقبولا أم بعدا أنها لا تكون الامع الفعل وهذا بناء على أنها المستزمنة للفعل وتلك لا تكون الامعه وقد سبق أيضا أن القدرة عرض والعرض لا يبق زمانين والثاني لا تكون الا قبله بناء على أنها المصحبة فقط وأنها لا تكون مقارنة الثالث أنها تكون قبله ومعه وهذا أصح الاقوال ثم من هؤلاء من يقول القدرة نوعان مصحبة ومستزمنة فالمصحبة قبله والمستزمنة معه ومنهم من يقول بل القدرة هي المصحبة فقط وهي تكون معه وقبله وأما الاستزام فانما يحصل بوجود الارادة مع

معنى صحيح ولكن مقصودهم بذلك انه ليس له فعل اختياري يقوم بنفسه ولا له كلام ولا فعل يقوم به يتعلق بعيشته القدرة وقدرته وأنه لا يقدر على استواء أو نزول أو تيان أو عجيء وأن الخلوقات التي خلقها لم يكن منه عند خلقها فعل أصلا بل عين الخلوقات

هي الفعل ليس هنالك فعل ومفعول وخلق ومخلوق بل المخلوق عن الخلق والمفعول عن الفعل ونحو ذلك وابن كلاب ومن اتبعه وافقهم على هذا وقالوه في اثبات الصفات وكان ابن كلاب والجارث الحاملي وأبو (٧) العباس القلاسي وغيرهم يشيرون بمباينة الخالق للخلق وعلاوه بنفسه فوق المخلوقات

والقدرة لا تنفس ما يسمى قدرة والارادة ليست جزءا من سمي القدرة وهو القول الموافق لفعة القرآن بل ولغات سائر الالام وهو اصح الاقوال (وحيث قد نفقوا) أنت قادر متمكن خلق فلك القدرة على الايمان ولكن أنت لا تريد الايمان فان قال قله لم يجعلني مريدا الايمان قله ان كنت تطلب منه ذلك فانت مريد للايمان وان لم تطلب ذلك فانت كاذب في قولك قله لم يجعلني مريدا للايمان فان قال فكيف بأمرني بما لم يجعلني مريدا له لم يكن هذا طلبا للارادة بل كان هذا اختصاصا وهذا ليس على الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم بل ولا في ترك جوابه انقطاع فان القدرة ليس لاحداث يتخبره (الوجه الثامن) أن يقال كل من دعاه غيره الى فعل وأمره به فلا يخلو أن يكون مقرا بان الله تعالى أفعال العباد وازادتهم وأنهم لا يفعلون الا ما شاءه وأهم يحذرون ارادة انفسهم بل ارادته فان كان من القسم الاول فهو يقر بان كل ظالم له أول غيره قد خلقت ارادته للظلم فظلم وهو لا يعذر الظالم في ذلك فقال له أنت مقربان مثل هذا ليس بجحيم لمن خالف ما أمره كان شاكما كان فلا يسوغ ذلك الاحتجاج وان كان منكرا للقدرة امتنع أن يتخبر بهذا فثبت أن الاحتجاج بالقدرة لا يحلحاح الرسل لا يجوز لاعلى قول هؤلاء ولا على قول هؤلاء فان قال قائل المذبي ليس له مذهب يعتقد به بل هو ساذج قيل له هب أن الأمر كذلك ففي نفس الامر اما ان يكون قول هؤلاء واما ان يكون قول هؤلاء وعلى التعديدين فالاحتجاج بالقدرة باطل فثبت بطلان الاحتجاج به اتفاق الطائفتين المثبتة والنفاة (الوجه التاسع) أن يقال مقصود الرسالة هو الاخبار بالعذاب لمن كذب وعصى كما قال موسى وهرون عليهما السلام ليعرفون إنقاذ أروى السنان العذاب على من كذب وتولى وحيث قد فاذا قال هو خلق في الكفر ولم يخلق في ارادة الايمان قيل له هذا لا ينقض وقوع العذاب بمن كذب وتولى فان كان لم يخلق فلك الايمان فانت بمن يعاقبه وان جعلك مؤمنا فانت بمن أسعدك ونحن رسل مبلغون لك منذرون لك فقد حصل مقصود الرسالة وبلغ البلاغ المبين وانما المكافئ خاص به حيث أمره بما لم يفعله عليه وهذا لا يتعلق بالرسول ولا يضره والله سبحانه وتعالى لا يستل مما يفعل وهم يسألون (الوجه العاشر) أن يقال هذا السؤال وارد على المصنف وعلى غيره ممن يحققي المعتزلة والرافضة الذين اتبعوا أبا الحسين البصري حيث قال انهم وجدوا الداعي والقدرة يجب وجود المقدور وذلك أن الله خلق الداعي في العبد وقول أبي الحسن ومثعبه في القدر هو قول محقق أهل السنة الذين يقولون ان الله خلق قدرة العبد واره وذلك مستلزم لحقيقة فعل العبد ويقولون ان العبد فاعل لفعله حقيقة والله سبحانه جعله فاعلا له فحده له وهذا قول جاهل أهل السنة من جميع الطوائف وهو قول كثير من أصحاب الاشعري كابي اسحق الاسفرائني وأبي المعالي الجويني الملقب بامام الحرمين وغيرهم واذا كان هذا القول محققا للمعتزلة والشيعة وهو قول جمهور أهل السنة وأئمتهم في الخلاف بين القدرة والذين يقولون ان الداعي يحصل في قلب العبد بلا مشيئة من الله ولا قدرة وبين الجهمية المجبة الذين يقولون ان قدرة العبد لا تأثر لها في فعله وجه من الوجه وهو ان العبد ليس فاعلا لفعله كما يقول ذلك الجهم بن صفوان امام المجسرة ومن اتبعه وان أثبت أحدهم كسب الالعقل كما أثبت الاشعري ومن وافقه وان كان هذا النزاع في هذا الاصل بين القدرة والتفاعة لكون الله يعين المؤمنين مطلقا والقدح فيما يعارضه ولم يكونوا يقولون انه لا يرجع الى السم في الصفات ولا يقولون الادلة السبعة لا تنفذ القين بل كل هذا ما أحدثه المتأخرون الذين مالوا الى الاعتزال والفلسفة من أتباعهم وذلك لان الاشعري صرح بان تصديق الرسول صلى الله عليه وسلم

وكان ابن كلاب وأتباعه يقولون ان العلو على المخلوقات صفة عقدة تعلم بالعقل واما استواءه على العرش فهو من الصفات السبعة اذنبه التي لا تعلم الا بالنبوة وكذلك الاشعري ثبت الصفات بالشرح تارة وبالعقل أخرى ولهذا ثبت العلو ونحوه مما تنفسه المعتزلة وثبت الاستواء على العرش ويرد على من تأوله بالاستنلاء ونحوه مما يختص بالعرش بخلاف اتباع صاحب الارشاد فانهم سلكوا طريق المعتزلة فلم يشيروا بالصفات الا بالعقل وكان الاشعري وأئمة أصحابه يقولون انهم يتحققون بالعقل لما عرف ثبوته بالسمع فالشرح هو الذي يعتمد عليه في أصول الدين والعقل عاشد له معارف نصار هؤلاء يسلكون ماسلكه أهل الكلام من المعتزلة ونحوهم فيقولون ان الشرع لا يعتمد عليه فيما وصف الله به وما لا وصف وأما يعتمد في ذلك عندهم على عقولهم ثم ما لم يشيئة اما ان ينفوه واما ان ينفوا عنه ومن هنا طمع فيهم العقول وطعنت الفلاسفة في الطائفتين باعراض قولهم هما جاهل الرسول وطالب الهدى من حوته وجعل هؤلاء يعارضون بين العقل والشرع فكفل المعتزلة والفلاسفة ولم يكن الاشعري وأئمة أصحابه على هذا بل كانوا موافقين لسائر أهل السنة في وجوب تصديق ما جاء به الشرع

مطلقا والقدح فيما يعارضه ولم يكونوا يقولون انه لا يرجع الى السم في الصفات ولا يقولون الادلة السبعة لا تنفذ القين بل كل هذا ما أحدثه المتأخرون الذين مالوا الى الاعتزال والفلسفة من أتباعهم وذلك لان الاشعري صرح بان تصديق الرسول صلى الله عليه وسلم

ليس موقوف على دليل الأعراض وان الاستدلال به على حدوث العالم من البدع المحرمة في دين الرسل وكذلك غيره من موافقه على نفي
الافعال القائمة به قد يقول ان هذا الدليل دليل الأعراض (٨) صحيح لكن الاستدلال به بدعة ولا حاجة اليه فهو لا يعقلون ان دلالة

السمع موقوفة عليه لكن المعتزلة
القائلون بان دلالة السمع موقوفة
على معناه صرحوا بأنه لا يستدل
بأقوال الرسول على ما يجب ويتبع
من الصفات بل ولا الأفعال
وصرحوا بأنه لا يجوز الاحتجاج
على ذلك بالكتاب والسنة وان
وافق العقل فكيف اذا خالفه
وهذه الطريقة هي التي سلكها
من وافق المعتزلة في ذلك كصاحب
الارشاد واتباعه وهو لا يردون دلالة
الكتاب والسنة تارة يصرون بأن
وان علمنا امر اذ الرسول فليس قوله مما
يجوز أن يخفى به في مسائل الصفات
لان قوله انما يدل بعد ثبوت صدقه
الموقوف على مسائل الصفات
وتارة يقولون انما يدل بالان لا يعلم
مرادهم تطرق الاحتمالات الى
الدلالة السميعة وتارة يطعنون في
الاخبار بهذه الطرق الثلاث التي
وافقوا فيها الجهمية ونحوهم من
المتدعة أمطروا بها حجة الكتاب
والرسول عندهم وحجة الصحابة
والتابعين لهم باحسان حتى يقولوا
انهم لم يحفظوا أصول الدين كما
حفظها اوزارنا واعتزوا عنهم بانهم
كانوا مشقة في الجاهل اولهم من
جنس هذا الكلام الذي وافقون
به الرافضة ونحوهم من أهل البدع
ويخالفون به الكتاب والسنة
والاجماع مما ليس هذا موضع
بسطه وانما ينبغي أن أصول دينهم
وحقائق أقوالهم ودعائهم وانهم
يدعون في أصول الدين الخالفقة
للكتاب والسنة المعقول والكلام

وكلامهم فيهم من التناقض والفساد ما ضرعوا به أهل الاحاد فيهم من جنس الرافضة لا عقل صريح ولا نقل صحيح موسى
بل منهم اهل السقطة في العقليات والقرمطة في السمعيات وهذا منتهى كل مبتدع خالف شيئا من الكتاب والسنة حتى في المسائل العملية

والقضايا الفقهية ومع ذلك فهم لا يحتاجون من العقليات في أصول الدين الى ما يحتاج اليه المعتزلة فان المعتزلة يزعمون ان النبوة لا تتم الا بقولهم في التوحيد والعدل فيعبأون التكذيب بالقدر من أصولهم العقلية (٩) وكذلك في الصفات وأما هؤلاء فلا يهتمون بغيرهم

أما اذا زعمت المجرمة المعتبرة علم بالضرورة أنها تصديق الرسول واثبات الصانع أيضا معلوم بالضرورة أو بمقدمات ضرورية فالعقلات التي اعلمها صحة السبع مقدمات فلسفية ضرورية بخلاف المعتزلة فانهم طاولوا المقدمات وجعلوها نظرية يفهم خيرون المعتزلة في أصول الدين من وجوه كثيرة وان كان المعتزلة خيرا منهم من بعض الوجوه وأبو الحسن الأشعري لما رجع عن مذهبه المعتزلة سلك طريقة ان كلاب ومال الخايل السنة والحديث وانسب الى الامام أحمد كما قد ذكر ذلك في كتبه كلها كالآلة والموجز والمقاتل وغيرها وكان مختلطا بأهل السنة والحديث كأخلاقه السلك بهم عزلة ابن عقيل عند متأخرهم لكن الأشعري وأئمة أصحابنا تبع لاصول الامام أحمد وأمثاله من أئمة السنة من مثل ابن عقيل في كثير من أحواله وعن أتباع ابن عقيل كابي الفرج ابن الجوزي في كثير من كتبه وكان القدماء من أصحاب أحمد كابي بكر عبيد العز زواني الحسن التميمي وأمثالهم يذكرون في كتبهم على طريق ذكر المواقف للسنة في الحجة ويذكرون ما ذكره من تناقض المعتزلة وكان بين التبيين وبين القاضي أبي بكر وأمثاله من الاختلاف والأوصال ما هو معروف وكان القاضي أبو بكر يكتب أحيانا في أجوبته في المسائل

موسى أنت أبو البشر خلقك الله بيده ونفخ فيك من روحه وأجعلك ملائكة لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة فقال له أنت موسى الذي اصطفاك الله بكلامه وكتبنا التوراة بيدك فكم نجده فيها مكتوباً فغصى آدم به فعوى قال قبل أن يخلق بأربعين سنة قال فيج آدم موسى فيج آدم موسى فهذا الحديث ظن طوائف أن آدم أخرج بالقدر على الذنب وأنه حج موسى بذلك طائفة من هؤلاء يدعون العقبي والعرافان يحجبون بالقدر على الذنب مستدين بهذا الحديث وطائفة يقولون الاستدلال به سائر في الآخرة لا في الدنيا وطائفة يقولون هو حجة الخاصة المشاهدين القدر دون العامة وطائفة كذبت هذا الحديث كالحاشي وغيره وطائفة تأوله تأويلاً فلا يفسد امثل قول بعضهم انها حجة لانه كان قد تاب والقول الآخر انه كان أباه والابن لا يوم أباه وقال الآخرون الذنب كان في شريعة واليوم في أخرى وهذا كما نرى من عن مقصود الحديث فان الحديث إنما ضمن التسليم للقدر عند المصائب فان موسى لم يلم آدم لحق الله الذي في الذنب وانما لامه لاجل ما لحق الذرية من المصيبة ولهذا قال أرى آدم الذي أخرجنا ونفسه من الجنة وقال لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة هكذا روي في بعض طرق الحديث وان لم يكن في جميعها وهو حق فان آدم كان قد تاب من الذنب وموسى أعلم بالله من أن يلوم نأباً وهو أيضاً قد تاب حيث قال رب اني ظلمت نفسي فلغفر لي وقال سبحانه تبت اليك وأنا أول المؤمنين وقال فاعف لنا وارحنا وأنت خير الغافرين واكتبنا في هذه الدنيا حسنة وفي الآخرة ناهدين اليك وأيضاً فان المؤمنين من الآسمين كثير فخصيص آدم باليوم دون الناس لا وجهه وأيضاً فآدم موسى أعلم بالله من أن يخرج أحدهما على الذنب بالقدر وبقبله الآخر فان هذا كله مقبول لا يسكن لأبليس الحجة بذلك وأيضاً لوقوم نوح وعاد وهود وفرعون وان كان من أخرج على موسى بالقدر لركوب الذنب قد سمعهم فرعون أيضاً بحجة وان كان آدم إنما حج موسى لانه دفع اليوم عن الذنب لاجل القدر فيجيب بذلك عليه بأبليس من امتناعه من السجود لآدم وفي الحقيقة إنما أخرج على الله وهذا لهم خصماً والله القدرية الذين يجزؤون يوم القيامة الى النار حجهم داحضة عند ربهم وعليهم غضب ولهم عذاب شديد والآثار المروية في ذم القدرية تتناول هؤلاء أعظم من تناولها المنكرون القدر تغنياً للامر وتزجراً عن الظلم ولهذا يقربون القدرية بالرجحة بضعف الأمر والاعيان والعبد وكذلك هؤلاء القدرية تضعف أمر الله بالاعيان والتقوى وعبدوه من فعل هذا كان ملوفاً في كل شريعة كإبراهيم عليه السلام والقدرية والمرجحة على لسان سبعين نبيا والخاصة في القدر بالباطل ثلاثة أصناف المكذوبون به والدافعون للامر والنهي والطاعون على الرب عز وجل بجمعهم بين الامر والقدر وهو لا شر للطوائف وحكي في ذلك مناظرة عن إبليس والدافعون للامر به

(١) قوله فكم نجده فيها الخ الذي في مسلم فكم وجدت الله كتب التوراة فقبل أن أخلق قال موسى بأربعين عاماً قال آدم فهل وجدت فيها وعصى آدم به فعوى قال نعم قال أفنتؤمنني على أن علمت علام كنهه الله على أن أعمله قبل أن يخلقني بأربعين سنة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حج آدم موسى اه كنهه مصححه

(٣ - منهاج ثاني) محمد بن الطيب الحنبلي يكتب أيضاً الأشعري ولهذا توجد أقوال التبيين مقارنة لأقواله وأقوال أمثاله المتبعين لطريقته ابن كلاب وعلى العقيدة التي صنفها أبو الفضل التيمي اعتمد أبو بكر البيهقي في الكتاب الذي صنفه في مناقب الامام

أجله أراد أن يذكر عقيدته وهذا بخلاف أبي بكر عبد العزيز وأبي عبد الله بن حاتم وأمثالهم فانهم مخالفون لأصل قول الكلابية والاشعري وأئمة أصحابه كابي (١٠) الحسن الطبري وأبي عبد الله بن حاتم الباهلي والقاضي أبي بكر متفقون

على اثبات الصفات الخيرية التي ذكرت في القرآن كالاستواء والوجه والبدن وإطال تأويلها ليس له في ذلك قولان أصلاً ولم يذكر أحد من الأشعرى في ذلك قولين أصلاً بل جميع من يحكي المقالات من أتباعه وغيرهم يذكر أن ذلك قوله ولكن لا يتبعه في ذلك قولان وأول من اشتهر عنه نقضها أو المعالي الجوى أبو فانه نفى الصفات الخيرية وله في تأويلها قولان في الإرشاد وأولها ثم انه في الرسالة النظامية رجع عن ذلك وحرر التأويل وبين إجماع السلف على تحرير التأويل واستدل بذلك على أن التأويل يحرم ليس واجب ولا جائز فصار من سلك طريقته ينسب الصفات الخيرية ولههم في التأويل قولان وأما الأشعري وأئمة أصحابه فانهم يثبتون لها يردون على من ينفيها أو يقف فيها فضلاً عن تأويلها وأما مسئلة قيام الافعال الاختيارية بيه فان ابن كلاب والاشعري وغيرهما ينفونها وعلى ذلك بنوا قولهم في مسئلة انهم وإن بسبب ذلك وغيره تكلم الناس فهم في هذا الباب بمأهو معروف في كتب أهل العلم ونسبوه إلى البدعة وبقي البعض الاعتزال فهم وشاع النزاع في ذلك بين عامة المنتسبين إلى السنة من أصحاب أحمد وغيرهم وقد ذكر أبو بكر عبد العزيز في كتاب الشافعي عن أصحاب أحمد في معنى ان القرآن غير مخلوق قولين مبينين

بعدهم في الشر والمكذبون به بعد هؤلاء وأنت اذا رأيت تغلط السلف على المكذبين بالقدر فانما ذلك لان الدافعين للأمر لم يكونوا يتظاهرون بذلك ولم يكونوا موجودين كثيرين والانهاء شرمهم كما ان الرافض شرمهم انوار ج في الاعتقاد لكن الخوارج أحرار على السيف والقتال منهم فلاظهار القول ومقاتلة المسلمين جاءهم مالم يجي فحين هزم جنس المنافقين الذين يقولون بالسنتهم ما ليس في قلوبهم فبين أن آدم اخنوخ على موسى بالقدر من جهة المصيبة التي لحقتهم ولحق الذرية والمصيبة تورث نوعاً من الجزع يقتضي لومهم من كان سببها فبين أن هذه المصيبة وسببها كان مقدوراً مكتوباً والعبد مأمور أن يصبر على قدر الله ويسلم لأمر الله فان هذا من جملة ما أمره الله به كإل قال تعالى ما أصاب من مصيبة إلا بان الله ومن يؤمن بالله يهدد قلبه قالت طائفة من السلف كان مسعود هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من عند الله فيرضى ويسلم فهذا الكلام الذي قاله هذا المصنف وأمثال هذا الكلام يقال لمن اخنوخ بالقدر على المعاصي ثم يعلم أن هذه الحجة باطلة بصرح العقل عند كل أحد مع الإيمان بالقدر وبطلان هذه الحجة لا يقتضي التكذيب بالقدر وذلك أن بني آدم هم مطعون على احتجاجهم إلى جاب المنفعة ودفع المضرة ولا يعشون ولا يصلح لهم دين ولا دنيا إلا بذلك فلا بد أن يتأمر وأيعافيه محصل منافعهم ودفع مضارهم سواء بعث الله بهم رسول أم لم يعث لكن عليهم بالمنافع والمضار بحسب عقولهم وقصورهم فأمر الله تعالى عليهم بنوعا يتحصل المصالح وتكفيها وتعطيل الفاسد وتقليلها فإتباع الرسل أكل الناس في ذلك والمكذبون الرسل انكسر الأمر في حقهم فصاروا يتبعون الفاسد ويعطون المصالح فهم شر الناس ولا بد لهم مع ذلك من أمور يحتسبونها وأمر يحتسبونها وأن يتدافعوا جميعاً ما ينصرفهم من الظلم والفواحش ومحو ذلك فلو ظلم بعضهم بعضاً في دمه وأمواله وأحرمة قطب المظالم الاقتصار والعقوبة لم يقبل أحد من ذوي العقول احتجاجه بالقدر ولولا ذلك عذروا في أن هذا كان مقدراً على لقائهم وأنت لو فصل بذلك فإتباع علي بن أبي طالب بالقدر لم تقبل منه وقول هذه الحجة يوجب الفساد الذي لا صلاح معه وإذا كان الاحتجاج بالقدر ممدوداً في فطر جميع الناس وعقولهم مع أن جواهر الناس مقرون بالقدر على أن الاقرار بالقدر لا ينافي دفع الاحتجاج به بل لا بد من الإيمان به ولا بد من رد الاحتجاج به ولما كان الجدل ينقسم إلى حق وباطل والكلام ينقسم إلى حق وباطل وكان من لغة العرب أن الجنس إذا انقسم إلى نوعين أحدهما أشرف من الآخر خصوا الأشرف بالاسم الخاص وعبروا عن الآخر بالاسم العام كإني لفظ الجائر العام والخاص والمباح العام والخاص وذوي الأرقام العام والخاص ولفظ الجواز العام والخاص ويطبقون لفظ الحيوان على غير الناطق لاختصاص الناطق باسم الإنسان فلفظ لفظ الكلام والجدل فذلك يقولون فلان صاحب كلامه متكلم إذا كان قد يتكلم بلا علم ولهذا ذم السلف أهل الكلام والجدل فاذا لم يكن الكلام بحجة صحيحة لم يكن لأجدل لأحضا والاحتجاج بالقدر من هذا الباب كإني الصحيح عن علي رضي الله عنه قال طرقي في رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وفاطمة فقالت ألقوا من نعلان فقلت يا رسول الله انما أنفسنا بيد الله ان شاء الله أن يبعثنا بعثنا قال فويل وهو يقول وكان الإنسان أكثر شئ جدلاً فانه لما أمرهم بقيام الليل فاعل

على هذا الأصل أحد ما أنه قديم لا يتعلق بعيشته وقدرته والثاني أنه لم يزل متكلماً اذا شاء وكذلك ذكر أبو عبد الله بن حاتم على حامد قولين ومن كان يوافقني في ما يقوم به من الأمور المتعلقة بعيشته وقدرته يقول ابن كلاب القاضي أبو يعلى وأتباعه كابن عتيل

وأبي الحسن بن الزاغوني وأمثالهم وإن كان في كلام القاضي ما وافق هذا أثاره وهذا أثاره ونحن كان يخالفهم في ذلك أبو عبد الله بن حماد
وأبو بكر عبد العزيز وأبو عبد الله بن بطة وأبو عبد الله بن منده وأبو نصر (١١) السجزي ويحيى بن عمار السجستاني وأبو اسمعيل

علي رضي الله عنه بالقدر وأنه لو شاء الله لا يفظننا علم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن هذا ليس
فيه الجهر والجلد الذي ليس بحق فقال وكان الإنسان أن أكثر شي جلا

(فصل) قال ومنها يتحيزون بأن يعذب الله السيد المرسلين على طاعته ويتبأ باليس على
معصيته لأنه يفعل لا تعرض فيكون فاعل الطاعة سفيهاً لأنه يتجمل بالتعبي في الاجتهاد في العبادة
وأخراج ماله في عمارة المساجد والربط والصدقات، ن غير فاعل يحصل له لأنه قد يعاقبه على ذلك
ولو فعل عوض ذلك ما لذته وشتمه من أنواع المعاصي قد ينبيه فاختار الأول ليكون سفيهاً
عند كل عاقل والمصري إلى هذا المذهب يؤدي إلى خراب العالم واضطراب الأمور والسرعة
الحمدية وغيرها (والجواب) أن هذا الذي قاله باطل باتفاق المسلمين فلم يقل أحد منهم الله
يعذب نبيا ولا أنه قد يقع منه عذاب ابتائيه بل هم متفقون على أن الله يثيبهم لاجل حاله لا يقع منه
غير ذلك لأنه وعد بذلك وأخبر به وهو صادق الميعاد وعلم ذلك بالضرورة أن من مكمل أهل السنة
المتين لا قد در من يقول انما علم ذلك غير دخيره الصادق وهي الدلالة السبعة المجردة ومنهم من
يقول بل قد علم ذلك غير الخبر وعلم بآية عقوبة وإن كان الشارع قد عذب به عليا وأرسلها كما
إذا علمت حكمته ورجته وعده علم أن ذلك يستلزم إكرام من هو متصف بالصفات المناسبة لذلك
كما قالت خديجة رضي الله عنها قبل أن تعلم أنه نبي والله لا يحزبك الله أن لا تامل الرحمة وتحمل
الكل وتكسب المعلوم وتقرى الضيف وتعين على نوائب الحق وقد قال تعالى أم حسب
الذين اجتروا المشايث أن يجعلهم كالفين آمنوا وعملوا الصالحات سواء بحياهم ومماتهم سواء
ما يحكيون وهذا استفهام إنكاري يقتضي الاستكثار على من يحسب ذلك ونظنه وانما يشكر
على من ظن وحسب ما هو خطأ باطل يعلم بطلانه لا من ظن فلنا ليس بخطا ولا باطل فعملنا
التسوية بين أهل الطاعة وبين أهل المعصية بما يعلم بطلانه وأن ذلك من أعلم النشئ الذي ينزه
الله عنه ومثله قوله تعالى أن يجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كلفسدين في الأرض أم
نجعل المتقين كالنجار وقوله تعالى أن نجعل المسلمين كالحجر من ألمكم كيف نجعلكم
الجنة التسوية بين الأبرار والنجار والمحسنين والقالمين وأهل الطاعة وأهل المعصية حكم باطل
يجب تنزيه الله عنه فإنه يناقض عدله وحكمته وهو سبحانه كما يشكر التسوية بين المخلوقات فهو
يسوي بين المتماثلات كقوله سبحانه أكتاركم خير من أولئكم أم لكم براعة في الزبر وقوله
ككذاب أفرعون والذين من قبلهم الآية وقوله لقد كان في قصصهم عبرة لأولئك الآية
وقوله فاعتبروا يا أولي الألبار وقوله ولقد أنزلنا آيات مبينات ومثلا من الذين خلوا من قبلكم
الآية وقوله وتلك الأمثال نضربها للناس (الوجه الثاني) أن قوله ومنها يتحيزون تعذيب
الانبياء وإقامة الشياطين إن أراد به أنهم يقولون إن الله قادر على ذلك فهو لا ينافي في القدرة
وإن أراد أن الله لا يفعل ذلك ولا يفعله فعلهم أن لا ننسك في ذلك بل نعلم انتفاء علمنا انتفاء
مستلزم لانتفاءه وأنه لو فعل ذلك لم يكن ظالما وإن أراد أن من قال أنه يفعل للحكمة
بإزمه يجوز وقوع ذلك منه وأنه لو فعل ذلك لم يكن ظالما فلا ريب أن هذا قول هؤلاء وهم
لا يصحون بذلك لكن أكثر أهل السنة لا يقولون بذلك بل عندهم أن الله مزمع ذلك ومقدس
عنه ولكن على هذا لم يلزم أن تكون الطاعة سفيها فاقم انما تكون سفيها إذا كان وجودها

استوى إلى السماء ارتفع إلى السماء وكذلك قال الخليل بن أحمد وروى البيهقي في كتاب الصفات قال الفراءم استوى أي صعد قال ابن
عباس وهو كقول الرجل كان قاعدا فاستوى قائما وروى الشافعي في مسنده عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال

عن يوم الجمعة وهو اليوم الذي استوى فيه ربكم على العرش والتفسير المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابه والتابعين مثل تفسير محمد بن جرير الطبري وتفسير عبد الرحمن (١٢) بن ابراهيم المعروف بنحيم وتفسير عبد الرحمن بن أبي حاتم وتفسير ابن المنذر

كعدمها والمسلمون متفقون على أن وجودها نافع وعدمها مضر وإن كانوا متباينين هل يجوز أن يفعل الرب خلاف ذلك فإن زعمهم في الجواز لا في الوقوع (الوجه الثالث) أن يقال لو قدر أن ذلك جائز الوقوع لم تكن الطاعة سفها فان هؤلاء الامامية مع أهل السنة يجوزون انفران لاهل الكبار والمعتزلة مع أهل السنة يجوزون تكفير الصغار باحتساب الكبار ومع هذا قل يمكن احتساب الكبار والصغار تسفها بل هذا الاحتساب واجب بالاتفاق (الوجه الرابع) أن يقال فعل التوافق ليس سفها بالاتفاق وإن جاز أن ينسب الله العبدون ذلك لاسباب أخر فاشئ الذي علم نفعه يكون فعله حكمة محمودا وإن حوزا المحوز أن يحصل النفع بدون ذلك كاتسباب الاموال وغيرهما من المطالب بالاسباب المقتضية لذلك في العادة فإنه ليس سفها وإن حاز أن يحصل المال بغير سعي كالميراث (الوجه الخامس) قوله لانه يفعل لأغرض قد تقدم جوابه وبيننا أن أكثر أهل السنة أنهم يقولون انه يفعل لحكمة وهو مراد هذا بالغرض ومن قال من المثبتين لقدرة انه يفعل للحكمة فإنه يقول وإن كان يفعل ما يشاء فقد نعلم ما يشاءه عملا بشاؤه أما بمراد العادة وأما باخبار الصادق وأما بعلم ضروري يجعله في قلبنا وأما بغير ذلك

(فصل) قال ومنها أنه لا يمكن أحد من تصديق أحد من الانبياء لان التوصل إلى ذلك والدليل عليه انما يتم بمقدمتين احدهما أن الله فعل المعجزة على يد النبي لاجل التصديق والثانية أن كل من صدقه الله فهو صادق وكلا المقدمتين لا يتم على قولهم لانه اذا استحال أن يفعل لغرض استحال أن يظهر المعجزة لاجل التصديق وإذا كان فاعلا للشيء ولأنواع الضلال والمعاصي والكذب وغير ذلك جاز أن يصدق الكذاب فلا يصح الاستدلال على صدق أحد من الانبياء والمانذرين بشئ من الشرائع والاديان (والجواب من وجوه) أحدها أن يقال انه تقدم أن أكثر القائلين بخلافه الخلفاء الثلاثة يقولون ان الله يفعل لحكمة بل أكثر أهل السنة المثبتين لقدرة يقولون بذلك أيضا وحينئذ فإن كان هذا القول هو الصواب فهو من أقوال أهل السنة وإن كان فيه هو الصواب كان من أقوال أهل السنة أيضا فعلى التقديرين لا يخرج الحق عن قولهم بل قد يوجد صدق في كل مذهب من المذاهب الاربعة النزاع بين أصحاب هذا الأصل مع اتفاقهم على انبثاخ خلافة الخلفاء الثلاثة وعلى انبثاخ القدر وأن الله خلق أفعال العباد ونزاع أصحاب أحد في هذا الأصل معروف وغير واحد من أصحاب أحد وغيرهم كان عقيل والقاضي أبي حازم وغيرهما ينتهون المعجزات بان الرب حكيم لا يجوز في حكمه اظهار المعجزات على يد الكذاب وكذلك قال أبو الخطاب وغيره وكذلك أصحاب مالك والشافعي ولعل أكثر أصحاب أبي حنيفة يقولون بانثبات الحكمة في أفعاله أيضا (الوجه الثاني) أن يقال لا نسلم أن تصديق الرسول لا يمكن الا بطريق الاستدلال بالمعجزات بل طريق الدلالة على صدقه متعددة غير طريق المعجزات كقديس في غيره هذا الموضع ومن قال انه لا طريق الا ذلك كان عليه الدليل وهو لم يذكر دليلا على النقي (الوجه الثالث) أن يقال لا نسلم أن دلالة المعجزة على الصدق موقوفة على أنه لا يجوز أن يفعل ما ذكر بل دلالة المعجزة على الصدق دلالة ضرورية لا تحتاج إلى طرفان اقسم ان المعجزة تدعو إلى النبوة ووجب علما

وتفسير أبي بكر عبد العزيز وتفسير أبي الشيخ الاصبهاني وتفسير أبي بكر بن مردويه وما قبل هؤلاء من التفسير مثل تفسير أحمد بن حنبل واسحق بن ابراهيم وبنو بن مخلد وغيرهم ومن قبلهم مثل تفسير عبد بن جريد وتفسير عبد الرزاق ووكيع بن الجراح فيها من هذا الباب الموافق لقول المثبتين ما لا يكاد يحصى وكذلك الكتب المصنفة في السنة التي فيها آثار النبي صلى الله عليه وسلم والصحابه والتابعين وقال أبو محمد حرب بن اسمعيل الكرماني في مسائله المعروفة التي نقلها عن أحمد واسحق وغيرهما وذكر معهما الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابه وغيرهم ما ذكر وهو كتاب كبير مصنفه على طريقة الموطأ وهو من المصنفات قال في آخره في الجامع باب القول في المذهب هذا مذهب أئمة العلم وأصحاب الاثر وأهل السنة المعروفين بها المقتضى هم فيها وأدركت من أدركت من علماء أهل العراق والحجاز والشام وغيرهم علماني خالف شيئا من هذه المذاهب أو طعن فيها أو طاب قائمها فهو مستبعد خارج من الجماعة نازل من منبر السنة وسبيل الحق وهو مذهب أحمد واسحق بن ابراهيم بن مخلد وعبد الله بن الزبير الحميدي وسعد بن منصور وغيرهم ممن حالسنا وأخذنا عنهم العلم وذكر الكلام في الايمان والقدر

والوعد والامامة وما أخبره الرسول من أشراف الساعق وأمر البرزخ والشامة وغير ذلك إلى أن قال وهو سبحانه ما من خلقه لا يتحاوون علمه مكان ولله عرش والعرش جليح يحاونه وله حد الله أعلم بحمد الله على عرشه عز كره تعالى جده ولا اله غيره والله

تعالى سميع لا يشاء بصير لا يربأ علم لا يحجل جواد لا يجل حليم لا يحجل حفيظ لا ينسى يقظان لا يسهر يقرب لا يفعل يشكلم ويحقر
ويسمع وبصير وينظر ويقض ويبسط ويفرح ويحب ويكره (١٣) ويبغض ويرضى ويسخط ويقضب ويرجو ويعفو

ويعفو ويعطى وينع ويذل كل
الى الله السماء الدنيا كصف شاه
وكشاه ليس كمثل شئ وهو السميع
الصبراني أن قال لم يزل الله
مشكاملنا فصار له الله أحسن
الخالقين وقال الفقه الحافظ أبو
بكر الأثرم في كتاب السنة وقد نقله
عنه الخلال في السنة ثنا إبراهيم
ابن الحارث يعني العبادي حدثني
القيس بن يحيى سمعت إبراهيم بن
الاشعث قال أبو بكر هو صاحب
الفضل سمعت الفضل بن عباس
يقول ليس لسان نوطهم في الله
كف وكف لسان الله وصف نفسه
فأبلغ فقال قل هو الله أحد الله
الصدل بلدولم يولم يكن له كفوا
أحد فلاصفه أبلغ عما وصف به
نفسه وكل هذا التزول والاضمح
وهذه المباهة وهذا الاطلاع كشاه
أن ينزل وكشاه أن يباهي وكشاه
أن يطلع وكشاه أن يهضك فليس
لنا أن نؤهم كف وكف وإذا
قال لك الجهمي أنا ككفر برب
عن مكانه فقل أنت أنا ومن يرب
يفعل ما يشاء وقد كرهه الكلام
الاخير عن الفضل بن عباس
البحاري في كتاب خلق الافعال هو
وعنه من أمسه السنة وتافوه
بالفضل قال البخاري وقال الفضل
ابن عباس إذا قال لك الجهمي أنا
ككفر برب زول عن مكانه فقل أنا
أومن يرب يفعل ما يشاء قال
البحاري وحديث يزيد بن هارون عن
الجهمة فقال من زعم أن الرحمن
على العرش استوى على خلاف

ضرور بإبان الله أظهرها صدقه كأن من قال الملك من الملوك أن كنت أرسلتني الى هؤلاء
فانقص عادتكم وهم واقعد ثلاث مرات ففعل ذلك الملك علم بالضرورة أنه فعل ذلك لأجل صدقه
(الوجه الرابع) قول من يقول لم يزل الله المجرة على انصدق للزم بحزم الباري عن تصديق رسوله
والبحر متبع عليه لانه لا طريق الى التصديق الا بالمجرة وهذه طريقة كثير من أصحاب الاشعري
ومن وافقهم وهي طريقة القاضي أبي بكر والقاضي أبي يعلى وغيرهما والاولى طريقة كثير
منهم وايضا وهي طريقة أبي المعالي ومن اتبعه وكلاهما طريقة الاشعري وعلى هذا ظاهر المجرز
على بدالكذب المذمى لشدة هبل هو ممكن مقدور أو لا على القولين (الوجه الخامس) أن
يقال قوله انهم موقوف على أن كل من صدقه الله فهو صادق انما يصح لو كانت المجرة منزلة
التصديق بالقول وهذا فيه نزاع فمن الناس من يقول بل هي منزلة انشاء الرسالة والانسان
لا يحجل التصديق والتكذيب فقول القائل لغيره أرسلتكم أو وكلكم أو نحو ذلك انشاء وإذا
كانت دلالة المجرة على الانشاء فالرسالة لم يكن ذلك موقفا على أنه لا يفعل الا لغرض ولا على أنه
لا يفعل القبيح كالانشاء بالاهم والنهي ونحو ذلك (الوجه السادس) أن يقال قوله
لانه اذا استحال أن يفعل لغرض استحال أن يظهر المجرة لأجل التصديق يجب عنه من
يقول انه لا يفعل شئ لأجل شئ بانه قد يفعل المتلازمين كما يفعل سائر الادلة المستتزمة لدلولها
ففعل الخلوقات الدالة على وجوده وقدرته وعلمه ومشيئته وهو قد أراد خلقها وأراد أن تكون
مستتزمة لمسلدلولها دالة عليه لمن تظفر فيها كذلك فما خلق المجرة وأراد خلقها وأراد أن تكون
مستتزمة لدلولها الذي هو صدق الرسول دالة على ذلك لمن نظر وإذا أراد خلقها وأراد هذا
التلازم حصل المقصود من دلالة تعالى الصدق وان لم يجعل أحد المرادين لأجل الاخر
المقصود يحصل بإرادتهما جميعا فان قيل المجز لا يدل بنفسه وانما يدل العلم بان فاعله أراد به
التصديق قبل هذا موضع التزاع ونحن ليس مقصودنا نصر قول من يقول انه يفعل الحسن
بل هذه القول مخرج عن غرضنا والمقصود أن تبين حجة القائلين بالقول الاخر وأرباب هذا
القول يخبرون من المنزلة والشعة وأما قوله اذا كان فاعلا للشيء حاز أن يصدق الكذاب هذه
الحجة ثانية (وجواب ذلك أن يقال) ليس في المسلمين من يقول ان الله تعالى يفعل ما هو
قيح منه ومن قال انه خالق افعال العباد يقول ان ذلك الفعل القيح منهم لانه كما صار لهم
لاله ثم منهم من يقول انه فاعل ذلك الفعل والاكثر من يقولون ان ذلك الفعل مفعول له وهو فعل
للعبد وأما من خرق العادة فليست فعلا للعباد حتى يقال انها قيح منهم فلو فعل ذلك كان
قيحاً منه لامن العبد والرب منزعة عن فعل القيح فن قال انما خلق الله ما هو ضار للعباد جاز أن
يفعل ما هو ضار كان قوله باطلا كذلك اذا جاز أن يخلق فعل العبد الذي هو قيح من العبد ليس
خلفه قيحاً منه لم يستزم أن يخلق ما هو قيح منه لافعل للعبد فيه وتصديق الكذاب انما يكون
بأخباره صادق سواء كان ذلك بقول أو بفعل يجري مجرى القول وذلك مجتمع منه لانه صفة نقص
وانه منزعة عن النقص بالنقل والاتفاق العقلاء ومن قال انه لا يتصور منه فعل قيح بل كل ما يمكن
فعله فهو حسن اذا فعله يقول ان ما يستزم سلب صفات الكمال واثبات النقص فهو مجتمع
عليه كالمجرز والجهل ونحو ذلك والكذب صفة نقص بالضرورة والصدق صفة كمال وتصديق

ما تقرر في قلوب العامة فهو جهمي وقال الخلال في كتاب السنة أخبرني جعفر بن محمد القريابي حدثنا أحمد بن محمد المقدسي حدثنا سليمان
ابن حرب قال سأل بشر بن السري حاد بن زيد فقال يا أبا سمعيل الحديث الذي جاء من ليل الله الى السماء الدنيا يقول من مكان الى

مكان فسكت جاد بن زيد ثم قال هو في مكانه يقرب من خلقه كيف يشاء وقال أبو الحسن الأشعري في كتاب المقالات لما ذكر مسألة أهل السنة وأهل الحديث فقال لا يصدقون بالأحاديث (١٤) التي جاءت عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الله ينزل إلى سماء الدنيا

فيقول هل من مستغفر لك جاءه الجسد من النبي صلى الله عليه وسلم يأخذون الكتاب والسنة كما قال تعالى فات تناز بعني في من قرئوه إلى الله والرسول ويؤدون اتباع من سلف من أئمة الدين وأن لا يحدثوا في دينهم ما لم يأذن به الله ويعتزون بأن الله يحيي قوم القياصة كما قال وجاء ربك والملك صفا صفا وأن الله يقرب من خلقه كيف يشاء كما قال ونحن أقرب إليه من حسبي الوليد قال الأشعري وبكل ما ذكرنا من أقوالهم فنقول والله نذهب وقال أبو عثمان اسمعيل الصابوني للمقب شيخ الإسلام في رسالته المشهورة في السنة وقد ذكر ذلك أبو القاسم التميمي في كتاب الحجة في بيان المحجة قال ويثبت أصحاب الحديث نزول الرب سبحانه وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا ليس غير تشبهه بنزول المخلوقين ولا تمثيل ولا تكيف بل يشبهونه ما أنشئه رسول الله صلى الله عليه وسلم ويشتهون فيه إليه ويحجرون الخبر الصحيح الواردة كره على ظاهره ويكون علمه إلى الله تعالى وكذلك يشبهون ما أنزل الله في كتابه من ذكر الحجة والاثبات في ظلال من الغمام والملائكة وقوله عز وجل وجاء ربك والملك صفا صفا وقال سمعت الحاكم أبا عبد الله الحافظ يقول سمعت أبا راهيم بن أبي طالب يقول سمعت أجدن سعيد بن أراهيم أبا عبد الله الرباطي يقول حضرت مجلس الأمير عبد الله بن طاهر ذات

الكاذب نوع من الكذب كما أن تكذيب الصادق نوع من الكذب وإذا كان الكذب صفة نقص امتنع من الله ما هو نقص (وهذا المقام) له بسط مذكور في غير هذا الموضوع ونحن لا ن قصد تصويب قول كل من انتسب إلى السنة بل نبين الحق والحق أن أهل السنة لم يتفوقوا على خطأ ولم تنفرد الشيعة عنهم قط بصواب بل كل ما خالفته فيه الشيعة جميع أهل السنة فالسنة فيه مختلئون كما أن ما خالفته فيه اليهود والنصارى لجوع المسلمين فهم فيه ضالون وإن كان كثير من المسلمين قد يخطئ ومن وافقهم جهنم من صفوان من المشركين القدر على أن الله لا يفعل شأنا بحكمة ولا سب وأنه لا فرق بالنسبة إلى الله بين الأمور والمخلوقات ولا يجب بعض الأفعال وبعض بعضها فبقوله فاسد مخالف للكتاب والسنة واتفاق السلف وهو لا أعقد بمحزون عن بيان امتناع كسب من النقائص عليه لاسما إذا قال من قال منهم أن تنزيهه عن النقائص لم يعلم بأعلى بل بالسبع فإذا قيل لهم قلتم أن الكذب يمنع عليه قالوا لأنه نقص والنقص عليه محال فيقال لهم عندكم أن تنزيهه عن النقائص لم يعلم إلا بالأجاع ومعلوم أن الأجاع منع على تنزيهه عن الكذب فإن صح الاحتجاج على هذا بالأجاع فلا حاجة إلى هذا التطويل وأيضاً فالكلام إنما هو في العبارة الدالة على المعنى وهذا كما قاله بعضهم أنه لا يجوز أن يتكلم بكلام ولا يعنى به شيئاً وقال خلافاً لمحمودية ومعلوم أن هذا القول لم يقبله أحد من المسلمين وإنما النزاع في هل يجوز أن ينزل كلاماً لا يعلم العباد معناه لأنه هو في نفسه لا يعنى به شيئاً ثم يتدبر أن يكون في هذا نزاع فإنه احتج على ذلك بأن هذا عيب والعيب على الله ممنوع وهذا المحج يجوز على الله فعل كل شيء لا يزيهه عن فعل هذا وأمثاله من تناقض الموازين لقول الجهمية الخيرية في القدر كثير لكن ليس هذا القول أئمة السنة ولا جهوهم

(فصل) قال ومنها لا يصح أن يوصف الله أنه غفور رحيم فعولان الوصف بهذه إنما يثبت لو كان الله مستحقاً للعقاب في حق الفساق بحيث إذا أسقط عنهم كان غفوراً غفواً رحماً وإنما يستحق العقاب لو كان العصيان من العبد لا من الله (فقال الجواب من وجوه أحدها) إن كثيراً من أهل السنة يقولون لا نسلم أن الوصف بهذا إنما يثبت لو كان مستحقاً للوصف بهذا أثبت إذا كان قادراً على العقاب مع قطع النظر عن الاستحقاق فإن تخصص الاستحقاق بهذه الأمور يقتضي أنه يستحق شياً دون شيء وهذا متعذر وهو لا بد أن يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد فإذا كان قادراً على أن يعذب العصاة وهو يفعل ما يشاء صح منه مغفرته وحمله وعفوه (الثاني أن يقال) إن قول القائل يستحق العقاب يعنى به أن عقابه للعصاة عدل منه أو يعنى أنه محتاج إلى ذلك أما الأول فهو متفق عليه فإن عفو به للعصاة عدل منه باتفاق المسلمين وإذا كان كذلك كان عفوهم ومغفرته إحساناً منه فضلاً وهذا يقول به من يقول أنه خلق أفعالهم فالقائلون بأنها أفعال الله مخلوقة والقائلون بأنها أفعال له كسب لهم متفقون على أن العقاب عدل منه (الثالث أن يقال) المغفرة والرحمة والعفو أمان أن يوصف بها وإن كان العقاب قبيحاً على قول القائلين بذلك وأما أن لا يوصف بها إلا إذا كان العقاب سائغاً غير قبيح فإن كان الأول فزم أن لا يكون غفاراً من تاب وآمن وعمل صالحاً ثم اهتدى لأن عقاب هؤلاء قبيح والمغفرة لهم واجبة عند أهل هذا القول ويلزم أن لا يكون رحيماً لمن يستحق الرحمة من

يوم وحضره اصبح بن ابراهيم يعني ابراهيم راهو به فسل عن حديث النزول صحيح هو قال نعم فقال له بعض قوادع عبد الله الانبياء يا ابا يعقوب انزع من الله ينزل كل ليلة قال نعم قال كيف ينزل قال اسبح أنبته فوق حتى أصفك النزول فقال الرجل أنبته فوق

فقال اصبح قال الله عز وجل وجاء ربك والملك صفاة فقال له الامير عبد الله يا ابا يعقوب هذا يوم القيامة فقال اصبح قال الله الامير ومن يحيى يوم القيامة من عبده اليوم وروى باسناده عن اصبح بن ابراهيم قال (١٥) قال الامير عبد الله بن طاهر يا ابا يعقوب هذا

الانبياء والمؤمنين ويزن ان لا يكون غفوراً رحيماً الى ظلم ثم يدل حسنا بعد سوء ولما كان القرآن قد اثبت انه غفار للتائبين رحيم بالمؤمنين علم انه موصوف بالمغفرة والرحمة وان كان العقاب منه متعاقبة قد يران يكون مستحقا للعقاب فلا يمتنع ان يوصف بالمغفرة والرحمة كما في مغفرته ورحمته لمن لا يحسن عقابه عندهم (الرابع) ان الغضبان من الصديقين انه فاعله عند الجمهور ويعني انه كلسه لا فاعله عند بعضهم وهذا القدر يستحق الانسان ان يعاقب الظالم فاستحقاق الله عقاب الظالم اولى بذلك وما كونه خافاً لذلك فذلك امر يعود اليه وله في ذلك حكمة عند الجمهور القائلين بالحكمة وذلك لا يضلر الا للحض المشيئة عندهم لا يعطل بالحكمة

(فصل) قال ومنه انه يلزم تكليف ما لا يطاق لانه كلف الكافر بالايمان ولا قدرته عليه وهو قبيح عقلاً والاسع قد منع منه قال الله تعالى لا يكلف الله نفساً الا وسعها (واجواب) من وجوه (أحدها) ان المتبين للقدر لهم في قدرة العبد قولان أحدهما ان قدرته لا تكون الا مع الفعل وعلى هذا فالكافر الذي سبق في علم الله انه لا يؤمن لا يقدر على الايمان ابداً وما ذكره واراد على هؤلاء والثاني ان القدرة نوعان فالقدرة المشروطة في التكليف تكون قبل الفعل وبدون الفعل وقد تبقى الى حين الفعل والقدرة المستلزمة للفعل لا بد ان تكون موجودة عند وجوده وأصل قولهم ان الله خص المؤمنين بنعمة تهتدون به لم يعطها للكافر وان العبد لا بد ان يكون قادراً حين الفعل خلافاً لما زعم انه لا يكون قادراً الا قبل الفعل وأن النعمة على الكافر والمؤمن سواء وان كان لا بد من قدرته حال الفعل فاذا كان قادراً قبل الفعل وبقيت القدرة الى حين الفعل لم ينقض هذا أصلهم لكن بحجة القدرة الصالحة للضدين يشترط فيها المؤمن والكافر فلا بد للمؤمن ما يخصه الله به من الاسباب التي بها يكون مؤمناً وهذا يدخل فيه ارادة الايمان وهذه الارادة يدخلون فيها جملة القدرة المقارنة للفعل وهو نزاع لفظي وقد سبق هذا في غير هذا الموضع كما تقدم وحشد فاعلى قول الجمهور من أهل السنة الذين يقولون ان الكافر يقدر على الايمان يبطل هذا الاراد وعلى قول الاخرين فانهم يلزمونه وائى القولين كان هو الصواب فهو غير عار بعن أقوال أهل السنة والله الجمد (الوجه الثاني) ان يقال تكليف ما لا يطاق على وجهين الاول ما لا يطاق للجزء عنه كتكليف الزمن المشي وتكليف الانسان الطيران ونحو ذلك فهذا غير واقع في الشرع عند جماهير أهل السنة المتبين للقدرة وليس فيما ذكره ما يقتضي لزوم وقوع هذا والثاني ما لا يطاق للاشتغال بضده كاشتغال الكافر بالفساد فانه هو الذي صده عن الايمان وكالمساعد في حال قعوده فان اشتغاله بالقعود عنه ان يكون قائماً والارادة الحازمة لاحد الضدين تنافي ارادة الضد الآخر وتكليف الكافر بالايمان من هذا الباب ومثل هذا ليس قبيح عقلاً عند أحد من العقلاء بل العقلاء متفقون على امر الانسان ونهيه بما لا يقدر عليه حال الاحرار والتهنى لا اشتغاله بضده اذا أمكن ان يترك ذلك الضد ويقتل الضد المأمور به وانما النزاع هل يسمى هذا تكليف ما لا يطاق لكونه تكليفاً بما انتفت فيه القدرة المقارنة للفعل فن المتبين للقدرة من يدخل هذا في تكليف ما لا يطاق كما يقوله القاضي أبو بكر والقاضي أبو يعلى وغيرهما

الانبياء والمؤمنين ويزن ان لا يكون غفوراً رحيماً الى ظلم ثم يدل حسنا بعد سوء ولما كان القرآن قد اثبت انه غفار للتائبين رحيم بالمؤمنين علم انه موصوف بالمغفرة والرحمة وان كان العقاب منه متعاقبة قد يران يكون مستحقا للعقاب فلا يمتنع ان يوصف بالمغفرة والرحمة كما في مغفرته ورحمته لمن لا يحسن عقابه عندهم (الرابع) ان الغضبان من الصديقين انه فاعله عند الجمهور ويعني انه كلسه لا فاعله عند بعضهم وهذا القدر يستحق الانسان ان يعاقب الظالم فاستحقاق الله عقاب الظالم اولى بذلك وما كونه خافاً لذلك فذلك امر يعود اليه وله في ذلك حكمة عند الجمهور القائلين بالحكمة وذلك لا يضلر الا للحض المشيئة عندهم لا يعطل بالحكمة

(فصل) قال ومنه انه يلزم تكليف ما لا يطاق لانه كلف الكافر بالايمان ولا قدرته عليه وهو قبيح عقلاً والاسع قد منع منه قال الله تعالى لا يكلف الله نفساً الا وسعها (واجواب) من وجوه (أحدها) ان المتبين للقدر لهم في قدرة العبد قولان أحدهما ان قدرته لا تكون الا مع الفعل وعلى هذا فالكافر الذي سبق في علم الله انه لا يؤمن لا يقدر على الايمان ابداً وما ذكره واراد على هؤلاء والثاني ان القدرة نوعان فالقدرة المشروطة في التكليف تكون قبل الفعل وبدون الفعل وقد تبقى الى حين الفعل والقدرة المستلزمة للفعل لا بد ان تكون موجودة عند وجوده وأصل قولهم ان الله خص المؤمنين بنعمة تهتدون به لم يعطها للكافر وان العبد لا بد ان يكون قادراً حين الفعل خلافاً لما زعم انه لا يكون قادراً الا قبل الفعل وأن النعمة على الكافر والمؤمن سواء وان كان لا بد من قدرته حال الفعل فاذا كان قادراً قبل الفعل وبقيت القدرة الى حين الفعل لم ينقض هذا أصلهم لكن بحجة القدرة الصالحة للضدين يشترط فيها المؤمن والكافر فلا بد للمؤمن ما يخصه الله به من الاسباب التي بها يكون مؤمناً وهذا يدخل فيه ارادة الايمان وهذه الارادة يدخلون فيها جملة القدرة المقارنة للفعل وهو نزاع لفظي وقد سبق هذا في غير هذا الموضع كما تقدم وحشد فاعلى قول الجمهور من أهل السنة الذين يقولون ان الكافر يقدر على الايمان يبطل هذا الاراد وعلى قول الاخرين فانهم يلزمونه وائى القولين كان هو الصواب فهو غير عار بعن أقوال أهل السنة والله الجمد (الوجه الثاني) ان يقال تكليف ما لا يطاق على وجهين الاول ما لا يطاق للجزء عنه كتكليف الزمن المشي وتكليف الانسان الطيران ونحو ذلك فهذا غير واقع في الشرع عند جماهير أهل السنة المتبين للقدرة وليس فيما ذكره ما يقتضي لزوم وقوع هذا والثاني ما لا يطاق للاشتغال بضده كاشتغال الكافر بالفساد فانه هو الذي صده عن الايمان وكالمساعد في حال قعوده فان اشتغاله بالقعود عنه ان يكون قائماً والارادة الحازمة لاحد الضدين تنافي ارادة الضد الآخر وتكليف الكافر بالايمان من هذا الباب ومثل هذا ليس قبيح عقلاً عند أحد من العقلاء بل العقلاء متفقون على امر الانسان ونهيه بما لا يقدر عليه حال الاحرار والتهنى لا اشتغاله بضده اذا أمكن ان يترك ذلك الضد ويقتل الضد المأمور به وانما النزاع هل يسمى هذا تكليف ما لا يطاق لكونه تكليفاً بما انتفت فيه القدرة المقارنة للفعل فن المتبين للقدرة من يدخل هذا في تكليف ما لا يطاق كما يقوله القاضي أبو بكر والقاضي أبو يعلى وغيرهما

عن هذا الشيخ ما طالع الى ان سألته عن مثل هذا قال اصبح فقلت له اذا أتيت مؤمناً أن لا تبارى فعل ما يباين ليس محتاج أن تسألني فقال البيهقي حدثنا أبو عبد الله الحافظ سمعت أبا جعفر محمد بن صالح بن هاني سمعت أبا جعفر بن سلة يقول سمعت أبا جعفر بن ابراهيم الحنظلي

يقول جعني وهذا المتبع يعني ابراهيم بن ابي صالح مجلس الامير عبد الله بن طاهر فسأني الامير عن اخبار النزول فسردها فقال ابراهيم
كثرت برب يرسل من سماء الى سماء فقلت آمنت (١٦) برب يفعل ما يشاء فرضي عبد الله كلامي وانكر على ابراهيم قال هذا معنى

الحكاية * وروي ابو اسحق
الانصاري باسناداه عن حرب
الكرماني قال سئلت عن ابراهيم
لا يجوز اخوض في امر الله تعالى
كيجوز اخوض في فعل المخلوقين
لقوله تعالى لا يسئل عما يفعل وهم
يسألون ولا يجوز لاحد ان يتوهم
على الله تعالى بصفاته وافعاله
يعني كاتوهم فهمهم وانما يجوز
النظر والتفكير في امر المخلوقين
وذكر انه يمكن ان يكون الله
موصوفا بالنزول كل ليلة اذا مضى
ثلثها الى السماء الدنيا كاشاء
ولا يسئل كيف نزله لان الخلق
يستمع ما شاء كاشاء وعن حرب
قال قال اسحق بن ابراهيم ليس
في النزول وصف وقال ابو بكر
الخلال في كتاب السنة اخبرني
يوسف بن موسى ان ابا عبد الله
يعني احمد بن حنبل قيل له اهل
الجنة ينظرون الى ربهم عز وجل
ويكلمونه ويكلمهم قال نعم ينظرون
اليهم وينظرون اليه ويكلمهم
ويكلمونه كيف شاء واذا شاء قال
واخبرني عبد الله بن حنبل قال
اخبرني ابي حنبل بن اسحق قال
قال هي تحسن ثوبن بان الله على
العرش كيف شاء وكاشاء الاحد ولا
صفة بانها واصف او تحدد احد
فصفات الله ومثله وهو كما وصف
نفسه لا تدرك الالباب بخد ولا غاية
وهو يدرك الاضداد وهو عالم
الغيب والشهادة وسلام القرب
ولا يدركه وصف واصف وهو كما
وصف نفسه وليس من الله شيء

ويقولون ما لا يطاق على وجه من منه ما لا يطاق للجزء عنه وما لا يطاق للاستقلال بشده ومنهم من
يقول هذا لا يدخل فيما لا يطاق وهذا هو الاشبه بما في الكتاب والسنة وكلام السلف فانه لا يقال
للمستطيع المأمور بالخروج اذ لم يخرج انه كلف ما لا يطاق ولا يقال لمن امر بالطهارة والصلاة فقل
ذلك كسائر ان كلف ما لا يطاق وقوله تعالى وكان لا يستطيعون معاليهم فانه هذا فان جميع
الناس قبل الفعل ليس معهم القدرة الموجبة لفعل فلا يخص بذلك العصاة بل المراد انهم
يكرهون سماع الحق كراهة شديدة لا تستطيع انفسهم بمعلة بعضهم لذلك لا يجوز عنه كما ان
الحاسد لا يستطيع الاحسان الى المحسود لبغضه لا لجزئه وعدم هذه الاستطاعة لا تمنع الامر
والتهي فان الله يأمر الانسان بما يكرهه وينها عما يحبه كما قال تعالى كتب عليكم القتال
وهو تركه لكم وقال وامن خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى وهو قادر على فعل ذلك اذا
اراد وعلى ترك ما نهى عنه وليس من شرط المأمور به ان يكون العبد مريدا له ولا من شرط
المنهى عنه ان يكون العبد كارها له فان الفعل يتوقف على القدرة والارادة والمشيروط في
التكليف ان يكون العبد قادرا على الفعل لان يكون مريدا له لكنه لا يوجد الا اذا كان مريدا
له والارادة شرط في وجوده لا في وجوبه (الوجه الثالث) ان تكليف ما لا يطاق اذا فسره به
الفعل الذي ليس له قدرة عليه تفارق مقدورها كان معنى امتناعه بهذا التفسير مورد
الترافع يحتاج بقية الى دليل (الوجه الرابع) ان من اهل الانبياء القدر من يجوز تكليف
ما لا يطاق للجزء عنه بل من غايتهم من يجوز تكليف المتنع لانه وبعضهم يدعي ان ذلك
واقع في الشريعة كتكليف ابي لهب الايمان مع تكليف تصديق خيرا لله انه لا يؤمن وهذا
القول وان كان مرجوحا لكن هذا القدر لم يذكر دليل على ابطال ذلك ولا على جواب
معارضته بل اكتفى بمجرد قوله وهو قبيح عقلا وهؤلاء يقولون لا مجال للعقل في تحسين ولا
تقبيح فان لم يكمل العبد في هذه الاوامر لم يكن ما ذكره حجة عليهم فضلا عن ان يكون حجة على
غيرهم من اهل الانبياء القدر او على المشيئة لخالفة ابي بكر وعن رضى الله تعالى عنهما
(فصل) قال ومنها انه يلزم ان تكون افعاله الاختيارية الواقعة بحسب قصدنا ودواعينا
مثل حركتنا غيرة وسيرة وحركة البطش باليد والرجل في الصنائع المطلوبة لنا كالافعال
الاضطرارية مثل حركة النبض والوقوع من شاطئ بايقاع غيره لكن الضرورة قاضية بالفرق
بينهما فان كل عاقل يحكم بانا قادرين على الحركة الاختيارية وغير قادرين على الحركة الى السماء
من الطيران وغير ذلك قال ابو الهذيل العلاف جابر بشر اعقل من بشر لان جابر بشر لو اثبت به
الى جدول صغره وضربه لبعوره فانه يظفره ولو اثبت به الى جدول كبير لم يظفره لانه يفرق بين
ما يقدر على ظفره وما لا يقدر عليه وبشر لا يفرق بين المقدور عليه وغير المقدور (والجواب)
ان هذا انما يلزم من يقول ان العبد لا قدرته على افعاله الاختيارية وليس هذا قول امام
معروف ولا طائفة معروفة من الطوائف من اهل السنة بل ولا من طوائف المشيئة القدر لا
ما يحكي عن الجهم من صفوان وغلاة المثبتة انهم سلموا العبد قدرته وقالوا ان حركته كحركة
الاختصار بالرياح من التقلد واشد الطوائف رضى با من هؤلاء هو الاشعري ومن وافقه
من اصحاب مالك والشافعي واحمد وغيرهم وهو مع هذا اثبت العبد قدرة محدثة واختيارا

محدد ولا يلائم علم قدرته احدث غلب الاشياء كلها بعلمه وقدرته وسلطانه ليس كشئ هو السميع البصير وكان الله قبل
ان يكون شئ والله هو الاول وهو الآخر ولا يلائم احد حصفاته * قال واخبرني علي بن عيسى ان حنبلا حدهم قال سألت ابا عبد الله

عن الاعداء التي تروى ان الله تبارك وتعالى ينزل الى السماء الدنيا وان الله يرضق نفسه وما يشاء هذه الاحاديث فقال ابو عبد الله نؤمن بها ونصدق بها ولا كيف ولا معنى أى لا تكبر فيها ولا تحرفها (١٧) بالتأويل فنقول معها كذا ولا زعمنا شيئا وتعلم ان

ما جاء به الرسول حتى اذا كان باسانيد صحاح ولا ترد على الله قوله ولا يوصف الله بما كثر مما وصف به نفسه بلاحد ولا تأخذه لى كنهه شيء وقال حبيل في موضع آخر عن اجد قال ليس كنهه شيء في ذاته كما وصفه نفسه قد اجل تبارك وتعالى بالصفة لنفسه فخذ لنفسه صفة ليس يشبهه شيء فعباد الله بصفاته غير محدودة ولا معلومة بالامساك وصف به نفسه قال فيومسبح بصير بلاحد ولا تقدير ولا يبلغ الواسفون صفته وصفاته مشهورة ولا تعدى القرآن والحديث فنقول كما قال ونصفه كما وصف نفسه ولا تعدى ذلك ولا تنفقه صفة الواسفين نؤمن بالقرآن كله بحكمه ومثابه ولا نزيل عنه صفته من صفاته لشاعة شعت وما وصفه نفسه من كلام ونزل وخالفه بعبده يوم القيامة ووضع كتفه عليه هذا كله يدل على ان الله تبارك وتعالى يرى في الآخرة والتعدي هذا كله بدعة والتسليم لله بامر به بغير صفة ولا حد الاما وصفه نفسه بسميع بصير لم يزل مشككنا عما غفروا عالم الغيب والشهادة سلام الغيوب فهذه صفات وصف بها نفسه لا تدفع ولا ترد وهو على العرش بلا حد كما قال تعالى ثم استوى على العرش كفضاء المشيئة المعز وجل والاستطاعة له ليس كنهه شيء وهو خالق كل شيء وهو كما وصف نفسه بسميع بصير بلاحد ولا تقدير قال ابراهيم لاييه باليت لم قصد

ويقول ان الفعل كسب العبد لكنه يقول لا تأتير لقدرة العبد في ايجاد المقدور فلهذا قال من قال ان هذا الكسب الذي ائتمه الاشعري غير معقول وجهه راجع الى اثبات على ان العبد فاعل لفعله حقيقة وله قدرة واختيار وفقدرة مؤثرة في مقدوره كما تؤثر القوى الطائفة وغير ذلك من الشروط والاسباب فلهذا كررنا بانه جمهور اهل السنة وقد قلنا غير مرة نحن لا ننكر ان يكون في بعض اهل السنة من يقول الخطأ لكن لا يتفقون على خطأ كما تنفق الامامية على خطأ بل كل مسألة خالفت فيها الامامية اهل السنة فالصواب فيها مع اهل السنة واما امتنا زعمنا فيه اهل السنة وتنازعنا فيه الامامية فذلك لاختصاصه باهل السنة والامامية وبالجملة بجمهور اهل السنة من السلف والخلف يقولون ان العبد له قدرة وارادة وفعل وهو فاعل حقيقة والله خالق ذلك كله كما هو خالق كل شيء كدل على ذلك الكتاب والسنة قال تعالى عن ابراهيم ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذرئتنا امية مسلمة لك وقال تعالى عن ابراهيم رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي وقال تعالى وجعلناهم ائمة يهدون بامرنا لما صبروا وقال تعالى وجعلناهم ائمة يهدون بامرنا واوحينا اليهم فعل الخيرات واقيم الصلاة واتوا بالذكاة وقال ان الانسان خلقى هلوعا اذا ناسه الشر جزوعا واذا ناسه الخير متوعا فاخبر ان الله يجعل المسلم مسلما والمقيم للصلاة مقيم الصلاة والامام الهادي اماما هاديا وقال عن المسيح صلى الله تعالى عليه وسلم وجعلني مباركا فيما كتب الى قوله برا والحق ولم يجعلني جبارا شقيا فيمن ان الله هو الذي جعله برا والله لم يجعله جبارا شقيا وهذا صريح بقول اهل السنة في ان الله خالق افعال العباد وقال تعالى عن فرعون وقومه وجعلناهم ائمة يدعون الى النار وقال تعالى ان شامتمكم ان يستقيم وما تشاؤون الا ان يشاء الله رب العالمين وقال تعالى ان هذه نذرة فمن شاء اتخذ الى ربه سبيلا وما تشاؤون الا ان يشاء الله ان الله كان عليا حكيا وقال ان هذه نذرة فمن شاء ذكره فائتت مشيئة العبيد واخبرنا انها لا تكون الا عند الله رب تعالى وقد اخبرنا ان العباد يفعلون ويصنعون ويعملون ويؤمنون ويكفرون ويتقون ويفسقون ويصدقون ويكذبون ويخونون ويخونون في مواضع واخبرنا انهم استطاعة وقوة في غير موضع وائمه اهل السنة وجهودهم يقولون ان الله خلق هذا كله والخلق عندهم ليس هو الخلق فيفرون بين كون افعال العباد مخلوقة مفعولة لرب وبين ان تكون نفس فعله الذي هو مصدر وفعل يفعل فعلا فانهم يفعلون للعبد بمعنى المصدر وليست فعلا لرب تعالى في هذا الاعتبار بل هي مفعولة لرب تعالى لا يتصف بمفعولاته ولكن هذه الشاعات لزمت من لا يفرق بين فعل الرب ومفعوله ويقول مع ذلك ان افعال العباد فعل الله كما يقول ذلك الجمهور من صفوان وموافقه والاشعري واتباعه ومن وافقه من ائمة ائمة ولهذه الشاعات اولها البحث في هذا الموضوع كما قد بسط في موضعه وكذلك ايضا لزمت من لا يثبت في المخالقات اسبابا وقوى وطائفة ويقولون ان الله يفعل عندها لا يفعلون ان لا يكون فرق بين القادر والعاجز وان أثبت قدرة وقال انها مقترنة بالكسب قيل لم تثبت فرقا مفعولا بين ما تثبت من الكسب ونفيه من الفعل ولا بين القادر والعاجز اذ كان مجرد الاقتران لا اختصاص بالقدرة فان فعل العبد يقاير حياته وعلمه وارادته وغير ذلك من صفاته فاذا لم يكن للقدرة تأثير لا مجرد

(٣٥ - منهاج ثاني) ما لا يسع ولا يصرف فنثبت ان الله سميع بصير صفاته منه لا تعدى القرآن والحديث والخبر بفعله الله ولا تعلم كيف ذلك الا بتصديق الرسول صلى الله عليه وسلم وتبني القرآن لا يصفه الواسفون ولا يجحد أحد تعالى الله عما تقول

الجهمية والمشيئة فانت له والمشيئة ما يقولون قال من قال بصر كعصرى ويد كيدى وقدم كقدمى فقد نسبته الله بخلافه وهذا الجحد وههنا كلام مسوء وهذا المحمود والكلام فيه للأحبه (١٨) وقال محمد بن مخلد قال أجد نصف الله بما وصفه بنفسه وبما

وصفه بدرسوله وقال يوسف بن موسى ان أبا عبد الله قل له ولا يشهر ناسنا ثم ان خلقه ولا يشهر ثم من خلقه قال نعم ليس كذلك ثم فقول أجد انه ينظر اليهم ويكلمهم كيف شاء وإذا ساء قوله هو على العرش كيف شاء وكما شاء وقوله هو على العرش بلا حجب كما قال ثم استوى على العرش كيف شاء المشيئة السه والاسطةاعة له ليس كذلك شيء يبين أن نظيره وتكملة وعاءه على العرش واستواءه على العرش مما يتعلق بمشيئته واستطاعته وقوله بلا حجب ولا صفة يبلغها واصف أو يحسنه أحد في به اساطعة علم الخلق به وأن يحذوه أو يصقوه على ما هو عليه إلا بما أخبر عن نفسه ثم إن أن عقول الخلق لا تحيط بصفاة كما قال السافسي في خطبة الرسالة الجدلثة التي هو كما وصفه بن نفسه وفوق ما وصف به خلقه ولهذا قال أجد لا أدركه الأبصار مجرد ولا غاية ففى أن يدرك له حدا أو غاية فهذا أصح القولين فى تفسير الأدراك وقد بسط الكلام على شرح هذا الكلام فى غير هذا الموضع وفى هذا الكلام من فى تحديد الخلق وتقديرهم ربهم وبلوغهم صفته لا ينافى ما منى عليه أجد وغيره من الآية كما ذكره انزال أيضا قال حدثنا أبو بكر المروذى قال سمعت أبا عبد الله لما قيل له روى عن ابن الحسن بن شقيق عن ابن المبارك أنه قيل له كيف تعرف الله عز وجل

الاقتران فلا فرق بين القدرة وغيرها وكذلك قول من قال القدرة مؤثر في صفة الفعل لا في أصله كما يقول القاضي أبو بكر ومن وافقه فانه أثبت تأثيراً بدون خلق الرب فلازم أن يكون بعض الحوادث لم يخلقه الله تعالى وإن جعل ذلك معلقاً بخلق الرب فلا فرق بين الاصل والصفة وأما أئمة السنن وجهوهم فيقولون ما دل عليه الشرع والعقل قال تعالى فسفكناه الى بلد ميت فانزله الماء فاخر جناحه من كل الثرات وقال وما أنزل الله من السماء من ماء فأجابه الأرض فدميتها وقال تعالى يمد يده الى السم من اتبع رضوانه سبل السلام وقال تعالى يضل به كثيراً ويهدي به كثيراً ومثل هذا كثير في الكتاب والسنة يخبر الله تعالى أنه يحدث الحوادث بالاسباب وكذلك دل الكتاب والسنة على اثبات القوى والطبائع التي جعلها الله في الحيوان وغيره كما قال تعالى فانقوا الله ما استطعتم وقال تعالى أولم ير وأن الله الذي خلقهم هو أشد منهم قوة وقال تعالى الله الذي خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفاً وشدة يخلق الذي يشاء وقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا شيء عبد القس ان فذل خستين يجهم الله الحلم والانا فقال أخلقين تخلقت بهما أم خلقين جبلت عليهما فقال بل خلقين جبلت عليهما فقال الحمد لله الذي جعلني على خلقين يجهم الله ومثل هذا كثير ليس هذا موضع بسطه وهو لا يشتون للعبد قدرة ويقولون ان تأثيرها في مقدورها كآثار سائر الاشياء في مسبباتها والسبب ليس مسبباً بالاسباب بل يقتضي ما يعاونه فكذلك قدرة العبد ليست مستقلة بالقصور وما عنده وصارف عنه ما يعارضه ويعوقه وكذلك قدرة العبد وحسنها تعالى خالق السبب وما عنده وصارف عنه ما يعارضه ويعوقه وكذلك قدرة العبد وحسنها ذكره بهذا الامام من الفرق الضرورية بين الافعال الاختيارية الواقعة بحسب قصورنا ودواعينا وبين الافعال الاضطرابية مثل حركة النفس وحركة الواقع من شاطئ باقاع غيره حتى يقول جمع أهل السنة وجماعة أتباعهم ليس عارف ذلك أحد من أئمة المسلمين الذين لهم في الامانة صدق من الصحابة والتابعين لهم باحسان والفقهاء المشهورين كالأبواب وخليفة والوري والازاعي والشيخ سعد والشافعي وأحمد وإسحق ومثل هؤلاء الذين لهم اجتهد في الدين وخلف الجرسين وإذا كان في المتيقن للقدرة من يلزم بطلان الفرق كان قوله باطلاً مع هذا قول نفاة القدرة باطل منه فهذا القدري يرد باطلاً عما هو باطل منه وأهل الشيعة لا يوافقونه لآعلى هذا ولا على هذا ولكن يقولون الحق ويعلمون أن قوله باطل وذلك أن أفعال العباد حادثة كائنه بعد أن تكون فكيفها حكم سائر الحوادث وهي ممكنة من المحككات فكيفها حكم سائر المحككات فبما من دليل يستدل به على أن بعض الحوادث والمحككات مخلوقة لله الا وهو يدل على أن أفعال العباد مخلوقة لله فانه يعلم أن المحدث لابد له من محدث وهذه المقدمة ضرورية عند سبهاه العقلاء وكذلك الممكن لابد له من مرجع تام فاذا كان فعل العباد حادثة بعد أن لم يكن فاذا قيل المحدث هو العبد فيكون العبد صار محمداً لله بعد أن لم يكن فهو أيضاً امر حادث فلا بد له من محدث اذ لو كان العبد لم يزل محمداً لله لزم دوام ذلك الفعل الحادث وإذا كان اعادته له حادثاً فلا بد له من محدث وإذا قيل المحدث ارادة العبد قبل فارادته أيضاً حادث فلا بد لها من محدث وان قيل حدثت بارادة من العبد قبل تلك الارادة أيضاً لابد لها من محدث فأي

قال علي العرش بعد قال قد بلغني ذلك عنه واغربه ثم قال أبو عبد الله هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام
ثم قال ويحيون الملك مصافحا * قال الخلال وأبنا محمد بن علي الوراق ننأوي بكر الأثرم حدثني محمد بن إبراهيم القيسي قال قلت

لاحد من جنس بل يحيى عن ابن المساركة وقيل له كيف تعرفون ساقا في السماء السابعة على عرشه محمد فقال أجد هذا هو عندنا
 وأخبرني حرب بن اسمعيل قال قلت لاسحق بن عيسى ابن راهويه هو على (١٩) العرش محمد قال نعم محدود كربع ابن المباركة

قال هو على عرشه باق من خلقه
 محمد قال وأخبرنا الرمثي قال قال
 أمص بن إبراهيم بن راهويه قال
 الله تبارك وتعالى الرحمن على
 العرش استوى إجماع أهل العلم
 أنه فوق العرش استوى ويعلم كل
 شيء في أسفل الأرض السابعة وفي
 قعر البحار وروى عن الأكام ويطون
 الأودية وفي كل موضع كما يعلم علم
 ما في السموات السبع وما فوق
 العرش أحاط بكل شيء علما فلا
 تسقط من وفاقه إلهها ولا حجة
 في ظلمات البر والبحر الا قد عرف
 ذلك كله وأحصاه فلا تحضره معرفة
 شيء من معرفة غيره فهذا وأمثاله
 مما نقل عن الأئمة كما بدت بسط في
 غيره هذا الموضع ينشأ أن ما أنبتوه
 له من الحد لا يعلمه غيره كما قال مالك
 وروى عنه وغيرهما الاستواء معلوم
 والكيف مجهول فبين أن كيفية
 استوائه مجهولة للعباد فلم ينفوا
 ثبوت ذلك في نفس الأمر ولكن
 نفوا علم الخلق به وكذلك مثل هذا
 في كلام عبد العزيز بن عبد الله بن
 الماحشون وغير واحد من
 السلف والأئمة ينفون علم الخلق
 بقدره وكيفيته ونحو ذلك قال عبد
 العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة
 الماحشون في كلامه المعروف
 وقد ذكره ابن بطي في الأئمة وأبو
 حمزة الطائفي في كيفية الأصول
 ورواه أبو بكر الأثرم قال حدثنا
 عبد الله بن صالح عن عبد العزيز بن
 عبد الله بن أبي سلمة أنه قال أما بعد
 فقد فهمت ما سألت عنه فيما

حدث فرسسته في العبدان كان حاد ثاقا القول فيه كالقول في الحادث الأول وان جعلته قدما
 أزليا كان هذا امتنع لأن ما يقوم بالعبد لا يكون قدما أزليا وان قلت هو وصف العدد وهي
 قدرته المخلوقة فيه مثلا لم يتعقل هذا لوجوه (أحدها) أن يقال إذا كانت القدرة المخلوقة فيه
 موجودة قبل حدوث الفعل وحين حدوثه فلا بد منه من سبب آخر حادث ينظم بها والأثر من ترجع
 أحد المتأثرين بالمرجع وحدوث الحادث بلا سبب حادث فإنه إذا كان حال العبد قبل أن يفعل
 وحاله حين الفعل سواء الأثر به لأحد الحالين على الآخر كان تخصيص هذه الحال بكونه فاعلا
 فيها دون الآخرى ترجيحاً لأحد المتأثرين بدون مرجع وهكذا إذا قيل فعله يمكن أن يكون وأن
 لا يكون والممكن لا يترجح وجوده على عدمه إلا بمرجع تام والمرجع إذا كان من العبد فالقول فيه
 كالقول في الفعل فلا بد أن يكون المرجع التام من الله تعالى وأن يستأنم وجوده وجود الفعل والا
 لم يكن تاما ولأجل هذا اتفق أهل السنة المتيقنون بالقدرة على أن الله خص المؤمنين بنعمته دون
 الكافرين بأن هداهم للإيمان ولو كانت نعمته على المؤمنين مثل نعمته على الكافرين لم يكن
 المؤمن مؤمنا كما قال تعالى ولكن الله يحسب اليك الإيمان وزينه في قلوبكم وكثرة اليك الكفر
 والفسوق والعصيان أولئك هم الراشدون وقال تعالى يثبون عليك أن أسلموا قبل لا تخموا على
 أسلامكم بل الله يبين عليكم أن هذا لكم للإيمان إن كنتم صادقين وقال تعالى فهدى الله الذين
 آمنوا لمختلفة فافهم من الحق بانه والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم وقال تعالى
 أولئك كتب في قلوبهم الإيمان وأيدهم بروح منه وقال تعالى فمن رزقناه أن سجد به بشرح
 صدره للإسلام ومن رزقناه بضله يجعل صدره ضيقا حرا كما يصعد في السماء والقدرة
 سبحانه نعمته على الصنفين سواء وقالوا أن العبد يعطى قدرة تصلح للإيمان والكفر ثم إنه يصدر
 عنه أحد هما بدون سبب حادث يصحح الترجيح وزعموا أن القادر المختار يرجح أحداهم قدوره
 على الآخر بلا مرجع وأدعوا هذا في قدرة الرب تعالى وقدرة العبد وقد وافقهم على هذا في
 قدرة الرب كثير من المتيقنين بالقدرة الفاعلة بأن الرب لا يقوم به ما يتعلق بعيشته وقدرة بل
 ووافقهم فيها كثير من المتيقنين بالقدرة وصار الرافض وأمثاله ممن يحمي على القدرة تلك الحجة
 يتناقضون فإذا نظرهم في مسألة خلق الأفعال احتجوا عليهم بذلك وقالوا إن الممكن لا يترجح
 وجوده على عدمه إلا بمرجع تام سواء صدر عن قادر مختار أو غيره وإذا تكلموا في مسألة حدوث
 العالم وقيل لهم الحادث لا بد منه من سبب حادث أجابوا جواب القدرة فقالوا القادر المختار يرجح
 أحداهم قدوره بلا مرجع وفرقوا بين القادر وغيره كما كانت القدرة وفرقوا بين فعل الرب وفعل
 العبد بأن الرب تعالى يرجح عيشته القدسية التي هي من لوازم ذاته بخلاف العبد فإن أودته
 حادث من غيره ولكن قالوا كثر الناس هؤلاء الذين يقولون أن الإرادة القدسية الإلهية هي
 المرجحة من غير محمد شيء قولهم من جنس قولهم فإن الإرادة نسبتها إلى الجمع ما بقدر وقتها
 للحوادث نسبة واحدة ونسبتها إلى جميع الممكنات نسبة واحدة فترجح أحد المتأثرين على
 الآخر ترجيح بلا مرجع وإذا قدر حال الفاعل قبل الفعل وحين الفعل سواء تم قدر اختصاص
 أحد الحالين بالفعل لزم الترجيح بلا مرجع وهذا انتهى نظره هؤلاء الطوائف ولهذا كان من لم
 يعرف الكلام الرازي وأمثاله مترددين على الدهرية وقادر القدسية وهم يد الكلابية

تناهت فيه الجهمية ومن خالفها في صفة الرب العظيم الذي قامت غلظه الوصف والتقدير وكل اللسان عن تفسير صفته وانحسرت
 العقول عن معرفة قدره إلى أن قال فانه لا يعلم كيف هو الا هو وكيف يعرف قدرين لا يموت ولا يبلى وكيف يكون لصفته شيء منه حد

أومنتهى بغيره عارف أو يوجد بغيره واصل الدلائل على عجز العقل عن تحقيق صفته عجزاً عن تحقيق صفته أصغر خلقه إلى أن قال أعراف رحله الله غداً عن تكلف صفة (٣٠) ما لم يصف الرب من نفسه بهجرك عن معرفة قدر ما وصف منها إذا لم

تعرف قدر ما وصف فيها كلفك
 علم ما لم يصف هل يستدل بذلك
 على شيء من طاعته أو تنجز بغير
 شيء من معصيته وذكر كلاماً
 طويلاً إلى أن قال فاما الذي جدد
 ما وصف الرب من نفسه تعقفاً
 وتكلفاً فاستشهد به الشياطين
 في الأرض حيران قصار يستدل
 بزعمه على جسد ما وصف الرب
 وحسب من نفسه بأن قال لئلا
 كان له كذا من أن يكون له كذا
 ففهم عن الدين بانفي يجد ماسي
 الرب من نفسه ويصف الرب بما لم
 يسم فلم يزل على الشيطان حتى
 جدد قول الله تعالى وجوه يومئذ
 ناضرة إلى ربها ناظرة فقال لا يراه
 أحد يوم القيامة فقد والله
 أفضل كرامة الله التي أكرم بها
 أولياده يوم القيامة من النظر في
 وجهه في مقعد صدق عند مليك
 مقتدر قد قضى أنهم لا يجوزون فهم
 بالنظر إليه ينظرون وذكر كلاماً
 طويلاً كتب في غير هذا الموضوع
 وقال الخلال في السنة أخبرني على
 ابن عيسى أن حنبلاً أحدتهم قال
 سمعت أبا عبد الله يقول من زعم
 أن الله لم يكلم موسى فقد كفر بالله
 وكذب القرآن وروى عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أنه يستتاب
 من هذه المقالة فإن تاب والا
 ضربت عنقه قال وسمعت أبا عبد
 الله قال وكلم الله موسى فأثبت
 الكلام موسى كرامة منه لموسى
 ثم قال تعالى وذكر كلامه تكليفاً
 قلت لأبي عبد الله الله عز وجل
 يكلم عبده يوم القيامة قال نعم فمن يقضي بين الخلاق إلا الله عز وجل يكلم عبده وبأسأله الله مستكلماً رزق الله بأسرع ما
 يشاء ويحكم وليس له عدل ولا مثل كيف شاء وأنى شاء قال الخلال أخبرنا محمد بن علي بن جبر أن يعقوب بن بختان حدثهم أن أبا عبد الله

لا يجعلون الرب قادراً في الازل على الفعل والكلام بمشيئته وقدرته ولما كانت الجهمية
 والقدرية بهذه الحال جعلت الفلاسفة الدهرية كأن سبأ أو أمثالهم هذه عند تسهم في امتناع
 حدوث العالم ووجوب قدمه ولكن لا حاجة لهم على ذلك على مذهبهم فإن غاية هذا أن يستلزم
 دوام فاعلية الرب ولا يدل على قدم الفلك ولا غير من أعيان العالم ولكن هؤلاء قالوا هذا يستلزم
 التسلسل والتسلسل محال ومراهم التسلسل في تمام التأثير كما تقدم وما ألتسلسل في الآثار
 فهو قولهم وقد ذكرنا أن التسلسل يمنع فانه إذا قيل لا يفعل هذا الحادث حتى يحدث
 ما يصير فاعلا له ويكون ذلك حادثاً مع حدوثه وكذلك الثاني صار هذا تسلسلاً في تمام التأثير
 وإذا قيل لا يحدث شيئاً حتى يحدث شيئاً كان هذا دواماً واعتقاً فهو تسلسل إذا أطلق الكلام
 في الحوادث ودور إذا عين الحادث وهي حجة الزامية لا وثائق المتكلمين من الجهمية والقدرية
 ومن تبعهم من الأشعرية والمعتزلة والكرامية ومن وافقهم من الفقهاء وغيرهم ودوامها
 عندهم جعل أنه لم يكن يمكنه من أن يسلك ولا يفعل بمشيئته وقدرته ثم صار ذلك محكماً يستلزم
 الترجيح بالمرجح أو التسلسل المتفق على امتناعه والدور الممتنع وكل ذلك مجتمع والتسلسل
 المتفق على امتناعه هو التسلسل في المؤثرات وفي تمام التأثير فاما التسلسل في الآثار فهو
 مورد النزاع وأولئك يطولون القسمين بناء على أن ما لا ينشأ حتى يتبع فيه التفات وجهه
 الفلاسفة مع أئمة أهل المال فانه لا ينكرون القسم الثاني ويحتشد فيقال هؤلاء المتفلسفة
 أن كان التسلسل مجتمعاً بطل قولكم وإذا بطل القول بطلت حجة بالضرورة لأن القول الباطل
 لا تقوم عليه حجة محضه وإن كان ممكناً بطلت حجتكم فالجبهة باطلة على التقديرين فلهذا إذا كان
 تسلسل الآثار ممكناً لمكان حدوث الافلاك بأسباب قبلها حادثاً والرسول صلات الله تعالى عليهم
 أجبعين أخبرت أن الله تعالى خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام وأن عرشه كان على
 الماء قبل ذلك وهذا ما علم بالاضطرار والنقل المتواتر من دين الاسلام وأدلتكم ليس فيها
 ما يوجب قدم السموات وقولكم بقدمها ليس فيه حجة عقلية فهو تكذيب للرسول بلا سبب
 وأيضاً فالعقل الصريح يقولكم فإن الافلاك وغيرها من العالم مستزمنة للحوادث فلو كان
 قديماً لزم أن يكون صادراً عن موجب له قديم فحينئذ يكون الموجب مستلزماً للموجب
 ومقتضاه لا يتأخر عنه اذ لو جاز تأخر موجبه عنه لم يكن عليه تامة لاستزمام العلة التامة لمعاولها
 وإنما يكن عليه تامة امتنع أن يقاربه موجبه لاستماع قدم المعاول بدون علة تامة وأضاف جاز
 تأخر موجبه مع جواز مقارنته له في الازل لا ينقصر تخصصه لما كان أن تكون كماله لانهاية
 لها وأنه لم يزل مستكماً بمشيئته وأفعاله بمشيئته فاعلم بعد فعل (٧) من غير قدم من تعينه من الأفعال
 والمفعولات باحدهما إلى مرجح غير الواجب بذاته وليس هنالك مرجح غيره فامتنع وجود
 الافلاك وغيرها وهذا باطل فانهما موجودان مشهودتان عياناً وهم يكونون هذا ويقولون انهما معلول
 عليه قديمة وهو موجب بالذات لا يتأخر عنه موجب وإذا كان هذا معلوماً بالعقل الصريح وهم
 يوافقون عليه بل هو أصل قولهم قبل لهم قياساً استلزم الحوادث مجتمع أن يصدر عن موجب
 بالذات لأن الحوادث تحدث شيئاً بعد شيء وما يحدث شيئاً فاشتمالاً لتكون أجزاءه قديمة أزلية
 فلا تكون صادرة عن موجب بالذات فامتنع أن تكون الحوادث صادرة عن موجب بالذات

سئل عن زعم أن الله لم يتكلم قال بلى تكلم بصوت وهذه الاحاديث كلها من نرويها الكل حديث وجهه بريدون أن عرقوهوا على الناس
من زعم أن الله لم يتكلم موسى فهو كافر * حدثنا عبد الرحمن (٢١)

مسروق عن عبد الله بن مسعود قال إذا تكلم الله بالوحي سمع صوته أهل السماء فيصرون سمعوا حتى إذا فرغ عن قلوبهم قال سكن عن قلوبهم نادى أهل السماء فإذا قال ربكم قالوا الحق قال كذا وكذا قالوا الحق وإذا نادى بركم المروزي قال سمعت أبا عبد الله وقيل له أن عبد الوهاب قد تكلم وقال من زعم أن الله كلم موسى بلا صوت فهو جهمي عدو الله وعدو الإسلام فتبسبب أبو عبد الله وقال ما أحسن ما قال فأجاب الله وقال عبد الله بن أحمد سألت أبا عن قوم يقولون لما كلم الله موسى لم يتكلم بصوت فقال أبي بلى تكلم تبارك وتعالى بصوت وهذه الاحاديث نرويها كما جاءت وحديث ابن مسعود إذا تكلم الله بالوحي سمع له صوت كبر السلسلة على الصقوان قال أبي والجمجمة تنكره قال أبي وهؤلاء كفار بريدون أن عرقوهوا على الناس من زعم أن الله لم يتكلم فهو كافر انحاز ويؤيده الاحاديث كلها قلت وهذا الصوت الذي تكلم الله به ليس هو الصوت المسموع من العبد بل ذلك صوتيه كما هو معلوم لعامة الناس وقد نص على ذلك الأئمة أحمد وغيره فالكلام المسموع منه هو كلام الله لا كلام غيره كما قال تعالى وإن أحسن من المشركن استعاضوا فاجره حتى يسمع كلام الله وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يجلبح بكفى إلى قوم ولا يبلغ كلام

وامتنع صدور شيء من العالم بدون الاحداث الا زعمه لان وجود المروم بدون اللازم محتسب فتبين أنه يمتنع أن يكون الفلك قد بدا أو زلما ولا يمكن أن يقال كان خالسا عن الاحداث في الازل ثم حدثت فيه لانه يقال حينئذ فلا بد لتلك الاحداث من سبب فالقول فيها كالقول في غيرها فان جاز أن يحدث بدون سبب حادث أمكن ذلك في الفلك وبطلت حجته وزعم ذلك ترجيح أحد المتماثلين بلا مرجح وان كان لابد له من سبب لم يزل التسلسل ودوام الاحداث وأن الفلك وكل ما سوى الله لم يزل بمقتضى الاحداث وكل يمكن قارئ الاحداث امتنع أن يكون صادرا عن موجب بالذات فامتنع أن يكون قدما (والناس) قد تنازعوا فيما يستلزم الاحداث وهو ما لا يخلو عن الاحداث وما لا بد أن يقارنه الاحداث هل يجب أن يكون حادثا أو لا يجب بنفسه الغنى عما سواه وبين الممكن الفعول في غير معنى ثلاثة أقوال فالاول قول من يقول من طوائف النظائر أهل الكلام ما امتنع دوامها عليه وامتنع فعل الرب وتكلمه بمشيئته وقد مدته في الازل وان ذلك غير ممكن وهو لا يمتنع ازدياد في إمكان دوام فعله في المستقبل على قولين والقول الثاني قول الفلاسفة الذين يقولون بقدم ما سوى الله أما الافلاك وأما العقول وأما غير ذلك ويحسبون الرب سبحانه موجبا بذاته لا يمكنه احداث شيء ولا تغيير شيء من العالم بل حقيقة قولهم ان الاحداث لم تصدر عنه بل صدرت وحدته بالاحداث والقول الثالث قول أئمة أهل الملل الذين يقولون ان الله خالق كل شيء وكل ما سوى الله كائن بعد ان لم يكن مع دوام قديره الله وأنه لم يزل مستكما اذا شاء لم يزل فاعلا أقصا لا تقوم بنفسه وأقوال أئمة أهل الفلاسفة وأساطيرهم الذين كانوا قبل ارسطو وافقون قول هؤلاء بخلاف ارسطو وأتباعه الذين قالوا بقدم الافلاك فان قول هؤلاء معلوم الفساد بصريح المعقول وأيضاً فان كون المفعول المعين لازماً للفعل قدما بقدمه كائناً ما دامه مجتمع لذاته وان قدر أن الفاعل غير مختار فكيف اذا ثبت أنه يفعل بمشيئته وقدرته وما يذكرونه من تقدم العلة على المفعول بالذات دون الزمان لا يوجد لاجل ان يكون شرطاً فان الشرط قد يقارن بشرط أما العلة التي هي فاعل المفعول فهي لا يعقل فيها مقارنتها بالمفعول في الزمان وهم يثبوتون تقدم العلة على المفعول بالذات دون الزمان بتقديم حركة البدعي حركة الخاتم وتقدم حركة الصوت وغير ذلك وجميع ما عثرون به اما أن يكون شرطاً لا فاعلا وما أن يكون متقدما بالزمان وأما فاعل غير متقدم فلا يعقل قط وليس هذا موضع بسط هذه الامور فانها أصول مقالات أهل الارض والمقصود هنا التنبيه على أصل القدرة فان حقيقة قولهم ان أفعال الحيوان تحدث بلا فاعل كما أن أصل قول الله به الفلاسفة ان حركة الفلك وجميع الاحداث تحدث بلا سبب حادث وكذلك قول من وافق القدرية من أهل الانبياء على أن الرب تعالى لا تقوم به الافعال وقال ان الفعل هو المفعول والخلق هو المخلوق كما يقوله الاشعري ومن وافقه فانه يلزم في فعل الظم ما زعم القدرية ولهذا عامة شذاعات هذا القدرى الرافضى هي على هؤلاء وهؤلاء طائفتان المشبكتين لخلافه أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وقد وافقهم في ذلك كثير من الشيعة الذين يدعون والامامية وغيرهم وقولهم على كل حال أقل خطا من قول القدرية بل أصل خطبهم ما وافقهم

ربى فان قربت انعمت على أن أبلغ كلام ربى رواد أود وغيره وقال صلى الله عليه وسلم زينا القرآن أصواتكم وقال ليس منكم من لم يتغن بالقرآن * ذكر الخلال عن ابي حنيفة عن ابراهيم قال قال أبو عبد الله هو ما كنت سألته عنه تدرى ما معنى من لم يتغن بالقرآن قلت لا قال

هو الرجل يرفع صوته فهذا معناه ان ارفع صوته فقط تغيبه وعن صالح بن اجدانه قال لا يميزوا القرآن بأصواتكم فقال التزين
أن يحسنه وعن الفضل بن زياد قال سألت (٢٢) أبا عبد الله عن القراءة فقال يحسنه بصوته من غير تكلف وقال

الانريم سألت أبا عبد الله عن
القراءة بالالحان فقال كل شيء
محدث فانه لا يهني إلا أن يكون
صوت الرجل لا يتكافه وقال
القاضي أبو يعلى هذا يدل من
كلامه على أن صوت القارئ ليس
هو الصوت الذي تكلم الله به لانه
أضافه الى القارئ الذي هو طبعه
من غير أن يتكلم بالحنان وقال أبو
عبد الله البخاري صاحب الصحيح
في كتابه خلق الافعال يذكر عن
النبي صلى الله عليه وسلم أن الله

القدر بقة في بعض خطهم وأثمة أهل السنة لا يقولون بشيء من هذا الخطا وكذلك جواهر
أهل السنة من أهل الحديث والفقه والتفسير والتأويل لا يقولون بهذه الاقوال المتضمنة
للقضا بل هم متفقون على أن الله خالق أفعال العباد وعلى أن العبد قادر بخياره بفعل عبثته
وقدرته والله خالق ذلك كله وعلى القسوق بين الافعال الاختيارية والاضطرارية وعلى أن
الرب تعالى يفعل عبثته وقدرته وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن وأنه لم يزل قادرا على الافعال
موصوفا بصفات الكمال متكاهما اذا شاء وأنه موصوف بما وصفه نفسه وبما وصفه رسول
الله صلى الله تعالى عليه وسلم من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكيف ولا تمثيل فثبتت على
الحق ومثبتته النافذة وقدرته الكاملة وخلقته لكل شيء ومن هذا الله أنه فهم قولهم علم أنهم
جعوا بحسن الاقوال وأنهم موصوفوا الله بغاية الكمال وأنهم هم المستسكون بصحيح المنقول
ومخرج العقول وإن قولهم هو المقول للسيد السليم من التناقض الذي أرسل الله برسله
وأزليه كنه

(فصل) قال الامام القدرى ومنها أنه يلزم أنه لا يبق عندنا فرق بين من أحسن الشائفة
الاحسان طول عمره ومن أساء الشائفة الاساءة طول عمره ولم يحسن من أشكر الاول وذم الثاني
لان الفعلين صادران من الله عندهم * فقال هذا باطل فان اشتراك الفعلين في كون الرب
خالقهما لا يستلزم اشتراكهما في سائر الاحكام فانه من المعلوم بصريح العقل أن الامور
المتعلقة بغيره فيها أمور كثيرة لا يمكن مثل هذا المقام فان جميع ما سوى الله متشرك في أن
الله خلقه وأنه به ومليكه ثم من المعلوم أن الخلافات بينهما في الاتفاق ما يخصه الاخلاق
فأنه تعالى جعل الطلقات والنور وقال وما يستوى الا على والبصير ولا الظلمات ولا النور والله
خالق الجنة والنار ولا تستوى الجنة والنار والله خالق الطل والحسور ولا يستوى الظل ولا
الحسور والله خالق الاعشى والبصير ولا يستوى الاعشى والبصير والله خالق الحى والميت
والقادر والعاجز والعالم والجاهل ولا يستوى هذا وهذا والله خالق ما ينفع وما يضر وما
يجب الا انه وما وجب الالم ولا يستوى هذا وهذا فاذا كان الله خالق الاطعمة الطيبة
والخبيثة ثم ان الطبيب يحب ويشهى ويمدح وينهى والخبيث يذم ويبغض ويحسب والله
خالق هذا وهذا والله خالق الملائكة والانبيا وماعاق الشياطين والحيات والعقارب وغيرها من
الفواسق فهذا مجموع معظم وهذا فاسق يقتل في الحل والحرم وهو سبحانه وتعالى خالق في هذا
طبيعة كريمة تغضى الخير والاحسان وفي هذا طبيعة عبثية توجب الشر والعدوان مع
ما ينهى من الفرق في الحب والبغض والمدح والمذم فاذا كان الشرع والعقل متطابقين على
أن ما جعل الله فيه منفعة للناس ومصلحة لهم يجب ويمدح ويطلب وان كان حراما أو حيوانا
بهما فكيف لا يكون من جعله محسنا للناس يحصل لهم به منافع ومصلح أحق بان يحب
ويعمدح ويثنى عليه وكذلك في جانب الشر والقدرى يقول لا يكون العبد محمودا ومشكورا
على احسانه ومنذ موما على اساءته الا بشرط أن لا يكون الله جعله محسنا بنا ولا من به علينا
اذ فعل الخير ولا ابتلائنا به اذ فعل الشر (وهذا حقيقة ما قاله هذا الرافضى القدرى) ومعظم
فساد هذا القول شرعا وعقلا فان حقيقة انه حيث يشكر العبد لا يذكر الرب وحيث

ينادى بصوت يسمعه من بعد كما
يسمعه من قرب وليس هذا الغير
الله عز وجل قال أبو عبد الله
البخاري وفي هذا دليل على أن
صوت الله لا يشبه أصوات الخلق
لان صوت الله يسمع من بعد كما
يسمع من قرب وأن الملائكة
يعقون من صوته فإذا نادى
الملائكة ثم يعقون قال ولا تتكلموا
لله أناداد فليس لصقة الله تد ولا
مثل ولا يوجد شيء من صفاته في
الخالقين ثم روى بإسناده حديث
عبد الله بن أنس الذي استشهد
به في غير موضع من الصحيح تارة
يجز به وتارة يقول ويذكر عن عبد
الله بن أنس قال سمعت النبي صلى
الله عليه وسلم يقول يحشر الله
العباد فنادى بهم بصوت يسمعه
من بعد كما يسمعه من قرب أنا الملك
أنا الدان لا يهني لاحد من أهل
الجنة أن يدخل الجنة وأحد من
أهل النار يطلبه عذوبة وذكر
الحديث الذي رواه في صحيحه

عن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الله يوم القيامة يا آدم يقول لبيك وسعديك فنادى
بصوت أن الله يأمره أن يخرج من ذريتك بعدا إلى النار قال يا رب ما بعث النار قال من كل ألف أراه قال تسعائة وتسعة وتسعين

فحينئذ تضع الحمل جملها وترى الناس سكارى وما هم بسكارى ولكن عذاب الله شديد وذكر حديث ابن مسعود الذي استشهد به أجد وذكر الحديث الذي وافق صحبه عن عكرمة سمعت أبا هريرة (٢٣)

قضى الله الامر في السماء ضربت الملائكة باحقها خضعاعا لقوله كانه سلسلة على صفوان فاذا فرغ من قلوبهم قالوا اما قال ربكم قالوا الحق وهو العلي الكبير وذكر حديث ابن عباس المعروف من حديث الزهري عن علي بن الحسين عن ابن عباس عن نضر بن الانصار وقد رواه أحمد وسلم في صحبه وغيرهما وساقه البخاري من طريق ابن اسحق عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لهم ما تقولون في هذا النجم الذي يرى به قالوا كنا يا رسول الله نقول ربنا ينهاجرى بهامات ملك ولهم ولد مات مولود فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس ذلك كذلك ولكن الله اذا قضى في خلقه امرا يسمعه أهل العرش فيسبحون فيسبح من نعمته بتسبيحهم فيسبح من نعمته ذلك فلم يرزل التسبيح يهبط حتى ينتهي الى السماء الدنيا حتى يقول بعضهم لبعض لم نسبحهم فيقولون سمع من فوقنا فسمعنا بتسبيحهم فيه ولون فلا تسألون من فوقكم ثم سمعوا قسبا وانفسهم فيقولون قضى الله في خلقه كذا وكذا الامر الذي كان فيهم الخبر من سمع الى سمع حتى ينتهي الى السماء الدنيا فيفسدون به فيسرقه الشياطين بالسمع على قلوبهم واختلاف غير ما يرون به الكهان من أهل الارض فيفسدونهم فيخطئون ويصيبون فحدثت به الكهان ثم ان الله يحب الشياطين عن السمايم هذه النجوم

يشكر الرب لا يشكر العبد وحقيقته أنه لا يكون لله عناية في تعليم الرسول وتبليغه النبأ رسالته به وقد قال تعالى لقد علم الله في المؤمنين اذ بعث فيهم رسولا من انفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وعلى قول القدرى يكون ارسال الله له من جنس ارسال مخلوق الى مخلوق فذلك بفضل نفس الارسال لا بان يجعل الرسل تتلوا وتعلم وتزكي بل هذه الافعال منتسبة عندهم في الرسل الذي خلقها عندهم دون الرسل الذي لم يحدث شيئا منها والقدرى يقول الرسول نطق بنفسه لم نطقه الله ولا أنطق الله شيئا بل جعل فيه قدرة على أن ينطق وأن لا ينطق وهو يحدث أحد هماغ مع استواء الحال قبل الاحداث وبعده دون معونة الله على احداث النطق وتيسيره وعلى قول القدرى لا يكون لله نعمة على عباده باستغفار الملائكة لهم وتعليم العباد لهم وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر وعدل ولادة الامور عليهم ولا يكون الله مبتليهم اذ خلقهم ولادة الامور وفي الاثر يقول الله عز وجل ان الله عالم الغيوب قلوب الملوك وقواسمهم يبدى من اطاعنى جعلته عليه رحمة ومن عصانى جعلته عليه نعمة فلا تستغلوا بسبب الملوك ولا يعضوا قلوبهم عليكم وعند القدرى لا يقدر الله أن يجعل الملوك عادلين ولا حارثين ولا محسنين ولا مشينين ولا يقدر أن يجعل أحد أحسن الى أحد ولا مستأثرا الى أحد ولا يقدر أن يعظم على أحد من محسن اليه ولا يقدر على أن ينبت له من بعده وبيته وقد قال بعضهم انه على قول القدرى لا يصدق الله أن يشكر بحال فان الشكر انما يكون على الثم والتم اذانية وامانة به وما اخرى فالتعم الذموية هي عنده واجبة على الله وكذلك ما يقدر عليه من الذم كالارسال وخلق القدرة وما ناقض الايمان والعمل الصالح فهو عنده لا يقدر ان يجعل أحد مؤمنا ولا يهدى با ولا يصلح ولا يراد ولا تصافى لا يستحق أن يشكر على شيء من هذه الامور التي لم يفعلها ولم يقدر عليها عبيده وأما النعم الاخرية فالجزاء واجب عليه عنده كالحجب على المستأجر ان يوفي الاجر جزه فالجزاء واجب عليه ومعلوم عنده ان هذا من باب العدل المستحق لامن باب الفضل والاحسان بمنزلة من قضى دينا كان عليه فلا يستحق الشكر على فضل ولا احسان ومن هذا حقيقة قوله يعيب أهل الايمان الذين يشكرون الله على كل حال ونعمة ويشكرون من أجرى الله الخسر على يديه فان من لا يشكر الناس لا يشكر الله ومن أساء اليهم يعتقدون جواز مقابلاته بالعدل وأن العقوبة أفضل اذ لم يكن في عقوبته حق لله ويرى أحدهم أن الله انعم عليه باحسان الاول لا يشكره عليه وانه ابتلاه مائة هذا كما ينبت له باواع البلاء للصبر ويستغفر من ذنوبه ويرضى بقضائه كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال لا يقضى الله لمؤمن قضاء الا كان خيرا له ان أصابه خير فاشكر كان خيرا له وان أصابه شر فصبص كان خيرا له وليس ذلك لاحد الا للمؤمنين وقد قال تعالى انا ارسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم ازا وقال تعالى فاذا جاء وعد اولاهم ابغضنا اليكم عبادا لنا اولي بأس شديد فاحسوا للاخبار وكان وعدا مفعولا فارتسأله الشياطين وبعثه لهؤلاء المعتدين على بني اسرائيل أهوا مشرى أمرهم به كما أمر ربهم بالبينات والهدى وكما ثبت في الامين رسولا منهم يتلو عليهم آياته أم هو تقدر وتسلط وان كان السلط ظالمات عبد يا عاصيا الذين الله وشرعه ثم من المعلوم أن عامة أهل الارض مقرون بالفقر ومع

فانقطع الكهانة اليوم فلا كهانة وقال البخاري أيضا ولقد بين نعم من جاد ان كلام الرب ليس مخلوق وأن العرب لا تعرف الحي من الميت الا بالفضل عن كان له فعل فهو حي ومن لم يكن له فعل فهو ميت وان أفعال العباد مخلوقة فمضيق عليه حتى مضى لسبيله ويوجد

أهل العلم لما نزل به قال وفي انصاف المسلمين دليل على أن نعبا ومن نحاحوه ليس عمارق ولا مبتدع والترويس بالجهل لغيرهم أولى إذ يفتنون بالاراء الخنيفة بحال ياذن به الله وقال (٣٤) الحارث بن أسد المحاسبي في كتاب فهم القرآن لما تكلم على ما يدخل فيه

هذا عديحون الحسن ويؤمنون المسمى مع اتفاقهم على أن الله خالق القلعين فقوله لمسه
يلزمهم أن لا يفرقوا بين هذا وهذا الزعم لا يلزم وغاية الامر أن الله جعل هذا مستحقا للرحم
والثواب وهذا مستحقا للذم والعقاب فإذا كان قد جعل هذا مستحقا وهذا مستحقا لم يمنع أن
يعد هذا ويعد هذا لكن خلفه لهدن الزوجين كخلفه لغير ذلك وهذا يتعلق بالحكمة الكلية
في حق المخلوقات كالقدس كرفي غير هذا الموضع وعلى رأي القدر لا يستحق المدح والثناء
والشكر الامن لم يجعله الله محسنا ولا يستحق الذم الامن لم يجعله مسيئا بل من لا يقدر الله أن
يجعله محسنا ولا مسيئا فعددهم لا مدح ولا ذم لا بشرط بحسب الله تعالى وقصو ومشيئة وخلفه
وحدث الحوادث بدون محدث

(فصل) قال ومنها التقسيم الذي كرمه سيدنا وولانا الامام موسى بن جعفر الكاظم
وقد ساه له أوحيفة وهو صي فقال المعصية ممن فقال الكاظم المعصية اما من العبد او ممن الله
او منهما فان كانت من الله فهو اعدل وانصف من أن يظلم عبده ونواخذ به بما لم يفعله وان
كانت المعصية منها فهو شرير وكه والقوى أولى بانصاف عبده الضعيف وان كانت المعصية
من العبد وخدمه فقلبه وقع الامر واليه يتوجه المدح والذم وهو احق بالثواب والعقاب
ووجبه الجنة او النار فقال أوحيفة ذرية بعضه من بعض * فيقال أولاهذه الحكاية
لم يذكر لها اسنادا فلا تعرف مصحتها فالمقولات انما تعرف مصحتها بالاسناد الثابتة لاسماع
كثرة الكذب في هذا الباب كذب والكذب عليها ظاهر فان أبا حنيفة من المقرين بالقدر
باتفاق أهل المعرفة وعذبه وكلامه في الرد على القدر به معروف في الفقه الاكبر وبسط
الجميع في الرد عليهم بحال يبسطه على غيرهم في هذا الكتاب وأنبأه متفقون على أن هذا
مذهب وهو مذهب الخنيفة المتبعين له ومن انتسب اليه في الفروع وخرج به هذا من المعتزلة
ومخوهم فلا يمكن أن يحكي هذا القول عنه بل هم عندنا أمة الخنيفة الذين نفتي بقولهم مذمومون
معدودون من أهل البلع والضلال فكيف يحكي عن أبي حنيفة أنه استصوب قول من يقول
ان الله لم يخلق أفعال العباد وأيضاً موسى بن جعفر ومائة علماء أهل البيت متفقون على
اثبات القدر والنقل عنهم بذلك ظاهراً معروفاً وقدماء الشيعة كانوا متفقين على اثبات القدر
والصفات وانما عارض فيهم رد القدر من حين اتصالوا بالمعتزلة في دولة بني بويه (وأيضاً) فهذا
الكلام المحكي عن موسى بن جعفر يقول أصغر القدرية رد صبيانهم وهو معروف من حين حدثت
القدرية قبل أن يولد موسى بن جعفر فان موسى بن جعفر ولد بالديانة سنة ثمان وأربع وعشرين
ومائة قبل الدولة العباسية بخمسة ثلاث سنين وتوفي ببغداد سنة ثلاث وعشرين ومائة قال أفاضل
ثقة صدوق امام من أئمة المسلمين والقدرية تحدثوا قبل هذا التاريخ بل حدثوا في أثناء المائة
الاولى من زمن الزبير وعبد الملك (وهذا) مما بين أن هذه الحكاية كذب فان أبا حنيفة انما
اجتمع بجعفر بن محمد وأما موسى بن جعفر فلم يكن ممن سأله أوحيفة ولا اجتمع به وجعفر بن
محمد هون من أقران أبي حنيفة ولم يكن أوحيفة يأخذ عنهم شهرته بالعلم فكيف يتعلم من
موسى بن جعفر انتمى وما ذكره في هذه الحكاية من قول القاتل هو اعدل من أن يظلم عبده
ونواخذ به بما لم يفعله هو أصل كلام القدرية الذي يعرف عاينهم وخاصتهم وهو أساس مذهبهم

النسخ وما لا يدخل فيه النسخ وما
يظن انه متعارض من الآيات وذكر
عن أهل السنة في الارادة والسمع
والصبر واثنين في مثل قوله لتدخلن
المسجد الحرام ان شاء الله آمين
وقوله واذا أردنا أن نهلك قرية
وقوله انما امرؤ اذا اراد شيئا أن
يقوله كن فيكون وكذلك قوله
انما همك مستعون وقوله وقيل
اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله
والمؤمنون ونحو ذلك فقال قد
ذهب قوم من أهل السنة الى أن
الله استباحا حاداً في ذاته وذكر
أن هؤلاء وبعض أهل البدع
تأولوا ذلك في الارادة على الحوادث
قال فأما من ادعى السنة فأراد
اثبات القدر فقال ارادة الله تحدث
من تقدير سابق الارادة وأما بعض
أهل البدع فزعموا أن الارادة انما
هي خلق خاد وليست بمخلوقة
ولكن بها كونه الله المخلوقين قال
وزعموا أن المخلوق غير المخلوق وان
المخلوق هو الارادة وانما ليست صفة
لله من نفسه قال ولذلك قال
بعضهم ان ربه يتحدت واختار
المحاسبي القول الآخر وتأول
النصوص على أن الحادث هو وقت
المراد لنفس الارادة قال وكذلك
قوله انما همك مستعون وقوله فسيرى
الله عملكم وتأوله على أن المراد
حدث المسموع والمصر كان تأول
قوله تعالى حتى تعلم حتى يكون
المعلوم تغير حادث في علم الله ولا
بصر ولا اسم ولا معنى حدث في
ذات الله تعالى عن الحوادث في

نفسه وقال محمد بن الهيثم في كتابه جل الكلام له لما ذكر جل الكلام في القرآن وأنه مبني على خمسة تفصيل وشعارهم
أحدها أن القرآن كلام الله فحدثني عن جهن من صفوان أن القرآن ليس كلام الله على الحقيقة انما هو كلام خلقه الله فنسب اليه

فصل سماء الله وأرض الله وكما قيل بيت الله وشهر الله وأما المعتزة فانهم أطلقوا القول بأنه كلام الله على الحقيقة ثم وافقوا وجهه في المعنى حيث قالوا كلام خلقه بآثاره وقال عامة المسلمين ان القرآن (٢٥) كلام الله على الحقيقة وأنه تكلم به والفصل

الثاني في أن القرآن غير قديم فان الكلية وأصحاب الأشعرى زعموا أن الله لم ينزل ينسكهم بالقرآن وقال أهل الجماعة بل انما تكلم بالقرآن حيث خاطب جبريل وكذلك سائر الكتب والفصل الثالث ان القرآن غير مخلوق فان الجمجمة والصارية والمعتزة زعموا أنه مخلوق وقال أهل الجماعة غير مخلوق والفصل الرابع انه غير بائن من الله فان الجمجمة وأشباعهم من المعتزة قالوا أن القرآن بائن من الله وكذلك سائر كلامه وزعموا أن الله خلق كلاما في السموات فسمعهم موسى وخلق كلاما في الهواء فسمعهم جبريل ولا يصح عندهم أن يوحى من الله كلام يقوم به في الحقيقة وقال أهل الجماعة بل القرآن غير بائن من الله وانما هو موجود منه وقام به وذكر محمد بن الهيثمي مسئلة الارادة والخلق والمخلوق وغير ذلك ما وافق ما ذكره هنام انساب الصنفات الفعلية القائمة بالله التي ليست قديمة ولا مخلوقة وقال عثمان بن سعيد الدارمي في كتابه المعروف بنقض عثمان بن سعيد على المرتضى الطهمي العند فيا افتري على الله في التوحيد قال وادعي المعارض أيضا أن قول النبي صلى الله عليه وسلم ان الله ينزل الى السماء الدنيا حين يمضي ثلث الليل فيقول هل من مستغفر هل من تائب هل من داع قال فادعي أن الله لا ينزل بنفسه انما ينزل امره

وشعارهم ولهذا سمو انفسهم العذلة فاضافة هذا الى موسى بن جعفر لو كان حقائلا فيه فاضلة له ولا مدح إذ كان صبيان القدرة يعرفونه فكيف اذا كان كذا بمختلفا عليه (و يقال ثانيا الجواب عن هذا التقسيم أن يقال) هذا التقسيم ليس بمختصر وذلك أن قول القائل المعصية ممن لفظ مجمل فان المعصية والطاعة عمل وعرض قائم بغير فاعله من محمل يقوم به وهي فاعته بالعدل لا محالة وليست فاعته بالله تبارك وتعالى بالرب ومعلوم أن كل مخلوق يقال هو من الله بمعنى أنه خلقه بآثاره لا بمعنى أنه قام به واتصف به كما في قوله تعالى وحضر ليم في السماوات وما في الارض جبرائيل وقوله تعالى وما بكلم من نعمة في الله والله تعالى وان كان خالقا لكل شيء فانه خلق الخير والشر لئلا في ذلك من الحكمة التي باعتبارها كان فعله حسنا متقنا كما قال تعالى الذي أحسن كل شيء خلقه وبدأ خلق الانسان من طين وقال صنع الله الذي أتقن كل شيء فهذا لا يضاف اليه الشر مفردا بل ما ان يدخل في العموم ولما ان يضاف الى السبب واما أن يحذف فاعله فالاول كقول الله تعالى الله خالق كل شيء والثاني كقوله قل أعوذ برب الفلق من شر ما خلق والثالث كقوله فما يحاكمه عن الجن والانس أني أشهد أني رب الأرض أم أراد بهم ربهم رشدا وقد قال في أم القرآن اهدنا الصراط المستقيم صراط الذي أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين فذكر أنه فاعل النعمة وحذف فاعل الغضب وأضاف الضلال اليهم وقال الخليل واذا مضت فهو يشفر ولهذا كان لله الاسماء الحسنى فسمى نفسه بالاسماء الحسنى المتضمنة للخير واتخاذ كثر الشرف في المفعولات كقوله تعالى اعلموا أن الله شديد العقاب وأن الله غفور رحيم وقوله في آخر الانعام انزلناكم من السماء مطرا لعلكم ترحم وقوله تعالى اني أنا الغفور الرحيم وان عذابي هو العذاب الاليم وقوله حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب وهذا لأن ما يختلف من الامور التي فيها شرف بالنسبة الى بعض الناس له فيها حكمه هو خلقها لها جبرئيل له الملك وله الحمد فليست بالاضافة اليه شرا ولا مذمومة فلا يضاف اليه ما يشعر بنقص ذلك كما أنه سبحانه خالق الامراض والايوج والروائح الكريهة والصور المستفصاة والاحسام الخسنة كالحيات والعذرات لئلا في ذلك من الحكمة البالغة فاذا قيل هذه العذرة وهذه الروائح الخسنة من الله أو هم ذلك انما اخرجت منه والله منزعه عن ذلك وكذلك اذا قيل القاييم من الله أو المعاصي من الله قد يوهى ذلك انما خارجة عن ذاته كاتخرج من ذات العبد وكاتخرج من الكلام من المتكلم والله منزعه عن ذلك أو يوهى ذلك انما منه في جهة وسبب والله منزعه عن ذلك بل جمع خلقه خلقه له حسن على قولي التقويض والتطليل وكذلك اذا قيل اطعموم والاولان والروائح ونحوها من الاعراض هذا الطعم الحلو والمر من الله أو من هذا النبات وهذه الروائح الطيبة أو الخسنة من الله أو من هذه العين وامثال ذلك وقد يوهى اذا قيل انها من الله أو امرها والله لا يأمر بالفساد ولا يحب الفساد ولا يرضى لعباده الكفر وهذا مثل قول ابن مسعود لا سئل عن الفريضة أقول فيها رأي أن يكن صوابا في الله وان يكن خطأ في من والشیطان والله ورسوله ريان منه وكذلك قال أبو بكر في الكلالة وقال عمر فذلك ومراهم أن الصواب قد أمر الله به وشرعه وأوجب ورضيه والخطأ يأمر به ولم يوجبه ولم يشرعه به ولم يرضه

(٤ - منهاج نافي) ورخصه وهو على العرش وبكل مكان من غير زوال لانه الحي القيوم والقيوم يزعمه من لا ينزل قال فيقال لهذا المعارض وهذا أيضا من حجج الفساق والصبيان ومن ليس عندهم بيان ولا منهج برهان لان أمر الله ورجته ينزل في كل

ساعة ورقوت وأوان غيabal التي صلى الله عليه وسلم بمحمد نزوله الليل دون النهار ولوقت من الليل شطره والأحصار أفأمره ورجته بدعوان العباد إلى الاستغفار أو بقدر الأمر (٢٦) والرجة أن يكلمادونه فيقول لاهل من داع فأجيبه هل من مستغفر

الشيطان لنفسه ففعله بأمر الشيطان فهو من الشيطان (وحينئذ فالجواب من وجوه أحدها) أن يقال الأعمال والأقوال والطاعات والمعاصي من العبد بمعنى أنها قائمة به وحاصلة بعينته وقدرته وهو المتصف بها المتحرك بها الذي يعود حكمها عليه فانه قد يقال لما اتصف به المحل ويخرج هذا منه وان لم يكن له اختيار كما يقال هذا الزرع من هذا الموضع وهذه القرية من هذه الشجرة وهذا الزرع من هذه الأرض فلان يقال لما صدر مني ما اخترته هذا منه بطريق الأولى وهي من الله بمعنى أنه خلقه قائمته بغيره وجعلها علامة وكسباً وهو خلقه بعينته نفسه وقدرته نفسه بواسطة خلقه بعينته العبد وقدرته كما يخلق المسببات بأسبابها فيخلق السحاب بالريح والمطر بالسحاب والتبث بالمطر والحوادث تصات إلى خالقها باعتبارها في أسبابها باعتبارها فهي من الله بخلافه في غيره كما أن جميع حركات الخلق وصفاتها منه وهي من العبد صفة قائمته كما أن الحركة من المتحرك المتصف بها وان كان جاداً فكيف إذا كان حواناً وحينئذ فلا شركة بين العبد وبين الرب لاختلاف جهة الاضافة كما إذا قلنا هذا الولد من المرأة بمعنى أنها ولدت له ومن الله بمعنى أنه خلقه لم يكن بينهما تناقض وإذا قلنا هذه القرية من الشجرة وهذا الزرع من الأرض بمعنى أنه خلقها فيها ومن الله بمعنى أنه خلقه لم يكن بينهما تناقض وقد قال تعالى أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون فلم يسموأم خلقوا من غير شيء أم خلقوا من غير عنصر وكذلك قال موسى لما قيل القبطي هذا من عمل الشيطان وقال تعالى ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك مع قوله فيما تقدم كل من عند الله فالحسنات والسيئات المراد بها النعم والمصائب ولهذا قال ما أصابك ولم يقل ما أصابك كما في قوله ان تحسبكم حسنة تسوهم وان تصببكم سيئة فبرحوا بها وقوله ان تصببكم حسنة تسوهم وان تصببكم مصيبة يقولوا قد أخذنا أمراً من قبل ويتولوا وهم فرحون فبين أن النعم والمصائب من عند الله فالنعم من الله ابتداء والمصيبة بسبب من نفس الانسان وهي معاقبة كما قال في الآية ولما أصابكم مصيبة قد أصبتم مثليها قلتم أنى هذا قل هو من عند أنفسكم وهذا لان الله يحسن عدل كل نعمة منه فضل وكل نعمة منه عدل فهو يحسن إلى العبد بلا سبب منه تفضلاً واحساناً ولا يعاقبه الا بذنبه وان كان قد خلق الافعال كلها بالحكمة في ذلك فانه حكيم عادل يضع الاشياء واضعها ولا ينظر بل أحد اذا كان غير الله يعاقب عبده على ظلمه وان كان مقراً بأن الله خالق افعال العباد وليس ذلك ظلاماً منه فانه سبحانه أولى أن لا يكون ذلك ظلاماً منه وإذا كان الانسان يفعل محبة اقتضتها حكمته ولا تحصل الا بتعذيب حيوان ولا يكون ذلك ظلماً فانه تعالى أولى أن لا يكون ذلك ظلماً منه (الوجه الثاني أن يقال) هي من الله خلقها لها في غيره وجعلها لعل انفسه وهي من العبد فعلا فانه وكسباً بغيره متبعة اليه أو يدفع عنه به مضرة وكون العبد هو الذي قام به الفعل واله يعود حكمه الخاص انتفاعاً به أو تضراً لجهة لا يصلح لله فان الله لا تقوم به افعال العباد ولا يتصف بها ولا تعود اليه أحكامها التي تعود إلى موصوفاتها وكون الرب تبارك وتعالى هو الذي خلقها وجعلها لعل انفسه ومخلق قدرة العبد ومشيئته وفعله جهة لا تصلح للعبد ولا بقدر على ذلك الا الله تعالى ولهذا قال أكثر المشيئين القدرات افعال العباد مخلوقة لله تعالى وهي فعل العبد وإذا قيل هي فعل الله فالمراد

فأغفره هل من سائل فأعطيه فان قررت هذه السبل نزل أن تدعى أن الرحمة والارضها الاذان بدعوان إلى الاجابة والاستغفار بكلامهما دون الله وهذا محال عند الفقهاء فكيف عند الفقهاء قد علمت ذلك ولكن تكارون وما بال رحمة وأمره بزلان من عند مظهر الليل ثم لا يمكن أن لا يطلع الفجر ثم يرفعان لان رفاعة راو به يقول في حديثه حتى ينفجر الفجر قد علم ان شاء الله أن هذا التأويل باطل باطل ولا يقبله الا كل جاهل وأما دعواك أن تفسير القيوم الذي لا نزول عن مكانه ولا يتحرك فلا يقبل منك هذا التفسير الاثر صحيح ما نزع رسول الله صلى الله عليه وسلم أوجه بعض أصحابه أو أتابعين لأن الحى القيوم يفعل ما يشاء ويصرفه اذ شاء ويهبط ويرفع اذ شاء ويقض ويبسط ويقوم ويجلس اذ شاء لان أمارة ما بين الحى والميت المتحرك كل حى متحرك لا محالة وكل ميت غير متحرك لا محالة ومن يلتفت إلى تفسيره وتفسير صاحبك مع تفسير بني الرحمة ورسول رب العزة انفسه نزوله مشى وحامضوصا ووقت نزوله وقتاً مخصوصاً لم يدع لك ولا لأصحابك فيه ليسوا لأعوصا قال ثم أجعل المعارض جميع ما تذكره الجهمية من صفات الله تعالى وذواته المسمحة في كتابه وفي آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم فعدتم بها زعموا وثلاثين صفة نسقا واحداً يحكم عليها أو يفسرها معاكم المرسى وفسرها وتاوها لآخر فأخرج فاختلاف ما عني الله وخلاف ما تأوها الفقهاء الصالحون لا يعتدني أكثرها الاعلى المرسى فبدا منها بالوجه ثم الجمع والبصر والغضب والرضا والحب والبغض والفرح

أنها

الرأى في كثير من الفرائض والاحكام التي تراها باعينا ونسبحها يا ذا اننا فكف في صفات الله التي لم تراها العيون وقصرت عنها الظنون غير اننا نقول فيها كما قال امامنا المرسى (٢٨) ان هذه الصفات كلها كشي واحد وليس السمع منه غير البصر ولا الوجه منه غير

اليده ولا اليد منه غير النفس وان الرحمن ليس يعرف بغير حكم نفسه سمعان بصر ولا بصرا من سمع ولا وجه من يدين ولا يدين من وجهه هو كنهه من عظم سمع وبصر ووجه واعلى واسفل ويد ونفس وعلم ومشيئة وارادة مثل خلق الارض والسماء والحيال والتلال والهواء التي لا يعرف لشي منها شي من هذا الصلوات والذوات ولا يوقفها منها على شي قالته تعالى عندنا ان يكون كذلك فقد سمع الله في كتابه السمع من البصر فقال اني معكم اسمع واري وانا معكم اسمعون وقال لا يكلمهم الله ولا ينظر اليهم ففرق بين الكلام والنظر وبين السمع فقال عند السماع والصوت قد سمع الله قول السقي تحادلك في زوجها وقال في موضع الرؤية انه يرأى حين تقوم وتقبل في الساجدين وقال تعالى قل انا موفى الوعد الله علمكم ورسوله ولم يقل يسمع الله تفضلكم وسمع الله علمكم فلم يذكر الرؤية فيما يسمع ولا السماع فيما يرى لما اتهماعنده خلاف ما عندكم وكذلك قال الله تعالى ودر تجرى باعينا واصبر لحكم ربك فانك باعينا ولنصنع على عني ولم يقل لشي من ذلك على سمعي فكما نحن لا نكشف هذه الهفات لا نكتب بها تكذيبكم ولا نفسرها كباطل تفسيركم ثم قال باب الحد والعرض قال ابو عبد ادعي المعارض ايضا انه ليس الله حدولا

خير من ان يعرفهم للثواب مع علمه انه لا يحصل لهم الا العقاب كالرجل الذي يعطى ولده وغلامه ما لا يرج فيه وهو يعلم انه يشترى شيأيا كانه فنعلمه من المال خير من ان يعطيه اياه مع علمه انه يتضرره وكذلك اذا اعطى غيره سفيال القاتل به الكفار وهو يعلم انه لا يقاثل به الا النساء والمؤمنين لكان ذلك في جعابته وان قال قصدت تعرف بضع هذا الثواب والله لا يقبض منه ذلك وهذا حال قدرة العبد عند القدرة والقدرة مشبهة الافعال فاسوا افعال الله على افعال خلقه وعده على فعلهم وهو من افسد القياس (الخامس ان يقال) المعصية من العبد كما ان الطاعة من العبد ومعلوم انه اذا كانت الطاعة منه عني انه فعلها بقدرته ومشيئته لم يتبع ان يكون الله هو الذي جعله فاعلا لها بقدرته ومشيئته بل هذا هو الذي يدل عليه الشرع والعقل كما قال انطيل واجعلنا مسلمين لك ومن ذريتنا امة مسلمة لك وقال رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي وقال تعالى وجعلنا منهم امة يهدون بامرنا ولان كونه فاعلا بعد ان لم يكن امر حادث فلا بد له من محدث والعبد متبع ان يكون هو الفاعل لكونه فاعلا لان كونه فاعلا كان حادث بنفس كونه فاعلا لم ان يكون الشيء حدث بنفسه من غير احداث وهو محتم وان كان بفاعلية اخرى فان كانت هذه حدثت بالاولى لم الدور القبل وان كانت حدثت بغيره لازم التسلسل في الامور المتناهية وكلاهما باطل فعلم ان كون الطاعة والمعصية من العبد يستحق عليهما المدح والذم والثواب والعقاب لا يتبع ان يكون العبد فقيرا الى الله في كل شي لا يستغنى عن الله في شي قط وان يكون الله خالق جميع اموره وان يكون نفس فعله من الحوادث والمكانات المستندة الى قدرة الله ومشيئته

(فصل قال) ومنها انه يلزم ان يكون الكافر مطعبا بكفره لانه قد فعل ما هو امر الله تعالى لانه اراد منه الكفر وقد فعله ولم يفعل الايمان الذي كرهه الله تعالى منه فيكون قد اطاع لانه فعل امراده ولم يفعل ما كرهه ويكون الذي عاصي لانه ياخره بالايمان الذي يكرهه الله منه وينهاه عن الكفر الذي يريد الله منه (الجواب من وجوه الاول) ان هذا مبني على ان الطاعة هل هي موافقة الامر او موافقة الارادة وهي مبينة على ان الامر هل يستلزم الارادة ام لا وان نفس الطلب والاستدعاء هل هو الارادة او مستلزم للارادة وليس واحدا منهما ومن المعلوم ان كثير من نظائر الاتبات قد يرد بطلان القول بان الطاعة موافقة الامر لا موافقة الارادة وان الامر لا يستلزم الارادة والكلام في ذلك مشهور وروا كان كذلك فهذا القدرى لم يبين صحة قوله ولا فساد قول منازعيه بل اخذ ذلك دعوى مجردة بنبه على ان الطاعة موافقة الارادة فاذا قال له منازعوه لا نسلم ذلك كفي في هذا المقام لعدم الدليل (الثاني) انهم يستدلون على ان الامر لا يستلزم الارادة بما قدم من ان الله خالق افعال العباد وانما خلقها بآرادته وهو لم يأمر بالاكفر والفسوق والعصيان فعلم بان خلقها بآرادته ما لم يأمر به وايضا قد ثبت بالكتاب والسنة واجماع العلماء لو خلق الله لمقتضيه حقه في غدا ان شاء الله فخرج الغدول بمقتضيه قدرته على القضاء من غير عذر وطالبه المستحق لم يبحث ولو كانت المشيئة بمعنى الامر تبحث لانه ما مور بذلك وكذلك الخلق على فعل ماوراء اقلعه بالمشيئة وايضا فانه قد قال تعالى ولشاهد ربك لا من من في الارض كلهم جميع انه قد امرهم بالايمان فعلم انه قد امرهم بالايمان

غاية وانتهاية قال وهذا هو الاصل الذي ينبغي عليه جميع ضلالاته واشتقاق جميع اغلو طامه وهي كلمة ولم يلفظنا انه سبق جهما اليها احدهم العالمين فقال له قائل من يجاوره قد علمت مرادك اياهم الاجمعي تعني ان الله لا يخلق كلهم قد

علماؤه ليس شيء يقع عليه اسم الشيء الأول حدودا بصفة وأن لا شيء ليس له حدود ولا غاية ولا صفة فالتى أبداه وصفها لا محالة ولا شيء
يوسف بالحد ولا غاية وقولك لحدله تعنى انه لا شيء قال أبو سعيد والله (٣٩)

تعالى له حد لا يعلمه أحد غيره ولا يجوز
لاحد أن يتوهم لحدله غاية في
نفسه ولكن يزعم بالحد وبكل علم

(مطلب الإرادة نوعان)

ذلك الى الله ولكلها أيضا حد وهو
على عرشه فوق سمواته فهذا
حدان اثنان ومثل عبد الله بن
المبارك ثم تعرف برئائنا قل فانه على
عرشه ما من من خلقه قبل بحد قال
محمد حدثنا الحسن بن الصباح
اليزيدي عن علي بن الحسن بن شقيق
عن ابن المبارك في ادعي انه ليس
لله حد فقد رآه القرآن وادعى انه
لا شيء لان الله وصفه بحدس كانه
فقال الرحمن على العرش استوى
أمنتهم من في السماء يخافون ربهم
من فوقهم الى متوقفك ورا فعل الى
الله بعد الحكم الطيب فهذا
كله وما أشبهه هو اهدى دلائل على
الحد ومن لم يعترف به فقد كفر
بمثل الله ويحمد آيات الله وقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
الله فوق عرشه فوق سمواته وقال
للأمة السوداء من الله قالت في
السماء قال أعتقها فانها مؤمنة
فقول رسول الله صلى الله عليه وسلم
انها مؤمنة دليل على أنها لو لم تؤمن
بان الله في السماء كما قال الله ورسوله
أشركن مؤمنة حدثنا أحمد بن منيع
حدثنا أبو معاوية عن شيب عن
الحسن بن عمار بن حصين أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال لا يه بالحصن
كم تعد اليوم الهالكات سعة سعة في
الارض وواحد في السماء قال
فأجهم تغذ غسكت ورهبتك قال
النفق السماء لم ينكر النبي صلى
الله عليه وسلم على الكافر إذ عرف
أن الله العالين في السماء كما قاله

ولم يشأ وكذلك قوله تعالى ومن رد أن يضله يجعل صدره ضيقا حرجا دليل على أنه أراد ضلاله
وهو لم يأمر بالضللال (الوجه الثالث) طريقة الأئمة الفقهاء وأهل الحديث وكثير من
أهل النظر وغيرهم أن الإرادة في كتاب الله نوعان إرادة تتعلق بالامر وإرادة
تتعلق بالخلق فالإرادة المتعلقة بالامر أن يرصد المبدء فعل ما أمره وأما الإرادة الخلق فإن ير بد
ما يفعله هو إرادة الامر في المتنوعة للعبة والرضاوى الإرادة الدينية والإرادة المتعلقة
بالخلق هي المشيئة وهي الإرادة الكونية القدرية فالأولى كقوله تعالى ير بد الله بكم اليسر
ولار يدبكم العسر وقوله تعالى ير بد الله ليسين لكم ويهدى بكم سن الذين من قبلكم ويتوب
عليكم الى قوله ير بد الله أن يخفف عنكم وقوله ما ير بد الله يجعل عليكم من حرج ولكن ير بد
لظهوركم وليتم نعمته عليكم وقوله انما ير بد الله لذهب عنكم الرحمن أهل البيت ويظهركم
تظهِرا والثانية كقوله تعالى فمن رد الله أن يهديه بشرح صدره للإسلام ومن رد أن يضله
يجعل صدره ضيقا حرجا وقول روح لا نفعكم نصحي أن أردت أن أنصح لكم إن كان الله ير بد
أن يغوي بكم ومن هذا النوع قول المسلمين لما شاء الله كان وما لم يمشأ لم يكن ومن النوع الأول
قوله لمن يفعل القبائح هذا يفعل ما لا ير بد الله فاذا كان كذلك فالكفر والفسوق والعصيان
ليس مراد الله بعز وجل بالاعتبار الأول والطاعة موافقة لذلك الإرادة أو موافقة الامر
المستلزم لذلك الإرادة فاما موافقة مجرد النوع الثاني فلا يكون به مطععا وحينئذ فالتى يقول
له ان الله بغض الكفر ولا يحب ولا يضله ان تقع له ولا ير بد به هذا الاعتبار والتى يأمره
بالإيمان الذى يحبه الله ويرضاه له ويرد به هذا الاعتبار (الوجه الرابع) أن يقال هذه
المسئلة منبهة على أصل هو أن الخب والرضا هو الإرادة وهو صفة مغايرة للإرادة فكثير من
أهل النظر من المعتزلة والاشعرية ومن اتبعهم من الفقهاء أصحاب أحد والشافعي وغيرهما
يجعلونها جنسا واحدا ثم القدرية يقولون هو لا يجب الكفر والفسوق والعصيان فلا ير بد
والمشبهة يقولون بل هو ير بد ذلك فيكون قدأ حبه ورضيه وأولئك يتأولون الآيات المشبهة للإرادة
هذه الحوادث كقوله تعالى ومن رد أن يضله يجعل صدره ضيقا حرجا وقوله ان كان الله ير بد
أن يغوي بكم وهو لا يتأولون الآيات النافية لحبه الله ورضاه لها كقوله تعالى والله لا يجب الفساد
ولا يرضى لعباده الكفر وقوله أذيعتوني ما يرضى من القول وأما جاهر الناس من أهل
الكلام والفقهاء والحديث والتصوف فيغفرون بين النوعين وهو قول أئمة الفقهاء من أصحاب آى
حسنة ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم وهو قول المتنبيين القدرية والاشعرية كآ كره أو أعالى
الجورنى فالنصوص قد صرح بآن الله لا يرضى الكفر والفسوق والعصيان ولا يحب ذلك
مع كون الحوادث كلها اجشئة الله تعالى وتأويل ذلك لارضاهما من المؤمنين وألا يرضاهما ولا يحبها
ديننا يعنى لار يدها يقتضى أن يقال يرضى الإيمان أى من الكافة وألا ير بد غير دين الله تعالى
قدأ خبر أنه يكره المعاصى بقوله تعالى كل ذلك كان سيئة عندك مبكروها وقال النبي صلى
الله تعالى عليه وسلم ان الله كره لكم ثلاثا فاسئل وقال وكثرة السؤال واضاعة المال والأمة
متفلسة على أن الله يكره المنهيات دون المأمورات ومحبة المأمورات دون المنهيات وأنه يحب
المتقين والمحسنين والصابرين ومحبة التوازين ومحبة المتطهرين ويرضى عن الذين آمنوا

النبي صلى الله عليه وسلم حصن الخراجى في كفره ومثد كان أعلم بالله الجليل الاحل من الربى وأصحابه مع ما يقتولون من الاسلام اذ
ميز بين الخالق الذى في السماوين والكله والاصنام المخلوقة التى في الارض وقد انتقت الكلمة من المسلمين والكافرين أن الله في

السماء وحدوه ذلك الامر يسي الضال وأمهاته حتى الصبيان الذين لم يبلغوا الحنث قد عرفوا ذلك اذا حزن الصبي شيء رفع يده الى
ربه يدعو في الدعاء دون ماسواها وكل أحد بانه (٣٠) ويمكنه أن يعلم الجهمية ثم انتب المعارض لتلك الصفات

التي ألفها وعددها في كتابه من
الوجه والسبع والبصر وغير ذلك
بتأليفها ويحكم على الله وعلى رسوله
فيما حرقا بعد حرف وشتا بعد شئ
بسمك بشرين غسان المريسي
لا يعتمد فيعلمي أمام أقدمته ولا
أرضدته عنده فاعتن ذلك كله
منه اذ صرح باسمه وسلم فيها
لحكمه لما ان الكلمة قد اجعت
من عاسة الفقهاء في كفره وهتك
ستره واقتضاه في مصره وفي سائر
الامصار الذين سعو اذ كره ثم
ذكر الكلام على ابطال تأويلات
الجهمية للصفات الواردة في الكتاب
ولسنة وقال عثمان بن سعيد في
كتاب الرد على الجهمية * باب
الايان بكلام الله تعالى قال أو
سعيد فله المتكلم أو لا أو خال
ير له الكلام اذ لا متكلم غيره ولا
ير له الكلام اذ لا يسبق متكلم
غيره فيقول لمن الملك اليوم ان الملك
أنا الذين أن مولوك الأرض فلا
يشكر كلام الله عز وجل كيف يعجز عن
الكلام من علم العباد الكلام
وأطلق الانام قال الله تعالى في
كتابه وكم الله موسى تكليمها هذا
لا يحتمل تأويل غير نفس الكلام
وقال موسى في اصطفتي لك على
الناس رسالاتي وبكلامي وقال الله
تعالى وقد كان فريق منهم يسمعون
كلام الله ثم يعجزون من بعد
ما عاوه وهم يعلمون وقال يزيدون
أن يبتلوا كلام الله وقال لتبديل
لكلمات الله وقال وقت كآثر برك

وعملوا الصالحات وانه عت الكافرين ويغضب عليهم وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
ما أحد أحب اليه المدح من الله وما أحد أحب اليه العذر من الله وقال ما أحد أغرب من الله أن
يرى عبده يرفي بأمره وقال ان الله وتر يحب الجمل وقال ابن الله يحب
أن توفي رخصه كما توفي عزائه وقال ان الله يحب العبد التي الغنى الخفي ان الله رضى لكم
ثلاثا أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا وأن تعتنوا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا وأن تنهضوا من
ولاء الله أمركم وقال الله أشد فرحاً بعبدة عبده المؤمن من رجل أضل راحلته بارض دوبة
مهلكة على طاعامه وشرا به فظلمها فبجدها فاضطجع ينتظر الموت فلما أفاق فاذا بآبائه عليها
طعامه وشرا به فله أشد فرحاً بعبدة عبده من هذا الرجل راحلته وهذا الحديث في الصباح
من وجوه متعددة وهو مستفيض عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم متفق على صحته وثبوته وكذلك
أما له واذا كان كذلك فالطاعات يريدها من العباد الارادة المتضمنة لمحبة لها ورضا بها اذا
وقعت وان لم يفعلها والمعاصي يبغضها او يمتنها ويكره من العباد من يفعلها وان شاء أن يخلفها
هو حكمه اقتضت ذلك ولا يلزم اذا كرهها ما عسده لكونها انقض العبدو يبغضها بضان يكره
أن يخلفها هو لما له فيه من الحكمة فان الفعل قد يحسن من أحد الخلقين ويقبح من الآخر
لاختلاف حال الفاعلين فكيف يلزم أن ما يقبح من العبد يقبح من الرب مع أنه لا نسبة للخلق
مع الخالق واذا كان الخلق يريدها لا يحب كرامة لمريض لشرب الدواء الذي يبغضه ويحب
ما لا يريده كحبة المريض الطعام الذي يضره ومحبة الصائم الطعام والشرب الذي لا يريده
بأكمله ومحبة الانسان الشهوات التي يكرهها بعلقه ودينه فقد عقل ثبوت أحد ههنا دون الآخر
وان أحد ههنا ليس بمتردد لاخر فكيف لا يمكن ثبوت أحد ههنا دون الآخر في حق الخالق تعالى
وقد يقال كل هذه الامور مرادة لكن فيها مراد لنفسه فهو مراد الذات محبوب لله مرضي
له وفيها مراد لغيره وهو مراد لغيره لكونه وسيلة الى المراد المحبوب لذاته فالانسان يريده
العالية لنفسه او يريده شرب الدواء لكونه وسيلة اليها فهو يريده ذلك من ههنا المحبة وان لم يكن
محبوباً لنفسه واذا كان المراد ينقسم الى مراد لنفسه وهو المحبوب لنفسه والى مراد لغيره
لكونه وسيلة الى غيره وهذا اقل لا يجب لنفسه أمكن أن يجعل الفرق بين المحبة والمشيئة من هذا
الباب والارادة نوعان فما كان محبوباً فهو مراد لنفسه وما كان في نفسه غير محبوب فهو مراد
لغيره وعلى هذا ينبغي مسألة محبة الرب عز وجل لنفسه ومحبة لعباده فان الذين جعلوا المحبة
والرضا هو المشيئة العامة قالوا ان الرب لا يحب في الحقيقة ولا يحب وتأويل المحبة تعالى لعباده
بارادة تأويلهم ومحبتهم ببارادة طاعتهم والقرب اليه ومنهم طائفة كثيرة قالوا هو محبوب
بشئ أن يحب ولكن محبة لغيره بمعنى مشيئته وأما السلف والأئمة وأئمة الحديث وأئمة
التصوف وكثير من أهل الكلام والنظر فافقوا بانه محبوب لذاته بل لا يستحي أن يحب لذاته
الا هو وهذا حقيقة الالهية وهو حقيقة مله ابراهيم ومن يقر بذلك لا يفرق بين الربوبية
والالهية ولم يجعل لله معبودا لذاته ولا أثبت للتدليل النظر اليه ولا أنه أحب الى أهل الجنة من
كل شئ وهذا القول في الحقيقة هو من أقوال الخارجين عن مله ابراهيم من المنكرين لكون
الله هو المعبودون ماسوا ولهذا المظهر هذا القول في أوائل الاسلام قتل من أظهره وهو

صدفوا وعدلوا لامتلاك كلماته وذكر آيات أخرى الى أن قال وقال تعالى لقوم موسى حين اتخذوا الأصنام الجعد
أفلا يرون أن لا يرجع اليهم فولا ولا يملك لهم ضرراً ولا نفعاً وقال عجل جسدك خواراً لم يروا أنه لا يملكهم ولا يهديهم سبيلاً اتخذوه

وكذا طالين قال أبو سعيد في كل ما ذكرناه تحقيق كلام الله وتبيينه نصا بلا تأويل فبقيا عابته إلى به العمل في غيره عن القول والكلام
بسان بين أن الله غير عاجز عنه وأنه متكلم وقائل لأنه لم يكن ليعيب (٣١) الجبل بشئ هو موجود فيه وقال إبراهيم عليه السلام بلى

فعله كيروهم هذا أفادوا لهم أن كانوا
ينطقون إلى قوله أفلا تعقلون فلم
يعب إبراهيم أسئلتهم وأكفهم
التي يعبدون بالهوى عن الكلام إلا
وأن الله متكلم قائل وبسط
الكلام في ذلك إلى أن قال أرايتم
قولكم أنه خالق فما بدخله
أقال الله كن فكان كلاما فاما
بنفسه بلامتكلمه فقد علم الناس
الامناء الله منهم أن الله لم يخلق
كل ما يرى ويسمع بلامتكلمه
فلا بد من أن تقولوا في دعواكم
الله المتكلم بالقرآن فاستقموا إلى
الله فهذا أجور الجوراء كذب
الكذب أن تضفوا كلام المخالف
إلى الخالق ولم يكن كفر الكان
كذبا بل شرك فيه فكيف وهو كفر
لأنه لم يبحر الخلق أو من بالله
والنوم الآخر أن يدعى الربوبية
ويدعو الخلق إلى عبادته فيقول
اننى أنا الله لا اله الا أنا فاعبدنى
وانى أنا ربك وأنا اخترتك
واسمعتك لنفسى اذهب أنت
وأخوك يا باقى ولا تلتفت في كبرى
اننى معكم أسمع وأرى وما خلقت
الجن والانس الا ليعبدوا ألم
أعهد إليكم بابنى آدم أن لا يعبدوا
الشيطان لكنهم عذّبوا وأن
اعبدوني هذا امر ط مستقيم قد
علم الخلق الامن أضله الله أنه
لا يجوز لاحد أن يقول هذا هو
أشبهه ويدعيه غير الخالق بل
القائل به والداعي إلى عبادته غير الله
كافر كفر عوى الذي قال أنا ربكم
الاعلى والهيبه والمؤمنين
بدعوا أكفروا كذب وان قلتم تكلم به مخلوق فاضته الله لان الخلق كلهم صفاتهم وكلامهم لله فهذا الحال الذي ليس وراءه محال
فصلا عن أن يكون كفر لان الله عز وجل لم ينسب شيئا من الكلام كله إلى نفسه انه كلامه غير القرآن وما أنزل على رسوله فان تم

الجعدن درهم يوم الاضحية قتله خالد بن عبيد الله القسرى رضاعا لاهل الاسلام وقال ضحوا أيها
الناس تقبل الله ضحاياكم فاني مضى الجعدن درهم انه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خيلا ولم
يكلم موسى تكليمه تعالى الله عما يقول الجعدون كثيرا ثم نزل فدبحه وقد ثبت في الصحيح
عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال اذا دخل أهل الجنة الجنة فنادى مناد يا أهل الجنة ان
لكم عند الله موعد يريد أن يجزيكم فيه فقولوا ما هو لم يبيض وجوهنا ونقل موازيننا ويدخلنا
الجنة ويخرجنا من النار قال فيكشف الحجاب فينظرون اليه فما أعطاهم شيئا أحب اليهم من النظر
اليه وهو الزيادة وقد روى في السنن من غيره عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه كان يقول
في دعائه وأسألك لذة النظر إلى وجهك والشوق إلى لقاؤك وروى الامام أحمد والنسائي وغيرهما
عن حماد بن أسمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يقول في دعائه أسألك لذة النظر إلى
وجهك والشوق إلى لقاؤك من غير ضرام مضرة ولا فتنة مضلة وأما الذين أنبتوا أنه محبوب
وأن محبة لغيره بمعنى مشيئته فهو لا نعلم أن كل ما خلقه فقد أحبه وهو لا يضر جون إلى
مذاهب الانحاة فيقولون انه يجب الكفر والفسوق والعصيان ويرضى ذلك وأن العارف اذا
شهد هذا المقام لم يستحسن حسنة ولم يستقبح سيئة لشهوده القومية العامة وخلق الرب لكل
شئ وقد وقع في هذا نظافة من الشيوخ الغالطين من شيوخ الصوفية والنظار وهو غلط عظيم
والكذب والسنة وسلف الامة يبين أن الله يحب أنبياءه وأوليائه ويحب ما أمر به ولا يحب
الشياطين ولا ما نهى عنه وان كان كل ذلك عيشته وهذه المسئلة وقع التزاع بينا بين الجندين
محمد وطائفة من اصحابه فدعاهم إلى الفرق الشافى وهو أن يفرقوا في المخالفات بين ما يحبه
وما لا يحبه فاشكل هذا عليهم لما رأوا أن كل مخلوق فهو مخلوق بعيشته ولم يعرفوا أنه قد يكون
فما خلقه بعيشته ما لا يحبه ولا رضاه وكان ما قاله الجند وأمثاله هو الصواب (الوجه
الخامس أن يقال) الإرادة نوعان أحدهما بمعنى المشيئة وهو أن يريد الفاعل أن يفعل فعلا
فهذه الإرادة المتعلقة بفعله والثاني أن يريد من غيره أن يفعل فهذه الإرادة لفعل الغير وكلا
النوعين مفعول في الناس لكن الذين قالوا ان الامر بتضيق الإرادة لم يثبتوا الا النوع الاول من
الإرادة والذين قالوا ان الله لم يخلق أفعال العباد لم يثبتوا الا النوع الشافى فهؤلاء القدرية
يتنوع عندهم أن يريد الله خلق أفعال العباد بلعى الى الاول لأنه لا يخلقها عندهم وأولئك
القائلون لهم يتنوع عندهم الإرادة من الله الابعى إرادة أن يخلق فإلم براد خلقه لا يوصف بأنه
مر بده فعندهم هو مر بده لكل ما خلق وان كان كفر او لم ير ذما لم يخلق وان كان عابثا وهؤلاء
وان كانوا أقرب إلى الحق لكن التحقيق أثبت النوعين كأثبت ذلك السلف والأئمة ولهذا
قال جعفر أربابهم وأربابهم فالواحد من الناس بأمر غيره وبناه مر يد النصحه وبيننا
ينفعه وان كان مع ذلك لا يريد أن يبينه على ذلك الفعل لا يثبت كل ما يكون مصلحتي في أن
أمره بغيرى وأمنه بكون مصلحتي في أن أعاونه أنا عليه بل قد تكون مصلحتي إرادته ما يضا
كالرجل الذى يستشير غيره في خطبة امرأته أمره أن يتزوجها لان ذلك مصلحة الامور والوا
فهو يرى أن مصلحتي في أن يتزوجها هو دون مصلحتي في أمره بغيره نصحا غير جهة فعله لنفسه واذا
أمكن الفرق في حق المخالفين فهو حق الله أولى بالامكان فهو سبحانه أمر الخلق على السن

كلامكم ولم يمتدحكم أن تسموا الشجر وجميع الغناء والنوح وكلام السباع والبهائم والطير كلام الله فهذا مما لا يختلف المصنفون في بطوله واستحالة ما فضل القرآن إذا عندكم (٣٣) على الغناء والنوح والشعر إذا كان كله في دعواكم كلام الله فكيف

خص القرآن بأنه كلام الله ونسب كل كلام إلى فانه فكيف يقوم ضلالاً أن يدعو قولاً لا يثبت الموحدون في بطوله واستحالة وما يرددواكم تكذيباً واستحالة وريد المؤمنين بكلام الله إيماناً وقصدياً أن الله قد ميز بين من كلم من رساله في الدنيا وبين من لم يكلم ومن يكلم من خلقه في الآخرة ومن لم يكلم فقال تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلم الله ورفع بعضهم درجات فميز بين من اختصه الله بكلامه وبين من لم يكلمه ثم ممي عن كلم الله موسى فقال وكلم الله موسى تكليفاً ولم يكلمه نفسه الا على تأويل ما أذعنتم فما فضل من ذكر الله في تكليمه اياه على غيره ممن لم يكلمه اذ كل الرسل في تكليم الله اياهم مثل موسى وكل عندكم كلام الله وقد قال تعالى أولئك الا خلق الله ففي هذا بيان انه يعاقب قوماً يوم القيامة بصرف كلامه عنهم وأنه يثيب بتكليمه قوماً آخرين وقال أيضاً في بيان كفر الجهمية أخبرنا القرآن القرآن كلامه وأذعن الجهمية انه خلقه وأخبرنا الله تبارك وتعالى انه كلم موسى تكليمه ولم يكلمه الله بنفسه وانما سمع كلاماً خرج السهم من مخلوق في دعواهم دعا مخلوق موسى الى ربوبته فقال له اني انا ربك فاخضع لتعليك فقال له موسى في دعواهم صدقت ثم

رساله بما يفهمهم ونهاهم عما يضرمهم ولكن منهم من أراد أن يخلق فعله فأراد هو سبحانه أن يخلق ذلك الفعل ويجعله فاعل له ومنهم من لم يرد أن يخلق فعله فجعله خلقه سبحانه لأفعال العباد وغيرهم من المخلوقات غير جهة أمر الله على وجه بيان ظاهر مصلحة العباد ومفسدة وهو سبحانه إذا أمر فرعون وأبالبهب وغيرهما بالاعتان كان قد تبين لهم ما يفهمهم ويصلحهم إذا فعلوه ولا يلزمه إذا أمرهم أن يعينهم بل قد يكون في خلقه لهم ذلك الفعل وأعانهم عليه وحده مفسدة من حيث هو فعله فانه يخلق ما يخلق الحكمة ولا يلزم إذا كان الفعل المأمور به مصلحة للمأمور إذا فعله أن يكون مصلحة لا أمر إذا فعله هو أمر غيره بما يربطه فلا بد أن يفعل ما يكون للمأمور أقرب الى فعله كالشعر والطلاقة ونهضة القاعد والمساند ونحو ذلك ففصل لهم هذا يكون على وجهين أحدهما أن يكون الأمر أمر غير مصلحة تعود اليه كالأمر بالمأثم عند عايد بد ملكه وأمر السعد عند ما يصلح ماله وأمر الانسان شره بما يصلح الامر المشترك بينهما ونحو ذلك والثاني أن يكون الأمر يرى الاعانة للمأمور مصلحة كالأمر بالمعروف إذا أعان المأمور على البر والتقوى فانه قد علم أن الله يشبهه على اعانته على الطاعة وان الله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه فإذا كان الأمر أمراً مأموراً لمصلحة المأمور لا لتنعف يعود عليه من فعله كالتأصيص للتشريف وقد رآه أعانه لكن ذلك مصلحة له لان في حصول مصلحة المأمور مضرة على الأمر كن بأمر مظلوماً أهراب من ظلمه وهو لو أعانه حصل بذلك ضرراً لهما وألحدهما مثل الذي جاء من أقصى المدينة يسعى قال لموسى ان الملا تأمرون بالمعقول فخرج اناي لك من الناهمين فهذه امصلحة في أن بأمر موسى بالظهور لان في أن يعينه على ذلك أدلوا أعانه لضره قومه ومثل هذا كثير كالذي بأمر غيره بنزوح امرج أو يرد أن يترجها أو شر اسلعة يريد شراءها أو استحباب مكان يريد استجاره أو مصلحة قوم ينتفع بهم وهم أعداء الأمر يتقون بمصلحته ونحو ذلك فانه في مثل هذه الامور لا يفعل ما يعين المأمور وان كان ناصحاً بالأمر مرید الله في الجسلة أمر المأمور بالفعل لكون الفعل مصلحة له غير كون الأمر يعينه عليه ان كان من أهل الاعانة فاذا قل ان الله أمر العباد بما يصلحهم بالأمر لم يلزم من ذلك أن يعينهم هو على ما أمرهم به لاسيما وعند القدر لا بقدران يعين أحداً على ما به بصير فاعل اعانته ان لم يعمل أفعاله بالحكمة فانه يفعل ما ينفع من غير غير مراد عن مراد ويتبع على هذا أن يكون لفعله لمصلحة فلا عن أن يطلب الفرق وان علمت أفعاله بالحكمة وقيل ان اللة ثابتة في نفس الامر وأن كنا نحن لانعلمها فلا يلزم إذا كان في نفس الامر له حكمة في الأمر أن يكون في الاعانة على المأمور حكمة بل قد تكون الحكمة تقتضي أن لا يعينه على ذلك فانه إذا أمكن في المخلوق أن تكون الحكمة والمصلحة أن بأمر غيره بأمر مصلحة المأمور وأن تكون الحكمة والمصلحة لا أمر أن لا يعينه على ذلك فامكان ذلك في حق الرب أولى وأحرى فانه تعالى أمر الكفار بما هو مصلحة لهم ولفعولهم وبغيرهم على ذلك ولم يخلق ذلك كالمخلوق غير من الامور التي يكون من تمام الحكمة والمصلحة أن لا يخلقها والمخلوق اذا رأى أن مصلحة بعض رعيته أن يعلم الرعي وأسباب الملك لينال الملك ورأى هو أن مصلحة ولده أن لا يتقوى ذلك الشخص لئلا يأخذ الملك

أني فرعون يدعو الى ربوبية مخلوق كما أجاب موسى في دعواهم فافرق بين موسى وفرعون في الكفر اذا في من كفر أو وضع من هذا وقال تبارك وتعالى انما قولنا لشيء اذا أردناه أن نقوله كن فيكون وقال هو لا عما قال شيء فقط قولوا وكلاما كن

فكان ولا يقوله أبدًا ولم يخرج منه كلام قط ولا يخرج ولا هو بقدر على الكلام في دعواهم فالصمت في دعواهم والرحن بمنزلة واحدة في الكلام وقال أيضا في كتاب النقص على المريسي وأذعيت أبها (٣٣) المريسي في قول الله عز وجل هل ينظرون إلا أن

يأتهم الله في ظلل من الغمام والملائكة وفي قوله هل ينظرون إلا أن يأتهم الملائكة أو يأتى ربك فادعت أن هذا ليس منه بآياتنا لما أنه غير متحرك عنك ولكن يأتى بالقصبة زرع وقوله يأتهم الله في ظلل من الغمام يأتى الله بأمره في ظلل من الغمام ولا يأتى هو بنفسه ثم زعمت أن من الله كفى قوله فأتى الله يأتهم من القواعد وأتاهم الله من حيث لم يحتسبوا فيقال لهذا المريسي فأتى الله ما جازاك على الله وعلى كلبه بالعلم ولا يصح أنباتك الله أنه آتيا وتقول ليس بآياتنا إنما هو كقوله فأتى الله يأتهم من القواعد القديمة بين ما جحد الله وجحد بن ما سألته ولا يجمع بين هذين التأويلين إلا كل جاهل بالكتاب والسنة لأن تأويل كل واحد منهما مقرون في سياق القراءة لا يحيله المثلث وقد اتفقت الكلمة من المسلمين أن الله فوق عرشه فوق سمواته وأنه لا ينزل قبل يوم القيامة ليقصص بين عباده ويحاسبهم ويقيمهم ويشفق السموات يومئذ لنزوله ونزل الملائكة تزيلا يحمل عرش ربك فوقهم ومثلثات ناسه كآل الله ورسوله فلما لبسك السلوان أن الله لا ينزل إلى الأرض قبل يوم القيامة لشي من أمور الدنيا علما يقتض أن ما سأل الناس من العقوبات إنما هو من أمره وعذابه فقوله فأتى الله يأتهم من القواعد يعني مكر من قبل قواعد بنيانهم

من ولده أو بعدد عليه أمر ذلك الشخص بما هو مصلحته ويشعل هو ما هو مصلحته ولده ورعيته والمصالح والمغالب بحسب ما يلائم النفوس ويتألفها فللأمر ما أمر به الناصح له والملائم لا الأمر أن لا يحصل ذلك مراده لما في ذلك من تقويت مصالغ الأمر ومراداته (وعندنا نظر شريف) وإنما يحققه من علمه حكمة الله في خلقه وأمره واتصافه سبحانه بالحكمة والفرح ببعض الأمور دون بعض وأنه قد لا يحصل إلا بدفع ضده ووجود لازمه لا متاع اجتماع الضدين واستماع وجود المزوم بدون اللازم ولهذا كان الله سبحانه محمدا على كل حاله المثلث وله الجدة في الدنيا والآخرة وله الحكم واليه ترجعون فكل ما في الوجود فهو محمدا عليه له الجدة على خلقه وأمره فكل ما خلقه فهو محمدا عليه وإن كان في ذلك نوع ضرر لبعض الناس لماله في ذلك من الحكمة وكل ما أمر به فله الجدة عليه لماله في ذلك من الهداية والبيان ولهذا كان له الجدة مل السموات ومل الأرض ومل ما بينهما ومل ما شاع من شيء بعد فان هذا كله مخلوق له وله الجدة على كل ما خلقه والأمثلة التي تذكر في الخلقين وإن لم يكن ذكر كظهورها في حق الرب فالمقصود هنا أنه يمكن في حق المخلوق الحكمين أن الأمر غير بأمر ولا يعينه عليه فالتألق أولى لا مكان ذلك في نفسه مع حكمته فمن أمره وأعانه على فعل المأمور كان ذلك الأمر به يتعلق به خلقه وأمره فبشاعة خلقه وحجة فكان مرادا لجهة الخلق ومرادا لجهة الأمر ومن لم يعنه على فعل المأمور كان ذلك الأمر يتعلق به دون خلقه لعدم الحكمة المتعينة لتعلق الخلق به ومضول الحكمة المتعلقة بخلق ضده وخلق أحد الضدين ينافي خلق الضد الآخر فان خلق المرض الذي يحصل به ذل العبد له ودعاؤه له وتوحيته من ذنوبه وتكفير خطاياهم وبقربه قلبه ويذهب عنه الكبرياء والعظمة والعدوان يضاد خلق الصحة التي لا يحصل بها هذه المصالح وكذلك خلق ظلم الظالم الذي يحصل به الظلم من جنس ما يحصل بالبرض يضاد خلق عدله الذي لا يحصل به هذه المصالح وإن كانت مصلحته هو أن يعبدل وتفصيل حكمة الله في خلقه وأمره يعجز عن معرفتها عقول البشر (والقدريه) دخلا في التعليل على طريقة فاسدة مثالا الله فيها خلقه ولم يشأ وحكمته تعود إليه فسلوه قدرته وحكمته وسبحته وغير ذلك من صفات كماله فقال لهم خصوصهم الجهة المحيرة بطلان التعليل في نفس الأمر كما تنازعوا في مسألة الحسن والقبح فأولئك أثبتوه على طريقة سؤا فيها بين الله وخلقها وأثبتوا حسنا وقبعا لا يتضمنا محجوبا ولا مكروها وهذا لا حقيقة له كأثبتوا تعليلها بعدوا إلى التعليل حكمه وخصوصهم سؤا بين جميع الأفعال ولم يثبتوا له محجوبا ولا مكروها وزعموا أن الحسن لو كان صفة ذاتة لفعل لم يختلف حاله وغلطوا فان الصفة الذاتية للوصف قدر ادبها اللازم له والمنطقون يتسمون اللازم إلى الذاتي وعرضي وإن كان هذا التقسيم خطأ وقد رادبا إضافة الذاتية ما تكون ثبوتية قائمة بالموصوف احترازاعن الأمور النسبية الإضافية ومن هذا الباب اضطررنا في الأحكام الشرعية وزعم نفاة الحسن والقبح العقليين أنها ليست صفة ثبوتية للأفعال ولا مستزمنة صفة ثبوتية للأفعال بل هي من الصفات النسبية الإضافية فالحسن هو المقول فيه أفعاله أو لأبأس بفعله والقبح هو المقول فيه لا تفعله قالوا وليس لتعلق القول من القول صفة ثبوتية وذكرنا عن من سألهم أنهم قالوا الأحكام صفات أزلية للأفعال

(٥ - منهاج ثاني) نقر عليهم السقف من فوقهم فتفسر هذا الاتيان خور السقف عليهم من فوقهم وقوله فأناهم الله من حيث لم يحتسبوا مكر بهم فقد في قلوبهم الرعب يخرجون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين وهم سوا النضير فتفسر الاتيان مقرون

بهم ما خفوا من العقوب والرب وتفسير اتيان الله يوم القيامة منصوص في الكتاب مبسوط قال الله تعالى فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة
وجلت الارض والجبال فذلك كله واحدة (٣٤) فيومئذ وقعت الواقعة وانشفت السماء فهي يومئذ واهية والمال على ارحامها

ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ
عائنه يومئذ تعرضون لا تخفى منكم
خافته إلى قوله تعالى هلك عن سلطاناه
فقد قهر الله العيين نفسوا
لا ليس فيه ولا تشبه على ذي عقل
فقال فيما يصيب به من العقوبات
في الدنيا تأها أمرنا بالسلامة
فجعلناهم حصداً كان لم تكن
بالأمس حين قال تأها أمرنا عالم
أهل العلم أن أمره ينزل من عنده
من السماء وهو على العرش فلما
قال فإذا نفض في الصور نفخة
واحدة الآيات التي ذكرناها وقال
أضواء تنشق السماء بالغمام

(فصل قال الراضى الامام) ومنها انه يلزم نسبة السفة الى الله تعالى لانه بامر الكافر
 باليمان ولا يريد منه ونها عن المعصية وقد ارادها منه وكل عاقل ينسب من بامر بما لا يريد
 ونهى عما يريد الى الله تعالى الحق ذلك (فيقال له) قد تقدم ان المحققين من اهل السنة
 يقولون ان الارادة نوعان ارادة الخلق و ارادة الامر فارادة الامر ان يريد من المأمور فعل
 ما امر به و ارادة الخلق ان يريدهو خلق ما يحب ثم من أفعال العباد وغيرها والامر مستان للارادة
 الاولى دون الثانية والله تعالى أمر الكافر بما اراد منه بهذا الاعتبار وهو ما يحبه ويرضاه
 ونها عن المعصية التي لم يردها منه أى لم يحبها ولم يرضها بهذا الاعتبار فانه لا رضى لعباده
 الكفر ولا يحب الفساد وقد قال تعالى اذ يستنزلون ما لا رضى من القول و ارادة الخلق هي المشيئة
 المستزمنة لتوقع مراد هذه الارادة لاتعلق بالوجود فشاء الله كانه فعل وما لم يشأ لم يكن و فرق
 بين ان يريدهو ان يفعله فان هذا يكون لا محالة لانه قادر على ما يريد واذا اجتمعت الارادة
 والقدر وجب وجود المراد وبين ان يريد من غيره ان يفعل ذلك الغير فعلا لنفسه فهذا الايزم
 ان يعينه عليه و اما طائفة من المثبتين للقدر فقلوا ان الارادة نوع واحد وانما هي المشيئة
 فقالوا يا امر بما لا يريد ثم هو لا على قسمين قسم قالوا يا امر بما يحبه ويرضاهو ان يريده أى لم يشأ
 وجوده وهذا مذهب جمهور القائلين بهذا القول من الفقهاء وغيرهم وقسم قالوا بل المحبة
 والرضا هي الارادة وهي المشيئة فهو يا امر بما يريده ولم يحبه ولم يرضه واما وقع من الكفر
 والفسوق عند هؤلاء لم يحبه ورضاه كما ارادوه وشاءوا ولكن يقولون لا يحبه ولا رضاه دينا كما لا يريد
 دينا ولا يشاءه دينا ولا يحبه ولا يرضاه ممن لم يقع منه كالم يريده ممن لم يقع منه ولم يشأه ممن لم يقع
 منه وهذا قول الاشعرى وأكثر أصحابه وحكاؤه عن طائفة من اهل الانبياء وحكى عنه
 كالقول الاول واصحاب هذا القول والقدرية من المعتزلة والسبعة وغيرهم يجعلون الرضا
 والمحبة معنى الارادة ثم قال القدرية الفناء والكفر والفسوق والمعاصي لا يحبها ولا يرضاها

فيتبعونه وذكر حذيث ابن عباس عن وجهين موقوفين فوقعوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم وفيه ثماني الرء بالانص
تعالى في البكر وبينهم وهم أكثر من أهل السموات والأرض ورواه الحاكم في صحيحه وذكر عن أنس بن مالك أنه قال وتلاه هذه

فيتبعونه وذكر حذيث ابن عباس عن وجهين موقوفين فوقعوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم وفيه ثماني الرء بالانص
تعالى في البكر وبينهم وهم أكثر من أهل السموات والأرض ورواه الحاكم في صحيحه وذكر عن أنس بن مالك أنه قال وتلاه هذه

الآية يوم تبدل الأرض غير الأرض والسجوات قال بيدها الله يوم القيامة بأرض من فضة لم تعمل عليها الخطايا ينزل عليها الجبار ثم قال ومن بلغت أجمعها المرسى الى تفسيره الحال في آيات الله يوم القيامة (٣٥) ويدع تفسير رسول الله صلى الله عليه وسلم

وأجمعها الأكل جاهل بمحتوى خايم مغنون لما أنتم مغنون في الدين مأفون وعلى تفسير كتاب الله غير مأفون وبك أناني الله بالقامة ويتعب هو بنفسه فمن يحب الناس ويمتثل قد خشيت على من ذهب مذهبه هذا أنه لا يؤمن بسوم الحساب وأدعت أجمعها المرسى في قول الله الله لا اله الا هو

الحق القوم أن تفسير القوم عنسك الذي لا ينزل فقي الذي لا ينزل ولا يتحرك ولا يقبض ولا يسط وأسندت ذلك عن بعض أصحابك غير مسمى عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس أنه قال القوم الذي لا ينزل ومع رواتك هذه عن ابن عباس دلائل وشواهد أنها باطلة أحدها أنزل رواتك اللهم في توحيد الله والثانية أنزل رواتك عن بعض أصحابك غير مسمى وأصحابك مثل في القلعة والهمة والثالثة أنه عن الكلبي وقد أجمع أهل العلم بالآثار على أن لا يتحركوا بالكلبي في حلال ولا حرام فكيف في تفسير توحيد الله وتفسير كتابه وكذلك الأوصال ولو صحت رواتك عن ابن عباس أنه قال القوم الذي لا ينزل لم تستكره وكان معناه مفهوما واضحا عند العلماء وعند أهل الصبر العربية ان معنى لا ينزل لا يقبض ولا يبدل لأنه لا يتحرك ولا ينزل من مكان الى مكان أو ان شاء كما قال البيهقي

الأكبر من ما خلا الله مطلق وكل نعم لا تحلها الزائل

بالنص واجتماع الفقهاء فلا يرد بها ولا يشاؤها وقال هؤلاء المتن هوشاء ذلك بالنص واجتماع السلف فيكون قد أحبه ورضيه وأراد به وأما جمهور الناس فيفرون بين المشيئة وبين المحبة والرضا كما وجد الفرق بينهما في الناس فان الانسان قد يشر بشر الدواء ونحوه من الأشياء الكريمة التي يرفضها ولا يحبها ويجب كل الأشياء التي يشتهيها المريض الماء اذا جاع عنه واشتاء الصائم الماء البارد مع عطشه ولا يرد فعله فقد تبين أنه يحب الماء لا يرد ويريد ما لا يحب وذلك أن المراد قد يرد بغيره يرد الاشياء المكرهه والى في عاقبتهم من الأشياء المحبوبة وبكرهه بل بعض ما يحبه لانه يقضي الى ما يقبضه والله تعالى الحكمة فيما خلقه وهو سبحانه يحب المتقين والمحسين والتوابين ويرضى عن الذين آمنوا وعملوا الصالحات ويفرح بتوبة التائب أعظم من فرح الفائز لرحلته التي عليها طعامه وشرابه في مهلكة اذا وجدها بعد الاياس منها كما استفاضت بذلك الاحاديث عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الصبيح وغيرهما من غير وجه كقوله أنه أشد فرحا بتوبة أحدكم من رجل أضل رحلته بأرض مهلكة عليها طعامه وشرابه فظلم فلم يجد لها فنام في انتظار الموت فلما استيقظ اذا بدانت عليه طعامه وشرابه فالتفت أشد فرحا بتوبة عبده من هذا ابراحلته والمتعلقة يعبرون بلفظ الاذنة والعشق ونحو ذلك عن الفسح والمحببة وما يتبع ذلك واذا كان كذلك فهو سبحانه يرد وجود بعض الأشياء لافاضها الى ما يحبه ويرضاه وهو سبحانه قد لا يفعل بعض ما يحبه لكونه يستلزم وجود ما يكرهه ويبغضه فهو سبحانه قادر على أن يخلق من كل نطفة رجلا يجعله مؤمنا يحبه ويجب ايمانه لكنه لم يفعل ذلك لانه فيمن الحكمة وقد علم أن ذلك يقضي الى ما يبغضه وبكرهه واذا قيل فلما يفعل هذا ويجمع ما يبغضه قيل من الاشياء ما يكون بمنتهى الذل ومنها ما يكون بمنتهى العزة فالذلة الخاصة بالاكل لا تنحل هي وانواعها بالشرب والسمع والشم وانما تحصل لذة أخرى ووجود لذة الاكل في الفهم تنافي حصول لذة الشرب في تلك الحال وتلذذ العبد بسماع بعض الاصوات يمنع تلذذه بسماع صوت آخر في تلك الحال فليس كل ما هو محبوب للعبد ولذته يمكن اجتماعه في آن واحد بل لا يمكن أحد الضدين المتبذرين الآخر وما من مخلوق الا له لوازم وأضداد فلا يوجد الا بوجود لوازمه ومع عدم أضداده والرب سبحانه وتعالى اذا كان يحب من عبده أن يسافر للجهج ويسافر للجهاد أو أيهما يفعل كان محبوبا لله لكن لا يمكن في آن واحد أن يسافر العبد الى الشرق وإلى الغرب بل لا يمكن حصول هذين المحبوبين جميعا في وقت واحد فلا يحصل أحدهما المتبذرين الآخر فان كان الحج فريضتنا والجهاد تطوعا فكان الحج أحب اليه تعالى وان كان كلاهما تطوعا وفرضاً فالتجاهد أحب اليه فهو سبحانه يحب هذا المحبوب المتضمن تقوى ذلك المحبوب وذلك أنه لو قدر وجوده بدون تقوى فهذا المحبوب لكان أحب اليه ولو قدر وجوده بتقوى ما هو أحب اليه منه لكان محبوبا من وجهه مكره وها من وجهه أعلى منه وهو سبحانه اذا لم يقدر طاعة بعض الناس كان في ذلك حكمة كما أنه اذا لم يأمر بهذا بأحد المحبوبين كان في ذلك حكمة والله تعالى على كل شيء قدير لكن اجتماع الضدين لا يدخل في عموم الأشياء فانه محال لذاته وهذا بمنزلة أن يقال هلا أقدر هذا العبد على أن يسافر في هذه الساعة الى الغرب للجهج وإلى الشرق للجهاد فيقال كون الجسم الواحد

يعني فان لأنه متحرك فان أمارتين الى الميت المتحرك وما لا يتحرك فهو ميت لا يوصف بحياة كالأوصاف الاصنام الممتدة قال الله تعالى ان الذين يدعون من دون الله لا يخلقون شيئا وهم يخلقون أموات غير أحياء وما يشعرون بأنيبعثون فالتاء الحكي القوم القابض

البسط بهحرك اذاشاه وينزل اذاشاه ويفعل مايشاء بخلاف الاصنام الميتة التي لا تزل حتى تزال واحضعت اليها المربى في بني
 التحرك عن الله والزوال يحجب الصبان (٣٦) وزعت أن ابراهيم صلى الله عليه وسلم حين رأى كوكبا وشما وقرا قال

هنا ارى فلما اقل قال لا أحب
 الا فلين ثم قلت فبني ابراهيم المحبة
 عن كل اله زائل يعني أن الله اذا
 نزل من سماه الى سماءه اوزل يوم
 الضميمة للحاسبة العباد فقد اقل
 وزال كما اقل الشمس والقمر فتصل
 من روي بينهما ابراهيم فلو قال هذا
 القياس تركى طمطمانى او روى
 يحيى ما زاد على ماقت قصا
 وسماحة وبالله من قال من خالق
 الله ان الله اذا نزل او تحرك اوزل
 ليوم الحساب اقل فى شئ كما اقل
 الشمس فى عين جنة ان الله لا يافل
 فى شئ سواء اذا نزل او ارتفع كما
 تأفل الشمس والقمر والكوكب
 بل هو العالى على كل شئ المحسط
 بكل شئ فى جميع أحواله من نزوله
 وارتفاعه وهو الفعال لما يريد
 لا يافل فى شئ بل الاشياء كلها
 تشتعل له وتتواضع والشمس
 والقمر والكوكب خلائق مخلوقة
 اذا اقلت اقلت فى مخلوق فى عين
 حجة كما قال تعالى والله اعلى واجل
 لا يحيط به شئ ولا يحتوى عليه شئ
 (وقال أبو بكر) عبد العزيز بن حفص
 صاحب انفسه لال فى أول كتابه
 الكبير المسمى بالمعنى وقد كرت ذلك
 عنه القاضى أبو يعلى فى كتاب
 ايضاح البيان فى مسئلة القرآن قال
 أبو بكر لما سألوه انكم اذا قلتم نزل
 متكلم كان ذلك عبثا فقتل
 لا محاسن قالوا لان أحد هما أنه لم
 يزل متكلم كما علم لان ضد الكلام
 انكس كان ضد العلم الجهل قال
 ومن أهمها من قال قد أثبت

فى مكانين محال لذاته بل هذا الاحقيقة له وليس بشئ فلا يمكن هذان فى آن واحد وليس هذا
 بشئ حتى يقال انه مقدر بل هذا الاحقيقة له وليس بشئ بل هو أمر يقدره الله لتصوره
 لتصوره فى الخارج فيحكم عليه بالامتناع فى الخارج والافقايكن الذين أن يتصوره هذا فى
 الخارج ولكن الذين يتصور اجتماع اللون والطعم فى محل واحد والحلاوة والبيضا واليباض
 ثم يقدر الله فى نفسه هل يمكن أن يجتمع السواد واليباض فى محل كاجتماع اللون والطعم
 فيعلم أن هذا الاجتماع ممنوع فى الخارج ويعلم أنه يمكن أن يذ فى الشرق وعمرافى الغرب
 ويقدر فى ذهنه هل يمكن أن يكون زيد نفسه فى هذين المكانين كما كان هو وعمر ففعل ان هذا
 ممنوع فهذا ونحوه كلام من يجعل الارادة نوعين ويرقى بين أحد نوعيهما وبين المحبة والرضا وأما
 من يجعل الجميع نوعا واحدا فهو بين أمرين ان جعل الحب والرضا من هذا النوع لزمه تلك
 المحاذير الشنيعة وان جعل الحب والرضا نوعا للاستلزام الارادة وقال انه قسليحب ويرضى
 ما لا يريد به حال وحينئذ فيكون مقصوده بقوله ما لا يريد به أى لا يريد كونه وجوده والا فهو
 عنده يحبه ويرضاه فهذا يجعل الارادة هى المشيئة لان يخلق وهذا وان كان اصطلاح
 طائفة من المتسعين الى السنة وحينئذ فيكون النزاع معه لفظيا وأحق الناس بالصواب فى
 استعمال الكتاب والسنة وحينئذ فيكون النزاع معه لفظيا وأحق الناس بالصواب فى
 المنازعات اللفظية من كان لفظه موافقا لفظ القرآن وقد بين ان لفظ القرآن جعل هذا
 النوع مراد ا فلا حاجة لاطلاق القول بان الله يأمر بما لا يريد بل يبين أن الارادة نوعان
 وأنه يأمر بما يشاء فأمر بما لا يريد أن يتحققه هو ولا يأمر إلا بما يحبه ليسعد ويرضاه لهم أن
 يفعلوه ولو قال رجل والله لا فعلن ما أوجب الله على أو ما يحبه لى أن شاء الله ولم يفعل لم
 يحسن باتفاق الفقهاء ولو قال والله لا فعلن ما أوجب الله على أن كان الله يحبه ويرضاه حث
 أن يفعله بل لا نزاع تعلمه وعلى هذا فقد ظهر بطلان حجة المكذبين بالقدر فإنه اذا قال كل
 عاقل ينسب من أمر بما لا يريد ونهى عما يريد الى السفة قبله اذا أمر غيره بأمر ولم يرد
 أن يفعله له هل يكون سقمها أم لا ومن المعلوم اتفاق العقلاء أن من أمر غيره بأمر ولم يرد أن يفعل
 ذلك الامر ولا يعينه عليه لم يكن سقمها بل أو امر الحكاه والعقلاء كلها من هذا الباب
 والطبيب اذا أمر المريض شرب الدواء لم يكن عليه أن يعاونه على شربه والمفتى اذا أمر
 المستفتى بما يجب عليه لم يكن عليه أن يعاونه والمشير اذا أمر المستشير بتجارة أو فلاحه أو
 نكاح لم يكن عليه هو أن يفعل ذلك ومن كان يجب من غيره أن يفعل أمر فأمره به والا أمر
 لا يساعده عليه لى ذلك من المفسدة لم يكن سقمها فظهر بطلان ما ذكره هذا وأمثاله من
 القصدية وكذلك من نهى غيره عما يريد أن يفعله هو لم يلزم أن يكون سقمها فانه قد يكون
 مفسدة ذلك مصلحة للناهى فالمرضى الذى يشرب المسهلات اذا نهى الصغير عن شربها
 لم يكن سقمها والحق الذى يريده مال الحية اذا نهى ابنه عن امساكها لم يكن سقمها والساج
 فى الحر اذا نهى العاجز عن السباحة لم يكن سقمها والملك الذى خرج لقتال عدوه اذا نهى نساءه
 عن الخروج معه لم يكن سقمها ونظائر هذا لا تحصى ولنهى الناهى غيره عن فعل ما يضره
 فعله نصحه اذا كان مصلحة للناهى أن يفعله هو به جسد على فعله وجسد على نصحه كما وجد

لنفسه أنه خالق وبحسب أن يكون خالق كل حال بل قلنا انه خالق فى وقت ارادته أن يخلق وان لم يكن خالقا في كل
 حال ولم يطل أن يكون خالفا كذلك ان لم يكن متكلم في حال لم يطل أن يكون متكلم بل هو متكلم خالق وان لم يكن خالقا في كل

حال ولا متكاما في كل حال * وذكر القاضي أبو يعلى في كتابه المسمى بـ «إيضاح البيان» هذا السؤال فقال نقول انه لم يزل متكهما وليس
بمتكام ولا متخاطب ولا آمن ولا ناه نص عليه أحد في رواية حنبل فقال لم يزل الله (٣٧) متكهما مع المأمورين * قال وقال في رواية عبد

كثير من الناس ينهون من شخصونه عن فعل أشياء وقد يطلبون فعلها منهم لمصلحة لهم لكن
المثل المطابق لفعل الرب من كل وجه لا يمكن في حق المخلق فان الله ليس كمثله شيء لا في ذاته
ولا في صفاته ولا في أفعاله * وقد سئل بعض الشيوخ عن مثل هذه المسائل فأنتد

ويقع من حواله الفعل عندى * ففعله فيحسن منلذا كا

لكن المقصود أنه يمكن في المخلق أمر الإنسان بما لا يريد وأن يعين عليه المأمور ونهيه عما يريد
التأهي أن يفعله هو لمصلحة فبين أن هذا القدر وأمثاله تكامله بلفظ يحمل فإذا قالوا من
أمر بما لا يريد كان نسباً وهو الناس أنه أمر بما لا يريد بما لا أمران يفعله والله لم يأمر العباد
بما لا يريد لهم أن يفعلوه ولم يرد لهم أن يفعلوه بهذا المعنى وإنما أمر بعضهم بما لا يريدون
يخلفه لهم عيشته ولم يجعلهم فاعلين له ومن المعلوم أن الأمر ليس عليه أن يجعل المأمور
فاعلاً للأمر به بل هو متنع عند القدرة وعند غيرهم هو قادر عليه لكن له أن يفعله وله
أن لا يفعله فعلى قول من ثبت المشيئة دون الحكمة القائلة يقول هذا كإسائر المكنات
إن شاء فعله وإن شاء لم يفعله ومن أثبت الحكمة قال له في أن لا يحدث هذا حكمه كما في سائر
ما لم يحدثه وقد يكون في أحد هذا مقسدة لغير هذا المأمور أعظم من المصلحة الحاصلة له
وقد يكون في فعل هذا المأمور رفويت مصلحة أعظم من المصلحة الحاصلة له والحكيم هو
الذي يقدم أعلى المصلحتين ويدفع أعظم المفسدين وليس على العباد أن يعلموا تفصيل
حكمة الله تعالى بل يكفيهم العلم العام والإيمان التام ومن جعل الإرادة نوعاً واحداً وان
كان قوله من حوجا فهو خير من قول نفاة القدر الذين يجعلون الإرادة والمشيئة نوعاً واحداً وان
واحداً وزعموا أنه يكون ما لا يشاؤه ويشاءه لا يكون وذلك لأنه يقول الله أنا مجبور على
من يجوز عليه الأغراض والأغراض مستتمة للحاجة إلى الغير ولتقص يدونهما لا على
الله متنع وهي في حق الله مستتمة لتسلسل وقيام الحوادث به وهو متنع عنده هذا النقص
فإذا كانت المعتزلة والشبهة الموافقة لهم يسألون هذه الأصول انقطعوا وذلك أنهم إذا

قالوا يفعل لغرض قيل لهم نسبة وجود الغرض وعدمه إليه على السواء أو وجود الغرض
أوليه فان قالوا هم على السواء امتنع مع هذا أن يفعل لما وجوده وعدمه بالنسبة إليه سواء
وهذا معدومين السفهاء فناء وهذا هو العتب فناء فان قالوا يفعل لنفع العباد قيل
الواحد من الناس أغنا بنفع غير الله في ذلك من المصلحة في الدين أو الدنيا ما التذام بالاحسان
كل موجود في النفوس التي أغنا تلتد وتتهيج بالاحسان إلى غير هذا مصلحة ومنفعة لها وأما
دفع ألم الرقة عن نفسه فان الواحد إذا رأى جاثماً يريد أن يألمه فيعطيه فيزول ألم العين نفسه
وزوال ألمه بمنفعة له ومصلحة دع ما سوى هذا من رضاء المدح والثناء والمكافأة والأجر من
الله تعالى فقلت مطالب منفصلة ولكن هذا أن أمران موجودان في نفس الفاعل فمن نفع
غيره وكان وجود النفع وعدمه بالنسبة إليه سواء من كل وجه كان هذا من أسفه الناس إذا وجد
فكيف إذا كان متنعاً فانه متنع أن يفعل المختار يشاقي ترجع عنده فيكون أن يفعله أحب
إليه من أن لا يفعله وترجع إليه بالذمة ومنفعة فهو لا القدرة الذين يطلبون بالغرض
الذين يذكرون ما متنع أن يكون غرضاً ولا يكون الامتناعاً وسفها أن أثبتوا غرضاً قائماً به

المطلب شيخ الإسلام في اعتقاد أهل السنة وما وقع عليه إجماع أهل الحق من الامة اعلم أن الله متكلم قائم لما حقه وهو متكلم كما
شاء ويتكلم بكلام لا مانع له ولا مكره والقرآن كلامه هو متكلم * وقال أيضاً في كتاب مناقب أحمد بن حنبل في باب الإشارة إلى طريقته

في الاصول لما ذكر كلامه في مسائل القرآن وتزييف البدع التي ظهرت فيه واتهم قالوا اولها هو مخلوق وجرحت الحجة المشهورة ثم مسئلة
الافطسة بسبب حسين الكرايسي الى ان قال (٣٨) وجاءت طائفة فقالت لا يتكلم بعد ما تكلم فيكون كلاما حادنا

لزم ان يكون محلا للحوادث وهم يحاولون ذلك ثم الغرض ان كان لغرض آخر لزم التسلسل
وهو يحاولونه في الماضي ولهم في المستقبل قولان وان لم يكن لغرض آخر جاز ان يحدث
للاعرض فهذه الاصول التي انفقوا عليها والمشتون للعرضي حجة لا وثقل عليهم والله اعلم
(فصل) وفي الجملة من نفي قيام الامور الاختيارية بذات الرب تعالى لبدأن يقول اقول الا
متناقضة فاسدة ولذا كانت الجهمية المجبرة والقدرية المعتزلة قد اشتركا في كونه لا يقرب بذاته
شي من ذلك ثم تنازعوا بعد ذلك في تعليل افعاله واخر امره كان كل واحد من القولين يستلزم
ما بين فساد وتناقض فثبتة التعليل بقول من فعل لغرض حكمه كان سفيها وهذا انما يعلم من
فعل ان غير حكمه تعود اليه وهم يزعمون ان الباري فعل للحكمة تعود اليه فان كان منه فعل
للكمالة لزم اثبات السفة وان لم يكن سفيها تناقضوا فان ما يتوهم من فعله حكمه لا تعود اليه
لا يعقل فضلا عن ان يكون حكما وهذا نظيره قولهم في صفاته وكلامه فانهم قالوا لا يتكلم
الاعتسفة وقد رتبوا ويتبع ان يكون القرآن قديما لما فيه من الامور المناصفة لقدمه وقالوا
لا يعقل بتكلم الامن تكلم عيشته وقدرته دون من يكون الكلام لازما لذاته لا يحصل بقدرته
ومشيتته فقال لهم وكذلك لا يعقل تكلم الامن بقوم الكلام اما بتكلم لا يقوم به الكلام
او مريد لا تقوم به الارادة او عالم لا يقوم به العلم فهذا لا يعقل بل هو خلاف المعقول بل قولهم
في الكلام يتضح ان من قام به الكلام لا يكون متكلما والمتكلم هو الذي احدث في غيره
الكلام وهذا خلاف المعقول وكذلك قولهم في رضاه وغضبه ومحبه وارادته وغير ذلك انها
لا تقوم بذاته وانما هي امور منفصلة عنه فيعملوه موصوفا بامور لا تقوم به بل هي منفصلة وهذا
خلاف المعقول ثم هو تناقض وانه يلزمهم ان يوصف بكل ما يجده من الخلق حتى يوصف
بكل كلام خلقه فيكون ذلك كلاما فاذ انطق ما ينطقه من مخلوقاته كان ذلك كلامه لا كلام
من ينطق وهذا مبسوط في موضعه والمقصود هنا ان كلامه انه يفعل حكمه يستلزم ان
يكون وجود الحكمه ارجح عنده من عده ما هو انما تقوم به وغير ذلك من الاوازن التي لا يعقل
من يفعل الحكمه الا من يتصف بها والا فاذ اذ كان نسبة جميع الحوادث اليه سواء امتنع ان
يكون بعضها ارجح عنده من بعض وامتنع ان يفعل بعضها لاجل بعض ثم الجهمية المجبرة
لما رأيت فساد قول هؤلاء القدرية وقد اشار كوهن في ذلك الاصل فلو امتنع ان يفعل شيئا لاجل
شيء اخر لا يمتنع ان يكون بعض الاشياء احب اليه من بعض ويتبع ان يجب شيئا من مخلوقاته
دون بعض او يريدها شيئا دون شيء بل كل ما حدث فهو مراده لا يحب مرضى سواء كان
كفرا او ايمانا او حسنا او شرا او نبيا او شيطانا وكل ما لم يحدث فهو ليس محبوبا له
ولا مرصدا ولا مرادا كما انه لم يشأ فعندهم ما شاء الله كان واوجه مرضيه واراده وما لم يشأ لم يكن
ولا يحب ولا يرضاه ولا يريد واو ثلث القدرية يقولون كل ما امر به فهو بشاؤه ويريد كانه يحب
ورضاه وما لم امر به لا يشاؤه ولا يريد ولا يحب ولا يرضاه بل يكون في ملكه ما لا يشاء وبشاء
ما لا يكون ثم ان الجهمية المجبرة اذا نفي عنهم قوله تعالى والله لا يحب الفساد ولا يرضى لعباده
الكفر قالوا لمعناه لا يحب ولا يريد ولا يشاؤه من لم يوحدهم من اوله ولا يشاؤه ولا يريد من
عنه انه لا يشاء ان يثيب صاحبه واما ما وقع من الكفر والفسوق والعصيان فعندهم انه

قال وهذه مجاهدة اخرى تقضى في
الدين غير عين واحدة فانه لها ابو
يكرن خزيمة وكانت حينئذ
ينساورد اربا لا سار غدا اليها الهاتات
وتشد اليها الكاتب ويجلب منها
العلم وما تملك بمجالس يجيب عنها
الثقي والسبعي مع ما جاعل من
الحديث والفقه والصدق والورع
واللسان (والسب والقدرا لا يست
لوت بالكلام واستقام لاهله) فان
خزيمة في بيت ومحمد بن اسحق في
بيت واو حامدين (٧ العرش) في
في بيت قال فطارت تلك الفتنة ذلك
الامام ابو بكر فلم يزل يصيح
بشوهه ما يوصف في ردها كانه
منسدر جيش حتى دوت في الدفاتر
وتعكن في السراير ولقسن في
الكتائب ونفش في الحاربان
الله متكلم ان شاء الله تكلم وان
شاهكت فحزني الله ذلك الامام
واو ثلث النفر العزيم نصرت دينه
وتوهم نبيه خيرا قلت هذه القصة
التي اشار اليها ابن خزيمة
مشهورة ذكرها غير واحد من
المصنفين كالحاكم بن عبد الله في
تاريخ نيسابور وغيره ذكر انه رفع
الى الامام انه قد نبغ طائفتان
أعجبها يتخالفون وهو لا يدرى
وانهم على مذهب الكلام ام لا
يكر الامام شديد على الكلامية
قال خذني ابو بكر احد من يحيى
المتكلم قال اجتمعنا اليه عند بعض
اهل العلم وجرى ذكر كلام الله
اقدم لم يزل ابو نيت عند اختياره
تعالى ان يتكلمه فوقع بيننا في

(١) قوله في الهامش والسب والقدرا الى آخره هكذا في الاصل وفيها ثلثات غير منقولة ولا تخلو من تحريف فارجع
الى اصل صحيح وحررها فان الاصل الذي بيدنا سقيم كتبه مصححه

ذلك خوض قال جماعة من أعلام الباري قدس لم يرزل وقال جماعة أن كلامه قد غيّر أنه لا يثبت الاختيار لكلامه فبكرت أنا إلى أي على التقى وأخبرته بما جرى فقال من أنكره أنه لم يرزل فقد اعتقد (٣٩) أنه محدث وانتشرت هذه المسئلة في البلد

وذهب منصور الطوسي في جماعة معه إلى أبي بكر محمد بن إسحق وأخبروه بذلك حتى قال منصور ألم أقل الشيخ أن هؤلاء يعتقدون مذهب الكلابية وهذا مذاهبهم فجمع أبو بكر أصحابه وقال ألم أنكم غير مرمة عن الخوض في الكلام ولم زدهم على هذا في ذلك اليوم وذكر أنه بعد ذلك خرج على أصحابه وأنه صنف في الرد عليهم وأنهم ناقضوه ونسبوه إلى القول بقول جهنم في أن القرآن محدث وسلمهم هو كلابية قال إلحاحكم جمعت أبا عبد الرحمن ابن أحمد المقرئ يقول سمعت أبا

(مطلب حكاية الأشعري مع الجبائي)

بكر محمد بن إسحق يقول الذي أقول به أن القرآن كلام الله وحيه وتزيله غير مخلوق ومن قال أن القرآن أو شأ منه ومن وحيه وتزيله غير مخلوق أو يقول أن الله لا يتكلم بعد ما كان يتكلم به في الأزل أو يقول أن أفعال الله مخلوقة أو يقول أن القرآن محدث أو يقول أن شيئاً من صفات الله صفات الذات أو اسماء الله مخلوق فهو عندي جهنمي يستتاب فان تاب والأضربت عنقه هذا مذهبي ومذهب من يذابت من أهل الشرق والغرب من أهل العلم ومن حكى عني خلاف هذا فهو كاذب باهت ومن تلمس في كسبي الصنعة ظهوره وإن أن الكلابية كذبهم فيما يحكون عني مما هو

بجسه ورضاه كما يشاءه إنكن لا تحبان شيب صاحبه كالأشياء أن يشبه عندهم بل يتم أقواما وبعبث آخر لا سبب ولا محكمة وليس في بعض المخالقات قوى ولا طابع كان بها الحادث ولا فيه المحكمة لأجلها كان الحادث ولا أمر بشئ لمعني ولا نهي عنه لمعني ولا أصطنى أحدا من الملائكة والنبين لمعني ولا بأح الطيبات وحرم الخبايا لمعني أوجب كون هذا الطيبا وهذا خبيثا ولا أمر بقطع يد السارق لحفظ أموال الناس ولا أمر بعقوبة قطاع الطرق المعتدين لدفع ظلم العباد بعضهم عن بعض ولا أنزل المطر لشرب الحيوان وأنبات النبات وهكذا يقولون في سائر ما خلقه لكن يقولون أنه إذا وجد شيء منفعة أو ضرورة فله خلق هذاهم هذا لا حله ولا به وكذلك وحدها أمور مقارنا لهذا الأله ولا حله والاقتران أجرى به العادة من غير محكمة ولا سبب ولهذا تكن الأعمال عندهم الامتداد لامت محضة وأمارات لأجل ما جرت به العادة من الاقتران بالحكمة ولا سبب وفي كل من القولين من التناقض ما لا يمكن تحصى ولكن هذا الامحى القدر على ما أخذ في كرتنا من أقوال أهل السنة مطلقا تبين أنه أن القدرة كلهم يهجزون عن إقامة الحجة على مقابليهم من المجرة كما يهجز الرافضي عن إقامة الحجة على مقابليهم من انوار الجواب والنواصب فضلا عن أن يقولوا الحجة على أهل الاستقامة والاعتدال المستعين بالكتاب والسنة ولهذا نهى ناعلي بعض ما في أقوالهم من الفساد الذي لا يكاد يضبط والأشعري وغيره من متكاملة الأنبات انتدوا البيان تناقضهم في أصلهم وأوعوا في بيان تناقض الأقوال * وحكاية الأشعري مع الجبائي في الأخوة الثلاثة مشهورة فانهم يوجبون على الله أن يفعل بكل عبده ما هو الأصل في دينه وأما في الدنيا فالعدد ادبون من المعتزلة يوجبونه أيضا والبصريون لا يوجبونه فقال له إذا خلق الله ثلاثة أخوة فأت أحدهم صغيرا وبلغ الآخران أحدهما آمن والآخر كفر فأدخل المؤمن الجنة ورفع درجته وأدخل الصغير الجنة وجعل منزلته تحته قال له الصغير يارب ارفعني إلى درجة أخي قال إنك أنت مثله آمن وعمل صالحا وأنت صغير لم تعمل عمل قال يارب أنت أمثني فلو كنت أبقيته كنت أعلم مثله فقال علمت مصليته لاني علمت أنه لو بلغت ككفرته فلهذا اخترت لك فصاح الثالث من أطياف النار وقال يارب لم ما اخترتني قبل البلوغ كما اخترت أخي الصغير فان هذا كان مصليته في حق أيضا يقال أن الله أورد عليه هذا القطع وذلك أنهم يوجبون عليه العدل بين المتساين وأن يفعل لكل منهم الأصل وهنا قد فعل بأحدهما ما هو الأصل عندهم دون الآخر وليس هذا موضع بسط ذلك وإذا كان الأمر كذلك بطل تشابههم بالله خلقه وقال لهم هؤلاء نحن وأنتم قد انفصا على أن فعل الله لا ينقاس بفعل خلقه وأما وأياكم ثبت فاعلا بفعل شيئا منصفلا عن نفسه بدون شيء حادث في نفسه وهذا غير معقول في المشاهدة وأنتم تثبتون من الغرض ما ثبت فاعلا لم يرل غير فاعلا حتى فعل من غير تجدد شيء وهذا غير معقول في الشاهد وأنتم تثبتون من الغرض ما لا يستقل في الشاهد وتدعون بذلك أنكم تثبتون السفة المعقول في الشاهد الخالف للحكمة وإذا كان كذلك وقستم كل عاقل ينسب من يأمر بالارادة وينهى عما يريده إلى السفة تعالى الله عن ذلك قيل لكم إن كان هذا الفاعل من المخلوقين فلم قلتم إن الخالق كذلك مع ما انفصا عليه من الفرق بينهما والمخلوق محتاج إلى جلب المنفعة ودفع المضرة والله تعالى منزعه عن

خلاف أصلي ودبائقي وذكر عن ابن خزيمة أن قال زعم بعض حمله هؤلاء الذين نعوذ في سناهم أن الله لا يكرر الكلام فهم لا يفهمون كتاب الله فان الله قد أخبر في نص الكتاب في مواضع أنه خلق آدم وأنه أمر الملائكة بالسجود ففكر وهذا الذك في غير موضع

وكرر ذكر كلامه مع موسى مرة بعد أخرى وكرر ذكر عيسى بن مريم في مواضع وحسد نفسه في مواضع فقال الحمد لله الذي أنزل
على عبده الكتاب والحمد لله الذي خلق السموات (٤٠) والارض والحمد لله الذي مافي السموات وما في الارض وكرر زيادة

على ثلاثين مرة فسأى ألا يعبك
تكدبان ولم أتوهم أن مسلما يتوهم
أن الله لا يكلم بشئ من تين قال
الحاكم سمعت أبا بكر محمد بن
اسحق بن عيسى الضبي يقول لما رجع
ووجد بعض الخالفين يعني المعتزلة
الفرصة في تقرير مذهبهم يحضرتنا
قال أو على الثقي للامام الذي
أنكرت من مذهبنا أيم الامام
حتى رجع عنه قال مسلما إلى
ذهب الكلابية فقد كان أحد
ابن حنبل من أشد الناس على عبد
الله بن سعيد وعلى أصحابه مثل
الحارث الهاشمي وغيره حتى طال
الخطاب بينه وبين أبي علي في هذا
الباب فقلت قد جئت أنا لأمول
مذهبنا في صلح فخرجته اليه
فقلت هذا ما جعلته بخطي
وبينه في هذا المسائل فان كان
فيما بيني وبينه فبيننا وبينه
قد كرر أنه لم يترك منه شيئا
وذكر شيعته الخط وفيه أن الله
يجمع صفات ذاته وأحد لم يزل
ولأنه لم يأنصف إلى الله من
صفات فعله مما هو غير بائن عن الله

مطلب في الرضا

فغير مخلوق وكل شئ أضيف إلى الله
بائن عنه دون مخلوق وذكر أن أبا
العباس الأفلانسي وغيره وافقوا
من خالف أبا بكر وأنه كتب إلى
جماعة من العلماء بتلك المسائل
وانهم كانوا يرفعون من خالف أبا
بكر إلى السلطان وإن أمير تبار
أمر أن يقتل أمر أبي بكر فممن
النفى والضرب والجس وأن عبد

ذلك والحمد ما مومني بالله منزوع ذلك فهذه القضية أن أخذتوها كلية بدخل فيها
الخلق ما بهنا بالاجماع المحكي عن العقلاء وأن أخذتوها في المخلوق لتقسوا به الخلق كان هذا
قياسا فاسدا فلا يصح معكم هذا القياس لأعلى أنه قياس شول ولا على أنه قياس تشبيل (وقد
أجابهم الأشعري بحجج فقال) لا نسلم أن أمر الانسان بما لا ير بدفعها مقابل قد يكون
حكمة إذا كان مقصوده امتحان المأمورين عند الله في عقابه مثل من يكون له
عبد يعصيه فيعاقبه فيلام على عقوبته فمعتزبان هذا يعصيه فيطلب منه تحقيق ذلك فأمره
أمر امتحان وهو هنا لا ير أن يفعل المأمور به بل ير يدان يعصيه ليظهر عذره في عقابه وأثبت
بهم هذا أيضا كلام النفس الذي يشبه وأن الطلب القائم بالنفس ليس هو الإرادة ولا مستزمالها
كما ثبت معنى الخبر أنه ليس هو العلم بخبر الكاذب فاعتمد على أمر المعصن وخبر الكاذب
لكن جمهور أهل السنة لم يرضوا بهذا الجواب فان هذا في الحقيقة ليس هو أمر أو إغماها وظاهر
أمر وكذلك خبر الكاذب هو قال ثبت أنه ما ليس في قلبه نفي الكاذب ليس خبرا عما في نفسه
بل هو إظهار خبر عما في نفسه وصار أمر المعصن كأمير الهالز ونظا لذلك ولهذا إذا عرف المأمور
حققة أمر المعصن وأنه ليس خراجه الآن يعصيه فإنه يطيعه في هذا الحال والمعصن نوعان
نوع قصد أن يعصيه المأمور لعاقبه مثل هذا المثال ونوع مراده طاعة المأمور وإنفاده
لامره بالنفس الفعل المأمور به كأمير سبحانه وتعالى للقليل صلى الله تعالى عليه وسلم بدفع ابنه
وكان المراد طاعة إبراهيم وبذلك دفع ابنه في محبة الله تعالى وأن تكون طاعة الله محبة مراده
أحب إليه من الآن فلما حصل هذا المراد فدأ الله بالدفع العظيم كقائل تعالى وتله الجبين
ونادينا أنه يا إبراهيم قد صدقت الرضا يا أنا كذلك تجزي المحسنين إن هذا هو البلاء المين
وفد بنا بدفع عظيم وقصود هذه المعاني نافع جدا في هذا الباب الذي كثرة الاضطراب
والله أعلم

(فصل قال الامام القدرى) ومنها أنه بان عدم الرضا بقضاء الله تعالى والرضا بقضائه
وقد رده واجب فلو كان الكفر بقضاء الله وجب عليه الرضا لكن لا يجوز الرضا بالكفر
(والجواب) عن هذا من وجوه (أحدها) جواب كثير من أهل الالباث بأن الانسليم بأن الرضا
واجب لكل القضايا ولا دليل على وجوب ذلك وقد تنازع الناس في الرضا بالفقر والمرض
والذل ونحوها هل هو مستحب أو واجب على قولين في مذهب أحمد وغيره وأكثر العلماء على
أن الرضا بذلك مستحب وليس واجب لأن الله أنفى على أهلى الرضا بقوله تعالى رضى الله عنهم
ورضوا عنه وأما واجب الصبر فإنه أمر به في غير آية ولم يأمر بالرضا بالمقدور ولكن أمر بالرضا
بالمشروع فلما أمر به يجب الرضا به كما في قوله تعالى ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله وقالوا
حسبنا الله سيئتنا الله من فضله ورسوله أنالى الله راغبون والقول الثاني أنه واجب لأن ذلك
من تمام رضا بالله وباو الاسلام ديننا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم نيا ولما روى من لم يؤمن
بضائق ولم يصبر على إوائى فليختر بساواى لكن هذا لا تقوم به الحجة لأن هذا لا يعرف ثبوته
عن الله عز وجل وأما الرضا بالله وباو الاسلام ديننا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم نيا فهو
واجب وهذا هو الرضا الذى دل عليه الكتاب والسنة وأما الرضا بكل ما يخلفه الله تعالى

والله بن حنبل قال طوي لهم أن كان ما يقال عنهم كذبوا عليهم وأن عبد الله بن حنبل قال رأت
البارحة في المنام كأن أحد بن السرى الراشد المرونى لى كفى برجله ثم قال كان في شئ من أمور هؤلاء الكلابية قال ثم نظر إلى محمد بن

اصح فقال هذا بلاغ للناس وليست رواه وليعلموا انما هو واحد وليد تراووا الالباب وهذه القصة مبسطة في موضع آخر واكثر
 اهل العلم والدين كانوا مع ابن خزيمة على الكلاية (٤١) ذكر ابو اسماعيل الانصاري المعروف بشيخ الاسلام في كتاب

ذم الكلام سمعت ابا نصر بن ابي
 سعيد الراد سمعت ابراهيم بن
 اسمعيل الخلال يقول اني ذهبت
 بكاتب ابن خزيمة في الضبي والتقي
 الى امر المؤمنين فكتب بصلبها
 فقال ان خزيمة لا قد علم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم التفريق من
 اقوام فلم يصلبهم قال ابو اسماعيل
 سمعت اسمعيل بن عبد الرحمن
 الهاروني يقول استببت الشبي
 والتقي على قبر ابن خزيمة وقال
 سمعت احمد بن ابي نصر يقول
 رأيت محمد بن الحسين السلمي يعنى
 ابا عبد الرحمن صاحب التصانيف
 المعروفة في طريقة الصوفية يلعن
 الكلاية قال سمعت محمد بن
 العباس بن محمد يقول كان ابو يعلى
 الدقاق يقول لعن الله الكلاية
 ومن الموافقين لابن خزيمة ابا عماد
 التارقي وابو سعيد الزاهد وبهي
 ابن عمار وأبو عثمان النيسابوري
 الملقب بشيخ الاسلام قال سمعت
 عبد الواحد بن ياسين يقول رأيت
 باين قلعا من مدرسة ابي الطيب
 يعنى الصعلوكى بأمره من يلقى
 شاب من حضر ابا بكر بن فورق
 وسمعت الطيب بن محمد يبعث ابا
 عبد الرحمن السلمي يقول وجدت
 ابا ماسد الاسدي ابنى واما الطيب
 الصعلوكى واما بكر الفخار المروزي
 واما منصور الحاكم على الانكار
 على الكلام واهله وقال الحافظ
 أبو نصر السجزي في رسالة
 المعروفة الى أهل زبدى الواجب
 من القول في القرآن علما أرشدنا

وقد روى في كتابه ولا سنة ولا قاله أحد من السلف بل قد أخبر الله تعالى أنه لا رضى
 بامرئ مع أنها مخلوقة كقوله تعالى ولا رضى لعباده الكفر وقوله اذ يستون ما الارضى من القول
 وقد بسطنا الكلام على هذا في مصنف مفرد في الرضا بالقضاء وكيف تحزب الناس فيه اخبأ
 وزعموا أنهم يرضون بما حرم الله لا من القضاء وحزب ينكرون قضاء الله وقد روى لئلا يهملهم
 الرضا به وكلا الطائفتين ثبت ذلك على أن الرضا بكل ما خلقه الله ما موره وليس الامر كذلك
 بل هو سبحانه يكره ويبغض ويعتد كثير من الحوادث وقد أمرنا الله أن نكرهها ونبغضها
 (الوجه الثاني ان يقال) الرضا شرع بما رضى الله به والله قد أخبرنا أنه لا يحب الفساد
 ولا يرضى لعباده الكفر وقد قال اذ يستون ما الارضى من القول وهذا أمر موجود من أقوال
 العباد وقد أخبرنا أنه لا يرضاه فإذا لم يرضه كيف يأمر العبد أن يرضاه بل الواجب أن العبد
 يسخط ما بسخطه الله ويبغض ما يبغضه الله ورضى بما رضى الله قال تعالى ذلك بأنهم اتبعوا
 ما أخطأ الله وكرهوا رضوانه فأجبت أعمالهم وقد قدم من اتبع مسأله وكره ما رضى الله ولم
 يلزم من كرهه مسأله واتباع ما رضى فإذا قال كيف يكون الله ساخطا لما قد رضى عنه فقل
 نعم على ما تقدم أما على طريقة الأكثرين فلان المقضى شيء كونه وعندهم البغض مغاير
 للأرادة وأما على طريقة الأقلين فانهم يقولون بسخطه وبغضه هو الإرادة لعقوبة فاعله
 فقد أراد أن يكون سببا لعقوبة فاعله وأما نحن فأمورون بان نكره ما يهى عنه لكن الجواب
 على هذا القول يعود الى الجواب الاول فان نفس ما أراده الله وأجبه ورضيه عنه هو لا قد أمر
 الله أن نكرهه ونبغضه ونسخطه فهو لا يقولون ليس كل مقصور مقضى رضاه (الوجه
 الثالث) أن يقال قد تقدم أن الله يفعل ما يفعله لماله في ذلك من الحكمة والانسان قد
 يفعل ما يكرهه كشره الدواء الكريه لماله من الحكمة التي يجها كالصحة والعافية فشر
 الدواء كرهه من وجهه محبوب من وجهه فالحسد وافر به في كره الذنوب وبغضها وبغضها
 لان الله يبغضها وبغضها وبغضها وبغضها وبغضها وبغضها وبغضها وبغضها وبغضها وبغضها
 مكر وهذه مسخوطة ومن جهة خلق الرب لها محبوبه مرضية لان الله خلقه لماله في ذلك من
 الحكمة والعبد فعلها وهي ضارته موجبة العذاب فحسن نكرها ما نكرها ونهى عنها كما أمرنا
 الله بذلك اذ كان هو سبحانه يسخطها ويبغضها ونهى أن الله أحدثها لماله في ذلك من الحكمة
 فنرضى بقضائه وقدره حتى خلقنا أن الله قضاه وقدرها رضينا عن الله وسلمنا لحكمته وأما
 من جهة كون العبد يفعلها فلا بد أن نكره ذلك ونهى عنه ونجتهد في ذلك بحسب امكاننا فان
 هذا هو الذي يحبه الله منا والله تعالى اذا ارسل الكافرين على المسلمين فلبسنا أن نرضى بقضاء الله
 في ارسالهم وعلمنا أن نتجهد في دفعهم وقتالهم وأحد الامرين لا ينافى الآخر وهو سبحانه خلق
 الفأرة والحية والكلب والقور وأمرنا بقتل ذلك فحسن نرضى عن الله اذ خلق ذلك وعلمنا أن
 له في ذلك حكمة ونقتلها كما أمرنا فان الله يحب ذلك ويرضاه وقد أجاب بعضهم بجواب آخر هو
 أن نرضى بالقضاء لا بالمقتضى وقد أجاب بعضهم بجواب آخر أن نرضى بهما من جهة كونها خلقا
 ونسخطهما من جهة كونها كسبا وهذا يرجع الى الجواب الثالث لكن اثبات الكسب
 اذا جعل العبد فاعلا عليه كلام قد ذكر في غير هذا الموضع فالذين جعلوا العبد كاسيا غير

(٦ - منهاج ثاني) الله واما كما نعلم يكن خلاف بين الخلق على اختلاف لمجمل من أول الزمان الى الوقت الذي ظهر فيه
 ابن كلاب والقلا نسي والاضعوى وأقرانهم الذين يتظاهرون بالرد على المعتزلة وهم بهم يعمل أحسن حال منهم في الباطن من أن الكلام

لا يكون الا حروفا وصوتا ذا الالف واتساق وان اختلفت فيه الالحات وعبر عن هذا المعنى الاوائل الذين تكلموا في العقليات وقالوا الكلام
حروف منسقة واصوات مقطعة وقالت بعض علماء (٤٣) العربية الكلام اسم وفعل وحرف جاء لمعنى فالاسم مثل زيد

فأصل من أتباع الجهم من صفوان وحسين الخبار كافي الحسن وغيره كلامهم متناقض ولهذا لم
يعلمهم أن يذكروا في بيان هذا الكسب والفرق بينهما وبين الفعل كلاما معقولا بل تارة يقولون
هو المقدور بالقدرة الحادثة وتارة يقولون ما قام بعمل القدرة الحادثة وإذا قيل ما القدرة
الحادثة قالوا ما قامت بعمل الكسب ونحو ذلك من العبارات التي تستلزم الدور ثم يقولون معلوم
بالاضطرار الفرق بين حركة المختار وحركة المترفع وهذا كلام صحيح لكنه محجة عليهم لالهم قال
هذا الفرق يتنم عن أن يعود الى كون أحدهما مراداً دون الآخر إذ يمكن الإنسان أن يرفع يفعل
غيره فيرجع الفرق الى أن الاعد على أحدهما قدرة تحصل بها الفعل دون الآخر والفعل هو
الكسب ولا يعقل شيئاً في المحل أحدهما فعل والآخر كسب

(فصل قال) ومنها أنه يلزمه أن نستعذب بليس من الله ولا يحسن قوله تعالى فاستعذ بالله
من الشيطان الرجيم لأنهم زهوا بليس والكافر من المعاصي وأضافوا الى الله تعالى فيكون
الله تعالى على المكشفين شراراً بليس عليهم تعالى الله عن ذلك (فيقال) هذا كلام متناقض
وذلك من وجوه (أحدها) أما أن يكون لا بليس فعل وأما أن لا يكون لا بليس فعل فإن لم يكن
له فعل امتنع أن يستعذ به فله حيث لا يعبد أحد أو لا يفعل شيئاً وإن كان له فعل بطل تنزيهه
عن المعاصي فعلم أن هذا الاعتراض ساقط على قول مشيئة القدر ونفاته وهو راد من غفل عن
حقيقة المولين وذلك بتقدير أن لا يكون لا بليس فعل فلا يكون له شرعي يقال غيره شرمنه
فضلا عن أن يقال إن الله تعالى شرمنه فدعوى هؤلاء أن يكون الله شراراً عليهم من بليس دعوى
باطلة الذم بما يقوله القائل هو الجبر المض كالحجج عن الجهم وشرمنه وغاية ذلك أن لا يكون
لا بليس ولا غيره قدرة ولا مشيئة ولا فعل بل تكون حركته كحركة الهوى وعلى هذا التقدير أن
بعض مخلوقاته شرمنه (الثاني) أن يقال إنما تحسن الاستعانة بليس لو كان يمكنه أن يعذبهم
من الله سواء كان الله خالقاً لأفعال العباد أو لم يكن وهو لا القدرة كالتصنيف وأمثاله مع قولهم
إن بليس يفعل ما لا يقدره الله ويفعل بدون مشيئة الله ويكون في ملك الله ما لا يشاؤون والله
لا يقدر على أن يجره بليس ولا غيره من الأحياء ولا ينقلهم من عمل إلى على لامن خبراً في شرولاً
من شر إلى خير فهم مسلمون مع هذا القول والفعل والتسلط الذي أنبتوه لا بليس من دون الله
أن لا بليس لا يقدر أن يعجز على الله ولا يعذب أحداً منه فاستعذ على هذا أن يستعذ به ولو قدره العباد
بالله المألوم من كون غير بليس شراراً منه على النطق لكنه مع هذا عاجز عن رفع قضاء الله وقدره
فكان المستعذ به بل سائر المخلوقين مخذولاً كما قال تعالى لا تدع مع الله اله آخر فتعذبهم بما
مخذولاً وقال تعالى قل من يمدم لكوت كل شيء وهو يعجز ولا يجار عليه ان كنتم تعلمون سيقولون
له قل فاني تسعرون وقال تعالى مثل الذين اتخذوا من دون الله آلياء كمثل العنكبوت اتخذت
بيتاً وان وهن السيوط بيت العنكبوت لو كانوا يعلمون (الوجه الثالث) أنه قد ثبت في الصحيح
عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه كان يقول في مصوده اللهم إني أعوذ برضاك من مخطئك
وبعافائك من عقوبتك وبلغ منك لأحصى شاء عليك أنت كما ثبت على نفسك وروى أنه
كان يقول هذا في الوتر أيضاً فإذا كان صلى الله تعالى عليه وسلم قد استعذب ببعض صفاته وأفعاله
من بعض حتى استعذبه منه فأى امتناع أن يستعذبه من بعض مخلوقاته (الوجه الرابع)

ومعرو والفعل مثل جاء وذهب
والحرف الذي يجيء بمعنى مثل هل
وبل وقدوماً شاكل ذلك فالاجماع
منه قديين العقلاء على كون الكلام
حرفاً وصوتاً فلما منع أن لا ب
وأضرابه وحاولوا الرد على المعتزلة
من طريق العقل وهم لا يخبرون
أصول السنة ولما كان عليه
السلف ولا يخبرون بالأخبار
الواردة في ذلك زعمانهم أنها أخبار
آحاد وهي لا توجب علماً وأزمتهم
المعتزلة بالانفاق على أن الاتفاق
حاصل على أن الكلام حرف
وصوت ويدخله التعاقب والتألف
وذلك لا يوجد في الشاهد بالجملة
وسكون ولا بدله من أن يكون ذا
أجزاء بعضها وما كان بهذه
المتابة لا يجوز أن يكون من صفات
الله تعالى لأن ذات الحق لا توصف
بالاجتماع والافتراق والكل
والبعض والحركة والسكون وحكم
الصفة الذاتية حكم الذات قالوا
فعلم بهذه الجمل أن الكلام المتناقض
إلى الله تعالى خلق له أحده
وأضافه إلى نفسه كما يقول خلق الله
وعبد الله وفعل الله قال فضايق ابن
كلاب وأضرابه النفس عنده هذا
الالزام لقلعة معرفتهم بالسنة وتر كهم
قبولها وتسليمهم العنان إلى مجرد
الفصل فالتزموا ما قاله المعتزلة
وركبوا مكاره العيان وخرقوا
الاجماع المنعقد بين الكافة المسلم
والكافر وقالوا المعتزلة الذي كرموه
ليس بحقيقة الكلام وإنما هي ذلك

كلاماً على الجواز لكونه حكاية أو عبارة عنه وحقيقة الكلام معنى قائم بذات المتكلم فممن اقتصر على هذا القدر
وممنهم من احتز على عمله دخوله على هذا الحد فزاد فيه تنافي السكوت والخرس والافاق المانعة فيه من الكلام ثم خرجوا من هذا الى

أن إثبات الحرف والصوت في كلام الله بحسب وثائبات العقيدة تشبيه وتعلقوا بشبههنا قول الاخطل

ان البيان من الفؤاد وانما * جعل اللسان على الفؤاد ليدللا (٤٣) فغروه وقالوا ان الكلام من الفؤاد وزعوا

أن لهم حجة على مقالهم في قول الله تعالى ويقولون في أنفسهم سمعنا الله ونطع الله ما يقول وفي قول الله عز وجل ما أمرنا به وما نهي عن نفسه ولم يبدلناهم واحبوا يقول العرب أرى في نفسك كلاما وفي وجهك كلاما فأجابهم الضيق بما دخل عليهم في مقالهم ثم قالوا الاخرس متكلم وكذلك الساكت والناهم ليس في حال الخرس والسكوت والنوم كلامهم متكلمون به ثم أقنعوهما بأن الخرس والسكوت والآفات المانعة من التلويح ليست باضداد الكلام وهذه مقالة تبين فضيحة قائلها في ظاهرها من غير دعيه ومن علم منه خرق اجماع الكفاة ومخالفة كل عقلي وسمعي قبله لم ينطربل بحجاب ويضع * وقال اونسصر الصصري في كتابه السعي بالآية في مسئلة القرآن لما قيل ان القرآن على العمل لا يكون مصفقه الله والفيلس على أنه عمل أنك تقول قرأ فلان بقرأ أو ما حسن فيه ذكر المستقبل فهو عتسد العرب على فقال هذا لا يزم لأنك تقول قال الله عز وجل ويقول الله عز وجل والله تعالى قال وثنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة وقال تعالى يوم نقول لهنم هلم املا ثم تقول هل من مزيد ففحصن في القول ذكر المستقبل فان ارتكبوا اغتمسوا وقالوا كلام الله شيء واحد على أصلنا لا يتصور وأليس بلغته والله سبحانه من الازل الى

أن يقال أهل السنة لا ينكرون أن يكون دعاء العبد له واستعاذته به سببا لتبيل المطلوب ودفع المهرب كالاعمال الصالحة التي أمر بها فهم اذا استعاذوا بالله من الشيطان كان نفس استعاذتهم لان يعيدهم من الشيطان وقد وجد في الخلق من الطلعة الغادر من ينأمر بضرر غيره وظلما وعدوانا فاذا استجار به مستجير وزله دفع عنه ذلك الظالم الذي أمره بظلمه والله المثل الاعلى وهو المتردد عن الظلم وهو أرحم الراحمين وهو أرحم بعباده من الوالدة وليدها فكيف عتبت أن يستعاذ به من شر أساليب الشر التي فضاها بحكمته (الوجه الخامس) أن يقال هذا الاعتراض باطل على طريقة الطائفتين أمان لا يقول بالحكمة والعله فانه يقول ان الله خلق ابليس الضال لعباده وجعل استعاذته العائذ به من طر يقا في دفع ضرره كما جعل اطفاء النار طر يقا في دفع حرها وكما جعل النار طر يقا في دفع ضرر السهم وهو سبحانه خلق النافع والضرر وأمر العباد أن يستعملوا ما ينفعهم ويدفعوا به ما يضرهم ثم أن أعانهم على فعل ما أمرهم به كان بحسبنا إليهم والافله ان يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد اذا لمالك فوقه ولا أمره ولم ينصرف في ملك غيره ولم يعص أمره اطاعا وما على الطريقة الثانية المبنية بالحكمة فانهم يقولون خلق الله ابليس لخلق الحيات والعقارب والنار وغير ذلك لما في خلقه تلك من الحكمة وقدا أمرنا ان ندفع الضرر عنا بكل ما نقدر عليه ومن أعظم الاسباب استعاذتنا به فهو الحكيم في خلق ابليس وغيره وهو الحكيم في أمرنا بالاستعاذته منه وهو الحكيم اذ جعلنا استعاذته وهو الحكيم في اعادتنا منه وهو الرحيم بنا في ذلك كله المحسن لنا المتفضل علينا اذ هو أرحم بنا من الوالدة يولدها وهو الخالق لتلك الرحمة تخلق ارحمة أولي بالرحمة من الرجاء (الوجه السادس) قوله لانهم يزعموا ابليس والكفار من المعاصي وأضافوا الى الله اني أخوفه به عليهم فانهم متفقون على أن المعاصي هو المتصف بالمعصية المذمومة عليها المعاصي والافعال ينصف بها من قامت به لا من خلقها واذا كان ما لا يتعلق بالارادة كالظهور والالوان بوصفها بمخالفتها لا خلقها في مجالها فكيف تكون الافعال الاختيارية والله تعالى اذ خلق الفواسق كالخبيثة والعقرب والكلب العهور وجعل هذه الفواسق قواسق هل يكون هو سبحانه وتعالى موصوفا بذلك واذا خلق الخبيثات كالعدرة والدم والحجر وجعل الخبيث خبيثا هل يكون متصف بذلك وأين اضافته الصفة الى الموصوف بها التي قامت به من اضافته الى الخلق الى ما خلقه في لم يفهم هذين الفرقين فقد سلب خاصية الانسان (الوجه السابع) أن الله تعالى قد أمرنا أن نستعين بما خلقه من البشر وعذاب القبر وغير ذلك من مخلوقاته بانفاق المسلمين فلم ينبع ذلك أن نستعين بما خلقه من البشر كما قال تعالى قل أعود برب الفلق من شر ما خلق ولا فرق في ذلك بين ابليس وغيره

(فصل قال) ومنها أن لا يبيح وثوق وعبد الله وعبد الله لانهم اذا حوزوا اسناد الكذب في العالم لم يجاز أن يكذب في اخباراته كما هي متفق فائدة البعثة للانباء وجاهزه ارسال الكذاب فلا يبيح لنا طريق الى غير الصادق من الاتباع والكاذب (الجواب عن هذا) من وجود (الاول) أنه قد تقدم غير مرة أنه فرق بين ما خلقه صفة لغيره وبين ما أقصف هو به في نفسه ففرق بين اضافته الى الخلق الى ما خلقه واصفاته الصفة الى الموصوف بها وهذا افرق معلوم بانفاق العقلاء فانه اذ خلق لغيره حكمه لم يكن هو المتحرر واذا خلق الرعد صوته لم يكن هو المتصف بذلك الصوت واذا

الابدمتكم بكلام واحد لا أوله ولا آخر فقال ويقول اغار رحم الى العبارة الى ما المبرعته قبلهم قدينا مراا كثيرة ان قولكم في هذا الباب فاسدوانه مخالف للعقيلين والشرعيين جميعا وان نص الكتاب والتاب من الاثر فدلنا بفساده قال الله تعالى انما قولنا لشيء اذا

أردناه أن نقول له كن فيكون فبين سبحانه أنه يقول كن إذا أراد كونه فعمل بذلك أنه يقل القياس بعد كوني وقال أيضا في موضع آخر الذي صلى الله عليه وسلم قال تسبعا عباد الله به (٤٤) ثم قرآن الصفا والمرقم من شأنه تعالى قال إن

مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون وقال أيضا أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون فينبى جل جلاله أنه قال لا تم بعد أن خلقه من تراب كن وأنه إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون ولم يقتض ذلك حد أو لا خلقا بعدني حدوث نوع الكلام لما قام من الدليل على انتفاء الخلق عن كلام الله تعالى وقال أبو نصر السجسري أيضا ما الله تعالى فانه تكلم فيما لم يزل ولا يزال متكلما عما شاء من الكلام يسع من يشاء من خلقه ما شاء من كلامه إذا شاء ذلك ويكلم من شاء يكلمه بما يعرفه لا بجهله وهو سبحانه حي علم متكلم لا يشبه شيئا ولا يشبهه شيء لا يوصف بالأجسام وصف به نفسه وما وصفه به رسوله ليس بجسم ولا في معنى جسم ولا يوصف بأداة ولا جارحة وآلة وكلامه أحسن الكلام وفيه سرور أي وكلمات وكل ذلك حروف وهو مسمع منه على الحقيقة سمعا يعقله الخلق ولا كيفية لتكلمه وتكليمه وما في وجود أعداد من المكلين يكلمهم سبحانه في حال واحدة بما يريد من كل واحد منهم من غير أن يشغل تكلم هذا عن تكلم هذا ومع كثير من أهل العلم إطلاق السكوت عليه ومن أهل الأثر من يجوز إطلاق السكوت عليه لوروده في الحديث وقال معناه تركه التوبيخ والتقرير والحاسبة

خلق الألوان في النباتات والحيوانات والجمادات لم يكن هو المتصف بتلك الألوان وإذا خلق في غيره علما وقدره وحياة لم تكن تلك المخلوقات في غيره مصفاته وإذا خلق في غيره عي وصما وما يكمل يكن هو الموصوف بالعي والكلم والصمم وإذا خلق في غيره مضمنا أو فسوقا لم يكن هو المتصف بذلك الخبث والفسوق وإذا خلق في غيره كذا وكفر لم يكن هو المتصف بذلك الكذب وبذلك الكفر كما أنه إذا خلق في غيره طوافا وسعياروى جبارا وصما أو ركوعا وسجودا لم يكن هو الطائف الساعى الراكم الساجد الراعى بتلك الحجارة وقوله تعالى وما زيت اندريت ولكن الله رعى معناه ما أصبت إذ حذفت ولكن الله هو الذي أصاب للمضاف إليه الحذف باليد والمضاف إلى الله تعالى الاتصال إلى العدو وأصابته به وليس المراد بذلك ما ينطه بعض الناس أنه لما خلق الراعى والراعى كان هو الراعى في الحقيقة فان ذلك لو كان مصفا للكون خالقا لم يله لاطرد ذلك في سائر الأفعال فكان يقول وما مشيت ولكن الله مشى وما طمت ولكن الله ططم وما طعت ولكن الله طعن وما ضربت بالسيف ولكن الله ضرب وما ركبت الفرس ولكن الله ركب وما صمت وما صليت وما صحبت ولكن الله صام وصلى وحج ومن المعلوم بطلان هذا كله من غلو المتنين القسدر ولهذا يروى عن عثمان بن عفان رضي الله عنه كافر يرمونه بالحجارة لما حصر فقال لهم لماذا يرموني وتخطونني فقالوا ما رملناك ولكن الله رملك فقالوا أن الله رملني لأصابي ولكن أنتم يرموني وتخطونني وهذا مما أخبر به القدرة النفاة على أن الصعابة لم يكونوا يقولون أن الله خلق أفعال العباد كما أخبر المتن بقوله تعالى ولكن الله رعى وكلامه ما خالفنا أنه إذا خلق في عبده فعلا لم يجب أن يكون ذلك المخلوق صوابا من العبد كما أنه إذا خلق في الجسم طمعا أو ريحا لم يجب أن يكون ذلك طمعا وإذا خلق للعبد عشرين ولسان لم يجب أن يكون بصرا فاطقا فاستند الكذب الذي في الناس كاستند جيع ما يكون في المخلوقات من الصفات القبيحة والأحوال المذمومة وذلك لا يقتضى أنه في نفسه مذموم ولا أنه موصوف بتلك الصفات ولكن لفظ الاستناد لفظ مجمل أراه أنه إذا استند إليه العجز المخلوق في الناس لكونه خالقه يكون هو عاجزا فلهذا ما بين فساد هذه الخطة والله أعلم (الوجه الثاني) أنهم يجوزون أنه يخلق القدرة على الكذب مع عبده أن صاحبها يكذب ويخلق القدرة على الظلم والظلم مع عبده أن صاحبها يظلم ويغش ومعلوم أن الواحد يجزى عن كنهه من القبايح وأعاته على ما يجزى فعله لها من أغان غير على الكذب باعطاء أمور يستعين بها على الكذب كان منزلة الكذب في القبح فلا يجوز لنا أن نعين على أن لا وعدوان كما ينبغي الله عن ذلك فإن كان ما قيل منه قبح منافيا لم أن يجوزوا عليه إذا أعان على الكذب أن يكذب ويلزمهم المحذور فإن قالوا أعطاء القدرة لطبع لا يعصى قبل إذا كان عالما بأنه بعض كان بمنزلة من يعطى الرجل مقيلا فيقال له الكفار مع عبده بأنه يفتل به نيبا وهذا يجوز في حقا فان من فعل فعل لا غرض لا يحصل به كان شيئا فإنا والله تعالى منز عن ذلك فلم أن حكمه في أفعاله بخلاف لأفعال عباده وإن علوا ذلك بعلية يمكن استقامتها قيل لهم وكذلك ما يتخلقه في غيره حكمه كإللا عنه عليه بالقدرة حكمه (الوجه الثالث) أن يقال ليس كل ما كان قادرا عليه وهو ممكن نشأ في وقوعه بل نحن نعلم بالضرورة أنه لا يفعل شيئا مع أنه قادر عليها وهي ممكنة فعلم أنه لا يقبل الجوارأدها ولا الجبال وأوقات ولا يصح

اليوم وسأني يوم بقرئيه ومحاسن ووب مج ذلك الترك معنى السكوت قال والاصل الذي يجب أن يلم أن اتفاق التسميات لا يجب اتفاق المسمين بها فخصنا إذا قلنا أن الله موجود ورؤف واحد حي علم سمع بصير متكلم وقلنا أن النبي صلى الله عليه وسلم

كان موجودا جاعا لم يسمع بصيرته فكلامه لم يكن ذلك تشبها ولا تحاقيقا به أحد من السلف ولا تعقبه الله موجود لم يزل واحد حتى قدّم
عالم مسمع بصيرته متمكّن فيما لم يزل ولا يجوز أن يوصف باصناده هذه (٤٥) الصفات والموجودات التي لا وجود عن عدم وهي بمعنى

جميع العالمين تعالاب ولا يجعل النفس والقرعودي ربحان وأشمال هذه الامور التي
لا تخصي وعلمانا الله تعالى منزعه الكذب وأنه متبع عليه اعظم من علمنا بهذا (الوجه
الرابع اننا نقول) نحن نعلم ان الله يوصف بصفات الكمال وان كل كمال نستلوه ودفعه وحق
به وكل نقص ينزه عنه موجود فهو احق بالتزبه عنه ونحن نعلم ان الحياة والعلم والقدرة
صفات كمال فالرب تعالى احق ان يصف به من العباد وكذلك الصدق هو صفة كمال فهو
احق بالاوصاف به من كل من اقصه به كمالا تعالى الله الاله الا هو ليجتمعكم الى يوم القيامة
لا ريب فيه ومن اصدق من الله حديثا وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقول في خطبته
ان اصدق الكلام كلام الله (الوجه الخامس ان يقال) قد اتفق السلف واتباعهم على ان
كلام الله غير مخلوق بل قائمه ثم تنازعوا هل يتكلم بعيشته وقدرته على قولين معروفين فالاول
قول السلف والجمهور والشاقي قول ابن كلاب ومن تبعه ثم تنازع اثناعين ابن كلاب هل القديم
الذي لا يتعلق بعيشته وقدرته معنى قائم بذاته او حروف واصوات زائليه على قولين كما قد بسط في
موضعنا واذا كان كذلك فن قال انه لا يتعلق بعيشته امتنع ان يقوم به غيرا اصفبه والصدق
عندهم هو العلم او معنى يستلزمه ومعلوم ان علمه من لوازم ذاته فينتع اصفابه بقضه فان لازم
الذات القدعية الواحدة نفسها تمتنع عدمه كما تمتنع عدمها فان عدم اللازم بقضه عدم اللازم
وايضافا الصدق والكذب حينئذ يمثل البصر والعلم والسمع والصمم والكلام وانغرس
فوجب ان يتصف بالصدق دون الكذب وامان قال الكلام يتعلق بعيشته وقدرته فهو لاء
عائتهم يقولون انه يتكلم بحكمة ويفعل بالحكمة وأنه سبحانه منزعه عن فعل القبح وادله هؤلاء
على تزبه عن القبح اعظم من ادله المعتزلة واقرى بان كل خليل يدل على تزبه عن فعل
قبح منفصل عنه فانه يدل على تزبه عن فعل قبح يقوم به بطريق الاولى والارحى فان كون
ما يقوم به من القبحات نفاها هو اظهر من كون فعله المستقبليات المنفصلة نفاها فاذا امتنع
هذا فذلك اولى بالامتناع (الوجه السادس ان يقال) الادلة العقلية دلت على امتناع
انصافه سبحانه بالتفاضل والقبايى وانما يتصف بما يقوم به منها والكلام قائم بالتكلم فينتع ان
يتكلم بكذب لان كلامه قائم به فينتع ان يقوم به القبح الذي اختاره وهذا طريق يخص به
اهل الاثبات لتزبه عن الكذب والمعتزلة لا ينكلمون ذلك لان كلامه منفصل عنه عندهم
فاذا قال لهم هؤلاء المثبتة الدليل انما يدل على تزبه عن الاوصاف في نفسه بالقبايى وعن فعله
لها والافعل ما قام بالفعل واما المنفصل فهو مقبول لادله لانهم لم يذكروا دليلا على
امتناع وقوع ذلك في مفعولانه وهو يمثل النزاع ان حجة هؤلاء حجة ظاهرة على القدرية (الوجه
السابع) ان كلامه القائم بذاته غير مخلوق عند اهل السنة فان الكلام صفة كمال فلا بد ان
يتصف بهما سواء قال انه لا يتعلق بعيشته وقدرته وهو معنى قائم بالنفس او هو حروف
واصوات قدعية او قال انه يتعلق بعيشته وقدرته او انه يتكلم بعدا ان يكن يتكلم او انه لم
يرل متكلما اذا شاء فعلى الاقوال كلها هو قائم بذاته والكذب صفة نقص كالصمم والكم والله
منزه عن قيام النقص مع أنه يخلق خلقه متصفين بالتفاضل فيخلق العلى والصمم والكم
ولا يقوم به ذلك فذلك يخلق الكذب في الكاذب ولا يقوم به الكذب (الوجه الثامن ان يقال)

كلام الله والذى أريد أن أزيد وأرد على الفهم وروده على السماع فدع التوبة ودع المصانعة ما تقول في موسى عليه السلام حيث كلمه الله
أفهم كلام الله مطلقاً بمقيد افتكراً فليلاهم قال ما تريد هذا أفقت دع ارائى وأحب بما عندك فالى وقال ما تريد هذا فقلت أريد أنك

ان قلت انه عليه السلام فهم كلام الله مطلقا اقتضى أن لا يكون لله كلام من الازل الى الابد الا وقد فهمه موسى وهذا يؤل الى الكفر فان الله تعالى بقول ولا يحيطون بشئ من علمه الا بما شاء (٤٦) ولما كان ذلك لاصرام في فهم كلام الله عسا بالغب وبما في نفس

الله تعالى وقد نفي الله تعالى ذلك عما أخبره عن عيسى عليه السلام انه يقول ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسي انك انت عاقل عاقل العيوب واذا لم يحزن اطلاقه وأجلت الى أن تقول أفهمه الله ما شاء الله من كلامه دخلت في التبعض الذي هرب منه وكفرت من قال به ويكون مخالفا لآسعد من ذلك لأنه قال عاقتضاه النص الوارد من قبل الله عز وجل ومن قبل رسول الله وانك آيت أن تفصل ذلك وادعت أن الواجب المصير الى حكم العقل في هذا الباب وقد ركد العقل الى موافقة النص خلسا فقال هذا يحتاج الى تأمل وقطع الكلام وقال انوصلي بزل الله متكلمان لان الكلام من صفات المدح للهي الفاعل وضد من النقائص والله منزعه عنها وذكر كلما كثيرا الى أن قال وقد ثبت بما ذكرناه كونه القصر أن مفسرا مفصلا اذ اجزاء وايضا وأي وكانت وحروف وان ما كان بخلاف ذلك لم يكن القرآن المنزل الذي آمن به المسلمون وبمعه الكفار وان المفسر وسور وأي وكلت وحروف وكذلك المحفوظ والمكتوب والمتواتر انه عربي مبين نازل بلسان العرب ولسان قرين والمراد باللسان في هذا الباب اللغة لا اللسان الذي هو لحم ودم وعروق تعالى الله عن ذلك وجل عن أن يوصف بالاجا وصف به

هذا السؤال واراد عليهم فانهم يقولون ان الله يخلق في غيره كما لا يكون هو كلامه مع كونه قائما بغيره ويحدث مخلوق والكلام الذي يتكلم به العباد هو عندهم ليس بمخلوقا ولا هو كلامه فاذا كان هذا صادقا وهذا صادقا فلا بد أن يعرفوا أن هذا كلامه وليس هذا كلامه * واما قوله وبارئنا من ارسال الكذاب فجوابه من وجوه (أحدها) انه لا يرسل الله الكذاب كارسال الشياطين في قوله ألم ترانا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أزا وبمعتهم كما في قوله تعالى بعثنا عليكم عبادنا أولى بأس شديدا ولكن هذا لا يكون الا مقرونا بما بين كذبهم كما في مسألة الكذاب والاسود العنسي وليس في مجرد ارسال الكذاب ما يمنع التمييز بينه وبين الصادق كانه يرسل الظالم وليس في ارساله ما يمنع التمييز بينه وبين العادل ويرسل العاجز والاعمى والاصم وليس في ارساله ما يمنع التمييز بينهم وبين غيرهم ولفظ الارسال يتناول ارسال الرياح وارسال الشياطين وغير ذلك (الثاني أن يقال) هم يجوزون أن يخلق من يعلم أنه كاذب واعطاه القدرة على الكذب كما خلق مسيلة الكذاب والعنسي فان كان خلقه لهذا عاجزا ثم أعادته مزيينا بين الصادق كذلك خلق الكذابين (الثالث) أنه اذا خلق من يدعي النبوة وهو كاذب فان قالوا يجوز ان يظهر اعلام الصدق عليه كان هذا ممنوعا وهو باطل بالاتفاق وان قالوا لم يجوز ذلك لم يكن مجرد دعوى النبوة بلا علم على الصدق ضارا فان الشخص لو ادعى أنه طبيب أو صانع بلا دليل يدل على صدقه لم يفتت اليه فكيف يدعي النبوة وإذا قيل اذا جازتم عليه أن يخلق الكذب في الكذاب يجوزوا عليه أن يظهر على بدية اعلام الصدق قبل هذا امتنع لان أدلة الصدق تستلزم الصدق لان الدليل مستلزم للدلول فاطهار اعلام الصدق على بد الكذاب متعذر لانه فلا يمكن بحال وان قالوا يجوز أن يظهر على بدية خارق قلنا نعم فحينئذ يجوز أن يظهر الخارق على يد من يدعي الالهية كالدجال فان ذلك لا يدل على صدقه مع ظهور كذبه في دعوى الالهية والمتعذر ظهور دليل الصدق على الكذاب فان قالوا يجوزوا ظهور الخوارق على يد من يدعي النبوة مع كذبه قلنا نعم ويجوز ذلك على وجه لا يدل على صدقه مثل ما تظهر السحرة والكهان من الخوارق المقرونة بما يمنع صدقهم والكلام على هذا مبسوط في مواضعه والله أعلم (الوجه الرابع) ان دليل النبوة وأعلامها وما به يعرف صدق النبي ليست محصورة في الخوارق بل طرق معرفة الصدق متنوعة كما أن طرق معرفة الكذب متنوعة كما تبسط في موضعه والله أعلم

(فصل قال) ومنها أنه يلزم تعطيل الحدود والزواجر عن المعاصي فان الزنا اذا كان واقعا بارادة الله تعالى والسرقة اذا صدرت عن الله وارادته هي المؤثرة لم يجوز للسلطان المؤاخذه عليها لانه يصد السارق عن مراد الله ويعتبه على ما يكرهه الله ولو صدقوا أحد من غير مراده وحله على ما يكرهه استحق منه اللوم ويلزم أن يكون الله مراد المنقضي لان المعصية مرادة الله والزجر عنها مراده أيضا (فيقال) فيا قدمنا ما بين الجواب عن هذا لكن نضع جواب هذا ان شاء الله تعالى من وجوه (أحدها) ان الذي قدره وقضاه من ذلك هو ما وقع دون ما لم يكن بعد وما وقع لا يقدر أحدا برته وانما يراد بالحدود والزواجر ما يقع بعد فشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن فقله لانه يصد السارق عن مراد الله كذب منه لانه انما يصد عما يقع بعد وما لم يقع لم يرد

نفسه وتزعم الاشياء قال ونحن نذكر عقب هذا الفصل فضلا في ذكر حروف القرآن وفصلنا بعد ذلك في الصوت الله وما ورد فيه من القرآن والحديث وكل ذي لب يحصر بعرف بالحس والمشاهدة قبل الاستدلال أن القرآن العربي حروف ولا فرق بين منكر

ذلك ومنكر الجواس وأنهم من مبادئ العلم وأسباب المدارك قال وقد بين الله في كتابه ما لا أشكال بعده في هذا الفصل لما قال واذ نادى ربك موسى والعرب لا تعرف نداء الأصوات وقد جاء عن موسى (٤٧) تحقيق ذلك فان أنكروا الظاهر كفر وأوان

قالوا ان النداء غير صوت خالفوا لغات العرب وان قالوا نادى الأمير اذا أمر غيره بالنداء دفعوا فضيلة موسى عليه السلام المحققة من تكليم الله به بذاته من غير واسطة ولا ترجمان وليس في وجود الصوت من الله تعالى تشبيه بين وجود الصوت من من الخلق كالم يكن في إثبات الكلام له تشبيه بين كلام من خلقه وكيف وكلامه وكلام خلقه معاندا الاخرى معنى قائم بذات المتكلم لاختلاف فهو المنشأ لاختلافه وأما نحن فنقول كلام الله حرف وصوت يحكم النص قال وليس ذلك عن جارحة ولا آلة ولا من حروف وأصوات لا يوجد ذلك من الآيات والله تعالى يتكلم بعاشاء لا يشغله شئ عن شئ والمتكلم منا لا يتأق منه أداء حرفين إلا ان يضرغ من أحدهما ويتدنى في الآخر والقرآن لما كان كلام الله كان مهجرا وكلام الخلق غير مهجور في كلام الله سبحانه ما كان وما سيكون وما لا يكون بدلو كان كف كان يكون واخلى لاصول الى هذه الاشياء الانعريف * وقال أبو القاسم اسمعيل بن محمد بن الفضل التيمي الاسهباني الشافعي في كتابه المعروف بالحجة على تارك الحجة أجمع المسنون على أن القرآن كلام الله واذا صح أنه كلام الله صح أنه صفة الله تعالى وأنه موصوف به وهذه الصفة لازمة لذاته تقول

الله ولهذا الوصف ليس قرن هذا المال ان شاء الله ولم يسرقه لم يبحث بانفاق المسلمين لان الله لم ينشأ سرقته ولكن القدرية الارادة عندهم لا تكون الاعبى الامر فيعجزون أن السرقه اذا كانت مرادة كانت مأمورا بها وقد أجمع المسلمون وعلى بالاضطرار من دينهم أن الله لم يأمر بالسرقه ومن قال ان ما وقع منهم امر اديقوله امر ادعير مأموره فلا يقول انه مأموره الا كافر لكن هذا يقال للباحثة للبحثين بالقدر على المعاصي فان منهم من لا يرى ان يعارض الانسان فيما ينظمه مقدرا عليه من المعاصي ومنهم من يرى أن يعاونه على ذلك معاونة لاطن أنه امر بدهذا الفعل وان كان محرما ومعصية فهم لم يصدوا عن امر الله فبين أن الصديق من امر الله ليس واقعا على كل تقدير (الوجه الثاني أن يقال) قد تقدم أن تنهى الناس عن المعاصي والقبائح والظلم ودفع الظالم وأخذ حق المظلوم منه وردا احتياج من احتج على ذلك بالقدر أمر مستقر في فطر جميع الناس وعقولهم مع اقرار جميعهم بالقدر وأنه لا يمكن صلاح حالهم ولا بقاؤهم في الدنيا اذا امتكروا كل أحد أن يفعل ما يشاء من مفسدهم ويحجج بالقدر وقد بينا ان المحججين بالقدر على المعاصي اذا طردوا قوولهم كانوا أكرم من اليهود والنصارى وهم شر من المكذبين بالقدر والله أعلم (الوجه الثالث) ان الامور المقدورة بالاتفاق اذا كان فيها فساد يحسن رده وازالة بعد وقوعه كالمريض ونحوه فانه من فعل الله بالاتفاق امر الله ومع هذا يحسن من الانسان أن يمنع وجوده بالاحتفاء واجتناب أسبابه ويحسن منه السعي في ازالته بعد حصوله وفي هذه ازالة امر الله وان قيل ان قطع السارق يمنع امر الله كان شرب الدواء لزوال المرض مانعا لمر الله وكذلك دفع السبل الآتي من صيب والنار التي تريد ان تحرق الدور واقامة الجدار الذي يريد ان ينقض كما أقام الخضرة ذلك الجدار وكذا ازالة الجوع الحاصل بالاكل وازالة البرد الحاصل بالاستدفاء وازالة الحر بالظلل وقديل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بأمر الله أرايت أدوية تشد اوجها ورقي نستقي بها وثقافة تنقيها هل ترد من قدر الله شيئا قال هي من قدر الله فبين صلى الله تعالى عليه وسلم أنه يرتد قدر الله بقدر الله اما دفعوا اما رفعوا اما دفعنا انهم قد سبب لوجوده واما رفعنا لما وجد كرفع المرض ودفعه ومن هذا قوله تعالى معصيات من بين يديه ومن خلفه يحفظونه من أمر الله وقيل يحفظونه من أمر الله الذي ورد ولم يحصل يحفظونه أن يصل اليه وحفظهم بأمر الله (الوجه الرابع) قوله ويزن أن يكون الله امر بدا التقيض لان المعصية امر الله والجزع غير امر الله كلام ماقط فان التقيضين لا لا يتجمعان ولا يرتفعان واما لا يتجمعان وهما المتضادان والجزع ليس مما وقع وأريد بل هو عقوبة على الماضي وجزع المستقبل والجزع واقع بمرادته ان حصل مقصوده لم يحصل المزجور عنه فلم يرد فيكون المراد الزجر فقط وان لم يحصل مقصوده لم يكن زجرا تاما بل يكون المراد فعل هذا الزجر وفعل ذلك كإجراء ضرب هذا هذا هذا السيف وحيات هذا وكأمر المرض المخوف الذي قد يكون سببا لآلوت ويراد معه الحياة وإرادة السبب ليس موجبة لارادة السبب الا اذا كان السبب تاما موجودا والجزع سبب للزجر والامتناع كسائر الأسباب كما أن المرض المخوف سبب للآلوت وكان الأمر بالفعل والترتيب فيه سبب لوقوعه ثم قد يقع السبب وقد لا يقع فان وقع كانا من ادين والا كان المراد ما وقع خاصة (الوجه الخامس) انه قد تقدم أن

العرب زيد متكلم بالكلام مصفة له لا تعرف الا أن حقيقة هذه الصفة الكلام واذا كان كذلك كان القرآن كلام الله وكانت هذه الصفة لازمة له أدنية والدليل على أن الكلام لا يفارق المتكلم أنه لو كان مفارقة لم يكن للتكلم الا كلمة واحدة فاذا تكلم بها ببقوله كلام فلما كان المتكلم

فأدرا على كلمات كثيرة كلمة بعد كلمة دل على أن تلك الكلمات فروع لكلامه الذي هو مفعلة ملازمة قال والدليل على أن القرآن غير مخلوق أنه كلام الله وكلام الله سبب إلى خلق الأشياء قال (٤٨) الله تعالى أنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون

أى أردنا خلقه وإيجاده وإظهاره
فقله كن كلام الله وصفته
والصفة التى منها يتفرع الخلق
والفعل وبها يتكون المخلوق
لا تكون مخلوقة ولا يكون مثلها
للمخلوق والدليل على أن كلام
الله كلام المخلوقين أنه كلام
مجهز وكلام المخلوقين غير مجهز
لواجتمع الخلق على أن يأوا بمثل
سورة ومن سورة آية من آياته
مجهز وعن ذلك ولم يقدّر وأعلّيه
وقال الشيخ أبو الحسن محمد بن عبد
الملك الكرخي الشافعي في كتابه
الذى سماه الفصول فى الأصول
عن الأئمة القول وذكر أنى عشر
أما الشافعي ومالك والشافعي
وأحمد وابن عينة وابن المبارك
والأوزاعي والليث بن سعد واسحق
ابن راهويه والبخاري وأبو زرعة وأبو
حاتم قال فيه سمعت الإمام أبا
منصور محمد بن أحمد يقول سمعت
الإمام أبا بكر عبد الله بن أحمد
يقول سمعت الشيخ أبا حامد
الاسفراييني يقول مذهبي ومذهب
الشافعي وفقهاء الأمصار أن
القرآن كلام الله غير مخلوق ومن
قال مخلوق فهو كافر والقرآن
حمله جبريل مسموعاً من الله
تعالى والنبي صلى الله عليه وسلم
سمعه من جبريل والعصاة سمعوه
من رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهو الذى تتلو نحن بالأسنان وفيما
بين الدفتين وما في صدورنا سمعوه
ومكّمه بأصغرها وأصغرها وكل

خوف منه كالبوا الساعكة كلام الله بخلاف ومن قال مخلوق فهو كافر عليه لعائن الله والملائكة والناس أجمعين الدليل
قال الشيخ أبو الحسن وكان الشيخ أبو حامد شديد الانكار على الباقين وأصحاب الكلام قال ولم تزل الأنعة الساعية بأنفون وبسنتكفون

أن ينسبوا إلى الأشعري ويتبرؤن مما بيني الأشعري ومذهبه عليه وينهون أصحابهم وأحبابهم عن الخوض حواله على ما سمعت عنكم من المشايخ والأتمة منهم الحافظ المؤتمن بن أحمد بن علي الساجي يقول (٤٩) سمعنا جماعة من المشايخ الثقات قالوا كان

الشيخ أبو حامد أحمد بن حنبل رضي الله عنه أي طاهر الاسفراييني أمام الأئمة الذي طبق الأرض على أوصحابها أذاسي إلى الجمعة من قطيعته إلى جامع المنصور دخل الرباط المعسوف بالزوري أنقضى للجامع ويقبل على من حضرو يقول أشهدوا علي بأن القرآن كلام الله غير مخلوق كما قال ابن حنبل لا كما يقوله السابقاني وتكرر ذلك منه جمعا ففصل في ذلك فقال حتى ينشرف الناس وفي أهل الصلاح وينسحب الأشعري أهل السلاطن يرى أسماء معاهم عليه يعني الأشعري بفوري من مذهب أبي بكر السابقاني فإن جماعة من المنقضة الغرابة يدخلون على السابقاني خفية يقرؤون عليه فيفتنون مذهبهم فإذا رجعوا إلى بلادهم أظهر وأدغمهم لا تخلفهم ظان أنهم مني تعلموه وأنا ما قلته وأنا باري من مذهب السابقاني وعقيدته قال الشيخ أبو الحسن وسمعت شيخنا الإمام أبي منصور الفقيه الأصمعي يقول سمعت شيخنا الإمام أبي بكر الزاذقاني يقول كنت في درس الشيخ أبي حامد الاسفراييني وكان ينهي أصحابه عن الكلام وعن الدخول على السابقاني فبلغته أن نقرأ من أصحابه يدخلون عليه خفية لقراءة الكلام ففطن أني معهم ومنهم من كرقصة قال في آخرها إن الشيخ أبا حامد قال لي يا بني قد بلغني أنك تدخل على هذا

الدليل اقتضى أن هذه المسئلة والاختيار حصلت بمشيئة الرب وكلا الأمرين حق فني قال أن العبد لا مشيئته ولا اختيار أوقال أنه لا قدرته أو أنه لم يفعل ذلك الفعل أو لا أن قدرته فيه ولم تحدث تصرفاته فقد أتكم موجب الضرور الأولى ومن قال إن إرادته وفعله حدثت بغير سبب اقتضى حدوث ذلك وأن العبد أحدث ذلك وحاله عند إحداثه كما كان قبل إحداثه بل خص أحد الزمانين بالحدث من غير سبب اقتضى تخصيصه وأنه صار مبدأ فاعلمنا أن العبد أن لم يكن من غير شيء جعله كذلك فقد قال بحدوث الحوادث بلافاعل وإذا قالوا الإرادة لا تفاعل كان هذا كلاما لا حقيقة فإن الإرادة أمر حادث فلا بد له من محدث وهذا كما قالوا إن الباري يحدث إرادة لا في محل بلا سبب اقتضى حدوثها ولا إرادة فارتكبو أثلاث محالات حدوث حوادث بلا إرادة من الله وحدوث حادث بلا سبب حادث وقام الصفة بنفسها لا في محل وان شئت قلت كونه مبدأ أمر ممكن لا يتبرج وجوده على عدمه ولا يتبرج أحد طرفيه على الآخر الإبرج تام وهذا مما يتبرج به الرازي عليهم وهو صحيح في نفسه يناقض مسئلة حدوث العالم واجبة التي ذكرها هذا الأمامي مذكرة عن أبي الحسن البصري وهي صحيحة كما أن الأخرى صحيحة فوجب القول بهما جميعا مع أن جمهور القدرية يقولون العلم يكون العبد محدثا لا فاعله نظري لا ضروري وهو لا محال فقولنا بالحسن أو أوالحسن يقول مع ذلك أن الفعل يتوقف على الداعي والقدرة وعندهما يجب الفعل وهو حقيقة قول أهل الأئمة ولهذا يبرغر واحد منهم بخصوص ذلك كافي المعالي والرازي وغيرهم لكن إذا قيل مع ذلك أن الله خالق أفعال العباد أمكن الجمع بينهما عند من يقول أن الله خلق الأشياء بالأسباب ومن لم يقل ذلك يقول خلق الفعل عند هذه الأمور ولها هو قول من لم يجعل للقدرة أثر في مقدورها كالأشعري وغيره (فإن قيل) كيف يكون الله محدثا لها والعبد محدثا لها (قيل) أحداث الله للعبد يعني أنه خلقها منفصلة عنه فائدة بالعبد ففعل العبد فاعله بالقدرة ومشيئته التي خلقها الله تعالى وأحداث العبد للعبد يعني أنه حدث منه هذا الفعل القائم به بالقدرة والمشيئة التي خلقها الله فيه وكل من الأحداثين مستلزم للآخر وجهة الإضافية مختلفة لما أحدثه الرب فهو مباين له قائم بالخلق وفعل العبد الذي أحدثه قائم به فلا يكون العبد فاعله بالقدرة ومشيئته وقدرته حتى يجعله الله كذلك فيحدث قدرته ومشيئته والفعل الذي كان بذلك وإذا جعله الفاعل وجب وجود ذلك ففعل الرب لفعل العبد يستلزم وجود الفعل وكون العبد فاعله بعد أن لم يكن يستلزم كون الرب خالفا له بل جميع الحوادث بأسبابها هي من هذا الباب (فإن قيل) هذا قول من يقول هي فعل الرب وفعل للعبد (قيل) من قال هي فعل للعبد يعني الشبهة فقد أخطأ ومن قال إن فعل الرب هو ما انفصل عنه وقال أنها تؤول لهما كما قاله أبو حامد الاسفراييني فلا بد أن يفسر كلامه بشيء يعقل وأما على قول جمهور أهل السنة الذين يقولون أنها مفعولة للرب لا فاعله للرب لا فاعله إذ فعله ما قام به والفعل عندهم غير المفعول فيقولون أنها مفعولة للرب لا فاعله وأنها فعل للعبد كما يقولون في قدرة العبد أنها قدرة للعبد مقدرة للرب لأنها نفس قدرة الرب وكذلك إرادة العبد هي إرادة للعبد مارة للرب وكذلك سائر صفات العبد هي صفات له وهي مفعولة للرب بخلافه ليست بصفات له وبما بين ذلك أن الله سبحانه وتعالى قضاة صفات

(٧ - منهاج ثاني) الرجل يعني السابقاني قال له إياه فله مبتدع يدعو الناس إلى الضلالة والافتلاح فحضر مجلسي فقلت أنا عائذ بالله مما قيل ونائب إليه وأشهد وأعلى أني لا أدخل إليه قال أبو الحسن وسمعت الفقيه الإمام أبي منصور سعد بن علي الجعفي يقول

سمعت عذمة المشايخ والأئمة بعد ادأطن الشيخ أماصق الشيرازي أحدهم قالوا كان أبو بكر الباقلاني يخرج إلى الحمام متبرقا عارفا
من الشيخ أبي حامد الأسفرائني * قال أبو (٥٠) الحسن ويعرف شدة الشيخ أبي حامد على أهل الكلام حتى ميز

كثيرا من الحوادث إليه وأضافه إلى بعض مخلوقاته أما أن يضيف عينه وأظفاره كقوله تعالى
الله يتوفى الأنفس حين موتها والتي تمت في منامها فميسل التي قضى عليها الموت ورسلى
الآخرى إلى أجل مسمى وقال تعالى وهو الذي يتوفاكم بالليل ويعلم ما جرحتم بالنهار من قوله
تعالى قبل يتوفاكم ملك الموت الذي وكل بكم وقوله وتوفته رسولنا وهم لا يفترقون وكذلك
قوله تعالى في الریح دمر كل شئ بأمر بها وقال ودمرنا ما كان يصنع فرعون وقومه وما كانوا
يعسرشون وقال تعالى إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم وقال يهدي به الله من اتبع
رضوانه يسبل السلام وقال نحن نقص عليك أحسن القصص بما أوحينا إليك هذا القرآن
وقال إن هذا القرآن يفض على بني إسرائيل أكثر الذي هم فيه يختلفون وقال ويستغفونك
في النساء قل الله يفتيكم فنيين وما ينلى عليكم في الكتاب أي ما ينلى عليكم في الكتاب بفنكم فنيين
وقال فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت وأنبتت من كل زوج بهيج فأضاف الانبات إليها وقال
تعالى والارض مددناها وأغطيناهم وارواى وأنبغنا فيها من كل زوج بهيج وقال تعالى هو
الذي أنزل من السماء ماء لكم منه شراب ومنه شجرة فيه سمون وينبت لكم الزرع والزيتون
والنخيل والأعناب ومن كل الثمرات وقال تعالى حتى إذا أخذت الارض تخرؤها وأزيت وطن
أهلها أنهم قادرون عليها وقال أنا جعلنا ما على الارض ينبت لها وقال تعالى أنا أنزلنا السماء
التي بها ينبت الكواكب وقال تعالى يعلم ما على الارض وما يخرج منها وما ينزل من
السماء وما يعرج فيها وقال تعالى ينزل الملائكة بالروح من أمره على من يشاء وقال نزل به
الروح الامين وقال والحي والانس أنزلناه والحي نزل وقال وأنزلنا من السماء ماء وقال تعالى
وقالوا الجلودهم شهدهم علينا قالوا أنطقنا الله الذي أنطق كل شئ وقال سليمان عليه الصلاة
والسلام يا أيها الناس علمنا منطق الطير وأنبئنا من كل شئ وقال تعالى ففوب السماء
والارض أنه خلق مثل ما أنكم تنطقون فهم منطقوا وهو أنطقهم وهو الذي أنطق كل شئ
فإذا كان تبارك وتعالى قد جعل في الجسادات قوى تفعل وقد أضاف الفعل إليها ولم يمنع ذلك
أن يكون خالقها فلا لا يمنع اضافة الفعل إلى الحيوان وإن كان الله خالقهم بطريق
الاولى فان القدرة لا تنزع في أن الله خالق ما في الجسادات من القوى والحرركات وقد
أخبر الله أن الارض تبت وأن السحاب يحمل الماء كما قال تعالى فالحاصلات وقرا والريح
تنقل السحاب كما قال تعالى وهو الذي يرسل الرياح بشرا بين يدي رحمته حتى إذا أقلت سحابا
ثقالا اسقاه ليلدبت وأخبر أن الریح دمر كل شئ وأخبر أن الماء طغي بقوله تعالى أنا لما
طغى الماء جعلناكم في الجارية بل قد أخبر بها ما هو بلغ من ذلك من مجوده هذه الاشياء وتسببها
كقوله تعالى ألم تر أن الله يسجد له من في السموات ومن في الارض والشمس والقمر والنجوم
والجبال والشجر والدواب وكثير من الناس وكثير حق عليه العذاب وهذا التفصيل يمنع جل
ذلك على أن المراد كونها مخلوقة دالة على الخلق وأن المراد شهادتها بلسان الحال فان هذا عام
لجميع الناس وقد قال تعالى بأجبال أثوي معه والطير وألناه الحديد وقال أنا حفننا الجبال
معه يسبحن بالهشي والاشراق والطير محشورة كل له أواب فأخبر أن الجبال تؤوب معه
والطير وأخبر أنه سخرها تسبح وقال ألم تر أن الله يسجد له من في السموات والارض والطير

أصول فقه الشافعي من أصول
فقه الاشعري وعقله عنه أبو
بكر الزاذقاني وهو عسدي وبه
اقتدى الشيخ أبو اسحق في كتابه
اللع والتبصر حتى لو وافق قول
الاشعري وجهها لأصحابنا ميزه
وقال هو قول بعض أصحابنا وبه
قالت الاشعرية ولم يعدهم من
أصحاب الشافعي استكفوا منهم
ومن مذهبي في أصول الفقه فضلا
عن أصول الدين قلت هذا
المنقول عن الشيخ أبي حامد
وأما له من أئمة أصحاب الشافعي
أصحاب الوجوه معروف في كتبهم
المصنفة في أصول الفقه وغيرها
وقد ذكر ذلك الشيخ أبو حامد
والقاضي أبو الطيب وأبو اسحق
الشيرازي وغير واحد يبنوا مخالفة
الشافعي وغيره من الأئمة يقول ابن
كلاب والاشعري في مسألة
الكلام التي امتاز بها ابن كلاب
والاشعري عن غيره ما الأفسار
المسائل ليس لابن كلاب والاشعري
بها اختصاص يسئل ما قاله قاله
غيرهما ما من أهل السنة وأما من
غيرهم بخلاف ما قاله ابن كلاب في
مسئلة الكلام واتبعه عليه
الاشعري فانه لم يسبق ابن كلاب
إلى ذلك أحد ولا وافقه عليه أحد
من رؤس الطوائف وأما في ذلك
هي مسئلة الصفات الاختيارية
وتجوها من الأمور المتعلقة بعشته
وقدرته هل تقوم بذاته أم لا وكان
السلف والأئمة يشيرون ما يقوم
بذاته من الصفات والأفعال مطلقا

والجهمية من المعتزلة وغيرهم تنكر ذلك مطلقا فوافق ابن كلاب السلف والأئمة في اثبات الصفات ووافق الجهمية في
نفي قيام الأفعال به وما يتعلق بعشته وقدرته ولهذا وغيره تكلم الناس في اتباعه كالفلاس والاشعري ونحوهما بأن في أقوالهم

بما تاملن الاعتزال وهذه البقيا أصلا هو الاستدلال على حدوث العالم بطريقة الحركات فان هذا الاصل هو الذي أوقع المعتزلة في نقي الصفات والافعال وقد ذكر الأشعري في رسالته الى أهل الثغريب (٥١) الابواب أنه طريق مبتدع في دين الرسل محرم

عندهم وكذلك غير الأشعري كالخطابي وأمثاله يذكرون ذلك لكن مع هذا فوافق ابن كلاب فيما ضاهيه وهذا الذي نقول من انكار أبي حامد وغيره على القاضي أبي بكر بن الرافعي أنه سبب هذا الاصل ويرى به بسبب ذلك أمور أخرى وقام عليه الشيخ أبو حامد والشيخ أبو عبد الله بن حامد وغيرهما من العلماء من أهل العراق وخراسان والشام وأهل الحجاز ومصر مع ما كان فيه من الفضائل العظيمة والحاسن التكميلة والرد على الزنادقة والمحدثين وأهل البدع حتى أنه لم يكن في المنتسبين اليان كلاب والأشعري أجل منه ولا أحسن اعتقافا وبسببه انتشر هذا القول وكان منتسبا الى الامام أحمد وأهل السنة حتى كان يكتب في بعض أجوبته محمد بن الطيب الحنبلي وكان يسمونه في الحسن التميمي وأهل بيته من التميميين من الموالاة والمصافاة ما هو معروف كانه قد ذكر ذلك ولهذا غلب على التميميين موافقته في أصوله ولما صنف أبو بكر البيهقي كتابه في مناقب الامام أحمد وأبو بكر البيهقي موافق لان الباقلاني في أصوله ذكر أبو بكر اعتقاد أحمد الذي صنفه أبو الفضل عبد الواحد ابن أبي الحسن التميمي وهو مشابه لأصول القاضي أبي بكر وقد حكى عنه أنه كان اذا درس مسئلة الكلام على أصول ابن كلاب والأشعري

صافات كل قدم صلواته وتسبيحه وقال تعالى وان من شيء الا نسج بجمده ولكن لا تفقهون تسبيحه وقال والله يسجد من السجوات والارض طوعا وكرها وقال ثم تسبوا قلوبكم من بعد ذلك فهي كالحجارة أو أشد قسوة وان من الحجارة ما يتغير منه الانهار وان منها ما لا يسقى فيخرج منه الماء وان منها ما يهبط من خشية الله وبسط الكلام على سجود هذه الاشياء وتسبيحها منذ كوفي غير هذا الموضع والمقصود هنا أن هذا كله محال في الله بالاتفاق مع جعل ذلك فعلا لهذه الاعيان في القرآن فلم أن ذلك لا ينافي كون الرب تعالى خالق لكل شيء (فان قيل) قولكم اذا جعلنا الله فاعلا وجب وجود ذلك الفعل وخلق الفعل يستلزم وجوده ونحو ذلك من الاقوال يقتضي الجبر وهو قول باطل (قيل) لفظ الجبر لم يرد في كتاب ولا سنة لا في قول ولا نيات واللفظ انما يكون له حصة اذا ثبت عن المعصوم وهي ألفاظ التصويف فلك علمنا أن تتبع معانيها وأما الالفاظ المحمدية مثل لفظ الجبر فهو مثل لفظ الجهة والحيز ونحو ذلك ولهذا كان المنصوص عن أئمة الاسلام مثل الازاعي والثوري وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل وغيرهم أن هذا اللفظ لا يثبت ولا ينفى مطلقا فلا يقال مطلقا جبر ولا يقال لا يجبر فانه لفظ مجمل ومن علماء السلف من أطلق فيه كالزبيدي صاحب الزهري وهذا نظر الى المعنى المشهور من معناه في اللغة فان المشهور اطلاق لفظ الجبر والاجبار على ما يفعل بدون ارادة الجبور بل مع كراهته كالجبر الاب ابتنه على النكاح وهذا المعنى منصرف في حق الله تعالى فانه سبحانه لا يخلق فعل العبد الاختياري بدون اختياره بل هو الذي جعله مريد مختارا وهذا لا يقدر عليه أحد الا الله ولهذا قال من قال من السلف الله أعظم وأجل من أن يجبر انما يجبر غير من لا يشدر على جعله مختارا والله تعالى يجعل العبد مختارا فلا يحتاج الى اجباره واهذا قال الازاعي والزيدي وغيرهما نقول جبل ولا نقول جبل لان الجبل يات به السنة كافي الحديث الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تسب عبد القيس ان فسلك خليفين فحبهما الله الحلم والانه فقال خليفين فحبهما الله خليفين فحبهما الله فقال بل خليفين جبلت عليهما فقالا الجسد الذي جبلني على خافين فحبهما الله فقد راد بلفظ الجبر نفس فعل ما شاءه وان خلق اختيار العبد كما قال محمد بن كعب القرظي الجبار هو الذي جبر العباد على ما أراد وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال في الدعاء المأثور عنه اللهم داحي المحدثات وسامك المسحوكات جبار القلوب على فطرتهما شقيها وسعيدها فاذا أريد بالجبر هذا الجبر الحق وان أريد به الاول فهو باطل ولكن الاطلاق يفهم منه الاول فلا يجوز اطلاقه فاذا قال السائل أنا أريد بالجبر المعنى الثاني وهو أن نفس جعل الله العبد فاعلا قادرا يستلزم الجبر ونفس كون الداعي والقدرية يستلزم وجود الفعل جبر قيل هذا المعنى حق ولادليل على إبطاله وحذاق المعتزلة كابي الحسين البصري وأمثاله يسلون هذا فيسلون أن مع وجود الداعي والقدرية يجب وجود الفعل وصاحب هذا الكتاب قد سلك هذه الطريقة فلا عيب في ذلك مع هذا انكار الجبر بهذا التفسير وهذا نسب أبو الحسين الى التناقص في هذه المسئلة فانه واثله من حذاق المعتزلة اذا سلموا أنه مع الداعي والقدرية يجب وجود الفعل وسلموا أن الله خلق الداعي والقدرية لم أن الله خالق أفعال العباد فحذاق المعتزلة سلموا المقدمتين ومنعوا النتيجة والطوسى الذي

يقول هذا الذي ذكره أبو الحسن أمره حكمه وأن التبيين في هذه المسئلة فكان يحكي عنه الوقت فها ان الله في عنقته من المسائل قولان وأكثر كانه يخطئ بذلك كسبه ومع هذا انكم في أهل العلم وفي طريقته التي أصلا هذه المسئلة بما يطول وصفه كانه لكم من قبل هؤلاء في

ابن كلاب ومن وافقه حذّر برأوا سعي الانصاري قال سمعت أجدن أبي رافع وخلفايد كرون شدة أبي حامد يعني الاسفرائيني على ابن الباقلاني قال وأما يلت رسالة أبي سعداني (٥٢) ابنه سالم بغداد ان كنت تريد ان ترجع الى هراة فلا تقرب الباقلائي

قال وسمعت الحسين بن أبي أمامة المالكي يقول سمعت أبي يقول لعن الله بائذناه أول من جعل الكلام في الحرم وأول من شبه في الغاربه (قلت) أوذر فيه من العلم والدين والمعرفة بالحديث والسنة واتصاه لرواه البخاري عن شيوخه الثلاثة وغير ذلك من المحاسن والفضائل ما هو معروف به وكان قد قدم الى بغداد من هراة فأخذ طريقة ابن الباقلاني وحملها الى الحرم فتكلم فيه وفي طريقته من تكلم كابي نصر السجزي وأبي القاسم سعد بن علي الزنجاني وأمثاله ما من أكثر أهل العلم والدين على سبيل هذا موضعه وهو ممن يرجع طريقة النقي والضبي على طريقة ابن خزيمة وأمثاله من أهل الحديث وأهل المغرب كانوا يحسون قصته وعونه وبأخذون عنه الحديث وهذه الطريقة وبذلهم على أصلها فدخل منهم من رحل الى المشرق كرحل أبو الوليد النجاشي فأخذ طريقة أبي جعفر النجاشي الحنفي صاحب القاضي أبي بكر ورحل بعده القاضي أبو بكر بن العربي فأخذ طريقة أبي المعالي في الارشاد ثم انه ما من هؤلاء الا من له في الاسلام مباح مشكورة وحسنات مبرورة وله في الرد على كثير من أهل الالحاد والبدع والانصار الكثير من أهل السنة والدين ما لا يخفى على من عرف أحوالهم وتكلم فيهم بصدق

قد علمه هذا الامام في كرفي تلخيص المحصل لما ذكر احتجاج الرازي بان الفعل يجب عند وجود المرحج التام ويمتنع عند عدمه فقد بطل قول المعتزلة بالكيفية يعني الذين يقولون انه يفعل على وجه الجواز وهو المشهور من مذهبهم اعترض عليه الطوسي فقال انه ذكر في صمرا ان المختار يمكن من ترجيح أحد طرفي الممكن بل لا مخرج وهنا حكم بان ذلك محال ثم على تقدير الاحتجاج الى المرحج وامتناع عدم حصول الاثر قال فقد بطل قول المعتزلة بالكيفية قال وذلك غير وارد لانه قد ذكر ان أبا الحسين من المعتزلة وقال في موضع آخر انه رجل المعتزلة وقال هذانه قد ذهب الى أن الفطرة والارادة يوجبان وجود المقدور فكيف بطل قولهم بالكيفية وببانه انهم يقولون ان معنى الاختيار هو استواء الطرفين بالنسبة الى القدرة وحدها ووجب وقوع أحدهما بحسب الارادة حتى حصل المرحج التام وهو الارادة وجب الفعل ومتى لم يحصل امتنع ذلك وذلك غير مناف لاستواء الطرفين بالقياس الى القدرة وحدها فاذا الزوم الذي ذكره غير قاطع في ابطال قولهم (قلت) القول الذي قطع بطلانه الرازي هو المشهور عنهم وهو ان الفعل لا يتوقف على الداعي بل القادر يرجع أحد مقدوره على الآخر بل لا مخرج فيصحت الداعي له الفعل كالارادة مجرد كونه قادرا مع استواء القدرة بالنسبة الى وجود ذلك وعدمه والداعي قد يفسر بالعلم والاعتقاد والظن وقد يفسر بالارادة وقد يفسر بالجموع وقد يفسر بما اشتمل عليه المراد بما يقتضي ارادته والرازي يقول ان أبا الحسين متناقض فان الرازي ذكر من الاقوال قول الذين يقولون ان الفعل موقوف على الداعي فاذا حصلت القدرة وانضم اليها الداعي صار مجموعهما فعله لوجب الفعل قال وهذا قول جمهور الفلاسفة واختيار الرازي الحسين البصري من المعتزلة وهو وان كان يدعي الفلوفي الاعتزال حتى ادعى أن العلم بان العدم موجود لأفعاله ضروري الا انه كان من مذهبه أن الفعل موقوف على الداعي فاذا كان عندنا استواء يمتنع وقوعه فحال المرجوحية أولى بالاستماع واذا امتنع المرحج وجب الرجوع لانه لا خروج عن القيصين وهذا عين القول بالجبر لان المراد واجب الوقوع عند حصول المرحج ويمتنع الوقوع عند عدمه المرحج فثبت أن أبا الحسين كان عظيم الغلو في القول بالجبر وان كان يدعي في ظاهر الامر انه عظيم الغلو في الاعتزال (قلت) هذا القول قول جاهل أهل السنة وأنتمهم ويرغب منه قول أبي المعالي الجويني والقاضي أبي حازم بن القاضي أبي يعلى وقول الكرامية وهو حقيقة القول بان الله خالق فعل العبد وهو ظاهر قول جمهور أهل السنة المثبتة بالاسباب الذين يقولون لقدرة العبد تاثير في الفعل وأما من قال لا تاثير لها كالاشعري فاذا فسر الوجوب بالوجوب العادي لم يمتنع ذلك وان فسر بالعقل امتنع وأما لفظ الجبر فالزاعف لفظي كما تقدم وليس هو في اللغة ظاهر في هذا المعنى ولهذا أنكر السلف اطلاقه فاذا قالت القدرة بهذا ينافي كونه مختارا لانه لا معنى للغة الا لا كونه قادرا على الفعل والتبرك وانه اذا شاء فعل هذا واذا شاء فعل هذا قيل لهم هذا مسلم ولكن يقال هو قادر على الفعل والتبرك على سبيل البدل أو على سبيل الجمع والثاني باطل فانه في حال كونه فاعلا لا يتدبر ان يكون تاركا مع كونه فاعلا وكذلك حال كونه تاركا لا يتدبر على كونه فاعلا مع كونه تاركا فان الفعل والتبرك ضدان واجتماعهما يمتنع والقدرة لا تكون على تمتنع فعلم ان قولنا قادر على الفعل والتبرك أي يتدبر ان يفعل في

وعدل وانصاف اسكن لنا التمس عليهم هذا الاصل المأخوذ ابتداء من المعتزلة وهم فضلا عن اعتقادنا احتاجوا الى طرده حال التزام لوازمه فانهم بسبب ذلك من الاقوال ما أنكرها المسلمون من أهل العلم والدين وصار الناس بسبب ذلك منهم من يعظهم لسألهم

من الحسن والفضائل ومنهم من يذمهم لما وقع في كلامهم من البدع والباطل وخيار الامور واسطه وهدايس محض وصاحب ولايل مثل هذا وقع لطوائف من اهل العلم والدين والله تعالى يتقيل من (٥٣) جميع عباده المؤمنين الحسنات ويجاوز لهم

عن السبب ان ربنا اغفب رذا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انزل رؤوف رحيم والرب ان من اجتهد في طلب الحق والدين من جهة الرسول صلى الله عليه وسلم وأخطأ في بعض ذلك فأنه يغفر له خطأه تحقفا للدعاء الذي استجابه الله لنبيه ولأومنين حيث قالوا ربنا لا تأخذنا نسيانا وأخطانا ومن اتبع ظنه وهواه فأخذ بشئ على من خالفه عما وقع فيه من خطأ ظنه صوابا بعد اجتهاده وهي من البدع الخالفة للسنة فله يلزمه نظير ذلك أو أعظم أو أصغر فحين عظمه هو من أعصاه فقل من يسلم من مثل ذلك في المتأخرين لكثرة الاشتباه والاضطراب وبعد الناس عن نور النبوة وشمس الرسالة الذي به يحصل الهدى والصواب ويزول عن القلوب الشرك والأرتياب ولهذا يتحدث كثير من المتأخرين من علماء الطوائف يتناقضون في مثل هذه الاصول ولوازمها فيقولون القول الموافق للسنة وينفون ما هو من لوازمه غير طائفة أنه يشافيه ويقولون بما ومات القول المنافي الذي ينافي ما أتت به السنة وبما كفو ومن خالفهم في القول المنافي وسئل ما تكون مضجون قولهم أن يقولوا قولا ويكفروا من بقوله وهذا يوجد لكثير منهم في الحال الواحد لعدم تفطنه لتناقض القولين ويوجد في

حال عدم الترتل وقد ران يترك في حال عدم الفعل وكذلك قول القائل ان شاء فعل وان شاء ترك هو على سبيل البدل لا يقدر ان يشاء الفعل والترتل معا بل حال مشيئة الفعل لا يكون مريدا للترك واذا كان كذلك فالقادر الذي ان شاء فعل وان شاء ترك حال كونه شاء الفعل مع القدرة التامة يجب وجود الفعل وحال وجود الفعل يتبع ان يكون مريدا للترك مع الفعل وان يكون قادرا على وجود الترتل مع الفعل بل قدرته على الترتل بمعنى أنه يكون بعد الفعل تاركا له فيكون قادرا على الترتل في الزمن الثاني من وجود الفعل لالحال وجود الفعل واذا قال قائل هذا يقتضي أن يكون الفعل واجبا لا يمكن أن أراد أنه يصير واجبا بغيره بعد كونه ممكنا في نفسه فهذا حق كانه يصير موجودا بعد ان كان معدوما وفي حال وجوده يتبع ان يكون معدوما وكل ما خلقه الله تعالى فهو بهذه المثابة فانه شاء الله ان يكون واجب وجوده بمشيئة الله وقدرته وما لم يشأ لم يكن فيمتنع وجوده لعدم مشيئة الله له مع ان شاءه بخلاف حديث مفهوله وكان قبل ان يخلقه ممكن ان يوجد ويمكن ان لا يوجد فاما بعد ان صار موجودا بمشيئة الله وقدرته فلا يمكن ان يكون معدوما مع كونه موجودا فانه اذا اراد أنه في حال وجوده يمكن عدمه مع وجوده فهذا باطل فانه يجمع بين النقيضين وان اراد أنه يمكن عدمه بعد هذا الوجود فهو صحيح ولكن هذا الانقاص وجوب وجوده بغيره مادام موجودا وهذا وجود بالقادر لا بنفسه فهو ممكن في هذه الحال بمعنى أنه يتحدث مخلوق مقترن الى الله تعالى لا بمعنى كونه يمكن ان يكون معدوما حال وجوده ومن فهم هذا المحلقت عنه اشكالات كثيرة اشككت على كثير من الناس في مسائل القدر بل وفي اثبات كون الرب قادرا على ما شاءه كان وما لم يشأ لم يكن والقدر يتعلق بقدرة الله تعالى ولهذا قال الامام احمد القدر قدرة الله تعالى بشراي ان من أنكر القدر فقد أنكر قدرة الله تعالى وأنه يتضمن اثبات قدرة الله تعالى على كل شئ ولهذا جعل الاشعري وغيره أخص وصف الرب تبارك وتعالى قدرته على الاختراع وايضا يقول القائل القادر هو الذي ان شاء فعل وان شاء ترك بمعنى أنه قبل الفعل والترتل ان شاء وجود الفعل في الزمن الثاني وان شاء الترتل فيه وهذا التصير بينهما بما يكون عند عدمهما جميعا فاما حال الفعل فيمتنع الترتل وحال الترتل فيمتنع الفعل وحديثه بالفعل واجب حال وجوده في الحال التي يكون مختار فيها بين الفعل والترتل فحال التصير يمكن واجبا وحال وجوبه لم يكن مختارا نعم قد يكون حال الفعل شائبا للترك بعد الفعل وهذا الترتل ليس هو ترك ذلك الفعل في حال وجوده فالقادر قط لا يكون مختارا بين الشئين في حال وجود أحدهما فلا يكون مختارا بين وجوده وعدمه مع وجوده وحال ما يكون الفاعل فاعلا فيمتنع ان يكون تاركا فيمتنع ان يكون هذا الترتل مقدورا له لان المتع لا يكون مقدورا والقدرة على الضدين قدرة على كل واحد منهما على سبيل البدل وليست قدرة على جههما وهذا كما يقال انه قادر على تسويد الثوب وتبييضه ويسافر الى الشرق والغرب ويذهب عينا وشالا وقادر على أن يتزوج هذه الاخت وهذه الاخت (فصل قال الامام) وأما المنقول فالقائل معلوم من اسناد أفعال البشر الهم كقوله تعالى واراھم الذي في الآية قول للذين كفروا ولا تزروا زينة زكريا ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون اليوم تجزى كل نفس بما كسبت اليوم تجزون ما كنتم تعملون لتجزى كل

الحالين لا اختلاف بينهم واجتهاد وسبب ذلك ما وقع له أهل الاتحاد والاضلال من الالتفات الى نطق الطائفة أنه لا يدخل فيها الا الحق وقد دخل فيها الحق والباطل فمن لم ينقب عنها ويستفصل المتكلم بها كما كان السلف الاثني يقولون صار متناقضا ومتبذرا عاذا لامن

حب لا يشعر كثير من تكلم بالفاظ الحملة المبتدعة كلفظ الجسم والجوهر والعرض وحاول الحوادث ونحو ذلك كانوا يظنون أنهم ينصرون الاسلام بهذه الطريقة وأنهم (٥٤) بذلك يتبنون معرفة الله وتعلمه سديق رساله فوقع من الخطا والضلال

ففس بما تسبي من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ومن جاء بالسيئة فلا يجزى الا مثله
ايوفهم بأجورهم اهما ما كسب وعليهما ما كسبت فغلظ من الذين هادوا وحرمانعلمهم
طيات الآية كل امرئ بما كسب رهين من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعلىها ذلك وما
قدمت يدك وما اسابك من مصيبة فبما كسبت ايديكم الخ (فيقال) الجواب أن يقال كل
هذا حق وجهورا هل الستة قانون بذلك وهم قانون ان العبد فاعل لفعله حقيقة لا بخيار
وانما نازع في ذلك طائفة من متكلمة اهل الاليات كالاشعري ومن تبعه والقرآن مخلوق عادل
على أن أفعال العباد حادثة بعينه الله وقدرته وخلقه فيجب الايمان بكل ما في القرآن ولا يجوز
أن تؤمن ببعض الكتاب وتكفر ببعض قال الله تعالى ولو شاء الله ما اقتتلوا ولكن الله يفعل
ما يريد وقال تعالى فمن رد الله أن يهديه يشرح صدره للاسلام ومن رد أن يضل به يحصل صدره
ضيقا حرجا وقال تعالى ولو شاء ربك ما فعلوه فذرهم وما يفترون وقال تعالى ولا تقولن لشي
ا فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله واجمع علماء المسلمين على أن الرجل لو قال لأصليين الظهر
غدا ان شاء الله تعالى أو لأفقيين الدين الذي على وصاحبه مطالبه ولا ردن الوديعة ونحو ذلك
ثم لم يفعلوه انه لا يخفى في عينه ولو كانت المشقة تعنى الامر ببحث وقال عن ابراهيم ربنا
واجعلنا مسلمين لك ومن دنا أممة مسلمة لك وأرنا ما نكنا وقال يضل به كثيرا ويهديه
كثيرا وقال تعالى واعلموا ان الله يحول بين المرء وقيله وقال تعالى انا جعلنا في أعقابهم أغلا
فهو الى الاذقان فهم مقمحون وجعلنا من بين أيديهم سدا ومن خلفهم سدا فأغشيناهم فهم
لا يبصرون وقال تعالى وعلني سباركنا يسا كنت وأوصاني بالصلاة واذا كادمت حيا
وراو الذي ولم يجعلني جبارا شقيا وقال تعالى وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا وقال عن آل
بنى اسرائيل وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا وكافوا بآياتي يوقنون وقال عن آل
فراعون وجعلناهم أئمة يدعون الى النار ويوم الغية لا يسمعون وقال عن الخليل صلى الله تعالى
عليه وسلم رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي ربنا وتقبل دعاء وقال رب اني أسكنت من
ذر بي وبادع ذري زرع عند بيتك المحرم ربنا ليقيموا الصلاة فاجعل أفئدة من الناس
تهوى اليهم وقال تعالى وآية لهم انا جعلنا ذريتهم في الفلك المشحون وخلقنا لهم من مثله
ما يركبون والفلك من مصنوعات بني آدم وهذا مثل قوله تعالى والله خلقكم وما تعملون فان
طائفة من المشبهة لقدر قالوا ان ما ههنا مصدرية وأن المراد خلقكم وخلق أعمالكم وهذا
ضعيف جدا والصواب ان ما ههنا بمعنى الذي وأن المراد خلقكم والاصنام التي تعولونها كفى
حديث خذيفة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله خلق كل مائع وصنعتة فانه قال
أعبدون ما تحبون والله خلقكم وما تعملون فذهبهم وأشكر عليهم عبادتها بقصدونه من
الاصنام ثم ذكر أن الله خلق العباد والمعبود المنحوت وهو سبحانه الذي يستحق أن يعبد ولو
أردى الله خلقكم وأعمالكم كلها يمكن هذا مناسبا فاقه قد ذهبهم على العبادة وهي من أعمالهم
فلم يكن في ذكر كونه خالقلا أعمالهم ما يناسب الذم بل هو الى العذر اقرب ولكن هذه الآية
تدل على أنه خالق لأعمال العباد من وجه آخر وهو أنه اذا خلق المعبود الذي يعولوه وهو الصنم
المصنوع فقد خلق التاليف القام به وذلك مسبب عن ابن آدم وخالق المسبب خالق السبب

وبيعوب أولى الأيدي والأبصار وهذا الذي تقدم ذكره من انكار أئمة العراقيين من أصحاب الشافعي قول ابن كلاب بطريق
ومتابعة في القرآن المعروف في كتبهم ومعلوم ان ليس بعد الشافعي وان سر يعقل الشيخ أبي حامد الاسفرايني حتى ذكر أوامحي

في طبقات الفقهاء عن أبي الحسن القدروري أنه كان يقول في الشيخ أبي حامد أنه أنظر من الشافعي وهذا الكلام وإن لم يكن مطابقا لمعناه لجلالة قدر الشافعي وعلمه وبره فلو لا براعة أبي حامد ما قال فيه (٥٥) الشيخ أبو الحسن القدروري مثل هذا وقد قال

أبو حامد في أغلب التعليق في أصول الفقه مسئلة في أن الأمر أصغره أو لقرينة تقتضي في اختلاف الناس في الأمر هل له صبغة قبل كونه أمرا أم ليس له ذلك على ثلاثة مذاهب فذهب أئمة الفقهاء إلى أن الأمر له صبغة قبل مجردها على كونه أمرا إذا عسرت عن القرائن وذلك مثل قول الغاثل أفل كذا وكذا وإذا وحده ذلك عاريا عن القرائن كان أمرا أولا يحتاج في كونه أمرا إلى قرينة هذا مذهب الشافعي رحمه الله وماك وأبي حنيفة والأوزاعي وجماعة أهل العلم وهو قول الجبلي من المعتزلة وذهب المعتزلة بأسرها غير الجبلي إلى أن الأمر لا صبغة له ولابد للفظ مجرده على كونه أمرا وإنما يكون أمرا بقرينة تقتضي وهي الإرادة تخمختلفوا في تلك الإرادة فمن قال هي إرادة المأمور به فإذا قال الفعل وأراد بذلك إيجاد المأمور به صار أمرا وإذا عسر عن ذلك لم يكن أمرا ومنهم من قال يحتاج إلى إرادة شائئين إرادة المأمور به وإرادة كون اللفظ أمرا ومنهم من اعتبر إرادة ثلاثة أشياء ولنا تنكلم معهم في هذا الفصل فإنه يتفرع على مذاهبهم وإنما الخلاف بيننا وبينهم في الأصل وهو أن اللفظ هل يكون أمرا أصغره أو بقرينة تقتضي بذهب الأشعرى ومن تابعه إلى أن الأمر هو معنى قائم بنفس الأمر لا يفارق الذات ولا

يعرف إلى الأولى وصار هذا كقوله تعالى وخفنا نالهم من مثله ما يكون ومعلوم أن الضغنة انما ينصر خشبها ويركبها بنو آدم فالخلق معمولة لهم كما أن الأصنام معمولة لهم وكذلك سائر ما يصنعون من الثياب والأطعمة والأبنية فإذا كان الله قد أخرنا عنه خلق الفلك المشعون وجعل ذلك من آياته وما أنعم الله على عباده علم أنه خالق أفعالهم وعلى قول القدرية لم يخلق إلا الخشب الذي يصلح أن يكون سفنًا وغيره من مملووم أن مجرد خلق المادة لا يوجب خلق الصورة التي حصلت بأفعال بني آدم إن لم يكن خالفا للصورة ومثل هذا قوله تعالى والله جعل لكم من بيوتكم سكنا وجعل لكم من جلود الأنعام بيوتا تستخفونها يوم ظعنكم ويوم أقمكم إلى قوله والله جعل لكم ما خلق ظلالا وجعل لكم من الجبال أكنانا وجعل لكم سرابيل تقيكم الحر وسرابيل تقيكم البر كذا ثم نعمته عليكم لعلكم تسلمون ومعلوم أن خلق السيوف المنية والسراويل المصنوعة هو كخلق السفن الخجورة وقد أخبرنا الفلك ضعة بني آدم مع أخبارة ما خلقها كقَالَ تعالى عن نوح عليه السلام وبصنع الفلك وأيضا في القرآن من تفصيل أفعال العباد التي يلقاهاهم وجوارحهم وأنه هو تبارك وتعالى يصعد من ذلك ما يطلو ويسفه كقوله تعالى فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة وقوله تعالى فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه وقوله ولكن الله يحب الصالحين والذين هم في قلوبهم مرض وكرة إليكم الكفر والفسوق والعصيان وأولى بهم الرشدون ومعلوم أنه لم يرد ذلك الهداية المشتركة بين المؤمنين والكافرين مثل إرسال الرسل والتسكين من الفعل وأزاحة العليل بل أراد ما يخص به المؤمنين كإدله عليه القرآن في مثل قوله تعالى واجتنبواهم وهذا ينهم إلى صراط مستقيم وقوله وأنبأهم الكتاب المستبين وهذا ينهم الصراط المستقيم ومنه قولنا في الصلاة أهدنا الصراط المستقيم صراط الذي أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين فإن الهداية المشتركة حاصلة دون أن تسأل وإنما تسأل الهداية التي خص بها المهتدين ومن تأول ذلك بمعنى زيادة الهدى والتبث وقال كان ذلك جزءا كان متافضا فإنه يقال هذا المطلوب إن لم يكن خالصا باختيار العبد لم ينسب عليه فإنه انما ينسب على ما ناله باختياره فقد ثبت أن الله يحدث الفعل الذي يختاره العبد وهذا مذهب أهل السنة وكذلك ما أخبر الله في القرآن من اضلال وهدي ونحو ذلك فانهم قد نبأوا ولون ذلك بأنه جزاء على ما تقدم وعامة تأويلهم مما يعلم بالاضطرار أن الله ورسوله لم يرد به كلاما مع أن هذا الجزاء مما ينسب القاعل عليه وان يجوز أن الله ينسب العبد على ما ينعم الله به على العبد من فعله الاختياري أن ينعم عليه ابتداء باختياره الطاعة وان لم يجز عندهم الثواب والعقاب على ما يجعل العبد فاعلة بطل أن يردده أو ضلالة ينسب عليها أو يعاقب عليها وامتنع أن يكون ما أخبر أنه فعله من جعل الأغلال في أعناقهم وجعله من بين أيديهم سد أو من خلفهم سد ونحو ذلك مما يعاقب عليه وقد قال تعالى ان تنصروا الله على أعدائهم فإن الله يهزمهم ويذل أعداء الله لا يهزمهم في الدنيا وفي الجاهلية في القرآن من الآيات المينة أن الله خالق أفعال العباد وأنه هو الذي يطلب القلوب والأبصار يهدي من يشاء ويضل من يشاء وأنه هو المنعم بالهدى على من أنعم عليه ما يعجز استقصاؤه في هذه المواضع وكذلك فيه ما بين عموم خلقه لكل شيء كقوله الله خالق كل شيء

يزايلها وكذلك عند سائر أقسام الكلام من التي وانخرها الاستحبار وغير ذلك كل هذه المعاني قائمة بالذات لا تراها كالفردية والعلم وغير ذلك وسواء في هذا أمر الله تعالى وأمر الادميين إلا أن أمر الله تعالى يختص به كونه قديما وأمر الادميين يحدث وهذه الألفاظ

والاصوات ليست عندهم أمرا ولا نهما وانما هي عبارة عنه قال وكان ابن كلاب عبد الله بن سعيد القطان يقول هي حكاية عن الامر وخالفه أبو الحسن الاشعري في ذلك فقال (٥٦) لا يجوز أن يقال انها حكاية لان الحكاية تحتاج الى أن تكون مثل

الحكي ولكن هو عبارة عن الامر القائم بالنفس وتقرر مذهبه على هذا فاذا كان هذا حقيقة مذهبهم فليس يتصور اشتوا بينهم خلاف في أن الامر هل له صيغة أم لا فانه اذا كان الامر عندهم هو المعنى القائم بالنفس فذلك المعنى لا يقال ان له صيغة أو ليست له صيغة وانما يقال ذلك في الانطاف ولكن يقع اختلاف في اللفظ الذي هو عندهم عبارة عن الامر وعندنا ان هذا هو امر وتدل صيغته على ذلك من غير ضرورة عندهم أنه لا يكون عبارة عن الامر ولان الاعلى ذلك بمجرد صيغته ولكنه يكون موقفا على ما بينه الدليل فان دل الدليل على أنه امر بديه العبارة عن الامر حل عليه وان دل الدليل على أنه أمر بديه العبارة عن غيره من التهديد والتحذير والتعذير وغير ذلك حل عليه الا أننا نتكلم معهم في الجلة ان هذا اللفظ هل يدل على الامر من غير ضرورة أم لا وبسط كلامه في هذه المسئلة الى آخرها وهذا أيضا معروف عن أئمة الطريقة انحراسانية ومن متأخريهم أبو محمد الجويني والذي الى المعالي وقد ذكر أبو القاسم بن عساكر في مناقبه ما ذكره عبد الغافر الفارسي في ترجمة أبي محمد الجويني قال سمعت خالي أبا سعد يعنى عبد الواحد بن أبي القاسم القشيري يقول كان أئمتنا في عصره والمحققون من أئمتنا يعتقدون فيه من الكمال والفضل

وغير ذلك وفيه ما بين أنه فعال لما يريد وفيه ما بين أنه لوشاء له يدي الناس جميعا وأمثال ذلك مما يطول وصفه * واذا قل هذه مما أتت عند القدرة لانها من التشابه عندهم كان الجواب من وجوب (أحدهما) أن هذا مقابل تأويلات الجبر بل ما احتجوا به بقوله هو هذا أمثاله وهذا المبدأ كرا لا مجرد النصوص فذكرنا التصور من الطرفين (الثاني) أن تبين فساد تأويلاتهم واحدا واحدا كإسقاط موضع آخر وفي تأويلاتهم من تحريف الكلام عن مواضعه ومخالفة اللغة وتناقض المعاني ومخالفة إجماع سلف الأمة وأئمتها ما بين بعضه بطلان نحو فاتهم وبين أن ليس في القرآن محكم يناقض هذا حتى يقال ان هذا أمثاله وذلك يحكم بل القرآن يصدق بعضه بعضا ومن فتح هذا الباب من أهل البدع لم يكن له ثبات فان خصه بفعل كإفعل فلا يبقى في بديه حجة سليمة عن المعارضة بمثلها كيف وعامة تأويلاتهم مما يعلم بالاضطرار أن الله ورسوله لم يرد بها كلامه

(فصل قال الامام) قال الخصم القادر يتبع أن يرجح أحد مقدوريه من غير مرجح ومع الترجيح يجب الفعل فلا قدرة ولانه يلزم أن يكون الإنسان شريكه وقوله تعالى والله خلقكم وما تعملون قال والجواب عن الأول المعارضة بالله تعالى فانه تعالى قادر فان افتقرت القدرة الى المرجح وكان المرجح موجبا لثبوت أن يكون الله موجبا لاختياره فليس بالمتكفر والجواب عن الثاني أي شركة هنا والله هو القادر على قهر العبد وادعائه ومثل هذا ان السلطان اذاولى شخص بعض البلاد فذهب وظلم وقهر فان السلطان متمكن من قتله والانتقام منه واستعادة ما أخذته وليس يكون شريكا للسلطان والجواب عن الثالث انه اشارة الى الاصنام التي كانوا ينجسونها ويعبدونها فانكر عليهم وقال تعبدون ما تحبون والله خلقكم وما تعملون (فيقال) هو لم يذكر من أدلة أهل الانبياء والاشيا سيرا ولم يذكر تقرير رأيهم على وجهها ومع هذا فالادلة الثلاثة التي ذكرها عنهم ليس عنها جواب صحيح أما الاول فان المستدل بذلك الدليل لا يقول انه اذا وجب الفعل فلا قدرة فان أهل الانبياء يقولون ان العبد له قدرة وهذا مذهب عامة أهل السنة حتى غلاة المبتين للقدرة كالاشعرية فانهم متفقون على أن العبد له قدرة وهذا الدليل المذكور قد احتج به أبو عبد الله الرازي وغيره وهو يصحح بأنه يقول بالجبر ومع هذا فانه يقول ان العبد للقدرة وان كانوا متنازعين هل هي مؤثرة في مقدورها وفي بعض صفاته أولا تأويلها قال أبو الحسن البصري وغيره من المعتزلة ان الفعل لا يمكن فيه مجرد القدرة بل يتوقف على الداعي فيقولون ان القادر الحق لا يرجح مجرد القدرة بل بداعي يقرن مع القدرة كما يقول ذلك أكثر المبتين للقدرة فانهم يقولون ان الرب تعالى لا يرجح مجرد القدرة بل بآرائه مع القدرة وكذلك يقول كثير منهم في حق العبد لا يرجح مجرد القدرة وقد قال هذا أكثر من أصحاب الأئمة الاربعة وقاله من أصحاب أحد القاضى أبو حازم بن القاضي أي يعنى وقد تقدم أن القول الوسط في ذلك أن لها تأثيرا مثل تأثير الاسباب في مسبباتها ليس لها تأثيرا تخلق والإبداع ولا وجودها كعدمها ويوجب هذا الدليل أن القادر يتبع أن يرجح أحد مقدوريه لا يرجح وذلك أنه اذا كان الفعل والتكليف نسبتهما الى القادر سواء كان ترجيح أحدهما على الآخر ترجيحاً للاحد المتأثرين على الآخر بلا مرجح وهذا يمنع في بدائه العقول وهذا مبسوط في موضع آخر وتبين

والخصال الحميدة أنه لو كان يبعث الله نبياً في عصره لما كان الا هو من حسن طر يقته وورعه وزهده ودينه فيه كمال فضله قال أبو محمد في آخر كتاب صفته سماء عقيدة أصحاب الامام المطلب الشافعي وكافة أهل السنة والجماعة وقد نقل هذا عنه أبو

القاسم بن عساكر في كتابه التي سماه تبين كذب المغترى قال أبو محمد ونعتقد أن المصعب من المجتهدين في الأصول والفروع واحد ويجب التعيين في الأصول فأما الفروع فربما تأتي التعيين (٥٧) وربما يأتي مذهب الشيخ أبي الحسن تصويب المجتهدين في الفروع وليس ذلك مذهب الشافعي وأبو الحسن أحد أصحاب الشافعي فإذا اختلف في شيء أعرضنا عنه فيه ومن هذا الفصل قوله لا يصح إلا بإلفاظ أي الكلام وتقول وتعرض مخالفة أصول الشافعي ونصوصه ورب مناسبت المبتدعون السامه هورى عنه كما نسبوا إليه أنه يقول ليس في المصنف قرآن ولا في القبري وكذلك الاستنباه في الأعيان وفي القدر على الخلق في الأزل وتفسير العوام وأجباب علم الدليل عليهم قال وقد تصفعت ما تصفعت من كنهه فوجدتها كلها خلاف ما نسب إليه (قلت) هذه المسائل فيها كلام ليس هذا موضعه ولكن المقصود هنا جعله من القبيل الذي خاف فيه الشافعي وأعرض عنه فيه أصحابه مسألة صعب الالفاظ ومذهبه مسألة الكلام وقوله فيها هو قول ابن كلاب إن كلام الله معنى واحد قائم بنفس الله تعالى إن عبر عنه بالعبرية كان قرآنا وإن عبر عنه بالعبرية كان تورا وإن عبر عنه بالسريانية كان انجيلا وإن القرآن العربي لم يتكلم الله به بل وليس هو كلام الله وإنما خلقه في بعض الاجسام ووجهه للناس من أهل السنة وأهل البدعة يقولون إن فساد هذا القول معلوم بالاضطرار وإن معاني القرآن ليست هي معاني التوراة وليست معاني التوراة المقررة بهي

فيه خطأ من زعم أن القادر يرجع أحد المقدورين المتماثلين بلا مرجح وذلك المرجح لا يكون من العبد لان القول فيه كالقول في فعل العبد فان كان المرجح له قدرة القادر لا يرجع الا بمرجح فلا بد أن يكون المرجح من الله وعند وجود المرجح يجب وجود الفعل والامكان مرجحا تاما فانه اذا كان به وجود المرجح يجوز وجود الفعل وعدمه كما كان قبل المرجح كما يمكن والممكن لا يرجع وجوده على عدمه الا بمرجح فلا بد من مرجح تام يجب عنده وجود الفعل واذا كان العبد لا يحصل فعله الا بمرجح من الله تعالى وعند وجود ذلك المرجح يجب وجود الفعل كان فعله كسائر الحوادث التي تحدث باسباب مخلقة الله تعالى يجب وجود الحوادث عنده وهذا معنى كون الرب بارئ وتعالى خالق الفعل العبد ومعنى ذلك أن الله تعالى يخلق في العبد القدرة التامة والقدرة التامة عند وجودها يجب الفعل لان هذا سبب تام للفعل فاذا وجد السبب التام وجب وجود المسبب والله هو الخالق للسبب أيضا كما أنه اذا خلق النار في الثوب فانه لا بد من وجود الحريق عقب ذلك والحكي يخلق في الله تعالى * وأما معارضته بفعل الله تعالى فالجواب عن ذلك من وجوه (أحدها) أن هذا إرباه على عقلي يقضي واليقينات لا يمكن أن يكون لها معارض يطلها وقد ران المخرج من هذا من يقول بالذات فهذا لا ينقطع عما ذكرته لاسبابا وعندهم هذه المسئلة من العقليات التي تعلم بدون السمع فلا بد في فهمها من جواب عقلي (الثاني) أن يقال قدرة الرب لا يفعل بها الا مع وجود مشيئته فانه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن وليس كل ما كان قادرا عليه فعمله قال تعالى بلى فادبرين على أن نسوي شأنه وقال تعالى قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذابا من فوقكم أو من تحت أرجلكم أو يلبسكم شيئا أو يذيق بعضكم بأس بعض وقد ثبت في الصحيحين عن جابر رضي الله عنه أنه لما نزلت هذه الآية قال هو القادر على أن يبعث عليكم عذابا من فوقكم قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أعوذون به من أن يبعث عليكم عذابا من فوقكم أو يلبسكم شيئا أو يذيق بعضكم بأس بعض قال هاتان آهون وقال تعالى ولوشاء ربك لأمن من في الأرض كلهم جميعا وقد قال تعالى ولو شاع ربك لجلع على الناس أمة واحدة وقال ولوشاء الله ما اقتتلوا ومثل هذا معتمد في القرآن واذا كان لوشاءه فعله دل على أنه قادر عليه فانه لا يمكن فعل غير المقدور واذا كان كذلك علم أن الفعل لو وجد بمجرد كونه قادر الوقوع كل مقدور بل لا بد من القدرة من الإرادة وحسن القول القائل لقدرة الرب تفقر الى مرجح لكن المرجح هو ارادة الله تعالى وارادة الله تعالى لا يجوز أن تكون من غيرة بخلاف ارادة العبد واذا كان المرجح ارادة الله تعالى كان فاعلا باختياره لا موجدا بذاته بدون اختياره وحسنه فلا يلزم الكفر (الثالث) أن يقال ما تعني بقولك يلزم أن يكون الله موجبا بذاته أنقص به أن يكون موجبا لا لغيره ولا قدرة وارادة أو تفضي به أن يكون الاثر واجبا عند وجود المرجح الذي هو الارادة متلا مع القدرة فاذا عرفت الاول لم يلزم التزامه فان الفرض أنه قادر وأنه مرجح برجع فنهائشان قدرة وامر آخر وقد فسرنا ذلك بالارادة فكيف يقال أنه مرجح بلا قدرة ولا ارادة وإن أدبت أنه يجب وجود الارادة حصلت الارادة مع القدرة فهذا حق وهذه اذهب السبلن وإن سمي مسم هذا موجبا بالذات كان نزاعا لفظيا والمسلمون يقولون ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن فها شاء الله وجوده وجب وجوده عيشته

(٨ - منهاج نافي) القرآن والقرآن اذا ترجم بالعبرية هو التوراة ولا حقيقة الا مرهيه حقيقة تافيه وانما اضطر ان كلاب والاشعري ونحوهما الى هذا الاصل أنهم لما اعتقدوا أن الله لا يقوم به ما يتعلق بعيشته وقدرته لا يفعل ولا يتكلم ولا غير ذلك وقد تبين

لهم فساد قول من يقول القرآن مخلوق ولا يجعل الله تعالى كلاما قائما بنفسه بل يجعل كلامه ما خلقه في غيره وعرفوا أن الكلام لا يكون مفعولا متفصلا عن المتكلم ولا يتصف (٥٨) الموصوف بما هو متفصل بل اذا خلق الله شيئا من الصفات

والانفعال يجعل كان ذلك حقيقة ذلك
الحل لانه فاذا خلق في محل الحركة
كان ذلك المحل هو المتحرك بها
وكذلك اذا خلق في محله كان
ذلك المحل هو المحل بها وكذلك اذا
خلق علما او قدره وكل ما كان ذلك
المحل هو المتكلم به وهذا التقرير بما
اتفق عليه القائلون بان القرآن
غير مخلوق من جميع الطوائف
أهل الحديث والسنة ومثل
الكرامنة والكلابية وغيرهم
ولازم هذا أن من قال ان القرآن
العربي مخلوق أن لا يكون
الكلام العربي كلام الله بل
يكون كلاما ليس الذي خلق فيه
ومن قال ان لفظ الكلام يقع
بالاشتراك على هذا وهذا تامل
هتتم على المعتزلة فان أصل الحق
انه اذا خلق كلاما في محل كان
الكلام صفة ذلك المحل فاذا كان
القرآن العربي كلاما مخلوقا في محل
كان ذلك المحل هو المتكلم ولم يكن
كلام الله ولهذا قال مس قال
لا يسمى كلاما ابجاء افرار من
أن يشعوا كلاما حقيقيا قائما بغير
التكلم به فلما عظمت شناعة
النس على هذا القول وكان
سمية هذا كلاما حقيقيا معلوما
بالاضطرار من اللغة أراد أن يجعل
لفظ الكلام مشتركا فافسد
الأصل الذي سوا علمه قولهم
وبأنكر هذا الأصل استعمل
عليهم من يقول بخلق القرآن من
المعتزلة والسبعة والخوارج

وقدرته وما لم يشأ وجوده امتنع وجوده لعدم مشيئته فالاول واجب بالمشيئة والثاني متنع
أعدم المشيئة وأما ما يقوله القدرية من أن الله يشاء ما لا يكون ويكون ما لا يشاء فهذا الذي
أنكره أهل السنة والجماعة (والرابع) أن يقال انه هو سبحانه قادر فاذا أراد حدوث مقدور
فاما أن يجب وجوده واما أن لا يجب فان وجب حصول المطلوب وتبين وجوب الانزعاض
المرجح سواء سميت هذا موجبا بالذات أو لم تسم وان لم يجب وجوده كان وجوده ممكنا قابلا
لوجوده والعدم فلا بد من مرجح وهلم جرا كل ما قدر قابلا للوجود ولم يجب وجوده كان
وجوده ممكنا محتملا للوجود والعدم فلا يوجد حتى يحصل المرجح التام الموجب لوجوده
فتبين أن كل ما وجد فقد وجب وجوده بمشيئة الله وقدرته وهو المطلوب وهذا قول طائفة
من المعتزلة كابي الحسين البصري وغيره وطائفة من القدرية في هذا الباب يقولون عند
وجود المرجح صار الفعل أولى به ولا تنتهي الاولية الى حد الوجوب كما يقول ذلك محمود
الخوارزمي والريشمري ونحوه وهو باطل فانه اذا لم ينته الى حد الوجوب كان ممكنا يحتاج الى
مرجح قائم الا واجب أو يمكن والممكن يقبل الوجود والعدم وطائفة ثالثه من القدرية
والجهمية ومن اتبعهم من أصحاب أبي الحسين وغيرهم من المتكلمين وطوائف من أصحاب الأئمة
الاربعة والسبعة وغيرهم يقولون القادر يرجح بلا مرجح فيعملون الارادة حادثة بلا مرجح
لحدوثها ويجعلون ارادة الله حادثة لا في محل ويجعلون الفعل معها ممكنا لا واجبا وهذا من
أصولهم التي اضطربوا فيها في مسألة فعل الله وحدوث العالم وفي حدوث فعل العبد والقدر
(الوجه الخامس) أن يقال لفظ الموجب بالذات لفظ فيه اجال فان عني به ما عني به الفلاسفة
من أنه علة تامة مستترة في العالم فهذا باطل لان العلة التامة تستلزم معلولا ولو كان العالم معلولا
لازما لعله أن لم يكن فمحوادث فان الحوادث لا تحدث عن علة تامة أزلية وهذا خلاف
الحسوس وسواء قبل ان تلك العلة التامة ذات مجردة عن الصفات كما يقوله نفاة الصفات من
المتفلسفة كابن سينا وأمثلة أو قيل انه ذات موسوفة بالصفات لكنها مستترة لمعلولها لكنه
باطل أيضا فان فسر الموجب بالذات بأنه موجب بمشيئته وقدرته كل واحد من المخلوقات في
الوقت الذي أحدثه فهذا دين المسلمين وغيرهم من أهل الملل ومذهب أهل السنة فاذا قالوا انه
بمشيئته وقدرته يوجب أفعال العباد أو غيرها من الحوادث فهو موافق لهذا المعنى لا العسفي
الذي قاله الدهرية (الوجه السادس) أن يقال ما ذكرته أنت من الحقنة العقلية وهو استناد
أفعالنا الاختيارية البنا ووقوعها بحسب اختيارنا معارض بغيرها من أفعالنا مثل الألوان فان
الانسان يحصل اللون الذي يريد حصوله في الثوب بحسب اختياره وهو مستند الى طبيعته
وصنعتة ومع هذا ليس اللون مفعولا وأيضا فان ثبت من الزرع والشجر قد يحصل بحسب
اختياره وهو مستند الى ازدياده وليس النبات من فعله فليس كل ما يستند الى العبد ووقع
بحسب اختياره كان مفعولا وهذه المعارضات أصح من تلك فانها معارضة عقلية بنفس
ألفاظ الدليل وتلك ليست معارضة عقلية ولا هي بنفس اللفاظ الدليل (الوجه السابع) أن
يقال هذا الامامي وأمثلة متناقضون فانه قد ذكر في غيره هذا الموضع أنه مع الداعي والقدر

ونحوه فان هؤلاء لما نظرهم من سلك طريقة ابن كلاب ومضمونها ان الله لا يتقدر على الكلام ولاية كما بعثاه لا يجب
ولا هو مستكلم باختياره ومشيئته طمع فيهم أولئك لان جهورا خلق يقولون أن المتكلم يتكلم بمشيئته واختياره وهو قادر على الكلام

وهو شككم بما يشاء ولكن منشأ اضطراب الفريسيين اشتراكهم في أنه لا يقربهم ما يكون بدارته وقدرته فلزم هؤلاء إذا حاولوا شككم بقدرته واختياره أن يكون كلامه مخلوقاً منفصلاً عنه ولزم هؤلاء (٥٩) إذا حاولوا غير مخلوق أن لا يكون قادراً على

الكلام ولا يشككم بعيشته وقدرته ولا يشككم بما يشاء أو القصور وهما ان عبد الله بن سبعين كلاب وأنبعه لما أوفوا سلف الامة وصار الفصل في أن كلام التكلم لابد أن يقوم به قالاً لا يكون الاثنا عنه لا يكون كلامه كقَالَ الائمة كلام الله من الله ليس بشيء منه وقالوا ان القرآن كلام الله غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود فقالوا منه بدأ رداعلى الجهة الذين يقولون بدار من غيره ومقصودهم هو التكلم به كقَالَ تعالى نزل الكتاب من الله العزيز الحكيم وقال تعالى ولكن حق القول منى وأمثال ذلك ثم اتهم مع وفاتهم للسلف والائمة والجهر على هذا اعتقدوا بهذا الاصل وهو أنه لا يقوم به ما يكون مقدور الله متعلقاً بعيشته بناء على هذا الاصل الذى وافقوا فيه المعتزلة فاحتاجوا حينئذ أن يثبتوا ما لا يكون مقدوراً ما إذا قالوا والمصرف المنظومة والصوت لا تكون الا مقصورة مرادة فانتبوا معنى واحد لم يمكنهم اثبات معنى متعددة خوفاً من اثبات الامتياز به فاحتاجوا أن يقولوا معنى واحداً فقالوا القول الذى رتبته تلك المواضع الى عظم فيها كرجوه المسلمين بل جمهور العقلاء عليهم وأكر الناس عليهم أموراً اثبات معنى واحدهم الامر والخبر وجعل القرآن العربى ليس من كلام الله الذى

لا يجب الفعل فعلم أن القوم يتكلمون بما يريدونه ناصر القول لهم لا يعتمدون على حق يعلمونه ولا يعرفون حقا بقصدون نصرة (فصل) وأما قوله أى شركة هنا الى آخره (فيقال) اذا كانت الحوادث حادثة بغير فعل الله وقدرته فهذه مشاركة لله صريحة ولهذا شبه هؤلاء بالمجوس الذين يجعلون فاعل الشر غير فاعل الخير فيجعلون لله شركة كما ذكرنا وما ذكره من التمثيل بالسلطان يقرر المشاركة فان نواب السلطان شركاه وهو محتاج اليهم ليس هو الفاعل ولا ربه بل ولا خلق قدرتهم بل هم معا ورون له على تدبير الملك امر خارجة عن قدرته ولولا ذلك لكان عاجزاً عن الملك في جعل أفعال العاصم الله منزلة نواب السلطان معه فهذا صريح الشرك الذى لم يكن يرتضيه عباد الاصنام لأنه شرك في الربوبية لا في الاوھية فان عباد الاصنام كانوا يعرفون أنهم مملوكون لله فيقولون ليس لنا شريك الاشرى كما هو لك مملوك ومملك وهؤلاء لا يجعلون مملكه العبد من أفعاله ملكاً لله تعالى ولهذا قال ابن عباس رضى الله عنهما الايمان بالقدر تكلم التوحيد في وحدانية الله وأمن بالتوحيد ومن وحد الله وكذب بالقدر تفضيحه وكذلك وقول القدرية بضمي الاشرى والتعطيل فانه يتضمن اخراج بعض الحوادث عن أن يكون لها فاعل ويتضمن اثبات فاعل مستقل غير الله وهاتان شعبتان من شعب الكفر فان أصل كل كفر التعطيل والشرك وبان ذلك أنهم يقولون ان الانسان صار مراداً فاعلام ارادته بعد أن لم يكن كذلك بدون محدث أحدث ذلك فانه لم يكن مراد الفعل ولا فاعله وهذا الامر حادث بعد أن لم يكن وهو عندهم حادث بلا احداث أحد وهذا أصل التعطيل في حوز أن يحدث حادث بلا احداث أحد وان يترجم وجود الممكن على عدمه بلا مرجع وان يتخصص أحد المتماثلين بلا تخصص كان هذا تعطيلاً لجنس الحوادث والممكنات أن يكون لها فاعل والله فاعلها بلا شئ فهو تعطيل لله أن يكون فاعلاً لمخلوقاته وأما الشرك فلاهم يقولون العبد مستقل بأحداث هذا الفعل من غير أن يكون الله جعله محدثاً كاعوان المولود الذين يفعلون أفعاله بدون أن تكون المولود جعلتهم فاعلين لها وهذا اثبات شركاء مع الله لمخلوقه بعض مخلوقاته وهذا المذهب دوران التعطيل والاشراك في الربوبية لازم لكل من أثبت فاعلاً مستقلاً غير الله كالفلاسفة الذين يقولون ان الفلك يتحرك حركته اختيارية بسببها تحدث الحوادث من غير أن يكون قد حدثت من جهة الله ما يوجب حركته ولا كان فوقه محدثاً يقتضى حركته وذلك لان حركه الفلك حادثة باختاره تكون كحركة الانسان باختباره فيقال مصير الفلك متغير كاختياره وقدرته أحرر مما لا واجب بنفسه فلا بد له من مرجع تام وامن وقت الاوھية يتحرك فيه باختاره وقدرته فلا بد لكونه متحركاً من أمر أو جبر ذلك والا لزم حدوث حوادث بلا محدث فان قيل الموجب بذاته هو المرجح أو الفاعل سواء كان واسطة أو بلا واسطة وهي ماصدر عنه من الفعل أو المفعول قيل هذا باطل لان الموجب بذاته تعالى حال واحدة عندهم من الازل الى الابد فيمتنع أن يصدر عنه حادث بعد أن لم يكن ذلك الحادث صادراً عنه وكل جزء من أجزاء الحركة صارت بعد أن لم تكن فيمتنع أن يكون ذلك الحادث ثابتاً في الازل فاستنع أن يكون فاعله علته ثابتة في الازل وأيضا فرجع الحوادث ان كان مرجحاً ثابتاً في الازل لزمه المفعول ولم يحدث عنه بعد ذلك شئ وان لم يكن مرجحاً ثابتاً في الازل فقد صار

تسكلم به وان الكلام المنزلى ليس هو كلام الله وان التوراة والانجيل والقرآن انما يختلف عباداً ما فاعاد عن التوراة العبرية كان هو القرآن وان الله لا يقدراً أن يتكلم ولا يشككم بعيشته واختياره وتكليمه ان كلهم من خلقه كجوى وأدم ليس

الاختراق ادراكه تلك المعنى لهم فالتكلم هو خلق الادراك فقط ثم منهم من يقول السمع يتعلق بذلك المعنى وبكل موجود فكل موجود يمكن أن يرى ويسمع كما يقوله أبو الحسن ومنهم من (٦٠) يقول بل كلام الله لا يسمع بحال لامنه ولا من غيره اذ هو معنى

والمعنى بهم لا يسمع كما يقوله أبو بكر ويحجوه ومنهم من يقول انه يسمع ذلك المعنى من القارئ مع صوته المسموع منه كما يقول ذلك طائفة أخرى وجهور العقلاء يقولون ان هذه الاقوال معلومة الفساد بالضرورة وانما الجأ إليها الفاضلين بهما ما تقدم من الاصول التي استلزمت هذه المأخذ وإذا انتفى اللزوم انتفى المساروم وكذلك من قال لا يتكلم الا بصوت قدعية أولية ليست متعاقبة وهو لا يقدر على التكلم بها ولا في ذلك مشبهة ولا فعل من أعمل الحديث والفقهاء والكلام لثنتين إلى السنة فيجوز العقلاء يقولون ان قول هؤلاء أضام معلوم الفساد بالضرورة وانما ألحاهم إلى ذلك اعتقادهم أن الكلام لا يتعلق بمشيئة المتكلم وقدرة مع علمهم بأن الكلام يتضمن حروفاً منظومة وصوتاً مسموعاً من المتكلم وأما من قال ان الصوت المسموع من القارئ قديم ويسمع منه صوت قديم ويحدث فهذا أظهر فساداً من أن يحتاج إلى الكلام عليه وكلام السلف والامة والعلماء في هذا الاصل كثير منتشر ليس هذا موضع استقصائه وأما دالة الكتاب والسنة على هذا الاصل فأكثراً من أن تحصر وقد ذكر منها الامام أحمد وغيره من العلماء في الرد على الجهمية ما جعوه كاذكراً انحلال في كتاب السنة قال أخبرنا

مرحبا بعد أن لم يكن ويمتنع أن يكون غير محمله مرحبا فيكون المرجح له ما يقوم به من ارادته ويحذو ذلك قلنا الامور لم تكن مرحبا تاماً في الازل والابطال الحوادث فامتنع أن يكون صدر عن المرجح في الازل شيء مقارن له فامتنع قدم الفلك (وأيضاً) صار مرحبا لما ربحه بعد أن لم يكن كذلك فوجب اضافة الحوادث اليه لوجوب اضافة الحوادث إلى المرجح التام فثبت أن فوق الافلاك مؤثرات يتجسد تأثيرها وهو المطلوب وهؤلاء اذا لم يثبتوا ذلك كانوا معطلين لحركة الفلك والحوادث أن يكون لها فاعل وهذا التعطيل أعظم من تعطيل أفعال العباد أن يكون لها محدث (وأيضاً) فقد جعلوا الفلك يفعل بطريق الاستقلال كما جعلت القدرة الحيوان يفعل بطريق الاستقلال من غير أن يخلق الله عند ذلك حركة وقدرة مقارنة للحركة لأن الفلك عندهم محدث عنه الثانية بعد الأولى فشرط الثانية انقضاء الأولى كالذي يقطع مسافة شيئاً بعد شيء ولكن ذلك الذي يقطع المسافة اغتاطع الثانية بقدرة واردة قامت به وحركات قطعها الثانية فالفاعل بجسده له من الإرادة والقوة ما يقطع به المسافة الثانية فكان يجب أن يتجدد فلك في كل وقت من الإرادة والقوة ما يقطع به لكن المجدد له ذلك لا بد أن يكون غيره لأنه لا يمكن لا واجب والحوادث فيه لا يجوز أن تكون منه لأنه ذا حدث الثاني بعد الأول لزم أن يكون المؤثر التام موجود عند الثاني وإن كان حصل له كمال التأني في الثاني بعد انقضاء الأول فلا بد لذلك الكمال من فاعل وهو لا يجوز أن يكون فاعله ما تقدم فوجب أن يكون له في كل حال من الاحوال فاعل يحدث ما به يتحرك وهذا بخلاف الواجب بنفسه فان ما يقوم به من الافعال لا يجوز أن يصدر عن غيره وشرك هؤلاء المتفلسفة وتعطيلهم أعظم بكثير من شرك القدرة وتعطيلهم فان هؤلاء يجعلون الفلك هو المحدث للحوادث التي في الارض كلها فلم يجعلوا شيئاً بخلاف القدرة فانهم أخرجوا عن احدائه أفعال الحيوان وما تولد عنها فقد زلزمهم التعطيل من اثبات حوادث بلا محدث وتعطيل الرب عن احداث شيء من الحوادث واثبات شرك فعل جميع الحوادث ومن العجب أنهم ينكرون على القدرة وغيرهم أن الرب ما زال عا طلاع الفعل حتى أحدث العالم وهم يقولون ما زال ولا يزال معطلا عن الاحداث بل عن الفعل فان ما زلزم ذاته كالعقل والفلك ليس هو في الحقيقة فعلا له اذ الفعل لا يفعل الاشياء بعد شيء فاما ما زلزم الذات فهو من باب الصفات غير ان لكون الانسان وطوله فانه يمتنع أن يكون فعلا له بخلاف حركته فانها فعل له وان قدر أنه لمزل متحركا كما يقال في نفس الانسان انها لمزل تتحرك من حال الى حال وان القلب أشد تقبلاً من القدرة اذ استجبت غلبا يكون الفاعل الذي هو في نفسه يقوم بفعل يحدث شيئاً بعد شيء مفعولاً بخلاف ما زلزمه لازم بقارنه في الازل فهذا لا يعقل أن يكون مفعولاً له فثبت أنهم في الحقيقة لا يثبتون الرب فعلاً أصلاً فهم معطلة حقاً وارسطو وأتباعه انما يثبتون العلة الأولى من جهة انها علة غائية كحركة الفلك فان حركة الفلك عندهم بالاختيار كحركة الانسان والحركة الاختيارية لا بد له من مراد فيكون هو مطلوبها ومعنى ذلك عندهم أن الفلك يتحرك بالتشبيه بالعلة الأولى كحركة المؤتم بامامه والجندي بقدرته وهذا معنى تشبيهه بحركة الممشوق للعاشق ليس المعنى أن ذات الله بحركة الفلك انما ارادهم أن مراد الفلك أن يكون

المروزي قال هذا ما احتج به أبو عبد الله على الجهمية من القرآن وشبه بخطه وكتبته من كتابه فذكر لمروزي آيات كثيرة وإن مثله ما ذكرنا الخضر بن أجدع بن عبد الله بن أجدع قال فيه سمعت أبا عبد الله يقول في القرآن عليهم من الخبيث في غير موضع يعني الجهمية قال

الخلال وإننا بالخضر بن أحمد المني الكندي جمع عبد الله من أحمد بن حنبل قال وحدث هذا الكتاب بخط أبي فها أخيه على
الجمية وقد ألف الآيات إلى الآيات في السور قد كرات كثيرة تدل (٦١) على هذا الأصل مثل قوله تعالى وأذأسأ عبادي

عني فاني قسر بما يجب دعوة
لداغ اذا دعان فليستحيوا
وليؤمنوا بي لعاهم يرشدون وقوله
تعالى يدع السموات والارض
واذا قضى أمر افانما بقوله كن
فيكون وقوله ما باكون في بطونهم
الانار ولا يكلمهم الله يوم القيامة
وقوله تعالى لقد سمع الله قول
الذين قاروا الله فقير ونحن اغنياه
وقوله تعالى ان الله يشرك بكلمة
منه اسمه المسيح عيسى بن مريم
الى قوله تعالى كذلك الله يخلق
ما يشاء اذا قضى أمر افانما يقول
له كن فيكون وقوله تعالى ان مثل
عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من
تراب ثم قال له كن فيكون وقوله
تعالى ان الذين يشرون بعهد الله
وأيمانهم شئاً قليلاً أولئك لا خلاق
لهم في الآخرة ولا يكلمهم الله ولا
ينظر اليهم يوم القيامة وقوله تعالى
وهو الذي خلق السموات والارض
بالحق ويوم يقول كن فيكون
قوله الحق وله الملك وكلام الله موسى
تكلموا ولما هموسى لبنا انار كلامه
ربه ولولا كلمة تسقت من ربك
لقضى بينهم فيما فيه يختلفون
ولولا كلمة تسقت من ربك لقضى
بينهم وانهم لم يفسدوا منه حرب
وقت كلمه ربك لا ملان جوتهم من
الحنة والناس أجمعين نحن نقص
عليك أحسن القصص بما أوحينا
إليك هذا القرآن وان كنت من
قبله لمن الغافلون وقوله قل لو كان
الجرم دادا لكلماتي لنفد

منه بحسب الامكان (وهذا) باطل من وجوه لبطسها موضع آخر فقالوا ان العلة الاولى
وهي التي بقهرها الفلك لاجلها علة له محركة كما يحرك المعشوق العاشق بمنزلة الرجل الذي اشتبه
طعاما فبده اليه أوراى من محبة فسي اليه فذلك المحبوب هو المحرك لكون المتحرك أوجه
لا يكونه أوسع الحركة ولا فعلها فحينئذ لم يكونوا قد أثبتوا الحركة الفلك محدثا أحد نهانغير
الفلك كالم ثبت القدرة لافعال الحيوان محدثا غير الحيوان ولهذا كان الفلك عندهم حيوانا
كبيرا بل يقولون ان الفلك بقهره للتشبيه بالعله الاولى لان العلة الاولى معبودة محبوبة
ولهذا قالوا ان الفلاسفة هي المنتهية لآله على حسب الطاقة في الحقيقة ليس عندهم الرب
لا اله الا الله والارباب العالمين غاية ما يشبهونه أن يكون شرط في وجود العالم أن كمال الخلق في أن
يكون متشبه به وهذا هو الآله عندهم وذلك هو الربوبية ولهذا كان قوله هم شر من قول
اليهود والنصارى وهم أبعد عن المعقول والمنقول منهم كما بسط في غير هذا الموضوع والله اعلم
فتبين أن هؤلاء المتفلسفة قد بره في جميع حوادث العالم وأنهم من أضل بني آدم ولهذا
يضيفون الحوادث الى الطبايع التي في الاجسام فانها بمنزلة القوى التي في الحيوان فيصنعون
كل محدث فاعلا مستقلا كالحيوان عند القدرة ولا يشبهون محدث بالحوادث وحقيقة قولهم
البحر لكون الله رب العالمين بل غائبهم من أبعده شرط في وجود العالم وفي التحقيق هم
معطلة لكون الله رب العالمين كقول من قال ان الفلك واجب الوجود بنفسه منهم لكن هؤلاء
يشبهون العلة اما غائبة عندهم كعدمها واما فاعلية عندهم متأخرهم وعند التحقيق لا حقيقة لما
يشبهونه ولهذا أنكروا ذلك الطبايعيون منهم وإذا قدر أن الفلك بقهره لا يختار من غير أن
يكون الله خالقاً لحركته فلا دليل أن الحركة معشوقة بنسبه اليه يجوز أن يكون المتحرك هو
الحرك كما قد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضوع وتبين الكلام على بطلان ما ذكره
لرسطو في العلم الالهي من وجوه متعددة وأن هؤلاء من أجهل الناس بالله عز وجل ومن دخل
في أهل الملل منهم كالمتنبيين الى الاسلام كالفارابي وابن سينا وأمثالهم من ملأ حدة المسلمين
وموسى بن ميمون ونحوهم من ملأ حدة اليهود ونحو يحيى بن عدي ونحوهما من ملأ حدة
النصارى فهم مع كونهم من ملأ حدة أهل الملل أقم عقلا ونظرا في العلم الالهي من المشائين
كأرسطو وأتباعه وان كان أولئك من تفصيل الامور الطبيعية والرياضية أمور كثيرة تسبقوا
بها هؤلاء فانفسود هئان الامور الالهية أولئك أجهل بها وأضل فان هؤلاء لم يحصل لهم
نوع ما من نور أهل الملل وعقولهم ودهام فصاروا به أقل ظلمة من أولئك ولهذا عدل ابن سينا
عن طريقة سلفه في اثبات العلة الاولى وملك الطريقة المعروفة في تقسيم الوجود الى واجب
ويمكن وان الممكن مستلزم الواجب وهذه الطريقة هي المعروفة ولما اتبعه الكسهر وردي
المفتول ونحوهم من الفلاسفة وأبي حامد الرازي والأصدي وغيرهم من متأخري أهل
الكلام الذين خلطوا الفلسفة بالكلام وهؤلاء المتكلمون المتأخرون الذين خلطوا الفلسفة
بالكلام أكثر اضطرابهم وسكونهم وحيرتهم بحسب ما ازدادوا به ظلمة من هؤلاء المتفلسفة
الذين خلطوا الفلسفة بالكلام فأولئك قلت ظلمتهم بحسب ما دخلوا فيه من كلام أهل الملل وهؤلاء
كثرت ظلمتهم بحسب ما دخلوا فيه من كلام أولئك المتفلسفة هذا مع أن في المتكلمين من أهل

الحق قبل أن تنفذ ثلاث ربي وقال تعالى فلما أمانا نودي بموسى اني أنا ربك فاخضع لعليك انك الواد الاقدس طوى وأنا اخترتك
فاستمع لموسى اني أنا الله لا اله الا أنا فاعبدني وأقم الصلاة كرى الى قوله اني معكم أسمع وأرى وألقيت عليك حبة مني ولتصنع على

عني ولولا كلمة سبقت من ربك لكان لزاما وأجل مسمى وأيوب اذ نادى به أنه مسمى الضر وأنت أرحم الراحمين فاستجيبنا له فكشفنا ما به من ضر وآتيناه أهله ومثلهم معهم وقوله (٦٣) وهذا النون اذ ذهب مغاضبا فظن أن لن نقدر عليه فنادى في

الملك من الاضطراب والسلك في أشياء والخروج عن الحق في مواضع واتباع الهوى في مواضع والتقصير في الحق في مواضع ما منهم لعله علماء الملة والدين فاتهم قسروا عن معرفة الأدلة العقلية التي ذكرها الله في كتابه فعدوا لعنايتها طرق أخرى مبتدعة فبعض الباطل ما لاجله خرجوا عن بعض الحق المشترك بينهم وبين غيرهم ودخلوا في بعض الباطل المبدع وأخر جوامع التوحيد ما هو منه كتوحيد الالهة وأثبت حقائق أسماء الله وصفاته ولم يعرفوا من التوحيد الا توحيد الربوبية وهو الاقرار بأن الله خالق كل شيء وهذا التوحيد كان يقربه المشركون الذين قال الله عنهم ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله وقال تعالى قل من رب السموات السبع ورب العرش العظيم سيقولون الله الآيات وقال عنهم وما يؤمن أكثرهم بالله الا وهم مشركون فالطائفة من السلف تقول لهم من خلق السموات والارض فيقولون الله وهم مع ذلك يعبدون غيره وانما التوحيد الذي أمر الله به العباد هو توحيد الالهة المتضمن توحيد الربوبية بأن يعبدوا الله ولا يشركوا به شيئا فيكون الدين كله لله ولا يخاف الا الله ولا يدعو الا الله ويكون الله أحب الى العبد من كل شيء فيحبون الله ويغضون الله ويعبدون الله ويتوكلون عليه والعبادة تجمع غاية الحب ومباية الذل فيحبون الله بأكل محبة ويذلون أكل ذل ولا يعبدون به ولا يجعلون له أندادا ولا يتخذون من دونه أولياء ولا شفعا كما ذهب القرآن هذا التوحيد في غير موضع وهو قطب راسي القرآن الذي يدور عليه القرآن وهو يتضمن التوحيد في العلم والقول والتوحيد في الإرادة والعمل فالأول كما في قوله تعالى قل هو الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد ولهذا كانت هذه السورة تعدل ثلث القرآن لانها صفة الرحمن والقرآن ثلثه توحيد وثلثه قصص وثلثه أمر ونهي لانه كلام الله والكلام اما انشاء واما اخبار والاخبار اما عن الخالق واما عن المخلوق فصار ثلاثة أجزاء أمر ونهي وباحية وهو الانشاء وجزء اخبار عن المخلوقين وجزء اخبار عن الخالق فقل هو الله أحد صفة الرحمن محضا وقد بسطنا الكلام على تحقيق قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انها تعدل ثلث القرآن في مجلد وفي تفسيره في مجلد آخر وأما التوحيد في العبادة والإرادة والعمل فكما في سورة قل بأياها الكافرون لا أعبد ما تعبدون ولا أتم عبدون ما أعبد ولا أنا عبد ما عبدتم ولا أنا عبد ما عبدتم ولا أنا عبد ما عبدتم فالتوحيد الاول يتضمن اثبات نعوذ الكمال به بآيات أسمائه الحسنى وما تتضمنه من صفاته والشافى يتضمن اخلاص الدين له كما قال وما أمر والى العبدوا الله محضين له الدين فالأول براغم من التعطيل والثاني براغم من الشرك وأصل الشرك اما تعطيل مثل تعطيل فرعون موسى والذي حاج ابراهيم في ربه والجمال معج الصلصال خصم معج الهدي عيسى بن مريم صلى الله تعالى عليه وسلم وأما الشرك وهو كثرة في الأمم أكثر من التعطيل وأهله خصوم جمهور الانبياء وفي خصوم ابراهيم ومحمد صلى الله تعالى عليه وسلم معطلة ومشركه لكن التعطيل المحض الذات قليل وأما الكثرة فهو تعطيل صفات الكمال وهو مستلزم لتعطيل الذات فاتهم يصفون واجب الوجود بما يجب أن يكون متمنع الوجود ثم أن كل من كان الى الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه والتابعين لهم باحسان أقرب كان أقرب الى كمال التوحيد والاعيان والعقل والعرفان وكل من كان عنهم أبعد كان عن ذلك

الملك من الاضطراب والسلك في أشياء والخروج عن الحق في مواضع واتباع الهوى في مواضع والتقصير في الحق في مواضع ما منهم لعله علماء الملة والدين فاتهم قسروا عن معرفة الأدلة العقلية التي ذكرها الله في كتابه فعدوا لعنايتها طرق أخرى مبتدعة فبعض الباطل ما لاجله خرجوا عن بعض الحق المشترك بينهم وبين غيرهم ودخلوا في بعض الباطل المبدع وأخر جوامع التوحيد ما هو منه كتوحيد الالهة وأثبت حقائق أسماء الله وصفاته ولم يعرفوا من التوحيد الا توحيد الربوبية وهو الاقرار بأن الله خالق كل شيء وهذا التوحيد كان يقربه المشركون الذين قال الله عنهم ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله وقال تعالى قل من رب السموات السبع ورب العرش العظيم سيقولون الله الآيات وقال عنهم وما يؤمن أكثرهم بالله الا وهم مشركون فالطائفة من السلف تقول لهم من خلق السموات والارض فيقولون الله وهم مع ذلك يعبدون غيره وانما التوحيد الذي أمر الله به العباد هو توحيد الالهة المتضمن توحيد الربوبية بأن يعبدوا الله ولا يشركوا به شيئا فيحبون الله ويغضون الله ويعبدون الله ويتوكلون عليه والعبادة تجمع غاية الحب ومباية الذل فيحبون الله بأكل محبة ويذلون أكل ذل ولا يعبدون به ولا يجعلون له أندادا ولا يتخذون من دونه أولياء ولا شفعا كما ذهب القرآن هذا التوحيد في غير موضع وهو قطب راسي القرآن الذي يدور عليه القرآن وهو يتضمن التوحيد في العلم والقول والتوحيد في الإرادة والعمل فالأول كما في قوله تعالى قل هو الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد ولهذا كانت هذه السورة تعدل ثلث القرآن لانها صفة الرحمن والقرآن ثلثه توحيد وثلثه قصص وثلثه أمر ونهي لانه كلام الله والكلام اما انشاء واما اخبار والاخبار اما عن الخالق واما عن المخلوق فصار ثلاثة أجزاء أمر ونهي وباحية وهو الانشاء وجزء اخبار عن المخلوقين وجزء اخبار عن الخالق فقل هو الله أحد صفة الرحمن محضا وقد بسطنا الكلام على تحقيق قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انها تعدل ثلث القرآن في مجلد وفي تفسيره في مجلد آخر وأما التوحيد في العبادة والإرادة والعمل فكما في سورة قل بأياها الكافرون لا أعبد ما تعبدون ولا أتم عبدون ما أعبد ولا أنا عبدون ما أعبد ولا أنا عبد ما عبدتم ولا أنا عبد ما عبدتم فالتوحيد الاول يتضمن اثبات نعوذ الكمال به بآيات أسمائه الحسنى وما تتضمنه من صفاته والشافى يتضمن اخلاص الدين له كما قال وما أمر والى العبدوا الله محضين له الدين فالأول براغم من التعطيل والثاني براغم من الشرك وأصل الشرك اما تعطيل مثل تعطيل فرعون موسى والذي حاج ابراهيم في ربه والجمال معج الصلصال خصم معج الهدي عيسى بن مريم صلى الله تعالى عليه وسلم وأما الشرك وهو كثرة في الأمم أكثر من التعطيل وأهله خصوم جمهور الانبياء وفي خصوم ابراهيم ومحمد صلى الله تعالى عليه وسلم معطلة ومشركه لكن التعطيل المحض الذات قليل وأما الكثرة فهو تعطيل صفات الكمال وهو مستلزم لتعطيل الذات فاتهم يصفون واجب الوجود بما يجب أن يكون متمنع الوجود ثم أن كل من كان الى الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه والتابعين لهم باحسان أقرب كان أقرب الى كمال التوحيد والاعيان والعقل والعرفان وكل من كان عنهم أبعد كان عن ذلك

وقوله فدمع الله قول التي تجادل في زوجها وتشتكى الى الله والله يسمع تحاورها (قلت) وفي القرآن مواضع كثيرة ابعده تدل على هذا الاصل كقوله تعالى هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا ثم استوى الى السماء فسواهن سبع سموات وهو بكل شيء

عليه وقوله أنتم تكفرون بالذي خلق الأرض في يومين وتجعلونه أمداد ذلك رب العالمين إلى قوله ثم استوى إلى السما وهي دخان فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً أو كرها قالتا أتينا طائعين (٦٣) وقوله هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام

وقوله هل ينظرون إلا أن تأتيهم الملائكة أو يأتي ربك أو يأتي بعض آيات ربك وقوله وجاء ربك والملك صفا صفا وقوله تعالى قل أعولوا فسيري الله عليكم رؤسوه وقوله تعالى قل أعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وقوله نعم جعلنا كل خلأ في الأرض من بعدهم لننظر كيف تعملون وقوله تعالى إن ربكم الله الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش في غير موضع في القرآن وقوله تعالى إنما نسولنالي إذا أردناه أن نقول له كن فيكون وقوله تعالى وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا بنيها ففسقوا فيها وقوله تعالى وإذا أراد الله بقوم سوءاً لم ير ذلك والله من دونه من وال وقوله تعالى كل يوم هو في شأن وقوله تعالى يوم يناديهم فيقول أنتم شركائي الذين كنتم تزعمون وإذا نادى ربك موسى أن أنت القوم الظالمين وطفقا بنصفان علمهما من ورق الجنة واداهما رجمهما ألم أنهما كن من تلك الشجرة وقوله تعالى كلا فإلهنا يا أيها الناس مستمعون وقوله سلام قولاً من رب رحيم وقوله تعالى الله نزل أحسن الحديث فبأي حديث بعده وآياته يؤمنون ومن أسعد من الله حديثاً وأمثال ذلك كثيرة في كتاب الله تعالى بل يدخل في ذلك طائفة ما أخبر الله

أبعدنا عنكم ومكامة الأتبات الذي خلطوا بالكلام بالفلسفة كالرازي والأمدى ونحوهما هم دون أي المعالي الجوزي وأمثلة في تقرير التوحيد وثبات صفات الكمال وأبو المعالي وأمثلة دون القاضي أبي بكر بن الطيب وأمثلة في ذلك وهو لا يدون أي الحسن الأشعري في ذلك والأشعري في ذلك دون أبي محمد بن كلاب وابن كلاب دون السلف والأئمة في ذلك ومكامة أهل الأتبات الذين يقرن بالقدرهم خبري في التوحيد وثبات صفات الكمال من القدرية من المعتزلة والشيعة وغيرهم لأن أهل الأتبات يثبتون لله كمال القدرة كمال المشيئة وكال الخلق وأنه منفرد بذلك فيقولون أنه وحده خالق كل شيء من الأعيان والأعراض ولهذا جعلوا أخص صفة الرب تعالى القدرة على الاختراع والتحقيق أن القدرة على الاختراع من جهة خصائصه ليس هي وحدها أخص صفاته وأولئك يخرجون أحوال الحيوان عن أن تكون مخلوقة له وحقيقة قولهم تعطيل هذه الحوادث عن خلق لها أو اثبات شركاء لله بفعلونها وكثير من متأخري القدرة يقولون إن العباد خالقون لها أو كمالهم يختصرون ذلك وأيضا فكذلك أهل الأتبات يثبتون لله صفات الكمال الحية والعلم والقدرة والكلام والسمع والبصر وهو لا ينفون ذلك لكن قصر وافي بعض صفات الكمال وقصر وافي التوحيد فظنوا أن كمال التوحيد هو توحيد الربوبية ولم يصعدوا إلى توحيد الإلهية الذي جاء به الرسل ونزل به الكتب وذلك أن كثيرا من كلامهم أخذوه من كلام المعتزلة والمعتزلة مقصرون في هذا الباب فانهم لم يوفوا بتوحيد الربوبية حقيقة فكيف بتوحيد الإلهية ومع هذا فأتت المعقولة ونسبوا لهم وأئمة الأشعرية والكرامية ونحوهم خبري تقرير توحيد الربوبية من متفلسفة الأشعرية كالرازي والأمدى وأمثال هؤلاء فان هؤلاء خلطوا ذلك بتوحيد الفلاسفة كابن سينا وأمثلة وهو أبعد الكلام عن التحقيق في التوحيد وان كان خيرا من كلام قدمائهم ارسطو وأزوديه وذلك أن غايتهم أنهم يثبتون واجب الوجود وهذا حق لم ينزع فيه لامعطل ولا مشرك بل الناس متفقون على اثبات وجود واجب الهم الاما يحكي عن بعض الناس قال ان هذا العالم حدث بنفسه وكثير من الناس يقولون ان هذا لم تقف طائفة معروفة وانما يقدر تقديره كما تقدر الشبه السوفسطائية في حيث غلبا وهذا مما خطر في قلوب بعض الناس كما خطر أمثاله من السفسة لأنه قول معروف لطائفة معروفة يدون عنه فان ظهر وفساد ما بين أن يحتاج إلى دليل ان حدوث الحوادث بلا محدث من أظهور الأمور متناوعا والعلم بذلك من أبن العلوم الضرورية ثم انهم لما قرروا واجباً بأنه أرادوا أن يجعلوه واحداً وحده لا يوجد الا في الأذهان لا في الأعيان وهو وجود مطلق بشرط الاطلاق ليس له حقيقة في الخارج لان الوجود المطلق بشرط الاطلاق لا يوجد الا في الأذهان لا في الأعيان أو مقيد بالسلب والاضافات كما يقوله ابن سينا وأتباعه وهذا أدخل في التعطيل من الاول وزعموا أن هذا محض التوحيد مضاهة للمعقولة الذين شاركهم في نفي الصفات وسعوا ذلك توحيداً فصاروا بها في التعطيل الذي سموه توحيداً أهم فيه أحذق حتى فروعههم بناهوا في ذلك كتبهم كابن سبعين وأمثاله من أتباع الفلاسفة وابن التومرت وأمثاله من أتباع الجهمية فهذا يقول بالوجود المطلق وهذا يقول بالوجود المطلق وأتباع كل منهما بناهوا في اتباع الآخر في الحديث في هذا التعطيل كما قد اجتمعت في طوائف من هؤلاء وعاطلهم في ذلك

به من أفعاله لأسباب المرتبة كقوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى وقوله فسيسر الله سرى وقوله فسوف يحاسب حسابا يسيرا لهم ثم ان علينا حسابهم وقوله ان علينا جمعه وقرآنه فاذا قرأناه فانبغصه قرآنهم ان علينا ناسيته وقوله فسوف يحاسب حسابا

يسيرا وقوله أنا صبينا الماء صبا ثم شققنا الأرض شقا وقوله تعالى وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه وقوله ألم نهلك الأولين ثم ننشعهم الآخرين ونحو ذلك لكن الاستدلال (٦٤) يعمل هذا مبني على أن الفعل ليس هو المفعول والخلق ليس هو

المخاوق وهو قول جمهور الناس على اختلاف أصنافهم وقد قرر هذا في غير هذا الموضع ثم هو لا على قولين منهم من يقول إن الفعل قديم لازم لذات لا يتعلق بعيشته وقدرته ومنهم من يقول يتعلق بعيشته وقدرته وأن قبل أن نوعه قديم فهو لا يتحقق بما هو الظاهر المفهوم المنصوص وإذا تأول من ينازعهم أن التجدد إنما هو الفعل المخاوق فقط من غير تجديد قبل كان هذا إنزلة من يتأول خصوص الإضافة للحب والبغض والرضا والاضط على أن التجدد ليس أيضا بالانحطافات التي تراد وتجب وتنفك وكذلك نصوص القول والكلام والحديث ونحو ذلك على أن التجدد ليس الاندراك المطلق والإنسان والحيوان ليس إلا محض لوقا من المخاوقات فهذه التأويلات كلها من غلط واحد ولا نزاع بين الناس أنهم باخلاف المفهوم الظاهر الذي دل عليه القرآن والحديث ثم ملاحظة الباطنة يقولون إن الرسل أرادوا إقحام الناس ما يتصلونه وإن لم يكن مطابقا لشارح و يحجبون ذلك عنزة ماراه السامع فتفسر القرآن عندهم شبه تعبيرا لروبا التي لا يفهم تعبيرا هاما من ظاهرها كروا يابوسف والمك باخلاف الروبا التي يكون ظاهرها مطابقا لباطنها وأما المسلمون من أهل الكلام فيهم وإن كانوا بكفر من من يقول

وصفت لهم مصنفات في كشف أسرارهم ومعرفة توحيدهم وبيان فسادهم فظنوا أن
الناس لا يفهمون كلامهم فقالوا إلى النبيين وتكشف حقيقة هذا الكلام الذي قالوه ثم تبين
فساده والإمام قبل ما يقال من رده فكشفت لهم حقائق مقاصدهم فاعتزفوا بأن ذلك هو المراد
ووافقه على ذلك ثم قسمهم ثم بينت ما في ذلك من الفساد والحادثة رجعوا ورواها بصرفون
في كشف ما طل سلفهم المحدثين الذين كانوا عندهم أئمة التحقيق والتوحيد والعرفان واليقين
وعدة هؤلاء الفلاسفة في توحيدهم الذي هو تعطيل بعض في الحقيقة بختان (أحدهما)
لو كان واجباً لا يشتر كافي الوجوب وامتازاً أحدهما عن الآخر بما يخصه وبما له الاشتراك غير ما به
الامتياز فيلزم أن يكون واجب الوجود من كمال المركب مقتضراً إلى أجزائه وأجزاء وغيره والمقتض
إلى غيره لم يكن واجبا بنفسه (والثانية) أنهم إذا اتفقوا في الوجوب وامتاز كل منهما عن
الآخر بما يخصه لزم أن يكون المشترك معلولاً للخاص كما إذا اشترك الإنسان والحيوان في امتياز كل
منهما عن الآخر بخصه فالمشترك معلول للخاص وهذا باطل هنا وذلك لأن المشترك والمخصص
أن كان أحدهما عارضا لا يلزم أن يكون الوجوب عارضا للأوجب أو مفعولا له وعلى
التقديرين فلا يكون الوجوب صفة لازمة للأوجب وهذا محال لأن الواجب لا يمكن أن يكون غير
واجب وإن كان أحدهما لازما لا يلزم أن يكون المشترك وجدا للمخصص والمشارك في هذا وجه
العله وجد العلول فيلزم أنه حيث وجد المشترك وجد المخصص والمشارك في هذا وجه
يكون ما يخص بهذا في هذا وما يخص بهذا في هذا وهذا حال رفع الاختصاص (وهذا)
مخصص ما ذكره ابن سنان في اشاراته هو وشارحوه اشارات كل أرازي والطوسي وغيرهما (وهاتان
الخطان) مخصص ما ذكره الفارابي والسهري وردي وغيرهما من الفلاسفة وقد ذكرهما معاً
أبو حامد الغزالي في نهايت الفلاسفة وقد أجاب عنهما الأرازي والاسدي بجمع كون الوجوب
صفة نبوتية ونحو ذلك من الأجوبة التي لا رضاء لها لكن الجواب من وجهين (أحدهما)
المعارضة وذلك أن الوجود ينقسم إلى واجب وممكن وكل واحد من الوجودين يتعارض في الآخر
بخاصته فيلزم أن يكون الواجب من كماله الاشتراك وبما به الامتياز لا يضاف لزم أن يكون
الوجود الواجب معلولاً والمعارضة أيضاً بالحقيقة فإن الحقيقة تنقسم إلى واجب وممكن
والواجب يتزعم الممكن بما يخصه فيلزم أن تكون الحقيقة الواجبة مركبة من المشترك
والمخصص ويلزم أن تكون الحقيقة الواجبة معلولة والمعارضة بلاغة الماهية قائمتها تنقسم إلى
واجب وممكن إلى آخره (والثاني) حل الشبهة وذلك أن الشبهتين الوجوديتين في الخارج
سواء كانا واجباً أو ممكنين سواء قدر التقسيم في موجودين أو جوهرين أو جسمين أو حيوانين
أو إنسانين أو غير ذلك لم يشترك أحدهما إلا في الخارج في شيء من خصائصه لا في وجوده ولا في
وجوده ولا في ماهيته ولا في غير ذلك وأما شابهته في ذلك المطلق الذي اشتر كافي ولا يكون كلياً
مشتر كافي إلا في الذهن وهو في الخارج ليس بكل عام مشترك فيه بل إذا قيل الواجبان
يشتركان في الوجوب فلا بد أن يمتاز أحدهما عن الآخر بما يخصه فهو مثل أن يقال إذا اشتركا
في الحقيقة فلا بد أن يمتاز كل منهما عن الآخر بما يخصه فالحقيقة توجد عامة وخاصة كما أن
الوجوب يوجد عاماً وخاصاً فالعام لا يكون عاماً مشترك كافي إلا في الذهن ولا يكون في الخارج

بهذا قالوا ان يتأولوا تأويلات يعلم بالضرورة ان الرسول لم يردّها وإما ان يقولوا ما دري ما أراد فهم ما في جهل
بسيط أو مرئى بدمار هؤلاء كلهم على أن العقل عارض مادت عليه النصوص وقد بين أهل الألبات أن العقل مطابق لموافقنا

أخبرت به النصوص لأمعارضه لكن المقصود هنا أن شين أن القرآن والسنة فهما من الدلالة على هذا الأصل ما لا يكاد يحصر فن له
فهم في كتاب الله يستدل بما ذكر من النصوص على ما رآه ومن عرف (٦٥) حقيقة قول النفاة علم أن القرآن مناقض

لأصحاب الاشتراك فيه فإنه الاشتراك لا امتياز فيه وما فيه الامتياز لا اشتراك فيه فلم يبق
في الخارج شيء واحد مشترك فيه وبميز لكن فيه وصف يشابه الآخر ووصف لا يشابه فيه
وغلط هؤلاء في هذه الالهيات من جنس غلطهم في المنطق في الكليات الجنس والنوع والفصل
والخاصة والعرض العام حيث توهموا أنه يكون في الخارج كل مشترك فيه وقد قمنا التنبيه
على هذا وبنائنا الكلي المشترك فيه لا يوجد في الخارج بالاحتصا لا اشتراك فيه ولا اشتراك
والعموم والكليات انما تعرض له اذا كانت هذبا لا خارجا وهم قسموا الكلي ثلاثة أقسام طبيعي
ومنطقي وعقلي فالطبيعي هو المطلق لا بشرط كالإنسان من حيث هو ومع قطع النظر عن جميع
قبوده والمنطقي كونه عاما وخصوصا وكتابا وخرتيا فنصف وصفه بذلك منطقي لأن المنطق يبحث في
القضايا من جهة كونها كلية وبخيرية والعقلي هو مجموع الأمرين وهو الإنسان الموصوف
بكونه عاما ومطلقا وهذا لا يوجد إلا في الأذهان عندهم إلا ما يحكي عن شيعة أفلاطون من إثبات
النسب الأفلاطونية ولأربط في بطلان هذا فإن الخارج لا يوجد فيه عام وأما المنطق فهو
كذلك في الأذهان وأما الطبيعي فقد يقولون أنه ثابت في الخارج فإذا قلنا لهذا الإنسان فيه
الإنسان من حيث هو ولكن يقال هو ثابت في الخارج بقتيد العين والتخصيص لا بقيد
الاطلاق ولا مطلقا لا بشرط فلس في الخارج مطلق لا بشرط ولا مطلق بشرط الاطلاق بل
انما فيه المعين المخصص فالذي يقدره الأذهان مطلقا لا بشرط التقييد يوجد في الخارج بشرط
التقييد وهو لا يشبه عليهم ما في الأذهان بما في الأعيان وقد بسطنا الكلام على هذا في غير
هذا الموضوع وبيننا من غلط المنطقين ما هو سبب الضلال في الأمور الالهية والطبيعية كاعتقاد
الأمور العقلية التي لا تكون إلا في العقل أمورا موجودة في الخارج وغير ذلك مما ليس هذا
موضع بسطه وهؤلاء المنطقون الالهيون منهم وغيرهم يقولون أيضا أن الكليات لا تكون
إلا في الأذهان لا في الأعيان فوجدنا من كلامهم في مواضع ما يظهر به خطأ كلامهم في
مواضع فإن الله فطر عباده على الصحة والسلامة وفساد الفطرة عارض فقل من وجد منه كلام
فاسد لا وفي كلامه ما يبين فساد كلامه الأول ويظهر به تناقضه (والمقصود هنا التنبيه
على توحيد هؤلاء الفلاسفة وهؤلاء أصحابهم في لفظ الواجب ما أصاب المعتزلة لفظ القديم
فقالوا الواجب لا يكون الا الواحد فلا يكون له صفة ثبوتية كما قال أولئك لا يكون القديم الا
واحدا فلا يكون له صفة ثبوتية وبهذا وغيره ظهر الزلل في كلام متأخري المتكلمين الذين خلطوا
الكلام بالفلسفة كما ظهر أيضا للفظ في كلام من خلط التصوف بالفلسفة كصاحب مشكاة
الانوار والكتب المضمون بها على غير أهلها وغير ذلك مما قد بسط الكلام عليه في غير هذا
الموضع حتى أن هؤلاء المتأخرين لم يهتدوا الى تقرير مقدمة دليل التوحيد وهو دليل التمايز
واستشكلوه وأولئك نلتوا أن هذا الدليل هو الدليل المذكور في القرآن في قوله تعالى لو كان
فيها آلهة الا الله لفسد تأولس الامر بذلك بل أولئك قصروا في معرفة ما في القرآن وهؤلاء
قصروا في معرفة أولئك المقصرين لم يقتصر وافي معرفة ما جاء به الرسول صلى الله تعالى عليه
وسلم وعدلوا إلى ما أورثهم الشك والخيرة والضلال وهذا مبسوط في غير هذا الموضوع لكن تنبيه عليه
هنا وذلك أن دليل التمايز المشهور عند المتكلمين أنه لو كان للعالم صانعان أراد أحدهما أمرا

الاحصا لا اشتراك فيه فإنه الاشتراك لا امتياز فيه وما فيه الامتياز لا اشتراك فيه فلم يبق
في الخارج شيء واحد مشترك فيه وبميز لكن فيه وصف يشابه الآخر ووصف لا يشابه فيه
وغلط هؤلاء في هذه الالهيات من جنس غلطهم في المنطق في الكليات الجنس والنوع والفصل
والخاصة والعرض العام حيث توهموا أنه يكون في الخارج كل مشترك فيه وقد قمنا التنبيه
على هذا وبنائنا الكلي المشترك فيه لا يوجد في الخارج بالاحتصا لا اشتراك فيه ولا اشتراك
والعموم والكليات انما تعرض له اذا كانت هذبا لا خارجا وهم قسموا الكلي ثلاثة أقسام طبيعي
ومنطقي وعقلي فالطبيعي هو المطلق لا بشرط كالإنسان من حيث هو ومع قطع النظر عن جميع
قبوده والمنطقي كونه عاما وخصوصا وكتابا وخرتيا فنصف وصفه بذلك منطقي لأن المنطق يبحث في
القضايا من جهة كونها كلية وبخيرية والعقلي هو مجموع الأمرين وهو الإنسان الموصوف
بكونه عاما ومطلقا وهذا لا يوجد إلا في الأذهان عندهم إلا ما يحكي عن شيعة أفلاطون من إثبات
النسب الأفلاطونية ولأربط في بطلان هذا فإن الخارج لا يوجد فيه عام وأما المنطق فهو
كذلك في الأذهان وأما الطبيعي فقد يقولون أنه ثابت في الخارج فإذا قلنا لهذا الإنسان فيه
الإنسان من حيث هو ولكن يقال هو ثابت في الخارج بقتيد العين والتخصيص لا بقيد
الاطلاق ولا مطلقا لا بشرط فلس في الخارج مطلق لا بشرط ولا مطلق بشرط الاطلاق بل
انما فيه المعين المخصص فالذي يقدره الأذهان مطلقا لا بشرط التقييد يوجد في الخارج بشرط
التقييد وهو لا يشبه عليهم ما في الأذهان بما في الأعيان وقد بسطنا الكلام على هذا في غير
هذا الموضوع وبيننا من غلط المنطقين ما هو سبب الضلال في الأمور الالهية والطبيعية كاعتقاد
الأمور العقلية التي لا تكون إلا في العقل أمورا موجودة في الخارج وغير ذلك مما ليس هذا
موضع بسطه وهؤلاء المنطقون الالهيون منهم وغيرهم يقولون أيضا أن الكليات لا تكون
إلا في الأذهان لا في الأعيان فوجدنا من كلامهم في مواضع ما يظهر به خطأ كلامهم في
مواضع فإن الله فطر عباده على الصحة والسلامة وفساد الفطرة عارض فقل من وجد منه كلام
فاسد لا وفي كلامه ما يبين فساد كلامه الأول ويظهر به تناقضه (والمقصود هنا التنبيه
على توحيد هؤلاء الفلاسفة وهؤلاء أصحابهم في لفظ الواجب ما أصاب المعتزلة لفظ القديم
فقالوا الواجب لا يكون الا الواحد فلا يكون له صفة ثبوتية كما قال أولئك لا يكون القديم الا
واحدا فلا يكون له صفة ثبوتية وبهذا وغيره ظهر الزلل في كلام متأخري المتكلمين الذين خلطوا
الكلام بالفلسفة كما ظهر أيضا للفظ في كلام من خلط التصوف بالفلسفة كصاحب مشكاة
الانوار والكتب المضمون بها على غير أهلها وغير ذلك مما قد بسط الكلام عليه في غير هذا
الموضع حتى أن هؤلاء المتأخرين لم يهتدوا الى تقرير مقدمة دليل التوحيد وهو دليل التمايز
واستشكلوه وأولئك نلتوا أن هذا الدليل هو الدليل المذكور في القرآن في قوله تعالى لو كان
فيها آلهة الا الله لفسد تأولس الامر بذلك بل أولئك قصروا في معرفة ما في القرآن وهؤلاء
قصروا في معرفة أولئك المقصرين لم يقتصر وافي معرفة ما جاء به الرسول صلى الله تعالى عليه
وسلم وعدلوا إلى ما أورثهم الشك والخيرة والضلال وهذا مبسوط في غير هذا الموضوع لكن تنبيه عليه
هنا وذلك أن دليل التمايز المشهور عند المتكلمين أنه لو كان للعالم صانعان أراد أحدهما أمرا

(٩ - منهاج ثاني) بالوحي سمع أهل السموات كبر السلسلة على الصفا وقوله أن الله يحدث من أمره ما شاء وان مما
حدث أن لا تكملوا في الصلاة وقوله في حديث الترمذي فيقولون هذا مكانا نحى بأثنا ربنا فإذا جازعنا عرقنا فيأتيهم الله في صورته

التي يعرفون وقوله الله أشد فرحاً بنوبة عبده من رجل أضل راحلته بأرض دية مهلكة علم اطعامه وشرابه فطلبها فلم يجدها فنام تحت شجرة ينتظر المولود فلما استيقظ اذ هو بدابة (٦٦) عليها طعامه وشرابه قالته أشد فرحاً بنوبة عبده من هذا راحلته

وهذا الحديث مستفيض عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيحين من غير وجه من حديث ابن مسعود وأبي هريرة وقوله بفضل الله إلى رجلين يقتل أحدهما صاحبه كلاهما يدخل الجنة وفي حديث آخر من يدخل الجنة قال بفضل الله منه وقوله ما منكم أحد الا سيكلمه به ليس ينهيه بينه حاجب ولا ترجم وفي حديث قسمة العلاء بيني وبين عبدى نصفين فاذا قال العبد الحمد لله رب العالمين قال الله جدي عبدى فاذا قال مالك يوم الدين قال جدي عبدى وقوله صلى الله عليه وسلم يقول الله تعالى من تقرب إلى شراي تقرب اليه ذراعاً ومن تقرب إلى ذراعاً تقرب اليه باعاً وقوله صلى الله عليه وسلم ينزل الله تعالى إلى السماء الدنيا أسطر الجبل أولث الدليل الآخر فيقول من يدعوني فاستجب له من يسألني فأعطيه من يستغفرني فأغفر له وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث الانصاري الذي أضاف رجلاً وأمره على نفسه وأهله فلما أصبح عدل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لقد ضحك الله لليلة أو عجب من فعالكم وأزل الله تبارك وتعالى ربوثهم على أنفسهم ولو كان هم خصاصة وهذا الحديث كهايت الصحيحين وفي السنن من حديث علي عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث الركوب صلى الله عليه قال فقلت

وأراد الاخرى فله مثل أبي ريداً أحدهما طالع الشمس من مشرقها ويريد الاخرى طالعها من مغربها ومن جهة أخرى امتنع أن يحصل مرادهما لان ذلك جمع بين الضدين فيلزم أن لا يحصل مراد واحد منهما فلا يكون واحداً من بابيكون الذي حصل مراده هو الربودون الآخر وقديراً بذلك يقال اذا أراد اما لا يتحول لخل عنهما مثل أن يريد أحدهما تحضر بل جسم ويريد الاخرى تسكنه امتنع حصول مرادهما وامتنع عدم مرادهما جعلا لان الجسم لا يتحول عن الحركة والسكون فتعين أن يحصل مراد أحدهما دون الاخر فيكون هو الرب وعلى هذا سؤال مشهور وهو أنه يجوز أن تتفق الإرادتان فلا يقضى إلى الاختلاف وقد أجاب كثير من المتأخرين عن ذلك بوجوه عارضهم فيها غيرهم كإسقاط موضوعه ولم يتدو له إلى تقرير القلدهاء كالاشعري والقاضي أبي بكر وأبي الحسين البصري والقاضي أبي يعلى وغيرهم فان هؤلاء علوا أن وجوب اتفاقهما في الإرادة يستلزم عجز كل منهما كما أن عجزهما يستلزم عجز كل منهما فهم من أعرض عن ذكر هذا التقدير لان مقصوده أن بين أن فرضاً اثنين يقتضي عجز كل منهما فاذا قيل ان أحدهما لا يمكنه مخالفة الاخر كان ذلك أظهر في عجزه ومنهم من بين ذلك كما بينوا أيضاً امتناع استقلال كل منهما وذلك أنه يقال اذا فرض ربان فاما أن يكون كل منهما قادراً بنفسه أولاً لا يكون قادراً الا بالآخر فان لم يكن قادراً الا بالآخر كان هذا امتناعاً لانه مقتضى الدور في العلل والفاعلين فانه يستلزم أن يكون كل منهما جاعل الآخر بما لان الرب لا بد أن يكون قادراً فيكون هذا جاعل هذا قادراً فاعلارياً وكذلك الآخر وهذا امتنع في الربين الواجبين بأنفسهما القديين لان هذا لا يكون رباً فاعلارياً يجعله الآخر كذلك وكذلك الاخر فهو عزة أن يقال لا يكون هذا موجوداً حتى يجعله الآخر موجوداً وهذا امتنع بالضرورة كما تقدم فيما قبل بالاشارة إلى ذلك وهو أن الدور القلي يمنع لانه باتفاق العقلاء كالدور في الفاعلين والعلل فتعين أن يكون كل من الشئين علة للآخر وفاعله أو جزءاً من العلة والفاعل فاذا كان كل منهما لا يكون قادراً أو فاعلاً الا بالآخر لم يمكن أن يكون كل منهما علة فاعلة أو علة لتتام ما به يصير الاخر قادراً فاعلاً وذلك امتنع بالضرورة واتفاق العقلاء فيلزم أن الرب لا بد أن يكون قادراً بنفسه وإذا كان قادراً بنفسه فان أمكنه ارادته غير مراد الاخر أمكن اختلافهما وان لم يمكنه الاماريد الاخر لم يجز فرض أن هذا لا يمكنه أن يراد به فعل الاماريد الاخر ويقع لزوم عجز كل منهما بل هذا أيضاً امتنع لنفسه كما أنه اذا كان هذا لا يشدر حتى يقدر هذا كان ذلك امتنعاً لانه فاذا كان هذا لا يكون يمكنه الاخر فهو عزة أن يقال لا يكون قادراً الا بالآخر فاذا كان هذا لا يكون يمكنه الاخر فاعلارياً لكل منهما من الانفراد هو الاخر فيكون كل منهما مانعاً عنهما وهذا لا يكون مانعاً الا اذا كان قادراً على المنع ومن كان قادراً على منع غيره من الفعل فقد تهر على أن يكون فاعلاً أولى فصار كل منهما لا يكون فاعلارياً يكون قادراً على الفعل فاذا كان قادراً على الفعل امتنع أن يكون ممنوعاً عنه فامتنع كون كل واحد منهما مانعاً عنهما وذلك لازم لوجوب اتفاقهما على الفعل فعمل امتناع وجوب اتفاقهما على الفعل وثبت إمكان اختلافهما فقي فرض لزوم اتفاقهما كان ذلك امتنعاً لذاته وانما يكون هذا في المحالين لان القدرة لهما مستفادة من غيرهما فاذا قيل لا يقدر هذا حتى يقدر

يا رسول الله من أي شيء تتعبد قال بل بضعة إلى عبده اذا قال رب اغفر لي ذنوبي أنه لا يغفر الذنوب الا أنت هذا قال علم عبدى أنه لا يغفر الذنوب غيري وفي حديث أبي رزين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال بضعة لربنا من قنوط عباده وقرب غيره ينظر

الملك اذ ان قطعتين فيظل بضلع يعلم ان فرجكم قريب فقال له اوزين او يضل الرب قال نعم فقال لن نعدم رب يفضل خيرا وفي
 الصحين وغيرهما في حديث الجبل الطويل المشهور الذي روى عن (٦٧) النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه متعددة

فهو في الصحين من حديث أبي
 هريرة رضي الله عنه في مسلم من
 حديث جابر ورواه أحمد من
 حديث ابن مسعود وغيره قال في
 حديث أبي هريرة قال وأولست قد
 أعطيت العهد والمواثيق أن
 لا تسأل غير الله أعطيته فيقول
 يا رب لا تخجلني أشقى خلقك
 فيفضل الله تبارك وتعالى منه ثم
 بأن له في دخول الجنة وفي صحيح
 مسلم عن ابن مسعود عن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال فيقول الله يا ابن
 آدم أَرْضِي أَنْ أُعْطِيَكَ الدُّنْيَا وَمِثْلَهَا
 معها فيقول يا رب أَسْتَهْزِئُ بِكَ
 وأنت رب العالمين فيفضل رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فقال
 الإنسان في مرضك فقالوا
 ضحك يا رسول الله فقال من
 ضحك رب العالمين حين قال
 أَسْتَهْزِئُ بِكَ وأنت رب العالمين
 فيقول لا يا أَسْتَهْزِئُ بِكَ ولكني
 على ما شاء قادر وفي الصحين عن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال يضل
 الله إلى رجلين يقتل أحدهما
 الآخر كلاهما يدخل الجنة قال
 يقتل هذا الحج الجنة ثم يثوب الله
 على الآخر فهدى إلى الإسلام ثم
 يجاهد في سبيل الله فاستشهد وفي
 الصحيح أيضا عنه صلى الله عليه وسلم
 قال يحب الله من قوم يقادرون إلى
 الجنة بالسلام وفي حديث معروف
 لا يتوضأ أحدكم فمضى وضوءه
 ويسبغ ثم أتى المسجد لا يريد
 الصلاة فيه لا تنبش الله كما

هذا كان يمكن أن يكون ثالث يجعلهما قادرين ومن هنا يمكن الخلق أن يعاون الخلق
 واستعنت المعاونة على الخلق لأن الخلق في المعاونة لكل منهما قدر من غير الآخر
 بها وجعله بها قادرا لأن كلا منهما كان قبيل إعانة الآخر له قدرة وعند اجتماعهما زادت
 قوة كل منهما بقوة الآخر فزاد الدين الثنتين ضمت أحدهما إلى الأخرى فإن كلا منهما كان
 له قوة وبالإجماع زادت قوتها لأن هذا إذا ذلك بقوته وذلك إذا هذا بقوته فصار كل منهما
 معطسا لا خروا وأخذ الله من فزادت القوة بالاجتماع وهذا مجتمع في الخلق فإن قدرة
 الخلق القديم الواجب بنفسه من لوازمه أنه لا يجوز أن تكون مستفاد من غيره لأن كلا
 منهما كان قادرا عند الانفراد أمكنه أن يفعل عند الانفراد ما يقدر عليه ولم يشترط في
 فعله معاونة الآخر وحينئذ يمكن أحدهما أن يفعل ما يريد الآخر وما يبدل خلافه وإن
 لم يكن قادرا عند الانفراد امتنع أن يحصل عند الاجتماع لهما قولنا في ذلك من الدور لأن هذا
 لا يقدر حتى يقدر ذلك ولا يقدر ذلك حتى يقدر هذا وليس هنا ثالث غيرها يجعلهما قادرين
 فلا يقدر أحدهما والخلق فإن كان لا قدرة لهما عند الانفراد لا يحصل لهما قدرة عند
 الاجتماع إلا من غيرهما والخلق فإن لم يكن أن يكون لهما ثالث يعظم ما قدرة فلا بد أن يكونا
 قادرين عند الانفراد فإذا قيل يقدر على ما لا يخالفه الآخر فيه كان كل منهما معا لآخر
 من مقدوره فلا يكون أحدهما معا قادرا وأيضا فإن منع هذا ذلك لا يكون الابتدرة ومنع
 ذلك لهذا لا يكون الابتدرة فيلزم أن يكون كل منهما قادرا حال التماس وهو حال الخلق
 فيكونان قادرين عند الاتفاق وعند الاختلاف وأيضا فلا يكون هذا امتنوعا حتى يمنع الآخر
 وبالعكس فلا يكون أحدهما امتنوعا بالآخر وأيضا فيكون هذا امتنعا ذلك وذلك مانعا
 لهذا فيكون كل منهما مانعا امتنوعا وهذا جامع بين التقيض (وهذه الوجوه وغيرها) تبين
 امتناع ريب كل منهما معا لآخر أو كل منهما مانعا لآخر فلم يبق إلا أن يكون كل منهما قادرا
 مستقلا وحينئذ يمكن اختلافهما وإذا اختلفا لم أن لا يفعل أحدهما ما شاء ولم يجزها
 ولم يكون كل واحد منهما مانعا امتنوعا فبين امتناع ريب سواهما متفقين أو مختلفين وأما
 إذا فرضنا مستقلين وفرض كل منهما مستقلا يخلق العالم فهذا أظهر امتناعا لأن استقلال
 أحدهما يمنع أن يكون له فيه شريك فكيف إذا كان الآخر مستقلا به فتقدر استقلال كل
 منهما يقتضي أن يكون كل منهما قاطعه كله وأن لا يكون أحدهما مفعول منه شيئا فيلزم اجتماع
 التقيضين من ريب ولهذا امتنع أن يكون مؤثران تامان مستقلان مجتمعين على أمر واحد فإن
 مثال ذلك أن تقول هذا خاطئ التوب وحده وهذا خاطئ ذلك التوب بعينه وحده وأن تقول
 هذا كل جيع الطعام ونقول هذا كل جيع ذلك الطعام بعينه (وهذا) كله ما يعرف
 امتناعه ببديهة العقل بعد تصوره ولكن بعض الناس لا يتصوره التصور الجيد بل يسبق إلى
 ذهنه المشترك كان من الناس في فعل من الأفعال والمشتراك لا يفعل أحدهما جميع ذلك الفعل
 ولا كانت قدرته حاصلة بالاشتراك بل بالاشتراك زادت قدرته وكان لكل منهما حال الانفراد
 أن يفعل شيئا من الأشياء أو يبدل الآخر وإذا أراد خلافه فإن تفارقت قدرتهما
 تماثعا فمفعول شيئا وأن قوى أحدهما قهر الآخر وإن لم يكن لأحدهما قدرة حال الانفراد

يشبه ش أهل الغائب بطلعه وفي الصحيح عنه أيضا صلى الله عليه وسلم أنه قال الدنيا حاوية خضرة وإن الله مستخلفكم فيها فانتظروا كيف
 تعملون وفي لفظ مستخلفكم فيها البتة تركب تعاون فاتفقوا الدنيا واقفوا النساء وفي الصحيح أيضا عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال إن

الله لا ينظر الى صوركم واما اولكم ولكن ينظر الى قلوبكم واما عالمكم وفي الصحيحين عن أبي واقد الليثي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قاعدا في أصحابه اذ جاء ثلاثة نفر فأمر رجل (٦٨) فوجد فرجة في الحلقة فجلس وأما رجل فجلس يعني خلفهم وأما

رجل فانطلق فقال النبي صلى الله عليه وسلم ألا أخبركم عن هؤلاء النفر أما الرجل الذي جلس في الحلقة فرجل أوى الى الله فأواه الله وأما الرجل الذي جلس خلف الحلقة فاستصفا فاستجاب الله منته وأما الرجل الذي انطلق فأعرض فأعرض الله عنه وعن سلمان الفارسي موقوفا ومر فوطا قال إن الله يستحي أن يبسط العبد يديه اليه يسأله ثم ما خبير في ردهما صفرا حائنين وفي الصحيح عنه فيما يروى عن ربه تبارك وتعالى لا تزال عدي يتقرب الي بالثواب حتى أحبه فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبسط بها ورجله التي عشي بها فحي يسمع ويبصر ويبسط ويبصر ولئن استعذلي بأعذنه وما ترددت في شيء أنا فاعله تردى عن قبض نفس عبدي المؤمن يكره الموت وأكره مساءته ولا اله منه وفي الصحيح عن عبد الله بن النضر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه فقالت عائشة أن الله كره الموت قال ليس ذلك ولكن المؤمن إذا حضره الموت بشر برضوان الله وكرامته وإذا بشر بذلك أحب لقاء الله وأحب الله لقاءه وإن الكافر إذا حضره الموت بشر بعذاب الله وسخطه فكره لقاءه الله وكره الله لقاءه وفي الصحيحين

بمحصل له حال الاجتماع الا من غيرهما مع أن هذا لا يعرف له وجود بل المعروف أن يكون لكل منهما حال الانفرد قدرة فكل عند الاجتماع وأيضاً فالمشتركان حال الفعل في المفعول لا بد أن يتصرف كل منهما مع الآخر لا يكون الشيء الواحد بعينه مشتركا فيه بحيث يكون هذا فعله والآخر فعله فإن هذا اجتماع كما تقدم فلو كان بيان لكان متعلق كل منهما بهما من غير أن يخلق الآخر كما قال تعالى إذا ذهب كل الى مما خلق ولعل بعضهم على بعض فذكر سبحانه وجوب امتياز المذمومين ووجوب فخر أحدهما بالآخر كما تقدم بقرينه وكلاهما مجتمع فهذه الطرق ومثاله ما تبيينها أئمة النظر وتوحيد الربوبية وهي طرق صحيحة عقلية لم يتهدؤوا للمتناهون الى معرفة توجيها وتفرها ثم أولئك المتقدمين من المتكلمين ظنوا أنها طرق القرآن وليس الامر كذلك بل القرآن قرر فيه توحيد الالهة المتضمن لتوحيد الربوبية وقرره أكمل من ذلك واعتبر ذلك بقوله تعالى ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من الاله إذ ذهب كل الى مما خلق ولعل بعضهم على بعض فهذه الآية ذكر فيها برهانين يقيمين على امتناع أن يكون مع الله آخر بقوله إذا ذهب كل الى مما خلق ولعل بعضهم على بعض وقد عرف أنه لم يذهب كل الى مما خلق ولعل بعضهم على بعض وترك هذا لعل المتأملين به فكان ذكره نطو بلا فائدة * وهذه طريقة القرآن وطريقة الكلام الفصيح البليغ بل طريقة عامة الناس في الخطاب يذكرون المقدمة التي تحتاج الى بيان وتركون ما يحتاج الى بيان مثل أن يقال لقم إن كل مسكر حرام فيقال لا به صرح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال كل مسكر خمر وكل خمر حرام وقد علم أن قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حجة يجب اتباعها ولا يحتاج أن يذكر هذا ومثل هذا قوله تعالى لو كان فيما آلهة الاثنت عشر لفسدت أئمة أي وما فسدنا فليس فيها الاله والله وهذا لا يحتاج الى بيان بالخطاب فان المقصود من الخطاب البيان وبين البين قد يكون من نوع الحق وبين الدليل قد يكون محتاجا الى مقدمة وقد يكون محتاجا الى مقدمتين وإلى ثلاث وأكثر فيذكر المستدل ما يحتاج الى بيان وأما ما يقوله المنطقيون من أن كل دليل نظري فلا بد فيه من مقدمتين لا يحتاج الى أكثر ولا يجوز أن يقال وإذا كفي بواحدة قالوا حذف الأخرى وبعبارة قياس الضمير وإن ذكر ثلاثاً وأربعاً قالوا هذه قياسات لا قياس واحد فهذا مجرد وضع ودعوى لا يستند الى أصل عقلي ولا عادة عامة وقد بسطنا الكلام في هذا في موضع الكلام على المنطق وغيره والله أعلم فقال سبحانه إذا ذهب كل الى مما خلق ولعل بعضهم على بعض وهذا اللازم منتف فانتفى المألوم وهو نبوت الله مع الله وبين التلازم أنه إذا كان معه الله استنع أن يكون مستقلاً بخلق العالم مع أن الله تعالى مستقل بخلق العالم كما تقدم وإن فساد هذا معلوم بالضرورة لكل عاقل وإن هذا جاعل بين التضيق وامتنع أيضاً أن يكون مساكراً لا آخره ما والله لا أن ذلك يستلزم حزم كل منهما والعاجل لا يفعل شيئاً فلا يكون بالواله إلا أن أحدهما لا يمكن قادراً إلا بالاعانة لا حزم بجزء حال الانفرد أو امتنع أن يكون قادراً حال الاجتماع لا رذلة دور قبل فإلهذا لا يكون قادراً حتى يجعله الآخر قادراً وأحق بعينه الآخر وذلك لا يجعله قادراً ولا بعينه حتى يكون هو قادراً وهو لا يكون قادراً حتى يجعله ذلك أو بعينه فامتنع إذا كان كل منهما محتاجاً الى اعانة الآخر في الفعل أن يكون أحدهما قادراً فامتنع أن يكون لكل واحد منهما

عن البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال انظر الى أصحابي المؤمنين ولا يبغضهم الا منافق من أحبهم أحب الله حال ومن أبغضهم أبغض الله وفي الصحيحين عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الله تبارك وتعالى يقول لا اله الا الجنة باهل

الجنة فيقولون ليسك وسعدك فيقول هل رضىتم فيقولون وما لنا لا نرضى وقد أعطينا ما لم نعط أحد من خلقك فيقول عز وجل أنا
أعطيكم أفضل من ذلك قالوا يا رب وأي شيء أفضل من ذلك قال (٦٩) أحل عليكم رضوانى فلا يحط عليكم بعدد ما بدأ

وفي الصحيحين عن أنس قال أنزل
عائشاً من كل من المشو خ باعوا
قومنا أن يقد لقبان بنافى عن
وأرضنا وفي حديث عرو بن مالك
الرواسي قال أتيت النبي صلى الله
عليه وسلم فقلت يا رسول الله ارض
عنى فأعرض عنى ثلثاً قال قلت
يا رسول الله ان الرب يسرى
فرضى فأرض عنى فرضى عنى وفى
الصحيحين عن ابن مسعود قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من حلف على عين صبر لم يقطع بها
مال امرئ مسلم وهو بها فاجزى
الله وهو عليه غضبان وفى الصحيحين
عن أبي هريرة عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال أشد غضب الله على
قوم فعملوا رسول الله صلى الله عليه
وسلم وهو حينئذ بشير إلى رابعيته
وقال أشد غضب الله على رجل
يقتله رسول الله صلى الله عليه وسلم
فى سبيل الله وفى صحيح مسلم عن
حذيفة بن أسيد عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال إذا امر بالظنفة نثنان
وأن يعصن لسله نعت الله ملكا
فصنوا وخلق الله سمعها وبصرها
وجلسها وخلقها وعظامها ثم قال
يا ربك كرا وأنتى فيقضى ربك
ما شاء ويكتب الملك ثم يقول يا رب
أجله فيقول ربك ما شاء ويكتب
الملك فيقول يا رب رقه فمضى
ربك ما شاء ويكتب الملك ثم يخرج
الملك الصحفة في يده فلا يزيد على
أمر ولا ينقص وفى الصحيحين عن
عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم

حال الانفراد وحال الاجتماع فعل فتعين أن يكون كل واحد منهما قادراً عند الانفراد فلا بد إذا
فرض معه أنه أن يكون كل منهما قادراً عند انفراده وإذا كان كذلك ففعل أحدهما كان
مستازماً للفعل الآخر كأن لا يفضل شىء على الفعل الآخر فيه شيئاً لم أن لا يكون أحدهما قادراً
على الانفراد ودعا احتياجهما إلى أصل الفعل إلى التعاون وذلك بمنع الضرورة فلا بد أن يمكن
أحدهما أن يفعل فعلاً لا يشركه الآخر فيه ويحدث فيكون مفعول هذا متميزاً عن مفعول هذا
ومفعول هذا متميزاً عن مفعول هذا فيخلق هذا بمخلوقاته وهذا بمخلوقاته فتبين
أنه لو كان معه الله ذهب كل ما خلقه وهذا ليس واقع فانه ليس في العالم شىء الا وهو مرتبط
بغيره من أجزاء العالم كما تقدم التنبيه عليه ولهذا إذا فعل المتعاونان شيئاً كان فعل كل منهما الذى
يقوم به متميزاً عن فعل الآخر وأما ما يحدث عنه في الخارج فلا يمكن أحدهما أن يستقل بشىء
منفصل عنه بل لا بد له فيه من معاون عندهم يقول إن فعل العبد ينقسم إلى مباشر وغير مباشر
وأما من يقول إن فعله لا يخرج عن محل قدرته فليس له مفعول منفصل ثم إذا انحط مفعول
هذا بمفعول هذا كان كل منهما مقترناً إلى الآخر حال الاجتماع ولكل منهما قدرة مختصة به حال
الانفراد وحال الاجتماع يمكنه أن يفعل بهما فعلاً منفرداً به عن الآخر متميزاً عن الآخر فلا بد
أن يكون لكل منهما فعل مختص به متميز عن فعل الآخر فلا يتصور إلهان حتى يكون مفعول هذا
متميزاً عن مفعول ذلك فيذهب كل ما يخلق والارزمتف فانتفى الملزوم (وأما البرهان
الثانى) وهو قوله ولعل بعضهم على بعض فانهما مجتمع أن يكونا متساويين فى القدرة لانهما إذا كانا
متساويين فى القدرة كان مفعول كل منهما متميزاً عن مفعول الآخر وهو باطل لانهما إذا كانا
متساويين فى القدرة لم يفرق لاشأ لحال الاتفاق ولا حال الاختلاف سواء كان الاتفاق لازم لهما
أو كان الاختلاف هو لازم أو جازا الاتفاق وجازا الاختلاف لانه إذا قدر أن الاتفاق لازم لهما
فلان أحدهما لا يريد ولا يفعل حتى يريد الآخر ويفعل وليس تقدم أحدهما على من تقدم الآخر
لتساوئهما فيلزم أن لا يفعل واحد منهما وإذا قدر أن ارادته هذا وفعله مقارن لارادة الآخر
وفعله فالقدرة برأيه لا يمكنه أن يريد ويفعل الامع الآخر فتكون ارادته وفعله مشروطة بارادة
الآخر وفعله فيكون بدون ذلك عاجزاً عن الارادة والفعل فيكون كل منهما عاجزاً حال الانفراد
و يمتنع مع ذلك أن يصيرا قادرين حال الاجتماع كما تقدم وإذا كان الاختلاف لازماً لهما
امتنع مع تساوىهما أن يفعل لاشأ لانهما لا يمتنع هذا لتكافؤ القدرتين فلا يفعلان
شأ وأيضاً فإن امتناع أحدهما لمشروط بمتنع الآخر فلا يكون هذا ممنوعاً حتى يمنع ذلك
ولا يكون ذلك ممنوعاً حتى يمنع هذا فيلزم أن يكون كل منهما عاجزاً عما هو قادر عليه لانهما لا يمتنع
قدرة كل منهما حال التسامع انما هي بقدرته الآخر فلا كانت قدرة هذا لا تزول حتى لا يملك القدرة
ذلك وقدرة ذلك لا تزول حتى لا يملك القدرة هذا فلا تزول واحدة من القدرتين فيكونان قادرين
وكونهما قادرين على الفعل مطبقين في حال كون كل منهما ممنوعاً بالآخر عن الفعل عاجزاً
عنه فمتنع الآخر محال لان ذلك كاجتماع بين النقيضين وأما إذا قدر أن اتفاقهما ممكن
اختلافهما فإن تخصيص الاتفاق بدون الاختلاف وتخصيص الاختلاف بدون الاتفاق
يحتاج إلى من يرجع أحدهما على الآخر ولا مرجع الا هما وترجع أحدهما بدون الآخر محال

كان يقول في عبودته أعوذ برضائه من مضطرب يعا فأنك من عفو بتل وأعوذ بك من لا أحصى نساء عليك أنت كأتيت على نفسك
وفى حديث آخر أعوذ بك من الله التامة من غضبه وعقابه وشر عباده وفى الصحيحين عن أنس فى حديث الشفاعة عن النبي صلى الله

عليه وسلم قال فانذارا بتربى وقتله ساجدا فهدى الله ما شاء الله ان يدعى ثم يقول يا محمد ارفع رأسك لنعطه واشفع تشفع وذكرك مثل هذه ثلاث مرات وفي الصحيحين عن أبي هريرة (٧٠) قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل

وملائكة بالنهار ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر ثم يعرج اليه الذين باؤوا فيكم فيسألهم وهو اعلم بهم كيف تركتكم عبادي قالوا تركناهم وهم يصلون وأتيناهم وهم يصلون وفي الصحيحين أيضا عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله ملائكة فضلا عن كتاب الناس يسلمون في الارض فانذا وحده واقوما يذكرون الله تنادوا هلوا الى حاجتكم قال فيحيون حتى يحفون بهم ثم الى السماء الدنيا قال فيقول الله عز وجل اى شئ تركتكم عبادي يصنعون قال فيقولون تركناهم بحمدك وبسبحتك وبمدينتك قال فيقول هل راى فيقولون لا قال فيقول كف لوراى في قال فيقولون لا وكفى أشد عجزا وأشد كرا قال فيقول فائى شئ يطلبون قال يطلبون الجنة قال فيقول وهل راوها فيقولون لا قال فيقول كف لوراى وها قال فيقولون لوراى وكفى أشد عجزا وأشد طلبا قال فيقول من اى شئ يتعدون قال فيقولون يتعدون من النار قال فيقول وهل راوها قال فيقولون لا قال فيقول فكيف لوراى وها قال فيقولون لا راوها وكفى أشد عجزا وأشد منه اربا قال فيقول اى أشهدكم ائى قد عجزت لهم قال فيقولون ان قيم قلنا الخطا بهم ائى جاء في حاجتنا قال فيقول هم القوم لا ينشئ

وترجع احدى هاتين الاخرى وانفاق فيقتصر تخصيصه الى مخرج آخر فليكن التسلسل في العمل وهو متع انفاق العقلاء وأيضا فانفاقهما في نفسه متع واختلافهما في نفسه متع سواء قدر لازما ولم يقدر لانهما اذا انفقا لم يكن احدهما حال الاتفاق ان يفعل الا بفعل الآخر فكون كل منهما عند الاتفاق عاجزا عن فعل شئ يستقل به واذا كان كل منهما عند الاتفاق عاجزا عن فعل شئ يستقل به كان عاجزا عند الانفراد ومن كان عاجزا عند الانفراد عن كل شئ كان عاجزا ايضا عند الاجتماع والناس المتشاركون كل منهم لابد ان يفرد عن الآخر بفعل حال الاشتراك فان الحركة التي يضلها احدهما يستقل بها دون الآخر حال الانفراد ان يؤثر اثر ادون الآخر فيفتح اتفاق اثنين كل منهما عاجز عند الانفراد في مخلوق او خالق نسوا كان الاتفاق لازما وبمكنا وان قدر في المخلوقين انهما لا يكونان قادرين على الاعند الاجتماع فذلك لان هناك ثالثا غيرهما يجعل لهما قوة عند الاجتماع وهما متع ان يكون الخالق القديم الواجب بنفسه فوقه من يجعله قادرا فيفتح ان يكون فوقه من يجعل لهما قوة عند الاجتماع دون الانفراد وان كل ماسواهما مخلوق فيفتح ان يجعل الخالق قادرا وأما امتناع اختلافهما وان لم يكن لازما فهو أظهر فانه عند الاختلاف يحصل التباعد وهذه المعاني كيفما عبرت عنها بنحو هاتين المعاني موصوفة متع وجود اثنين متفقين واختلافين الا ان يكون كل منهما قادرا عند انفراده واذا كان كل منهما قادرا عند انفراده وكان لكل منهما فعل ومفعول يختص به منفردا عن الآخر لا يكونان متفقين في كل فعل وكل مفعول ولا يمكن ان يتفقوا في شئ واحد أصلا لان ذلك الفعل الحادث لا يكون ما يقوم باحدهما نفس ما يقوم به الآخر فان هذا امتنع لذاته والمخلوق المنفصل لا يكون نفس اثره اذ فيه هو نفس اثره لا يخرجه بل لا بد من اثرين وان كان احدهما شرطى الآخر كان كل منهما منفردا الى الآخر فلا يكون قادرا عند الانفراد وان لم يكن كذلك كان مفعول هذا ليس هو مفعول الآخر ولا ملازمه فلا يكون هناك اتفاق في مفعول واحد أصلا وهذا من جنس ما تقدم من ذهب الى انما خلق لكن الذي يختص به هذا ان الشئين الذين يشترط في كل واحد منهما ان يكون مع الآخر لابد ان يكون لهما ثالث غيرهما كما في الاجر من المعلم والحقين الراغبين الى النصوص والمشاورين الراغبين الى أمرين جبا اجتماعهما فلا بد ان يكون بين المتشاركين ثالث يجمعهما وأما الخلقان فلا شئ فوقهما ولو قيل انهما بفعلان ماهو الصلحة واغبر ذلك فكل هذه المحدثات تابعة لهما وعنهما ولا يكون شئ الا بعلمهما وقدرتهما (١) بخلاف المخلوق الذي يحدث أمورا بدونه فباعتقاده على ماهو الصلحة واذا قيل العلماء ماسيكون فالعلم بالحادث تابع للعالم بالحادث والحادث والارادة تابع لهما وأما الخلقان فانه لابد ان تكون ارادة كل منهما من لوازم نفسه او تكون نفسه مستقلة بآرادته وحينئذ لا تكون ارادته موقوفة على شرط ارادة غيره فانها اذا توقفت على ذلك لم يكن مستقلا بالارادة ولا كانت من لوازم نفسه لانه اذا كانت هذا الامر يدوبفعل الامع (١) قوله بخلاف المخلوق الذي يحدث الى قوله وأما الخلقان هذه العبارة هكذا بالاصل ولا تخلو من تحريف وسقط فخرهما من أصل صحيح اه مصححه

ارادة
فقد أحببت فلانا فاجبه قال فيجيبه بيل ثم ينادى في السماء ان الله يحب فلانا فاجبه وفيه ما أهل السماء ثم يوضع له المقيول في الارض

وقال في الغضب من ذلك وفي الصبحين عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقول الله تعالى أنا عند ظن عبدي بي وأنا معه حين يذكرني فان ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي وان ذكرني في ملاذ ذكرته في (٧١) ملاخيرهم ومن اقرب اليه شبرا اقترب اليه ذراعا وان اقترب اليه ذراعا اقترب اليه باعا وان اتاني عبدي اثني هرة وفي صبح مسلم عن أبي هريرة وأبي سعيد أنهما ما دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال ما جلس قوم بدكروا الله الا حقت بهم الملائكة وغشيتهم الرحمة وذكرهم الله فين عنده وفي الصبحين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أن رجلا أصاب ذنبا فقال رب ان قد أصبت ذنبا فاغفر لي فقال له علم عبدى أن له رب يغفر الذنوب ياخذ به قد غفرت لعبدى ثم مكث ما شاء الله ثم أذنب ذنبا آخر فقال أى رب ان قد أذنب ذنبا فاغفر لى فقال له علم عبدى أن له رب يغفر الذنوب ياخذ بالذنوب قد غفرت لعبدى فلما فصل ما شاء وفي الصبحين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقبض الله الارض ويطوى السماء يمسكها ثم يقول أنا الملك أنا ملوك الارض وفي الصبحين عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال ما منكم احد الا سيكلمه ربه ليس ينسوه ينسوه بحجاب ولا ربحان فينظر أعين مشه فلا يرى الا شيئا قدّمه وينظر أنفاهم منه فلا يرى الا شيئا قدّمه وينظر أمامه فيستقبله النار في استعاض منكم أن يبقى النار ولا يبق عرفة فليقل فان لم يجد فكلمة طيبة وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث الرؤية

ارادة الآخر وقوله كانت ارادة كل منهما وقوله جزءا من مقتضى يكون الآخر مبادا فعلا وهذا دور في جزء العلة والدور في جزء المقتضى مجتمع كالدور في نفس المقتضى وانما يجوز في المتضامين كالأدوية والنبوة وكل متلازمين لان مقتضى التام لهما غيرهما فلو كانت الارادتان والفعلان متلازمين لكان مقتضى التام لهما غير هذا وغير هذا وذلك مجتمع لاذني فوقهما بجمعهما كذلك فان لم يكن أن لا يكون كل واحد منهما مبادا ولا فعلا وهذه كلها أمور معقولة بحقيقة مبرهنة كلما تصورهما المتصور تصورهما معهما وهي مبسوبة في غير هذا الموضع فحين أنه لو قدر الهمان وكانا متكافئين في القدرة لم يفعل شيئا للاحال الاتفاق ولا حال الاختلاف فلا بد حينئذ اذا قدر الهمان أن يكون أحدهما أقدر من الآخر والأقدر على من دونه في القدرة بالضرورة فلو كان ثم آلهة لوجب علو بعضهم على بعض ولم يكن المستقل بالفعل الا العالى وحده فان الشاى المشهور ان كان محتاجا في فعله الى اعانة الاول كان عاجزا بدون الاعانة وكانت قدرته من غيره وما كان هكذا لم يكن الهان نفسه والله تعالى لم يجعل الهان محتاجة فاستمع أن يكون المقهور والهيا وان كان المقهور مستقلا بفعل بدون الاعانة من العالى لم يكن للعالى اذا أنعته معهما مستقل به فيكون العالى عاجزا عن منع المقهور فلا يكون عاليا وقد فرض أنه حال هذا خلف وهذا جاعل بين التقيض فحينئذ مع علو بعضهم على بعض لا يكون الغالب الهالوجه بل يمنع أن يكون الهيا مع اعانة الآخر وحينئذ أن يكون الهيا مغفورا غاشعا عن الآخر الذي عن غير ما يقدر أن يعاو غير عليه ومضى قدر عليه كان فقيرا اليه محتاجا الى امتناع من علو عليه وانكافاه عن ذلك العلو ومن غلبه غيره لا يكون عزرا متعاضدا مع نفسه فكيف يدفع عن غيره والعرب يقول عز يعز بالفتح اذا قوى وصب وعز بالكسر اذا امتنع وعز دمر بالضم اذا غلب فاذا قويت الحركة قوى المعنى والضم أقوى من الكسر والكسر أقوى من الفتح فاذا كان مغلوبا لم يكن متعاضدا واذا لم يكن متعاضدا لم يكن قويا بطريق الاولى ومن لا يكون قويا لم يكن ربا فعلا فحينئذ لو كان معه الهة لعلا بعضهم على بعض كآتين أنه كان يذهب كل اله بما خلق وهذا بعض تقرير البرهانين المذكورين في القرآن وما يوضح ذلك أنك لا تجد في الوجود شريك متكافئ ان لم يكن فوقهما ثالث يرجعان اليه فاذا قدر ملكان متكافئان في الملك لم يرجع أحدهما الى الآخر ولا ثالث لهما يرجعان اليه كان ذلك متعاضدا بل اذا قدر ما لفعلا لقدروا واحدة متكافئان في العمل لا يرجع أحدهما الى الآخر ولا فوقهما ثالث يرجعان اليه لم يكن ذلك وكذلك البائبان اذ اروا واحدة وكذلك الغارسان لشجرة واحدة وكذلك كل أمر لمأمر واحد كالطبيين والمفتين وكذلك الخد اطان اثوب واحد فلا يتصور في جميع هذه المشاركات اتفاق اثنين إلا أن يكون أحدهما فوق الآخر أو يكون لهما ثالث فوقهما وذلك لا فعل كل واحد منهما اذا كان مشروطا بفعل الآخر لم يرد هذا ولم يأمر ولم يفعل حتى يرد هذا وأمر ويفعل والآخر كذلك فلا يرد واحد منهما ولا يأمر ولا يفعل فلا يفعل شيئا فاستدرك اثنين متكافئين ليس فوقهما ثالث مجتمع واذا استدرك شريكان شركة عثان كان ما يفعلانه من الافعال راجعا الى الله عز الذى فوقهما أو راجعا الى قول أو عمل الخيرة بالتجارة التي اشتركا فيها فعملها أن يدبر ذلك فان تنازعنا فاصل بينهما الشارع أو عمل الخيرة الذين عليهما أن يرجع اليهم وعلى ذلك تشاركا وتشارطا وأما ان لم يرجعوا الى ثالث لم يكن

قال فيه فليقل العبد فيقول أى فل ألم أكرمك وأسودك وأزوجهك وأسخر لك الخليل والابن وأذكرك ترأس وتربع فيقول بلى يارب قال فيقول أفنلتني أنك ملاقي فيقول لا فيقول أى فل أسأله كناية عنى ثم يلقى الثاني فيقول أى فل فذكر كرميل ما قبل الاول وبقي الثالث

فيقول أنت بل وكنا بل برسولك وصلت وصمت وتصدقت وبقى بغيرنا استطاع قال فيقول فهنا اذن قال ثم يقال ألا سمعتم شاهدنا عليكم فيمكر في نفسه من الذي شهد عليه (٧٣) فيجتم على فيه ويقال لقد هذا النطق فتتطرق لخصه ولوجه وعظامه وتعلمه

ما كان ذلك ليعذر من نفسه والله المنافي وذكر الخلدوت وفي صحيح مسلم عن أنس قال كدع رسول الله صلى الله عليه وسلم فضحك قال هل تدرن من أفضلك قال قلنا الله ورسوله أعلم قال من مخاطبة العبد ربه يقول يارب ألبجبري من الظلم قل يقول بسبي قال فيقول فاني لأجبرني نفسي الاشاعدا متى قال فيقول كفي بنفسك عيليك شهيدا وبالكرام الكاتين شهودا قال فيجتم على فيه ويقال لا ركه انطق فتنطق باعسا قال ثم يخلى بينه وبين الكلام قال فيقول بعدا لكن وصيضا فتعكن كنت أناض وفي الصحيحين عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقول الله لاهون أهل النار عذابي يوم القيامة لو كان لك ما على الأرض من شيء أ كنت فتدعي به فيقول نعم فيقول له قد أردت منك ما هو أهون من هذا وأنت في صلب آدم أن لا تسرك لي فأبى إلا أن تسرك وفي الصحيحين عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يدنو أحدكم من ربه حتى يضع كفه عليه فيقول عمت كذا وكذا فيقول نعم يارب فقرر ثم يقول قد سترتها عليك في الدنيا وأنا أغفرها لك اليوم قال ثم يعطى كتاب حسنة وهو قوله هاتم اقرأ كتابه وأما الكفار والمنافقون فينادون هؤلاء الذين كذبوا على ربهم ألا لعنة الله على الظالمين وفي صحيح مسلم وغيره

أحدهما تابعا للآخر فجمع هذا إلى هذا آثاره وهذا إلى هذا آثاره كالمتعارفين وحيد فكل واحد منهما حال رجوع الآخر إليه هو الأصل والآخر فرع ولهذا وجب نصب الأمانة في أقصر مدة وأقل اجتماع كقوله النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يحل لشاة أن لا يكونوا في سفر حتى يؤمروا أحدهم ورواه الإمام أحمد فان الرأس ضر وري في الاجتماع فلا بد للناس من رأس وإذا لم يكن لهم رأس امتنع الاجتماع فإذا كان لهم رأس متكافئان يشتركان في رئاسة جماعة بطل الاجتماع وهذا مما هو مستقر في فطر الناس كلهم فإذا كان ولادة الأمر اثنين فلا بد أن يتناوبا في الأمر بحيث يطعم هذا لهذا آثاره وهذا لهذا آثاره كما يوجد في أعوان الملوك ووزرائهم إذا بدأ أحدهما الأمر الآخر فانه لم يتفكر رجوع الأمر إلى من فوقهما ولا إلى الآخر الواحد لا يصدر عن اثنين معا إلا أن يكونا تابعين فيسه لثالث فالمتابع حاصل بين الأصلين المتكافئين سواء اتفاقهما واختلافهما ولكن المتابع مع الاختلاف أظهر وكذلك هامة متابعان مع الاتفاق فأن أحدهما لا يمكن أن يفعل حتى يفعل الآخر وليس لهما ثالث يجرهما إلى الفعل وليس تقدم أحدهما أو إلى من تقدم الآخر وقوع الفعل منهما مع كون فعل كل منهما لا بد من قدره وهو لا يقدر إلا بالآخر فاجتمع فان هذا لا يقدر حتى يعينه الآخر وهذا لا يقدر حتى يعينه الآخر فتكون اعانة كل منهما سابقة مسبقة فأن كان لا اعانة لهذا لا يقدره ولا قدرته إلا بعانة ذلك ولا اعانة لذلك لا يقدره ولا قدرته إلا بعانة هذا فتكون اعانة هذا موقوفة على قدرته الموقوفة على اعانة ذلك الموقوفة على قدرته هذا فتكون قبل قبل نفسه وعلة علة نفسه فتبين امتناع اجتماع بين متوافقين ومتخالفين وأنه إذا فرض مع الله الهزم أن يذهب كل الله بما خلق وأن يعلو بعضهم على بعض وأحد البرهان ليس منبغى الآخر بل كل منهما مستقل وكل منهما لا زرع في تقديره الآخر ليس اللازم أحدهما فانه لما امتنع الاشتراك في فعل واحد ومفعول واحد على سبيل الاستقلال وعلى سبيل التعاون لم أن يذهب كل الله بما خلق ولما امتنع اجتماع بين متكافئين لم عاوى بعضهم على بعض وكل منهما مستغ لان المخالقات مرتب بعضها ببعض ولان المقهور ليس قدرته من نفسه بل من غيره فيكون مرورا بالاربا والمشركون كما يقولون بهذا التوحيد الذي في خالقين لم يكن مشركو العرب تنازع فيه ولهذا قال الله لهم أفن يخلق كني لا يخلق أفلا تذكرون فكانوا يعرفون أن آلهتهم لا يخلق ولهذا ذكر الله تعالى هذا القدر برع دقوله قل لئن ارض من فيها ان كنتم تعملون سيقولون لله قل أفلا تذكرون قل من رب السموات السبع ورب العرش العظيم سيقولون لله قل أفلا تتقون قل من سيدم ملكوت كل شيء وهو يجبر ولا يجار عليه ان كنتم تعملون سيقولون لله قل فاني أستمعون بل آتيناها بالحق وانهم لكاذبون ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من الله اذ ذهب كل الله بما خلق ولعل بعضهم على بعض سبحانه الله عاصفون عالم الغيب والشهادة فتعالى عما يشركون ولم يكن اشرا كههم انهم جعلوا لهم خالقين بل أن جعلوا لهم وسائط في العبادة فأتخذوهم شفعا وقالوا انما نعبدهم ليقربوا إلى الله فاني كما قال تعالى ويعبدون من دون الله ما لا ينفعهم ولا يضرهم ولا يغفهم ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله قل أتنبؤن الله بما لا يعلم في السموات ولا في الأرض سبحانه وتعالى عما يشركون فالذين أتبنوا فاعلا مستغلا غير الله

عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يقول الله يوم القيامة يا ابن آدم مضت فلم تعدني فيقول يارب كافلك كيف أعودك وأنت رب العالمين فيقول أ ما علمت أن عبادي فلا مضض فلم تعده أ ما علمت أنك لو عدته لو جئتني عند عهده ويقول يا ابن آدم

امسكتك فلم تسقى فيقول أمعرب وكيف أسقيك وأنت رب العالمين فيقول تبارك وتعالى أما علمت أن عدي فلانا استسقاءه فاستسقه
أما علمت أنك لو سقيته لو جئت ذلك عندى قال ويقول يابن (٧٣) آدم استسقتك فلم تعطني فيقول أي رب وكيف

أعطيت وأنت رب العالمين فيقول
أما علمت أن عدي فلانا استسقتك
فلم تعطه أما أنك لو أعطته لو جئت
ذلك عندى وفي الصبحين عن أبي
سعيد الخدرى رضى الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
إن الله يقول بأهل الجنة فيقولون
ليس ربنا سعد بن ولخير في يدك
فيقول هل رضىتم فيقولون ربنا ما
لنا الأرض وقد أعطتنا ما لم تعط
أحد من خلقك فيقول ألا
أعطيتكم أفضل من ذلك فيقولون
بارب وأى شئ أفضل من ذلك قال
أحل عليكم رضائى فلا أسخط
عليكم بعد أبد وهذا فيه ذكر
الحطابة والرضوان جميعا وفي
الصحيحين عن عبد الله بن مسعود
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
آخر أهل الجنة دخول الجنة وآخر
أهل النار خروج من النار رجل
يخرج حيا فيقول له رب أدخل
الجنة فيقول إن الجنة ملائ
فيقول له ذلك ثلاث مرات كل ذلك
بعيد الجنة ملائ فيقول إنك
مثل الدنيا عشر مرات وفي
الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة
لا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم
القائمة ولهم عذاب أليم رجل
حلف على عين عيال مال امرء مسلم
فاقطعه ورجل حلف على عين بعد
العصر أنه أعطى بسلمة أكرما
أعطى وهو كاذب ورجل منع فضل
ما يقول الله اليوم امتنعك من فضلى

كذلك أوالا دمين وجعلوا هذه الحركات الحادثة ليست مخلوقة لله فهم من الشرك والتعطيل
ماليس في مشركي العرب فان مشركي العرب كانوا يقولون بالقدر وأن الله وحده خالق كل شئ
ولهذا قال في الآية الأخرى قل لو كان مع آلهة ما يقولون إذا ابتغوا الذى العرش سبيلا كما
قال في الآية الأخرى قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يكون كشف الضمير عنكم ولا تخو بلا
أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمة ويخافون عذابه إن
عذاب ربك كان محذورا فحين أن ما يدعى من دونه من الملائكة والانباء وغيرهم ينبغي به
الوسيلة إلى الله والتقرب إليه وذلك لأنه هو الاله المعبود الحق الذى كل ما سواهم معتق اليه من
جهة أنه ربه ليس له شئ إلا منه ومن جهته وأن الاله لا ينبغي لأرادته دونه فلم يكن هو المعبود
لفساد العالم إذ لو كانت الإرادات ليست له مرادة لذاته والمراد ما لنفسه وأما غيره لا بد أن يكون
ذلك الغير مراد احق ينتهى الأمر إلى مراد نفسه فكأنه يمنع التسلسل في العلل الفاعلية
يمنع التسلسل في العلل الغائية وقد يظن أنه بهذا الطريق أثبت قدام الفلاسفة أرسطو
وأتباعه الاله لكنهم أثبتوه لكونه عليه غاية فقط لكن أولئك جعلوا علة ثانية بمعنى التشبيه
به كما يقول الفلاسفة هو التشبيه بالاله على قدر الطاق لم يجعلوا معبودا محجوبا بالذات كما جاءت
الرسائل بذلك ولهذا كان من تعدد وتوصف على طريقهم من المتأخرين يقولون في دعوى الربوبية
والالهية وهم في نوع من الفرعية بل قد يعظم بعضهم فروعون وفضلونه على موسى كما يوجد
ذلك في كلام طائفة منهم والواجب أنبات الأمرين أنه سبحانه رب كل شئ والله كل شئ فإذا كانت
الحركات الإرادية لا تقوم بالأمر لذاته وبذلك يقصد ولا يجوز أن يكون مراد الذات اله الله تعالى
كما لا يكون موجودا بذاته لله الله تعالى فلم يكن لو كان فيها آلهة إلا الله ففسد تأهذه الآية فيها
بيان أن الاله الله وأنه لو كان فيها آلهة غير مفسدة تأتلك قال إنها الذهب كل الاله خلق
ووجه بيان لزوم الفساد فيما إذا قدر مدبران ما تقدم من أنه يمنع أن يكونا غير متكافئين لكون
المقهور ومرجوا بالارباب وإذا كانتا متكافئتين امتنع التدبير منهما الأعلى سبيل الاتفاق ولا على سبيل
الاختلاف فيفسد العالم بعدم التدبير لا على سبيل الاستقلال ولا على سبيل الاشتراك كما تقدم
وهذا من جهة امتناع الربوبية لغير الله ويلزم من امتناعها امتناع الالهية فان ما لا يفعل شيئا
لا يصلح أن يكون ربا بعددول بأمر الله أن يعبد ولهذا بين الله امتناع الالهية لغيره تارة ببيان أنه
ليس بخالق وتارة بأنه لم يأمر بذلك لنا كقوله تعالى قل أرأيتم ما تدعون من دون الله أولي ماذا
خلقوا من الأرض أم لهم شرك في السموات أنشئ بكتاب من قبل هذا أو نأرق من علم إن كنتم
صادقين وذلك بأن عبادة ما سوى الله تعالى قد يقال إن الله أذن فعل ما فيه من المنفعة فينبه سبحانه
أنه لم ينشره كما قال تعالى وإسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا أجعلنا من دون الرحمن آلهة
يعبدون وهذا ما سوي في موضع آخر المقصود ههنا في هذه الآية بيان امتناع الالهية من
جهة الفساد الناشئ عن عبادة ما سوى الله تعالى لأنه لا صلاح للخلق إلا بالمعبود المراد لذاته من
جهة غاية أفعالهم ونهاية حركاتهم وما سوى الله لا يصلح لو كان فيها معبود غير مفسد تأمن
هذه الجهة فانه سبحانه هو المعبود المحبوب لذاته كما أنه هو الرب الخالق بعينه وهذا معنى قول
النبي صلى الله عليه وسلم أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد

(١٠ - منهاج نافي) كما منع فضل ما لم تعلم بذلك وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة لا يكلمهم الله يوم
القائمة ولا ينظر إليهم ولا يزكهم ولهم عذاب أليم قال فقرأها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات فقال أبو زرعة وأبو خسر وأمن هم

يا رسول الله قال المسبيل والنمان والمفق سلعة بالخلف الكاذب وهذا الحديثان فيهما في التكليم والتطوع عن بعض الناس كما في القرآن مثل ذلك وأما في التكليم وحده (٧٤) ففي غير حديث وهذا الباب في الاحاديث كثير جدا

يتعذر استقصاؤه ولكن ننبأ بعضه على فوعه والاحاديث جاءت في هذا الباب كما جاءت الايات مع زيادة تفسير الحديث كما أن احاديث الاحكام تجي موافقة لكتاب الله مع تفسيرها فلهذا ومع ما فيهما من الزيادة التي لا تعارض القرآن فان الله سبحانه وتعالى أنزل على نبيه الكتاب والحكمة وأمر أنزل وأوحى نبيه أن يذكر ما ينزل في بيوتهم من آيات الله والحكمة واستن على المؤمنين بأن يعف عنهم رسولاً من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وقال النبي صلى الله عليه وسلم الاواني أوتيت الكتاب ومنه معه وفي رواية الا انه مثل القرآن أو أكثر فالحكمة التي أنزلها الله عليه مع القرآن وعليها لا منه فتناول ما تكلم به في الدين من غير القرآن من أنواع الخبر والامر فخره موافق لخبر الله وأمره موافق لامر الله فكأنه يأمر بما في الكتاب وعما هو تفسير ما في الكتاب وعما لم يذكر بعينه في الكتاب فهو أيضاً يخبر بما في الكتاب وعما لم يذكر بعينه في الكتاب فخامت أخباره في هذا الباب يذكر فيها أفعال الرب كتحفقه وروقه وعدله وإحسانه وإنيته ومعاقبته ويذكر فيها أنواع كلامه وتكليمه للأشياء وأنيته وغيرهم من عباد الله ويذكر فيها ما يذكر من رضا وسخطه وجهه وبغضه وفرحه

الاول شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل ولهذا قال الله تعالى في فاتحة الكتاب يا الله فبعدوا يا الله نستعين وقدم اسم الله على اسم الرب في أولها حيث قال الحمد لله رب العالمين فالعبود هو المقصود المطلوب المحبوب لذاته وهو الغاية والمعنى وهو البراري المبدع الخالق ومنه ابتداء كل شيء والغايات تحصل بالبداءيات يطلب الغايات فالإلهية هي الغاية وبها تتعلق حكمته وهو الذي يستحق أن يعبده ويحب ويحمد ويعبد وهو سبحانه يحمد نفسه وينفي على نفسه ويعبد نفسه ولا أحد آخر بذلك منه حامداً ومحمداً وهذه الأمور مبسوسة في غير هذا الموضع وقد تبين عباد كثر أنه من جعل عبادة الله كأعوان الملأ فهو من أعظم المشركين بالله (وأما الجواب عن احتجاجهم بقوله تعالى والله خلقكم وما تعلمون بأن المراد بذلك الاصنام فلا تنزه في أن المراد بذلك الاصنام فإن هذا هو أصح القولين وما عصى الذي ومن قال إنما مصدرية والمراد والله خلقكم وعلمكم فهو ضعيف فإن سياق الكلام أنما عبد على الاول لأنه قال أن تعبدون ما تخلقون والله خلقكم وعلمكم وما تعلمون أنكر عليهم عبادة المخلوق فلما نسب أن يذكر ما يتعلق بالمخلوق وأنه مخلوق لله والتقدير والله خلق العباد والمعبود ولأنه قال والله خلقكم وعلمكم لم يكن في هذا ما يقتضي ذمهم على الشرك بل قد يقال أنه إقامة عذر لهم وذلك لأن الواو في قوله والله خلقكم وما تعلمون والواو الحال والخال هتاشه الطرف وكلاهما تضمن معنى التعليل كما يقال أيدم فلان وهو رجل صالح وتبى إليه وهو محسن اليك فنقر بذلك ما هو بحمده ونبيه عما أنكره عليه وهو سبحانه ينكر عليهم عبادة ما تخلقون وذكر قوله والله خلقكم وما تعلمون منضمنا ما هو بحمد ذمهم على ذلك ونهيه عن ذلك كون الله تعالى خلقهم لمولاهم ولواؤهم والله خلقكم ولحكم الذي هو الكفر وغيره لم يكن في ذلك ما يناسب ذمهم ولم يكن في بيان خلق الله تعالى لأفعال عباد ما هو بحمد ذمهم على الشرك لكن يقال هذه الآية تدل على أن أعمال العباد مخلوقة لأنه قال والله خلقكم والذي تعلمون من الاصنام والاصنام كانوا يتخونها فلا تخلوا ما أن يكون المراد خلقه قبل الخلق والعمل وأقبل ذلك بعده فإن كان المراد ذكر كونها مخلوقة قبل ذلك لم يكن فيها حجة على أن المخلوق هو المعبود لكن المخلوق مالم يعمل ولم يفت وان كان المراد خلقها بهذا العمل والخلق في العلوم أن الخلق هو أثرهم وعلمهم وعند القدرة ان المتولد عن فعل العبد فلهذا لافعل الله فيكون هذا الخلق والتصوير فعملهم لافعل الله فإذا ثبت أن الله خلقها بما فيها من التصوير والخلق ثبت أنه خالق ما ولد من فعلهم والمتولد لازم لفعل المباشرة ومنزومه وخلق أحد المتلازمين يستلزم خلق الآخر فثبت أنه خالق أفعالهم القائمة بهم وخالق ما ولد عنها وخالق الاعيان التي قام بها التولد ولا يمكن أن يكون أحد المتلازمين عن الرب والاخر عن غيره فإنه يلزم افتقاره إلى غيره وأيضاً نفس حركاتهم تدخل في قوله تعالى والله خلقكم فان أعراضهم داخلية في معنى أسمائهم فلهذا تعالى خلق الانسان بجميع أعراضه وحركاته من أعراضه فقد تبين أنه خالق أعمالهم بقوله والله خلقكم وما ولد عنهم من الخلق والتصوير بقوله وما تعلمون فثبت أنه خالق هذا وهو المطلوب مع أن الآيات الدالة على خلق أعمال العباد كثيرة كما تقدم التنبيه عليها لكن خلقه المصنوعات

وضحه وغير ذلك من الأمور التي تدخل في هذا الباب والناس في هذا الباب ثلاثة أقسام الجهمة المحضة من المعتلة ومن وافقهم يحلون هذا كله مخلوقاً منفصلاً عن الله تعالى والكلاية ومن وافقهم يشنون ما يشنون من ذلك أما قد عباد بعينه

لازمالات الله واما مخلوقا منفصلا عنه وجوه واهل الحديث وطوائف من اهل الكلام يقولون بل هنا قسم ثالث قائم بذات الله متعلق بعشيته وقدرته كدلت عليه النصوص الكثيرة ثم بعض (٧٥) هؤلاء قد يجعلون نوع ذلك حادثا كما نقوله الكرامية

واما كذا اهل الحديث ومن وافقهم قائم - لا يعملون النوع حادثا بل قديما ويضرون بين حدوث النوع وحدوث الفرد من افراده كما يفرق جمهور العقلاء بين دوام النوع ودوام الواحد من اعضاءه فان نعم اهل الجنة يدوم نوعه ولا يدوم كل واحد واحد من الاعيان الفانية ومن الاعيان الحادثة مالا يفي بعد خدونه كل اروح الاكمنين فانها مبدعة كانت بعد ان لم تكن ومع هذا فهي باقية دائمة والافلاسة يقولون ذلك في دوام النوع دون اشخاصه لكن الدهرية منهم ظنوا ان حركات الافلاك من هذا الباب وانها قديمة النوع فاعتقدوا قديمها وليس لهم على ذلك دليل اصلا وعامة ما يتجوز به ابطال قول من لا يفرق بين حدوث النوع وحدوث الشخص ويقول انه يلزم من حدوث الاعيان حدوث نوعها ويقول ان ذلك كله حدث من غير تجديد امر حادث وهذا القول اذا بطل كان بطلانه اقوى في الحجة على الدهرية في افساد قولهم في محبة ما جاءه الكتاب والسنة كما تقدم بيانه وان لم يبطل بطل قولهم فالقول الصريح موافق للشرع متابع له كسب ما ذكر الامر وليس في صريح المعقول ما ينافي صريح المنقول وهو المطلوب ومن المعلوم ان اصل الاعيان تصديق الرسول

مثل الفلاش والابنية واللباس هو نظير خلق المخلوقات كقوله تعالى وآباهم انا خلقنا ذنابهم في الفلاش المشعرون وخلقنا لهم من مثله ما يركبون وقوله تعالى والله يجعل لكم مآلخ في ظلالا وجعل لكم من الجبال اكنافا فجعل لكم مسرابيل فتيكم الحر وسرابيل تقيكم باسكم كذلك يتم نعمته عليكم لعلكم تتقون (فصل قال الرافضي) وذهبت الاشاعة الى ان الله يرى العزم مع انه مجرد عن الجهات وقد قال الله تعالى لا تدركه الابصار وخالفوا الضرورة لان المصدر بالعين يكون مقابلا وفي حكمه وخالفوا جميع العقلاء في ذلك وذهبوا الى تجوز ان يكون بين ايدينا جبال شاهقة من الارض الى السماء مختلفة الالوان ولا نشاهدها واصوات هائلة لا نسمعها وعساكر مختلفة متحاربة با انواع الاسلحة بحيث تس اجسامنا ايجادهم ولا نشاهد صورهم ولا حركاتهم ولا نسمع اصواتهم الهائلة وان نشاهد جسمها اصغر الاجسام كالزرق المشرق ونحن في المغرب مع كثرة الحائل بيننا وبينها وهذا هو السفسطة (فقال) الكلام على هذامن وجوه (أحدها ان يقال) اما اثبات رؤية الله تعالى بالا بصر في الآخرة فهو قول سلف الامة وانما يجب اجماع المسلمين من اهل المذاهب الاربعية وغيرها وقد وثقت فيه الاحاديث عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عند علماء الحديث وجمهور الفاضلين بالرؤية يقولون يرى عيانا مواجهة كما هو المعروف بالفعل كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انكم سترون ربكم عز وجل يوم القيامة كما ترون الشمس لتضامون في رؤيته وفي لفظ كما ترون الشمس والقرصها وفي لفظ هل تضارون في رؤية الشمس يهوى السحاب دونها سحاب قالوا لا قال فهل تضارون في رؤية القمر يهوى السحب دونها سحاب قالوا لا قال فانكم ترون ربكم كما ترون الشمس والقمر واذا كان كذلك فنقصدير ان يكون بعض اهل السنة المشتبهين اخطوا في بعض احكامها لم يكن ذلك قدما في مذهب اهل السنة والجماعة فاننا لا ندعي العصمة لكل صنف منهم وانما ندعي انهم لا يتفقون على ضلالة وان كل مسألة اختلف فيها اهل السنة والجماعة والرافضة فالصواب فيها مع اهل السنة - وحيث نصيب الرافضة فلا بد ان وافقهم على الصواب بعض اهل السنة وليس للرافضة قول لا وافقهم أحد علمه من اهل السنة الا وهم مخطئون فيه كما مائة اثني عشر وعصمتهم (والجواب الثاني) ان الذين قالوا ان الله يرى بلا مقابلة هم الذين قالوا ان الله ليس فوق العالم فلما كانوا مشتبهين بالرؤية نافين لعلوا احتجوا الى الجمع بين هاتين المسئلتين وهذا قول طائفة من الكلامية والاشعرية ليس هو قول كلهم بل ولا قول ائمتهم بل ائمة القوم يقولون ان الله بذاته فوق العرش ومن نفي ذلك منهم فانما انشأوا ملاقفته المعتدلة في ذلك ونفي ما زعمناه فانهم لم اوافقهم على صحة الدليل الذي استدلوا به بالمعزلة على حدوث العالم وهو ان الجسم لا يتخول عن الحركة والسكون وما لا يتخول عنهما فهو حادث لا متنازع حواث لا اول لها قالوا فيلزم حدوث كل جسم فمتنع ان يكون الباري جسما لانه قديم وبيعت ان يكون في جهة لانه لا يكون في الجهة الا الجسم فيمتنع ان يكون مقابلا للرائق لان المقابلة لا تكون الا بين جسمين ولا ريب ان جمهور العقلاء من سبني الرؤية ونفاسها يقولون ان هذا القول معلوم الفساد بالضرورة ولهذا يذكر الرازي ان جميع فرق الامة تحالفهم في ذلك لكن هم يقولون لهذا الشنع عليهم نحن انبنا

فيناخبر وطاعته فيما امر وقد اتفق سلف الامة وانما على انه لا يجوز ان يكون تدليل لا على ولا غير على تناقض ذلك وهذا هو المطلوب ولكن اقوام ادعوا معارضة طائفة من اخبار للعقول واصل وقوع ذلك في المنسبين الاسلام والابحان ان اقواما من

أهل النظر والكلام أرادوا نصرمة ما اعتقدوا أنه قوله بما اعتقدوه أنه حجة ورأوا أن تلك الجملته الوازم يجب التزامها وتلك الوازم تناقض كثير من أخباره وهؤلاء غلطوا في المنقول والمقول (٧٦) جميعا كما اعتقدت المعرفة وغيرهم من الجهمية نفاة الصفات

الرؤية ونفيها الجبهة فلزم مذكركه فان امكن رؤية الرائي لا في جهة من الرائي صح قولنا وان لم يكن زعم خطأ في احدى المسئلتين اما في نفي الرؤية واما في نفي مباينة الله لخلقته وعلمه عليهم واذ انزع الخطافي احدىاهما لم يتعين الخطافي في الرؤية بل يحسبون أن يكون الخطافي في العلو والمباينة وليست موافقتنا هناك حجة على فليس تناقضنا ادلالا على صواب قولنا في نفي علو الله على خلقه بل الرؤية بآنية بالنصوص المستفيضة واجماع السلف مع دلالة العقل عليها وحسبنا ذلك لازم الحق حق ونحن اذا ابتنا هذا الحق ونفيها بعض لوازمه كان هذا التناقض أمورا من نفي الحق ولوازمه وانتم نفيتم الرؤية ونفيتم العلو والمباينة فكان قولكم أبعد عن المعقول والنقول من قولنا وقولنا أقرب من قولكم وان كان في قولنا تناقض فالتناقض في قولكم أكثر مما يخالفكم لنصوص الكتاب والسنة واجماع سلف الامة من اثبات الصفات والرؤية وعلو الله على العرش متواتر مستفيض والنفاة لا يستندون الى كذب ولا اليسته والى اجماع بل عارضوا برؤيتهم الفاسدة ما تراءى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأتباعه من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان وأما التناقض فان هؤلاء النفاة لم يقولوا انه موجود لا داخل العالم ولا مباينة ولا يقرب من شئ ولا يقرب اليه شئ ولا اراء أحد ولا يحجب عن رؤيته شئ دون شئ ولا يصعد اليه شئ ولا ينزل من عنده شئ الى أمثال ذلك واذ قيل هذا يخالف العقل وهذا صفة المعدوم المتع وجوده قالوا هذا الذي من حكم الوهم (يقال) لهم اذ اعرض على العقل موجود ليس بحكم قائم بنفسه يمكن رؤيته كان العقل قابلا لهذا الاستدراك فاذا قيل مع ذلك انه يرى بلا مواجهة فان قيل هذا يمكن بطل قولهم وان قيل هذا مما نعه العقل قبل منع العقل لما جعلت موجودا واجبا أعظم وان قلتم انكار ذلك من حكم الوهم قبل لكم وانكار هذا احسن اولى ان يكون من حكم الوهم وان قلتم هذا الانكار من حكم العقل قبل لكم وذلك الانكار من حكم العقل بطريق الاولى فانكم تقولون حكم الوهم الباطل ان يحكم فيما ليس محسوس بحكم المحسوس وحسبنا اذا قلتم ان الباري تعالى غير محسوس لم يمكن أن يقبل فيه الحكم الذي في المحسوس وهو امتناع الرؤية بدون المقابلة وان قلتم انه محسوس لم يمكن الاحساس ثم يبطل فيه حكم الوهم فان منع أن يكون لا داخل العالم ولا خارجة في شئ تجاوز رؤيته واذ قلتم اذا كان غير محسوس فهو غير مرئي قيل ان أردتم بالحسوس الحس المعتاد فالرؤية التي يشتملها الرؤية بلامقابلة ليست هي الرؤية المعتادة بل هي رؤية لا نعلم صفتها كما أثبت وجود موجود لا نعلم صفته فكل ما ذكرتموه من بهن الشاعات والنواقض يلزمكم كتمه (الجواب الثالث) أن يقال أهل الحديث والسنة الحقة متفقون على اثبات العلو والمباينة واثبات الرؤية وحسبنا أن ثبت أحدهما ونفي الآخر أقرب الى الشرع والعقل من نفيهما جميعا فالاشعربة الذين أثبتوا الرؤية ونفوا الجبهة أقرب الى الشرع والعقل من المعتزلة والشيعة الذين نفوها أما كونهم أقرب الى الشرع فان الآيات والاحاديث والاثر المنقولة عن الصحابة في دلالاتها على العلو والرؤية أعظم مما أن تحصر وليس مع نفاة الرؤية والعلم ما يصلح أن يذكر من الأدلة الشرعية وانما يزعمون أن علمهم العقل فنقول قول الاشعربة المتناقضين خبر من قول هؤلاء وذلك اذا ادعوا على العقل وجود

والأفعال أنه أخبر أن كل ماسوي
الذات القديمة المجردة عن الصفات
مجردت الشخص والنوع جميعا
وظنوا أن هذا من التوحيد الذي
جاء به واحتجبوا على ذلك بما
يستلزم حدوث كل ما قامت به
صفة وفعل وجعلوا هذا هو الطريق
إلى الثابت وجوده ووحدانيته
وأصديق ربه فقالوا إن كلامه
مخلوق خلقه في غيره لم يقم به كلام
وإنه لا يرى في الآخرة ولا يكون
مباينا للخلق ولا يقم به علم ولا قدرة
ولا غير هامن الصفات والأفعال من
الأفعال لا خلق للعالم ولا استواء ولا
غير ذلك فإنه لو قام به فعل أو صفة
لكان موصوفا فالحال للأعراض ولو
قام به فعل يتعلق بعشيته لزم
تعاقب الأفعال ودوام الحوادث
وإذا جاز زاد ودام النوع الحادث أو
قدمه بطل ما به احتجبوا على
ما ظنوا أن الرسول صلى الله عليه
وسلم أخبره وهم يخطئون في
المنقول والمعقول أما المنقول فإن
الرسول لم يخبر قط بقدم ذات
مجردة عن الصفات والأفعال بل
النصوص الإلهية متطاهرة
بأصاف الرب بالصفات والأفعال
وهذا ما علموا بالضرورة ولن يسمع
الكتاب والسنة وهم يسلون أن
هذا هو الذي يظهر من النصوص
ولكن أخبر عن الله بأسمائه
الحسنى وآياته المثبتة تصفاته
وأفعاله وأنه خلق السموات
والأرض وما بينهما في ستة أيام

ملاريا کا ان من موحود

قال ان الرب تعالى لا علم له ولا قدرة ولا كلام ولا فعل فقوله مناقض لقول الرسول فليس لواحد منهم ما عقل صريحه يدل على قوله بل

العقل الصريح مناقض لقوله كما قد بين في موضعه من وجوه كثيرة مثل ما يقال ان العقل الصريح يعلم ان اثبات عالم بلا علم وقادر بلا قدرة منتهى علم بلا علم وقدره بلا قادر واعلم امتناعا (٧٧) من ذلك ان يكون العلم هو العلم والعلم هو القدرة

فهذا قول نفاة الصفات وأما القائلون بقدم العالم فقوله لم يستلزم امتناع حدوث حادث فان القديم اما واجب بنفسه أو لازم للواجب بنفسه أو لازم للواجب لا تكون محدثة ولا مستلزمة لحدث فالحوادث ليست من لوازمه وما لا يكون من لوازمه يتوقف وجوده على حدوث سبب حادث فإذا كان القديم الواجب بنفسه أو لازم للواجب لا مصدر عنه حادث امتنع حدوث الحوادث وهذا حقيقة قولهم فانهم يزعمون أن العالم علة قديمة موجبة وهو لازم لعلته وعلته عندهم مستلزمة لعلولها ومعلوم معلولها فيمتنع أن يحدث شيء في الوجود إذا الحادث المعين يكون لازما للقديم بالضرورة واتفاق العقلاء وإذا قالوا يجوز أن يحدث عن الواجب بنفسه حادث بواسطة قبل الكلام في ثالث الواسطة كالقوله في الأول فانها ان كانت قديمة لازمة له لم تقدم العلولات كلها وان كانت حادثه فلا بد لها من سبب حادث وإذا قالوا كل حادث مشروط بحادث قبله لا في أول قبل لهم فليست أعيان الحوادث من لوازم الواجب بنفسه وإذا كان النوع من لوازم الواجب امتنع وجود الواجب بنفسه بدون النوع ونوع الحوادث ممكن بنفسه ليس فيه واجب بنفسه فيكون نوع الحوادث صادرا عن الواجب بنفسه فلا يجب قدم شيء

موجود لا يشار إليه ولا يقرب منه شيء ولا يصعد إليه شيء ولا ينزل منه شيء ولا هو داخل العالم ولا خارجة ولا ترفع إليه الأبدى ونحو ذلك كانت الفطرة منكرة لذلك والعقلاء جميعهم الذين لم تتغير فطرتهم يشكرون ذلك ولا يقولون الا (١) الأقوال النفاة ويحتسبهم والافطر السلبية متفقة على انكار ذلك أعظم من انكار تحق العادات لان العادات يجوز انخرافها باتفاق أهل الملل وموافقة عقلاء الفلاسفة لهم على ذلك فنقول ان كان قول النفاة حقا مقبولا فانبات وجود الرب على العرش من غير أن يكون جسما أقرب إلى العقل وأولى بالقول وإذا ثبت أنه فوق العرش فرؤى تماهوز فوق الإنسان وان لم يكن جسما أقرب إلى العقل وأولى بالقبول من اثبات قول النفاة فثبت أن الرؤية على قول هؤلاء أقرب إلى العقل من أقوال النفاة فان قول النفاة متنع في فطر العقلاء لا يمكن جوازه وأما انخراف العادات بخلاف (الجواب الرابع) ان الأشعرية تقول ان الله قادر على أن يخلق بحضرتنا مالا نراه ولا نسمعه من الأجسام والاصوات وأن يرينا بما بعد معنا لا يقولون ان هذا واقع بل يقولون ان الله قادر عليه وليس كل ما كان قادرا عليه يشكون في وقوعه بل يقولون ان هذا ليس واقع الآن ويجوز أن يقع غير الشك في الوقوع وبعبارة هذا الناقل تقتضي أنهم يجوزون أن يكون هذا الآن موجودا ونحن نراه وهذا لا يقوله عاقل ولكن هذا قيل لهم بطريق الإلزام قيل لهم إذا جوزتم الرؤية في غير جهة يجوزوا هذا فقالوا نعم يجوز كما أنهم يقولون رؤية الله حادثة في الدنيا أي هو قادر على أن يرينا نفسه وهم يقولون مع هذا أن أحدنا من الناس لا يرى الله في الدنيا أما تنوع فيه من رؤية النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ربه ومن شأنا منهم في وقوع الرؤية في الدنيا فاعلمهم بالادلة النافسة لذلك وقد ذكر الأشعرية في وقوع الرؤية بالاصراف الدنيا الغير التي صلى الله تعالى عليه وسلم قولين لكن الذي عليه أهل السنة قاطبة أن الله لم ير أحد بعينه في الدنيا وقد ذكر الامام أحمد وغيره اتفاق السلف على هذا النبي وأهم لم ينتزعوا الا في النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خاصة وقد ثبت في صحيح مسلم وغيره عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال واعلموا أن أحدنا منكم لم يره حتى يموت وقد سأل موسى عليه السلام الرؤية فضعها فلا يكون أحد الناس أفضل من موسى وفي الجملة ليس كل ما قال قائل أنه ممكن مقدور يشك في وقوعه الأشعرية يزعمون واقفهم من اتباع السانعي ومالك وأحمد وان كانوا يقولون يجوز أمور متعنة في العادة في الرؤية فيقولون أنه لا يجب بين الله وبين العبد الا عدم خلق الرؤية بة بالعين وكذلك يقولون في سائر المراتب كانوا ينبغي أن يكون في العين قوة امتازت بها فحصلت بها الرؤية وينعون أن يكون بين الاسباب وسببها ملازمة وأن يكون بين الموانع ومنعها بها مما منع ويجعلون ذلك كله علة متعنة استندت الى بعض المشبهة ويجوزون خرقها ببعض المشبهة فهم يقولون اننا نعلم انتفاء كثير مما يعلم امكانه أن العبر لم ينقلب دما ولا الخيال باقوت ولا الحيوانات أشجارا بل يجعلون العلم مثل هذا من العقل الذي يعتز به العاقل عن الجنون وان كانوا ينتفضون في قولهم ما هو باطل عقلا ونفلا أقوالهم في القدر والصفات

(١) كذا بإضاح الأصل فليحذر من نسخة مصحفة

معين من أجزاء العالم الفلك والغير وهو ينقض قولهم وإذا قالوا نوع الحوادث لازم لحرم الفلك والنفس وهذا لازم للعقل وهو لازم للواجب بنفسه قيل لهم فذا مستلزما لنوع الحوادث سواء كان وسط أو غير وسط والذات القديمة المستلزما لعلولها لا يحدث

عنهائي لاوسط ولاغيروسط سواء كان الحادث نوعاً وشخصاً لان النوع الحادث تمتنع مقارنته لها كما تمتنع مقارنته الشخص الحادث
لهالان النوع الحادث انما يوجد شيئاً فشيئاً والمقارن لها (٧٨) قديم معهما لا يوجد شيئاً فشيئاً فبطل أن تكون

والروية خرم من أقوال المعتزلة وموافقهم من الشيعة وان كان الصواب هو ما عليه السلف
وأئمة السنة وهو قول الأئمة الاربعة وجهور الا كبر من الصحابة والنصوص المأثورة في ذلك عن
الأئمة المذكورين في غير هذا الموضع والبيان التام ما بينه الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم فله أعلم
الخلق بالحق وأتضح الخلق وأتضح الخلق في بيان الحق فما بينه من أسماء الله وصفاته وعالوه
ورفرته هو الغاية في هذا الباب والله الموفق للصواب

(فصل قال الرافضي) وذهبت الاشاعرة أيضاً إلى أن الله أمرنا ونهانا في الازل ولا
مخلوق عندهم فلا يأمهم الناس اتقوا ربكم بأيماء التي اتى الله بها الذين آمنوا واتقوا الله
ولجلس شخص في مكان خال ولا غلام عنده فقال يا سام قم يا غامق كل بناجح ادخل قيل لمن
تأدي قال لعبد أشر بهم بعد عشرين سنة نسهك كل عاقل إلى السفة والحق فكيف يحسن منهم

أن ينسبوا إلى الله ذلك في الازل • (والجواب) عن هذا من وجوه (أحدها أن يقال) هذا
قول الكلاية وهم طائفة من الذين يقولون القرآن مخلوق كالمعتزلة لأن يقول هو كلام الله غير
مخلوق كالكرامة والسلمة والسلف وأهل الحديث من أهل المذاهب الاربعة وغيرهم فلاس
في ذكر مثل هؤلاء حصول مقصود الرافضي (الوجه الثاني) أن يقال أكثر أئمة الشيعة
يقولون القرآن غير مخلوق وهو الثابت عن أئمة أهل البيت وحينئذ فهذا قول من أقوال هؤلاء
فان لم يكن حقاً أمكن أن يقال بغيره من أقوالهم (الوجه الثالث) أن يقال الكلاية
والاشعرية انما قالوا هذا الموافقة للمعتزلة في الاصل الذي اضطروهم إلى ذلك فاتهم وافقوهم كما
تقدم على صحة دليل حدوث الأجسام فاتهم أن يقولوا بحدوث ما لا يتخلو عن الحوادث ثم قالوا
وما يقوم به الحوادث لا يتخلو منها فإذا قيل الجسم لم يتخل عن الحركة والسكون فإن الجسم اما
أن يكون متحركاً واما أن يكون ساكناً قالوا والسكون الازلي يتبع زواله لانه موجود أزلي وكل
موجود أزلي يتبع زواله وكل جسم يجوز عليه الحركة فإذا اجاز عليه الحركة وهو أزلي وجب أن
تكون حركته أزلية لا متناهية زوال السكون الأول ولو جاز عليه الحركة لزم حوادث لا أول لها
وذلك يمتنع فزعم ذلك الباري لا تقوم به الحوادث لكونه قواماً به لم يتخل منها لان القابل
لشيء لا يتخلوعه وعن ضده وما لا يتخلو عن الحوادث فهو حادث لا متناهية حوادث لا أول لها وقد
علموا بالادلة يقينية أن الكلام يقوم بالمتكلم كما يقوم العلم بالعالم والقدرية بالقادر والحركة
بالمحرك وان الكلام الذي خلقه الله في غيره ليس كلاماً بل لذلك المحل الذي خلقه فيه فان
الصفة اذا قامت بجعل عا دحكها على ذلك المحل ولم تعد على غيره واشتق ذلك المحل منه اسم ولم
يستقل بغيره ولو كان الكلام المخلوق في غيره كلاماً لزم أربعة أمور باطله ثبوت حكم الصفة
والاسم المشتق منها لغير الله وانتهاء الحكم والاسم عن الله لازماً لعقليان ولا زمان سعيان
يلزمان كون الكلام صفة لذلك المحل لانه فيكون هو المنادي بما يقوم به فتكون الشجرة قائلة
خلق فمبادء موسى هي القائلة أنا الله لا يكون الله هو المنادي بذلك ويلزم أن تسمى هي متكلمة
منادية لموسى ويلزم أن لا يكون الله متكلماً ولا منادياً ولا مناجياً (وهذا) خلاف ما علم
بالاضطرار من دين المسلمين وهذا قد بسط في غير هذا الموضع وقالوا أيضاً لو لم يكن متكلماً في الازل
لزم اقصافه بنقص الكلام من السكوت وانقرس وقالوا أيضاً لو كان كلامه مخلوقاً لكان ان

الحوادث صادرة عن علة ناسية
مستلزمة لمقتضى بعضه بعض أو
شخص منها فبطل أن يكون العالم
مادراً عن علة موحدة كما يظن
وجوبه بنفسه وهو المطلوب وبما
يبين ذلك أن القديم يستلزم قدم
موجبه أو وجوبه بنفسه فان
القديم اما واجب بنفسه واما
واجب بغيره اذ الممكن الذي
لا موجب له لا يكون موجوداً

(مطلب في القرآن وكلام الرب سبحانه)

فصل اعلم أن يكون قديماً
بالضرورة واتفاق العقلاء واذا
كان واجباً بغيره فلا بد أن يكون
الموجب قديماً ولا يكون موجباً
له حتى تكون شروط الاسباب
قديمة أيضاً فمتنع أن يكون
موجب القديم أزلي شرط من شروط
الاسباب حاداً لان الموجب
المقتضى للفاعل المؤثر يمتنع أن
يتأخر عن موحده الذي هو مقتضاه
وأثره وهذا معلوم بالضرورة ومقتضى
عليه بين العقلاء واذا كان كذلك
فمتنع أن يكون جميع العالم واجباً
بنفسه أدلوا كان كذلك لم يكن في
الموجودات ما هو حادث لان
الحادث كان معدوماً وهو مقتضى
الحدث بحدوثه فمتنع أن يكون
الجميع واجباً بنفسه فثبت أن في
العالم ما ليس بواجب والواجب
بغيره لا بد له من موجب تام
مستلزم لوجبه والموجب التام
لا يتأخر عنه شيء من موجب
ومقتضاه فمتنع صدور الحوادث
عن موجب تام كما تمتنع أن تكون

هي واجبة بنفسها واذا لم تكن واجبة ولا صادرة عن علة موحدة فلا بد لها من فاعل ليس موجبا لله واذا كان خلقه
غاية ما يقولون أن العالم صادر عن علة موحدة بنفسها من غير واسطة أو بوساطة لازمة لتلك العلة فعلى هذا التقدير يمتنع حدوث الحوادث

عنه فان لم يكن للحوادث فاعل غيره لم يحدوثها بل محدث وهذا معلوم الفساد بالضرورة فتبين ان الحوادث محدثا ليس هو مستلزما
لوجبه ومقتضاها فامتنع ان يكون محدث الحوادث علته (٧٩) مستلزما لعلوها وكل ما سواها معلول لها وهذا مما تبين

بطلانه بالضرورة ومن قال ان
مجموع اجزاء العالم واجبة او
قديمة فقولوه معلوم الفساد سواء
جعل ذلك الجزء الاقل او بعضها
لوجبه (احدهما) ان ذلك الجزء
الذي هو واجب بغيره اذا كان علته
تامة لغيره لم يضاف مقدم معلوله معه
فلزم ان لا يحدث شيء وان كان
ذلك الجزء الواجب ليس هو علته
تامة امتنع صدور شيء عن غير علته
تامة ولو فسد امكن الحدوث عن
غيره تامة امكن حدوث كل ما
سوى الله فعلى كل تقدير فقولهم
باطل (الوجه الثاني) من العلوم انه
ليس شيء من اجزاء العالم مستقلا
بالابداغ لغيره من اجزائه وان قيل
ان بعض اجزائه سبب لبعض
فذا فيه متوقف على سبب آخر وعلى
انتفاء مانع فلا يمكن ان يجعل
شيء من اجزاء العالم راواجا
بنفسه قد علمنا بالغير والحوادث
لا بد لها من رب واجب بنفسه فديم
مبدع لغيره وليس شيء من اجزاء
العالم بما يمكن ذلك فيه فعلم ان الرب
تعالى خارج عن العالم واجزائه
وصفاته وهذا كله مبسوط في
موضع آخر والمقصود هنا بيان
انه ليس في المقبول ما يناقض
ما حله بالرسول صلى الله عليه وسلم
وقد علم اننا المدعى للمقول يناقضه
صفان صنف محزون عليه وعلى
غيره من الرسل قسما آخر واه عن
الله تعالى وبقولنا في الامم عن الله
تعالى الكذب عبدا وخطا ازان

خلق في محل كان كلاما لذلك المحل وان خلقه قائما بنفسه لم ان تقوم الصفة والعرض بنفسها
وان خلقه في نفسه لم ان يكون نفسه محلا للحوادث وهذه الوازم الثلاثة باطله تبطل كونه
مخلوقا كما هو مبسوط في غير هذا الموضع فلما ثبت عندهم ان الكلام لا بد ان يقوم بالكلام
وقد وافقوا المعتزلة على ان الحوادث لا تقوم بالقديم لزم من هذين الاصلين ان يكون الكلام
قديما قالوا وقدم الاصوات تمتع لان الصوت لا يبق زمانين فتعين ان يكون القديم معنى
ليس بحرف ولا صوت واذا كان كذلك كان معنى واحدا لانه لو ادعى واحدا لم يكن له محدث محدود
ومتع وجوده معان لانهاية لها فهذا اصل قولهم فهم يقولون نحن وافقناكم على امتناع ان
يقوم الرب ما هو امر الله مقدور وخالفناكم في كون كلامه مخلوقا منفصلا عنه فانهم ما ذكروه
من تناقضنا فان كان الجمع بين هذين ممكنا لم تكن متناقضين وان تعذر ذلك لزم خطؤنا في
احدى المسئلتين ولم تبين الخطأ فيما قلنا كما فيه بل قد تكون محطتين فيما وافقناكم فيه
من كون الرب لا يتكلم بعيشته وقدرته بكلام يقوم به مع ثبوت هذا القول عن جمهور اهل
الحديث وطوائف من اهل الكلام من المرجئة والكرامية والشيعه وغيرهم بل لعله قول
اكثر اهل الطوائف وان لزم خطؤنا في احدى المسئلتين لا يصح الا يلزم صوابكم كما تم بل
نحن اذا اضطررنا الى موافقة احدى الطائفتين كانت موافقتنا ليقول ان الرب يتكلم بكلام
يقوم بعيشته وقدرته خسران موافقتنا ليقول ان كلامه انما هو ما خلقه في غيره فان فساد
هذا القول في الشرع والعقل اظهر من فساد القول بكونه يتكلم بكلام يقوم به بعيشته
وقدرته ثم القائلون بانه يتكلم بعيشته وقدرته بكلام بعد ان لم يكن الكلام موجودا فانه كما
تقوله الكرامية وموافقهم ومنهم من قال لم يزل متكلمنا اذا شاء وكيف شاء كما تقولونه ان الله اهل
السنة والحديث كعبده الله في المباركة واحدين ختميل وغيرهما من ائمة السنة والكلابية
يقولون لو اضطررنا الى موافقة من يقول كلامه مخلوق ومن يقول كلامه قائم بذاته وجنس
الكلام قائم بذاته بعد ان لم يكن كان كلام هو لا معنى فساد من قول المعتزلة وقول المعتزلة
اظهر فساد افان الحق التافه لهذا وهو ان القابل للشي لا يتناولونه ومن ضده حجة ضعيفة اعترف
بضعفها ذاق الطوائف واعترف متصوفهم انه لا يقوم لهم دليل عقلي بل ولا سمعي على نفي قيام
الحوادث به الا ما بيني الصفات مطلقا وذلك في غاية الفساد فكيف يمكن ان يصير الى القول
الاخر قول السلف واهل الحديث وبالجملة فكيف يكون الرب لم يزل متكلمنا اذا شاء كما هو قول اهل
الحديث مني على مقدمتين على انه يقوم به الامور الاختيارية وان كلامه لانهاية له قال الله
تعالى قل لو كان الصمد ادا لكلمات لربى لنفذ الصرقل ان تنفذ كلمات ربى ولو جئنا عبدا
مددا وقالوا لو انما في الارض من شجرة اقلام والبرصعد من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات
الله ان الله عز ربكهم وقد قال غير واحد من العلماء مثل هذا من كلام الله راديه الدلالة
على ان كلام الله لا ينقضى ولا ينفد بل لانهاية له ومن قال انه لا يتكلم بعيشته وقدرته بكلام
يقوم بذاته يقولون انه لانهاية له في المستقبل وامافي الماضي فلم قولان منهم من يقول لانهاية
له بذاته وانهم يقولون لانهاية له في الماضي كالانهاية في المستقبل وهذا يستلزم وجوده لا
نهاية له ازلوا وبدا من الكلمات والكلام صفة كمال والتكلم بعيشته وقدرته اكل من لا يتكلم

يظهر نقص ما يبطن كما يقول ذلك من بقوله من الكفار بالرسول ومن المظهر من لصدهم فهم
والباطنية ويحورهم عن يقول بشي من ذلك وصف لا يجوزون عليهم ذلك وهذا هو الذي يقوله المتكلمون بالنسبون الى الاسلام على

الافتراق أصنافهم والمتدعة من هؤلاء محتضون في السمع وفي العقل في السمع حيث يقولون على الرسول صلى الله عليه وسلم ما لم يقل
 هذا أو خطأ وفي العقل حيث يقررون ذلك (٨٠) بما يظنون به براهن وإذا كانت الدعوى خطايا تكن حجها بالباطلة فإن

الدليل لازم لمسلطه ولزوم الحق لا يكون إلا حقا أو ما الدليل الباطل فقد ينزبه الحق فلهذا يحتاج على الحق بالحق تارة وبالباطل تارة وما الباطل فلا يحتاج عليه إلا ما باطل فإن حجته لو كانت حقا لكان الباطل لازما للحق وهذا لا يجوز لأنه يلزم من ثبوت المزموم ثبوت اللازم ولو كان الباطل مستلزما للحق لكان الباطل حقا فإن الحق الصحة لا تستلزم إلا حقا وما الدعوى الصحة فقد تكون حجتها الصحة وقد تكون باطلة ومن أعظم ما نبى عليه المتكلمة الناقصة للأفعال وبعض الصفات أو جمعها أصولها التي عارضوا بها الكتاب والسنة هي هذه المسئلة وهي في قيام ما يشاؤون ويقرر عليه بذاته من أفعاله وغيرها

(فصل) وقد ذكر أبو عبد الله الرازي هو وأبو الحسن الأمدى ومن اتبعهما أدلة نفاة ذلك وأبطالوها كلها ولم يستدلوا على نفي ذلك إلا بان ما يقوم به إن كان صفة كمال كان عدمه قبل حدوثها ناقصا وإن كان نقصا لم يضافه بالنقص والله تعالى منزعه عن ذلك وهذه الحقبة ضعيفة ولعلها أضعف مما عصفوه ونحن نذكر ما ذكره أبو عبد الله ابن الخطيب في ذلك في أجل كتبه الكلامية التي سماها نهاية العقول في دراية الأصول وذكر أنه أورد فيه من الحقائق والذات ما لا يسجد وحده في شيء من كتب

عشنته وقدرته بل لا يعقل متكلم الا كذلك ولا يكون الكلام صفة كمال الا اذا قام بالمتكلم وأما الأمور المنفصلة عن الذات فلا تنصفها التفاضل عن أن تكون صفة كمال وأنقص قالوا ولم نعرف عن أحد من السلف لامن الصعابة ولامن التابعين لهم بإحسان ولا غيرهم من أئمة المسلمين من أنكر هذا الأصل ولا قال أنه متعين وجود كلمات لانها في الماضي ولا في المستقبل ولا قالوا ما يستلزم امتناع هذا وإنما قال ذلك أهل الكلام المحدث المتدع المذموم عند السلف والأئمة الذين أحذروا في الاسلام نفي صفات الله وعلوه على خلقه ورؤيته في الآخرة وقالوا انه لا يتكلم ثم قالوا انه يتكلم بكلام مخلوق منفصل عن الله وقال إنما قلنا ذلك لانا إنما استدللنا على حدوث العالم بحدوث الاجسام وإنما استدللنا على حدوثها بقيام الحوادث بها وإن ما لا ينفك عن الحوادث فهو حادث لامتناع حوادث لا أول لها فقلنا انه تقوم به الصفات والكلام لزوم قيام الحوادث بل ان هذه الاعراض حادثة فقال لهم أهل السنة أحد ثم مقالة تزعمون أنكم تنصرون بها الاسلام فلا الاسلام لها نصرت ولا عدوه كسرت بل سلطتم عليكم أهل الشرع والعقل قالوا لولم ينصوص المرسلين بعلون أنكم خالفوها وأنكم أهل بدعة وضلالة والعالمون بالمعاني المعقولة بعلون أنكم قلتم ما يخالف المعقول وأنكم أهل خطأ وجهالة والفلاسفة الذين زعم أنكم تتحجبون عنهم بهذه الطريقة سلطوا عليكم بها وأروا أنكم تخالفون صريح العقل والفلاسفة أهل منكم بالشرع والعقل في الالهيات لكن لما ظنوا أن ما حجته به هو الشرع وقد رأوه يخالف العقل صاروا أبعد عن الشرع والعقل منكم ولكن عارضوكم بأدلة عقليه بل وشرعية ظهر بها عجزكم في هذا الباب عن بيان حقيقة الصواب وكان ذلك مما زادهم ضلالا في أنفسهم وسلطوا عليكم ولوسلكم معهم طريقة العارفين بحقيقة المعقول والمنقول لكان ذلك أنصر لكم وأتبع لما جاء به الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ولكنكم كنتم عنزلة من جاهد الكفار بنوع من الكذب والعدوان وأوهمت أن هذا يدخل في حقيقة الايمان فصار ما عرفه وأثلث من كذب هؤلاء وعدوانهم مما هو واجب القدر فما ادعوه من إعانتهم ولما رأى وأثلث في الملك والرياسة والمال من جنس هذه المخادعة والمحال سلطوا طريقا بلغ في المخادعة والمحال من طرق وأثلث المستعدين الظالمين فسلطوا عليهم عقوبه لهم على خروجهم عن الدين قال الله تعالى وأما أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها قلتم أنى هذا قل هو من عند أنفسكم وقال الله تعالى ان الذين تولوا منكم يوم التقي الجعان إنما استزلهم الشيطان ببعض ما كسبوا ولقد سمع الله عنهم ان الله غفور حلیم وقال وما أصابكم يوم التقي الجعان فبذن الله وليعلم المؤمنين فاجابه الرسول حق محض يتصادق عليه صريح المعقول وصريح المنقول والأقوال المخالفة لذلك وإن كان كثير من أصحابها محتجدين مغفورا لهم خطوهم فلا يكون نصرها بالادلة العلمية ولا الجواب عما يقدح فيهم بالاجوبة العلمية فإن الأدلة الصحيحة لا تدل الاعلى القول الحق والاجوبة الصحيحة المفسدة لخطأ الخصم لا تفسدها الا اذا كانت باطلة فإن ما بطل لا يقوم عليه دليل صحيح وما هو حق لا يمكن دفعه بحجة صحيحة والقصد ههنا أن من قال قولاً أصاب فيه من وجه وأخطأ فيه من وجه آخر حتى تناقض في ذلك القول بحيث جمع فيه بين أمرين متناقضين يقول لمن يناقضه بقدمة جدلية سلها له سأقضي أن ما يدل على خطئي في أحد القولين أما القول الذي سلته لك

والاولى والآخرين والسابقين واللاحقين من المواقفين والمخالفين ووصفه بصفتا تطول قال وهذا كله لا يعلو الامن واما تقدم تخصيصه لا كثر كلام العلماء وتحقق وقوفه على مجامع بحث العقلاء من المحققين والمبطلين والمواقفين والمخالفين قال فاني قلنا

تكلّم فيه في المبادئ والمقدمات بل أكثر العناية كل مصر وقال في تلخيص الثبائات والتأيات وقال في هذا الكتاب الاصل الثاني عشر وهو ما يستحيل على الله قال المسئلة الرابعة في أنه يستحيل (٨١) أن يكون محلا لحوادث وافقت الكرامة على يجوز

ذلك وأما تحديد الاحوال فالعقولة اختلطوا في تجويزه مثل المركبة والسامعية والبصرية والمريديّة والكلاهيّة وأما أبو الحسن البصري فانه أثبت تحجدا العالمات في ذاته قال وأما الفلاسفة فمع أنهم في المشهور أبعد الناس عن هذا المذهب ولكنهم يقولون بذلك من حيث لا يعرفونه فانهم يجوزون تحجدا الاضافات على ذاتهم أن الأضافات عندهم عرض وجودي وذلك يقتضي كون ذاته موصوفة بالحوادث وأما أبو البركات الغدادي فقد نصّ صرح بانساف ذاته بالصفات المحدثة (قلت) أو عبد الله الرازي غالب مادته في كلام المعتزلة ما يحسد في كتب أبي الحسين البصري وصاحب محمود الخوارزمي وشيخه عبد الجبار الهمداني ونحوهم وفي كلام الفلاسفة ما يحسد في كتب ابن سينا وأبي البركات ونحوهم وفي مذهب

(مطلب في خطاب المعلوم)

الاشعري على كتابي في المعالي كالشاهد بل ونحوه وبعض كتب القاضي أبي بكر وأمثاله وهو ينقل أضلعن كلام الشهرستاني وأمثاله وأما كتب القدماء كابن الحسن الاشعري وأبي محمد بن كلاب وأمثاله وما كتب قدماء المعتزلة والخيارية والضاربة ونحوهم فكثيرة يدل على أنه لم يكن يعرف ما فيها وكذلك مذهب طوائف الفلاسفة المتقدمين والافهذ القول الذي حكاه عن أبي البركات

وأما القول الذي ألتزمه التزامه وهذا لا يدل على صحة قولك بل يمكن أن يكون القول الآخر هو الصواب فالاشعري العارفون بأن كلام الله يخلقون وبأن هذا قول السلف والاعتقاد يعادل على ذلك من الأدلة الشرعية والعقولة أقبل لهم القول بقدّم القرآن تمتع أمكنهم أن يقولوا هنا قولان آخران بل يقول انه غير مخلوق بقدّمه ولا يزعم واحد من القولين لازم ولا لازم قول من يقول انه مخلوق أعظم فسدا فالعقل لا يكون مستحييا من الرضاء بالنار بل اذا انتقل ينقل من قول مرجوح الدراج والذين قالوا بكم عيشته وقدرته بعد أن لم يكن متكلا لا محجة للعقولة ونحوهم عليهم الاحتج في الصفات وهي حجة قد حصة ولا حجة لكلاية عليهم لأن ذلك يستلزم دوام الحوادث لأن القابل للشيء لا يتخلو عنه أو عن ضده ولأن القابلة للحوادث تكون من لوازم ذاتها وهذه الحجة ما قد التزم هؤلاء ما هو أضعف منها كقد بسط في مواضعه واعترف هذا قهرا بضعف جميع الحجج العقلية في هذا الباب وأما السبعيات فهي مع الثبوت لا مع النفاة والقول بدوام كونه متكلما إذا شاء وأن الكلام لازم لذات الرب معه من الحجج ما ينفي هذا الموضع عن استقصائها وأي القولين صح أمكن الانتقال اليه الرازي وغيره يقولون إن جميع الطوائف العقلاء يلزمهم القول بقيام الحوادث به فان صح هذا أمكن القول بأنه يتكلم بعيشته وقدرته وقد بسطنا الكلام على ثبائات عقول العقلاء في هذه المسائل وما دل عليه الكتاب والسنة وأقول السلف الأمة في كذب ردعوا عن العقل والنقل وغير ذلك

وبالجملة فاذكر من الحجج مبنية على كون السكوت أمرا أو وجودا وأن الله تعالى يقوم بهما يكون بعيشته بعد أن لم يكن كذلك فتكون كلمته اذا كانت بعيشته غير دائمة ومن المعلوم أن تقيض هذين القولين ليس ظاهرا لا سببا وعند التحقيق يظهر مصتهما وحصه أحدهما وأيهما يصح أمكن معه القول بأن الله يتكلم بكلام يقوم بعيشته وقدرته قال الاشعري وإذا كان هذا هو الحق فعن أذا قلنا أن كلامه يقوم به فلس متعلقا بعيشته وقدرته قلنا بعض الحق وتناقضا وكان هذا خبرا عن يقول انه ليس له كلام الا بما خلقه في غيره لما في هذا القول من مخالفة الشرع والعقل (الوجه الرابع) أن يقال الخطاب للمعلوم لم يوجد بعد بشرط وجوده أقرب إلى العقل من متكلما يقوم به كلامه ومن كون الرب مألوف بصفات الكمال لا يتكلم ومن أن يخلق كلاما في غيره فيكون ذلك ليس كلاما ملل خلق فيه بل خلقه وهو اذا خلق في غيره حركة كانت الحركة حركة لعل الخلق في نفسه لا الخلق لها وكذلك سائر الاعراض فما خلق الله من عرض في جسم الا كان صفة لذلك الجسم لا لله تعالى وأما خطاب من لم ير بشرط وجوده فإن الموصي قد يوصي بأشياء ويقول أنا أمر الوصي بعدم شيء أن يعمل كذا ويعمل كذا فاذا بلغ وأولى فلان يكون هو الوصي وأنا أمره بكذا أو كذا بل يقف وقفا بيقينتين وأما الناظر الذي يخلفه بعد بأشياء وأما الناظر في سائر ما يخلفه فإن قصده خطاب حاضر ليس موجود في نفسه فذا نسخ بالاعيان وأما أن قصده خطاب من سيكون مثل أن يقول قد أخبرني الصادق أن أمي تلد غلاما موسي غامضا فاذا ولدت فهو حر وقد جعلته موصيا على أولادى وأنا أمره بكذا أو كذا لا يمكن هذا اجتماعا وذلك أن الخطاب هنا هو لحاضر في العلم وان كان مفقودا في العين والانسان يخاطب من يستحضره في نفسه ويتذكر اختصاصا قد أمره بأشياء فيقول يا فلان أما قلت لك كذا والشريعة

(١١ - منبج ثاني)

هو قول أكثر قدماء الفلاسفة الذين كانوا قبل ارسطو وقول كثير منهم كما نقل ذلك أرباب المقالات عنهم فنقل أرباب المقالات الناقول أن اختلاف الفلاسفة في الباري ما هو قالوا سقراط وأفلاطون وارسطون الباري لا يعرفه إلا بهو

فقط وهو الهديّة المحضّة غير المتكررة وهي الحكمة المحضة والحق المحض وليست لله صورة مثل الصورة التي تكررت في العصور وهو
القدس الذي لا يحيط به الذهن ولا العقل ولا يجوز عليه (٨٣) العين ولا الصفة ولا العدد ولا الإضافة ولا الوقت ولا

المكان ولا الحدود ولا الإدراك
بالحواس ولا بالعقول من جهة غاية
الكنه لكن بانه واحد أنزل ليس
بأثنين لأننا أنقعنا عليه العدد
لزمه التثنية وإن أوقعنا عليه
الإضافة لزمه الزمان والمكان
والقبل والبعث وإن أوقعنا عليه
المكان لزمه الحدود وجعلناه
متشاهدا إلى غيره وقال باليس
وبلا تسن حسن ولوتسوس
وبنيسايس وأبند قليس جيعان
الباري وأندسا كن غير أن أبند
قليس قال الله متعزّل بنوع سكوت
كالعقل المتعزّل بنوع سكوت
فذلك جازلان العقل إذا كان
مبدعا فهو متعزّل بنوع سكوت
فلا حاجة أن المبدع متعزّل بسكوت
لانه على القول أو شايعة على هذا
القول في شاعوريس ومن بعدد إلى
زمن أو سلاطون وقالرسون
ودعقراط وساعوريون أن الباري
متعزّل في الحقيقة وإن حركته
فوق الذهن فليست زلا قالوا وقال
باليس وهو أحد أساطين الحكمة
أن صفة الباري لا تندركها العقول
الامن جهة آثارها فمن جهة
هو بته فغير مدرّك له صفة من نحو
ذاته بل من نحو ذاتها وكان يقول
أبدع الله العالم بالحاجة السبل
لفضله ولولا ظهوره فأقبل الفضيلة
لم يكن ههنا وجود وكان يقول أن
فوق السماء عالم مبدعة أبدعها
من لا تدرك العقول كنهه وقال
في شاعوريس بنحو قول باليس لا يدرك

والسنة يروون عن علي رضي الله عنه أنه لما بكر بلاء قال صبرا أبا عبد الله صبرا أبا عبد الله
يخطب الحسين لعله بانه سيقتل وهذا قبل أن يحضر الحسين بكر بلاء ويطلب قتله والتي صلى
الله تعالى عليه وسلم ذكر الدجال وخرجه وأنه قال بعباد الله أنبتوا وبعثهم أبو جدي عبد الله
ولئنك المسجون يقولون في صلاتهم السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته وليس هو حاضر
عندهم ولكنه حاضر في قلوبهم وقد قال تعالى أنما أمر إذا أراد أحدنا أن يقول له كن فيكون
(وهذا) عندنا كثر العلماء هو خطاب يكون لمن يعظه الرب تعالى في نفسه وإن لم يوجد
ومن قال أنه عبارة عن شرعه التكويني فقد تخالف مفهوم الخطاب وحمل الآية على ذلك
يستدعي استعمال الخطاب في مثل هذا المعنى وأن هذا من اللغة التي نزل بها القرآن والأقليس
لأحد أن يحمل خطاب الله ورسوله على ما يحظره بل القرآن نزل بلغة العرب بل بلغة قرش
وقد علمت العادة المعروفة في خطاب الله ورسوله فليس لأحد أن يخرج عنها وبالجملة فخص ليس
مقصودنا هنا تصرّف من يقول القرآن قديم فإن هذا القول أول من عرف أنه قاله في الإسلام
أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب واتبعته على ذلك طوائف فصاروا حينئذ يقولون القديم
هو معنى قائم بالذات ونحن يقولون هو حروف وأحرف وأصوات وقد صار إلى كل من القولين
طوائف من المنتسبين إلى السنة من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم وليس هذا القول
والهذا القول قول أحد من الأئمة الأربعة بل الأئمة الأربعة وسائر الأئمة متفقون على أن كلام
الله منزل غير مخلوق وقد صرح غير واحد منهم أن الله تعالى متكلم بحشيته وقدرته وصريحه بالغة
لم يزل متكلمًا إذا شاء كيف شاء وغير ذلك من الأقوال المنقولة عنهم وهذه المسئلة قد تكلم فيها
لكن اشتهر النزاع فيها في الحنة المشهورة لما امتحن أئمة الإسلام وكان الذي ثبت الله في الحنة
وأقامه لنصر السنة هو الإمام أحمد وكلامه وكلام غيره موجود في كتب كثيرة وإن كانت
طائفة من أصحابه وافقوا ابن كلاب على قوله أن القرآن قديم فأئمة أصحابه على نفي ذلك وإن
كلامه قديم عني أنه لم يزل متكلمًا بحشيته وقدرته ولهم قولان هل يوصف الله بالسكوت عن
كل كلام ذكرهما أبو بكر عبد العزيز وأبو عبد الله بن حامد وغيرهما وأكثر أئمتهم وجهوهم على
أنه لم يزل متكلمًا بما يوصف بالسكوت عن بعض الأشياء كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
الحلال ما أحله الله في كتابه والحرام ما حرمه الله في كتابه وما سكت عنه فهو مما عفا عنه
وأحمد وغيره من السلف يقولون أن الله تعالى يتكلم بصوت لكن لم يقل أحد منهم أن ذلك
الصوت العين قديم

(فصل قال الرافضي) وذهب جمع ماعدا الامامية والاسماعيلية إلى أن الأنبياء والأئمة
غير معصومين فحزروا بعثته من يجوز عليه الكذب والسهو والخطأ والسرقة فأبى ووثق بقي
للعمامة في أقوالهم وكيف يحصل الانقياد لهم وكيف يجب اتباعهم مع نحو أن يكون
ما يأمر به خطأ لم يجعلوا الأئمة محصورين في عدمه يغفل عن كل من يابع قريشًا انعقدت إمامته
عندهم ووجب طاعته على جميع انطلق إذا كان مستورا الحال وإن كان على غايته من الكفر

من جهة النفس هو فوق الصفات العلوية الروحية غير مدرّك من نحو هو يتقبل من قبل آثاره في كل عالم فيوصف والفوق
وينعت بقدر ظهور تلك الآثار في ذلك العالم وهو الواحد الذي إذا رامت العقول إدراكه معرفته عرفته أن ذاتها مبدعة مسبقة مخلوقة

قالوا قاله ليس ليس محو وثلة هذين غير انه يجوز لقائل ان يقول ان الباري يتصرف بحركته فوق هيده اسر كلث (كاتب) ولا ذلك اي
البركات في المعسكر حكي للقاتلين عن غيرهم عن القاتلين (٨٣) بقدم العلم فقال قال القائلون بالحدوث لا يقدمون فاذا

(مبحث عصمة الانبياء)

كان الله لم يزل جوادا لا يفقد عاق
الذي في الجوارح في العالم كيف
وجدت ان القديم ام عن غيره
فان قاتم هو قاتم او عنه صلبه
بوجه واحد قلتم بان القديم بخلي
اخذت واراد خلقه بعد ان لم يرد
وان قلتم ان غيره وقع في الحوادث
فقد اشرتم بعد ما لا يفتي في
التوحيد الواجب الوجود بانه
قال فقال القدمون بل الخلق
الازلي الواحد القديم هو خالق
الحوادث ما سرقا دم وحديث
وجده لا يشر بل في وجوده
وخلقته وملكه وامره وتشعب
راهم في ذلك الى مذهبين فذهب
من قائله بالخلق الاشياء القديمة
دائمة الوجود بدوهم بوجوه
والحوادث شائعة في ازلها خلقه
وخلق فاما واجب خلقه ارادته
واوجب ارادته خلقه مثال ذلك
انه اراد خلقهم آدم الذي هو الاب
خلقهم واوجده واراد وجود
الاب وجود الابن ارادته بخلق
واجاد ارادته بعد ارادته لوجوده
بعدم وجوده فان قلتم ان واجب قديم
لا ياراه يحد ولم اراد قديم لانه
او حله حود الحوادث يقتضي
بعضها بعضا من وجوده السابق
واللاحق فان قالوا كيف تحدث
له الارادة بعصه الارادة وكيف
يكون حال منتظرة تكون بعد
ان لم تكن وكيف يكون محصل
الحوادث قبل وكيف يكون محلا
لغير الحوادث اعني الارادة القديمة

والفسوق والنفاق (فقال) الكلام على هذا من وجوه (١) (أحدها) ان يقال ما ذكرته
عن الجمهور من نفي العصمة عن الانبياء بتجوز السرفة والكذب والامر بالباطل عليهم فهذا كذب
على الجمهور وقلتم متفقون على ان الانبياء معصومون في تبليغ الرسالة ولا يجوز ان يستعزى
شي من السرفة خطأ في اتفاق المسلمين وكل ما يبلغونه عن الله عز وجل من الامر والنهي فهم
مطاعون فيه باتفاق المسلمين وما اشرع وبه وجب تصديقه فيهم في باجاع المسلمين وما امرهم به
وتهمهم عنه فهم مطاعون فيه عند جميع فرق الامة لا عند طائفة من الخوارج يقولون ان
الذي صلى الله عليه وسلم معصوم فيما يبلغه عن الله لا فيما امره به وبني عنه وهذا لا يصلح
باتفاق المسلمين اهل السنة والجماعة وقد ذكرنا غير ما انه اذا كان في بعض المسلمين من قاتل قولا
خطا لم يكن ذلك حقا على المسلمين ولو كان كذلك لكان خطأ الرافضة عيا في دين المسلمين فلا يعرف
في العلل انما كثر خطأ وكذا يذهبهم وذلك لانهم المسلمين شيامن ذلك فلا يضرهم وجود خطي غير
لرافضة وفي كثير الناس اكر كثير منهم لا يجوزون عليهم الكبار والجمهور الذي يجوزون الصغارهم
ومن يجوز الكبار يقولون انهم لا يقولون عليهم بل يحصل لهم بالتوربة مناهي المنزلة اعظم مما كان
قبل ذلك كما تقدم التنبيه عليه والجملة فليس في المسلمين من يقول انه يجب طاعة الرسول مع
جواز ان يكون امره مخطا بل هم متفقون على ان الامر الذي يجب طاعته لا يكون الا سوانا
فقوله كيف يجب اتباعهم مع نحو ان يكون ما امرهم به مخطا قول لا يزم أحد من الائمة
والناس في تجوز خطأ عليهم في الاجتهاد قولان معروفان وهم متفقون على انهم لا يقولون عليه
واغايطاعون فيما اقرروا عليه لا فيما غيره الله ونهى عنه ولم يامر بالطاعة فيه واما عصمة الائمة
فلم يقل بها الا قال الامامية والاسماعيلية بقول ابو اقفهم عليه السلام الملاحدة المنافقون الذين
شيوعهم الكبار كفرنم اليهود والنصارى والمسكرين وهذا داب الرافضة انما يجاوزون
عن جماعة المسلمين الى اليهود والنصارى والمسكرين في الاقوال والمالوالة والمعاونة والقتال وغير
ذلك ومن اصل من قوم يعدون السابقين الاولين من المهاجرين والانصار ووالون المنافقين
والكفار وقد قال الله تعالى لم تر الى الذين تولوا قوما غضب الله عليهم ما هم منكم ولا منهم
ويحلفون على الكذب وهم يعلمون اعد الله لهم عذابا شديدا انهم ساء ما كانوا يعملون اتخذوا
اعيانهم حنة فصدوا عن سبيل الله فلهذه عذاب مهين ان تنفي عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله
شيئا اولئك اصحاب النار هم فيها خالدون يوم يبعثهم الله جميعا يعلفون له كما يعلفون لكم
ويحسبون انهم على شيء الا انهم هم الكاذبون استحوذ عليهم الشيطان فانساهم ذكر الله
اولئك حزب الشيطان الا ان حزب الشيطان هم الخاسرون ان الذين يحادون الله ورسوله
اولئك في الاذلين كتب الله لاغلبنا ناورسلي ان الله عز وجل لا يخذل قوما يذنون بالله
واليوم الا تحيروا دون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم او ابناهم او اخوانهم او عشيرتهم
اولئك كتب في قلوبهم اليمان وايدهم بر ورحمته ويدخلهم جنات تجري من تحتها الانهار

(١) قواه من وجوه أحد الخ لزم ذكره ان غير وجه واحد ندم ذكر في الفصل الآتي فربما
وجوه او عاقدات قدر اه مصححه

فان قيل لانها منه قبل والارادات منه فان قيل الارادة القديمة في قدمه قبل والحدث في قدمه لان السابق من وجوده بالارادة
السابقة او جب عنه ارادة لاحقة فاحدث خلقا بعد خلقه بارادة بعد ارادة وجبت في سكرته من خلقه بعد خلقه فاللاحق من ارادته

وجوب عن سابق إرادته يتوسط امرأته وهما جارا قال والتزيه من الإرادة الحادثة كالنزيه عن الإرادة القديمة في كونه محلا لكتبه لا وجه لهذا التزيه كما تستكم عليه في فصل العلم إذا قلنا (٨٤) في علمه لم يعلم وكيف يعلم قال فهذا أحد المنهيين وأما المذهب الآخر

فإن أهله يقولون: تجدده بعد علمه فله سبب وجوب حسدونه وذلك السبب حادثا يضاف إلى تزيي أسباب الحوادث إلى الحركه الدائمة في المخبرات الدائمة وساق تمام قول هؤلاء وهو قول ارسطو وأتباعه وقد نقل غير واحد أن أول من قال بقدم العالم من الفلاسفة هو ارسطو وأما أساطين الفلاسفة قبله فلا يكفون يقولون بقدم صورة الفلك وإن كان لهم في المادة أقوال أخرى وقد بسط الكلام على هذا الأصل في مسئلة العلم وغيره لما رآه علي من زعم أنه لا يعلم الجزئيات حذرا من التشبه والتكرار في ذاته وذكر حجة ارسطو وابن سينا ونقضها وقال فأما القول بإيجاب الغيرية فيه بل ذلك لا يغيّر والكترة بكثرة المدرجات فجوابه المحقق أنه لا يشكر بذلك تكرار في ذاته بل في إضافته ومناسباته وذلك مما لا يعيد الكثرة على هوته وذاته ولا الوحدة التي أوجبت وجوب وجوده بذاته وبسبب ذاته الأولى التي بها عرفناه وبجسبها أو جباله ما أوجبنا وسلبنا عنه ما سلبناه وحدة مدركه ونسبه

(مبحث الكلام على عصمة الأئمة)

وأضافه بل أخاهي وحدة حقيقة وذاته وهو يشهد قال ولا تمقدتان الوحدة المقوية في صفات واجب الوجود بذاته قبلت على طريق التزيه بل لزمت بالبرهان عن مسدده شبه الأولى ووجوب وجوده بذاته والذي لم يزل يأنز الم

خالد بن فيارض الله عنهم ورضوا عنه أولئك حرب الله إلا أن حربهم المقلون فهذه الآيات نزلت في المنافقين وليس المنافقون في طائفة أكثر منهم في الرافضة حتى أنه ليس في الروافض الأمن فيه شعبة من شعب التفات كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أربع من كن فيه كان منافقا خالصا ومن كانت فيه خصلة منهن كان فيه خصلة من النفاق حتى يدعها إذا حدث كذب وإذا أقرن خان وإذا علمه كذب وإذا حاصم بقر أخبراه في الصحيحين وكثير منهم يتولون الذين كفروا والبس ما قدمت لهم أنفسهم أن سخط الله عليهم وفي العذاب هم خالدون ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي وما أنزل اليهما اتخذوه هم أولياء ولكن كثيرا منهم فاسقون وقال تعالى لعن الذين كفروا ومن بنى إسرائيل على لسان داود وعيسى بن مريم ذلك مما عصوا وكانوا يعتدون كانوا لا يتناهون عن منكرهم فجاءوا بل كانوا يفعلون ترى كثيرا منهم يتولون الذين كفروا وهم غالبا يتناهون عن منكرهم فجاءوا بل داهمهم أكثر الملامد منكر من الظلم والفواحش وغير ذلك وهم يتولون الكفار الذين غضب الله عليهم فليسوا مع المؤمنين ولا مع الكفار كما قال تعالى ألم تر إلى الذين تولوا قوما غضب الله عليهم ما هم منكم ولا منهم ولهم عذاب عظيم عند جماعة المسلمين نوع آخر حتى أن المسلمين لما قاتلوهم بالجليل الذي كانوا عاصين فيه بسائل الشام يسفكون دماء المسلمين وأخذون أموالهم ويقطعون الطريق استحلوا المال الذي نهبناه فقاتلهم صنف من التركمان فصاروا يقولون نحن مسلمون فيقولون لا أنتم صنف آخر فهم بسلامة قلوبهم علوا أنهم جنس آخر خارجون عن المسلمين لا متنازهين عنهم وقد قال الله تعالى ويحلفون على الكذب وهم يعلمون وهذه حاله الرافضة ولقد اتخذوا أيمانهم جنة فصدوا عن سبيل الله إلى قوله لا تتحدقوا يؤمنون بالله واليوم الآخر وتؤذون من حاد الله ورسوله الآية وكثير منهم يروا الكفار من المسلمين وسفكوا دماءهم ببلاد خراسان والعراق والشام والجزيرة وغيرها كانت الرافضة معاونة لهم على المسلمين وكذلك الذين كانوا بالشام وحلب وغيرهما من الرافضة كانوا من أشد الناس معاونة لهم على قتال المسلمين وكذلك النصارى الذين قاتلوا المسلمين بالشام كانت الرافضة من أعظم المعاونين لهم وكذلك إذا صار اليهود ودودة بالعراق وغيره تكون الرافضة من أعظم أعوانهم فهم دائما يوالون الكفار من المشركين واليهود والنصارى ويعاونونهم على قتال المسلمين ومعاداتهم ثم إن هذا الذي عصمه الأئمة دعوى لم يقم عليها حجة إلا ما تقدم من أن الله لم يخل العالم من أئمة معصومين لما في ذلك من المصلحة واللفظ ومن المعلوم المتقن أن هذا الخطر الغائب المفقود لم يحصل بشئ من المصلحة واللفظ سواء كان متنا كما بقوله الجمهور أو كان حيا كما قلته الإمامية وكذلك أجدانه المتقدرون لم يحصل بهم شئ من المصلحة واللفظ الحاصلة من إمام معصوم ذي سلطان كما كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالمدنية بعد الهجرة فإنه كان إمام المؤمنين الذي يجب عليهم طاعته ويحصل بذلك عبادتهم ولم يحصل بعده أحد له سلطان تدعيه العصمة الأعلى رضي الله عنه زمن خلافته ومن المعلوم أن المصلحة واللفظ الذي كان المؤمنون فيها من الخلفاء الثلاثة أعظم من المصلحة واللفظ الذي كان في خلافة علي زمن القتال والفتن والافتراق فإذا لم يجد من تدعي الإمامية فيه أنه معصوم وحصل له سلطان بمباينة ذي

حقيقته وذاته لا في مدركه وأضافه فأما أن تغير يادرك المتغيرات فذلك أمر إضافي لا معني في نفس الذات وذلك الشكوك مما لم يطله الحق لم يمنع البرهان ونفيه من طريق التزيه والاحلال لا وجه له بل التزيه من هذا الاحلال من هذا الاحلال

أولى وتكلم على قول ارسطو اذ قال من المحال أن يكون كماله يعقل غيره اذ كان جوهره في الغاية من الالهة والكرامة والعقل فلا يتغير والتغير فيه انتقال الى النقص وهذا هو حركته ما فيكون هذا العقل ليس (٨٥) عقلا بالفعل لكن بالقوة فقال أبو البركات ما قيل في

منع التغير مطلقا حتى يمنع التغير في المعارف والعلوم فهو غير لازم في التغير مطلقا بل هو غير لازم السنة وان لم يكن كان لزومه في بعض تغيرات الاجسام مثل الحرارة والبرودة وفي بعض الاوقات لا في كل حال ووقت ولا يلزم مثل ذلك في النفوس التي تخصها المعرفة والعلم دون الاجسام فانه يقول ان كل تغير وانفعال فانه يلزم أن يتصرف قبل ذلك التغير حركته مكانة قال وهذا محال فان النفوس تتحدد لها المعارف والعلوم من غير أن تتحرك على المكان على رآه فانه لا يتقدم فيها ما يمكن أن يكون في مكان اللذة فكيف أن تتحرك فيه وانما ذلك للاجسام في بعض التغيرات والاحوال كالنقص والتبدل ولا يلزم بهم ما بدأ وانما ذلك فيما يتصعد البصار من الماء ويتدخن من الارض من الاجزاء التي هي كالبهادون غيرهم من الاجزاء الصغيرة التي تحرق وهي في مكانها لا تتحرك والماء بعض بخورة كثيرة وهو في مكانه لا يتصرف فيه بعض الاجزاء ثم تكون الحركة مكانية بعد الاستغالة لا قبلها كما قال ابن جبر هذنه هي حركات توجب بانحدر بعد الحركة مكانية وفيما بعد ذلك فقد بسود الجسم ويبيض وهو في مكانه لا يتصرف ولا يتحرك قبل الاستغالة ولا بعدها فالزم هذا في كل جسم بل في بعض الاجسام ولا في كل حال ووقت بل في

الشوكة الاعلى وحده وحيث كان مصلحة المكلفين والطف الذي حصل لهم في دينهم ودينهم في ذلك الزمان اقل منه في زمن الخلفاء الثلاثة فلم بالضرورة أن ما يدعون من اللطف والمصلحة الحاصلة بالائمة المعصومين باطلا قطعاً وهو من جنس الهدى والايان الذي يدعي رجال الغيب بجبل لبنان وغيرهم من الجبال مثل جبل قاسيون دمشق وبغارة الدم وجبل الفخ حصر ويخوذ ذلك من الجبال والتغيرات فان هذه المواضع يسكنها الجن ويكون بها الشياطين ويتراءون احيانا لبعض الناس ويفسيون عن الابصار في أكثر الاوقات فيظن الجهال أنهم رجال من الانس وانما هم رجال من الجن كما قال تعالى وانه كان رجال من الانس يعوذون رجال من الجن فزادوهم رهقا وهؤلاء منيهم ومن يتكلمهم من المشايخ طوائف ضالون لكن المشايخ الذين يتكلمون رجال الغيب لا يحصل بهم من الفساد ما يحصل بالذين يدعون الامام المعصوم بل المفسدة والشر الحاصل في هؤلاء أكثر فانهم يدعون الدعوة الى امام معصوم ولا يوجد لهم ائمة ذوو سيف يستعينون بها كافر أو فاسق أو منافق أو جاهل لا تخبر جرؤهم عن هذه الاقسام والاسماء عيلة شريتهم فانهم يدعون الى الامام المعصوم ومتبهي دعوتهم الى رجال ملاحدة منافقين فساق ومنهم من هو شر في الباطن من اليهود والنصارى فالداعون الى المعصوم لا يدعون الى سلطان معصوم بل الى سلطان كفور وظلوم وهذا امر مشهور يعرفه كل من له خبرة باحوالهم وقد قال تعالى يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا فأمر الله المؤمنين عند التنازع بالرد الى الله والرسول ولو كان للناس معصوم غير الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم لأمرهم بالرد اليه فدل القرآن أنه لا معصوم الا الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم

(فصل) وأما قوله ولم يجعلوا ائمة معصومين في عدة معين فهذا حق وذلك ان الله تعالى قال يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم ولم يوقمهم بعدد معين وكذلك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الاحاديث الثابتة عنه المستفيضة لم يوقت ولا في الامور في عدة معين وفي الصحيحين عن أبي ذر قال ان خبلي أو صاني أن اسمع وأطع وان كان عبدا حبشيا اجتبع الاطراف وفي صحيح مسلم عن أم الحصن أنها جمعت التي صلى الله تعالى عليه وسلم يعني أبعرفات في حجة الوداع يقول ولو استعمل عليكم أسود مجذع بقودكم كتاب الله فامعواوا اطيعوا وروى البخاري عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم امعواوا اطيعوا وان استعمل عليكم عبد حبشي كائن رأسه زبيبة وفي الصحيحين عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا زال هذا الامر في قرش ما بقي من الناس اثنان وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الناس تبع لقرش في هذا الشأن مسلمهم تبع لمسلمهم وكافرهم تبع لكافرهم وعن جابر بن عبد الله قال قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الناس تبع لقرش في الخير والشر وفي البخاري عن معاوية رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه

بعض الاحوال والاقوات ولا كان ذلك على طريق التقديم كما قال بل على طريق التبع ولزم في التغيرات الجسمانية لما زعم في التغيرات النفسانية ولزم في التغيرات النفسانية أيضا لما لزم انتقال الحكم فيه الى التغيرات في المعارف والعلوم والعرازم والارادات فالحكم بطرف

لا يترك كلاماً ولا يتعدى من البعض إلى البعض والالكانت الإسلام على حالة واحدة وسط الكلام في مسألة العلم وقال الجليلي سحر المولوي
المقدمين والقائلون بالحدوث قالوا إنه لا يحتاج (٨٦) إلى هذا العمل وسوء على طريق المجادلة باسم التمهيد للتبسيط والتبسيط

بل يقول بأن المبدئ المعبد خلق العالم وأحدثه بإرادة قدسية أزلية أراد بها في القدم أحداث العالم حتى أحدثه قال وقيل في جوابهم أن ذلك المبدئ لا يتغير وتخصص في القدم لا يعقل بحسب المقصود في العلم القديم عند الإرادة القدسية حيث أرادته في مدة العدم السابق لحدوث العالم التي هي مستغيرة بمتاهة البداية وما لا يعقل ولا يتصور لا يعلم وما لا يمكن أن يعلم لا يعلمه عالم إلا لأن الله لا يضطر على عمله لكن لأنه في نفسه غير مقدور عليه ثم ما الذي يقولونه في حوادث العالم من مشيئة الله وأرادته التي بها يقبل الدعاء من الداعي ويحسن إلى المحسن ويسيء إلى المسيء ويقتل توبة السائب ويغفر للمستغفر هل يكون ذلك عنه أو لا يكون فإن قالوا بأنه لا يكون أبطلوا ذلك الشرع الذي قصدهم نصرته وأبطلوا حكمه وأمرهم ونواهيهم وكل ما جاء لأجله من الخشوع والطاعة والتهني عن المعصية وإن قالوا بكون ذلك بأسره فهل هو إرادة أم بغير إرادة وكونه بغير إرادة أشنع وإن كان بإرادة فهل هي إرادة قدسية أم محدثة فإن كانت قدسية فالأرادات القدسية غير واحدة وما أفتهم يشعرون أن المراتب المتكررة صدف عن إرادة واحدة قال وإن قالوا أن ذلك يصدر عنه بأرادات حادثة فتدبروا إعمالهم أو منه أو لا (قلت) فأبو البركات

لا يستبعد عقله أن تصدر المراتب المتكررة عن إرادة واحدة ظن أن هؤلاء لا يقولون به وهم يقولون به فإن هذا قول ابن رشد الحجاب والأشعري ومن وافقهما من أهل الكلام والفقه والحديث والتصوف يقولون أنه يعلم المعلومات كلها يعلم واجد بالعين ويريد

وسلم يقول إن هذا الأمر في قرش لا يعاديه من أحد إلا كره الله على وجهه ما أقاموا للدين خروجه في باب الأمراء من قرش

(فصل) وأما قوله عنهم كل من بايع قرشاً فهو كافر فليت ما منبه ووجبت طاعته على جميع الخلق إذا كان مستورا لخال وإن كان على غاية من القبيح والكفر والنفاق في خواص من يجهو (أحدها) إن هذا ليس قول أهل السنة والجماعة وليس مبهم بل محمدي بايع واحد قرشاً يتعدي به ويوجب على الناس طاعته وهذا وإن كان قد فاقه بعض أهل الكلام فليس هو قول أئمة أهل السنة والجماعة بل قد قاله عمر بن الخطاب رضي الله عنه من بايع رجلاً بغير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي بايعه تفرغ أن يقتل بالحدث رواه البخاري وسأني بكلمة إن شاء الله تعالى (الوجه الثاني) أنهم لا يجوزون طاعة الأجرام في كل ما يأمر به بل لا يجوزون طاعته إلا فيما تنوع طاعته فيه في الشريعة فلا يجوزون طاعته في معصية الله وإن كان أمماً متعادلاً فإذا أمرهم طاعة الله أطاعوه مثل أن يأمرهم بأقام الصلاة وإيتاء الزكاة والصدق والعدل والحق والجهاد في سبيل الله فهذه الحقيقة أعما أطاعوا الله والكافر والفاسق إذا أمر بما هو طاعة لله لم يحرم طاعة الله ولا يسقط وجوبها لأجل أمر ذلك الفاسق بها كما أنه إذا تكلم بحق لم يحجر تكذيبه ولا يسقط وجوب اتباع الحق فكونه قد قاله فاسق فاهل السنة لا يطعون ولا في الأمور المطلقة إنما يطعونهم في ضمن طاعة الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم كما قال تعالى أطعوا الله وأطعوا الرسول وأوأي الأمر منكم فأمر طاعة الله مطلقاً وأمر طاعة الرسول لأنه لا يأمر إلا بالطاعة الله فمن طاع الرسول فقد أطاع الله وجعل طاعة أولى الأمر داخلية في ذلك ولم يذ كر لهم طاعة نالته لأن في الأمر لا بطاع طاعة مطلقة وإنما بطاع في المعروف كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أعما الطاعة في المعروف وقال لا طاعة في العصية ولا طاعة لخلق في معصية الخلق وقال من أمركم بمعصية الله فلاطيعوه وقول هؤلاء الرافضة المنسوبين إلى الشيعة على رضي الله عنه أنه يجب طاعة غير الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم مطلقاً في كل ما أمر به أن يسيئ من قول من كان منسوباً إلى الشيعة عثمان رضي الله عنه من أهل الشام أنه يجب طاعة ولي الأمر مطلقاً فإن أولئك كانوا يطعون ذا السلطان وهو موجود هؤلاء لا يجوزون طاعته معصية موقوفة وأيضاً أولئك لم يكنوا يديعون في أنهم المعصية التي تدعيها الرافضة بل كانوا يحجبونهم كالخلفاء الراشدين وأئمة العدل الذين يقدرون فيها ممن تعرف حقيقة أمره أو يقولون إن الله يقبل منهم الجسبات ويجازيهم عن البيئات وهذا أهون ممن يقول أنهم معصومون لا يخطئون فحين أن هؤلاء المنسوبين إلى النصب من شيعة عثمان وإن كان منهم خروج عن بعض الحق والعدل فغرو ج الإمامية عن الحق والعدل أكثر وأشد فكيف يقول أئمة السنة الموافقين للكتاب والسنة وهو الأمر طاعة ولي الأمر فيما يأمرهم به من طاعة الله دون ما يأمرهم به من معصية الله (الوجه الثالث) أن يقال إن الناس قد تنازعوا في ولي الأمر الفاسق والجاهل هل بطاع فساء أمرهم من طاعة الله وبفسد حكمه وقسمه إذا وافق العدل أو لا يطاع في شيء ولا ينقض من حكمه وقسمه أو يفرق في ذلك بين الإمام الأعظم وبين القاضي ونحوه من القرو على ثلاثة أقوال أصحها عند أهل السنة هو

لا يستبعد عقله أن تصدر المراتب المتكررة عن إرادة واحدة ظن أن هؤلاء لا يقولون به وهم يقولون به فإن هذا قول ابن رشد الحجاب والأشعري ومن وافقهما من أهل الكلام والفقه والحديث والتصوف يقولون أنه يعلم المعلومات كلها يعلم واجد بالعين ويريد

المرادات كلها بأداة واحدة والعين وإن كلامه الذي تكلم به عن الأمر بكل ما مودوا والخير عن كل ما عرغته هو أيضا واحد العين ثم تنازع
القائلون بهذا الأصل هل كلامه معنى فقط والفرقان (٨٧) العربي ليس هو كلامه أو كلامه الحروف أو الحروف

والاصوات التي نزل بها القرآن
وعبره وهي دعية العين على قولين
ومن القائلين بقدم أعيان الحروف
والاصوات من لا يقول هي واحدة
بل يقول هي متعددة وإن كانت
لأنها به لا هو ويقول بنسب حروف
أحرف ومعان لأنها به الهائي أن
واحد وانهم نزل ولأثر وهذا
مما أوجب قول القائلين بأن كلام
الله مخلوق وأنه ليس له كلام قائم
بذاته لما رواه أن ما ليس بمخلوق
فهو قديم العين والثاني متنع
عندهم قعين الأول وأولئك
الصفان قالوا والأول متنع قعين
الثاني وهؤلاء اعتادوا هذه
الأقوال لظنهم أنه متنع أن تقوم
به الأمور الاختيارية لا كلام
بأخبار ولا غير كلام كقوله بن في
موضع وهذا القول بتمام
الحوادث هو قول هشام بن الحكم
وهشام الجواليقي وأن ما لك
الحضري وعلى بن سهرم وأصحابهم
وطوائف من متقدمي أهل
الكلام والفقهاء كابي معاذ التومني
وزهير الأثرى وداود الأصمباني
وغيرهم كإكرام الأشعري عنهم
في مقالات وقال وكل القائلين
بأن القرآن ليس بمخلوق كصعبد
الله بن سعد بن كلاب ومن قال أنه
محدث كتصوير الأثرى يعني
وداود الأصمباني ومن قال أنه
حادث كتصوير أبي معاذ التومني
يقولون أن القرآن ليس بحسم ولا
عرض وأما أقوال أئمة الفقه

زديج أمه وحكمته وقسمة وأصعبا عند أهل الحديث وأئمة الفقهاء هو القول الأول وهو
أن يطاع في طاعة الله مطلقا وقسمته بالتفعل على هذا القول كما هو قول أكثر الفقهاء والقول
الثالث هو الفرق بين الإمام الأعظم وغيره لأن ذلك لا يمكن عزله إذا سبق الاقتال وقسمته بغير
الحاكم ونحوه فإنه يمكن عزله بدون ذلك وهو قول ضعيف فإن الحاكم إذا ولاه أو الشوك لم يمكن
عزله لا يقتضيه ومتى كان السبق في عزله مفسدة أعظم من مفسدة بقاءه لم يحز الأيمان بأعظم
الفساد من دفع آثارهما وكذلك الإمام الأعظم ولهذا كان المشهور من مذهب أهل السنة
أنهم لا يرون الخرج على الأئمة وقتالهم بالسيف وإن كان قبيح ظلم كالتفعل على ذلك
الأحاديث الصحيحة المستقيمة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لأن الفساد في القتال والقتلة
أعظم من الفساد الحاصل بظلمهم بدون قتال ولا فتنة فلا يدفع أعظم الفسادين بالتزام الأدنى
واقبله لا يكاد يعرف طائفة خرجت على ذي سلطان الأول كان في خروجها من الفساد أعظم
من الفساد الذي أزالته والله تعالى لم يأمر بقتال كل ظالم وكل باغ كيفما كان ولا يأمر بقتال
الباغين ابتداء بل قال وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحو بينهما ما نرى والله أعلم بما كانوا
على الآخرة فقاتلوا التي تبقى حتى تنفي إلى أمر الله فإن قامت فاصلحو بينهما بالعدل فلم يأمر
بقتال الباغية ابتداء فكيف يأمر بقتال ولادة الأمور ابتداء وفي تحقيق مسلم عن أم سلمة
رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال سيكون أمر المعتز فون وتسكرون
فمن عرف برئ ومن أنكره وسلم ولكن من رضي وتابع قالوا أفلا نقاتلهم قال لا ما حلوا فقد نهى
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن قتالهم مع أخبارهم بأنهم أموز أمزكرة فدل على
أنه لا يجوز الانكسار عليهم بالسيف كما برأ من يقاتل ولادة الآخرين أنلوا ج والزيادة والمعتلة
وطائفة من الفقهاء وغيرهم وفي الصحيحين عن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال لنا رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم انكم سترون بعدى أثره وأمورا تنكرونها قالوا فما تأمرنا يا رسول الله
قال تؤدون الحق الذي عليكم وتسألون الله الذي لكم فقد أخبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
أن الامراء يخلون ويفعلون أمورا منكروة ومع هذا أمرنا أن نؤتيهم الحق الذي لهم ونسأل
الله الحق الذي لنا ولم يأذن في أخذ الحق بالقتال ولم يخصص في ترك الحق الذي لهم وفي الصحيحين
عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال من رأى من أمره شيا
يشكره فاصبر عليه فإنه من فارق الجماعة شرا فإتت مائة مائة عليه وفي لفظ من خرج
من السلطان شرا فإتت مائة مائة عليه والفظ للآخرى وقد تقدم قوله صلى الله عليه وسلم لما
ذكر أنهم لا يهتدون بهديه ولا يستنون بسنته قال حذيقه كيف أصنع يا رسول الله إن أدركت
ذلك قال سمع وطيع لا أرى أن ضرب ظهرك وأخذ مالك فاسمع وأطع فهذا أمر بالطاعة
مع ظلم الأمير وتقدم قوله صلى الله عليه وسلم من ولي عليه والقرأه بأني شيئا من معصية الله
فليكره ما بقى من معصية الله ولا يترع بداعن طاعة وهذا نهى عن الخروج عن السلطان
وإن عصي وتقدم حديث عبادة بن الصامت أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على السمع والطاعة
في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأمرنا علينا وإن استأزع الأمر أهله قال الآن روا كفا
بواحد منهم من الله فيه برهان وفي رواية وإن تقول أو تقوم بالحق حيثما كان الخفاف في

والحديث والتصوف والتفسير وغيرهم من علماء المسلمين فكلام الرأى يدل على أنه لم يكن مطلعا على ذلك وكذلك كلام الصحابة
والتابعين لهم بإحسان والمقصود هنا أن نين غاية حجة التفاهة فانه بعد أن ذكر الخلاف قال والمعتد أن تقول لم يصح قيامه بالبارئ

تعالى فاما أن يكون صفة كمال أو لا يكون فان كان صفة كمال استحالة أن يكون حادثا والا كانت ذاته قبل انصاف تلك الصفة فالتعالى عن صفة الكمال والتعالى عن الكمال الذي هو ممكن (٨٨) الانصاف به ناقص والنقص على الله محال بإجماع الامة

وان لم يكن صفة كمال استحالة انصاف الساري بها لان اجماع الامة على أن صفات الله بأسرها صفات كمال فثبتت صفة لامن صفات الكمال خرق للاجماع وأنه غير جائز قال وهذا مانع لعله وأنه مركب من السمع والعقل قال والذي عوّل عليه أصحابنا أنه لو صح انصافه بالحوادث لوجب انصافه بالحوادث أو بأحد ادهاق الازل وذلك يوجب انصافه بالحوادث في الازل وأنه محال قال وهذه الدلالة مثبتة على أن القابل للضدين يستحيل خلوها عنهما وقد عرفت فسادة قال ومن أصحابنا من أورده هذه الدلالة على وجه لا يحتاج في نفيها إلى النسخة على ذلك الأصل وهو أنه لو كان قابلا للحوادث لكان قابلا لها في الازل وكون الشيء قابلا للشيء فرع عن امكان وجود المقبول فيلزم منه حدوث الحوادث في الازل وهو محال قال الآن ذلك معاوض بأن الله قادر في الازل ولا يلزم من أزلية قدرته محنة أزلية المقدور فكذلك ههنا قال ومنهم من قال لو كانت الحوادث قائمة بتغيره وهو محال قال وهذا ضعيف لأنه انفسر لتغيره بقيام الحوادث به اتحاد اللازم والمزوم وانفسر نفسه امتنع اثبات الشرطة قال وأما المعتزلة فجعلهم عسكوا بأن المفهوم من قيام الصفة بالموصوف حصولها في الحيز تبعاً لحصول ذلك الموصوف فيه والبارى تعالى ليس في الجهة فاستمع قيام الصفة به قال وقد عرفت ضعف هذه الطريقة قال وكان مستحبهم استدلالاً بأن الجوهر انما يصح قيام المعاني الحادثة به لكونه متغيراً لا بدليل أن العرض لم يكن متجهزاً لم يصح قيام هذه

الله لومة لائم فهذا امر بالطاعة مع استثنائها في الامر وذلك ظلم منه ونهى عن منازعة الامر أهله وذلك نهى عن الخروج عليه لان أهله هم أولو الامر الذين امر بطاعتهم وهم الذين لهم سلطان بأمر من به وليس المراد من يستحق أن يولي ولا سلطان ولا المولى العادل فإنه قد ذكر أنهم يستأرون فدل على أنه نهى عن منازعة في الامر وان كان مستأثراً وهذا باب واسع (الوجه الرابع) اننا قد ذكرنا أنه يشترط العدل في كل متول فلا يطاع الامن كان ذاعل لامن كان نظاماً فنعلم أن اشتراط العدل في الولاية ليس أعظم من اشتراطه في الشهود فان الشاهد قد يخبر بما لا يعلم فان لم يكن ذاعل لم يعرف صدقه فيما أخبر به وأما ولي الامر فهو بأمر يأمر به حكمه من غير فعل هل هو طاعة لله أو معصية ولهذا قال تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا فأمروا بالبين اذا جاءه الفاسق بنبأ ومعلوم أن الظلم لا يمنع من فعل الطاعة ولا من الامر بها (وهذا) مما وافق عليه الامامة فانهم لا يقولون بتخليد أهل الكسائر في النار فالفسق عندهم لا يحبط الحسنات كلها بخلاف من خالف في ذلك من الزيدية والمعتزلة وأخوارج الذين يقولون ان الفسق يحبط الحسنات كلها ولوجب حط حسناته كلها لخطأ ايمانه ولو حبط ايمانه لكان كافراً مرتداً فيجب قتله ونصوص الكتاب والسنة والاجماع تدل على أن الزاني والسارق والقاذف لا يقتل بل يقام عليه الحد فدل على أنه ليس بمرتد وكذلك قوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اختلفتا فأسلحوا بينهما الآية يدل على وجود الايمان والاخوة مع الاقتتال والبغى وقد ثبت في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال من كانت عنده لادخه مظلمة من عرض أو شيء فله قبل منه اليوم قبل أن لا يكون درهم ولا دينار كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته وان لم يكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فطرحت عليه ثم أتى في النار أخرجه في الصحيحين فثبت أن الظالم يكون له حسنات ليستوفي المظالم منها حقها وكذلك ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال ما تعدون المفسد فيكم قالوا المفسد فينا من لادرهم ولا دينار قال المفسد من يأتي يوم القيامة وله حسنات مثل الجبال وقد شتم هذا وأخذ مال هذا وسفلح دم هذا وقتل هذا وأضر به فقبض هذا من حسنة وهذا من حسنة فاذا قننت حسنة قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحت عليه ثم طرح في النار رواه مسلم وقد قال تعالى ان الحسنات يذهبن السيئات فدل ذلك على أنه في حال اساءته يفعل الحسنات نحو سيئاته والا لا كانت السيئات قد زالت قبل ذلك بشيء أو نحوها لم تكن الحسنات قد ذهبت ما وليس هذا موضع بسط ذلك (والقصود هنا) أن الله جعل الفسق مانعاً من قبول النبا والفسق ليس مانعاً من فعل كل حسنة واذا كان كذلك وقد ثبت بالكتاب والسنة والاجماع أنه لا يستشهد الاذو والعدل ثم يكفي في ذلك الظاهر فاذا اشترط العدل في الولاية فلا ينبغي في ذلك الظاهر أولى فعلم أنه لا يشترط في الولاية من العلم والعدالة أكثر مما يشترط في الشهادة بوضع ذلك أن الامامة وجسم الناس يجوزون أن يكون نواب الامام غير معصومين وأن لا يكون الامام عالماً بعصمهم بدليل أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قدولى الوليد بن عتبة ابن أبي معيط ثم أخبره بمجارية الذين أرسل اليهم فأنزل الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ان تصيروا حرموا ما يحبه الله فتصيحوا على ما فعلتم نادمين وعلى رضى الله عنه

المعاني قال والله باطل لاحتمال أن يقال ان الجواهر اعم قيام الحوادث به لالكونه متبذرا بل لا امر آخر مشترك بينهما وبين الباري تعالى وغير مشترك بينهما وبين العرض لمنا ذلك (٨٩) الا انهم يحتج ان يكون الجوهر يقبل الحوادث لكونه

متبذرا والله تعالى يقبلها الوصف آخر لخصه تعطيل الاحكام المتساوية بالعلل المختلفة (قال) واستدلوا ايضا بانه لو صح قيام حادث به لاصح قيام كل حادث به قال وهذه دعوى لا يمكن اقامة البرهان عليها قال فهذه دعوى ما عتد به أهل السنة في هذه المسئلة (قلت) أبو عبد الله الرازي من أعظم الناس مزاورة للكرامة حتى ذكر بينه وبينهم أنواع من ذلك وميله الى المسئلة والمفسسة أكثر من ميله اليهم واختلف كلامه في كفرهم وان كان هو قد استقر امره على أنه لا يكفر أحدا من أهل القبلة لآلهام ولا العقلة ولا لامثالهم وهذه المسئلة من أشهر المسائل التي يشازعهم فيها ومع هذا فقد ذكر أن قولهم يزنم كثر الطوائف وذكر أنه ليس يخالفهم عليهم صحة هجة الاطبة التي اخرجتها وهي من أضعف الحجج كاشيته ان شاء الله تعالى وأما الجهم التي يخرجها الكلاية والعقلة فقد بين هو فسادها مع أنه قد استوعب هجج التفاهة والذي ذكره هو مجروح ما يوجد في كتب الناس مفرقا ونحن نوضح ذلك فاما الجملة الاولى وهوان القابل التي لا يتخلو عنه وعن ضده فلو جاز انصافه بها لم يتخل من الحوادث فهو حادث فهذه الجملة منبذة على مقدمته وفي كل من القدمتين نزاع معروف بين طوائف من المسلمين أما الاولى وهي أن

كان كسبرين نوابه يخونه وفيهم من هرب عنه وله مع نوابه سير معلومة فعلم أنه ليس في كون الامام معصوما ما يمنع اعتبار الظاهر ووجود مثل هذه المفسد وأن اشتراط العصمة في الامة شرط ليس بمقدور ولا مأمور ولم يحصله نفعه لافي الدين ولا في الدنيا مثل كسبرين التمسك الذين بشرطون في الشيخ أن يعلم أمور الابدكاد عليها أحد من البشر فيصفون الشيخ بصفات من جنس صفات المعصوم عند الامامة فتنبه هؤلاء اتباع شيخ ظالم أو جاهل واتباع هؤلاء لمثل ظالم جاهل مثل الذي جاع وقال لا آكل من طعام الباذخ يحصل له مثل طعام أهل الجنة فيخرج الى البرية فصار لا يحصل له العلف البهائم فيشاهو بدعوى مثل طعام الجنة انتهى امره الى علف الدواب كالكلاب النابت في المباحث وهكذا من غلا في الزهد والورع حتى خرج عن حدد العدل الشرعي ينتهي أخره الى الرغبة الفاسدة وانهالك المحارم كقادرى ذلك وجرب

(فصل قال الرافضى) وذهب الجميع منهم الى القول بالقياس والاختزال رأى فادخلوا في دين الله ما ليس منه وحرقوا أحكام الشريعة واتخذوا مذاهب أربعة لم تكن في زمن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا زمن الصحابة وأهلها تأويل الصحابة مع أنهم نصوا على ترك القياس وقالوا أول من قاس ابليس (فقال) الجواب عن هذا من وجوه (أحدها) أن دعوا على جميع أهل السنة المبنيين لامة الخلفاء الثلاثة أنهم يقولون بالقياس دعوى باطلة فقد عرف فيهم طوائف لا يقولون بالقياس كالعتلة والبغداديين وكالظاهرية كداود وابن خزم وغيرهما وطائفة من أهل الحديث والصوفية وأيضاف في الشيعة من يقول بالقياس كالزيدية فصار النزاع فيه بين الشيعة كاهويين أهل السنة والجماعة (الثاني) أن يقال القياس لو أنه ضعيف هو خير من تقليد من لم يبلغ في العلم مبلغ المجتهدين فإن كل من له علم وانصاف يعلم أن مثل مالک واليث بن سعة والوزاعي وأبي خنيفة والنوري وابن أبي ليلى ومثل الشافعي وأحمد وامحق وأبي عبيد وأبي ثور أعلم وأفقه من العسكريين وأمثالهم وأيضاف هؤلاء خير من المنتظر الذي لا يعلم ما يقول فإن الواحذين هؤلاء ان كان عنده نص منقول عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلا ريب أن النص الثابت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مقدم عن القياس بل لا ريب وان لم يكن عنده نص ولم يقل بالقياس كان جاهلا والقياس الذي يفيد الظن خير من الجهل الذي لا يعلم معه ولا ظن (١) فان قال هؤلاء كما يقولونه فابتعن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان هذا أضعف من قول من قال كما يقوله المجتهد فانه قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فان هذا يقول طائفة من أهل الرأي وقولهم أقرب من قول الرافضة فان قول أولئك كذب صريح وأيضاف هذا كقول من قال عمل أهل المدينة متلقى عن الصحابة وقول الصحابة متلقى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقول من يقول ما قاله الصحابة في غير مجارى القياس فانه لا يقوله الا نوع قضاة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقول من يقول ما قاله المجتهد وألشيخ العارف هو الهام من الله ووحى (١) قوله فان قال هؤلاء الى قوله ووحى يجب اتباعه كذلك بالنسخة التي بيدنا ولا يخفى سقمها فليبرهن أصل صحيح كتبه مصححه

(١٢ - مناجى) القابل التي لا يتخلو عنه وعن ضده فلو جاز انصافه على خلافها النزاع فيها بين طوائف الفقهاء والنظار ومن الفقهاء من اتباع الامة الاربعة كاصحاب أحمد ومالك والشافعي وأبي خنيفة وغيرهم ومن قال ذلك التزم أن يكون لكل

خمس طم ولون ورج وغير ذلك من أنواع الاعراض ولادليل لاهلها عليها وأبو العالي في كتابه المشهور الذي سماه الارشاد الى خواطع الأدلة لم يذكر على ذلك حجة بل هذه المقدمة احتاج اليها (٩٠) في مسئلة حدوث العالم أراد أن يبين أن الجسم لا يتخلو من كل

جنس من أجناس الاعراض عن
عرض منه فأحال على كلامه مع
الكرامة ولما تكلمهم بالكرامة
في المسئلة أحال على كلامه في
مسئلة حدوث العالم مع الفلاسفة
ولم يذكر دليلا عقليا مع هؤلاء
ولم يسمع هؤلاء وإنما احتج على
الكرامية بنقضهم ومضعون
ما اعتمد عليهم قال ان الفضائل
لشيء لا يتخلو منه ومن ضد ما أن
الجسم لا يتخلو عن الاكوان
الاربعة الاجتماع والافتراق
والحركة والسكون ففاس بقية
الاعراض عليها واحتجوا بأن
القابل لها لا يتخلو عنها وعن ضدّها
بعد الانصاف كملسنة الكرامية
فكذلك قبل الانصاف فأجابهم
خالفهم كالرازي وغيره بأن الأولى
قياس محض بغير جامع فإذا قدر أن
الجسم يستلزم نوعا من أنواع
الاعراض فن أن يجب أن يستلزم
بقية الأنواع وأيضا فان الذي يسلمونه
لهم الحركة والسكون والسكون
هل هو وجودي أو دعوي فيه
قولان معروفان وأما الاجتماع
والافتراق فهو مبنى على مسئلة
الجوهري الفرد ومن قال ان
الاجسام ليست مركبة من اجواهر
الفردة وهم كثر الطوائف لم يقل
بأن الجسم لا يتخلو من الاجتماع
والافتراق بل الجسم البسيط عنده
واحد سواء قبل الافتراق أو لم يقبله
وكذلك اذا قدر أن فيه صفات
مختلفة متلازمة لم يلزم من ذلك أن

يجب اتباعه فان قال هؤلاء تنازعوا قبل وأولئك تنازعوا فلا يمكن أن يدعي دعوى باطلة الا
أنك معارضتهم بعلمها أو بخبر منها لا بقول حق الا كان في أهل السنة والجماعة من يقول
مثل ذلك الحق وأما هو خبر منه فان البدعة مع السنة كالنكر مع الاعيان وقد قال تعالى
لا يؤتوا على الاجتناء بالحق وأحسن تفسيرها (الثالث أن يقال) الذين أدخلوا في دين
الله ما ليس منه وحرفوا أحكام الشريعة ليسوا في طائفة أكثر منهم في الرافضة فانهم أدخلوا في
دين الله من الكذب على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ما لم يكن به غيرهم وردوا من الصدق
ما لم يرد به غيرهم وحرفوا القرآن تحريفهم غيرهم مثل قولهم ان قوله تعالى انما وليكم
الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقولون الصلوة ويؤتوا الزكاة وهم اراكون نزلت على لما صدق
بخاصه في الصلاة وقوله تعالى مرج البحرين على فاطمة يخرج منهما الاول والآخر والمرحان الحسن
والحسين وكل شيء احصيناه في امام مبدئين على بن ابي طالب رضي الله عنه ان الله اصطفى
آدم ونوحا وآل ابراهيم وآل عمران على العالمين آل ابي طالب واسم ابي طالب عمران فقاتلوا ائمة
الكفر طلبة والذين والشجرة الملعونة في القرآن هم بنو أمية ان الله يأمركم أن تذبحوا بقرة
عائشة ولئن أثمرت لضبطن عملك أي ان أثمرت بين أبي بكر وعلي في الولاية وكل هذا
وأمثاله وجدته في كتبهم ثم من هذا دخلت الامم على والتصيرية في تأويل الواجبات
والحرمان فهم ائمة التأويل الذي هو تحريف الكلام عن مواضعه ومن تدرما عندهم وجد
فيه من الكفر في المنقول والتكذيب بالحق منها والتحريف لعنايتهم بالاجماع في صنف من
المسلمين فهم قطعوا دخاوا في الدين ما ليس منه أكثر من كل أحد وحرفوا كتابه تحريفهم بل يصل
غيرهم في قلوبهم (الوجه الرابع) قوله وأحد نوامذاهب اربعة لم تكن في زمن رسول
الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا زمن صحابته وأهلها أو قبل الصحابة (فيقال لهم) متى
كان مخالفة الصحابة والعدل عن آقاويلهم منكر اعتمد الامامية فلاهم متفقون على محبة
الصحابة وموالاتهم وتفضيلهم على سائر القرون ولا على أن اجاعهم بحجة ولا على أنه ليس لهم
الخروج عن اجاعهم بل عامة الائمة المجتهدين يصرحون بأنه ليس لنا أن نخرج عن آقاويل
الصحابة فكيف يطعن عليهم بمخالفة الصحابة من يقول ان اجاع الصحابة ليس بحجة
وينسبهم الى الكفر والظلم فان كان اجاع الصحابة حجة فوجهية على الطائفتين وان لم يكن بحجة
فلا يحتاج به عليهم وان قال أهل السنة يجعلونه حجة وقد خالفوه قبل أهل السنة لا يتصور ان ينقضوا
على مخالفة اجاع الصحابة وأما الامامية فلا ريب أنهم متفقون على مخالفة اجاع العترة النبوية
مع مخالفة اجاع الصحابة فإنه لم يكن في العترة النبوية بنو هاشم على عهد رسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم من يقول بامامة اثنى عشر ولا بعصمة
أحد بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا بكفر الخلفاء الثلاثة بل ولا من يطعن في امامتهم بل
ولا من يشكر الصفات ولا من يكذب بالقرء فالامامية بلا ريب متفقون على مخالفة العترة
النبوية مع مخالفتهم لاجاع الصحابة فكيف ينكرون على من لا يتخالف اجاع الصحابة ولا
اجاع العترة (الوجه الخامس) ان قوله أحد نوامذاهب اربعة لم تكن على عهد رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم ان أراد بذلك أنهم اتفقوا على أن يحدثوا هذه المذاهب مع مخالفة الصحابة

فهدا
يقبل الاجتماع والافتراق وأما كونه لا يتخلو عنها بعد الانصاف فأجابوا عنه جميع ذلك في الاعراض التي لا تقبل
البقاء كالحر كات والاصوات وأما ما يقبل البقاء فهو مبنى على أن الباقي هل يقتصر زواله الى ضد أم لا فمن قال ان الباقي لا يقتصر زواله

الى هذا أمكنه أن يقول يجوز أن الخلو عن الانصاف بالحادث بعد قسمه بدون ضدين به ومن قال لا يزول الاصله قال ان الحادث لا يزول
الا بعد حادث فان الحادث بعد الحدوث لا يتخلو لحد منه ومن ضده (٩١) بناء على هذا الاصل فان كان الاصل مصحاً ثبت

الفرق وان كان الاصل متغيرا
وتناقضهم يدل على فساد أحد
قولهم ثم القائلون بموجبه هذا
الاصل كثيرون بل أكثر الناس
على هذا أصلاً بل من تناقض
الكرامة تناقض غيرهم وأما
المقدمة الثانية وهي أن ما يتخلو
من الحوادث فهو حادث فهداه قد
نار عنهما طوائف من أهل الكلام
والفلسفة والفقه والحديث
والتصوف وغيرهم وقالوا التسلسل
المتنوع هو التسلسل في المثل فأما
التسلسل في الآثار المتعاقبة
والشروط المتعاقبة فلا دليل على
بطلانه بل لا يمكن حدوث شيء من
الحوادث لا العالم ولا شيء من أجزاء
العالم إلا على هذا الأصل فمن لم
يجوز ذلك لم يمتنع حدوث الحوادث
بلا سبب حادث وذلك يستلزم ترجيح
أحد طرفي الممكن بلا مرجح كالنقد
بسط هذا في مسئلة حدوث العالم
وبين أنه لا يمكن تسلسل الحوادث
أو الترجيح بلا مرجح وأن القائمين
بالحدث بلا سبب حادث يلزمهم
الترجيح بلا مرجح ويلزمهم حدوث
الحوادث بلا سبب أصلاً وهذا
أشد من حدوثها بلا سبب حادث
والطوائف أيضاً متنازعة في هذا
الاصل وجهه والافلاس وجهه
أهل الحديث لا يمتنعون ذلك وأما
أهل الكلام فلهة معتزلة فيه قولان
والاشعرية فيه قولان وأما المجلة
الثانية وهو أنه لو كان قابلاً لها
لكان قابلاً لها في الازل وذلك فرع

فهذا كذب عليهم فان هؤلاء الأئمة لم يكونوا على عصر واحد بل أبو حنيفة توفي سنة تسعين ومائة
وما لستة تسع وسبعين ومائة والسفاحي سنة أربع ومائتين وأحمد بن حنبل سنة احدى وأربعين
ومائتين وليس في هؤلاء من يقدل الآخر ولا من يأمر بالتأنيب الناس بل كل منهم يدعو الى
متابعة الكتاب والسنة وإذا قال غيره قولاً يخالف الكتاب والسنة عنده ولا يوجب على
الناس تقليده وإن قلت أن أصحاب هذه المذاهب اتبعهم الناس فهذا لا يحصل عواطف بل
اتفق أن قوما اتبعوا هذا وقوما اتبعوا هذا كالجناح الذين طلبوا من يدلهم على الطريق فرأى
قوم هذا دليلاً خيراً فاتبعوه وكذلك آخرون وإذا كان كذلك لم يكن في ذلك اتفاق أهل السنة على
باطل بل كل قوم منهم ينكرون ما عندهم من الخطأ فيمتنعوا على أن الشخص المعين عليه أن
يقبل من كل من هؤلاء ما قاله بل جهلهم ولا يأمرهم العاصي بتقليد شخص معين غير النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم في كل ما يقوله والله تعالى قد ضمن العصمة لامة فمن تمام العصمة أن
يجعل عدم ادعاء العلماء إذا أخطأ الواحد في شيء كان الاخر قد أصاب فيه حتى لا يضيع الحق
ولهذا لما كان في قول بعضهم من الخطأ مسائل كبعض المسائل التي ورد بها كان الصواب في
قول الآخر لم يتفق أهل السنة على ضلالة أصلاً وأما خطأ بعضهم في بعض الدين فقد قدسنا
غير مرة أن هذا لا يضر كقطب بعض المسلمين وأما الشبهة فكل ما خالفوا فيه أهل السنة
كلهم فهم مخطئون فيه كما أخطأ اليهود والنصارى في كل ما خالفوا فيه المسلمين (الوجه السادس)
أن يقال قوله ان هذه المذاهب لم تكن في زمن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا الصحابة ان
أراد أن الاقوال لم تنقل عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أو عن الصحابة بأن تركوا قول
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والصحابة وابتدعوا خلاف ذلك فهذا كذب عليهم فانهم لم
يتفقوا على مخالفة الصحابة بل هم وسائر أهل السنة متبعون للصحابة في أقوالهم وإن قدر أن
بعض أهل السنة خالف الصحابة لعدم علمه بأقوالهم فالباقيون وافقوهم ويتبنون خطأ من
يخالفهم وإن أراد أن نفس أصحابها لم يكونوا في ذلك الزمان فهو لا محذور فيه فمن المعلوم
أن كل قرن يأتي بكون بعد القرن الاول (الوجه السابع) قوله وأهملوا أقاويل الصحابة
كذب منه بل كتب أرباب المذاهب مشحونة بنقل أقاويل الصحابة والاستدلال بها
وإن كان عند كل طائفة منها مالبس عند الآخرى فإن أردت بذلك أنهم لا يقولون مذهب أي
يكرومونه ويحذرون ذلك فبذلك أن الواحد من هؤلاء جمع الآثار وما استنبط منها فاضح ذلك
اليه كاتضاف كتب الحديث الى من جمعها كالضاري ومسلم وأبو داود وكاتضاف القرآن
الى من اختارها كنافع وابن كثير وقال ما يقوله هؤلاء منقول عن قلهم وفي قول بعضهم
ما ليس منقولاً عن قبه لكن استنبطه من تلك الأصول ثم قد جاء بعدهم من تعقب قولهم فبين
منها ما كان خطأ عنده كل ذلك حفظ هذا الدين حتى يكون أهله كما وصفهم الله به يأمرون
بالعروف وينهون عن المنكر حتى وقع من أحدهم منكر خطأ أو عدا أنكره عليه غيره وليس
العلماء أكثر من الانبياء وقد قال تعالى وادود سليمان انزعكم في الحرب انذفت فيه
غنم القوم وكننا حكمهم ناهدين ففهمناها سليمان وكلاً يتناحروا علماً وثبت في الصحابين
عن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا صحابة عام الخندق لا يسلط أحد

امكان وجودها في الازل فقد أجاب عنها بالمعارضة بأنه قادر على الحوادث ولا يلزم من ضكون القدرة إزالة أن يكون امكان
المقدور أزلياً * قلت ويمكن أن يجاب عنها بجواب آخرى أحدها أنه لا يسلم أنه إذا كان قابلاً لحدوث الحادث أن يكون قابلاً له في

الازل اذا امكن وجود ذلك في الازل قاله اذا قيل هو قابل للمانع أن يكون أزليا فن اعتمد امتناع حدوث حادث في الازل وقال مع ذلك بأنه قادر على الحوادث وقابل لهم بلزمة القول (٩٢) بإمكان وجود المقدور المقبول في الازل لكن هذا هو

مقام الذين يقولون مجتمع حدوث الحوادث بلا سبب حادث والكلام في هذا مشترك بين كونه قادرا وقابلا فن يجوز حدوث الحوادث بسبب حادث كالكلابية وأمثلة لهم المعتزلة والكرامية كان كلامه في هذا غزله كلامه في هذا ومن قال ان حدوث الحوادث لابد منه سبب حادث كما يقوله من يقوله من أهل الكلام والفلسفة وأهل الحديث وغيرهم الذين يقولون انه تقصوم به الأمور المتعلقة بقدرته ومشيئته ولم يزل كذلك أو يقولون بتعاقب ذلك في غيره كما يشترط في هذا الأصل من يقوله من الهنائية والمعتزلة والمرجئة وأهل الحديث والسلفية والغلاسة ومن وافق هؤلاء من أتباع الأشعرى وغيرهم فقولهم في هذا كقولهم في هذا (الوجه الثاني) أن يلزم قائل ذلك إمكان وجود المقبول في الازل كما يلزم من يلزم إمكان وجود المقدور في الازل وقد عرف أن لطوائف المسلمين في هذا الأصل قولين معروفين فإن ما لا ينهائى من الحوادث هل يمكن وجوبه في المستقبل فقط أو في الماضي فقط أو فهم ما جاعلى ثلاثة أقوال معروفة قال بكل قول طوائف من تظار المسلمين وغيرهم (الوجه الثالث) أن يجاب بجواب مركب فيقال هو قابل لما هو قادر عليه فان كان ثبوت جنسها في الازل ممكنا كان قابلا لذلك في

الازل وان لم يكن ثبوت هذا الجنس ممكنا في الازل كان قابلا للمكان من ذلك كما هو قادر على الممكن من ذلك (الوجه الرابع) أن يقال كونه قابلا وليس بقابل هو نظري على هذه الأمور وليس نظري أن يمكن تسلسلها أو امتناع ذلك كما أن النظر في كونه

والله تعالى أعلم (فصل قال الرافضى) وهذا سبب ذلك إلى أمور شعبة كإباحة البتة الخلوقة من الزاوسقوط الحد من تكهيمه أو أخسته أو بئته مع علمه بالخير والنسب بواسطة عقد يعقده

يقبل الانصاف بالصفات كالعلم والقدرة هو نظري إمكان انصافه بذلك فاما وجوب تنافي ما مضى من الحوادث لاجل ما بقي وامكان وجود جنس الحوادث في الازل فذلك لا اختصاص له بمجمل دون (٩٣) محال فان قدرا امتناع قيام ذلك به فلا فرق بين التسلسل

وهو يعلم بالامانة وعن لف على ذكره خفة وزني بله أو بنته وعن اللائط مع أنه أخش من الزنا وأقبح والحق نسب المشركية بالغربي ولذا زوج الرجل ابنته وهي في المشرق رجل هو أو هوافي المغرب ولم يفرق بالاولا لانها راحي مضت ستة أشهر فولدت البنت في المشرق التحق الولد بالرجل وهو أو هوافي المغرب مع أنه لا يمكنه الوصول اليها الا بعد سنين متعددة بل لو حبسه السلطان من حين العقد وقبده وجعل عليه حقلقة لمدة جنين سنة ثم وصل الى بلاد المرأة فرأى جماعة كثيرة من ولدها وأولادها الى عدة بطون التحقوا كلهم بالرجل الذي لم يقرب هذه المرأة ولا غيرها البنت واباحة التي لم يسمع مشاركة الحرفي الاسكار والوضوء به والصلاة في جلد الكلب وعلى العذرة اليابسة وحتى بعض الفقهاء لبعض المسالك وعند بعض الفقهاء الخفية صفة صلاة الخنفة فدخل دارا معصوبة ووضأ بالنيذوك وقرأ بالفارسية من غير تربة وقرأ مذهباً ثانياً لا غير الفارسية ثم طأ طأ رأسه من غير طمانينة وسجد كذلك وقرأ رأسه بقدر حد السيف ثم سجد وقام ففعل كذلك ثانية ثم أحدث في مقام التسليم فتسراً الملك وكان خفياً من هذا المذهب وأباحوا المغصوب لغير غصبه ولا غير الغاصب الصفة فقالوا لو أن سارقاً دخل مازداً شخصه فيه دواب ورجى وطعام فطعن السارق الطعام بالدواب والارحية ما كان ذلك الطعين بذلك فلو اجاب المالك ونازعه كان المالك ظالماً والسارق مظلوماً فلو تقاتلا فقتل المالك كان هدراً وان قتل السارق كان شهيداً وأوجبوا الحد على الزاني اذا كتب الشهود وأسطه اذا صدقهم فاسقط الحد مع اجتماع اقراروا البينة وهذا اذ رجع الى امقاط حدود الله تعالى فان كل من شهد عليه بالانفاص قد السوء يبقط عنه الحد والمجعة كل الكلب والواط بالعيد واباحة الملاهي كالشطرنج والفتاء وغير ذلك من المسائل التي لا يجتهد بها هذا المختصر (والاجواب) من وجوه (أحدها) أنه في هذه المسائل ما هو كذب على جميع أهل السنة وأما سائرهما فليس في هذه المسائل مسألة الا وجهوا أهل السنة على خلافها وان كان قد قالها بعضهم فان كان قوله خطأ فالصواب مع غيره من أهل السنة وان كان صواباً فالصواب مع أهل السنة أيضاً فعلى التقديرين لا يخرج الصواب عن أهل السنة (الثاني أن يقال) الرافضة يوجبون من المسائل ما لا يقوله مسلم يعرف دين الاسلام متماهاً يتفقون عليه ومنها ما يقوله بعضهم مثل ترك الجمعة والجماعة فيعطون المساجد التي أمر الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه عن الجمعة والجماعات ويعزرون المشاهد التي حرم الله ورسوله بناءها ويجعلونها بمنزلة دور الأوثان ومنهم من يجعل زيارتها كالجمعة كصفت المقدس كبابه من شأنه مع المشاهد وفيه من الكذب والشرك ما هو من جنس شرك النصارى وكذبهم ومنها تأخير صلاة المغرب مضاعفة اليهود ومنها تحريم ذبائح أهل الكتاب وتحريم نزع من السمك وتحريم بعضهم لحم الجمل واشترائط بعضهم في الطلاق الشهود على الطلاق وإيجابهم أخذ خمس مكاسب المسلمين وجعلهم المراث كالهنت دون الدم وغيره من العصبية والجمع الدائم بين الصلاتين ومثل صوم بعضهم بالعدد لا بالهلال يصومون قبل الهلال ويقطرون قبله ومثل ذلك من الأحكام التي يعلم علمائنا أنها خلاف دين المسلمين الذي بعث الله به رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم وأتزل به كلبه وقد قسمنا ذكره في أمورهم التي هي من أظهر الأمور انكاراً في الشرع والعقل ولهم مقالات باطلة

(مطلب للرافضة مسائل ليست من الدين)

امتناع وجود المقدور في الازل وتقولون أنه قادر في الازل على ما لم يزل فان كان هذا الكلام محصاً أمكن أن يقال في القول كذلك ويقال هو قابل في الازل مع امتناع وجود المقبول في الازل وهو قابل في الازل لا لزال وان كان هذا الكلام باطلاً لم امانا إمكان وجود المقدور في الازل واما امتناع كونه قادراً في الازل وعلى التقديرين

بطل ما ذكره من الفرق بين القادر وبين القابل بقولكم تقدم القدرة على المقدور واجيبون تقدم القابل على المقبول (الوجه السابع) أن يقال أنتم اعتمدتم في هذا على أن تلك القابلة يجب أن تكون من لوازم الذات ولازم من ذلك إمكان وجود القابل في الازل

لان قابلية الشيء لتغيره نسبة بين القابل والمقبول والنسبة بين الشيئين موقوفة عليهما فيقال لكم ان كانت النسبة بين الشيئين موقوفة عليهما أي على حقيقةهما معاني زمن واحد كما اقتضاه (٩٤) كلامكم بطل فرقمكم وهو قولكم بأن تقدم القدرة على المقدور

واجب فان القدرة نسبة بين القادر والمقدور ومع وجوب تقدم القدرة على المقدور وهكذا تقولون الارادة قدعية مع امتناع وجود المراد في الازل وتقولون الخطأ قد مع امتناع وجود المخالف في الازل فاذا كنتم تقولون بأن هذه الامور التي تتضمن النسبة بين شيئين تتحقق في الازل مع وجود أحد المتشبهين في الازل دون الآخر كما يمكن أن يقال القابلية متحققة في الازل مع امتناع تحقق المقبول في الازل كما قال كيعين الناس ان التكوين ثابت في الازل مع امتناع وجود المكُون في الازل * وأما الصفحة الثالثة وهوان قيام الحوادث بتغيره والله مستزعم التغير فسنذهب التي اعتمد عليها الشهرستاني في نهاية الاقدام ولم يحجج بتغيرها وقد أجاب الرازي وغيره عن ذلك بأن لفظ التغير مجلي فان الشمس والقمر اذا تحركت أو تحركت الرياح أو تحركت الاشجار والدواب مسن الاناسي وغيرهم فهل يسمى هذا تغيرا أولا يسمى تغيرا فان سمي تغيرا كان المعنى أنه اذا تحركت المتحرك فقد تحسرك وإذا تغير بهذا التغير فقد تغير وإذا قامت به الحوادث كالحركة ونحوها فقد قامت به الحوادث فهذا معنى قوله ان نفس ذلك فقد اتحد اللازم والمزوم ففسال وما الدليل على امتناع هذا المعنى وان سماه المتغيرا وان كان هذا لا يسمى تغيرا بل المراد بالتغير مجرد قيام الحوادث مثل ان يبنى التغير الاستحالة في الصفات كما يقال تغير المرض وتغيرت البلاد وتغير الناس ونحو ذلك فلا دليل على أنه يلزم من الحركة ونحوها من الحوادث مثل هذا التغير ولا بد أن التغير المعروف في اللغة هو المعنى

وان وافقهم علم بعض المتقدمين مثل احوال المتعة وان الطلاق المعلق بالشرط لا يقع وان قصد ايقاعه عند الشرط وان الطلاق لا يقع بالكنايات وأنه بشرط فيه الاشهاد (الثالث ان يقال) هذه المسائل لها ما أخذت من فاهلها من الفقهاء وان كانت خطأ عند جمهورهم فاهل السنة أنفسهم يثبتون خطأها فلا يخرج بيان الصواب عنهم كالاخراج الصواب عنهم فالمخالفة من ماء الزنا يخرجها جمهورهم كأي حنفية وأحمد وما لا في أظهر الروايتين وحكي ذلك قول الشافعي وأحمد يمكن نظن أن في هذه المسائل نزاعا حتى أفتى بقدر من فعل ذلك والذين قالوا كالشافعي وابن الماحسين وأما النسب منتفعا لعدم الارث فانفتحت أحكامه كلها وانعزلت من أحكامه والذين أنكروها قالوا أحكام الانساب تختلف فثبت لبعض الانساب من الاحكام ما لا يثبت لبعض فباب التحريم يتناول ما نهى اللفظ ولو بجازا حتى تحرم بنت النبت بل يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فالمخالفة من مائه أولى بالتحريم بخلاف الارث فانه يختص بنسب الى الميت من ولده فثبت لولد البنين دون ولد البنات وأما عقده على ذوات المحارم فلو حنفية جعل ذلك شبهة تدل على وجود صورة العدة وأما جمهور الفقهاء فلم يجعلوا ذلك شبهة بل قالوا هذا مما يجب تغلظ الحد عقوبة لكونه فعل محرما من العقد والوطء وكذلك الواطء كثر السلف يوجبون قتل فاعله مطلقا وان لم يكن محصنا وقيل ان ذلك اجماع اصحابه وهو مذهب أهل المدينة كالأئمة وغيره ومذهب أحمد في أصح الروايتين عنه والشافعي في أحد قوليه وعلى هذا القول يقتل المفحولة مطلقا اذا كان بالغاً والقول الثاني ان حذم حد الزنا وهو قول أبي يوسف ومحمد والشافعي وأحمد في أحد قوليهما واذا قبل الفاعل كالزاني فقتل يقتل المفحولة مطلقا وقبل لا يقتل وقبل بالفرق كالفاعل وسقوط الحد من مفردات أي حنفية وأما الحاق النسب في تزويج المشرقة بالمغربى فهذه ابايمان مفردات أي حنفية وأصله في هذا الباب ان النسب عنده بقصد به المال فهو يقيم المقصود به فاذا اعت امرأتان ألحقتهن معا يعنى أنهما يفتسمان ميراثه لا يعنى أنه خلق منهما وكذلك فيما اطلق المرأة قبل التمكن من وطئها فجعل الولد يعنى أنهما يوارثان لا يعنى أنه خلق من مائه وحقيقة مذهبه أنه لا يشترط في الحد بالنسب ثبوت الولادة الحقيقية بل الولد عنده للزوج الذي هو فراشه مع قطعه أنه لم يجعلها وهذا كما أنه اذا طلق إحدى امرأته ومات ولم تعرف المطلقة فله بقسم الميراث بينهما والشافعي وقف الامر فلا يحكم بشئ حتى يتبين الامر أو يصلحها وجمهور العلماء يخالفونه ويقولون اذا علم انتفاء الولادة لم يجز اثبات النسب ولا حكم من أحكامه وهو يقول قد ثبت بعض الاحكام مع انتفاء الولادة كما يقول فيما اذا قل المولود الذي هو أكبر منه أنت ابني يجعل ذلك كناية في عتقه لا اقرارا بنسبه وجمهور العلماء يقولون هو اقرار علم كذبه فيه فلا يثبت به شئ فالشاعة التي شاع بها على أي حنفية ان كانت حقا لجمهور أهل السنة وافقون عليها وان كانت باطلا لم يضره شئ مع أنه يشع تشيع من نظن أن أبا حنفية يقول ان هذا الولد مخلوق من ماء هذا الرجل الذي لم يجتمع بامرأته وهذا لا يقوله أقل الناس عقلا فكيف يثبت على أي حنفية ولكنه يثبت حكم النسب بدون الولادة وهو أصل انفراد به وخالفه الجمهور وخطأ من قال به ثم منهم من يثبت النسب اذا أمكن وطء الزوج لها كما يقوله

الثاني فان الناس لا يقولون الشمس والقمر والكواكب اذا كانت جارية في السماء ان هذا تغير وانما تغيرت ولا يقولون للانسان اذا كان يقرأ القرآن ويصلي الخس انه كلما قرأ وصلى قد تغير وانما (٩٥) يقولون ذلك لان لم تكن عادته هذه ما لافعال اذا

تغيرت صفته وعادته انه قد تغير
وحسب في قال انه سبحانه لم يزل
متكلماً اذا شاء فعلا لما يشاء لم يسم
أفعاله تغيراً ومن قال انه تكلم بعد
ان لم يكن متكلماً وفعل بعد ان لم
يكن فاعلاً يزم من قال ان الكلام
والفعل يقوم به ما يزم من قال ان
الكلام والفعل يقوم به غيره والقول
في أحد التوعين كالقول في الآخر
واذا اختلفت النزاع لفظي فلا بد من
دليل سمعي أو عقل يبحر أحدهما
ففتح الآخر الا فلا يجوز التفرق
بين المتأولين بمجرد الدعوى أو
بمجرد إطلاق اللفظ من غير ان
يكون ذلك اللفظ مما يدل على ذلك
المعنى في كلام المعصوم فاما اذا
كان اللفظ في كلام المعصوم وهو
كلام الله وكلام رسوله وكلام أهل
الاجماع وعلم مراده بذلك اللفظ
فانه يجب مراعاة مدلول ذلك اللفظ
ولا يجوز تخالفه قول المعصوم
واطلاق التفسير على الاعتقال
كاطلاق لفظ الغير على الصفات
واطلاق لفظ الجسم على الذات
وكل هذه الاطلاقات فيها اجمال
واشتباه وإبهام ومذهب السلف
والائمة أنهم لا يطلقون لفظ الغير
على الصفات لانها لا انساباً فلا
يطلقون القول بانهم اغيروه ولا بانها
ليست غيره اذ اللفظ بجمل فان أراد
المطلق بالغير المبان فلست غييراً
وان أراد بالغير ما قد يعلم أحدهما
دون الآخر فهي غير وهكذا اما كان
من هذا الباب واذا كان هذا

الشافعي وكثير من أصحاب أجد ومنهم من يقول لا يثبت التسبب الا اذا دخل به وهذا هو القول
الآخر في مذهب أجد وقول مالك وغيره وكذلك مسئلة فعل الانبياء قد علم ان جمهور أهل
السنه يحرمون ذلك ويبالغون فيه حتى يتحدثون الشارب المتأول ولهم في فسقه قولان فذهب
مالك وأجد في إحدى الروايتين يفسق ومذهب الشافعي وأجد في الرواية الأخرى لا يفسق
ومحمد بن الحسن يقول بالتحريم وهذا هو المختار عند أهل الانصاف من أصحاب أبي حنيفة
كأبي الليث السمرقندي ونحوه وقول هذا الرافضي واباحة التسبب مع مشاركتة بالتحريم
الاسكارا احتجاج منه على أبي حنيفة بالنسب فان كان القياس حقاً بطل انكاره وان كان
باطلاً بطل هذا المذهب ولو اخرج عليه يقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كل مسكر خمر وكل خمر
حرام لكان أحمود وأما الموضوع بالنيب بجمهور العلماء بتركه وعن أبي حنيفة فيه روايتان
أيضاً وانما أخذ ذلك الحديث روى في هذا الباب حديث ابن مسعود وفيه غرر طيبة وما ظهر
والجمهور منهم يضعف هذا الحديث ويقولون ان كان صحيحاً فهو منسوخ بآية الموضوع وآية
تحريم الخمر انه قد يكون لم يصير نبيذاً وانما كان باقياً لم يتغيراً وتغير تغيراً يسيراً وتغيراً كثيراً
كونه ما على قول من يجوز الموضوع بالماء المضاف كما بالقلوب الماء والخمر وهو مذهب
أبي حنيفة وأجدوا كثرة الروايات عنه وهو أقوى في الحق من القول الآخر فان قال تعالى فان
لم تجدوا ماء فامام تركه في سياق النبي فيم ما تغير بالقاء هذه فيه كإيم ما تغير بأصل خلقته أو بما لا يمكن
صونه عنه ان شمول اللفظ له ما سوء كما يجوز الموضوع بعباد البحر وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم لما قيل له أنتوضأ من ماء البحر فأنزله في البحر وشمل معنى القليل من الماء فان توضأ به
عطشنا فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم هو الطهور وماؤه الحل ميتته قال الترمذي حديث
صحيح فماء البحر طهور مع كونه في غاية الملوحة والمرارة والزهومة فالتغير بالظواهرات أحسن حالا
منه لكن ذلك تغيراً على وهذا طارئ وهذا الفرق لا يعود الى اسم الماء ومن اعتبره جعل
مقتضى القياس انه لا يتوضأ بماء البحر ونحوه ولكن أبيع لانه لا يمكن صونه عن الغيرات والأصل
ثبوت الأحكام على وفق القياس لا على خلافه فان كان هذا ادخال في اللفظ دخل الآخر والا
فلا وهذه دلالة لفظية لا قياسية حتى يعتبر فيها المشقة وعدمها وأما الصلاة في جلد الكلب
فانما يجوز ذلك أو حيفه اذا كان مدفوعاً وهذا قول طائفة من العلماء ليس هو من مفايده
وحجته قوله صلى الله تعالى عليه وسلم أيا ما هاب دبغ فقد طهر وهذه مسئلة أجد وليست
هذه من مسائل الشناعات ولوقيل لهذا المنكرهات دلالة فلا طاع على تحريم ذلك لم يجده بل
لو طوب لدليل على تحريم الكلب ليد به على مالك في إحدى الروايتين عنه فانه يكرهه ولا يحرمه
لم يكن هذا الردين صناعته مع أن الصحيح الذي عليه جمهور العلماء ان جلد الكلب بل وسائر
السباع لا يظهر بالدباغ لما روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من وجوه متعددة انه نهى
عن جلود السباع وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم أيا ما هاب دبغ فقد طهر ضعفه أجد وغيره من
الائمة المحذنين وقد رواه مسلم وكذلك تحريم الكلب دل عليه آية شرعية لكن لا يعرفها هذا
الامامى وأما الصلاة على العذرة الباسية بلا حائل فليس هذا مذهب أبي حنيفة ولا أحسن
الائمة الأربعة ولكن اذا أصاب الأرض نجاسة فذهب بالسبب أو الرمي والاستحالة فذهب

كلهم في لفظ الغير لفظ التغير مستقمة ومن تأمل كلامه في النظر في هذه المسئلة علم ان الرأى قد استوعب ما ذكره وان
التفاهة ليست معهم حجة عقلية بينة على السر وانما غايتهم الزام التناقض بين مخالفتهم من المعتزلة والكرامية والفلاسفة ومن المعلوم ان

تناقض المنازع يستلزم فساد أحد قوليه لا يستلزم فساد قوله بعينه الذي هو مورد النزاع ولهذا كان من ذم أهل الكلام المحدث من أهل العلم لانهم يصفونهم بهذا ويقولون يقابلون (٩٦) فسادا ايضا فسادا أكثر كلامهم في ابداء مناقضات الخصوم وايضا

فغير ذلك الخصم لا يلتزم بمقالته التي ناقضها مورد النزاع كماله هذه المسئلة فانه وان كانت الكرامة قد تناقضوا فيها فهاهم ينافض فيها غيرهم من الأئمة والسلف وأهل الحديث وغيرهم من طوائف أهل النظر والكلام وقد قال أبو القاسم الانصاري شيخ الشيرازي وتلميذ أبي العسائي في شرح الارشاد أحوالنا يسلبه في هذه المسئلة تناقض انصوص وهو كما قال فانه لم يجدلنا تقدمه في ذلك مسلكا سيدنا لاعتقادنا ولا مبعيا واعتد ذلك بما ذكره أبو المعالي في كتابه الذي سماه الارشاد إلى وطعم الأدلة وقد ضمنه عيون الأدلة الكلامية التي يسلكها موافقه وقد تكلم على هذا الأصل في موضعين من كتابه أحدهما في مسألة حدوث العالم فانه استدلل بدليل الاعراض المشهور وهو أن الجسم لا يتخلو عن الاعراض وما لا يتخلو عنها فهو حادث وهو الدليل الذي اعتمدت عليه المعتزلة قبله وهو الذي ذمه الأشعري في رسالته إلى أهل الثغر وبين أنه ليس من طرق الانبياء وأتباعهم والدليل هو مبني على اثبات أربع مقدمات الاعراض واثبات حدوثها وأن الجسم لا يتخلو عنها وبطلان حوادثها لا أول لها فلما صار إلى المقسمة الثالثة قال وأما الأصل الثالث وهو تبين استحالة تعدد الجواهر عن الاعراض فآذني صار إليه

أهل الحق أن الجواهر لا يتخلو عن كل جنس من الاعراض ومن جميع أوضاعه ان كان له أوضاع وان كان متداوذا على لم يتخل الجواهر عن أحد الضدين وان قدر عرض لأضله لم يتخل الجواهر عن قبول واحد من جنسه قال وجوزت المجددة خلوا الجواهر عن

جميع الاعراض والجواهر في اصطلاحهم تسمى الهوى والمادة والاعراض تسمى الصورة (قال) وجوز الصالحى العروق عن جهة الاعراض ابتداء منع البصريون من العشرة من العرو (٩٧) عن جميع الاكوان وجوزوا الخلو عما عداها وقال

الكفى ومتعوم يجوز الخلو عن الاكوان وتعمت العروق عن الاعراض قال وكل مخالفا لسانا وافق اعلى استماع العروق عن الاعراض بعد قبول الجواهر لها فنفى وض الكلام على التصيد في الاكوان فان القول فيها يستند الى الضرورة فانما يدبها العقل فسلم أن الجواهر القابلة للاجتماع والافتراق لا تعقل غير متماثلة ولا متباينة ومما يوضع ذلك أنها اذا اجتمعت فبالبزوال فسلما يقرر اجتماعها الا عن افتراق سابق اذا قدر لها الوجود قبل الاجتماع وكذلك اذا طرأ الافتراق عليها اضطرنا الى العلم بأن الافتراق مسبق واجتماع وغرضنا في دوام اثبات حدوث العالم فنصنع بالأكوان (قلت) اثبات الاكوان بقول الحركة والسكون هو الذي لا يمكن دفعه فان الجسم الباقي لا بد له من الحركة والسكون وأما الاجتماع والافتراق فهو مبني على اثبات الجوهر الفريد والتزاع فيه كثير مشهور فان من ينفيه لا يقول ان الجسم مركب منه ولا أن الجواهر كانت متفرقة فاجتمعت والذين يشيرون أيضا إلى أنهم اثبات أن الجواهر كانت متفرقة فاجتمعت فانه لا دليل على أن السموات كانت حواهر متفرقة فجمع بينها ولهذا قال في الدليل قائم بذاته العقل نعلم أن الجواهر القابلة للاجتماع والافتراق

على بقية المذهب باطلا فانهم بالضرورة أن الشيعة على الساطع على كل تقدير ولا ريب أنهم أصحاب جهل وهوى فستكون في كل موضع بما يناسب أغراضهم سواء كان حقا وبطلا وقصده في هذا المقام ضم جميع طوائف أهل السنة فيكون في كل موضع ما يظنون به مديونا فيه سواء صدقوا في النقل أو تذبذبوا وسواء كان ما ذكره من الذم حقا وبطلا ولا كان في مذهبهم من المعايير أعظم وأكثر من معايير غيرهم (وأما قوله) وأوجب الحد على الزاني اذا كذب الشهود وأسقطه اذا صدقهم فاسقط الحد مع اجتماع الاقرار واليمين وهذا انزوية الى اسقاط حد ودالله تعالى فان كل من شهد عليه بالزنا فصدق الشهود يسقط عنه الحد (فيقال) وهذا أيضا من أقوال أبي حنيفة وخالفه فيها الجمهور وكلام الشافعي وأحمد وغيرهم وما أخذوا من حنيفة أنه اذا أقر سقط حكم الشهادته ولا يؤخذ بالقرار الا اذا كان أربع مرات وأما الجمهور فيقولون الاقرار بثبوت كذب الشهود ولا يبطله لانه موافق لها لا يخالفها وان لم يتجسس اليه كزيادة عدد الشهود على الأربعة وكافراره أكثر من أربع مرات وبالجملة فهذا قول جمهور أهل السنة فان كان صوابا فهو قولهم وان كان الآخر هو الصواب فهو قولهم ثم يقال من المعلوم أن جمهور أهل السنة ينكرون هذه المسائل ويردون على من قالها بالجملة وأدلة لا تعرفها الامامية (وأما قوله) واباحة كل الكلب والواط بالصيد واباحة الملاهي للشرع والغباء وغير ذلك من المسائل التي لا يحتلها هذا المختصر (فيقال) نقل هذا عن جمع أهل السنة كذب وكذلك نقله عن جمهورهم بل فيه ما قاله بعض المأثرين بخلافه الخلفاء الثلاثة وفيه ما هو كذب عليهم بل يلقاه أحد منهم وذلك الذي قاله بعض هؤلاء أنكروه عليهم جمهورهم فلم يتفقوا على ضلالة ثم ان الموجد في الشيعة من الامور المخالفة للكتاب والسنة والاجماع أعظم وأشنع مما يوجد في قولنا ما هو ضعيف الا يوجد ما هو أضعف منه وأشنع من أقوال الشيعة فحين على كل تقدير ان كل طائفة من أهل السنة يخبرهم فان الكذب يوجد فيهم والتكذيب يلحق وفطر الجهل والتصديق بالخلاف وقلة العقل والغلو في اتباع الهوى والتعلق بالجهولات لا يوجد مثله في طائفة أخرى أما ما حكاه من اباحة الواط بالصيد فهذا كذب لم يقله أحد من علماء السنة وأظنه قصد التشنيع على مالك فاني رأيت من الجهال من يحكي هذا عن مالك وأصل ذلك ما يحكي عنه في حشوش النساء فانه لما حكي عن طائفة من أهل المدينة اباحة ذلك وحكي عن مالك فيه واثبات نفي الجاهل أن ادبار المالك كذلك وهذا من أعظم الغلط عن هودون مالك فكيف على مالك مع جلالة قدره وشرف مذهبه وكال صانته عن الفواحش واحكامه بسد الذرائع وأنه من أبغ المذاهب اقامة الحدود ونهي عن المنكرات ولا يختلف مذهب مالك في أن من استحل انثاء المالك أنه بكفر كما أن هذا قول جميع أئمة المسلمين فانهم متفقون على أن استحلال هذا بمنزلة استحلال وطء أمته التي هي بنته من الرضاة أو أخته من الرضاة أو هي موطوءة ابنه أو أخته فكان أن مملوكة اذا كانت محرمة مرضاع أو صهر لا يباح له باتفاق المسلمين فملوكه أو ولي العهرم فان هذا الجنس محرم مطلقا لا يباح بعقد نكاح ولا ما بين بخلاف وطء الاناث ولهذا كان مذهب مالك وعلماء المدينة أن الاط يقتل رجسا محصنا كان أو غير محصن سواء تلوط بمملوكه أو غير مملوكه فله يقتل عندهم الفاعل والمفعول

(١٣ - منهاج ثاني) لا تعقل غير متماثلة ولا متباينة وهذا كلام صحيح لكن الشأن في اثبات الجواهر القابلة للاجتماع والافتراق فخذ كرم من الدليل مبني على تقدير أنها متفرقة فاجتمعت وهذا التقدير غير معلوم بل هو تقدير مبني في نفس

الامر عند جمهور العقلاء من المسلمين وغيرهم (ثم قال أبو المعالي) وان حاولنا رد على المعتزلة فيما قالوا فنعسكنا بنسكتين احدهما الاستبعاد والاجتماع على امتناع العروق الاعراض (٩٨) بعد الاتصاف بها فتقول كل عرض باق فانه ينتفي عن محله بطرمان

صدهم الضد انما بطرمان حال عدم التلقي على رزحهم فاذا اتقى البياض فهل اجاز ان لا يحدث بعد انتقائه كون ان كان يجوز الخلو عن الاكوان وتطرد هذه الطريقة في اجناس الاعراض (قلت) مضون هذا انه فاس ما بعد الاتصاف على ما قبله وقد اياه المتازعون عن هذا بان الفرق بينهما ان الضد لا يزول الا بطرمان ضده فلهذا لم يخل منهما فان كان هذا الفرق مصححا لبطل القياس والا منع الحكمة في الاصل وقيل بل يجوز خلقه بعد الاتصاف اذا امكن زوال الضد بدون طرمان آخر وما ذكره في السواد والبياض قضية جزئية فلا تثبت بهادوى كلية ومن اين يعلم ان كل طم في الاجسام اذا زال فلا بد ان يتخلفه طم آخر وكل ربح اذا زالت فلا بد ان يتخلفها ربح آخر وكذلك في الارادة والكرهات ونحو ذلك فمن اين يعلم ان المراد بالشيء المحب له ان زالت ارادته ومحبه فلا بد ان يتخلفه كراهية وبغضة ولم لا يجوز خلو الخي عن حب المعين وبغضه وارادته وكراهته (قال) ونقول ايضا الدال على استعماله قيام الحوادث بذات الرب سبحانه وتعالى انها لو قامت به لم يتخل عنها ذلك يقتضي بحدوثه فاذا اجوز ان يلخص عروق الجوهر عن حوادثه مع قبوله لها محبة وجواز افلا يستقيم مع ذلك دليل على استعماله قبول الباري

به كافي السنن عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال اقلوا الفاعل والمفعول به رواه ابو داود وغيره وهذا مذهب احدى الرواية المنصورة عنه وهو احدى قول الشافعي فمن يكون مذهبه ان هذا اشتمل الزنا كيف يحكي عنه انه ابا حذلق وكذلك غيره من العلماء به احدى مذهب بل هم متفقون على تحريم ذلك ولكن كثير من الاشياء متفقون على تحريمها وينتازعون في اقامتها الحد على فاعلها هل يتحدأ ويعز رب عبادون الحد كالرواية التي هي ابنته من الرضاة (واما قوله واباحة الملاهي كالشطرنج والغناء) فيقال مذهب جمهور العلماء ان الشطرنج حرام وقد ثبت عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه مر بقوم يلعبون بالشطرنج فقال ما هذا التماثيل التي انتم لها كفون وكذلك النبي عنهما معروف عن ابي موسى وابن عباس وابن عمر وغيرهم من الصحابة وتنازعوا في ايهما اشترحما الشطرنج والرد فقال مالك الشطرنج اشتمل من الرد وهذا متفقون عن ابن عمر وهذا لا يشغل القلب بالفكر الذي يصدر عن ذكر الله وعن الصلاة اكثر من الرد وقال ابو حنيفة واجد الرد اشذان العوض يدخل فيها اكثر (واما الشافعي فزيعل ان الشطرنج حلال ولكن قال الترد حرام والشطرنج دونها ولا يبين انها حرام فتوقف في التحريم ولا يحابه في تحريمها قولان فان كان التميل هو الراجح فلا ضرر وان كان التحريم هو الراجح فهو قول جمهور اهل السنة فعلى التقديرين لا يخرج الحق عنهم (قوله واباحة الغناء) فيقال له هذا من الكذب على الامة الاربعة فانهم متفقون على تحريم الملاهي التي هي آلات اللهو كالعود ونحوه ولو اتلفها متلف عندهم بل ضمن صورة التالف بل يحرم عندهم اتخاذها وهل يضمن المادية على قولين مشهورين لهم كما لو اتلف او عية الحجر فانه لو اتلف ما يقوم به الجرمين المادية يضمنه في احدى قولهم كما هو مذهب مالك واشهر الرايتين عن احمد كما اتلف موسى العجل الذي اتخذه من ذهب وكايت في الصحيح ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم امر عبد الله بن عمرو ان يحرق الثوبين المعصفرين الذين كانا عليه وكما امرهم عام خيبر بكسر القدور التي فيها لحوم الجرحم اذن لهم في اراقها فيها فدل على جواز الامرين وكما امر لما حرت الخمر بشق الطرور وكسر الدنان وكما ان عمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب رضي الله عنهما امر ا بصريق المكان الذي يباع فيه الخمر ومن لم يجوز ذلك من اصحاب ابي حنيفة والشافعي واحمدى احدى الرايتين عنه قالوا هذه عقوبات مالية وهي منسوخة واوئل يقولون لم ينسخ ذلك شيء ولا يكون الابنص متأخر عن الاول يعارضه ولم يرد بشي من ذلك بل العقوبات المالية كالعقوبات البدنية تستعمل على الوجه المشروع بل هي أولى بالاستعمال فان اتلاف الايدان والاعضاء اعظم من اتلاف الاموال فاذا كان جنس الاول مشروعا فجنس الثاني بطريق الاولى وقد تنازعوا ايضا في القصاص في الاموال اذا احرقت له نواهل انه ان يحرق ظفره من ثيابه فيتلف ماله كما اتلف ماله على قولين هما روايتان عن احمد فمن قال لا يجوز ذلك قال لانه فساد ومن قال يجوز قال اتلاف النفس والطرف اشد فسادا وهو جائز على وجه العدل والاقتصار لمصافيه من كف العدوان وشفاء نفس المظالم ومن منع قال النقوس لم يشرع فيها القصاص فان القتال اذا علم انه لا يقتل بل يودي دية اقدم على القتل واذا الذي يتخلل (١)

(١) كذا بياض باصله ولعل محله الاتعينة طريقا للزجر وحرقه مصححه

لحوادث فيقال اما ان يكون هذا لازما واما ان لا يكون لازما فان كان لازما دللنا للمعتزلة على الاموال ذلك ولادله ايضا فان مجرد موافقة المعتزلة له لا يكون دليلا لولا احدهم ما في شي من المسائل التي لم نعلم فيها نزاعا فكيف مع ظهور النزاع

وان لم يكن لازم الهم لم يكن حجة عليهم فقد ثبت انه لم يذكر حجة على أن القابل للشيء لا يجوز منه ومن ضده (الوضع الثاني) قال في إنشاء الكتاب فصل مما خالف فيه الجواهر حكم الله قول (٩٩) الاعراض وصحة الاتصاف بالحوادث والرب

بتقدس عن قول الحوادث (قال) وذهب الكرامية إلى أن الحوادث تقسم بذات الرب ثم زعموا أنه لا يتصف بما يقوم به من الحوادث وصاروا إلى الجهة التي يسفوها بها فقالوا الحادث بقوم بذات الرب وهو غير قابل وإنما يقوم بالقابلية والقابلية عندهم القدرة على التكلم وحقيقة أصلهم أن أسماء الرب لا يجوز أن تحدد وذلك وصفوه بكونه خالقاً للأزل ولم يمشوا من قيام الحوادث به وتذكروا أثبات وصف جديده قولاً وذكرنا (قال) والدليل على بطلان ما قالوه أنه لو قبل الحوادث لم يخل منها المسبوق تقريره في الجواهر حيث قضينا باستحالة نهر يهagen الاعراض ولو لم يخل عن الحوادث لم تسبقوا سباق ذلك يؤدي إلى الحكم بحدوث الصانع (قال) ولا ينقسم هذا الدليل على أصل العتلة مع مبرهم التي تجوز زوال الجواهر عن الاعراض على تفصيل لهم أثبتنا أنه وإن اتهم أحكاماً متضددة لذات الرب تعالى من الإرادة المقتضية القائمة بالعمل على زعمهم ويصدهم أنصاع طرد دليل في هذه المسئلة أنه إذا لم يجتمع بتحد أحكام للذات من غير أن تدل على الحدوث لم تعد مثل ذلك في اعتوار نفس الاعراض على الذات (هذا كلامه) ولقائل أن يقول قوله الدليل على بطلان ما قالوه أنه لو قبله لم يخل منها لما سبق تقريره في الجواهر هو لم يذكر

الأموال فانه يؤخذ من المتلف نظيراً ما تله فصل القصاص بذلك والزرع وأما التلاف ذلك فضرره على المتلف عليه فانه يذهب ماله وعوض ماله عليه وذلك يقول بل فيه نوع من شفاعظ المعلوم وأما إذا تعدد القصاص منه الاتلاف ماله فهو أظهر جوازاً فان القصاص عدل وجزاءية مثله فإذا تلف ماله ولم يكن الاقتصار منه الاتلافه جاز ذلك ولهذا اتفق العلماء على جواز اتلاف الشجر والزرع الذي الكفار إذا فعلوا بما مثل ذلك أو لم يتقدر عليهم إلا به وفي جوازه بدون ذلك نزاع معروف وهو رويان عن أحمد والجواز مذهب الشافعي وغيره والمقصود هنا أن آلات الهو محرمة عند الأئمة الأربعة ولم يحك عنهم نزاع في ذلك الآن المتأخرين من الخراسانيين من أصحاب الشافعي ذكر روي النزاع وجهين والصحيح التحريم وأما العراقيون وقدماء الخراسانيين فلم يذكر روي في ذلك نزاعاً وأما الغناء المجرّد لمجرم عند أبي حنيفة ومالك وهو أحد القولين في مذهب الشافعي وأحمد وعندهما أنه مكروه وذهب طائفة من أصحاب أحمد إلى أن الغناء المجرّد مباح فان كان هذا القول حقيقاً لاضرر وان كان باطلاً فلهو أهمل السنة على التحريم فلم يخرج الحق عن أهل السنة

(فصل قال الرافعي) الوجه الثاني في الدلالة على وجوب اتباع مذهب الامامية ما قاله شيخنا الامام الاعظم خواجه نصير المله والحق والدين محمد بن الحسن الطوسي قدس الله روحه وقد سألته عن المذاهب فقال بحثناها وعن قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ستفترق أمي على ثلاث وسبعين فرقة منها فرقة ناجية والباقي في النار وقد عين الفرقة الناجية والها لك في حديث آخر صحيح متفق عليه وهو قوله مثل أهل بيتي كمثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق فوجدنا الفرقة الناجية هي فرقة الامامية لانهم يابنوا جميع المذاهب وجميع المذاهب قد اشتركت في أصول العقائد (فيقال) الجواب من وجوه (أحدها) ان هذا الامامي قد كفر من قال ان الله موجب بالذات كما تقدم من قوله يلزم أن الله موجب بذاته لا يخترق فيلزم الكفر وهذا الذي قد جعله شيخنا الاعظم واحتج بقوله هو بمن يقول ان الله موجب بالذات ويقول يقدم العالم كما تقدم ذلك عن كتاب شرح الاشارات له فيلزم على قوله أن يكون شيعة هذا الذي احتج به كافر والكافر لا يقبل قوله في دين المسلمين (الثاني) ان هذا الرجل قد اشتهر عند أشخاص والعامة ان كان وزير الملاحدة الدائنة الاسماعيلية بالآلوت ثم لما قدّم التزلّم المشركون هلاكاً وأمر عليه بقتل الخليفة وقتل أهل العلم والدين واستبقاء أهل الصناعات والتجارات الذين ينفعونه في الدنيا وما استوفى على الوقف الذي للسلطان وكان يعطى منه ما شاء الله العلماء المشركين وشيوخهم من الخشية المحمرة وأمثالهم وأنه لما بنى الرصد الذي بمرأغة على طريقة الصائبة المشركين كان أخس الناس نصيباً منه من كان إلى أهل الملل أقرب وأوفرهم نصيباً كان أبعدهم عن الملل مثل الصائبة المشركين وبل المطة وسائر المشركين وإن ارتزقوا بالبحر والطب ونحو ذلك ومن المشهور عنه وعن أتباعه الاستهتار بواجبات الاسلام ومحرماته ولا يحافظون على الفرائض كالصلاة ولا يزعون عن محارم الله من الخمر والفواحش وغير ذلك من الشكرات حتى انهم سمع في شهر رمضان يذكر عنهم من اضعاف الصلاة وارتكاب الفواحش وفعل ما يعرفه أهل الخبرة بهم ولم يكن لهم قوة وظهور لا مع

دليله هتالة الاقياس ما قبل الاتصاف على ما بعد موهوليس حجة على عتلة بل غايته احتجاج عوافقة منازعة في مسئلة عظيمة عقلية ترد لاجلها نصوص الكتاب والسنة ويقتضي عليها من مسائل الصفات والأفعال أمور عظيمة اضطرب فيها الناس في الذي يجعل

أصول الدين مجرد قول قائلة طائفة من أهل الكلام وافق بعضهم بعضاً عليه من غير حجة عقلية ولا سبعية وقد أجابه المنازعون بحجوب مركب وهو ما الفرقان صبح والامتع حكم (١٠٠) الاصل وأيضا فانه قد قرر هناك وهناك أن المعتزلة أئمة الكلام الذين

المشركين الذين دينهم شر من دين اليهود والنصارى ولهذا كان كل ما قوى الاسلام في المغل وغيرهم من التردد ضعف أمر هؤلاء لعادائهم للاسلام وأهله ولهذا كانوا من أنقص الناس منزلة عند الأمير وورون المجاهد في سبيل الله الشهيد الذي دعا ملكا المغل غازان الى الاسلام والتمن أن ينصره اذا أسلم وقتل المشركين الذين لم يسلموا من الخشعة السخرة وغيرهم وهم النخعات وكسر الاصنام ومزق شملها كل مرقق وأكرم اليهود والنصارى الجزية والصغار وبسبه ظهر الاسلام في المغل وأتباعهم والجليلة فأمر هذا الطوسي وأتباعه في السليمان أشهر وأعرف من أن يوصف ومع هذا فقد قيل انه كان في آخر عمره يحافظ على الصلوات ويشغل بنفسه بغفوى والفتنة ويحذو ذلك فان كان قد تاب من الالحاد قائلة يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات والله تعالى يقول يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ان الله يغفر الذنوب جميعا لكن ما ذكره عنه هذا ان كان قبل التوبة لم يقبل قوله وان كان بعد التوبة لم يكن قد تاب من الرض بل من الالحاد وحده وعلى التقديرين فلا يقبل قوله ولا يظهر أنه انما كان يجتمع به وبأمثاله لما كان مضجعا للمغل المشركين والالحاد معروفي من حاله اذ ذلك فن قدح في أبي بكر وعمر وعثمان وغيرهم من السابقين الاولين من المهاجرين والانصار ويطن على مثل مالك والشافعي وأبي حنيفة وأحمد حنبل وأتباعهم ويعبرهم بعلقات بعضهم في مثل اباحة الشطرنج والغناء كيف يليق به أن يخضع لمذهبه يقول مثل هؤلاء الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق ويستحلون الحرامات المجمع على تحريمها كالزنا والفاحش والخمر في مثل شهر رمضان الذين أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات وخرفوا سبل الشرائع واستخفوا بحجرات الدين وسلكوا غير طريق المؤمنين فهم كما قيل فمهم

الدين يشكروا به * من فرقة فلسفية لا يشهدون صلاة * الاجل التقية

ولا ترى الشرع الا * سياسة مدنية ويؤثرون عليه * مناهاج فلسفية

ولكن هذا حال الرافضة داعيا يعادون أولياء الله المتقين من السابقين الاولين من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان ويوالون الكفار والمنافقين فان أعظم الناس نفاقا في المنسبين الى الاسلام الملاحدة الباطنية الاماعلية فمن اخبر بأقوالهم في نصر قوله مع ما تقدم من طعنه على أقوال أئمة السليمان كان من أعظم الناس موالاة لاهل النفاق ومعاداة لاهل الايمان ومن العجب أن هذا المصنف الرافضي الكذاب المقتري يذكر أبي بكر وعمر وعثمان وسائر السابقين والتابعين وسائر أئمة السليمان من أهل العلم والدين بالعفا ثم يفتري بما عليهم هو واخوانه ويحكي الى من قد اسلمهم عند المسلمين محابرة الله ورسوله يقول عنه قال شيخنا الاعظم ويقول قدس الله روحه مع شهادة عليه بالكفر وعلى أمثاله ومع لعنه طائفة خيار المؤمنين من الاولين والآخرين وهؤلاء ادخلوا في معنى قوله تعالى ألم تر الى الذين أتوا أنصيانا الكتاب يؤمنون بالجب والظاغوت ويقولون للذين كفروا هؤلاء أهدى من الذين آمنوا سبيلا وأولئك الذين لعنهم الله ومن لئن الله فلن يحصد له نصيرا فان هؤلاء الامامة أتوا أنصيانا الكتاب اذ كانوا مقرين ببعض ما في الكتاب المنزل وفيهم شعبة من الابعان بالجب والظاغوت والصحير

أظهروا في الاسلام في الصفات والافعال وهو اذ ذلك تصديقه عن الاعراض والحوادث وقد ذكرنا والمعالي أنه لا يجملهم على استصالة انصافه بالحوادث وأنه يلزمهم نقض ذلك أما الاول فان القابل للشي عندهم يجوز أن يخلو عنه وعن ضده وأما لزوم هذا القول لهم فلا ينتمى أحكاما مستعدة للرب وأنه اذا لم يتجسس بحدد أحكام للذات من غير أن يدل على الحدوث لم يعد مشدداً في اعتوائه نفس الاعراض وكان ما ذكره الاستاذ أبو المعالي يقتضي أن القول بحلول الحوادث يلزم المعتزلة وأنه لا دليل لهم على نفي ذلك وهو أيضا لم يذكر دليلا واقفيه على نفي ذلك فافاد ما ذكره أن أئمة النفاة طاول الحوادث به القائلين بأنه لا يقوم به ما يتعلق بتشدده لا دليل لهم على ذلك بل قولهم يستلزم قول أهل الانبات لذلك (قال) ونقول الكرامية مصيركم الى اثبات قول حادث مع نفسكم انصاف الباري به تناقض اذ لو جاز قيام معنى بعمل من غير أن يتصف المحل بحكمه لجاز شاهد اقيام أقوال وعوالم وارادات بخلاف من غير أن يتصف المحل بأحكام فوجسمة عن المعاني وذلك يخلط الحقائق ويحرف الى جهالات (قال) ثم نقول لهم اذا جاز ثم قيام ضرب من الحوادث بذاته فما المانع من تصور قيامه بآثاره حادثة بذاته على التعاقب وكذلك سبل الارزام

فما يوافقنا على استحالة قيامه به من الحوادث ومحال بلزمهم بجو رقيام قدره عادية وعلم حادث بذاته على حسب أصلهم في القول والارادة الحادتين ولا يجدون بين ماجزوز وما استوعوا عنه فضلا (قال) ونقول لهم قد صدمتم الرب تعالى بكونه متجيزا وكل متجيز

حسم وجرم ولا يترقى في المعقول خلوا الاجرام من الاكوان فما المانع من تجوز رقاع الاكوان بذات الرب ولا يحصى لهم شيء مما
أزموه (قلت) ولقائل أن يقول هذه الوجوه الاربعة التي ذكرها ليس (١٠١) فيها حجة تصلح لاثبات الظن في الفروع فضلا عن

وما يعبدون من دون الله فانهم يعظمون الفلاسفة المتضمنة ذلك وبرون الدعاء والعبادة للوحي
واخذوا المساحد على قبورهم ويعملون السفر اليها محال مناسك ويقولون مناسك المساجد
وحديثي الثقات أن فيهم من يرى الحج اليها أعظم من الحج الى البيت العتيق وفيه من الاشراك بالله
أعظم من عبادة الله وهذا من أعظم الامعان بالباطل وهم يقولون لمن يقولون بكفرهم من
القائلين بقدم العالم ودعوة الكواكب السوءين للشرك هؤلاء هم الذين آمنوا بسلا
فانهم فضلو هؤلاء الملاحدة المشركين على السابقين الاولين من المهاجرين والانصار والذين
اتبعوهم باحسان فليس هذا سعيهم الرافضة فقد عرف من موالاتهم اليهود والنصارى
والمشركين ومعاونتهم على قتال المسلمين ما يدرفه الخاص والعام حتى قبل الله ما اقتتل يهودى
ومسلم ولا نصراني ومسلم ولا مشرك ومسلم الاكل الرافضى مع اليهودى والنصراني والمشرک
(الوجه الثالث) انه قد عرف كل أحد أن الاسماعيلية والنصيرية بهم الطوائف الذين
يظهرون التشيع وان كانوا في الباطن كفارا مستخفين من كل ملّة والنصير يهيم من غلاة
الرافضة الذين يدعون الهبة على هؤلاء كفسر من اليهود والنصارى باتفاق المسلمين
والاسماعيلية الباطنية أكثر منهم فان حقيقة قولهم التعطيل أما معاصي الناس الاكبر
والبلاغ الاعظم الذي هو آخر مراتب عندهم فهم في الدهر به القائلين بأن العالم لا فاعل له لا علة
ولا حلق ويقولون ليس بيننا وبين الفلاسفة خلاف الا واجب الوجود فانهم يشبهوه وهو شيء
لاحقيقة له ويستعزّون باسم الله واسميا هذا الاسم الذي هو الله فان منهم من يكتبه على أسفل
قدمه ويوطؤه وأما من هودون هؤلاء فيقولون بالسابق والتالى الذين عبروا بها عن العسل
والنفس عند الفلاسفة والتوراة الخلقية عند المجوس وركبوا لهم مذهباً من مذهب الصابئة
والمجوس ظاهر التشيع ولا ريب أن الصابئة والمجوس شر من اليهود والنصارى ولكن تظاهروا
بالتشيع قالوا لان الشيعة أسرع الطوائف استحباباً لنا لما همهم من الخروج عن الشيعة
ولما همهم من الجهل والتصديق بالمجذولات ولهذا كان انتم في الباطن فلاسفة كل نصير الطوبى
هذا وكسان البصري الذي كان يهصونهم بالشام وكان يقول قد رفعت عنهم الصوم والصلاة
والحج والزكاة فاذا كانت النصيرية الاسماعيلية انما يتظاهرون في الاسلام بالتشيع ومنه
دخلوا به ظهر واو آلههم المهاجرين اليهم لا الى الله ورسوله علم أن شهادة الاسماعيلية للشيعة
بانهم على الحق شهادة مردودة باتفاق البقلاء فان هذا الشاهدان كل يعرف أن ما هو عليه
مخالف للدين الاسلام في الباطن وانما أظهر التشيع لتقوي به عند المسلمين فهو محتاج الى تعظيم
التشيع وشهادته شهادة المرء لنفسه فهو كشهادة الامام لنفسه لكن في هذه الشهادة يعلم أنه
يكذب وانما كذب فيه كما كذب في سائر احواله وان كان يعتقد دين الاسلام في الباطن ويظن
أن هؤلاء على دين الاسلام كان أيضاً شاهد لنفسه لكن مع جهله وضلاله وعلى التقديرين شهادة
المرء لنفسه لا تقبل سواء علم كذب نفسه أو اعتقد صدق نفسه كفى السنن عن النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم أنه قال لا تقبل شهادة خصم ولا تخين ولا تدعى غر على أخيه وهذا خصم ما علمناه
منهم من ذوو غر على أهل السنة والجماعة فنهاتهم مردودة بكل طريق (الوجه الرابع) أن
يقال أولاً انتم قوم لا تحبون عجل هذه الاحاديث فان هذا الحديث انما يرويه أهل السنة

وما يعبدون من دون الله فانهم يعظمون الفلاسفة المتضمنة ذلك وبرون الدعاء والعبادة للوحي
واخذوا المساحد على قبورهم ويعملون السفر اليها محال مناسك ويقولون مناسك المساجد
وحديثي الثقات أن فيهم من يرى الحج اليها أعظم من الحج الى البيت العتيق وفيه من الاشراك بالله
أعظم من عبادة الله وهذا من أعظم الامعان بالباطل وهم يقولون لمن يقولون بكفرهم من
القائلين بقدم العالم ودعوة الكواكب السوءين للشرك هؤلاء هم الذين آمنوا بسلا
فانهم فضلو هؤلاء الملاحدة المشركين على السابقين الاولين من المهاجرين والانصار والذين
اتبعوهم باحسان فليس هذا سعيهم الرافضة فقد عرف من موالاتهم اليهود والنصارى
والمشركين ومعاونتهم على قتال المسلمين ما يدرفه الخاص والعام حتى قبل الله ما اقتتل يهودى
ومسلم ولا نصراني ومسلم ولا مشرك ومسلم الاكل الرافضى مع اليهودى والنصراني والمشرک
(الوجه الثالث) انه قد عرف كل أحد أن الاسماعيلية والنصيرية بهم الطوائف الذين
يظهرون التشيع وان كانوا في الباطن كفارا مستخفين من كل ملّة والنصير يهيم من غلاة
الرافضة الذين يدعون الهبة على هؤلاء كفسر من اليهود والنصارى باتفاق المسلمين
والاسماعيلية الباطنية أكثر منهم فان حقيقة قولهم التعطيل أما معاصي الناس الاكبر
والبلاغ الاعظم الذي هو آخر مراتب عندهم فهم في الدهر به القائلين بأن العالم لا فاعل له لا علة
ولا حلق ويقولون ليس بيننا وبين الفلاسفة خلاف الا واجب الوجود فانهم يشبهوه وهو شيء
لاحقيقة له ويستعزّون باسم الله واسميا هذا الاسم الذي هو الله فان منهم من يكتبه على أسفل
قدمه ويوطؤه وأما من هودون هؤلاء فيقولون بالسابق والتالى الذين عبروا بها عن العسل
والنفس عند الفلاسفة والتوراة الخلقية عند المجوس وركبوا لهم مذهباً من مذهب الصابئة
والمجوس ظاهر التشيع ولا ريب أن الصابئة والمجوس شر من اليهود والنصارى ولكن تظاهروا
بالتشيع قالوا لان الشيعة أسرع الطوائف استحباباً لنا لما همهم من الخروج عن الشيعة
ولما همهم من الجهل والتصديق بالمجذولات ولهذا كان انتم في الباطن فلاسفة كل نصير الطوبى
هذا وكسان البصري الذي كان يهصونهم بالشام وكان يقول قد رفعت عنهم الصوم والصلاة
والحج والزكاة فاذا كانت النصيرية الاسماعيلية انما يتظاهرون في الاسلام بالتشيع ومنه
دخلوا به ظهر واو آلههم المهاجرين اليهم لا الى الله ورسوله علم أن شهادة الاسماعيلية للشيعة
بانهم على الحق شهادة مردودة باتفاق البقلاء فان هذا الشاهدان كل يعرف أن ما هو عليه
مخالف للدين الاسلام في الباطن وانما أظهر التشيع لتقوي به عند المسلمين فهو محتاج الى تعظيم
التشيع وشهادته شهادة المرء لنفسه فهو كشهادة الامام لنفسه لكن في هذه الشهادة يعلم أنه
يكذب وانما كذب فيه كما كذب في سائر احواله وان كان يعتقد دين الاسلام في الباطن ويظن
أن هؤلاء على دين الاسلام كان أيضاً شاهد لنفسه لكن مع جهله وضلاله وعلى التقديرين شهادة
المرء لنفسه لا تقبل سواء علم كذب نفسه أو اعتقد صدق نفسه كفى السنن عن النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم أنه قال لا تقبل شهادة خصم ولا تخين ولا تدعى غر على أخيه وهذا خصم ما علمناه
منهم من ذوو غر على أهل السنة والجماعة فنهاتهم مردودة بكل طريق (الوجه الرابع) أن
يقال أولاً انتم قوم لا تحبون عجل هذه الاحاديث فان هذا الحديث انما يرويه أهل السنة

والذهب والحي وفلاسفة ذلك صفات وان قامت الجمل وكذلك العلم الذي يعرض العالم ويروى والارادة التي تعرض له وترزول وقد
لا يسبون ذلك صفته وانما يصفوه بما كان ثابتاً له كالحق الباطن وبالجملة فهذه محوطة لفظة شيعية لا عقلية وليس هذا موضعاً وما قام

الاكوان على التعاقب وقيام ما أحالوا فاسمه به فظهر بقرون بين ما جازوه ومنه وهو بما يفرق به مثبتة الصفات بين ما وصفوه به وبين ما منعه فكم أنهم بصغونه صفات الكمال فلا (١٠٣) يلزمهم أن يصفوه بغيره فأكذلك هؤلاء يقولون فان صح الفرق

والا كانوا متقاضين ومن المعلوم أن الله تعالى لما وصف بالسمع والبصر كادلت عليه النصوص أنزمت النفاة لاهل الانبياء ادرائه الشم والذوق واللس فمن الناس من طرد القياس ومنهم من فرق بين الثلاثة والاثنين ومنهم من فرق بين ادرائه اللس وادرائه الشم والذوق ليكون النصوص أثبتت الثلاثة دون الاثنين فاذا قال المعتزلة البصريون والقاضي أبو بكر وأبو المعالي وغيرهما ممن يصفه بالادرا كانت خمسة لم يصفه الا بأثنين أو ثلاثة يلزمكم طرد القياس لزمهم ما الفرق والاكافوا متقاضين ولم يكن هذا ادلا على ابطال انصافه بالسمع والبصر وكذلك إذا قل من جعل الادرا كانت خمسة تتعلق به كإفعله هؤلاء ومن وافقهم كالقاضي أبي يعلى ويحويهم لمن أثبت الرؤية يلزمكم أن تصفوه بتعلق السمع والشم والذوق واللس به كإفعله في الرؤية كانوا أيضا على طريقين منهم من يذكر الفرق ومنهم من يفرق بين اللس وغيره لمحي النصوص بذلك دون غيره قال أبو المعالي في ارشاده فان قيل قد صدقتم لتسا الرب تعالى بكونه سميعا بصيرا والسمع والبصر ادراؤه يتعلق بقبول الطعوم والذوائف يتعلق بقبول الروائح وادراؤه يتعلق بالحرارة والبرودة واللين والخشونة فبمثل تصفون

الرب تعالى بأحكام هذه الادرا كانت أم تقتصر ون على وصفه بكونه سميعا بصيرا قلنا الصحيح المقتطوع عندنا في وجوب وصفه بأحكام الادراؤه اذكر ادراؤه بغيره ضد محال على وجوب وصفه بحكم السمع والبصر فهو دال على وجوب وصفه

بأسانيد أهل السنة والحديث نفسه ليس في الصحيحين بل قد طعن فيه بعض أهل الحديث كابن خرم وغيره ولكن قد رواء أهل السنن كابي داود والترمذي وابن ماجه ورواء أهل الاسانيد كالامام أحمد وغيره من أن لكم على أصولكم نبوة حتى تتجوهوا ويتقدر نبوته فهو من أخبار الأحاد فكيف يجوز أن تتجوهوا في أصل من أصول الدين واضلال جميع المسلمين الا فرقة واحدة بأخبار الاحاد التي لا يتجوهون هم باقي الفروع العملية وهذا من أعظم التناقض والجمل (الوجه الخامس) ان الحديث روي تفسيره من وجهين أحدهما أنه صلى الله تعالى عليه وسلم سئل عن الفرقة الناجية فقال من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي وفي الرواية الاخرى قال هم الجماعة وكل من التفسيرين يناقض قول الامامية ويقضي أنهم خارجون عن الفرقة الناجية فانهم خارجون عن جماعة المسلمين يكفرون أو يفسقون أئمة الجماعة كابي بكر وعمر وعثمان خضع معاوية ومولوا بني أمية وبني العباس وكذلك يكفرون أو يفسقون علماء الجماعة وعبادهم كالآل والنوري والاوزاعي والشافعي وسعد وأبي حنيفة والشافعي وأحمد وإسحق وأبي عبيد وأبراهيم بن أدهم والفضل بن عياض وأبا سليمان الداراني ومهر وفا الكرخي وأمثال هؤلاء وهم أبعد الناس عن معرفة سائر الصحابة والافتداء بهم في حياة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فان هذا لا يعرفه الا أهل العلم بالحديث والمنفولات والمعرفة بأخبار الضعفاء والثقات وهم من أعظم الناس جهلا بالحديث بفضله ومعاداة أهله فاذا كان وصف الفرقة الناجية اتباع الصحابة على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وذلك شعار السنة والجماعة كانت الفرقة الناجية هم أهل السنة والجماعة فالسنة ما كان صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه عليها في عهده بما أمرهم به أو أقرهم عليه أو فعله هو وأما الجماعة فهم المجتمعون الذين ما فرقوا بينهم وكانوا شيئا والذين فرقوا بينهم وكانوا شيئا خارجين عن الفرقة الناجية قدراً الله نبيه منهم فعمل بذلك أن هذا وصف أهل السنة والجماعة لا وصف الرافضة وأن الحديث وصف الفرقة الناجية باتباع سنته التي كان عليها هو وأصحابه ويلزم جماعة المسلمين (فان قيل) فقد قال في الحديث على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي فمن خرج عن تلك الطريقة بعد لم يكن على طريقة الفرقة الناجية وقد ادرتنا من بعده فليسوا من الفرقة الناجية (قلنا) نعم وأشهر الناس بالرذلة خصوم أبي بكر الصديق رضي الله عنه وأتباعه كسيلة الكذاب وأتباعه وغيرهم هؤلاء تتولاهم الرافضة كما ذكر ذلك غير واحد من شيوخهم مثل هذا الامام وغيره ويقولون أنهم كانوا على الحق وأن الصديق قاتلهم بغير حق ثم أظهر الناس ردة الذين حرقهم عرى رضي الله عنه بالثار ما ادعوا فيه الالهية وهم السبائية أتباع عبد الله بن سبأ الذين أظهروا سب أبي بكر وعمر وأول من ظهر عنه دعوى النبوة من المنتسبين الى الاسلام المختار بن أبي عبيد وكان من الشيعة فعلم أن أعظم الناس ردة هم في الشيعة أكثر منهم في سائر الطوائف ولهذا لا تعرف ردة أسوأ حال من ردة الغالبه كالتصيرية ومن ردة الاسماعيلية الباطنية ونحوهم وأهم الناس بقتال المرتدين هو أبو بكر الصديق رضي الله عنه فلا يكون المرتدون في طائفة أكثر من في خصوم أبي بكر الصديق فدل ذلك على أن المرتدين الذين لم يزالوا مرتدين على أعقابهم هم بالرافضة أو على من أهل السنة والجماعة وهذا بين يعرفه كل عاقل يعرف الاسلام ولهذا لا يستريب أحد أن جنس المرتدين

بأحكام الادراك ثم يتقدس الرب عن كونه شاملا وذا نقا ولا مسافا هذه الصفات متباعدة عن ضرب من الالات والرب يتعالى عنها
وهي لا تنفي عن حقائق الادراك فان الانسان يقول شملت (١٠٣) تفاسيح فلم أدرك ربحها ولو كان الشئ الاداعي

في المنسبين الى التشيع أعظم وأخشى كفر من جنس المرتدين المنسبين الى أهل السنة والجماعة
ان كان فيهم مرتد (الوجه السادس) أن يقال هذا ملحة التي احتج بها الطوسي على أن الامة
هي الفرقة الناجية كذب على وصفها لا هي باطلة في دلالتها وذلك أن قوة بانواع المذاهب
وجميع المذاهب قد اشتركت في أصول العقائد ان أراد بذلك أنهم بانوا جميع المذاهب فيما
اختصوا به فهذا شأن جميع المذاهب كما بينت الخوارج فيما اختصوا به من التكفير بالذنوب ومن
تكفير على رضى الله تعالى عنه ومن اسقاط طاعة الرسول فيما لم يخبر به عن الله وتجوز الظلم
عليه في قسمه والخور في حكمه واسقاط اتباع السنة المتواترة التي يخالف ما يظن أنه ظاهر القرآن
كقطع يد السارق من المنكب وأمثال ذلك قال الأشعرى في المقالات أجعت الخوارج على
تكفير على بن أبي طالب برضى الله تعالى عنه اذ حكم بهم يختلفون عمل كفر شرك أم لا قال
وأجمعوا على أن الكبيرة كفر الا لاجدات فانها لا تقول بذلك وأجمعوا على أن الله يعذب
أصحاب الكبار عذابا دائما الا لصدات أصحاب الجحمة وكذلك المعتزلة بانواع الطوائف
فما اختصوا به من التزلة بين المتزلزين وقولهم أن أهل الكبار يتخلدون في النار وليسوا بمؤمنين
ولا كفار فان هذا قولهم الذي سواه معتزلة فمن وافقهم فيه بعد ذلك من الزيدية فنعهم أخذوا
بل الطوائف المنسوبة الى السنة والجماعة تيمان كل طائفة منهم سائر أهل السنة والجماعة فيما
اختصت به فالكل يسي بانوا سائر الناس في كلامهم ان الكلام معنى واحدا ومعان متعددة
أربعة وأخسة تقوم بذات المتكلم هو الامر والشي والخبر ان عبرته بالعربية كان قرأنا وان عبر
عنه بالعربية كان تورا فان هذا من قبلة أحسن الطوائف غيرهم وكذلك الكرامية بانواع جميع
الطوائف في قولهم ان الايمان هو القول باللسان فمن أقر بلسانه كان مؤمنا وان جحد بقلبه قالوا
هو مؤمن يخلف في النار فان هذا من قبلة غيرهم بل طوائف أهل السنة والعلم لكل طائفة قول
لا يوافقهم عليه بقية الطوائف فليس كل واحد من أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد سائل تفرد
بها عن الامة الثلاثة كثيرة وان أراد بذلك أنهم اختصوا بجميع أقوالهم فليس كذلك فانهم
في توحيدهم موافقون للمعتزلة وقدماءهم كان كثير منهم ثبت القدر وانكار القدر في قدمائهم
أشهر من انكار الصفات وخروج أهل الذنوب من النار وعفو الله عز وجل عن أهل الكبار
لهم فيه قولان ومتأخروهم موافقون فيه الواقعية الذين يقولون لا يدري هل يدخل النار أحد من
أهل القلة أم لا وهم طائفة من الأشعرية وان قالوا أنا نخبر به بأن كثيرا من أهل الكبار يدخل
النار فهو قول الجمهور من أهل السنة في الجملة لهم أقوال اختصوا بها أو أقوال شاركهم فيها
فيها كان الخوارج والمعتزلة وغيرهم كذلك وأما أهل الحديث والسنة والجماعة فقد اختصوا
باتباعهم الكتاب والسنة الثابتة عن نبهم صلى الله تعالى عليه وسلم في الأصول والفروع وما كان
عليه أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بخلاف الخوارج والمعتزلة والرافض ومن
وافقهم في بعض أقوالهم فانهم لا يتبعون الاحاديث التي رواها الثقات عن النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم التي يعلم أهل الحديث صحتها فالمعتزلة يقولون هذه أخبار آحاد وأما الرافضة فيقطعون
في الصحابة ونقلهم ما يظن أمرهم الطعن في الرسالة والخوارج يقول قائلهم اعدل يا محمد
فانك لم تعدل فجوزون على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه ظالم ولهذا قال النبي صلى الله

لانهما دليلهم على حدوث العالم كما استدلت بذلك المعتزلة وهم يقولون المتصف بالاكو ان لا يتخلوهم وهذا معلوم بالبدنية كما بينه
الاستاذ أبو الهادي في أول كلامه وقال نفرض الكلام في الاكو ان القول فيها يستند الى الضرورة فاذا كان من المعلوم بالضرورة ان

القابل للأكوان لا يخاطبها فلو وصفوه بالأكوان لازم أن لا يخاطبونها وهم يقولون بامتناع تسلسل الحوادث ويقولون ما لا يخاطبون الحوادث فهو حادث كما هو افتقهم على ذلك أبو (٤) المعالي وأمثاله فإن كان هذا الفرق صحيحا بطل الإزام لهم وصح

فرقهم وإن لم يكن هذا الفرق صحيحا لم يكن في ذلك حجة للنزاع لهم بل يقول القائل كلا كما تحفظ حيث قلت بامتناع دوام الحوادث وتسلسلها ومعلوم أن هذا كلام متين لأجواب عنسه فإن فرقهم بين الأكوان وغيرهما هو العلم الضعيف من الجميع بأن القابل للأكوان لا يخاطبهم إنما قبل الحسنة والسكون لا يخل من أحدهما فهذا هو محصمهما الزمهم به فإن كانت الأكوان كغيرها في أن القابل للشيء لا يخاطب عنه وعن ضده فقد ثبت تناقضهم إذا كان قابلا لها وإن لم تكن مثل غيرها كما يتقوله المعتزلة صح فرقهم وهم يدعون أنه ليس قابلا لها كما قد وافقهم على ذلك المعتزلة والاشعرية فإذا قالوا المعترض عليهم يجب عليهم على أصلهم أن يكون قابلا لها لأنهم يصفونه بكونه متجزئا وكل متجزئ جسم وجرم قبل هذا كما يتقوله المعتزلة للاشعرية بأنهم إذا قلتم إن له حية وعلما وقد قلنا أن يكون متجزئا لأنه لا يعقل قيام هذه الصفات بالمتجزئ ويقولون أنه لا يعقل موصوف بالعلم والقدرة والسمع والبصر والكلام والإرادة إلا ما هو جسم فإذا وصفتموه بهذه الصفات لم يمكن أن يكون جسما فإذا قال هؤلاء المعتزلة قد صدقتنا نحن وأنتم على أنه حي علم قادر وليس متجزئ ولا جسم فإذا علمنا موجودا جاعلا علميا قادر ليس بجسم علة أحدا وعلما وقدرية لا تقوم بجسم قالوا وأنتم وافقتمو على أنه حي علم قادر واثبات حي علم قادر بلا حية ولا علم ولا قدرة مكابر للعقل والقلعة والشرع قالت الكرامية هؤلاء قد افترضنا نحن وأنتم على أنه موصوف بالحياة والعلم والقدرة ونحو ذلك من الصفات مع اتفاقنا

الكتاب

على أنه لا يتصف بالاكوان فهكذا إذا جوزنا عليه أن يسمع أصوات عباد محين بدعوته وراهم بعد أن يخلفهم وينصب عليهم إذا عاصوه
ويجب العبد إذا تقرب إليه بالخواهل ونادى موسى حين أتى (١٠٥) الواوادي وبحسب خلقه يوم القيامة ونحو ذلك مما دلت عليه

النصوص لم يزل شامع ذلك أن يجوز
عليه حدوث الاكوان ومن تدر
كلام هؤلاء الطوائف بعضهم مع
بعض نين له أنهم لا يعصون فيها
يخالفون به الكتاب والسنة الا
بجهة حدية يسلمها بعضهم بعض
وأخرتهاهم محتمل يجوز بها في
اثبات حدوث العالم لقيام
الاكوان به أو الاعراض ونحو
ذلك من الخبيخ التي هي أصل
الكلام المحدث الذي ذمه السلف
والأئمة وقالوا انه جهل وان حكم
أهله أن يضربوا باجر يدو النعال
ويطاف بهم في القبائل والعشائر
ويقال هذا جزأ من ترك الكتاب
والسنة وأقبل على الكلام وكذا
من عرف حقائق ما انتهى اليه
هؤلاء الفضلاء الاذ يكاد ازداد
بصيرة وعلماً ويقيناً بما جاء به
الرسول صلى الله عليه وسلم وبأن
ما نعارضون به الكتاب والسنة من
كلامهم الذي يسمونه عقليات هي
(مطلب في الرافضة وفرقهم)

من هذا الجنس الذي لا ينطق الا
بما فيه من اللفاظ الجملة المشبهة
مع من قلت معرفته بما جاء به
الرسول وبطريق اثبات ذلك
ويتوهم أن مثل هذا الكلام
ثبت معرفة الله وصدق رسله
وأن الطعن في ذلك طعن فيما به
يصير العبد مؤمناً فيتمثل رد كثير
مما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم
لأنه أنه بهذا الرديص مصداقاً
للرسول في الباقي وإذا أتم النظر
تمين له كلاً إذا زاد تصديقاً لمثل

الكتاب الامن بعد ما ماتهم البينة وإذا كان كذلك فأعظم الطوائف مفارقة الجماعة وانفراقاً
في نفسها أو في الطوائف بالنم وأقلها انفراقاً ومفارقة الجماعة أقصرها إلى الحق وإذا كانت
الامامية أولى بمفارقة سائر الطوائف فهم أبعد من الحق لاسيما وهم في أنفسهم أكثر اختلافاً
من جميع فرق الأمة حتى يقال انهم ثنتان وسبعون فرقة (وهذا القدر) فيما نقله عن هذا
الطوسي بعض أصحابه وقد كان يقول الشيعة تبلغ فرقتهم ثنتين وسبعين أو كما قال وقد صنف
الحسن بن موسى النجاشي وغيره في تعدد فرق الشيعة وأما أهل الجماعة فهم أقل اختلافاً
في أصول دينهم من سائر الطوائف وهم أقرب إلى كل طائفة من كل طائفة إلى ضد ما فهم الوسط
في أصل الاسلام كما أن أهل الاسلام الوسط في أهل الملل وهم في باب صفات الله تعالى بين أهل
التعطيل وأهل التبشيل وقال صلى الله تعالى عليه وسلم خير الامور واسطها وحينئذ أهل السنة
والجماعة خير الفرق وفي باب القدر بين أهل التكذيبه وأهل الإصحاح به وفي باب
الاسماء والاحكام بين الوعديّة والمرجئة وفي باب الصحابة بين الفضلاء والجاهلة فلا يفلون في على
غلو الرافضة ولا يكفرونه تكفيراً لخوارج ولا يكفرون أبا بكر وعمر وعثمان كما تكفرونهم الرافضة
ولا يكفرون عثمان وعلياً كما تكفرونهم الخوارج (الوجه الثامن) أن يقال الشيعة ليس لهم
قول واحد يتفقون عليه فان القول الذي ذكره هذا أقول من أقوال الامامية ومن الامامية
طوائف تتخالف هؤلاء في التوحيد والعدل كما تقدم كتابته وجهور الشيعة تتخالف الامامية
في الاثني عشر فائز يذرية والاسماعيلية وغيرهم متفقون على انكار الاثني عشر قال النافلون
لا قول الناس الشيعة ثلاثة أصناف وانما قيل لهم شيعة لانهم شايعو علماً وقد سمعوه على سائر
أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم الغالبية سوا بذلك لانهم غلوا في على وقالوا فيه قولاً
عظيماً كاعتقادهم الالهية أو زهوه هؤلاء أصناف متعددة والنصيرية منهم والصف الثاني
الشيعة الرافضة قال الاشعري وطائفة سمو الرافضة لرفضهم امامة أبي بكر وعمر * قلت
الحصص أنهم سمو رافضة لما رفضوا زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب لما خرج
بالكوفة أيام هشام بن عبد الملك وقد ذكر أيضاً هذا الاشعري وغيره قالوا وانما سمو الزيدية
لتمسكهم بقول زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب وكان زيد بن علي بالكوفة في أيام
هشام بن عبد الملك وكان أمير الكوفة يوسف بن عمر الثقفي وكان زيد يفضل على بن أبي طالب على
سائر أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويتولى أبا بكر وعمر ويرى الخروج على أئمة الجور فلما
ظهر بالكوفة في أصحابه الذين يابعوه وسمع من بعضهم الطعن في أبي بكر وعمر أنكرك ذلك على
من سمع منه فتفرق عنه الذين يابعوه فقال لهم رفضتموني وهي شريعة فقال يوسف بن عمر فقتل
قالوا الرافضة مجمعون على أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نص على استخلاف علي بن أبي طالب
باسمه وأظهر ذلك وأعلمه وأن أكثر الصحابة تسلاوا بترك الاقتداء به وبقا النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم وأن الامامة لا تكون الا بنص ووقوف وأنها قرابة أو أنه جاز لا امام في حال الشيعة أن
يقول له ليس بامام وأبطالوا جميع الاجتهاد في الاحكام وزعموا أن الامام لا يكون الا الأفضل
الناس وزعموا أن علماً كان مصيباً في جميع أحواله وأنه لم يخطئ في شيء من أمور الدين الا الكملية
أصحاب أبي كامل فانهم أكفروا الناس بترك الاقتداء به وأكفروا علماً بترك الطلب وأكفروا

(١٤ - منهاج ثاني) هذا الكلام ازداد نقا وورد المجاميع الرسول وكلما ازداد معرفة بحقيقة هذا الكلام وفساده ازداد
ايماناً وعلماً بحقيقة ما جاء به الرسول ولهذا قال من قال من الله قل أحد نظري في الكلام الا كان في قلبه غل على أهل الاسلام بل قالوا

علماء الكلام زنادقة ولهذا قيل ان حقيقة ما صنفه هؤلاء من الكلام ترتيب الاصول في تكذيب الرسول ومخالفة صريح المعقول وصحيح المنقول ولولا ان هؤلاء القوم جعلوا (١٠٦) هذا علما مقولا دينا مقبولا لردون به نصوص الكتاب والسنة

ويقولون ان هذا هو الحق الذي يجب قبوله دون ما عارضه من النصوص الالهية والاخبار النبوية ويتبعهم على ذلك من طوائف اهل العلم والدين مالا يحصى الله لا اعتقادهم ان هؤلاء اخلق منهم واعظم تحقيقا لم يكن بنا حاجة الى كشف هذه المقالات مع ان الكلام هنا لا يحتمل الا الاختصار ومقصودنا بحكاية هذا الكلام ان يعلم ان ما ذكره الرازي في هذه المسئلة قد استوعب فيه جميع النفاوين فسادها واما الحق التي احتج بها فهي اضعف من غيرها كما ساقى بسانه وقد ذكر ان هذه المسئلة تزم عامة الطوائف وكفى كذب الاربعين انها تزم اصحابها ايضا فقال في الاربعين المشهور ان الكرامة يجوز ذلك وينكرو سائر الطوائف وقبل اكثر العقلاء يقولون به وان اذكره باللسان فان اباعى واهلهم من المعتزلة واتباعهما قالوا انه يرد بانه حادثة ويكره بكرهه حادثة لافي محل الا ان صفة المبردية والكلابية محدثة واذا حصل المرقى والمسموع حدث في ذاته تعالى صفة السامعية والبصرية لكنهم انما يطبقون لفظ المجدد دون الحادث واول الحسين البصري ثبت في ذاته علوما متعددة محسب تحدد المعلومات والاشعرية يثبتون نسخ الحكم مفسرين

ان خروجهم ائمة الحور وقالوا ليس يجوز ذلك دون الامام المنصوص على امامته وهم سوى الكلامية اربع وعشرون فرقة وهم يدعون الامامية لقولهم بالنص على امامة علي والفرقة الاولى هم القطعية لانهم قطعوا الامامة على موت موسى بن جعفر بن محمد وهم جميع الشيعة يزعمون ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نص على امامة علي وان عليا نص على امامة الحسن وان الحسن نص على امامة الحسين والحسين نص على امامة ابنه علي بن الحسين وعلي بن الحسين نص على امامة ابنه ابي جعفر محمد ومحمد نص على امامة ابنه جعفر بن محمد وجعفر نص على امامة ابنه موسى وموسى نص على امامة ابنه علي وعلي نص على امامة ابنه محمد بن علي ومحمد بن علي نص على امامة ابنه علي بن الحسين والحسين نص على امامة ابنه محمد بن الحسين وهو الغالب المنتظر عندهم الذي يدعون انه يظهر فعلا الارض عدلا كاملا ثورا والفرقة الثانية منهم الكيسانية وهم احدث فرقة سموا الكيسانية لان المختار الذي خرج وطلب بدم الحسين بن علي ودعا الى محمد بن الحنفية كان يقال له كيسان ويقال انه مولى لعلي ابن ابي طالب رضي الله عنه فن الكيسانية من يدعي ان عليا نص على امامة محمد بن الحنفية لانه رفع الراية اليه بالصرة ومنهم من يقول بل الحسين نص على امامة محمد بن الحنفية ومنهم من يقول ان محمد بن الحنفية حي بجبال رضوى اسدع عينه وفرع عن شماله يحفظانه يا ابنه رزقه غدو وعشية الى وقت خروجه وزعموا ان السبب الذي من اجله صير على هذا الحال ان يكون مغيبا عن الخلق ان الله عز وجل له فيه تدبير لا يعلمه غيره قالوا ومن القائلين بهذا المذهب كثير الشاعر وفي ذلك يقول

الا ان الائمة من قريش * ولله الحق اربعة سواء * علي والثلاثة من ينسبه
هم الاساطيلس بهم خفاء * فسقط سطو ليمان وير * وسقط غيبته كبرلاء
وسقط لاذيق الموت حتى * يعود الخليل يقدمها اللواء * تغيب لا يرى منهم زمانا
* برضوى عند غسل وماء *

ومع اوم ان هؤلاء مع ان قولهم معلوم البطلان ضرورة فقول الامامية ابل من قولهم فان هؤلاء ادعوا بقاءهم كان موجودا حيا معروفا واولئك ادعوا بقاءهم لم يوجد بحال ومن هؤلاء من يقول ان محمد بن الحنفية مات وان الامام بعده ابنه ابا هاشم عبد الله ثم من هؤلاء من يقول ان عبد الله ابا هاشم اوصى الى اخيه الحسن وان الحسن اوصى الى ابنه علي بن الحسن وان عليا هلك ولم يعقب فهم ينتظرون رجعة محمد بن الحنفية ويقولون انه يرجع ويملك فهم اليوم في التمسك بالامام لهم الى ان يرجع اليهم محمد بن الحنفية في زعمهم ومنهم من يقول الامام بعد ابي هاشم محمد بن علي بن عبد الله بن عباس وابوه علي قالوا وذلك ان ابا هاشم مات بارض السراة منصرفه من الشام واوصى هناك الى محمد بن علي بن عبد الله بن عباس واوصى محمد بن علي الى ابنه ابراهيم بن محمد ثم اوصى ابراهيم بن محمد الى ابي العباس السفاح ثم افضت خلافة الى ابي جعفر المنصور بوسية بعضهم الى بعض قالوا ثم رجع هؤلاء عن هذا القول وزعموا ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نص على العباس بن عبد المطلب ونصه اماما ثم نص العباس على امامة ابنه عبد الله ثم نص عبد الله على امامة ابنه علي بن عبد الله ثم ساقوا الامامة الى ان انتهوا الى ابي

ذلك برعنا وانتهاه والارتضاع والانتها عدم بعد الوجود ويقولون انه عالم يعلم واحد يتعلق قبل وقوع المعالوم جعفر بانه سيقع وبعد زول ذلك التعلق ويتعلق بانه وقع ويقولون بان قدرته تتعلق بايجاد المعين واذا وجد انقطع ذلك التعلق لاستماع

البحار الموجودة وذلك تعالى الارادة بترجيح الغين وايضا العدم لا يكون مرثيا ولا مسموعا وعند الوجود بصير مرثيا مسموعا فهذه
التعلقات حادثة فان التزم جاهل كون العدم مرثيا (١٠٧) ومسموعا قلنا الله تعالى يرى المعلوم معدوما لا موجودا

وعند وجوده براميه وجودا لا معدوما

لان رؤية الموجود مسدودا او

بالعكس غلط وأنه واجب ما ذكرنا

والفلاسفة مع بعدهم عن هذا

يقولون بان الاضافات وهى القلبية

والعبدية موجودة فى الاعيان

فيكون الله مع كل حادث وذلك

الوصف الاضافى حدث فى ذاته

وأول البركات من المتأخرين منهم

صرح فى المعنى بارادات محدثة

وعلم محدثة فى ذاته تعالى زاعما

بأنه لا يمكن الاعتراف بكونه الها

لهذا العالم الاعم هذا القول

ثم قال الاحلال من هذا الاحلال

والتزبه من هذا التزبه واجب قال

الرازي واعلم ان الصفة اما حقيقة

عارية عن الاضافة كالسواد

والياض او حقيقة يترتبها اضافة

كالماء والقدره فانه يترتبها تعلق

بالمعلوم والمقدور وهو اضافة

مخصوصة بينهما واما اضافة

محصنة ككون الشئ قبل غيره

وبعد وعينه وبساره فان تغير هذه

الاشياء لا يجب تغيرها ذات ولا

فى صفة حقيقة منها فنقول تغير

الاضافات لا يخص عنه واما تغير

الصفات الحقيقية فالتكرامية

بشئيه وغيرهم بتكريره فظاهر

الفرق بين مذهب الكرامية

لانهم ذلك صفة ولا تنفصل ان

ذلك تغير فى الصفات الحقيقية كما

تقدم (ثم استدل) الرازي بتلافة

أوجه (أحدها) ان صفاته

صفات كمال فحدونها بوجوب

حجف المنصور وهؤلاءهم الراوندية وافترقت هذه الفرقة فى أمر أبي مسلم على مقاتلين فرقة منهم
تدعى الزامة أصحاب رجل يقال له رزام أبى مسلم قتل وقالت فرقة أخرى ان أبى مسلم لم يمت
ويحيى عنهم الاستحجال لم يلجأ لهم أسلافهم ومن الكيسانية طائفة يزعمون أن أباهم نصب
عبد الله بن عمرو بن حباب اماما وتحولت روح أبي هاشم فيه ثم قفوا على كذب عبد الله بن عمرو
فساروا الى المدينة ليقسموا اماما فلما قفوا عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب
فدعاهم الى أن يأتمروا به فأتوه واماموا ودعوا له الوصية فمهم من قال انه مات ومنهم من قال
انه لم يمت حتى يقوم ومنهم من قال هو المهدي المبشر به وأنه حتى يجيئ أصباها ومنهم من يقول
ان هاشما أوصى الى بنان بن سمعان ومنهم من يقول أوصى الى علي بن الحسين فهذه أقوال من
يقول بوصول النص الى محمد بن الحسن بن أبي هاشم ومن الرافضة من قال بل النص بعد الحسين
ان علي لابنه علي بن الحسين ثم الى ابنه أبي جعفر وان أبى جعفر أوصى الى المصطفى بن سعيد فمهم
يأتمرون به الى أن يخرج المهدي والمهدي فيما زعموا هو محمد بن عبد الله بن الحسين بن علي بن أبي
طالب وزعموا أنه حتى يمسيه بناحية الخابور وأنه لا يزال عقيما هناك الى أن أو ان خرجوه ومن
الرافضة من يقول ان الامام بعد أبي جعفر محمد بن علي هو محمد بن عبد الله بن الحسين بن الحسين
الخارج بالمدينة فى خلافة أبي جعفر المنصور وقصته مشهورة وزعموا المهدي وأنكروا
امامة المغرب بن سعيد ومن الرافضة من قال ان أبى جعفر أوصى الى أبي منصور فمن هؤلاء
من قال أوصى الى ابنه الحسين بن الحسين بن أبي منصور ومنهم من قال الى محمد بن علي بن محمد بن
عبد الله بن الحسين بن الحسين وقالوا انما أوصى أبى جعفر الى أبي منصور دون بنى هاشم كما أوصى
موسى عليه السلام الى يوشع بن نون دون ولده ودون ولده هرون عليه السلام ثم ان الامر بعد
أبي منصور راجع الى ولده علي كراجع الامر بعد يوشع الى ولده هرون ومنهم من قال ان أبى جعفر
نص على ابنه جعفر بن محمد وان جعفر اصرح لم يمت ولا يموت حتى يظهر أمره وهو القائم
بالمهدي ومن الرافضة من يقول ان جعفر بن محمد مات وأن الامام بعد جعفر ابنه اسمعيل
وأنكروا أن يكون اسمعيل مات فى حياة أبيه وقالوا لا يموت حتى يملك لان أباه قد كان يخبر أنه
وصيه والامام بعده ومن الرافضة القرامطة يزعمون أن خلافة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
انصبت بالنص الى أبي جعفر كما يقوله الاثناعشرية وان أبى جعفر نص على امامة ابن ابنه محمد بن
اسمعيل وزعموا أن محمد بن اسمعيل حى الى اليوم معنى الى أوائل المائة الرابعة لم يمت ولا يموت
حتى يملك الارض وأنه هو المهدي الذى تقدمت البشارة واحصوا فى ذلك بأخبار روهوا عن
أسلافهم يخبرون أن سابع الأئمة قائمهم وهؤلاء يقال لهم السبعة كما يقال لأولئك الاثنا
عشرية وهؤلاء كرام الصفوف مقلاتهم فى أوائل الامر قبل المائة الرابعة قبل ظهورهم
بالغرب والفاصرة قال هؤلاء انهم من أمرهم فى أثناء المائة الرابعة وبعد هاهما يطول وصفه
وظهر فيهم من الزندقة والحادى ما لم يهد مثله لافى الغلاة ولا غيرهم ومن بقا هؤلاء الملاحدة
الذين كانوا بخراسان والشام وغيرهما وكان من أهل بيت سبأ من المستحسنين لدعوتهم زمن
الحاكم وكذلك هذا الطوسي وغيرهم من أعوانهم وكذلك سنان وغيره وأذكياءهم يعاونون
كذبهم وجهلهم ولكن بسبب خدمتهم يحصل لهم من الرئاسة والمال والشهوات ما لا يحصل بدون

نقصانه يعنى قبل حدونها والاضافات لا وجود لها فى الاعيان دفعا للنسب فلا يردنقا ولقاتل أن يقول هذا الدليل قد تقدم
الكلام عليه والمنازع لا يسمى فى الحقيقة وان وصف الموصوف بنوع ذلك فليس كل فرد من الافراد صفة كمال مستحقة القسمة بحيث

يكون عدمه في الأزل نقصا وما اقتضت حكمته حدوثه في وقت لا يمكن عدمه قبل ذلك نقصا بل الكمال عدمه بحيث لا تقتضي الحكمة وجود حدوثه ووجوده حيث اقتضت الحكمة (١٠٨) وجوده لحالات النقص فلا يسد عدم كل شيء نقصا عما بعده.

عنه: وأيضا فالحوادث لا يمكن وجودها الا معاقبة وجودها مجتمع وما كان مجتمع الوجود لم يكن عديمه نقضا والتسلسل المذكور هو التسلسل في الاسرار والشروط المحيطة بها وهذا فيه قولان مشهوران فالنازع قد يختار جواز لا سيما من يقول ان الرب لم يزل فعلا مستكما اذا شه (الثاني) لو كانت ذاته قابلية للحوادث لكانت تلك القابلية من لوازمها وأولية القابلية توجب صحة وجود القبول أولا لان قابلية الشيء للغير نسبة بينهما والنسبة بين الشيئين موقوفة عليهما لكن وجود الحوادث في الازل محال ولا يلزم علينا القدرة الازلية لان تقدم القدرة على المقذور واجب دون تقدم القابل على المقبول قال الاموي ولقائل أن يقول ما ذكرتم بتقدير التسليم بقضي أزلية صحة وجود الحوادث لاصحة أزلية وجود الحوادث وقد عرفت الفرق بينهما في مسألة الحدوث والفرق المذكور ان صح أغنى عن الدليل السابق والاني النقض وأيضا اذا صح الفرق فمع أن الدليل المذكور ينفيهم بطلان الدليل (قلت) فقد ذكر الاموي في بطلان هذا الدليل ثلاثة أوجه (أحدها) الفرق بين صحة أزلية الحدوث وأزلية صحة الحدوث وسماي أنشاء الله الكلام فيه وسأنا أنه فرق فاسد

ذلك فهم يعاونونهم كما يعاون أمثالهم من أهل الكذب والظلم لتساق بهم إلى الأغراض ومن
الرافضة من يقول إنهم ولد محمد بن اسمعيل ومنهم من يقول إنهم ولد محمد بن جعفر بن محمد لافي
اسمعيل ابنه ولافي موسى بن جعفر ومنهم من يقول إنهم ولد عبد الله بن جعفر وكان أكبر
من خلف من ولده وهؤلاء يقال لهم البطيخة لأن عبد الله بن جعفر كان أبطل الرجلين قالوا
وهؤلاء عدد كثير ومن الرافضة من يقول بأمامة موسى بن جعفر وأنه لم يمت ولا عوت حتى
ملك مشرق الأرض ومغربها وهذا الصنف يدعون الواقفة لأنهم وقفوا على موسى بن جعفر
ولم يجاوزوا وهو يسمون المطورة لأن موسى بن عبد الرحمن ناطقهم فقال أنتم أغل من الكلاب
المطورة فلزمهم هذا القالب ومنهم قوم توقفوا في أمر موسى بن جعفر فقالوا لا ندري أمات
أو لم يمت ومنهم من يقول إن موسى بن جعفر نص على إمامة ابنه أحمد ومن الرافضة من قال
إن بعد محمد بن الحسن المنتشر عند الأئمة عشرة إماما آخره القائم الذي يظهر فيسلا الدنيا
عدلا ويقع الظلم فهذا بعض اختلاف الرافضة القائلين بالنص فإذا كانوا أعظم تبينا واختلافا
من سائر طوائف الأئمة امتنع أن تكون هي الطائفة الناجية لأن أقل ما في الطائفة الناجية
أن تكون متفقة في أصول دينها كاتفاق أهل السنة والجماعة على أصول دينهم وهؤلاء الإمامة
الانعاشية يقولون أن أصول الدين أربعة التوحيد والعدل والنبوة والإمامة وهم يختلفون
في التوحيد والعدل والإمامة فأما النبوة فغايهم أن يكونوا مقرين بها كأخبار سائر الأئمة
واختلافهم في الإمامة أعظم من اختلاف سائر الأئمة فإن قالت الانعاشية نحن أكثر من
هذه الطوائف فيكون الحق معنا دونهم قيل لهم وأهل السنة أكثر منكم فيكون الحق معهم
دونكم فغاييتكم أن يكون سائر فرق الإمامية معكم بمنزلةكم مع سائر المسلمين والاسلام
هو دين الله الذي يحكم أهل الحق والله أعلم

(فصل قال الرافضي) الوجه الثالث أن الامامية حازمون بحصول النجاة لهم ولا تخم فاعلمون بذلك وبحصول صدها غيرهم وأهل السنة لا يحجزون ولا يجزؤون بذلك إلا لهم ولا غيرهم فيكون اتباع أولئك أولى لأن الأوفر ضمانة تخرج شخصين من بغدادير بدان الكوفة فوجدنا طر يقن سلك كل منهما طر بقا فخرج فالت بطلب الكوفة فقال أحدهما أن نذهب فقال الى الكوفة فقال هل طر يقن وصلك اليها وهل طر يقن آمن أم مخوف وهل طر يقن صاحبك تؤديه الى الكوفة وهل هو آمن أم مخوف فقال لا أعلم شيأ من ذلك ثم سأل صاحبه عن ذلك فقال أعلم أن طر يقن وصلني الى الكوفة وأنه آمن وأعلم أن طر يقن صاحبك لا يؤديه الى الكوفة وليس هو بأمن فإن الثالث ان تابع الاول عذما العقل وسقيها وان تابع الثاني نسب الى الاخذ بالحزم (والجواب عن هذا) من وجوه (أحدها) أن يقال ان كان اتباع أئمة الدين تدعى لهم الطاعة المطلقة وأن ذلك يوجب لهم النجاة كان اتباع خلفاء بني أمية الذين كانوا يوجبون طاعة أئمتهم مطلقا يقولون ان ذلك يوجب النجاة مصيبين وكانوا في سبهم عليا وغيره وقتا لمهلن فأنولهم شعة على مصيبين لانهم كانوا يعتقدون أن طاعة الائمة واجبة في كل شي وأن الامام لا يؤاخذ الله بذنوب وأئمتهم لا ذنب لانهم فيما أطاعوا فيه الامام بل أولئك أولى بالنجاة من الشعة لانهم كانوا مطيعين أئمة أقامهم الله ونصيبهم وأيدهم ولمسكهم فإذا كان من مذهب القدرية أن الله

لكن يقال ان صح هذا الفرق بطل الدليل وان لم يصح لزوم إمكان الحوادث في الازل ولزم إمكان وجود المقدور والمقبول لا يفضل في الازل وكلاهما يبطل الدليل (أو يقال) ما كان حواء الحكم عن المقدور كان حواء الناعن المقبول (أو يقال) ان صح هذا الفرق

بطل الدليل وإن لم يصح هذا الفرق فاللزام أحد أمرين إما إمكان دوام الحوادث (١) (الوجه الثاني) أنه إن صح الفرق بين المقدور والمقبول بأن المقدور يجب تأخره عن القدرة والقبول لا يجب ذلك (١٠٩) فيه كان هذا وحده دليلاً على وجوب حصول الحوادث في الأزل إذا كان قابلاً له وحديثاً فلا حاجة إلى أن يستدل على ذلك بما ذكر من النسبة إن كان الفرق

لا يفعل إلا ما هو الأصل لعباده كان أوله أو لئلا مصلحة لعباده ومعلوم أن اللطف والمصلحة التي حصلت بهم أعظم من اللطف والمصلحة التي حصلت بآبائهم معدوم وأما وجه حصول الاتباع خلفاً بغير أمية من المصلحة في دينهم ودينهم أعظم مما حصل للاتباع المنتظر فإن هؤلاء لم يحصل لهم إمام يأمرهم بشيء معروف ولا ينهاهم عن شيء من المنكر ولا يعينهم على شيء من مصلحة دينهم ولا دنياهم بخلاف أولئك فانهم انتفعوا بأنفسهم بمنافع كثيرة في دينهم ودينهم أعظم مما انتفع هؤلاء بأنفسهم فبين أن كان محقه هؤلاء المنتسبين إلى مشايخهم على رضى الله عنه صحة فحجة أولئك المنتسبين إلى مشايخهم عثمان رضى الله عنه أولى بالصحة وإن كانت باطلة فهذا أطول منها فإذا كان هؤلاء الشيعة متقين مع سائر أهل السنة على أن جزء أولئك بفعالهم إذا ادعوا التائب الأئمة طاعة مطلقة خطأ وضلال فخطأ هؤلاء وفضل لهم إذا جزموا بإطاعتهم بل يدعى أنه نائب المعصوم والمعصوم لا عين له ولا أثر أعظم وأعظم فإن الشيعة ليس لهم أئمة يباشروهم بالطالب الاستوخمهم الذين يأكلون أموالهم بالباطل ويصدون عن سبيل الله (الوجه الثاني) أن هذا المثل إنما يكون مطابقاً لو ثبتت مقدمتان أحدهما أن لنا إماماً معصوماً والثانية أنه أمر بكذا وكذا وكنتا المقدمتين غير معمولة بل باطلة دع المقدمة الأولى بل الثانية بل الأئمة الذين يدعى فهم العصاة قدما أو منذ سنين كثيرة والمنتظر غالباً أكثر من أربعمائة وخمسين سنة وعند آخر من هو معدوم لم يوجد والذين يطعنون شيوخ من شيوخ الرافضة أو كتب صنفها بعض شيوخ الرافضة وذكروا أن ما فيها منتقون عن أولئك المعصومين وهؤلاء الشيوخ المصفون ليسوا بمعصومين بالاتفاق ولا مقطوع عليهم بالصحة فإذا الرافضة لا يتبعون الأئمة لا يقطعون بفعالهم ولا مساعدتهم فلو كانوا قاطعين بفعالهم ولا بفعالهم بالشيعة الذين يباشروهم بالأمر والنهي وهم أنتم وأنهم في انتسابهم إلى أولئك الأئمة منزلة أتباع كثير من أتباع شيوخهم الذين ينتسبون إلى شيخ قد مات من مدة ولم يدروا عباداً أمر ولا عباداً نهي بل لهم أتباع يأكلون أموالهم بالباطل ويصدون عن سبيل الله يأمرهم بالغلو في ذلك الشيخ وخلفائه وأن يتخذوهم أرباباً كما يأمر شيوخ الشيعة أتباعهم وكما أمر شيوخ التصاري أتباعهم فهم يأمرهم بالأشراك بالله وعبادة غيره الله ويصدونهم عن سبيل الله فيخرجونهم عن شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله فإن حقيقة التوحيد أن تعبد الله وحده فلا يدعى إلا هو ولا يخشى ولا يتق إلا هو ولا يملك إلا الله ولا يكون الدين إلا لا إله إلا الله وأن لا تختص الملائكة والنبيين أو بأى كيف بالآئمة والشيوخ والعلماء والمولود وغيرهم والرسول صلى الله تعالى عليه وسلم هو المبلغ عن الله أمرهم به فإطلاق بخلق طاعة مطلقة إلا هو فإذا جعل الإمام والشيخ كاله يدعى مع غيره وبعدمه ويستغاث به ويطلب منه الخواص والطاعة إنما هي لشخص حاضر يأمر بما يريد وكان الميت مشياً بالله تعالى والحي مشياً برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيخرجون عن حقيقة الإسلام الذي أصله شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ثم أن كثيراً منهم يتعلقون بحكايات تنقل عن ذلك الشيخ وكثير منها كذب عليه وبعضها خاطئة فبعدلون عن النقل الصدق عن القائل المعصوم إلى نقل غيره مصدق عن قائل غيره معصوم فإذا كان هؤلاء محطشين في الحقيقة فالشيعة أعظم وأكبر خطاً لأنهم أعظم كذباً فيما نقلوا عن الأئمة وأعظم غلو في دعوى عصمة الأئمة وإذا كان

تكون حجة عليهم أو لأهلهم ولا عليهم (قال الرازي) واحتجوا بأن الدليل على أن الكلام والسمع والبصر صفات حادثة ولا بد لها من محل وهوداته تعالى ولأنه يصح قيام الصفات القديمة بذاته تعالى باتفاق ما من من الأشعرية والقدم لا يعتبر في المقضى فأنه عبارة عن

نفس الازلية وهو عدى في التفتي هو كونها صفات والحوادث كذلك فيلزم قيامها قال والجواب عن الاول بالجواب عن أدلة حدوث تلك الصفات وعن الثاني بان تلك الصفات قد (١١٠) تكون مخالفة لهذه بالنوع سلمناه لا فارق سوى القدم

الواحد من هؤلاء اتباع الشيوخ الاحياء المضلين الغالين في شئ قدمنا مختطمين في قطعهم بالخباة نخطأ الشعة في قطعهم بالنجاة أعظم وأعظم وأن قدراً نطرق الشعة صواب لمافيه من القطع والجزم بالنجاة فطر يقى المشاحة صواب لمافيه من القطع بالنجاة فحنشد يكون طريق من يعتقد أن يزيد كان من الانبياء الذين يشربون الخمر وأن الخمر حلال شرها الانبياء يزيد كان منهم طريقا صوابا واذا كان يزيد بنياً كان من خرج على نبي كافر افسلزم من ذلك كفر الحسين وغيره يلزم من ذلك أن يكون طريق من يقول كل رزق لا يرزق فيه الشئ لا يريد طريقا صعبا وطريق من يقول ان الله تعالى ينزل الى الارض وان كل مسجد فان الله قد وضع قدمه عليه طريقا صعبا وطريق من يقول ان شئ قد أسقط عنه الصلاة طريقا صعبا وأمثال هذه الضلالات التي توجد في كثير من العامة اتباع المشايخ فان كثيرا من هؤلاء حازمون بعاتهم وسعادتهم شايخهم أعظم من قطع الاثنى عشرية للائعة واتباعهم فان كان ما ذكره من اتباع الجازم بالخباة واجبا وجب اتباع هؤلاء ومن جله اتباع هؤلاء القسود في الشيعة وابطل طريقتهم فيلزم من اتباع الجازم ابطل قول الشيعة وان لم يكن اتباع الجازم مطلقا طريقا صعبا بطلت حجة وكذلك يقال لهؤلاء هؤلاء ان كان اتباع أهل الجزم أولى بالاتباع من طريقتهم الذين يأمرون بطاعة الله ورسوله ولا يؤجسون طاعة معين الرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا يضمنون السعادة لان أطاع الله ورسوله ويقولون ان من سواه مخطئ ويصيب فلا يطيع مطلقا وكان اتباع هؤلاء نقصا وخطا والصواب اتباع أهل الجزم مطلقا وجب اتباع شعبة الاثمة المعصومين وشعبة المشايخ المحفوظين وشعبة هؤلاء بقدر حوق في هؤلاء وشعبة هؤلاء يقدحون في هؤلاء فيلزم أن يكون كل من الطريقتين باطلا وسقا وهذا جاع بين النقيضين وهذا اعلم لان الاصل فاسد وهو اتباع من يجرم بلا علم ولا دليل فكل من اتبع الشئ الجازم بالنجاة بلا حجة ولا دليل أو الامام الجازم بالنجاة بلا حجة ولا دليل فيا يجب اتباعه (ثم تناقض أقوالهم بخلاف الاقوال التي ترجع الى أصل صحيح فانها لا تتناقض والله أعلم (الوجه الثالث) منع الحكم في هذا المثل الذي ضرب وجعله أصلا فاسا عليه فان الرجل اذا قال له أحد الرجلين طريقتي آمن بوصلي وقال له الآخر لا علم لي بان طريقتي آمن بوصلي أو قال ذلك الاول لم يحسن في العقل تصديق الاول بمجرد قوله بل يجوز عند العقلاء أن يكون مختلا اعليه يكتب حتى يصحبه الطريق فيقتله وأخذناه ويجوز أن يكون ذلك جاهلا لا يعرف ما في الطريق من الخوف وأما ذلك الرجل فلم يضمن للسائل شيئا بل رده الى نظره فالحزم في هذا أن ينظر الرجل أي الطريقين أولى بالسؤل كاتباع واحد سلك الطريقين ولأن كل من قال طريقتي آمن موصل يكون أولى بالتصديق ممن توقف لكان كل مفتر وجاهل يدعي في المسائل المشبهة أن قوى فيها هو الصواب وأنا قاطع بذلك فيكون اتباي أولى من طريقتي هؤلاء الذين ينظرون ويستدلون وكان ينبغي أن يكون الشيوخ الكذابون الذين يضمنون لمريدهم الجنة وأن لهم في الآخرة كذا وكذا وأن كل من أحبهم دخل الجنة وأن من أعطاهم المال أعطوا الحال التي يقر به الى الجلال أولى من اتباع ذوي العلم والصدق والعدل الذين لا يضمنون له الاماضته الله ورسوله لمن أطاعه وكان أيضا ينبغي أن يكون آفة الاسماعيلية كالعر والحاكم وأمثالهما

فلم قلت انهم عدى فانه عبارة عن في العدم السابق وفي العلم نبوت (قلت) ليس المقصود هنا ذكر أدلة المثبتة فان النصوص تدل على ذلك في مواضع لا تكاد تخصي البكيفة وانما الغرض بيان هل في العقل ما يعارض النصوص ومن أراد تعمير ما احتجوا به من الدليل العقلي على اثبات قدح فيما يدكره النفاة من امتناع حديث تلك الامور وعدة المانعين هو امتناع حلول الحوادث وامتناع تسلسلها فاذا كانوا لا ينفون حسدونها في ذاته الامتناع حلول الحوادث لم يحجز أن يجيئوا عن أدلة الحدوث بمجرد دليل امتناع حلول الحوادث ان لم يجيئوا عن المعارض لان ذلك دور فاذا قال القائل الدليل على بطلان دليل المثبتة هو دليل النفاة قبل له دليل النفاة لا يتم الابطال دليل المثبتة فاذا لم تمكن المطالبة الابطال دليل المثبتة كان صحة دليل النفاة متوقفا على صحته وذلك دور فانه لا يتم في ذلك الا بالجواب عن حجة المثبتين فيكون قولهم بانتفاء حلول الحوادث متينا على انتفاء حلول الحوادث فلا يكون لهم حجة على ذلك (يباض بأصله)

وأما أدلة المثبتين فهو ما يدكرونه من الشرعيات والعقليات وهم قد قلحوا في أدلة النفاة فتم كلامهم

(وأما التسلسل) فالكرامية ومن وافقهم لا يجوزونه كالأسمعة كشيء من العترة ومن وافقهم وأما من يجوز أولى التسلسل في الآخرة من أهل الحديث والكلام والفلسفة وغيرهم هؤلاء قد عرف طعنهم في أدلة النفاة وطعن بعض النفاة في أدلة

بعض من متكلمة أهل الانبياء فالاشعرية وغيرهم متنازعون في ذلك كما قد عرف (وأما) فان المثبتين يقولون كونه قادرا على الفعل بنفسه صفة كمال كإن قدرته على الفعل المنفصل (١١١) صفة كمال

بقدري الفعل القائمة والمنفصل عنه ومن لا يقدر على أحدهما علم أن الأول كمال كإذ عرضنا عليه من بعض نفسه وغيره ومن لا يعلم إلا أحدهما وأما ذلك ويقول من يحسب زوام الحوادث وتسلسلها إذا عرضنا على صريح العقل من يقدر على الأفعال المتعاقبة الدائمة ويقعها ذاته متعاقبة ومن لا يقدر على الدائمة المتعاقبة كان الأول كمال وكذلك إذا عرضنا على العقل من فاعل الأفعال المتعاقبة مع حدودها ومن لا يفعل حداً تأصلاً لثابت يكون عدمه قسلاً وجوده عدم كمال شهده صريح العقل بأن الأول كمال فان الثاني ينفي قدرته وفعله للجمع لثابت عدم البعض في الأزلي والاول يثبت قدرته وفعله للجمع لثابت عدم البعض في الأزلي والاول يثبت قدرته وفعله للجمع مع عدم البعض في الأزلي فنذلك ينفي الجميع حذراً من فوات البعض والثاني يثبت ما يشتهى من الكمال مع فوات البعض ففوات البعض لازم على التقديرين وأما زوال الأول بآيات كمال في قدرته وفعله لم يشتهى الثاني وأيضاً فهم يقولون كون الكلام لا يقوم بذاته فيشنع أن يكون كلامه فان ما قام به شيء من الصفات والأفعال عاده كماله إلى غير غيره فاذا خلق في محال علماً أو قدره أو

أولى بالاتباع من أمة الاثني عشرية لأن أولئك يدعون من علم الغيب وكشف باطن الشريعة وعلم الدرجة أعظم مما يدعيه الانسانية لا يحاسبهم ويضيقون لهم هذا مع استهلاك الحرمان وترك الواجبات فيقولون قد استسقطنا تلك الصلاة والصوم والحج والزكاة وضناك بجزالة الجنه ونحن قاطعون بذلك والاشعرية يقولون لا نتحقق الجنه حتى نؤدى الواجبات وترك الحرمان فان كان اتباع الحزام مجرد جزاء أولى كان اتباع هؤلاء أولى من اتباع من يقول أنت اذا أذنبت يحتمل أن تعاقب ويحتمل أن يعفى عنك فيبقى من الخوف والرهاء ونظائر هذا كثير فتبين أن مجرد الإقدام على الجرم لا يدل على علم صاحبه ولا على صدقه وأن التوقف والامسك حتى يتبين الدليل هو عادة العقلاء (الوجه الرابع) أن يقال قولهم أنهم جازمون بمحصل الخصالهم دون أهل السنة فانه أن أراد بذلك أن كل واحد ممن اعتقد اعتقادهم يدخل الجنة وان ترك الواجبات وفعل المحرمات فليس هذا قول الامامية ولا يقوله عاقل وان أراد أن يجب على حسنة لا يضر مهاسبية فلا يضر ترك الصلوات ولا القصور بالعاليات ولان لا أغراضهم بسفل دم بني هاشم اذا كان يجب علياً فان قالوا المحبة الصادقة تستلزم الموافقة عاد الامراتى أنه لا بد من أداء الواجبات وترك المحرمات وان أراد بذلك أنهم يعتقدون أن كل من اعتقد الاعتقاد الصحيح وأدى الواجبات وترك المحرمات دخل الجنة فهذا اعتقاد أهل السنة فاهم جزموا بالثبوت لكل من اتقى الله تعالى كان يقبض به القرآن وأما ما تقولوا في شخص معين لعدم العلم بدخوله في المثقين فاذا علم أنه مات على التقوى علم أنه من أهل الجنة ولهذا يشهدون بالجنة لمن شهدته الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ولهم في استفاض في الناس حسن الثبوت عليه قولان فتبين أنه ليس في الامامية جزم محمود اختصوا به عن أهل السنة والجماعة فان قالوا انما جزم لكل شخص إذا ينام تمنا للواجبات عند تاركها للمحرمات بأنه من أهل الجنة من غير أن يخبروا بباطنه معصوم قبل هذه المسئلة لا تتعلق بالامامية بل ان كان الى هذا طريق صحيح فهو طريق أهل السنة وهم يسألوه أحسنق وان لم يكن هنالك طريق صحيح الى ذلك كان ذلك قولاً بلا علم ولا فضيلة فيه بل في عدمه ففي الجلسه لا يدعون علماً صحيحاً الاو اهل السنة أحق به وما ادعوه من الجهل فهو نقص وأهل السنة أبعد عنه والقول بكون الرجل المعين من أهل الجنة قد يكون سببه أخبار المعصوم وقد يكون سببه تواتر شهادة المؤمنين الذين هم شهداء الله في الارض كما في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه مر عليه بجنزة فأتوا عليها خيراً فقال وجبت وجبت وخرجت وجبت فقالوا يا رسول الله ما قولك وجبت وجبت قال هذه الجنزة أنتيت عليها خيراً فقلت وجبت لها الجنة وهذه الجنزة أنتيت عليها خيراً فقلت وجبت لها النار أنتيت شهداء الله في الارض وفي المسند عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال يوشك أن تعلموا أهل الجنة من أهل النار قالوا يا رسول الله قال بالثناء الحسن والثناء السيئ وقد يكون سبب ذلك تواتر رؤيا المؤمن فلان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لم يبق بعدى من النبوة الا الرؤيا الصالحة رآها العبد الصالح أو ترى له وسئل عن قوله تعالى لهم البشرى في الجنة الا الذين اوفى الآخرة قال هي الرؤيا رآها الرجل الصالح أو ترى له وقد فسرهما أيضاً بثناء المؤمنين فقيل يا رسول الله الرجل يعمل العمل لنفسه فيعده الناس عليه فقال

كلاماً كان ذلك صفة للعمل الذي خلق فيه فذلك العمل هو العالم القادر المكلّم به فاذا خلق كلاماً في محال كان ذلك الكلام المخلق كلام ذلك العمل لا كلامه فاذا خلق في الشجرة أنى الله رب العالمين ولم يسمه به كلام كان ذلك كلاماً للشجرة فتكون هي القائلة انى أنا

الله رب العالمين وهذا باطل فمتعين أن يقوم به الكلام وكونه لا يقدر أن يتكلم ولا يتكلم عما شاء بل يلزمه الكلام كانه الحياض
 كون تكلمه هو خلق مجرّد الادراك يقتضي (١١٢) أن يكون القادر على الكلام الذي يتكلم باختباره أو كل منه فانا

اذا عرّضنا على العقل من يتكلم
 باختباره وقدرته ومن كلامه
 بغيا اختباره وقدرته كان الاول
 أو كل فمتعين أن يكون متكلماً
 بقدرته ومشيئته كلاماً يقوم بذاته
 وكذلك في مجيئه وإتيانه واستوائه
 وأمثال ذلك أن قدرنا هذه
 أموراً منصفة عنه لزم أن
 لا يوصف بها وإن قدرناها لازمة
 لا تكون بمشيئته وقدرته لزم هز
 وتفضيل غيره عليه فيجب أن
 يوصف بالقدرة على هذه الأفعال
 القائمة به التي يفعلها بمشيئته
 وقدرته وهذا هو الذي تعنيه
 النفاة بقولهم لا تحلله الحوادث كما
 يعنون في العلم والقدرة ونحوهما
 بقولهم لا تحلله الأعراض وأيضا
 فإن ما به تثبت الصفات القائمة
 به تثبت الأفعال القائمة به التي
 لا تحصل بقدرته واختباره ونحو
 ذلك وذلك انه يقال العلم والقدرة
 والسمع والبصر والكلام ونحو
 ذلك صفات كمال فلو لم يتصف
 الرب بها لكانت صفات ناقصة كالجهل
 والجهل والسمم والحق والخرس وهذه
 صفات نقص والله مستزاع ذلك
 فيجب اتصاله بصفات الكمال
 ويقال كل كمال يتب محسوس من
 غير أن يكون فيه نقص بوجه من
 الوجود فالخالق تعالى وأوليه وكل
 نقص نزع عنه مخلوق فالخالق سبحانه
 وأولي تنزيهه عنه بل كل كمال يكون
 للوجود لا يستلزم نقصاً فالواجب
 الوجود وأوليه من كل موجود

ذلك عاجل بشري المؤمن والروايات تكون من الله وقد تكون من حدبث النفس وقد تكون
 من الشيطان فإذا توطأت رؤيا المؤمن على أمر كان حقاً كانا توطأت رؤيتهما فإن الرجل قد
 يغلط أو يكذب وقد يحطى في الرؤيا أو يتجدد الباطل فإذا اجتمعوا لم يجتمعوا على ضلالة وإذا
 تواترت الرؤيا أو روت العلم فكذلك الرؤيا قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أرى رؤيا كم قد
 توطأت على أنها في السبع الاخر فإن كان منكم متحير فاجعلهم في السبع الاخر وهذه
 الاسباب كلها عند أهل السنة أو كل وأتم ما هي عند الشيعة فلا يلزم لهم العلم بالسعادة
 وحصولها الا ذلك الطريق أو كل لاهل السنة (الوجه الخامس) أن أهل السنة يجزمون
 بحصول النجاة لأغلبهم أعظم من جزم الرافضة وذلك أن أغلبهم بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 هم السابقون الاولون من المهاجرين والانصار وهم جازمون بحصول النجاة لهؤلاء فانهم
 يشهدون أن العشرة في الجنة يشهدون أن الله تعالى قال لاهل بدر ما عملوا منكم فقد غفرت
 لكم بل يقولون انه لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة كانت ذلك في الصبح عن النبي
 صلى الله تعالى عليه وسلم فهو لاهل بدر ما عملوا منكم فقد غفرت لكم بل يقولون انه لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة كانت ذلك في الصبح عن النبي
 لا يدخل النار منهم أحد وهي شهادة يعلم كدليل على ذلك الكتاب والسنة (الوجه السادس)
 أن يقال أهل السنة يشهدون بالنجاة ما مطلقا وما معيناً شهادة مستندة الى علم وأما الرافضة
 فانهم ان شهدوا وشهدوا بما لا يعلمون أو شهدوا بالزور الذي يعلمون أنه ذنب فهم كما قال الشافعي
 رحمه الله تعالى ما رأيت قوما أشهد بالزور من الرافضة (الوجه السابع) ان الامام الذي
 شهده بالنجاة أمان أن يكون هو المطاع في كل شيء وان نازعه غيره من المؤمنين أو هو مطاع فيما
 يأمر به من طاعة الله ورسوله وفيما يقوله باجتهاد اذ لم يعلم أن غيره أولى منه ونحو ذلك فان كان
 الامام هو الاول فلا امام لاهل السنة بهذا الاعتبار الا الرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فإنه
 ليس عندهم من يجب أن يطاع في كل شيء الا الرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهم يقولون
 كما قال مجاهد والحكم وما لا وغيرهم كل أحد يؤخذ من قوله ويترك الا الرسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم ويشهدون لامامهم أنه خير ان لا يؤخذ من قوله ويترك الا الرسول الله صلى الله
 به وترك ما نهى عنه دخل الجنة وهذه الشهادة بهذا وهذا هي أتم من شهادة الرافضة
 العسكريين وأمثالهما بان من أطاعهم ادخل الجنة فثبت أن امام أهل السنة أو كل وشهادتهم
 له اذا اطاعوه أو كل ولا سوء ولكن قال الله تعالى الله خير أم يمشركون فعند المقابلة تذكر
 فضل الخير المحض على الشر المحض وان كان الشر المحض لا خير فيه وان أرادوا بالامام الامام
 المقيّد فذلك لا يوجب أهل السنة طاعته ان لم يكن ما أمر به موافقا لامر الامام المطلق رسول
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهم اذا اطاعوه فيما أمر الله طاعته فيه فاعلموا مطيعون لله
 ورسوله فلا يضربهم وقفهم في الامام المقيّد هل هو في الجنة أم لا كما لا يضرب أنبا المعصوم اذا
 اطاعوا أو ابمع أن نوابه قد يكونون من أهل النار لاسباب ونواب المعصوم عندهم لا يعلمون أنهم
 يأمرون بما أمر به المعصوم لعدم العلم بما يقوله معصومهم وأما أقوال الرسول صلى الله تعالى
 عليه وسلم فهي معلومة فمن أمر بها فقد علم أنه واقفها ومن أمر بخلافها علم أنه خالفها وما اختلف
 فيهما فاجتهد فيه نأيه فهذا خير من طاعة نائب بل يدعي العصمة ولا أحد يعلم شيء مما أمر به

هذا
 وأما هذه الأدلة المبسوطة في غير هذا الموضع فاذا قال النفاة من المهمة والمتفلسفة والباطنة هذه الصفات متقابل
 متقابل لتقابل العدم والمعرفة فلا يلزم من رفع أحد هما ثبوت الثاني الا أن يكون المحل قابلا لهما فاما ما لا يقبلهما كالجاذب فلا يقال فيه

من ولايت ولا بصير أجبروا عن ذلك بعدة أجوبة مثل أن يقال هذا اصطلاح لكم والأقلالة العربية لا فرق فيها والمعاني العقلية لا يعتبر فيها مجرد الاصطلاحات ومثل (١١٣) أن يقال فلا يقبل هذه الصفات كالجناد أنقص عما

يقبلها وي نصف بالنقص منها
فالحي الاعى اكل من الجاد الذى
لا يوصف بصير ولا حى وهذا
يعتبه يقال فيما يقوم به من
الافعال ونحوها التى يقدر عليها
ويشأؤها فانه لو لم يصف بالقدرة
على هذه الافعال لزم اتصافه بالجز
عنها وذلك نقص يمنع كانه قد
والقاد على الفعل والكلام
أكمل من العاجز عن ذلك
فأذا قال الناقى انما لم ينصفه
بنقص ذلك لو كان قيام الافعال
به ممكنا فاما لا يقبل ذلك كالجدار
فلا يقال هو قادر على الحركة ولا
عاجز عنها فيقال هذا انزع لفظي
كأنقص ويقال ايضا لا يقبل
قيام الافعال الاختيارية به
والقدرة عليها كالجناد أنقص عما
يقبل ذلك كالحيوان فالحيوان
الذى يقبل أن يتحرك يقدره
وارادته اذا قدر بحركته هو اكل مما
لا يقبل الانصاف بذلك كالجدار
فاذا وصفتموهم بعدم قبول ذلك
كان ذلك أنقص من أن يصفوه
بالجز عن ذلك واذا كان وصفه
بالجز عن ذلك مفسدة نقص مع
امكان اتصافه بالقدرة على ذلك
فوصفه بعدم قبول الافعال
والقدرة عليها أعظم نقصا فان
قال الناقى لو كان يفعل أفعالا
تقوم به ارادته وقدرته لزم أن
يكون محالا للحوادث وما قبل الشئ
لا يتصور عنه وعن ضده فليزم
تعاينها ومتعاقبت عليه للحوادث

هذا الغائب المنتظر فضلا عن العلم بكون نائبه موافقا ومخالفا فان ادعوا أن الثواب عامون
بأمر من قبلهم فلم يعلموا الامة بأمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أتم وأكمل من علم هؤلاء
بقول من يدعون عصيته ولوطولب أحدهم بنقل صحيح ثابت بما يقوله عن على أو عن غيره
لما وجدوا إلى ذلك سبيلا وليس لهم من الاستناد والعلم بأرجال الناقلين ما لاهل السنة (الوجه
الثامن) أن يقال ان الله قد ضمن السعادة لمن أطاعه وأطاع رسوله وتوعد الشقاء لمن لم يفعل
ذلك فخطا السعادة طاعة الله ورسوله كما قال تعالى ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم
الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا وأما لاهل السنة
واذا كان الله تعالى يقول فاتقوا الله ما استطعتم فمن اجتهد في طاعة الله ورسوله بحسب
الاستطاعة كان من أهل الجنة فقول الرافضى لن يدخل الجنة الا من كان اماما كقول اليهود
والنصارى لن يدخل الجنة الا من كان هودا أو نصارى تلك أمانتهم قل ها ابراهنكم ان كنتم
صادقين بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجر عند ربى ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون
ومن المعلوم أن هذا المنتظر الذى يدعيه الرافضى لا يجب على أحد طاعته فانه لا يعلم له قول
منقول عنه فاذا من أطاع الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم دخل الجنة وان لم يؤمن بهذا الامام
ومن آمن بهذا الامام لم يدخل الجنة الا اذا أطاع الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم فطاعة
الرسول هي مدار السعادة وجودا وعدما وهي الفارقة بين أهل الجنة والنار ومحمد صلى الله
تعالى عليه وسلم فرق بين الناس فدل الخلق على طاعته بما بينه لهم فدل أن أهل السنة
جازمون بالسعادة والنجاة لمن كان من أهل السنة

(فصل قال الرافضى) الوجه الرابع أن الامامية أخذوا مذهبهم عن الائمة المعصومين
الشهورين بالفضل والعلم والزهود والورع والاشتغال في كل وقت بالعبادة والاعمال وتلاوة القرآن
والدوام على ذلك من زمن الطفولة الى آخر العمر ومنهم من يعلم الناس العلوم وزل في حقهم
هل أتى وآية الظهارة واجاب المودة لهم وآية الابتهال وغير ذلك وكان على رضى الله عنه صلى
في كل يوم وليلة ألف ركعة وتلاوا القرآن مع شدة ابتلائه بالحروب والجهاد فاولئك هم على بن أبى
طالب كان أفضل الخلق بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وجعله الله تعالى نفس رسول
الله صلى الله تعالى عليه وسلم حيث قال وانفسنا وانفسكم وواخاه رسول الله وزوجه ابنته وفضله
لا يحصى وظهرت منه معجزات كثيرة حتى ادعى فيه قوم الربوبية وقتلهم وصار الى مقاتلتهم
آخرون الى هذه الغاية كالغلاة النصيرية وكان ولدا مسطورا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
سيد اشباب أهل الجنة امامين بنص النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكانا زهدا الناس واعلمهم
في زمانهما واجهدا في الله حتى جهاد حتى قتلوا وليس الحسن الصوف تحت ثيابه الفاخرة من
غير أن يشمر أحد ذلك وأخذ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الحسن وما فوضعه عن نخله
الاخمين و ابراهيم على نخله الا يبرق فزل جبريل عليه السلام وقال ان الله لم يكن ليجمع لك بينهما
فاشعر من شئت منهما فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذا مات الحسين بكيت أنا على
وقاطمة واذا مات ابراهيم بكيت أنا عليه فاختر موت ابراهيم فبات بعد ثلاثة أيام وكان
اذا جاء الحسين يقبله ويقول اهلا ومرحبا بنى فدينه يا بنى ابراهيم وكان على بن الحسين

(١٥ - منهاج نافي) فهو حادث لا امتناع حوادث لا أول لها قيل لهم هذا مبنى على مقدسيتين على أن ما يقبل الشئ لا يتخلو عنه وعن ضده وعلى امتناع دوام الحوادث وكل من المقدسيتين فدينه فسادها كانه قد تم العلم بفسادها يعلم بصريح العقل أن

ما ذكر في اثبات هذه الافعال من الأدلة العقلية الموافقة للأدلة الشرعية أبين وأظهر وأصرح في العقل من امتناع دوام الحوادث
وتعاقبها فان هذه المقدمة في غاية الخفاء والاشتباه وأكثر (١١٤) القلاء من جمع الامم ينازعون فيها ويدفعونها وهي

أصل علم الكلام الذي خسه
السلف والأئمة ولهذه المقدمة
استطالت الدهر على من احتج
بها من متكلمة أهل الملل ويجوزهم
عن اثبات كون الله تعالى يحدث
شيأاً للعلم ولا غيره والذين
اعتقدوا صحة هذه المقدمة من
الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم
ظنوا أن حدوث العالم واثبات
الصانع لا يتم إلا بما هو حقيقة
الامر هي تنافي حدوث العالم
واثبات الصانع بل لا يمكن القول
بأحد ان الله تعالى لشيء من
الحوادث لا ينعقد بها ولا يمكن
اثبات خلق الله لما خلقه وتصديق
رسوله فيما أخبروا به عنه الا
بنقيضها فاجعلوه أملاً ودليلاً
على صحة العقول والنقول هو
مناف مناقض للنقول والمقول
كما قد بسط في غير هذا الموضوع
وأيضاً فان هؤلاء النفاة يقولون لم
يكن الرب تعالى قادراً على الفعل
فصار قادراً وكان الفعل ممعناً
فصار ممكن من غير تحديد شيء أصلاً
يوجب القدرة والامكان وهذا
معنى قول الفاعل انه يسلم أن
ينقلب الشيء من الامتناع الذاتي
الى الامكان الذاتي وهذا مما
يجزم العقول بطلانه مع ما فيه
من وصف الله بالجزر وبحبسه
القدرة من غير سبب ومن اعتذر
منهم عن ذلك مشل كثير منهم قالوا
ان المستع هو القدرة على الفعل
في الازل فنفس انتفاء الازل

زين العابدين يصوم نهاره ويقوم ليله ويتلو الكتاب العزيز ويصلي كل يوم ليلة ألف ركعة ويدعو
بعد كل ركعة بالدعية المنقولة عنه عن أبيه ثم روى الصحيفة كالتصخير ويقول أني بعبادة علي
وكان يبكي كثيراً حتى أخذت الدموع من لحم خديه ومجده عليه السلام حتى سمي ذا الثفتان
وسماه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سيد العابدين وكان قد حج هشام بن عبد الملك فاجتمع على
أن يستلم الركن فلم يتمكن من الزحام فهاهنا زين العابدين رضي الله عنه فوق الناس له وتجاوز عن
الحجر حتى استلمه ولم يبق عندها حجر سواه فقال هشام بن عبد الملك من هذا فقال الفرزدق الشاعر
هذا الذي تعرف البطام وطأته * واليت يعرفه والحل والحرم
هذا ابن خير عبد الله كلهم * هذا التي التي الظاهر العلم
يكاد يحسكه عرفان راحته * ركن الحطيم اذا ما جاء يستلم
اذا رآته فريش قال قائلاً * الى مكارم هذا ينتهي الكرم
ان عتد أهل التي كانوا عتتم * أو قبل من خير أهل الارض قبل هم
هذا ابن فاطمة ان كنت جاهله * بحجته أنباء الله قد خفوا
يغضى حياء ويغضى من مهابة * فما يكلم الاحبين يتشم
ينشق نور الهدى عن صبح غرته * كالشمس يتجانب عن اشراقها الظلم
مستقمة من رسول الله بعبادته * طابت عناصره وانطيم والشيم
الله شرفه قد ما وفضله * جرى بذال له في لوحة القلم
من معشرهم مدينهم وبغضهم * كفسر وقر بهم لحماً ومعتصم
لا يستطيع حواد بعد غائتهم * ولا يداينهم قوم وان كرموا
هم الصيوت اذا ما أزمته أزمته * والاسد اسد الشرى والبأس محترم
لا يقبض العسر بسطاً من أكلهم * سيان ذلك ان أنروا وان عدموا
ما قال لا قط الا في تشبهه * لولا التشهد كانت لاهو نم
يستدفع السوء والبلوى بحجهم * ويسترقبه الاحسان والنعم
مقدم بعد ذكر الله ذكرهم * في كل بدء ومحتوم به الكلم
من يعرف الله يعرف أولوه ذا * فالدين من بيت هذا ناله الام
فغضب هشام وأمر بحبس الفرزدق بين مكة والمدينة فقال الفرزدق هذه الايات وبعث بها اليه
أتحبني بين المدينة والقي * اليها قلوب الناس بهوى منيها
تقبلوا سألهم كن رأس سيد * وعيناه (١) حوبة بادعيرها
فبعث اليه زين العابدين بألف دينار فردها وقال اغاقت هذا غصائله ورسوله فما أخذ عليه اجرا
فقال علي بن الحسين نحن أهل البيت لا بعدد النيام خارج مناقضها للفرزدق وكان بالمدنية قوم
بأنهم زعمهم بليل ولا يعرفون عن هؤلاء علماء مولانا بن العابدين انقطع عنهم ذلك وعرفوا أنه
كان منه * وكان ابنه محمد الباقر أعظم الناس زهداً وعبادة بقر السجود بحبته وكان أعلم أهل
وقته سماه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الباقر وجاء اليه جابر بن عبد الله الانصاري وهو
(١) قوله حوبة كذا في الاصل ولعل الصواب حولا فعرفوا الرواية كتبه معجده

يوجب إمكان الفعل والقدرة عليه قبل لهم الازل ليس هو شيئاً كان موجوداً فعدم ولا معد وما هو حديث يقول صغير
انه تجدد أمره أوجب ذلك بل الازل لا بد فكأن الابد هو الدوام في المستقبل فالازل هو الدوام في الماضي فكأن الابد لا يتخضع

وقت دون وقت فالأزل لا يخص وقت دون وقت فالأزل هو الذي لمزل كائنا والابدى هو الذى لا زال كائنا وكونه لمزل ولا زال
معناه دوامه وبقاؤه الذى ليس له مبتدأ ولا منتهى فقول (١١٥) القائل شرط قدرته انتفاء الأزل كقولك تلبس بشرط

قدرته انتفاء الابد فلذا كان
سلف الامة وانما وجهها
الطوائف انكر واقول الجهمق
كونه تعالى لا يقدر فى الابد على
الافعال فكذلك قول من قال
لا يقدر فى الأزل على الأفعال
(وقول أبى الهذيل) انه تعالى
لا يقدر على أفعال حادثه فى
الابد يشبه قول من قال لا يقدر على
أفعال حادثه فى الأزل وقد بسط
الكلام على هذا وقول من
يفرق بين النوعين فى غير هذا
الموضع

(فصل) وقد استدلل بعضهم
على النفي ببطلان آخرفقال ان كل
صفة تفرض الواجب الوجود فان
حقيقته كافية فى حصولها والا
لزم افتقاره الى سبب منفصل
وهذا يقتضى امكانه فيكون
الواجب ممكنا هذا خلف وحيث
يلزم من دوام حقيقته دوام ثباته
الصفة والمثبتون يجيبون عن
هذا وجوه (أحدها) ان هذا
انما يقال فيما كان لازما ذاته فى
التي أو الاثبات أماما كان موقوفا
على مشيئته وقدرته كما فعله فانه
يكون اذا شاء الله تعالى ولا يكون
اذا لم يشأ فانه ما شاء الله كان وما لم
يشأ لم يكن فان بين المستدل انه
لا يجوز أن يقوم بذاته ما يتعلق
بمشيئته وقدرته كان هذا واحده
كأضاف المسئلة وان لم يكن ذلك
لم يكن فيناق كره بجه (الثاني)
أن يقال هذا منقوض بأفعاله

صغير فى الكتاب فقال له جلد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عليك فقال وعلى جدى
السلام فقيل لى كيف هذا قال جابر كنت جالسا عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
والحسين فى حجره وهو يداعبه فقال جابر يولده ولدا اسمه على فلذا كان يوم القيامة نادى مناد
لنعم سيد العابدين فيقوم ولده ثم ولده له مولود اسمه محمد الباقر يقر العلم بقرا فلذا رآته فافترأمنى
السلام وروى عنه أو حقيقته وغيره * وكان ابنه جعفر الصادق عليه السلام أفضل أهل زمانه
وأعدهم قال علماء السمرانه اشغل بالعبادة عن طلب الرئاسة وقال عمر بن أبى المقدام كنت
اذا نظرت الى جعفر بن محمد الصادق علمت أنه من سلالة النبيين وهو الذى نشر فقه الامامية
والمعارف الحقيقية والعقائد البينة وكان لا يخبر بأمر الأوقع به سمعه الصادق الامين وكان
عبد الله بن الحسن جمع كابر العاوية للبعث لولده فقال الصادق هذا الامر لا يتم فاغتاط من ذلك
فقال انه لصاحب القبالة الاسفروا شار بذلك الى المنصور فلما سمع المنصور بذلك فرح لعله
بوقوع ما خبره وعلم أن الامر يتصل به ولما هرب كان يقول أين قول صادقكم وبعد ذلك
انتهى الامر اليه * وكان ابنه موسى الكاظم يدعى بالعبد الصالح وكان أعبد أهل زمانه يقوم
الليل ويصوم النهار وسبى الكاظم لانه كان اذا بلغه عن أحد شئ بعث اليه بحال نقل فضله
الموافق والخائف قال ابن الجوزى من الحنابلة روى عن شقيق البجلي قال خرجت حاجا سنة
تسع وأربعين ومائة فزلزلت القادسية فلذا شاي بحسن الوجه شديد السمرة وعليه ثوب صوف
مشمط شمله فى رحليه فعلان وقد جلس منفردا عن الناس فقلت فى نفسى هذا الفقى من
الصوفية برهان يكون كالأعلى الناس والله لا مضى اليه أو يخفى فلما رآنى قال يا شقيق
اجتنبوا كثيرا من الفتن ان بعض الفتن انى فقلت فى نفسى ان هذا عبد صالح فظن عمافى
نفسى لا لحقته ولا سأأسنه انى الى الذى فغاب عن عيني فلم أراه فلما زلتنا وافته فلذا هو صلى
وأعضائه تضطرب ودموعه تتعادر فقلت امضى اليه أو اعتذر فأوجز فى صلاته ثم قال يا شقيق
وأتى لفقارنى تاب وأمن وعمل صالحا ثم اهتدى فقلت هذا من الابدال قد تكلم على سرى مرتين
فلما زلتنا باله فلذا به قائم على البئر ويدهم كوة يريد أن يستقي فسقطت الركوة من يده فى البئر
فرفع طرفه الى السماء وقال

أنت ترى اذا طلعت الى الما * موقوفا اذا أردت الطعاما

يا سدى ما لي سواها فقال شقيق فوالله لقد رأيت البرقدار ترفع ماؤها فاحخذ الركوة بيده
ومسلها ووضعها جعل يصلى أربع ركعات ثم قام الى كتيف رمل هنك فجعل يقبض بيده
ويطرحه فى الركوة ويشرب منه فقلت أطمع من فضل ما رزق الله أو ما أتى الله عليك
فقال يا شقيق لمزل الله ثم علينا ظاهرا وباطنا فاحسن ظنك بربك ثم ناولنى الركوة فشربت
منها فلذا هو سوي وسكر ما شربت والله أنعمه ولا طيب صنعت ورويت وقت أياما
لا تشهى طعاما ولا شرابا ثم أرمحتى دخلت مكة فرأيت له الى جانب قبة الشراب نصف اللبل
يصلى بخشوع وأثنى وبكاء فمزل كذلك حتى ذهب اللبل فلما طلع الفجر جلس فى صلابه يسبح ثم
قام الى صلاة الفجر وطاف بالبيت أسبوعا ثم خرج فقبعته فلذا له حاشية وغلان وأموال وهو على
خلاف ما رأيت فى الطريق ودأبه الناس يهلون عليه ويتركون به فقلت لهمم هذا قالوا هذا

فان حقيقته كافية فى حصولها والازم افتقاره الى سبب منفصل وذلك يقتضى امكانه فيقتضى
كان جوابا لا يشتبى القائل ان يقوم ما يتعلق بمشيئته وقدرته ومن جواربه يفعل بعد أن لم يكن فاعلا بمحض القدرة والمشيئة القديمة

قال هنا كذلك كما يقوله الكرامية ومن قال انه لم يزل يفعل وشكك اذا شاء قال هنا كذلك كما يقوله من يقوله من ائمة السنة والحديث
(الثالث) ان يقال ان معنى بقوله ذاته كافية انها مستلزمة (١١٦) لوجود اللازم في الازل اوهي كافية فيه وان تأخر وجوده فان

عنيت الاول انتقض عيسى
بالمقتضيات الحادثة فانه يلزمك
اما عدمها واما افتقاره الى سبب
منفصل اذ كان ما لا يتكفي فيه
الذات يقتصر الى سبب منفصل
وان عنيت الثاني كان حجة عليك
اذ كان ما لا يتكفي فيه الذات يمكن
تأخره (الرابع) ان يقال فلو ان
يقترن الى سبب منفصل تعني به
شيء يكون من فعل الله تعالى
أشياء لا يكون من فعله أما الاول
فلا يلزم افتقاره الى غيره لانه اذا
كان هو فاعل الاسباب فهو فاعلها
وفاعل ما يحدث بها فلا يكون
مقتصر الى غيره وأما ان عنيت
بالسبب ما لا يكون من فعله لزمك
ان كل ما لا يتكفي فيه الذات ولا
تستلزم وجوده في الازل لا يوجد
الانبياء مع الله ليس من
مخالفاته ومعاصم هذا خلاف
اجماع أهل الايمان بل خلاف
اجماع جواهر العقلاء وهو خلاف
المعقول الصريح ايضا فان ذلك
النسب المقدور ان كان واجب
الوجود بنفسه لها آخر لزم اثبات
خالق قديم مع الله مشارك له في
فعله لا يفعل الابن وهذا مع انه
لم يقل به أحد من بني آدم فهو
باطل في نفسه لانه يستلزم افتقار
كل من الفاعل الى الآخر فان
التقدير في هذا المشترك هو ان
أحدهما لا يستقل به بل يحتاج
الى معاونة الآخر وما احتاج الى
معاونة الآخر كان فقيرا الى غيره

موسى بن جعفر فقلت قد عرفت ان تكون هذه العجائب المثل هذا السيد هذا وما الحنبلي
وعلى يده تاب بشر الحافي لانه اجتاز على دار يبعدا فسميع الملاهي وأصوات الغناء والقص
يخرج من تلك الدار فرحت حارة وبسرها قامة النقل فرمت بها في الدرب فقال باجابه صاحب
هذه الدار حر عبد فقالت بل حرفا لصدقت لو كان عبد الخاف من مولاه فلما دخلت
الحارية قال مولاها وهو على مائدة السكر ما أبطأك عنا قالت حدثني رجل بكذا وكذا فخرج
حافيا حتى لقي مولاه موسى بن جعفر فتاب على يده (والجواب) من وجوه (أحدها ان يقال)
لانتم ان الامامة أخذوا مندهم من أهل البيت لا لانتم أخذوا مندهم بل هم مخالفون له
رضي الله عنه وائمة أهل البيت في جميع أصولهم التي فارقوا فيها أهل السنة والجماعة وتوحيدهم
وعبد لهم واما منهم فان الثابت عن علي رضي الله عنه وائمة أهل البيت من اثبات الصفات لله
واثبات القدر واثبات خلافة الخلفاء الثلاثة واثبات فضله على بكره ورضي الله عنه ما غير ذلك
من المسائل كلها بانقاض مذهب الرافضة والنقل بذلك ثابت مستفيض في كتب أهل العلم
بحيث ان معرفة المنقول في هذا الباب عن ائمة أهل البيت يوجب علما بضرر بيان الرافضة
مخالفون لهم لا موافقون (الثاني ان يقال) قد علم ان الشيعة مختلفون اختلافا كثيرا في
مسائل الامامة والصفات والقدر وغير ذلك من مسائل أصول دينهم فأى قول لهم هو المأخوذ
عن الائمة المعصومين حتى مسائل الامامة قد عرفت اضطرابهم فيها وقد تقدم بعض اختلافهم
في النص وفي المنتظر منهم على أقوال منهم من يقول ببقاء جعفر بن محمد ومنهم من يقول ببقاء
ابنه موسى ومنهم من يقول ببقاء عبد الله بن معاوية ومنهم من يقول نص علي على الحسن
والحسين وهؤلاء يقولون على محمد بن الحنفية وهؤلاء يقولون أوصى علي بن الحسين الى ابنه
أبي جعفر وهؤلاء يقولون الى ابنه عبد الله وهؤلاء يقولون أوصى الى محمد بن عبد الله بن الحسن
ابن الحسين وهؤلاء يقولون ان جعفر أوصى الى ابنه اسماعيل وهؤلاء يقولون الى ابنه محمد بن
اسماعيل وهؤلاء يقولون الى ابنه محمد وهؤلاء يقولون الى ابنه عبد الله وهؤلاء يقولون الى ابنه
موسى وهؤلاء يسوقون النص الى محمد بن الحسن وهؤلاء يسوقون النص الى بني ميمون القداح
الحاكم في شيعته وهؤلاء يسوقون النص من بني هاشم الى بني العباس ويمتنع أن تكون هذه
الاقوال المتناقضة مأخوذة عن معصوم فقبل قولهم ان أقوالهم مأخوذة عن معصوم (الوجه
الثالث ان يقال) هب ان عليا كان معصوما فاذا كان الاختلاف بين الشيعة هذا الاختلاف
وهم متنازعون هذا التنازع فمن أين يعلم جهة بعض هذه الاقوال عن علي دون الآخر وكل منهم
يدعي ان ما يقوله انما أخذ عن المعصومين وليس الشيعة أسانيد الرجال المعروفين مثل أسانيد
أهل السنة حتى تنظر في أسانيد هؤلاء الرجال بل انما هي منقولات منقطعة عن طائفة تعرف
فيها كثرة الكذب وكثرة التناقض في النقل فهل يثق عاقل بذلك وان ادعوا أو أترض هذا على هذا
ونص هذا على هذا كان هذا معارضا بدعي غيرهم مثل هذا التواتر فان سائر القائلين بالنص
اذا ادعوا مثل هذه الدعوى لم يكن بين الدعوتين فرق فهذه الوجوه وغيرها بين أن تقدير
ثبوت عصمة علي رضي الله عنه مذهب ليس مأخوذا عنه فنفس دعواهم العصمة في علي مثل
دعوى النصارى الالهية في المسيح مع ما هم عليه ليس مأخوذا عن المسيح (الوجه الرابع)

ليس يعني وكان عاجز ليس يقادر فان كان هذا ادبلا على انتفاء الجواب بطل دليلك وان لم تكن دليلة بل دليلك انهم
ايضا فانه مبنى عليه وان كان ذلك التبريل المقدور ليس واجبا لوجود نفسه فهو يمكن لا يوجد الا بالواجب بنفسه فيتم أن يكون

من مفعولاته (الخامس) أن يقال قول المنج كل ما يفرض له تكون ذاته ~~مكافئة~~ في ثبوت حصوله أو نفي حصوله والالزام افتقاره السبب منفصل كلام باطل وذلك (١١٧) أنه يقال لتسلم أن ما لا يكون مجرد الذات كافي في

ثبوته أو انتفائه تنقضي فيه السبب منفصل وإنما يلزم ذلك أن لو لم تكن الذات قادرة على ما يتصل بهامن الأفعال فإذا كانت قادرة على ذلك أمكن أن يكون ما يتصل لهامن الثبوت موقوفاً على ما يقوم بهامن مقدورها فما فليس مجرد الذات مقتضية لذلك ولا افتقرت السبب منفصل وذلك أن لفظ الذات فيه اجمال واشتباه بسبب الاجال في ذلك وقعت شبهة في مسائل الصفات والأفعال فانه يقال له ما ريد ذاته أثر يديه الذات المحررة عما يقوم بهامن مقدورها وما رادها أم تعني به الذات القادرة على ما ريد عما يقوم بهاو ما لا يقوم بها فان أردت به الأول كان التلازم محضاً فانه إذا قدر ذات لا يقوم بها شيء من ذلك كان ما ثبت لها وما نفي عنها أن لم تكن هي كافي ولا افتقرت إلى سبب منفصل لانه لا يقوم بها ما تقدر عليه وتريده لكن يقال ثبوت التلازم ليس بحجة أن لم تكن الذات في نفس الامر كذلك وكون الذات في نفس الامر كذلك هو رأس المسئلة ومحل النزاع فلا يكون الدليل معها حتى يثبت المطلوب ولو ثبت المطلوب لم يتجرب دليل فتكون قد صادرت على المطلوب حيث جعلته مقدمة في اثبات نفسه وهذا باطل بصرح العقل واتفاق أهله العارفين بذلك فان أردت

أنهم في مذهبهم محتاجون إلى مقدمتين أحدهما معصية من يصفون المذهب اليهم من الأئمة والثانية ثبوت ذلك النقل عن الامام وكذا المتقدمين باطلة فان المسيح ليس له بل هو رسول كريم وتقدر أن يكون الها وأرسولا كما يفوقه حتى لكن ما تقوله النصارى ليس قوله ولهذا كان في علي رضي الله عنه شبهة من المسيح قوم غلوا فيه فوق قدره وقوم نقصوه دون قدره فهؤلاء يقولون عن المسيح انه الله وهؤلاء يقولون كافر وبغية وكذلك على يقولون انه هؤلاء يقولون انه كافر ظالم (الوجه الخامس) أن يقال قد ثبت لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه والحسن والحسين وعلي بن الحسين وابنه محمد وجعفر بن محمد من المناب والفضائل ما لم يذكر هذا المصنف الرافضي وذكر أن سليمان الكذب بذل على جهل ناقلا مثل قوله نزل في حقهم هل أتى فان هل أتى مكة بانفاق العلماء وعلى اغتار زوج فاطمة بالذينة بعد الهجرة ولم يدخل بها الا بعد غزوة بدر وولده الحسن في السنة الثانية من الهجرة والحسين في السنة الرابعة من الهجرة بعد نزول هل أتى بسنتين كثيرة فقول القائل انها نزلت فهم من الكذب الذي لا يخفى على من له علم بنزول القرآن وأحوال هذه السادة الاخبار وأما آية الطهارة فليس فيها اخبار بطهارة أهل البيت وذهب الرجس عنهم وانما فيها الامر لهم بما يجب طهارتهم وذهب الرجس عنهم فان قوله اغتار بذينة لذهب عنكم الرجس أهل البيت ويظهركم تطهيراً كقوله تعالى ما ير الله ليعلم عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم ويقول له ليس لكم مذهبكم سئ الذين من قبلكم وتوب عليكم والله عليم حكيم والله يريد أن يتوب عليكم ويريد الذين يتبعون الشهوات أن تقبلوا مالا عظيماً يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الانسان ضعيفا فالأرادة هنا متضمنة للامر والتهيؤ والرضا وليست هي المشيئة المستلزمة لوقوع المراد فلهو كان كذلك لكان قد تطهر كل من أراد الله طهارته وهذا على قول هؤلاء القدرية الشيعة أوجه فان عندهم أن الله يريد ما لا يكون ويكون ما لا يريد بقوله اغتار بذينة لذهب عنكم الرجس أهل البيت ويظهركم تطهيراً اذا كان هذا باس فعل المأمور وترك المحذور وكن ذلك متعلقاً بأرادتهم وأفعالهم فان فعلاً ما أمر به وطهر وأوالا فلا وهم يقولون ان الله لا يخلق أفعالهم ولا يقدر على تطهيرهم وأما المثبتون لقد قدرتهم يقولون ان الله لا يخلق أفعالهم قادر على ذلك فاذا ألهمهم فعل ما أمر به وترك ما حظر وأحصلت الطهارة وذهب الرجس وبما بين ان هذا ما أمر به لا ما أخبر وأبوقوعه ما ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أدار لكساءه على فاطمة وعلي وحسين وحسين ثم قال اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً وهذا الحديث رواه مسلم في صحيحه عن عائشة ورواه أهل السنن عن أم سلمة وهو يدل على صدق قول الرافضة من وجهين (أحدهما) أنه دعاهم بذلك وهذا دليل على أنه لم يخبر بوقوع ذلك فانه لو كان وقع لكان يثنى على الله بوقوعه ويشكره على ذلك لا يقتصر على مجرد الطهارة (الثاني) ان هذا يدل على أنه خالق أفعال العباد وبما بين أن الآية متضمنة للامر والتهيؤ قوله في سياق الكلام بالنساء التي من بات منكم يقاضية مينة يضاعف لها العذاب ضعفين وكان ذلك على الله بغيراً ومن يفتن منكم الله ورسوله وتعمل صالحاً توفها أجرها مرتين وأعتد لهما زكراً وما ياتسأه النبي لست كاحد من النساء ان تفتين فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض

بالذات النوع الثاني لم يصح التلازم فانه إذا قدر ذات تقدر على أن تفعل الأفعال التي تختارها وتقوم بهامن يلزم أن يكون ما يتجسد من تلك الأفعال موقوفاً على سبب منفصل ولا يكون مجرد الذات بدون ما يتجسد من مقدورها وما أدها كافي في كل فرد فمن ذلك بل قد

يكون الفعل الثاني لا يوجب الأول والأول عما قبله وهم جزا فليس مجرد الذات بدون ما يجده كما في حصول المناكرات ولا هي مفقورة في ذلك إلى أمور متفصلة عنها فلفظ الذات تقدير (١١٨) به الذات بما يقوم بها وقدر إليه الذات المجردة عما

يقوم بها (فأذا قيل) هل الذات
كافية أن أربيه الذات المجردة
فقلت لأحقيقة أنها في الخارج عند
أهل الأثبات وإذا قدر تصدرا
فهي لا تنكفي في إثبات ما ثبت لها
إن أربيه الذات المنعوت فانه
يقسم بها الأفعال الاستيعابية
فعلهم أن هذه الذات لا يجب أن
يتوقف ما يتجدد لها من فعل
ومفعول على سبب منفصل عنها
وتلهم هذا قول نفاة الصفات أن
الصفات هل هي زائدة على الذات
أولست زائدة فالأقديين في
غير هذا الموضع أن الذات المجردة
عن الصفات لأحقيقة لها بل
الصفات زائدة على ما ثبت النفاة
من الذات وأما الذات الموصوفة
بصفات القادرة على أفعالها فقلت
مستزمنة لما يلزمها من الصفات
قادرة على ما تشاء من الأفعال
فهي لا تكون الموصوفة لا يمكن
أن تجرد عن الصفات اللازمة
لها حتى يقال هل هي زائدة عليها
أولست زائدة عليها بل هي داخله
في معنى اسمها والأفعال القائمة
بها بقدرتها وإرادتها كذلك
فكأنه مسمى بأسمائه الحسنى
منعوت بصفاته العلى قبل خلق
السموات والأرض وبعد إقامة
القيامة وفيما بين ذلك لم يزل ولا
يزال موصوفاً بصفات الكمال منعوتاً
بنعوت الأكرام والجلال
فكذلك هو مسمى بأسمائه
الحسنى منعوت بصفاته العلى قبل

هذه الافعال وبعددها وكان ذلك ثابت قبل حدوث المفعولات وبعددها فهو ايضا ثابت قبل حدوث الافعال افضل
وبعددها ومن آياته الشمس والقمر والكواكب واستحققة هذه الاعيان من الاسماء والصفات هو ثابت لها قبل الحركات المعينة وبعددها

وقل قولاً معروفاً وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى وأقن الصلاة وأتينا الزكاة وأطعن الله ورسوله أعماراً بده الله لذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً وأذكرن ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة أن الله كان لطيفاً خبيراً وهذا الساق يدل على أن هذا أمر ونهي ويدل على أن أرواح النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من أهل بيته فإن الساق أغانها ولغا طمحين ويدل على أن قوله لذهب عنكم الرجس أهل البيت ع غير أزواجه علي وفاطمة وحسن وحسين رضي الله تعالى عنهم أجمعين فإنه ذكر بصيغة التذكير كما الجفع المذكر والمؤنث وهو لأخصوا بكونهم من أهل البيت بالأولى من أزواجه فلهذا خضعهم بالدعاء لما أدخلهم في الكساء كما كان مسجد فاء أسس على التقوى ومسجد صلى الله تعالى عليه وسلم أيضاً أسس على التقوى وكان قوله تعالى لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه فمن جال يحسبون أن تطهروا والله يحب المطهرين بسبب مسجد فاء تناول اللفظ للمسجد فاء ومسجد صلى الله عليه وسلم يطريق الأولى وقد تنازع العلماء في كون أزواجه من آل علي قولين هما روايتان عن أحمد أحدهما أنهن من آل وأهل البيت كأهل علي ذلك مافي الصحيحين من قوله اللهم صل محمد وعلى أزواجه وذريته وهذا مبسوط في موضع آخر وأما ما رواه ابن فليسوا من أهل البيت بل نزاع ولهذا كانت الصدقة تباح لبريرة وأما بورافع فكان من مواليهم فلهذا نهى عن الصدقة وقال أنها وساخ الناس * وكذلك قوله وأجاب المودة غلط فقد ثبت في الصحيح عن سعد بن المسيب أن ابن عباس رضي الله عنهم ما سئل عن قوله تعالى قل لا أسألكم عليه أجر إلا المودة في القربى قال فقلت الآن تؤذونني رضي الله تعالى عليه وسلم فقال ابن عباس عقلت ما يكن يظن من قريش الرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فهم قريظة فقال قل لا أسألكم عليه أجر إلا الآن تؤذوني في القريظة التي بيني وبينكم فإن ابن عباس كان من كبار أهل البيت وأعلمهم بتفسير القرآن وهذا تفسيره الثابت عنه ويدل على ذلك أنه يقل المودة لذى القربى ولكن قال المودة في القربى الأثرية لما أراد ذوي قريظة قال وأعلم أن ما غنم من بني فاة نخسه وذئ القربى ولا يقل المودة في ذئ القربى وأنما يقل المودة لذئ القربى فكيف وقد قل لا أسألكم عليه أجر إلا المودة في القربى وبين ذلك أن الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم لا يسأل أجراً أصلاً أغاناً أجره على الله وعلى المسلمين موالاة أهل البيت ولكن بأدلة أخرى غير هذه الآية وليست موالاة أهل البيت من أجر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في شيء وأيضاً فإن هذه الآية مكينة ولكن على بعد قد تزوج فاطمة ولولدها أولاد وأما آية الإنبها في الصحيح أنها المائزات أخذ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يد علي وفاطمة وحسن وحسين لياهل بهم لكن خصهم بذلك لانهم كانوا أقرب باليمن غيرهم فإنه لم يكن له ولد كراذ ذلك يمتنى معه ولكن كان يقول عن الحسن أن ابني هذا فهم أسانؤونسأؤاذكن بهم بقى له بنت الافاطمة فإن المباشلة كانت لما قدم وقد فجران وهم نصارى وذلك كان بعد دفع مكة بل كان سنة تسع وفيها نزل صدر آل عمران وفيها فرض الحج وهي سنة الوفود فان مكة لما افتحت سنة ثمان قدمت وفود العرب من كل ناحية فهذه الآية تدل على كمال اتصالهم برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كأهل علي ذلك حديث الكساء ولكن هذا لا يقتضي أن يكون الواحد منهم

أفضل

ولا يحتاج أن يقدر به ذات مجردة عن النور وعن دوام الحركة ثم زيد عليها النور ودوام الحركة فالحق سبحانه وأولى بثبوت كماله وانتفاء النقص عنه والمخالفات إنما احتاجت فيما يحدث عنها (١١٩) السبب منفصل لانتهى في نفسها محتاجة الى

الفاعل المنفصل فلا شيء من ذاتها وصفاتها وأفعالها إلا أمر منفصل عنها وأما الخلق سبحانه وتعالى فهو الغنى عما سواه فلا يقتصر في شيء من ذاته وصفاته وأفعاله إلى أمر منفصل عنه بل كل ما كان منفصلا عنه فهو مقتر به وهو سبحانه غنى عن ذلك المنفصل الذي هو مقتصر إليه فلا يحتاج فيما يحسد منه أفعاله القائمة بنفسه التي يربدها ويقدر عليها إلى أمر مستغن عنه كالأحتاج في مقعولاته المنفصلة عنه إلى ذلك وأولى وإذا كان قد خلق من الأمور المنفصلة عنه ما جعله سببا لأفعال تقوم بنفسه كالخلق الطاعات التي ترضيه والنوبة التي يفرح بها والدعاء الذي يجيب سألته وأشكال ذلك من الأمور فليس هو في حق من ذلك مقتر بالأسواء بل هو سببه الخلق للعموم وكل ما سواه مقتر به وهو الغنى عن كل ما سواه وهذا كما أن ما يفعله من المخالفات بعضها بعض كالزوال المطر بالحباب وإنبات النبات بالماء لا يوجب افتقاره إلى الأسباب المنفصلة أذ هو خالق هذا وهذا وما عمل هذا سببا لهذا وقد بسط هذا في غيره هذا الموضوع على الألبق بهذا المكان

(فصل) وقد تعرض بعضهم

الرازي فيما ذكره من أن هذه

المسألة تنازع عامة الطوائف فقال

المراد بالحدث الموجود الذي يوجد بعد العدم إذا كان

الاضافات عند من لا يقول انها وجودية فلا يصدق عليها اسم الحادث وإن صدق عليها اسم المتجدد فلا يلزم من تجدد الإضافات

أفضل من سائر المؤمنين ولا أعلم منهم لأن الفضلة بكال الأمان والتقوى لا يقرب النسب كقَالَ تعالى إن أكرمكم عند الله أتقاكم وقد ثبت أن الصديق كان أبقى الأمة بالكتاب والسنة وتوابعه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً وهذا مبسوط في موضعه (وأما ما ناله أنه كان يصلي كل يوم وليلة ألف ركعة) فهذا يدل على جهله بالفضيلة وجهله بالواقع أما أولاً فلا ن هذا ليس بفضيلة فإنه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه كان لا يزيد في الليل على ثلاث عشرة ركعة وثبت عنه في الصحيح أنه قال صلى الله تعالى عليه وسلم أفضل القيام قيام داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه وثبت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أنه كان يقوم إذا سمع الصارخ وثبت عنه أنه بلغه أن رجلاً يقول أحمدهم أما أنا فأصوم ولا أفطر ويقول الآخر وأما أنا فأقوم ولا أنام ويقول الآخر أما أنا فأكل اللحم ويقول الآخر أما أنا فلا أزوج النساء فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لكبي أصوم وأفطر وأقوم وأنام وأكل اللحم وأزوج النساء فمن رغب عن سني فليس مني وثبت عنه في الصحيح أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قال لعبد الله بن عمرو بن العاص لما بلغه أنه قال لا صومين النهار ولا قومين الليل ما عشت لأتفعل فأنك إذا فعلت ذلك هبمت العين ونفثت النفس إنزلك عليك حقاً ولتفعل عليك حقاً ولزورك عليك حقاً ولزوجه عليك حقاً فأت كل ذي حق حقه فالمداموسة على قيام جميع الليل ليس عتسب بل هو مكروه ليس من سنة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الثابتة عنه وهكذا مداموسة صيام النهار فإن أفضل الصيام صيام داود عليه السلام صيام يوم وفطر يوم وأيضاً الذي ثبت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه كان يصلي في اليوم والليلة ثماناً وعشرين ركعة وعلى رضى الله عنه أعلم بسنته وأنبع لهديه وأبعد من أن يخاف هذه المخالفة لو كان ذلك ممكناً فكيف وصلاة ألف ركعة في اليوم والليلة مع القيام بسائر الواجبات غير ممكن فإنه لا بد من أكل ونوم وقضاء حاجة الأهل وقضاء حقوق الرعية وغير ذلك من الأمور التي تستوعب الزمان أما النصف أو أقل أو أكثر والساعة الواحدة لا تسع مائتي ركعة وما يقارب ذلك إلا أن يكون نقرا كقتر الغراب وعلى أجمل من أن يصلي صلاة المنافقين يتربق الشمس حتى إذا كانت بين قرني شيطان قام فنقر أربعاً لا يذكر الله فيها الا قليلاً وقد ثبت عن نقر كقتر الغراب فنقل مثل هذا عن علي يدل على جهل قائله ثم أحياء الليل بالتهجد وقراءة القرآن في ركعة هو ثابت عن عثمان رضى الله عنه فتعبدوا ثلاثه القرآن أظهر من غيره (وأيضاً قوله إن علي بن أبي طالب كان أفضل الخلق بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم) دعوى مجردة تنازع فيها جمهور المسلمين من الأولين والآخرين (وقوله جعله الله نفس رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حيث قال وأنفساً وأنفسكم) فيقال أما حديث المواخاة فباطل موضوع فإن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يزوج أحداً ولا آخى بين المهاجرين بعضهم من بعض ولا بين الأنصار بعضهم من بعض ولكن آخى بين المهاجرين والأنصار كما آخى بين سعد بن الربيع وعبد الرحمن بن عوف وآخى بين سلمان الفارسي وأبي الدرداء كما ثبت ذلك في الصحيح وأما قوله وأنفساً وأنفسكم فهذا

المراد بالحدث الموجود الذي يوجد بعد العدم إذا كان

الاضافات عند من لا يقول انها وجودية فلا يصدق عليها اسم الحادث وإن صدق عليها اسم المتجدد فلا يلزم من تجدد الإضافات

والاحوال في ذات الباري أن يكون محال للحوادث (قال) وما قاله الامام يعني الرازي في هذا المقام ان اكثر هؤلاء قالوا به وان انكروه
باللسان وبينه بصور قلبي كذلك لان اكثرهم اكرم من (١٢٠) تلك الامور فاعلموا متحدة واحدة والتجديد اعم من

الحادث فلا يلزمهم من وجوده اعم
وجوده الخاص (قلت) ولما قلنا
أن يقول هذا اضعف من وجوده
(أحدها) ان الدليل الذي
استدلوا به على نفي الحوادث ينفي
التجديدات أيضا كقولهم اما ان
يكون كمالا ونقصا وقولهم لو حصل
ذلك للزم التغير وقولهم سم اما ان
يكون ذاته كافية نفسه أو لا يكون
وقولهم كونه قابلا في الازل
يستلزم إمكان ثبوته في الازل فانه
لا يمكن أن يحصل في الازل
لا المتجدد ولا الحادث ولا يوصف الله
بصفة نقص سواء كان متجديدا أو
حادثا وكذلك التغير لا فرق بين أن
يكون بحادث أو متجددا فان قالوا
تجدد المتجددات ليس تغيرا قال
أو كذلك وحدها والحركات الحادثة
ليس تغيرا فان قالوا بل هذا يسمى
تغيرا سمعوه الفرق وان سلموه
مكان النزاع لفظيا وإذا كان
استدلالهم ينفي القسمين لم
فساده وأما النقض (الوجه
الثاني) أن يقال تسمية هذا
متجددا وهذا حادثا فرق لفظي
لا معنوي ولا يرب أن أهل السنة
والحديث لا ينطقون عليه سبحانه
وتعالى أنه محل للحوادث ولا يحصل
للاعراض ونحو ذلك من اللفاظ
المتعددة التي يفهم منها معنى باطل
فان الناس يفهمون من هذا أن
يحدث في ذاته ما يسمونه حادثا
كالعبور والاقاات والله منزّه عن
ذلك سبحانه وتعالى وإذا قيل

مثل قوله ولولا ان جمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيرا زلت في قصة عائشة رضي
الله عنها في الاقل فان الواحد من المؤمنين من نفس المؤمنين والمؤمنات وكذلك قوله تعالى
فتوبوا الى بارئكم فاقبلوا انفسكم أي يقتل بعضهم بعضا ومنه قوله تعالى وإذا أخذنا
من ايمانكم لانسفكون دماءكم ولا تخرجون انفسكم من دياركم أي لا يخرج ج بعضكم بعضا
فالمراد بالانفس الاخوان اما في النسب واما في الدين وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم لعلي أنت مني وأنا منك وقال للاشعريين ان الاشعريين اذا أرسلوا في الغزو أو وفدت
نفقة على اهلهم بالمدينة جمعوا ما كان معهم في ثوب واحد ثم قسموه بينهم بالسوية ثم مني وأنا
منهم وهذا في الصحيح والاول ايضا في الصحيح وفي الصحيح أيضا أنه قال نسيب هذا مني وأنا
منه وهذا مبسوط في موضعه وأما زوجه فاطمة فضيلة لعلي كما أن زوجه عثمان ابنته
فضيلة لعثمان أيضا ولذلك سمي ذا النورين وكذلك زوجته بنت أبي بكر وبنت عمر فضيلة لهما
فالخلفاء الاربعة اصهاره صلى الله تعالى عليه وسلم ورضي الله عنهم (وأما قوله ونهيت عنه
مجهزات كثيرة) فكأنه يسمى كرامات الاولياء بمجهزات وهذا اصطلاح كثير من الناس فيقال
على أفضل من كثيرين له كرامات والكرامات متوارعة من كثيرين العوام أهل السنة الذين
يفضلون أبي بكر وعمر فكيف لا تكون الكرامات ثابتة لعلي رضي الله عنه وليس في مجرد
الكرامات ما يدل على أنه أفضل من غيره (وأما قوله حتى ادعى قوم فيه الربوبية وقتلهم) فهذه
مقالة جاهل في غاية الجهل لوجه (أحدها) ان مجهزات النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أعظم
بكثير وما ادعى فيه أحد من الصحابة الالهية (الثاني) ان مجهزات الخليل وموسى أعظم
بكثير وما ادعى أحد فيهم الالهية (الثالث) ان مجهزات نبينا ومجهزات موسى أعظم من
مجهزات المسيح وما ادعت فيهما الالهية كما ادعت في المسيح (الرابع) ان المسيح
ادعت فيه الالهية وما ادعت في محمد و ابراهيم وموسى ولم يدل ذلك على أنه أفضل ولا
على أن مجهزاته أجمع (الخامس) ان دعوى الالهية فيهم ادعى باطلا فادعى باطلا وهي
دعوى اليهود في المسيح ودعوى الخوارج على علي فان انوار ج كبره واعلموا فان جاز أن يقال
انما ادعت فيه الالهية لقوة السببة جاز أن يقال انما ادعى فيه الكفر لقوة السببة جاز أن يقال
صدرت عنه ذنوب اقتضت أن يكفر بها الخوارج والخواارج أكثر وأعقل من الذين ادعوا فيه
الالهية فان جاز الاحتجاج على هذا وجعل هذه الدعوى منقبة كان دعوى البغضين له ودعوى
انوار ج مثلبة أقوى وأقوى وأن انوار ج من الرافضة الغالبة فالخواارج من أعظم
الناس صلاة وصياما وقراءة للقرآن ولهم جوش وعساكر وهم متدينون بدين الاسلام باطنا
وظاهرا والغالبة كفار باجماع العلماء واما ان يكونوا من أجل الناس واما أن يكونوا من أكر
من الامامية وعلى رضي الله عنه لم يكن يكفرهم ولا أمر بقتل الواحد المقدور عليه منهم كما أمر
بقتل الغالبة بل لم يقتلهم حتى قتلوا عبد الله بن الحباب وأغاروا على سرح الناس فثبت
بالاجماع من على ومن سائر الصحابة والعلماء ان انوار ج خير من الغالبة فان جاز الشيعة أن
يجعلوا دعوى الغالبة الالهية فيه حجة على فضله جاز الخوارج أن يجعلوا ذلك حجة على نقضه

فلان ولي على الاحداث أو تنازع أهل الفضلة في أهل الاحداث فالمراد بذلك الاعمال المحرمة كالزنا والسرقة وشرب
الخمر وقطع الطريق والله أجل وأعظم من أن يحضر بقلوب المؤمنين ليام القبايخه والمقصود أن تفرقة المفرق بين المتجدد والحادث أمر

لفظي لامعني عقلي ولو عكسه عاكس فسمي هذا متجددا وهذا حادثا لكان كلامه من جنس كلامه (الوجه الثالث) ان دعوى المدي ان الجهور انما يلزمهم بتجدد الاضافات والاحوال والاعدام (١٣١) لا يتجدد الحادث الذي وجد بعد العدم ذاتا كان

أو وصفه دعوى ممنوعة لم يقم عليها دليل بل الدليل يدل على أن أولئك الطوائف يلزمهم قيام أمور وجودية حادثة بذاته مثال ذلك أنه سبحانه وتعالى يسمع ويرى ما يختلفه من الأصوات والريثات وقد أخبر القرآن بمحدث ذلك في مثل قوله وقل اعلموا فيسرى الله حكمكم ورسوله والمؤمنون وقوله تعالى ثم جعلناكم خلائف في الأرض من بعدهم لننظركم كيف تعملون وقد أخبر بسعته ورؤيته في مواضع كثيرة كقوله موسى وهرون اني معكم اجمع وارى وقوله الذى راك حسين تقوم وتقبل في الساجدين وقوله لقد سمع الله قول الذين قالوا ان الله فقير ونحن اغنياء قد سمع الله قول السني تجادل في زوجها وتنسكى الى الله وفي الصحيح عن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت سمان الذى وسع سمعه الاصوات لقد كانت الحمالة تستكى الى الرسول الله صلى الله عليه وسلم في جانب البيت وانه لىنى على بعض كلامها فانزل الله تعالى قد سمع الله قول السني تجادل في زوجها وتنسكى الى الله وشمل هذا كثير فقال لهؤلاء انتم معترفون بسائر العقلاء عما هو معلوم بصرح العقل أن المعدوم لا يرى موجودا قبل وجوده فان لم يجد قدراً موجودا

بطريق الاولى فعمل أن هذه الحجة انما يتجربها جاهل ثم انما تعود عليه لاله ولهذا كان الناس يعلمون أن الرافضة أجهل وأكذب من الناسة (وأما قوله وكان ولداً مبطراً رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سيد اشباب أهل الجنة امامين بنص النبي صلى الله تعالى عليه وسلم) فيقال الذى ثبت بالسنك عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الصحيح أنه قال عن الحسن ان ابني هذا سيد وان الله سيصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين وثبت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أنه كان يقعه واسامة بن زيد على فخذه ويقول اللهم انى أحبهما وأحب من يحبهما وهذا يدل على ان ما فعله الحسن من ترك القتال على الامامة وقصد الاصلاح بين الناس كان محبوباً بالحجة ورسوله ولم يكن ذلك مصيبة بل كان ذلك أحب الى الله ورسوله من اقتتال المسلمين ولهذا أحبه وأحب أسامة بن زيد ودعا لهما فان كل واحد منهما كان يكره القتال في الفتنة فأما أسامة فلم يقاتل لامع على ولا مع معاوية والحسن كان داعياً ليرعى على بترك القتال وهذا انقيص ماله الرافضة من أن ذلك الصلح كان مصيبة وكان ذلوا ولو كان هناك امام معصوم يجب على كل أحد طاعته ومن تولى غيره كانت ولايته باطلة لا يجوز ان يجاهد معه ولا يصلى خلفه لكان ذلك الصلح من أعظم المصائب على أمة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وفيه فساد دينها فاي فضيلة كانت تكون للحسن في ذلك حتى يثنى عليه به وانما غاية أن يعذر لنفسه عن القتال الواجب والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم جعل الحسن في الصلح سداً محموداً ولم يجعله عاجزاً معذوراً ولم يكن الحسن أعجز عن القتال من الحسين بل كان أقدر على القتال من الحسين والحسين قاتل حتى قتل فان كان ما فعله الحسن هو الافضل الواجب كان ما فعله الحسن تركاً الواجب وعجزاً عنه وان كان ما فعله الحسن هو الافضل الاصلح دل على أن ترك القتال هو الافضل الاصلح وان الذى فعله الحسن هو الاحب الى الله ورسوله مما فعله غيره والله رفع درجات المؤمنين المؤمنين بعضهم على بعض وكلهم في الجنة رضى الله تعالى عنهم أجمعين وقد ثبت أنه صلى الله تعالى عليه وسلم أدخلهم مع أبوسهم تحت الكساء وقال اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا وأنه دعاها في المباهلة وفضائلها كثيرة وهما من أجلاسادات المؤمنين وأما كونهما أزهذ الناس وأعلمهم زمانهم فهذا قول بلا دليل (وأما قوله وجاهدوا في الله حق جهاد حتى قتلوا) فهذا كذب عليهما فان الحسن تخلى عن الامر ورسوله الى معاوية ومعه جيوش وما كان يختار قتال المسلمين قط وهذمتوا رتقى فضائله وأما موته فقيل انه مات مسجوماً وهذه شهادته وكرامة في حقه لكن لم يمت مقتاتلاً والحسن رضى الله عنه ما خرج مقتاتلاً ولكن ظن أن الناس يطعنونه فلما رأى انصرافهم عنه طلب الرجوع الى وطنه أو الذهاب الى الشعر أو تيان يزيد فلم يمكنه وأولئك الظلة لامن هذا ولا من هذا ولا من هذا وطلبوا أن يأخذوه أسيراً الى يزيد فامتنع من ذلك وقاتل حتى قتل مظلوماً شهيداً لم يكن قصده ابتداء أن يقاتل وأما قوله عن الحسن انه ليس الصوف تحت ثيابه الفاخرة فهذا من جنس قوله على انه كان يصلى أكثر ركعة فان هذا الفضيلة فيه وهو كذب وذلك أن ليس الصوف تحت ثياب القطن وغيره لو كان فاضلاً لكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم شرعاً لا متهماً بما يقوله وأما بقوله أو كان يفعله أصحابه في عهده فلما يفعله هو ولا أحد من أصحابه على عهد له ولا رغب فيه دل على

(١٦ - منهاج ثاني) وسمع كلامه فهل حصل أمر وجودي لم يكن قبل أول يحصل شيء فان قيل لم يحصل أمر وجودي وكان قبل أن يخلق لا يراه فيكون بعد خلقه لا يراه أيضاً وان قيل حصل أمر وجودي فذلك اليهودى ما أن يقوم بذات الرب وأما أن يقوم

بغيره فإن قام بغيره لم أن يكون غير الله الذي رآه وإن قام بذاته علم أنه قام به وبذلك الموجود الذي وجد كما قال تعالى وقل اعصوا ما أمرتكم به فأتوا معكم على أنفسكم إن كنتم لن تبالغوا في العلم إن كان قد أوحى إلي أناسا منكم أن يمشوا عراة فليمشوا عراة ولو كان منهم من يستعفف فإنه أعرف (١٣٣) أصناف وأحوال وتعلقت وغير ذلك يقال لهم هذه أمور

موجودة أو ليست موجودة فإن
لم تكن موجودة فلا فرق بين حاله
قبل أن يرى ويسمع وبعد أن يرى
ويسمع فإن العدم المستمر لا موجب
كونه صار رأياً سامعاً وإن قلنا
لها هي أمور وجودية فقد أقررنا
بان رؤية الشيء المعين لم تكن
حاصلة ثم صارت حاصلة بذاته
وهي أمر وجودي والتفلسفة
لا يقتصر في الزامهم على تحدد
الاضافات بل يستلزمون بكونه
محدد في الحوادث المتجددة شيئاً فشيئاً
والاحداث هي من مقولة أن
يفعل وأن يفعل أحد الأقولات
العشر وهي أمور وجودية فقال
كونه فاعلاً لهذه الحوادث
المعينة بعد أن لم يكن فاعلاً لها
أما أن يكون أمراً حادثاً وأما
أن لا يكون حدث كونه فاعلاً
فإن لم يحدث كونه فاعلاً له
قبل أن يحدثها وبعد أن يحدثها
واحد وقد كان قبل أن يحدثها
غير فاعل لها فيلزم أن لا يحدث شيء
أي يحدث بلا يحدث وأنتم أنكرتم
على المتكلمة الجهمية والمعتزلة
أن قالوا الذات تفعل بعد أن لم
تكن فاعلة بل لا مر تحدد فكيف
تقولون هو دائماً يفعل الحوادث
شيئاً بعد شيء من غير أن يحدث
لها أمر وأيضاً فالفاعلية
الثالثة لكل واحد من الحوادث
إن كانت موجودة في الازل قبل
حدوثه لزم تأخر الفعل عن
الفاعلة التامة وهذا باطل وذلك

أنه لأفضلية فيه . ولكن التي صلى الله تعالى عليه وسلم ليس في السفر جهة من صوف فوق ثيابه
وقصد لبس الصوف دون القطن وغيره ليس مستحب في شر بعثنا ولا هدي نبينا صلى الله تعالى
عليه وسلم . وقد قيل لمحمد بن سيرين أن قوما يقصدون لبس الصوف ويقولون إن المسيح كان يلبسه
فقال هدي نبينا أحب من هدي غيره . وقد تنازعوا هل يكره لبس الصوف في السفر من غير
حاجة أم لا وأما لبسه في السفر فحسن لأنه مظنة الحاجة إليه ثم يتقصد برأه أن يكون لبس الصوف
طاعة وتوقره فاطهاره وأضاعاً ولما من أخفائه تحت الثياب . فلهذا ليس في ذلك إلا تعذيب النفس
بلا فائدة والله تعالى لم يأمر العباد إلا بما هو لهم أطوع . ولهم أنفع لم يأمرهم بتعذيب لم ينفعهم
بل قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إن الله غنى عن تعذيب هذا نفسه (وأما الحديث) الذي
رواه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أخذوا الحسين على نخذه الإيعن . وولده إبراهيم على فخذه
الإيسر فتزل جبريل فقال إن الله لم يكن ليجمع لك بينهما فاحترمت شئت منهما فقال النبي صلى الله
عليه وسلم إذا مات الحسين بكيت أنا وعلى وفاطمة وإذا مات إبراهيم بكيت بأعليه فاختار موت
إبراهيم فمات بعد ثلاثة أيام . وكان إذا خلع الحسين بعد ذلك يقبله ويقول أهلاً ومرحباً
فدنته بأبي إبراهيم (فيقال) هذا الحديث لم يروه أحد من أهل العلم ولا يعرفه أسانيد ولا
يعرف في شيء من كتب الأحاديث ولا يعرفه أسانيد وهذا الناقل لم يذكرنا أسانيد ولا عزاء
إلى كتب الحديث لكن ذكره على عادته من روايته أحاديث سائبة بالزمام ولا خطام . ومن
المعلوم أن الأحاديث المنقولة لا يميز بين صدقها وكذبها إلا بالطرق الدالة على ذلك والافسدة
التقليل المردمجة لا سائر الدعاوى . ثم يقال هذا الحديث كذب موضوع باتفاق أهل المعرفة
بالحديث وهو من أحاديث الجهال فإن الله تعالى ليس في جمعه بين إبراهيم والحسين أعظم مما في
جمعه بين الحسن والحسين على مقتضى هذا الحديث فإن موت الحسن أو الحسين إذا كان أعظم
من موت إبراهيم فبقاء الحسن أعظم من بقاء إبراهيم . وقد بقي الحسن مع الحسين . وأيضاً في
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أعظم من حق غيره وعلى . يعلم أن رسول الله صلى الله تعالى عليه
وسلم أولى به من نفسه وهو يحب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أكثر مما يحب نفسه فيكون لو مات
إبراهيم لمكان بكائه لأجل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أكثر من بكائه لأجل ابنه . الآن
يفال بحجة الإين طبعية لا يمكن دفعها فيقال هذا موجود في حب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
وهو الذي يقول لما مات إبراهيم تدمع العين ويحزن القلب ولا تقول إلا ما يرضى الرب وأنا بئ
يا إبراهيم لم تحزن وتون هكذا ينسب في الحديث الصحيح فكيف يكون قد اختار موته وجعله فداء
لغيره . ثم هل يسوغ مثل هذا أن يجعل شخص معصوم الدم فداء لشخص معصوم الدم . بل إن كان
هذا جائزاً كان الأمر بالعكس أولى . فإن الرجل لو لم يكن عنده إلا ما ينطق على ابنه أو ابنته لوجب
تقديم النطق على الابن باتفاق المسلمين . ولولم يكن دفع الموت أو الضرب إلا عن ابنه أو ابنته
لكان دفعه عن ابنه هو المشروع . لا سيما وهم يجعلون الهدى في الكرامة هو القربان من النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم ويجعلون من أكثر فضائل على . قربان من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
وكذلك الحسن والحسين . ومعلوم أن الابن أقرب من الجميع فكيف يكون الابن مقدماً على
الأب ولا مزمع إلا القربة . وقد قال أنس بن مالك لو ضي أن يكون بعد النبي صلى الله تعالى عليه

يطلب قولهم وان قالوا بل الفاعلة التامة لكل حادث تحدث بعد ان لم تكن حادثة فقد صارت الذات فاعلة لذلك
الحادث بعد ان لم تكن فاعلة وكونها فاعلة هي من مقولة ان يفعل وهي احدى المقولات العشر التي هي الاجناس العالية المسماة

عندهم بقاؤه نوراني وهو كالأجودية فيلزم انصاف الرب بقيام الأمور الوجودية شأ بعلمشي . كما اختاره كثير من سلمهم وخلفهم
وهكذا يمكن تقرير كل ما ذكره الرازي من الزام الطوائف (١٣٣) شأ بعلمشي أن تصور ذلك تصورا تاما وكل من قال

لم يحدث شيء موجود بزمانه
التناقض بين الذي لا يتنازع فيه
لنصف الذي يتصور ما يقول تصورا
تاماً وقد اعتذر من اعتذر من
الفلاسفة عما أكرمهم الله

من الإضافات بأن قالوا الإضافات
لأوجد الا كذلك فلا يتصور
فيه الكمال قبله ولا يتم تابعة لغورها
فلا ثبت فيها الكمال بل في
متوهمها (قلت) ولما قيل أن
يقول هذا أصبه بقوله المنتهون
فإن الكلام إنما هو في الحدوث
المتعلقة بعيشته وقدرته ومن
المعلوم امتناع ثبوت الحدوث
جبعاً في الزل فلا يقال القائل
الإضافات لأوجد الاحاد قبل
له الحدوث المتعلقة بعيشته
وقدرته لأوجد الاحاد . وأما
قوله الإضافة تابعة لقبيرها فلا
ثبت فيها الكمال ففنه جواباً
(أحدهما) أن الدليل لا يفرق
بين التابع والمتوهم فإن صح
الفرق بطل الدليل وإن لم يصح
انتقض الدليل ليسطدل على
التقديرين (الثاني) أن يقال
وهكذا ما يتعلق بعيشته وقدرته
هو تابع أيضاً فلا ثبت فيه الكمال
(وضع ذلك) أنه سبحانه مستحق
في أنه لصفات الكمال لا يجوز أن
يكون شيء من الكمال الأزل إلا
وهو متصفه في أنه كالحياة
والعلم والقدر وغير ذلك وأما
الزل (وما بينك) أن الرازي

وسلمني إياهم إبراهيم وغيرنا نزع في هذا الكلام وقال لا يجب إذا شاء الله تعالى أن يكون
ابنه نبياً مثلما كان إبراهيم فداء الحسين ولم يكن فداء الحسن والأحاديث الصحيحة تدل على
أن الحسن كان أفضلها وهو كذلك باتفاق أهل السنة والشعة وقد ثبت في الصحيح أنه كان
يقول عن الحسن اللهم إني أحبه فأحبه وأحبه من يحبه فلم لا كان إبراهيم فداء هذا الذي دعا
بجمعة الله لمن أحبه

(فصل) وأما علي بن الحسين فمن كبار التابعين وسادتهم علماء ديننا أخذ عن أبيه وابن عباس
والسورين بحرمة وأبى أرفع مولى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وعائشة وأم سلمة وصفيّة أمهات
المؤمنين وعن مروان بن الحكم وسعيد بن المسيب وعبد الله بن عثمان بن عفان وذكر أن مولى
عائشة وغيرهم رضى الله تعالى عنهم وروى عنه أبو سلمة بن عبد الرحمن ويحيى بن سعيد الأنصاري
والزهري وأبو الزناد وزيد بن أسلم وأبوه وأبو جعفر قال يحيى بن سعيد هو أفضل هاشمي رأيت
في المدينة وقال محمد بن سعد في الطبقات كان تقه ما مونا كثيراً الحديث عالياً رافعا وروى عن
حماد بن زيد قال سمعت علي بن الحسين وكان أفضل هاشمي أذكره يقول يا أيها الناس أحبونا
حب الإسلام فإبراهيم بن جابر حتى صار عار علينا وعن شيعة بن نعام قال كان علي بن الحسين
يخل فلما مات وجدوه يقول ما نأكل بيت بالمدينة في السر وله من الخشوع وصدقة السر
وغير ذلك من الفضائل ما هو معروف حتى أنه كان من صلاحه ودينه يخطي مجالس أكار
الناس ويحالي زيد بن أسلم مولى عمر بن الخطاب وكان من خيار أهل العلم والدين من التابعين
فيقال له تدع مجالس قومك وتحال هذا أقول إنما يجلس الرجل حيث يجد صلاح قلبه وأما
ما ذكره من قيام أقرى كعبه فقد تقدم أن هذا لا يمكن إلا في وجه مكر وفي الشر بعبء ولا
يمكن بحال فلا يصلح ذكر مثل هذا في المناقب وكذلك ما ذكره من تسمية رسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم سيد العابدين هو شيء لأصله ولم يروه أحد من أهل العلم والدين (وكذلك)
أبو جعفر محمد بن علي من خيار أهل العلم والدين وقيل إنما سمى بالقرآن لأنه بقر العلم بالأجل
بقر السجود وجهته وأما كونه أعلم أهل زمانه فهذا يحتاج إلى دليل والزهرى من أقرانه وهو
عند الناس أعلم منه ونقل تسميته بالقرآن عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لأصله عند أهل
العلم بل هو من الأحاديث الموضوعة وكذلك حديث تبلغ جارية الإسلام هومن الموضوعات
عند أهل العلم بالحديث ولكن هو روى عن جابر بن عبد الله غير حديث مثل حديث الغسل
والحج وغير ذلك من الأحاديث الموضوعة ودخل على جابر مع أبيه علي بن الحسين بعدما كبر
جابر وكان جابر من المحبين لهم رضى الله عنهم وأخذ العلم عن جابر وأبى مالك وروى أيضاً عن
ابن عباس وأبي سعيد وأبي هريرة وغيرهم من الصحابة وعن سعيد بن المسيب ومحمد بن الحنفية
وعبد الله بن أبي رافع كاتب علي وروى عنه أبو إسحاق الهمداني وعمر بن دينار والزهرى
وعطاء بن أبي رباح وبعثة بن أبي عبد الرحمن والأعرج وهو أسن منه وأبوه جعفر وابن جريح
ويحيى بن أبي كثير والأوزاعي وغيرهم * وجعفر الصادق رضى الله عنه من خيار أهل العلم
والدين أخذ العلم عن جده أبي أمية فروى عنه القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق وعن محمد بن
التمكدر وأبى جعفر مولى بن عمرو الزهرى وعطاء بن أبي رباح وغيرهم وروى عنه يحيى بن سعيد

وأما ما كانوا يعتقدون ضعف هذه المسئلة مع فرط عتيم في إبطال قول الكرامية إذا أمكنهم أنه لم يدع على ذلك في مسألة كلام الله
تعالى في أجل كتب تنهاية العقول ومسئلة الكلام هي من أجل ما بين على هذا الأصل وذلك أن الطريقة المعروفة التي سلكها

الاشعري وأصحبه في مسئلة القرآن هم ومن وافقهم على هذا الأصل من أصحاب أحمد وغيرهم كآبي الحسن التميمي والقاضي أبي يعلى وابن عقيل وآبي الحسن بن الزعفراني من (١٣٤) أصحاب أحمد وكآبي المعالي وأمثاله وآبي القاسم الرازي

وآبي سعيد التبريزي وغيرهم من أصحاب الشافعي والقاضي أبي الوليد الباكي وآبي بكر الطرطوشي وآبي بكر بن العربي وغيرهم من أصحاب مالك وآبي منصور المازندراني وميمون النسفي وغيرهم من أصحاب أبي حنيفة أنهم قالوا لو كان القرآن مخلوقا لزم أن يخلفه ما في ذاته أو في محل غيره أو قائما بنفسه لا في ذاته ولا في محل آخر أو الأول يستلزم أن يكون محلا للحوادث والثاني يقتضي أن يكون الكلام كلام المخل الذي خلق فيه فلا يكون ذلك الكلام كلام الله كسائر الصفات إذا خلقها في محل كالعلم والشيء والحركة واللون وغير ذلك والثالث يقتضي أن يتغير الصفات بنفسها وهذا امتنع فهدى النظر بقية هي عدة قولنا في مسئلة القرآن وقد سبقهم عبد العزيز المكي صاحب المحاورات المشهورة إلى هذا التقسيم وقد نطن الظان أن كلامهم هو كلامه بعينه وأنه كان يقول بقولهم أن الله لا يقوم بذاته ما يتعلق بقدرته ومشيئته وأن قوله من جنس قول ابن كلاب وليس الأمر على ذلك فإن عند العزيز هذا في الدعي الجهمية وغيرهم من الكلام ما لا يعرف فيه خروج عن مذهب السلف وأهل الحديث وذلك أنه قال بعد أن ذكر جوابه لشر فيما احتج به بشر من النصوص مثل قوله تعالى الله خالق كل شيء وقوله تعالى أنا

جعله قرأنا عبريا قال فقال بشر يا أمير المؤمنين عندى أشياء كثيرة إلا أنه يقول بنص التنزيل وأنا أقول الحكاية بأنظر والقياس فليدع مطالبى بنص التنزيل ويناطرني بغيره فإن لم يدع قوله ويقول بقولي يقر بخلق القرآن الساعة والا

الانصاري ومالك بن أنس وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وابن جريج وشعبة ويحيى بن سعيد القطان وحاتم بن إسماعيل وحفص بن غياث ومحمد بن اسحق بن يسار وقال عمرو بن أبي المقدام كنت إذا نظرت إلى جعفر بن محمد علمت أنه من سلالة النبيين (وأما قوله اشتغل بالعبادة عن الرئاسة) فهذا تناقض من الإمامية لأن الإمام عندهم واجب أن يقوم بها وبإعانتها فلا إمام في وقته إلا هو فالقيام بهذا الأمر أعظم لول كان واجبا أولى من الاشتغال بنوافل العبادات (وأما قوله هو الذي نشر فقه الإمامية والمعارف الحقيقية والعقائد القيمة) فهذا الكلام يستلزم أحد أمرين إما أنه ابتدع في العلم ما لم يكن يعلمه من قبله وإما أن يكون الذي قبله قصيرا يجب من نشر العلم وههنا شك عاقل أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ليس له منته المعارف الحقيقية والعقائد القيمة كل بيان وأن أصحابه تلقوا عنه ذلك وبلغوا إلى المسلمين وهذا يقتضي التذبح أمامه وأما فهم بل هو كتب على جعفر الصادق أكثر مما كذب على من قبله فالأقوة وقعت في الكذابين عليه لآمنه ولهذا نسبت إليه أنواع من الأكاذيب مثل كتاب البطاقة والخبر والهفت والكلام على الصوم وفي مقدمة المعرفة من جهة الردود والبروق واختلاج الأعضاء وغير ذلك حتى نقل عنه أبو عبيد الرحمن في حقائق التفسير من الأكاذيب ما نزه الله جعفر عنه وحتى أن من أراد أن يحقق أكاذيب نسبها إلى جعفر حتى أن طائفة من الناس يظنون أن رسائل أخوان الصفا مأخوذة عنه وهذا من الكذب المعلوم فإن جعفر أتى في سنة ثمان وأربعين ومائة وهذه الرسائل صفت بعد ذلك بنحو مائتي سنة صنف لما ظهرت دولة الاسماعيلية الطالعية الذين بنوا القاهرة الميزة بسنة ثمان وخمسين وثلاثمائة وفي تلك الأوقات صنف هذا الرسائل بسبب ظهور هذا المذهب الذي طاهره الرض وباطنه الكفر المحض فأظهره واتباع الشريعة وأن لها باطنا مخالفا لظاهرها واطن أمرهم مذهب الفلاسفة وعلى هذا وضعت هذه الرسائل وصنفها طائفة من المتفلسفة معروفون وقد ذكرنا في أثنائها ما استولى عليه النصارى من أرض الشام وكان ذلك بعد ثلثمائة سنة من الهجرة النبوية في أوائل المائة الرابعة والله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل) وأما من بعد جعفر فموسى بن جعفر قال فيه أبو حاتم الرازي ثقة أمين صدوق من أئمة المسلمين (قلت) موسى ولد بالمدينة سنة ثمان وخمسين ومائة وأقدمه المهدي إلى بغداد فردها إلى المدينة وأقام بها إلى أيام الرشيد فقدمه هارون مشفرا من حرمة فحمل موسى معه إلى بغداد وجسه بها إلى أن توفي في حبسه قال ابن سعد توفي سنة ثلاث وثمانين ومائة وليس له كثير رواية روى عن أبيه جعفر وروى عنه أخوه علي وروى له الترمذي وابن ماجه وأما من بعد موسى فلم يؤخذ عنهم من العلم ما ذكره أخبارهم في كتب المشهورين وتواتر يختمهم فإن أولئك الثلاثة تفرقوا حديثهم في الصحاح والسنن والمسانيد وتوجد فتاوىهم في الكتب المنسفة في فتاوى السلف مثل كتب ابن المبارك وسعد بن منصور وعبد الرزاق وآبي بكر بن أبي شيبة وغير هؤلاء وأما من بعدهم فليس له رواية في الكتب الإسهات من الحديث ولا فتاوى في الكتب المعروفة التي نقل فيها فتاوى السلف ولأهم تفسير ولا غيره ولأهم أقوال معروفة ولكن لأهم من الفضائل والمحاسن ما هم له أهل رضى الله عنهم وموسى بن جعفر مشهور بالعبادة والتسك (وأما)

فدعى حلالاً وذكر عبد العزيز أنه طلب من بشر أن ينظر على جهة النظر والقياس ويدع مطالبة بنص التنزيل إلى أن قال فقال
عبد العزيز بشر تأساني أم أسألك فقال بشر لست أنت (١٢٥) وطمع في وجع أصحابه ونهوا أنى إذا خرجت

عن نص التنزيل لم أحسن أنكم
بشرى قال عبد العزيز فقلت
يا بشر تقول أن كلام الله مخلوق
قال أقول أن كلام الله مخلوق قال
فقلت له يا بشر واحد من ثلاث لا بد
منها أن تقول أن الله خلق القرآن.

وهو عندى أنا كلامه في نفسه
أو خلقه قائماً بذاته ونفسه أو خلقه
في غيره فقل ما عندك قال بشر
أقول أنه مخلوق وأنه خلقه كخلق
الاشياء كلها قال عبد العزيز فقلت
يا أمير المؤمنين تركنا القرآن ونص
التنزيل والسنة والأخبار عنه
هريه منها فذكر أنه يقسم الحق وأنا

أقول معن بخلق القرآن فقد جمع
بشرى الحبيسة عن الجواب
واقطع عن الكلام فإن كان
يريد أن ينظر في على أن يحجب
عما سأل عنه والأنا من المؤمنين

أعلى عينا في صرفي فأجاب يدي بشر
أن يقع من لا يفهم فضده عن
دينه ويحجب عليه بالبقعة فنظروا
حجته عليه فيجيب دمه قال فأقبل
عليه المأمون فقال أحبب عهده
العزيز مما سأل عنه فقد تركه
قوله ومنه سببه وانطرق على

مذهبه وما ادعيت أنه يتحسسه
وتقيم الحق به عليه فقال بشر قد
أحببته ولكنك بتعت فقال
المأمون يا بني عليك عبد العزيز ألا
أن تقول واحد من ثلاث فقال
هذا أنا طلبا من مطالبة بنص
التنزيل ما عندى غير ما أحسبه قال
فأقبل على المأمون فقال يا عبد

الحكاية المشهورة عن شقيق البلخي فكذب فإن هذه الحكاية تخالف المعروف من حال موسى
ابن جعفر وموسى كان مقبلاً بالمدنية لعدم ما به جعفر وجعفر مات سنة ثمان وأربعين ولم
يكن قد سجد أذنا إلى العراق حتى يكون بالقدسية ولم يكن أيضاً من ينزل من بغداد إلى هذه
الحالة لشهرته وكثرة من يشاء واجلال الناس له وهو معروف ومنهم أيضاً الملك ولما أخذ
المهدي ثم الرشيد إلى بغداد (وأما قوله نال على يد بشر الخاف) فنأ كاذب من لا يعرف حاله
ولا حال بشر فإن موسى بن جعفر لما قدمه الرشيد إلى العراق حبسه فلم يكن ممن يجتاز على دار
بشر وأمثاله من العامة

(فصل قال) وكان ولده على الرضا أزهد أهل زمانه وكان أعلمهم وأخذ عنه الفقهاء
المشهورون كثيراً وولاه المأمون لعله ما هو عليه من الكمال والفضل وعظ يوماً أعاد فقال له
يا زيدا أنت قاتل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا سكت الدماء وأخذت الأموال من
غير حلالها وخفت السبل وغرقت حتى أهل الكوفة وأما قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
إن فاطمة أحصت فرجها فخرمها الله وذر بها على النار وفي رواية أن علياً قال يا رسول الله لم
سميت فاطمة قال لأن الله قطعها وذر بها من النار فلا يكون الإحصان سبباً لتحرر دم ذنبه ما على
النار وأنت تظلم والله ما نالوا ذلك إلا بالطاعة فإن أردت أن تتسلم عصبة الله ما ناله بطاعته
فإنك إذا لا تكسرهم على الله منهم وضرب المأمون اسمه على الدرهم والدنانير وكتب إلى أهل
الأفاق يدعوهم وطرح السواد وليس الخضره قال وقيل لابي نواس لم لا تدع الرضا فقال
قل لي أنت أفضل الناس طرا في المعاني وفي الكلام البديع * لمن جهر الكلام بديع
ينسر الدرقي يدى يجتمعه * فلما ذكرتك مدح ابن موسى * والخصال التي تجمع فيه
قلت لأستطيع مدح امام * كان جبريل خادماً له

(فيقال) من المصائب التي ابتلى بها ولد الحسين انتساب الرافضة اليهم وتغيبهم ومدحهم
لهم فانهم يدحونهم بما ليس بمدح ويدعون لهم دعاوى لا حجة لها ويدعون من الكلام ما لو لم
يعرف فضلهم من كلام غير الرافضة لكان ما تدكر الرافضة بالمدح أشبه منه بالمدح فإن على بن
موسى له من المحاسن والمكارم المعروفة والمادح المناسبة للمادة اللائقة بما يعرفها أهل المعرفة
أما هذا الرافضي فلا يدكره فضيلة واحدة تحصى (أما قوله كان أزهد الناس وأعلمهم) فدعوى
مجردة بلا دليل فكل من غلا في شخص أمكنه أن يدعي له هذه الدعوى كيف والناس يعلمون أنه
كان في زمانه من هو أعلم منه وأزهد منه كالشافعي وأصحابه من رآه وبه وأجدن من حبل وأشب
ابن عبد العزيز وبني سليمان الداراني ومعرفة الكرخي وأمثال هؤلاء هذا ولم يأخذ عنه أحد من
أهل العلم بالحديث شيئاً ولا روى له حديثاً في كتب السنة وانما روى له أو وصلت الهروي
وأمثاله يستضعف بأنه فيه من الكذب ما نزل الله عنه الصادقين منهم (وأما قوله أنه أخذ عنه
الفقهاء المشهورون كثيراً) فهذا من أظهر الكذب هو لا فقهاء الجمهور المشهورون لم يأخذوا
عنه ما هو معروف وإن أخذ عنه بعض من لا يعرف من فقهاء الجمهور فهذا لا ينكر فإن طلبه
الفقهاء قد أخذوا عن المتوسطين في العلوم هم دون المتوسطين (وما يدكر بعض الناس)
من أن معروفاً الكرخي كان خادماً له وأنه أسلم على يديه وأن الخرقه متهمة منه إليه فكله كذب

العزيز تكلم أنت في شرح هذه المسئلة وبناتنا ودع بشر افقد انقطع عن الجواب من كل جهة فقلت نعم سألت عن كلام
الله تعالى أن مخلوق هو قال نعم فقلت ما يانزه في هذا القول وهو واحد من ثلاث لا بد منها أن يقول الله خلق كلامه في نفسه

أو خلقه في غيره أو خلقه قائما بذاته ونفسه فان قال ان الله خلق كلامه في نفسه فهذا محال لا يجد سبيلا الى القول به من قياس ولا نظر ولا معقول لان الله لا يكون مكانا للحوادث ولا يكون (١٣٦) فيه شيء مخلوق ولا يكون ناقصا فيزيد فيه شيء اذا

خلقه تعالى الله عن ذلك وجعل وتعلم وان قال خلقه في غيره فيلزمه في النظر والقياس ان كل كلام خلقه في غيره هو كلام الله عز وجل لا يقدر ان يفرض بينهما فصل كلامه كلاما لله ويجعل قول الكفر والفحش وكل قول يذمه الله وذم قائله كلاما لله عز وجل هذا محال لا يجد السبيل اليه ولا الى القول به لظهور الشناعة والفضيحة والكبر على قائله تعالى الله عن ذلك وان قال خلقه قائما بنفسه وذاته فهذا هو المحال الباطل الذي لا يجد الى القول به سبيلا في قياس ولا نظر ولا معقول لانه لا يكون الكلام الا من متكلما كالاتكون الارادة الا من مرادها العلم الا من عالم ولا القدرة الا من قادر ولا يرى ولا يرى كلاما قط قائما بنفسه بتكلم بذاته وهذا محال لا يعقل ولا يعرف ولا يشت في نظر ولا قياس ولا غير ذلك فلما استحال من هذه الجهات ان يكون مخلوقا علم انه صفة لله ومفات الله كلها غير متخوفة فبطل قول بشر (فقال الماسمون) احسنت يا عبد العزيز فقال بشر سل عن غير هذه المسئلة فلعله يخرج من بينناشي (فقلت) انا ادع المسئلة واسأل عن غيرها قال سل قال عبد العزيز فقلت لبشر الست تقول ان الله كان ولا شيء وكان ولما يفعل شيئا ولم يخلق شيئا قال لي فقلت فهاى شي حدث الاشياء بعد ان لم تكن شيئا هي احدثت نفسها الله احدثها فقال الله

اتفق من يعرف هذا الشأن والحديث الذي ذكره عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن فاطمة هو كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث ونظيره كذبه لعن أهل الحديث أيضا فان قوله ان فاطمة احصت فرجها فخرمها الله وذريتها على النار باطل قطعان سارة احصت فرجها ولم يحرم الله جميع ذريتها على النار قال تعالى وبشرناه باسحق نبيا من الصالحين وباركنا عليه وعلى اسحق ومن ذريتهما محسن وظالم لنفسه مبين وقال تعالى ولقد ارسلنا نوحا وابراهيم وجعلنا في ذريتهما النبوة والكتاب فمنهم مهتدون وكثير منهم فاسقون ومن المعلوم ان بنى اسرائيل من ذرية والكنفاريهم لا يحصهم الا الله تعالى وايضا فضيحة عمه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم احصت فرجها ومن ذريتها البر والفاجر والمؤمن والكافر وايضا فضيلة فاطمة ومن يتألبست بميرد احسان الفرج فان هذا اشارك فيه فاطمة وجهور نساء المؤمنين وفاطمة لم تكن سيدة نساء العالمين بهذا الوصف بل عباها وحض منه بل هذا من جنس محجج الرافضة فانهم لجهلهم لا يحسنون ان يحججوا ولا يحسنون ان يكذبوا كذبا باتفاق ينفق وايضا فلبست ذرية فاطمة كلهم محرمين على النار بل فهم البر والفاجر والرافضة تشهد على كثير منهم بالكفر والفسق وهم أهل السنة منهم الموالون لابي بكر وعمر وكثيرين على بن الحسين وامثاله من ذرية فاطمة رضى الله عنها فان الرافضة رفضوا زيد بن علي بن الحسين ومن والاد وشهدوا عليه بالكفر والفسق بل الرافضة أشد الناس عداوة ابا الجهل وامابا العناد ولاذ فاطمة رضى الله عنها ثم موعظة على ابن موسى لآخيه المذكور يدل على ان ذرية فاطمة فيهم الطميع والعاصي وانهم اغما بلعوا كرامة الله بطاعته وهذا قد مرشرك بين جميع النسل فمن اطاع الله اكرمه الله ومن عصى الله كان مستحقا لاهانة الله وهذا هو الذي دل عليه الكتاب والسنة (واما ما ذكره) من تولية المأمون له الخلافة فهذا صحيح لكن ذلك لم يتم بل استمر ذلك الى ان مات علي بن موسى ولم يتخلعه من عهده وهم يزعمون انه قتله بالسهم فان كان فعل المأمون الاول حجة كان فعله الثاني حجة وان لم يكن حجة لم يصلح ان يذكر مثل هذا في مناقب علي بن موسى الرضا ولكن القوم جهال بحقيقة المناقب والمثالب والطرق التي يعلمهم ذلك ولهذا يستشهدون بآيات أبي نواس وهي لو كانت صدق فالتصليح ان تمت فضائل شخص بشهادة شاعر معروف بالكذب والتجور الزائد الذي لا يخفى على من له أدنى خبرة بآيام الناس فكيف والكلام الذي ذكره كلام فاسد فانه قال

فان لا أستطيع مدح امام • كان جبريل خادما لايه

ومن المعلوم ان هذا وصف مشترك بين من كلهم من ذرية علي ومن لم يكن لان كون الرجل من ذرية الانبياء قدر مشترك بين الناس فان الناس كلهم من ذرية نوح عليه السلام ومن ذرية آدم وبشر اسرائيل يهوديهم وغير يهوديهم من ذرية ابراهيم واسحق ويعقوب وايضا قسمية جبريل رسول الله الى محمد صلى الله تعالى عليه وسلم خادما عارضا من لا يعرف قدر الملائكة وقدر ارسال الله لهم الى الانبياء ولكن الرافضة غالب بجبههم اشعار تليق بجهلهم وظلمهم وحكايات مكذوبة تليق بجهلهم وكذبهم وما يثبت اصول الدين بهذه الاشعار الا من ليس معدودا من اولي الابصار

أحدثها فقلت له بأى شيء حدث الاشياء اذا أحدثها الله قال أحدثها بقدرة التي لم تزل قالت له انه أحدثها (فصل) بقدرة كذا كبرت أليس تقول انه لم يزل قادرا قال بلى قالت له فتقول انه لم يزل يفعل قال لا أقول هذا قلت له فلا بد ان يزل ان تقول

انه خلق بالفعل الذي كان عن القدر وليس الفعل هو القدرة لان القدرة صفة لله ولا يقال لصفة الله هي الله ولا غير الله فقال بشر ويلزمك أنت ايضا أن تقول ان الله لم يزل يفعل ويخلق (١٣٧) وإذا قلت ذلك فقد ثبت أن المخلوق لم يزل مع الله قال

عبد العزيز زفقات لبشر ليس لك أن تحكم على وتسننني ما لا ينفي وتكني على ما أفل إلى ما أفل الله لم يزل الخالق يخلق ولم يزل الفاعل يفعل ليساني ما قلت وفي نسخة أخرى وانما قلت الله لم يزل الفاعل يفعل ولم يزل الخالق يفعل لان الفعل صفة والله لا يقدر عليه ولا يمتد منه مانع قال بشر أنا أقول أنه أحدث الاشياء بقدرته فقل ما شئت فقال عبد العزيز فقلت يا أمير المؤمنين قد أقرب بشران الله كان ولا شيء والله أحدث الاشياء بعد أن لم تكن شيأ بقدرته وقلت أنا أنه أحدثها بأمره وقوله عن قدرته فلم يحل يا أمير المؤمنين أن يكون أول خلق خلقه الله خلق يقول قائل وأول أفعالها وأول بقدرته قدورها أي ذلك كان فقد ثبت أن ههنا أربعة أمور بدأهم وأدوسوا وقائل ومقدور ولاه وقدرة وقادرا ومقدور راعله وذلك كله متقدم قبل الخلق وما كان قبل الخلق متقدما فليس هو من الخلق في شيء فقد كسرت قول بشر بالكتاب والسنة واللغة العربية والنظر والمقول ثم ذكر حجة أخرى (والمقصود هنا) أن عبد العزيز احتج بتقسيم حاصر معقول فإن الله تعالى إذا خلق شيأ فاما أن يخلق في نفسه أو في غيره أو قائما بنفسه أو بطول الاقسام الثلاثة ولأرب أن المعتزلة يقولون انه خلقه في غيره فاطل ذلك عند العزيز بالحق العقلة التي تبدأ أولها أهل السنة وهو أنه قد فعل بالاضطرار

(فصل قال الرافضي) وكان محمد بن علي الجواد على مناهج أبيه في العلم والجود والتقى ولما مات أبوه الرضا شغف بحبه المأمون لذكوره علمه ودينه ووفور عقله مع صغر سنه وأراد أن يزوج ابنته أم الفضل وكان قد تزوج أباه ابنته أم حبيب فقلط ذلك على العباسيين واستنكروه وخافوا أن يخرج الامر منهم وأن يبايعه كما يبايع أباه فاتجمع الادبونه وسأله زك ذلك وقالوا انصبر السن لا علم عنده فقال أنا أعرف به منكهم فإن شئتم فاحتموه فوضوا بذلك وجعلوا القاضى يحيى بن أكنهم مالا كثيرا على امتحانه في مسئلة يعجزه فيها فتواعدوا الى يوم وأحضره المأمون وحضر القاضى وجاعة العباسيين فقال القاضى سألت عن شيء فقال سل فقال ما تقول في محرم قتل صبيد ا فقال له قتله في حل وأحرم عالما أو جلا عليه بدينه بقتله أم عاذا من صغار الصدا ومن كبارها عاذا كان المحرم أم حرا صغيرا كان أم كبريا من ذوات الطير كان الصدا أم من غيرها فخير يحيى بن أكنهم وبان العزفي وجهه حتى عرف جماعة أهل المجلس أمره فقال المأمون لأهل بيته عرفتم الآن ما كنتم تنكرون ثم أقبل على الامام فقال أنخطب قال نعم فقال اخطب لنفسك خطبة السكاح فخطب وعقد على خمسين درهم جياهم فطامته عليها السلام ثم تزوج بها (والجواب أن يقال) محمد بن علي الجواد كان من اعيان بني هاشم وهو معروف بالسخاء والسود وله هذا اسمي الجواد ومات وهو شاب ابن خمس وعشرين سنة وليس له شخص وتسعين ومات سنة عشرين أو ستة وتسع عشرة وكان المأمون يزوجها ابنته وكان يرسل اليه في السنة ألف ألف درهم واستقدمه المعتضد الى بغداد ومات بها رضى الله عنه وأما ما ذكرناه من غط ما قبله فان الرافضة ليس لهم عقل صريح ولا لائق صحيح ولا يقعون حقا ولا يهدمون باطلا بحجة ولا بيان ولا يبد ولا يستأنن قائل ليس لهم فيما ذكره نبوت ففسيلة محمد بن علي فضلا عن نبوت امامته فان هذه الحكاية التي حكاه عن يحيى بن أكنهم الا كاذب التي لا يفرح بها الا جاهل ويحيى بن أكنهم افقه وأعلم وأفضل من أن يطلب تعجيز شخص بأن يسأله عن محرم قتل صبيد فان صغار الفقهاء يعاون حكم هذه المسئلة فليس من دقائق العلم ولا غرائسه ولا يمتد شخصه المبرزون في العلم ثم مجرد ما ذكره ليس فيه الاتقسام أحوال القاتل ليس فيه بيان حكم هذه الاقسام ويجوز التقسيم لا يقتضي العلم بأحكام الاقسام وانما يدل على حسن السؤال وليس كل من سئل أحسن أن يجيب ثم ان كان ذلك كرا الاقسام الممكنة واجبا فلم يستوف الاقسام وان لم يكن واجبا فلا حاجة الى ذكر بعضها فان من جملة الاقسام أن يقال متعمدا كان أو خطئا وهذا التقسيم أخفى بالذكر من قوله عالما كان أو جاهلا فان الفرق بين المتعمد والخطي ثابت بالاثم باتفاق الناس وفي لزوم الجزاء في الخطا زاع مشهور فقد ذهب طائفة من السلف والخلف الى أن الخطي لا جزاء عليه وهو احدى الروايتين عن أحمد قالوا لان الله قال ومن قتله منكم متعمدا الجزاء مثل ما قتل من التيم لا يفتقص المتمدد وجوب الجزاء وهذا يقتضي أن الخطي لا جزاء عليه لان الاصل براءة ذمته والنص وانما وجب على المتمدد في الخطي على الاصل ولان تخصيص الحكم بالمتمدد يقتضي انتفاء عن الخطي فان هذا مفهوم صفة في سياق الشرط وقد ذكرنا خاص بعد العام قائل اذا كان الحكم بيم النوعين كان قوله ومن قتله بين الحكم مع الايجاز فاذا قال ومن قتله منكم متعمدا فزاد اللفظ ونقص المعنى كان هذا مما يصاب عنه كلام

من دين الاسلام ان القرآن كلام الله فان كان مخلوقا في محل غيره لزم أن يكون كل كلام مخلوق في محل كلام الله تعالى ما خلقه تعالى من كلام الجواد والابى والارجل كلام الله فاذا قالوا أنطق الله النبي أنطق كل شيء وهو خلقكم كان

الناطق هو المنطق ويشترط أن يكون من القدرة بل كان من يقرب الله تعالى خالق أفعال العباد فالزعم عند العزيز أن يكون كلام كل مخلوق كلام الله حتى قول النكرو والقش وهذا الالتزام (١٢٨) صريح به خلق كثير من الجهمية من الاتحادية وتجوهم كصاحب القصوص والفتوحات المكية ونحوه وقالوا

وكل كلام في الوجود كلامه سواء علمنا نشعره ونظافه ولهذا أقال من قال من السلف من قال انسى أنا الله لا الله الأنا مخلوق فقد جعل كلام الله عزرة قول فرعون الذي قال أنا ربكم الأعلى لأن عنده هذا الكلام خلقه الله في الشجرة وذلك خلقه في فرعون فإذا كان هذا كلام الله كان هذا كلام الله كما قال سليمان ابن داود الهاشمي أحد أئمة الإسلام نظير الشافعي وأجد واسحق وأبي عمير وأبي بكر بن أبي شبة وأمثالهم قال من قال القرآن مخلوق فهو كافر وإن كان القرآن مخلوق كما زعموا فلم صار فرعون أولى بأن يختلف في النار إذا قال أنا ربكم الأعلى من هذا وكلاهما عنده مخلوق فأخبر بذلك أبو عبيد فاستحسنه وأجمعه ذكر ذلك الجعاري في كتابه خلق أفعال العباد وذلك ذكر نظيره هذا عبد الله بن المبارك وعبد الله بن إدريس ويحيى بن سعيد القطان وهذا مبني على أن الله خالق أفعال العباد فإذا كان قد خلق في محل أنى أنا الله لا الله الأنا فاعلمت في خلقه في محل أنا ربكم الأعلى كان ذلك المحل الذي خلق فيه الكلام أولى بالعقاب من فرعون وإذا كان ذلك كلام الله كان كلام فرعون كلام الله وأما كونه خلقه قائما بنفسه فهو ظاهر البطلان أيضا لأن الصفات لا تقوم بنفسها ولكن الجهمية تقول

أدنى الناس حكمة فكيف بكلام الله الذي هو خير الكلام وأفضله وفضله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه والجمهور القائلون بوجوب الجزاء على الخطي يثبتون ذلك بهجوم السنة والآثار وبالقياص على قتل الخطافي الآدمي ويقولون أنما خص المتعد بذلك كراهة ذكر من الأحكام ما يخصه المتعد وهو الوعد لقوله ليدق وبال أمره في الله مما سلف ومن عادينه فتم الله منه فلماذا كره الجزاء والانتقام كان المجموع محتصا بالمتدول يلزم أن يثبت بعضه مع عدم العمد ومثل هذا قوله وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتن أن يقتلكم الذين كفروا فإنه أراد بالقصر قصر العدد وقصر الأركان وهذا القصر الجامع للتوعين متعلق بالسفر والخوف ولا يلزمهم الاختصاص بمجموع الأمرين أن لا يثبت أحدهما مع أحد الأمرين ولهذا انتظر ولذلك كان ينبغي أن يسأله أقتله وهوذا كره لأمره وأناس فإن في الناس نزاعا أعظم مما في الجاهل وبسأله هل قتله لكونه صالحا عليه ولكونه اضطرارا منحة أو قتله عبا طالما لا سبب وأيضا فإن في هذه التقاسيم ما بين جهل السائل وقد نزه الله من يكون أماما معصوما عن هذا الجهل وهو قوله في حل قتله أم في حرم فإن الحرم إذا قتل الصيد وجب عليه الجزاء سواء كان في الحل أم في الحرم باتفاق السلفين والصيد الحرى يحرم قتله على المحل والمحرمة فإذا كان محرما وقتل صيدا حراميا وكذا الحرم ولكن الجزاء واحد (وأما قوله مبتدئا أو عاتدا) فإن هذا فرق ضعيف لم يذهب إليه انسان من أهل العلم وأما الجاهل فعلى أن الجزاء يجب على المتبدى وعلى العائد وقوله في القرآن ومن عادينه فتم الله منه قيل أن المراد من عادى ذلك في الإسلام بعد ما عاى الله عنه في الجاهلية وقبل نزول هذه الآية كما قال ولا تتكلموا ما تكلم آباؤكم من النساء إلا ما قد سلف وقوله وأن تجمعوا بين الأخيتين إلا ما قد سلف وقوله قبل للذين كفروا أن ينهوا عن بيعهم ما قد سلف يد على ذلك أنه لو كان المراد به عاى الله عن أول مرتلما أوجب عليه جزاء أو لا تنقم منه وقد أوجب عليه الجزاء أول مرة وقال ليدق وبال أمره فن إذا قه الله وبال أمره كيف يكون قد عاى عنه وأيضا فقهه عما سلف لفظ عام واللفظ العام المجرى عن قرائن التخصص لا يراد منه واحدة فإن هذا ليس من لغة العرب ولو قدر أن المراد بالآية عاى الله عن أول مرتة وأن قوله ومن عادى الله العوداى القتل فإن انتقام الله منه إذا عاد لا يسقط الجزاء عنه فإن تغلظ الذنب لا يسقط الواجب لكن قتل نفسا بعد نفس لا يسقط عنه قود ولا دية ولا كفارة (وقوله أن مهر فاطمة جسمنا تدرهم) لم يثبت وإنما الثابت أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم يصدق امرأته نساءه ولا صدق امرأته من نساءه أكثر من جسمنا تدرهم أنى عشر أوقية ونش والنش هو النصف وهذا معروف عن عمرو وغيره لكن أم حبيبة زوجة بها الخبائى فراد الصدق من عنده سواء كان هذا ثابتا أم لم يكن ثابتا فتخفيف الصدق سنة ولهذا استحب العلماء أن لا يراد على صدق رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نساءه ونسائه وقد روى أن عبدًا صدق فاطمة دعه وبكل حال فليس في واحد من الأمرين ما يدل على فضله فضلا عن امامته وإن كانت له فضائل ثابتة بدون هذه

خلق علماء في محل والبصريون من المعتزلة يقولون خلق إرادة وقدرة لا في محل وطائفة منهم يقولون خلق بخلق (فصل) بعد خلق لافي محل وهذه المقالات ونحوها مما يعلم فساد بصريح العقل وأما القسم الأول وهو كونه سبحانه خلقه في نفسه فأبطله

عبد العزى أيضا لكن مافى نفس الله تعالى يحتمل نوعين أحدهما أن يقال أحدث فى نفسه بقدرته كلاما بعد أن لم يكن متكلمًا وهذا قول الكرامية وغيرهم عن يقول كلام الله حادث ومحدث (١٣٩) فذات الله تعالى وأن الله متكلم بعد أن لم يكن

يتكلم أصلا وأن الله تتبع أن يقال ما زال متكلمًا وهذا مما أنكره الإمام أحمد وغيره والشأن أن يقال لمزل الله متكلمًا إذا شاء كما قاله الأئمة وكل من هاتين الطائفتين لا تقول أن مافى نفس الله مخلوق بل المخلوق عندهم لا يكون إلا منقصلًا عن نفس الله تعالى وما قام به أفعاله وصفاته فليس بمخلوق ولا رب أن بشرا وغيره من القائلين بمخلوق القرآن كانوا يقولون أنه خلقه منفصلًا عنه كما خلق غيره من المخلوقات فاما نفس خالق الرب عندهم من يقول الخلق غير المخلوق وهم الأكثرون فلا يقولون أن الخلق مخلوق ومن قال بتخصيصا يقوم به من الأفعال والارادات أو الألدرا كان يقول أن ذلك مخلوق فان كان ثم خلق وخلق ومخلوق لم يكن الخلق داخلًا فى المخلوق ولهذا كان من يقول أن كلام الله قائم بذاته متفقين على أن كلام الله غير مخلوق ثم بعد هذا امتزاعون على عدة أقوال هل يقال المعنى واحد أو خمسة معان لمزل قدسية كما يقوله ابن كلاب والشعرى أو أنه حروف وأصوات قدسية أو أنه لمزل قدسية كما يقوله كذا ذكر عن ابن سالم وطائفة أو يقال بل هو حروف وأصوات حادثة فى ذاته بعد أن لم يكن متكلمًا كما يقوله ابن كرام وطائفة أو يقال أنه لمزل متكلمًا إذا شاء والله إذا شاء متكلم بصوت يسمع وتكلم

(فصل قال الرافضى) وكان ولده على الهادى ويقال له العسكرى لان المتوكل أشخصه من المدينة الى بغداد فمنها الى سمر من رأى فأقام بموضع منها يقال له العسكر ثم انتقل الى سمر من رأى فأقام بها عشرين سنة وتسعة أشهر وانما أشخصه المتوكل لانه كان يفيض عياضى الله عنه فبلغه مقام على المدينة وميل الناس اليه شغاف منه فدل على حبه هيرة وأمره بإحضاره ففزع أهل المدينة لذلك خوفًا لانه كان محسنًا اليهم ملازمًا للصلاة فى المسجد خلف يحيى بن هيرة أنه لا بأس عليه ثم قُتس منزله فلم يجد فيه إلا مصاحف وأدعية وكتب العلم فغظم فى عبته وتولى خدمته بنفسه فلما قدم بغداد بدأ بأبي إسحق بن إبراهيم الطائى وأبى بغداد فقال له يا يحيى هذا الرجل عن ولده رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والمتوكل من تعلم فان حُرِّضَ عليه قتله وكان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم خصمك يوم القيامة فقال له يحيى والله ما وقعت منه الا على خير قال فلما دخلت على المتوكل أخبرته بحسن سيرته وورعه وزهده فأكرمه المتوكل ثم مرض المتوكل فنذران عوفى تصديق بدراهم كثيرة فقال الفقهاء عن ذلك فلم يجد عندهم جوابًا فبعث الى على الهادى فسأله فقال تصديق ثلاث وثلاثين درهما فسأله المتوكل عن السب فقال لقوله تعالى لقد نفرمك الله فى مواطن كثيرة وكانت المواطن هذه الجملة فان النبى صلى الله تعالى عليه وسلم غزا سبعًا وعشرين غزوة وبعث ستًا وخمسين سرية قال المسعودى ونفى الى المتوكل يعلى بن محمد أن فى منزله سلا حامن سبعة من أهل قيمواته عازم على الملائكة فبعث اليه جماعة من الزائر ففجهم وادار ليلًا فلم يجدوا فيها شيئًا ووجدوه فى بيت مغلق وهو يقرأ وعليه ملبذة من صوف وهو جالس على الرمل والحصى متوجهًا الى الله تعالى يقرأ القرآن فدخل على حالته تلك الى المتوكل فأدخله عليه وهو فى مجلس الشراب والكأس فى يد المتوكل فغظمه وأجلسه الى جانبه وناله الكأس فقال والله ما خمر لمى ودى قط فاعفنى فأعفاه عنه وقال له أحمى صونا فقال كم تركوا من جنات وعيون الآيات فقال أنشدنى شعر ا فقال انى قبل الرواية للشعر فقال لا بد من ذلك فأنشده

باتوا على قلال الاجبال تحمرهم * غلب الرجال فما أغتتهم القليل
واستنزولوا بعد عن معاقلهم * واستبدلوا حفسرا بابئس ما نزلوا
فاداهم صاخر من بعد دفعهم * أين الاسرة والحيان والحلل
أين الوجوه التى كانت منبهة * من دونها ضرب الاسناد والكل
فأفصح القبر عنهم حين سألهم * تلك الوجوه عليها الدود يقتل
قد طال ما أكلوا دهرًا وما نثرهوا * فأصبحوا بعد طول الأكل قدأكلوا

فبكى المتوكل حتى بليت دموعه لحبته (فقال) هذا الكلام من جنس ما قبله لم يذكر منقبة بحجة صحيحة بل ذكر ما يعلم العلماء أنه باطل فلهذا ذكر فى الحكاية أن والى بغداد كان اسحق بن ابراهيم الطائى وهذا من جهلهم فان اسحق بن ابراهيم هذا خراى معروف وهو وأهل بيته كانوا من خراعة فانه اسحق بن ابراهيم بن الحسين بن مصعب وابن عمه عبد الله بن طاهر بن الحسين بن مصعب أمير خراسان المشهور بالمعروف وسيرته وابن هذا محمد بن عبد الله بن طاهر كان تابعى لبغداد فى خلافة المتوكل وغيره وهو الذى صلى على أحمد بن حنبل لما مات واسحق

(١٧ - منهاج نافي) بالخروف كذا ذكرنا عن أهل الحديث والأئمة والمقصود هنا ما قام بذاته لاسميه أحد منهم مخلوقا سواء كان حادًا أو قديمًا وهذا يظهر احتياج عبد العزى عن بشر فان بشرًا من أئمة الجهمية نفقاء الصفات وعندنا بقى بذات الله

تعالى صفة ولا فاعله ولا قدره ولا كلام ولا ارادة بل ما تم عنده الا الذات المجردة عن الصفات والمخلوقات المنفصلة عنها كما تقول ذلك الجهمي من المعتزلة وغيرهم فاحتج عليه عبد العزيز (١٣٠) بحجتين عقليتين احدهما انه اذا كان كلام الله مخلوقا ولم يخلقه في غيره ولا خلقه قائما بنفسه لزم أن يكون مخلوقا في نفس الله وهذا باطل والثانية أن المخلوقات المنفصلة عن الله خلقها الله عاين من المخلوقات اما القدرة كما اقره بشر واما فاعله وامره وارادته كما قاله عبد العزيز وعلى التقديرين ثبت انه كان قبل المخلوقات من الصفات ما ليس بمخلوق فبطل أصل قول بشر والجهمية انه ليس بصفة وان كل ما سوى الذات المجردة فهو مخلوق وتبين أن الذات يقوم بها معان ليست بمخلوقة وهذا محتمل للصفات القائلين بأن القرآن كلام الله غير مخلوق على من نفي الصفات وقال يخلق القرآن فان كل من نفي الصفات لزمه القول بخلق القرآن بيقين كلام أهل الاثبات فيما يقوم بذاته هل يجوز أن يتعلق شيء منه بعينه وقدرته أم لا وهل عبد العزيز يعم بجواز أن يقوم بذاته ما يتعلق بعينه وقدرته أو يعم بقوله لا يكون المراد المقدور لا المنفصل عنه مخلوقا ويجعل المقدور هو المخلوق وهما في الأصل قولان معروفاً وذكرهما الحارث المحاسبي وغيره عن أهل السنة حسماً تقدم إرادته وهذا القول الثاني هو قول ابن كلاب والاشعري ومن وافقه ما من أصحاب مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد وغيرهم والقول الاول هو قول أئمة أهل الحديث

ابن ابراهيم هذا كان نائباً لهم في اماره المعتصم والواقع بعض أيام المتوكل وهو لاء كلهم من خزانة ليسوا من طي وهم أهل بيت مشهورون وأما الفتيا التي ذكرها من أن المتوكل نذر أن يتصدق بدرهم كثيرة وأنه سأل الفقهاء عن ذلك فلم يجد عندهم جواباً وأن علي بن محمد أمره أن يتصدق بثلاثة وعشرين درهما لقوله تعالى لقد نصركم الله في مواطن كثيرة وأن المواطن كانت هذه الجملة فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم غزا سبعاً وعشرين من غزوة وبغث ستاً وخمسين مرة فهذه الحكاية تحكي عن علي بن موسى مع المأمون وهي دائرة بين أمان أن تكون كذاباً وما أن تكون جهلاً من أفي بذلك فان قول القائل له علي دراهم كثيرة وأول الله لا عطين فلانا دراهم كثيرة أولاً تصديق بدرهم كثيرة لا يحمل على ثلاث وعشرين عند أحد من علماء المسلمين والجهة المذكورة باطله لوجوه (أحدها) أن قول القائل ان المواطن كانت سبعاً وعشرين من غزاة وستاً وخمسين مرة ليس بصحيح فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يغز سبعاً وعشرين من غزاة فانفق أهل العلم بالسيرة بل أقل من ذلك (الثاني) أن هذه الآية نزلت يوم حنين والله تعالى أخبر بما كان قبل ذلك فيجب أن يكون ما تقدم قبل ذلك مواطن كثيرة وكان بعد يوم حنين غزوة الطائف وغزوة تبوك وكثير من السرايا كانت بعد يوم حنين مثل إرسال جرير بن عبد الله الذي انلصه وأمثال ذلك وجريراً ما قبل موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بخصوصه وإذا كان كثير من الغزوات والسرايا كانت بعد نزول هذه الآية امتنع أن تكون هذه الآية مخبئة عن الماضي اخباراً بجميع المغازي والسرايا (الثالث) ان الله لم ينصرهم في جميع المغازي بل يوم أحد ولولا وكان ابتلاء وتخيصة وكذلك يوم مؤتة وغيرهما من السرايا لم يكونوا منصورين فيها فلو كان مجموع المغازي والسرايا ثلثاً وثمانين فانه لم ينصر وفاتها كلها حتى يكون مجموع ما نصر وفاته ثلثاً وثمانين (الرابع) أنه يكون بتقدير أن يكون المراد بالكثرة في الآية ثلثاً وثمانين فهذا لا يقتضي تخصيص هذا التقدير بذلك فان لفظ الكثرة لفظ عام يتناول الالف والالفين والالاف واذا علم أن المقادير تخص بعض المقادير دون بعض تحكم (الخامس) ان الله تعالى قال من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فضاعفه أضاعفاً كثيرة والله يضاعف الحسنه الى سبعائة ضعف بنص الحديث وقد روي أنه يضاعفها الى حسة وقد تسمى هذه الاضعاف كثيرة وهذه المواطن كثيرة وقد قال تعالى كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله والله مع الصابرين فالكثرة ههنا تتناول أنواعاً من المقادير فان الفئات المعلومة مع الكثرة لا تخص في عدد معين وقد تكون الفئة القليلة الالف والفئة الكثيرة ثلاثة آلاف ففي قليلة بالنسبة الى كثره عدد آخر وقد قال تعالى اذ يريكم الله في منامك قليلاً ولولاً بهم كثير انقلبت ولتاتعن في الامر ولكن الله سلم ومعلوم أن الله أراد أهل بدر أكثر من مائة وقد سمي ذلك قليلاً بالنسبة والاضافة وهذا كله ما بين أن القلة والكثرة أمر اضافي ولهذا تنازع الفقهاء فيما اذا قال الله على مال عظيم أو خطر أو كثيراً وحليل هل يرجع في تفسيره الى مفسر بما يتوكل بقول الشافعي وطائفة من أصحاب أحمد أولاً بقل تفسيره الى العمل بخطر كقول أبي حنيفة ومالك وبعض أصحاب أحمد على قولين وأصحاب القول الثاني منهم من قدره بنصاب السرقة ومنهم من قدره بنصاب الزكاة ومنهم من قدره بالدية وهذا النزاع في الاقرار

والهشمية والكرامية وطوائف من أهل الكلام من المرجحة كالمعاذ التومني وزهير النري وغيرهم ومن وافق هؤلاء من أصحاب أبي حنيفة والشافعي ومالك وأحمد وغيرهم فقد يقول القائل ان عبد العزيز موافق لابن كلاب لانه قال

ان الله لا يكون مكانا للحوادث ولا يكون فيه شيء مخلوق ولا يكون ناقصا في شيء اذا خلقه لكن اذا تدبر المتدبرين كلام عبد العزيز
 وحده من أهل القول الاول قول أهل الحديث لانه قال بعد (١٣١) هذا البشر بأى شيء حدثت الاشياء قال أحدنا

لا يخبر والخبر عن أمر ما ضقد عمله المقر وأما المسئلة المذكورة فهي انشاء كالأوصى له
 بدراهم كثيرة والاربع في مثل هذا أن يرجع الى عرف المتكلم فيها كان يسمة مثله كثيرا رجس
 مطلق كلامه على أقل حملاته والخليفة اذا قال دراهم كثيرة في نذر نذر لم يكن عرفه في مثل هذا
 ما يندرجهم ونحوها بل هو يستقل بهذا ولا يستكثر بل اذا جعل كلامه على مقدار الدية انتهى
 عشر ألف درهم كان هذا أولى من جملة على ما دون ذلك والفظي يحتمل أكثر من ذلك لكن هذا
 مقداره النفس المسلمة في الشرع ولا يكون عوض المسلم الا كثيرا والخليفة يحمل الكثير منه على
 ما لا يحتمل الكثير من أحد العامة فان صاحب ألف درهم اذا قال أعطوا هذا دراهم كثيرة فاحتمل
 عشرة وعشرين ونحوها بحسب حاله ففي القليل والكثير هو من الأمور التسببية الاضافة
 كالعظيم والحقيق يتوعد تنوع الناس فيحصل كلام كل انسان على ما هو المناسب بحاله في ذلك
 المقام والحكاية التي ذكرها عن المسعودي منقطعة الاسناد وفي تاريخ المسعودي من
 الاكاذيب ما لا يحصىه الا الله تعالى فكيف يتوقف بحكاية منقطعة الاسناد في كتاب قد عرف
 بكثرة الكذب مع أنه ليس فيه من الفضيلة الا ما يوجد في كثير من عامة المسلمين ويوجد فيهم ما هو
 أعظم منها (وأما قوله) وكان والده الحسن العسكري عالما زاهدا فاضلا عابدا أفضل أهل زمانه
 وروى عنه العامة كثيرا) فهذا من غلط ما نقله من الدعوى المجردة والا كاذب المثبتة فان
 العلماء المعروفين بالرواية الذين كانوا في زمن هذا الحسن بن علي العسكري ليست لهم عنه رواية
 مشهورة في كتب أهل العلم وشيوخ أهل كتب السنة البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي
 والنسائي وابن ماجه كانوا موجودين في ذلك الزمان وقرىباً منه قبله وبعده وقد جمع الحفاظ
 أبو القاسم بن عساکر أسماء شيوخ الكل يعني شيوخ هؤلاء الأئمة فليس في هؤلاء الأئمة من روى
 عن الحسن بن علي العسكري مع روايتهم عن أوفى مؤلفين من أهل الحديث فكيف يقال روى
 عنه العامة كثيرا وأين هذه الروايات وقوله أنه كان أفضل أهل زمانه هو من هذا الغلط
 (فصل قال الرافضي) ولده مولانا المهدي محمد عليه السلام روى ابن الجوزي بإسناده
 الى ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يخرج في آخر الزمان رجل من ولدي اسمه
 كاسمي وكنيته كنييتي علا الارض عدلا كاملا ثم جاور اعداء هو المهدي (فيقال) قد ذكر
 محمد بن جرير الطبري وعبد الباقي بن نافع وغيرهما من أهل العلم بالانساب والتواريخ أن الحسن
 ابن علي العسكري لم يكن له نسل ولا عقب والامامية الذين يزعمون أنه كان له ولاديعون أنه
 دخل السرداب بسامرا وهو صغير منهم من قال عمره ستان ومنهم من قال ثلاث ومنهم من قال
 خمس سنين وهذا لو كان موجودا معلوما لكان الواجب في حكم الله الشائب بنسب القرآن
 والسنة والاجماع أن يكون محضوفا عن عند من يحضنه في بدنه كاه وأمه ونحوهما من أهل
 الحضنة وأن يكون ماله عند من يحفظه ما وصى أبوه ان كان له وصى وأما غير الوصي ما قرأ
 وأما نائب لدى السلطان فانه يتيم لم يولد أبه والله تعالى يقول وابتلوا النياح حتى اذا بلغوا
 النكاح فان أنتم منهم شرفا فعدوا اليهم أموالهم ولا تأكلوها اسرافا وبادرا أن يكبروا وهذا
 لا يجوز تسليم ماله اليه حتى يبلغ النكاح ويؤنس منه الرشيد كذا كراهة تعالى في كنه
 فكيف يكون من يستحق الخيرة عليه في بدنه وماله اماما لجميع المسلمين معصوما لا يكون أحد

الله بقدرته التي لم تزل قال عبد
 العزيز فقلت له أنه أحدتها بقدرته
 كذا كرت أليس تقول الله لم يزل
 قادرا قال بلى فقلت له فتقول أنه
 لم يزل يفعل قال لا أقول هذا قلت
 فلا بد أن يزيله أن تقول أنه خلق
 بالفعل الذي كان بالقدرة لان
 القدرة صفة وقال عبد العزيز
 بعد هذا ألم أقل لم يزل الخالق يخلق
 ولم يزل الفاعل يفعل وأما الفعل
 صفة والله بقدرته ولا يمنعه
 مانع وقد أثبت عبد العزيز فعلا
 مقدوره أنه هو صفة ليس
 من الخلق والله يخلق الخلق
 وهذا صريح في أنه يحصل الخلق
 غير المخلوق والفعل غير المفعول
 وأن الفعل صفة لله مقدوره اذا
 شاء ولا يمنعه منه مانع وهذا خلاف
 قول الاشري ومن وافقه باني أن
 يقال هذا الخلق الذي يسمى
 التكوين من الناس من يجعله
 قدما ومنهم من يجعله مقدورا
 مرادا وعبد العزيز رضي عن
 الفعل الذي به يخلق الخلق مقدور
 له وهذا قصر صريح بأنه يقوم بذات
 الله عنده ما يتعلق بقدرته وما
 كان موجودا مقدورا لله فهو
 مراد له بالضرورة واتفاق الناس
 وإضافته قال قد أقر بشران الله
 أحدت الاشياء بقدرته وقلت أنا
 أنه أحدتها بأمره وقوله عن
 قدرته فقد صرح بأن القول يكون
 عن قدرته فجعل قول الله مقدورا
 له مع أنه صفة له عنده وهذا قول

من يقول أنه بقدرته على التكلم وأنه يتكلم بعيشته وقدرته وليس هو قول من يقول ان القول لازم له لا يتعلق بقدرته ومشيئته فحين أن
 عبد العزيز المكي ثبت أن يقوم بذات الله تعالى ما يتعلق بعيشته وقدرته وأنه لا يجعل كل واحد من ذلك قدما وكان التوعد قد يكون

فدعيا لان بشرنا المقالة انه أحد ثبته بقدرته التي لم تزل قاله أليس تقول لم يزل قادر قال بلى قال فتقول انه لم يزل يفعل قال لا قال فلا بد أن يلزمك أن تقول انه خالق بالفعل الذي كان (١٣٣)

مؤمننا الا بالاعيان به ثم هذا باتفاق منهم سواء قدر وجوده أو عدمه لا ينتفعون به لافي الدين ولا في الدنيا ولا علم أحد شيئا ولا عرفه صفة من صفات الخير ولا الشر لم يحصل به شيء من مقاصد الامامة ومواصلها الخاصة والاعامة بل ان قدر وجوده فهو ضرر على أهل الارض بلا نفع أصلا فان المؤمنين به لم ينتفعوا به أصلا ولا حصل لهم به لطف ولا مصلحة والمكذوبين به يعدون عندهم على تكذيبهم به فهو شر محض لا خيرية وخلق مثل هذا ليس من فعل الحكيم العادل (واذا قالوا) ان الناس بسبب ظلمهم احتجب عنهم (قيل أولا) الظلم كان في زمن آتاه ولم يحجبوا (وقيل ثانيا) المؤمنون به طبقوا الارض فها لا جتمع بهم في بعض الاوقات أو أرسل اليهم رسول يعلمهم شيئا من العلم والدين (وقيل ثالثا) قد كان يمكنه أن يأوي الى كثير من المواضع التي فيها شعبة كجبال الشام التي كان فيها الرفضة عاصية وغير ذلك من المواضع العاصية (وقيل رابعا) فاذا كان هولاء يمكنه أن يذكرك شيئا من العلم والدين لا حد لاجل هذا الخوف لم يكن في وجوده لطف ولا مصلحة فكان هذا مناقضا لما أثبتوه بخلاف من أرسل من الانبياء وكذب فانه بلغ الرسالة وحصل لمن آمن به من اللطف والمصلحة ما هو من نعم الله عليه وهذا المنتظر لم يحصل له طائفة الانتظار بل لا يأتي ودوام الحسرة والالام ومعاداة العالم والدعاء الذي لا يستحيه الله لانهم يدعون له بالظهور واخروج من مائة أكثر من أربعين سنة ولم يحصل شيء من هذا ثم ان عمر واحد من المسلمين هذه المدة أمر يعرف كذبه بالعادة المطردة في أمة محمد فلا يعرف أحد ولو في زمن الاسلام عاش مائة وعشرين سنة فضلا عن هذا العمر وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال في آخر عمره رأيتمكم لستكم هذه فان على رأس مائة سنة متلاينين على وجه الارض من هو اليوم عليها أحد فمن كان في ذلك الوقت سنة ونحوها لم يبق أكثر من مائة سنة قطعها واذا كانت الاعمار في ذلك العصر لا تتجاوز هذا الحد فما بعده من الاعصار أولى بذلك في العادة الغالبة العامة فان أعمار بني آدم في الغالب كلما تأخر الزمان قصرت ولم تطل فان فاعليه السلام لبث في قومه ألف سنة الا خمسين عاما وادم عليه السلام عاش ألف سنة كما ثبت ذلك في حديث صحيح رواه الترمذي وصححه فكان العرب في ذلك الزمان طويلة اثم أعمار هذه الامة ما بين الستين الى السبعين وأقلهم ممن يجوز ذلك كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح واحتجاجهم بحجة الخضر احتجاج باطل على باطل فمن الذي يسلّم لهم بقاء الخضر والذي عليه سائر العلماء والمحققون انه مات وتقدير بقاءه فليس هو من هذه الامة ولهذا يوجد كثير من الكذابين من الجن والانس ممن يدعي أنه الخضر ويظن من رآه أنه الخضر وفي ذلك من الحكايات الصعبة التي نعرفها ما يطول وصفها هنا وذلك المنتظر محمد بن الحسن فان عددا كثيرا من الناس يدعي كل واحد منهم أنه محمد بن الحسن منهم من يظهر ذلك لطائفة من الناس ومنهم من يكتم ذلك ولا يظهره الا لواحد أو اثنين وبما من هؤلاء الامن يظهر كذبه كما يظهر كذب من يدعي أنه الخضر

(فصل) قال روى ابن الجوزي باسناده الى ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يخرج في آخر الزمان رجل من ولدي اسمه كاسمي وكنيته كنيتي عملا الارض عدلا كما ملئت جورا فذلك هو المهدي (فيقال) الجواب من وجوه (أحدها) أنكم لا تتحققون بأحاديث

مؤمننا الا بالاعيان به ثم هذا باتفاق منهم سواء قدر وجوده أو عدمه لا ينتفعون به لافي الدين ولا في الدنيا ولا علم أحد شيئا ولا عرفه صفة من صفات الخير ولا الشر لم يحصل به شيء من مقاصد الامامة ومواصلها الخاصة والاعامة بل ان قدر وجوده فهو ضرر على أهل الارض بلا نفع أصلا فان المؤمنين به لم ينتفعوا به أصلا ولا حصل لهم به لطف ولا مصلحة والمكذوبين به يعدون عندهم على تكذيبهم به فهو شر محض لا خيرية وخلق مثل هذا ليس من فعل الحكيم العادل (واذا قالوا) ان الناس بسبب ظلمهم احتجب عنهم (قيل أولا) الظلم كان في زمن آتاه ولم يحجبوا (وقيل ثانيا) المؤمنون به طبقوا الارض فها لا جتمع بهم في بعض الاوقات أو أرسل اليهم رسول يعلمهم شيئا من العلم والدين (وقيل ثالثا) قد كان يمكنه أن يأوي الى كثير من المواضع التي فيها شعبة كجبال الشام التي كان فيها الرفضة عاصية وغير ذلك من المواضع العاصية (وقيل رابعا) فاذا كان هولاء يمكنه أن يذكرك شيئا من العلم والدين لا حد لاجل هذا الخوف لم يكن في وجوده لطف ولا مصلحة فكان هذا مناقضا لما أثبتوه بخلاف من أرسل من الانبياء وكذب فانه بلغ الرسالة وحصل لمن آمن به من اللطف والمصلحة ما هو من نعم الله عليه وهذا المنتظر لم يحصل له طائفة الانتظار بل لا يأتي ودوام الحسرة والالام ومعاداة العالم والدعاء الذي لا يستحيه الله لانهم يدعون له بالظهور واخروج من مائة أكثر من أربعين سنة ولم يحصل شيء من هذا ثم ان عمر واحد من المسلمين هذه المدة أمر يعرف كذبه بالعادة المطردة في أمة محمد فلا يعرف أحد ولو في زمن الاسلام عاش مائة وعشرين سنة فضلا عن هذا العمر وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال في آخر عمره رأيتمكم لستكم هذه فان على رأس مائة سنة متلاينين على وجه الارض من هو اليوم عليها أحد فمن كان في ذلك الوقت سنة ونحوها لم يبق أكثر من مائة سنة قطعها واذا كانت الاعمار في ذلك العصر لا تتجاوز هذا الحد فما بعده من الاعصار أولى بذلك في العادة الغالبة العامة فان أعمار بني آدم في الغالب كلما تأخر الزمان قصرت ولم تطل فان فاعليه السلام لبث في قومه ألف سنة الا خمسين عاما وادم عليه السلام عاش ألف سنة كما ثبت ذلك في حديث صحيح رواه الترمذي وصححه فكان العرب في ذلك الزمان طويلة اثم أعمار هذه الامة ما بين الستين الى السبعين وأقلهم ممن يجوز ذلك كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح واحتجاجهم بحجة الخضر احتجاج باطل على باطل فمن الذي يسلّم لهم بقاء الخضر والذي عليه سائر العلماء والمحققون انه مات وتقدير بقاءه فليس هو من هذه الامة ولهذا يوجد كثير من الكذابين من الجن والانس ممن يدعي أنه الخضر ويظن من رآه أنه الخضر وفي ذلك من الحكايات الصعبة التي نعرفها ما يطول وصفها هنا وذلك المنتظر محمد بن الحسن فان عددا كثيرا من الناس يدعي كل واحد منهم أنه محمد بن الحسن منهم من يظهر ذلك لطائفة من الناس ومنهم من يكتم ذلك ولا يظهره الا لواحد أو اثنين وبما من هؤلاء الامن يظهر كذبه كما يظهر كذب من يدعي أنه الخضر

مؤمننا الا بالاعيان به ثم هذا باتفاق منهم سواء قدر وجوده أو عدمه لا ينتفعون به لافي الدين ولا في الدنيا ولا علم أحد شيئا ولا عرفه صفة من صفات الخير ولا الشر لم يحصل به شيء من مقاصد الامامة ومواصلها الخاصة والاعامة بل ان قدر وجوده فهو ضرر على أهل الارض بلا نفع أصلا فان المؤمنين به لم ينتفعوا به أصلا ولا حصل لهم به لطف ولا مصلحة والمكذوبين به يعدون عندهم على تكذيبهم به فهو شر محض لا خيرية وخلق مثل هذا ليس من فعل الحكيم العادل (واذا قالوا) ان الناس بسبب ظلمهم احتجب عنهم (قيل أولا) الظلم كان في زمن آتاه ولم يحجبوا (وقيل ثانيا) المؤمنون به طبقوا الارض فها لا جتمع بهم في بعض الاوقات أو أرسل اليهم رسول يعلمهم شيئا من العلم والدين (وقيل ثالثا) قد كان يمكنه أن يأوي الى كثير من المواضع التي فيها شعبة كجبال الشام التي كان فيها الرفضة عاصية وغير ذلك من المواضع العاصية (وقيل رابعا) فاذا كان هولاء يمكنه أن يذكرك شيئا من العلم والدين لا حد لاجل هذا الخوف لم يكن في وجوده لطف ولا مصلحة فكان هذا مناقضا لما أثبتوه بخلاف من أرسل من الانبياء وكذب فانه بلغ الرسالة وحصل لمن آمن به من اللطف والمصلحة ما هو من نعم الله عليه وهذا المنتظر لم يحصل له طائفة الانتظار بل لا يأتي ودوام الحسرة والالام ومعاداة العالم والدعاء الذي لا يستحيه الله لانهم يدعون له بالظهور واخروج من مائة أكثر من أربعين سنة ولم يحصل شيء من هذا ثم ان عمر واحد من المسلمين هذه المدة أمر يعرف كذبه بالعادة المطردة في أمة محمد فلا يعرف أحد ولو في زمن الاسلام عاش مائة وعشرين سنة فضلا عن هذا العمر وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال في آخر عمره رأيتمكم لستكم هذه فان على رأس مائة سنة متلاينين على وجه الارض من هو اليوم عليها أحد فمن كان في ذلك الوقت سنة ونحوها لم يبق أكثر من مائة سنة قطعها واذا كانت الاعمار في ذلك العصر لا تتجاوز هذا الحد فما بعده من الاعصار أولى بذلك في العادة الغالبة العامة فان أعمار بني آدم في الغالب كلما تأخر الزمان قصرت ولم تطل فان فاعليه السلام لبث في قومه ألف سنة الا خمسين عاما وادم عليه السلام عاش ألف سنة كما ثبت ذلك في حديث صحيح رواه الترمذي وصححه فكان العرب في ذلك الزمان طويلة اثم أعمار هذه الامة ما بين الستين الى السبعين وأقلهم ممن يجوز ذلك كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح واحتجاجهم بحجة الخضر احتجاج باطل على باطل فمن الذي يسلّم لهم بقاء الخضر والذي عليه سائر العلماء والمحققون انه مات وتقدير بقاءه فليس هو من هذه الامة ولهذا يوجد كثير من الكذابين من الجن والانس ممن يدعي أنه الخضر ويظن من رآه أنه الخضر وفي ذلك من الحكايات الصعبة التي نعرفها ما يطول وصفها هنا وذلك المنتظر محمد بن الحسن فان عددا كثيرا من الناس يدعي كل واحد منهم أنه محمد بن الحسن منهم من يظهر ذلك لطائفة من الناس ومنهم من يكتم ذلك ولا يظهره الا لواحد أو اثنين وبما من هؤلاء الامن يظهر كذبه كما يظهر كذب من يدعي أنه الخضر

غير القدرة والقدرة قديمة لزم وجود الخلق وقتها مع الازم الترجيع بلا مرجع والحدوث بلا سبب لان القدرة دائمة ازلا وبدا ووجود الخلق يمكن والممكن لا يسترجع وجوده على عدمه الا (١٣٣) مرجع وعند وجود المرجع التام يجب وجوده لانه

ولم يجب لكان قابلا لوجوده والعدم فيني محصنا كما كان فلا ترجع الامر رجوع تام فتبين ان وجود القدرة التي يمكن معها وجود الخلق لا يوجد الخلق مع مجرد هابل لا بد من امر آخر يقوله الرب قال عبد العزيز وهذا الفعل صفة لله ليس من الخلق والمصلحة عنه والله يقدر على ما يشاء منه مانع فاما قول القائل ان ذلك الفعل الذي لم يكن ثم كان بالقدرة وهو صفة فانه بسأل عن سبب حدوثه كما سأل عن سبب حدوث الخلق (فجب) عنه عبد العزيز باجوبة أحدها الجواب المركب وهو ان يقول تسلسل الالات بالحادثة اما ان يكون يمكننا فلا حد وفي التزامه وان كان معناه لم يلزم في ذلك ولا يلزم من بطلان التسلسل بطلان الفعل الذي لا يكون الخلق الاله فانا تعلم ان المفعول المتفصل لا يكون الاله بالفعل والخلق لا يكون الاله بالخلق قبل العلم بهو الالات التسلسل أو بطلانه ولهذا كان كثير من الطوائف يقولون ان خلق غير الخلق والفعل غير المفعول فيستون ذلك مع انطال التسلسل مثل كثير من اصحاب ابي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد ومن الصوفية وأهل الحديث والكلام من الكرامة والمرجئة والشيعة وغيرهم وهو لا منتهم من يقول الفعل الذي هو التكوين

أهل السنة فخل هذا الحديث كما وان قلتم هو حجة على أهل السنة فنذكر كلامهم فيه (الثاني) ان هذا من اخبار الآحاد فكيف يثبت به أصل الدين الذي لا يصح الايمان الاله (الثالث) ان لفظ الحديث حجة عليه فان لفظه يواطئ اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي المهدي الذي أخبر به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اسمه محمد بن عبد الله لا محمد بن الحسن وقد روي عن علي رضي الله عنه أنه قال هو من ولد الحسن بن علي وأما حديث المهدى معروفة رواها الامام أحمد وأبو داود والترمذي وغيرهم كحديث عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لو لم يبق من الدنيا الا يوم أطول الله ذلك اليوم حتى يبعث فيه رجلا من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي علاء الأرض فسقطوا عدلا كملت طلبا وجورا (الوجه الرابع) الحديث الذي ذكره قوله اسمه كاسمي وكنته كنبتي ولم يقل يواطئ اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبيه أحد من أهل العلم بالحديث في كتب الحديث المعروفة بهذا اللفظ فهذا الرافض لم يذكر الحديث بلفظه المعروف في كتب الحديث مثل مسند أحمد وسنن أبي داود والترمذي وغير ذلك من الكتب واتخاذ كره بلفظ مكذب لم يذكره أحد منهم (وقوله) ان ابن الجوزي رواه باسناده ان أراد العالم المشهور صاحب المنهاج في الكليات ما الفرع فهو كذب عليه وان أراد سببه يوسف بن غزاغلي صاحب الشارح المسمى بحر الزمان صاحب النكت المصنف في الاثنى عشر الذي سماه اعلام الانوار فهذا الرجل يذكر في مصنفاته أنواعا من الغث والسمين ويروج في أغراضه بأحاديث كثيرة ضعيفة وموضوعة وكان يصف بحسب مقاصد الناس يصف الشيعية ما يناسب لمعوضه بذلك ويصف على مذهب أبي حنيفة بعض الملوك لئلا يبال بذلك أغراضه فكانت طريقته طريقة الواعظ الذي قيل له ما مذهبك قال في أي مدينة ولهذا يوجب في بعض كتبه ثلب الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة لاجل مذهبهم من قصد بذلك من الشيعة ويوجد في بعضها نظم الخلفاء الراشدين وغيرهم ولهذا لما كان الحديث المعروف عند السلف والخلف ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال في المهدي يواطئ اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي صاريطع كثير من الناس أن يكون هو المهدي حتى سمي المنصور ابنه محمدا ولقبه بالمهدي مواطاة اسمه باسمه واسم أبيه باسم أبيه ولكن لم يكن هو الموعود به وأبو عبد الله محمد بن التومرت الملقب بالمهدي الذي ظهر بالمغرب ولقب طائفته بالموحدين وأحواله معروفة كان يقول انه المهدي المبشر به مكان أصحابه يخطبون له على مبارهم فيقولون في خطبتهم الامام المعصوم المهدي المعلوم الذي بشرت به في صريح حديث الذي اكتشفه بالتور الواضح والعدل اللاح الذي ملا البرية فسقطوا عدلا كملت طلبا وجورا وهذا الملقب بالمهدي ظهر سنة تسع وخمسة ووفى سنة أربع وعشرين وخمسة وكان ينسب الى أنه من ولد الحسن لانه كان أعلم بالحديث فادعى أنه هو المبشر به ولم يكن الامر كذلك ولما ملا الأرض كما فسقطوا عدلا بل دخل في أمور متكررة وفعل أمورا حسنة وقد ادعى قبله أنه المهدي عبيد الله بن ميمون القداح ولكن لم يوافق في الاسم واسم الأب وهذا ادعى أنه من ولد محمد بن اسمعيل وأن ميمونا هذا محمد بن اسمعيل وأهل المعرفة بالنسب وغيرهم من علماء المسلمين يعلمون أنه كذب في دعوى نسبه وأن أباه كان يهوديا ربيب محبوسي فله نسبتان نسبة الى اليهود ونسبة الى المحوس

قديم والمكون المتفصل حادث كما يقولون مثل ذلك في الارادة ومنهم من يقول بل ذلك حادث الجلس بعد أن لم يكن وكلا الفريقين لا يقولون ان ذلك مخلوق بل يقولون ان الخلق وجده كما وجد بالقدرة (الجواب الثاني) أن يقول ما ذكرته من التسلسل لازم لكل من قال ان

جنس الحوادث تكون بعد أن لم تكن فهو لازم لك ولي إذا قلت بهذا فلا تخص بحوايه وأما وجود المفعول بدون فعل فهذا لازم لك وحلله وهو الذي احتجبت به عليك حتى (١٣٤) عليك ثابتة تبطل قولك دون قولي والالزام الذي ذكرته

وهو وأهل بيته كانوا لاحدة وهم أئمة الاسماعيلية الذين قال فيهم العلماء بظاهر مذهبهم الرض وباطنه الكفر المحض وقد صنف العلماء كتباً كشف أسرارهم وهتك أستارهم وبيان كذبهم في دعوى النسب ودعوى الاسلام وأنهم يرثون من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نسباً وديناً وكان هذا الملقب بالهدى عبد الله بن ميمون قد ظهر سنة تسع وتسعين ومائتين ووفى سنة أربع وعشرين وثلاثمائة وانتقل الاخر إلى والده القائم ثم ابنه المنصور ثم ابنه المعز الذي بنى القاهرة ثم العزيز ثم الحاكم ثم الظاهر ابنه ثم المستنصر ابنه وطالت مدته وفي زمنه كانت فتنة السامري وخطبه ببغداد عاماً كاملاً وابن الصباح الذي أخذت السكينة (١) للاسماعيلية هو من أتباع هؤلاء وانقرض ملك هؤلاء في الديار المصرية سنة ثمان وستين وخمس مائة فذكروها أكثر من مائتي سنة وأخبارهم عند العلماء مشهورة بالحادوث والحادث لله ورسوله والردة والنفاق والحديث الذي فيه لا مهدي الا عيسى بن مريم رواء من ماجه وهو حديث ضعيف رواء عن يونس بن عبد الأعلى وروى عنه أنه قال عن حديث الشافعي وفي الخلفاء وغيره ما حدثننا يونس عن الشافعي ولم يقل حدثننا الشافعي ثم قال عن حديث محمد بن خالد الجندي وهذا انديس يدل على توهين الحديث ومن الناس من يقول ان الشافعي لم يروه

(فصل قال الرافضي) فهؤلاء الأئمة الفضلاء المعصومون الذين بلغوا الغاية في الكمال ولم يخذلوا وما اتخذ غيرهم من الأئمة المستغفلين بالأنواع المماضي والملاهي وشرب الخمر والفجور حتى فعلوا بأقاربهم ما هو المتوارى بين الناس قالت الامامية فانه يحكم بيننا وبين هؤلاء وهو خير الحاكمين قال وما أحسن قول الشاعر

إذا شئت أن ترضى لنفسك مذنباه وتعلم أن اس في نقل أخباره فذبح عنك قول الشافعي وما لك وأجدوا المروى عن كتب أخباره ووال أناس أقولهم وحديثهم روى جندنا عن جبرئيل عن الباري (والجواب) من وجوه (أحدها) أن يقال أمد دعوى العصمة في هؤلاء فلم يذكر عليها حجة الامام ادعاهم أنه يجب على الله أن يجعل للناس اماماً معصوماً ليكون لطفاً ومصلحة في التكليف وقد تبين فساد هذه الحجة من وجوه أذاها أن هذا مقفول ولا موجود فانه لم يوجد امام معصوم حصل له لطف ولا مصلحة ولو لم يكن في الدليل على انتفاء ذلك الا المنتظر الذي قد علم بصرح العقل أنه لم يتفقه به أحد لا في دين ولا دنيا ولا حصل لاحد من المكلفين به مصلحة ولا لطف لكان هذا ادليلاً على بطلان قولهم فكيف مع كثرة الدلائل على ذلك (الوجه الثاني) ان قوله كل واحد من هؤلاء قد بلغ الغاية في الكمال هو قول مجرّد عن الدليل والقول بلا علم يكن كل أحد ان يقابله بمثله وإذا ادعى المدعي هذا الكمال فبن هو أشهر في العلم والدين من العسكريين وأمثالهم من الصالحين والتابعين وسائر أئمة المسلمين لكان ذلك أولى بالقبول ومن طالع أخبار الناس علم أن الفضائل العلمية والدينية المتواترة عن غير واحد من الأئمة أكثر مما يقبل عن العسكريين وأمثالهم من الصديق (الثالث) ان قوله هؤلاء الأئمة ان أراد به أنهم كانوا ذوي سلطان وقدرة بهم السيف فهذا كذب ظاهر وهو لم يدعون ذلك بل يقولون انهم عاجزون ممنوعون مغاوبون مع الظالمين لم يتمكن أحد منهم من الامامة الا على من أتى طالب مع أن أموراً (١) قوله أخذت السكينة كذا بالاصل ولعل صوابه أخذت التسكين أو التمكن للاسماعيلية وحرر

أنت مشتتله بنى وبينك فلا يخصني جوابه (الجواب الثالث) أن يقول أنا قلت الفعل صفة والله يتقدر عليه ولا يمنع منه مانع والفعل القائم به ليس هو الخلق المفصل عنه وأما يجب أن يكون الخلق مع في الازل إذا ثبت أن الفعل يستلزم فعل قبله وان الفعل لازم يستلزم ثبوت الفعل المتعدي الى الخلق فان ذلك يستلزم ثبوت غير الخلق وكل هذا المقدمات فيها محال فمعارضات وتحتاج الى حجة لم يذكر المرئسي منها وأبعد العزيز لم يلزم شأ من ذلك وأما التزم أن الفعل صفة لله تعالى والله يتقدر عليه ولا يمنع منه مانع وحجته يحصل بها المقصود وقوله في النسخة الاخرى ان اصح عنه انما قلت لم يزل الفاعل سبباً للفعل وانما قلت سبباً فذني فيه أن يكون نفس الفعل قديماً فافضل ان يكون المفعول قديماً وقوله ان الفعل صفة لله والله يتقدر عليه لا يمنع منه مانع يمنع قدم عن الفعل لا يمنع قدم نوعه الا أن يثبت امتناع تسلسل الازل فلو ليس في كلامه تعرض لنفي ذلك ولا نيابة (وقوله لم يزل يفعل) ان صرح عنه بمحمل معين (أحدها) أنه لم يزل موصوفاً به سبباً مفعولاً ما يفعله من جميع المفعولات أعيانها وأزواعها كما يقوله من يقول بحدوث أنواع الانفصالات عنه (والثاني) أنه لم يزل الفاعل سبباً بعدد شئ فهو

متقدم على كل واحد واحد من أعيان المفعولات فعلى الاول يمتنع أن يكون شئ من أزواعها أو أعيانها قديماً وعلى الثاني لا يمتنع تقديم الانواع بل قد يمتنع تقديم أعيان المفعولات فلا يكون شئ من المفعولات مع الله في الازل

على التقديرين وجماع ذلك أن الذي ألزمه عبد العزيز للرئيس لازم مطلق لقوله بالارب وعله جمهور الناس فان جاهر الناس
يقولون الخلق غير الخلق والفعل غير المفعول (١٣٥) وهذا قول جاهر الفقهاء من أصحاب أبي حنيفة

ومالك والشافعي وأحمد وجاهر

الصوفية وجاهر أهل الحديث

بل كلهم وكثير من أهل الكلام

والفلسفة وأجماهيرهم فهو قول

أكثر المراجعة من الكرامة

وغيرهم وأكثر الشيعة وكثير من

المعتزلة والكلابية وكثير من

الرافضة ولاصحاب مالك والشافعي

وأحمد في ذلك قولان فالذي عليه

أئمتهم أن الخلق غير المخلوق وهو آخر

قولي القاضي أبي عبد الله وقول جمهور

أصحاب أحمد وهو الذي حكاه

الغوري عن أهل السنة وهو قول

كثير من الكلابية (وأما قوله)

أنه قادر على الفعل لا يمتنع منه مانع

فكلامه يقتضي أنه لم يزل قادراً على

الفعل لا يمتنع منه مانع وهذا الذي

قوله هو الذي عليه جاهر الناس

ولهذا أنكروا على من قال لم يكن

قادر على الفعل في الازل وكان من

يبغض الأسعري بسبب الله هذا

لتفرغه قلوب الناس وأراد أبو

محمد الجوابي وغيره بترئيه من هذا

القول كما قد ذكرناه في غير هذا

الموضع وإذا كان لم يزل قادراً على

الفعل كان هذا صفة كمال فلماذا

قال عبد العزيز بل إن الفعل صفة

والله قادر عليه لا يمتنع منه مانع

وقد خلق الخلق بفعله فوجدت

بالفعل الذي هو الخلق والفعل

الذي هو الخلق بقدرته الله تعالى

والقادر على خلق الخلق هي القدرة

عليه كما قال تعالى وأليس الذي

خلق السموات والأرض بقادر على

استعصبت عليه ونصف الأمة وأقل أو أكثر لم يبايعوه بل كثير منهم قاتلوه وقاتلهم وكثير منهم
لم يقاتلوه ولم يقاتلوا معه وكان فيهم من فضلاء المسلمين من لم يكن مع علي بن الذين تخلطوا عن
القتال معه وله كانوا أفضل ممن قاتله وقاتل معه وأن أراد به كان لهم علم ودين يستحقون به أن
يكونوا أئمة فهذا الدعوى اذهمت لا توجب كونهم أئمة يجب على الناس طاعتهم كما أن استحقاق
الرجل أن يكون امام مسجد لا يجعله اماماً واستحقاقه أن يكون قاضياً لا يصرفه قاضياً واستحقاقه
أن يكون أمير الحرب لا يجعله أمير الحرب والصلاة لا تصح الا خلف من يكون اماماً بالفضل
لا خلف من ينبغي أن يكون اماماً وكذلك الحكم بين الناس انما يصفه ذو سلطان وقدره لا من
يستحق أن يولى القضاء وكذلك الجند انما يقاتلون مع أمير علمهم لا مع من لم يؤمر وإن كان
يستحق أن يؤمر وفي الجلة الفعل مشروط بالقدره فكل من ليس له قدرة و سلطان على الولاية
والامارة لم يكن اماماً وإن كان استحق أن يجعل له قدرته حتى يتمكن فكونه يسرع أن يمكن أو
يجب أن يكون ليس هو نفس التمكن والامام هو التمكن القادر وليس في هؤلاء من هو كذلك
الاعلى كما تقدم (الرابع) أن يقال ماتعون بالاستحقاق أنعون أن الواحد منهم من جعله من يصلح للخلافة فإن
يجب أن يولى الامامة دون سائر قرش أم تردون أن الواحد منهم من جعله من يصلح للخلافة فإن
أردتم الاول فهو ممنوع مردود وإن أردتم الثاني فذلك قدر مشترك بينه وبين خلق كثير من
قرش (الوجه الخامس أن يقال) الامام هو من يقتدي به وذلك على وجهين (أحدهما)
أن يرجع اليه في العلم والدين بحيث يطاع باختيار المطيع لكونه عالماً بأمر الله عز وجل أمراً
به فطاعة المطيع لذلك وإن كان عاجزاً عن الزامهم الطاعة (والثاني) أن يكون صاحب يد
وسيف بحيث يطاع طوعاً وكرهاً قادر على الزام المطيع بالطاعة وقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا
أطعوا الله وأطعوا الرسول وأولي الأمر منكم قد فسرنا أولي الأمر بذوى القدرة كأمر الحرب
وفسر بأهل العلم والدين وكلاهما حق وهذا ان الوصفان كانا كمالين في الخلفاء الراشدين فانهم
كانوا كمالين في العلم والعدل والسياسة والسلطان وإن كان بعضهم أكل في ذلك من بعض فابو
بكر وعمر أكل في ذلك من عثمان وعلي وبعدهم لم يكل أحد في هذه الامور الا عمر بن عبد العزيز
بل قد يكون الرجل أكل في العلم والدين عن يمينه سلطان وقد يكون أكل في السلطان عن
هو أعلم منه وأدين وهؤلاء ان أراد بكونهم أئمة أنهم ذوو سلطان فباطل وهم لا يقولونه وإن أراد
بذلك أنهم أئمة في العلم والدين بطاعون مع غيرهم عن الزام غيرهم بالطاعة فهذا قدر مشترك بين
كل من كان متصفاً بهذه الصفات ثم اما أن يقال قد كان في أعصارهم من هو أعلم منهم وأدين أذ
العلم المنقول عن غيرهم أضعاف العلم المنقول عنهم وظهور آثارهم في الأمة أعظم من ظهور
آثارهم في الأمة والمتقدمون منهم كعلي بن الحسين وابنه أبي جعفر وابنه جعفر بن محمد قد أخذ
عنهم من العلم قطعة معروفة وأخذ عن غيرهم أكثر من ذلك بكثير وكثير وأما من بعدهم فالعلم
الماخوذ عنهم قليل جداً ولذا كررنا حديثهم في رجال أهل العلم المشاهير بالرواية والحديث والفتيا
ولا غيرهم من المشاهير بالعلم وما يند كرهلهم من المناقب والحسن فشيء هو جدل كثير غيرهم من
الأمة وأما أن يقال أنهم أفضل الأمة في العلم والدين فعلى التقديرين فاما متهم على هذا الاعتبار
لا يمتاز عن أهل السنة فانهم متفقون على أنه يؤتمر بكل أحد فيأمر به من طاعة الله ويدعو

أن يخلق مثله على وقوله تعالى أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى وقوله تعالى قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذاباً من فوقكم الآية
وتحذوكم عما فيه وصف الله بالقدره على الأفعال المتشابهة للفعولات وفيه بيان أن الخلق ليس هو المخلوق ولا أن نفس خلقه السموات

والارض هو السموات والارض (١) والقدرة التي لم تزل تم وحدت الخلق بدين فعل أصلا فيقول له المرسى فذلك الفعل الذي هو صفة وهو بقدره لا يتغير منه مانع ان كان قدما كان كالقدرة وكان السؤال على كاسؤال عليك

(١٣٦)

وان كان حاد فامن غير تقدم فعل
أخبرنا عن سبب حدوثه بالقدرة
التي لم تزل وان كان ذلك الفعل كان
يفعل آخر وتسلسل الامر لم
تسلسل الافعال ولم ان يكون
الفاعل لم يزل يفعل والخالق لم يزل
يخلق فيقول له عبد الله لم يزل
انه قد قبلت بقلته صفة والله قادر
عليه لا يتغير منه مانع وما كان
مقدوره لا يتغير منه مانع لم يجب
أن يكون قدما مع بل ان شاء فعله
وان شاء لم يفعله (وأما سؤال)
عن سبب حدوثه فهنا لاهل
الاثبات جوابان (أحدهما)
وهو جواب التكرامية ومن وافقهم
ان انابت الفعل للفعل والخلق
للمخلق لا بد منه فالتأنيق ان القادر
على الفعل قبل ان يخلق نفسه ليس له
فعل فاذا فعله كان هناك فعل به
فعل المفعول وخلق به خلق
المخلوق ونحن مقصودنا انات فعل
وصفة لله يقوم به مغاير لخلقاته
وكلامه من هذا الباب ونحن لم نورد
عليكم التسلسل فان ذلك باطل على
قولنا وقولكم جميعا (الجواب
الثاني) أن يقول من يجب به
لا يعتد أن يكون قبل الفعل مأه
أضاف فعله الله بقدرته ولا يضري
التسلسل فان ذلك جائز ممكن فان
هذا التسلسل في الانفعال والاشارة
والشروط وهذا ليس بممتنع فعلى
الجواب الاول يظهر قوله انما قلت
لم يزل الخالق يخلق ويفعل ولم
أقل لم يزل يخلق ويفعل وأما

اليهم دين الله ويقعه الله سبحانه هو لا من الخير ودعوا اليهم من الخير فانهم أئمة فيه
يقعديهم في ذلك قال تعالى وجعلناهم أئمة بهم دين بأمرنا ناصر وأوكانوا بأنايتهم وقدر
قال تعالى لا إبراهيم اني جعلك للناس اماما ولم يكن ذلك أن جعله ذات سيف يقتل به جميع الناس
بل جعله بحيث يجب على الناس اتباعه سواء طاعوه أم عصوه فهو لاء الامامة في الدين
أسوة أمثالهم فأهل السنة مقرون بامامة هؤلاء فمما ات الشريعة على الائتلاف بهم فيه كان هذا
الحكم ثابت لأمثالهم مثل أبي بكر وعمر وعثمان وابن مسعود وأبي بن كعب ومعاذ وأبي الدرداء
وأما لهم من السابقين الاولين ومثل سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وعبد الله بن عبد الله
وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وأبي بكر بن عبد الرحمن وقارجه بن زيد وهو لاء فقهاء المدينة
ومثل علقمة والأسود بن زيد وأسماء ومحمد بن سيرين والحسن البصري ومثل سالم
ابن عبد الله بن عمر ومثل هشام بن عروة وعبد الرحمن بن القاسم والزهرى ويحيى بن سعيد
الأنصاري وأبي الزناد ومثل مالك والأوزاعي والشافعية والشافعية وأحمد وأحمد
ابن ابراهيم وغيرهم لكن المنقول الثابت عن بعض هؤلاء من الحديث والفتاوى يكون أكثر من
المنقول الثابت عن الآخر فتكون شهرته لكثرة علمه وألقوه بحجة أو نحو ذلك والأفلا يقول أهل
السنة ان يحيى بن سعيد وهشام بن عروة وأبا الزناد أولى بالاتباع من جعفر بن محمد ولا يقولون ان
الزهرى ويحيى بن أبي كثير وجاد بن أبي سلمة وسليمان بن يسار ومنصور بن العترة أولى بالاتباع من
أبيه أبي جعفر الباقر ولا يقولون ان القاسم بن محمد وعروة بن الزبير وسليمان بن عبد الله أولى بالاتباع
من علي بن الحسين بل كل واحد من هؤلاء ثقة فيما ينقله مصدق في ذلك وما بينهما من دلالة
الكتاب والسنة على أمر من الامور هو من العلم الذي يستفاد منه فهو مصدق في الرواية والاسناد
واذا أفق بقتيا وعارضه غيره مما تنازعوا فيه الى الله ورسوله كما أمر بذلك وهذا حكم الله ورسوله
بين هؤلاء جميعهم وكذا كان المسلمون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعهد خلفائه
الراشدين رضي الله تعالى عنهم (الوجه السادس أن يقال) قوله لم يتخذوا ما اتخذوا غيرهم
من الأئمة المستغنيين بالملك والمعاصي كلام باطل وذلك أنه ان أراد أن أهل السنة يقولون أنه يؤتم
بهمؤلاء المولود فيما يفعلونه من معصية الله فهذا كذب عليهم فان علماء أهل السنة المعروفين
بأهل عند أهل السنة متفقون على أنه لا يقتدى بأحد في معصية الله ولا يتخذ اماما في ذلك وان
أراد أن أهل السنة يستعنون بهمؤلاء المولود فيما يحتاج اليه في طاعة الله وعبادته ونههم على
ما يفعلونه من طاعة الله فيقال له ان كان اتخذهم أئمة بهذا الاعتبار محذور قالوا فاضف أدخل
منهم في ذلك فانهم دعا يستعنيون بالكفار والفجار على مطالبهم وعبادون الكفار والعباد على
كثيرين ما بهم وهذا أمر مشهور في كل زمان ومكان ولولم يكن الا صاحب هذا الكتاب
منهاج السند ما وخواصه فانهم يتخذون المثل والكفار والفاسق والجهال أئمة بهذا الاعتبار
(الوجه السابع أن يقال) الأئمة الذين هم مثل هؤلاء الذين ذكرهم في كتابه وادعى عصمتهم
ليس لهم سلطان تحصل به مقاصد الامامة ولا يكتفي الائتلاف بهم في طاعة الله ولا في تحصيل
ما لا بد منه مما يعين على طاعة الله فاذا لم يكن لهم ملك ولا سلطان لم يمكن أن تصلي خلفهم جمعة
ولا جماعة ولا يكونون أئمة في الجهاد ولا في الحرب ولا تقام بهم الحدود ولا تنفصل بهم الخصومات

على الجواب الثاني فاذا قال لم يزل يخلق ويفعل بل أقول انه لم يزل يخلق ويفعل فنقده بوجهين
أحدهما ان الفعل لا يستلزم وجود مخلوق بل يكون الفعل قائما بنفسه بعد فعل قائم بنفسه وهم جرم غير وجود مخلوق منفصل عنه

ولا

الثاني انه لو تسلسلت المفعولات كتسلسل الافعال فحان مفعول ولا فعل الا وهو حادث كائن بعد ان لم يكن فليس مع الله في الازل شيء من المفعولات ولا الافعال اذ كان كل منهما حادثا بعد ان لم يكن (١٣٧) والحادث بعد ان لم يكن لا يكون مقارنا للقديم

الذي لم يزل واذا قيل ان نوع الافعال أو المفعولات لم يزل فنوع الحوادث لا يوجد مجتمعاً لا يوجد الامتصاص اذ قيل لم يزل الفاعل يفعل والفاعل يخلق والفعل لا يكون الامعينا والخلق والخلق لا يكون الامعينا فقد يفهم أن الخلق السموات والانسان لم يزل يخلق السموات والانسان والفاعل لذلك لم يزل بفعله وليس كذلك بل لم يزل الخالق لذلك سيقطعه ولم يزل الفاعل لذلك سيقطعه فحان مخلوق من المفعولات ولا فعل من المفعولات الا والرب تعالى موصوف بأنه لم يزل سيفعله ليس موصوفاً بأنه لم يزل فاعل له خالق له بمعنى أنه موجود معه في الازل وان قدر أنه كان قبل هذا الفعل فاعل الفعل آخر وقبل هذا المخلوق خالق المخلوق آخر فهو لم يزل بالنسبة الى كل فعل ومخلوق سيفعله ولا يقطع له يقال لم يزل فاعله خالق فاعله مقارنه واذا أردنا ان لم يزل فاعلا لنوع كان هذا كقوله لم يزل سيفعله ما يفعله لكن هذه العبارة تفهم من الباطل ما لا تفهم تلك العبارة وهذا الوضع للناس فيه أقوال فان جمهور أهل السنة يقولون لم يزل الله خالقاً فاعلاً كما قال الامام أحمد لم يزل عالمهم كلهم غفورا بل يقولون لم يزل يفعل اما بناء على أن الفعل قديم وان كان المفعول محدثاً أو بناء على قيام الافعال المتعاقبة بالفعل ومذهب بشر واخوانه

ولا يستوفى الرجل بهم حقوقه التي عند الناس والتي في بيت المال ولا يؤمن بهم السبيل فان هذه الامور كلها يحتاج الى قادر يقوم بها ولا يكون قادراً الا من له أعوان على ذلك وهو لا يكون قادراً على ذلك بل القادر على ذلك كان غيرهم فمن طلب هذه الامور من امام عاجز كان جاهلاً ظالماً ومن استعان عليها من هو قادر عليها كان مهتد بامسند هذا فيحصل مصلحة دينه ودينه والاول تقوية مصلحته ودينه (الوجه الثامن) أن يقال دعوى كون جميع الخلقه كانوا مستغنيين عما كرم من الخور والفقير كذب عليهم والحكايك المتفولة في ذلك فيها ما هو كذب وقد علم أن فهم العدل والزاهد كعمر بن عبد العزيز والمهتدي بالله أو كثرة لم يكن منظر لهذه المنكرات من خلفاء بني أمية وبني العباس وان كل أحد منهم قد يتبلى بعض الذنوب وقد يكون تاب منها وقد يكون له حسنات كثيرة نحو تلك السيئات وقد يتبلى عصائب تكفرها عنه ففي الجملة الملوثة حسناتهم كثيرة وسياستهم الواو احسن هؤلاء وان كان له ذنوب ومعاص لا تكون لأحد المؤمنين ففهم من الحسنات ما ليس لأحد المسلمين من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر و إقامة الحدود وجهاد العدو وايصال كثير من الحقوق الى مستحقها ومنع كثير من الظلم وإقامة كثير من العدل ونحن لا نقول انهم كانوا المسلمين من ذلك لكن نقول وجود الظلم والمعاصي من بعض المسلمين ولا الامور وعامتهم لا يمنع أن يشارك فيما يعله من طاعة الله وأهل السنة لا يأمرون وعواقبه ولا الامور الا في طاعة الله لا في مصلحته ولا ضرر على من وافق في طاعة الله اذا انفر ذلك عنه معصية لم يشرك فيها كائن الرجل اذا جمع الناس فوقهم معهم وطاف لم يضره كون بعض الجاهل به مظلوم وذنوب ينفر بهم وكذلك اذا شهد مع الناس الجمعة والجماعة وبجائس العلم وغرامهم لم يضره كون بعض المشاركين في خطيئته ذنوب يخص بها فولاة الامور عزلة غيرهم يشاركون فيما يفعله من طاعة الله ولا يشاركون فيما يفعله من معصية الله وهذه كانت سره أهل البيت مع غيرهم فمن اتهمهم في ذلك فهو المعتدي بهم دون من تراءى من السابقين الاولين وجمهور أهل العلم والدين وظاهر على عداوتهم الكفار والمنافقين كما يفعله من يفعله من الرافضة الضالين (الوجه التاسع أن يقال) امام قادر ينظمه أمر الناس في أكثر مصالحهم بحيث يؤمن به السبيل ويقام به ما يقام من الحدود ويدفع به ما يدفع من الظلم ويحصل به ما يحصل من جهاد العدو ويستوفى به ما يستوفى من الحقوق خير من امام معدوم لاحقيقته والرافضة يدعون الى امام معصوم وليس عنده في الباطن الا امام معدوم وفي الظاهر امام كفور أو ظالم فائمة أهل السنة ولزوم فرض ما فرض فهم من الظلم والذنوب خير من الامعة الظاهرين الذين تعبدتهم الرافضة وخير من امام معدوم لاحقيقته واما الامعة السابقون الذين كانوا موجودين فأولئك بأيامهم أهل السنة كما أعوان بأشغالهم وفهم وأمثالهم أعموم انهم هم هؤلاء وأمثالهم من سائر المسلمين كان خيرا عن انهم هم وحدهم فان العلم والادب ودرية كلها كثر فيه العلماء وانفقوا عليه كان أقوى وأولى بالاتباع فليس عند الشيعة خير الاو أهل السنة يشركوهم فيه والخير الذي اخص به أهل السنة لا يشركهم فيه الشيعة (الوجه العاشر) أن يقال ما ذكره هذا الامامي يمكن لكل واحد من أهل السنة أن يعارضه بما هو أقوى منه فانه يقول عن مثل سعيد بن المسيب وعلمة الاسود والحسن البصري وعطاء بن أبي رباح ومحمد بن سيرين

(١٨ - منهاج نافي) الجهمية أن المخلوقات كلها كانت بدون فعل والخلق وكلام الله من جملة ما قد أنزله عليه العزيز على أصله فقال له اذا قلت كان الله وما يفيض وما يخلق شيئا وهو لم يزل قادراً ثم خلق المخلوقات فانت تقول لم يزل قادراً ولا تقول لم يزل

يفعل المخلوقات فلا بد أن يكون هناك فعل حصل بالقدره وليس هو القدره التي لم تزل ولا هو المخلوق المنفصل اذ لو كان كذلك لكان المخلوق قد وجد من غير خلق والمفعول قد وجد من غير فعل وهذا أعظم تناقض في العقل من كونه وجد بغير

(١٣٨)

ومطرف بن الشخير ومكحول والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وسالم بن عبيد الله وما شاء الله من التابعين وتابعهم هؤلاء أئمة فباعتك الانتماء فيه بهم من الدين وعلى بن الحسن وابنه جعفر بن محمد وغيرهم هم أيضا أئمة أهل السنة والجماعة بهذا الاعتبار فلم تأتم الشيعة بأمام ذي علم وزهد الاو اهل السنة يأمنون به وبجماعة آخرين يشاركونهم في العلم والزهد بل هم أعلم منه وأزهد وما اتخذ أهل السنة اماما من أهل المعاصي الا وقد اتخذت الشيعة اماما من أهل المعاصي شرارهم فاهل السنة الأولى بالانتماء بأئمة الظلم في غيرهم ظالمون فيه فهم خير من الشيعة في الطرفين (الوجه الحادي عشر) قوله قالت الامامية فانه يحكم بيننا وبين هؤلاء وهو خير الحاكمين (فيقال للامامية) ان الله حكم بينهم في الدنيا بما أظهره من الدلائل والنبات وما يظهره أهل الحق عليكم فهم ظاهرون عليكم بالبحجة والبيان وباليد واللسان كما أظهر دينه على سائر الاديان قال تعالى هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره الكافرون ومن كان من دينه قول أهل السنة الذي خالفوه فهم فيه فانه ظاهر عليكم بالبحجة واللسان كظهر دين محمد صلى الله تعالى عليه وسلم على سائر الاديان ولم يظهر دين محمد صلى الله تعالى عليه وسلم قط على غيرهم من الاديان الا باهل السنة كما ظهر في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم ظهورا لم يحصل لشي من الاديان وعلى رضي الله عنه مع أنه من الخلفاء الراشدين ومن سادات السابقين الاولين لم يظهر في خلافته دين الاسلام بل وقعت الفتنة بين أهله وطمع فيهم عدوهم من الكفار والنصارى والجوس والشام والمشرق وأما بعد على فلم يعرف أهل علم ودين ولا أهل بدو سيف نصر الله بهم الاسلام الاهل السنة وأما الرافضة فاما ان يعاونوا أعداء الاسلام واما ان يغسل عن نصر الطائفتين ولاريب ان الله تعالى يحكم يوم القيمة بين السابقين الاولين من المهاجرين والانصار وبين من عادهم من الاولين والاخرين كما يحكم بين المسلمين والكفار (الوجه الثاني عشر) أن يقال هذا التظلم هو ان قلتم نحن ظلم عليا كذب بكر وعمر على زعمكم فيقال لكم انكم انتم في ذلك على وقد مات كرامات أبو بكر وعمر وهذا امر لا يتعلق بنا ولا بكم الا بطريق بيان الحق وموالاة أهله ونحن نبين بالبحجة الباهرة أن أبا بكر وعمر أولى بالعدل من كل أحد سواهما من هذه الامة وأبعد عن الظلم من كل من سواهما وأن عليا لم يكن يعتقد أنه امام الامة دونهما كما نذكره في موضع اخر ان شاء الله تعالى وان قلتم تنظم من الموالاة الذين منعوا هؤلاء حقوقهم من الامامة فهذا فرع على دون هؤلاء الاثنى عشر كانوا يطالبون الامامة او كانوا يعتقدون أنهم أئمة الامة المعصومون وهذا كذب على القوم وسواء كان صدقا أو كذبا فانه يحكم بين الطائفتين ان كانوا مختصين قل اللهم فاطر السموات والارض عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون وان كان التظلم من بعض الموالاة الذين بينهم وبين هؤلاء امتزاج في ولاية او مال فلا ريب أن الله يحكم بين الجميع كما يحكم بين سائر المختصين فان نفس الشيعة بينهم من المختصات انتم ما بين سائر طوائف أهل السنة وبينو هاشم قد جرى بينهم نوع من الحروب وجرى بين بني حسن وبني حسين من الحروب ما يجري بين أمثالهم في هذه الازمان والحروب في الازمان المتأخرة بين بعض بني هاشم وبين غيرهم من

قدرة فانه اذا عرّض على العقل مخلوق لمفعول حدث بعد ان لم يكن بلا فصل ولا خلق كان انكار العقل لذلك أعظم من انكار الحدوث منه من غير قدرة للفاعل وانكاره الحدوث منه من غير فاعل أعظم امتناعا في العقل من هذا وهذا فاذا قيل فعلة الفاعل بلا قدرة أنكروه العقل واذا قيل فعلة بالقدره التي لم تزل بدون فعل كان انكاره أعظم واذا قيل حدث بلا فاعل كان أعظم وأعظم فان الفاعل بلا فعل كالعلم بلا علم والحي بلا حياة وذلك نفي لمزمدلول اللفظ الذي على بالتضمن واماني القدرة فهو نفي لما دل عليه بالزعم العقلي واذا قال القائل بل يجوز ان يكون المفعول المخلوق حدث بلا فصل ولا خلق غيره لانه لو كان بفعل الرّم ان يكون للفعل فصل والزم التسلسل وان يكون محلا لحوادث قيل فعلى هذا يجوز ان يكون المفعول المخلوق حدث بلا قدرة من الفاعل لان ثبوت القدرة يستلزم ثبوت الصفات وقيام الاعراض به فلذا قال الفعل بدون القدرة ممنوع وليس في العقل ما يحيل لوازم القدرة بل علمنا بامتناع قيام الصفات به وان سماها المسمى أعراضا قبل له والمخلوق المفعول بلا فعل ولا خلق أعظم امتناعا في العقل وليس في العقل ما يحيل لوازم الفعل الذي كان بالقدره بل علمنا بامتناع ذلك أعظم من علمنا بامتناع قيام الافعال به وان سماها المعنى حوادث بين ذلك أن افتقار المخلوق الى خلق والمفعول المنفصل الى فعل يعلم بالزعم العقلي والطوائف

وبالقول السجى فان فاعل ونطاق مثل متكلم وقائل ومريد ومجرب وغير ذلك من الاسماء التي تستلزم قيام معان بالسميات فلما ظهرت

عبد العزيز بن علي المرسى في أنه لا بد من فعل الرب تعالى بقدرته كما قال له يلزمك أن تقول أنه خلق بالفعل الذي كان غن القدره وليس
الفعل هو القدرة لان القدرة صفة لله ولا يقال لصفة الله هي الله ولا يقال (١٣٩) انها غير الله ولم يقل عبد العزيز انها ليست

هي الله ولا غيره بل قال لا يقال انها

هي الله ولا يقال انها غير وقول

عبد العزيز هذا وقول ائمة السنة

كلاما واحدا وغيره وقول ابن

كثير وغيره من الاعيان ولكن

طائفة من اصحابنا جمع طائفة

من متكلمة الصفة فانه اصحاب

الاشعرى يقولون لاهي الله ولا غيره

وتلك العبارة هي الصواب كما يفسر

في غير هذا الموضع فان لفظ القريبه

اجال فلا يصح اطلاقه لا تشا ولا

انباتا على الصفة ولكن يصح في

اطلاقه نفيا وانباتا كما قال السلف

مثل ذلك في لفظ الجبر ونحوه من

الافاظ المحملة انه لا يطلق لانها

ولا انباتها واذا قيل لا يطلق لاهذا

ولا هذا يلزم اثبات قسم ثالث

لا هو الموصوف ولا غير الموصوف

بل يلزم اثبات ما لا يطلق عليه لفظ

الغير لما ينفي عنه المقابلة

ومقصود عبد العزيز ان

القدرة صفة لله ليست هي الفعل

الذي كان بالقدرة فانه يقول لم يزل

انه قادرا ولا يقول لم يزل فاعلا

فعارضه المرسى بان هذا يلزمك

ايضا فليقل ان تقول لم يزل يفعل

ويحق واذا قلت ذلك فقد ثبت ان

الخلق لم يزل مع الله فقال له عبد

العزيز ليس لك ان تصكح على

وتزني ما لا يلزمني ونحكي عنى ما لم

اقل وذلك لان عبد العزيز لم يقل

في هذا لا يحكي عنى ولكن قاله

الطوائف اكثر من الحروب التي كانت في اول الزمان بين بعض بني امية وبعض بني هاشم
لا لشرف نسب اولئك ان نسب بني هاشم اشرف ولكن لان خير القرون هو القرن الذي بعث
فيه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الذين يابونهم ثم الذين فاقهم في تلك القرون اكثر والشر
فما بعدها كثروا كان التظلم من اهل العلم والدين الذين لم يظلموا اعدا ولم يعاوضوا ظالما ولكن
يذكرون ما يجب من القول علما وعلماء الدلائل الكاشفة للحق فلا يشك من له أدنى عقل أنه
من شبه مثل مالك والاوزاعي والثوري وأبي حنيفة والاثابن سعد والشافعي وأحمد وامحق
وأمثالهم بمثل هشام بن الحكم وهشام بن سالم وأمثالهم من شيوخ الرافضة انه لمن أظلم الظالمين
وكذلك من شبه القدرين النفعي والكركبي وأمثالهما بمثل أبي علي وأبي هاشم والقاضي عبد
الجبار وأبي الحسين البصري انه لمن أظلم الظالمين وهو لا مشيوخ المعتزلة دع محمد بن هيثم
وأمثاله والقاضي أبابكر بن الطيب وأمثاله من متكلمة أهل الانبات دع أهل الفقه والحديث
والتصوف كابي حامد الاسفراييني وأبي زيد المروزي وأبي عبد الله بن بطة وأبي بكر عبد العزيز
وأبي بكر الرازي وأبي الحسن الفروزي وأبي محمد بن أبي زيد وأبي بكر الأبهري وأبي الحسن
الدارقطني وأبي عبد الله بن منده وأبي الحسين بن سيمون وأبي طالب المكي وأبي عبد الرحمن
السبكي وأمثال هؤلاء فامان طائفة من طوائف أهل السنة على تنوعهم اذا اعتبرتهم الا
وتحققها أعلم وأعدل وأبعد عن الجهل والظلم من طائفة الروافض فلا يوجد في أحدهم
معاونة ظالم الا وهو في الرافضة أكثر ولا يوجد في الشيعة عدل عن ظلم ظالم الا وهو في هؤلاء أكثر
وهذا أمر يشهد به العيان والسماع لمن له اعتبار ونظر ولا يوجد في جميع الطوائف أكثر
منهم ولا أظلم منهم ولا أجهل منهم وشيوخهم يقولون بانهم يقولون بأهل السنة أنهم فيكم فتوة
لو قدرنا عليكم ما علمناكم ما علمناكم عند القدرة علينا (الوجه الثالث عشر) أن يقال
هذا الشعر الذي استشهد به هو قول جاهل فان أهل السنة متفقون على قبول ما روى
جدهم عن جبريل عن الباري بل هم يقولون مجرد قول الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ويؤمنون
به ولا يسألونه من أين علمت هذا العلمهم بأنه معصوم لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى وانما
سموا أهل السنة لاتباعهم ينتصه صلى الله تعالى عليه وسلم لكن الشأن في معرفة ما رواه جدهم
فهم يطلبون عند ذلك من الثقات الانبات فان كان عند العلويين علم شئ من ذلك استفادوا منهم
وان كان عند غيرهم علم شئ من ذلك استفادوا منه وأما مجرد كون جدهم روى عن جبريل عن
الباري اذ لم يكونوا عالمين به فليست لهم والناس لم يأخذوا قول مالك والشافعي وأحمد وغيرهم
الا لكونهم يستندون أقوالهم الى ما جاء به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فان هؤلاء من أعلم
الناس بما جاء به وأجمعهم لذلك واستدراجهم اذ في معرفة ذلك واتباعه والا فأي غرض للناس في
تقطيع هؤلاء وعامة الاحاديث التي رويها هؤلاء ورواها أمثالهم وكذلك عامة ما يجيبونه من
المسائل كقول أمثالهم ولا يجعل أهل السنة قول واحد من هؤلاء معصوما يجب اتباعه بل اذا
تنازعوا في شئ رده الى الله والرسول واعتبر ذلك عائنا شاهد في زمانهم من أهل العلم بالقرآن
والحديث والفقه فانك تجد كثيرا من بني هاشم لا يحفظ القرآن ولا يعرف من حديث النبي صلى
الله تعالى عليه وسلم الاما شاء الله ولا يعرف معنى ذلك فاذا قال هذا روى جدهم عن جبريل عن

مع الله وهذا الذي قاله المرسى انما يلزم عبد العزيز ان يثبت كل قسم مما يمكن أن يقال في هذا المقام وهو لم يفعل ذلك ولا يسبله اليه
بجلا من ماله ما لم يره اياه عبد العزيز فانه لا يلزم له ان يحمله ان كان قوله ان الخلق كان كاهوا كلام الله عندهم من جهة ما حدثت بعد ان لم تكن من غير

فعل فعله الله بل بقدرته التي لم يزل مع أن عبد العزيز قد بين فيما بعد أن ما أقر به الريسى بكفيه في الاحتجاج في مسئلة القرآن فان الريسى أقر بأن الله خلفه بقدرته فثبت هنامعنى (١٤٠) هو صفة الله تعالى ليس مخلوق فبطل أصل قوله الذي

ثبى به الصفات وقال ان القرآن مخلوق لكن عبد العزيز بينه ما يلزم وما أقر به وأن الخلق يحصل بهذا وهذا وأما الريسى فعارضه بأن قال يلزم ما لم يمتنى (وذلك منى على مقدمات) لم يذكر منها واحدة (أحدها) أن يقول اذا كان أحدث الاشياء بصفه الكائن عن القدرة حصل المقصود من غير اثبات قديم مع الله تعالى ولهذا قاله عبد العزيز بأنما قلت الفعل صفة لله والله يقدر عليه ولا عنه منه مانع وفي نسخة أخرى زى يادعى ذلك أنما قلت لم يزل الفاعل سمي فعل ولم يزل الخالق سمي لان الفعل صفة لله وهذه الزيادة لم تقدم في كلام عبد العزيز فلما أن تكون ملحقة من بعض الناس في بعض النسخ أو يكون معنى الكلام أنما قولى هذا وأنا قلت انى انما اعتقدت والتزمت هذا أو يكون المعنى انما أقول وأعتقد هذا ولا شبهة أن هذه الزيادة ليست من كلام عبد العزيز فقامها لا تناسب ما ذكره من مناقضته المستقيمة ولم تقدم من عبد العزيز ذكر هذا الكلام ولا ما يدل عليه بخلاف قوله انما الفعل صفة لله والله يقدر عليه ولا عنه منه مانع فان هذا كلام حسن صحيح وهو لم يكن قد قاله ولهذا لم يقل انى قلت ذلك ولكن قال هذا هو الذي يجب أن يقال وهو الذي يلزم أن

أقوله لا يثبت أن الخلق لا يكون الا بفعل عن قدرته الله والفعل قائم بالله ليس هو مخلوقا منه صلا وهذا امراده بقوله هو لا انه صفة لا يرد بذلك أن الفعل المعين لازم لذات الله تعالى لانه قد قال والله يقدر عليه ولا عنه مانع منه فحصل بذلك مقصود عبد العزيز

البارى قبل نعم وهو لا يعلم منكم عمارى جديكم عن جبريل وأنتم ترجعون في ذلك اليهم وإذا كان كل من الأولين والآخرين من بنى هاشم قد علم بعض ما جاء به الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم من غيره بل من غير بنى هاشم كان هذا من أمارته أنه لا يعلم عندهم بذلك الا كعلم أمثالهم فمن بآتم الناس وعن يأخذون بأخذون عن يعرف ما جاء به جدهم وعن لا يعرف ذلك والعلماء هم ورثة الانبياء فان الانبياء لم يورثوا دهرها ولا دينارا وانما ورثوا العلم في أخذه أخذ بحظ وافر وان قال مرادى هؤلاء الأئمة الاثنا عشر قيل له ما راد على بن الحسين وأبو جعفر وأمثالهم من حديث جدهم فقبول منهم كإرويه أمثالهم ولولا أن الناس وجدوا عند مالك والشافعي وأحمد أكثر مما وجدوا عند موسى بن جعفر وعلى بن موسى ومحمد بن علي لماعد لواعن هؤلاء الى هؤلاء والافاقى غرض لاهل العلم والدين أن يعدلوا عن موسى بن جعفر الى مالك بن أنس وكلاهما من بلد واحد في عصر واحد ولو وجدوا عند موسى بن جعفر من علم الرسول ما وجدوا عند مالك مع كمال رغبة المسلمين في معرفة علم الرسول ونفس بنى هاشم كانوا يستفدون علم الرسول من مالك بن أنس أكثر مما يستفيدونه من ابن عهم موسى بن جعفر ثم الشافعي جاء بعد مالك وقد خالفه في أشياء وردت عليه حتى وقع بينه وبين أصحاب مالك ما وقع وهو أقرب نسباً من بنى هاشم من مالك ومن أحرص الناس على ما يستفيد من علم الرسول من بنى عهم وغير بنى عهم ولو وجدوا عند أحد من بنى هاشم أعظم من العلم الذي وجد عند مالك لكان أشد الناس مسارعة الى ذلك فلما كان يعرف بأنهم يأخذون أحداً على مالك وسفيان بن عيينة وكانت كتب مشهورة بالأخذ عن هذين الاثنين وغيرهما وليس في هاشم عن موسى بن جعفر وأمثلة من بنى هاشم علم أن مطلقه من علم الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم كان عند مالك أكثر مما هو عند هؤلاء ولذلك أجدين حبل قد علم كمال محبة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولحديثه ومعرفة بأقواله وأفعاله وموالاه لمن وافقه ومعاداته لمن يخالفه ومحبة لبنى هاشم وتصفية في فضائلهم حتى صنف فضائل على والحسن والحسين كاصنف فضائل الصحابة ومع هذا فكتبه جملة عن مثل مالك والثوري والازاهي واللبث سعدو وكسب من الجراح ويحيى بن سعيد القطان وهشيم بن بشير وعبد الرحمن بن مهدي وأمثالهم دون موسى بن جعفر وعلى بن موسى ومحمد بن علي وأمثالهم فلو وجدوا مطويعه عند مثل هؤلاء لكان أشد الناس رغبة في ذلك فان زعم زاعمهم كان عندهم من العلم المخزون ما ليس عندا وائل لكن كانوا يكتبونه فأى فائدة للناس في علم مكتوم فعلم لا يقال به ككثر لا ينفع منه فكيف بآتم الناس عن لابين لهم العلم المكتوم كالامام المهدوم وكلاهما لا يتنفع به ولا يحصل به لطف ولا مصلحة وان قالوا بل كانوا يكتبون ذلك لخلاصهم دون هؤلاء الأئمة قبل أو لاهذا كذب عليهم فان جعفر بن محمد لم يحن بعلمه مثله وقد أخذ العلم عن هؤلاء الأئمة كمالك وابن عيينة وشعبة والثوري وابن جريح ويحيى بن سعيد وأمثالهم من العلماء المشاهير الاعيان ثم من ظن هؤلاء السادة أنهم يكتون العلم عن مثل هؤلاء ويحسون بقوما مجهولين ليس لهم في الامة لسان صدق فقد أساء الظن بهم فان في هؤلاء من المحبة لله ورسوله والطاعة والرغبة في حفظ دينه وتبليغه وموالاه من والآله ومعاداة من عاداه وصيانة عن الزيادة والنقصان ما لا يوجد قريب منه لاحد من شيوخ الشيعة وهذا امر معلوم بالنظر ورثا عرف

هؤلاء

أن هنالك فعلاً أحدث به المخالقات عن قدرته فأقام الحجته على أنه يقوم بالله تعالى أمر غير المخالقات عن القدرة واعترفه المرئى بالقدرة
فقد ثبت على كل تقدير أن قبل المخالوق شيئاً خارجاً عن المخالوق (١٤١) سواء كان هو القدرة وحدها أو كان مع ذلك

الفعل والقول والارادة وما كان
مستقداً قبل المخالوق فليس هو من
المخالوق فبطل قول المرئى أن
ما لا يسمى بالله فهو مخلوق فإن هذه
الامور كلها ليست هي الله وليست
مخالقة لأن هذه صفاته ولا يقال
انها هي الله ولا يقال انها غير الله
واذا قلنا الله الخالق وما سواه مخلوق
فقد دخل في مسمى اسمه صفاته
فانها داخله في مسمى اسمه والخالق
التي هي الله عليه وسلم من خلق
بغير الله فقد أسرك لم يكن الخلق
بغير الله ونحو ذلك خلقاً بغير الله
ولما حدثت الجهمية واعتقدوا
أن مسمى القرآن خارج عن مسمى
اسم الله تعالى قال من قال من
السلف الله الخالق وما سواه مخلوق
الا القرآن فانه كلام الله غير مخلوق
فاستثنوا القرآن مما سواه اما
أدخله من أدخله فيما سواه وانظروا
ما سواه هو كقوله القبر وقد قلنا ان
القرآن وسائر الصفات لا يطلق
عليه أنه هو ولا يطلق عليه أنه غيره
فلذلك لا يطلق عليه أنه مما سواه ولا
انه ليس مما سواه ولكن مع القرينة
قد يدخل في هذا تارة وفي هذا تارة
فلما كان بعض الناس قد يفهم أن
القرآن هو مما سواه قال من قال
من السلف ما سواه مخلوق والقرآن
كلام الله غير مخلوق لا يقول الا
القرآن أي القرآن هو كلامه
وكلامه وفعله وعلمه وسائر ما يقوم
بذاته لا يكون مخلوقاً وانما المخالوق
ما كان مبانياً له ولهذا قال السلف

هو لا وهو لا واعتبر هذه اما بتجدي في كل زمان من شيوخ السنة وشيوخ الرافضة كمنصف هذا
الكتاب فانه عند الامامية أفضلهم في زمانه بل يقول بعض الناس ليس في بلاد المشرق أفضل
منه في جنس العلوم مطلقاً ومع هذا فكلما يدعى أنه من أجل خلق الله تعالى بحال النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم وأقواله وأفعاله فيرى الكذب الذي يظهر أنه كذب من وجوه كثيرة
فان كان عالماً بأنه كذب فقد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال من حدث عني بهديث
وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين وان كان جاهلاً بذلك دل على أنه من أجهل الناس
بأحوال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما قيل

فان كنت لا تدري فذلك مصيبة * وان كنت تدري فالمصيبة أعظم
وأما الايات التي أئندوها فقد قيل في معارضتها

أذا ثبت أن رضى لنفسك مذمها * تنال به الرضى وتقصو من النار
فسدن بكباب الله والسنة التي * أنت عن رسول الله من نقل أخير
ودع عنك دواعي الرضى والبدع التي * يقول داعيها الى النار والعباد
وسرخف أصحاب الرسول فانهم * نجوم هدى في ضوئها يهتدى السارى
وعج عن طريق الرضى فهو مؤسس * على الكفر تأسيساً على جرف هار
هما خطتان أما هدى وسعادة * وإما شقاء مع ضلالة كفار
فأى فريقنا أحق بأمنه * وأهدى سبيلنا عند ما يحكم البارى
أمن سب أصحاب الرسول وخالف الكتاب * ولم يعبا بشايت الأخبار
أم المقتدى بالوحى سبلك منهم * المشاهدة مع حب القسرة الاظهار

(فصل قال الرافضي) وما أظن أحد من المحصلين وقف على هذه المذاهب واختار غير مذموب
الامامية باطنان أو كان في الظاهر يصير الى غير طلبا للدين بحيث وضعت لهم المدارس والربط
والاوقاف حتى تستمر لى العباس الدعوة ويشيدو العامة اعتقاد امامتهم
(فيقال) هذا كلام لا يقوله الا من هو من أجهل الناس بأحوال أهل السنة ومن أعظم
الناس كذباً وعناداً ويطلانه ظاهراً من وجوه كثيرة فانه من العلوم أن السنة كانت قبل أن يبنى
المدارس أقوى وأظهر من المدارس انما بنيت بعد ادق أنشاء المائنة الخامسة بنيت النظامية
في حدود الستين والاربع مائة ونسبت على مذهب واحد من الأئمة الاربعة والمذاهب الاربعة
طبقت المشرق والمغرب وليس لاحد منهم مدرسة والمالكية في المغرب لا يذكر عندهم ولا
العباس ثم السنة كانت قبل دولة بني العباس أظهر منها وأقوى في دولة بني العباس فان دولة بني
العباس دخل فيها كثير من الشيعة وغيرهم من أهل البدع ثم أهل السنة متفقون على أن
الخلافة لا تختص ببني العباس وأنه لو تولاها بعض العلويين أو الامويين أو غيرهم من بطون
قرش جاز ثم من المعلوم أن علماء السنة كالأجد وغيرهم من أئمة الناس بعد النبي عن مداهنة
المولود أو مقاربتهم ثم أهل السنة انما يعظمون الخلفاء الراشدين وليس فهم أحد من بني العباس
ثم من المعلوم لكل عاقل أنه ليس في علماء المسلمين المشهورين أحد رافضي بل كلهم متفقون على
تجهيل الرافضة وتضليلهم وتكفيرهم كما انها سدة بذلك وهذه كتب الطوائف كلها تشهد بذلك مع

الأئمة كاجد وغيره القرآن كلام الله ليس بآمنه وقالوا كلام الله من الله وقال آجدين حنبلي رجل سأله فقال له أنت متخالف فقال بلى
فقال أليس كلامك مثل قال بلى قال والله ليس بمخلوق وكلامه منه ومراده أن المخالوق إذا كان كلامه مصفة له هو داخل في مسمى اسمه وهو

فأتمه بالخالي أولى أن يكون كلامه صفة داخل في معنى اسمه وهو قائمه لان الكلام صفة كمال وعدمه صفة نقص فالشك في كمال من لا يتكلم والخالق أحق بكل كمال من غيره والسلف (١٤٣) كثيرا ما يقولون الصفة من الموصوف والصفة بالموصوف

أولاً أحد يلجئهم إلى ذكر الرافضة وذكركم جهلهم وضلالهم وهم دائماً يذكرون من جهل الرافضة وضلالهم ما يعلم معه بالاضطرار أنهم يعتقدون أن الرافضة من أجوبل الناس وأضلهم وأبعدوا عن الأمتة عن الهدى ومذهب هؤلاء الإمامية قد جمع عظام البدع المنكرة فقامت بهم حجة قدرية رافضة وكلام السلف والعلماء في ذم صنف من هذه الأصفاء لا يحصى إلا الله والكتب مشحونة بذلك كتب الحديث والآثار والفقه والتفسير والاصول والفروع وغير ذلك هؤلاء الثلاثة شر من غيرهم من أهل البدع والرجعة والحرورية والله يعلم أني مع كثرة بحثي وتطلي إلى معرفة أقوال الناس ومذاهبهم ما علت رجلي في الأمتة لسان صدق منهم ما ذهب الإمامة فضلا عن أن يقال يعتقد في الباطن وقد أنهم ذهب إلى يدية الحسن بن صالح بن حي وكان نقميا زاهدا وقيل إن ذلك كذب عليه ولم يقل أحد أنه طعن في أبي بكر وعمر فضلا عن أن يشلق إمامتهم وأنهم طائفة من الشيعة العلوية الأولى بتفضيل عثمان على علي ولم يتهم أحد من الشيعة الأولى الذين يحجون عليا ويضلون عليه بأبي بكر وعمر لكن كان فيهم طائفة ربحونه على عثمان وكان الناس في الفتنة صاروا شيعتين شيعة عثمانية وشيعة علي وعلو ليس كل من قاتل مع علي كان يفضل علي عثمان بل كان كثير منهم يفضل عثمان عليه كما هو قول سائر أهل السنة

فصل قال الرافضي وكثيرا ما رأينا من يتسدين في الباطن بدين الإمامية وينتفعون عنها عن اظهار حب الدنيا وطلب الرئاسة وقد رأيت بعض أئمة الحنابلة يقول أني على مذهب الإمامة فقلت لم تدرس على مذهب الحنابلة فقال ليس في مذهبي كمال الغلات والمشاهرات وكان أكبر مدرسي الشافعية في زماننا حديث توفي أوصي أن يتولى أمره في غسله وتجهيزه بعض الإمامية وأن يدفن في مشهد مولانا الكاظم وأشهد عليه أنه كان على مذهب الإمامية (والجواب) إن قوله وكثيرا ما رأينا هذا كذب بل قد يوجد في بعض المنتسبين إلى مذهب الأئمة الأربعة من هو في الباطن رافضي كما يوجد في المظهرين للإسلام من هو في الباطن متنافق فان الرافضة لما كانوا من جنس المنافقين يخفون أمرهم احتاجوا أن ينظروا غير ذلك كما احتاج المنافقون أن يتظاهروا بغير الكفر ولا يوجد هذا إلا من هو جاهل بأحوال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأمر المسلمين كيف كانت في أول الإسلام وأما من عرف الإسلام كيف كان وهو مقر بان محمد رسول الله باطنا وظاهرا فإنه لا يمكن أن يكون في الباطن رافضيا ولا يتصور أن يكون في الباطن رافضيا إلا أن يدعي منافقا أو جاهلا بالإسلام كيف كان مفرط في الجهل والحكمة التي ذكرها عن بعض الأئمة المدرسين ذكرني بعض البغداديين أنها كذب مفتري فان كان صادقا فيما نقله عن بعض المدرسين من هؤلاء وهؤلاء فلا يشكر أن يكون في المنتسبين إلى الأئمة الأربعة من هو زنديق لمجد ما روى فضلا عن أن يكون رافضيا ومن استدل بزندقه بعض الناس في الباطن على أن علماء المسلمين كالمهم زنادقة كان من أجبل الناس وكذلك من استدل برفض بعض الناس في الباطن ولو كشفنا عن اسم هذا المدرس وهذا المدرس لينما جهلهم ما بين حقيقة حاله وهل في مجرد كون الرجل تولى التدريس في مثل دولة التتلة الكفار أو الحديث العهد بالإسلام ما يدل على فضيلة المدرس وديانته حتى يجعل له قول مع أهل العلم فان

فيقولون علم الله من الله وكلام الله من الله ونحو ذلك لأن ذلك داخل في معنى اسمه فليس خارجا عن سماء بل هو داخل في سماء وهو من سماء فبعد العز يقرر بحجة بأن الفعل صفة لله عن قدرته لا يتعمنه مانع وهذا كاف وما ألزمه لا بشر لا يلزمه إلا بعد ما لم يقرر بشيء من أسوأ تقديرين تلك التقديرات قال به القائل كان غيرا من قول المرسي (التقدير الأول) قول من يقول إن الفعل حادث قائم بذات الله بقدرته كما يقول ذلك من يقوله من الكرامة وهذا خيبر قول المرسي وأتباعه من الجهمية فان ما يلزم أصحاب هذا القول من تسلسل الحوادث يلزمهم مثله والذي يلزمهم من نفي الخلق والفعل لا يلزم أصحاب هذا القول وأما قولهم أنه محال الحوادث فثل قولهم أنه محال للأعراض (التقدير الثاني) قول من يقول إن الفعل قديم أزلي كما يقول ذلك من يقوله من الكلاسة ومن الفقهاء الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية والصوفية وهذا أيضا على التقدير يكون من جنس قول الصفاتية وهؤلاء لا يقولون بتمام الحوادث ولا تسلسلها وإذا ألزمهم المرسي وأخسوانه أن يقال فإذا كان الفعل لم يزل والارادة لم تزل لم أن يكون المفعول المراد لم يزل وقيل لهم قد وث الحوادث لا بد من

سبب قالوا هذا السؤال مشترك بيننا وبينكم لكن عبد العزيز لم يحب بهذا الجواب فإنه لو أجابه لانقضت كثيرا بحجة التي احتج بها على المرسي فإنه احتج بأنه لم يزل قادرا فلو قال الفعل قديم قال المرسي أنه لم يزل فاعل عندك وأيضا عبد العزيز ذكر

أه يقدر على الفعل لانعه منه مانع وذ كر غير ذلك (التقدير الثالث) ان الفعل الذي كان قبله فعل آخر كان عن قدرته أيضا وهل جرا ولم يكن شيء من المفعولات والمخلوقات موجودا معه (١٤٣) في الازل فان الفعل ينقسم الى متعد ولازم فاذا قدر دوام

الافعال اللازمة لم يحسب دوام الافعال المتعدي وعلى هذا التقدير فاذا قال كان الله ولما خلق شيئا ولم يفعل شيئا لم يلزم أن لا يكون هنالك فعل فانه بنفسه بدون مخلوق مقول ولا يجب أن يكون المخلوق لم يزل مع الله تعالى وهذا التقدير ان لم ينفه المر بسى بالجهة يمكن ما ألزمه لعبد العزير لانه اذا قال السلف والائمة ان الله لم يزل متكلمنا اذا ساق فقد انبتوا انه لم يتجدد كونه متكلم بل نفس تكلمه عيشته قديم وان كان يتكلم شيئا بعد شيء فتعاقب الكلام لا يقتضي حدوث نوعه الا اذا ذهب تنهاى المقدورات المرادات وهو المسمى بتنهاى الحوادث والذى علمه السلف وجهه وهور الخلق ان المقدورات المرادات لا تنهاى وهم بهذا انه من كونه كان عاجزا عن الكلام كالانوس الذى لا يمكنه الكلام وعن انه كان ناقصا فكان كلاما وأشتوا مع ذلك انه قادر على الكلام باختنايه ووجهه عبد العزير رضى الله عنه ان الله في هذا التقدير ولا يكون مع الله في الازل لمخلوق (التقدير الرابع) انه لو قيل بأن كل ماسوى الله لمخلوق لم يزل مع الله فان لم يكن فلس مع الله في آله شيء من المخلوقات لكنه لم يزل يفعل لموجب ذلك أن يكون معه شيء من المفعولات والمخلوقات وانما موجب ذلك كون نوع المفعول لم يزل مع أن كل

كثيرا ممن يتولى التدريس بحاجه الظلمة الجهال يكون من أجهل الناس وأظلمهم ولكن الذين يدل على فضيلة العلماء ما اشتهر من علمهم عند الناس وما ظهر من آثار كلامهم وكتبهم فهل عرف أحد من فضلاء أصحاب الشافعى وأحد وأصحاب مالك كان رافضيا أم يعلم الاضطراب أن كل فاضل منهم من أشد الناس انكارا للرفض وقد اتهم طائفة من أتباع الائمة بالميل الى نوع من الاعتزال ولم يعلم أحد منهم أنهم بالرفض بعد الرضى عن طريقة أهل العلم فان المعتزلة وان كانت أقوالهم لبدع منكرة فان فيهم من العلم والدين والاستدلال بالادلة الشرعية والعقلية والرد على من هو أبعد عن الاسلام منهم من أهل الملل والملاحدة بل ومن الرد على الرفض ما أوجب أن يدخل فيهم جماعات من أهل العلم والدين والاستدلال بالادلة الشرعية وان انتمسوا الى مذهب بعض الائمة الاربعة كابي حنيفة وغيره بخلاف الرفض فانهم من أجهل الطوائف بالمقول والمفعول ومن دخل فيهم من المظهرين العلم والدين باطنا وظاهرا فلا يكون الا من أجهل الناس أو زندقا لمجدا

(فصل قال الراضى) الوجه الخامس في بيان وجوب اتباع مذهب الامامة أنهم لم يذهبوا الى التعصب في غير الحق بخلاف غيرهم فقد ذكر الغزالي والماوردي وهما امامان للشافعية أن تسطيع القبول وهو المشروع لكن لما جعلته الرفض شعارا لهم عدلنا عنه الى التسليم وذكر الرضا مختصرا وكان من أئمة الحنفية في تفسير قوله تعالى هو الذى يصلى عليكم ولا يمكنه أن يجوز بمقتضى هذه الآية أن يصلى على أحد المسلمين لكن لما اتخذت الرفض ذلك في أئمتهم منعناه وقال مصنف الهداية من الحنفية ان المشروع التخصى في المين ولكن لما اتخذته الرفض جعلناه في الساروا أمثال ذلك كثيرا فانظر الى من يغير الشر بغيره ويبدل الاحكام التى وردت عن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم ويذهب الى ضد الصواب معاندة لقوم معينين فهل يجوز اتباعه والمصير الى أقواله

(والجواب) من طريقين (أحدهما) ان هذا الذى ذكره هو بالرفض المسمى (والثاني) أن أئمة السنة برأ من هذا أما الطريق الاول فيقال لانعلم طائفة أعظم تعصبا بالباطل من الرفض حتى أنهم دون سائر الطوائف عرف منهم شهادة الزور ولو افاقهم على مخالفتهم وليس في التعصب أعظم من الكذب وحتى أنهم في التعصب جعلوا البت جمع المراث ليقولوا ان فاطمة رضى الله عنها ورثت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم دون عه العباس رضى الله عنه وحتى ان فيهم من حرم لهم الجمل لان عائشة قاتلت على جمل فخالقوا كتاب الله وسنة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم واجماع الصحابة والقرابة لانه لا يناسب فان ذلك الجمل الذى ركبته عائشة رضى الله عنها مات ولو فرض أنه حتى فركوب الكفار على الجمل لا يوجب خسرهما وما زال الكفار يركبون الجمل ويعتصم المسلمون منهم ولحقها حلال لهم فأى شيء في ركوب عائشة للجهل موجب تحريم لحمه وقاية ما يقرضون أن بعض من يجهلونه كافر اركب جملهم كانوا مقتصرون فيما يرون به أم المؤمنين رضى الله عنها ومن تعصبهم أنهم لا يذكرون اسم العشرة بل يقولون تسعة وواحد واذا بناؤا أئمة وأغبرها لا يجعلونها عشرة وهم يصرون ذلك في كثير من أمورهم مع أن الكتاب العزيز قد جاء بذكر العشرة في غير موضع كافي قوله تعالى فصيام ثلاثة أيام في الحج

واحد من الاحداث لم يكن ثم كان بعد فليس من ذلك شيء مع الله في الازل وعبد العزير لم يقل انه لم يزل مع الله في الازل ولا الله مع الله في التقديرات ولا يلزم واحد منها بعينه الإنتقاد بامتناع ما سواه ولكن المقصود ان الزام الرضى بان يكون المخلوق لم يزل مع الله

لا يلزم التزامه فانه على التقديرات الثلاث لا يلزم وجود شيء من المفعولات ولا نوعها في الازل وأما على التقدير الرابع فاعلمنا بزم أنه لم يزل نوع المفعولات لشيء من المفعولات بعينه وهذا (١٤٤)

انطالق شيء من التقديرات وهو لو أراد أن يطل هذا لم يطله الا باطل التسلسل في الاطلاق كما هو طريقة من ابطال ذلك من اهل الكلام ولكن المريسي وموافقه الذين يقولون بأن الله يخلق المخلوقات بغير فعل فاعلم به ويقولون انخلق هو المخلوق يقولون ان المخلوقات كلها وجدت بعد أن لم تكن موجودة من غير أن يتجدد من الله فعل ولا قصد ولا أمر من الامور بل ولا من غيره فيقولون ان الامر ما زال على وجه واحد ثم حدثت جميع المحدثات وكانت جميع المخلوقات وليس هناك من الفاعل شيء غير وجودها بل حاله قبل وجودها ومع وجودها وبعد وجودها واحد لم يتجدد منه أمر يضاف لحدث اليه فاهب القول الاول يستزون التسلسل مع قولهم بان كل ماسوي الله يحدث كائن بعد أن لم يكن مسبوق بعدم نفسه لكن تحدث الحوادث شيئاً بعد شيء وهو محدثها بافعاله سبحانه التي يفعلها أيضاً شيئاً بعد شيء واهتاج الثاني يقولون بل حدثت من غير سبب حادث كما يرى ومن المعلوم أنه اذا عرض على العقل القولان كان بطلان هذا القول أظهر من بطلان ذلك فان ترجيح أحسده طرفي الممكن بغير مرجح وتخصيص الشيء عن أمثاله التي تحاثلهم كل وجه بلا تخصيص وحدوث الحوادث جميعها بدون سبب حادث بل مع كون الامر قبل حدوثها ومع حدوثها على حال واحدة هو اعدى العقول وأنكر في القلوب من كون المحدثات لم يزل تحدث شيئاً بعد شيء يكون

وإن كونه سبحانه لم يزل يفعل ما يشاء ويتكلم بما يشاء كأنه لا يبدل فعل ما يشاء ويتكلم بما يشاء فلو قدر أن عباد العزيز والمريسي

انتهى الى هاتين المقدمتين لم يكن لهم سوى أن يزعم عبد العزيز بن أبي الأوزمة عبد العزيز بن عمار أو أشنع منه فكيف وعبد العزيز بن يحيى
 الخبيث من ذلك بل بين أنه لا بد أن يكون قبل الخلق ماباه (١٤٥) يخلق الخلق من صفات الله وأفعاله فيسقط ما دعه

المربى ونحوه من أن الله لأصفة
 له ولا كلام ولا فصل بل خلق
 الخلق أو خلق الكلام الذي
 سمع كلامه بلا صفة ولا فصل ولا
 كلام وهذا الجوابان اللذان
 يمكن عبد العزيز أن يجيبهما
 عن الزامه التسلسل يمكن معهما
 جواب ثالث مركب منهما كما
 تقدم التنبيه على ذلك وهو أن
 يقول أن التسلسل معتباط
 هذا الالتزام وان كان يمكن أن
 التزامه كما قد ذكرنا في غير هذا
 الموضع أن المسلمين وغيرهم من
 أهل الملل القائلين بأن الله تعالى
 خلق السموات والأرض وما بينهما
 في ستة أيام يحكيهم أن يحييوا مثل
 هذا الجواب للقائلين بقدم العالم
 من الفلاسفة وغيرهم المحتمين على
 ذلك بحجبتهم العظيمة التي اعتد
 عليها أن ينشأ أو الهيم وغيرها
 حسب احتياجهم على الاعتزال ونحوهم
 من أهل الكلام فقالوا الموجب
 التسلسل العالم كان ثابتا في الازل
 لزمنه والازم ترجيح أحد طرفي
 الممكن بلا مرجح وإن لم يكن ثابتا
 في الازل احتيج في حدوث ثامه الى
 مرجح والقول فيه كالقول في الازل
 ويزم التسلسل وعظم شأن هذه
 الجفلة هؤلاء المتكلمين لأنهم
 يقولون بطلان التسلسل
 ويحدثون الحوادث من غير سبب
 حادث ويقولون بأن المرجح انتم
 لا يستأنزموه بل القادر والمريد
 يرجح أحد مقدوريه أو أحده

يكون في الباطن سببا فان أهل السنة يسمون بهذه الاسماء كل هذا من التعصب والجهل ومن
 تعصبهم وجهلهم أنهم بغضون بني أمية كلهم ليكون بعضهم كان من بغض عليا وقد كان في
 بني أمية قوم صالحون ما أو قبل الفتنة وكان بنو أمية أكثر القائلين بحال الله تعالى
 عليه وسلم فانه لما فتح مكة استعمل عليا باعتباره بن أبي العاص بن أمية واستعمل خالد بن
 سعيد بن أبي العاص بن أمية وأخوه أبان وسعد بن سعد على أعمال آخر واستعمل أبيه فانيان
 ابن حرب بن أمية على يفران وأبانه بن ديماس وهو عليا وصاهر بني الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 ببناته الثلاثة لبني أمية فزوج أكبر بناته زينب بابي العاص بن الربيع بن أمية بن عبد شمس
 وجسد صهره لما أراد على أن يتزوج ابنة أبي جهل فذكر صهره من بني أمية بن عبد شمس
 فأنتى عليه في مصاهرته وقال حدثني فصدق وعندي فوق في وزوج ابنته لعثمان بن عفان
 واحدة بعد واحدة وقال لو كنت عندنا فالتة لزوجناها عثمان وكذلك من جهلهم وتعصبهم
 بغضون أهل الشام لكونهم كان فهم أولان من بغض عليا ومعلوم أن مكة كان فيها كفار
 ومؤمنون وكذلك المدينة كان فيها مؤمنون ومتفقون والشام في هذه الاعصار لم يبق فيها
 من يظهر بغض على ولكن لفرط جهلهم بسحبون ذيل البغض وكذلك من جهلهم أنهم
 يذمون من يتبع شيئا من آثار بني أمية كالشرب من نهر يزيد وإن لم يحفره ولكن سمعه
 وكالصلاة في جامع بني أمية ومن المعلوم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يصلي الى
 الكعبة التي بناها المشركون وكان يسكن في المساكن التي بنوها وكان يشرب من ماء الأبار
 التي حفرها وأوليس من الشباب التي تسبحوها وعامل بالدراسم التي ضربوها فإذا كان ينزع
 بمساكنهم وملاسمهم والمياه التي أنيطوها والمساجد التي بنوها فكيف باهل القبلة فلو فرض أن
 يزعمون كافر أو حفر نهر لم يذكره الشرب منه باجمع المسلمين ولكن لفرط تعصبهم كرهوا
 ما يضاف الى من بغضونه ولقد حدثني ثقة أنه كان لواحد منهم كلب فدعاه آخر منهم بكبري
 فقال صاحب الكلب أنسى كلابي باسماء أهل النار فقلت على ذلك حتى جرى بينهم دم فهل
 يكون أجهل من هؤلاء والذي صلى الله تعالى عليه وسلم سعى أصحبه باسماء قد سعى بها
 قوم من أهل النار الذين ذكرهم الله في القرآن كالوحد الذي ذكره الله في القرآن في قوله ذري
 ومن خلقت وحيدا واسمه الوليد بن المغيرة وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يدعو لآن
 هذا واسمه أيضا الوليد ويسمى الآن والأب في الصلاة ويقول اللهم أنج الوليد بن الوليد كما
 ثبت ذلك في الصحيح ومن فرط جهلهم وتعصبهم أنهم يعدون الى يوم أحب الله صيامه فيرون
 فطوره كيوم عاشوراء وقد ثبت في الصحيح عن أبي موسى أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما
 دخل المدينة وأدانس من اليهود يعظمون عاشوراء وتصومونه فقال النبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم نحن أحق بصومه وأمر بصومه آخره البخاري ومن فرط جهلهم وتعصبهم أنهم يعدون
 الى ذابته عمامة فيؤذنها بغريق أو شحوا عتلة من بغضونها كما يعدون الى نكحة جراء يسمونها
 عائشة وينتقون شعرها ويعدون الى دباب لهم يسمون بعضها أبا بكر وبعضها عمرو يضربونها
 بغريق ويصرون صورة إنسان من حيس يجعلونه عمرو ويجعون بطنه ويرعون أنهم بأكون
 لحمه ويشرون دمه

(١٩ - منهاج ثاني) مراديه على الآخر بلا مرجح فصار بين أمرين أما أثبات الترجيح بلا مرجح وأما التزام التسلسل
 وكلاهما متناقض لاصولهم ولهذا أعدل من عدل في جوابها الى الالتزام بالمعارضة بالحوادث اليومية ونحن قد بينا جوابها من وجوه

(منها) أن يقال التسلسل رابده أمور منها التسلسل في المؤثرات والفاعلية والعلل وهذا باطل بصريح العقل وقول جمهور العقلاء ومنها التسلسل الذي بمعنى الدور مثل أن

(١٤٦)

(وأما الطريق الثاني في الجواب) فنقول الذي عليه أئمة الاسلام أن ما كان مشروعا لم يترك مجرد فعل أهل البدع لا الرافضة ولا غيرهم وأصول الأئمة كلها وافقون هذا منها مسألة التسطيع الذي ذكرها فان مذهب أي خيفة وأجد أن تسيم القبور أفضل كإثبات في الصحيح أن قبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان مشما وان ذلك أبعد عن مشابهة أئمة الدنيا وأبعد من القعود على القبور والشافعي يستحب التسطيع لما روى من الأمر بنسوة القبور ورأى أن التسوية هي التسطيع ثم إن بعض أصحابه قال أن هذا شعار الرافضة فذكر ذلك وخالفهم جميع الأصحاب وقالوا بل هو المستحب وان فعلته الرافضة وكذلك الجهر بالجملة هو مذهب الرافضة وبعض الناس تكلم في الشافعي بسببها وسبب الفتوى ونسبه إلى قول الرافضة والقدرية لان المعروف في العراق أن الجهر كان من شعار الرافضة وأن الفتوى في الفجر كان من شعار القدرية حتى إن سفان الثوري وغيره من الأئمة يذكرون في عقائدهم ترك الجهر بالجملة لانه كان عندهم من شعار الرافضة كأيذ كرون المسبح على الخفين لان تركه عندهم من شعار الرافضة ومع هذا فالشافعي لما رأى أن هذا هو السنة كان ذلك مذهبهم وان وافق قول الرافضة وكذلك أحرام أهل العراق من العقيق مستحب عنده وان كان ذلك مذهب الرافضة ونظائر هذا كثيرة وكذلك ما لا يضعف أمر المسبح على الخفين حتى انه في المشهور عنه لا مسبح في الحضر وان وافق ذلك قول الرافضة وكذلك مذهبهم ومذهب أجد أن الحرم لا يستظل بالمحمل وان كان ذلك قول الرافضة وكذلك قال مالك أن السجود يكره على غير جنس الارض والرافضة يعمون السجود على غير الارض وكذلك أجد أن حبيل يستحب المتعة مئة الحج وبأمرهما ويستحب هو وغيره من الأئمة أئمة الحديث أن أحرم مفرد أو فأروا أن يسبح ذلك إلى المرأة وبصير مئة عالان الاحاديث الصحيحة جاءت بذلك حتى قال سلف من (١) للامام أجدنا بأبعد الله قوبت قلوب الرافضة لما أفتت أهل خراسان بالمتعة فقال بالسلية كان بلغني عندك أنك أحق وكنت أدفع عنك والان ثبت عندك أنك أحق عندي أجد عشر حديثا صحاحا عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن تركها قولك وكذا أبو حنيفة مذهب ان الصلاة تجوز على غير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كابي بكر وعمر وعثمان وعلي وهذا هو المنصوص عن أجد في رواية غير واحد من أصحابه واستدل بمناقله عن علي رضي الله عنه أنه قال لعمر رضي الله عنه صلى الله عليك وهو اختيار أكره أصحابه كالقاضي أبي يعلى وابن عقيل وأبي محمد عبد القادر الجيلي وغيرهم ولكن نقل عن مالك والشافعي المنع من ذلك وهو اختيار بعض أصحاب أحمد لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال لا تصلي الصلاة الأعلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهذا الذي قاله ابن عباس رضي الله عنه قاله والله أعلم بالماضات الشعة تخص بالصلاة على يدون غيره ويجعلون ذلك كانه ما موربه في حقه بخصوصه دون غيره وهذا خطأ بالانفاق قاله تعالى أمر بالصلاة على نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم وقد فسر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ذلك بالصلاة عليه وعلى آله فيصلي على جميع آله تبعه وآل محمد صلى الله تعالى عليه وسلم عند الشافعي وأجد الذين حرمت عليهم الصدقة وذهب طائفة من أصحاب مالك وأجد وغيرهما إلى أنهم أمة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وقالت طائفة من الصوفية أنهم الأولياء من أمته وهم المؤمنون المتقون ورووا

باطل بضرورة العقل واتفاق العقلاء (ومنها) التسلسل في الآثار المتعاقبة وعام التأثر في الشيء المحدث مثل أن يقال لا يحدث هذا حتى يحدث قبله ولا يحدث هذا الا ويحدث بعده ولم يجر هذا فيه نزاع مشهور بين المسلمين وغيرهم من الطوائف فمن المسلمين وغيرهم من جوز في الماضي والمستقبل ومنهم من قال بامتناعه في الماضي والمستقبل ومنهم من جوز في المستقبل دون الماضي (واذا عرفت) هذه الأنواع فهم قالوا اذا لم يكن المؤثر تاما في الازل لم يحدث عنه شيء حتى يحدث حادث به يتم كونه مؤثرا اذا القول في ذلك الحوادث كقولهم في غيره فيكون حقيقة الكلام أنه لا يحدث شيء ما حتى يحدث شيء (وهذا باطل) بصريح العقل واتفاق العقلاء لكن هذا الدليل ان طلبوا به أنه لم يزل مؤثرا في شيء بعد شيء فهذا يناقض قولهم وهو صحة عليهم وان أرادوا أنه كان في الازل مؤثرا تاما في الازل لم يتحدد مؤثر به لزم من ذلك أنه لا يحدث عنه شيء بعد أن لم يكن حادثا فليزمن أن لا يحدث في العالم شيء ولهذا عارضهم الناس بالحوادث اليومية وهذا لازم لا يحدث لهم عنه وهو يستلزم نفاذ حجتهم وان أرادوا أنه مؤثر في شيء معين فالجواب لا يدل على ذلك وهو أيضا باطل لمن وجوه كما قد

يسط في موضع آخر فالمؤثر التام رابده المؤثر في كل شيء والمؤثر في شيء معين والمؤثر تأشيرامطلقا في شيء بعد شيء في فالاول هو الذي يجعلونه موجب حجتهم وهو يستلزم أن لا يحدث شيء فلعلم بطلان دلالة الجملة على ذلك ورياده الثاني في شيء بعد شيء فهذا هو

موجب الحجة وهو يستلزم فساد قولهم وأنه ليس في العالم شيء قديم بل لأقدم الأرب العالمين وبرايمه التأثير في شيء معين فالحجة لا تدل على هذا أقل مما حصل مطلوبهم بذلك بل هذا باطل من وجوه (١٤٧) أخرى فهذه التفسير يكشف ما في هذا الباب من الإجمال

في ذلك حديثاً ضعيفاً لا يثبت والذي قالته الحنفية وغيرهم أنه إذا كان عند قوم لا يصلحون الأعلى على دون الصلابة فأدلى على علي بن أبي طالب أنه منهم فيكره لثلاثين به أنه رافضى فأما إذا علم أنه يصلي على علي وعلى سائر الصلابة يكره ذلك وهذا القول يقول سائر الأئمة فإنه إذا كان في فعل مستحب مفسد دراحمة لم يصير مستحباً ومن هذا ذهب من ذهب من الفقهاء إلى ترك بعض المستحبات إذا صارت شعراً لهم فإنه وإن لم يكن الترك واجباً لذلك لكن في إظهار ذلك مشابحة لهم فلا يميز السني من الرافضى ومصلحة التمييز لهم لأجل جمع انتمهم ومخالفتهم أعظم من مصلحة هذا المستحب وهذا الذي ذهب إليه يحتاج إلى بعض المواضع إذا كان في الاختلاط والاشتباك مفسد دراحمة على مصلحة فعل ذلك المستحب لكن هذا أمر عارض لا يقتضى أن يجعل المشروع ليس مشروعاً دائماً بل هذا مثل اليأس شعار الكفار وإن كان مباحاً إذا لم يكن شعارهم ليس العامة الصغراء فإنه جائز إذا لم يكن شعار اليهود فإذا صار شعاراً لهم نهى عن ذلك والله أعلم

(فصل قال الرافضى) مع أنهم ابتدعوا أشياء واعترفوا بأنها بدعة وأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال كل بدعة ضلالة وكل ضلالة فان مصيرها إلى النار وقال صلى الله تعالى عليه وسلم من أدخل في ديننا ما ليس منه فهو رد ولوردوا عنها كرهته نفوسهم ونفرت قلوبهم كدكر الخلفاء في خطبهم مع أنه بالإجماع لم يكن في زمن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا في زمن أحد من الصحابة والتابعين ولا في زمن بنى أمية ولا في صدر ولاية العباسيين بل شيء أحدثه المنصور لما وقع بينه وبين العلوية خلاف فقال والله لا نرغب أننى وأولادهم وأرفع عليهم يديم وعدى وذكر الصلابة في خطبته واستمرت هذه البدعة إلى هذا الزمان

(فيقال في الجواب) من وجوه (أحدها) أن ذكر الخلفاء على المنبر كان على عهد عمر بن عبد العزيز بل قد روى أنه كان على عهد عمر بن الخطاب يرضى الله عنه وحديثه من يحسن من أشهر الأحاديث فروى الطائفة من حديث مجنون مهران قال كان أوموسى الأشعرى إذا خطب بالبصرة يوم الجمعة وكان والياً هاشمى على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم نهي بعمر بن الخطاب بدعوه فقام ضبة بن محسن الغزرى فقال فابن أنت من ذكر صاحبه قبله تفضله عليه يعني أبابكر رضى الله عنهم فعد فلما فعل ذلك مرأرا أمحكه أوموسى فكتب أوموسى إلى عمر رضى الله عنه أن ضبة يطعن علينا ويفعل فكتب عمر إلى ضبة أن يخرج إليه فيعصيه أوموسى فلما قدم ضبة المدينة على عمر رضى الله عنه فقال للحاجب ضبة العزرى بالباب فاذنله فدخل عليه قال لا مرحباً بنبى ولا أهلاً قال ضبة أما المرحب فى الله وأما الأهل فلا أهلاً ولأهل فهم استحللت اشخاصاً منى مصرى بلا ذنب أذنبت ولا نبى أئمت قال ما الذى شجر بينك وبين عامك (قلت) ألا أن أخبرك بأمر المؤمنين أنه كان إذا خطب جد الله وأثنى عليه وصلى على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم نهي بدعوك فغاصبني ذلك منه وقلت أين أنت من صاحبه تفضله عليه فكتب إليك يشكوكنى قال فاندفع عمر رضى الله عنه باكيوا هو يقول أنت والله أوفى منه وأرشدته فهل أنت غافرى لذنبى يغفر الله لك قلت غفر الله لك يا أمير المؤمنين ثم اندفع باكيوا يقول والله ليلة من أبى بكر يوم خيبر من عمر وأل عمر فهل لك أن أحدثك بيومه

على قدم العالم (الجواب الثالث الجواب المركب) وهو أن يقال إن كان التسلسل في تمام التأثير ممكنًا بطلت الحجة فإنه يمكن حينئذ أن يحدث كل ما سوى الله بأن يحدث تمام تأثيره وإن كان متعالمًا ما لا يحدث شيء وهو خلاف المشاهد وأما أن تحدث الحوادث بدون

سبب حادث وهو بطل الحجّة فبطلت الحجّة على كل تقدير وإن شئت قلت إن التسلسل في الآثار كان ممكناً بحيث يحدث شيئاً بعد شيء ولا يكون عليه تامّة في الأزل لزم محدوث كل ماسوي (١٤٨) والله وبطلت الحجّة وإن كان ممكناً لما كان متعازلاً لأنّ نفي حدوث

ولبلته قلت نعم يا أمير المؤمنين قال أُمُ اليَـلِـتِه فان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لما خرج من مكة هارباً من المشركين خرج ليلاً فقتبه أبو بكر فجعل يمشي مرءاً مأمومة وخلفه ومرة عن يمينه ومرة عن يساره فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ما هذا يا أبا بكر ما أعرف هذا من فعلك فقال يا رسول الله أنكر الرصد فأكون أمامك وأنكر الطلب فأكون خلفك ومرة عن يمينك ومرة عن يسارك لأن من عليك فخصي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أطراف

(فصل) وأما قول عبد العزيز زفقد
نبت أن ههنا اربعة مرض يدور امداد
وقولا وفانلا ومقولا وقدره وقادرا
ومقدورا عليه وذلك كله متقدم
قبل الخلق فصتمل أمرين
أحدهما أنه أراد المارد المتصور
في علم الله بالمقدور عليه الثابت
في علم الله بالمقول له المخطأ
الثابت في علم الله المخطأ خطاب
التكوين كما قال تعالى اغما امره
إذا أراد شيئا أن يقول له كن
فيكون وهذه معان ثابتة لله تعالى
قبل وجود المخلوق ولهذا اضطربت
نفقة الصفات من المعتزة وغيرهم
في هذه الامور فساروا شيئا ونها
في انخارج وقارة بنفوقها مطلقا ومن
هنا غلط من قال بالعدم شيئا منهم
ظنوا أنه لما كان لا بد من تمييز
ما يريده الله عما يريده ويخبر ذلك
وهو ما أن هذا يقتضى كون
المعدم ثابتا في انخارج وليس
لامر كذلك بل هي معلومة لله
عالي ثابتة في علم الله تعالى وضل
خرون في مقابلة هؤلاء كهشام
لقوطي ذكر عنه الاشعري في
المقالات أنه كان يقول لمزل الله
الماء وأه واحدا لثانيه ولا يقول
له لمزل الله عالما بالاشياء وقال اذا
تم لمزل الله عالما بالاشياء متبها

وأما القول فهو المصدر كاتقدم والمقول هو الكلام فان في إحدى النسختين مقولاه وفي الأخرى ومقولا على هذا فنقول عبد العزيز
ان قال خلق كلامه في نفسه فهذا محال لا يجد سبيلا الى القول به من (١٤٩) قياس ولا نظرا ولا معقولا لان الله لا يكون مكانا لحوادث

عندهم البلاد فان الكفار بالشام وخراسان طعموا وقت الفتنة في بلاد المسلمين لاستغلال المسلمين بعضهم ببعض وهو ترك لذلك الخلافة التامة الكمالية واقتصر على ذكر الخلافة التي لم يتم ولم يحصل مقصودها وهذا كان محتم من كل ربيع ذكره ما يرضى الله عنه ولا يذ كر لغير رضى الله عنه كما كان يفعل ذلك من كان يفعله بالاندلس وغيرها وقالوا لان معاوية رضى الله عنه اتفق المسلمون عليه بخلاف على رضى الله عنه ولا ريب أن قول هؤلاء ان كان خطا فنقول الذين يذكرون عليا وحده أعظم خطا من هؤلاء وأعظم من هذا كله ذكر الائمة عشر في خطبة وغيرها أو ثقتهم على حائط أو ثقتهم بعت فهذا هو البدعة المنكرة التي تعلم بالاضطرار من دين الاسلام لانهم ان اعظم الامور المندعة في دين الاسلام ولولته الخطيب ذكر الاربعة لم يتكررها وانما المنكر الاقتصار على واحد دون الثلاثة السابقين الذين كانت خلافتهم لكل وسيرتهم أفضل كما أنكر على أي موسى ذكره لم يدون أبي بكر مع أن عمر كان هو الحاشي خليفة الوقت (الوجه الخامس) انه ليس كل خطباء السنة يذكرون الخطباء في الخطبة بل كثير من خطباء السنة بالغرب وغيرها يذكرون أبا بكر وعمر وعثمان ويرعون بذكر معاوية ولا يذكرون عليا قالوا هؤلاء اتفق المسلمون على امامتهم دون علي فان كان ذكر الخطباء باجتماعهم حسنا فبعض أهل السنة يفتعله وان لم يكن حسنا فبعض أهل السنة يتركه فخلق على التقديرين لا يخفى عن أهل السنة (الوجه السادس) أن يقال ان الذين اختاروا ذكر الخطباء الراشدين على المنبر يوم الجمعة انما فعلوه نعو بضعين سبهم وبقدح فهم وكان في ذلك من الفساد في الاسلام ما لا يخفى فأعلموا بذكرهم والشنا عليهم والدعاء لهم ليكون ذلك حفظا للاسلام باظهار موالاتهم والشنا عليهم ومنعهم من يدعوا رآهم واللعن عليهم فانه قد صرح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال عليكم بنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ واباكم ومحدثات الامور فان كل بدعة ضلالة والاحاديث ذكركم خلافتهم كثيرة فلما كان في بني أمية من يسب عليا رضى الله عنه ويقول ليس هو من الخلفاء الراشدين وتولى عمر بن عبد العزيز بعد ذلك فقل الله أول من ذكر الخلفاء الراشدين الاربعة على المنبر فأظهر ذلك على والشنا عليه وذكر رضائه بعد أن كان طائفة من يبغض عليا لا يختارون ذلك والحوارج نبغض عليا وعثمان وكفروهما فكان في ذكرهما مع أبي بكر وعمر رضى الله عنهم رد على الحوارج الذين أمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بقتالهم والرافضة من هؤلاء هؤلاء يبغضون أبا بكر وعمر وعثمان ويسبونهم بل قد تكفروا بهم فكان في ذكر هؤلاء وفضائلهم رد على الرافضة ولما قاموا في دولة خدائسده الذي صنفه هذا الرافضي هذا الكتاب فأرادوا اظهار مذهب الرافضة والطائفة مذهب أهل السنة وعقدوا له بالفتنة وأطلقوا عتقان البدعة وأظهروا من الشر والفساد ما لا يعلمه الارب العباد كان مما احتالوا به ان استتبوا بعض المنتسبين الى السنة في ذكر الخلفاء في الخطبة هل يجب فأفتى من أفتى بأنه لا يجب ما جمل بمقصودهم واما خوفاتهم وهيبه لهم وهؤلاء انما كان مقصودهم منع ذكر الخلفاء ثم عوضوا عن ذلك بذكر علي والاحادي عشر الذين يزعمون انهم معصومون فطلقوا اذا علم ان مقصود السنتي أن يترك ذكر الخلفاء يذكروا الائمة عشر وينادي على خير العمل

الذي خلقه به وقوله وقد قدره وان الخلق لا يكون الانفصال عنه فهذا الذي قاله عبد العزيز زعمه رد على الكرامة ومن وافقهم في أنهم جؤز وعليه أن يحدثه جنس الكلام ونحوه ما لم يكن موجودا فيه قبل ذلك وجوزوا أن يحدثه جنس صفات الكمال وبقي قيل انه لم

يكن موصوفاً بجنس من أجناس صفات الكمال حتى حدث له زمن أن يكون قبل ذلك ناقصاً من صفته من صفات الكمال فلا يكون متكماً بل يكون موصوفاً قبل ذلك بعدم الكلام وهذا الذي قاله (١٥٠) عبد العزيز هو نظير قول الامام احمد وغيره من الأئمة (قال احد في

رده على الجهمية باب ما أنكرت الجهمية من أن يكون الله كلم موسى) فقلنا لم أنكرت ذلك قالوا ان الله لم يتكلم وانما يكون شيئاً ففسر عن الله وخلق صوتاً فأسمع وزعموا أن الكلام لا يكون الا من جوف ولسان وشفتين فقلنا هل يجوز لمكون أو غير الله أن يقول يا موسى اني انا ربك أو يقول اني انا الله الا أنا فاعبدي وأقم الصلاة كرى فمن قال ذلك زعم أن غيباً ادعى الربوبية ولو كان كازعم الجهمي أن الله ترون شيئاً كان يقسم ذلك المكون يا موسى اني انا الله رب العالمين وقد قال جل ثناؤه وكلم الله موسى تكليماً وقال تعالى ولما امر موسى لمقتاتاً وكلمه به وقال تعالى اني اصطفيتك على الناس برسالاتي وبكلامي هذا منصوص القرآن وأما ما قالوا ان الله لا يتكلم فكيف يصنعون بحديث الاعشى عن خبيثة عن عدي بن حاتم الطائي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما منكم من أحد الا يستكلمه ربه ما ينسبه ويبينه ترجحان وأما قولهم ان الكلام لا يكون الا من جوف وفم وشفتين ولسان وأدوات فقد قال تعالى وصخر ناعم داود ارجلنا يسعين أترأها أي تسعين بحجوف وفم ولسان وشفتين والجوارح اذ شهدت على الكافر فقالوا لم تشهدتم علينا قالوا أنطقنا الله الذي أنطق كل شيء أترأها أي تظن بحجوف وفم ولسان ولكن

ليسط الاذان المنقول بالتواتر من عهد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويمنع قراءة الاحاديث الثابتة الصحيحة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويعرض عنها الاحاديث التي افتراها المفترون ويبدل النسخ المألوفة من دين الاسلام ويعرض عنها البدعة المفضلة ويتوسل بذلك الى اظهار دين الملاحدة الذين يبطنون مذهب الفلاسفة ويظهرون بدين الاسلام وهم أكثر من اليهود والنصارى الى غير ذلك من مقاصد أهل الجهل والظلم المكينين للاسلام وأهلهم ليحل للفتى أن يبقى لمجاير الى هذه المفاصد وإذا كان ذكر الخلفاء الراشدين هو الذي يحصل به المقاصد المأمور بهم عند مثل هذه الاحوال كان هذا ما يؤمر به في مثل هذه الاحوال وان لم يكن من الواجبات التي تجب مطلقاً ولما من السنن التي تحافظ في كل زمان ومكان كأن عسكر المسلمين والكفار اذا كان لهؤلاء شعار ولهؤلاء شعار وجب اظهار شعار الاسلام دون شعار الكفر في مثل تلك الحالة هذا واجب في كل زمان ومكان فاذا افتدوا الواجبات الشرعية لا تقوم الا باظهار ذكر الخلفاء وأنه اذا ترك ذلك ظهر شعار أهل البدع والضلال صار مأثوراً به في مثل هذه الاحوال والامور المأمور بها مأثور واجب أو سنون دائماً كالصلوات الخمس والوتر وركعتي الفجر ومنها ما يؤمر به في بعض الاحوال اذ لم يحصل الواجبات الا به ولم تستدفع المحرمات الا به (الوجه السابع) يقال الكلام في ذكر الخلفاء الراشدين على المنبر وفي الدعاء السلطان الوقت ونحو ذلك اذا تكلم في ذلك العلماء أهل العلم والدين الذين يتكلمون بموجب الالهة الشرعية كان كلامهم في ذلك مقبولاً وكان لأصحاب منهم أحرار ولغطي أحرار على ما قبله من الخير وخطوه مغفور له وأما اذا أخذ يعب ذلك من يعرض عنه عما هو شر منه كطاعة ابن التورث الذي كان يدعي فيه أنه المهدي المعلوم والامام المعصوم اذا ذكره باسمه على المنبر ووصفه باصفات التي تعلم أنها باطلة وجعلوا خبر بهم خواص أمة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وتر كوامع ذلك ذكر أي بكر وعمر وعثمان وعلى الخلفاء الراشدين والأئمة المجتهدين المهديين الذين ثبت لهم الكتاب والسنة واجماع السابقين الاولين والتابعين لهم باحسان أنهم خير هذه الأمة وأفضلها وهم الخلفاء الراشدون والأئمة المهديون في زمن أفضل القرون ثم أخذ هؤلاء التورثية ينتصرون لذلك بان ذكر الخلفاء الاربعة ليس سنة بل بدعة كان هذا القول مردوداً عليهم غاية الرد مع ذكرهم امامهم بن التورث بعد موته قاله لا يشك من يؤمن بالله واليوم الآخر أن أبكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله تعالى عنهم خير منه وأفضل منه وان اتباعهم بالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقيامهم بأمره أجل بل ذكر غير واحد من الخلفاء من بني أمية وبني العباس أو من ذكر هذا الملقب بالمهدي فان خلافة أولئك خير من خلافة وقيامهم بالاسلام خير من قيامه وظهورهم بمشارق الارض ومغارها أعظم من ظهوره وما فاعله من الخير أعظم مما فاعله هو وفعل هؤلاء من الكذب والظلم والجهل والشر ما لم تفعله أولئك فكيف يكون هو المهدي وتوهم أم كيف يكون ذكره والشأن عليه في الخطبة واجبادون ذكرهم فكيف يشكر ذكر أولئك من يذكر مثل هذا وأعظم من ذلك انكار هؤلاء الامامة الذين يتكفرون ذكر الخلفاء الراشدين ويذكرون اني عشر رجلا كل واحد من الثلاثة خير من أفضل الاثنى عشر وأكل خلافة وامامة وأما سائر الاثنى عشر فهم أصناف منهم من هو من العصابة المشهورة ولهم بالجنه كلحسن

الله أنطقها كيف شاء وكذلك الله يتكلم كيف شاء من غير أن نقول بحجوف ولا فم ولا لسان فلما خففتها الخبيث والحسين قال ابن الله كلم موسى الا أن كلامه غير فقلنا وغير مخلوق قالوا نعم قلنا هذا مثل قولكم الاول الا أنكم تدفعون عن أنفسكم الشبهة

وحديث الزهري قال لما سمع موسى كلام الله قال يا رب هذا الذي اسمعه هو كلامك قال نعم يا موسى هو كلامي وانما كلمت بقوة عشرة
الآلاف لسان ربي قوة الاسنان كلها وانما اقوى من ذلك وانما كلمت (١٥١) على قدر ما يطيق بذلك ولو كلمت بأكثر من ذلك

لمت فلما رجع موسى الى قومه قالوا له صف لنا كلام ربك فقال سبحان الله وهل أستطيع أن أصفه لكم قالوا فنبهه قال هل سمعتم أصوات الصواعق التي تقبيل في أحيى حلاوة سمعها فأنكاه مثله فقد ذكرنا إحدى هذا الكلام أن الله تعالى يتكلم كيف شاء وذكر ما استهد به من الأثر أن الله كلم موسى عليه السلام بقوة عشرة آلاف لسان وأنه قوة الاسنان كلها وهو اقوى من ذلك وأنه أيضا كلم موسى على قدر ما يطيق ولو كلمه بأكثر من ذلك لمات وهذا بيان منه لكون كلام الله متعلقا بعيشته وقوته كاذكر عبد العزيز وهو خلاف قول من يجعله كالحياة القدسية اللازمة للذات التي لاتعلق بعيشته ولا قدرته وبين أيضا في كلامه أنه سبحانه تكلم ويستكنم رذاعلى الجميمة (وقال الامام أحمد) وقلنا التهمية من القائل يوم القيامة يا عيسى بن مريم أنت قلت للناس اتخذوني وأمي اليهم من دون الله اليس الله هو القائل قالوا ليسكن الله شيئا فعبور عن الله كما تكون شيئا فعبور لموسى قلنا نحن القائل قلنا أنت الذي أرسل اليهم ولتسألن المرسلين فلنقصن عليهم بعلم اليس الله هو الذي يسأل قالوا هذا كله انما يكون شيء فعبور عن الله قلنا قلنا قلنا قلنا على الله الفرق بينه وبين غيره انه لا يتكلم فشيء هو بالاصنام التي

والحسين وشركه في ذلك خلق كثير من العصابة المشهود لهم الجنة وفي السابقين الاولين من هو افضل منهم مثل أهل بدر وهما وان كانا سيدي شباب أهل الجنة فأوبكر وعوسيدا كهول أهل الجنة وهذا الصنف أكمل من هذا الصنف وأذا قال القائل هما ولدان بنت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قيل وعلى بن أبي طالب افضل منهما باتفاق أهل السنة والشيعة وليس هو ولد بنت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأبراهيم بن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أقرب اليه منهما وليس هو افضل من السابقين الاولين وكذا أمامة بنت أبي العاص بنت بنته وكان لعثمان ولدين بنت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وإذا قيل على هو ابن ٤٤ قيل في أعمام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وبني عمه مؤمنون بهمؤ كعمرة والعباس وعبد الله والفضل ابني العباس وكبريعة بن الحارث بن عبد المطلب وجريرة افضل من العباس وعلى وجعفر افضل من غيرهما وعلى افضل من العباس فعلم أن الفضل بالايام والتقوى لا بالنسب وفي الاثني عشر من هو مشهور بالعلم والدين كعلي بن الحسين وابنه أبي جعفر وابنه جعفر بن محمد وهو لأهلهم حكم أمثالهم في الامه خلق كثير مثل هؤلاء وافضل منهم وفيهم المنتظر لأوجده ومفقود لا منفعة لهم فقه فهذا الس في اتباعه الاشرع بآخر وأما ما رهم في بني هاشم من العلويين والعباسيين جماعات مثلهم في العلم والدين ومن هو أعلم وأدب منهم فكيف يجوز أن يعيب ذكر الخلفاء الراشدين الذين ليس في الاسلام افضل منهم من يعوز بذكر قوم في المسلمين خلق كثير افضل منهم وقد انتفع المسلمون في دينهم ودنياهم بخلق كثير أضاف أضاف ما انتفعوا به ولا مع أن الذين يذكروهم قصدهم معاد انصار المسلمين والاستعانة على ذلك بالقرار والمناقض واطفاه ما بعث الله به رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم من الهدى ودين الحق الذي وعد الله أن يظهره على الدين كله وقبح باب الزندقه والنفاق لمن يريد افساد الملة والله تعالى أعلم

فصل في الرافضي وكبح الرجاين الذي نص الله عليه في كتابه العزيز فقال فاعساوا وجوهكم وابدبكم الى المرافق واسمعوا برؤسكم وارجلكم الى الكعبين وقال ابن عباس رضي الله عنهما عضوا من مفصولان وعضوان محسوسان فعبوروا وجبوا الغسل

(فيقال) الذين نقولوا الموضوع عن النبي صلى الله عليه وسلم قولوا وفعلا والذين تعلموا الموضوعه ونوضوا على عهدهم وهو إبراهيم ويقرهم عليه ونقولوا الى من بعدهم أكثر من الذين نقولوا لفظ هذه الآية فان جميع المسلمين كانوا يتوضؤون على عهدهم ولم تعلموا الموضوع الا منه صلى الله عليه وسلم فان هذا العلم لم يكن معهم عندهم في الجاهلية وهم قنرا أو بتوضا ما لا يحصى عددها الله تعالى ونقولوا عنه ذكر غسل الرجلين فيما شاء الله من الحديث حتى نقولوا عنه من غير وجه في الصحاح وغيرهاته قال ويل للاعقاب ويطون لاقدام من النار مع أن القرض اذا كان مسح ظهر القدم كان غسل الجميع كلفة لا تدعو اليها الطباع فان حازن يقال انهم كذبوا وأخطوا فيما نقولوا عنه من ذلك كان الكذب والخطا فيما نقول من لفظ الآية اقرب الى الجواز وان قيل بل لفظ الآية ثبت بالثواتر الذي لا يمكن الخطأ فيه فثبت التواتر في لفظ الموضوعه وأولى كل ولفظ الآية لا يخالف ما رواه من السنة فان المسح جنس تحته نوعان الاسالة وغير الاسالة كما تقول العرب تمسحت للصلاة فان بالاسالة فهو الغسل وإذا خص أحد النوعين باسم الغسل فقد يخص

تعدد من دون الله لان الاصنام لا تتكلم ولا تتحرك ولا تزول من مكان الى مكان فلما ظهرت عليه الحجة قال ان الله قد يتكلم ولكن كلامه مخلوق قلنا وكذلك بنو آدم كلامهم مخلوق فقد شبهتم الله بمخلقه حين زعمتم أن الله كلامه مخلوق في مذهبهم قد كان في وقت من الاوقات

لا يتكلم حتى خلق الكلام وكذلك آدم كانوا لا يتكلمون حتى خلق لهم كلاما فقد جعته بين كفر وتشبه فذم على الله عن هذه الصفة
 بل يقول ان الله لم يزل متكلما اذا شاء ولا يقول انه (١٥٢) كان لا يتكلم حتى خلق كلاما ولا يقول انه قد كان لا يعلم حتى

خلق خلقا لمع ولا يقول انه قد كان ولا قدرته حتى خلق لنفسه قدرة ولا يقول انه كان ولا نور له حتى خلق لنفسه نورا ولا يقول انه كان ولا عظم له حتى خلق لنفسه عظمة قد بينا في هذا الكلام الاتكال على البقاء الذين شبهوا بالجمادات التي لا تتكلم ولا تتحرك ولا تزول من مكان الى مكان مثل الاصنام المصونة من دون الله والانتكار على من زعم انه كان في وقت من الاوقات لا يتكلم حتى خلق الكلام فنسبه بالادعي الذي كان لا يتكلم حتى خلق الله كلاما فانكر تشبيهه بالجمادات التي لا يتكلم وبالناس الذي كان غير قادر على الكلام حتى خلق الله الكلام فكان قادرا على الكلام في وقت دون وقت وبين ان من وصف الله بذلك فقد جمع بين الكفر حيث سلب به صفة الكلام وهي من اعظم صفات الكمال وجمدا ما خفيت به النصوص وبين التشبيه ثم قال اجد بل يقول ان الله لم يزل متكلما اذا شاء فذر قول من لا يجعل الكلام متعلقا بالمشيئة كقول الكلابية ومن وافقهم ومن يقول كان ولا يتكلم حتى حدثه الكلام كقول الكرامية ونحوهم وقال لا يقول انه كان ولا يتكلم حتى خلق كلاما ولا يقول انه كان ولا يعلم حتى خلق علما فعمل ولا يقول انه كان ولا قدرة له حتى خلق لنفسه قدرة ولا يقول انه قد كان ولا نوره حتى خلق لنفسه

النوع الآخر باسم المسيح فالمسيح يقال على المسيح العام الذي يتدرج فيه الغسل ويقال على الخاص الذي لا يتدرج فيه الغسل ولهذا انتظر كثير قبل لفظ ذوى الارحام فانه يعم العصبية كلهم واهل الفروض وغيرهم ثم لما كان العصبية وآصحاب الفروض اسم يخصها بقي لفظ ذوى الارحام مختصا بالعرف عن لا يرتب فرض ولا تعصيب وكذلك لفظ الجائز والمباح بسم ما ليس بحرام ثم قد يخص بأحد الاقسام الجنسية وكذلك لفظ الممكن فقال على ما ليس بمتنع ثم يخص على ما ليس بواجب ولا متنع فيفرق بين الواجب والجائز والممكن العام والخاص وكذلك لفظ الحيوان ونحوه يتناول الانسان وغيره ثم قد يخص بغير الانسان ومثل هذا كثير اذا كان لاحد النوعين اسم يخصه بقي الاسم العام مختصا بالنوع الآخر ولفظ المسيح من هذا الباب وفي القرآن ما يدل على انه لم يدع سمع الرجلين المسيح الذي هو قسم الغسل بل المسيح الذي الغسل قسم منه فانه قال الى الصكعين ولم يقل الى الكعب كما قال الى المرافق فدل على انه ليس في الرجل كعب واحد كافي كل يدرم في واحد بل في كل رجل كعبان فيكون تعالى قد امر بالمسيح الى العظمين الاثنين وهذا هو الغسل فان من سمع المسيح الخاص يجعل المسيح لظهور القدمين وفي ذكره الغسل في العضوين الاولين والمسيح في الآخرين التنبيه على ان هذين العضوين يجب فيهما المسيح العام فتارة يجزئ المسيح الخاص كافي مسح الرأس والعمامة والمسيح على الخفين وتارة لا بد من المسيح الكامل الذي هو الغسل كافي الرجلين المكتوفين وقد توارت السنة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالمسيح على الخفين وغسل الرجلين والرافضة تختلف هذه السنة المتواترة كالتخالف في الخواارج بخلاف ذلك مما يتوهمون انه متخالف لظاهر القرآن بل توارت غسل الرجلين والمسيح على الخفين أعظم من توارت قطع اليد في دم دينار أو ثلاثة دراهم أو عشرة دراهم أو نحو ذلك وفي ذكر المسيح على الرجلين تشبيهه على قلة السب في الرجل فان السرف يعتاد فيهما كثيرا وفيه اختصار لكلام لان المعطوف والمعطوف عليه اذا كان فعلا هما من جنس واحد اكتفي بذكر واحد النوعين كقوله

علقتهما اثنا واما عاردا حتى غدت هاهنا عيناها والماء يسقى لا يقال غلت الماء لكن العلف والماء معهما معنى الاطعام وكذلك قوله ورايت زوجا في الوقي من متقددا سفاورا بها

أي معتقلا رجلا لكن التقدل والاعتقال مجعهما معنى الحمل وكذلك قوله تعالى يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب وأباريق وكأ من معين أي قوله وحور عين والحوارعين لا يطاف بهم ولكن المعنى يوقف بهذا وجهه أو هم قد يجذفون ما يدل الظاهر على جنسه لا على نفسه كقوله تعالى يدخل من يشاء في رحمة وانظروا أعداءهم عذابا أليما والمعنى يعذب الظالمين وهذه الآية فيها قرأتان مشهورتان الخفض والنصب فالذين قرأوا بالنصب قالوا غير واحد منهم أعاد الأمر الى الغسل أي وامسحوا برؤسكم وأغسلوا أرجلكم الى الكعبين كالتيسين ومن قال انه عطف على محل الجار والمجرور يكون المعنى وامسحوا برؤسكم وامسحوا أرجلكم الى الكعبين وقولنا مسح الرجل ليس مرادنا لقولنا مسح الرجل فانه اذا عذب بالباء أو بديه معنى الاتصا أي ألتصق به شيئا واذا قيل مسحته لم يقتض ذلك أن يكون ألتصق به شيئا وانما يقتضي مجرد المسح

فورا ولا يقول انه كان ولا عظمة له حتى خلق لنفسه عظمة فزعمه سبحانه عن سلب صفات الكمال في وقت من الاوقات ولا بد يقول تجددت فيه صفات الكمال بل لم يزل موصوفا بصفات الكمال ومن صفات الكمال انه لم يزل متكلما اذا شاء لأن يكون الكلام خارجا

عن قدرته ومشيئته ولهذا يقول لمرسل عالمنا اذا شاء والا قال يعلم كيف شاء وقد قال في موضع آخر وامنعه حبيل لمرسل الله عالمنا متكلما غفورا وكلاما جودا وغيره من الامثلة في هذا الاصل كثير (١٥٣) ليس هذا موضع بسطه مثل ما ذكره الصغاري في آخر مصحفه

باليد بالاجماع (١) فتعين أنه اذا سمعه بالماء وهو يحمل فسرته سنة كما في قراءة الجبر وفي الجملة فالقرآن ليس فيه في انجاب الغسل بل فيه انجاب المسح فلو قدر ان السنة اوجبت قدرا زائدا على ما اوجبه القرآن لم يكن في هذا رافعا لموجب القرآن فكيف اذا فسره ونبه معناه وهذا مبسوط في موضعه وفي الجملة فيعلم ان سنة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم هي التي تقسر القرآن وتبينه وتدل عليه وتبرعته فالقرآن والسنة المتواترة تقضي على ما يفهمه بعض الناس من ظاهر القرآن فان الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم بين للناس لفظ القرآن ومعناه كما قال ابو عبد الرحمن السلمي حدثنا الذين كانوا يقرؤون القرآن على عثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرهم أنهم كانوا اذا تعالوا من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عشرين آيات تجاوزوها حتى يتعلموا معناها وما نقوله الامامية ان الفرض مسح الرجلين الى الكعبين اللذين هما جميع الساق والقدم عند معقد الشراك امر لا يدل عليه القرآن بوجه من الوجوه ولا يفهم عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حديث يعرف ولا هو معروف عن سلف الامة بل هم يخالفون للقرآن والسنة المتواترة ولا جماع السابقين الاولين والتابعين لهم باحسان فان لفظ القرآن وجوب المسح بالراش وبالاجل الى الكعبين مع احيائه لغسل الوجه واليدين الى المرافق فكان في ظاهر ما تبين ان في كل يدمر فقا وفي كل رجل كعبين فهذا على قراءة الخفض وأما قراءة النصب فالعطف انما يكون على المحل اذا كان المعنى واحدا كقول الشاعر

معاوى ان شابت رماحهم فسلنا بالخيال ولا الحسيدا

فلو كان معنى قوله مسحت رأسي ورجلي هو معنى مسحت رأسي ورجلي لما كن كون العطف على المحل لكن لم يتخلف فعمل ان قوله وارجلكم بالنصب عطف على وايدكم كما قاله الذين قرؤوه كذلك وحينئذ فهذه القراءة تصح في وجوب الغسل وليس في واحد من القراءتين ما يدل ظاهره على قولهم فعلم ان القوم بمسحوا بظاهر القرآن وهذا حال سائر أهل الاقوال الضعيفة الذين يحجبون بظاهر القرآن على ما يخالف السنة اذا خفي الامر عليهم مع أنه لو جحد في ظاهر القرآن ما يخالف السنة كمن قال من انخوا رج لا يصلي في السفر الا ربعا ومن قال ان الاربع افضل في السفر من الركعتين ومن قال لا تحبكم بشاهدين وقد بسط الكلام على ذلك في مواضع وبين ان ما دل عليه ظاهر القرآن حق وأنه ليس بهام مخصوص فانه ليس هناك عموم لفظي وانما هو مطلق كقوله تعالى فاقتلوا المشركين فانه عام في الاعيان مطلق في الاحوال وقوله يوصيكم الله في اولادكم عام في الاولاد مطلق في الاحوال ولفظ الظاهر يراد به ما يظهر للانسان وقد يراد به ما يدل عليه اللفظ فالاول يكون بحسب مفهوم الناس وفي القرآن ما يخالف الفهم الفاسد شيئا كثيرا وأما الثاني فالكلام فيه

(فصل قال الرافضي) وكلتين اللتين ورد بهما القرآن فقال في متعة الحج فيجتمع بالعمرة الى الحج في الاستيسار من الهدى وتأسف النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على فواتها لما حج قارا وقالوا استقبلت من امرى ما استبدت لما سقت الهدى وقال في متعة النساء فما استمتعتم

(١) قوله فتعين أنه اذا الخ كذا بالاصل فليمر اه مصحفه

(٣٠ - منهاج ثاني) الله يأمرنا أن نخرج من ذر بئنا الى النار الحديث فيه طول استوفاه في موضع آخر وقال بعد ذلك باب ما جاء في قوله الله تعالى كل يوم هو في شأن وقال ما ياتهم من ذر من ربه سبحانه وتعالى لعل الله يجلت بعد ذلك أمرا وان أحسنه

لا يشبه حديث المخالفين لقوله تعالى ليس كشهني وهو السميع البصير وذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم ان الله يحدث من أمره ما شاء وان مما أحدث أن لا تسكروا في الصلاة وقول (١٥٤) ابن عباس كتابكم أحدث الأخبار بالرحمن عهدا محضاً لم يشب

ومن تدبر كلام أئمة السنة الشاهير في هذا الباب علم أنهم كانوا أتق الناس نظراً وأعلم الناس في هذا الباب بصحة المعقول ودمرج المعقول وان أقوالهم هي الموافقة للنصوص والمعقول ولهذا تألف ولا تختلف وتتوافق ولا تتناقض والذين خالفوه لم يفهموا حقيقة أقوال السلف والأئمة فلم يعرفوا حقيقة النصوص والمعقول فتشعبت بهمس الطرق وصاروا مختلفين في الكتاب وقد قال تعالى وان الذين اختلفوا في الكتاب لفي شقاق بعيد ولهذا قال الامام أحمد في أول خطبته فيما خرج في الرد على الزنادقة والجهمية الحمد لله الذي جعل في كل زمان قوماً من الرسل بقاء من أهل العلم يدعون من مثل الهدى ويصرون منهم على الاذى يحسون بكباب الله الموق ويصرون بنور الله أهل الهى فكلم من قتل لا بليس قد أحيوه وكلم من ضل نائه قد هدوه فما أحسن أثرهم على الناس وأقبح أثر الناس عليهم يتفون عن كتاب الله تحريف الغالين واتحال المبطلين وتأويل الجاهلن الذين عقدوا ألوية البدعة وأطلقوا عنان الفتنة فهم مخالفون للكتاب مختلفون في الكتاب يجمعون على مفارقة الكتاب يقولون على الله وفي الله نعرف علم يتكلمون بالمشابهة من الكلام ويخمدون جهال الناس بما يشهون عليهم فتعذبوا بالله من فتن المضلين ومن أعظم الضرر في بينهم في هذه المسئلة أفعال الله تعالى وكلام الله وتجاوز ذلك عما يقوم

بنفسه ويتعلق بعبثيته وقدرة فان هذا الأصل لما أنكره من أنكره من أهل الكلام الجهمية والمعتزلة ونحوهم وطعنوا أنه لا يمكن إثبات

بهمن قاتوهن أجودهن فرضة واستمرت في زمن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ومدة خلافة أبي بكر وبعض خلافة عمر إلى أن سعد المني وقال معتان كانتا محفلتين على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأنا أنهي عنهما (والجواب أن يقال) أما متعة الحج فتفق على جوازها بين أئمة المسلمين ودعواهم أن أهل السنة ابتدعوا تحريمها كذب عليهم بل أكثر علماء السنة يستحبون المتعة ويرجحونها وأبو جهميها والمتعة اسم جامع لمن اعتمر في أشهر الحج وجمع بينها وبين الحج في سفر واحد سواء حل من أحراره بالهرة ثم أحرمت بالحج أو أحرمت بالحج قبل طوافه بالبيت وصار قارناً أو بعد طوافه بالبيت وبين الصفا والمروة قبل التحلل من أحراره ككونه ساق الهدي أو مطلقاً وقدر ادب المتعة بمجرد العمرة في أشهر الحج وأكثر العلماء كأحمد وغيره من فقهاء الحديث وأبي حنيفة وغيره من فقهاء العراق والشافعي في أحد قوليه وغيره من فقهاء مكة يستحبون المتعة وان كان منهم من يرجح القرآن كأبي حنيفة ومنهم من يرجح التمتع الخاص كأحد القولين في مذهب الشافعي وأحمد والصحيح وهو الصريح من نص أحمد أنه ان ساق الهدي فالقران أفضل والا فالتحلل من أحراره بمرة أفضل فان الأول هو الذي فعله النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في حجة الوداع والثاني هو الذي أمر به من لم يسق الهدي من أصحابه بل كثير من أهل السنة من يوجب المتعة كما يروى عن ابن عباس رضي الله عنهما وهو قول أهل الظاهر كابن خزم وغيره لما ذكره من أمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بها أصحابه في حجة الوداع وإذا كان أهل السنة متفقين على جوازها وأكثروا استحبابها ومنهم من يوجبها علم أن ما ذكره من ابتداء تحريمها كذب عليهم وما ذكره عن عمر رضي الله عنه بخبره أن يقال أولاهب أن عمر قال فولاخافه غيره من الصحابة والتابعين حتى قال عمران بن حصين رضي الله عنه تمتعنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ونزل بها كتاب الله قال فما راجد رأي به ما شاء أخرجه في العصحين فأهل السنة متفقون على أن كل واحد من الناس يؤخذ بقوله ويترك الأروسل الله صلى الله تعالى عليه وسلم وان كان مقصوده الطعن على أهل السنة، طلقاً فهذا الإردع عليهم وان كان مقصوده أن يردعهم في مسئلة فهم لا ينزهون عن الافة رارعي الخطأ الأروسل الله صلى الله تعالى عليه وسلم وعمر بن الخطاب رضي الله عنه أقل خطا من عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقد جمع العلماء مسائل الفقه التي ضعف بها قول أحد هما فوجد الضعيف في قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه أكثر مثل افتائه بأن المتوفى عنها زوجها تعتد أبداً الا حلين مع أن سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الثابتة عنه الموافقة للكتاب الله تقتضي أنها التحل بوضع الحمل وبذلك أتق عمر وابن مسعود رضي الله عنهما ومثل افتائه بأن المفوضة يسقط مهرها لموت وقد أتق ابن مسعود وغيره أن لها المهر مهر نساءها كما رواه الأشجعون عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في روع بنت واشق وقد وجد من أقوال علي المتناقضة في مسائل الطلاق وأم الولد والفرأرض وغير ذلك أكثر مما وجد من أقوال عمر المتناقضة وان أراد التمتع فسمع الحج إلى العمرة فهذا مسئلة تراع بين الفقهاء فقهاء الحديث كما طعن حنبل وغيره بأمر بن قيس فسمع الحج إلى العمرة استحباباً ومنهم من يوجه كاهل الظاهر وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما ومذهب الشيعة وأبو حنيفة ومالك والشافعي لا يجوزون

حدوث العالم والنبات الصالح الا بالثبات حدوثه لا يمكن الثبات حدوثه الا بالثبات حدوث ما يقوم به من الصفات والافعال المتعاقبة لجأهم ذلك الى ان يتفواعن الله صفاته وأفعاله القائمة (١٥٥) به المتعلقة بمشيئته وقدرته أو يتفواعن بعض ذلك

والفسخ والصحابه كانوا امتياز عين في هذا فكثير منهم كان يأمر به ونقل عن أبي ذر طائفة أنهم منعوا أمسه فان كان الشيخ صوابا فهم من أقوال أهل السنة وان كان خطأ فهم من أقوال أهل السنة فلا يخرج الحق عنهم وان قد حو في غير كونه نهى عنها فأبذر كان أعظم فيما عاينها من عمر وكان يقول ان المتعة كانت خاصة بصاحب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهم يتولون أبادرو ويعظمونه فان كان الخطأ في هذه المسئلة وجب القدر فينبغي أن يقدر حو في أبي ذر والاكيف يقدر في عمر دونه وعمر أفضل وأفقته منه وأعلم ويقال ثانيا أن عمر رضي الله عنه لم يحرم متعة الحج بل ثبت عنه أن النبي بن معبد لما قاله اني أحرمت بالبحر والبحر جيعا فقال له عمر حديث لسنة نبيل صلى الله تعالى عليه وسلم رواه السلفاء وغيره وكان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يأمر بالمتعة فيقولون ان أباك نهى عنها فيقول ان أبي لم يرد ما تقولون فاذا أُلحوا عليه قال أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أحق أن تتبعوا أم عمر وقد ثبت عن عمر أنه قال لو سمعتم لمتعت وانما كان مراد عمر رضي الله عنه أن يأمر بما هو أفضل وكان الناس لسهولة المتعة تركوا العرف في غير أشهر الحج فأراد أن لا يعري البت طول السنة فاذا أفردوا الحج اعتبروا في سائر السنة والاعتبار في غير أشهر الحج مع الحج في أشهر الحج أفضل من المتعة باتفاق الفقهاء الاربعة وغيرهم ولذلك قال عمر رضي الله عنه في قوله تعالى وانموا الحج والعمرة لله قال انما هما أن يحرم بهما من دورته أهله أراد عمر وعلى رضي الله عنهما أن يسافر للحج سفرا والعمرة سفرا والا فقامت بنشأ الاحرام من دوره الأهل ولا فعل ذلك رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا أحد من خلفائه والامام اذا اختار لبعثه الامر الفاضل فالأمر بالتأني من عن مذهبه فكان نهيه عن المتعة على وجه الاختيار لا على وجه التحريم وهو لم يقل أنا أمرهم وقد قيل انه نهى عن الفسخ والفسخ حرام عند كثير من الفقهاء وهوم مسائل الاجتهاد فالفسخ يحرمه أبو حنيفة ومالك والشافعي لكن أجود وغيره من فقهاء الحديث لا يحرمون الفسخ بل يستحبونه بل يوجبونه بعضهم ولا يأخذون بقول عمر في هذه المسئلة بل يقول على وعمران بن حصين وابن عباس وابن عمر وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم

(وأما متعة النساء) المتنازع فيها فليس في الآية نص صريح بجعلها لله تعالى قال وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تتغابوا بأموالكم محصنين غير مسافحين فما استمتعتم به منهن فما توهن أجورهن فريضة ولا جناح عليكم فيما رزقتم به من بعد الفريضة ان الله كان عليما حكيبا ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات الآية فيقول فما استمتعتم به منهن فمساوئل لكل من دخل بها أما من لم يدخل بها فأنها لا تستحق الا نصفه وهذا كقوله تعالى وكيف تأخذونه وقد أفنى بعضكم الى بعض وأخذن منكم ميثاقا غليظا فجعل الاضامع العقد موجبا لاستقرار الصداق فبين ذلك ان ليس التخصيص الشكاح الموقت باعطاء الجرفه ون التكاح المؤبد معني بل اعطاء الصداق كاملا في المؤبد أو في فلا بد أن تدل الآية على المؤبد ما يطر بق التخصيص واما بطريق العموم يدل على ذلك أنه ذكر بعد هذا تكاح الاماء فعلم ان ما ذكر كان في تكاح الحر مطلقا فان قيل ففي قراءة طائفة من السلف استنعم به منهن الى أحل مسمى قيل أولا ليست هذه القراءة متواترة وغايتها أن تكون كأخبار الواحد ونحن لا نتكسر

حقه وقد قال تعالى غما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا الآية هذا مع دعواهم انهم أعظم علما وأبعا وتحقيقا لاصول الدين وجهاد الاعدا به بالحج من الصحابة وان هم في ذلك الأكبض الملول الذي لم يجاهدوا العدو بل أخذوا منهم بعض البلاد ولا

عُدلوا في السِّلِين العَدْل الذي شرعه الله لعباده إذا ادعى أنه أمكن وأعدل من عرب الخطاب وأحبابه رضوان الله عليهم ثم إنهم بسبب ذلك تفرقوا في أصول كثيرة من أصول دينهم كقوله (١٥٦) في كلام الله وغيره فانهم تفرقوا فيه شيعة قالت

أن المتعة أحلت في أول الإسلام لكن الكلام في دلالة القرآن على ذلك الثاني أن يقال إن كان هذا الحرف لا فلا رب أنه ليس ثابته من القراءة المشهورة فكيف منسوخا ويكون لما كانت المتعة مباحة فلما حرمت نسخ هذا الحرف أو يكون الأمر بالإتيان في الوقت تنبيه على الإتيان في النكاح المطلق وغاية ما يقال إنها مقارنات وكلاهما حق والأمر بالإتيان في الاستمتاع إلى أجل واجب إذا كان ذلك حلالا أو مباحا يكون ذلك إذا كان الاستمتاع إلى أجل مسمى حلالا وهذا كان في أول الإسلام فليس في الآية ما يدل على أن الاستمتاع بها إلى أجل مسمى حلال فانه لم يقل وأجل لكم أن تستمتعوا بهن إلى أجل مسمى بل قال فما استمتعتم بهن فأنفسهن أجورهن فهذا يتناول ما قدم من الاستمتاع سواء كان حلالا أو موطئ مشبهة ولهذا يجب المهر في النكاح الفاسد بالسنة والاتفاق والمتعة إذا اعتقد حلال المتعة وفعلها فعليه المهر وأما الاستمتاع المحرم فلم تناوله الآية فانه لو استمتع بالمرأة من غير عقد مع مطاوعة السكان زوالا مهر فيه وإن كانت مستكرهة ففيه نزاع مشهور وأما ما ذكر من نهى عمر عن متعة النساء فقد ثبت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه حرم متعة النساء بعد الإحلال هكذا رواه الثقات في الصحيحين وغيرهما عن الزهري عن عبد الله والحسن بن أبي محمد بن الحنفية عن أبيهما محمد بن الحنفية عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال لا نكحوا ما رضي الله عنه لما أباح المتعة أنك امرأته إن كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حرم المتعة وطوعوا الحجر الإلهية عام خيبر رواه عن الزهري أعلم أهل زمانه بالسنة وأحفظهم لها أئمة الإسلام في منزهة مثل مالك بن أنس وسفيان بن عيينة وغيرهما عن أبيه عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال لا نكحوا ما رضي الله عنه لما أباح المتعة في أن هذا حديث صحيح يتلقى بالقبول ليس في أهل العلم من طعن فيه وكذلك ثبت في الصحيح أنه حرمها في غزاة الفج إلى يوم القيمة وقد تنازع رواة حديث علي رضي الله عنه هل قوله عام خيبر يوجب تحريم الجرف قط أو لا وتحريم المتعة والأول قول ابن عيينة وغيره قالوا إنما حرمت عام الفتح ومن قال لا لا تحرقوا إنما حرمت ثم أحلت وادعت طائفة ثالثة أنها أحلت بعد ذلك ثم حرمت في حجة الوداع والروايات المستفيضة المتواترة متواطئة على أنه حرم المتعة بعد إحلالها والصواب أنها بعد أن حرمت لم تحل وأنها لما حرمت عام فتح مكة لم تحل بعد ذلك ولم تحرم عام خيبر بل عام خيبر حرمت طوعا أو جهرا الإلهية وكان ابن عباس يبيح المتعة وأكل لحوم الجرف فأنكر على بن أبي طالب ذلك عليه وقال له أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حرم متعة النساء وحرم لحوم الجرف يوم خيبر فقرن علي رضي الله عنه بينهما في الذي كرموا في ذلك لابن عباس رضي الله عنه ما لا ابن عباس كان يبيحهما وروى عن ابن عباس رضي الله عنه أنه رجوع عن ذلك لما بلغه حديث النبي عنه ما

هو مخلوق وحقيقة قوله لم يتكلم الله به كما كان قدما وأهم يقولون لكن المعتزلة صاروا يطلقون اللفظ بأن الله متكلم حقيقة ولكن مرادهم من أمكن قال الله لم يتكلم ولا يتكلم كما ذكر أحدناهم تارة ينسبون الكلام وتارة يقولون يتكلم بكلام مخلوق وهو معنى الأول وهذا في الحقيقة تكذيب للرسول الذين إنما أخبروا بالام بكلام الله الذي أنزل إليهم وجاءت الفلاسفة القائلون بتقديم العام فقالوا أيضا متكلم وكلامه ما يفيض من العقل الفعال على نفوس الأبياء وهذا أقول من وأفقههم من القرامطة الباطنية ونحوهم من يتظاهر بالإسلام ويبطن بمذهب الصابئة والجوس ونحو ذلك وهو قول طوائف من ملاحدة الصوفية كالحهاب وحده الوجود ونحوهم الذين أخذوا من الصابئة والفراغنة والهريرة فأخرجوه في قالب المكاشفات والولاية والتحقيق والذين قالوا ليس هو مخلوق قاطن فربق منهم أنه لا يقابل المخلوق إلا الله القديم الأزلي الذات الذي شئونه بدون متيئة الرب وقدرته كشود الذات فقالوا ذلك ثم طائفة رأت أن الحروف والاصوات يمنع أن تكون كذلك فقالت كلامه هو مجرد معنى واحد هو الأمر والنهي والتعجب وأنه ان عبر عن ذلك المعنى بالعربية كان تورا وان عبر عنه بالسريانية كان

النجيل وان عبر عنه بالعربية كان قرآنا فذهبهم أن تكون معاني القرآن هي معاني التوراة والإنجيل وأن يكون الأمر هو النبي وهو أنبي وأنت تكون هذه صفاته لا أنواعا له وتحول ذلك بما يلزم فساد بصر بح العقل وطائفة قالت بل هو حرف

وأصوات قديمة أوزلة لاتتعلق بعيشته وقدرته كما قال الذين من قبلهم واتفق الضريان على أن تكلم الله لأكثره وتكلمه موسى
وتكلمه لعماد يوم القيامة ومناداه لمن ناداه ونحو (١٥٧) ذلك انما هو خلق ادراك في السمع أدرك به ما لم يزل

موجودا كما أن تخليسه عندهم
يتكرر ما ينبت لعماده وأن يكشف
لهم حجابا منفصلا عنهم ليس هو الا
خلق ادراك في أعينهم من غير أن
يكون هناك حجاب منفصل عنهم
يكشفه لهم وطائفة ثالث لما رأته
شئنا كل من القولين قالت بل
يتكلم بعد أن لم يكن يتكلم
بصوت وحروف وكلامه حادث قائم
بذاته يتعلق بعيشته وقدرته
وأنكروا أن يقال لم يزل متكلمًا
إذا شاء إذ ذلك يقتضي تسلسل
الحوادث وتعاقبها وهذا هو الدليل
الذي استدلو به على حدوث
أجسام العالم فليست بالموثوق العالم
كيف فرق هذا الكلام المحدث
المتدعين الامة والتي بينها العداوة
والبغضاء مع أن كل طائفة تحتاج
أن تضاهي من آمن ببعض الكتاب
وقر بعض انمع كل طائفة من
الحق ما تنكره الاخرى فالذين قالوا
بخلق القرآن انما القاهم في ذلك
انهم رأوا أنه لا يمكن أن يكون
الكلام لازما لزوم العلم بالكلام
يتعلق بعيشته المتكلم وقدرته
فقالوا يكون من صفات الفعل
والتكلم فعل الكلام ثم يبتدأ
فعلا لا منفصلا عنه لتضمين أن يقوم
بذاته ما يتعلق بعيشته وقدرته
وصار من قائلهم يرد أن يثبت
كلاما لازما للتكلم لا يتعلق بعيشته
وقدرته امام معنى آخر فلو ثبت
أن التكلم لا يقدر على التكلم ولا
ممكنه أن يقول غير ما قال وبسبب

لان انتفاء اللازم يقتضي انتفاء المزموم والله تعالى انما أباح في كراه الزوج ومالك الجبر وحرم
ما زاد على ذلك بقوله تعالى والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم وما ملكت أيمانهم
فانهم غير ملومين فمن ابغى ورا ذلك فأولئك هم العادون والمستمتع بها بعد التبريم ليست زوجة
ولا ملك عين فتكون حراما بنسب القرآن أما كونها ليست بمملوكة فظاهر وأما كونها ليست
زوجة فلا تنافي لوزم النكاح فيها فان من لوازم النكاح كونه سببا للتوارث وثبوت عدة الزوجة فيه
والطلاق الثالث وتصنيف المهر بالطلاق قبل الدخول وغير ذلك من اللوازم فان قيل فقد
تكون زوجة لآثر كالذمية والامة قبل عندهم نكاح الذمية لا يجوز ونكاح الامة انما يجوز
عند الضرورة وهم يجهلون المتعاطف فتمنع نكاح النكاح الذمية والامة سبب للتوارث ولكن
المانع قائم وهو الرق والكفر فكان النسب سبب للتوارث الا اذا كان الولد رقيقا وكافرا فالمانع
قائم ولهذا اذا اعتق الولد وأسلم ورث أباه وكذلك الزوجة اذا أسلمت في حياة زوجها ورثته
باتفاق المسلمين وكذلك اذا اعتقت في حياة واختارت بقاء النكاح ورثته باتفاق المسلمين
بخلاف المستمتع بها فان نفس نكاحها لا يكون سببا لآثر فلا يثبت التوارث فيه بحال فصار
هذه النكاح كولد الزنا الذي ولد على فراش زوج فان هذا لا يلحق بالزنا بحال فلا يكون ابنا
يستحق الارث فان قيل النسب قد تبعض أحكامه فكذلك النكاح قبل هذا فافهم نزاع
والجمهور يسلمونه ولكن ليس في هذا اجتماعهم فان جميع أحكام الزوجة منتزعة في المستمتع بها
يثبت فيها شئ من خصائص النكاح الحلال فعلم انتفاء كونها زوجة ومائت فيها من الاحكام
من حقوق النسب ووجوب الاستبراء ودر الحسد ووجوب المهر ونحو ذلك فهذا اثبت في نكاح
الشبهة فعلم أن وطه المستمتع بها ليس وطأ زوجة لكنهم اعتقاد الحل مثل الوطء يشبهه وأما
كون وطؤه حلالا فهذا مورد النزاع فلا يتحججه أحد المتنازعين وانما يتحجج على الآخر موارد
النص والاجماع

(فصل قال الرافضي) ومنع أبو بكر فاطمة ارثها فقالت يا ابن أبي عفاة أرث أمك ولا
أرث أبي واتصاف في ذلك الرواية انفرادها وكان هو القريم لها لان الصدقة تحلل له لان النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم قال نحن معاشر الانبياء لا نورث ما تركناه صدقة على ما رووه عنه
فالقرآن يخالف ذلك لان الله تعالى قال ووصيكم الله في أولادكم للذ كرهتموه فقالوا لا نورث ما تركناه صدقة
يجهل الله ذلك حاصلا بالامة دونه صلى الله تعالى عليه وسلم وكذبوا بينهم فقال تعالى وورث
سليمان داود وقال تعالى عن زكريا واني خفت الموالي من ورائي وكانت امرأى عاقرا فهب لي
من لدنك وليا يرثي ويريث من آل يعقوب

(والجواب) عن ذلك من وجوه (أحدها) ان ما ذكر من قول فاطمة رضي الله عنها أرث
أباك ولا أرث أبي لاعمى حصة عنها وان صح ليس فيه حجة لان اباهة صلات الله عليه وسلم له
لا يقاس بأحد من البشر وليس أبو بكر أو أي بالمؤمنين من أنفسهم كأبها ولا هو من حرم الله
عليه صدقة الغرض والطوع كأبها ولا هو أيضا من جعل الله حصة مقدمة على حصة الأهل
والمال كجعل أباه كذلك والفرق بين الانبياء وغيرهم أن الله تعالى حان الانبياء عن أن يورثوا
دنيا مثلا يكون ذلك شبهة لمن يقدر في نبوتهم بأنهم طلبوا الدنيا وورثوها لورثتهم وأما أبو بكر

المتكلم قدرته على القول والكلام وتكلمه باختياره ومثبته فاذا قاله الاول المتكلم من فعل الكلام قال هو المتكلم من قام به
الكلام ولكن ذلك يقول لا يقوم الكلام بشاغله وهذا يقول لا يختار المتكلم أن يتكلم فأخذ هذا بعض صفة الكلام وهذا بعضها

والشكك المعروف من قامه الكلام ومن يشكك عيشته وقدرته ولهذا وجد كثير من التأخرين المصنفين في المقالات والكلام يذكرون في أصل عظيم من أصول الاسلام الاقوال التي يعرفونها (١٥٨) وأما القول المأثور عن السلف والأئمة الذي يجمع

الصحيح من كل قول فلا يعرفونه ولا يعرفون فائله فالتعريف صنف المال والتعلل وذكره في صنف مقالات الامم ماشاء الله والقول المعروف عن السلف والأئمة يعرفونه ويذكره والقاضي أبو بكر وأبو المعالي والقاضي أبو يعلى وابن الزنفراني وأبو الحسين البصري ومحمد بن الهيثم ومحمد بن وهاب من أعيان الفضلاء المصنفين تحد أحدهم يذكرون في مسئلة القرآن ونحوها عدة أقوال للامة ويختاروا أحدها والقول الثالث عن السلف والأئمة كالامام أحمد ونحوه من الامة لا يذكره الواحد منهم مع أن عامة المتنبئين الى السنن جميع الطوائف يقولون انهم يتبعون الامة كآل والشافعي وأحمد وابن المبارك ومحمد بن زيد وغيرهم لا سيما الامام أحمد فله بسبب المحنة المشهورة من الجهمية له وغيره أظهر من السنة ورتب البديعة ما صار به اماما لمن بعده وقوله هو قول سائر الامة فعامة المتنبئين الى السنة يدعون متابعتها والاعتقاد به سواء كانوا موافقين له في القروع والأفان أصول الأئمة في أصول الدين متفقة ولهذا كلما اشتهر الرجل بالاتباع الى السنة كانت موافقته لاجدأ أشد ولما كان الأشعري ونحوه أقسرب الى السنة من طوائف من أهل الكلام كان انتسابه الحادجا أكثر من غيره كما هو معروف في كتبه وقد رأيت

الصادق وأما مثله فلا نبت لهم قدح فيها بمثل ذلك كما صان الله تعالى نبتا عن الخط والشعرية لتبوءه عن الشبهة وان كان غيره لم يتج الى هذه الصيانة (الثاني) قوله والتجاء الى رواية انفراد بها كذب فان قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا نورث ما تركناه فهو صدقة ورواه عنه أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وطهة والزيبر وسعد وعبد الرحمن بن عوف والعباس بن عبد المطلب وأزواج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأبو هريرة رضي الله عنه والرواية عن هؤلاء ثابتة في الصحاح والمسانيد مشهورة يعلمها أهل العلم بالحديث فقول القائل ان أبا بكر انكر بالرواية بدل على فرط جهله وعمده الكذب (الثالث) قوله وكان هو الغريم لها كذب فان أبا بكر لم يدع هذا المال لنفسه ولا لأهل بيته وأما هو صدقة لمسحوقها كآل المصدق للسليمان والعدل ولو شهد رجل أنه وصي يجعل يثمه مسجدا أو يجعل يثمه مسجدا أو أرضه مقبرة ونحو ذلك جازت شهادته بتفاق المسلمين وان كان هو ممن يجوز له أن يصلي في المسجد وبشر من ذلك البرو يدفن في تلك المقبرة فان هذه شهادة لجهة عامة غير محصورة والشاهد دخل فيها بحكم العموم لا بحكم التعيين ومثل هذا لا يكون خصما ومثل هذه الشهادة المسلم يحق لبيت المال على شخص لبيت المال عنده حق وشهادته أن هذا ليس له وارث الا لبيت المال وشهادته على الذي عما يوجب نقض عهده وكون ماله في بيت المال ونحو ذلك ولو شهد عدل بأن فلانا وقف ماله على الفقراء والمساكين قبلت شهادته وان كان الشاهد فقيرا (الرابع) أن الصدق رضي الله عنه لم يكن من أهل هذه الصدقة بل كان مستغنيا عنها ولا انتفع هو ولا أهل بيته بهذه الصدقة كالو شهد قوم من الاغنياء رجل أنه وصي بصدقة للفقراء فان هذه شهادة مقبولة بالاتفاق (الخامس) ان هذا لو كان فيه ما يعود نفعه على الراوي من المعاملة قبلت شهادته لأنه من باب الرواية للحديث لان الرواية تنفع من حكاها ما أدخل فيه الراوي وغيره وهذا من باب الخبر كاشهادة رتبة الهلال فان ما أمر به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يتناول الراوي وغيره وكذلك ما نهى عنه وكذلك ما أحله وهذا الحديث يتفق رواية بحكم شرعي ولهذا تضمن تحريم الميراث على ابنة أبي بكر عائته رضي الله عنها وتضمن تحريم سيرة هذا الميراث من الورثة وانها به لذلك منهم وتضمن وجوب صرف هذا المال في مصارف الصدقة (السادس) ان قوله على ما روي في القرآن يخالف ذلك لان الله تعالى قال يوصيكم الله في أولادكم الذكور مثل حظ الانثيين ولم يجعل الله ذلك خاصا بالامة ودونه صلى الله تعالى عليه وسلم (فيقال) أولا ليس في عموم لفظ الآية ما يقتضي أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يورث فان الله تعالى قال يوصيكم الله في أولادكم الذكور مثل حظ الانثيين فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وان كانت واحدة فلها النصف ولا يورث لكل واحد منهما الثلث ان كان له ولد فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلاما الثلث وان كان له اخوة فلاما الثلث وفي الآية الاخرى ولكم نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن الى قوله من بعد وصية يوصي بها ودين غير مضار وهذا الخطاب شامل للقصوردين بالخطاب وليس فيه ما يوجب أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مخاطب بها وكلف الخطاب تناول من قصده مخاطب فان لم يعلم أن العيين مقصود بالخطاب لم يشبه اللفظ حتى ذهب طائفة من الناس الى أن الضمير مطلقا

من أتباع الامة الى حنفية ومال والشافعي وأجدو غيرهم من يقول أولا ويكفرون من يقولوا وتكون منصوبة لا تقبل عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لكثرة ما وقع من الانتساب والاضطراب في هذا الباب ولأن شبهة الجهمية التفاء أثرت في قلوب كثير من الناس

حقى ما رآه الحق الذي جاءه الرسول وهو المطابق للعقول لا يخاطر بهالهم ولا يتصورونه وصار في لوازم ذلك من العلم الدقيق ما لا يفهمه كثير من الناس والمعنى الفهوم يعبر عنه بعبارة فيها اجمال (١٥٩) واهلهم يسبق سببا زاع وخصام والله تعالى ينظر

لجميع المؤمنين والمؤمنات ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم وكان هذا من تلك الدعوى الكلامية كبدع الذين جعلوا اصل الدين مبني على كلامهم في الاحكام والاعراض ولهذا كثرتم السلف والائمة ولاه وادار آيت الرجل قد صنف كتاب في اصول الدين اورد فيمن اقول اهل الباطل ماشاء الله ونصرفه من اقول اهل الحق ماشاء الله ومن عادته انه يستوعب الاقوال في المسئلة فيطهرها الا واحدا ورأى في مسئلة كلام الرب تعالى وأفعالها وأخوذ ذلك ترك من الاقوال ما هو معروف عن السلف والائمة تين أن هذا القول لم يكن يعرف له أو ربه اما لانه لم يخاطر بهاله ولم يعرف قائلا له ولا به خطره فدفعه بشبه من الشبهات وكثيرا ما يكون الحق مقسوما بين المتنازعين في هذا الباب فيكون في قول هذا حق واطل وفي قول هذا حق واطل والحق بعضهم هذا وهو مع ثالث غيرها والعصبة انما هي ثابتة لجموع الامة ليست ثابتة لطائفة بعضها فاذا رأيت من صنف في الكلام كصاحب الارشاد والعبد ومن اتبعهما من لم يذكر روائى ذلك الاربعة اقوال وما يتعلق بها اعلم انه لم يفهم القول الخامس ولا السادس فضلا عن السابع فالذين

لا يقبل التخصص فكيف بضمير الخطاب فانه لا يتناول الامن قصد الخطاب دون من لم يقصد ولو قدر انه عام يقبل التخصص فانه عام المقصودين بالخطاب وليس فيها ما يقتضى كون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من مخاطبين بهذا فان قيل هي ان الضمائر ضمائر التكم والخطاب والقبية لا تدل بنفسها على شيء بعينه لكن بحسب ما يقرب منها فصار الخطاب موضوعا لمن يقصده الخطاب بالخطاب وضمائر التكم لمن يكلّم كائنا من كان لكن قد عرفت أن الخطاب بالقرآن هو الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم والمؤمنون جميعا كقوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم وقوله اذ قم الى الصلاة فانصبا ووجوهكم وأيديكم الى المرافق ونحو ذلك وكذلك قوله تعالى يوصيكم الله في أولاكم لذكركم مثل حظ الانثيين قيل بل كان الجماعة في القرآن تارة تكون للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم والمؤمنين وتارة تكون لهم ودونه كقوله تعالى واعلموا أن فيكم رسول الله ليطيعكم في كثير من الامور لعنتم ولكن الله يحب اليكس الاعيان وزنه في قلوبكم وكراه اليكس والكفر والفسوق والعصيان أولئك هم الراشدون فان هذه الكاف الامة دون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكذلك قوله تعالى لقد جاءكم رسول من أنفسكم عز عليه ما عنتم حريص عليكم المؤمنين رؤوف رحيم وكذلك قوله تعالى واطعوا الله واطعوا الرسول ولا تنقلبوا اعمالكم وقره تعالى ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم ونحو ذلك فان كلف الخطاب في هذه المواضع لم يدخل فيها الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم بل تناولت من ارسل اليهم فلم يجوز أن تكون الكاف في قوله تعالى يوصيكم الله في أولاكم مثل هذه الكافات فلا يكون في السنة ما يخالف ظاهر القرآن ومثل هذه الآية قوله تعالى وان خفتم ان لا تطعوا طواغيتكم فليكن في السنة ما يخالف ظاهر القرآن مثني وثلاث ورباع فان خفتم ان لا تعبدوا فواحدة وامامتكم ايمانكم ذلك أدنى أن لا تقولوا وأما النساء صدقاتهن نحلة فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا فان الضمير في خفتم واتكفوا واطعوا بكم وامامتكم ايمانكم انما يتناول الامة دون نبي صلى الله تعالى عليه وسلم فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم له أن يتزوج أكثر من أربع وله أن يتزوج بلا مهر كما ثبت ذلك بالنص والاجماع (فان قيل) ماذا كرموه من الامثلة فهما ما يقتضى اختصاص الآية فانه لما ذكر ما يجب من طاعة الرسول واطاعهم بطاعته ومحبته وذكر بعته اليهم علم انه ليس داخل في ذلك (قيل) وكذلك آية الفرائض لما قال آباؤكم وأبناؤكم لا تدرون انهم اقرب لكم نفعا فرضة وقال من بعد وصية يوصي بها أو دين غير مضار ثم قال تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله يخذه حيث يشاء من تحبها الانهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم ومن يعص الله ورسوله وتعدّد ويدخله ناراً خالدا فيها وله عذاب سهين فلما خاطبهم بعدم الدراية التي لا تناسب حال الرسول وذكر بعده هذا ما يجب عليهم من طاعته فيما ذكره من مقادير الفرائض وأنهم ان اطاعوا الله ورسوله في هذه الحدود استحقوا الثواب وان خالفوا الله ورسوله استحقوا العذاب وذلك بأن يعطوا الثواب أكثر من حقه أو منعوا الوارث ما يستحقه دل ذلك على أن مخاطبين السالوين الدراية لما ذكره الموعودين على طاعة الله وطاعة الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم الموعودين على معصية الله ورسوله وتعدّد حدوده فيما قدر من

يسلكون طريقة ان كلاب كصاحب الارشاد ونحوه يدركون قول المعتزلة وقول الكرامية ويطول ههنا لا يدركون مع ذلك الا ما يقولون فيه وذهب الحشوية المنتهون الى الظاهر الى أن كلام الله تعالى قديم أن لم يزل يسمعوا أنه حروف وأصوات وقطعوا بان السمع

من أصوات القرآن ونغماتهم عين كلام الله تعالى وأطلق الرعاع منهم القول بأن المسجوع صوت الله تعالى عن قولهم وهذا أقواس جهالهم
ثم قالوا إذا كتب كلام الله بحسب من الأجسام وقوم اورسوما (١٦٠) وأسطراو كلفه في باعياها كلام الله القديم فقد

كان إذ كان جسما حاد ثام انقلب
قد عاينهم قضا بان المرق من الاطر
هو الكلام القديم الذي هو حرف
وأصوات وأصلهم أن الأصوات
على تقطيعها وقوالها كانت ثابتة
في الازل فأنه بذات البارئ تعالى
وقوعا عديمهم منية على دفع
الضرورات فلم يذكروا المعالي إلا
هذا القول مع قول المعتزلة
والكلابية والكرامية ومعلوم أن
هذا القول لا يقوله عاقل يتصور
ما يقول ولا يعرف هذا القول عن
معروف في العلم من المسلمين ولا يثاب
في كتاب أحد أن المدا لحدث
انقلب قد دعا ولأن المدا الذي
يكتبه القرآن قديم بل يثاب
عامة المستفيين من أصحاب أحد
وغيرهم يتكرونها هذا القول
وينسبون نافله عن بعضهم إلى
الكذب وأبو المعالي وأمثاله
أجل من أن ينسب الكذب
لكن القول المحكي قد يسمع من
قائل لم يضبطه وقد يكون القائل
نفسه لم يخبر قولهم بل يذكر
كلاما مجحولا يتناول النقصين ولا
عزفه من لوازم أحدهما ولوازم
الآخر فيصكه الحاك مفصلا ولا
يجمعه أجمال القائل ثم إذا فصله
بذكر لوازم أحدهما دون
ما يعارضها وينقضه مع استحتمال
الكلام على النوعين المتناقضين أو
استحتماله لهما وقد يحكيه الحاك
بالوازم التي لم يلتزمها القائل نفسه
وما كل من قال قولنا لستم لوازمه

الموارث وغير ذلك لم يدخل فيهم الرسول صلوات الله وسلامه عليه كما لم يدخل في نظائرها ولما
كان ما ذكر من تحرير تعدي الحدود وعقب ذكر الفرائض المحددة دل على أنه لا يجوز أن
يزاد أحد من أهل الفرائض على ما قدره ودل على أنه لا يجوز الوصية لهم وكان هذا ناسخا
لما امر به أولام الوصية للوالدين والأقربين ولهذا قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عام
حجة الوداع إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث وراه أهل السنن كأبي داود وغيره
ورواه أهل السير واتفقت الأمة عليه حتى ظن بعض الناس أن آية الوصية إنما نسخت
بهذا الخبر لأنه لم يبرهن استحقاق الأرض واستحقاق الوصية منافاة والنسخ لا يكون إلا مع
تنافي النسخ والنسخ وأما السلف والجمهور فقالوا النسخ هو آية الفرائض لأن الله تعالى
قد فرأى من محدود ومنع من تعدي حدوده فإذا أعطى الميت لوارثه أكثر مما حقه الله
فقد تعدي حد الله فكان ذلك محزما فإن ما زاد على المحدود يستحقه غيره من الورثة أو العصبه
فإذا أخذ حق العامب فأعطاه له هذا كان ظالما له ولهذا تنازع العلماء فمن ليس له عاصب
هل يرد عليه أم لا في منم الرد قال الميراث حق لبيت المال فلا يجوز أن يعطاه غيره ومن جوز
الرد قال انما يوضع المال في بيت المال لكونه ليس له مستحق خاص وهذا لهم ربح خاص
وربح عام كما قال ابن مسعود رضي الله عنه ذر السهم أولى من لاسهم والمقصود هنا أنه لا يحكمهم
أقامة دليل على شمول الآية للرسول صلى الله تعالى عليه وسلم أصلا (فان قيل) فلو مات أحد
من أولاد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ورثه كإماتة بناته الثلاث في حياته ومات ابنه إبراهيم
(قيل) الخطاب في الآية للوروث دون الورثة فلا يلزم إذا دخل أولاد في كافي الخطاب
لكونهم موروثين أن يدخلوا إذا كانوا ورثين بوضع ذلك أنه قال ولا يورث لكل واحد منهما
السدس عاين أن كان له ولد فذكره بغير الغيبة لا بضمير الخطاب وهو عائد إلى الخطاب
وهو الموروث فكل من سوى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من أولاده وغيرهم موروثون
شملهم النص وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وارثا لمن خوطب ولم يخاطب هو بأن يورث
أحدasia وأولاد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن شملهم كافي الخطاب فوصاهم بأولادهم
لأنهم مثل حظ الانثيين فضا طمعه رضي الله عنها وصاها الله في أولادها لذكر مثل حظ الانثيين
ولا يورث بها لو ماتت في حياتهما لكل واحد منهما السدس (فان قيل) ففي آية الزوجين قال ولكم
وايهن قيل أنوالا الرافضة يقولون أن زواجه لم يرثه ولا معه العباس وأغترته البنت وحدها
(ثانيا) أنه بعد نزول الآية لم يعلم أنه مات واحدة من أزواجه ولها مال حتى يكون وارثا لها
وأما حديثه رضي الله عنها فانه عكة وأما زيب بنت خزيمة الهلالية فماتت بالمدينة لكن
من أين تعلم أنها خلفت ما لو أن آية الفرائض كانت قد نزلت فان قوله تعالى ولكم نصف
ما ترك أزواجكم إنما تناول من ماتت له زوجة ولها تركة فمن عت له زوجة ولها تركة أو ماتت
ولما لها لم يخاطب بهذه الكافي وتقدير ذلك فلا يلزم من شمول إحدى الكافيتين شمول
الأخرى بل ذلك موقوف على الدليل (فان قيل) فأنتم تقولون إن ما ثبت في حقه من الأحكام
ثبت في حق أمته وبالعكس فان الله إذا أمر بما أمر تناول الأمة وإن ذلك قد عرف بعبارة الشرع
ولهذا قال تعالى فلما قضى زيد منها وطرا زوجا كمال كيلا يكون على المؤمنين حرج في أزواج

بل عامة الخلق لا يلتزمون لوازم أقوالهم فالحاكي يجعل ما ينفيه من لوازم قوله هو أيضا من قوله لاسيا إذا لم ينف
القائل ما ينفيه لالحاكي لزاما فانه يجعل قوله لا يرب أن من الناس من يقول هذا القرآن كلام الله وما بين اللوحين كلام

الله ومكتوب في المصاحف وهذا الإطلاق حق متفق عليه بين المسلمين ثم من هؤلاء من إذا سئل عن المداد وصوت الغنداق قدّم هو أنكر ذلك وربما سكت عن ذلك وكره الكلام فيه نبي أو (١٦١) اثبات خشيته أن يجبر ذلك البدعة مع أنه لو سمع من يقول

ان المداد قديم الزمه العذاب الاليم وأما صوت العبد فقد تكلم فيه طائفة من المتيسين الى الائمة كالشافعي وأحمد وغيرهما فمنهم من قال ان الصوت المسموع قديم ومنهم من يقول يسمع شئ من الصوت القديم والمحدث وهذا خطأ في العقل الصريح وهو بدعة وقول قبيح والا امام أحمد وبجاءه أصحابه منكرون لما هو أخف من ذلك فان أجد وأتمه أصابه قد أنكروا على من قال اللفظ بالقسر أن غير مخلوق فكيف عين قال الصوت غير مخلوق فكيف عين قال الصوت قديم وقد بدعوا هؤلاء وأمرنا بهجرهم وقد رصف المروزي في ذلك رصفا كبيرا ذكره الخلال في كتاب السنة كما جهلوا وبدعوا من قال اللفظ مخلوق أيضا كما بين في موضعه اذ المقصود ههنا من أن كابر الفضلاء من لا يعرف أقوال الائمة في أن كابر المسائل لا أقوال أهل الحق ولا أهل الباطل بل لا يعرف الاقوال المستندة في الاسلام ومن المعلوم أن السلف والائمة كان لهم قول ليس هو قول المعتزلة ولا الكلاية ولا الكرامة ولا هو قول المجس بالخشوية فإن ذلك القول أو كان أفضل الامة وأعلىها وخيرها لابلعون فيها حقوا لا ناطلا ومعلوم أن كل قول من هذه الأقوال فاسد من وجوه وقد يكون بعضها فاسد من بعض فقول المعتزلة الذين قالوا ان كلام الله مخلوق وان كان فاسدا

أدعيائهم إذا قضا أمرتهم وطرا فذكر أنه أحل ذلك فيكون حلالا لا أمته ولما خصه بالتحليل قال وإمراة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان أراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين فكيف يقال ان هذه الكاف لم تتناول قبل من المعلوم أن من قال ذلك قاله لما عرف من عادة الشارع في خطابه كما يعرف من عادة المولى إذا خاطبوا أميرا بأمر أن نظيره مخاطب بمثل ذلك فهذا يعلم العادة والفرق المستقر في خطاب المخاطب كما تعلم معنى الالفاظ بالعادة المستقرة لاهل تلك اللغة أنهم يريدون ذلك المعنى وإذا كان كذلك فالخطاب بصيغة الجمع قد توسعت عادة القرآن فيها تارة تتناول الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وتارة لا تتناول فلا يجب أن يكون هذا الموضع مما تناوله وغاية ما يدعي المذبي أن يقال الأصل شمول الكاف كما يقول الأصل مساواة أمته في الاحكام ومساواة له لامتة في الاحكام حتى يقوم دليل التخصيص ومعلوم أنه خصائص كثيرة تخص بها من أمته وأهل السنة يقولون من خصائصه أنه لا يورث فلا يجوز أن ينكر اختصاصه كسائر النواصيص لكن اللسان أن يطالب بدليل الاختصاص ومعلوم أن الاحاديث الصحيحة المستقضية بل المتواترة عنه أنه لا يورث أعظم من الاحاديث المروية في كثير من خصائصه مثل اختصاصه بالعتق وغيره وقد تنازع السلف والخلف في كثير من الاحكام هل هو من خصائصه كتنزهه عن النقي والجنس هل كان ملكا له أم لا وهل أبيع له ما حرم عليه من النساء أم لا ولم يتنازع السلف في أنه لا يورث لظهور ذلك عنه واستفاضته في أصحابه وذلك أن الله تعالى قال في كتابه يسأولونك عن الانفال قل الانفال لله والرسول وقال في كتابه واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وقال في كتابه ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وللفظ آية التي كلف آية الجس وسورة الانفال تركت بسبب بدر قد دخلت الغنائم في ذلك بالارب وقد دخل في ذلك سائر ما أفاء الله للمسلمين من مال الكفار كما كان لفظ التي قد يراد به كل ما أفاء الله على المسلمين فدخل فيه الغنائم وقد خص ذلك بما أفاء الله عليهم مما يوجب المسلمون عليه بخيل ولأركاب ومن الأقوال قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ليس في مما أفاء الله عليكم إلا الجس والجس مردود عليكم فلما أضاف هذه الاموال الى الله والرسول رأى طائفة من أهل العلم ان هذه الاضافة تقتضي أن ذلك ملك للرسول صلى الله تعالى عليه وسلم كسائر أملاك الناس ثم جعلت الغنائم بعد ذلك لغنائمين (١) وجعلها لمن سمي بتي التي أو بأربعة أنجاسه ملك للرسول صلى الله تعالى عليه وسلم كما يقول ذلك الشافعي وطائفة من أصحاب أحمد كالخرفي وأما مالك وأبو حنيفة وأحمد وجهوا أصحابه وسائر أئمة السلف فلا يرون تخمس التي وهو ما أخذ من المشركين غير قتال كالخربة والخراج وقالت طائفة ثالثة من العلماء هذه الاضافة لا تقتضي أن تكون الاموال ملكا للرسول بل تقتضي أن يكون أمرها الى الله والرسول فالرسول ينفعه فيما أمره الله به كآب في صحيح البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال اني والله لا أعطي أحدا ولا أمتع أحدا وانما أنا قاسم أضعم حيث أمرت وقال أيضا في الحديث الصحيح سموا باسمي ولا تكتبوا بكتبي (١) قوله وجعلها لمن سمي الى قوله ملكا للرسول كذا بالأصل والبحر ٥١

(٢١ - منهاج ثاني) من وجوه فقول الكلاية فاسد من وجوه وقول الكرامة فاسد من وجوه والا امام أحمد وغيره من الائمة أنكروا هذه الأقوال كلها أنكرها وقول الكلاية والكرامة بالنصوص الثابتة عنهم وانكارهم فقول المعتزلة متواتر

مستفيض عنهم وأنكروا على من جعل ألفاظ العبارة بالقرآن غير مخلوقة فكيف بالقول المنسوب إلى هؤلاء الحشوية ولهذا لما كان أبو حامد مستهدفا من كلام أبي المعالي وأمثاله وأراد الرد على (١٦٣) الفلاسفة في التفات ذكر أنه يقابلهم بكلام المعتزلة

تارة وبكلام الكرامية تارة وبكلام الواقفية تارة كما يكلمهم بكلام الأشعرية وصار في البعث معهم إلى موافق غايته فيها بيان تناقضهم وإذا أزمع تناقضه فز إلى الوقت ومن المعلوم أنه لا بد في كل مسألة دائريتين التي والاثبات سن حق ثابت في نفس الأمر أو تفصيل ومن المعلوم أن كلام الفلاسفة المخالفين للإسلام لا بد أن يناقض حق معلوم من دين الإسلام موافق لصريح العقل فإن الرسل صلوات الله وسلامه عليهم لم يخبروا بمجالات العقول وإنما يخبرون بمجازات العقول وما يعلم بصريح العقل انتفاؤه لا يجوز أن يخبر به الرسل بل يخبر بما لا يعلم العقل وما يحجز العقل عن معرفته ومن المعلوم أن السلف والأئمة لهم قول خارج عن قول المعتزلة والكرامية والأشعرية والواقفية ومن علم ذلك القول فلا بد أن يحكيه ويناطرهم به كما يناطرهم بقول المعتزلة وغيرهم لكن من لم يكن عارفاً بتاريخ السلف وحقائق أقوالهم وحقيقة ما جاء به الكتاب والسنة وحقيقة العقول الصريح الذي لا يتصور أن يناقض ذلك لم يمكنه أن يقول لا يبلغ علمه ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها ولا يريد أن الخلق دقيق العلم مقفول الأمانة وإن كان ذلك في المسائل العلمية ولو لا ذلك لهلك أكثر فضلاء الأمة وإذا كان الله تعالى يغفر لمن جهل وجوب الصلاة ويحرم من أخر لكونه شاملاً بأرض جهل مع كونه لم يطلب العلم فالمتأمل المتحدي في طلب العلم بحسب ما أدركه في زمانه ومكانه إذا كان مقصوده متابعة الرسول بحسب إمكانه هو أحق بأن يتقبل الله حسناته وشيئه على اجتهدانه ولا يؤاخذ به ما

فإن الصلاة ويحرم من أخر لكونه شاملاً بأرض جهل مع كونه لم يطلب العلم فالمتأمل المتحدي في طلب العلم بحسب ما أدركه في زمانه ومكانه إذا كان مقصوده متابعة الرسول بحسب إمكانه هو أحق بأن يتقبل الله حسناته وشيئه على اجتهدانه ولا يؤاخذ به ما

أخطأ في تحقيقه لقوله تعالى ريثا لا تؤاخذنا ان نسبنا أو أخطأنا أو أنهر سنا في ما كان عملنا بالمقاتلة من اخوانه كرفي مسئلة الكلام قولنا
سادسا وطن أنه قول السلف فقال في نهاية الاقدام بعد أن (١٦٣) ذكر قول الفلاسفة والاشعرية والكرامية وأن

المسئلة لما قالت أجمع المسنون
قبل ظهور هذا الخلاف على أن
القرآن كلام الله وانفقوا على أنه
سور وآيات وحروف منظومة
وكلمات مجموعة وهي مقرونة
ومسموعة على التحقيق ولها مفتاح
ويحتمل أنه هجرة الرسول صلى الله
عليه وسلم دلالة على صدقه وأن
الاشعرية تفرق بين اللفظ والمعنى
وتثبت معنى هو مدلول اللفظ قال
السلف والخلافة قد تقرر الاتفاق
على أن ما بين الدفتين كلام الله وأن
مانقروه ونكتبه ونسمعه عن كلام
الله فيجب أن تكون تلك الكلمات
والحروف هي بعينها كلام الله ولما
تقرر الاتفاق على أن كلام الله غير
مخلوق وجب أن تكون تلك
الكلمات أزل غير مخلوقة ولقد
كان الاخرفي أول الزمان على قولين
أحدهما القدم والثاني الحديث
والقولان مصوران على الكلمات
المكتوبة والآيات المقرونة
بالالسن فصار الآن قول
ثالث وهو حدوث الحروف
والكلمات وقدم الكلام
والامر الذي يدل عليه عبارات
وهو خلاف القولين فكان
السلف على أثبات القدم والازلية
لهذه الكلمات دون التعرض لمعنى
وراءها فابتدع الاشعري قولاً ونفى
بحدوث الحروف وهو خرق
للاجماع وسكن بأن مانقروه كلام
الله بحجاز الاحقيقة وهو عين
الابتداع فلهذا قال ورد السمع بأن

فان طين الحكم عن شئ منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا في قوله بوصيكم الله في اولادكم لئلا كرمتم
خط الانبياء ومعلم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يخطب بهذا اقله ليس مخصوصا بمعنى
ولا ثلاث ولا رباع بل له أن يتزوج أكثر من ذلك ولأما مورا أن وفي كل امرأ تصدقها بل
له أن يتزوج من تهب نفسها له بغير صداق كما قال تعالى له بأبها النبي انا أحللكم أزواجكم
اللاتي آتيت أحورهن وما ملكتم عنكم مما آفأ الله عليكم في قوله وامرأة مؤمنة إن وهبت
نفسها للنبي أن أراد الرادي أن يستمتع بها خالصة لك من دون المؤمنين قد علمنا ما فرطنا عليهم في
أزواجهم وما ملكت أعيانهم لكيلا يكون عليكم حرج وكان الله غفورا رحيما وإذا كان سابق
الكلام إنما هو خطاب لامة دون لم يدخل هو في عموم هذه الآية فان قيل بل الخطاب متناول له
والامة لكن خص هوم من آية النكاح والصداق قيل وكذلك خص من آية المعراث فما قيل
في ذلك يقال مثله في هذا سواء قيل ان لفظ الآية شمله وخص منه أو قيل أنه لم يشمله لكونه ليس
من المخاطبين (السابع أن يقال) هذه الآية لم يقصد بها بيان من يورث ومن لا يورث ولا بيان
صفة المورث والمورث وإنما قصد بها أن المال المورث يقسم بين الوارثين على هذا التفصيل
فالمقصود ههنا بيان مقدار نصيبهؤلاء المذكورين اذا كانوا ورثة ولهذه الأركان الميت مسلما
وهؤلاء كفار لم يربوا باتفاق المسلمين وكذلك لو كان كفارا وهؤلاء مسلمين وكذلك لو كان عبداهم
أحرار أو كان حرا وهم عبيد وكذلك القاتل عدة عند عامة المسلمين وكذلك القاتل خطا من
الدية وفي غير هاتين وأذا علم أن في الموتى من يرثه أولاده وفهم من لا يرثه أولاده والآية لم تفصل
من يرثه ورثته ومن لا يرثه ولا صفة الوارث والمورث علم أنه لم يقصد بها بيان ذلك بل قصد بها
بيان حقوق هؤلاء اذا كانوا ورثة حيث ثبت قالية انما لم تبين من يورث ومن يرثه لم يكن فيها دلالة
على كون غير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يرث ولا يورث فلا ن لا يكون فيها دلالة على كونه هو
يورث بطريق الأولى والآخرى وهذا كما في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم فيما سقت السماء العشر
وفيما سقى بالوادي والنواضع نصف العشر فله قصد به الفرق بين ما يجب فيه العشر وبين ما يجب
فيه نصف العشر ولم يقصد به بيان ما يجب فيه أحدهما وما لا يجب وأحد منهما فلهذا الإيجاز
بعمومه على وجوب الصدقة في الخضراوات وقوة تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا قصد به
الفرق بين البيع والربا في أن أحدهما حلال والآخر حرام ولم يقصد به بيان ما يجوز بيعه
وما لا يجوز فلا يبيح بعمومه على جواز بيع كل شئ ومن ظن أن قوله وأحل الله بيعهم مع الميتة
والتخزير والنحر والكلب وأم الولد والوقف وملك الغنيمة والتماز قبل بدولها وما نحو ذلك كان
غالطا (الثامن أن يقال) يجب أن لفظ الآية عام فله خص منها الولد الكافر والعبد والقاتل بأدلة
هي أضعف من الدليل الذي يدل على خروج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم منها (١) فان الصحابة
الذين نقلا عنه أن المسلم لا يرث الكافر وأنه ليس لقاتل ميراث وأن من باع عبدا وله مال فإله
للبايع الآن بشرط المتاع وفي الجلة فاذا كانت الآية مخصوصة بنص أو إجماع كان تخصيصها
بنص آخر خارجا باتفاق علماء المسلمين وقد ذهب طائفة إلى أن العام المخصوص يبقى مجملا
(١) قوله فان الصحابة الخ سقط من الأصل خبر أن ولعل الأصل فان الصحابة الذين الخ أقل من
الذين نقلا عنهم معاشر الانبياء لا يورث الخ اه معصية

مانقروه ونكتبه كلام الله دون أن تعرض لكيفية تحقيقه كما ورد السمع بآثبات كثير من الصفات من الوجه واليد والغير فلهذا من
الصفات الخيرة قال السلف ولا يظن الظان بنا أن ثبت القدم للحروف والأصوات التي قامت باستنواصات صفات لنا فان تعلم

افتتاحها واختتامها وتعلقها بكسبانها وأفعالنا وقد بذل السلف أرواحهم وصبروا على أنواع البلايا والمحن من معتلة الزمان دون أن يقولوا القرآن مخلوق ولم يكن ذلك حرفاً أو صواباً انتهى (١٦٤) أفعالنا وأكسابنا بل هم عرفوا يقيناً أن الله تعالى

وقد تنوع في تخصيص عوم القرآن إذ لم يكن مخصوصاً بمخبر الواحد فأما العام المخصوص فيجوز تخصيصه بمخبر الواحد عند عوامهم لاسيما الخبر المتلقي بالقبول فأنهم متفقون على تخصيص عوم القرآن به وهذا الخبر تلقته الفصاية بالقبول وأجمعوا على العمل به كما سجد كره أن شاء الله تعالى والتخصيص بالنص المستفيض والاجماع متفق عليه ومن سلك هذا المسلك يقول ظاهره العموم لكنسه عموم مخصوص ومن سلك المسلك الأول لم يسلم ظهور العموم إلا فيمن علم أن هؤلاء يرثونه ولا يقول أن ظاهرهم يرثونه بل يقول أنما يقصد بها بيان نصيب الوارث لابن الحال الذي يثبت فيه الإرث فالآية عامة في الأولاد والموقوف مطلق في الموروثين وأما شروط الإرث فلم تتعرض له الآية بل هي مطلقة فيه لا تدل عليه بنى ولا إناث كأن قوله تعالى فاقبلوا المشركين عام في الأشخاص مطلق في المكان والأحوال فالخطاب المقيد لهذا المطلق يكون خطأ بامتناع أمين الحكم شرعى لم يتقدم منافاه ولا يكون رافعا لظاهر خطاب شرعى فلا يكون مخالفا للأصل (الوجه التاسع) أن يقال كون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يورث ثبت بالنسبة المقطوع بها واجماع الصحابة وكل منهم دليل قطعى فلا يعارض ذلك بما ينظر أنه عموم وان كان عموماً فهو مخصوص لأن ذلك لو كان دليلاً لما كان الانطباع فلا يعارض القطعى إذ الغنى لا يعارض القطعى وذلك أن هذا الخبر رواه غير واحد من الصحابة في أوقات ومحال وليس فهم من ينكروه بل كلهم تلقاه بالقبول والتصديق ولهذا لم يصر أحد من أزواجه على طلب الميراث ولأمر الله على طلب الميراث بل من طلب من ذلك شأواً أخبر بقوله النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يرجع عن طلبه واستمر الأمر على ذلك في عهد الخلفاء الراشدين إلى علي فلم يغير شيئاً من ذلك ولا قسمه تركه (الوجه العاشر) أن يقال أن أبابكر وعمر قد أعطيا علياً وأولاده من المال أضعافاً مضاعفة ما خلفه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من المال والمال الذي خلفه صلى الله تعالى عليه وسلم لم ينتفع واحد منهم مائة بنى بل سلمه عمر إلى علي والعباس رضى الله عنهم بلياته وبشغلان فنه ما كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يفعل وهذا مما يوجب انتفاء أتهم عنهم في ذلك (الوجه الحادى عشر) أن يقال قد جرت العادة بأن الظلمة من المألوئ إذا تولوا بعد غيرهم من المألوئ الذين أحسنوا إليهم أو يروهم وقد انتزعوا الملك من بيت ذلك الملك استعطوهم وأعطوهم ليكفوا عنهم منازعتهم فلو فخرنا والعباد بالله أن أبابكر وعمر رضى الله عنهم متغلبان متوثبان لكانت العادة تنقض بأن لا راجعاً للورثة المستحقين للولاية وألتركة في المال بل يعطاهم ذلك وأضعافه ليكفوا عن المنازعة في الولاية وأما منع الولاية والميراث بالكلية فهذا الانعزال أنه فعله أحد من المألوئ وإن كان من أظلم الناس وأجرحهم فعلم أن الذى فاعلهم مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أمر خارج عن العادات الطبيعية في المألوئ كما هو خارج عن العادات الشرعية في المؤمنين وذلك لاختصاصه صلى الله تعالى عليه وسلم بعالم يخص الله به غير من ولاة الأمور وهو الأثر إذا انتبأه الأورثون (الوجه الثانى عشر) أن قوله تعالى وورث سليمان داود وقوله تعالى عن زكريا فاهبلى من لدنك ولياً يرثى وورث من آل يعقوب لا يدل على محل النزاع لأن الإرث اسم جنس تحت أنواع والدال على ما به الاشتراك لا يدل على ما به الامتنياز فإذا قبل هذا حيوان لا يدل على أنه إنسان أو قرص أو بعير وذلك أن لفظ الإرث يستعمل

قولا وكلاماً وأمر أو إن أمره غير خلقه بل هو أنى قديم بقدمه كما ورد القرآن بذلك في قوله تعالى لا اله الا هو الخلق والامر وقوله تعالى لا اله الا هو من قبل ومن بعد وقوله تعالى أنما قولنا لنبي إذا أردنا أن نقوله كن فيكون فالكانات كلها أنما تكون بقوله وأمره وقوله تعالى أنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول كن فيكون وقوله تعالى وإذا قال ربك وإذ قلنا لا اله الا الله قال الله فاقبلوا قدور في السمع مضافاً إلى الله أخص من إضافة الخلق فان الخلق لا ينسب إلى الله تعالى الا من جهة واحدة وهي الخلق والادعاء والامر ينسب إليه لا على تلك النسبة والافترق الفرق بين الخلق والامر والخلق والامر يات قالوا ومن جهة العقل المعادل يجد فرقاً ضرورياً بين قال وفعل وبين أمر وخلق ولو كان القول فعلاً كسائر الأفعال بطل الفرق الضرورى فثبت أن القول غير الفعل وهو قبل الفعل وقبله قبلية أولية أدلوا كان له أول لكان فعلاً سبقه قول آخر ويتسلسل قال وحققوا زيادة تحقيق فقالوا وقد ورد في التنزيل أن طهرى مما ذكرناه من الأمور وهو التعرض لأبنايت كليات الله حيث قال تعالى وت كلمه ربك صدقاً وعدلاً لا مبدل لكلماته لو قال ولولا كلمة سبقت من ربك وقال تعالى قل لو كان الصرم داءاً لكلمات ربى لنفد الصرم قبل أن

تنفذ كلمات ربى وقال تعالى ولو أن ما فى الأرض من شجرة أقلام والبحر عدى من مدسعة البحر ما نفدت كلمات الله وقال تعالى وليكن حق القول منى وكذلك جفت كلة العذاب فتارة يعجز الكلام بلفظ الامر وتثبت الوحدة الحقيقية التى لا تكرر

فها وما أمرنا الا واحده كلهم بالبصر وثارت بحجى بلفظ الكلمات وتثبت لها الكثرة الباقية التي لا وحده فيها ولا نهاية لها ما نفدت
كلمات الله فله تعالى اذا أمر واحد وكلمات كثير وذلك لا يتصور (١٦٥) الابحور فمن هذا قلنا امره قديم وكلماته

أزلية والكلمات مظاهر الامر
والروحانيات مظاهر الكلمات
والاجسام مظاهر الروحانيات
والابداع والخلق انما يستدئ من
من الارواح والاجسام وأما
الكلمات والحروف والامر فآزلية
قدسية وكان امره لا يشبه
فكلماته وحروف كلماته لا تشبه
كلامنا وهي حروف قدسية علوية
وكان الحروف بسائط الكلمات
والكلمات بأسباب الروحانيات
والروحانيات مدرجات الجسمانيات
وكل الكون قائم بكلمات الله محفوظ
بأمر الله قال ولا يغفل غافل عن
مذهب السلف وتطهير القول في
حدوث الحروف فإنه شأنهم
يسلون الفرقين القراءة والقراءة
والكتابة والمكتوب ويحكمون أن
القراءة هي صفاتنا وتطهير المقروء
الذي هو ليس صفة لنا ولا لغيره
أن المقروء بالقرآن قصص وأخبار
وأحكام وأمر وليس المقروء من
قصة آدم واليس هو بعينه المقروء
من قصة موسى وفرعون وليست
أحكام الشرائع الماضية هي
يعينها أحكام الشرائع الحاضرة فلا
بدلها من كلمات تصدر عن كلمة
وترد على كلمة ولا من حروف
تستد كسبها الكلمات وثلاث
الحروف لا تشبه حروفنا وثلاث
الكلمات لا تشبه كلامنا قلنا
فهذا الذي ذكره الشهرستاني

في ارب العلم والنسب والمات وغير ذلك من أنواع الانتقال قال تعالى ثم أوزنا الكتاب الذين
اصطفينا من عبادنا وقال أولئك هم الوارثون الذين يرون الفردوس هم فيها خالدون وقال
تعالى وتلك الجنة التي أوردناهم فيها كنتم تعملون وقال تعالى وأورثكم أرضهم وديارهم
وأموالهم وأرضهم ما نواها وقال تعالى أن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للتقين
وقال تعالى وأورثنا القوم الذين كانوا يستعففون مشارق الأرض ومقارها التي باركنا فيها
وقال تعالى ولقد كتبنا في الزبور من بعد ذلك أن الأرض يرثها عبادي الصالحون وقال
التي صلى الله تعالى عليه وسلم أن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً وإنما ورثوا العلم فمن أخذه
أخذناه وفرواؤه أوداود وغيره وهكذا اللفظ الخلقة ولهذا يقال الوارث خليفة الميت
أي خلفه فيما تركه والخلقة قد تكون في المال وقد تكون في الملك وقد تكون في العلم وغير
ذلك وإذا كان كذلك فقولنا تعالى وورث سليمان داود وقوله يرثني ويرث من آل يعقوب إنما
يدل على جنس الارث لا يدل على ارب المال فاستدل المستدل بهذا الكلام على خصوص
ارب المال جهل منه بوجه الدلالة كالقول في هذا خلقه هذا وقد خلقه كان دال على خلقة مطلقة
لم يكن فيها ما يدل على أنه خلفه في ماله أو أمره أو مملكته أو غير ذلك من الأمور (الوجه الثالث
عشر) أن يقال المراد بهذه الارث ارب العلم والنسب وذلك لارب المال وذلك لأنه قال
وورث سليمان داود ومعلوم أن داود كان له أولاد كثيرون غير سليمان فلا يختص سليمان بماله
وأيضاً فليس في كونه ورث ماله صفة مدح لا لداود ولا لسليمان فإن اليهودي والنصراني
يرث بأمواله والآتية سقت في بيان المدح لسليمان وما خصه الله به من النعمة (وأيضاً) فإن
المال هو من الأمور العادية المشتركة بين الناس كالأكل والشرب ودفن الميت ومثل هذا
لا يقص من الأنبياء وإنما يقص ما فيه عبرة وفائدة تستفاد والانقول القائل مات فلان وورث
ماله ابنه مثل قوله ودفنوه ومثل قوله كادوا يشرون آباءنا وما يوجد ذلك مما لا يحسن أن يجعل من
قصص القرائن وكذلك قوله عن ذكر يارثي ويرث من آل يعقوب ليس المراد به ارب المال
لأنه لا يرث من آل يعقوب شيئاً من أموالهم بل انما يرثهم ذلك أولادهم وسائر ورثتهم وورثوا
التي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يطلب ولد الميت ماله فإنه لو كان يورث لم يكن بمن أن ينتقل
المال إلى غيره سواء كان ابناً أو غيره فلو كان مقصود بالولد أن يرث ماله كان مقصوداً أنه لا يرث
أحد غيره وهذا لا يقصده أعظم الناس تحسلاً وجعاً على من ينتقل إليه المال فإنه لو كان الولد
موجوداً وقصد اعطائه دون غيره لكان المقصود اعطاء الولد وأما إذا لم يكن له ولد وليس مراده
بالولد الآن يحزر المال دون غيره كان المقصود أن يأخذ أولئك المال وقصد الولد بالقصد الثاني
فبمع من أقل الناس عقلاً وديناً (وأيضاً) فزكريا عليه السلام لم يعرف له مال بل كان نجاراً
ويحيى ابنه عليه السلام كان من أزهل الناس (وأيضاً) فإنه قال وإني خفت المسواكين من
ورائي ومعلوم أنه لم يخف أن يأخذ ماله من بعده إذا مات فإن هذا ليس بخوف والله أعلم

وبالله التوفيق

(فصل قال الرافضى) ولما كرت فاطمة أن يأمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
وهما قبل قال أوبكر لها ها أنى أسوداً وأجر يشهدك بذلك فخامت بأمر أعين فشهدت لها بذلك

لم يحكموا الا قول من يجعل القديم عن صوت العبد والمداد وهذا القول لا يعرفه قائله قول أو مصنف في الاسلام وأما القول الذي
ذكره الشهرستاني فقال به طائفة كبيرة وهو أخذ القولين لآخرى أصحاب أحد ومالك والشافعي وغيرهم من الطوائف وهو المدكور

عن أبي الحسن بن سالم وأصحابه السلفية وقد قاله طائفة غير هؤلاء كما ذكر ذلك الأشعري في كتاب المقالات لما ذكر كلام ابن كلاب فقال
قال ابن كلاب إن الله لم يزل متكلماً وإن كلامه صفة له (١٦٦) قائمه وأنه قديم بكلامه وأن كلامه قائمه كما أن العلم قائم

به والقدرة قائمه به وإن الكلام ليس بحرف ولا صوت ولا ينقسم ولا ينصرف ولا يتغير وأنه معنى واحد قائم بالله غير مخلوق وكذلك العلم غير القدرة والقدرة غير العلم وأن الله لا يجوز أن يكون غير صفاته فصفاته متعارضة وهو غير متغير قال وزعم هؤلاء أن الكلام غير محدث وإن الله لم يزل متكلماً وأنه مع ذلك يعرف وأصوات وأن هذا الحرف والكسيرة لم يزل الله متكلماً بها (قلت) قبض هذا القول الذي ذكره الشهرستاني عن السلف منقول بعينه عن السلف مشتمل إنكارهم على من زعم أن الله خلق الحروف وعلى من زعم أن الله لا يتكلم بصوت ومثل تشريقهم بين صوت القاري وبين الصوت الذي يسمع من الله ويجوز ذلك فهذا كله موجود عن السلف والأئمة وبعض ما ذكره من هذا القول ليس هو من سلفهم وقائع السلف والأئمة مثل اثبات القدم والأزلية لعين اللفظ المؤنث المعين ولكن القول الذي أطلقه وأعليه هو أن كلام الله غير مخلوق ولكن الناس تنازعوا في مراده هم بذلك والتنازع في ذلك موجود في عامة الطوائف من أصحاب أحمد وغيرهم كالمعبرين بسوط في غير هذا الموضع والتنازع في ذلك مبني على هذا الأصل وهو كون قوله مع أنه غير مخلوق ومع أنه قائم ومع أنه لم يزل متكلماً هاهنا يتعلق بقدرته ومشيئته أم لا فهذا القول

السايع لم يذكره الشهرستاني ونحوه إذا أقوال المعروفة للناس في مسألة الكلام بسبعة أقوال والمقصود ههنا أبا عبد الله الرازي في أكثر كتبه ببيان مسألة القرآن على الطريقة المعروفة للأشعري وهو أنه يتبع أن يحدث في نفسه كلام لم يكنه ليس فقال أمر أنه لا يقبل قولها وقدروا جميعاً أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال أم أين أمر أم أين أهل الجنة فجاه أميراً المؤمنين فشهد لها بذلك فقال هذا بعلي بن أبي حمزة قال أم أين بشهادة ذلك وقدروا جميعاً أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال علي مع الحق والحق بدور معه حيث دأروا ولن يقتلوا حتى يدعى إلى الحوض فقضيت فاطمة عند ذلك فأنصرفت وحلفت أن لا تكلمه ولا صاحب حتى تأتي بأها وتشتكو إليه فلما حضرته الوفاة وصت علماً أن يدفن بالبلا ولا يدع أحدا منهم يصلي عليها وقدروا جميعاً أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال بأفاطمة إن الله تعالى بغضب الغضب وبغضب الغضب وبغضب الغضب وبغضب الغضب مني من آذاها فقد آذاني ومن آذاني فقد آذاني الله ولو كان هذا الخبر صحيحاً لمحاولة ترك الغلبة التي خلفها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وسيفه وعامة عند أمير المؤمنين علي لما حكمه بها لما دعاها العباس رضي الله عنه ولكن أهل البيت الذين طهرهم الله في كتابه من الرجس مرتكبين ما لا يجوز لأن الصدقة عليهم محرمة وبعد ذلك جاء بهم مال العرين وعنده ما بر عبد الله أنصاري فقال له إن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لي إذا أتى مال العرين خوت لك ثم خوت لك ثم خوت لك ثلاثاً فقال له تقدم فخذ بعدد ما أخذت من بيت مال المسلمين من غير بيتة بل بمجرد قوله (والجواب) إن في هذا الكلام من الكذب والبهتان والكلام الفاسد لا يكاد يحصى إلا بكلفة ولكن سند كرم من ذلك وجوه أن شاء الله تعالى (أحدها) أن ما ذكر من ادعاء فاطمة فقد كان هذا يناقض كونه ميراثاً لها فان كان لها بطريق الإرث امتنع أن يكون بطريق الهبة وإن كان بطريق الهبة امتنع أن يكون بطريق الإرث ثم إن كانت هذه هبة في مرض الموت فرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم منزه أن كان يورث كالميراث غيره أن يورث أو يورث أو يورث في مرض موته بأكثر من حصته وإن كان في صحته فلا بد أن تكون هذه هبة مقبوضة وإلا فإذا وهب الواهب بكلام ولم يقبض الموهوب بشيء حتى مات كان ذلك باطلاً عند جماهير العلماء فكيف بهب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نفسه لفاطمة ولا يكون هذا أمر مشهوراً عند أهل بيته والمسلمين حتى تختص بعمرته أم أين أو علي رضي الله عنهما (الوجه الثاني) ادعاء فاطمة برفض الله عن ذلك كذب على فاطمة برفض الله تعالى عنها في ادعاءها ذلك (الوجه الثالث) أن يقال إن كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يورث فاطمة في ذلك أزار وجهه وعمره ولا تقبل عليهم شهادة أمر أنه واحد ولا رجل وأحد بكلام الله وسنة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم واتفاق المسلمين وإن كان لا يورث فاطمة في ذلك المسلمون فكذلك لا يقبل عليهم شهادة أمر أنه واحد ولا رجل وأحد باتفاق المسلمين ولا رجل وأمر أنه نعم يحكم في مثل ذلك بشهادة وبين الطالب عند فقهاء الحجاز وفقهاء أهل الحديث وشهادة الزوج زوجته فهاهنا مشهور أن العلماء هم أربابان عن أحمد أحدهما لا تقبل وهي مذهب أبي حنيفة ومالك والليث بن سعد والأوزاعي وإسحق وغيرهم رضي الله عنهم والثانية تقبل وهي مذهب الشافعي وأبي ثور وابن المنذر فعلى هذا القول رخصة هذه القضية لم يجز إلا ما أن يحكم بشهادة رجل وأحد ولا بأمر أنه واحدة باتفاق المسلمين لاسيما وأكثرهم لا يجيزون شهادة الزوج ومن هؤلاء من لا يحكم بشهادة

السابع لم يذكره الشهرستاني ونحوه إذا أقوال المعروفة للناس في مسألة الكلام بسبعة أقوال والمقصود ههنا أبا عبد الله الرازي في أكثر كتبه ببيان مسألة القرآن على الطريقة المعروفة للأشعري وهو أنه يتبع أن يحدث في نفسه كلام لم يكنه ليس

محلل الحوادث وذلك لأنه قد ضعف هذا الأصل فلم يمكنه أن يبنى عليه بل أثبت ذلك بإجماع من كتب فقروا أن الكلام له معنى غير العلم والارادة بخلاف المعتزلة ونحوهم وإذا كان كذلك فكل من (١٦٧) قال بذلك قال أنه معلوم واحد قديم قائم بذات الله

تعالى فالقول بقل بذلك لكان خلاف الإجماع فهذه هي الهمزة التي اعتمد عليها في نهاية العقول وهو ضعيف فان الأقوال في المسئلة متعددة فقول المعتزلة والكلامية وكان من الممكن أن يقال ان ثبت أنه لا يقوم بالله ما يتعلق بعشئته وقدره أمكن أن يجعل كلام الله قدما بالبطرقة المعروفة فانه يمنع أن يحدثه قائما في نفسه أو في محل آخر فإذا امتنع حدوثه في نفسه نعين قدمه وان لم يثبت ذلك بل أمكن أن يقوم ما يتعلق بعشئته وقدره أمكن هنا قول الكرامية وقول أهل الحديث الذين يقولون أنه قول السلف والأئمة قل بتعين قوله الكلامية فذكر في نهاية العقول ما جرت عاداته وعادة غيره بذكره وهو أن معنى الكلام اما أن يكون هو الارادة والعلم واما أن يكون الطلب مقبلا للارادة والحكم الذهني مغايرا للعلم والاول باطل لان الانسان في الشاهد قد يخبر بما لا يعلم ولا يعتقده وقد أمر بأمر لا يريد كالسيد اذا كان فنده امتحان العبد قال وإذا ثبت ذلك في الشاهد ثبت في الغائب لان تعاد الإجماع على أن ما هيبة انظر لا تختلف في الشاهد والغائب قال فثبت أن أمر الله ونهيه وخبره صفات حقيقة قائمة بذاته مغايرة لذاته وعلمه وأن الالفاظ الواردة في الكتب الالهية لله عليها وإذا ثبت ذلك وجب القطع بقدمه لان

وعين ومن يحكم بشاهد وعين لم يحكم لطلب حتى يحلفه (الوجه الرابع) قوله فثبت بأمر عين فثبت لها بذلك فقال أمر أم لا يقبل قولها وقدروا واجمعوا أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال أم أين أمر أم أين أهل الجنة (الجواب) ان هذا احتجاج جاهل بريدان يحتاج لنفسه فيفتح عليها فان هذا القول لوقاله احتجاج بن يوسف والخيار بن أبي عبيد أو مثاله لكان قد قال حقا فان أمره واحدة لا يقبل قولها في الحكم بالمال للعد بريدان يأخذ ما هو في الظاهر لغيره فكيف اذا حكم مثل هذا عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه وأما الحديث الذي ذكره وزعم أنهم روه جعاف فهذا الخبر لا يعرف في شيء من دواوين الاسلام ولا يعرف للمسلمين العلماء رواه وأما أين هي أم أسامة بن زيد وهي حاشنة التي صلى الله تعالى عليه وسلم وهي من المهاجرات وله حق حرمة لكن الرواية عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا تكون بالكذب عليه وعلى أهل العلم وقول القائل روهوا جعافا لا يكون الا في خبر متواتر في شكر حديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه لا يورث وقد رواه أكار الصلبة ويقولون انهم جعاف ورواه هذا الحديث انما يكون من أجل الناس وأعظمهم محمد النبي وبقدرة أن يكون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قد أخبر أنهم من أهل الجنة فهو كإخباره عن غيرها من أهل الجنة وقد أخبر عن كل واحد من العشرة انه في الجنة وقال لا يدخل أحد التار من يبيع تحت الشجرة وهذا الحديث في الصحيح ثابت عن أهل العلم بالحديث وحديث الشهادتهم بالجنة ورواه أهل السنن من غير وجه من حديث عبد الرحمن بن عوف وسعد بن زيد فهذه الأحاديث المعروفة عند أهل العلم بالحديث ثم هؤلاء يكذبون من علم أن الرسول شهد لهم بالجنة وشكروا عليهم كونهم لم يقبلوا شهادة أمر أنزعموا أنه شهد لها بالجنة فهل يكون أعظم من جهل هؤلاء وعنادهم ثم يقال كون الرجل من أهل الجنة لا يوجب قبول شهادته لحوازان يغلط في الشهادة ولهذا الوجه شهد خديجة وفاطمة وعائشة ونحوهن من يعلم أنهن من أهل الجنة لكانت شهادة احداهن نصف شهادة رجل كما حكم بذلك القرأت كان ميراث احداهن نصف ميراث رجل ودينها نصف دين رجل وهذا كله باتفاق المسلمين فيكون المرأ من أهل الجنة لا يوجب قبول شهادتها لحوازان يغلط عليها فكيف وقد يكون الانسان ممن يكذب ويتوب من الكذب ثم يدخل الجنة (الوجه الخامس) قوله ان عليا شهد لها فرد شهادته لكونه زوجها فهذه امر لونه كذا بل هو صحيح لم يقدح اذ كانت شهادة الزوج مردودة عندنا كثر العلماء ومن قبلها منهم لم يقبلها حتى يتم التتابع اما رجل آخر وامام باقر أجمع امر أو أمأ الحكم شهادته رجل وامر أجمع عدم عين المدعي فهذا الاسوغ (الوجه السادس) قولهم انهم روهوا جعافا أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال على مع الحق والحق يدور معه حيث دار ولن يفتقر قاضي برداع إلى الخوض من أعظم الكلام كذا وجعافا فان هذا الحديث لم يروه احد عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا باسناد صحيح ولا ضعف فكيف يقال انهم جميعا روهوا هذا الحديث وهل يكون كاذب عن روى عن الصضاة والعلماء أمهم روهوا حديثا والحدث لا يعرف عن أحد منهم أصلا بل هذا من أظهر الكذب ولوقيل رواه بعضهم وكان يمكن صحت لكان ممكنا وهو كذب قطع على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بخلاف إخباره أن أم أين في الجنة فهذا يمكن أنه قاله فان أم أين أمر أو صالحة من المهاجرات فأخبره

الامة على قولين في هذه المسئلة منهم من نفي كون الله موصوفا بالامر والنهي والخبر بهذا المعنى ومنهم من أثبت ذلك وكل من أثبته موصوفا بهذه الصفات زعم أن هذه الصفات قديمة فلا أثبتنا كونه تعالى موصوفا بهذه الصفات ثم حكى ما يحدثون هذه الصفات كان ذلك

قولا ثالثا ناعا قال الاجماع وهو باطل وأورد على نفسه أسئلة منها قول القائل لم قلتم ان تلك العاني قد عتق في قولكم كل من أثبت تلك العاني
أثبت قد عتق قلنا القول في إثباتها مسألة والقول في (١٦٨) قدمها مسألة أخرى فلوزم من ثبوت إحدى المستثنين

ثبوت الأخرى لزمن أثبت كونه تعالى عالما يعلم قديم أثبت كونه تعالى مستكنا بكلام قديم وان سلنا ان هذا النوع من الاجماع يقتضي قدم كلام الله لكنه معارض بنوع آخر من الاجماع وهو أن أحد من الامنة لم يثبت قدم كلام الله بالطريق الذي ذكره فكونه بالتسليم عاذ كرموه خرقا للاجماع وذكروا من جواب ذلك قوله لوزم من إثبات هذه الصفة إثبات قدمها لان كل من قال بالاول قال بالثاني لزمن من القول بآيات العلم القديم أثبت الكلام القديم لان كل من قال بالاول قال بالثاني قلنا الفرق بين الموضوعين مذ كوفي الحصول فان المعتزلة يساعدون على الفرق بين الموضوعين فلا يكون أثبات كلام الله بهذه الطريق على خلاف الاجماع قلنا قد ينساق كتاب الحصول ان اخذت دليل لم يذكره أهل الاجماع لا يكون خرقا للاجماع (قلت) المقصود ان يعرف أنه عدل عن الظن بقصة المشهورة وهو أنه لو أحدث في نفسه لكان محلا للحوادث مع أنها عسمة ابن كلاب والاشعري ومسن اتباعهم الضعيف هذا الاصل عنده ولو اعتقد صحته لكان ذلك كافيا مغنيها عن هذه الطريقة التي أحدثها وليس المقصود هنا الكلام في مثله القرآن فان هذا مبسوط في مواضعه وانما القرض التنس على اعتراف الفضلاء بأن هذا

انها في الجنة لا ينكر بخلاف قوله عن رجل من اصحابه انه مع الحق وان الحق يدور معه حيث دار ولن يفترق احق برادعي الحوض قاله كلام يترفعه رسول الله صلى الله تعالى عليه سلم أما لو افلان الحوض انما رده على أشخاص كمال الانصار اصبروا حتى تلقوني على الحوض وقال ان حوضي لا بعد ما بين آية الى عدن وان أول الناس ورودا فقرء المهاجرين الشعير وسال الدنس نياا الذين لا ينكحون المتهمات ولا تقض لهم الس. ددعوت أحدهم وحاجته في صدره لا يجدها فضاير وامسلم وغيره وأما الحق فليس من الأشخاص الذين يردون الحوض وقد روي أنه قال اني نارك فيكم الغلبن كتاب الله وعرفي أهل بيتي لن يفترق احق برادعي الحوض فهو من هذا النمط وفيه كلام يذكرفي موضعه ان شاء الله تعالى ولو صح هذا لكان المراد به ثواب القرآن أما الحق الذي يدور مع الشخص ويدور الشخص معه فهو صفة لذلك الشخص لا يتعداه ومعنى ذلك ان قوله صدق وعله حال ليس المراد به أن غيره لم يكن معه شيء من الحق وأيضا فالحق لا يدور مع شخص غير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولودا الحق مع علي حينما دارا لوجب أن يكون معصوما كالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهم من جهلهم يدعون ذلك ولكن من علم أنه لم يكن بأولي بالعصمة من أبي بكر وعمر وعثمان وغيرهم وليس فهم من هو معصوم علم صحتهم وقفاؤه من جنس فتاوى أبي بكر وعمر وعثمان ليس هو أولى بالصواب منهم ولا في أقوالهم من الأقوال المرحومة كتر ما قاله ولا كان نداء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ورضاء عنه بأعظم من ثناءه عليهم ورضاء عنهم بل لو قال القائل أنه لا يعرف من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه عتب على عثمان في شيء وقد عتب على علي في غير موضع لما بعد قلنا لو أراد أن يترجى حيث أبي جهل واستكتمه فاطمة لا ينهاه قالت ان الناس يقولون انك لا تغضب لسانك فقام خطيبا وقال ان بني المغيرة استأذوني أن ترزوا بآياتهم على بن أبي طالب واني لا أذن ثم لا أذن ثم لا أذن الا ان برذابي اني طالب ان يطلق ابني ويترجى بآياتهم فانما فاطمة بضعة مني يربني ما رابها ووؤدني ما أؤاها ثم ذكر صهره من بني عبد شمس فقال حدثني فصدقني وعدني فوفى لي وهو حديث ثابت صحيح أخرجه في الصحيحين وكذلك لما طرقة وفاطمة ليل لافعال الانصيان فقال له علي انما انفسنا بسيد الله ان شاء الله ان بعثنا بعثنا فانطلق وهو يضرب فخذه ويقول وكان الانسان أكثر شئ جحدا وأما الفتاوى فقد أفنى أن المتوفى عنها زوجها هي حامل تعقد بعد الاجلين وهذه الفتيا كان قد أفنى بها أو السنا بل بن بعثت على عهد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كذب أو السنا بل وأمثال ذلك أكثر ثم بكل حال لا يجوز أن يحكم بنسباده وحده ولا يجوز أن يحكم لنفسه (الوجه السابع) ان ما ذكره عن فاطمة أمر لا يليق بها ولا يصح بذلك الارسل جاهل بحسب أنه مدحها وهو يحجرها فانه ليس فيما ذكر ما يوجب الغضب عليه ان لم يحكم لو كان ذلك صحيحا بالحق الذي لا يحصل لمسلم أن يحكم بخلافه ومن طلب أن يحكم به بغير حكم الله ورسوله فامتنع فغضب وحلف أن لا يكلم احداكم ولا صاحب الحاكم لم يكن هذا مما يحمد عليه ولا مما يذم به احداكم بل هذا الى أن يكون جرحا أقرب منه الى أن يكون مدحا ونحن نعلم أن ما يحكى عن فاطمة وغيرهما من المعاملة من القوادح كثير منها كذب وبعضها كانوا فيه متأولين

الاصل ضعيف وأما ضعف ما اعتمد في مسألة القرآن فبين في موضع آخر فان إثبات المقدمة الاولى فيها كلام وإذا ليس هذا موضعه إذ كانت العدة فيه على أمر محقق وخبر الكاذب والمتارح يقول هذا الظاهر للامر والغير والا فهو في نفس الامر لم يدل

ان لم يرنا على معنى في النفس ولهذا يقول الله تعالى عن الكاذبين انهم يقولون بالسنتهم ما ليس في قلوبهم فهم يئازعون في ان الكاذب
قام بنفسه حكيم وأبدلفظه على معنى في نفسه بل أظهر (١٦٩) الدلالة على معنى في نفسه كذا وأما القصة

واذا كان بعضها فافلس القوم معصومين بل هم مع كونهم أولياء الله من أهل الجنة لهم ذنوب
بغيرها الله لهم وكذلك ما ذكر من حلفها أنها لا تكلمه ولا صاحبه حتى تلقى أباها وتشتكي
اليه أمر لا يليق أن يذكر عن فاطمة رضي الله عنها فان الشكوى إنما تكون إلى الله تعالى كما قال
العبد الصالح إنما أشكوك في حقن إلى الله وفي دعاء موسى عليه السلام اللهم لا الحمد والثناء
المشتكى وأنت المستعان وبك المستغاث عليك التكالل وقال النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم لا ين عباس اذا سألت فاسأل الله واذا استغثت فاستعن بالله ولم يقل سأل واستعني وقد
قال تعالى فاذا فرغت فانصب وإلى ربك فارغب ومن المعلوم أن المرأة اذا طلبت ما لا من وإلى الامر
فلم يعطها أباه لكونها الاستحقاق عنده وهو يأخذ ويعطيه لأحد من أهله ولا أصدافه بل أعطاه
جميع المسلمين وقيل ان الطالب غضب على الحاكم كان غاية ذلك أنه غضب لكونه لم يعطه ما لا
وقال الحاكم أنه لعن لئلا فأي مدح الطالب في هذا الفضل لو كان مظلوما محضاً لم يكن
غضبه الا للفساد وكف والهمة عند الحاكم الذي لا يأخذ لنفسه أبعد من الهمة عند الطالب
الذي يأخذ لنفسه فكيف تحال الهمة على من لا يأخذ لنفسه ما لا ولا يحال على من يطلب لنفسه
المال وكذلك الحاكم يقول إنما أمن الله لاني لا يحل لي أن أخذ المال من مستحقه فأدفعه إلى
غير مستحقه والطالب يقول إنما أغضب لفظ قلل من المال أليس من يذكر مثل هذا عن
فاطمة ويحمله من مناقبها جاهلاً وليس الله قد قدم المنافقين الذين قال فهم ومنهم من يزل في
الصدقات فان أعطوا منابر وضوا ان لم يعطوا منها أذهم يسخطون ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله
ورسوله وقالوا احسبنا الله سيئئنا الله من فضله ورسوله انما إلى الله واعيون قد كرموا رضوان
أعطوا وأغضبوا ان لم يعطوا أفذنبهم بذلك في مدح فاطمة بما فيه شبهه هؤلاء فلا يكون قادحا
فيها فقاتل الله الراضية وانتصف لاهل البيت منهم فاتهم بالصقوباء من العيب والشين
مالا يخفى على ذي عين ولو قال قائل فاطمة لا تطلب الاحكام يكن هذا بأولي من قول القائل
أبو بكر لا يمنع جهوديا ولا نصرنا تاحقه فكيف عنت سيدتنا العالمين حقها فان الله تعالى
ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم قد شهد الأبي بكر أنه ينفق ماله في كيف يجمع الناس أموالهم
 وفاطمة رضي الله عنها قد طلبت من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما لا فلم يعطها أباه كما ثبت في
الصحيح عن علي رضي الله عنه في حديث الخادم لما ذهب فاطمة إلى النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم تسأله خادما فلم يعطها خادما وعلم التسبيح واذا جاز أن تطلب من النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم ما يعتجها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أباه ولا يحب أن يعطيها أياما جاز أن تطلب ذلك من
أبي بكر خليفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وعلم أنها ليست بمعصومة أن تطلب ما لا يجب
اعطاؤها أباه واذا لم يجب عليه الاعطاء لم يكن مذموماً بتركه ما ليس واجباً وان كان ما سألها
اذا قدرنا أن الاعطاء ليس بواجب فله يستحق أن يحمد على المنع وأما أبو بكر فلم يعلم أنه منع
أحد احقة لا في حياة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا بعده ومنه وكذلك ما ذكر من إصابتها
أن تدفن ليللا وبصلي عليها أحد منهن لاحتجها عن فاطمة ويحجبه الرجل جاهل بطريق على
فاطمة ما لا يليق بها وهذا لوصح لكان الذنب المغفور وأولى منه السعي المشكور فان صلاتا المسلم
على غيره زيادة خير يصل اليه ولا يضرب أفضل الخلق أن يصلي عليه شرنا لخلق وهذا رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم صلى عليه وسلم عليه البرار والنجباء والمنافقون وهذا ان لم ينفعه لم

الثانية فضصة وذلك أنه يقال
هسان هذا أثبت ليكن لم لا يجوز
أن يتكلم بمرور وعان فافقه في
ذاته حادثة وهذا القول قول
طوائف من المسلمين فليس هو
خلاف الإجماع فان أبيطل هذا
بقوله ليس هو محلاً للوحدات فيقول
فهذا انصح فهو دليل كاف كما
سله من سلته من الناس وان لم
يصح بطلت الدلالة فبين أنه لا بد
في أنات قدمه من هذه المقدمة
وأما قوله كل من أثبت انصاف الله
بهذه المعاني فانه يقول بدمها
وأما الفرق الذي ذكره في الحصول
فهو ان الامة اذا اختلفت في
مسئلة على قولين فان كان ما خدما
واحدا كتنازعهم في الرد ونوى
الارحام لم يكن بين بعدهما احد لث
موافقة هؤلاء في مسئلة وهؤلاء في
مسئلة وان كان المأخذ مختلفا
كتنازعهم في الشفعة وميراث ذوي
الارحام جاز موافقة هؤلاء في
مسئلة وهؤلاء في مسئلة فظن أن
عدم قدم الكلام مع اثبات هذه
المعاني من هذا الباب وليس الامر
كذلك فان مأخذ اثبات هذه
المعاني ليس هو مأخذ القدم فان
القدم معني على مسئلة الصفات
وعلى أنه هل يقوم بما يتعلق
بمستته وقدرته وأما اثبات هذه
المعاني فمسئلة أخرى والناس
لهم في معنى الكلام أربعة

(٣٢ - منهاج ثاني) المدلول عليه باللفظ والثالث أنه مقول بالاشتراك على كل منها والرابع أنه اسم لجموعها
وان كان مع القرينة يراد به أحدهما وهذا قول الأئمة وجه والناس وحيث قد أثبت هذه المعاني قال ان اسم الكلام يتناولها بالجموع

والاستعمال يمكنه اثبات قيام اللفظ والمعنى جميعاً بالذات ثم من جواز تعلق ذلك بمسئئته وقدرته يمكنه أن يقول بالقديم أولاً ويقول بالقديم في الكلام المعين وإن قال بالقديم في نوع الكلام (١٧٠) ومن لم يجوز ذلك منهم لم يوفقهم بقوله يقولون بقدم الحروف

نضره وهو يعلم أن في أمته منافقين ولم يبه أحد من أمته عن الصلاة عليه بل قال وأمر الناس
كلهم بالصلاة والسلام عليه مع أن فيه المؤمنين والمنافقين فكيف يذكر في معرض الثناء عليها
والاحتجاج لها مثل هذا الذي لا يحكيه ولا يخرج إلا مفرط في الجهل ولوأوصى موسى بأن
السلين لا يصليون عليه ثم نفذ وصيته فإن صلواتهم عليه خير به بكل حال ومن المعلوم أن أناسا
لو طهوا ظاهرا وأوصى بأن لا يصلى عليهم ذلك الظالم بل يكن هذا من الحسنات التي محمد عليها ولا هذا
مما أمر الله به ورسوله فمن يقصد مدح فاحضة وتعظيمها كيف يذكر مثل هذا الذي لا مدح
فيه بل المدح في خلافه كإدخال ذلك الكتاب والسته والالجاج

(وأما قوله) رَوَّاجِعَانِ النِّسْيَ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ بِأَقَامَةِ أَنْ اللَّهَ نَغَضَ لِنَفْسِهِ وَرَضَى رِضَاءَهُ فَقَدْ أَكْذَبَ مِنْهُ مَا رَوَّاهُ دَعَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا يَعْرِفُ هَذَا فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ الْمَعْرُوفَةِ وَلَا الْأَسْنَادِ مَعْرُوفَةٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَصْحَابِهِ وَلَا حَسَنٍ وَبِحَسَنٍ إِذَا شَهِدَ الْقَاضِيَةُ بِالْحَقِّ بَوَّاهُ أَنَّ اللَّهَ رَضِيَ عَنْهُمْ فَضْلًا لِيَنْبَغِي لِي أَنْ يَكُونَ وَعَمَّا ثَمَانٍ وَطَلْحَةَ وَالزُّبَيْرَ وَسَعِيدَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ بِذَلِكَ شَهِدَ وَشَهِدَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَخْبَرَ بِرِضَائِهِ عَنْهُمْ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَقَوْلُهُ تَعَالَى لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يَبَايَعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ وَكَذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَقَّى وَهُوَ عَنْهُمْ رِضًا وَمِنْ رَضَى اللَّهُ عَنْهُ وَرَسُولُهُ لَا يَرَى غَضَبَ أَحَدٍ مِنَ الْخَلْقِ كَأَنَّهُمْ كَانُوا وَلَازِمًا مِنْ رَضَى اللَّهُ عَنْهُ وَرَضِيَ عَنِ اللَّهِ لِيَكُونَ رِضَاءَهُ مَوَاقِفًا لِرِضَائِهِ فَهُوَ رِضًا عَنِ اللَّهِ بِحُكْمِ اللَّهِ مَوَاقِفًا لِرِضَائِهِ وَادْرِضُوا بِحُكْمِ غَضَبِهِ وَغَضَبِهِ فَإِنْ مِنْ رَضَى نَفْسَ غَيْرِهِ لَمْ يَنْفَضْ لِنَفْسِهِ فَإِنَّ الْغَضَبَ إِذَا كَانَ مِنْ رِضَائِكَ تَغَلَّبَ مَا هُوَ رِضَا لَكَ وَكَذَلِكَ الرَّبُّ تَعَالَى وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى إِذَا رَضِيَ عَنْهُمْ غَضَبَ لِنَفْسِهِ أَذْهَرَا رِضًا عَنْهُمْ نَفْسَهُمْ

(وأما قوله) رويوا جميعاً فاطمة بضعة مني من أذاها أذاني ومن أذاني أذى الله فان هذا الحديث لم يرو هذا اللفظ بل روي بغيره فإذ كرفي حديث خطبة علي لأبنة أبي جهل لما قام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خطيباً فقال ابن أبي هشام بن المغيرة أسأذنوني أن ينسجوا ابنتهم علي بن أبي طالب وإني لأذن ثم لأذن ثم لأذن أنما فاطمة بضعة مني وربيتي ما رايها وبؤذي في ما أذاها إلا أن يريها بن طالب أن يطلق ابنتي وينسج ابنتهم وفي رواية أخرى أخاف أن تقتل في دينها ثم ذكر صهره من بني عبد شمس فأنتي عليه في مصاهرة إياه فقال حدثني فصدقني ووعدي فوق لي وإني لست بأحل حراماً ولا أحرماً حلالاً ولكن والله لا تجتمع بنت رسول الله وبنت عدو الله عند رجل واحد أبداً رواه البخاري ومسلم في الصحيحين من رواية علي بن الحسين والموسري بن حمزة قيب الحديث خطبة علي رضي الله عنه لأبنة أبي جهل والسبب إدخال اللفظ قطعاً هذا اللفظ الوارد على السبب لا يجوز إخراج سببه منه بل السبب يجب دخوله بالاتفاق وقد قال في الحديث ربني ما رايها وبؤذي ما أذاها ومعلوم قطعاً أن خطبة أنبة أبي جهل عليها وأبها وأذاها والتي صلى الله تعالى عليه وسلم رايه ذلك وأذاه فان كان هذا وعيد الاحقافا بعله لزم أن يلحق هذا الوعيد على أن أبي طالب وإن لم يكن وعيد الاحقافا بعله كان أو سكر أو بعد عن الوعيد من علي وإن قيل أن علياً تاب من تلك الخطبة ورجع عنها قبل فهذا يقتضي أنه غير مصوم وإذا أجاز أن من أب فاطمة وأذاها يذهب ذلك بثبوته جاز أن يذهب بغير ذلك من الحسنات الماحية فان ما هو

وطائفة تقول بعدم المعاني دون الحروف ومباه يتبدل أولئك على حدوث الحروف كالاعتقاب والمحل يعارضونهم بمثل في المعاني فإنها بالنسبة إلينا متعاقبة وإلها محل لا يليق بالله تعالى فإن جاز أن تجعل فينا تعدد مع اتحادها حق الله تعالى وإن محلها منه ليس كمثلها منا أمكن أن يقال في الحروف كذلك أنها وإن تعددت فيأفهي متعددة هناك وابعس المحل كالمحل وإذا قبل مرتبة فبناقترب أحدهما المعاني مرتبة فبناقترب أحدهما كترتيب الآخر وإذا قيل دعوى اتحادها بخلاف لمصرح العقل قيل وكذلك دعوى اتحاد المعاني وكلام هؤلاء من جنس كلام هؤلاء والمقصود هنا الكلام على هذا الأصل وهي مسألة الصفات الاختيارية كالأفعال ونحوها مما يتعلق به وبتعلق بمشئته وقدرته وأما قول القائل للجمهور على خلاف ذلك وإنما الخلاف فيه مع الكرامية فهذا قول من نزل طوائف المسلمين مضمرة في العترة والكلاسة والكرامية بل أكثر طوائف المسلمين يخزرون ذلك من أهل الكلام وأهل الحديث والفقهاء والصوفية وغيرهم وأما أغمة أهل الحديث والسنة فكالمجمعين على ذلك فكلام من يعرف كلامه في ذلك صريح فيه والباقيون معظمون لمن قال ذلك أبعدون له بأدأمام في السنة

والحديث لا ينسبونه الى سبعة وأما متأخرو أهل الحديث فلهم فيها قولان ولا ههنا أحد قولان ولا ههنا أصحاب الشافعي أعظم قولان ولا ههنا مالك قولان ولا ههنا أبي حنيفة قولان وللصوفية قولان وجهور أهل التفسير على الأنساب وأما أهل الكلام فمفسد

ذكر الاشعري هذا في كتاب المقاتل عن غيره واحد من أئمة الكلام غير الكرامية ولم يذكر الكرامية شيئا انفردت به الا قولهم في
 الايمان بل ذكر عن هشام بن الحكم وغيره من الشيعة (١٧١) انهم يصفونه بالحركة والسكون ونحو ذلك وان عامة

القدماء من الشيعة كانوا يقولون
 بالتجسيم أعظم من قول الكرامية
 وأن المتأخرين منهم هم الذين قالوا
 في التوحيد يقول المعتزلة بل ذكر
 عنهم يحدد الصفات من العلم
 والسمع والبصر وقد حكوا عن
 هشام والجهشم انهما يقولان
 يحدث العلم وهذا رأس المعطلة
 وهذا رأس الشيعة لكن جهم
 كان يقول يحدث العلم في غير ذاته
 وهشام يقول يحدثه في ذاته وحكي
 الاشعري يحدد العلم له عن جمهور
 الامامة وحكي عنهم اثبات الحركة
 له وأن كلهم يقولون بذلك الا
 شريفة منهم وذكر عن هشام بن الحكم
 وهشام بن الجواليقي وابن مالك
 الحضرمي وعلى بن الهيثم وغيرهم
 انهم يقولون اودته حركة وهل
 يقال انها غيره أم لا على قولين لهم
 وذكر عن طائفة أنهم يقولون يعلم
 الاشياء قبل كونها الا أعمال الصائد
 فانه لا يعلم الا في حال كونها وهذا
 قول غلاة القدرية كعبد الجهنى
 وأمثلة وهو أحد قولين عرو بن عبيد
 وذكر عن زهير الانري أنه كان
 يقول ان الله ليس بحسود ولا محدود
 ولا يجوز عليه الحلو والحامض
 ويعلم أن الله تعالى يحيي ويميت
 القاسية كما قال تعالى وما يربك
 والملك مصافا ويزعم أن القرآن
 كلام يحدث غير مخلوق قال وكان أبو
 معاذ التومني ووافق زهير في أكثر
 قومه ويختلف في القرآن ويزعم أن
 كلام الله يحدث غير مخلوق

أعظم من هذا الذنب نهبه الحسنات الماحبة والتوبة والمصابب المكفرة وذلك أن هذا
 الذنب ليس من الكفر الذي لا يغفره الله بالالتوبة ولو كان كذلك لكان على والعباد بالله قد
 ارتد عن الاسلام في حياة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ومعلم أن الله تعالى زعم لعلم ذلك
 وانخارج الذين قالوا انه ارتد بعد موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يقولوا انه ارتد في حياته
 اذ من ارتد في حياته صلى الله عليه وسلم فلا بد ان يعود الى الاسلام ويقتله النبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم وهذا لم يقع واذا كان هذا الذنب هو ما دون الشرك فقد قال تعالى ان الله لا يغير ان يشرك
 به ويغير ما دون ذلك لن يشاء وان قالوا يحلهم ان هذا الذنب كفر لكفر وانما أبكر من كفرهم
 تكفير على واللازم اطل فاللزم مثله وهم دائما يعيرون أبكر وعمر وعثمان وكفرهم بأمور قد
 صدر من على ما هو منها أو ما بعد عن العزم منها فان كان مأجورا أو معذورا فهم أولى بالاجر
 والعذر وان قبل باستلزام الامر الاخف فسقيا أو كفرا كان استلزام الام اعظم لذلك أولى
 (وايضاً) فيقال أن طائفة رضى الله عنها اتهموا في ذلك من أذى أيها فاذا اراد الامر
 بين أذى أيها وأذاها كان الاحتراز عن أذى أيها واجب وهذا حال أبي بكر وعمر فانهم احتزوا
 أن يؤذيا أيها أو يربيه بشئ فانه عهد عهد أو امرأ نكاحا فان غير اعهده وأمره أن يغضب
 لخالفه أمره وعهده ويتأذى بذلك وكل عاقل يعلم أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا
 حكم يحكم وطبقت طائفة أو غيرها ما يخالف ذلك الحكم كان مراعاة حكم النبي صلى الله
 تعالى عليه وسلم أولى فان طاعته واجبة ومعصيته محرمة ومن تأذى بطاعته كان خطيئته تأذيه
 بذلك وكان الموافق لطاعته مصدقاً بطاعته وهذا بخلاف من أذاها لغرض بعينه لا لأجل
 طاعة الله ورسوله ومن تدر حال أي بكر في رعايته لامر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وانه انما
 قصد طاعة الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم لا لامر آخر علم أنه أكل وأفضل وأعلى من حال
 على رضى الله عنه وكلاهما سيد كبير من كبار أولياء الله المتقين وخزب الله المخلصين وعباد الله
 الصالحين ومن السابقين الاولين ومن أكار المقربين الذين يشربون بالتسليم ولهذا كان أبو
 بكر رضى الله عنه يقول والله لعراة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أحب الي من أن أصل
 قسرا بى وقال ارقبوا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم في أهل بيته رواه البخاري عنه لكن
 المقصود انه لو قد رآه أب بكر أذاها لم يؤذها لغرض نفسه بل لطبع الله ورسوله ويوصل الحق الى
 مستحقه وعلى رضى الله عنه كان قصده أن يتزوج علم انه في أذاها غرض بخلاف أي بكر فلم
 أن أب بكر مكاناً بعد أن يذم أذاها من على وأنه انما قصد طاعة الله ورسوله بما لا يخل فيه
 بخلاف على فإنه كان له حظ فبارأ به له أو بكر كان من جنس من هاجر الى الله ورسوله وهذا
 لا يشبه من كان مقصوده امرأه يتزوجها والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم يؤذيه ما يؤذى طائفة
 اذا لم يعارض ذلك أمر الله تعالى فاذا أمر الله تعالى بشئ فعله وان تأذى من تأذى من أهله
 وغيرهم فيوق في حال طاعة الله يؤذيه بما يعارض طاعة الله ورسوله وهذا الاطلاق كقولهم من
 أطاعنى فقد أطاع الله ومن أطاع أميرى فقد أطاعنى ومن عصانى فقد عصى الله ومن عصى
 أميرى فقد عصانى ثم قد بين ذلك بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم انما الطاعة في المعروف فاذا
 كانت طاعة امرأته أطلها ومرارها طاعة في المعروف فقوله من أذاها فقد أذاني يحمل
 على الاذى في المعروف بطريق الاولى والاخرى لان طاعة امرأته فرض وضدها معصية كبيرة

وهو قائم بالله لا في مكان وكذلك قوله في محبة وارادته ايضا قال زهير كلام الله حدث وليس يحدث يفعل وليس بفعل وامتنع أن يزعم
 أنه مخلوق ويقول ليس مخلوق ولا مخلوق والله قائم بالله ومحال أن يتكلم الله بكلام قائم بغيره كما يستحيل أن يتحرك بغيره فانه بغيره وكذلك

يقول في ارادة الله وحجته وبغضه ان ذلك اجمع قائم بالله قال الاشعري وبلغني عن بعض المتفقهة انه كان يقول ان الله لم يزل مستكبرا
بمعي انهم لم يزلوا قادرين على الكلام ويقولون ان كلام الله (١٧٣) محدث غير مخلوق كنعو عبد الله بن كلاب ومن قال انه

محدث كنعو هرون قال انحدثت
كنعوا في معاذ التميمي يقولون
ليس يحسم ولا عرض وأما الخجة
التي اخبر بها الرزي الصفاء فهي
ضعيفة من وجوه أحد هان
المقدمة التي اعتمد عليها فاقوله
ان لعلنا في عن الكمال الذي يمكن
الاتصاف به ناقص فيقال ومعلوم
ان الحوادث المتعاقبة لا يمكن
الاتصاف بها في الازل كما لا يمكن
وجودها في الازل فان ما كان
وجوده مشروطا بمحدث سابق
له امتنع استكان وجوده قبل وجود
شرطه وعلى هذا فالخلق عن هذه
في الازل لا يكون خلقا عما يمكن
الاتصاف به والخالق عما لا يمكن
اتصافه ليس بشاخص (الوجه
الثاني) ان يقال هو لم يثبت
امتناع هاذ كرمين النقص
بدليل حقيقي ولا ينص كتاب ولا سنة
بل انما اثبت ما ائده من الاجماع
وهذه طريقته وطريقه ابي المعالي
قبيله ومن وافقهم يقولون ان
امتناع النقص على الله تعالى انما
علم بالاجماع لا بالنص ولا بالعقل
واذا كان كذلك فاعلم ان المنازعين
في اتصافه بذلك هم من اهل
الاجماع فكيف يتجرب بالاجماع في
مسائل النزاع فان قال هؤلاء انفقوا
على امتناع النقص عليه وانما
نازعون في كون ذلك نقصا قبله
اما ان يكفوا وافقوا على اطلاق
اللفظ واما ان يكونوا وافقوا على
معانيه فان وافقوا على اطلاق

واما فعل ما يؤدى فاطمة فليس هو عزله معصية امر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والازم
ان يكون على فعل ما هو من معصية الله ورسوله فان معصية امر الله معصيته ومعصية معصية
الله ثم اذا عارض معارض وقال او تكبر وعمر وليا الامر والله قد امر بطاعة ولي الامر وطاعة
ولي الامر طاعة الله ومعصيته معصية الله في خطئه امره وحكمه فقد سقط امر الله وحكمه
ثم اخذ يسمع على في وقاطمة رضى الله عنهما بانهم اذا امر الله وسخطا حكمه وكرها ما ارضى
الله لان الله رضى طاعته وطاعة ولي الامر فن كره طاعة ولي الامر فقد كره رضوان الله
والله يسخط لمعصيته ومعصية ولي الامر معصيته فن اتبع معصية ولي الامر فقد اتبع
ما اسخط الله وكره رضوانه وهذا التسنع على في وقاطمة رضى الله عنهما اوجه من تسنع
الرافضة على ابي بكر وعمر وذلك ان النصوص الواردة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في
طاعة ولادة الامور وزوم الجماعة والصبر على ذلك مشهورة كثيرة بل لو قال قائل ان النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم امر بطاعة ولادة الامور واستأثروا والصبر على جورهم وقال انكم
ستلقون عسدى اثره فاصبروا حتى تلقوني على الخوض وقال ادوا اليهم حقهم وسواوا الله
حقكم وامثال ذلك فلو قدر ان ابا بكر وعمر رضى الله عنهما كانا خالطين مستأثرين بالمال
لانفسهما كان الواجب مع ذلك طاعتهم والصبر على جورهم ثم لو اخذ هذا الفائل بقدر
في على وقاطمة رضى الله عنهما ونحوهما بانهم بصروا ولم يلزموا الجماعة بل جزموا فرفقوا الجماعة
وهذه معصية عظيمة لكانت هذه الشناعة اوجه من تسنع الرافضة على ابي بكر وعمر رضى
الله عنهما فان ابا بكر وعمر لا تقوم بحجة بانهم تركوا اجابا ولا فعلا جرم ما اصابا بخلاف غيره هاقله قد
تقوم الخجة بنوع من الذنوب التي لم يفعل مثلها او تكبر وعمر وما ينزه على وقاطمة رضى الله عنهما
عن تركه واجبا وفعل محظور او تنزيه ابي بكر وعمر او تكبر وعمر وان تقوم بحجة بتركها
واجبا وتنعيد بها لمحاذا الاوجه التي تقوم في على وقاطمة اقوى واكثر فطلب الطالب مدح
على وقاطمة رضى الله عنهما اما بسلامتهم من الذنوب واما بغفران الله لهما مع الفتح في ابي
بكر وعمر باقامة الذنب والمنع من المغفرة من اعظم الجهل والظلم وهو اجهل وأظلم من يريد
مثل ذلك في على ومعية رضى الله عنهما اذا اراد مدح معوية رضى الله عنه والقدر في على
رضى الله عنه

(الوجه الثامن) ان قوله لو كان هذا الخبر مصححا لما جازله ان تركه الغيبة والسب
والعصاة عند على حين حكمه بهما لما ادعاه العباس (فيقال) ومن نفس ان ابا بكر
وعمر حكما بذلك لاحدا وتر كذلك عند احد على ان يكون ملكا له هذا من ابين الكذب عليهما
بل غاية هذا ان تركه عندهم تركه عنده كآثر كاصدقته عند على والعباس بصرفها في مصارفها
الشريعة (واما قوله) ولكن اهل البيت الذين طهرهم الله في كلامه من تركين ما لا يجوز
(فيقال له ولا) ان الله تعالى لم يغيب عنه طهر جميع اهل البيت وذهب عنهم الرجس فان
هذا كذب على الله كيف ونعم نعلم ان من بني هاشم من ليس عطهر من الذنوب ولا اذهب
عنهم الرجس لاسماع عند الرافضة لان عندهم كل من كان من بني هاشم يحب ابا بكر وعمر
رضى الله عنهم ليس عطهر ولانه انما قال فيها انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت
وقد تقدم ان هذا مثل قوله ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته

القول بانه معصية منزع عن النقص وقالوا ليس هذا من النقص بل يمكن مورد النزاع اذا خلا فيما عني بلفظ النقص
ومعلوم ان الاجماع حينئذ لا يكون حاصلا على المعنى المتنازع فيه ولكن على لفظ لم يدخل فيه هذا المعنى عند بعض اهل الاجماع

ومثل هذا لا يكون حجة في المعنى، ولكن غايته إذا قام الدليل على أن هذا يسمى في اللغة تعصبا أن يكونوا يسمونوا باللفظ الحقوي وهذا بقدر أن لا يكون له مساس في اللغة أنما هي حقا أقوى (١٧٣) فكيف إذا كانت المقدمات غير مسلمة، في اللغة تضام مثل

هذا ليس بحجة على المعنى المتنازع فيه وإنما يكون حجة لفظية تلو صحة مقدماته فلا يحصل لها المقصود وإن كانوا واقفوا على نفي المعاني التي يعبر عنها بلفظ النقص فعلم أن المعنى المتنازع فيه لم يوافقوا عليه فبين أن مورد النزاع لا يجاعل على نفيه قطعاً فلا يجوز الاحتجاج على نفيه بالاجماع (الوجه الثالث أن يقال) إن قولنا القائل إن الأمة أجمعت على تزويه الله تعالى من العيب والآفة ونحو ذلك وهذا القدر ليس بمقول اللفظ عن كل واحد من الأمة لكن نحن نعلم أن كل مسلم فهو ينزه الله تعالى عن النقص والعيب بل العقلاء كلهم متفقون على ذلك فإنه ما من أحد يعظم الصانع سبحانه وتعالى وصفه الله بصفة وهو يعتقد أنها آفة وعيب ونقص في حقيقته وإن كان بعض المحدثين يصفه بما يعتقدونه نقصاً وعيباً فهذا من جنس نفاة الصانع تعالى ولهذا كان نفاة الصفات نفوها وهم يعتقدون أن إثباتها يقتضي النقص كالحديث والإمكان ومما يشبهه الأعيان ومثبوهاً ما أثبتوه لا عقادهم أن إثباتها واجب الكمال وعدمها يستلزم النقص والعدم ومما يشبهه الأجادات وكذلك مثبتة القدر ونفاة بل بعض نفاة النور يزعمون أنهم نفوها تعميلاً لله أن يكون رسوله من البشر وأهل الشريعة أشركوا قطعاً بالله أن

عليكم شكرهم وقوله يدا الله ليس لكم وهذا يكمن من الذين من قبلكم ويوتب عليكم
وتجوز ذلك بموافقه بيان أن الله يحب ذلك لكم ويرضاكم وبما ركبه في فعله حصل له هذا
المراد المحبوب ومن لم يفسد له لم يحصل لذلك وقد بسط هذا في غيره الموضع وبين أن هذا الأثر
لهؤلاء الرافضة القادرة فان عندهم أن إرادة الله بمعنى أمره لا يعني أنه يفعل ما أراد فلا يلزم إذا
أراد الله تطهير أحد أن يكون ذلك قد تطهر ولا يجوز عندهم أن يظهر أحدا بل من أراد الله
تطهيره فان شاء تطهر نفسه وان شاء لم يظهره أو لا يقدر الله عندهم على تطهير أحد
وأما قوله ان الصدقة محرمة عليهم (فقاله أول) الحرم عليهم صدقة الفرض وأما صدقة التطوع
فقد كانوا يشربون من المياح المسبلة بين مكة والمدينة ويقولون ان حرم علينا الفرض ولم يحرم علينا
التطوع وإذا حازنا نتفقوا بصدقات الاجاب التي هي تنقطع فانفقناهم بصدقة النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم أولى وأحرى فان هذه الاموال لم تكن زكاة مفروضة على النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم وهي أوساخ الناس التي حرمت عليهم وأغالي من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
والنبي محلل لهم والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم جعل ما حله الله له من الفي صدقة وأغاليته أن
يكون ملكا للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم تصدق به على السليين وأهل بيته أحق بصدقة فان
الصدقة على السليين صدقة والصدقة على الزارة صدقة وصلة (الوجه التاسع في معارضته
لحديث جابر رضي الله عنه) فقال جابر لم يدع حقنا لغيري نزع من ذلك الغير ويجعل له وأنا طلب
شأمن بيت المال يجوز للأمام أن يعطيه ما يولم بعدهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فإذا وعده
به كان أولى بالجواز فلهذا لم يقتصر على بيته وماله هذا أن يحي شخص على عقارب بيت المال فيدعيه
لنفسه خاصة فليس للأمام أن ينزع من بيت المال ويدفعه اليه بالاحقة شرعية وأخر طلب شيئا
من المال المنقول الذي يجب نفسه على السليين من مال بيت المال فهذا يجوز أن يعطى بغير بيته
الأثرى أن صدقة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الموقوفة بصدقة غيره على السليين لا يجوز
لاحد ذلك أسلها ويجوز أن يعطى من ريعها ما يتصدق به قال الذي أعطى منه جابر والمال
الذي يقسم بين السليين بخلاف أصول المال ولهذا كان أبو بكر وعمر رضي الله عنهما يعطيان
العابا وعليها الحسن والحسين وغيرهم من بني هاشم أعظم مما أعطوا جابر بن عبد الله من المال
الذي يقسم بين الناس وان لم يكن معهما وعدهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقول هؤلاء
الرافضة الجهال ان جابر بن عبد الله أخذ مال السليين بلا ينة بل بمجرد الدعوى ~~حكا~~ لا من
لا يعرف حكم الله في هذا أولا في ذلك فان المال الذي أعطى منه جابر مال يجب قسمه بين
السليين وجابر أحد المسلمين وله حق فيه وهو أحد الشركاء والامام اذا أعطى أحد من مال
التي ويخوهم من مال السليين لا يقال انه أعطاه مال المسلمين من غير ينة لأن القسم بين السليين
وأعطاهم لا يقتصر على بيته بخلاف من يدعي أن أصل المال له دون المسلمين ثم الامام يقسم المال
باجتهاده في التقدير والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يقسم المال بالخشيت وكذلك روي
عن عمر رضي الله عنه وهو نوع من الكيل باليد وجابر ذكر أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
وعده بثلاث خيمات وهذا أمر معتاده من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلا بد كرا الاماها
من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولم ويجوز الاقتداء به في إعطائه شيئا ثم نظر عدها أعط

يعبد بالأواسطة تكون بينه وبين خلقه فإذا كان كذلك في المعلم أن الإنسان لو احتج بأجاء المسلمين على نفي النقص والعيب عن الله تعالى من حيث الصفات لمعنا أن ألباهم نقص وعيب أو بالعكس لقوله المتيقن أن موافق على نفي هذا المعنى الذي شبهه أنت

نقصاوعيا فلا يخرج علينا ما لموافقة على لفظ لم وافقت على معناه وأماكمهم حيث أن يقولوا نحن نشارك في هذا المعنى وإن سميت أنت
نقصاوعيا فلا يكون حجة نافية إلا أن يقوم دليل على انتفاء (١٧٤) ذلك غير الاجماع المشروط بموافقتهم (الوجه

الرابع أن يقال هـ) قولك اجماع
الاستعنى أن صفاته كلها صفات
كل أن عنيت بذلك صفاته اللازمة
له لم يكن في هذا حجة لك وإن عنيت
ما يحدث بقدرته ومشيئته لم يكن
هذا اجماعا فالتأنيت وغيره من
أهل الكلام يقولون إن صفة
الفعل ليست صفة كمال وانقص
والله موصوف بها بعد أن لم يكن
موصوفا كونه خالقا ومبدعا
وعادلا وحسنا ونحو ذلك عنده
أمور حادثة متعددة وليست صفة
مدح ولا كمال وإن قلت المفعولات
ليست قائمة به بخلاف ما يقوم به
قيل لأب أن الأمر كذلك لكن
ما يحدث بقدرته ومشيئته أما أن
يقال هو متصف به أولا يقال هو
متصف به فإن قيل ليس متصفا به لم
يكن متصفا لا جهدا ولا جهدا وإن
قيل هو متصف به كان متصفا جهدا
وهذا موصوف بالمشهور عند أهل
الكلام من عامة الطوائف أنهم
يقسمون الصفات إلى صفات فعلية
وغير فعلية مع قولهم يقول منهم
أن الأفعال لا تقوم به فيجب عليه
موصوفا بالأفعال فإنه موصوف بأنه
خالق ورازق وعندهم هذه أمور
كانت بعد أن لم تكن ولما قال لهم
من يقول بتسلسل الأحداث من
الفلاسفة وغيرهم الفعل إن كان
صفة كمال لزم انصافه في الأزل
وإن كان صفة نقص امتنع انصافه
به في الأبد أي ما عني ذلك أن الفعل
ليس صفة كمال ولا نقص (الوجه

الخاص) احتجاجه بقوله إلا أن الامة مجمعة على أن صفاته لا تكون الا صفة كمال أعني من احتجاجه باجماعهم
على تترجمه عن صفة نقص فإن كونه منزها عن صفات النقص مشهور في كلام الناس وأما كون صفاته لا تكون الا صفات كمال فليس

بقدر هاهم تبحر بالمناظرة موافقا لقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في القسم فإن الواجب
موافقته بحسب الامكان فإن امكن العلم والاتباع ما أمكن من التحري والاجتهاد ما أقصه
فاطمه رضى الله عنه أخذ كروهم ودعواها الهبة والشهادة المذكورة ونحو ذلك لو كان صحيحا
لكان بالفتح فمن يحجونه له أشبه بالمدح والله المستعان
(فصل قال الرافضي) وقد روي عن الجماعة كلهم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
قال حق أي ذمما قلت الغبراء وما أملت الخضراء على ذي الهبة أصدق من أي ذر ولم يسموه
صدقا وسما أبا بكر صدقا مع أنه لم ير مدح ذلك في حقه
(يقال) هذا الحديث لم يروه الجماعة كلهم ولا هو في الصحيحين ولا هو في السنن بل هو مروى
في الجلة وبقدر رخصته وثبوته في المعلوم أن هذا الحديث لم يروه أن بأذن أصدق من جميع
الخلق فإن هذا يلزم منه أن يكون أصدق من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ومن سائر النبيين
ومن علي بن أبي طالب وهذا اختلاف اجماع المسلمين كلهم من السنة والشعة فعلم أن هذه
الكلمة معناها أن أبا ذر صادق ليس غيره أكثر تحرا بالصدق منه ولا يلزم أن كان بمنزلة غيره في
تحري الصدق أن يكون بمنزلة غيره في كثرة الصدق والتصديق بالحق وفي عظم الحق الذي صدق
فيه وصدقه وذلك أنه يقال فلان صادق للهجة إذا تحرى الصدق وإن كان قليل العلم بما
حدثه الانبياء والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يقل ما أملت الغبراء أعظم تصديقا من أي ذر
بل قال أصدق للهجة والمدح للصدق الذي صدق الانبياء ليس بمجرد كونه صادقا بل في كونه
صدقا فالانبياء وتصديقه لشي صلى الله تعالى عليه وسلم هو صدق خاص فالمدح بهذا التصديق
الذي هو صدق خاص نوع والمدح بنفس كونه صادقا نوع آخر فكل صدق صادق وليس كل
صادق صدقا ففي الصحيحين عن ابن مسعود عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال
عليكم بالصدق فإن الصدق يهدي إلى البر والبر يهدي إلى الجنة ولا يزال الرجل يصدق ويتحرى
الصدق حتى يكتب عند الله صدقا وأياكم والكذب فإن الكذب يهدي إلى الفجور والفجور
يهدى إلى النار ولا يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذبا فالصدق
قدر ادبه الكامل في الصدق وقدر ادبه الكامل في التصديق والصدق ليست فضيلته في مجرد
تحري الصدق بل في أنه علم ما أخبره النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حجة وتفصيلا وصدق ذلك
تصديقا كاملا في العلم والقصد والقول والعمل وهذا القدر لم يحصل لأي ذر ولا غيره فإن أبا ذر
لم يعلم ما أخبره النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كإعلمه أبو بكر ولا حصل له من التصديق المفصل
كما حصل لأي بكر ولا حصل عنده من كمال التصديق معرفة ولا حال كما حصل لأي بكر فإن
أبا بكر أعرف منه وأعظم حياته ورسوله منه وأعظم نصر الله ورسوله منه وأعظم جهدا أنفسه
وماله منه وغير ذلك من الصفات التي هي كمال الصدقة وفي الصحيحين عن أنس بن مالك رضى
الله عنه قال صدر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أحد أو معه أبو بكر وعمر وعثمان فرجع
هم فقال اسكن أحد وضربه برجلة وقال ليس عليك الاتي وصدديق وشهيدان وفي الترمذي
 وغيره عن عائشة رضى الله عنها قالت يا رسول الله الذين يؤثرون ما أوتوا وقلوبهم وجلة

هذا اللفظ مشهور ومرور فاعين الأئمة ومن أطلق ذلك منهم فاعلموا بطلانه على ميل الأجل لما استقر في القلوب من أن الله موصوف
بالكمال دون النقص وهذه الاطلاقات لا تدل على دق (١٧٥) المسائل ولو قيل اطلق هذا كونه بفعل أفعلا بنفسه

أهو الرجل يرى ويسرق ويشرب الخمر ويخالف قال لا يابسة الصديق ولكنه الرجل يصوم
ويصدق ويخاف أن لا يقبل منه
(فصل قال الرافضي) وسماه خليفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يستخلفه
في حياته ولا بعد وفاته ولم يسوا أمير المؤمنين خليفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لأنه استخلفه في علمته مواطن
منها أنه استخلفه على المدينة في غزوة تبوك وقال له أن المدينة لا تصح إلا بي أو بك أما ترضى
أن تكون مني بمنزلة هرون من موسى إلا أنه لا بدي لي عنه وأمره أسامة بن زيد على الجيش الذين
فيهم أبو بكر وعمر ومات ولم يعزله ولم يسمو خليفة ولما توفي أبو بكر غضب أسامة وقال أن
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أمرني عليكم فن استخلف علي فبني السبه هو وعرضني
استرضاه وكأنا سبناه مدحجناه أميرا

(والجواب) من وجوه (أحدها) أن الخليفة إما أن يكون معناه الذي يخلف غيره وإن كان
لم يستخلفه كما هو المعروف في اللغة وهو قول الجمهور وأما أن يكون معناه من استخلفه غيره كما قاله
طائفة من أهل الظاهر والشيعة ونحوهم فإن كان الأول فأبو بكر خليفة رسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم لأنه خلفه بعد موته ولم يخلف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أحد بعد موته
الآبو بكر فكان هو الخليفة دون غيره ضرورة فإن الشيعة وغيرهم لا ينازعون في أنه هو صارولي
الأخر بعده وصار خليفة له على المسلمين ويقم فهم الحدود ويقسم عليهم الفيء ويفرزهم
ويولي عليهم العمال والأمراء وغير ذلك من الأمور التي يفعلها ولازم الأمر فهذه متفق عليها
بأنها بعد موته أبو بكر فكان هو الخليفة للرسول صلى الله تعالى عليه وسلم فيها قطع لكن
أهل السنة يقولون خلفه وكان هو أحق بمخلافته والشيعة يقولون كان علي هو الأحق لكن
تصح خلافة أبي بكر وتقول ما كان يحل له أن يصير هو الخليفة لكن لا ينازعون أنه صار خليفة
بالفعل وهو مستحق لهذا الاسم إذ كان الخليفة من خلف غيره على كل تقدير وأما أن قيل
أن الخليفة من استخلفه غيره كما قاله بعض أهل السنة وبعض الشيعة في قوله من أهل السنة
يقول أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم استخلف أبا بكر أما بالنص الجلي كما قاله بعضهم وأما
بالنص الخفي كما أن الشيعة القائلين بالنص على علي منهم من يقول بالنص الجلي كما نقوله الإمامية
ومنهم من يقول بالنص الخفي كما نقوله الجارية من الزيدية ويدعوى ذلك النص الجلي أو الخفي
على أبي بكر أقوى وأظهر بكثير من دعوى هؤلاء النص على علي لكثر النصوص الثابتة بالله على
خلافة أبي بكر وعلى علم يدل على خلافه إلا ما يعلم أنه كذب أو يعلم أنه لا دلالة فيه وعلى هذا
التقدير فلم يستخلف بعد موته أحد إلا أبا بكر فلهذا كان هو الخليفة فإن الخليفة المطلق هو من
خلفه بعد موته أو استخلفه بعد موته وهذا أن الوصف لم يثبت إلا لا يكره فلهذا كان هو الخليفة
وأما استخلافه علي على المدينة فذلك ليس من خصائصه فإن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان
إذا خرج في غزاة استخلف على المدينة رجلا من أصحابه كما استخلف ابن أم مكتوم نازة وعثمان بن
عفان نازة واستخلف علي لم يكن على أكثر وأفضل ممن استخلف عليهم غيره بل كان يكون
في المدينة في كل غزاة ومن الغزوات من المهاجرين، الأنصار أكثر وأفضل ممن يخلف في غزوة
تبوك فإن غزوة تبوك لم ياذن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لأحد بالتخلف فيها فلم يخلف فيها

يقدر عليها أو يشاؤها موصفة بنقص
أو كاللصان إلى أن يدخل ذلك في
صفات الكمال أو يفت عن الجواب
أقرب منه إلى أن يجعل ذلك من
صفات النقص (الوجه السادس)
أن هذا الإجماع حجة عليهم فإذا
عرضنا على العقول موجودين
أحدهما يمكنه أن ينكح ويفصل
بينه كلاما وفعل لا لا حركته
ذلك بل لا يكون كلامه الآخر مقدور
له ولا حركته أو يكون بائنا عنه
لكانت العقول تقضي أن الأول
أكمل وكذلك إذا عرضنا على العقول
موجودين من المخالفين أو
موجودين مطلقا أحدهما بقدر على
الذهاب والحياء والتصرف بنفسه
والآخر لا يمكنه ذلك لكانت العقول
تقضي أن الأول أأكمل من الثاني
كما إذا عرضنا على العقل موجودين
من المخالفين أو موجودين مطلقا
أحدهما على قدر والآخر لا يمكنه
ولا علم ولا قدرة لكانت العقول تقضي
بأن الأول أأكمل من الثاني فنقص
ما به يعبر أن أصفاء بالحياء والقدرة
صفات كمال به يعلم أن أصفاه
بالأفعال والأقوال الاختيارية التي
تقوم به التي بها يفعل المفعولات
المبينة صفة كمال والعلم متفقون
على أن الاعيان المتحركة والتي
تقبل الحركة أأكمل من التي
لا تقبلها كما أنهم متفقون على أن
الاعيان الموصوفة بالعلم والقدرة
والسمع والبصر والتي تقبل
الانصاف بذلك أأكمل من الاعيان

التي لا تتصف بذلك ولا تقبل الانصاف به وهذه الطريقة هي من أعظم الطرق في إثبات الصفات وكان السلف يحججون بها ورشون أن
من عبد الهالاسمع ولا يبصر ولا ينكح فقد عبد ناقصا عيما مؤثرا ورشون أن هذه صفات كمال فالحال فيها ناقص ومن المعلوم أن

كل كمال لانقص فيه بوجه من الوجوه بثبت الخلق فالخلق احق به وكل نقص تنزه عنه مخلوق فالخلق سبحانه احق بتزجيه عنه ولما
أورد من أورد من الملاحضة ففقد الصفات بان عدم هذه (١٧٦) الصفات انما يكون نقصا اذا كان المحل قابلا لها وانما

الاستافق أو معذور والاثلة الذين تاب الله عليهم وانما كان معظم من تخلف فيها النساء والصبيان
وروى أن بعض المنافقين طعنوا في علي وقالوا انما استخلفه لانه يبعضه واذا كان قد استخلف
غير علي على كثر وأفضل مما استخلف عليه علما وكان ذلك استخلافا مقيدا على طائفة معينة
في غيبته ليس هو استخلاف مطلقا بعد موته على أمته ولم يطلق على أحد من هؤلاء انه خليفة
رسول الله الامع التقييد فاذا كان يسمى على بذلك فغيره من الصحابة المستخلفين أو في هذا
الاسم فلم يكن هذا من خصائصه وإضافا الذي يخلف المطاع بعد موته لا يكون الأفضل للناس
وأما الذي يختلف في حال غزوه لعدوه فلا يجب أن يكون أفضل الناس فالعادة الجارية أنه
يستعجب في خروجه لمطاعته في المغازي من يكون عدوه أفضل ممن يستخلفه على عسائه فان
نفع ذلك ليس تنفع ذلك المشارك له في الجهاد والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم شبه عليا بهرون
في أصل الاختلاف لافي كماله ولعلي شركا في هذا الاختلاف بين ذلك أن موسى لما ذهب الى
مقاتل لم يكن معه أحد يشاكره في ذلك فاستخلف بهرون على جمع قومه والنبي صلى الله
تعالى عليه وسلم لما ذهب الى غزوة تبوك أخذ معه جميع المسلمين الأعداء ولم يستخلف عليا
الاعلى العمال والقليل من الناس فلم يكن استخلافه كاستخلاف موسى لهرون بل ائتمنه في حال
مغيبه كما ائتمن موسى بهرون في حال مغيبه فبينه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن الاختلاف
ليس لنقص مرتبة المستخلف بل قد يكون لأمانته كما استخلف موسى بهرون على قومه وكان علي
خرج اليه يبكي وقال أنذرتني مع النساء والصبيان كانه كره أن يخلف عنه وقد قيل ان بعض
المنافقين طعن فيه فينبه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه هذه المزية ليست لنقص المستخلف
اذ لو كان كذلك ما استخلف موسى بهرون (وأما قوله) انه قال ان المدينة لاتصلح لآل النبي
أوبل فهذا كذب على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يعرف في كتب الحديث المعتبرة ومما
يسين كذبه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خرج من المدينة بغير مرض ومعه علي وليس بالمدينة
لاهو ولا علي فكيف يقول ان المدينة لاتصلح لآل النبي أوبل قوم بدر كان معه علي وبين بدر
والمدينة عدة مراحل وليس واحد منهما بالمدينة وعلي كان معه يوم بدر بالتواتر وكان يوم الفتح
معه باتفاق العلماء وكانت اخوته أجارت خوניהا وأراد علي قتلها فمأقت بالرسول الله زعم ابن
أبي علي أنه قاتل رجلا جريحه فلان بن هيرة فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قد أجزأ من
أجرت بالهم هاتين والحديث في الصحيح ولم يكن في المدينة لاهو ولا علي ويوم خيبر كان قد طاب
علي فقدمه هو وأرمد وأعطاه الراية حتى فتح الله على يديه ولم يكن بالمدينة لاهو ولا علي وكذلك يوم
حنين والطائف وكذلك في حجة الوداع كان علي باليمن والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم خرج حاجا
فاجتمع مكة وليس بالمدينة واحد منهما والرافضة من فرط جهلهم يكذبون الكذب الذي
لا يخفى على من له بالسرعة أدنى علم (وأما قوله) انه أمر أسامة رضي الله عنه على الجيش الذين
فيهم أبو بكر وعمر فمن الكذب الذي يعرفه من له أدنى معرفة بالحديث فان أبابكر لم يكن في ذلك
الجيش بل كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قد استخلفه من حين مرض الى أن مات وأسامة
قد روى انه قد عقد له الراية قبل مرضه ثم لما مرض أمر أبابكر أن يصلي بالناس فصلى بهم
الى أن مات النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلو قدر أنه أمر بالخروج جمع أسامة قبل المرض لكان

يكون عدم البصر عى وعدم الكلام خرسا وعدم السمع صمما
اذا كان المحل قابلا لتلك الحيوان
فأما ما لا يقبل ذلك كالجناد قاله
لا يوصف بهذا ولا بهذا أحياوا
عن هذا بان ما لا يقبل الانصاف
لا بهذا ولا بهذا أعظم نقصا مما
يقبله ما يوصف بأحد ههنا وان
انقص بالنقص فالجناد الذي
لا يقبل الحياة والسمع والبصر
والكلام أعظم نقصا من الحيوان
الذي يقبل ذلك وان كان أعمى
أصم أبكم فمن في الصفات جعله
كالأعمى الأصم الأبكم وهذا بعينه
موجود في الأفعال فان الحركة
بالات مستلزمة للحياة والمستزومة
لها بخلاف الحركة بالعرض
كالحركة القسرية التابعة للقاسم
والحركة الطبيعية التي تطلب
بها العين العود الى مركزها
خروجها عن المركز فان تلك حركة
بالعرض والعقلاء متفقون على أن
من كان من الاعيان قابلا للحركة
فهو اشرف مما لا يقبلها وما كان
قابلا للحركة بالذات فهو اعلى مما
لا يقبلها الا بالعرض وما كان محسرا
بنفسه كان اكمل من الموات الذي
تحركه بغيره وقد بسط هذا في غير
هذا الموضوع ونحن نتكلم على هذه
الجهة بجهة الكمال والنقصان كلاما
مطلقا لا يختص بنظم الرازي اذ قد
يقول القائل أنا أسوغيها على غير
الوجه الذي صاغها عليه الرازي
فنقول اعلم أن طوائف المسلمين

له في هذا الأصل الذي ينبت عليه مسئلة الأفعال الاختيارية القائمة بذات الله تعالى أربعة أقول تنفر على ستة أمره
ونكث أنهم متنازعون هل يقوم بذاته ما يتعلق بعيشته وقدرته من الأفعال وغيرها الأفعال على قولين شهورين ومتنازعون في أن الأمور

أمره بالصلاة تلك المدة مع اذنه لاسامة أن يسافر في مرضه ومجاورة لأمرة أسامة عنه فكشف اذ لم يؤمر عليه أسامة بحال (وأيضاً) فإن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم تكن عادته في السير أبداً ولا في مغاربه أن يعين كل من يخرج معه في الغزو بأسمائهم ولكن يندب الناس ندباً عاماً مطلقاً فتسارِعُ يعلمون منه أنه لم يأمر كل أحد بالخروج معه ولكن ندبهم إلى ذلك كافي غزوة الغابة وبادراً بأمر ناسا بصفة كما أمر في غزاة بدر أن يخرج من حضر ظهره فلم يخرج معه كثير من الناس وكان أمر في غزوة السويق بعد أحد أن يخرج معه الأمن شهداً أحداً وتارة يستغفرهم بفرعاعاً ولا يذن لأحد في التخلف كافي غزوة تبوك وكذلك كانت سنة خلفائه من بعده وكان أبو بكر لما أمر الأمراء إلى الشام وغيره يندب الناس إلى الخروج فإذا خرج مع الأمرين رأى حصول المقصود بهم سره والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما أرسل إلى مؤنة لسرية التي أرسلها قال أميركم زيد فإن قتل فحضر فإن قتل فعبد الله بن رواحة لم يعين كل من خرج معهم فلان وفلان ولم تكن الصحابة مكتوبين عند النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في ديوان ولا يظوف بقاء يخرجونهم بأسمائهم وأعيانهم بل كل بؤمر الأمر فإذا اجتمع معهم تحصل بهم المقصود أرسلهم وصار أمراً عليهم كما أنه في الحج لما أمر أبابكر وأردفه بعلي أخيه أنه ما مور وأن أبابكر أمير عليه ولما أمر أسامة بعد مقتل أبيه وأرسله إلى ناحية العدو الذين قتلوا أبامساراة في ذلك من المصلحة ندب الناس معه فانتدب معه من رغب في الغزو وروى أن عمر كان ممن انتدب معه لأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عين عمر ولا غير الخروج معه لكن من خرج معه في الغزاة كان أسامة أمراً عليه كما أنه استخف عتاب بن أسيد على مكة كان من أقام بمكة فقتل أمير عليه وكذلك لما أرسل خالد بن الوليد وغيره من أمراء السرايا كان من خرج مع الأمر فالأمر أمراً عليه باختاره انخرو جمع معه لأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عين الخروج مع الأمر كل من يخرج معه فإن هذا لم يكن من عادة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بل ولأن عادة أبي بكر وهذا كما أنه إذا كان امام راتب في حياته يصلي بقوم فن صلى خلفه كان ذلك الامام اماماً له يتقدم عليه وكان المأموم أفضل منه وفي صحيح مسلم وغيره عن أبي مسعود البدري أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال يوم القوم أقرؤهم لكتاب الله فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة فإن كانوا في السنة سواء فقدمهم بهجرة فإن كانوا في الهجرة سواء فقدمهم سناً ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه ولا يجلس على تكرمه إلا بانه ذنب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن يتقدم على اماد سلطان وأن كان المأموم أفضل منه ولهذا قال العلماء ان الامام الراتب لا يقدم عليه من هو أفضل منه وكانت السنة لأن الامير هو الذي يصلي بالناس وتنازع الفقهاء فيما اذا اجتمع صاحب البيت والمتولي أيهما يقدم على قولين كما تنازعوا في صلاة الخنازير هل يقدم الوالي أو الولي وأكثرهم قدم الوالي ولهذا المامات الحسن بن علي قدم أخوه الحسين بن علي أمير المدينة للصلاة عليه وقال ولأنها السنة لما قدمته والحسن أفضل من ذلك الامير الذي أمره أن يصلي على أخيه لكن لما كان هو الامير وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه فقدمه لذلك وكان يقدم الامير على من معه في الغزاة كقتله في الصلاة والحج لانهم صلوا خلفه باختيارهم وجموعاً معه كونه قد تعين مسلاتهم خلفه وجمعهم معه اذ لم يكن للحج الامير واحد خرج معه ولكن في الغزو لم يكن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بأمر جميع الناس بالخروج مع السرايا ولا يعين من يخرج بأسمائهم وأعيانهم

المجدة الحادثة هل يمكن تسلسلها ودوامها في الماضي والمستقبل أو في المستقبل دون الماضي وأوجب تناسلها وانقطاعها في الماضي والمستقبل على ثلاثة أقوال المعروفة فصلت الأقوال أربعة طائفة تقول بقومها ما يتعلق بمشيتها وقد رتب ثم هل يقال مازال كذلك أو يقال حدث هذا الجنس بعد أن لم يكن على قولين وطائفة تقول لا يقوم به شيء من ذلك ثم هل يمكن دوام ذلك وتسلسله خارجاً عنه على قولين وكل من الطائفتين تنازعا هل يمكن وجود هذه المعاني بدون محل تقوم به على قولين فالقائلون من أهل القبلة يجوز تسلسل الحوادث منهم من قال تقوم به ومنهم من قال تحدث لأبي محل ومنهم من قال تحدث في محل غيره والماتعون لذلك من أهل القبلة منهم من قال

بل يندهم فخر من يختار الغزو ولهذا كان الخارجون مغضبين على القاعدن ولو كان الخروج
مهيئاً لكان كل منهم مطيعاً لأمره بل قال تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين غيراً ولو
النصر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على
القاعدن درجة وكلا وعد الله الحسنى وفضل الله المجاهدين على القاعدن أجراً عظيماً بداريات
منه ومغفرة ورحمة وكان الله غفوراً رحيماً فأسماء رضي الله عنه كان أميراً من أمراء السرايا
وأمراء السرايا لم يكونوا يسعون خلفاء فانهم لم يخلفوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بعد
موته ولا خلفوه في مقعده على شيء كان يباشره بل هو أنشأ لهم سفراً وعيلاً استعمل عليهم رجلاً منهم
ابتداءً لا خلافة عن كان يعمل قبله وقد يسمى العمل على الأمصار والمقرى خلافة ويسمى العمل
مختلاً فاهذا أمور لفظة تطلق بحسب اللغة والاستعمال (وأما قوله) ومات ولم يعزله فابكر
أنفذ جيش أسامة رضي الله عنه بعد أن أنشأ الناس عليه برءخو فامن العدو وقال والله لأحل
رأية عقد هار رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع أنه كان عاكاً عما كان عاك ذلك رسول
الله صلى الله تعالى عليه وسلم لأنه قام مقامه فجعل ما هو أصلي للمسلمين (وأما ما ذكره) من غضب
أسامة لما تولى أبو بكر من الكاذب السجدة فان محبة أسامة رضي الله عنه لا يكره وطاعته له
أشهر وأعرف من أن تذكر أسامة من أعد الناس عن الفرقة والاختلاف فإنه لم يقاتل لأمر
على ولا مع معوية واعتزل الفتنة وأسامة لم يكن من قريش ولا يميل للخلافة ولا يحبط قلبه
أن يتولاه فأى فائدة له في أن يقول هذا القول لأى من تولى الأمر مع علمه أنه لا يتولى الأمر
أحد إلا كان خليفة عليه ولوقدر أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أمره على أبي بكر ثم مات
فجئته صار الأمر إلى الخليفة من بعده واليه الأمر في انفاذ الجيش وأجسده وفي تأمير أسامة
أوعز له وإذا قال أشر في عيسى لم تكن استخلفك على قال من استخلفني على جميع المسلمين وعلى من
هو أفضل منك وإذا قال أنه أمر في عيسى قال أسامة على قبل أن استخلف فبعد أن صرت
أنا خليفة فانا الأمر عيسى كالمقدرة أن أبكر أمر على عر أسامة ثم مات أبو بكر وولى عر صار
عر أسامة على من كان أميراً عليه وكذلك لو أمر عر على عثمان أو على أو غيرهما أميراً ثم مات
عر صار هو الخليفة فانه يصير أميراً على من كان هو الأمير عليه ولوقدر أن علياً كان أرسله النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم وأمر عليه غيره كما أمر عليه أب بكر لما أرسله ليحيى بالناس سنة تسع
ولحقه على فقال لعلى أنت أميراً وأما مور فقال بل ما مور فكان أبو بكر أميراً على على قالوقدر
أن علياً هو الخليفة لكان يصلى أميراً على أب بكر ومثل هذا لا ينكره إلا جاهل وأسامة أعقل
وأقوى وأعلم من أن يتكلم بمثل هذا الهذيان لئلا أبكر وأعجب من ذلك قول هؤلاء المفتريين أنه
مضى هو وعمر البسه حتى استرضيه مع قولهم أنهم ما قهر أعلنوا وبني هاشم وبني عبد مناف ولم
يسترضيه لهم وهم أعرأقوى وأشرف من أسامة رضي الله عنه فأى حاجة من قهر وبني هاشم وبني
أمية وسائر بني عبد مناف وبطن قريش والانصار والعرب إلى أن يسترضوا أسامة من زبدهو
من أضعف رعيته لم يسلمه قبيلة ولا عشيرة ولا معه مال ولا رجال ولا ولاحب النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم له وقد عهده لم يكن إلا كلمته من الضعفاء فان قلتم أنه استرضاه لمحب النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم له فأنتم تقولون أنهم بدلو عهده وظلوا وأوصيه وغصوه فن عصى الأمر الصحيح
وبدل العهد البين وظلموا وعدى وقهر ولم يلتفت إلى طاعة الله ورسوله ولم يرقب في آل محمد إلا ولا
ذمة براعى مثل أسامة من بدو يسترضيه وهو قد ردشه أم أعين ولم يسترضوا وأعضب فاطمة

تقوم به ولها ابتداء ومنهم من قال بل
تحدث فاطمة في غيره ولها ابتداء ومنهم
من قال بل تحدث لأى محل ولها
ابتداء وقد ذكرنا حجة المانعين من
قيام المقدورات والمسرادات به
وكلام من ناقضها ونحن نذكر حجة
المانعين من التسلسل في الآثار
وكلام بعض من عارضهم من أهل
القبلة وهذا موجود في عامة
الطوائف حتى في الطائفة الواحدة
فان أبا الشاه الأرموى قد ذكر في
لباب الأربعين لأى عبد الله الرازي
من الأعمام ماتت عيسى ذلك
ما يناسب هذا الموضع وتابع في
ذلك طوائف من النظر كالأى
الحسن الأسدي وغيره بل نفس
الرازي قد ذكر في مواضع من كتبه
نقض ما ذكره في الأربعين ولم
يجب عن ذلك كاذباً حكينا كلامه
في موضع آخر وسيأتى أن شاء الله

وأذاها وهي أجي الاسترضاء فمن فعل مثل هذا فأى حاجة إلى الاسترضاء أسامة بن زيد وأما
يسترضى الشخص الذين يولد لنا فإذا لم يكن عندهم دين يحملهم على استرضاء من يحب استرضاءه
ولاهم يحتاجون في الدنيا الله فأى داع يدعوهم إلى الاسترضاء والرافضة من جهلهم وكذبهم
يتناقضون تناقضاً كبيراً أوهم في قول مختلف نوقل عنهم أن:

(فصل قال الرافضي) وبسمواعر فاروق ولم يسموا عليا رضي الله عنه بذلك لمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال فيه هذا فاروق أمي يفرق بين أهل الحق والباطل وقال ابن عمر ما كنا نعرف المنافقين على عهد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إلا ينفضهم عليا (فيقال أولا) أما هذان الحديثان فلا يستريب أهل المعرفة بالحديث أنهما حديثان موضوعان مكذوبان على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يروا أحدهما في كتب العلم العتمدة ولا رواحدهما استامدعروف (ويقال ثانيا) من احتج في مسألة فرعية بحديث فلا بد أن يستدفع فكيف في مسائل أصول الدين والافتراء يقول القائل قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ليس حجة باتفاق أهل العلم ولو كان حجة لكان كل حديث قاله فهو واحتمل أهل السنة قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حجة ونحن نضع في هذا الباب بأن روى الحديث باستامدعروف بالصدق من أي طائفة كانوا لكن إذا لم يكن الحديثه استامدعهذا الناقله وان كان لم يكذب بل نقله من كتاب غيره فكيف يجوز لاحد أن يشهد على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بما يعرف استامده (ويقال ثالثا) من العلوم لكل من له خبره أن أهل الحديث من أعظم الناس مجتاهدين أقوال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وطبعا لعلها وأربع الناس في اتباعها وأبعد الناس عن اتباعها حوارييها فأثبت عندهم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لهي هذا لم يكن أحد من الناس أولى منهم باتباع قوله فأنهم يتبعون قوله إيمانها وبوجهة لتأنيده لا لغيره بلهم في الشخص المدعوب ولهذا يذكرون ما ذكره النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من فضائل على كأيذ كرون ما قاله من فضائل عثمان وبذ كرون ما ذكره من فضائل الانصار كما يذكرون ما ذكره من فضائل المهاجرين وبذ كرون ما ذكره من فضائل بني فارس واسماعيل وبذ كرون ما ذكره من فضائل قريش وفضائل بني هاشم وبذ كرون ما ذكره من فضائل طلحة والزبير كأيذ كرون ما ذكره من فضائل سعد بن أبي وقاص واسامة بن زيد وبذ كرون ما ذكره من فضائل عائشة كأيذ كرون ما ذكره من فضائل فاطمة وخديجة رضي الله عنهم فهم في أهل الاسلام كاهل الاسلام في أهل الملل يؤمنون بكل رسول وبكل كتاب لا يفرقون بين أحد من رسل الله ولم يكونوا من الذين فرقوا بينهم وكانوا شيعا فأثبت عندهم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لهي هذا فاروق أمي لتصلوا ذلك وتقولوا كما تقولوا ولاي عيبه هذا أمين هذه الامة وقوله للزبير ان كل نبي حوارى وحوارى الزبير وتكنا قولوه لعل لا تعطين الرافضة حلا بحسب الله ورسوله وبوجه الله ورسوله وحديث الكساسة قال لهي وفاطمة وحسن وحسين اللهم هؤلاء أهل بيتي فأثبت عنهم الرجم وطهرهم تطهيراً وأما ذلك ويقال رابعاً كل من الحديثين دهم بالدليل أنه كذب لا يجوز نسبته الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فإنه يقال ما المعنى يكون على وغيره فاروق الامة يفرق بين الحق والباطل ان عني بذلك أمير أهل الحق والباطل فيبين المؤمنين والمنافقين فهذا أمر لا يقدر عليه أحد من البشر لاني واغيره وقد قال تعالى لانيه ومن سولكمهم الاعراب منافقون ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمه فاذا

كلام الرازي في افساد هذا الحجج
التي ذكرها في تنافي الحوادث
بما هو لم يذكرها جوابا وذلك ان
عبد الله الرازي ذكر في الاربعة
في مسألة حدوث العالم من الحجج
على حدوث الاشياء أو العالم عالم
يذكر في عامة كتبه (فذكر خمس
حجج الاولى) انه لو كانت الاشياء
قدمة لمكانت افعالهم كحركة اوسا كحركة
الاول يستلزم حوادث لا اول لها
واضح على انتفاء ذلك بسببه اوجه
الاول ان ماهية الحركة يقتضي
المسبوق بالغير وماهية الازل تنفيها
فامتنع ازالة الحركة فعارضه ابو
النساء الارمني بانه لقائل ان
يقول كون ماهية الحركة كحركة
من جزئيات وجزء لاحق لا يتاني
دوامها في ضمن افرادها المتعاقبة
لاي اول وهو المعنى بكونها ازالة
(قلت) ونكتة هذا الاعتراض ان

كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يعلم عن كل منافق في مدينته وفيما حو لها فكيف يعلم ذلك غيره وان قيل انه يذكر صفات أهل الحق وأهل الباطل فالقرآن بين ذلك غاية البيان وهو الفرقان الذي فرق لثنيه بين الحق والباطل بالارب وان أر يدنك أن من قاتل معه كان على الحق فيقال هذا لو كان صحيحا لم يكن فيه إلا التمييز بين تلك الطائفة المعينة وحينئذ فاقو بكونهم وعثمان وأولى بذلك لانهم قاتلوا بالمؤمنين أهل الحق الكفار أهل الباطل فكان التمييز الذي حصل بفعلهم أكل وأفضل فإنه لا يشك عاقل أن الذين قاتلهم الثلاثة كانوا أولى بالباطل ممن قاتلهم على وكل ما كان العدو أعظم باطلا كان عدوه أولى بالحق ولهذا كان أشد الناس عدا اباوم القبي من قتل نبيا ومن قتله نبي وكان المشركون الذين باشر والرسول صلى الله تعالى عليه وسلم بالتكذيب والمعاداة كابي لهب وأبي جهل شر من غيرهم فاذا كان من قتله الثلاثة أعظم باطلا كان الذين قاتلهم أعظم حقا فيكونون أولى بالفرقان بهذا الاعتبار وان قيل انه فاروق لان محبته هي المفرقة بين أهل الحق والباطل قيل أولا هذا ليس من فعله حتى يكون هو به فاروقا وقيل ثانيا لمحبة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أعظم تفرقا بين أهل الحق والباطل بانفاق دون دعوى ذلك في عمل مع ماروي عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من قوله لما ذكر الفتنة يكون هذا وأصحابه على الحق وأما إذا جعل ذلك في أبي بكر وعمر فلا يخفى أنه لا طرف في المقابلة ومن كان قوله مجرد دعوى أمكن مقابلته بعلة وان أر يدنك مطلق دعوى المحبة تدخل في ذلك الغالبة كالمؤمنين لالهته ونبوته فكان هؤلاء أهل الحق وهذا كفر بانفاق المسلمين وان أر يدنك المحبة المطلقة فالتأنيب فيها لاهل السنة يقولون نحن أحق بها من الشيعة وذلك أن المحبة المتضمنة للفاو هي كحبة اليهودوسى والنصارى للسمع وهي محبة باطلة والمحبة العيصية أن يحب العبد ذلك المحبوب على ما هو عليه في نفس الامر فلو اعتقد رجل في بعض الصالحين أنه نبي من الانبياء وأنه من السابقين الأولين فأحبه كان قد أحب ما لا حقيقة له لأنه أحب ذلك الشخص شاع على أنه موصوف بتلك الصفة وهي باطلة فقد أحب معدوما لا موجودا كن تزوج امرأة توهم أنها عقيمة المال والجمال والدين والحسب فأحبها ثم تبين أنه أنهادون ما ظنه بكثير فلا ريب أن حبه بنقص محسب بنقص اعتقاده اذا الحكم اذا ثبت له أنه زوال والهاوا اليهود اذا أحبوا موسى بناعى إلى أنه قال تمسكوا بالبيت مادامت السموات والارض وأنه نهى عن اتباع المسج ومحمد صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يكن موسى كذلك فاذا تبين لهم حقيقة موسى صلى الله تعالى عليه وسلم يوم القيمة علوا أنهم لم يكونوا يحبون موسى على ما هو عليه وإنما أحبوا موصوفا بصفات لا وجود لها فكانت محبتهم باطلة فلم يكونوا مع موسى المبشر بعيسى المسيح ومحمد وثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال المسمع مع من أحب واليهود لم يحبوا إلا ما لا وجود له في تلمارح فلا يكونون مع موسى المبشر بعيسى ومحمد صلى الله تعالى عليه وسلم فانهم لم يحبوا موسى هذا والحب والارادة ونحو ذلك تبع العلم والاعتقاد فمن اعتقد باطلا فأحبه كان حبه لذلك الباطل وكانت محبته باطلة فلم ينفعه وذلك كن اعتقد في بشر الالهية فأحبه لذلك كن اعتقد الهية فرعون أو أئمة الاسماعيلية أو اعتقد الالهية في بعض الشيوخ أو بعض أهل البيت أو بعض الانبياء والملائكة كاعتقاد النصارى في المسيح ومن عرف الحق فأحبه كان حبه لذلك الحق فكانت محبته من الحق فنفعه قال الله تعالى الذين

يقال ان المستدل قال ماهية الحركة تقتضى أن تكون مسبوقه بالغير فهل المراد بالغير أن تكون الحركة مسبوقه بما ليس بحركة أو يكون بعض أجزائها سابقا لبعض أما الاول فباطل وهو الذي يشعر به قوله ماهية الحركة تقتضى المسبوقه بالغير فان ذلك قد يفهم منه أن ماهيتها تقتضى أن تكون مسبوقه بغير الحركة ولو كان الامر كذلك لامتنع كون المسبوق بغيره أن لا يمكن لا يصلح أن يربط الا الثاني وهو أن ماهيتها تقتضى تقدم بعض أجزائها على بعض وحينئذ فقد منعوا المقدمة الثانية وهو أن قوله ان ماهية الازل تنفي ذلك وقالوا لا تسلم أن ما كان كذلك لا يكون أن لا هذا رأس المسئلة لاسيما وهو وجهاين المسلمين وغيرهم من أهل الملل يسلمون ان ما كان كذلك فإنه

كفر واصلوا عن سبيل الله أضل أعمالهم والذين آمنوا وعملوا الصالحات وآمنوا بما نزل على محمد وهو الحق من ربهم كفر عنهم سيئاتهم وأصلح بالهم ذلك بأن الذين كفروا اتبعوا الباطل وأن الذين آمنوا اتبعوا الحق من ربهم كذلك يضرب الله للناس أمثالهم وهكذا النصراني مع المسيح فإذا أحبه معتقدا أنه الله وكان عبدا كان قد أحب ما لا حقيقة له فإذا تبين له أن المسيح عبد ورسول لم يكن قد أحبه فلا يكون معه وهكذا من أحب العصابة والتابعين والصالحين معتقدا فهم الباطل كانت محبة ذلك الباطل باطلة ومحبة الرفضه لعل الله يرضى الله عنه من هذا الباب فأنهم يحبون ما لم يوجد وهو الأمام المعصوم المنصوص على إمامته الذي لا إمام بعده النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إلا هو الذي كان يعتقد أن عليا لم يكن أفضل من واحد من هؤلاء وإنما غاية أنه يكون أو كافر من فإذا تبين لهم يوم القيمة أن عليا لم يكن أفضل من واحد من هؤلاء وإنما غاية أنه يكون قريبا من أحدهم وأنه كان مقربا إمامتهم وفضلهم ولم يكن معصوما لا هو ولا هم ولا كان منصوبا على إمامته تبين لهم أنهم لم يكونوا يحبون عليا بل هم من أعظم الناس بغضا لعل الله يرضى الله عنه في الحقيقة فأنهم يبغضون من أنصف بالصفات التي كانت في علي كمال منافي في غيره من اثبات إمامته الثلاثة وتفضيلهم فان عباد رضي الله عنه كان يفضلهم ويقرب إمامتهم فبين أنهم يبغضون عليا قطعوا بهذا تبين الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه عن علي رضي الله عنه أنه قال أنه لعهد النبي الأبي أن لا يجنيب المؤمن ولا يبغضني إلا اتفاق أن كان هذا محفوفا تابعا عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكانوا مقرين به وهكذا كل من أحب شيئا على أنه موصوف بصفات ولم يكن كذلك في نفس الأمر كن اعتقد في شيء أنه يشفع في مريد يوم القيامة وأنه يزفه بنصره ويخرجه من كبره ويحييه في الضرورات كن اعتقد أن عنده خزائن الله أو أنه يعلم الغيب أو أنه ملك وهوليس كذلك في نفس الأمر فقد أحب ما لا حقيقة له وقول علي رضي الله عنه في هذا الحديث لا يجنيب المؤمن ولا يبغضني إلا اتفاق ليس من خصائصه بل قد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال آية الأيمان حب الانصار وآية النفاق بغض الانصار وقال لا يبغض الانصار رجل مؤمن بالله واليوم الآخر وقال لا يحب الانصار الا المؤمن ولا يبغضهم الا منافق وفي الحديث الصحيح حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دعا له ولامه أن يحسبها الله إلى عسائه المؤمنين قال فلا تحبهم وئنا لا نجنيب وأحي وهذا مما يبين الفرق بين هذا الحديث والحديث الذي رواه عن ابن عمر ما كنا نعرف المنافقين على عهد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يبغضهم عليا فان هذا مما يعلم كل عالم أنه كذب لان النفاق له علامات كثيرة وأسباب متعددة غير بغض علي فكيف لا يكون على النفاق علامة لا يبغض علي وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الحديث الصحيح إن آية النفاق بغض الانصار وقال في الحديث الصحيح آية المنافق ثلاث إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف وإذا أؤتمن خان وقد قال تعالى في القرآن في صفة المنافقين ومنهم من يزلزل في الصدقات فان أعطوا منها رضوا ومنهم الذين يؤذون النبي ومنهم من عاهد الله ومنهم من يقول ائذني ولا تفتني ومنهم من يقول لا يكذب الله هذه أمعا وذكر لهم سبحانه وتعالى في سورة براءة وغيرهما من العلامات والصفات ما لا يسع هذا الموضوع بسطه بل لو قال كنا نعرف المنافقين ببغض علي لكان ممجها كما أنهم أنصاف يعرفون ببغض الانصار بل وببغض أبي بكر وعمر وببغض غيره هؤلاء فان كل من أبغض ما يعلم أن النبي صلى الله تعالى عليه

يصلح أن يكون أبديا ومعلوم أن ماهية الحركة تقتضي أن يكون بعضها متاخرا عن بعض ولا يتبع مع ذلك وجود ما لا قضاء له من الحركات قالوا فلذلك لا يتبع وجود ما لا ابتداء له منها كما لم يتبع وجود ما لا أول له وجوده وهو القديم الواجب الوجود مع إمكان تقدير حركات وأزمنة لا ابتداء لها مقارنة لوجوده والكلام في انتهاء الحق كالكلام في انتهاء المقدّر (قال الرازي الوجه الثاني) لو كانت أدوار الفلك متعاقبة لآل أول كان قبل حركته عدم لآل أول وذلك لعدمات مجتمعة في الازل وليس معها شيء من الوجودات والالكان السابق مقارن للسوق فلمجموع الوجودات أول قال الارموي ولقال أن يقول ان غيب باجتماعها تحقّقها بمرها

وسلم بحبه ويواليه وان كان يحب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويواليه كان بغضه شعبة من شعب
النفاق والدليل بطردولا ينعمس ولهذا كان أعظم الطوائف نفاقا المبغضين لابي بكر لانه
لم يكن في الجهاد أحب الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم منه ولا كان فهم سم أعظم حبا للنبي
صلى الله تعالى عليه وسلم منه بغضه من أعظم آيات النفاق ولهذا لا يوجد المنافقون في طائفة
أعظم منها في مغضبه كالتمصير بالاسماعيلية ونحوهم فان قال قائل الرافضة الذين يبغضونه
يظنون أنه كان عدوا للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما يدكر لهم من الاخبار التي تقتضي أنه
كان بغض النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأهل بيته فيبغضونه لذلك قبل ان كان هذا عذرا يمنع
نفاق الذين يبغضونه جهلا وبلا فكذلك المبغضون لعلي الذين اعتقدوا انكافرهم تدأ وظالم
فاستحقوا بغضه لبغضه لدين الاسلام أولما أحسبه الله وأمر به من العدل ولا اعتقادهم أنه قتل
المؤمنين بغير حق وأراد علوا في الارض وفسادا وكان كفرعون ونحوه فان هؤلاء وان كانوا
جهالا انفسوا بأجل من اعتقد في عمر أنه فرعون هذه الامة فان لم يكن بغض أولئك لابي
بكر وعمر نفاقا لجهلهم وتأويلهم فكذلك بغض هؤلاء لعلي بالطريق الأولى والآخرى وان
كان بغض علي نفاقا وان كان المبغض جاهلا متأولا فبغض أبي بكر وعمر أولى أن يكون نفاقا
حينئذ وان كان المبغض جاهلا متأولا

(فمسئل قال الرافضي) وأعظموا أمر عائشة على باقي نسوانه مع أنه عليه السلام كان
يكره من ذكر خديجة بنت خويلد وقالت له عائشة انك تكبر ذكرها وقد أبدلك الله خبراتها
فقال والله ما بدلت بها ما هو خير منها صدقتي اذ كذبتني الناس وأوتيت اذ طردني الناس
وأسدتني بماله وورثني الله الولد منها ولم أرق من غيرها
(والجواب أن يقال) ان أهل السنة ليسوا مجمعين على أن عائشة أفضل نسائه بل قد
ذهب الى ذلك كثير من أهل السنة واحتجوا بما في الصحيحين عن أبي موسى وعن أنس رضي الله
عنهما أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر
الطعام والثريد هو أفضل الاطعمة لانه خبز ولحم كما قال الشاعر
اذا ما انظير تأد منه بلحم فذلك أمانة الله الشريد

ونكأن البر أفضل الاقوات والحم أفضل الادم كافي الحديث الذي رواه ابن قتيبة وغيره عن
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال سيد ادم أهل الدنيا والآخرة اللحم فاذا كان اللحم سيد
الادم والبريد الاقوات ومجموعهما الثريد كان الثريد أفضل الطعام وقد صرح غير وجه
عن الصادق المصدوق أنه قال فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام وفي الصحيح
عن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله أي النساء أحب اليك قال عائشة قلت
ومن الرجال قال أبوها قلت فمن قال عمرو بن رجا لا وهو لا يقولون قوله لخديجة ما أبداني الله
خير امنان صح معناه ما أبداني خيرا لي منها فان خديجة نفعتني في أول الاسلام بفعلها بضم غيرها
فيه مقامها فكانت خيرا له من هذا الوجه لكونها نفعتني وقت الحاجة وعائشة صحبته في آخر
النسوة وكال الذين فحسب لهما من العلم والاعيان ما لم يحصل لمن لم يدرك الأولى النبوة فكانت
أفضل لهذه الزيادة فان الامة انتفعت بها أكثر مما انتفعت بغيرها وبلغت من العلم والسن ما لم
يلغها غيرها فحقديجة كان خيرها مقصودا على نفس النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم تبلغ عنه
شيأ لم تنتفع بها الامة كما انتفعوا بعائشة ولان الذين لم يكن قد كمل حتى تعلمه ويحصل لهما من

حينما فهو ممنوع لانه ما من
حين يفرض الاويته واحدا منها
فيه لوجود الحركة التي هي معها
ضرورة تعاقب تلك الحركات لاني
أول وان عنيته أنه لا ترتيب في
بدليات تلك العلامات كما في بدليات
الوجودات فلا يلزم من اجتماع
بعض الوجودات معها المحذور
(قلت) مضنون هذا ان عدم كل
حركة ينتهي بوجودها فليست
الاعداد متساوية في الثبات فلا
فيكون جمعية في شيء من الاوقات
لانه في كل وقت يشب بعضها دون
بعض لوجود ما حدث يزول به عدمه
ولكن لا بداية لكل عدم منها فان
ما حدث لم يزول معدوما قبل حدوثه
بخلاف الحركات فان لكل حركة
بداية وحينئذ فلا يمتنع أن يقارن
الوجود ببعضها دون بعض كما يقارن
الوجود السابق الاذلي بعدم كل

كالاته ما حصل لمن علم وآمن به بعد كماله ومعلوم أن من اختص همه على شيء واحد كان أبلغ فيه ممن تفرق همه في أعمال متنوعة فلهذا رضى الله تعالى عنها خيرة من هذا الوجه لكن أنواع البر لم تخصص في ذلك إلا ترى أن من كان من العجالة أعظم إيماناً وأكثر جهاداً بنفسه وماله كحمزة وعلى وسعد بن معاذ وأسيد بن حضير وغيرهم هم أفضل ممن كان يخدم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وينفعه في نفسه أكثر منهم كالبراقع وأنس بن مالك وغيرها وفي الجملة الكلام في تفضيل عائشة وخديجة ليس هذا موضع استقصائه لكن المقصود هنا أن أهل السنة مجمعون على تعظيم عائشة ومحبتها وأن نساء أمهات المؤمنين اللواتي ماتت عنهن كانت عائشة أحسن الله وأعطاهن سومة عند المسلمين وقد ثبت في الصحيح أن الناس كانوا يخرجون بهذا يوم عائشة لما يعلمون من محبته إياها حتى إن نساءه غرن من ذلك وأرسلت إليه فاطمة رضى الله عنها تقول له نسألك بسئلك العدل في ابنة أبي قحافة فقال لفاطمة أي نبيسة أم أختين ما أحب قالت بلى قال فأخى هذه الحديث في الصحيحين وفي العديدين أيضاً أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال يا عائشة هذا جبريل يقرأ عليك السلام قالت وعليه السلام ورحمة الله ترى ما لا ترى ولما أراد فراق سودة بنت زعبة وهبت يومها لعائشة رضى الله عنها باذنه صلى الله تعالى عليه وسلم وكان في مرضه الذي مات فيه يقول أن أبا اليوم استبطاء ليوم عائشة ثم استأذن نساءه أن يعرض في بيت عائشة رضى الله عنها فعرض فيه وفي بيتها وفي بين سحرها ونحرها وفي حجرها وجمع بين يديها وريقه وكانت رضى الله عنها بركة على أمته حتى قال أسيد بن حضير لما نزل الله آية التيمم بسبب ما هي بأول تركتها قال التي بكر ما نزل أمر قط تذكره الله لاجعل الله فيه المسلمين بركة وقد كانت نزلت آية براءتها قبل ذلك لما رامها أهل الألف فبرأها الله من فوق سبع سموات وجعلها من الصفيات وبالله التوفيق

(فصل قال الرافضي) وأذاعت سر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقال لها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنك تقاتلين علياً وأنت ظالمة ثم إنها خالفت أمر الله في قوله تعالى وقرن في بيوتكن وخرجت في ملامن الناس لتقاتل علياً على غير ذنب لأن المسلمين أجوعوا على قتل عثمان وكانت هي في كل وقت تأمر بقتله وتقول اقتلوا عثمان قتل الله عثمان ولما بلغها قتله فرحت بذلك ثم سألت من توفي عن الخلافة فقالوا لي أعني ففرحت لقتله على دم عثمان فأى ذنب كان لعلي على ذلك وكف استحار طلبة والزبير وغيرهما طاعوا تعالى ذلك وباي وجه يلقون رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع الواحد من المؤمنين يتحدث من أمر آخره وأخر جهام بينهما وأما سفيرها كان أشد الناس عداوة له وكف أطاعها على ذلك عشرة آلاف من المسلمين وساعدوها على حرب أمير المؤمنين ولم ينصر أحد منهم بنت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لما طلبت حقهما من أبي بكر ولا شخص واحد بكلمة واحدة

(والجواب) أن يقال أما أهل السنة فأنهم في هذا الباب وغيره قائمون بالقطب شهد الله وقوله لهم حتى وعدل لا ينقض وأما الرافضة وغيرهم من أهل البدع في أقوالهم من الباطل والتناقض ما نبيه أن شاء الله تعالى على بعضه وذلك أن أهل السنة عندهم أن أهل بدر كفهم الجنة وكذلك أمهات المؤمنين عائشة وغيرها وأبو بكر وعمر وعثمان وعلي وطحمة والزبير هم سادات أهل الجنة بعد الأنبياء وأهل السنة يقولون أن أهل الجنة ليس من شرطهم سلامتهم عن الخطأ بل ولا عن الذنب بل يجوز أن يذنب الرجل منهم ذنباً صغيراً أو كبيراً ويؤتوب عنه

ماسوا فالستدل بقول عدم كل حادث ثابت في الازل والمعرض يقول نعم لكن لا نستدل أن عدم الجنس ثابت في الازل وليس الجنس نادياً حتى يكون مسبوقاً بعدم الجنس وإنما الحادث أفراد كإثبات دواءه في الابد فليس لعدم المجموع تحقق في الازل والعدم السابق لأفراد الحركات بمنزلة العدم الملاحق لها ولا يقال إن تلك الأعدام مجتمعة في الابد والفرق بين عدم المجموع وعدم كل فرد فرد فرق ظاهر وعدم المستدل بقول عدم كل واحد أزل مجموع الأعدام أزل وهذا اعتراف أن يقول كل واحد من الأفراد حادث فالمجموع حادث أيضاً كذا حدث فله انقضاء لمجموع الحوادث له انقضاء أو كل واحد مسبوق بغيره فالمجموع مسبوق بغيره فإذا قالوا المتكلم عن المستدل قول

وهذا متفق عليه بين المسلمين ولم يتب منه فالصغار ترقى باحتمال الكبار عند سماعهم بل
وعند الاكثرين منهم أن الكبار ترقى بالحسنات التي هي اعظم منها وبالمصاب المكفر وغير
ذلك وإذا كان هذا أصلهم فيقولون ماذا كرم العصابة من السيئات كثيرته كذب وكثيرته
كانوا يجتهدون فيه ولكن لا يعرف كثير من الناس وجه اجتهدهم وما قدر أنه كان فيه ذنب
من الذنوب لهم فيمؤمّنون لهم ما توبة وما بحسنات ماحية واما عصائب مكفرة واما بغير ذلك
فانه قد قام الدليل الذي يجب القول بموجبه أنهم من أهل الجنة فلم يتنع أن يفعلوا ما يوجب النار
لاحتلافه وإذا لم يمت أحدهم على موجب النار لم يقدح ماسوي ذلك في استحقاقهم الجنة ونحن قد
علمنا أنهم من أهل الجنة ولولم يعلم أن أولئك المعينين في الجنة لم يجز لنا أن نقدح في استحقاقهم
الجنة بأمور لا نعلم أنها توجب النار فان هذا لا يجوز في آحاد المؤمنين الذين لم يعلم أنهم يدخلون
الجنة وليس لنا أن نشهد لأحد منهم بالنار لا موزمته لا دليل على ذلك فكيف يجوز ذلك في خيار
المؤمنين والعلم بتفاصيل أحوال كل واحد منهم بطنا وظاهرا وحسناته وسيئاته واجتهاداته
أمر يتعذر علينا معرفته فكان كلامنا في ذلك كلاما فمبالا نعلمه والكلام بلا علم حرام فلذلك كان
الامسألة عاشعير بين العصابة خيرا من الخوض في ذلك بغير علم بحقيقة الاحوال اذ كان كثير
من الخوض في ذلك أو أكثره كلاما بلا علم وهذا حرام لو لم يكن فيه هوى ومعارضة الحق والمعالم
فكيف اذا كان كلاما لهوى يطلب فيه دفع الحق والمعالم وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
القصة ثلاثة قاضيان في النار وقاض في الجنة رجل علم الحق وقضى به فهو في الجنة ورجل علم
الحق وقضى بخلافه فهو في النار ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار فاذا كان هذا في
قضاء من اثنين في قلل المال أو أكثره فكيف القضاء بين العصابة في أمور كثيرة فمن تكلم في
هذا الباب بجهل أو بخلاف ما علم كان مستوجبا للوعيد ولو تكلم بجهل بقصد الهوى لا لوجه
الله تعالى أو بعارضه حقا آخر لكان أيضا مستوجبا للعدم والعقاب ومن علم ما دل عليه
القرآن والسنة من الشناء على القوم ورضا الله عنهم واستحقاقهم الجنة وأنهم خير هذه الأمة
التي هي خير أمة أخرجت للناس لم يعارض هذا المتيقن بالمعالم بأمور مشبهة منها ما لا يعلم حسنة
ومنها ما يتبين كذبه ومنها ما لا يعلم كيف وقع ومنها ما يعلم عن القوم فيه ومنها ما يعلم بجهلهم
منه ومنها ما يعلم أن لهم من الحسنات ما يغمره فمن سلك سبيل أهل السنة استقام قوله
وكان من أهل الحق والاستقامة والاعتدال والا حصل في جهل ونقص وتناقض كمال
هؤلاء الضلال

(وأما قوله) وأذاعت سر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فلا ريب أن الله تعالى يقول
وأذأسر النبي إلى بعض أزواجه حديثا فلما نبأت به وأظهره الله عليه عرق بعضه وأعرض
عن بعض فلما نبأها به قالت من أنبأك هذا قال نبأني العلم الخبر وقد ثبت في الصحيح عن عمر أنها
عائشة وحفصة (فيقال أولًا) هؤلاء عدوا إلى نصوص القرآن التي فيها ذكر نوب ومعاص (٢)
ينبغي أن نصب عنه من المتقدمين بتأويل النصوص بأفواج التأويلات وأهل السنة يقولون بل
أعحب النوب تأويلها ورفع الله درجاتهم بالتوبة وهذه الآية ليست بأولى في دلالتها على الذنب
من تلك الآيات فان كان تأويل تلك سائغا كان تأويل هذه كذلك وان كان تأويل هذه باطلا فآويل
تلك لا يبطل (ويقال ثانيا) بتقدير أن يكون هنالك ذنب لعائشة وحفصة فيكونان قد تابا منه
وهذا ظاهر لقوله تعالى ان توبوا إلى الله فقد صغت قلوبكم فلعلها ما الله تعالى إلى التوبة فلا يظن

المعتز ان عنيت باجتماعها
تحققها بأمرها خاصا ما فهو ممنوع
لأنه ما من حين يفرض الاو يتبني
واحد منها فيه وليس يستقيم قائما
مجمعة في الازل قال المتكلم عن
المعتز ليس الازل طرفا معنا
يقدر فيه وجود أو عدم كأن الابد
ليس طرفا معنا يقدر فيه وجود أو
عدم ولكن معنى كون الشيء أزليا
لأنه ما زال موجودا أو ليس بوجوده
ابتداء ومعنى كونه أديا بأنه لا يزال
موجودا أو ليس بوجوده انتهاء
ومعنى كون عدم الشيء أزليا أنه
ما زال معدوما حتى وجد وان كان
عدمه مقارنا لوجود غيره وقائل ذلك
يقول لا يتصور اجتماع هسده
العدمات في وقت من الاوقات
أصلا بل ما من حال يقدر الافيده
عدم بعضها ووجود غيره فقول
القائل انعدامات مجمعة في الازل

(٢) قوله ينبغي أن نصب الخ كذا
بالاصل فتأمل وجرده اه معصيه

بما أنهم مال يتوابع ما ثبت من علودرجتهما وأنهما زوجتا بني نافي الجنة وأن الله خيرهن
بين الجنة الدنيا وزينتها وبين الله ورسوله والدار الآخرة فأخترن الله ورسوله والدار الآخرة ولذلك
حرم عليه أن يستبدل بهن غيرهن وحرم عليه أن يتزوج عليهن واختلف في أحاطة ذلك به بعد ذلك
ومات عنهن وهن أمهات المؤمنين بنص القرآن ثم قد تقدم أن الذنب يزول عقبه بالوبة
والحسنة الماحية والمصائب المكفرة (ويقول ثالث) المذكور عن أزواجه كالمذكور عن
شهده بالجنة من أهل بيته وغيرهم من أصحابه فإن عليا المختطف ابنة أبي جهل على فاطمة وقام
التي صلى الله تعالى عليه وسلم خطيبا فقال إن بني المعيرة سأستوفى أن يسكنوا عليا بنهم واني
لا أذن ثم لا أذن ثم لا أذن الآن يريد أن أبي طالب أن يطلق ابنتي ويتزوج ابنتهم فإن فاطمة
بضعة مني ربيتي واربها ويؤذي بي ما أذاها فلا يظن بعلي رضي الله عنه أنه ترك الخطبة في الظاهر
فقط بل تركها بقلبه وأب بقلبه عما كان عليه وسعى فيه وكذلك لما صالح النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم المشركين يوم الحديبية وقال لأصحابه انحروا واحلقوا رؤسكم فربهم أحد قد دخل
مغضبا على أمية فقال من أغضبني أغضبه الله فقال مالي لأغضب وأنا أمر بالامر فلا يطاع
فقالت يا رسول الله ادع جهديك فاحرقه وأمر الحلاق فحلق رأسي وأمر عليا أن يعوجه
فقال والله لا أحملوه فأخذ الكتاب من يده ومجحه ومعلوم أن تأخر علي وغيره من الصحابة عما
أمر وأبه حتى غضب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إذا قال القائل هذا ذنب كان جوابه كجواب
القائل إن عائشة أذنت في ذلك فني الناس من يتأول ويقول اغتاتوا واستأولين كقولهم كانوا
يرجون تغير الحال بأن يدخلوا مكة وآخر يقول لو كان لهم تأويل مقبول لم يغضب النبي صلى
الله تعالى عليه وسلم بل تأويل ذلك التأخر ورجوعه عنه مع أن حسناتهم غموسل هذا الذنب
وعلى داخل في هؤلاء رضي الله عنهم أجمعين

(وأما الحديث) الذي رواه وهو قوله لها فتأتين عليا وأنت طالمة فهذا لا يعرف في شيء من كتب
العلم العتيدة ولا له استناد معروف وهو بالموضوعات المكذوبات أشبه منه بالأحاديث العجيبة
بل هو كذب قطعاً فان عائشة لم تقتال ولم تخزيم قتال وانما خرجت بقصد الإصلاح بين
المسلمين وطمست أن في خروجها مصلحة للسليين ثم تبين لها فيما بعد أن تركت الخروج كان أولى
فكانت إذا ذكرت خروجها تبكي حتى تسبل جارها وهكذا عامة السابقين يمدوا على ما دخلوا
فيه من القتال فندم طلحة والزبير رضي الله تعالى عنهم أجمعين ولم يكن يوم الجمل لولاء
قصد في القتال ولكن وقع الاقتتال بغیر اختيارهم فانه لما راسل علي وطلحة والزبير قصدوا
الاتفاق على المصلحة وأنهم إذا عتكو الحلوا قتلوا عثمان وأهل الفتنة وكان علي غيور راض
بقتل عثمان ولا مصلحته عليه كما كان يحلف فيقول والله ما قتل عثمان ولا مالات علي قتله وهو
الصادق البارئ بمنه فحسني القشة أن يتفق علي معهم على امسالة القشة فخلوا على عسكر
طلحة والزبير فظن طلحة والزبير أن عليا جمل عليهم فخلوا دفعاعن أنفسهم فظن علي أنهم
جاءوا عليه قبل دفعاعن نفسه فوقع الفتنة بغیر اختيارهم وعائشة راكبة لا قالت ولا أمرت
بالقتال هكذا ذكر غير واحد من أهل المعرفة بالآخبار

(وأما قوله) وخالف أمر الله في قوله تعالى وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية
الاولى فهي رضي الله عنها لم تتبرج تبرج الجاهلية الاولى والامر بالاستقرار في السوت لا بالتأني
الخروج لمصلحة أمورهم كما لو خرجت للفرج والعزما وخرجت مع زوجها في سفر فإن هذه الآية

فرع امكان اجتماع هذه الاعداد
واجتماع هذه الاعداد مجتمع
وسأني تمام الكلام على ذلك بعد
هذا (قال الرازي) الثالث ان لم
يحصل شيء من الحركات في الأزل
أو حصل ولم يكن مسبوقا بغيره
أول وان كان مسبوقا بغيره كان
الاولى مسبوقا (قال الرازي)
ولقائل أن يقول ليس شيء من الحركات
الجزئية أزليا بل كل واحدة منها
حادث وانما قد تم الحركة الكلية
بتعاقب الافراد الجزئية وهي
ليست مسبوقه بغيرها فلم يلزم أن
يكون لكل الحركات الجزئية أول
(قلت) قول المستدل ان حصل
شيء من الحركات في الأزل ولم يكن
مسبوقا بغيره فلها أول بر بده
ليس مسبوقا بحركة أخرى فان
الحركة المعينة التي لم تسبقها حركة
أخرى تكون لها ابتداء فلا تكون

ولهم في ذلك تأريلات وما كانوا يظنون أن الأمر يبلغ المبالغ ولوعلموا ذلك لسدوا النريسة
وحسموا مادة الفتنة ولهذا أقال تعالى واتقوا فتنة لا تصين الذين ظلموا منكم خاصة فإن الظالم
يظلم فيبلى الناس بفتنة تصيب من لا يظلم فيجيزون عن رد حاجته بخلاف ما لو منع الظالم
استدأه فإنه كان زول سب الفتنة (فألبها) ان هؤلاء الرافضة في غاية التناقض والكذب
فإنه معلوم أن الناس أجعوا على بيعة عثمان مالم يجمعوا على قتله فانهم كلهم ما يعرفون جميع
الأرض فإن جاز الاحتجاج بالاجماع الظاهر وجب أن تكون بيعة حفص لحصول الاجماع
عليها وان يجوز الاحتجاج به بطلت محتجهم بالاجماع على قتله لاسما ومن المعلوم أنه لم يشر قتله
الأطراف فليس له ثم انهم يتكروا بالاجماع على بيعته ويقولون انما بايع أهل الحق خوفا
منهم وكرها ومعلوم أنهم لو اتفقوا كلهم وقال قائل كان أهل الحق كارهين لقتله لكن يتكروا
خوفا وحقبة على أنفسهم لكان هذا أقرب إلى الحق لان العادة قد جرت بأن من رد بقتل الأمة
يخفف من يثابرة بخلاف من يرد مبايعة الأمة فإنه لا يخفف الخائف بل يخفف من يرد بقتله
فإن المريد للقتل أسرع على الشر وسفلة الدماء وحقبة الناس من المريد للبايعة فهذا هو القدر
أن جمع الناس ظهر منهم الأمر بقتله فكيف وجوههم أنكر قتله ودافع عنه من دافع في بيته
كالحسن بن علي وعبد الله بن الزبير وغيرها وأيضا فاجماع الناس على بيعة أبي بكر أعظم من
اجماعهم على بيعة علي وعلى قتل عثمان فإنه لم يخفف عنها إلا بعد من عبادة وسعد قد علم سبب
تخلفه والله يغفر له ورضي عنه وكان رجلا صالحا من السابقين الأولين من الأنصار من أهل الجنة
كما قالت عائشة رضي الله عنها في قصة الأفلح لا أخذ بدافع عن عبد الله بن أبي رأس المنافقين قالت
وكان قبل ذلك رجلا صالحا ولكن احتمله الجبة وقد قلنا غير مرة أن الرجل الصالح المنهود
له بالجنة قد يكون له شياطين يتوب منها أو نحوها حسنة أو تنكف عنه بالمصائب أو غير ذلك فإن
العبد إذا أذنب كان له دفع عقوبة النار عنه عشرة أسباب ثلاثة منه وثلاثة من الناس وبقيا
من الله التوبة والاستغفار والحسنة المسحوة ودعاء المؤمنين واهدأوهم العمل الصالح
وشفاعه فينبأ صلى الله تعالى عليه وسلم والمصائب المنكفرة في الدنيا وفي البرزخ وفي عرصات القيامة
ومغفرة الله له بفضل رجته (والمقصود هنا) أن هذا الاجماع ظاهرة معلوم فكيف يدعى
الاجماع على مثل قتل عثمان من تنكر هذا الاجماع بل من المعلوم أن الذين تخلفوا عن القتال
مع علي من السليين أضاعوا الذين أجعوا على قتل عثمان فإن الناس كانوا في زمن علي على ثلاثة
أصناف صنف قاتلوا معه وصنف قاتلوه وصنف لا قاتلوه ولا قاتلوا معه وأكثر السابقين
الأوليين كانوا من هذا الصنف ولو لم يكن تخلف عنه إلا من قاتل مع معوية رضي الله عنه فإنه
معوية ومن معه لم يبايعوه وهم أضاعوا الذين قاتلوا عثمان أضاعوا مضاعفة والذين أنكروا
قتل عثمان أضاعوا الذين قاتلوا معوية فإن كان قول القائل ان الناس أجعوا على قتال علي
باطلا فقولهم أجعوا على قتل عثمان باطل وأبطل وان جاز أن يقال أنهم أجعوا على
قتل عثمان لكون ذلك وقع في العالم ولم يدفع فقول القائل أنهم أجعوا على قتال علي أيضا
والتخلف عن بيعته أجور وأجوز فإن هذا وقع في العالم ولم يدفع أيضا وإن قيل الذين كانوا مع
علي لم يكن منهم الزام الناس البيعة وجعلهم عليه ولد دفعهم عن قتله فخير وأعلن ذلك قبل والذين
كانوا مع عثمان لم يحصر لم يكن منهم دفع القتال عنه وإن قيل بل أجعوا على قتل عثمان
وتخذواوا حتى يجر وعلن دفع القتال أو غيرهم الذين قاتلوه وأجمع الناس عليه قيل والذين كانوا

له أول وأما ما ليس مسبوقا بغيره
فكيف يكون له أول ومع هذا انقل
له تقدير كون الحركة المعنية في
الأزل وبسبوقه بآخرى جميع بين
التبيين فهو مجتمع لذاته ولم يتغير
لذاته بلزمه حكمه مجتمع فلا ينصر
المرجع على هذا التقدير وأما على
التقدير الآخر وهو حصول شيء
منه في الأزل مع كونه مسبوفا
فقد أجابه الأرموي بأن وجود
الحركة المعنية في الأزل محال أيضا
وإذا كان ذلك مجتمعاً جاز أن يلزمه
حكمه مجتمع وهو كون الأزل مسبوفاً
بالغير وإنما الأزل هو الجنس
وليس مسبوفاً بالغير وقد اعترض
بعضهم على هذا الاعتراض
بان قال حينئذ فليس شيء من
أفركات حاصلا في الأزل أنزل
حصل لامتنع زواله وما أشد شأنه
يتمتع كونه أزليا وجواب هذا

مع عثمان فزبطوا ويخادوا حتى تمكن منه أو لئلا ثم دعوى المدعى الاجماع على قتل عثمان مع ظهور الانكار من جواهر الامامة والقصاص في الانتصار له والانتقام ممن قتله أظهر كذب مدعى المدعى اجماع الامامة على قتل الحسين رضي الله عنه فلو قال قائل ان الحسين قتل باجاع الناس لان الذين قاتلوه وقتلوه لم يدفعهم أحد عن ذلك لم يكن كذبه بأظهر من كذب المدعى الاجماع على قتل عثمان فان الحسين لم يعظم انكار الامامة لقتله كما عظم انكارهم لقتل عثمان ولا انتصر له جيوش كالجيوش الذين انتصرت لعثمان ولا انتقم أعوانه من أعدائه كما انتقم أعوان عثمان من أعدائه ولا حصل بقتله من الفتنة والنشر والفساد ما حصل بقتل عثمان ولا كان قتله أعظم انكارا عند الله وعند رسوله وعند المؤمنين من قتل عثمان فان عثمان من أعيان السابقين الاولين من المهاجرين من طبقة علي وطه وعال والزبير وهو خليفة للسلمة اجمعوا على بيعته بل لم يشرف في الامامة سقاولا قتل على ولايته أحد او كان يغزو بالسلمة الكفار بالسيف وكان السيف في خلافته كما كان في خلافة أبي بكر وعمر مساو لا على الكفار مكفوفين أهل القبلة ثم لم يطلب قتله وهو خليفة فصر ولم يقاتل دفاعا عن نفسه حتى قتل ولا ريب أن هذا أعظم أجرا وقتله أعظم اشياء لم يكن متوليا فخرج يطلب الولاية ولم يتمكن حتى قاتله أعوان الذين طلب أخذ الامر منهم فقاتل عن نفسه حتى قتل ولا ريب أن قتال الدافع عن نفسه وولايته أقرب من قتال الطالب لأن يأخذ الامر من غيره وعثمان ترك القتال دفاعا عن ولايته فكان حاله أفضل من حال الحسين وقتله أشنع من قتل الحسين كما أن الحسن رضي الله عنه لم يقاتل على الامر بل أصحبل بين الامامة وترك القتال مدحه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على ذلك فقال ان ابني هذا سيد وسيعلم الله بين فتن عظمتين من المسلمين والمنصورون لعثمان دعوى أهل الشام والمنتصرون من قتله الحسين المختار بن أبي عبيد الشامي وأعوانه ولا يشك عاقل أن دعوى هؤلاء رضي الله عنهم خير من المختار فان المختار كذاب ادعى النبوة وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال يكون في ثقب كذاب ومبير فالكذاب هو المختار والمبير هو الحجاج بن يوسف وهذا المختار كان أبوه رجلا صالحا وهو أبو عبيد الثقفي الذي قتل شهيدا في حرب الجوس وأخته صفية بنت أبي عبيد امرأ أعبد الله بن عمر امرأه سالحة وكان المختار رجلا سوءا (وأما قوله) ان عائشة كانت في كل وقت تأمر بقتل عثمان وتقول في كل وقت اقتلوا عثمان قتل الله تعالا ولما بلغها قتله فرحت بذلك (فيقال له أولا) أين النقل الثابت عن عائشة بذلك (ويقال ثانيا) ان المنقول عن عائشة يكذب ذلك وبيان أنها تكذبت قتله وذمت من قتله ودعت على أخيها محمد وغير مشاركتهم في ذلك (ويقال ثالثا) حسب أن واحدا من الصحابة عائشة أو غيرها قال في ذلك كلمة على وجه الغضب لانكاره بعض ما ينكر فليس قوله حجة ولا يقدح في ايمان القائل ولا المقول بل قد يكون كلاما وليا لله تعالى من أهل الجنة وظهر أحد هما جوار قتل الآخر بل يظهر كفره وهو محط في هذا الظن كما ثبت في الصحيحين عن علي وغيره في قصة حاطب بن أبي بلتعنة وكان من أهل بدر والحديبية وقد ثبت في الصحيح أن غلاما قال يا رسول الله والله ليس بخلن حاطب النار فقال له النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كذبت انه شهد بدر والحديبية وفي حديث علي ان حاطبا كتب الى المشركين يخبرهم ببعض أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لما أراد غزوة الفتح فأطلع الله نبيه على ذلك فقال لعلي والزبير انهما حتى تاتيا روضة خاخ فان بها طعنة معها كتاب فلما أتيا بالكتاب قال ما هذا يا حاطب فقال واقه يا رسول الله ما فعلت هذا اترد ادا ولا رضاء بال كفر ولكن كنت امرأ مخلصا في قر يش

الاعتراض أن يقال ليس شيء من الحركات المعينة في الازل اذ ليس شيء منها لا أول له بل كل واحد منها له أول لكن منسبها هل له أول وهذا غير ذلك والمتنازع يسلم أنه ليس شيء من الحركات المعينة أزليا وانما نزاعه في غير ذلك كأنه يسلم انه ليس شيء من الحركات المعينة أبدى ما عني انه يقول جنبها أبدى (قال الرازي) الوجه الرابع قلنا تحرك رجل دورة تحركت الشمس ثلاثين فعدد دورات رجل أقل من عدد دورات الشمس والاقول من غيره مائة والزائد على المتناهي بالمتناهي متناه فعدد دورات متناه (قال الارموي) ولقائل ان يقول تضعف الواحد الى غير النهاية أقل من تضعيف الاثنين كذلك مع كونهما غير متساويين (قلت) هذا الذي ذكره الارموي معارضة ليس

ولم يكن من أنفسهم وكان من معلّم من المهاجرين لهم عكة قرابات يحمون بها أهلهم فأحببت
 إذ فاني ذلك أن اتخذ عندهم يد يحمون بها قرابتي فقال عمر رضي الله عنه حتى أضرب
 عنق هذا المنافق فقال الله شهيداً وما يدريك أن الله أطلع على أهل بدر فقال اعلوا ما كنتم
 فقد غفرت لكم وأمر الله تعالى أول سورة المجنة بأهل الذين آمنوا ليتخذوا عدوّهم وعدوكم
 أولياء تلقون إليهم بالمودة الآيات وهذه القصة مما اتفق أهل العلم على صحتها وهي متواترة
 عندهم معروفة عند علماء التفسير وعلماء المغازي والسير والتواريخ وعلماء الفقه وغير هؤلاء
 وكان على رضي الله عنه يحدث بهذا الحديث في خلافته بعد الفتنة وروى ذلك عنه كاتبه
 عبد الله بن أبي رافع ليس لهم أن السابقين مغفور لهم ولو جرى منهم ما جرى وعثمان وطهارة
 والزيبر أفضل باتفاق المسلمين من حاطب بن أبي بلتعة وكان حاطب مسنداً إلى عمار بن عبد الله وكان
 ذنبه في مكاتبته للمشركين وأعانهم على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه أعظم من الذنوب
 التي تضاف إلى هؤلاء ومع هذا فالتى صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن قتله وكذب من قال أنه
 يدخل النار لأنه شهيد بدر والحديثية وأجبر بغيره الله لأهل بدر ومع هذا فقال عمر رضي الله
 عنه دعني أضرب عنق هذا المنافق فسماء منافقا واستحل قتله ولم يقدح ذلك في إيمان واحد
 منهما ولا في حكمه من أهل الجنة وكذلك في الصبيح وغيرهما في حديث الأئمة لمقام
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خطيباً على المنبر يعتذر من رأس المنافقين عبد الله بن أبي فقال من
 يعتذر من رجل بلقي أذاه في أهلي والله ما علمت على أهلي إلا خيراً ولقد ذكر وأرجل ما علمت عليه
 إلا خيراً أقام سعد بن معاذ سد الأوس وهو الذي اهتز لونه عرش الرحمن وهو الذي كان لا تأخذه في
 الله لومة لائم بل حكم في حلفائهم من بني قريظة بأن يقتل مقاتلتهم ونسبي ذراريهم وتغتم أموالهم
 حتى قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سعة أرفعة فقال
 يا رسول الله نحن نعتذر لمنه أن كان من الأوس ضربنا عنقه وإن كان من أصحابنا من أخرج رج
 أمرتنا ففعلناه أمره أقام سعد بن عباد فقال كذبت لعمرك أنه لا تقتله ولا تقدر على قتله فقام
 أسيد بن حضير فقال كذبت لعمرك أنه لا تقتله فأنك منافق يتجادل عن المنافقين وكادت تثور فتنة بين
 الأوس والخزرج حتى نزل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وخففهم وهو لاء الثلاثة من خيار
 السابقين الأولين وقد قال أسيد بن حضير لسعد بن عباد ذلك منافق يتجادل عن المنافقين وهذا
 مؤمن ولبي الله من أهل الجنة وذلك مؤمن ولبي الله من أهل الجنة فدل على أن الرجل قد يكفر أخاه
 بالتأويل ولا يكون واحد منهما كافراً وكذلك في الصبيح حديث عثمان بن مالك لما أتى النبي صلى
 الله تعالى عليه وسلم منزله في نفر من أصحابه فقام يصلي وأصحابه يتحدّثون بينهم ثم أسندوا وعظم ذلك
 إلى مالك بن النخعي وروى أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دعا عليه فبذلك قضى رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم صلته وقال أليس يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله قالوا بلى وإنه
 يقول ذلك وما هو في قلبه فقال لا يشهد أحد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله فدخل النار وأطلع
 وإذا كان ذلك فإذا أنت أن شخصاً من الصحابة أماناً وعمار بن ياسر وأما غيره كافر آخر
 من الصحابة عثمان وأ غيره أو أبا حنيفة على وجه التأويل كان هذا من باب التأويل المذكور ولم
 يقدح ذلك في إيمان واحد منهما ولا في كونه من أهل الجنة فإن عثمان وغيره أفضل من حاطب
 ابن أبي بلتعة وعمر أفضل من عمار وعائشة وغيرهما وذنب حاطب أعظم من ذلك فإذا غفر
 لحاطب ذنبه فالغفرة لعثمان أولى وإذا جاز أن يحتج بمثل عمر وأسيد بن حضير في التكفير

فيه منع شيء من مقدمات الدليل
 وأجله ثم قد يقول المستدل
 الفرق بين مراتب الأعداء أعداد
 للدورات من وجوه (أحدهما) أن
 مراتب الأعداء المجردة لا وجود
 لها في الخارج وإنما بقدرها في ذهن
 تقدر كما بقدر الاشكال المجردة
 بقدر شكلها مستنداً أو شكلاً أكبر
 منه وشكلاً أكبر من الآخر وهلم
 جرا وتلك الاشكال التي يقدرها
 ذهن لا وجود لها في الخارج
 وكذلك الأعداد المجردة لا وجود لها
 في الخارج فالكم المتصل والمنفصل
 إذا أخذ مجرداً عن الموصوف به لم
 يكن إلا في ذهن وكذلك الجسم
 الشكلي وهو أن بقدر طول
 وعرض وعق مجرد عن الموصوف
 به وإذا كان كذلك لم يلزم من إمكان
 تقدير ذلك في ذهن أن إمكان وجوده
 في الخارج فإن ذهن تقديره
 المعتمدين كاجتماع التقيضين
 والصدقين في تقديره كون الشيء

أو استعجال القتل ولا يكون ذلك مطابفاً فصدور مثله عن عائشة وعمار أولى (وقال رابعاً)
 ان هذا المذنبون عن عائشة من القدر في عثمان ان كان صحيحاً فاما أن يكون صواباً وأخطأ
 فان كان صواباً لم يذكر في مساوي عائشة وان كان خطأ لم يذكر في مساوي عثمان والجمع
 بين بعض عائشة وعثمان باطل وأيضاً فعائشة ظهر منها من التآلم لقتل عثمان والذم لقتله
 وطلب الانتقام منهم ما يقتضي التندم على ما ينشأ في ذلك كما ظهر منها التندم على مسيرها الى الجبل
 فان كان ندمها على ذلك يدل على فضيلة على واعترافها بالحق فكذلك هذا يدل على فضيلة
 عثمان واعترافها بالحق والافلا وأيضاً فاطمة من عائشة وجهور الصحابة وجهور المسلمين
 من الملام على أعظم مما ظهر منهم من الملام لعثمان فان كان هذا محجة في لوم عثمان كان محجة في
 لوم على والافلا وان كان المقصود بذلك القدح في عائشة لما لامت عثمان وعلاف عائشة في ذلك
 مع وجهور الصحابة لكن تختلف درجات الملام وان كان المقصود القدح في الجميع في عثمان
 وعلى وطلة والزبير وعائشة والاثم والمسلم قلنا نحن لسنا ندعي لواحد من هؤلاء العصمة من كل
 ذنب بل ندعي أنهم من أولياء الله المتقين وحزبه الفعليين وعبداه الصالحين وأنهم من سادات أهل
 الجنة ونقول ان الذنوب حائرة على من هو أفضل منهم من الصديقين ومن هو أكبر من الصديقين
 ولكن الذنوب رفيع عقابها التوبة والاستغفار والحسنات المحاسنة والمصابب المكفرة وغير ذلك
 وهو لا يلهم من التوبة والاستغفار والحسنات ما ليس من هود ونسب واتباعها بعباد يكفر الله بها
 خطاياهم لم يزل بها من دينهم فلمهم من السيئ المشكور والعمل المبرور ما ليس من بعدهم وهم
 بمغفرة الذنوب أحق من غيرهم ممن بعدهم والكلام في الناس يجب أن يكون بعلم وعدل لا يجهل
 وظلم بحال أهل البدع فان الرافضة يعمدون الى أقوام مستقرين في الفضيلة يريدون أن يجعلوا
 أحدهم معصوماً من الذنوب والخطايا والأخرى ما نوماً فاسقاً وكافراً فيظهر جهلهم وتناقضهم
 كالمهودي والنصراني اذا أراد أن يثبت نبوة موسى أو عيسى مع قدحه في نبوة محمد صلى الله تعالى
 عليه وسلم فانه يظهر عجزه وجهله وتناقضه فانه ما من طريق يثبت بها نبوة موسى وعيسى الا
 وتثبت نبوة محمد بمثلها أو بما هو أقوى منها ولا من شبهة تعرض في نبوة محمد صلى الله تعالى
 عليه وسلم الا تعرض في نبوة موسى وعيسى عليهما السلام بما هو مثلها أو أقوى منها وكل من
 عد الى التفرق بين المتماثلين أو مدح النبي وذم ما هو من جنسه أو أوى بالمدح منه أو بالعكس
 أمابه مثل هذا التناقض والجهل والخلل وهكذا أتباع العلماء والمشايع اذا أرادوا أحدهم أن يمدح
 متبوعه ويذم نظيره أو يفضل أحدهم على الآخر بمثل هذا الطريق (فاذا قال أهل العراق)
 أهل المدينة خالفوا السنة في ذلك وكذا أورد كوا الحديث الصحيح في كذا وكذا واتباعوا الرأي في
 كذا وكذا مثل أن يقول عن بقوله من أهل المدينة أنهم هم الذين التمسوا الى رمي جرة العقبة ولا
 الطيب الحرم قبل الأحرار ولا قبل التخلل الثاني ولا السجود في المفضل ولا الاستفتاح والتعوذ في
 الصلاة ولا التسليتين منها ولا تحريم كل ذي ناب من السباع ولا كل ذي مخلب من الطير وأنهم
 يستحلون الحشوش ونحو ذلك مع ما في هذه المسائل من النزاع بينهم فيقول المديون نحن أتبع
 السنة وأبعد عن مخالفتها وعن الرأي الخطأ من أهل العراق الذين لا يرون أن كل مكسر حرام ولا أن
 مساءة مالار لا تنقص بمجرد وقوع الخسائر ولا يرون صلاة الاستسقاء ولا صلاة الكسوف بركوعين
 في كل ركعة ولا يحرمون حرم المدينة ولا يحكون بشاهد معين ولا يتدون في القسامة بأيمان المدينين
 ولا يجترئون بطواف واحد وسعي واحد في القرآن ويجزون الزكاة في الخضراوات ولا يجيزون

موجوداً معدوماً وكون الشيء
 متحركاً ساكناً أو بقدره أن يكون
 الشيء لا موجوداً ولا معدوماً ولا
 واجباً ولا ممكناً ولا متشعياً لا غير
 ذلك من التقديرات الذهبية التي
 لا نستطيع إمكان ذلك في الخارج
 ولهذا يمكن تقديره لا يتناهى
 وسط لا يتناهى وتقدر أشكال
 بعضها أكبر من بعض بالنهاية
 وأبعاد لا نهاية لها ولا يسأل من
 إمكان تقدير ما لا نهاية له في الزمن
 إمكان ذلك في الخارج والمنازعون
 يسألون امتناع أجسام لا يتناهى
 قدرها وأبعاد لا تتناهى وعلل
 ومعدولات لا تتناهى مع إمكان
 تقدير ذلك في الزمن فإذا قيل لهم
 كذلك تقدير أعداد لا تتناهى أو تقدير
 مراتب أعداد لا تتناهى بعضها
 أفضل من بعض إذا قدر في الزمن
 لم يدل ذلك على إمكان وجوده في

الاحباس ولا يبطون نكاح السفار ولا نكاح الحلال ولا يجعلون الحكين الزوجين الا بعد
وصيكتين ولا يجعلون الاعمال في العقود بالنياب وبصحتون محارم الله تعالى بأدنى الحيل
فيسقطون الحقوق كالشفعة وغيرها بالحيل ويجعلون المحرمات كالأزواج والميسر والسفاح بالحيل
ويسقطون الزكاة بالحيل ولا يعتبرون المقصود في العقد ويطلون الحد ودحي لا يمكن سياسة بلد
برأيهم فلا يسطعون بدمن بسرقة الاطعمة والفاكهة وما أسهله الاباحة ولا يجدون أحد اشرب
الخمر حتى يقرأ وتقوم عليه بيعة نشرها ووجدت تحتها منه وسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه
وسلم وخلفاءه بخلاف ذلك ولا وجوب القود بالمثل ولا يفعلون القاتل كما فعل بالقتول كأن
يكون الظالم قطع يد المظالم ويرجله ويقر بطنه فيقولون تضرب عنقه ويقتلون الواحدا من
خير المسلمين يقتل واحدا كافرا دمي ويسرقون بين دية المهاجرين والانصار ودية المكافين
أهل الذمة ويسقطون الحد عن وطني ذات حمرة كما تمهوا بنسبه عالميا بغير محرم بصورة العقد
كأبسطه ولا يعقدون على النافع ولا يجتمعون بين الصلاتين الا بفرقة ومزدلفة ولا يستحبون
التغلب بالغير ولا يستحبون القراءة خلف الامام في صلاة السر ولا وجوب التيبب لنية الصوم
على من علم أن غدا من رمضان ولا يجوزون وقف المساجد ولا هتته ولا وهته ويحرمون الضرب
والضبع وغيرهما مما أحله الله ورسوله ويجعلون المسكر الذي حرمة الله ورسوله ولا يرون أن وقت
العصر يدخل إذا صار ظيل كل شيء ويقلون أن صلاة الغير تطل بطول الشمس ولا يجيزون
الفرقة ولا يأخذون بحدب الحمرمة ولا يحدب المشتري إذا قلص ويقولون ان الجمعة وغيرها
تدرك بأقل من ركعة ولا يجيزون الفصر في مسيرة يوم أو يومين ويجيزون تأخير بعض الصلوات عن
وقتها * وكذلك بعض أتباع فقهاء الحديث لو قال أحدكم أنا نحن أنما نسمع الصبح وأنتم تعاون
بالضعيف فقال له الآخرون نحن أعلم بالحديث الصحيح منككم وأتبع له منككم بمن يرى عن
الضعفاء ما يعتقد صحته وظن أنه ثبت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما لم يثبت عنه كإظن
بثبوت كون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان في السفر أحيانا يتم الصلاة أو أنه كان يقتل بعد
الركوع في الفجر حتى فارق الدنيا أو أنه أحرم بالحج احراما مطلقا لم ينو قنعا ولا فرادا ولا قرانا أو أن
مكة فتحت لمساواة ما قبله عمر وعثمان وغيرهما من تركه فسمه العفاريت فقتل وينقض حكم
الخلفاء الراشدين والصلابة كعمر وعثمان وعلي وابن عمر وغيرهم في المقة ودويحج بحديث غير
واحد من الضعفاء وأما نحن فنقول ان الحديث الضعيف خير من الرأي ليس المراد به الضعيف
المتروك لكن المراد به الحسن كحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وحديث ابراهيم الهجري
وأمثالهما من يحسن الترمذي حديثه أو يحسنه وكان الحديث في اصطلاح من قبل الترمذي
أما صحيح وأما ضعيف والضعيف نوعان ضعيف متروك وضعيف ليس بمتروك فتكلم الله
الحديث بذلك الاصطلاح فجاء من لا يعرف الاصطلاح الترمذي فسمع قول بعض الأئمة
الحديث الضعيف أحب الي من القياس فظن أنه يحج بالحديث الذي يضعفه مثل الترمذي
وأخذ من جميع طرقه من يرى أنه أتبع للحديث الصحيح وهو في ذلك من المتناقضين الذين يرجحون
الشيء على ما هو أولى بالرجحان منه ان لم يكن دونه * وكذلك شيوخ الزهاد إذا أراد الرجل أن يقدح
في بعض الشيوخ أعظم أو خرو ذلك أولى بالاعظم وأبعد عن القدح كن يفضل بأبواب الشيلي
وغيرهما من يحي عنه نوع من الشطح على مثل الجند وسهل بن عبد الله السدي وغيرهما من
هو أولى بالاستقامة وأعظم قدرا وذلك لأن هؤلاء من جهلهم يجعلون بحسب الدعوى العظيمة

ان خارج بطلت معارضتهم وكان من
عارض تقدير الاعداد التي
لا تنتهي بتقدير الاشكال التي
لا تنتهي وتقدر المتفاضل في هذا
بالتفاضل في هذا أولى عن عارض
تفاضل الدورات بتفاضل مراتب
الاعداد فله اذا قبل تضعيف
الواحد الى غير نهاية أقل من
تضعيف الاثنين قسلا وإذا فرض
خط عرضه بقدر الكفا لا ينتهي
طولا وسط عرضه بقدر النزاع
لا ينتهي فالذي بقدر الكفا أقل
وإذا فرض أجسام مستديرة كل
منها بقدر رأس الانسان وأخرى كل
منها بقدر الفلك لا تنتهي كانت
مقادير تلك أصغر من أن الجميع
لا ينتهي كان معاوما أن هذه
المعارضة أعدل وأولى بالقول من
تلك المعارضة (الوجه الثاني) ان
كان تضعيف الاعداد وحرايتها

موجبة لتفضيل المدعي ولا يعلمون أن ذلك غايتها أن تكون من الخطأ المغفور لا من السعي المشكور وكل من لم يسلك سبيل العلم والعدل أصابه مثل هذا التناقض ولكن الإنسان كما قال الله تعالى وجلها الإنسان أنه كان ظاهرا مجاهولا لعذب الله المنافقين والمنافقات والمشركين والمشركات ويتوب الله على المؤمنين والمؤمنات وكان الله غفورا رحيما فهو ظالم جاهل الامن تاب الله عليه

(وأما قوله) انها سألت من تولى الخلافة فقالوا على "فصرحت لقتله على دم عثمان وأى ذنب كان اعلى في ذلك" (يقال له أولا) قول القائل ان عائشة وطلحة والزبير اتهموا عليا بانه قتل عثمان وقاتلوه على ذلك كذب بل انما طلبوا القتلة الذين كانوا تحيوا والى على وهم يعلمون أن براءة على من دم عثمان كبرياتهم وأعظم لكن القتلة كانوا أقدموا السبه فطلبوا قتل القتلة ولكن كانوا عاجزين عن ذلك هم وعلى "لأن القوم كانت لهم قبائل يذيون عنهم والفتنة اذا وقعت غير العقلاء فيها عن دفع السفهاء فصارا لا كبر رضى الله عنهم عاجزين عن اطفاء الفتنة وكف أهلها وهذا شأن الفتنة كما قال تعالى واتقوا فتنة لا يصين الذين ظلموا منكم خاصة واذا وقعت الفتنة فليسر من التلويح بما الامن عساه الله (وأيضا) فقله أى ذنب كان لعلى في قتله تناقض منه فانه يزعم أن عليا عيا كان يستعمل قتله وقتاله ومن ألب عليه وقام في ذلك فان عليا نسبه الى قتل عثمان كثير من شيعة وشيعة عثمان هؤلاء اتعصبهم لعثمان وهؤلاء اتعصبهم لعلى وأما جاهلها الاسلام فيعلمون كذب الطائفتين على على (والرافضة) تقول ان عليا كان بمن يستعمل قتل عثمان بل وقتل أبي بكر وعمر وترى أن الاعانة على قتله من الطاعات والقرابات فكيف يقول من هذا اعتقاده أى ذنب كان لعلى على ذلك وانما يطبق هذا الترتيب لعلى بأقول أهل السنة لكن الرافضة من أعظم الناس تناقضا (وأما قوله) وكيف استجيز طلحة والزبير وغريهما مطاوعهما على ذلك وأى وجه يلقون رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع أن الواحد مني تحدث مع امرأته غيره وأخرجها من منزلها أو سافر بها كان أشد الناس عداوة له (فيقال) هذا من تناقض الرافضة وجهلهم فانهم يرمون عائشة بالعظمائم ثم منهم من يرميها بالفاحشة التي برأها الله منها وأزل القرآن في ذلك ثم انهم اقربط جهلهم يدعون في غيرهما من نساء الانبياء فيزعمون أن امرأته نوح كانت بغيًا وان ابن الذي دعاه نوح لم يكن منه وانما كان منها وان معنى قوله أنه عمل غير صالح أن هذا الولد من عمل غير صالح ومنهم من يقرأ ونادى نوح ابنه يريدون ابنا ويحبون بقوله انه ليس من اهلاؤنا يتأولون قوله تعالى ضرب الله مثلا للذين كفروا امرأة نوح وامرأة لوط كانتا تحت عدين من عبادنا صالين فجاءتاهما على أن امرأة نوح حانتها في الفراش وانها كانت فحمة وضاهوا في ذلك المنافقين والفاسقين أهل الأفل الذين رموا عائشة بالأفلا والفاحشة ثم يشوبوا وفيهم خطب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال أيها الناس من يعذرني من رجل بلغني أنه أذاه في أهلي والله ما علمت على أهلي الا خيرا ولقد ذكروا رجلا والله ما علمت عليه الا خيرا ومن المعلوم أن من أعظم أنواع الاذى للإنسان أن يكذب على امرأته رجل فيقول انها بغي ويجعل الزوج انه زوج فحمة فان هذا من أعظم ما يشبهه الناس بعضهم بعضا حتى يقولون في المبالغة شتمته بالزنا والى التاف بالمبالغة في شتمه والى بالفاحشة تدون سائر المعاصي يجعل الله فيه حدا للفتنة لان الاذى الذي يحصل للرجل لا يحصل مثله بغيره فانه لو رمى بالكفر أمكنه تكذيب الراعي بما يظهر من الاسلام بخلاف الرمي بالفاحشة فانه لا يمكنه تكذيب المستر بما يصاد ذلك فان

وسائر المقادير الى غير نهاية كان هذا التضعيف انما هو في الذهن فكل ما يتصوره الذهن من ذلك يشدده فهو ينتهي والذهن لا يزال يضعف حتى يهجر وهكذا اذا نطق باسمه الاعداد أو بالفاظ فلا يزال ينطق حتى يهجر وان قدر أنه لا يهجر بل لا يزال الذهن يقدر واللسان ينطق فان جميع ذلك داخل في الوجود للذهن واللفظي والجنائي والساني وكل ما يدخل من ذلك في الوجود فهو مشتبه به مبدأ محدود فله أول ابتدأته وهو من ذهن الإنسان ولفظه وكل ما يوجد منه متعاقبا فانه مشتبه لكن هذا يدل على جواز ما لا نهاية له في المستقبل وأن الشيء قد يكون له بداية ولا يكون له نهاية فان ما يحظر بالآذان وينطق به اللسان له بداية فيمكن وجود ما لا ينتهي منه ومن هذا الباب أنفاس

الفاحشة تقضي وتكتمع تظاهرها الانسان بخلاف ذلك والله تعالى قد قدم من يجب اشاعتها في المؤمنين لما في اشاعتها من اذى الناس وظلمهم ولما في ذلك من اغراء النفوس بها لما في المنفعة والاقتداء فاذا رأى الانسان ان غيره فعلها تشبهه في القذف بها من القلم والفرأش مالمس في القذف بغيرها لان النفوس تشبهها بخلاف الكفر والقتل ولان اظهار الكفر والقتل فيه التحذير للنفوس من مضرة ذلك فصلة اظهار فعل فاعله في الجمللة راحة على مصلحة كتمان ذلك ولهذا يقبل فيه شاهدان ويقام الحد فيه باقراره مرة واحدة بخلاف الفاحشة فانها لا تثبت الا بأربعة شهود بالاتفاق ولا تثبت بالقرار الا بالقرار أربع مرات عند كثير من العلماء والرجل يتأذى برى امرأته بالفاحشة كما يتأذى بفعل امرأته بالفاحشة ولهذا شرع الشارع اللعان اذا قذف امرأته وينفذ عنه حد القذف باللعان دون غيره فانه اذا قذف محصنة لم يكن بدمن اقامة الشهادة أو الحدان طلب ذلك المصدوف ولهذا القذف امرأته بغير محصنة ولها زوج محصن وجب حد القذف على القاذف في أحد قولى العلماء وهو إحدى الروايتين عن أحمد فهذه الشواهد الشرعية والعرفية مما يبين أن الانسان يتأذى برى امرأته بالفاحشة أعظم من تأذيه بانحارجه من منزله المصلحة خاصة فظننا المخرج مع أن طلبة والزير لم يخرجاها من منزلها بل لما قبل عثمان رضى الله عنه كانت عائشة بمكة ولم تكن بالمدينة ولم تشهد قتلها فذهب طلحة والزير فاجتمعا في مكة وهؤلاء الراضية رمون أزواج الانبياء عائشة وامرأته نوح بالفاحشة فؤذون بنينا صلى الله تعالى عليه وسلم وغيره من الانبياء من الاذى بما هو من جنس اذى المنافقين المكذبين للرسل ثم ينكرون على طلحة والزير بأخذهما لعائشة معهما لما سافرا معهما بمكة الى البصرة ولم يكن في ذلك ربة فاحشة فوجبه من الوجوه فهل هؤلاء الامن أعظم الناس جهلا وتناقضا وأما أهل السنة فتعدهم انه ما بلغت امرأته نبي قط وأن نوح كان ابنه كما قال الله تعالى وهو أصدق القائلين وتأذى نوح ابنه وكما قال نوح بابني "اركب معنا" وقال ان ابني من أهلى قالته ورسوله يقول انه ابنه وهؤلاء الكذابين المفترون المؤذون الانبياء يقولون انه ليس ابنه والله تعالى لم يقل ليس ابنك ولكن قال انه ليس من أهلى وهو سبحانه وتعالى قال قلنا اجل فها من كل زوجين اثنين وأهلك الامن سبق عليه القول ثم قال ومن آمن أى واجل من آمن فلم يأمر بمحمل أهله كلهم بل استثنى من سبق عليه القول منهم وكان ابنه قد سبق عليه القول ولم يكن نوح يعلم ذلك ولذلك قال رب ان ابني من أهلى طائفاً من محبة من وعدت بناتهم ولهذا قال من قال من العلماء انه ليس من أهلى الذين وعدت بانحائهم وهؤلاء كان من الاهل نسباً ليس هو منهم ديناً والكفر يقطع الموالاة بين المؤمنين والكافرين كما تقول ان ابنا ليليس من آل محمد ولا من أهل بيته وان كان من اقراره فلا يدخل في قوله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وخيلة امرأته لوط أيضاً كانت في الدين فانها كانت تدل قومها على الاضاف وقومها كانوا يؤمنون الذكران ولم تكن معصيتهم الزنا بالتساقي بظن أنها أتت فاحشة بل وقومها كانت عليهم على المعصية وورضى عنهم ثم من جهل الراضية أنهم يعظمون أنساب الانبياء ابائهم وأبناءهم ويقدمون في أزواجهم كل ذلك عصية واتباع الهوى حتى يعظمون فاطمة والحسن والحسين ويقدمون في عائشة أم المؤمنين فيقولون أو من يقول منهم ان أزدنا ابراهيم كان مؤمناً وان أبوى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كانوا مؤمنين حتى لا يقولون ان النبي يكون

أهل الجنة وألفاظهم وحركاتهم فانهم يلهمون التسبيح كما يلهمون النفس ومن هذا الباب تسبيح الملائكة دائماً فهذا المذكور من تضعيف الاعداد ذهنياً وللفنا بطل على وجود ما ينتهي في المستقبل اذا كانت بداية محدودة وأما التفاؤل فيه سواء أريد به تضعيف الزمن أو اللسان أو وجهه ما معلوم انه اذا قيل ضعف الواحد وضعف ضعفه وضعف ضعف ضعفه وضعف جراً وقيل ضعف الاثنين وضعف ضعفهما وضعف ضعف الضعف وضعف جراً فان أريد بكون تضعيف الواحد أقل من تضعيف الاثنين أن ما وجد من نطق اللسان بالتضعيف أو ما يخطر بالقلب من التضعيف أقل فهذا ممنوع اذا قذر التساوى في المبدأ والحركة وان قذر التفاؤل فلا ذكر أسبقهما بدأ

أبو كافر إلا أنه إذا كان أبو كافر أمكن أن يكون ابنه كافر ألا يكون في حجره بالنسب فضيلة وهذا مما يدفعونه أن ابن نوح كان كافر الكونه ابن نبي فلا يجتمع أبوه كافر أمع كونه ابنه ويقولون أيضاً أن أبا طالب كان مؤمناً ومنهم من يقول كان اسمه عمران وهو المذكور في قوله تعالى إن الله اصطفى آدم ونوحاً وإبراهيم وآل عمران على العالمين وهذا الذي فعلوه مع ما فيه من الإقراء والبهتان فيمن التناقض وعدم حصول مقصودهم ما لا يخفى وذلك أن كون الرجل أبياً أو ابناً كافر لا ينقص ذلك عند الله شأن الله عز وجل يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي ومن العلوم أن الأصحاب أفضل من آبائهم وكان آبؤهم كفاراً بخلاف كونه زوج بني قحمة فإن هذا من أعظم ما يذهب ويصعب لأن مضر ذلك تدخل عليه بخلاف كفر أبية أو ابنة وأيضاً فلو كان المؤمن لا يولد الأمومة لكان بنو آدم كلهم مؤمنين وقد قال تعالى واتل عليهم نبأ ابني آدم طلق أدن من أقر بما نأمن قبل من أحدهما ولم يقبل من الآخر قال لا إله إلا الله فقتل قال لما تقبل الله من المؤمنين إلى آخر القصة وفي الصحيحين عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لا تقتل نفس ظالماً إلا كان على ابن آدم الأول كفل من دمها لأنه أول من سن القتل وأيضاً فهم يقدمون في العباس هم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الذي أنزل عليه ويعمدون بأبواب الذي مات كافر بإتفاق أهل العلم كما انفقت عليه الأحاديث الصحيحة ففي الصحيحين عن المسيب بن خزن قال لما حضرت أباطاب الوفاة جاءه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فوجد عنده أباجهل وعبد الله بن أمية من المغيرة فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يا نعم قل لاله الله كلمة أمهلك بها عند الله فقال أبوجهل وعبد الله بن أمية يا أباطاب أرغب عن مله عبد المطلب فإن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يعرضها عليه ويعوده ويعودان عليه بتلك المقالة حتى قال أبوطالب آخر ما كلمهم هو على مله عبد المطلب وأي أن يقول لاله الله فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا تستغفرن لك ما لم أعتك فأنزله الله تعالى ما كان لي وبني الذين آمنوا أن يستغفروا للأشركين ولو كانوا أولى قربي من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم وأنزل في أبي طالب فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أنك لاتهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء وأخرجه مسلم من حديث أبي هريرة أيضاً وقال فيه قال أبوطالب ولأن تصفي قريش يقولون أنه جعله على ذلك الجزع لا أقرب بها عنك فأنزله الله تعالى أنك لاتهدي من أحببت وفي الصحيحين عن العباس بن عبد المطلب قال قلت يا رسول الله هل تنعت أباطالب بشئ فإنه كان يحوطك ويصرك ويغضبك فقال نعم هو في خضاح من ثار ولولا أن كان في الدرك الأسفل من النار وفي حديث أبي سعيد لما ذكر عنه قال لعنه الله تنعت شفاعتي فيجعل في خضاح من نار يبلغ كسيه فيل منها ما غاه أخرجاه في الصحيحين وأيضاً فإن الله ما شئ على أحد مجر دنسه بل إنما شئ عليه بأبائه وتقواه كما قال تعالى إن أكرمكم عند الله أتقاكم وإن كان الناس معادن كعاد الذبح والقتل خيارهم في الجاهلة خيارهم في الإسلام أنفهموا كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح فالمدن هو مظنة حصول المطاوب فإن لم يحصل والا كان المعدن النقص الذي يحصل منه المطاوب خيراً منه (وأيضاً) من تناقضهم أنهم يعظمون عائشة في هذه المقام طعننا في حلية والزمه ولا يقولون أن هذا كان متوجهاً فالطعن في علي بذلك أوجه فإن طلحة والزبير كانا معظمن عائشة موافقن لها ثم خرجن بأمرها وهما وهى

من أبعد الناس عن الفواحش والمعاونة عليها . فان جازلرافضى أن يقدح فيها بقوله بأى وجه
يقول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع أن الواحد منا لو تحدث مع امرأه غير حتى أخرجهما
من منزلها وسافر بها إلى آخره . مع أن ذلك انما جعلها غزلة الملكة التي تأمر بأمرها ويطيعها ولم
يكن اخراجها للثان الفاحشة كان للناسي أن يقول بأى وجه يلقى رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم من قاتل امرأته وسلط عليها أعوانه حتى عقر واجه بغيرها وسقطت من هودجها
وأعد أوثها حولها يطفون بها كالسبية التي أحاط بهم من يقصلسبائها ومعلوم أن هذا في
مظنة الالهة لاهل الرجل وهتكها وسبها وتسلط الا جانب على قهرها واذلالها وسبها وامتثالها
أعظم من اخراجها من منزلها غزلة الملكة المحيلة المعظمة التي لا باقى لها أحد الا اذنها ولا يبتذل
أحد سترها ولا ينظر في خدرها . ولم يكن طلبة والزير ولا غيره هامن الا جانب يحملونها بل كان
في العسكر من يحاربها مثل عبد الله بن الزبير أن خبا وخلوته بها ومسهلها جازر بالكتاب والسنة
والاجاع وكذلك سفر المرامع ذى محر مها جازر بالكتاب والسنة والاجاع وهي لم تسافر الا مع ذى
محر مها وأما العسكر الذين قاتلوا فلولا أنه كان في العسكر محمد بن أبي بكر مذبذبه اليها لمذبذبه اليها
الاجاب ولهذا دعت عائشة رضى الله عنها على من مذبذبه اليها وقالت بمن هذه أخرجها الله
بالتار فقال أى أخت في الدنيا قبل الآخرة فقالت في الدنيا قبل الآخرة فأخرج بالتار بعصر
ولو قال المنع أنتم تقولون ان آل الحسين سبوا المقتل الحسين ولم يفعل بهم الا من جنس ما فعل
بعائشة حيث استولى عليها وردت الي بيتها وأعطيت نفقتها وكذلك آل الحسين استولى عليهم
وردوا إلى أهلهم وأعطوا نفقتهم فان كان هذا سبوا واستحلالا للحرمة النبوية فعايشة قسيت
واستحلت حرمة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهم يشنعون ويرجون أن بعض أهل الشام
طلب أن يسرق فاطمة بنت الحسين وأنها قالت لالهاته حتى تكفريد بنا وهذا ان كان وقع فالذين
طلبوا من على أن يسبوا من قاتلهم من أهل الجبل وصفين ونغوا أموالهم أعظم جرما وكان في
ذلك توسيعا عائشة وغيرها ثم ان هؤلاء الذين طلبوا ذلك من على كانوا متدينين به مصر بن عليه
الى أن خرجوا على على وقالت لهم على ذلك وذلك الذى طلب استرقاق فاطمة بنت الحسين واحد
مجهول لا شوكه ولا حجة ولا فعل هذا ديننا ولما منعه سلطانه من ذلك امتنع فكان المستحقون
لدماء المسلمين وحرهم وأموالهم وحرمة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في عسكر على أعظم
منهم في عسكر بنى أمية وهذا متفق عليه بين الناس فان الخوارج الذين مروا من عسكر على
رضى الله عنه هم شر من شرار عسكر معاوية رضى الله عنه ولهذا أمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
بقتالهم وأجمع النجاة والعلما على قتالهم والرافضة أكذب منهم وأظلم وأجهل وأقرب الى
الكفر والنفاق لكثير منهم وأذل وكلا الطائفتين من عسكر على وهذا أمثاله ضعف على
وغير عن مقاومته من كان بارأه (والقصد هنا) أن ما يد كرونه من القدح في طلبة والزير
ينقلب ما هو أعظم منه في حق على فان أجمعوا على ذلك بان عليا كان مجتهدا فيما فعل وأنه
أولى بالحق من طلبة والزير (قل) نعم وطلبة والزير كانوا مجتهدين وعلى أن كان أفضل منهما
لكن لم يبلغ فعلهما بعائشة رضى الله عنها ما بلغ فعل على فعلى أعظم قدرا منهما ولكن ان كان
فعل طلبة والزير معهما ذنبا ففعل على أعظم ذنبا فتقاوم ذرا القدر وعظم الذنب (فان قالوا)
هما أحو جاعلي الى ذلك لانهما أتيا بها بما فعله على مضاف اليها الى على قيل وهكذا معاوية

مسمى هذا فيقال نعم ولكن لم قلت ان
وجود ذلك المسمى يمكن وهذا كجاء
قال القائل ما لا يتعالى أقصد رضى
ذهنى وأتكم بلقله لم يكن في
ذلك ما يقتضى أنه يمكن وجوده في
الخلق كما يقتدر ذهننا لسانا لا
يتناهى من الاجسام والابعاد
والاشكال فهذا هذا في هذا ما يجب
به المستدل عن المعارضة بمراتب
الاعداد وهذا الفرق وان كنا قد
أوردناه فنقد كره غير واحد من
النظار المقتفين بين العدد والحركات
من مشكلى المسلمين وبهم وقد كر
هو لا هذا الفرق المعروف عند
من وافق المستدل عن هذا النقض
ان تضعيف العدد ليس امرأ
موجودا بل مقدرا بخلاف ما وجد
من الحركات وهكذا فرق من فرق
بين الماضي والمستقبل بان الماضي
قد وجد بخلاف المستقبل

لما قيل له قتلتم عماراً وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تقتلوا الفئة الباغية قالوا ونحن قتلناه
 انما قيل له الذين جاؤا به حتى جعلوه تحت سيف فانا ان كانت هذه الفئة من دونه فجهنم احب بان
 طلحة والزبير فلما بعثت ما جرى عليهم من اهلانة عسكر على اهلها واستلزمهم عليهم من دونه ايضا
 وان قتل هذه الفئة قتلتم معوية رضي الله عنه ووالرافضة وامثالهم من اهل الجهل والظلم
 يحجون باخبة التي تستلزم فساد قولهم وتناقضهم فانه ان احبوا بنظرها عليهم فساد قولهم
 المتفوض بنظرها وان لم يحبوا بنظرها بطلت هي في نفسها لانه لا بد من التسوية بين المماتين
 ولكن متبهاهم مجرد الهوى الذي لا علم معه ومن اضل عن اتباعه هو اذ يغيره من الله ان الله
 لا يهدي القوم الظالمين * وجاهر اهل السنة متفقون على ان علما افضل من طلحة والزبير فضلا
 عن معوية وغيره فيقولون ان المسلمين لما اقرقوا في خلافته فطائفة قاتلته وطائفة قاتلت معه
 كان هو واهله اولى الطائفتين بالحق كائنت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال
 عرق مارق على حين فرقة من المسلمين يقتلهم اولى الطائفتين بالحق فهو لا علم الخوارج المارقون
 الذين هم قوا يقتلهم على واحبهم فعل انهم كانوا اولى بالحق من معوية رضي الله عنه واهله لكن
 اهل السنة يتكلمون بعلم وعدل ويعطون كل ذي حق حقه (واما قوله) كذب اطاعا على ذلك
 عشرات الاف من المسلمين وساعدوا على حرب امراء المؤمنين ولم ينصروا احدهم بنت رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم لما طلبت حقهما من ابي بكر رضي الله عنه ولا شخص واحد كله بكلمة
 واحدة (فيقال اولاً) هذا من اعظم الحجج عليك فانه لا يسلك عاقل ان القوم كانوا يحجون رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم ويعظمونه ويعظمون قبيلته وبنته اعظم مما يعظمون ابا بكر وعمر ولولم
 يكن هو رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فكيف اذا كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الذي
 هو احب اليهم من اهلهم وانفسهم فلا يسترب عاقل ان العرب قرش واغير قرش كانت
 تدن لبي عبد مناف وتعظمهم اعظم مما يعظمون بني تميم وعدى ولهذا المامات رسول الله صلى
 الله تعالى عليه وسلم وتولي ابو بكر قبل لاني كفافة مات رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال
 حدث عظمي فن تولى بعده قالوا ابو بكر قال اورضيت بنو عبد مناف وبنو مخزوم قالوا نعم قال ذلك
 فضل الله بؤيته من يشاء او كما قال ولهذا جاء اوسيان الى علي فقال ارضيت ان يكون هذا الامر
 في بني تميم فقال لا بأس فان ان الامر الاسلام ليس كاهل الجاهلية او كما قال فاذا كان المسلمون كلهم
 ليس فيهم من قال ان فاطمة رضي الله عنها مظلومة ولان لها حقاً عند ابي بكر وعمر رضي الله عنهما
 ولا انهما طالباها ولا تكلم احد في هذا بكلمة واحدة دل ذلك على القوم كانوا يعلمون
 انها ليست مظلومة اذ لو علموا انها مظلومة لكان تركهم لنصرتها اما عجزا عن نصرتها او اما اهلا
 واضاعة حقها واما بغضا فيها اذا الفعل الذي بقدر عليه الانسان اذا اراده اذابة جازمة فعلة
 لا محالة فاذا لم يرد مع قيام مقتضى لارادته فاما ان يكون جاهلا به او له معارض تمنعه من ارادته
 فلو كانت مظلومة مع شرهها وشر قبيلتها او فاد بها وان اباها افضل الخلق واجهبها الى امته
 وهم يعلون انها مظلومة لكانوا اما عاجزين عن نصرتها او اما ان يكون لهم معارض عارض ارادة
 النصير من بغضاها وكلا الامر من باطل فان القوم كانوا كلهم عاجزين ان يتكلموا واحدهم بكلمة
 حق بل كانوا قادرين على تغيير ما هو اعظم من هذا واولو بكر لم يكن ممنوعا من سماع كلام احد
 منهم ولا هو معروفا بالظلم والجور واتفاقهم لادراكهم وتوفر ادعائهم على بغض فاطمة مع قيام
 الاسباب الموجبة لمحبتها مما يعلم بالضرورة امتناعه وكذلك على رضي الله عنه لاسباب وجهور

والمنع وجود ما لا ينتهي لا تقدير
 ما لا ينتهي ومن وافق المعترض
 يقول الماسخي ايضا قد عدم فليست
 افراده موجودة معا والمحدود
 وجود ما لا ينتهي فيما كان مجتمعاً
 بل مجتمعاً منتظماً بعضه ببعض
 بحيث يكون له ترتيب طبيعي او
 وضعي وهذا فرق ابن سينا واتباعه
 من المتفلسفة ولكن ابن رشد يقول
 ان مذهب الفلاسفة الفرق بين
 المجتمع وغير المجتمع سواء كان له
 ترتيب او ليس له ترتيب وانما النزاع
 بينهم في النفوس البشرية المارقة
 هل هي موجودات في الخلق ج غير
 متناهية ام لا ويقول هؤلاء لانسلم
 ان ما كان وعدمه او ما سيكون اذا
 قدر ان بعضه اقل من بعض يجب
 ان يكون متناهياً والمؤمنون بان
 نعم الجنة دائم لا ينقضي من
 المسلمين واهل الكتاب يسلمون ذلك

قرش والانصار والمسلمين لم يكن لعلي الى احد منهم اساءة لافي الجاهلية ولا في الاسلام ولا قتل
 احد من اقاربهم فان الذين قتلهم على لم يكونوا من كبار القبائل وامان احد من الصحابة الا وقد
 قاتل ايضا وكان عمر رضي الله عنه اسد على الكفار واكثر عدو قتلهم من على فكان له منهم
 وعداونه لهم معروفة ومع هذا قاتل عليهم ومآلات الاوكلهم بشي عليه خيرا ودعوه وتوجه لصاب
 المسلمين وهذا وغيره مما بين ان الامر على نقض ما تقوله الرافضة من اذنيهم وان القوم كانوا
 يعلنون ان فاطمة لم تكن مغلولمة أصلا فكيف ينتصر القوم لعثمان حتى سفكوا دماءهم ولا
 ينتصرون من هو أحب اليهم من عثمان وهو رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأهل بيته وكيف
 يقاتلون مع معوية حتى سقطت دماؤه معهم وقد اختلف عليه بنو عبد مناف ولا يقاتلون مع علي
 وبنو عبد مناف معه العباس بن عبد المطلب أكبر بني هاشم وأبو سفيان بن حرب أكبر بني أمية
 وكلاهما كانا يعلنان على قتل لقاتل الناس معه اذ ذاك والامر في أوله والقتال انذاك لو كان
 حقا كان مع علي وأولي ولا يعل على أهل قاتله لوعرض بفر قليل فقالوا الامر لعلي وهو الخليفة
 والوصي ونحن الانبياء الاله ولا نصصى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا نقاتل وصيه
 وأهل بيته ولا نتقدم الظالمين أو المناقضين من آل بيته على بني هاشم الذين هم خيرنا في الجاهلية
 والاسلام لكان القاتل لهذا يستحسبه جمهور الناس بل يستحيون له الا لقليل لاسما أو بكر
 ليس عنده رغبة ولا رهبة وهبنا عمر وطاعة معه كانوا يشدون معه فليس هؤلاء أكثر ولا أعز
 من الذين كانوا مع معوية رضي الله عنه ومع طلحة والزبير رضي الله عنهم ومع هذا فقد قاتلهم
 أعوان على مع كونهم دون السابقين الاولين في العلم والدين وفيهم قليل من السابقين الاولين فعلا
 قاتلهم من هو أفضل من هؤلاء اذا كان انذاك على الحق وعدوه على الباطل مع ان
 وليه انذاك أكثر وأعز وأعظم علما وعبادة وعدوه انذاك ان كان عدوا أذل وأجور وأضعف
 علما وعبادة وأقل عدوانا فاهل كان الحق كاتقوله الرافضة لكان أبو بكر وعمر والباقر
 الاولون من شر اهل الارض وأعظمهم جهلا وظلمة وعدوا عقوب موت نبيهم صلى الله تعالى
 عليه وسلم فبدلوا وغروا وظلموا الوصي وفعلا بنقوة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ما لم تفعله
 اليهود والنصارى عقوب موت موسى والمسيح عليهما الصلاة والسلام فان اليهود والنصارى لم
 يفعلوا عقوب موت أنبيائهم ما تقوله الرافضة ان هؤلاء فعلوا عقوب موت النبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم وعلى قولهم تكون هذه الامة شرامة أخرجت للناس ويكون سابقوها شرارها وكل هذا مما
 يعلم بالاضطرار فساده من دين الاسلام وهو مما بين ان الذي ابتدعه مذهب الرافضة كان زنديقا
 مهتدا وعدو الدين الاسلام وأهل بيته من أهل الدرع المتأولين كالخوارج والصدريين وان كان
 قول الرافضة راجع بعد ذلك الى قوم فهم ايمان لغرض جهلهم ومما بين ذلك ان يقال أي دواع كان
 للقوم في ان ينصروا عائشة بنت أبي بكر ويقاتلوا معها عليا كاذروا ينصرون فاطمة بنت رسول
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم ويقاتلون معها ومع زوجها الوصي أبي بكر وعمر فان كان الذين فعلوا
 هذا يحبون الرباسة ويكرهون اماراة على عليهم كان جهلهم بالرباسة يدعواهم الى القتال أبي بكر
 بطريق الاولى فان رباسة بيت على أحب اليهم من رباسة بيت أبي بكر ولهذا قال صفوان بن أمية
 قوم خين لما ولوا مدبر بن وقال بعض الطلقاء انتهت قتلهم دون البصر وقال آخر بطل السحر
 فقال صفوان والله لان بنو رجل من قرش أحب الي من أن بنو رجل من ثقف
 فصفوان رأس الطلقاء لأن بنو رجل من بني عبد مناف أحب اليه من أن بنو رجل من

ولم ينزع فيه من أهل الكلام الا
 الجهم ومن وافقه على قتله النعم
 وأبو الهذيل القاتل بفناء الحر كات
 وهما قولان شاذان قد اتفق السلف
 والائمة وجماهير المسلمين على
 تضليل القائلين بها ومن أعظم
 ما أنكره السلف والائمة على
 الجهمية قولهم بفناء الجنة وقال
 الأشعري في كتاب الملة الات
 واختلفوا ايضا في معلومات الله عز
 وجل ومقدوراته هل لها كل أولا
 كل لها على مثالين فقال أبو الهذيل
 ان لمساومات الله كل وجيع ولما
 يقدر الله عليه كل وجيع وان أهل
 الجنة تنقطع حركاتهم فيكونون
 سكودا أمساوا قال أكثر أهل الاسلام
 ليس لمساومات الله تعالى ولما
 يقدر الله على ولا غاية واختلفوا
 ايضا في أفعال الله سبحانه وأحرام
 لأجلها على مثالين فقال الجهم

بنى تيمم الرباسة إذا كان هو الداعي كان يدعوهم إلى تقديم بنى هاشم على بنى تيمم باتفاق العقلاء
 ولم يقدموا عليه فقد دعوا العباس فان العباس كان أقرب لموافقتهم على المطالب الدينية من أن
 يكره أن كانوا قد أقدموا على ظلم الوصي الهاشمي لئلا يحمله على الحق الذي يكرهونه كان
 تقديمهم من محصل مطالبهم مع الرباسة الهاشمية وهو العباس أولى وأحرى من أن يكره الذي
 لا يعينهم على مطالبهم كعائنه العباس ويحمله على الحق المسرا كتمسكهم عليه على فكر كره من
 على حق من لكان ذلك من أي بكر أكره ولو أراد يمين أي بكر دنيا حاوية لكان طلبها عند العباس
 وعلى أقرب فعدولهم عن العباس وعلى غيرهما إلى أي بكر دليل على أن القوم وضعوا الحق في
 نصانه وأقرروا أهابه وأثروا الأمر الارشدين إليه وأنهم علوا أن الله ورسوله كانا برضيان تقديم
 أي بكر رضى الله عنه وهذا أمر كان معلوما لهم علما ظاهرا ينشأ من أرواه وسمعه ومن النبي صلى
 الله تعالى عليه وسلم مدة عجبهم به فعملوا من تفضيل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يكر بطول
 المشاهد والسمع ما أوجب تقديمه وطاعته ولهذا قال عمر رضى الله عنه ليس فيكم من قطع
 فيه الاعتناق مثل أي بكر أراد أن فضله على غيره فظاهره مكشوفة لا تحتاج إلى بحث ونظر ولهذا
 قاله المحض من المهاجرين والانصار أت خبزنا وسينا وأحبنا إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه
 وسلم وهم يقررونه على ذلك ولا ينزعه منهم أحد حتى ان المنازعين في الخلافة من الانصار لم
 ينزعوا في هذا وأقال أحد بل على وغيره أحب إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأخير
 منه وأفضل ومن المعلوم أنه متنع في العادة لاسيما إعادة الصحابة المتقدمة كمال دينهم وقولهم الحق
 أن لا يتكلم أحد منهم بالحق المتضمن تفضيل على بل كلهم موافقون على تفضيل أي بكر من غير
 رغبة ولا رهبة والله تعالى أعلم

(فصل قال الرافضي) وسموها أم المؤمنين ولم يسموها بذلك الاسم ولم يسموها أم المؤمنين
 أي بكرهم عظم شأنه وقرب منزلته من أبيه وأخته عائشة أم المؤمنين فلم يسموها أم المؤمنين وسموها
 معوية بن أي سفيان خال المؤمنين لأن أخته أم حبيبة بنت أي سفيان أحد يزواج النبي
 صلى الله تعالى عليه وسلم وأخت محمد بن أي بكر وأبوه أعظم من أخت معوية ومن أبيها
 (والجواب أن يقال) أما قوله أنهم سموها عائشة رضى الله عنها أم المؤمنين ولم يسموها غيرها
 بذلك فهذا من البهتان الواضح الظاهر لكل أحد وما أدري أهذا الرجل وأمثاله يسمعون
 الكذب أم أمى الله بصائرهم لفرط هواهم حتى خفي عليهم أن هذا كذب وهم يتكبرون على
 بعض النواصب أن الحسين لما قال لهم أمان تلون أن أي فاطمة بنت رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وسلم قالوا والله لا نعلم ذلك وهذا لا يقول ولا يصح نسب الحسين لامتداد الكذب والافتراء
 ومن أمى الله بصيرته باتباع هواه حتى خفي عليه مثل هذا فان عين الهوى عياه والرافضة أعظم
 جحدا للحق تمدا وعجى من هؤلاء فان فهم ومن المنتسبين إليهم كالنصير وغيرهم يقولون ان
 الحسن والحسين ما كانا ولاد علي بل أولاد سليمان الفارسي ومنهم من يقول ان علما جمت وكذلك
 يقولون عن غيره ومنهم من يقول ان أب بكر وعمر ليسا مدفونين عند النبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم ومنهم من يقول ان رقة وأم كلثوم زوجتي عثمان ليستا بنتي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 ولكنهما نتاج لحيمة من غيره وهما في المكابرات وسجد المعلومات بالضرورات أعظم مالا وليل
 النواصب الذين قتلوا الحسين وهذا عاينين أنهم سمعوا كذب وأظلم وأجهل من قتله الحسين وذلك
 أنه من المعلوم أن كل واحد من أزواج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقال لها أم المؤمنين عائشة

ان مسنون ان لعالمات الله
 ويقصد دوراته غاية ونهاية ولا فعالة
 آخروا الجنة والنار فينسان ويرضى
 أهلها حتى يكون الله آخر الانبياء
 معه كما كان أول الانبياء معه وقال
 أهل الاسلام جميعا ليس للجنة والنار
 آخر وإنما لا يزالان باقيتين وكذلك
 أهل الجنة لا يزالون في الجنة
 من غير أهل النار في النار يذوقون
 ليس لذلك آخر ولا لعالمات الله
 ويقصد دوراته غاية ونهاية وقد
 ذكر بعض الناس بين الماضي
 والمستقبل فرقا جاثلا ذكره صاحب
 الارشاد وغيره وهو ان المستقبل
 بمنزلة اذا قال فاعل لا أعطيت درهمه
 الا أعطيتك بعده درهمه وهذا
 كلام صحيح والماضي بمنزلة أن
 يقول لا أعطيتك درهمه الا أعطيتك
 قبله درهمه وهذا كلام متناقض
 لكن هذا المثال ليس بمطابق لان

وحفصة وزينب بنت جحش وأم سلمة وسودة بنت زمعة وميمونة بنت الحارث الهلالية وجويرية بنت الحارث المطلقة وصفية بنت حيي بن أخطب الهارونية رضي الله عنهم وقد قال الله تعالى النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم وهذا أمر معلوم لا ممة على علماء وقد أجمع المجلدون على تحريم نكاح هؤلاء بعد موته على غيره وعلى وجوب احترامهن فمن أمهات المؤمنين في الحرمة والتحریم ولهن أمهات المؤمنين في الخزينة فلا يجوز لغير أقاربهن الخلو بهن ولا السفر بهن كالجواز للرجل وسافر بذوات محارمه ولهذا أمر بن بالحجاب فقال الله تعالى يا أيها النبي قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن ذلك أدنى أن يعصفن فلا يؤذين وقال تعالى وإذا سألتهم عن متاعا فاسألوهم من وراء حجاب ذلكم أطهر لقلوبكم وقلوبهم وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ولا أن تنكحوا أزواجهن بعده أبدا إن ذلكم كان عند الله عظيما ولما كن غنية الامهات في حكم التعريم دون الحرمة تنزع العلماء في اخوتهن هل يقال لاحدهم حال المؤمنين فقيل يقال لاحدهم حال المؤمنين وعلى هذا فهذا الحكم لا يمتنع بمعية رضي الله عنه بل يدخل في ذلك عبد الرحمن ومحمد ابنا أبي بكر وعبد الله وعبيد الله وعاصم وألاد عيسى رضي الله عنه ويدخل في ذلك عرو بن الحارث بن أبي ضرار أخو جويرية بنت الحارث ويدخل في ذلك عتبة بن أسفيان وزيد بن أسفيان أخو أمعوية رضي الله عنه ومن علماء السنة من قال لا يطلق على اخوة الأزواج أنهم أخوال المؤمنين فله لو أطلق ذلك لا يطلق على أخواتهن أنهن حالات المؤمنين ولو كانوا أخوالا ولا تفرم على المؤمن أن يتزوج حالته وحرمة على المرأة أن تتزوج حالها وقد ثبت بالنص والاجماع انه يجوز للمؤمنين والمؤمنات أن يتزوجوا أخواتهن وأخوتهن كزوج العباس أم الفضل أخت ميمونة بنت الحارث وولده معاوية عبد الله والفضل وغيرهما وكأزواج عبد الله بن عمر وعبد الله ومعوية وعبد الرحمن ابن أبي بكر ومحمد بن بكر من تزوجوهن من المؤمنات ولو كانوا أخوالا لله في الحاضر والمرأة أن تتزوج حالها قالوا وكذلك لا يطلق على أمهاتهن أنهن جدات المؤمنين ولا على آبائهن أنهم أجداد المؤمنين لانه لم يثبت في حق الأمهات جميع أحكام النسب وانما ثبت الحرمة والتحریم وأحكام النسب لبعض كما ثبت بالرضاع التعريم والحرمة ولا يثبت بهما أثر أحكام النسب وهذا كله متفق عليه والذين أطلقوا على الواحد من أوائل أنه حال المؤمنين لم ينزعوا في هذه الأحكام ولكن قصدوا بذلك إطلاق أن لاحدهم مصاهر مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واشتهر ذكرهم لذلك عن معاوية رضي الله عنه كما اشهر أنه كاتب الوصي وقد كتب الوصي غيره وأنه رد بفرس رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقد أرف غيره فهم لا يذكرون ما يذكرون من ذلك لاختصاصه به بل يذكرون ما له من الاتصال بالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما يذكرون في فضائل غيره ما ليس من خصائصه فتقوله صلى الله عليه وسلم لعلي رضي الله عنه لا علي إلا به وبالحب الله ورسوله وبالحب الله ورسوله وقوله انه لعهد النبي الامي الي انه لا يحبني الا مؤمن ولا يعضني الا منافق وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم أما ترضي أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى الا انه لا نبي بعدي فهذه الامور وليست من خصائص علي لكن من فضائله ومنافقه التي تعرف بها فضيلته واشهر رواية أهل السنة له اليه فدعوا بها قدح من قدح في علي وجعلوه كافرا وأطالوا من الخوارج وغيرهم ومعوية أيضا لما كان له نصيب من العصبية والاتصال برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وصلوا أقوام

قوله لا أعطيكم في الماضي والمستقبل ليس بضم الماضي فإذا قال لا أعطيكم هذه الساعة أو بعدها شيئا لا أعطيكم قبله شيئا اقتضى أن لا يحدث فصلا إلا أن يحدث فصلا في الزمان الماضي وهذا امتنع أو غنزه أن يقول لا أفعل شيئا أو لا أفعل ما أريد بين التقيض وانما مثله أن يقول ما أعطيكم درهما لا أعطيكم قبله درهما فكلاهما ماض فاذا قال القائل ما يحدث شي لا يحدث بضمه شي كان مثله أن يقول ما حدث شي لا يحدث بضمه شي لا يقول لا يحدث في المستقبل شي لا يحدث قبله شي وكل حاله ابتداء وانتهاء كغيره الصديقين أن يكون فيعطاه لا انتهاء أو عطائه لا ابتداء وانما الكلام فيما يزل ولا يزال (والناس) لهم في أماكن وجودها لا

بمخوليه كافر أو فاسقا يستحقون لعنه ونحو ذلك احتاج أهل العلم أن يذكروا ماله من الاتصال
 برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ليرى بذلك حق المصلين برسول الله صلى الله تعالى عليه
 وسلم بحسب درجاتهم وهذا القدر لو اجتهد فيه الرجل وأخطأ كان خيرا له من أن يجتهد في
 بغضهم ويخطئ فان باب الاحسان الى الناس والعفو عنهم مقدم على باب الاساءة والانتقام كما
 في الحديث ادروا الحدود بالشبهات فان الامام أن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة
 وكذلك يعطى المجهول الذي يدعى الفقير من الصدقة كما أعطى النبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم رجلين ساءلاء فرأهم ملجلجن فقال ان شئنا أعطيتكما ولا حظ فيهما لغني ولا لقوي
 مكتسب وهذا لان اعطاء الغني خير من حرمان الفقير والعفو عن المجرم خير من عقوبة
 البريء فاذا كان هذا في حق أحاد الناس فالصحة أحق أن يسلك بهم هذا خطأ المجتهد في
 الاحسان اليهم بالدعاء والثناء عليهم والذب عنهم خير من خطئه في الاساءة اليهم باللعن والذم
 والطعن وما شجر بينهم غايته أن يكون ذنبا والذنب مغفورة بأسباب متعددة هم أحق بهما من
 بعدهم والمتحد أحد ايقده فهم الا وهو يعظم من هود ونهم ولا تجرد أحد اعظم شسبا من
 زلاتهم الا وهو بغض عا هو أكبر من ذلك من زلات غيرهم وهذا من أعظم الجهل والظلم وهو لاء
 الرافضة يقدحون فيهم بالصغار وهم يفضون عن الكبار والكفر بمن يعاونهم من الكفار
 والمنافقين كاليهود والنصارى والمشركن والاسماعيلية والنصيرية وغيرهم من ناقض المؤمنين
 على الذنوب وهو لا يناقش الكفار والمنافقين على كفرهم ونفاقهم بل يرعاهم جميعهم ويعظمهم
 فسد دل على أنه من أعظم الناس جهلا وظلما لم ينته به جهله وظله الى الكفر والنفاق ومما
 بين تناقضهم أنه ذكر معوية ومحمد بن أبي بكر وأنهم سوا هذا حال المؤمنين ولم يسموا هذا حال
 المؤمنين ولم يذكر معوية من شاركه في ذلك وهم أفضل منهما كصد الله بن عمر بن الخطاب وأمثلة
 وقد بينا أن أهل السنة لا يخصصون معوية رضي الله عنه بذلك وأما الرافضة لخصوص محمد بن أبي بكر
 بالمعارضة وليس هو قريبا من عبد الله بن عوف عليه ودنيه بل ولا هو مثل أخيه عبد الرحمن بن بل
 عبد الرحمن له حصة وفضيلة ومحمد بن أبي بكر انما ولد عام حجة الوداع ذي الحليفة فأمر النبي صلى
 الله تعالى عليه وسلم أمه اسماء بنت عميس أن تعتنق للاحرام وهي نفسها وصار ذلك سنة ولم
 يدرك من حياة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الا خمس ليال من ذي القعدة وهذا الحجة والمحرر وصفه
 وأوائل شهر ربيع الاول لا يبلغ ذلك أربعة أشهر ومات أبوه أبو بكر رضي الله عنه وعمره أقل
 من ثلاث سنين ولم يكن له حصة مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا قرب منزلة من أبيه الا كما
 يكون لثله من الاطفال وتزوج على بعد أبي بكر بامه اسماء بنت عميس فكان زيب على وكان
 اختصاصه بعلي لهذا السبب ويقال انه أتى حذافله عثمان عليه فبقى في نفسه على عثمان لما
 كان في نفسه من شرفه بأبيه أبي بكر فلما قام أهل الفتنة على عثمان قالوا انه كان معهم وانه دخل
 عليه وأخذ بلبعيته وان عثمان قال له لقد أخذت مأخذا ما كان أبول له ليأخذه ويقال انه رجع
 لما قال له ذلك وان الذي قتل عثمان كان غيره ثم انه كان مع علي في حروبه وولا مصر فقتل بمصر
 قتله شيعة عثمان لما كانوا يعلمون انه كان من التابعين عليه وحرقي في بطن حمار قتله خديج بن معوية
 والرافضة تغالوف تعظيمه على عادتهم الفاسدة في أنهم يدحون رجال الفتنة الذين قاموا على
 عثمان وبالعون في مدح من قاتل مع علي حتى يفضلون محمد بن أبي بكر على أبي بكر فليعلمون
 أفضل الأمة بعد نبينا ويمدحون ابنه الذي ليس له حصة ولا سابقة ولا فضيلة ولا يتنافضون في

يتناهي أقوال أحدھا المتنازع
 ذلك مطلقا في الماضي والمستقبل
 والحاضر في كل شئ وهذا قول الجهم
 وأبي الهذيل والثاني جواز ذلك
 حتى في الابداء التي لا تنأى
 وهو قول طائفة من فلاسفة الهند
 وطائفة من نظار أهل الملل وغيرهم
 يقولون ان الرب قد سدر لا يتناهي
 منهم هؤلاء من يقول لا يتناهي من
 جميع الجهات ومنهم من يقول
 يتناهي من جهة العرش فقط وأما
 من سائر الجهات فانه لا يتناهي وقد
 ذكر الاشعري في المقالات هذه
 الأقوال وغيرها عن طوائف ومن
 ذكر ذلك التكرامية وطائفة من
 اتباع الأئمة كالقاضي أبي يعلى وغيره
 هؤلاء منهم من يقول يتناهي
 الحوادث في الماضي مع قوله بوجود
 ما لا يتناهي من المقدار في الحاضر
 وكذلك معروا وتابعه من أصحاب المعاني

ذلك في تعظيم الانساب فان كان الرجل لا يضرة كفر أبيه أو فسقه لم يضربنا ولا ابراهيم ولا عليا
كفر آبائهم وان ضرهم لم نهم أن يقدحوا في محمد بن أبي بكر أبيه وهم يعظمونه وابنه القاسم
ابن محمد وابن ابنه عبد الرحمن بن القاسم غير عند المسلمين منه ولا يدكرونهما بخير لكونهما
لنسا من رجال الفتنة

(وأما قوله وعظم شأنه) فان أراد عظم نسبه فالتب عندهم لاحوسة له لفتحهم في أبيه
وأخته وأما أهل السنة فانما يعظمون بالتقوى لا بمجرد النسب قال تعالى ان أكرمكم عند الله
أتقاكم وان أراد عظم شأنه بسابقته وخبرته وجهاده ونصرته فهو ليس من الصحابة لان
المهاجرين ولان الانصار وان أراد عظم شأنه أنه كان من أعظم الناس وأديبهم فليس الامر
كذلك وليس هو معدودا من أعيان العلماء والصلحين الذين في طبقتهم وان أراد بذلك شرفه
في المنزلة لكونه كان له جاه ومنزلة ورياسة فعونه كان أعظم جاها ورياسة ومنزلة منه بل معونه خير
منه وأعلم وأدين وأحلم وأكرم فان معونه رضى الله عنه روى الحديث وتكلم في الفقه وقد
روى أهل الحديث حديثه في الصحاح والمسانيد وغيرها وذكر بعض العلماء فتاويه وأفتيته
وأما محمد بن أبي بكر فليس له ذكر في الكتب المعتبرة في الحديث والفقه

(وأما قوله وأخت محمد وأبوه أعظم من أخته معونه وأبها) فيقال هذه الحجة باطلة على الاصلين
وذلك أن أهل السنة لا يفضلون الرجل الانفسه فلا ينفع محمد اقربيه من أبي بكر وعائشة
ولا يضرمعونه رضى الله عنه أن يكون ذلك أفضل نسبا وهذا أصل معروف لاهل السنة
كالايض السابقين الاولين من المهاجرين والانصار الذين أنفقوا من قبل الفتح وقاتلوا كسلا
وصهيب وخباب وأمثالهم أن يكون من تأخر عنهم من الطلقاء وغيرهم كابي سفيان بن حرب وابنه
معونه وبزيد وأبي سفيان بن الحارث بن عبد المطلب وربيعة بن الحارث بن عبد المطلب
وعقل بن أبي طالب ونحوهم أعظم نسبا منهم فان هؤلاء من بني عبد مناف أشرف قريش بيتا
وأولئك ليس لهم نسب شريف ولكن فضلهم بما فضل الله به من أنفق من قبل الفتح وقاتل على
الذين أنفقوا من بعدهم وقاتلوا فكيف على من بعده هؤلاء وأما الرافضة فانهم ان اعتبروا النسب
لزمهم أن يكون محمد بن أبي بكر عندهم من شرف الناس نسبا لفتح قولهم في أبيه وأخته فعلى أصلهم
لا يجوز تفضيله بقربه منهم وان ذكرنا ذلك على طريق الازام لاهل السنة فهم يفضلون من
فضله الله حبب قال ان أكرمكم عند الله أتقاكم

(فصل قال الرافضي) مع أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لعن معونة الطليق بن الطليق
اللعين بن العيين وقال اذا رأيت معونة على منبري فاقبلوه وكان من المؤلفة قلوبهم وقال عبد الله
عندهم اربع الخلفاء امام حق وكل من حارب امام حق فهو باغ ظالم قال وسبب ذلك صحة محمد بن
أبي بكر لعلى ومعارفته لايه وبغض معونة لعلى ومحاربهته له وسموه كاتب الوحي ولم يكتب له كلمة
واحدة من الوحي بل كان يكتب له رسائل وقد كان بين يدي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اربع عشرة
نفسا يتكلمون الوحي أولهم وأخصهم وأقربهم اليه علي بن أبي طالب رضى الله عنه مع أن معونة لم
يزل مشركا بالله تعالى في مدة كون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم معونه فكأنه يكذب بالوحي زهرا بالشرع
(والجواب أن يقال) أما ما ذكره من أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لعن معونة وأمر بقتله
اذا رأى على المنبر فهذا الحديث ليس في شيء من كتب الاسلام التي يرجع اليها في علم النقل وهو
عند أهل المعرفة بالحديث كذب موضوع مختلق على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهذا

يقولون بوجود معان لا تنتهي في
أن واحد مع قولهم باستناع
حسوان لا أول لها فصار بعض
الناس يشكول بجواز التناهي في
الحوادث الماضية والأبعاد ومنهم
من يقول بجواز ذلك في الأبعاد
دون الحوادث فهذه ثلاثة أقوال
(الرابع) قول من يقول لا يجوز ذلك
فيما دخل في الوجود لا في الماضي
ولا في الحاضر ويجوز فيما يوجد
بعد وهو المستقبلات وهذا قول
كثير من النظار (الخامس) قول من
يقول يجوز ذلك في الماضي
والمستقبل ولا يجوز فيما يوجد
أن واحد لا في الأبعاد ولا الانفس
ولا المعاني وهو قول ابن رشد وحكا
عن الفلاسفة وزعم أن النفوس
البشرية واحدة بعد المفارقة كما زعم
أنها كانت كذلك قبل المفارقة
(السادس) قول من يقول لما كان

الرافضي الراوي له لم يذكره اسنادا حتى ينظر فيه وقد ذكره أبو الفرج بن الجوزي في
 الحوادث وعما بين كنهه أن منبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قد صعد عليه بعد معوية من كان
 معوية بخبرائه باتفاق المسلمين فان كان يجب قتل من صعد عليه مجرد الصعود على المنبر وجب
 قتل هؤلاء كلهم ثم هذا خلاف المعلوم بالاضطرار من دين الاسلام أن مجرد صعود المنبر لا يبيح قتل
 مسلم وان كان أمر بقتله لكونه تولى الامر وهو لا يصلح فيجب قتل كل من تولى الامر بعد معوية ممن
 معوية أفضل منه وهذا خلاف ما أوردت به السنن عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من نهيه
 عن قتل ولادة الامور وقتالهم كاتقدم بانه ثم الامة متفقة على خلاف هذا فانهم لا يقتل كل من
 تولى أمرها ولا استجلت ذلك ثم هذا يوجب من الفساد والهرج ما هو أعظم من ولاية كل ظالم
 فكيف بأمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بشئ يكون فعله أعظم فسادا من تركه وأما قوله أنه
 الطليق ابن الطليق فهذا ليس نعت خدم فان الطلقاء هم مسألة الفتح الذين أسلموا عام ففتح مكة
 وأطلقهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكانوا نحو اثنى عشر رجلا وفهم من صار من خيار المسلمين
 كالخارج بن هشام وسهل بن عمرو وصفوان بن أمية وعكرمة بن أبي جهل وزيد بن أبي سفيان
 وحكيم بن خزيمة وأبي سفيان بن الحارث بن عمير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الذي كان يهجوهم ثم حسن
 اسلامه وعتاب بن أسيد الذي صلى الله تعالى عليه وسلم مكة لمناقضها وغير هؤلاء ممن
 حسن اسلامه ومعوية ممن حسن اسلامه باتفاق أهل العلم ولهاذؤلاء عشرين انطاب رضى الله
 عنه موضع أخيه يزيد بن أبي سفيان لما مات أخوه يزيد بالشام وكان يزيد بن أبي سفيان من خيار
 الناس وكان أحد الأمراء الذين بعثهم أبو بكر ورفق الفخ الشام يزيد بن أبي سفيان وشريح بن
 حسنة وهرون العاص مع أبي عبيدة بن الجراح وخالد بن الوليد فلما تولى يزيد بن أبي سفيان وتولى
 عمر بن الخطاب معوية مكانه وعلم يكن تأخذه في الله لومة لائم وليس هو ممن يحيا في الولاية ولا
 كان ممن يحيا بالهيفان أبدا بل كان من أعظم الناس عداوة لابي أبي سفيان قبل الاسلام حتى أنه
 لما جاء به العباس يوم فتح مكة كان عمر حرض على قتله حتى جرى بينه وبين العباس نوع من الخاشعة
 بسبب بعض عمر لابي سفيان فتولية عمر لانه معوية ليس لها سبب دنوى ولولا استحقاقه الامارة
 لما أمره ثم إنه بقي في الشام عشرين سنة أمرا وعشرين سنة خليفة ووعيته من أشد الناس محبة
 وموافقة وهو من أعظم الناس احسانا اليهم وتألفا لقلوبهم حتى قاتلوا معه على بن أبي طالب
 وصاروا عسكره الى أن قاموهم وغلبوهم وعلى أفضل منه وأعلى درجة وهو وأولى بالحق منه
 باتفاق الناس وعسكره معوية يعلمون أن على أفضل وأحق بالامر منه ولا ينكر ذلك منهم الامعاء
 أو من أمهي الهوى قلبه ولم يكن معوية قبيل تحكيم الحكيمين يدعى الامر لنفسه ولا ينسب
 بأسير المؤمنين وأما ادعى ذلك بعد تحكيم الحكيمين وكان غير واحد من عسكره معوية يقول له
 لماذا انقلب معك علينا وليس لك سابقة ولا فضل ولا صهر وهو وأولى بالامر منك فاعتز
 لهم معوية بذلك لكن قاتلوا مع معوية نظمهم أن عسكر على فهم ظلمة بعدد نون عليهم كما اعتدوا
 على عثمان وأنهم يقاتلونهم دفعا لئلا عليهم وقاتل الصائل جازر ولهذا لم يدوهم بالقتال حتى
 يداهموا ولله ولهاذ أقال الاشتراخي أنهم نصرون علينا لاننا نحن بدنا غم بالقتال وعلى رضى
 الله عنه كان عاجزا عن قهر الظلمة من العسكرين ولم تكن أعوانه يوافقونه على ما يأمر به وأعوان
 معوية يوافقونه وكان يرى ان القتال يحصل به المطلوب فما خضع به الاضداد المطلوب وكان في
 عسكره معوية من ينهم عليا شيئا من الظلم هو يرى منها وطالب الحق من عسكره معوية يقول

يحببنا معا ترسا فانه يجب قتله
 كالعلل والاجسام قتلت الهاترتيب
 طيسى وهذا الهاترتيب وضى
 وكلها موجودة في أن واحد وأما
 ما لم يكن له ترتب كالانفس أو كان
 له ترتب ولكن يوجد متعاقبا
 كالخزائن فلا يمنع فيه وجود مالا
 ينالها وهذا قول ابن سينا وهو الحق
 عندهم عن ارسطو وأتباعه لكن
 ابن رشد ذكر أن هذا القول لم يقوله
 من الفلاسفة الا ابن سينا وأما وجود
 علل ومعلولات لا تنتهي فهذا
 لم يحوزه أحد من العقلاء اذا
 عرف هذا تكللنا على الاحتجاج
 بتفاضل الدورات التي لا تنتهي فان
 الشمس تقطع الثلث في السنة
 حررة والقران اثني عشر مرة وهذا
 مشهود والمشترى في كل اثني عشرة
 سنة مرة وزحل في كل ثلاثين سنة
 مرة فتكون دورات القمر بقدر

لا يمكن أن نتابع الأمن بعد علينا ولا يظلمنا نحن إذا بايعنا على ظلمنا عسكر كما ظلموا عثمان
وعلى ما عاين من العدل علينا وغيره فاعل ذلك وليس علينا أن نتابع ما جازع العدل علينا
ولا نتركه فأنتم السنة يعلمون أنه ما كان القتل مأمورا به ولا واجبا ولا مستحبا ولكن بعزرون
من أجهل فإخطأ

(وأما قوله كان معوياً بمن المؤلفه قلو بهم) فمع وكثير من العلماء بل بهم: المؤلفه قلو بهم: كالخالد بن هشام وإن أخيه عكرمة بن أبي جهل وسهل بن عمرو وصفوان بن أمية وحكيم بن خزام وهؤلاء من خيار المسلمين والمؤلفة قلو بهم غالبهم حسن اسلامهم وكان الرجل منهم يسلم أول النهار رغبة منه في الدنيا لا يجهي. وآخر النهار الأول الاسلام أحب اليه مما طلعت عليه الشمس (وأما قوله وقاتل علياً وعندهم رابع الخلفاء امام حق وكل من قاتل امام حق فهو باغ ظالم) يقال له: أولاً الباغي قد يكون متاولاً معتقداً الله على حق وقد يكون متعدياً عليه باغ. وفيكون بغية من شبهة أو شهوة وهو الغالب. وعلى كل تقدير فهو باغ لا يقدح فيه باغ أهل السنة فانهم لا يترهبون معوية ولا من هو أفضل منه من الذوب يقتلان تنزيههم عن الخطيئة الاجتهاد بل يقولون ان الذوب لها أسباب تدفع عقوبتها من التوبة والاستغفار والحسنة الملقية والمصابية المكفرة وغير ذلك وهذا امر يرمي العصاة وغيرهم والحكمة المعروفة عن السور بن محمرة وكان من خسار صغار الصحابة لما أتى معوية وخلاه وأمره أن يحترق بمحضر ما يقسم عليه فذكر له السور جميع ما ينقسم عليه فقال ومع هذا يا مسور أليس شئت قال نعم قال أترجوا أن يفر هاله قال نعم قال فما جعلك ترجه الله أرجى مني وأني مع ذلك والله ما خيرت بين الله وبين غيره الا اخترت الله على غيره والله ما ألبس من الجهاد وأقامة الحدود والامر بالمعروف والنهي عن المنكر أفضل من علمائنا ناعلي دين يقبل من أهل الحسنة ويجوز لهم عن السيئات فما جعلك ألبس ترجه الله مني فقال مسور بن محمرة تخشى أو تكافأ (ويقول لهم نانيا) أما أهل السنة فأصلهم مستقيم مطر في هذا الباب وأما أنت فتناقضون وذلك أن النواصب من الخوارج وغيرهم الذين يكفرون علماً وبفسوقه ويشكون في عدائهم من الحقلة والمرأبة وغيرهم قوالوا لكم ما الدليل على إيمان علي وإمامته وعده لم تكن لكم حجة فانكم إذا احتججتم بما أوتى من اسلامه وعبادته قالوا لكم وهذا متواتر عن الصحابة والتابعين والنفاء الثلاثة وخلفاء بني أمية كعبه وبن زياد وعبد الملك وغيرهم وأنت تقدرحون في إيمانهم فليس قد حقائق إيمان علي وغيره إلا الله وقد حكي في إيمان هؤلاء أعظم والذين تقدرحون أنهم فهم أعظم من الذين تقدرحون فيهم وإن احتججتم بما في القرآن من الثناء والمدح قالوا آيات القرآن عامة متسولة لعلي وأبي بكر وعمر وعثمان وغيرهم مثل ما تناول علماً وأعظم من ذلك وأنت قد أنحرجت هؤلاء المدح والثناء فأحرجنا علماً يسر وإن قلتم بما جاء عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في فضائله قالوا هذا الفضائل روتها الصحابة الذين رويوا فضائل أولئك فان كانوا عدواً فأقبلوا الجميع وإن كانوا أفساقاً فان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا فليس لاحد أن يقول في الشهادتهم ان شهدوا إلى كذا عدواً ولا ان شهدوا إلى كذا أفساقاً أو ان شهدوا بجدع من أحببه كذا عدواً ولا ان شهدوا بجدع من أبغضته كذا أفساقاً وأما امامة علي فهو لا يترافعونكم في امامته هم وغيرهم فان احتججتم عليهم بالنص الذي ندعونه كان احتجاجهم بالنص الذي يدعوننا لا يبرك بل العباس معارض ذلك ولا ريب عند كل من يعرف الحديث أن تلك أولى بالقول والتصديق وذلك يستدل على تصديقه

دورات زحل ثلثه وأربعين مرة
ودورات الشمس بقدر ذلك زحل
ثلاثين مرة فتكون دورات هذا
أضعاف دورات هذا وكلاهما لا
يتناهى عند القائلين بذلك والأقل
من غير متناه والزائد على المتناهى
متناه وقد عرف أن المعارضة
بالعدد باطلة وقد يقال هذا من
جنس تطبيق الحوادث الماضية إلى
اليوم بالحوادث الماضية إلى أمس
فإن كلاهما لا يتناهى مع التفاضل
وهو الوجه الخامس الذي سابق
لكن بينهما فرق مؤثر منها أنه
هناك هذه الحوادث هي تلك بعينها
لكن زادت حوادث اليوم فباعتبار
أن يكون ما لا ابتداء من الحوادث
لازال في زيادة شاعديش أو ما هنا
فهذه الدورات ليست تلك ومنها أنه
هناك فرض أنبقى اليوم على
الأمس مع اشتراكهما في عدم

بدلالات كثيرة يعلمهم ليس من علماء أهل الحديث وإن احتجهم بما يهتبه الناس له قالوا من
 المسلم أن الناس اجتمعوا على سعة أي بكر وعمر وعثمان أعظم مما اجتمعوا على سعة علي وأنت
 قد حسمت في تلك البيعة فالقدح في هذه أيسر فلا تختصون على إمامة علي بنص ولا إجماع إلا كان
 مع أولئك من النص والإجماع ما هو أقوى من يحتكم فيكون أثبات خلافة من قد حسم في خلافته
 أم لا ثابته خلافة من أنتم خلافته وهذا لا يدعي أهل السنة فأنهم يشتركون خلافة الخلفاء
 كلهم ويستدلون على صحة خلافتهم بالنصوص الدالة عليها ويقولون إن الأمة سلت ببيعة أهل
 الشوكة لهم وعلى بابهم أهل الشوكة وإن كانوا لم يجتمعوا عليه كما اجتمعوا على من قبله لكن لا ريب
 أنه كان له سلطان وقوة بما يهتبه أهل الشوكة له وقد بدل النص على أن خلافته خلافة نبوة وأما
 تخلف من تخلف عن مبايعته فعذرهم في ذلك أنه ظهر من عذر سعد بن عباد وغيره لما تخلفوا عن
 سعة أي بكر وإن كان لم يستقر تخلف أحد إلا بعد وحده وأما علي وغيره فبأبوا الصديق بلا
 خلاف بين الناس لكن قيل أنهم تأخروا عن بيعته ستة أشهر ثم باعوه بعد ستة أشهر كما تقول ذلك طائفة من أهل
 الأمان أن يكون تخلف أولاً عن بيعه أي بكر ثم باعوه بعد ستة أشهر كما تقول ذلك طائفة من أهل
 السنة مع الشيعة وأما أن يكون بايعه أول يوم كما يقول ذلك طائفة أخرى فإن كان الثاني باطل قول
 الشيعة أنه تخلف عن بيعته وثبت أنه كان من أول السابقين إلى بيعته وإن كان الأول فعذر من
 تخلف عن بيعته على أنه ظهر من عذر من تخلف عن بيعته أي بكر لأن النص والإجماع المثلثين خلافة
 أي بكر ليس في خلافة علي مثلها فانه ليس في الصحيحين ما يدل على خلافته وأما علي وذلك أهل
 السنن وقد طعن بعض أهل الحديث في حديث سفيان وأما الإجماع فقد تخلف عن بيعته
 والقتال معه نصف الأمة وأقل أو أكثر والنصوص الثابتة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 تقتضي أن ترك القتال كان خيراً للطائفتين وأن القعود عن القتال كان خيراً من القمام فيه
 وأن علياً مع كونه أولى بالحق من معاوية ولو ترك القتال لكان أفضل وأصلح وخيراً وأهل السنة
 يرجحون علي الجميع ويستغفرون لهم كما أمرهم الله تعالى بقوله والذين جاؤا من بعدهم يقولون
 ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف
 رحيم (وأما الرافضي) فإذا قدح في معاوية رضي الله عنه بأنه كان باغياً لما قاله المناصبي وعلي
 أيضاً كان باغياً لما قاتل المسلمين على إمارته وادعاهم بالقتال وصال عليهم وسفل دماء الأمة بغير
 فائدة لا في دينهم ولا في دنياهم وكان السيف في خلافته مسلواً على أهل الملة مكفوفاً عن الكفار
 والقادحون في علي طوائف طائفة قدح فيه وفيما قاتله بجبا وطائفة تقول فسقت أحدهما
 لا بيعته كما يقول ذلك عمرو بن عبيد وغيره من شيوخ المعتزلة ويقولون في أهل الجبل فسق أحدهما
 الطائفتين لا بيعتهما وهؤلاء يفسقون معاوية وطائفة يقولون هو الظالم دون معاوية كما يقول ذلك
 المروانية وطائفة يقولون علي كان في أول أمره مصيلاً فحكم الحكيم كفره وادعاهم بالقتال
 ومات كافراً وهؤلاء هم الخوارج فالحوارج والمروانية وكثير من المعتزلة وغيرهم يفسقون في
 علي رضي الله عنه وكلهم يخطئون في ذلك ما لول مستبدعون وخطأ الشيعة في القدح في أي بكر
 وعمر أعظم خطأ من أولئك في علي فإن قال الذاب عن علي هؤلاء الذين قاتلهم علي كانوا باغية فقد
 ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لعمر رضي الله عنه تقتلك الفئة الباغية وهم
 قتلوا عمراً فنهنا للناس أقوال منهم من قدح في حديث عمار ومنهم من تأوله على أن الباغي
 الظالم وهو تأويل ضعيف وأما السلف والأئمة فيقولون أنكرهم كأي حنيفة ومالك وأحمد

البدابة وهذا التطبيق ممتنع
 وتحقيقه أنا نفساً مما نلهم
 وتفاضلهم فانه إذا طبق أحدهما
 على الآخر لزم التماثل مسح
 التفاضل لأنهما السوي في عدم
 البدابة وفي حيد النهاية وهما
 متماثلان وهذا تقدير ممتنع
 بخلاف الدورين فإنهما
 مشتركان في عدم البدابة وفي عدم
 النهاية فالتفاضل هنا حاصل مع
 الاشتراك في عدم النهاية عندهؤلاء
 فهذا الاحتجاج إلى فرض وتقدير
 حتى يقال هو تقدير ممتنع بخلاف
 ذلك ولكن التقابل يوافق ذلك
 التقابل في أن كليهما قد عدت فيه
 الحوادث الماضية ووافقته في أن
 كليهما قد قدر فيه انتهاء الحوادث
 من أحد الجانبين فيما متفقان من
 هذين الوجهين متفرقان من ذلك
 الوجهين وحيث أنه فيقال الدهرية

وغيرهم لم يوجد شرط قتال الطائفة الباغية فان الله لم يأمر بقتالها ابتداء بل أمر اذا اقتلت طائفتان أن يصلح بينهما ثم ان يقتل احداهما على الاخرى فقتلت التي تبقي وهو لا يقتلوا ابتداء فقل أن يدقوا بقتال ومذهب ابي حنيفة وأحمد وغيرهما أن ما نبي الزكاة اذا قالوا نحن نؤدبها بانفسنا ولا ندفعها الى الامام لم يكن له قتالهم ولهذا كان هذا القتال عند أحمد وغيره مكاثا قتال فتنه وأبو حنيفة يقول لا يجوز قتال البغاة حتى يدقوا بقتال الامام وهو لا يلزم بل يدقوا بال خوارج بدؤا به وقاتل الخوارج ثابت بالنص والاجماع فان قال الذاب عن علي كان على مجتهد افي ذلك قال له منازعه وموعوية كان مجتهدا في ذلك فان قال كان مجتهدا مصيبا في الناس من يقول له وموعوية كان مجتهدا مصيبا ايضا ما على أن كل مجتهد مصيب وهو قول الاشعري ومنهم من يقول بل موعوية مجتهد مخطئ وخاطئ المجتهد مغفور ومنهم من يقول بل المصيب احدهما لا يعينه ومن الفقهاء من يقول كلاهما كان مجتهدا لكن علي كان مجتهدا مصيبا وموعوية كان مجتهدا مخطئا والمصيب له أجر ومنهم من يقول كلاهما مصيب ما على قولهم كل مجتهد مصيب وهو قول الاشعري وكثير من أصحابه وطائفة من أصحاب أحمد وغيره يقول المصيب واحد لا يعينه وهذه الاقوال ذكرها أبو عبد الله بن حامد عن أصحاب أحمد لكن المنصوص عنه نفسه وعن أمثاله من الاثمة أن ترك القتال كان غيرا من فعله وأنه قتال فتنه ولهذا كان عمران بن حصينة رضي الله عنه وعنه بنهي عن بيع السلاح فيه وبقول لا يباع السلاح في الفتنة وهذا قول سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه ومحمد بن مسلمة وابن عمرو وأسامة بن زيد رضي الله عنهم وأكثر من كان يفتي من السابقين الاولين من المهاجرين والانصار وهو قول أكثر أئمة الفقه والحديث وقالت الكرامية بل كلاهما امام مصيب ويجوز عند الشيعة لا مامن للملحة ومن نازعه في أنه كان اماما حتى لم يمكن الرافضة أن يجحدوا على امامته بجهة لا تنقضها ذلك المعارض ومن سلم له أنه كان اماما حتى كاهل السنة قاله يقول الامام الحنفي ليس معصوما ولا يجب على الانسان أن يقاتل معه كل من خرج عن طاعته ولا يطيعه الانسان فيما يعلم أنه معصية لله وأن تركه خير من فعله والعبادة الذين لم يقاتلوا معه كانوا يعتقدون أن ترك القتال خير من القتال وأنه معصية فلم يجب عليهم موافقته في ذلك والذين قاتلوه لا يجحدوا ما أن يكونوا اعضاءا ومجتهدين مخطئين أو مصيبين وعلى كل تقدير فهذا لا يقدح في اعانتهم ولا يجنبهم الجنة فان الله تعالى قال وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فان يقتل احداهما على الاخرى فقاتلوا التي تبقي حتى تفي الى أمر الله فان قامت فاصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا ان الله يحب المقيسطين انما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين اخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون فبما هم اخوة وصفهم بأنهم مؤمنون مع وجود الاقتتال بينهم والنجي من بعضهم على بعض فمن قاتل علانا كان باغيا فليس ذلك بمعصية عن الايمان ولا موجب للنيران ولا مانع له من الجنان فان النبي اذا كان يتأول كان صاحب مجتهدا ولهذا اتفق أهل السنة على أنه لا تنفس واحدا من الطائفتين وان قالوا في احداهما انهم كانوا باغاة لانهم كانوا مؤولين مجتهدين والمجتهد المخطئ لا يكفر ولا يفسق وان تعدد النبي فهو ذنب من الذنوب والذنوب رفع عقابها بأسباب متعددة كالثبوت والحسنات الماحية والمصابب المكفرة وشفاعته التي صلى الله تعالى عليه وسلم ودعا المؤمنين وغير ذلك (وأما قوله) ان سب ذلك حجة محمد بن أبي بكر لعل ومفارقة لايه فكذب بين وذلك ان محمد بن

يرعون أن سر كات الفلك لا بداية لها ولا نهاية لا يصلحون لها آخر اتفقوا اليه فلا يصح اعتمادهم على أن هذه الحوادث مستأنسة من أحد الجانبين بل يلزمهم قطعان تكون الحركة الفلكية التي زعموا أنهم تركوا ولا تزال متفاضلة فدورات زحل عندهم لم ترك ولا تزال وكذلك دورات الشمس والقمر مع أن دورات القمر بقدر دورات الشمس انقضى عشرة مرة ودورات الشمس بقدر دورات زحل ثلاثين مرة فكل من هذين لا يتناهي في الماضي والمستقبل وهذا أقل من هذا بقدر متناه وهذا أزيد من هذا بقدر متناه فإذا كان الأقل من غير متناه لازم أن يكون كل من الدورات متناه وهذا الوجه لا يرد على من قال من أئمة أهل الملل يجوزوا حوادث لا تنتهي فان أولئك يقولون بأن حركة الفلك لها ابتداء

أبي بكر في حادثة له لم يكن الا طفلا له أقل من ثلاث سنين و بعد موت أبيه كان من أشد الناس
تعلما لآبائه وبه كان يتشرف وكان له بذلك حرمة عند الناس

(وأما قوبه) ان سبب قولهم لمعوية أنه خال المؤمنين دون محمد أن محمد أذا كان يحب عليا
ومعوية كان يفضله (فيقال) هذا كذب أيضا فان عبد الله بن عمر كان أحق بهذا المعنى من هذا
وهذا وهو لم يقاتل مع هذا ولا مع هذا وكان معظمه على محبته بذلك فضائله ومناقبه وكان مباحا
لمعوية لما جتمع عليه الناس غير خارج عليه وأخته أفضل من أخته معوية وأبوه أفضل من أبي
معوية والناس أكثر محبة وتعظيمه لمعوية ومحمد ومع هذا فلو يشترع أنه خال المؤمنين
فعلهم أنه ليس بسبب ذلك ما ذكره (وأيضا) فاهل السنة يحبون الذين لم يقاتلوا عليا أعظم مما
يحبون من قاتله ويفضون من لم يقاتله على من قاتله كسعد بن أبي وقاص وأسماء بن زيد ومحمد
ابن مسلمة وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم فهو لأهل السنة من الذين قاتلوا عليا عند أهل السنة
والحبل على وتره قتاله خير من جميع أهل السنة من بعضه وقتاله وهم متفقون على وجوب
موالاه ومحبة وهم من أشد الناس ذبا عنه وردا على من يطعن عليه من الخوارج وغيرهم
من القواصب لكن لكل مقام مقال (والرافضة) لا يعظمون أن يشترطوا وجوب موالاه كما يمكن
أهل السنة وأهل السنة متفقون على ذم الخوارج الذين هم أشد بغضا له وعداؤهم من غيرهم وأهل
السنة متفقون على وجوب قتاله فكيف ينزوي المقتري عليهم بأن مدح هذا البغض علما و ذم
هذا المحبة على مع أنه ليس من أهل السنة من يجعل بغضه على طاعة ولا حسنة ولا بائنه بذلك ولا
من يجعل محبة ربه سببا ولا معصية ولا ينهي عن ذلك وكتب أهل السنة من جميع الطوائف
مما عرفت كرفضائله ومناقبه وبذم الذين يظلمونه من جميع الفرق وهم ينكرون على من سبه
وكارهون لذلك وما جرى من السباب واللاعني بين العسكريين من جنس ماجرى من القتال وهم
من أشد الناس بغضا وكراهة لأن يتعرض له بقتال أو سب بل هم كلهم متفقون على أنه أحبل
قدرا وأحق بالامامة وأفضل عند الله وعند رسوله وعند المؤمنين من معوية وأبيه وأخيه
الذي كان خيرا منه وعلى أفضل عن هو أفضل من معوية رضي الله عنه قالوا يقولون الاولون
الذين يابغوا تحت الشجرة كلهم أفضل من الذين أسلموا عام الفتح وفي هؤلاء خلق كثيرا أفضل
من معوية وأهل الشجرة أفضل من هؤلاء كلهم وعلى أفضل جهور الذين يابغوا تحت الشجرة
بل هو أفضل منهم كلهم الا الثلاثة فليس في أهل السنة من يقدم عليه أحد اغير الثلاثة بل
يفضلون على جهور أهل بدر وأهل بيعة الرضوان وعلى السابقين الاولين من المهاجرين
والانصار وما في أهل السنة من يقول أن طلبة الزبير وسعدا وعبد الرحمن بن عوف أفضل
منه بل غاية ما يقولون السكون عن التفضيل بين أهل الشورى وهؤلاء أهل الشورى عندهم
أفضل السابقين الاولين والسابقين الاولون أفضل من الذين أنفقوا بعد الفتح وقتلوا وهم على
أصح القولين الذين يابغوا تحت الشجرة عام الحديبية وقبل من صلى الى القلعتين وليس بشيء
وعن أسلم بعد الحديبية خالد بن الوليد وعمر بن العاص وشيبة الخجتي وغيرهم وأما سهل بن عمرو
وعكرمة بن أبي جهل وأبو سفيان بن حرب وأسماء بن زيد ومعوية وصفوان بن أمية وغيرهم فهؤلاء
مسألة الفتح ومن الناس من يقول ان معوية رضي الله عنه أسلم قبل أبيه فيجعله من الصنف
الاول وقد ثبت في الصحيح أنه كان بين خالد بن الوليد وعبد الرحمن بن عوف كلام فقال الذي صلى
الله تعالى عليه وسلم بأخلاقه لا تسوا أصحابي فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبا ما أدرك مد

وليها انتهاء والله محدث مخلوق كائن
بعد أن لم يكن وأنه ينشق وينفطر
قسطل حركة الشمس والقمر وكل
واحد من دورات الفلك وكواكبه
وشمس وقمر له عندهم بداية ونهاية
وهذا الدليل اعتمد على أن حركته
يتمتع أن تكون غير متناهية ولا
يلزم اذا وجب تنهاى حركة جسم
معين أن يجب تنهاى جنس
الحوادث الا اذا كان الدليل الذي
دل على تنهاى حركة المعين يدل على
تنهاى الجنس وليس الامر كذلك
فان هذا الدليل لا يتناول الا الفلك
وهو يدل على حدوثه وامتناع أن
تكون حركته بلا بداية ولا نهاية
فهو يدل على فساد مذهب ارسطو
و ابن سينا وأمثالهما ممن يقول بأن
الفلك قديم أزلي فهذا حق متفق
عليه بين أهل الملل وطوائف العقلاء
وهو قول جهور الفلاسفة ولم

أحدهم ولا نصيفه فنبى خالد وأخوه ممن أنفق من بعد الفتح وقاتل أن يعرضوا للذين يحصوه قبل ذلك وهم الذين أنفقوا قبل الفتح وقاتلوا وبين أن الواحد من هؤلاء أنفق مثل أحد ذهاب ما بلغ مئذ أحدهم ولا نصيفه فإذا كان هذا شبهة للملادين الوليد وأمثاله من مسألة الحديبية فكيف مسألة الفتح الذين لم يسلموا إلا بعد فتح مكة مع أن أولئك كانوا مهاجرين فإن خالد أصر وأخوهها ممن أسلم بعد الحديبية وقيل فتح مكة وهاجر إلى المدينة فهو من المهاجرين وأما الذين أسلموا بعد فتح مكة فلا هم منهم فإن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لأبيهم بعد الفتح ولكن جهاد وبه وآذا استنفرتم فأنفروا ورواه البخاري ولهذا كان إذا أتى بالواحد من هؤلاء عليا بعه بايعه على الإسلام ولا يبايعه على الهجرة ومن هؤلاء أكثر بني هاشم كعقيل بن أبي طالب وأبي سفيان ابن حرب وربيعة بن الحارث بن عبد المطلب وكذلك العباس فإنه أدرك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الطريق وهو ذهاب إلى مكة ليصل إلى المدينة وكذلك أبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب بن عم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأدركه في الطريق وكان ممن حسن إسلامه وكان هو والعباس مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يوم حنين لما انكشف الناس أخذ بن يغلقه فإذا كانت هذه مرآة الصلابة عند أهل السنة كمال عليه الكتاب والسنة وهم متفقون على تأخرو معوية بأمثاله من مسألة الفتح عن أسلم بعد الحديبية وعلى تأخر هؤلاء عن السابقين الأولين أهل الحديبية وعلى أن السابقين أفضل من غير السابقين وأن عليا أفضل من جاهد هؤلاء يقدم عليه أحد غير الثلاثة فكيف ينسب إلى أهل السنة تسوية معوية وتقديم معوية عليه نعم معوية طائفة كثيرة من المروانية وغيرهم كالذين قاتلوا معه وأنعمهم بعدهم يقولون أنه كان في قتاله على الحق مجتهدا مصيبا وأن عليا موافق معه كانوا ثمانية أو مجتهدين خططين وقد صنف لهم في ذلك معصنات مثل كتاب المروانية الذي صنفه الجاحظ وطائفة موضوع المعوية فضائل ورووا أحاديث عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في ذلك كلها كذب ولهم في ذلك حجج طويلة ليس هذا موضعها ولكن هؤلاء عند أهل السنة محطون في ذلك وإن كان خطأ الرافضة أعظم من خطئهم ولا يمكن الرافضة أن ترذ على هؤلاء بحجة صحيحة مع اعتقادهم مذهب الإمامية فإن حجج الإمامية متناقضة يحجبون بالبحج التي ينقضونها في موضع آخر ويحجبون بالبحجة العقلية أو السمعية مع دفعهم لما هو أعظم منها بخلاف أهل السنة فإن حججهم صحيحة مطردة كالمسلمين مع النصارى وغيرهم من أهل الكتاب فمن كان لاهل السنة الانتصار لاهل من يدعو بسببه أو يقول إن الذين قاتلوا كانوا أولى بالحق منه كما يمكن المسلمين أن ينصروا للمسلمين من كذب من اليهود وغيرهم بخلاف النصارى فإنه لا يمكنهم نصر قولهم في المسيح بالبحج العلية على من كذب من اليهود وغيرهم والمتنصرون لأهل من أهل السدة طوائف طائفة تكفره كانوا أحرار وهؤلاء يكفرون معه عثمان وجهود المسلمين فثبت أهل السنة إيمان على وجوب موالاة مثل ما يشتهون إيمان عثمان وجوب موالاة طائفة ية ولون على وإن كان أفضل من معوية لكن كان معوية مصيبا في قتاله ولم يكن على مصيبا في قتاله معوية وهؤلاء كثيرون كالذين قاتلوا مع معوية وهؤلاء يقولون وأجروهم إن عليا لم يكن اماما مقترضا للطائفة لاهل تثبت خلافته بنص ولا إجماع وهذا القول قاله طائفة أخرى ممن برأه أفضل من معوية وأنه أقرب إلى الحق من معوية ويقولون إن معوية لم يكن مصيبا في قتاله لكن يقولون مع ذلك إن الزمان كان زمان فتنة وفرقة لم يكن هناك امام جامعة ولا خليفة

يخالف في ذلك الأشربة فليس له ولهذا كان الدليل على حدوته قويا والاعتراض الذي اعترض به الارموي ضعيفا بخلاف الرجوع الأدلة على امتناع جنس دوام حوادث فان أدلتها ضيقة واعتراضات غيره عليها قوية وهذا مما بين أن ما حدث به الرسل والحوادث وأن الأدلة العقلية الصريحة توافق ما جاءت به الرسل وإن صرح العقول لا يناقض صحيح المنقول وإنما يقع التناقض بين ما يدخل في السمع وليس منه وما يدخل في العقل وليس منه كالذين جعلوا من السمع أن الرب لم ير لمعلا عن الكلام والفعل لا يشككم بعشيته ولا يفعل بعشيته بل ولا يمكنه عندهم أنه لا يزال يشككم بعشيته ويفعل بعشيته فحصل هؤلاء أقول الرسل وليس هو قولهم وجعل هؤلاء ممن العقول

وهذا القول قاله كثيرون من علماء أهل الحديث البصريين والشاميين والاندلسيين وغيرهم
 وكان بالاندلس كثير من بني أمية يذهبون الى هذا القول ويترجون على علي وبنون عليه لكن
 يقولون لم يكن خليفة وان الخليفة ما اجتمع الناس عليه ولم يجتمعوا على علي وكان من هؤلاء
 من يربع مجموع في خطبة الجمعة فيذكر الثلاثة ويربع معهم ولا يذكر عليا ويحتجون بأن
 معوية اجتمع عليه الناس بالمباينة لمباينته الحسن بخلاف علي فان المسلمين لم يجتمعوا عليه
 ويقولون لهذا ربعنا معوية لانه افضل من علي بل علي افضل منه كما ان كثير من الصحابة
 افضل من معوية وان لم يكونوا خلفاء وهؤلاء قد اخرج عليهم الامام أحمد وغيره بحديث سفيان
 عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال الخلافة بعدى ثلاثون سنة ثم تصير ملكا وقال أحمد من
 لم يربع في الخلافة يعني فهو مثل من جازأهله وتكلم بعض هؤلاء في أحد بسبب هذا الكلام
 وقال قد انكر خلافتهم من الصحابة طلبة والزيرو وغيرهم ما لا يقال فيه هذا القول واحتجوا
 بأن أكثر الاحاديث التي فيها ذكر خلافة النبوة لا يذكر فيها الا خلفاء الثلاثة مثل ما روى
 الامام أحمد في مسنده عن جادين سلمة عن علي بن زيد بن جدعان عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن
 أبيه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يوما انكم رأيوني يا فقلت أيا رسول الله رأيت
 كأن تمينا نادى من السماء فوزنت أنت بأبي بكر فبرحت بأبي بكر ثم وزن أبو بكر بعمر فخرج أبو بكر
 بعمر ثم وزن عمر بعثمان فخرج عمر بعثمان ثم رفع الميزان فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خلافة
 نبوة ثم نوى الله الملك من يشاء (وروى) أبو داود وسعيد بن جابر بن عبد الله قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم رأى الليلة رجل صالح أن أبا بكر نبط رسول الله صلى الله عليه وسلم ونبط
 عمر بأبي بكر ونبط عثمان بعمر قال جابر فأتانا من عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قلنا
 أما الرجل الصالح فرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأما نبط بعضهم ببعض فهم ولا هذا
 الامر الذي بعث الله به نبيه (وروى) أبو داود من حديث حمزة بن جندب أن رجلا قال يا رسول
 الله رأيت كأن لدوا دلي من السماء فجاء أبو بكر فأخذ بعرا فيها فشرب شربا ضعيفا ثم جاء عمر
 فأخذ بعرا فيها فشرب حتى تضرع ثم جاء عثمان فأخذ بعرا فيها فشرب حتى تضرع ثم جاء علي فأخذ
 بعرا فيها فانشطت وانتفض عليه مناشي (وروى) عن الشافعي وغيره أنهم قالوا الخلفاء ثلاثة أبو
 بكر وعمر وعثمان وما حلت به الاخبار التسمية بالصحة حتى كله فالخلافة التامة التي اجمع
 عليها المسلمون وقولت بها الكافرون ونظم بها الذين كانت خلافة أبي بكر وعمر وعثمان وخلافة
 علي اختلف فيها أهل القبلة ولم يكن فيها بانه قوة المسلمين ولا هزيمة ونقص للكافرين ولكن
 هذا لا يضرح في أن عليا كان خليفة راشد امهديا لكن لم يتمكن كما تمكن غيره ولا أطاعته
 الامة كما أطاعته غيره فلم يحصل في زمنه من الخلافة التامة العامة ما حصل في زمن الثلاثة
 مع أنهم من الخلفاء الراشدين الماهدين وأما الذين قالوا ان معوية رضى الله عنه كان مصيبا في
 قتاله ولم يكن رضى الله عنه مصيبا في قتاله لمعوية فقولهم أضعف من قول هؤلاء وبهجة هؤلاء
 أن معوية رضى الله عنه كان طالبا دم عثمان رضى الله عنه وكان هو ابن عمه ووليه وشو عثمان
 وسائر عصبته اجتمعوا اليه وطلبوا من علي أن يحكمهم من قتل عثمان وأسلمهم اليهم فامتع على من
 ذلك قتر كواصيا بعته ولم يقاتلوه ثم ان عليا بدأهم بالقتال فقاتلوه ودفعوا عن أنفسهم وبلادهم قالوا
 وكان علي يبغي عليهم وأما الحديث الذي روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال لعبد
 تفضل الفتنة الباغية فعضهم ضعفه وبعضهم تأوله فقال بعضهم معنا الطالبة ادم عثمان

انه تمتع دوام كونه قادرا على
 الكلام والفعل بمشيئته وعارضتهم
 آخرون فادعوا أن الواحد من
 محققاته كافلك أنى معه وأنه لم
 يزل ولا تزال حوادثه غير متناهية
 فهذه الدورات لا تنتهي وهذه
 لا تنتهي مع أن هذه بقدر هذه
 مرات متناهية وكون الشيتين
 لا يتناهيان أزلا وأبدا مع كون
 أحدهما بقدر الآخر مرات مع
 كونه مفعولا ومعلوما بالتفاضل
 في الزمن هو الذي انفر دوابه وأما
 الفاعلة فيما لا يتناهى استبداد
 واتهاد فهو الذي ذكر في هذا الوجه
 وقد يقال يلزم مثل هذا في كلمات
 الله وارا دانه التي كل منها غير متناه
 أزلا وأبدا وان كان أحدهما أكثر

رضي الله عنه كما قالوا * نبي ابن عصفان باطراف الأسفل * وبعضهم قالوا ما روى عن معوية رضي الله عنه أنه قال لما ذكره الله هذا الحديث أو ونحن قتلناه انما قتله على وأصحابه حيث أنقروا بين أسيافا * وروى عن علي رضي الله عنه أنه ذكر له هذا التأويل فقال فرس رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه يكونون حينئذ قد قتلوا جزة وأصحابه يوم أحد لانه قاتل معهم المشركين وهذا القول لأعلمه فائلا من أصحاب الأئمة الاربعة ونحوهم من أهل السنة ولكن هو قول كثير من المروانية ومن وافقهم ومن هؤلاء من يقول شارك في دم عثمان فنهض من يقول أمر علانة ومنهم من يقول أمر سرا ومنهم من يقول بل رضي بقتله وفرح بذلك ومنهم من يقول غير ذلك وهذا كله كذب على علي رضي الله عنه وأقراره فعله رضي الله عنه لم يشارك في دم عثمان ولا أمر ولا رضي وقد روى عنه وهو الصادق الباز أنه قال والله ما قاتلت عثمان ولا ما لأت على قتله وروى عنه أنه قال ما قاتلت ولا رضيت وروى عنه أنه سمع أصحاب معوية يلغون قتلة عثمان فقال اللهم العن قتلة عثمان في البر والبحر والسهل والجليل وروى أن ناسا منهم وعليه بالزور عند أهل الشام أنه شارك في دم عثمان وكان هذا أصحابهم إلى ترك مبايعته لما اعتقدوا أنه ظالم من قتلة عثمان وأنه أوى قتلة عثمان لموافقتهم على قتله وهذا وأمثاله مما بين شبهة الذين قاتلوه ووجه اجتihadهم في قتله انصكح لا يدل على أنهم كانوا مصيبين في ترك مبايعته وقتاله وكون قتلة عثمان من رعيته لا يوجب أنه كان موافقا لهم وقد اعتذر بعض الناس عن علي أنه لم يكن يعرف القتلة بأعيانهم أو كان لا يرى قتل الجماعة بالواحد وأنه لم يدع عنده ولي للدم دعوى توجب الحكمة ولا حاجة إلى هذه الأعدار بل لم يكن على مع تفرق الناس عليه متبكتا من قتل قتلة عثمان بالفتنة تريد الأمر سرا وبلا ودفع أفسد الفاسدين بالترام ذاتها أولى من العكس لانهم كانوا عسكرا وكان لهم قبائل تقضب لهم والمباشر منهم القتل وان كان قليلا فكان رداه أهل الشوكة ولولا ذلك لم يتكفوا ولمسار طلبة والزياري البصرة ليقبوا قتلة عثمان فام بسبب ذلك حرب قتل فيه خلق ومبايعين ذلك أن معوية قد اجتمع الناس عليه بعد موت علي وصار أميرا على جميع المسلمين ومع هذا لم يقتل قتلة عثمان الذين كانوا قد بغوا بل روى عنه أنه لما قدم المدينة حافا فسمع الصوت في دار عثمان بالأسير المؤمنين فقال ما هذا قالوا بنت عثمان تدب عثمان فصرف الناس ثم ذهب اليها فقال يا بنت عثمان الناس قد بذلوا لنا الطاعة على كره وبذلنا لهم حلما على غيظ فان ردنا حانرا واطاعهم ولأن تكوني بنت أمير المؤمنين خير من أن تكوني واحدة من عرض الناس فلا أسعجلك بعد اليوم ذكر عثمان فمعه رضي الله عنه الذي يقول المنتصر له أنه كان مصداقي قتال علي لانه كان طال بالقتل قتلة عثمان لما سكن وأجمع الناس عليه لم يقتل قتلة عثمان فان كان قتلهم واجبا وهو مقدور له كان فعله بدون قتال المسلمين أولى من أن يقاتل عليا وأصحابه لأجل ذلك ولوقل معوية قتلة عثمان لم يقع من الفتنة أكثر مما وقع لئالي صفين وان كان معوية معذورا في كونه لم يقتل قتلة عثمان لجهز عن ذلك أو لما يفضي إليه ذلك من الفتنة وتفرق الكلمة وضعف سلطانه فعلى أولى أن يكون معذورا أكثر من معوية اذ كانت الفتنة وتفرق الكلمة وضعف سلطانه بقتل الفتنة لوسى في ذلك أشد ومن قال ان قتل الخلق الكثير الذين قتلوا بينه وبين علي كان صوابا منه لأجل قتل قتلة عثمان فقتل ما هو دون ذلك لأجل قتل قتلة عثمان أولى أن يكون صوابا وهو لم يفعل ذلك لما تولى ولم يقتل قتلة عثمان وذلك لأن الفتنة انما يعرف ما فيها من الشر اذا أدبرت فاما اذا أقبلت فأنها ترين ونظن أن فيها خيرا

من الآخر وقد ذكره أن مقدار القمر أصغر من مقدار الشمس بحر كنه وان زادت في الهروا فقد نقصت في المقدار لكن هذا لا ينفع الا اذا عرف تساوي مقدار جميع حركات الكواكب التي كل منها غير متناهية والازم التفاضل فيما لا ينأى فإذا كان تساويها باطلا كان هذا السؤال باطلا (قال الرازي الوجه الخامس) نقدر أن الادوار الماضية من اليوم لا إلى أول جلة من الأمس كذلك ثم نطبق الطرف المتناهي من إحدى الجلتين في الوهم على الطرف المتناهي من الأخرى ونقابل كل فرد من أفراد احدها بمناظره من الأخرى فان لم تقصر احدها عن الأخرى في الطرف الآخر كان الشيء غير كهو لا غير وان قصرت كانت متناهية والأخرى زائدة بقدر متناه

فَإِذَا ذَاقَ النَّاسُ مَا فِيهِمْ مِنَ الشَّرِّ وَالْمَرَارَةِ وَالْبَلَاءِ صَارَ ذَلِكَ مِنْهُمْ مَضْرُوبًا وَوَأَعْظَاهُمْ أَنَّ يَهُودُوا
فِي مِثْلِهَا كَمَا أَنْشَدَ بَعْضُهُمْ

الحرب أول ما تكون فتية * تسبي بزيتها لكل جهول
حتى إذا اشتعلت وشب ضرامها * عادت بجوز أغبر ذات حليل
شيطا تنكرونها وتغيرت * مكروهة للشمر والتقييل

والذين دخلوا في الفتنة من الطائفتين لم يعرفوا ما في القتال من الشر ولا عرفوا إمارة الفتنة حتى
وقعت وصارت عبرة لهم ولغيرهم ومن استقرأ أحوال الفتنة التي تجري بين المسلمين تبين له أنه
ما دخل فيها أحد فهدم عاقبة دخوله لم يحصل له من الضر في دينه ودنياه ولهذا كانت من
باب المنهي عنه والامسالك غيما من المأمورية الذي قال الله فيه فليذكر الذين يخافون عن أمره
أن يصيبهم فتية أو يصيبهم عذاب آليم وأما قول القائل إن عليا دأبهم بالقتال فقد قيل له وهم
أولا امتنعوا من طاعته ومبايعته وجعلوا من الماشركا في دم عثمان وقبيلوا عنه شهادة الزور
ونسبوا إلى ما هو برى عنه وأذا قيل هذا وحده لا يبع له قتالهم قيل ولا كان قتاله مباحا لكونه
عاجزا عن قتل قتلة عثمان بل لو كان قادرا على قتل قتلة عثمان وقدرته أن ترك هذا الواجب أمانا ولا
أما مذنب لم يكن ذلك موجبا لتفريق الجماعة والامتناع عن مبايعته ولقائمه بل كانت مبايعته على
كل حال أصح في الدين وأنفع للمسلمين وألوع لله ورسوله من ترك مبايعته فقد ثبت في الصحيح عن
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال إن الله يرضي لكم ثلاثا أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا وأن
تغنصوا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا وأن تاتوا حوا منكم ولا دأبهم من تركه وثبت في الصحيح عن النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال على المرء المسلم السمع والطاعة في أمر معروف ومسلط ومكره
وأمره عليه ما بالمرء بحصة فإذا أمر بحصة فلا سمع ولا طاعة وفي الصحيحين عن عباد يرضى الله
عنه قال يا بني انظر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على السمع والطاعة في سبيلنا وعسرنا ومنشطنا
ومكرهنا وأمره علينا وأن لا تنازع الأمر أهله وأن تقولوا نطقوا بالحق حيث كنا لنخاف في الله
لومة لائم وفي الصحيحين عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال من رأى من رأى من أمره شيئا يكرهه
فليصبر عليه فإنه من فارق الجماعة فهدى فتنه ميتة جاهلية وفي الصحيحين عن ابن عمر رضي الله
عنه قال سمعت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقول من خلع يدا من طاعة لئى الله يوم القيمة ولا يحق
له ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية وفي الصحيحين عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
ثلاثة لا يكلمهم الله ولا يزكهم ولا ينظر إليهم ولهم عذاب أليم رجل لا يبايع أمانا ولا انسان أعطاه
منها رضى وإن منع محبط الحديث وفي الصحيحين عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال اسمعوا
وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كان رأسه زينة وعلى رضى الله عنه كان قد بايعه أهل
الكوفة بالدينونة ولم يكن في وقته أحق منه بالخلافة وهو خليفة راشد يحب طاعته ومهاوم أن قتل
القاتل انما شرع عصمة للنساء فإذا أفضى قتل الطائفة القليلة إلى قتل أضعافها لم يكن هذا طاعة
ولا مصلحة وقد قتل بضيق أضعاف أضاعف قتلة عثمان وأيضا يقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
في الحديث المتفق على صحته عرق مارقة على حين فرقة من المسلمين تقتلهم أدى الطائفتين إلى الحق
يدل على أن عليا وأصحابه أدنى إلى الحق من معاوية وأصحابه فلا يكون معاوية وأصحابه في قتالهم
لعل أدنى إلى الحق وكذلك حديث عمار تقتل الفئة الباغية قدر وامسلك في صحبته من غير وجه
ورواه البخاري لكن في كثير من النسخ لم يذكر كرم تاما وأما ما قيل من تأوله أن عليا وأصحابه

فهو متناهية أيضا (قال) الارموى
ولقائل أن يقول الجملة الناقصة
لا تنقطع من طرف المبدأ وانما
يكون الشيء مع غيره كهو لا مع غيره
إذا كان أفرادا إذا زاد شمل أفراد
الناقص كافي مراتب الأعداد من
الواحد إلى ما ينتهي ومن العشرة
إلى ما لا يتناهى إذا طبقنا إحدى
الجلتين على الأخرى (قلت)
المعترض لم يبين فساد الجسمة بل
عارضها وغيره قد منع كلنا المقتنين
أو أحدهما فلمنعترض يقول وإن
قصرت كانت متناهية فنقول انما
تكون متناهية لو كانت منقطعة
من طرف المبدأ فاما مع عدم
انقطاعها فلا نسلم تنهايتها كان
المستقبل تضعيف العدد لما يكن
منقطعا من جهة المنتهى لم يكن
متناهيا وإن أمكن فيه مثل هذه
المقابلة وأما غيره فموجب بسلامة

قد اوهوا أن الباغية الطالبة بدم عثمان فهذا من التأويلات الظاهرة الفساد التي يظهر
فسادها العامة وتخالصة الحديث ثابت في الصحيحين وقد صححه أحمد بن حنبل وغيره من
الائمة وإن كان قد روى عنه أنه ضعه فأخر الامر من منه أنه صححه قال يعقوب ابن شيبه في
مسنده في المكين في مسند عمار بن ياسر لما ذكر أخبار عمار سمعت أحمد بن حنبل سئل
عن حديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في عمار تقتلك الفئة الباغية فقال أجد قتله الفئة
الباغية كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقال في هذا عمار حديث صحيح عن النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم وكره أن يشكلم في هذا بأمر من هذا وقال البخاري في صحيحه حديثنا مسدد
حدثنا عبد العزيز بن المختار حدثنا خالد الحذاء عن عكرمة قال قال ابن عباس وابنه انطلقا
الى أبي سعيد واسمعان حديثه فانطلقا فاذا هو في حائط يصلحه فأخذ رداءه فاحسني ثم أنشأ
يحدثنا حتى أتى على ذكر بناء المسجد فقال كنا حمل لبنة لبنة وعمار لبنتين لبنتين فرأى رسول
الله صلى الله عليه وسلم فعمل بنفض التراب عنه ويقول ويخ عمار تقتله الفئة الباغية يدعوهم
الى الجنة ويدعونه الى النار قال يقول عمار أعود بالله من الفتن ورواه البخاري من وجه آخر عن
عكرمة عن أبي سعيد الخدري لكن في كثير من النسخ لا يذكر الحديث بقامه بل فيها ويخ عمار
يدعوهم الى الجنة ويدعونه الى النار ولكن لا يختلف أهل العلم بالحديث أن هذا من الزيادة في
في الحديث قال أبو بكر السيقي وغيره قد رواه غير واحد عن خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن
عباس رضي الله عنهم ما وطن السيقي وغيره أن البخاري لم يذكر الزيادة واعتذر عن ذلك بأن هذه
الزيادة لم يسمعها أبو سعيد من النبي صلى الله عليه وسلم ولكن حدث بها أصحابه مثل أبي قتادة كما
رواه مسلم في صحيحه من حديث شعبة عن أبي نصر عن أبي سعيد قال أخبرني من هو خير مني أبو
قتادة أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لعمار تقتلك الفئة الباغية وفي حديث داود بن
أبي هند عن أبي نصر عن أبي سعيد أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال تفرق مائة
تقتلهم أو مائة الطائفتين بالله وكان عمار يحمل لبنتين لبنتين قال فلم أسمع من النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم ولكن جئت الى أصحابي وهم يقولون إن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال
ويحمل ابن هبيرة تقتلك الفئة الباغية رواه مسلم في صحيحه والنسائي وغيرهما من حديث ابن عون
عن الحسن البصري عن أمه عن أم ملة قالت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم تقتل عمارا
الفئة الباغية ورواه أيضا من حديث شعبة عن خالد عن سعيد بن أبي الحسن والحسن عن أمهما
عن أبي مسلم رضي الله عنهما وفي بعض طرقه قال أنه ذلك في حفرة الخندق وذكر السيقي وغيره أن
هذا غلط والصحيح أن غمما في يوم بناء المسجد وقد قيل أنه يحمل أنه قاله مر من وقد روى هذا
من وجوه أخرى من حديث عمرو بن العاص وابنه عبد الله ومن حديث عثمان بن عفان ومن
حديث عمار نفسه وأسانيده هذه متاربة وقد روى من وجوه أخرى وإمامة وفي الصحيح ما يغني
عن غيره والحديث ثابت صحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عند أهل العلم بالحديث
والذين قبلوه من الذين باشروا قتله والحديث أطلق فيه لفظ النبي لم يقيد بمفعول كما قال تعالى
لا يبعون عنكم آهولا وكما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الذين هم فيكم تبع لا يبعون آهولا ولا مالا
ولفظ النبي إذا أطلق فهو الظلم كما قال تعالى فإن بغت احداها على الأخرى فقاتلوا التي تغي
وقال فمن اضطر غير باغ ولا عاد وأيضا قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ذكر هذا لما كانوا يقاتلون
الذين لبنا المسجد وكانوا يقاتلون لبنة لبنة وكان عمار ينقل لبنتين لبنتين فقال النبي صلى الله تعالى

أجوبه أحدها قوله فإن لم تقصر
احداهما عن الأخرى في الطرف
الآخر كان الشيء مع غيره كهولا
مع غيره فقول هذا انما يلزم اذا
طبقا احدي الجانبين على الأخرى
والطبيق في المعدوم يمنع كافي
تطبيق مراتب الاعتداد من
الواحد الى ما ينتهي ومن العشرة
الى ما ينتهي ومن المائة الى مالا
ينتهي فانا نعلم أن عدد تضعيف
الواحد أقل من عدد تضعيف
العشرة وعدد تضعيف العشرة أقل
من عدد تضعيف المائة وعدد
تضعيف المائة أقل من عدد
تضعيف الألف والجميع لا ينتهي
وهذه الحجة من جنس تجمة مقابلة
دورات أحد الكوكبين بدورات
الأخر لكن هنالك الدورات
وحدث وعسدت وهنأقدرت
الزمنة والحركات الماشية ناقصة

عليه وسلم ويحرم ارتكبه الفئة الباغية يدعوهم الى الجنة ويدعونه الى النار وهذا ليس فيه ذم لهما بل مدح له ولو كان القاتلون له مصيبين في قتله لم يكن مدحاً له وليس في كونهم بطولون ذم عثمان ما يوجب مدحه وكذلك من تأول قاتله بانهم الطائفة التي قاتل معها تأويله ظاهر الفساد ويزعمون ما ألزمهم اياه على وهو ان يكون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه قد قتلوا كل من قتل معهم في الغزو وكهجرة وغيره وقد يقال فلان قتل فلان اذا أمر به بأمر كان فيه حقه ولكن هذا مع القرينة لا يقال عند الإطلاق بل القاتل عند الإطلاق الذي قتله دون الذي أمره ثم هذا يقال بان أمر غيره وعما لم يأمره أحد بقتال أصحابه معية بل هو كان من أحوص الناس على قتالهم وأشد هم رغبة في ذلك وكان حرصه على ذلك أعظم من حرص غيره وكان هو يحض علماء وغيره على قتالهم ولهذا لم يذهب أحد من أهل العلم الذين ذكر مقالتهم الى هذا التأويل بل أهل العلم في هذا الحديث على ثلاثة أقوال فطايفة منصفه لما روي بأسانيد ليست ثابتة عندهم ولكن رواه أهل الصحيح ورواه البخاري فانتقد من حديث أبي سعيد ورواه مسلم من غير وجه من حديث الحسن عن أم سلمة رضى الله عنها ومن حديث أبي سعيد عن أبي قتادة وغيره ومنهم من قال هذا دليل على أن معوية وأصحابه بغاة وأن قتالهم على أمرهم قتال أهل العدل لأهل البغي لكنهم بغاة متأولون لا يكفرون ولا يفسقون ولكن يقال ليس في مجرّد كونهم بغاة ما يوجب الأمر بقتالهم فان الله لم يأمر بقتال كل باغ ولا أمر بقتال البغاة ابتداء ولكن قال وان طائفتان من المؤمنين اختلفتا فاحصوا بينهما فان بغت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى أمر الله فان قامت فاحصا بينهما بالعدل وأقسطوا ان الله يحب المقسطين انما المؤمنون اخوة فاحصوا بينهم اخويكم واتقوا الله لعلمكم بترجونه فلم يأمر بقتال البغاة ابتداء بل أمر اذا اقتتل طائفتان من المؤمنين أن يصلح بينهما وهذا يشاؤنا ما اذا كانتا غشيت أو احدهما بغاة ثم قال فان بغت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى أمر الله وقوله فان بغت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي قد يقال المراد به النبي بعد الإصلاح ولكن هذا خلاف ظاهر القرآن فان قوله بغت احدهما على الاخرى يتناول الطائفتين المقتلتين سواء أصحح بينهما أو لم يصلح كما ان الأمر بالإصلاح يتناول المقتلتين مطلقاً فليس في القرآن أمر بقتال الباغي ابتداء لكن أمر اذا اقتتل طائفتان أن يصلح بينهما وأنه ان بغت احدهما على الاخرى بعد القتال أن تقاتل حتى تفي وهذا يكون اذا لم يجب الى الإصلاح بينهما وأما اذا أجابت الى الإصلاح بينهما لم تقاتل فلو قولت ثم قامت الى الإصلاح لم تقاتل لقوله تعالى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى أمر الله فان قامت فاحصوا بينهما بالعدل وأقسطوا ان الله يحب المقسطين فأمر بعد القتال الى أن تفي وأن يصلح بينهما بالعدل وأن يفسد وقتال الفئة لا يقع فيه هذا وذلك قد يكون لان الله لم يأمر بالقتال ابتداء ولكن أمر اذا اقتتلوا وبغت احدهما على الاخرى بقتال الفئة الباغية وقد تكون الطائفة باغية ابتداء لكن لما بغت أمر بقتالها وحينئذ لم يكن المقاتل لها قادراً لعدم الاعوان أو لغير ذلك وقد يكون عاجزاً ابتداء عن قتال الفئة الباغية أو عاجزاً عن قتال تفي معه الى أمر الله فليس كل من كان قادراً على القتال كان قادراً على قتال تفي فيه الى أمر الله وإذا كان عاجزاً عن قتالها حتى تفي الى أمر الله لم يكن مأموراً بقتالها الأمر واجب ولا أمر استحباب ولكن قد يفتن أنه قادر على

وزائدة (والمحجابه) عن هذه الخطة وهي أشهر حجة عليهم أن يقال لا نسلم إمكان التطبيق فانه اذا كان كلاهما لا بداهة له وأحدهما انتهى اليه والآخر انتهى اليوم كان تطبيق الحوادث الى اليوم على الحوادث الى الامس معتقداً انه فان الحوادث الى اليوم أكثر فكيف تكون احدهما مطابقة للآخرى فلما كان التطبيق معتقداً جازان يانه محكم مجتمع وايضا فيقال نحن نسنم أنها متناهية من الجانب المتناهي لكن لم قلت اذا كانت متناهية من أحد الجانبين كانتا متناهيتين من الجانب الآخر وهذا أول المسئلة والتفاضل وقع من الجانب المتناهي لامن الجانب الذي ليس بمتناهية فبقع فيما لا ينهيه تفاضل (قال الرازي) السادس لو كانت الادوار المتناهية غير متناهية كان وجود اليوم

ذلك فينبغي له في آخر الامر ان لا يمكن قادرا فهذا من الاجتهاد الذي يشاب صاحبه على حسن
 القصد وفعل ما أمر وان أخطأ فيكون له فيه أجر ليس من الاجتهاد الذي يكون له فيه أجر ان كان
 هذا انما يكون اذا وافق حكم الله في الباطن كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذا اجتهد
 الحاكم فخطأ فله أجر واذا اجتهد فأصاب فله أجران ومن الاجتهاد أن يكون ولي الامر أو
 نائبه مختصرا بين أمرين فأكثر تخيير فحق لا يصلح للتخيير شهوة كالتخيير الامام في الاسرى بين
 الاسترقاق والقتل والمغن والقداء عند أكثر العلماء فان قوله تعالى فاما ناعد واما فاعد اليس
 غسوخ وكذلك تخيير من نزل العدو على حكمه كما نزل بنو قريظة على حكم النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم فسأله حلفاءهم من الاوس أن يعين عليهم كما من على بني النضير حلفاء الخزرج فقال
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا أرضون أن أحكم فيهم سعد بن معاذ سيد الاوس فرضيت الاوس
 بذلك فأرسل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خلفه سعد بن معاذ فبدأ وهو راكب وكان متروضا
 من أثر جرح به في المسجد بنو قريظة شرق المدينة بينهم نصف يوم أو نحو ذلك فلما قبل
 سعد رضى الله عنه قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قوموا الى المسجد فقاموا وأقاربه
 في الطريق يسألونه أن يعينهم وبذكرونه معاونتهم ونصرهم له في الجاهلية فلما نادى فقال
 لقد أن لسعدان لا تأخذن في الله لومة لائم فأمره النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن يحكم فيهم
 فحكم بان يقتل مقاتلتهم ونسي ذراريهم وتغنم أموالهم فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبع سموات والحديث ثابت في الصحيحين وفي الحديث
 الذي رواه مسلم في صحيحه عن بريدة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال اذا حاصرت أهل
 حصن فسالوك أن تنزل لهم على حكمك فلا تنزل لهم على حكمك فانك لا تدري ما حكم الله فيهم
 ولكن انزل لهم على حكمك وحكم أصحابك فسدل هذا الحديثان الحصان على أن الله
 حكيم عاقل فبا يكون ولي الامر مختار في نفسه تخيير مصلحة وان كان لو حكم بغير ذلك فسد حكمه في
 الظاهر فما كان من باب القتال هو أولى أن يكون أحد الامر من أحب الى الله ورسوله اما فعله
 واما تركه ويثبت ذلك بالمصلحة والمفسدة فكان وجوده خيرا من عدمه لما حصل فيه من المصلحة
 الرابحة في الدين فهذا مما أمر الله به أمر ايجاب أو استحباب وما كان عدمه خيرا من وجوده
 فليس واجب ولا مستحب وان كان فاعله مجتهدا ما حوزا على اجتهاده والقتال انما يكون لطائفة
 متمتعة فلا يغتصب ثم ما عادت الى الصلح بالعدل لم تكن متمتعة فلم يجز قتالها ولو كانت باغية وقد أمر
 بقتال الباغية الى أن تأتي الى امر الله أي ترجع ثم قال فان قاتل فاصبحوا بينهم بالعدل فامر
 بالاصلاح بعد قتال الفتنة كما أمر بالاصلاح اذا اقتتلنا ابتداء وقد قالت عائشة رضي الله عنها
 لما وقعت الفتنة ترك الناس العمل بهذه الآية وهو كذا قال فانهم لما اقتتلوا الصلح بينهما ولو
 قدر انه قوتل الباغية فلم تقاتل حتى تأتي الى امر الله ثم اصبح بينهما بالعدل والله تعالى أمر
 بالقتال الى التي ثم بالاصلاح لم يأمر بقتال مجرد بل قال فقاتلوا التي التي حتى تأتي الى امر الله
 وما حصل قتال حتى تأتي الى امر الله فان كان ذلك مقصودا وواقعا وان كان مجهوزا عنه لم يكن
 ما موراه وبغير المسلمين يوم أمدع عن القتال الذي يقتضي انتصارهم كان ترك طاعة الرسول
 وذنوبهم وكذلك التولي يوم حنين كان من الذنوب بين ذلك أنه لو قدر أن طائفة بغت على طائفة
 وأمكن دفع البغي بلا قتال لم يجز القتال فلا تدفع البغي بوعظ أو نيا أو أمر معروف لم يجز القتال
 ولو تدفع البغي بقتل واحد مقصود وعليه أو اقامة حد أو تعزير مثل قطع سارق وقتل مجرب وحده

موقوف على انقضاء ماله نهاية
 والموقوف على الحال محال (قال)
 الاموي ولقاتل أن يقول انقضاء
 ماله نهاية له محال وأما انقضاء ماله
 بداية فنه نزاع (قلت) هنا نزاع
 لفظي ونزاع معنوي أما اللفظي فهو
 أنه اذا قدر تسلسل الحوادث في
 الماضي وعدم انقطاعها وانها لأول
 لها فهل يعبر عن هذا بان يقال
 لانهاية لها أو يقال لا بداية لها ولا
 يقال لانهاية لها فالمستدل بعبرانية
 لانهاية لها والمعرض أنكر ذلك
 وهذا نزاع لفظي وذلك أنه يقال
 هذا غير متناه معني أنه ليس له
 حد محدود وقد يقال غير متناه
 معني أنه لا آخره ويقال هذا نهية
 أي أنه آخره لانهاية له أي لا آخر
 له والحوادث الماضية لا تفرقها
 لم تزل فانه يقال لانهاية لها بالمعنى
 الاول وأما بالمعنى الثاني فقد انقضت

فألف بجز الفصال وكثيرا متورا الفتنة اذا ظلم بعض طائفة لطائفة أخرى فاذا أمكن استيفاء حق المتظلم وبلاقتال بجز الفصال وليس في الآية أن كل من امتنع من مبايعة امام عدل يجب قتله مجرد ذلك وإن سمى باغيا ترك طاعة الامام فليس كل من ترك طاعة الامام يقتل والصدوق قاتل ما اتى الا كلمة كونهم امتنعوا عن أداها بالكسبة فقوتوا بالكتاب والسنة والافلوا قروا بادائها وقالوا لانزولها اليه بجز قتلهم عند كثر العلماء وأولئك لم يدوروا كذلك ولهذا كان القول الثالث في هذا الحديث حديث عماران قاتل عمار طائفة باغية ليس لهم أن يقتلوا علما ولا يمتنعوا عن مبايعته وطاعته وإن لم يكن على ما موروا بقتالهم ولا كان فرضا عليه قتالهم مجرد امتناعهم عن طاعته مع كونهم ملتزمين شرائع الاسلام وإن كان كل من المقتولين متاولين مسلمين مؤمنين وكلهم بسنة فقير لهم ويقرهم عليهم علا بقوله تعالى والذين ساءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم

(فصل) وأما قول الرافضي وهو كاتب الوصي لم يكتبه ولا كلمة واحدة من الوصي فهذا قول بلاجة ولا علم في الدليل على أنه لم يكتبه ولا كلمة واحدة من الوصي وإنما كان يكتبه رسائل وقوله ان كذب الوصي كافوا بضعة عشر أحصهم وأقر بهم اليه على ولا يرب أن علما كان من يكتبه أيضا كما كتب الصلح بينه وبين المشرعين عام الحديبية ولكن كان يكتبه أبو بكر وعمر أيضا ويكتبه زيد بن ثابت بل يرب في الصحيحين أن زيد بن ثابت لما نزلت لا يسئروا القاعدون من المؤمنين كتبها وكتبه أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وعامر بن فهيرة وعبيد الله بن أرقم وأبي ابن كعب ونابئ بن قيس وخالد بن سعيد بن العاص وحظفلة بن الربيع الأسدي وزيد بن ثابت ومعوية وثرب حليل بن حسنة رضي الله تعالى عنهم (وأما قوله) ان معاوية لم يزل مشركا مدة كون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم معونا فيقال لا يرب ان معاوية وأباه وأخاه وغيرهم أسلوا عام فتح مكة قبل موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بنحو من ثلاث سنين فكيف يكون مشركا مدة المبعث ومعوية رضي الله عنه كان حين بعث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم صغيرا كانت هند رقصة ومعوية رضي الله عنه أسلم مع مسلمة الفتح مثل أخيه يزيد وسهيل بن عمرو وصفوان بن أمية وعكرمة بن أبي جهل وأبي سفيان بن حرب وهؤلاء كانوا قبل اسلامهم أعظم كفرا ومحاربة للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم من معاوية وصفوان وعكرمة وأبو سفيان كانوا أميين للكفار يوم أحد رؤس الأحزاب في غزوة الخندق ومع هذا كان سهيل وصفوان وعكرمة من أحسن الناس اسلاما واستشهدوا رضي الله عنهم يوم اليرموك ومعوية لم يعرفه قبل الاسلام أنى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يلد ولا يلسان فاذا كان من هو أعظم معاداة للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم من معاوية قد حسن اسلامه وصار من يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله فما المانع أن تكون معاوية رضي الله عنه كذلك وكان من أحسن الناس سيرة في ولايته وهو من حسن اسلامه ولولا محاربتة لعلى رضي الله عنه وتولية الملك لم يذكره أحد الاخبار كالم يذكر أمثاله الاخبار وهو لا مسلمة الفتح معاوية ويخوفه قد شهدوا مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عدة غزوات كغزاة حنين والطائف وتبوك فله من الايمان بالله ورسوله والجهاد في سبيله ما لا مثاله فكيف يكون هؤلاء كفارا وقد صاروا مؤمنين مجاهدين تمام سنة ثمان وقسم وعشر وبعض سنة إحدى عشرة فان مكة فقتت باتفاق الناس في شهر رمضان سنة ثمان من الهجرة والتي صلى الله تعالى عليه وسلم باتفاق الناس

وانصرفت لها آخر هذه الحجة واعتد عليها كثر المتكلمين تأيى المعالي ومن قبله وبعده من المعتزلة والاشعرية وكثر أولاه اعتد عليها يحيى الخوى وغيره من المتقدمين وظنوا أن ما لا ينهائى يقتضى أن يكون منقضا منصر ما كان ما انقضى وانصرم فقتلناهي فكيف يقال انه لا نهاية واشبه عليهم لفظ الهابة لما فيه من الاجمال والاشباه فان الماضي له آخر انتهى اليه فهو مبتدأ بهذا الاعتبار بل انزع وهذا المعنى يقال انه انصرم وانقضى وفرغ ونفذ وأما بالمعنى المتنازع فيه فهو أنه لا بداية له أى لم تزل أحاده متعاقبة وأما النزاع المعنوى فهو أنه هل يعقل انقضاء ما يقدر أنه لا نهاية ولا ينهى من جهة منتهى أو لا المستدل لم يذكر دليل على امتناع انقضاء ذلك لكن أخذ

توفي في شهر ربيع الاول سنة احدى عشرة والناس كلهم كانوا كفارا قبل ايمانهم بمعجاجة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكان فيهم من هو أشد عداوة فلجى صلى الله تعالى عليه وسلم من معوية وأسلم وحسن اسلامه كابي سفيان بن الحارث بن عبد المطلب بن عمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان من أشد الناس بغضا للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهما قبل الاسلام وأمام معوية رضي الله عنه فكان أبوه شديد العداوة للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكذلك أمه حتى أسلت فقالت والله يا رسول الله ما كان علي وجه الارض أهل خباء أحب الي أن يذلوا من أهل خبائلك وما أصبح اليوم علي ظهر الارض أهل خباء أحب الي أن يعزوا من أهل خبائلك أخرجه البخاري وفيهم أنزل الله تعالى عسى الله أن يجعل بينكم وبين الذين عاديتم منهم مودة والله قدير والله غفور رحيم فان الله يجعل بين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وبين الذين عادوه كابي سفيان وعنده وغيرهما مودة والله قدير علي تبدل العداوة بالمودة وهو غفور لهم يتوب عنهم من الشرك رحيم بالمؤمنين وقدم صاروا من المؤمنين

(فصل) قال الراضي كان باليمن يوم الفتح طلع علي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وكتب الي أبيه يحضر من حرب بغيره باسلامه ويقول أصوب الي دين محمد وكتب اليه بهذه الآيات

يا محضر لا تسلمن طوعا قهقا فطنا * بعد الذين يسلموا أصبحوا فرقا

جدي وخالي وعم الأم لهم * قوما وحظلة المهدي لنا أرقا

فالوت أهون من قول الوشاة لنا * خلي ابن هند عن العزي لقد فرقا

والفتح كان في رمضان سنة ثمان من قدوم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم المدينة ومعوية بمصر علي شركه هارب من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لانه كان قد أهدر دمه فهرب الي مكة فلما لم يحمله ما وي سار الي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مضطرا فأظهر الاسلام وكان اسلامه قبل موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بخمسة أشهر وطرح نفسه علي العباس فسأل فيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فغفرت شفع فيه أن يشرفه ويضيفه الي جلة الخباب فأجابه وجعله واحدا من أربعة عشر فكم كان خطفه من هذه المدة لو سلمنا الله كاتب الوحي حتى استحق أن يوصف بذلك دون غيره من أن الرخصي من مشايخ الخنفه ذكر في كتابه ربيع الارادة ادعي نحوه أربعة نفر علي أن من جلة الكثرة عبد الله بن سعد بن أبي سرح وارتد مشركا وبنه نزل قوله ولكن من شر بال كفر صدرا فلعلمهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم وقدر ودي الله بن عمر رضي الله عنه قال أتيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فسمعت يقول يطلع عليكم رجل يورث علي غير سنتي فطلع معوية وقام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خطيبا فأخذ معوية بيد ابنه يزيد وخرج ولم يسمع الخطبة فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لعن الله القاتل والقود أي يوم يكونن للاسامة مع معوية ذي الاسامة وبالغ في محاربة علي عليه السلام وقتل جعا كثيرا من خيار الصحابة ولعنه علي المنبر واستمرسه الي سنة ثمانين الي أن قطعه عمر بن عبد العزيز يوم الحسن عليه السلام وقتل ابنه يزيد مولانا الحسن ونهب نساء وكسر أبوه ثنية النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأكلت أمه كد حرة عم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم

(والجواب) أما قوله كان باليمن طلع علي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكتب الي أبيه يحضر من حرب بغيره باسلامه وكتب اليه الآيات فهذا من الكذب المعلوم فان معوية إنما كان بمكة لم يكن

لفظ ما لا ينتهي وفيه اجمال فقد

يعني به ما لا ينتهي في المستقبل من

جهة آخرة فاذا قبل ان هذا بنقض

كان ذلك جعابين النعيبين وقد

يعني به ما لا بد له وهو ينزل في

امكان ذلك لانه حينئذ يكون له

نهاية بلا دابة والله يقول ما له

نهاية فلا بد له من بداية ومنزعه

يقولون هذا مسلم في الأشخاص

فكل شخص ينتهي فلا بد له من بدا

ان لو لم يكن له مبدأ لكان قد عاوما

وجب قدمه امتنع عنه كما ساقى

وينازعونه في النوع ويقولون يمكن

أن يقال الله لم يزل يفعل شيئا بعد

شي وساقى ان شاء الله كلام الرازي

علي افساد هذه الحجة التي ذكرها

هنا علي تنهاى الحوادث بكلام لم

يذكره جوابا (قال الرازي) وان

كان الجسم في الازل ساكنا كان ذلك

ممتعا لان السكون وجودي وكل

بالحسن وأبو أسلم قبل دخول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مكة بعز الظهران ليله نزلا بها وقال له العباس إن أبا سفيان يحب الشرف فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من دخل دار أبي سفيان فهو آمن ومن دخل المسجد فهو آمن ومن ألقى السلاح فهو آمن وأوسفيان كان عندهم دلائل النبوة ما أخبره به هرقل ملك الروم لما سافر إلى الشام في الهدنة التي كانت بين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وبينهم وما كان عندهم من أمية بن أبي الصلت لكن الحسد منعهم من الايمان حتى أدخله الله عليه وهو كما يختلف معوية فإنه لم يعرف عنه شيء من ذلك ولا عن أخيه يزيد وهذا الشعر كتب على معوية قطعاً فإنه قال فيه

فالموت أهون من قول الوشاة لنا * حلى ابن هند عن العزري لقد قرأ

ومعلوم أنه بعد فتح مكة أسلم الناس وأزيلت العزري بعث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إليهم بالهاتل ابن الوليد فيقول باعز كفرائك لأصحابك * أي رأيت الله قد أهانك وكانت قرية من عرفات فليبق هناك لأعز ولا من يلوهمهم على ترك العزري فعلم أن هذا من وضع بعض الكذابين على لسان معوية وهو كذب جاهل لا يعلم كيف وقع الأمر وكذلك ما ذكره من حال جده أي أمية عتبة بن ربيعة وخاله الوليد بن عتبة وعم أمية شبة بن ربيعة وأخيه حنظلة أمر يشترك فيه هو وجمهور قريش فما كان منهم أحد إلا أنه أقارب كفارة قتلوا كفاراً أو ماوا كفاراً فهل كان في إسلامهم فضيحة وقد أسلم عكرمة بن أبي جهل وصفوان بن أمية وكانا من خيار المسلمين وأبوها قاتل يسير وكذلك الحارث بن هشام قتل أخوه يوم بدر وفي الجبل الطعن بهذا طعن في عامة أهل الايمان وهل يحل لأحد أن يطعن في علي بن أبي طالب كان شديداً العداءة للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم أو يطن في العباس رضي الله عنه بأن أخاه كان معادياً للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم أو يعير علياً بكفر أو طالب أو يعير بذلك العباس وهل مثل ذلك الا من كلام من ليس من المسلمين ثم الشعر المذكور ليس من جنس الشعر الاول بل هو شعر ردي (وأما قوله) ان الفتح كان في رمضان ثمانين من مقدم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم المدينة فهو صحيح (وأما قوله) ان معوية كان معباً على شركه هار بامن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لانه كان قد أهدر دمه فهرب إلى مكة فلما لم يحمله ما رى سار إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مضطراً فظهر الاسلام وكان اسلامه قبل موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بخمسة أشهر فهذا من أظهر الكذب فان معوية أسلم عام الفتح باتفاق الناس وقد تقدم قوله انه من المؤلفة قلوبهم والمؤلفة قلوبهم أعطاهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عام حنين من غنائم هوازن وكان معوية ممن أعطاه منها والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يتألف السادة المطاعين في عسائرهم فان كان معوية هار بالم يكن من المؤلفة قلوبهم ولو لم يسلم الا قبل موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بخمسة أشهر لم يعط شيئاً من غنائم حنين ومن كانت غايته أن يؤمن لم يحجج إلى تأليف وبعض الناس يقول انه أسلم قبل ذلك فان في الصحيح عنه أنه قال قصرت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على المروة رواء البخاري وسلم وهذا قد قيل انه كان في حجة الوداع ولكن هذا خلاف الاحاديث المتواترة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فانها كلها متفقة على أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يحل من احرامه في حجة الوداع إلى يوم النحر وأنه أمر أصحابه أن يحلوا من احرامهم لحل كله ويصبروا معتمدين بالعمرة إلى الحج الا من ساق الهدي فإنه بقي على احرامه إلى أن يبلغ الهدى يحمله وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وعلى ولجته وطائفة من أصحابه قد

وجودى أنزل فإنه بمنح زواله والمنازع فأنزع في كون الكون وجوداً ولم ينزع في أن الوجود الازلي بمنح زواله وقد قرر ذلك الرازي بأن القديم اما واجب بذاته أو ممكن يكون مؤثره موجبا بذاته سواء كان تأثيره بنفسه أو بشرط لازمه ولا يحتاج إلى هذا بل قال القديم ان كان واجبا بنفسه امتنع عدمه وان لم يكن كذلك فالمقتضى له سواء مسمى موجبا أو محضاً اما ان يتوقف اقتضائه على شرط يحدث أو لا والثاني ممنوع فان القديم لا يتوقف على شرط يحدث اذ لا يتوقف عليه لكان القديم مع الحدث أو بعده واذا لم يتوقف على شرط يحدث لزم أن يكون قد وجد المقتضى التام المستلزم له في الازل وحشيد فيجب دوامه بدوام المقتضى التام ثم كون القديم

ساقوا الهندي فلم يحلوا وكانت فاطمة وأزواج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ممن لم يسق خلتين
والاحاديث بذلك معروفة في الصحاح والسنن والمسانيد يعرف أنه لم يقصر معوية عن النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم في حجة الوداع ولكن من اعتقد ذلك أيا ح للتمتع السائق الهندي أن يقصر
من شعره وهو إحدى الروايتين عن أحمد كما أن عنه رواية أنه إذا قدم قبل العشر حل من احرامه
ومالك والشافعي يبيحان لكل متمتع أن يحل من احرامه وأن كان قد ساق الهندي وأما أبو حنيفة
وأحمد في المشهور عنه وغيرهما من العلماء فيعلمون بالنسبة المتواترة أن سائق الهندي لا يحل الى
يوم النحر وتقصر معوية عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على هذا كان قبل حجة الوداع اما في
عمرة القضية وعلى هذا فيكون قد أسلم قبل الفتح كما زعم بعض الناس لكن لا يعرف صحة هذا واما
في عمرة الجعرانة كما روى أن هذا التقصر كان في عمرة الجعرانة وكانت بعد فتح مكة وبعد غزوة حنين
و بعد حصاره الطائف فانه صلى الله تعالى عليه وسلم رجع من ذلك بقسم غنائم حنين بالجعرانة
واعتمر منها الى مكة فقصر عنه معوية رضي الله عنه وكان معوية قد أسلم حينئذ فانه أسلم عند
فتح مكة واستكتبه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لخبرته وأمانته ولا يعرف عنه ولا عن أخيه
يزيد بن أبي سفيان أنهما أذبالا النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما كان يؤذيه بعض المشركين وأخوه
يزيد أفضل منه وبعض الجهال يظن أن يزيد هذا هو يزيد الذي تولى الخلافة بعد معوية وقتل
الحسين في زمنه فظن يزيد معوية من الصبيان وهذا جهل ظاهر فان يزيد بن معوية ولد في
خلافة عثمان وأما يزيد هذا فعمه فرجل صالح من خيار الصحابة واستعمله الصديق أحد أمراء
الشام ومشي في ركابه ومات في خلافة عمر فولى عمر رضي الله عنه أخاه معوية رضي الله عنه مكانه
أميرا ثم لما ولي عثمان أقرم على الامارة وزاده وبقي أميرا الى أن قتل عثمان ووقعت الفتنة الى أن
قتل أمير المؤمنين على رضي الله عنه وبايع أهل العراق الحسين بن علي رضي الله عنهما فاقام سنة
أشهر ثم ساءل الامراء الى معوية بتحقيق ما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال
ان ابني هذا سيد وسيصل الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين وبقي معوية بعد ذلك عشر سنين
ومات سنة ستين (ومما بين كذب ما ذكره هذا الراضي) انه لم يتأخر اسلام أحد من قريش الى
هذه الغاية وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قد بعث أبابكر عام تسع بعد الفتح كما زعم سنة
ليضم الحج وينادي أن لا يحج بعد العام مشركا ولا يطوف بالبيت عريان وفي تلك السنة نبذت
الهمود الى المشركين وأجلاوا أربعة أشهر فانقضت المدة في سنة عشر فكان هذا اما ما علمنا كل
مشرك من سائر قبائل العرب وغزرا النبي صلى الله تعالى عليه وسلم غزوة تبوك سنة تسع لقتال
النصارى بالشام وقد ظهر الاسلام بأرض العرب ولو كان لمعوية من الذنوب ما كان لكان
الاسلام يجب ما قبله فكيف ولم يعرفه ذنب حرب لاجله أو مهدر دم لاجله وأهل السير
والغازي متفقون على أنه لم يكن معوية بمن أهدر دم عام الفتح فهذه مغازي عمرو بن الزبير
وازهري وموسى بن عقبه وابن اسحق والواقدي وسعيد بن يحيى الاموي ومحمد بن عائذ وابن
اسحق الفزاري وغيرهم وكتب التفسير والحديث كلها تنطق بخلاف ما ذكره يزيد بن كزرون من
أهدر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دم مشرك من قبله وعبد الله بن خطيل وهذا ان قتلا
وأهدر دم عبد الله بن سعد بن أبي السرح ثم بايعه والذين أهدر دمهم كانوا نضرا قبيلا نحو
العشرة وأبوسفیان كان من أعظم الناس عداوة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فهو في غزوة

لا يكون مقتضيه له اختيار فيه
كلام وزناح ليس بهذا موضعه
والمقصود هنا أن منازعته نازعة في
كون السكون وجوديا وقد
احتج عليه الرازي بأن تبدل حركة
الجسم الواحد بالسكون والعكس
يقضي كون أحدهما وجوديا
لأن رفع العدم ثبوت فيكون الآخر
وجوديا لان الحركة هي الحصول
في حيز مسبوقة بالحصول في الآخر
والسكون هو الحصول في حيز
مسبوق بالحصول فيه فاختلافهما
انما هو بالمسبوق بالغير وانما
وصف عرضي لا يمنع اتحاد الماهية
فبما زعم كونهما وجوديين (قال
الاربي) ولما سأل أن يقول
الحركة والسكون متقابلان نقابل
الضدين أو نقابل العدم والملكية
والبهمة ما كذا باختلاف الضدين
في تمام الماهية وكذا العدم

بدر الذي أرسل إلى قريش ليستغفرهم وفي غزوة أحد هو الذي جمع الأموال التي كانت معه
للتجارة وطلب من قريش أن يتفقها في قتال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهو من أعظم
قواد الجيش يوم أحد وهو قائد الأحزاب أيضا وقد أخذ العباس بن عبيد ولا عقد ومشي
عمر معه يقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم باني الله هذا أعدو الله أو سفيان قد أمكن الله
منه بن عبيد ولا عقد فأضرب عنقه فقاوله العباس في ذلك فأسلم أو سفيان وأمنه النبي صلى
الله تعالى عليه وسلم وقال من دخل دار أبي سفيان فهو آمن ومن دخل المسجد فهو آمن ومن ألقى
السلاح فهو آمن فكيف يهدر دم معوية وهو شاب صغير ليس له ذنب يختص به ولا عرف عنه أنه
كان يحض على عداوة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقد آمن رؤس الأحزاب فهل يظن هذا الأمن
هو من أجل الناس بالنسبة وهذا الذي ذكرناه يجمع عليه بين أهل العلم مذكور في عامة الكتب
المصنفة في هذا الشأن وقد بسطنا الكلام على هذا في كتاب الصارم السلولى على شاتم الرسول صلى
الله تعالى عليه وسلم لمذاكرنا من أهدر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دمه عام الفتح وذكرناهم
واحد واحد أنهم كان فيهم عبد الله بن سعد بن أبي سرح ثم ابن عثمان رضي الله عنه أتى به النبي
صلى الله عليه وسلم فأسلم بمكة وسحق النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دمه (وأما قوله) انه استحق أن
يوصف بذلك دون غيره فغيره فقريته على أهل السنة فإنه ليس فيهم من يقول ان هذا من خصائص
معوية بل هو واحد من كتاب الوحي وأما عبد الله بن سعد بن أبي سرح فارتد عن الاسلام
واقترى على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم أنه عاد إلى الاسلام (وأما قوله) انه زلفه ولكن
من شرح بالكفر صدر الآية فهو باطل فإن هذه الآية نزلت بمكة حين أكره عمارو بلال
على الكفر وردة هذا كانت بالمدينة بعد الهجرة ولفرق أنه نزلت فيه هذه الآية فالتى صلى الله
تعالى عليه وسلم قد قبل اسلامه وبايعه وقد قال تعالى كيف يهتدى الله قوما بعد ابعادهم
وشهدوا أن الرسول حق وجاءهم البينات والله لا يهدي القوم الظالمين أولئك جزاؤهم أن
عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين خالدين فيها لا يخفف عنهم العذاب ولا هم ينظرون الا
الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فان الله غفور رحيم (وأما قوله) وقد روى عبد الله بن عمر
قال أئمت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فسمعت يقول بطلع عليكم رجل يئوت على غير سبي
فقطع معوية وقام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خطيبا فأخذ معوية يداينه ويخرج ويستمع
الخطبة فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لعن الله القائد والمقود أى يوم يكون لامة مع
معوية ذى الاساءة (فالجواب أن يقال أولا) نحن نطالب بحقيقة الحديث فان الاحتجاج
بالحديث لا يجوز الا بعد ثبوته ونحن نقول هذا في مقام المناظرة والافتخار نعلم قطعاً أنه كذب
(ويقال ثانيا) هذا الحديث من الكتب الموضوعة باتفاق أهل المعرفة بالحديث ولا يوجد في
شي من دواوين الحديث التي يرجع إليها معرفة الحديث ولا له اسناد معروف وهذا المحتج به
لم يذكر له اسناداً ثم من جهله أن يروي مثل هذا عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عمر كان من أئمة
الناس عن ثلب الصحابة وأروى الناس لناقبهم وقوله في مدح معوية معروف ثابت عنه حيث
يقول ما رأيت بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أسود من معوية قيل له ولأبو بكر وعمر
فقال كان أبو بكر وعمر حرامته وما رأيت بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أسود من معوية
قال أحمد بن حنبل السيد الحلبي يعنى معوية وكان معوية كرميا حليما ثم إن خطب النبي

والمكة وأيضا السبوقية وصف
عرضى لمباه الاشتراك والوصف
العرضى لمباه الاشتراك لا يكون
ذات الباهة المركبة منها (قلت)
مضمون ذلك أن الراى احتج بأن
السكون من جنس الحركة وإنما
يختلفان في كون أحدهما مسبوفا
بالغير وهذا الاختلاف في وصف
عرضى لا يمنع التماثل في الحقيقة
فتحه الأرموى بمقتضى بل بطل
الأولى بأن المتقابلين تقابل الضدين
كالسواد والبياض والحلاوة
 والمرارة ونحو ذلك هما مختلفان في
الحقيقة وكذا المتقابلان تقابل
العديم والمملكة كالأمى والبصر
والحياة والموت والعلم والجهل
ونحو ذلك والحركة مع السكون أما
من هذا وأما من هذا فكيف تجعل
حقيقة أحدهما مائة لحقيقة الآخر
وأنهما لا يختلفان الا بوصف عرضى

صلى الله تعالى عليه وسلم لم تكن واحدة بل كان يخاطب في الجمع والأعياد والحج وغير ذلك ومعوية
وأبوه يشهدان الخطيب كما يشهد بها المسلمون كلهم أم قد راها في كل خطبة كأنها يقومان ويكثبان من
ذلك هذا قدح في النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وفي سائر السليان إذ عكفون اثنين دائما يقومان
ولا يحضران الخطبة ولا الجمعة وإن كانا يشهدان كل خطبة فذاك لهما امتنعان عن سماع خطبة
واحدة قبل أن يشكاهما ثم من المعلوم من سرية معوية أنه كان من أحلم الناس وأصبرهم على
من يؤذيه وأعظم الناس تأليفا لمن يؤذيهم فكيف يتفرعن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
مع أنه أعظم الخلق مرتبة في الدين والدنيا وهو محتاج إليه في كل أموره فكيف لا يصبر على سماع
كلامه وهو بعد المالك يسمع كلام من يستحق وجهه فلماذا لم يسمع كلام النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم وكيف يتخذ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كاتبا هو في هذه الحالة وقوله أنه أخذ بيد
ابنه يزيد فمعوية لم يكن له ابن اسمه يزيد وأما ابنه يزيد الذي تولى الملك وجرى خلافته ماجرى
فإنما ولد في خلافة عثمان باتفاق أهل العلم ولم يكن لمعوية ولد على عهد رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم قال الحافظ أبو الفضل بن ناصر خطب معوية رضي الله عنه في زمن رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم فلم يزوج لانه كان فقيرا وانما تزوج في زمن عمر رضي الله عنه وولده يزيد في زمن
عثمان بن عفان رضي الله عنه سنة تسع وعشرين من الهجرة (ثم نقول ثالثا) هذا الحديث
يمكن معارضته بثلاثة من جنسه مجايل على فضل معوية رضي الله عنه قال الشيخ أبو الفرج
ابن الجوزي في كتاب الموضوعات قد تصعب قوم من يدعي السنة فوضعوها في فضل معوية رضي
الله عنه أماديب لغلطوا الرافضة وتقص قوم من الرافضة فوضعوها في ذمه أماديب وكلا
الفرقتين على الخطأ القبيح (وأما قوله) أنه تلقى في محاربة علي فلا ريب أنه اقتتل العسكران
عسكر على ومعوية يتسفيان ولم يكن معوية ممن يختار الحرب ابتداء بل كان من أشد الناس حرصا
على أن لا يكون قتال وكان غيره أحرص على القتال منه وقتال صفين للناس فيه أقوال فذهب من
يقول كلاهما كان مجتهدا مصيبا كما يقول ذلك كثير من أهل الكلام والفقه والحديث ممن
يقول كل مجتهد مصيب ويقول كانا مجتهدين وهذا أقول كثير من الأشعرية والكرامية والفقهاء
وغيرهم وهو قول كثير من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأجدو غيرهم وتقول الكرامية كلاهما
إمام مصيب ويجوز نصب إمامين للحاجة ومنهم من يقول بل المصيب أحدهما لا بعينه وهذا
قول طائفة منهم ومنهم من يقول على هو المصيب وحده ومعوية مجتهد خاطئ كما يقول ذلك
طوائف من أهل الكلام والفقهاء أهل المذاهب الأربعة وقد حكى هذه الأقوال الثلاثة أبو عبد
الله بن حامد عن أصحاب أجدو وغيرهم ومنهم من يقول كان الصواب أن لا يكون قتال وكان ترك
القتال خيرا لظافتين فليس في الاقتال صواب ولكن على كان أقرب إلى الحق من معوية
والقتال قتال فتنة ليس واجب ولا محتمل وكان ترك القتال خيرا لظافتين مع أن عليا كان
أولى بالحق وهذا هو قول أجدو أكثر أهل الحديث وأكثر أئمة الفقهاء وهو قول أكثر
العبادة والتابعين لهم بإحسان وهو قول عمران بن حصين رضي الله عنه وكان ينهى عن بيع
السلاح في ذلك القتال ويقول هو بيع السلاح في الفتنة وهو قول أسامة بن زيد ومحمد بن مسلمة
وابن عمر وسعد بن أبي وقاص وأكثر من بقي من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار رضي
الله عنهم ولهذا كان من مذهب أهل السنة الأسامة عما شجر بين العصابة فإنه قد ثبت

وايضاح هذا أن الحركة ليست
من جنس الحصول المشترك بينها
وبين السكن فإن كون الشيء في
هذا الخبر وفي هذا الخبر معقول
مع قطع النظر عن كونه محترقا فإنه
إذا فسد أنه سكن في الخبر الثاني
كان هذا الحصول من جنس ذلك
الحصول وأما نفس حركته فامر
زائد على مطلق الحصول المشترك
ومنع الثانية ويجعل سند منعه أن
قول القائل المسبوقية وصف
عرضي إن غنى أنها ليست ذاتية
فلا دلل على ذلك وإن غنى أنها
عرضية لما اشتركا فيه فالعرض
لما لا اشتراك قد يكون ذاتيا
للعقبة المركبة من المشترك والمميز
كالناطقة فإنها تعرض للجوانية
ليست ذاتية لها ثم إنها ذاتية
للإنسانية المركبة من الحيوانية
والناطقة والرازي قد يمكنه أن

فصالحهم ووجبت موالاتهم ومحبتهم وما وقع منه ما يكون لهم فيه عذر يخفى على الانبأ ومنه ما ناب صاحبه منه ومنه ما يكون مغفورا لفلان فيما شعر بوقع في نفوس كثير من الناس بغضا ودموا يكون في ذلك هو محتط بال عاصيا فضر نفسه ومن حاض معه في ذلك كجاري لا كثير من تكلم في ذلك فاتهم تكلموا بكلام لا يحبه الله ولا رسوله اما من ذم من لا يستحق الذم واما من مدح أمور لا تستحق المدح ولهذا كان الامسالك طريقا فاضل السلف واما غير هؤلاء فاتهم من يقول كان معوية فاسق ودون على كما يقوله بعض المعتزلة ومنهم من يقول بل كان كافرا كما يقوله بعض الرافضة ومنهم من يقول كلاهما كافر على ومعوية كما يقوله الخوارج ومنهم من يقول فسق أحدهما لا بد منه كما يقوله بعض المعتزلة ومنهم من يقول بل معوية على الحق وعلى كان ظالما كما يقوله الروائية والكتاب والسنة قد دل على أن الطائفتين مسلمون وأن ترك القتال كان خيرا من وجوده قال تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فان بغت احداهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى امر الله فان قامت فاصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا ان الله يحب المقسطين فساهما من اخوة مع وجود الاقتتال والبغي وفي الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال ترقق مارقة على حين فرقة من المسلمين تقتلهم أولى الطائفتين بالحق وهذا المارقة مر قوا على على قد دل على أن طائفتيه أقرب الى الحق من طائفة معوية وفي الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال ان ابني هذا اسيد وان الله سيعلم بدين فتيين عظمتين من المؤمنين فأصلح الله بهين أصحاب على وأصحاب معوية فدح التي صلى الله تعالى عليه وسلم الحسن بالاصلاح بينهما وسماه ما منين وهذا يدل على أن الاصلاح بينهما هو الحمد ولو كان القتال واجبا ومستحبا لكان تركه مجحودا وقد روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم والقائم فيها خير من الماشي والماشي فيها خير من الساعي من يستشرف فيها تستشرفه ومن وجد فيها لمجا فلعنه أخرجاه في الصحيحين وفي الصحيحين عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم تباع بها شعف الجبال ومواقع القطر يقر بدينه من الفتن وفي الصحيحين عن أسامة بن زيد رضى الله عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال اني لأرى الفتن تقع خلال سوتكم كواقع القطر والذين رويوا أحاديث القعود في الفتنة والتخذر منها كسعد بن أبي وقاص ومحمد بن مسلمة وأسامة بن زيد بقاتوا لامع على ولا معوية وقال حذيفة رضى الله عنه ما أخدم من الناس تدركه الفتنة الا أنا أخاف عليه الا محمد بن مسلمة فاني سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول لا تضربوا الفتنة وعن ثعلبة بن ضبيعة قال دخلنا على حذيفة فقال اني لا عرف رجلا لا تضرب الفتنة شيئا فخرجنا فاذا مضروب قد دخلنا فاذا فيه محمد بن مسلمة فسألنا عن ذلك فقال ما أريد أن يشتمل على شيء من أمصارهم حتى نضلي عما انحلت ورواه

(١) قوله ليجز الخ كذا بأصلين
بأيدينا وحرره هـ محصيه

فصل وما ينبغي أن يعلم أن الامة يقع فيها أمور التائب بل في دماؤها وأموالها وأعراضها كالقتال واللعن والتكفير وقد ثبت في الصحيحين عن أسامة بن زيد رضى الله عنه انه قال بعثنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في سرقة فخصنا الحرقات من جهنم فأدركت رجلا فعلمته بالسيف فقال لا اله الا الله فطعنته فقتلته فوقع في نفسه من ذلك فذكرته النبي صلى الله تعالى

عليه وسلم فقال أقتله بعد ما قال لاله الا الله قال قلت يا رسول الله انما قالها خوفا من السلاح قال أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقالها خوفا من السلاح أم لا فقال زال بكرر حتى غبت أنى أسلمت يومئذ وفي الصحبين عن المقداد بن الأسود رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله أ رأيت أن لقتب رجلا من الكفار فقتلني فضرب أحدى يدي فقطعها ثم لاذمتي بشجرة فقال أسلمت لله أقتله بعد أن قالها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقتله فقلت يا رسول الله الله قطعها ثم قال ذلك بعد أن قطعها فأقتله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقتله فأنك أن قتله فأنه بمنزلة قبل أن تقتله وأنت بمنزلة قبل أن يقول لكنه التي قالها فقد ثبت أن هؤلاء قتلوا قوما مسلمين لا يحل قتلهم ومع هذا فلم يقتلهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا ضمن المقتول بقود ولادية ولا كفارة لأن القاتل كان متأولا وهذا قول أكثر العلماء كالشافعي وأحمد وغيرهما ومن الناس من يقول بل كانوا أسلوا ولم يهاجروا فشدت في حقهم العصمة المؤتمدة عن غيلة نساء أهمل الحرب وصيبتهم كما يقوله أبو حنيفة وبعض المالكية ثم إن جاهر العلماء كالأشعري وأبي حنيفة وأحمد في ظاهر مذهبه والشافعي في أحد قوليه يقولون إن أهل العدل والبغاة إذا اقتتلوا بالثأر يل لم يضمن هؤلاء ما أنفقوا الهولاء من النفوس والأموال حال القتال ولم يضمن هؤلاء ما أنفقوا الهولاء كما قال الزهري ووقت الفتنة وأصحاب محمد متوافرون أجعوا أن كل دم أرمال أصيب بتأويل القرآن فانه هدر وأرلهم منزلة المجاهلة يعني بذلك أن القاتل يعتقد أنه لم يفعل محرما وأن قيل انه محرم من نفس الامر فقد ثبت بسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم المتواترة واتفاق المسلمين أن الكافر الخرى إذا قتل مسلما أو أ تلف ماله ثم أسلم لم يضمنه بقود لا دية ولا كفارة مع أن قتله كان من أعظم الكبائر لانه كان متأولا وإن كان تأويله فاسدا وكذا المردون الممتنعون إذا قتلوا بعض المسلمين لم يضمنوا دمه إذا عدوا إلى الاسلام عند أكثر العلماء كما هو عند أبي حنيفة ومالك وأحمد وإن كان من متأخري أصحابه من يحكمه قولا كما في بكر عبد العزيز حيث قد نص أحمد على أن المرتد يضمن ما أنفقه بعد الرد فهذه النص في المرتد المقدور عليه وذلك في المحارب المتنع كما يفرق بين الكافر والذي والمحارب أو يكون في المسئلة رواه ابن والشافعي قولان وهذا هو الصواب فإن المرتدين الذين قاتلهم الصديق وسائر الصحابة لم يضمنهم الصحابة بعد عودهم إلى الاسلام كما كانوا قتلوا من المسلمين وأنفقوا من أموالهم لاتهم كانوا متأولين فالبغاة المتأولون كذلك لم يضمنهم الصحابة رضي الله عنهم وإذا كان ذلك في السماء والأموال مع أن من أنفقها خطأ ضمنها بنص القرآن فكيف بالأعراض مثل لعن بعضهم بعضا وتكفير بعضهم بعضا وقد ثبت في الصحبين من حديث الأفلح قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من بعدني فمن رجل بلغني آذاه في أهلي والله ما علمت على أهلي الا خيرا وأقصد كروا رجلا والله ما علمت عليه الا خيرا وما كان يدخل على أهلي الامعي قال سعد بن معاذ أنا أعدرك منه أن كان من الالاس ضربت عنقه وإن كان من اخواننا الخرج أمر تناقض عناقيه أمره فقال سعد بن عبادة وكان قبل ذلك رجلا صالحا ولكن احتمته الحجة فقال كذبت لعمرك الله لا تقتله ولا تقدر على قتله فقام أسيد بن حضير فقال كذبت لعمرك الله لا تقتله فأنك منافق تجدال عن المنافقين فاستب الحبان حتى جعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يحضهم وكان سعد بن عبادة رضي الله عنه يذ البفع عن عبد الله بن أبي المنافق فقال له أسيد بن حضير انك منافق وهذا كان تأويله منه وكذلك ثبت

مثل ما ذكره ومن الصواب لم تقتض
كل هو مبسوط في موضعه وإذا
كانت الصفات متلازمين في
الوجود والعدم والنسب والاتقاء
لا توجد هذه الأنواع هذه وأنا
انتفت هذه انتفت هذه كان
الفرق يجعل احداها مقبوضة
والاخرى عرضية تحكما ثم اذا قيل
الذات هي المركبة من الصفات
الذاتية والصفات الذاتية مالا
تصور الذات الانها لم تعرف
الذات الا بالصفات الذاتية ولا
الصفات الذاتية الا بالذات
وأيا فان هذا مبني على أن وجود
الشيء في الخارج جازم على حقيقته
الموجودة في الخارج وهو أيضا
قول باطل ضعيف وأيضاً فان
الموجودة في الخارج القائمة بنفسها
كهذا الإنسان إن قيل انه مركب
من عرضين لم كون الجوهر مركبا

في الصححين أن حمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال لحاطب بن أبي بلتعة دعني يا رسول الله أضرب عنق هذا المنافق لما كاتب المشركين بخبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أنه شهد بدرا وما يدريك أن الله أطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما كنتم تفقد غفرت لكم وثبت في الصححين أن طائفة من المسلمين قالوا في مالك بن الدخشن أنه منافق فأنكر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ذلك ولم يكفرهم فقد ثبت أن في الصحابة من قال عن بعض أمته أنه منافق متأولا في ذلك ولم يكفر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واحدا منهما وقد ثبت في الصححين أن فيهم من لعن عبيد الله بن حنظلة الكوفي شره الخمر فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا تلغنه فإنه يحب الله ورسوله ولم يعاقب إلا عن لنا وبه والمتأول الخفي مغفوره بالكتاب والسنة قال الله تعالى في دعاء المؤمنين ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا وثبت في الصحيح أن الله عز وجل قال قد فعلت وفي سنن ابن ماجه وغيره أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال إن الله يحاذي عن أمتي الخطأ والتسليان

(فصل) إذا تبين هذا فيقال قول الرافضة من أفسد الأقوال وأشدها تناقضا فانهم يعظمون الأمر على من قاتل عليا وعده حون من قتل عثمان مع أن الذم والأثم لمن قتل عثمان أعظم من الذم والأثم لمن قاتل عليا فان عثمان كان خليفة اجتمع الناس عليه ولم يقابل مسلما وقد قاتلوه لئلا يعلم عن الأمر فكان عذره في أن يستمر على ولايته أعظم من عذره في طلبه طاعتهم له وصبر عثمان حتى قتل مظلوما شهيدا من غير أن يدفع عن نفسه وعلى بدأ بقتال أصحاب معوية ولم يكونوا يقاتلونه ولكن امتنعوا من بيعته فان جاز قتل من امتنع عن بيعته الإمام الذي يبايعه نصف المسلمين أو أكرههم وأخو ذلك فيقال من قاتل وقيل الإمام الذي اجتمع المسلمون على بيعته أولى بالجواز وإن قيل إن عثمان فعل أشياء أنكرها قبل تلك الأشياء لم تبع قتله ولا خلعه وإن أباحت خلعه وقتله كان مانقوه على علي وأولى أن يبع ترك مبايعته فانهم ادعوا على عثمان نوعان من المحاربة لبني أمية وقد ادعوا على علي تحاملا عليهم وترك الانصافهم وأنه نادى بعزل معوية ولم يكن يستحق العزل فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولوا أبا سفيان على خمران ومات رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأوسفيان أمير عليها وكان كثير من أمراء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على الأعمال من بني أمية فإنه استعمل على مكة عتاب بن أسيد بن أبي العاص بن أمية واستعمل خالد بن سعيد بن العاص وأبان بن سعيد بن العاص ولولا عروضا الله عنه ولايتهم لأقرب دينه ولا في سياسته وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال خمار أعتكم الذين يخونونكم ويحبونكم ويصاون عظمهم ويصاون عليكم وشرا أعتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم قالوا ومعوية كانت رعيته محبوبه وهو يحبهم ويصاون عليه وهو يصلي عليهم وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم قال مالك بن نضار سمعت معاذا يقول وهم بالشام قالوا وهؤلاء كانوا عسكر معوية وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لا يزال أهل العرب ظاهرين حتى تقوم الساعة قال أحمد أهل العرب هم أهل الشام وقد بسطنا هذا في موضع آخر وهذا النص يتناول عسكر معوية قالوا ومعوية أيضا كان خير من كثير ممن امتنا به على فلم يكن يستحق أن يعزل ويولى من هو دونه في

من عروستين وأن يكونا سابقين له وهذا متعقب في البدئية وأن قيل أنه مركب من جوهرين كل منهما يجعل عليه كإيقال هو حيوان فائق لزمن أن يكون فيه جوهران أحدهما حيوان والآخر ناطق وهذا مكابرة لقسم والعقل انهو حيوان واحد وصرف بأنه ناطق وإذا كان كذلك فكذلك الحصول الذي هو مسبوق بمحصل آخر إذا كان ذلك لازما له كان من الصفات اللازمة وإذا اقررت الشبان في الصفات اللازمة لم يجب أن تكون حقيقة أحدهما مثل حقيقة الآخر فان المتماثلين هما المشتركان فيما يجب ويجوز اجتماعه فإذا وجب لأحدهما ما لا يجب للآخر لم يكن مثله واللامروري أن يقول قد تبين بطلان المقدمتين سواء كان بطريقه المنطقيين أو بطريقه سائر أهل

السياسة فإن علما استتاب زياد بن أبيه وقد أشاروا على علي بن أبي طالب عليه السلام في توليته شهر وعزله دهر أولاد بن أبيه هذا كان هو المصلحة أما لاستحقاقه وإما لثقله واستعظامه فقد كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أفضل من علي بن أبي طالب ومعه تخير منه فولى من هو خير من علي بن هودون معاوية فإذا قيل أن عليا كان يجتهد في ذلك قيل وعثمان كان يجتهد فيما فعل وأبن الأجناد في تخصيص بعض الناس بولاية أو إمارة أو مال من الاجتهاد في سفل المسلمين بعضهم دماء بعض حتى ذل المؤمنون وعجزوا عن مقاومة الكفار حتى طمعوا فيهم وفي الاستيلاء عليهم ولا ريب أنه لو لم يكن قتال بل كان معاوية معيما على سياسته رعيته وعلى معيما على سياسته رعيته لم يكن في ذلك من الشر أكثر مما حصل بالاقتيال فإنه بالاقتيال لم تزل هذه الفرقة ولم يجتمعوا على إمام بل سقكت الدماء وقويت العداوة والبغضاء وضعفت الطائفة التي كانت أقرب إلى الحق وهي طائفة علي وصاروا يطلبون من الطائفة الأخرى من المسألة ما كانت تلك تغليه ابتداء ومعلوم أن الفعل الذي تكون مصلحته راجحة على مضده يحصل به من الظاهر أعظم مما يحصل بعده وهما يحصل بالاقتيال مصلحته بل كان الأمر مع عدم القتال خيرا وأصلح منه بعد القتال وكان علي وعسكره أكثر وأقوى ومعاوية وأصحابه أقرب إلى موافقته ومصلحته ومصلحته فإذا كان مثل هذا الاجتهاد مغفورا أصاحبه فاجتهاد عثمان أن يكون مغفورا أولى وأحرى وأما معاوية وأعوانه فيقولون إنما قاتلنا عليا قتال دفع عن أنفسنا وبلادنا فإنه بدأ بالقتال فندفعنا بالقتال ولم يندنه بذلك ولا اعتدنا عليه فإذا قيل لهم هو الامام الذي كانت يجب طاعته عليكم ومبايعته وأن لا تنفوا عصى المسلمين قالوا ما نعلم أنه إمام يجب طاعته لأن ذلك عند الشيعة إنما يعلم بالنص ولم يبلغنا عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نص بامامته ووجوب طاعته ولا ريب أن عذرهم في هذا ظاهر فإنه لو قدر أن النص الجلي الذي تدعيه الامامية حق فإن هذا قد كنتم وأخفى في زمن أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم فلم يجب أن يعلم معاوية وأصحابه مثل ذلك لو كان حقا فكيف إذا كان باطلا (وأما قوله) الخلافة ثلاثون سنة ونحو ذلك فهذه الأحاديث لم تكن مشهورة شهر ولا يعلم مثل أولئك أمماهي من نقول الخاصة لاسيا وليست من أحاديث الصحبين وغيرهما وإذا كان عبد المطلب من حر وإن خفي عليه قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها لو أن قومك حديث عهد بجحالة تنقض الكعبة ولا تسبقنا بالارض ولعلها يابين ونحو ذلك حتى هدم ما فعله ابن الزبير لما بلغه ذلك قال ودبت أني وليته من ذلك ما ولده مع أن حديث عائشة رضي الله عنها ثابت صحيح متفق على صحته عند أهل العلم فلا ينبغي على معاوية وأصحابه قولة الخلافة بعد ثلاثون سنة ثم تصير ملكا بطريق الأولى مع أن هذا في أول خلافة علي رضي الله عنه لا يدل على علي بن عينا وإنما عجلت دلالة علي ذلك للمامات رضي الله عنه مع أنه ليس نصافي أثبات خليفة معين ومن جوز خليفتين في وقت يقول كلاهما خلافة نبوة فإن معاوية رضي الله عنه كان في أول خلافة محمد أو عندهم أكثر مما كان في آخرها وإن قيل أن خلافة علي ثبتت بمبايعة أهل الشوكه ثابته خلافة من كان قبله بذلك أو ردوا على ذلك أن طلبة بابعه مكرها والذين يابعونه قاتلوه فلم تنق أهل الشوكه على طاعته وأيضافا فما يجب مبايعته كما بعة من قبله إذا سار سيرة من قبله وأولئك كانوا قادرين على دفع الظلم عن بياهمهم وفاعلين لما يقدرون

النظر الذين أنكروا على المنطقين ما ذكره كما أنكروا سائر طوائف أهل الظلم من المسلمين وغيرهم عليهم كثير أمما ذكر في الحدود وغيرها كما هو معروف في كتب أهل الكلام من المعتزلة والاشعرية والكرامية وطوائف الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية وليس المقصود هنا بسط ما يتعلق بهذا (قال الرازي) وأما قلنا أن السكون لا يمتنع زواله لأن الحفص يسلم جواز حركة كل جسم ولأن التحيز يجوز خروج من حيزه لأنه إن كان بسيطا كانت طابع جوانبه متساوية فهو في حيزه على كل منها ما يجوز على الآخر وإن كان مركبا كان هذا لازما لبساطه وخروجه عن حيزه هو الحركة (وقال) أن يقول هذا يقتضي إمكان كون قوع الجسيم

عليه من ذلك وهو لا قالوا اذا ما بعناه كنفى ولا بته مظلومين مع الظلم الذي تقدم لعثمان وهو لا ينصفنا اما الجهره عن ذلك وامانا ولا منبه واما لما ينسبه اليه آخرون منهم فان قتله عثمان وحلفاءهم اعداؤا وهم كثير ون في عسكره وهو عاجز عن دفعهم بدليل ما جرى يوم الجمل فانه لما طلب طلبة والزبير لا انتصار من قتله عثمان قامت قبائلهم فقاتلهم ولهذا كان الامسالك عن مثل هذا هو المصلحة كما اشار به علي ع في طلبة والزبير واتفقوا على ذلك ثم ان القتل افسحوا باتفاق الاكارفان والافتنه وبدوا بالجله على عسكر طلبة والزبير وقالوا على انهم جلا و قبل ذلك قاتل كل من هؤلاء وهو لا دفعاعن نفسه ولم يكن لعل ولا لطلبة والزبير عرض في القتال ا أصلا واما كان الشر من قتله عثمان واذا كان لا ينصفنا امانا ولا منبه واما عجز امه عن نصرتنا فليس علينا ان نباع من نطلب ولا بته لائا وبه ولا الجهره قالوا والذين جوزوا قتالنا قالوا اننا بغته والبي ظلم فان كان مجرد الظلم مباحا للقتال فلان يكون مباحا لترك المبايعه أولى وأحرى فان القتال اعظم فسادا من ترك المبايعه بالقتال وان قيل على رضى الله عنه لم يكن متعده الظلم بل كان مجتهدا في العدل لهم وعليهم قالوا كذلك نحن لم تكن متعديا للبي بل مجتهدا في العدل له وعليه واذا كنا بغاه كتابه بالثأر وبالله تعالى وبلى امر بقتال الباغي ابتداء وليس مجرد الباغي مباحا للقتال بل قال تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلا فاصحوا بينهما فاحررهما بالاصلاح عند الاقتتال ثم قال فان بغت احداهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى امرائه وهذا بي بعد الاقتتال فانه بنى احدي الطائفتين المقتلتين لا يبغي بدون الاقتتال فالبني مجرد لا يبيع القتال مع الذي في الحديث ان عمارا قتله الفئة الباغية وقد تكون الفئة التي باشرت قتله هم الباغية لكنهم قالوا لغیر حاجة الى القتال أو لغیر ذلك وقد تكون غير بغاة قبل القتال لكن لما اقتتلنا بغيتا وصيبتا قتل عمارا الفئة الباغية فليس في الحديث ما يدل على أن البغي كان من قبل القتال ولما بغيتا كان عسكر على متحذلا لم يقاتلنا ولهذا قالت عائشة رضي الله عنها ترك الناس العمل بهذه الآية (وأما قوله) ان معوية قتل جمعا كثيرا من خيار الصحابة فيقال الذين قتلوا من الطائفتين قتل هؤلاء من هؤلاء وهؤلاء من هؤلاء وكان على ومعوية رضي الله عنهما ما طلب لكف الدماء من لم يكونوا يطيعون لاعبا ولا معوية وكان على ومعوية رضي الله عنهما ما طلب لكف الدماء من اكثر المقتتلين لكن علما بما وقع والفتنه اذا نارت هم بالحكمة عن اطفاؤها رها وكان في العسكرين مثل الاشتراخي وهاشم بن عتبة المرقال وعبد الرحمن بن خالد بن الوليد واني الاور السلمي ونحوهم من المحرضين على القتال قوم ينتصرون لعثمان غاية الانتصار وقوم ينفرون عنه وقوم ينتصرون لعل وقوم ينفرون عنه ثم قتال اصحاب معوية معه لم يكن لخصوص معوية بل كان لاسباب اخرى و قتال الفتنه مثل قتال الجاهلية لا تنضبط مقاصد أهله واعتقاداتهم كما قال الزهري وقعت الفتنه واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوافرون فاجعوا ان كل دم أو مال أو فرس أو صبي بتأويل القرآن فانه هدر رآز لولهم منزلة الجاهلية (وأما ما ذكره) من لعن على فان التسلا عن وقمع من الطائفتين كما وقعت الحاربة وكان هؤلاء يلعنون رؤس هؤلاء في دعائهم وهؤلاء يلعنون رؤس هؤلاء في دعائهم وقيل ان كل طائفة كانت تقتض على الاخرى والقتال باليد أعظم من التلاع باللسان وهذا كل سواء سكان ذنبا واجتهاد اخطا ومصيبا فان مغفرة الله ورحمته تناول ذلك بالتوبة

يقبل الحركة فاذا قدر ان السكون وجوده وله موجب مستان له كان امتناع الحركة لعني آخر يختص به الجسم المعنى لم يوجد لغيره من الاجسام فلا يلزم اذا قسرت انه موجود أنى انه يمكن زواله بل هذا جاع بين المتناقضين فاقدور موجودا أنى لا يمكن زواله بحال ولا يمكن أن يجمع بين تقديرين متناقضين وقبول كل جسم الحركة لا يحتاج الى هذا فاذا قيل ان السكون عدم الحركة أمكن مع كون السكون أنى لا يمكن اثبات الحركة فلا يمكن مع تقدير كونه وجودا واذ كان كذلك لا تنويف الحركة الاعلى وجود مقتضاها وانتفاء ما فيها وليس هناك معنى ويستوى أنى يحتاج الى زواله وقد أوردته ضمهم على استدلاله على أن السكون أمر وجودى اعراضا بالغا فقال هذه اذهاف نظر من جهة أن مقدمة الدليل مناقضة

والحسنة الماحية والمصاب المكفرة وغير ذلك ثم من العجب أن الرافضة تنكسر على وهم يسون أبا بكر وعمر وعثمان وبكفروهم ومن والأهم ومعه رضى الله عنه وأصحابه ما كانوا يكفرون عليا وأما يكفروه الخواارج المارقون والرافضة شرمهم فلأن أنكرت الخواارج السب لكان تناقضها فكيف اذا أنكرته الرافضة ولا ريب أنه لا يجوز سب أحدهم العجلة لاعلى ولا عثمان ولا غيرههما ومن سب أبا بكر وعمر وعثمان فهو أعظم أن يسمي سب عليا وان كان متناولا فتأويله أفسد من تأويل من سب عليا وان كان المتأول في سبهم ليس بعموم بل يكن أصحاب معاوية مذمومين وان كان مذموما كان ذم الشعبة الذين سبوا الثلاثة أعظم من سب الناصبة الذين سبوا عليا وحده فعلى كل تقدير هؤلاء أبعدهن الحق وفي الصحيحين عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لا تسبوا أصحابي فوالله نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما بلغ مد أحدهم ولا نصفه (وأما قوله) ان معاوية سم الحسن فهذا محذور بعض الناس ولم يثبت ذلك بينه وبينه شرعية وأقراره معتبر ولا نقل يحجز به وهذا مما لا يمكن العلم به فالقول به قول بلا عذر وإنما زماننا من يقال عنه أنه سم ومات مسموما من الأتراك وغيرهم ويختلف الناس في ذلك حتى في نفس الموضوع الذي مات فيه ذلك الملك والقلة التي مات فيها تجد كلامهم يحث بالنسب بخلاف ما يحدث به الآخر يقول هذا اسمه فلان وهذا يقول بل سمه غيره لأنه جرى كذا جرى واقعة في زمانك والذين كانوا في قلعة هم الذين يخذلونك والحسن رضى الله عنه قد نقل أنه مات مسموما وهذا مما يمكن أن يعلم فان موت المسموم لا يخفى لكن يقال ان امرأته سمته ولا ريب أنه مات بالمدينة ومعاوية بالشام ففما به ما نقل الثقات أن يقال ان معاوية أرسل اليها وأمرها بذلك وقد يقال ان امرأته سمته لغرض آخر مما تفعله النساء فانه كان مطلعا لا يدوم مع امرأة وقد قيل ان أباها الأشعث بن قيس أمرها بذلك فانه كان بينهم بالانحراف في الباطن عن علي وابنه الحسن واذا قيل ان معاوية أمر أباها كان هذا انما يخصها والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال أياكم والظن فان الظن أكذب الحديث وبالجملة فقل هذا لا يحكم به في الشرع باتفاق المسلمين فلا يرتب عليه أمر ظاهر لا مدح ولا ذم والله أعلم ثم ان الأشعث بن قيس مات سنة أربعين وقيل سنة إحدى وأربعين ولهذا الميز في الصلح الذي كان بين معاوية والحسن بن علي في العام الذي كان يسمى عام الجماعة وهو عام أحد وأربعين وكان الأشعث جالسا للحسن بن علي فلو كان شاهدا لكان يكون له ذكر في ذلك وإذا كان قد مات قبل الحسن بنحو عشرين فكيف يكون هو الذي أمر ابنته أن تسم الحسن والله سبحانه وتعالى أعلم بحقيقة الحال وهو يحكم بين عباده فيما كانوا فيه يختلفون فان كان قد وقع شيء من ذلك فهو من باب قتال بعضهم بعضا كما تقدم وقتال المسلمين بعضهم بعضا تأويل وسب بعضهم بعضا تأويل وتكفير بعضهم بعضا تأويل بل عظيم ومن ثم يعلم حقيقة الواجب فيه صل

(وأما قوله) وقتل ابنه بن يدملونا الحسين ونهب نسائه (فيقال) ان يزيد لم يأمر بقتل الحسين باتفاق أهل النعل ولكن كتب الى ابن زياد أن يتعنه عن ولاية العراق والحسين رضى الله عنه كان يظن أن أهل العراق ينصرونه ويوفون له عما كتبوا اليه فأرسل اليهم ابن عمه مسلم بن عقيل فلما قتلوا مسلما وغدروا به وأبوا ابن زياد وأراد الرجوع فلادركه السرية فطلبه فطلب أن يذهب الى يزيد أو يذهب الى الثغر أو يرجع الى بلده فلم يكن من شيء من ذلك حتى يستأمر لهم

للاطوب لان المطالب كونها وجودين ومقدمة الدليل أن أحدهما وجودي ولا يمكن تقريره الاعاسق وهو يقتضي أن يكون أحدهما عديمي فادعاه كونها وجودين بعينه ذلك متناقض له (قلت) وهذا كلام جيد فان الأمرين اللذين تبسطل أحدهما بالآخر ورفع ان لم أن يكون أحدهما وجوديا والاخر عديمي ما لم أن تكون الحركة والسكون أحدهما وجوديا والاخر عديمي وهو يقتضي المطالب وان جاز أن يكونا جميعا وجوديين أو عديمين بطل الدليل وهو قوله لان تبذل أحدهما بالآخر يقتضي أن يكون أحدهما وجوديا لان المرفوع ان كان وجوديا والاخر عديمي وجودي لان رفع العلم ثبت قائم على هذا التقدير يمكن رفع العلم والعلم والوجود بالوجود

فامتنع فقالتوا حتى قتل شهيداً مظلوماً رضى الله عنه ولما بلغ ذلك يزيداً أظهر التوجع على ذلك وأظهر البكاء في داره ولم يسب له رجلاً أصلاً بل أكرم أهل بيته وأجازهم حتى ردهم إلى بلدهم ولوقد رآه يزيد قتل الحسين لم يكن ذنباً منه ذنباً له فان الله تعالى يقول ولا تزواة وزناً أخرى وقد اتفق الناس على أن معاوية رضى الله عنه وصي يزيد رعايته حتى الحسين وتعظيم قدره وعربن سعد كان هو أمير السرية التي قتلت الحسين وأبوه سعد كان من أبعد الناس عن الفتنة ولا يسه هذا معه قصة معروفة لما حاضنه على طلب الخلافة وامتنع سعد من ذلك ولم يكن بقي من أهل الشورى غيره ففي صحيح مسلم عن عامر بن سعد بن أبي وقاص قال كان سعد بن أبي وقاص في ابله فبعاه ابنه عرقلياً لم سعد قال أعوذ بالله من شر هذا الراكب فنزل فقال له أنزلت في ابلك وغنك وتركك الناس ينزلون الملك بينهم فضرب سعد في صدره فقال اسكت سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول أن الله يحب العبد التقي الفتي الخفي ومحمد بن أبي بكر يقال أنه أمان على قتل عثمان وكان أبوه أبو بكر من أشد الناس تعظيماً لعثمان فهل روى أحد من أهل السنة قد حافى أبي بكر لأجل فعل ابنه وإذا قيل أن معاوية رضى الله عنه استغفب يزيد بسبب ولايته فعل هذا قيل استخلافه أن كان جائزاً لم يضره ما فعل وإن لم يكن جائزاً فذلك ذنب مستقل ولو لم يقتل الحسين وهو مع ذلك كان من أحرص الناس على أكرام الحسين رضى الله عنه وصيانة حرمة فضلائع دمه فمع هذا القصد والاجتهاد لا يضاف إليه فعل أهل الفساد

(وأما قوله) وكسر أبوه ثنية النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأكلت أمه كبد حرة نعم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلا ريب أن أبي سفيان بن حرب كان قائداً للمشركين يوم أحد وكسرت ذلك اليوم ثنية رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كسر بعض المشركين لكن لم يقل أحدان أبا سفيان بأمر ذلك وإنما كسرها عتبة بن أبي وقاص وأخذت هند كبد حرة فلا تهاكم تستطع أن تعلمها فلفظتها وكان هذا قبل إسلامهم ثم بعد ذلك أسلموا وحسن إسلامهم واسلم هند وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بكرمها وإسلامها يجب ما قبله وقد قال الله تعالى قل الذين كفروا أن بينهم وبينكم وبين الله وبين ما قبله من عبد الرحمن بن شماس المهرري قال حضرتا عمرو بن العاص وهو في سياق الموت فبكي طويلاً وحول وجهه إلى الحدار ففعل ابنه يقول ما يكيل يا أبا سفيان ما أشرك رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بكذا ما أشرك بكذا قال فأقبل بوجهه وقال أن أفضل ما نعت شهادته أن لا اله الا الله وأن محمد رسول الله اتفق قد كنت على أطلاق ثلاث لشدة انتي وما أحد أشد بغضاً رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مني ولأحب الي أن أكون قد استمكت منه فقتلته فلو مت على تلك الحال لكنت من أهل النار فلما جعل الله عز وجل الإسلام في قلبي أثبت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقلت أسقط بمنك فلا يا بعدك فبسط بمنك قال فقبضت يدي فقال مالك يا عمرو قال قلت أريد أن أشرط قال تشرط عبداً قلت أن يغفر لي فقال أماناً على أن الإسلام يهدمها كان قبله وأن الهجرة تهدمها كان قبلها وأن الحج يهدمها كان قبله وذكر الحديث وفي البخاري لما أسلمت هند أم معاوية رضى الله عنها قالت والله يا رسول الله ما كان علي ظهر الأرض أهل خيابة أحب الي أن يذلوا من أهل خيابة ثم أصبح اليوم على ظهر الأرض أهل خيابة أحب الي أن يعزوا من أهل خيابة

وان قبل بل يجب أن أوبكونا أحدهما وجودياً ولا يجوز أن يكونا عديمين لأن العدم لا يرتفع بالعدم كما يرتفع الوجود بالوجود والعدم بالوجود أو بالعكس (قيل) بل العدمان قصد يتضادان كأند يتلازمان فكما أن عدم الشرط مستلزم لعدم المشروط فعدم الامور الواجب واحد منها ينافي عدمها كلها فإذا كان الجنس لا يوجد لا يوجد نوع له فصل امتنع مع وجود الجنس عدم جميع الأنواع والفصول فكان عدم بعضها ينافي عدمها كلها وهذا كما يقال في التقسيم وهو الشرطي المنفصل قد يكون مافهم من الجمع والخلق كقول القائل العدا ما شفع وما أوزر وقد يكون مافهم من الجمع فقط كقول القائل الجنس اما اسود واما ابيض وقد يكون

بهذا الاسم حيث قتل بسيفه الكفار وثبت بواسطته قواعد الدين وقال فمره ول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على سيف الله وسهم الله وقال على المنبر أنا سيف الله على أعدائه ورجسه لا وبائه وقال بل عدو الرسول الله تعالى عليه وسلم مكذابه وهو كان السبب في قتل المسلمين يوم أحد وفي كسر ربيعة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وفي قتل حرة عمر ونا تهاجر بالسلام بعنه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم التي بنى جذعة ثلثا صدقات فغاله وخالفه على أمره وقتل المسلمين فقام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في أصحابه خطيبا لا تنكروا عليه رافعا يده إلى السماء حتى شوهه يسا من أبيه وهو يقول اللهم إني أرى اليك مما صنع خالد ثم أنفذ إليه بأمر المؤمنين ثلاثا في فارطته وأمره أن يسترضي القوم من فعله

(فقال) أما سمعتم خالد بسيف الله فليس هو محتضاه بل هو سيف من سوف الله صلى الله تعالى عليه وسلم المشركين هكذا جاء في الحديث عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم هو أول من سماه بهذا الاسم كما ثبت في صحيح البخاري من حديث أبي السبخاني عن عبيد بن هلال عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نبي زيد وأحضره وابن رواحة لثلاثين قبل أن يأتيه خبرهم فقال أخذ الراية زيد فأصيب ثم أخذ جعفر فأصيب ثم أخذ هاشم بن رواحة فأصيب وعينه نزلت حتى أخذها سيف من سوف الله خالد حتى فتح الله عليهم وهذا لا يمنع أن يكون غيره سيفا لله تعالى بل هو يضمن أن سوف الله متعددة وهو واحد منها ولا ريب أن خالد اقتل من الكفار أكثر مما قتل غيره وكان سعيدا في حروبه وهو أعلم قبل فتح مكة بعد الحديبية هو عمرو بن العاص وشيبة بن عثمان وغيرهم ومن حين أسلم كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يرمي في الجهاد وخرج في غزوة مؤتة التي قال فيها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أميركم زيد فأن قتل جعفر فأن قتل عقبة الله بن رواحة وكانت قبل فتح مكة ولهذا لم يشهد هؤلاء فتح مكة فلما قتل هؤلاء الأمر ما أخذ الراية خالد بن الوليد من غير أمره ففتح الله على يديه وانقطع في يده يوم مؤتة تسعة أساف ومائت معه الاصفحة بمائة رداء البخاري ومسلم ثم إن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أمر يوم فتح مكة وأرسله إلى هدم العزى وأرسله إلى بني جذعة وأرسله إلى غير هؤلاء وكان أحيانا يفعل ما ينكره عليه كما فعل يوم بني جذعة وتبرأ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من ذلك ثم أنه مع هذا لا يعزله بل يقره على إمارته وقد اختصم هو وعبد الرحمن بن عوف يوم بني جذعة حتى قال له النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مدأ أحدكم ولا يصغه وأمره أبو بكر على قتال أهل الردة وفتح العراق والشام فكان من أعظم الناس عنه في قتال العدو وهذا أمر لا يمكن أحد النكاره فلا ريب أنه سيف من سوف الله صلى الله تعالى عليه وسلم المشركين (وأما قوله) على الحق بهذا الاسم فيقال أولاً من الذي نازع في ذلك ومن قال إن علياً يكن سيفا لله وقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الذي ثبت في الصحيح يدل على أن الله سيوفه متعددة ولا ريب أن علياً من أعظمها وما في المسلمين من يفضل خالد على حتى يقال أنهم جهالوا هذا مختصا بخالد والتسمية بذلك وقعت من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الحديث الصحيح فهو صلى الله تعالى عليه وسلم الذي قال إن خالد سيف من سوف الله ثم يقال ثانياً على أجل قدره من خالد وأجل من أن يجعل فضيلته أنه سيف من سوف الله فإن عليه من العلم والبيان والدين والاعمال

ما نعلمنا ان لا نوقفه بما كان مانعا من ان لا نوقفه أومن الجمع امتنع اجتماع العدمين فيه فكأن الشبهة تنافي الوترية في العدد فعدم الشبهة تنافي عدم الوترية لا يثبتها فلا يحصل العدمان معاً بل إذا ثبت أحد العدمين لم يثبت العلم الآخر فيكون العدمان فعالاً لعدم وأيضاً فطوبى المستدل أن تكون الحركة والسكون وحدين فإذا قال تبدل الحركة بالسكون يقتضى كون أحدهما وجوداً لأن رفع العلم ثبوت كان أثبات كونها وجوداً ومن موقوف على تقدير كون أحدهما عدماً لأنه قال لأن رفع العلم ثبوت كان إثبات كونها عدماً لم ينع أن يكون أحدهما علماً لم يصح هذا وإذا كان المرفوع علماً امتنع أن يكونا وجوديين والمطلوب كونهما وجوديين فصار المطلوب مناقضا

والسابقة ما هو به أعظم من أن يجعل فضائله أسيف من سنوف الله فإن السيف خاصيته القتال وعلى كان القتال أحد فضائله بخلاف خالد فإنه كان هو فضيلته التي عجز بها عن غير علم يتقدم بسابقة ولا كثره علم ولا عظم زهد وإغنا تقدم بالقتال فلهذا عجز عن خالده أسيف من سيف الله (وقوله) أن علياً قتل بسيفه الكفار فلا ريب أنه لم يقتل إلا بعض الكفار وكذلك سائر المشهورين بالقتال من الصلبة كعمر والزيبر وحجرة والمقداد وأبي طلحة والبراء بن مالك وغيرهم رضي الله عنهم ما منهم من أحد الاقتل بسيفه ما تقتضيه من الكفار والبراء بن مالك قتل ما نزل رجل مبارزة فبرم شرك في دمه وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم صوت أبي طلحة في الجديش خبر من فئة وقال إن لكل نبي حواري وإن حواري الزبير وكلا الحمد يشن في الصحيح وفي المغازی أنه قال لعلي يوم أحد لما قال لفاطمة عن السيف أغسله غير ذم إن تكن أحسنت فقد أحسن فلان وفلان وقال عن البراء بن مالك إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره منهم البراء بن مالك وكانوا يقولون في المغازی للبراء بن مالك يا أبا عبد الله أقسم على ربك فيقسم على ربك فيهمز الكفار ثم في آخر غزوة غزاها قال أقسمت عليك يا رب لم أخفكنا أكتافهم وجعلتني أول شهيد فاستشهد رضي الله عنه والقتال يكون بالعداء كما يكون باليد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم هل ترزقون وتنصرون إلا بضعفائكم بدعائهم وصلاتهم وإخلاصهم وكان صلى الله تعالى عليه وسلم يستفتح بصالحين المهاجرين ومع هذا فعلى أفضل من البراء بن مالك وأمثاله فكيف لا يكون أفضل من خالد

وأما قوله قال في رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على سيف الله وسهم الله فهذا الحديث لا يعرف في شيء من كتب الحديث ولعله أسناد معروف ومعناه باطل فإن علياً ليس هو وحده سيف الله وسهمه وهذه العبارة يقتضي ظاهرها الحصر والذي في الصحيح أن أب بكر قال يوم حنين لاهاته أذن لانه دألى أسد من أسود الله تعالى بقاتل عن الله عز وجل وعن رسوله فذهبطك سبله فإن أريد بذلك أن علياً وحده سيف الله وسهمه فهذا باطل وإن أريد أنه سيفه من سيف الله فعلى أحجل من ذلك وأفضل وذلك بعض فضائله وكذلك ما نقل عن علي رضي الله عنه أنه قال علي المنبر أنا سيف الله على أعدائه ورجسته لأوليائه فهذا الأسناد لا يعرف له حصة لكن إن كان قوله فضاه صحيح وهو قدر مشترك بينه وبين أمثاله قال الله تعالى فيهم أشداء على الكفار وجاهل بينهم وقال أذلة على المؤمنين أعز على الكافرين وكل من المهاجرين الجاهدين كان سيف الله على أعدائه ورجسته لأوليائه ولا يجوز أن يراد أن أبا وحده سيف الله وأنا وحده سيف الله على أعدائه فإن هذا من الكذب الذي يجب تنزيهه على أن يقوله وإن أريد أنه في ذلك أكل من غيره فالحصر للكل فهذا صحيح في زمنه والافق معلوم أن عمر كان قهره للكفار أعظم وانتفاع المؤمنين به أعظم وهذا مما يعرفه كل من عرف السيوفين فإن المؤمنين جميعهم حصل لهم ولاية عمر رضي الله عنه من الرحمة في دينهم ودنياهم ما لم يحصل شيء منه لولاية علي وحصل لجميع أعداء الله من المشركين وأهل الكتاب والمنافقين من الظهور والقتل والذل لولاية عمر رضي الله عنه ما لم يحصل شيء منه لولاية علي هذا أمر معلوم للخاصة والعامة ولم يكن في خلافة علي للمؤمنين الرحمة التي كانت في زمن عمر وعثمان بل كانوا يقتلون ويلاعون ولم يكن لهم على الكفار سيف بل الكفار كانوا قاطع طعوا فيهم وأخذوا منهم أموالاً وبلاداً فكيف

للمهمة الدليل كما ذكره المعترض لكنه قال قالوا لأن يقال في تقريره أن الحركة وجودية أجماعاً ولأنه مبصر فوجب أن يكون السكون أيضاً وجودياً بالتقرير الذي سبق ثم ذكر اعتراض الأرموي فقال وأورد بينهما ما تقابل التضاد أو العدم والملكية والبدئية حاكمة باختلاف ماهية التضادين والتقابلين قال وأجب بأن التضادين الشئيين إذا كان عارضا لهما كائين الأسود والأبيض لم يلزم ذلك وما ليس فيه كذلك فإن التضاد عارض لهما بسبب المسوقية البعير وهي عدمية فلم يجوز أن تكون جزأاً ولأنه ليس جعل السكون عبارة عن عدم الحركة أول من العكس فاما أن يكونا حدين وهو باطل وفقاً فاعتين أن يكونا وجوديين ولقائل أن يقول

يظن مع هذا تقدم على في هذا الوصف على عمر وعثمان ثم الرافضة يتناقضون فانهم يصفون عليا بأنه كان هو الناصر لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الذي لا هو لما قام دينه ثم يصفونه بالجزء والذلل المتأني لذلك (وأما قوله) خالد لم يزل عدوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم مكذبا له فهذا كان قبل اسلامه كما كان العصاة كلهم مكذبين له قبل الاسلام بنى هاشم وغير بنى هاشم مثل أبي سفيان بن الحارث بن عبد المطلب وأخوه ببيعة وبجدة وعمه وعقيل وغيرهم (وقوله) وبغته النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إلى بنى جذعة ليأخذ منهم الصدقات فخافه وخالفه على أمره وقتل المسلمين فقام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خطيبا بالانكار عليه رافعا يديه إلى السماء حتى شوهده بياض ابطيه وهو يقول اللهم اني أبرأ إليك مما صنع خالد ثم أنفذ إليه بأمر المؤمنين لتتلافى غارطته وأمره أن يسترضى القوم من فعله (فيقال) هذا الثقيل فيمن الجهل والتعريف ما لا يخفى على من يعلم السيرة فان النبي صلى الله عليه وسلم أبرأ اليهم بعد فتح مكة ليسلوا فم يحسنوا أن يقولوا أسلمنا فقلوا أصبا ناصبا فأفريقيل ذلك منهم وقال ان هذا الس باسلام فقتلهم فانكرك ذلك عليه من معه من أعيان العصاة كسالم مولى أبي حذيفة وعبد الله بن عمر وغيرهما وليا بلغ ذلك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم رفع يده إلى السماء وقال اللهم اني أبرأ إليك مما صنع خالد لانه خاف أن يبالسه الله بما جرى عليهم من العدوان وقد قال تعالى فان عصولك فقتل اني يرى مما تم لولون ثم أرسل عليا وأرسل معه ما لا يعطاهم نصف الديار وضمن لهم ما تلف حتى سلبقة السكب ودفع اليهم ما بقي احتياطا لئلا يكون قد بقي شيء لم يلهمه ومع هذا قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يعزل خالد اذن امارته بل مازال بل يؤمره ويقدمه لان الامراء اجروا منه خطأ وأذنب أمره بالرجوع عن ذلك وأقر على ولايته ولم يكن خالد معاند النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بل كان مطعاه وليكن في القصة والذين عزله غيره ففني عليه حكم هذه القضية وقال انه كان دينه وبينهم عداوة في الماهلية وكان ذلك مما حركه على قتلهم وعلى كان رسولاني ذلك (وأما قوله) انه أمره أن يسترضى القوم من فعله فكلهم جاهل فاعلموا انهم لا تصافهم وضمان ما تلف لهم لا ليجرد الاسترضاء وكذلك قوله عن خالد انه خالفه وخالف أمره وقتل المسلمين كتب على خالد فان خالد لم يتم بحماية النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا بخالفه أمره ولا قتل من هو مسلم معصوم عنده ولكنه أخطأ كما أخطأ أمامة بن زيد الذي قتله بعد أن قال لا اله الا الله وقتل السيرة لصاحب الغنمة الذي قال انما سلب قتلوه وأخذوا غنمته وأرسل الله في ذلك تأييدا للذين آمنوا اذ ضرب بهم في سبيل الله فقتلوا ولا تقولوا ان ألقى اليكم السلام لستم وثمنا فتبتون عرض الحياة الدنيا فبعد الله مقامكم كبيرة كذا كنتم من قبل فن الله عليكم فقتلوا ان الله كان بما تعملون خبيراً وفي جميع مسلم وغيره عن أمامة بن زيد قال بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الحرقات من جهة فصحبنا القوم ففرزناهم قال ولحقنا أنا ورجل من الانصار ورجلنا منهم فلما غشيته قال لا اله الا الله فكف عنه الانصاري وطعن برحى حتى قتله فلما قدمنا المدينة بلغ ذلك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال لي يا أمامة ما قتله بعد أن قال لا اله الا الله قال قلت يا رسول الله اقام قالها مستعدا قال فقتله بعد أن قال لا اله الا الله فمزال بكرهها حتى غشيت الله لم اكن أسلمت قبل ذلك اليوم

(فصل قال الرافضة) ولما قبض النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وانفذ ما بكره لقتال أهل

انتقادين الحسنة والسكون من جنس التضادين الحسنة والسكون والعلم والجهل والفقرة والبصر والسواد والبياض والعي والبصر والحلاوة والحزنة وتوضيها الصفات الثبوتية أو التي بعضها ثبوت وبعضها عادي ليس هي من جنس تضاد الثابتين بأنفسهما كالاسود والابيض فان التضاد انما يكون في المتضادين السذين بعينهم على محمل واحد كقوله مشكلة أهل الأنياب الضدان كل معينين يستحيل اجتماعهما في محمل واحد لذاتهما من جهة واحدة فإما يكن المعنيتان فاستحيل واحد فلا تضاد والحركة والسكون بعينهم على المحمل الواحد أما تعاقب اللونين والبصيرين وأما تعاقب البصير والعمى والسبح وعلم ذلك فكيف يكون أحدهما مثل الآخر لا يفارقه الا بعضه عرضية وفي الجسدية والحركة والسكون هما ان كانا موجودين

البامة قتل منهم ألفاً ومائتي نفر مع تطاهرهم بالاسلام وقتل مائة بن نوري صبرا وهو مسلم
 وأعرس بأمر أنه وسعوا بنى حنيفة أهل الردة لأنهم لم يصحوا الزكاة إلى أبي بكر لأنهم لم يعتقدوا
 إمامته واستحل دماهم وأموالهم ونساءهم حتى أنكر عمر عليه فسموا مانع الزكاة مردوا ولم يسعوا
 من استحل دماء المسلمين وبحاربه أمر المؤمنين من دماهم أنهم سمعوا قول النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم يا علي جري حربك وسلي سلمك وشارب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كافر بالاجماع
 (والجواب بعد أن يقال) الله أكبر على هؤلاء المرتدين المقتربين أتباع المرتدين الذين برزوا بعدادة
 الله ورسوله وكتابه ودينه ومرقوا من الاسلام ونبدوا وظهورهم وشاقوا الله ورسوله وعباده
 المؤمنين وقولوا أهل الردة والشقاق فان هذا الفصل وأمثاله من كلامهم يحق أن هؤلاء القوم
 المتعصين على الصديق رضي الله عنه وخبره من جنس المرتدين الكفار المرتدين الذين قاتلهم
 الصديق رضي الله عنه وذلك أن أهل البامة هم بنو حنيفة الذين كانوا قد آمنوا بعسلة الكذاب
 الذي ادعى النبوة في حياة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكان قد قدم المدينة وأظهر الاسلام
 وقال ان جعل لي محمد الاخر من بعد ما أمث به ثم لما صار إلى الإمامة ادعى أنه شريك النبي صلى
 الله تعالى عليه وسلم في النبوة وأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم صدق على ذلك وشهد له بالجلالين
 عتفة وكان قد صنف قرأنا يقول فيه والمجانح طلحا فالجانب هنا فالخازنات خبز اهالة
 وسنان الارض بيننا وبين قريش نصفين ولكن قريش اقوم لا يعدلون ومنه قوله لعنه الله
 يا ضفدع ائت ضفدعين نقي كم تنقين الماء تكذبين ولا الشارب تفتين زأسد في الماؤ ذئب
 في العين ومنه قوله لعنه الله الفيل وما أدراك ما الفيل له زوم طويل ان ذلك من خلق ربنا
 الجليل ونحو ذلك من الهذيان السجي الذي قال فيه الصديق رضي الله عنه لقوم لما قرو عليه
 ويلكم ان يذهب بعقولكم ان هذا كلام لم يخرج من الله وكان هذا الكذاب قد كتب إلى
 صلى الله تعالى عليه وسلم من مسيلة رسول الله إلى محمد رسول الله أما بعد فاني قد أشركت في
 الامر معك فكتب إليه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن محمد رسول الله إلى مسيلة الكذاب
 فلما توفي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بعث اليه أبو بكر خالد بن الوليد فقاتله عن معه من المسلمين بعد
 أن قاتل خالد بن الوليد طلحة الاسدي الذي كان أيضا قد ادعى النبوة واتبعه طوائف من أهل نجد
 فلما نصر الله المؤمنين على هؤلاء وهزمهم وقاتل ذلك اليوم عكاشة بن محسن الاسدي وأسلم بعد
 ذلك طلحة الاسدي هذا ذهب بعد ذلك إلى قتال مسيلة الكذاب بالبامة ولقي المؤمنين في حربه
 شدة عظيمة وقتل في حربه طائفة من خيار الصحابة مثل زيد بن الخطاب وثابت بن قيس بن ثمال
 وأسيد بن حضير وغيرهم وفي الجملة قاتل مسيلة الكذاب وادعاه الشبهة واتباعه بنى حنيفة له
 بالبامة وقتل الصديق لهم على ذلك أمر متواتر مشهور قد علمه الخاص والعام كقوات أمثاله
 وليس هذا من العلم الذي تقر به الخاصة بل علم الناس بذلك أظهر من علمهم بقتال الجمل وصفين
 فقد ذكر عن بعض أهل الكلام أنه أنكر الجمل وصفين وهذا الامكان وان كان باطلا لم نعلم أحدا
 أنكر قتال أهل البامة وأن مسيلة الكذاب ادعى النبوة وانهم قاتلوه على ذلك لكن هؤلاء
 الرافضة يظنهم لهذا وجه لهم به غيره أنكرهم كون أبي بكر وعمر دفعا عند النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم وأنكرهم لولا أن أبي بكر وعمر لقي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ودعواهم أنه نص على علي
 بالخلافة بل منهم من يشكر أن تكون زينة ورقية وأما كلهم من سب النبي صلى الله تعالى

فيه ما عارضان وان كان أحدهما وجوديا فأحدهما عارض والاخر
 عدم العارض وعلى التقديرين
 فليس قائمين بأنفسهما فلا يجوز
 تشبيههما بالاحكام كالاسود
 والابيض والظنيل والقصير والعالم
 والجاهل بل يجب تشبيههما
 بالاعراض وعدم الاعراض
 كالسود والابيض والعلم وعدم
 العلم ونحو ذلك فقول الارموي
 ان الحركة والسكون متقابلان
 متقابل الضدين أو متقابل العدم
 والملكية وعلى التقديرين يجب
 اختلاف ماهيتهما لانها
 كلام صحيح وقول المعارض له
 ان الاختلاف اذا كان لعارض كما
 بين الاسود والابيض لم يجب
 اختلاف الماهيتين فان ماهية
 الاسود من جنس ماهية الابيض
 كلام باطل لان الاسود والابيض

عليه وسلم يقولون انهم نكحوا من زوجها الذي كان كافرا قبل ان يلى الله تعالى عليه وسلم ومنهم من يقول ان عمر عصب بنت علي حتى زوجها بها زوجه عصبى الاسلام ومنهم من يقول انهم يعصوا بطي فاطمة حتى اسقطت وهدموا سقف بيتها على من فيه وما شال هذه الا كاذب التي يعلم من له أدنى علم ومعرفة انها كذب فهم دائما يمدون الى الامور المعروفة المتواترة ينكرونها والى الامور المصدومة التي لا حقيقة لها يشتمونها فلهزم وفرضيب من قوله تعالى ومن اعظم من اعظم من افترى على الله كذبا أو كذب بالحق فهم ينكرون الكذب ويكونون بالحق وهذا حال المرتدين وهم يدعون أن ابا بكر وعمر ومن اتبعهما ارتدوا عن الاسلام وقد علم الخالص والعالم أن ابا بكر هو الذي قاتل المرتدين فاذا كانوا يدعون أن اهل البصرة مظلومون قتلاوا غير حق وكافوا منكر بن لقتال اولئك متاولين لهم كان هذا مما يحق أن هؤلاء الخلف تبع لا ولئك السلف وأن الصديق واتباعه يقاتلون المرتدين في كل زمان

وقوله انهم سموا بني حنيفة مرتدين لانهم لم يحملوا الزكاة الى أبي بكر فهذا من أظهر الكذب وأبينه فانه انما قالوا بني حنيفة لكونهم آمنوا بعجلة الكذاب واعتقدوا نبوته وأما ما نعو الزكاة فكانوا قوما آخر غير بني حنيفة وهؤلاء كان قد وقع لبعض الصحابة شبهة في حوزة قتالهم وأما بنو حنيفة فلم يتوقف أحد في وجوب قتالهم وأما ما نعو الزكاة فكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال يا خنيفة رسول الله كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله فإذا قالوا هؤلاء من دماهم ومأولهم الا يحقها وحسابهم على الله فقال له أبو بكر لم يقل الا يحقها فان الزكاة من حقها والله لم يعنفني عنها فأوعى الا كانوا يؤدونها الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لقاتلتهم عليه وهؤلاء لم يقاتلهم لكنهم لم يؤدوها الى الصديق فاتهم لولا أعطوها بأنفسهم الى مستحقها ولم يؤدوها اليه لم يقاتلهم هذا أقول وجه والعلاء كالى حنيفة وأجدو غيرها وقالوا إذا قالوا نحن تؤدونها بأنفسنا ولا ندفعها الى الامام لم يكن له قتالهم فان الصد يقضى الله عنه لم يقاتل أحد على طاعته ولا الزم أحد ابعابته ولهذا لما تخلف سعد بن عبيدة لم يكبره على ذلك فيقول القائل سموا بني حنيفة اهل الردة لانهم لم يحملوا الزكاة الى أبي بكر لانهم لم يعتدوا امامته من أظهر الكذب والغريفة وكذلك قوله ان عمر أنكر قتال بني حنيفة

(وأما قوله) ولم يسموا من استحل دماء المسلمين بخباية أمر المؤمنين مرتد اعظم سمعوا قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم با على حرب بل وسلي سليل ومحارب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كافر بالاجماع (فقال في الجواب أولا) دعواهم انهم سمعوا هذا الحديث من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أو عنه كذب عليهم فمن الذي نقل عنهم انهم سمعوا ذلك وهذا الحديث ايسر في شيء من كتب الحديث المعروفة ولا روى باسناد معروف ولو كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قاله لم يجب أن يكونوا قد سمعوه فانه لم يسمع كل منهم كل ما قاله الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم فكيف اذا لم يعلم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قاله ولا روى باسناد معروف بل كيف اذا علم أنه كذب موضوع على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم باتفاق أهل العلم بالحديث وعلى رضى الله عنه لم يكن قتاله يوم الجمل وصفين بأمر من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وانما كان رأيا راء وقال أبو داود في سنة حدثنا اسمعيل بن ابراهيم الهنلى حدثنا ابن عليه عن يونس عن

من باب الاجسام القائمة بانفسها
لا من باب الصفات والاعراض
وايضاً فالاسود والابيض
لا يتقابلان تقابل الضدين
ولا تقابل العدم والممكن فليس من
هذا الباب الهم الا اذا أراد مرید
بذلك أن الحيز الذي فيه الاسود
لا يكون فيه الابيض وحيث أنه
فكون تضاد الابيض والاسود
كضاد الاسودين والابيضين
وايضاً فيقال اختلاف الاسود
والابيض ان اراد به اختلاف
عنه ماع قطع النظر عن السواد
والبياض أو بشرط السواد
والبياض فان اراد الأول فسل
اختلاف بين ذاتهم ماع قطع النظر
عن اللونين فان الجسم الذي هو
الاسود قد يكون نفس الجسم
الذي هو الابيض فان اراد
بالاختلاف اختلافهما بشرط

الحسن عن قيس بن عباد قال قلت لعلي رضي الله عنه أخبرني عن مسيرك هذا أعهده اليك
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أم رأيت يا بنه قال ما عهد إلي رسول الله صلى الله تعالى عليه
وسلم شيئا ولكنه أمر رأيت ولو كان محارب على محارب بالرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مرئدا
لكان علي يسير فيهم السيرة في المرتدين وقد توارعن علي يوم الجبل لما قاتلهم أنه لم ينسج مدبرهم ولم
يجهر على جريحهم ولم يغم لهم ما لا ولم يسلمهم ذرية وأمر مناديه ينادي في عسكره أن لا تبع لهم
مدبر ولا يجهر على جريحهم ولا تنقم أموالهم ولو كانوا عند من تدن لا تجهز على جريحهم وأسمع
مدبرهم وهذا مما أنكره الخوارج عليه وقالوا إنه كان مؤمنا فلا يحل قتالهم وإن كانوا كفارا
فلزم حرم أموالهم ونساءهم فأرسل إليهم ابن عباس رضي الله عنهم ما فئنا ظرهم وقال لهم كانت
عائشة فيهم فإن قلت ما هيست أمنا كفرتم بحساب الله وإن قلت هي أمنا واستحلتم سبها كفرتم
بحساب الله وكذلك أصحاب الجبل كان يقول فيهم إخواننا بقوا علينا ظرهم السيف وقد نقل
عنه رضي الله عنه أنه صلى على قتلى الطائفتين وسجى أن شاء الله بعض الأكرار بذلك وإن كان
أولئك مرتدين وقد نزل الحسن عن أمر المسلمين وسلمهم إلى كافر مرئدا كان للعصوم عندهم قد
سلم أمر المسلمين إلى المرتدين وليس هذا من فعل المؤمنين فضلاء المعصومين وأضاف أن كان
أولئك مرتدين والمؤمنون أصحاب علي فكان الكافرون المرتدون منتصرين على المؤمنين دائما
والله تعالى يقول في كتابه أنالتصررسلنا الذين آمنوا في الحياة الدنيا يوم يقوم الأشهاد ويقول
في كتابه ولقد سبقت كتبنا لعبادنا المرسلين أنهم لهم المنصورون وأن جندنا لهم الغالبون ويقول
في كتابه والله العزة ورسوله وللمؤمنين وهذا لأرضة الذين يدعون أنهم المؤمنون أنهم الله الذل
والصغار ضربت عليهم الذلة أينما نفقوا لا يجعل من الله وحل من الناس وأضاف أن الله تعالى
يقول في كتابه وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما الآية فقد جعلهم مؤمنين
أخوة مع الاقتتال والبغى وأضاف فقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال
عرق مارقة على حين فرقة من المسلمين تقتلهم أولى الطائفتين بالحق وقال ابنه هذا سيد
وسجل الله به بين فتنتين عظمتين من المسلمين وقال لما رقتك الفتنة الآية لم يقل الكافرة وهذه
الاحاديث صحيحة عند أهل العلم بالحديث وهي مروية بأسانيد متنوعة لم يأخذ بعضهم عن بعض
وهذا مما أوجب العلم بضمونها وقد أخبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن الطائفتين المقتتلتين
مسلمات ومن مدح من أبلغ الله به بينهما وقد أخبر أنه عرق مارقة وأنه يقتلهما في الطائفتين
إلى الحق ثم يقال لهؤلاء الأراضة لولا أنكم التأمست على قدما سحبل دماء المسلمين وقتلهم
بغير أمر الله ورسوله على ريشته وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم سبب المسلم فسوق
وقتاله كفر وقال لا ترجعوا بعدي كفار يضرب بعضكم رقاب بعض فيكون على كافر
الذليل لم تكن بحجبتكم أقوى من حجبتهم لأن الاحاديث التي احتجوا بها صحيحة وأضاف يقولون
قتل النفوس فساد فمن قتل النفوس على طاعته كان مرئدا للعلوف الأرض والفساد وهذا حال
فرعون والله تعالى يقول تلك الدار الآخرة تجهلها الذين لا يربدون علوا في الأرض ولا فسادا
والعاقبة للمتقين فمن أراد العلوف الأرض والفساد لم يكن من أهل السعادة في الآخرة وليس
هذا أقتال الصديقين للمرتدين ولما نبى الزكاة فإن الصديق إنما قاتلهم على طاعة الله ورسوله لا على
طاعته فإن الزكاة فرض عليهم فقاتلهم على الإقرار بها وعلى أدائها بخلاف من قاتل ليطاع هو

اللون المختلف فثبت يكون
الاختلافهما باختلاف السواد
والبياض لأن النشئ المشروط
بالسواد مختلف النشئ المشروط
بالبياض ولا يجوز أن يقال
لأن الحادثين متماثلين إلا مع التخصيص
عنه الاختلاف والإفادة
أخذت الحادثين مشروطين
بالاختلاف لم يكونا متماثلين
التي إلى الدنيا لا يسير في فقه
الاختلاف كيف والتميز بالان
يجوز على أوجهها يجوز على
الأخرى النشئ في حال سواده
لا يجوز وأن يكون أبيض وهو في
حالي بياضه لا يكون أسود في حال
يكون الأسود حال يكون
مثيرا بالبياض يجوز عليه
ما يجوز على الأبيض حال كونه
مثيرا بالبياض وقوله القاتل
إن الاختلاف بين الحركة

ولهذا قال الامام اجدوا حنيفة وغيرهما من قال ان اؤذي الزكاة ولا اعطيها الامام لم يكن
للإمام أن يقتله وهذا فيه نزاع بين الفقهاء فمن يجوز القتال على ترك طاعة وفي الامر بجوز
قتال هؤلاء وهو قول طائفة من الفقهاء ويحكي هذا عن الشافعي رحمه الله ومن لم يجوز القتال
الاعلى ترك طاعة الله ورسوله لاعلى ترك طاعة شخص معين لم يجوز قتال هؤلاء وفي الجملة فالذين
قاتلهم الصديق رضي الله عنه كانوا ممنعتين عن طاعة الله ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم
والاقرار بما جاء به فلهذا كانوا من بدعيين بخلاف من أقر بذلك ولكن امتنع عن طاعة شخص
معين كعوية وأهل الشام فان هؤلاء كانوا مقرين بجميع ما جاء به الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم
يقومون الصلاة ويؤتون الزكاة وقالوا نحن نقوم بالواجبات من غير دخول في طاعة على رضي
الله عنه لم اعلمنا في ذلك من الضرر فاین هؤلاء ممن هؤلاء

واعلم أن طائفة من الفقهاء من اصحاب ابي حنيفة والشافعي واجدوها وقتال ما نهي الزكاة
وقتل الخوارج جميعا من قتال البغاة وجعلوا قتال الجبل وصفين من هذا الباب وهذا القول
خطا مخالف لقول الأئمة الكبار وهو خلاف نص مالك وأجدوا في حنيفة وغيرهم من أئمة السلف
ومخالف للسنة الثابتة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فان الخوارج أمر النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم بقتالهم واتفق على ذلك الصحابة وأما قتال الجبل وصفين فهو قتال فتن ليس فيه
أمر من الله ورسوله ولا اجماع من الصحابة وأما قتال ما نهي الزكاة اذا كانوا ممنعتين عن أدائها
بالكلمة أو عن الإقرار بها فهو أعظم من قتال الخوارج وأهل صفين لم يبدوا علانيا بالقتال وأبو
حنيفة وغيره لم يجوزون قتال البغاة الآن يبدوا الامام بالقتال وكذلك أجدوا أو حنيفة ومالك
لا يجوزون قتال من قام بأبواب اذا كانت طائفة متمتعة وقالت لا تؤذي كأننا إلى فلان يجب
الفرق بين قتال المرتدين وقتال الخوارج المارقين وأما قتال البغاة المذكور في القرآن فموضع
قال غير هذا وهذا فان الله لم يأمر بقتال البغاة ابتداء بل أمر اذا اقتلت طائفتان من المؤمنين
بالاصلاح بينهما وليس هذا حكم المرتدين ولا حكم الخوارج والقتال يوم الجبل وصفين فيه
نزاع أهو من باب قتال البغاة المأمور به في القرآن أو هو قتال فتنه القاعدية خير من القائم
فالقاعدون من الصحابة وجهور أهل الحديث والسنة وأئمة الفقهاء بعدهم يقولون هو قتال فتنه
ليس هو قتال البغاة المأمور به في القرآن فان الله لم يأمر بقتال المؤمنين البغاة ابتداء بمجرد
بغيرهم بل إنما أمر اذا اقتتل المؤمنون بالاصلاح بينهم وقوله فان يقتل احداهم على الأخرى
يعود الضمير فيه إلى الطائفتين المقتلتين من المؤمنين لا يعود إلى طائفة مؤمنة لم تقتل فان قصد
فان يقتل احدى الطائفتين المقتلتين على الأخرى فقاتلوا الباغية حتى تفي إلى أمر
الله حتى كانت طائفة باغية ولم تقتل لم يكن في الآية أمر بقتالها ثم ان كان قوله فان يقتل
احداهم على الأخرى بعد الاصلاح فهو أوكد وان كان بعد الاقتتال حصل المقصود وجبته
فأصحاب معوية ان كانوا قد بغوا فقتل القتال لكونهم لم يبايعوا عليا فليس في الآية الأمر بقتال
من بغى ولم يقتل وان كان بغىهم بعد الاقتتال والاصلاح وجب قتالهم لكن هذا هو وجهه فان
أحد لم يصلح بينهم وللهذا قالت عائشة رضي الله عنها هذه الآية ترك الناس العمل بها يعني ان ذلك
وان كان بغىهم بعد الاقتتال وقبل الاصلاح فهنا اذا قبل مجوزا للقتال فهذا القدر انما حصل
في أثناء القتال وحيثما فصل أصحاب علي ونكروا عن القتال المارقوا المصاحف في الحال

والسكون عارض بسبب
المسبوقية بالغير ليس بمسبوق
فانه يعقل التضاد بينهما مع عدم
خطور المسبوقية بالبال كما يعقل
التضاد بين السلم والجهدل
والقدرة والجهدل والسواد
والابيض وقول القائل ليس
جعل السكون عبارة عن عدم
الحركة باولي من العكس
دعوى مجردة فلا نسلم انتفاء
هذه الاولوية بل هذه الدعوى مجردة
قول القائل ليس جعل المعنى عدم
البصر باولي من العكس وليس
جعل الصم عدم السمع باولي
من العكس وليس جعل
الجهل البسيط عدم العلم
باولي من العكس وليس جعل
أحد المتقابلين عدما والآخر
وجودا باولي من العكس
ومعلوم ان كل هذه دعوى مجردة

التي أمر بقتالهم فيها لم يقاتلوهم وفي الحال التي قاتلوهم لم يكن قتالهم مأموراً فان كان أولئك
بغاة معتدين فهؤلاء لا مفرطون مقصرون ولهذا ذلوا وعجزوا وتفرقوا وليس الامام مأموراً بان
يقاتل غسل هؤلاء وفي الجملة فالبحث في هذه الدقائق من وظيفة خواص أهل العلم بخلاف
الكلام في تكفيرهم فان هذا أمر يعلم فساد العامة بالدلائل الكثيرة ومما بين كذب
هذا الحديث انه لو كان حرب على حرب الرسول والله تعالى قد تكفل بنصر رسوله وكافي قوله
تعالى ان النصر لرسولنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الاشهاد وكافي قوله تعالى
ولقد سقت لكمنا العاداة المرسلين انهم لهم المنصورون وان جندنا لهم الغالبون لوجب ان
يغلب محارب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يكن الامر كذلك بل انلجوا رجماً لما أمر
الذي صلى الله تعالى عليه وسلم بقتالهم وكافوا من جنس المحاربين لله ورسوله انتصر عليهم كما كان
ينتصر عليهم في عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والرسول صالوات الله عليهم وان كانت تبطل
في حروبها فالعاقبة لها فلو كانت محاربه محاربه محاربه للرسول لكان المنتصر في آخر الامر هو لم يكن
الامر كذلك بل كان في آخر الامر يطلب مسالة معوية رضي الله عنه ومهادنته وان يكف عنه
كما كان يطلب معوية ذلك منه أول الامر فعلم ان ذلك القتال وان كان واقعاً باجتهاد فليس هو
من القتال الذي يكون محارباً لمحاربه محاربه بالله ورسوله ثم انه لو قدر انه محارب لله ورسوله
فالمحاربون قطع الطريق لا يكفرون اذا كانوا مسلمين وقد تنازع الناس في قوله تعالى انما جزاء
الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فساداً ان يقتلوا أو يصلبوا هل هي في الكفار
أو في المسلمين ومن يقول انها في المسلمين يقول ان الله تعالى يقول انما جزاء الذين يحاربون الله
ورسوله ويسعون في الارض فساداً ان يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف
أو ينفوا من الارض ولو كانوا كافراً غير ان دينهم لا يقتصر على قطع أيديهم ولا نفيهم بل
يجب قتلهم فان المرتد يجب قتله وكذلك من كان مشركاً ولا في محاربه مجتهد لم يكن كافراً كقتل
أسامة بن زيد لذلك المسلم متأولاً لم يكن به كافراً وان كان استهلال قتل المسلم المعصوم كفراً
وكذلك تكفير المؤمن كفر كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذا قال الرجل لاسي يا كافر
فقد باعها أحدهما ومع هذا اذا قالها متأولاً لم يكفر كما قال عمر بن الخطاب لحاطب بن أبي بلعنة
دعني أضرب عنق هذا المنافق وأمثاله وكقول أسيد بن حضير لسعد بن عباد انك منافق تجادل
عن المنافقين في قصة الافلاك والله التوفيق

(فصل قال الرافضي) وقد أحسن بعض الفضلاء في قوله ثم من ابليس من لم يسبق في
سائر طاعة وجرى معه في ميدان المعصية ولاشك ان ابليس كان أعبد الملائكة وكان
يحمل العرش وخدمته آلاف سنة ولما خلق الله آدم وجعله خليفة في الارض وأمر به السجود
فاستكبر فاستحق اللعنة والطرده ومعوية لم يزل في الاشراك وعبادة الاصنام الى أن أسلم بعد
ظهور النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عدة طويلة ثم استكبر عن طاعة الله في نصب أمير المؤمنين
عليه اماماً وابعاه الكل بعد قتل عثمان وحطس مكانه فكان شر من ابليس

(فيقال) هذا الكلام فيه من الجهل والضلال وانحروا عن دين الاسلام وكل دين بل وعن
العقل الذي يكون لكثير من الكفار ما لا يخفى على من تدبره (أما أولاً) فان ابليس كافر من
كل كافر وكل من دخل النار في أتباعه كما قال تعالى لا ملأ من جهنم مثلك وعن تبعك منهم

بل بالاطلة فالتأني لم يلحق أن
الخرقة أمر وجودي كما تعلم
أن الحياة والعلم والقنطرة
والسنيع والبصر أمر وجودي
وأما كون ما يقابل ذلك فهو تد
ما ينافيها أو عديمها عن عملها
فهذا فيه نظر ولهذا تنازع
العقلاء في هذا دون الاول
وكثير من النزاع في ذلك يكون
لفتنافها لانه قد يكون عدم الشيء
مستلزماً لوجود شيء مماثل
انقضاء مثلاً فان عدم حياة
البيد مثلاً مستلزم لاعراض
وجودية والناس تنازعوا
في الموت هل هو عديمي أو وجودي
ومن قال انه وجودي احتج بقوله
تعالى خلق الموت والحياة فأخبر
انه خلق الموت كما خلق الحياة
ومنازعته يقول العدم الطارئ
يخلق كما يخلق الوجود أو

أجمعين وهو الأمر لهم بكل قبيح المزين له فكيف يكون أحد شرار منه لأسباب من المسكين
 لأسباب من العصابة (وقول هذا القائل) شر من إبليس من لم يسبقه في سالف طاعة وجرى
 معه في ميدان معصية يقتضى أن كل من عصى الله فهو شر من إبليس لأنه لم يسبقه في سالف
 طاعة وجرى معه في ميدان المعصية وحينئذ فيكون آدم وذرئته شر من إبليس فإن النبي صلى
 الله تعالى عليه وسلم قال كل بني آدم خطاة وخيرا الخطاين التوابون ثم هل يقول من يؤمن بالله
 واليوم الآخر من أن أذنب ذنبا من المسلمين يكون شر من إبليس أو ليس هذا مما يعلم فساد
 بالاضطرار من دين الاسلام وقائل هذا كافر كراما علوما بالضرور ومن الذين وعلى هذا الفاشية
 دائما يذنبون فيكون كل منهم شر من إبليس ثم إذا قالت الخوارج ان علما أذنب فيكون شر
 من إبليس لم يكن للرافضة حجة الادعوى عصمته وهم لا يشدرون أن يقيموا حجة على الخوارج
 بأعيانه وامامته وعد الله فكيف يقيمون حجة عليهم بعصمته ولكن أهل السنة تقديران تقيم الحجة
 بأعيانه وامامته لان ما تحتج به الرافضة متقوض وبعارض عنه فيطيل الاختصاص به ثم إذا قام
 الدليل على قول الجمهور الذي دل عليه القرآن كقوله تعالى وعصى آدم ربه فغوى ثم إن يكون
 آدم شر من إبليس وفي الجملة فلا وزن لهذا القول وما فيه من الفساد بفروق الحصر والتعداد
 (وأما ثانيا) فهذا الكلام كلام بلاجيته بل هو باطل في نفسه فلم قلت ان شر من إبليس من لم
 يسبقه في سالف طاعة وجرى معه في ميدان المعصية وذلك أن أحدا لا يجرى مع إبليس في ميدان
 معصيته كما فلا يتصور أن يكون في الاكثمين من يساوى إبليس في معصيته بحيث يفصل
 الناس كلهم ويغويهم وأما طاعة إبليس المتقدمه فهي حابطة بكفره وردته فإن الرد تحيط العمل
 بما تقدم من طاعة الله كان طاعة فهي حابطة بكفره وردته وما يفعله من المعاصي لاجماله أحد
 فيه فامتنع أن يكون أحد شرار منه وصار نظيره هذا المريد الذي يقتل النفس ويرثي ويفعل
 عامة القبائح بعد سبائ طاعته فمن جاء بعده لم يسبقه الى تلك الطاعات الحابطة وشاركه في قليل
 من معاصيه لا يكون شرار منه فكيف يكون أحد شر من إبليس وهذا ينقض أصول الشيعة
 حقاها وطلها وأقل ما يلزمهم أن يكون أصحاب على الذين قاتلوا معه وكانوا أحيانا يعصونه شر
 من الذين امتنعوا عن مبايعته من العصابة لان هؤلاء عبدوا الله قبلهم وأولئك جروا معهم في
 ميدان المعصية (وبقال ثانيا) ما الدليل على أن إبليس كان أعبد الملائكة وكان يحمل العرش
 وسعدته آلاف سنة وأنه كان من حملة العرش في الجملة وأنه كان طاموس الملائكة وأنه
 ما تزل في السماء رقة ولا في الأرض بقعة الا انه فيها جدة وركعة ونحو ذلك مما يقوله بعض
 الناس فان هذا أمر اغيا يعلم بالنقل والصدق وليس في القرآن شيء من ذلك ولا في ذلك خبر صحيح
 عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهل يحتج بمثل هذا في أصول الدين الامن هو من اعظم
 الخطاين وأعجب من ذلك قوله ولا شك بين العلماء أن إبليس كان أعبد الملائكة فيقال من الذي
 قال هذا من علماء العصابة والتابعين وغيرهم من علماء المسلمين فضلا عن أن يكون هذا متفق
 عليه بين العلماء وهذا شيء لم يقبل قط عالم بقتل قوله من علماء المسلمين وهو أمر لا يعرف الا بالنقل
 ولم ينقل هذا أحد عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا بأسنا صحيح ولا ضعيف فان قاله
 بعض الوعاظ أو المصنفين في الرفاق أو بعض من ينقل في التفسير من الاسرار ليلت ما لا أصل
 له فقل هذا لا يحتج به في حجة نقل فكيف يحتج به في جعل إبليس خيرا من كل من عصى الله ثم بنى

يقول الموث الخسوف هو الامور
 الوجودية اللازمة لعدم الحاة
 وحينئذ فالنزاع لفظي وكذلك
 تنازعوا في الظلمة هل هي
 وجودية أو عدمية وهي عدم
 النور من شأنه قبوله ومن قال
 انها وجودية يحج بقوله تعالى
 وجعل الظلمات والنور والآخر
 يقول كل ما يجب سدود وحدت من
 الامور الوجودية والعدمية فانه
 سبحانه جاعله أو يقول عدم النور
 مستلزم لا مورو وجودية هي الظلمة
 المجمولة وكون السكون وجوديا
 أبعد من كون الموت والظلمة
 ونحو ذلك وجوديا والسكون
 قد راد به قوة في الجسم تمنع
 حركته كالطبيعة التي في الحجر
 التي توجب استقراره في الارض
 وهذا أمر وجودي لكن من
 قال ان السكون عدمي لم يجعل

آدم وجعل الحصابة من هؤلاء الذين ابليس خبر عنهم وما وصف الله ولا رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ابليس بخير قط لابعادة متقدمة ولا غيرهما مع انه لو كان له عبادتك كانت قد حبطت بكفره وردته . وأعجب من ذلك قوله لاشيا بين العلماء انه كان يحمل العرش وحده ستة آلاف سنة فإسحاق الله هل قال هذا أحد من علماء المسلمين المقولين عند المسلمين . وهل يتكلم بذلك المفسر في الجهل فان هذا لا يعرف لو كان حقا لا ينقل الانبياء وليس عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في ذلك شيء . ثم حمل واحد من الملائكة العرش خلاف ما دل عليه النقل الصحيح ثم ما باله حمل العرش وحده ستة آلاف سنة ولم يكن يحمله وحده دائما . ومن الذي نقل ان ابليس من حيلة العرش وهذا من أكذب الكذب فان الله تعالى يقول الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمدهم ويؤمنون به ويستغفرون للذين آمنوا فإخرا عن حيلة لا واحدا وأنهم كانوا هم مؤمنون يسبحون بحمدهم مستغفرون للذين آمنوا . وإذا قيل هذا الخبر عن الرجل المطلق ليس فيه أنه لم يزل له حيلة . قيل قد جاءت الآثار بأنه لم يزل له حيلة . كحديث عبد الله ابن صالح عن معاوية بن صالح ان الله تعالى لما خلق العرش أمر الملائكة بحمله قالوا ربنا كيف تحمل عرشك عليه عظمتك فقال قولوا لا حول ولا قوة الا بالله فقالوا فأتوا حمله . (ويقال رابعا) ان ابليس كفر كما قال تعالى الا ابليس استكبر وكان من الكافرين . فلو قدر انه كان له حمل صالح حبط بكفره كذلك غيره اذا كفر حبط عمله فان تشبه المؤمنين بهذا . (ويقال خامسا) قوله ان معاوية لم يزل في الاثر الى ان أسلمه يظهر الفرق فيما قصد به الجمع فان معاوية أسلم بعد الكفر وقد قال تعالى قل الذين كفروا ان ينتموا يفتنوا يفتنوا ما قد فسد واتبى من شركه وأقام الصلاة وأتى الزكاة وقد قال تعالى فان تلووا أو أقاموا الصلاة أو آتوا الزكاة فإخوانكم في الدين . وابدس كفر بعد ايمانه حبط ايمانه بكفره وذلك حبط كفره بايمانه فكيف بقاس من آمن بعد كفر . بن كفر بعد ايمان . (ويقال سادسا) قد ثبت اسلام معاوية رضي الله عنه والاسلام يجب ما قبله . فمن ادعى انه ارتد بعد ذلك كان مدعيا دعوى لا لبس لولم يعلم كذب دعواه فكيف اذا علم كذب دعواه وأنه ما زال على الاسلام الى أن مات . فاعلم ببقاء غيره على الاسلام بالطريق الذي يعلم به بقاء اسلام . أكثر الناس من الصباية وغيرهم يعلم ببقاء اسلام معاوية رضي الله عنه والمدي لارتداد معاوية وعثمان وأبي بكر وعمر ليس هو أو طهر بحجة من المدعى لارتداد على فان كان المدعى لارتداد على كاذبا فالمدعى لارتداد هو لا يظهر كاذبا لان الحجة على بقاء ايمان هؤلاء أظهر وشبهه انوار ارجأ أظهر من شبهة الروافض . (ويقال سابعا) هذه الدعوى ان كانت صحيحة فضيها من القدح والنقصاضة على والحسن وغيرهما لا يخفى . وذلك انه كان مغلوبا مع المرتدين وكان الحسن قد سلم أمر المسلمين الى المرتدين وخالد بن الوليد قد قهر المرتدين فيكون نصر الله تعالى على المرتدين أعظم من نصره على الله سبحانه وتعالى عند لا ينظم واحدا منهم ما يكون ما استحقه خالد بن النصر أعظم مما استحقه على فيكون أفضل عند الله منه بل وكذلك جيوش أبي بكر وعمر وعثمان ونوابهم فانهم كانوا منصورين على الكفار وعلى عاجز عن مقاومة المرتدين الذين هم من الكفار . إضافة ان الله سبحانه وتعالى يقول ولا تنهوا ولا تحزقوا وأنتم الاعوان ان كنتم مؤمنين وقال تعالى فلا تنهوا وتدعوا الى السلم وأنتم الاعوان والله محكم ولن يستر لكم أعمالكم . وعلى رضي الله عنه دعا معاوية الى السلم في آخر الأمر لما عجز عن دفعه عن سبيله وطلب منه ان يبقى

تلك الطبيعة هي السكون بل قد يسمون ذلك اعتمادا ويفرقون بين السكون والاعتماد لكن قد يقال له فالحسب اذا كان ساكنا فاما ان يكون السكون وجوديا أو مستلزما لآخر وجودي وحديث فالمقتضى لذلك الامر الوجودي اما موجب بنفسه ويساق الدليل الى آخره لكن من قال ان الحسب الاول كان ساكنا في الازل ثم تحضره يقول في هذا ما يقوله القائلون بحدوث الاجسام فانهم اذا قالوا حدثت هي وحركتها من غير سبب يقتضى حدوثها قال لهم هذا المتنازع بل كان ما قدر من الاجسام ساكنا ثم حدثت حركته من غير سبب يقتضى تحركها وهذا يقوله من يقول ان الازل جسم وأنه يتعذر له الفعل بعد أن لم يكن فاعلا وبقول الكلام في حدوث

كل واحد منهم ماعلى ما هو عليه وقد قال تعالى ولا تمنوا ولا تحزنوا وانتم الاعلون ان كنتم مؤمنين فان كان أصحابه مؤمنين وأولئك من دين وجب أن يكونوا الأعلين وهو خلاف الواقع (ويقال ثامنا) من قال ان معوية رضى الله عنه استكبر عن طاعة الله في نصب أمير المؤمنين ولم قلت انه علم ان ولايته صحيحة وان طاعته واجبة عليه فان الدليل على ثبوت ولايته وجوب طاعته من المسائل المتنبية التي لا تظهر الا بعد بحث ونظر بخلاف من أجمع الناس على طاعته ويتقيدون ان يكون علم ذلك فليس كل من عصى يكون مستكبرا عن طاعة الله والمعصية تصدر تارة عن شهوة وتارة عن كبر وهل يحكم على كل عاص بأنه مستكبر عن طاعة الله كاستكبار ابيس (ويقال تاسعا) قوله وبابعة الكل بعد عثمان ان لم يكن هذا حجة فلا فائدة فيه وان كان حجة فباعتبارهم لعثمان كان اجتماعهم عليها اعظم وانتم لا ترون المتعص عن طاعة عثمان كافر ابل مؤناتقا (ويقال عاشرا) اجتماع الناس على مبايعة ابي بكر كانت على قولكم كما تمل وانتم وغيركم تقولون ان علينا خلف عهدنا فليزعم على قولكم أن يكون على مستكبرا عن طاعة الله في نصب ابي بكر عليه اما ما فينا من حيث ذكر على بمقتضى بحثكم او بطلانها في نفسها او كثر على باطل فان لم يطلها (ويقال حادي عشر) قولكم وبابعة الكل بعد عثمان من أظهر الكتب فان كثيرا من المسلمين اما النصف واما أقل أو أكثر لم يابعوه لم يبايعوا من أي وقاص ولا ابن عمر ولا غيرهما (ويقال ثاني عشر) قولكم انه جلس مكانه كذب فان معوية لم يطلب الامر لنفسه ابتداء ولا ذهب الى على ليزعم من امارته ولكن امتنع هو وأصحابه من مبايعته وبقي على ما كان عليه والبا في زمن عمر وعثمان ولم يجرى حكم الحكمين انما كان متوليا على رعيته فقط فان أراد بديحوسه في مكانه انه استبد بالامر دونه في تلك البلاد فهذا صحيح لكن معوية رضى الله عنه يقول اني لم أنزعها شأ هو في يده ولم يثبت عندى ما وجب على دخول في طاعته وهذا الكلام سواء كان حقا أو باطلا لا وجب كون صاحب مشر من ابيس ومن جعل أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم شر من ابيس فما بقي غابة في الاقرار على الله ورسوله والمؤمنين والعدوان على خبة القرون في مثل هذا المقام والله ينصر رسوله والذين آمنوا في اخبات الدنيا ويوم يوم الاشهاد والهوى اذا بلغ صاحبه الى هذا الحد فقد أخرج صاحبه عن ربة العقل فضلا عن العلم والدين فنسأل الله العافية من كل بلية وان حقا على الله أن يذل مثل أصحاب هذا الكلام وينتصر لعباده المؤمنين من أصحاب بية وغيرهم من هؤلاء المقترين الظالمين

(فصل قال الرافضي) ونعادي بعضهم في التعصب حتى اعتقد امامية يزيد بن معاوية مع ما صدر منه من الأفعال القبيحة من قتل الامام الحسين ونهب أمواله وسبي نساء ونودورائهم في البلاد على الجمال بغرق وبولا نازر العابد من مغلول الدين ولم يقتنعوا بقتله حتى رموا أضراسه وصدره بالحيل وجعلوا رؤسهم على القناعم أن مشاهيرهم رأوا أن يوم قتل الحسين أمطرت السماء دما وقصد كرت ذلك الرافضي في شرح الوجيز وذكر ان سعد في الطبقات أن الحيرة تطهرت في السماء يوم قتل الحسين ولم ترقبل ذلك وقال أيضا ما رفع جحر في الدنيا الاوتحة دم عيط ولقد أمطرت السماء مطرا بقي أثره في الشبابة حتى تقطعت قال الزهري ما بقي أحد من قتلة الحسين الا عوقب في الدنيا ما بالقتل واما بالحي أو سواد الوصه أو زوال الملك في مدة يسيرة وكان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بكرا الوصية للسلي في ولديه الحسن والحسين

الفعل القائم به كالكلام في حدوث
المفعول المنفصل عنه وذلك أن
أهل الكلام والنظرون أهل القسلة
وغيرهم تنازعوا في ثبوت جسم
قديم فطائفة قالت بامتناع جسم
قديم وحدوث كل جسم وتنازعوا
في الحدث للجسم هل أحدث بعد
أن لم يكن محدثا بدون سبب حادث
أصلا لا بد من سبب حادث وهل
يقوم به أمور حادثه كإرادته حادثه
وتصور حادث بل وفعل حادث على
قولين لهم وطائفة قالت بثبوت جسم
قديم هو لامتهم من قال لم ير
فأعلام متحركا ومنهم من قال بل تحيذ
له الفعل والحركة فاذا اتخذه الآتون
على هؤلاء بأن الجسم لو كان أزليا
لم يتصل من الحركة والسكون
والحركة لا تكون أزلية لامتناع
دوام الحوادث وتبطلها
والسكون لا يكون أزليا لانه

ويقول لهم هؤلاء يدعي عنكم وأزل الله تعالى قل لا أسألكم عليه أجرة الا المودة في القربى
(والجواب) أما قوله وعادى بعضهم في التعصب حتى اعتقد امامة يزيد بن معاوية فان أراد
بذلك أنه اعتقد أنه من خلفاء الراشدين والأئمة المهتدين كابي بكر وعمر وعثمان وعلى فهذا
لم يعتقد أحد من العلماء المسلمين وان اعتقد مثل هذا بعض الجهال كما يحكى عن بعض الجهال
من الاكراد ونحوهم انه يعتقد أن يزيد بن معاوية وعن بعضهم أنه من الانبياء وبعضهم يعتقد
أنه من خلفاء الراشدين المهتدين فهو لا عيسى أو من أهل العلم الذين يحكى قولهم وهم مع هذا
الجهل خبير من جهال الشيعة وملاحدهم الذين يعتقدون الهبة على أئمتهم أو يعتقدون أن
باطن الشيعة يخالف ظاهرها كما نقوله ملاحدا لاسماعيلية والنصيرية وغيرهم من أنه يسقط
عن خواصهم الصوم والصلاة والزكاة والحج ويشكرون المعاد بل غلاتهم بمحذون الصانع وهم
يعتقدون في محمد بن اسمعيل أنه أفضل من محمد بن عبد الله من عبد المطلب وأنه نسخ شريعته
ويعتقدون في أئمتهم كالنبي يسونه المهدي وأولاده مثل المعز والحكا كأمثالهم أنهم أئمة
معصومون فلا ريب أن من اعتقد عصمة خلفاء بني أمية وبني العباس كلهم كان خيرا من هؤلاء
من وجوه كثيرة فان خلفاء بني أمية وبني العباس مسلمون باطنا وظاهرا ونوفهم من جنس ذنوب
المسلمين ليسوا بآفكار منافقين وهؤلاء الباطنية هم في الباطن أكفر من اليهود والنصارى فمن
اعتقد عصمة هؤلاء كان أعظم جهلا وضلالا ممن اعتقد عصمة خلفاء بني أمية وبني العباس بل
ولو اعتقد عصمة سائر ملوك المسلمين الذين هم مسلمون ظاهرا وباطنا لكان خيرا ممن اعتقد
عصمة هؤلاء فقد تبين أن الجهل الذي يوجد فيهم هو من أجل أهل السنة وجدي الشيعة من
الجهل ما هو أعظم منه لاسميا وجاهلا أولئك الجهل أصله تفاف وزندقة لاجل بدعة وتأويل
وهؤلاء أبسل جهلهم لم يكن جهل تفاف وزندقة بل جهل بدعة وتأويل وقلة علم بالشريعة ولهذا
إذا تبين لهؤلاء حقيقة ما بعث الله به محمد رسول الله رجوعوا عن جهلهم وبدعتهم وأما أئمة الملاحدة
فيقولون في الباطن أن ما يقولونه مناقض لما جاء به محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وهم يخافونه
لاعتقادهم أنه وضع ناموسا بعقله وفضيله فيجوز لنا أن نضع ناموسا كما وضع ناموسا إذا كانت
النوبة عندهم مكنسبة وهي عندهم من جنس فضيلة العلماء والعباد والشرائع من جنس سياسة
الملوك العادلة فيجوزون أن تنسخ شريعته بشر بعتة تضعها الواحد من أئمتهم ويقولون أن
الشريعة انما هي للعامة فأما الخاصة إذا علموا باطنها فانها تنسقط عنهم الواجبات وتباح لهم
المحظورات وهؤلاء ونحوهم أكفر من اليهود والنصارى بل إذا قدر قوم يعتقدون عصمة
الواحد من بني أمية أو بني العباس أو أنه لا ذنب لهم أو أن الله لا يؤاخذهم بذنوبهم كما يحكى عن
بعض أتباع بني أمية أنهم كانوا يقولون أن الخليفة تنقل الله منه الحسنات وتجوز له عن
السيئات فهو لا معصية له بل لا يمكن أن يقول بامامة المنتظر والعسكريين ونحوهم ويقولون
أنهم معصومون فان هؤلاء اعتقدوا العصمة والامامة في معدوم أو في من ليس له سلطان ينفعون
به ولا عندهم العلم والدين أكثر مما عند كثير من عامة المسلمين وأولئك اعتقدوا أن اللامام
حسنات كثيرة تغمر سيئاته وهذا يمكن في الجملة فإنه يمكن أن يكون للمسلم حسنات تغمر سيئاته
وان كان ذلك لا يشهد به لعين الايمان بل على التعيين أما كون واحد من جدي المسلمين من
هو أعلم منه وأدين معصونا عن الخطأ فهذا باطل قطعاً بل دعوى العصمة فين سوى الرسول

وجودي فلو كان أزليا لامتنع
زواله لان الوجودي الذي يمتنع
زواله لان القضية امام موجب
بنفسه أولام لا موجب بنفسه ثم
تقول والسكون يجوز زواله فلا
يكون أزليا أجاوهم عن جواز
دوام الجواث بأجوبتهم المعروفة
كما تقدم التنبيه على ذلك وأجاوهم
عن السكون الا الذي بان قالوا
ما ذكرتموه يناقض ما ذكرتموه
في خبره واثبات الاجسام وذلك أنكم
إذا قلتم بجودها فلا يمتنع أمان
تقولوا يجوز تسلسل الجواث
وأما أن لا تقولوا بجواز ذلك فان
قلت بجواز تسلسل الجواث وان
الاجسام حدثت بشرط حوادث
متعاقبة كما قال ذلك من قاله من
الفالسين بمحدث الاجسام
كالارموي والابهرى وغيرهما قالوا
لهم فاذا جازتم تسلسل الحوادث

صلى الله تعالى عليه وسلم دعوى باطله قطعاً فتبين أن أولئك مع جهالتهم هم أقرب إلى الحق وأقل
 جهلاً من هؤلاء الرافضة وأن من اعتقد أن يزيد من العصاة أو الانبياء لم يكن جهله وضلاله أعظم
 من جهل وضلال من اعتقد الألوهية والنسوة في شيوخ الشيعة لاسمائشيوخ الاسماعيلية
 والتبصير به الذين هم أكفر من اليهود والنصارى وأتباعهم يعتقدون فهم الألوهية وأما علماء
 السنة الذين لهم قول بحكي فليس فيهم من يعتقد أن يزيد وأمثاله من الخلفاء الراشدين والأئمة
 المهتدين كما يبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم بل أهل السنة يقولون بالحديث الذي في
 السنن خلافة بالنسبة ثلاثون سنة ثم تصير ملكاً وإن أراد اعتقادهم إمامة يزيد أنهم يعتقدون
 أنه ملك جهور المسلمين وخله قسمهم في زمانهم صاحب السيف كما كان أمثاله من خلفاء بني أمية
 وبني العباس فهذا أمر معلوم لكل أحد ومن نازع في هذا كان مكابراً فإن يزيد بعث بعد
 موت أبيه معاوية به وصار متولداً على أهل الشام ومصر والعراق وخراسان وغير ذلك من بلاد
 المسلمين والحسين رضي الله عنه استشهد يوم عاشوراء سنة إحدى وستين وهي أول سنة ملك يزيد
 والحسين استشهد قبل أن يتولى على شئ من البلاد ثم إن ابن الزبير جرى بينه وبين يزيد
 ما جرى من الفتنة واتبعه من أتبعه من أهل مكة والحجاز وغيرهما وكان الظاهر طلب الأمر
 لنفسه بعد موت يزيد فإنه حينئذ تسمى أمير المؤمنين وبايعه عامة أهل الأمصار الأهل الشام
 ولهذا انحلت دولته من بعده موت يزيد وأما في حيلة يزيد فإنه امتنع عن مبايعته أولاً ثم
 بذل المباحة فلم ير في ذلك إلا بأن بايعه أسيراً فحرت بينهما فتنة وأرسل إليه يزيد من حاصره
 بمكة فبات يزيد وهو محصور فلما بات يزيد بايع ابن الزبير طائفة من أهل الشام والعراق وغيرهم
 وتولى بعد ذلك بدابته معاوية ولم تطل أيامه بل أقام أربعين يوماً وأخوها وكان فيه صلاح وزهد
 ولم يتخلف أحد أمر بعده من وأن ابن الحكم على الشام فلم تطل مدته ثم تأخر بعده ابنه عبد
 الملك وسار إلى مصعب بن الزبير نائب أخيه على العراق فقتله حتى ملك العراق وأرسل الحجاج
 ابن الزبير حاصره وقتله حتى قتل ابن الزبير واستولى الأمر لعبد الملك ثم لا ولاده من بعده
 وفقر في أيامه بمخاري وغيرهما من بلاد ما وراء النهر فتصفاق بنية بن مسلم نائب الحجاج بن يوسف
 الذي كان نائب عبد الملك بن عمر وإن على العراق مع ما كان فيه من الظلم وقتل المسلمون ملك
 السمرقند حاقان وهرموه وأسرأ وأولاده وفتحوا أيضاً بلاد السند وفتحوا أيضاً بلاد الأندلس
 وغزوا القسطنطينية وحاصروها مدّة كانت لهم الغزوات الشاتية والصائفة ثم انما انتقل الأمر
 إلى بني العباس فولوا على بلاد العراق والشام ومصر والحجاز واليمن وخراسان وغيرهما كان قد
 تولى عليه بنو أمية الأبلاد المغرب فالأندلس تولى عليها بنو أمية وبلاد القسروان كانت دولة بين
 هؤلاء وهؤلاء في يد ولانته هو واحد من هؤلاء الملوك ملوك المسلمين المستخلفين في الأرض
 ولكنه مات وإن الزبير ومن بايعه بمكة خارجون عن طاعته لم يتول على جميع بلاد المسلمين كما أن
 وابد العباس لم يتولوا على جميع بلاد المسلمين بخلاف عبد الملك وأولاده فاتهمم فولوا على جميع بلاد
 المسلمين وكذلك الخلفاء الثلاثة ومعاوية تولى على جميع بلاد المسلمين وعلي رضي الله عنه لم يتول
 على جميع بلاد المسلمين فكان الواحد من هؤلاء إماماً ما عني أنه كان له سلطان ومعه السيف فولى
 ويعزل ويعطى ويحرم ويحكم وينفذ ويقسم الحدود ويجهاد الكفار ويقسم الأموال أمر
 مشهور ومتواتر لا يمكن جحدته وهذا معنى كونه إماماً وخليفة وسلطاناً كما أن إمام الصلاة هو الذي

يطلب دليلكم على امتناع التسلسل
 في الآثار وأمكن حينئذ أن يكون
 الجسم القديم لم يزل متحراً كائن
 دليلكم على حدوث الجسم وإن
 قلتم لا يجوز تسلسل المسودات
 في الآثار وقلتم يحدث الأحسام
 من غير مواد لازم أن لا يكون
 حدوث الحادثات متوقفاً على
 سبب حادث بل كان الفاعل المختار
 يحدث ما يحدث من غير سبب
 حادث أصلاً كما يقول ذلك من
 يقوله من المستقلة ومن وافقهم
 وحينئذ يقول لهم منازعهم من
 الهشامية والكرامية وغيرهم
 فيجوز حينئذ أن يكون الجسم
 القديم الأزل متحركاً بعد أن كان
 ساكناً من غير سبب وأجب ذلك
 بل بمحض المشقة والفسادة لأن
 القادر المختار يمكنه من جميع أحد
 طرفي الممكن بإسلام من جميع

يصلى بالناس فإذا رأى أن يترك الصلاة يصل بالناس كان القول بأنه امام أمر مشهود محسوس لا يمكن
المكارتة به وأما كونه برأ وفاجراً ومطعاً وعاصفاً أمر آخر فأهل السنة إذا اعتقدوا
إمامة الواحد من هؤلاء زيدا أو عبداً الملك أو المنصور أو غيرهم كان بهذا الاعتبار ومن نازع
في هذا فهو شبهة من نازع في ولاية أبي بكر وعمر وعثمان وفي ملك كسرى وقيصير والتجاشي
وغيرهم من الملوك وأما كون الواحد من هؤلاء معصوماً فليس هذا اعتقاد أحد من العلماء
وكذلك كونه عادلاً في كل أمور مطيعاً لله في جميع أفعاله ليس هذا اعتقاد أحد من أئمة المسلمين
وكذلك وجوب طاعته في كل ما يأمربه وإن كان معصية لله ليس هو اعتقاد أحد من أئمة المسلمين
ولكن مذهب أهل السنة والجماعة أن هؤلاء يشاركون فيما يحتاج إليهم من طاعة الله
فصلى خلفهم الجمعة والعيد وغيرهما من الصلوات التي يقومون بها لأنها لو لم تصل خلفهم
أفضى إلى تعطيلها ونجاستهم الكفار ونجس معهم البيت العتيق ويستعان بهم في الأمر
بالعرف والنهي عن المنكر وإقامة الحدود فإن الإنسان لو قدر أن يحج في رفقة لهم مذنب وقد
جاءوا يحجون لم يضره هذا شيئاً وكذلك الغزو وغيره من الأعمال الصالحة إذا فعلها البر وشركه
في ذلك الفاجر لم يضر ذلك شيئاً فكيف إذا لم يكن فعلها إلا على هذا الوجه فكيف إذا كان
الوالي الذي يفعلها فيه معصية ويستعان بهم بإيضاف العدل في الحكم والقسم فإنه لا يمكن عاقلاً
أن ينازع في أنهم كساراً ما بعدلون في حكمهم وقسمهم وهاونون على البر والتقوى ولا يهاونون
على الأثم والعدوان والناس نزاع في تفاصيل تتعلق بهذه الحجة ليس هذا موضع مثل انتفاء
حكم الحاكم الفاسق إذا كان الحاكم عدلاً ومثل الصلاة خلف الفاسق هل تعادلاً أم لا والصواب
الجامع في هذا الباب أن من حكم بعدل أو قسم بعدل فنقض حكمه وقسمه ومن أمر بغيره
أو نهى عن منكر أعين على ذلك إذا لم يكن في ذلك مفسدة راجحة وأنه لا بد من إقامة الجمعة والجماعة
فإن أمكن تولية امام لم يجز تولية فاجر ولا مستدع يظهر بدعته فإن هؤلاء يجب الإسكان عليهم
بحسب الامكان ولا يجوز توليتهم فإن لم يمكن الا تولية أحد درجتين كالأهلباء بدعة وفصور كان
تولية أهلهم ولا بد هو الواجب وإذا لم يمكن في الغزو والامتناع أحد درجتين أحد ههنا فدين
وضعف عن الجهاد والآخر فيه منقعة في الجهاد مع ذنوبه كان تولية هذا الذي ولايته أنفع
للمسلمين خيراً من تولية من ولايته أضر على المسلمين وإذا لم يمكن صلاة الجمعة والجماعة وغيرهما
الاخلف الفاجر والمستدع صلبت خلفه ولم تعد وإن أمكن الصلاة خلف غيره وكان في ترك
الصلاة خلفه هيرة لم يرتدع هو وأمثاله بعن البدعة والفجور فعل ذلك وإن لم يكن في ترك
الصلاة خلفه مصلحة دينية صلى خلفه وليس على أحد أن يصلي الصلاة مرتين في الجملة أهل
السنة يجتهدون في طاعة الله ورسوله بحسب الامكان كما قال تعالى فاتقوا الله ما استطعتم وقال
التي صلى الله تعالى عليه وسلم إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ويعلمون أن الله تعالى
بعث محمد أصلي الله تعالى عليه وسلم بصلاح العباد في المعاش والمعاد وأنه أمر بالصلاح ونهى
عن الفساد فإذا كان الفعل فيه صلاح وفساد رجحوا الرابح منهما فإذا كان صلاحه أكثر من
فساده رجحوا فاعله وإن كان فساده أكثر من صلاحه رجحوا تركه فإن الله تعالى بعث رسوله
صلى الله تعالى عليه وسلم بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها فإذا تولى خليفة
من خلفاء كيزيد أو عبداً الملك والمنصور وغيرهم فأما أن يقال يجب منعه من الولاية وقتلها حتى لو

السكون نازة والحركة أخرى فإن
قالوا هم نحن نقول يفعل بعد أن لم
يكن فاعلاً فإذا قلتم السكون أمر
وجودي جعلتموه فاعلاً في الازل
لا أمر وجودي والفساد في الازل
محال قالوا لهم نحن ليس لنا عرض
في أن نجعل السكون أمراً
وجودياً ولا أن نجعله فاعلاً في
الازل لا أمر وجودي بل اتفقنا
نحن وأنتم على أنه يفعل ما لم يكن
فاعلاً من غير سبب حادث لكن
زاعماً في الفعل هل يقوم به وفي
الفعل هل هو جسم فإذا طابرتونا
بسبب فعله للحركة بعد السكون
قلنا لكم هذا بمنزلة فصله لكل
محدث بعد أن لم يكن فاعلاً
والفرق إنما يعود إلى جعل الفعل
لا محسوس ومقتضيه ذلك مسئلة
أخرى قد تكلم عليها في غير هذا
الموضع والأحسن جهة المطالبة

غيره كما يفعله من يرى السفه فهذا رأى فاسد فان مقصدته أعظم من معيذته وقيل من خرج على امام ذي سلطان الا كان ما ولد على فقهه من الشرا عظم عاوانا من الخير كالذين خرجوا على يزيد بالمدينة وكان الاشعث الذي خرج على عبد الملك بال عراق وكان المهلب الذي خرج على أبيه بخراسان وكما في مسلم صاحب الدعوة الذي خرج عليهم بخراسان أيضا وكالذين خرجوا على المنصور بالمدينة والبصرة وأمثال هؤلاء وغاية هؤلاء ما أن يغلبوا وإما أن يغلبوا ثم يزول ملكهم فلا يكون لهم عاقبة فان عبد الله بن علي وأبا مسلم قتل خلقا كثيرا وكلاهما قتله أو جعفر المنصور وأما أهل الحرة وابن الأشعث وابن المهلب فهزموا وهزم أصحابهم فلا أقاموا ديننا ولا أبقوا دنيا والله تعالى لا يأمر بأمر لا يحصل به صلاح الدين ولا صلاح الدنيا وإن كان فاعل ذلك من عباد الله المتقين ومن أهل الجنة فليسوا أفضل من علي وطلحة والزبير وعائشة وغيرهم ومع هذا لم يحمدا ما فعلوا من القتال وهم أعظم قدرا عند الله وأحسن نية من غيرهم ولذلك أهل الحرة كان فهم من أهل العلم والدين خلقا وكذلك أصحاب ابن الأشعث فإن فهم خلق من أهل العلم والدين والله يغفر لهم كلهم وقد قيل للشعبي في فتنة ابن الأشعث أين كنت بأعاصير قال كنت حيث يقول الشاعر

عوى الذئب فاستأنت بالذئب ادعوى * وصوت انسان فكنت أطير

أما بتأنت لم تكن فيها بررة أنصاف ولا فجرة أقواء وكان الحسن البصري يقول ان الحجاج عذاب الله فلا تدفعوا عذاب الله بأيديكم ولكن عليكم بالاستكانة والتضرع فان الله تعالى يقول ولقد أخذناهم بالعذاب فما استكانوا لهم وما يتضرعون وكان طلق بن حبيب يقول انقروا الفتنة بالتقوى فقبل له أبجل لنا التقوى فقال أن نعمل بطاعة الله على نوزن من الله ترجور حجة الله وأن نترك معصية الله على نوزن من الله نخاف عذاب الله وروا أحمد وابن أبي الدنيا وكان أفاضل المسلمين يهتدون عن الخروج والقتال في الفتنة كما كان عبد الله بن عمر وسعيد بن المسيب وعلي بن الحسين وغيرهم يهتدون عام الحرة عن الخروج على يزيد وكما كان الحسن البصري ومجاهد وغيرهما يهتدون عن الخروج في فتنة ابن الأشعث ولهذا استقر أمر أهل السنة على ترك القتال في الفتنة للأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وصاروا يذكرون هذا في عقائدهم ورواه ابن الصبر على جوار الأئمة وترك قتالهم وإن كان قد قاتل في الفتنة خلق كثير من أهل العلم والدين وبات قتال أهل البقي والامر بالمعروف والنهي عن المنكر يشبه بالقتال في الفتنة وليس هذا موضع بسطه ومن تأمل الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في هذا الباب واعتبرا أيضا اعتبارا أولى الاصرار على الذي جاء به النصوص النبوية خير الامور ولهذا لما أراد الحسن رضي الله عنه أن يخرج إلى أهل العراق لما كانوا كتبوا كثيرة أشار عليه أفاضل أهل العلم والدين كابن عمر وابن عباس وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن لا يخرج ويغلب على ظنهم أنه يقتل حتى ان بعضهم قال استودعك الله من قتيل وقال بعضهم لولا الشناعة لاستمكنوا ومنعوا من الخروج وهم بذلك فاصدون نصيحة طالبون لمصلحة ومصلحة المسلمين والله ورسوله انما يأمر بالصلاح لا بالفساد لكن الرأي يصيب تأرقو يخطئ أخرى فتبين أن الامر على ما قاله أولئك اذ لم يكن في الخروج مصلحة لافي دين ولا في دنيا بل يمكن أولئك الظلمة الطغاة من سيطر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حتى قتلوا مظلوما شهيدا وكان

بسبب الفعل الحادث لا فرق بيننا وبينكم بل نسولنا أقرب إلى المعقول من قولكم فان أحداث الامور المنفصلة بدون حدوث فعل يقوم بالفعل أمر غير معقول بخلاف العكس فاذا قالوا لهم السكون أمر وجودي فاذا كان ازليا كان له موجب قديم فمتنع زواله قالوا لهم حدوث ما يحدث اما أن يقف على سبب حادث واما أن لا يقف فان وقف على أمر حادث بطل قولكم بحدوث الاجسام وان لم يقف فقد يقال فرق بين حدوث حادث يزول أمر وجوديا وحدوث حادث يزول أمر اعمد ميانا ان لم يقف بطل قولكم بحدوث الاجسام وان وقف فلا فرق بين حدوث حادث يزول أمر وجوديا وحدوث حادث لا يزول أمر وجوديا وذلك انه

في خروجه وقتله من الفساد ما لم يكن يحصل لو قعد في بلده فان ما قصده من تحصيل الخير ودفع الشر لم يحصل منه شيء بل زاد الشر بخروجه وقتله ونقص الخير بذلك وصار سببا لشر عظيم وكان قتل الحسين مما أوجب القتل كما كان قتل عثمان مما أوجب القتل (وهذا كله) مما بين أن ما أمر به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من الصبر على جور الأئمة وترك قتالهم والخروج عليهم هو أصل الأمور العباد في المعاش والمعاد وأن من خالف ذلك متعمدا أو تخطئا لم يحصل بفعله صلاح بل فساد ولهذا أثنى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على الحسن بقوله ان ابني هذا سيد وسمي الله به بين قشتين عظمتين من المسلمين ولم يش على أحد لا بقتال في قتله ولا بخروج على الأئمة ولا تزعم بدمن طاعة ولا بغفارة الجماعة وأحاديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم النابتة في الصحيح كما نال على هذا كافي صحيح البخاري من حديث الحسن البصري سمعت أبا بكر مرفوضي الله عنه قال سمعت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على المنبر والحسن الى جنبه ينظر الى الناس مره واثني مره ويقول ان ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين قشتين عظيمتين من المسلمين فقد أخبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بأنه سيد وحق ما أشار به من أن الله يصلح به بين قشتين عظمتين من المسلمين وهذا يبين أن الاصلاح بين الطائفتين كان عمدا وما يحبه الله ورسوله وأن ما فعله الحسن من ذلك كان من أعظم فضائله ومنالقه التي أثنى بها عليه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولو كان القتال واجبا أو مستحباً لم يش النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بذلك واجب أو مستحب ولهذا لم يش النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بما جرى من القتال يوم الجمل ومضين فضلا عما جرى في المدينة يوم الحرة وما جرى بمكة في حصار ابن الزبير وما جرى في فتنة ابن الاشعث وإن المذهب وغير ذلك من الفتن ولكن قارن عنه أنه أمر بقتال الخوارج المارقين الذين قاتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه بالتهرؤان بعد خروجه عليه بحر ورءاءه فيؤلا ما شغفت السن عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالامر بقتالهم ولما قاتلهم على رضى الله عنه فرح بقتالهم وروى الحديث فيهم واتفق الصحابة على قتال هؤلاء وكذلك أئمة أهل العلم بعدهم لم يكن هذا القتال عندهم قتل أهل الجمل وصغير وغيرهما مما يأت فيه نص ولا إجماع ولا جدما فأصل الداخلين فيه بل ندبوا عليه ورجعوا عنه (وهذا الحديث) من أعلام نبوة نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم حيث ذكر في الحسن ما ذكره وجد منه ما جده فكان ما ذكره وما جده مطابقا للواقع بعد أكثر من ثلاثين سنة فان اصلاح الله بالحسن بين القشتين كان سنة إحدى وأربعين من الهجرة وكان علي رضي الله عنه استشهد في رمضان سنة أربعين والحسن حين مات النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان عمره نحو سبع سنين فانه ولد عام ثلاث من الهجرة وأبو بكره أسلم عام الطائف تدلي بكرة فقيل له أبو بكره والطائف كانت بعد فتح مكة (فهذا الحديث) الذي قاله النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الحسن كان بعد مضي ثمان من الهجرة وكان بعد موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثلاثين سنة التي هي خلافة النبوة فلا بد أن يكون قدم مضي له أكثر من ثلاثين سنة فانه قاله قبل موته صلى الله تعالى عليه وسلم (وما يناسب هذا) ما ثبت في الصحيح من حديث سلمان التيمي عن أبي عثمان النهدي عن أسامة بن زيد يرضي الله عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه كان يأخذه والحسن ويقول اللهم اني أخبها فأخبرها في هذا الحديث جمعه بين الحسن وأسامة رضي الله عنهما وأخبرهما بأنه يحبهما ودعاؤ الله أن يحبهما ووجه صلى الله تعالى عليه وسلم لهذين مستفيض عنه في أحاديث

ان يجوز على الفاعل أن يحدث ما يحدث من غير متحدد أمر فقد تغير الامر الذي لم يزل بلا سبب اقتضى التغير الاخص مشبهة الفاعل وقدرته ويستند فيجوز أن يتغير السكون الذي لم يزل بدون سبب يقتضى التفسير الاخص مشبهة الفاعل وقدرته وإذا كان الفاعل القادر المختار قادرا على أن يحدث ما يحدث ويجعل المعدوم موجودا بدون سبب حادث أصلا لانه يمكنه ترجيح أحد طرفي الممكن بلا مرجح كان قادرا على أن يجعل الساكن متحركا بدون سبب حادث أصلا لانه يمكنه ترجيح أحد طرفي الممكن بلا مرجح بل أحداث الأجسام التي تكون ساكنة ومتمصرة أعظم من أحداث نفس حركاتها فاذا أمكنه أحداثها بدون سبب حادث

صحيحة كافي الصبيح من حديث شعبة عن عدي بن ثابت قال سمعت البراء بن عازب رضي الله عنه يقول رأيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والحسن بن علي على عاتقه وهو يقول اللهم اني أحبه فأحبه وفي الصحيحين عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أن قرئنا أهمهم شأن المرأة المخزومية التي سرقت فقالوا من يكلم فيها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قالوا من يجترئ عليه إلا أسامة بن زيد حب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وفي صحيح البخاري عن عبد الله بن دينار قال نظر ابن عمر يوم هو في المسجد إلى رجل يسحب شاة في ناحية من المسجد فقال انظر من هذا البت هذا عندى قال له انسان أما تعرف هذا يا أبا عبد الرحمن هذا محمد بن أسامة قال فطأ طأ ابن عمر رضي الله عنه رأسه ونقر يده على الأرض وقال لو رأ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لأحبه (وهذان اللذان) جمع بينهما في محبة ودعا الله لهما بالمحبة وكان يعرف حبه لكل واحد منهما منفردا لم يكن رأيها القتال في تلك الحروب بل أسامة قد دعى القتال يوم صفين لم يقاتل مع هؤلاء ولا مع هؤلاء وكذلك الحسن دائما كان يشعر على أبيه وأخيه ترك القتال ولما صار الامر إليه ترك القتال وأصلح الله بين الطائفتين المقتلتين وعلى رضى الله عنه في آخر الامر تبين له أن المصلحة في ترك القتال أعظم منها في فعله وكذلك الحسن رضى الله عنه لم يقتل الاطلافا وشهد دثارا كالباب الامارة طلب الرجوع اما الى بلد أو الى النفر أو الى المتولى على الناس يريد (وإذا قال) القائل ان عليا والحسين اعتركا القتال في آخر الامر للفر لا لم يكن لهما أنصار فكان في المقاتلة قتل النفوس بلا حصول المصلحة المطلوبة (قل له) وهذا بعينه هو الحكمة التي راعاها الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم في النهي عن الخروج على الامراء ونسب الى ترك القتال في الفتنة وان كان القاعا لئلا ذلك يروى أن مقصودهم الامر بالمعروف والنهي عن المنكر كالذين خرجوا بالحرية ويدر الجاهج على ترك بدو الخراج وغيره هالكن اذا برز المنكر الامعاء أو انكرته صارت اذ التمس على هذا الوجه منكر وإذا لم يحصل المعروف الاكثر مفسدة أعظم من مصلحة ذلك المعروف كان تحصيل ذلك المعروف على هذا الوجه منكر أو بهذا الوجه صارت الخوارج يستعملون السيف على أهل القبلة حتى قاتلت علماء وغيرهم المسلمين وكذلك من وافقهم في الخروج على الأئمة بالسيف في الجبهة من المعتزة والزيدية والفقهاء وغيرهم كالذين خرجوا مع محمد بن عبد الله بن حسن بن حسين وأخيه ابراهيم بن عبد الله بن حسن بن حسين وغير هؤلاء فان أهل الدلالة من هؤلاء بقصدون تحصيل ما يريدوننا لكن قد يخطئون من وجهين (أحدهما) أن يكون مارا أو يدنا ليس يدن كراى الخوارج وغيرهم من أهل الاهواء فانهم يعتقدون رأيا هو خطأ وبدعة ويقا تلون الناس عليه بل يكفرون من خالفهم فيصرون غخطين في رأيهم وفي قتال من خالفهم أو تكفيرهم ولعنهم وهذه حالة عامة أهل الاهواء كالجمعة الذين يدعون الناس الى انكار حقيقة أسماء الله الحسنى وصفاته العليا ويقولون انه ليس له كلام الا ما خلقه في غيره وانه لا يرى ويخون ذلك وامتنعوا الناس لما مال اليهم بعض ولاة الامر وفصاروا يعاقبون من خالفهم في رأيهم اما بالقتل واما بالحبس واما بالعزل ومنع الرزق وكذلك فعات الجهمية ذلك غيرهم والله ينصر عباده المؤمنين عليهم والرافضة شمرهم انما تكلموا فانهم يوالون الكفار وينصرونهم ويعدون من المسلمين كل من لم وافقهم على رأيهم وكذلك من فقه نوع من البدع اما من بدع الخلوة حاوية الذات أو الصلة أو ما من بدع النقاد أو القلوب الانبياء

فاحداث حركاتها أمكن
وقال لهم لو خلق انبارى تعالى
جسماسا كنتم أرادتم فز بكم
بدون سبب حدث ا كان ذلك ممكنا
أو متعنا فان قلتم تتع ذلك بطل
منهكم وبلكم وان قلتم يمكن
ذلك قبل لكم قالوا في زوال ذلك
السكون كالقول في زوال غيره فانه
يقال السكون أمر وجودى وذلك
السكون الوجودى لا يله من سبب
وحيث دفعي مسئلة زوال الضد
هل هو باحداث ضد آخر أو
باحداث عدمه أو بخلق فناء أو
نفس الاعراض لا يتبع فيقال في
هذا ما يقال في ذلك ومن قال
السكون الوجودى لا يبنى زمانين
بل ينقض شيئا فشيئا قبله فكذلك
اذا قلنا السكون قد عا فانه لا يبنى
زمانين بل يحدث شيئا فشيئا ويحدث
فكل جزء من أجزاء السكون ليس

وامان بدع القدرية أو الارحام أو غير ذلك فحده يعتقد اعتقادات فاسدة ويكفر من خالقه أو يلغنه
 وانلوحراج المارقون أئمة هؤلاء في تكفير أهل السنة والجماعة وفي قتالهم (الوجه الثاني) من
 يقاتل على اعتقاد رأى يدعو له يخالف للسنة والجماعة كاهل الجبل وصفين والحرة والنجاشم
 وغيرهم لكن يظن أنه بالقتال يحصل الصلحة المطلوبة فلا يحصل بالقتال ذلك بل تعظم المفسدة
 أكثر مما كانت فبين لهم في آخر الامر ما كان الشارع دل عليه من أول الامر وفيهم من لم يتلفه
 نصوص الشارع أول ثبت عنده وفيهم من يظنه منسوخة كابر خرم وفيهم من يتأولها كما
 يجري لكثير من المجتهدين في كثير من النصوص فانه بهذه الوجوه الثلاثة ترك من أهل
 الاستدلال العلم ببعض النصوص اما أن لا يعتقد ثبوتها عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 واما أن يعتقد هاغريد الله على مورد الاستدلال واما أن يعتقد هاغريد الله (وما ينبغي) أن
 يعلم أن أسباب هذه الفتن تكون مشتركة فيرد على القلوب من الواردات ما يمنع القلوب عن معرفة
 الحق وقصده ولهذا تكون بمنزلة الجاهلية والجاهلية ليس فيها معرفة الحق ولا قصده والاسلام
 جاء بالعلم النافع والعمل الصالح بمعرفة الحق وقصده فيستحق أن بعض الولاة يظلم باستئثار فلا نصير
 النفوس على ظلمه ولا يمكنه دفع ظلمه الا بعهو أعظم فسادا منه ولكن لأجل محبة الانسان لاخذ
 حقه ودفع الظلم عنه لا ينظر في الفساد العام الذي يؤول من فعله ولهذا قال النبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم أنكم ستلقون بعدى أثره فاصبروا حتى تلقوني على الحوض وفي الصحيح من حديث
 أنس بن مالك وأسيد بن خنيس رضي الله عنهما أن رجلا من الانصار قال يا رسول الله الانستعني
 كما استعنت فلا نقال ستلقون بعدى أثره فاصبروا حتى تلقوني على الحوض وفي رواية البخاري
 عن يحيى بن زبيدة الانصاري سمع أنس بن مالك حين خرج معه الى الوليد قال دعا النبي صلى
 الله تعالى عليه وسلم الانصار الى أن يقطع لهم العسرين فقالوا الا الآن تقطع لنا عسرا من
 المهاجرين مثلها فقال اما لا فاصبروا حتى تلقوني على الحوض فانه مصيبكم أثره بعدى وكذلك
 ثبت عنه في الصحيح أنه قال على المرء المسلم السمع والطاعة في سره وعسره ومنشطه ومكرهه
 وأثره عليه وفي الصحيح عن عباد قال يا عنارسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على السمع
 والطاعة في عسرناو يسرنا ومنشطنا ومكرهنا وأثره علينا وأن لا تنازع الأمر أهله وأن نقول
 أو نقوم بالحق حينما كنا الانخاف في الله لومة لائم فقد أمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 المسلمين أن يصبروا وعلى الاستئثار عليهم وأن يطعوا ولأمرهم وان استأثروا عليهم وأن
 لا ينازعوهم الامر وكثير من خرج على ولادة الامور أو أكرههم اغناخرج لينازعهم مع
 استئثارهم عليه ولم يصبر وعلى الاستئثار ثم انه يكون لولي الامر ذنوب أخرى فينبغي بغضه
 لاستئثاره فغنى تلك السننات ويبقى المقاتلة ظانا أنه يقاها لئلا تكون فتنه ويكون الدين
 كله لله ومن أعظم ما حركه عليه طلب غرضه اما ولاية واما امالا كما قال تعالى فان أعطوا منها رضوا
 وان لم يطعوا لم يكن اذاهم يستخطون وفي الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال ثلاثة
 لا يكلمهم الله ولا ينظر اليهم يوم القيامة ولا يزكهم ولاهم عذاب أليم رجل على فضل ماء متعاه من
 السبل يقول الله له يوم القيامة اليوم أمعتك فضلي كل منعت فضل مالم تعجل يدالك ورجل يبيع اماما
 لا يبايعه الا لادنيان أعطاه منها رضى وان سعه يخطو ورجل حلف على سعة بعد العصر كاذبا لئلا
 أعطى بها أكثر مما أعطى فاذا اتفق من هذه الجهة شبهة وشبهة ومن هذه الجهة شبهة وشبهة

هو قد عاين نفسه كما قلتم في كل جزء
 من أجزاء الحركات ليس هو قد عاين
 بنفسه فاذا كان القائلون بان
 السكون امر وجودي يقولون انه
 يتجدد شأفا كما يقولون مثل
 ذلك في الحركة قيل لهم فيكون
 دليلكم على امتناع كون الازلي
 سا كانا من جنس دليلكم على
 امتناع كونه مقصرا وهو تناهى
 الحوادث وقد تقدم الكلام فيه
 فاذا قالوا السكون امر وجودي
 فاذا كان قد عاين امتنع والاله لان
 ماوجب قلبه امتنع عليه لان
 التقديم اما ان يكون واجبا بنفسه
 او من لوازم الواجب بنفسه قيل
 لهم هذا مثل أن يقال عدم الفعل
 هو تركه وتركه الفعل امر وجودي
 فاذا كان قد عاين امتنع عدمه
 لان ماوجب قدمه امتنع عدمه
 فاذا قالوا عدم الفعل ليس هو تركه

قامت الفتنة والشارع أمر كل إنسان بما هو المصلحة له والسليين فأمر الولاة بالعدل والنصح لرعيهم
 حتى قال ما من راع يسترعيه الله رعية يموت يوم يموت وهو غاشر لعنة الله عليه راحة
 الجنة وأمر الرعية بالطاعة والنصح كما ثبت في الصحيح الدين النصيحة ثلاثا قالوا لمن يا رسول الله
 قال الله ولكاتبه ورسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم وأمر بالصبر على استئثارهم ونهى عن مقاتلتهم
 ومنازلتهم الأحرار مع ظلمهم لأن الفساد الناشئ من القتال في الفتنة أعظم من فساد ولادة الأمور
 فلا يزال أخف الفسادين بأعظمهما ومن تذر الكتاب والسنة الثابتة عن رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم واعتزل ذلك عما يجده من نفسه وفي الآفاق علم تحقيق قول الله تعالى سترهم
 آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنهم الحق فإن الله تعالى يرى عباداً بآياته في الآفاق
 وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أن القرآن حق فببره صادق وأمره عدل وغت كآثر ذلك هذا
 وعدلا لا سبيل لكلماته وهو السمع العليم (وعما يتعلق بهذا الباب) أن يعلم أن الرجل العظيم
 في العلم والدين من العصاة والتابعين ومن بعدهم إلى يوم القيامة أهل البيت وغيرهم فيحصل منه
 نوع من الاحتياط مقرراً بالظن ونوع من الهوى الخفي فيحصل بسبب ذلك ما ينبغي اتباعه فيه
 وإن كان من أولياء الله المتقين ومثل هذا إذا وقع صارفتة لطائفتين طائفة تعظمه فتريد
 تصويب ذلك الفعل واتباعه عليه وطائفة تدمه فتعجل ذلك فادحافى ولايته وتفوقه بل في ربه
 وكونه من أهل الجنة بل في آياته حتى تخرجهم من الإيمان وكلا هذين الطرفين فاسد والخوارج
 والرافضة وغيرهم من ذوى الأهواء دخل عليهم الدخايل من هذا ومن ذلك طريق الاعتدال
 عظيم يستحق التعظيم وأحبه والأوامر أعلى الحق حقه فعظم الحق ويرحم الخلق ويعلم أن
 الرجل الواحد تكون له حسنات وسيئات فجمده ويذم ويشاب ويعاقب ويحب من وجهه
 وبغض من وجهه هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة خلافاً للفقهاء والمعتزلة ومن وافقهم
 وقد بسط هذا في موضعه (وأذاتين ذلك) فالقول في زيد كالقول في أشباهه من الخلفاء المولودين
 من وافقهم في طاعة الله تعالى كالصلاة والجمعة والجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
 وإقامة الحدود وكان ماجوراً على ما فعله من طاعة الله ورسوله وكذلك كل صالحو المؤمنين كعبد
 الله بن عمرو وأمثاله ومن صدقهم بكذبهم وأعانهم على ظلمهم ~~كان~~ من المعينين على الأثم
 والعدوان المستحقين للذم والعقاب ولهذا كان العصاة يرضى الله عنهم يغفون مع زيد وغيره
 فإنه غزا القسطنطينية في حياة أبيه معاوية رضي الله عنه وكان معه في الجيش أبو أيوب
 الأنصاري رضي الله عنه وذلك الجيش أول جيش غزا القسطنطينية وفي صحيح البخاري عن ابن
 عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال أول جيش يغزو القسطنطينية
 مغفور لهم (وعامة الخلفاء المولودين) جرى في أوقاتهم كجرى في زمن يزيد بن معاوية قتل
 الحسين ووقعة الحرة وحصابان الزبيرية وجرى في زمن مروان بن الحكم فتنة من جرأه
 بينه وبين النعمان بن بشير وجرى في زمن عبد الملك فتنة مصعب بن الزبير وأخيه عبد الله
 ابن الزبير وحصاره بأضاعة وجرى في زمن هشام فتنة يزيد بن علي وجرى في زمن مروان بن محمد
 فتنة أبي مسلم حتى خرج عنهم الأمر إلى ولد العباس ثم كان في زمن المنصور فتنة محمد بن
 عبد الله بن الحسن بن الحسين بالمدينة وأخيه إبراهيم بالبصرة إلى قتل بطول ومعهما الفتنة في كل
 زمان بحسب رجاله فالفتنة الأولى فتنة قتل عثمان رضي الله عنه هي أول الفتنة وأعظمها ولهذا

وجودها لا يمكن أن يقال عسدم
 الحركة ليس هو سكوناً وجودياً
 وقد ضعف الأمدى وغيره هذيم
 الحجة بحجة الحركة والسكون وهي
 فاسدة على أصول من يقول بأن
 الأعراض لا تبقى زمانين من هذه
 الجهة وهي في الأصل من حيز
 المعتزلة الذين يقولون بجواز بقاء
 الأعراض لكن من ينزلهم من
 الهشاشة والكرامة وغيرهم من
 يقول بأننا جسم قدوم ولنه
 قايمة من الفعل ما لم يكن قائماً
 سواء هو ذلك حركة ياتيهم بعضهم
 بذلك أو لم يسمو حركة كما يستدعي
 بعضهم من ذلك فإن المقصورة
 المعاني العقلية لا لا سلاطات
 القلبية فإذا قال من قال من
 معتزلة الصرة أن فناء الأجسام
 بالحدوث فناء لا في محل كان
 أحد أنها بعدوث إرادة لا في محل

جاء في الحديث المرفوع الذي رواه الامام احمد في المسند وغيره ثلاث من تخامن فقد نحاس قوتل خلفه مضطهد بغير حق والذليل ولهذا في حديث عمر لما سأل عن الفتنة التي تخرج مروج البصر وقاله حذيفة ان بينك وبينها بابا مغلقا فقال اكسر الباب ارفع ففتح فقال بل يكسر فقال لو كان يفتح لكان يعادو كان عمر هو الباب فقتل عمرو بن عثمان فحدثت أسباب الفتنة في آخر خلافته حتى قتل وانفتح باب الفتنة الى يوم القيامة وحدث بسبب ذلك فتنة الجبل وصفين ولا يقاس رجالهما بأحد فانهم افضل من كل من بعدهم وكذلك فتنة الحرة وفتنة ابن الاشعث كان فيهم من خيار التابعين من لا يقاس بهم من بعدهم وليس في وقوع هذه الفتنة في تلك الاعصار ما يوجب أن أهل ذلك العصر كانوا شر من غيرهم بل فتنة كل زمان بحسب رجاله وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خير القرون القرون التي بعثت فيهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم وقتنا بعد ذلك الزمان بحسب أهله وقدره أنه قال لا تكونون بولي عليكم وفي آخره يقول الله تعالى أنا الله ملك الملوك قالوا بل الملوك وقوا بهم يدي من أطاعني جعلتهم عليه درجة ومن عصاني جعلتهم عليه نعمة فلا تشبهوا بسبب الملوك وأطعوني أعطف قلوبهم عليكم ولما انهزم المسلمون يوم أحد هزمهم الكفار قال الله تعالى ولما أصابكم مصيبة قدامي أصابتها مثلها فقام في هذا قبل هومن عند أنفسكم والذنوب ترفع عقربها بالتوبة والاستغفار والחסنة المحاجة والمصابب المكفرة والقتل الذي وقع في الأمة عما يكفر الله به ذنوبها كما جاء في الحديث واقتتله من جنس الجاهلية كما قال الزهري وقعت الفتنة وأصاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مشوا فزروا فاجعوا أن كل دم أو مال أو فرج أو عيب بنا وبلى القرآن فإنه هدر أنزلوهم منزلة الجاهلية وذلك أن الله تعالى بعث محمدا صلى الله تعالى عليه وسلم بالهدى ودين الحق فبالهدى يعرف الحق ودين الحق يقصد الخير ويعمل به فلا يدين علم بالحق وقصد به وقدر عليه والفتنة تضاد ذلك فانها تمنع معرفة الحق أو قصد أو القدرة عليه فيكون فيهم من الشبهات ما ليس الحق بالباطل حتى لا يتميز لكن كثير من الناس أو أكثرهم ويكون فيهم من الأهواء والشهوات ما يمنع قصد الحق وارادته ويكون فيهم من ظهور قوة الشر ما يضعف القدرة على الخير ولهذا يكثر الانسان قلبه عند الفتنة فيرد على القلوب ما يمنعهم من معرفة الحق وقصد به ولهذا يقال فتنة عماء صماء ويقال فتنة قطع القبل المظلم ونحو ذلك من الانقاط التي يقين ظهور الجهل فيها ونحوها العلم فلماذا كان أهلها بمنزلة الجاهلية ولهذا لا تضمن فيها النفوس والاموال لان الضمان يكون لمن يعرف أنه أتلف نفس غيره وأماله بغير حق فاما من لم يعرف ذلك كاهل الجاهلية من الكفار والمتردين والباطلة المتأولين فلا يعرفون ذلك فلا ضمان عليهم كما لا يضمن من علم أنه أتلفه بحق وان كان هذا متناهيا صبيبا وذلك أن أهل الجاهلية اما ان يتوبوا من تلك الجاهلية فيغفر لهم بالتوبة جاهليتهم وما كان فيها واما ان يكونوا ممن يستحق العذاب على الجاهلية كالكفار فهو لا يحسم عذاب الله في الآخرة واما ان يكون أحدهم متاولا يجتهد محضًا فهو لا ماذا غفر لهم خطاهم غفر لهم موجبت الخطأ ايضا والله تعالى أعلم

(فصل اذا تبين هذا فنقول) الناس في ترك بدطران ووسط قوم يعتقدون أنه من الخصاية أو من الخلقاء الراشدين المهديين أو من الأنبياء وهذا كله باطل وقوم يعتقدون أنه كافر منافق في الباطن وأنه كان له قصد في أخذ ما كفرا قالوا به من أهل المدينة وفيه هاشم

والقرن واحد واثني عشر لا محالة وحدوث الحوادث بسبب حادث وان من الحوادث ما يحدث بدون ارادة وقالوا لا يزول الصد الا بعد وثبته قال لهم هؤلاء فكذلك اذا فتنوا جميعا قد عا قهرنا بعد ان كان ما كنا كان بول ذلك السكون بعد وثبته من الحركة وحدوث ذلك عابه يحدث التفضل ومن قال العرض يقدم باحداث اعدام كاهلوا أحد القولين لتكلمة أهل الاثبات من الاشعرية والكرامية وغيرهم فالوذلك السكون يقدم باحداث اعدام والقول في سبب حدوث اعدام كما تقول في حدوث سبب الاحداث وان قالوا ان السكون يقتضي شيئا فشيئا كما تقتضي الحركة شيئا فشيئا كما مثل ذلك في سائر الاعراض كما

وانه انشد لما بدت تلك الحول واشرفت * تلك الرؤس على ربي جيرون
نعي الغراب فقاتلهم اولاتنج * فلقد قضيت من النبي ديوني
وانه غفل شعر ابن الزبيري

ليت أشباقي بيد شهدوا * جزع الخرز ج من وقع الاسل
قد قتلنا القرن من ساداتهم * وعدلناه بسدر فاعتدل

وكلا القولين باطل يعلم بطلانه كل عاقل فان الرجل ملأ من ملوك المسلمين وخليفة من الخلفاء
المولود لاهذا ولا هذا وامام قتل الحسين رضي الله عنه فلارب أنه قتل من ملوك ما شهدا كقتل
أشباهه من المظلومين الشهداء وقتل الحسين معصية لله ورسوله من قتله أو أعان على قتله أو
رضى بذلك وهو مصيبة أصيب بها المسلمون من أهله وغير أهله وهو في حقهم شهادة ورفع درجة
وعلو منزلة قاته وأخاه سقت له إمامان الله السعادة التي لاتزال الأنواع من السلاسل يمكن إيمانهم
السواقي مالا اهل بينهم فانهم أثر باقي حجر الاسلام في عز وأمان فهذا مات مسجوما وهذا مقتولا
لينا بذلك منازل السعداء وعيش الشهداء وليس ما وقع من ذلك بأعظم من قتل الأنبياء فان الله
تعالى قد أخبرنا بني اسرائيل كانوا يقتلون النبيين بغير حق وقتل النبي أعظم ذنبا ومصيبة
وكذلك قل على رضى الله عنه أعظم ذنبا ومصيبة وكذلك قتل عثمان رضي الله عنه أعظم ذنبا
ومصيبة وإذا كان كذلك فالواجب عند المصاب الصبر والاسترخاع كما يحبه الله ورسوله قال الله
تعالى وبشر الصابرين الذين إذا أصابهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا اليه راجعون وفي مسند الامام
أحمد وسنن ابن ماجه عن فاطمة بنت الحسين عن أبيها الحسين عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
انه قال ما من مسلم يصاب بمصيبة فيذكر مصيبتيه وان قدمت فحسب ذلك استرجاعا للأعضاء الله
من الاجر مثل أجر يوم أصيب بها (ورواية) الحسين وابنته التي شهدت مصرعه لهذا الحديث
آية فان مصيبة الحسين هي حميدة كروان قدمت فشرع المسلم أن يحزن لها استرجاعا وأما
ما يكرهه الله ورسوله من لطم الخدود وشق الجيوب والدعاء بدعوى الجاهلية فهذا محرم تبرا الذي
صلى الله تعالى عليه وسلم من فاعله كافي الحديث الصحيح عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال
ليس من آمن لطم الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية وتبرأ من الصالحة والخالقة والشافعة
فالصالحة التي ترفع صوتها عند المصيبة والخالقة التي تخلق شعرها والشافعة التي تشق ثيابها
وفي الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال ان النائحة اذا لم تنب قبل وتهاقنا فليس
يوم القية درعاً من جرب وسر بال من قطران ورفع الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه نائحة فأمر
بضر بها فقبل بال أمير المؤمنين انه قد بدا شعرها فقال انه لا حرمه لها انها تنبى عن الصبر وقد أمر
الله ونأمر بالخزع وقد نهى الله عنه وقتفت الحى وتؤذى الميت وتبيع غيرهما وتبكي بسجود غيرها
انها لا تبكي على ميتكم وانما تبكي على أخذ دماءكم

(فصل) وصار الناس في قتل الحسين رضي الله عنه ثلاثة أصناف طرفين ووسطا أحد
الطرفين يقول انه قتل بحق فانه أراد ان يشق عصا المسلمين ويفرق الجماعة وقد ثبت في الصحيحين عن
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال من جاءكم وأمركم على رجل واحد يربذ أن يفرق جماعةكم
فاقتلوه قالوا والحسين جاء وأمر المسلمين على رجل واحد فأراد أن يفرق جماعةهم وقال بعض
هؤلاء هو أول خارج خرج في الاسلام على ولادة الأمر والطرف الآخر قالوا بل كان هو الامام

هو أحد قوليه أهمل الإثبات من
الشعرية وغيرهم قالوا اللهم
فالسكون اذا كللهم كفك كان
الحركة متعاقبة الاجزاء فكذلك
السكون ولا ريب أن هذه
الامور تزن المستدلين بدليل
الحركة والسكون زوما لا يجحد
عنه وانما التبس مثل هذا الان
الواحد من هؤلاء يبنى على
القيمة الصحيحة في موضع بل تزن
ما يناقضها في موضع آخر فيظن
من تناقض أقوالهم ما يبين
فسادها لكن قد يكون ما أثبتوه
في أحد الموضعين صحيحا متققا
عليه فلا ينافيهم الناس فيه
ولا في مقدماته وقد تكون
المقدمان فيها ضعف لكن يكون
النتيجة صحيحة ينسأل الناس في
تسليم مقصد ما هو وانما يقع تحوير
المقدمات والنزاع فيها اذا كانت

الواجب طاعته الذي لا ينفذ أمر من أمور الايمان الاله ولا تصلي جماعة ولا جعة الاخلف من
بويه ولا يجاهد عدو ولا يذنه ويخون ذلك (وأما الوسط) فهم أهل السنة الذين لا يقولون هذا ولا هذا
بل يقولون قتل مظلوما شهيدا ولم يكن متوليا أمر الامة والحديث المذكور لا يتناوله فآله لما بلغه
ما فعل با بن عمه مسلم بن عقيل ترك طلب الامر وطلب أن يذهب الى يزيد أو الى الثغراء أو الى بلد
فلم يتمكن وطلبوا منه أن يستأسر لهم وهذا لم يكن واجبا عليه

(فصل) وصار الشيطان بسبب قتل الحسين رضي الله عنه يحدث للناس بدعتين بدعة الحزن
والنوح يوم عاشوراء من الظلم والصراخ والبكاء والعطش وانساد المرائي وما يقضي اليه ذلك من
سب السلف والعنهم وادخال من لا ذنب له مع ذوى الذنوب حتى يسب السابقون الاولون وتقرأ
أخبار مصرعه التي تثير منها كذب وكان قصد من سن ذلك فتح باب الفتنة والفرقة بين الامة فان
هذا ليس واجبا ولا مستحبيا باتفاق المهلين بل احداث الجرح والنجاحه للصائب القديحة من
أعظم ما حرمه الله ورسوله وكذلك بدعة السرور والفرح وكانت الكوفة فيها اقوم من الشيعة
المتصين بالحسين وكان رأسهم المختار بن عبيد الكذاب وقوم من الناصبة المبعضين لعلي رضي الله
عنه وأولاده ومنهم الحجاج بن يوسف الثقفي وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم أنه قال سيكون في نصف كذاب ومبرع كان ذلك الشيء هو الكذاب وهذا الناصبي هو
المبرع فحدث أولئك الحزن وأحدث هؤلاء السرور ورووا أنه من وسع على أهله يوم عاشوراء
وسع الله عليه سائرته قال حرب الكرماني سألت أجدن حنبل عن هذا الحديث فقال لا أصل له
وليس له اسناد ثابت الامار وامسفيان بن عينة عن ابراهيم بن محمد بن المتشربعين أبيه أنه قال بلغنا
أنه من وسع على أهله الحديث وابن المتشركوفي سعه ورواه عن لا يعرف ورووا أنه من اكتمل يوم
عاشوراء لم يمد ذلك العام ومن اغتسل يوم عاشوراء لم يمرض ذلك العام فصار قوم يستحبون يوم
عاشوراء الاكتمال والاعتسال والتوسعة على العيال واتخاذ طاعة غير معناه وهذه بدعة أصلها
من التعصيب بالباطل على الحسين رضي الله عنه وتلك بدعة أصلها من التعصيب بالباطل له وكل
بدعة ضلالة وليس مستحب أحد من الائمة الا ربعة وغيرهم لا هذا ولا هذا ولا في شيء من استحباب
ذلك حجة شرعية بل المستحب يوم عاشوراء الصيام عند جمهور العلماء ويستحب أن يصام معه
التاسع ومنهم من يكره افراد الصيام كقديس في موضعه والذين نقلا ما صرع الحسين زادوا
أشياء من الكذب كإزدادوا في قتل عثمان وكإزدادوا في إيراد تعقيبهم من الحوادث وكإزدادوا في
الغازي والفتوحات وغير ذلك والمصنفون في أخبار قتل الحسين منهم من هو من أهل العلم
كالغوي وابن أبي الدنيا وغيرهما ومع ذلك فبما روي أنه أثار منقطعة وأمور باطلة وأما ما روي به
المصنفون في المصراع بلا اسناد فالكذب فيه كثير والذي ثبت في الصحيح أن الحسين لما قتل
جعل رأسه الى قدم عبيد الله بن زياد وأنه تكلم بالقصيد على ثيابه وكان المجلس أنس بن مالك
رضي الله عنه وأبو رزة الأسلمي ففي صحيح البخاري عن محمد بن سيرين عن أنس بن مالك رضي الله
عنه قال أتى عبيد الله بن زياد رأس الحسين فجعل في طست فبعل ينكت وقال في حسنة شأ
فقال أنس كان أشبههم برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وكان محضو بالوجه وفيه أضعاف
أبي نعم قال سمعت ابن عمر وسأله رجل عن المجرم يقتل الذباب فقال يا أهل العراق تسألوني
عن قتل الذباب وقد قتلتم ابن بنت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقال النبي صلى الله تعالى عليه

التقصية مورد نزاع والمسلون
متفقون على أن الله سبحانه
وتعالى وصفاته اللازمة لذاته
لا يجوز عليها العدم وقد اشتهر في
اصطلاح المتكلمين تسميته
بالقديم بل المعقولة ومن سلك
سبيلهم غاب ما يسمونه بالقديم
وإن كان من المعقولة وغيرهم من
لا يسميه بالقديم وإن سماه بالزلي
وأكثرهم يجعلون القديم أخص
وصفه كأن الفلاسفة المتأخرين
الاهلين غالب ما يسمونه واجب
الوجود والمقدمون منهم غالب
ما يسمونه به العلة الاولى والمبدأ
الاولي فاذا قرر المقرران ماوجب
لذمه استمع علمه كان من المعلوم
أن الرب القديم الواجب الوجود
يتمتع بعبدته تعالى وليس عند
المبطلين قديم قائم بنفسه غيره حتى
يقال انه يتمتع بعبدته والمتفلسفة

وسلم هاريجاتناى من الدنيا وقد روى بأسناد مجهول أن هذا كان قد امدأ من زيد وأن الرأس حل
 اليه وأنه هو الذي نكت على ثيابه وهذا مع أنه لم يثبت في الحديث ما يدل على أنه كذب فإن
 الذين حضروا نكته بالقضيب من الخصام لم يكونوا بالشام وإنما كانوا بالعراق والذي نقله غير
 واحد أن يزيد لم يأمر بقتل الحسين ولا كان له عرض في ذلك بل كان يختار أن يكرمه ويعظمه
 كما أمر به بذلك معوية رضي الله عنه ولكن كان يختار أن يستمتع من الولاية والخروج عليه فلما قدم
 الحسين وعلم أن أهل العراق يخذلونه ويسلمونه طلب أن يرجع إلى يزيد ويرجع إلى وطنه
 أو يذهب إلى الثغر فتعوم من ذلك حتى يستأسر فقاتلوه حتى قتل مغالوما شهيداً رضي الله عنه
 وإن خبر قتله لما بلغ يزيد وأهله ساء ذلك ويكوا على قتله وقال يزيد لعن الله ابن مرجانة يعني
 عبيد الله بن زياد أما والله لو كان بينه وبين الحسين رحملي قتله وقال قد كنت أرى من طاعة
 أهل العراق يديون قتل الحسين وأنه جهز أهله بأحسن الجهاز وأرسلهم إلى المدينة لكنه مع
 ذلك ما انتصر للحسين ولا أمر بقتل قاتله ولا أخذ بثأره وأما ما ذكره من سب نساء والدوران
 بهم في البلدان وحلهم على الجبال بغير أقتاب فهذا كذب وباطل ماسي المسلمون والله الحمد
 هاشمية قط ولا استحل أمة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم سبي بني هاشم قط ولكن أهل الهوى
 والجهل يكذبون كثيراً كما نقول طائفة منهم أن الحجاج قتل الأشراف يعنون بني هاشم وبعض
 الوعاظ وقع بينه وبين بعض من كانوا يدعون أنهم علويون ونسبهم طعنون فيه فقال على شبره
 أن الحجاج قتل الأشراف كلهم فلم يبق لتسليم رجل فكذبوا من رجالاً فهو لا من أولاد أولئك
 وهذا كله كذب فإن الحجاج لم يقتل من بني هاشم أحد أقط مع كثرة قتله لغيرهم فإن عبد الملك
 أرسل إليه يقول له يا أباي وبني هاشم أن تعرض لهم فقد رأيت بني حو لم تأمرضوا الحسين
 أصابهم ما أصابهم وأما قال ولكن قتل الحجاج كثيراً من أشراف العرب أي مادات العرب ولما
 سبع الجاهل أنه قتل الأشراف وفي نفسه أن الأشراف الهاشميون أو بعض الهاشميين في بعض
 البلاد أن الأشراف عندهم ولد العباس وفي بعضها الأشراف عندهم وادعى ولفظ الأشراف
 لا يتعلق به حكم شرعي وإنما الحكم يتعلق ببني هاشم كعصرهم الصدقة وأنهم آل محمد صلى الله
 تعالى عليه وسلم وغير ذلك والحجاج كان قد تزوج بنت عبد الله بن جعفر فلم يرض بذلك بنو أمية
 حتى زعموا منه أنه يجمعهم يعطون لبني هاشم وفي الجلة فما يعرف في الإسلام أن المسلمين شذوا
 امرأة يعرفون أنها هاشمية ولا سبي بحال الحسين بل لما دخلوا دار يزيد قامت الناحية في بيته
 وأكرمهم وخبرهم بهم في المقام عنده والذهب إلى المدينة فاختاروا الرجوع إلى المدينة فلو لم يلبس
 برأس الحسين وهذه الحوادث فيها من الكذب ما ليس هذا موضع بسطه وأما ما ذكره من
 الأحداث والعقوبات الحاصلة بقتل الحسين فلا ريب أن قتل الحسين من أعظم الذنوب وأن
 فاعل ذلك والراعي به هو العن عليه مستحق لعقاب الله الذي يستحقه أمثاله لكن قتله ليس بأعظم
 من قتل من هو أفضل منه من النبيين والسابقين الأولين ومن قتل في حرب مسلطة وكشيداً أو أحد
 والذين قتلوا بسير معوية وقتل عثمان وقتل على لاسما والذين قتلوا أماء علياً كانوا يعتقدونه كافراً
 أو مرتداً وأن قتله من أعظم الغرابت بخلاف الذين قتلوا الحسين فأنهم لم يكونوا يعتقدونه كافراً
 وكان كثير منهم أو أكثرهم يكرهون قتله ويرونه ذنباً عظيماً لكن قتله لغرضهم كما يقتل الناس
 بعضهم بعضاً على الملك وهذا وغيره يبين أن كثيراً مما روى في ذلك كذب مثل كون السماء

القاتلون يقدم الافلاس يقولون
 انه يمتنع علمها هذه المقدمة وان
 كانت محصية في نفسها فلا يصلح
 أن يستدل بها من قال بما
 يناقضها أو بما يستلزم ما يناقضها
 فان نفس ما يستدل به عليها اذا
 ناقض قولة أمكن معارضته أن
 يبطل بجنه بالأعراض المركب
 لاسباب اذا اقتضى فساد هولة على
 التقديرين فمن كان من أصل قولة
 أن الفاعل المختار أن يرجع
 أحد المقدورين على الآخر
 بلا مرجع أصلاً مجرد كونه قادراً
 أو مجرد داره القديسة وقد رجع
 ذلك جسم قديم قادر مختار بقسبل
 الحركة والسكون كان محركة
 بعد سكونه الدائم بمنزلة تحريكه
 لغيره فان أمكن تحريكه لنفسه
 بمجرد كونه قادراً أو بمجرد داره
 أمكن ذلك في هذا الموضوع ولا

أمرت دما فان هذا ما وقع قط في قتل أحد مثل كون الحجرة ظهرت في السماء قول قتل الحسين ولم تظهر قبل ذلك فان هذا من الترهات فما زالت هذه الحجرة تظهر وله اسبب طبيعي من جهة الشمس ففي بمنزلة الشفق وكذلك قول القائل انه ما رفع حجر في الدنيا الا وجد تحته دم عظيم هو أيضا كذب بين وأما قول الزهري ما بقي أحد من قتله الحسين حتى عوقب في الدنيا فهذا ممكن وأسر الذنوب عقوبة النبي والنبي على الحسين من أعظم النبي (وأما قوله) وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بكثرة الوصية للسلفين في ولده الحسن والحسين ويقول لهم هؤلاء يدعي عندكم وأنازل الله فيهم قل لا أسألكم عليه أجرا الا المودة في القربى (فالجواب) أما الحسن والحسين فعهما واجب بلاريب وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه خطب الناس بعد يردعي حيا بين مكة والمدينة فقال اني تارك فيكم الثقلين أحدهما كتاب الله فذكر كتاب الله وحض عليه ثم قال وعترتي أهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي وأهل بيتي وأهل بيتي أعظم أهل بيته اختصاصا به كائنت في الصحيح أنه أدار كساده على علي وفاطمة وحسن وحسين ثم قال اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا (وأما قوله) انه كان بكثرة الوصية بهما يقول هؤلاء يدعي عندكم فهذا الحديث لا يعرف في شيء من كتب الحديث التي يعقد عليها والتي صلى الله تعالى عليه وسلم أعظم من أن يودع ولديه لخلاق فان ذلك ان أراد به حفظهما كما يحفظ المال المودع فالرجال لا يودعون وان كان كاستودع الرجل أطفاله لمن يحفظهم ويربهم فهما كانا في حضنة أبيهما ثم ما بلغا رفع عنهما حجر الحضنة فصار كل منهما في نفسه وان أراد بذلك أنه أراد ان الامة تحفظهما ويحرسهما فانه خير حافظا وهو أرحم الراحمين وكيف يمكن واحد من الامة أن يدفع عنهما الا فان وان أراد بذلك المنع من أذاها بالعدوان عليهم وانصرهم عما ينبغي عليهم فلا ريب أن هذا واجب لمن هو دونهما فكيف لا يجب لهما وهذا من حقوق المسلم على المسلم وحفظهما أو كذب حتى غيرهما (وأما قوله) وأنزل الله فيهم قل لا أسألكم عليه أجرا الا المودة في القربى فهذا كذب فان هذه الآية في سورة الشورى وسورة الشورى مكية بلاريب نزلت قبل أن يتزوج علي وفاطمة رضي الله عنهما وقبل أن يوليه الحسن والحسين فان عليا انما تزوج فاطمة بالمدينة بعد الهجرة في العام الثاني ولم يدخل بها الا بعد غزوة بدر وكانت بدر في شهر رمضان سنة اثنتين وقد تقدم الكلام على الآية الكريمة وأن المراد بما بينه ابن عباس رضي الله عنهما من أنه لم تكن قبيلة من قريش الاوينها وبين رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قرابة فقال لا أسألكم عليه أجرا الا المودة في القربى الا ان يودوني في القرابة التي بيني وبينكم واهل الباطي وغيره وقد كررنا ثمة من المصنفين من أهل السنة والجماعة والنسبة من أصحابنا أجد وغيرهم حديثان عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن هذه الآية لما نزلت قالوا يا رسول الله من هؤلاء قال علي وفاطمة وابناهما وهذا كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث ومما بين ذلك أن هذه الآية نزلت بمكة باتفاق أهل العلم فان سورة الشورى جميعها مكية بل جميع آل حليم كلهم مكيات وعلي يتزوج فاطمة الا بالمدينة كما تقدم ولم يوليه الحسن والحسين الا في السنة الثالثة والارابعة من الهجرة فكيف يمكن أنهما لما نزلت بمكة قالوا يا رسول الله من هؤلاء قال علي وفاطمة وابناهما قال الحافظ عبد الله بن المقدسي واد الحسن سنة ثلاث من الهجرة

ينع من ذلك الآن يقوم دليل على أن الجسم يتبع قدمه أو أن القديم يتبع كونه بصرك لكن هؤلاء لا يثبتوا حدوث الجسم أو امتناع تحركه القديم الا بهذا الدليل لم يكنهم أن يجعلوا من مقدمات الدليل حدوث الجسم أو امتناع حركة القديم بل اذا كان حدوث الجسم أو امتناع حركة القديم موقوفا على هذا الدليل كانوا قد صدروا على المطلوب وجعلوا المطلوب حجة في اثبات نفسه لكن غيروا العوارض وداروا بالدورات وهم من موضعهم لم يتغيروا فلهذا كان من وافقهم وفهم كلامهم حارالم يفقه علما ومن لم يفهمه ووافقهم كان جاهلا مقلدا لا قوام جهال ضلال يظهر وأنهم من أعلم الناس بالصول الدين والكلام

في النصف من شهر رمضان هذا أصبح ما قبل فيه وولد الحسين لحسن خالون من شعبان سنة أربع من الهجرة قال وقيل سنة ثلاث قلت ومن قال هذا يقول ان الحسن ولد سنة اثنتين وهذا ضعيف فقد ثبت في الصحيح ان عليا يدخل بفالملة رضى الله عنهما الا بعد غزوة بدر والله تعالى أعلم

(فصل قال الرازي) وتوقف جماعة عن لا يقول باماته في لعنتهم مع انه عندهم عالم يقتل الحسين ونهب حريمه وقد قال الله عز وجل لا لعنة الله على الظالمين وقال ابو الفرج بن الجوزي من شيوخ الحنابلة عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما قال اوحى الله تعالى الى محمد صلى الله تعالى عليه وسلم اني قتلت بجي من زكريا سبعين ألفا واني قاتل بآل بن نسل سبعين ألفا وسبعين ألفا وحكي السدي وكان من فضلائهم قال نزلت بكر بلاه ومعى طعاما للحجارة فزنا على رجل فقتلنا عنده ونذا كراقتل الحسين وقتلنا ماشرله أحد في قتل الحسين الامات أفجع مومة فقال الرجل ما كذبكم انما شركت في دمه وكنت من قتله وما اصابني شيء قال فلما كان من آخر الليل اذا يا صياغ قلنا ما انظر قالوا فام الرجل يصلح المصباح فاحترقت اصبعه ثم دى بالحرين الى جسده فاحترق قال السدي فانا والله رأيت وهو حجمة سوداء وقد سال مهناب يحيى أحد بن حنبل عن يزيد فقال هو الذي فعل ما فعل قلت وما فعل قال نهب المدينة وقال له صالح ولده يومان فوما ينسبوننا الى ثوبين يزيد فقال يا بني وهل ينوبن يزيد أحد بؤن بالله واليوم الآخر فقال لم لا تلغنه فقال وكيف لا ألغنه من لعنة الله في كتابه فقلت وابن لعن الله يزيد فقال في قوله تعالى فهل عسيتم ان توليتم ان تفسدوا في الارض وتقطعوا ان احكمكم اولئك الذين لعنهم الله فاصبهم واغشى ابصارهم فهل يكون فساد اعظم من القتل ونهب المدينة ثلاثة ايام وسي اهلها وقتل جماع من وجوه الناس فها من قر يش والانصار والمهاجرين من بلغ عددهم سبعائة وقتل من لم يعرف من عبدوهم وأمة عشرة آلاف وخامس الناس في الدما حتى وصلت الدماء الى قبر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وامة ثلاث الرضة والمسجد ثم ضرب الكعبة بالخنجر وهدمها وأحرقها وقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان قاتل الحسين في ثوبين من نار عليه نصف عذاب اهل النار وقد شديدها ورجلاه بسلاسل من نار ينكس في النار حتى يقع في قعر جهنم وله ربيع يشعوز اهل جهنم الى برهم من شدة نيرانه وهو فيها الذود انى العذاب الاليم كلما نضجت جلودهم بدل الله لهم الجلود حتى يذوقوا العذاب الا بقرعهم ساعة ويسقون من حميم جهنم الويل لهم من عذاب الله عز وجل وقال عليه الصلاة والسلام اشتد غضب الله وغضبي على من اراق دم اهل وآذاني في عتري

والجواب ان القول في لعنة يزيد كقول في لعنة أمثالها من المولود الخلفاء وغيرهم وزيد خير من غيره خير من المختار بن أبي عبيد الثقفي أمير العراق الذي أظهر الانتقام من قتله الحسين فان هذا الذي أنجب بيل يأنه وخير من الحاجب بن يوسف فانه أعلم من يزيد باتفاق الناس ومع هذا قال غابة يزيد أمثالها من المولود أن يكونوا فاعلة الفاسق المعين يستأمرها انما اجابت السنة بلعن الا انواع كقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده وقوله لعن الله من أحدث حدنا وأوى محدنا وقوله لعن الله كل الربا وموكله وكتبه وشاهديه وقوله لعن الله الحلل والمطلل لعن الله الخمر وعاصرها ومعصرها وحاملها والمحمولة اليه وساقها وشاربها وأكل ثمرها وقد تنازع الناس في لعن الفاسق المعين فقيل انه جائز كما قال بذلك طائفة من

والعقلات ثم ان الرازي ذكر من جهة المتنازعين بان هذه الوجوه الستة في امتناع كون الجسم أليا متحركا التي تفقدت وتقدم اعتراض الامري عليها معارضة بأن امتناع الحركة في الازل ان كان لذاتها وجب ان لا توجد أصلا وان كان لغيرها فذلك المانع ان كان واجبا لذاته فكذلك وان كان واجبا لغيره عاد الكلام فيه وتسلسل أو ينتمى الى واجب الوجود لذاته ولزم امتناع زوال المانع (فان قلت) المانع هو مسمى الازل لانه ينافي المسبوق بالغير التي تقتضيها الحركة والله زائل فيما لا يزال (قلت) التزديد المذكور عائد في مسمى الازل انه هل هو واجب لذاته أو لغيره وأجاب الرازي عن هذه المعارضة فقال قوله محنة

أصحاب أحد وغيرهم كافي الفرج من الجوزي وغيره وقيل أنه لا يجوز كما قال ذلك طائفة أخرى من أصحاب أحد وغيرهم كافي بكر عبد العزيز وغيره والمعروف عن أحد كراهية لعن المعين كالحاج بن يوسف وأمثاله وأن يقول كما قال الله تعالى ألعنة الله على الظالمين وقد ثبت في صحيح البخاري أن رجلا كان يدعي خارا وكان يشرب الخمر وكان يؤتيه إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيضرب فإتي به إليه مرة فقال رجل لعنه الله ما أكثر ما يؤتي به إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا تلغنه فأنه يحب الله ورسوله فقد نهى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن لعنة هذا المعين الذي كان يكثر شرب الخمر مع ذلك بأنه يحب الله ورسوله مع أنه صلى الله تعالى عليه وسلم لعن شارب الخمر مطلقا فدل ذلك على أنه يجوز أن يلعن المطلق ولا يجوز لعنة المعين الذي يحب الله ورسوله ومن المعلوم أن كل مؤمن لا بد أن يحب الله ورسوله ولكن في المظهرين للإسلام من هم منافقون فأولئك ملعونون لا يحبون الله ورسوله ومن علم حال الواحد من هؤلاء لم يضل عليه إذا مات لقوله تعالى ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره ومن جوز من أهل السنة والجماعة لعنة الفاسق المعين فأنه يقول يجوز أن أصلي عليه وأن أغفره فأنه مستحق للتواب مستحق العقاب والصلاة عليه لاستحقاقه التواب والعنة له لاستحقاقه العذاب واللغة السبعة الرحمة والصلاة عليه بسبب الرحمة فرحم من وجهه وبعد عنهما من وجه وهذا كله على مذهب الصحابة والتابعين لمهاجرين وسائر أهل السنة والجماعة ومن يدخل فيهم من الكرامية والرجئة والشيعية ويمذهب كثير من الشيعة الإمامية وغيرهم الذين يقولون أن الفاسق لا يخلد في النار وأما من يقول بتجديد التار من التطوار من المعتزلة وبعض الشيعة فهو لا عندهم لا يجتمع في حق الشخص الواحد تواب وعقاب وقد استفاضت السنن النبوية أنه يخرج من النار قوم بالشقاوة ويخرج منها من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان وعلى هذا الأصل والذي يجوز لعنة يزيد وأمثاله يحتاج إلى شين إلى نبوت الله كان من الفاسق الظالمين الذين تباح لعنتهم وأثمات مصر على ذلك والثاني أن لعنة المعين من هؤلاء جائرة والمنازع يطن في المقدسين لاسما الأولى فأما قول الله تعالى ألعنة الله على الظالمين فهي آيعة عامة كما يات الوعيد بمنزلة قوله أن الذين يأكلون أموال الشياطين ظلما على أيها يكون في بطونهم ناراً ويصلون سعيرا وهذا يقتضي أن هذا الذنب سبب اللعن والعذاب لكن قدر ترفع موجب لمعارض راجع أمارة وأما حسنات مباحة وأما صائب مكفرة فمن أن يعلم الإنسان أن يزيد أو غيره من الظالمين ذنب من هذه أو لم تكن له حسنات مباحة فهو ظالمه ولم يزل بمصائب تكفر عنه وأن الله لا يغفر له ذلك مع قوله تعالى أن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وقد ثبت في صحيح البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال أول جيش يغفر القسطنطينية مغفور لهم أول جيش غزاها كان أسيرهم يزيد وأول جيش عدمه من لأمطلق وشمل المغفرة لأحد هذا الجيش أقوى من شمول اللعنة لكل واحد واحد من الظالمين فإن هذا أحسن والجيش معينون ويقال أن يزيد بدأ غزاه القسطنطينية لاجل هذا الحديث ونحن نعلم أن أكثر المسلمين لا بد لهم من ظلم فإن فتح هذا الباب أعان يلغى أكثر موقى المسلمين والله تعالى أمر بالصلاة على موقى المسلمين لم يأمر بلعنتهم ثم الكلام في لعنة الأموات أعظم من لعنة الحيا فأنه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لا نسوا الأموات

الحركة أزلية نظننا أنه لا بد من أزلية العدة حصة الأزلية ولقائل أن يقول ما نهى عن بقول جملة الحركة أزلية انتهى به أنه وجود الحركة في الأزلى أم نهى به أنه في الأزلى يصح الحكم عليها بالعنة أما الأول فهو تسليم المطلوب وأما الثاني فهو حكم على لا كلام فيه كالأحكام العقلية الذهنية فينا فإنه يصح في الأزلى الحكم بالامتناع على المتعنتات كما يصح الحكم بالحوار على الجائزات ثم يقال الحركة في الأزلى ما تمتنع الاشكان العام الذي يدخل فيه الواجب ولما يمكنه فإن كانت متمتعة فهو باطل كما تقدم وإن كانت ممكنة كان الدليل على امتناعها باطلا فبطلت الوجوه الدالة على امتناع الحركة في الأزلى ولم يرض أبو الحسن الآمدي هذا الجواب الذي ذكره الرازي بسلا

فانهم قد افضوا الى ما قدموا حتى انه قال لا تسبوا أمواتنا فتؤذوا أحيانا قال كان قوم يسبون
أبا جهل ويخوضون الكفار الذين أسلم فأجابهم فاذابوا ذلك آذوا قرايته وأما ما نقله عن أحد
فالمقصود الثالث عنه من رواية صالح أنه قال ومتى رأيت أباك يلعن أحد المائيل له الأتلع يزيد
فقال ومتى رأيت أباك يلعن أحد أوتيت عنه أن الرجل اذا ذكر الحجاج ويخوضون الظلمة وأراد أن
يلعن يقول ألعنة الله على الظالمين وكراً أن يلعن المعين باسمه ونقلت عنه رواية في لعنة
يزيد وأنه قال ألا لعن من لعنه الله واستدل بالاية لكنهاروا به منقطعة ليست ثابتة عنه
والاية لا تدل على لعن المعين ولو كان كل ذنب لعن فاعله يلعن المعين الذي فعله لعن جمهور
الناس وهذا بمنزلة الوعيد المطلق لا يستلزم ثبوته في حق المعين الا اذا وجدت شروطه وانفت
موانعه وهكذا لعن هذا يتقيد بأن يكون يزيد فعل ما يقطع به الرحم ثم ان هذا يتحقق في كثير
من بني هاشم الذين قاتلوا من العباسيين والفاطيين فهل يلعن هؤلاء كلهم وكذلك من ظلم قراية
له لا سيما بينه وبينه عداية أبدأ بعنه بعينه ثم اذا لعن هؤلاء لعن كل من شبهه الاطاعه ويستند
فيلعن جمهور المسلمين وقوله تعالى فهل عسيتم أن توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا
أركانكم أو تلك الذين لنعم الله فاصبهم وأعي أبصارهم وعيد عام في حق كل من فعل ذلك
وقد فعل بنو هاشم بعضهم ببعض أعظم مما فعل يزيد فان قيل عوجب هذا لعن ما شاء الله من
بني هاشم العلويين والعباسيين وغيرهم من المؤمنين وأما أبو الفرج بن الجوزي فله كتاب في
الاحقة لعنة يزيد فقه على الشيخ عبد المعين الحلي فانه كان ينهى عن ذلك وقد قيل ان الخليفة
الناصر لما بلغه منى الشيخ عبد القيس عن ذلك فقصده وسأله عن ذلك وعرف عبد المعين ان
الخليفة ولم يظهر أنه يعله فقال يا هذا أنا قصدى كيف السنة الناس عن لعن خلفاء المسلمين
وولاتهم والأفوف فحنا هذا الباب لكان خليفة وقتنا أحق باللعن فانه يفعل أمورا مبكرة أعظم
مما فعله يزيد فان هذا يفعل كذا أو يفعل كذا وجعل بعد هذا لم الخليفة حتى قاله ادع على يانج
ونهب وأما ما فعله بأهل الحيرة فانهم لما طلعوه وأخرجوا قواؤه وعشرينه أرسل اليهم مرة بعد
مرة يطلب الطاعة فاستنعتوا فأرسل اليهم مسلم بن عقبة المري وأمره ما ظهر عليهم أن يبيع المدينة
ثلاثة أيام وهذا هو الذي عظم أنكار الناس له من فعل يزيد ولهذا قيل لا جد أن كتب الحديث
عن يزيد قال لا ولا كرامة وليس هو الذي فعل بأهل المدينة ما فعل لكن لم يقتل جميع الأشراف
ولا بلغ عدد القتلى عشرة آلاف ولا وصلت الجماعة في قبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والى
الروضة ولا كان القتل في المسجد وأما الكعبة فان الله شرفها وعظمها وجعلها محترمة فلم يمكن
أحد من اهانتها الا قبل الاسلام ولا بعد بل لما قدسها أهل القبل عاقبتهم الله العقوبة المشهورة
كما قال تعالى ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب القبل ألم يجعل كيدهم في تضليل وأرسل عليهم
طيرا أبابيل ترميهم بحجارة من سجيل فجعلهم كعصف ما كول وقال تعالى الذين قتلوا
ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد ومن يرد
فيه بالحجارة فلنم نذقم من عذاب أليم قال ابن مسعود رضي الله عنه لو هم رجل بعدن أبين أن يحد
في الحرم لاذقه الله من العذاب الأليم ورواه الإمام أحمد في مسنده موقوفا ومر فوجا ومعلوم أن من
أعظم الناس كفرا القرامطة الباطنية الذين قتلوا الحجاج والقروهم في برزخهم وأخذوا الحجر الأسود
وبقي عندهم مدة ثم أعادوه وحرق فيه عجرة حتى أعيد ومع هذا فلم يسلطوا على الكعبة بأهانة

ذكر جوابا آخر فقال وجوابه
أن يقال لا يانهم من امتناع الوجود
الذي على الحركة كذا انها امتناع
الوجود الذي ليس بأزلي فاذا ما هو
المتنع غير زائل وهو الوجود
الذي وما هو الجواب لم يكن جنتعا
وقائل أن يقول هذا يستلزم
انقلاب الشيء من الامتناع الذاتي
الى الامكان الذاتي بما لا ينضب لا
في الوجود ولا في العقول
فان الامكان الذاتي ثابت
بالضرورة والاتفاق وما من وقت
يقدر فيه الامكان الا والامكان
ثابت قبله لا الى غاية غليس
للامكان ابتداء محدود بين ذلك
أنه قد يقال همه الحركة أو امكان
الحركة أو جواز الحركة ثمانان
يكون له ابتداء وما أن لا يكون
فان لم يكن له ابتداء لم يكن لهم الزل
بائرة محتملة فلا تكون عتنة

بل كانت معظمة مشرفة وهم كانوا من أكفر خلق الله تعالى وأما سواك المسلمين من بني أمية
وبني العباس ونوابهم فلا ريب أن أحد منهم لم يقصد اهانة الكعبة لانايب يرد ولا نائب عبد الملك
الحنابلي بن يوسف ولا غيرهما بل كل المسلمين كانوا معظمين للكعبة وانما كان مقصودهم حصار ابن
الزبير والقرب بالتحقيق كان له لا للكعبة وبز بدلم يهدم الكعبة ولم يقصد احراقها لاهول اذواجه
بأفئاق المسلمين ولكن ابن الزبير هدمها تعظيها القصد اعادتها وبنائها على الوجه الذي وصفه
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها وكانت النار قد اصاب بعض ستارها
فتجبر بعض الحجارة ثم ان عبد الملك امر الحجاج باعادتها الى البناء الذي كانت عليه زمن رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم الاما زاد في طولها في السماء فأمره أن يدعه فهي على هذه الصفة الى
الآن وهدمته لاجتهاده فابن الزبير ومن وافقه من السلف رأوا اعادتها الى الصفة التي
ذكرها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لما قال لعائشة لولأن قومك حديثوعهد بجاهلية
لنقضت الكعبة ولجعلت على أساس ابراهيم فمن قريشاحين بنت الكعبة استقصرت وبطلت
لها خلقا قال البخاري يعني بابا وعنها قالت سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول
لولأن قومك حديثوعهد بجاهلية وقال بكر لا نقضت كز الكعبة في سبيل الله وجعلت بابها
بالارض ولا دخلت فيها من الحجر وفي رواية في صحيح مسلم وجعلت لها بابين بابا شرقيا وبابا غربيا
وزدت فيها ستة أذرع من الحجر وروى مسلم في صحيحه عن عطية بن أبي رباح قال لما احترق البيت
زمن من يدين معوية حين غزاه أهل الشام فكان من أمره ما كان ترك ابن الزبير حتى قدم الناس
الموسري بدأن يخرجهم على أهل الشام فلما سددوا الناس قال أباها للناس أسير واعلى في الكعبة
أنقضها ثم أتى بنائها هام أصلي ما وهي منها قال ابن عباس رضي الله عنهم فاني قد فوقي في فيها رأى
أرى أن تصلي منها ما وهي وندع بناء أسلم الناس عليه وأحجارا أسلم الناس عليها وبعث عليها
التي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال ابن الزبير لو كان أحدكم احترق يشبهه مريض حتى يجده
فكيف يبيت بكم اني مستخير ربي فلا تأثم عازم على امرى فلما مضت السلا اجمع أمره على
أن ينقضها ففعلها ما الناس أن ينزل بأول الناس يصعد فيه أمر من السماء حتى يصعد رجل فأنقذ
منه بحجارة فإلم بره الناس أصابه شيء فتابعوا فأنقضوه حتى بلغوا الارض فجعل ابن الزبير عمدة
فستعملها السطور حتى ارتفع بناؤه قال ابن الزبير سمعت عائشة رضي الله عنها تقول ان النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم قال لولأن قومك حديثوعهد بكفر وليس عندى من النفقة
ما يقوي على بنائه لكنك ادخلت فيه من الحجر حتى اذرع وجعلت لها بابين بابا يدخل الناس
منه وبابا يخرجون منه قال فانما اليوم اجد ما اتفق ولست أخاف الناس قال فزاد فيه خمس
أذرع من الحجر حتى بدا أساس نظرا اليه الناس فبنى عليه البناء وكان طول الكعبة ثمانية عشر
ذراعا فلما زاد فيه استقصره فزاد في طوله عشرة أذرع وجعل لها بابين باب يدخل منه وباب
يخرج منه فلما قتل ابن الزبير كتب الحجاج الى عبد الملك بذلك ويخبره أن ابن الزبير قد وضع
البناء على أس نظرا اليه العدو ومن أهل مكة فكذب اليه عبد الملك انما لستم تطلع ابن الزبير
في شيء أما ما زاد في طوله فأقره وأما ما زاد فيه من الحجر فرده الى بنائه وسدد الباب الذي قصه
فقصه وعاده الى بنائه وعن عبد الله بن عبيد قال وفد الحارث بن عبد الله على عبد الملك بن
عمر وان في خلافته فقال عبد الملك ما أظن أباحيب يعني ابن الزبير مع من عائشة رضي الله عنها

فتكون حائرة في الازل وان كان
لجوازها ابتداء فمعلوم أنه مامن
وقت يقسده الزهن الا لجواز
ثابت قبله فكل ما يقدر منه الجواز
فالجواز ثابت قبله لا الى غاية فعله
أنه ليس الجواز بداية فيكون جواز
ثبوت الحركة دائما لا ابتداء له
ويؤمن من ثبوت الجواز عدم
الامتناع واذا قال القائل ان
مسمى الحركة مجتمع في الازل قبل
معنى هذا الكلام ان مسمى الحركة
يجمع أن يكون قبله حركة أخرى
لا في أول زوال الازل ليس موقفا
على تحدد أمر من الأمور فان
التحدد هو من الحوادث فتكون
الحركة مجمعة ثم صارت ممكنة
من غير تحدد أمر من الأمور
فان قبل التحدد هو عدم الازل
أو انقضه الازل أو نحو ذلك قبل
عدم الازل ليس شيئا كان

ما كان زعم أنه سمع منها قال الحارث بن أناس سمعته منها قال سمعته تقول ماذا قالت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إن قومك استقصروا من بنيان البيت ولولا واحدة عهدهم بالشرك لأعدت ما تركوا منه فإن بدا لقومك من بعدي أن يبنوه فلهي لأريك ما تركوا منه فأراها قريبيان سبعة أذرع هذا حديث عبد الله بن عبيد وعن الوليد بن عطاء عن الحارث في هذا الحديث قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولعل لها بين موضوعين بالأرض شرقا وغربا وهل تدرون من كان قومك رفقا بأبها قلت لا قال تعززا لا يدخلها إلا من أرادوا فكان الرجل إذا هو أراد أن يدخلها يدعونه يرتقي حتى إذا كان قد دخلها دفعوه فسقط قال عبد الملك الساري أنت سمعته تقول هذا قال نعم فنكت ساعة بعصا ثم قال ووددت أني تركته وما تمحلت وذكرك البصري عن يزيد بن رومان قال شهدت ابن الزبير حين هدمه وبناه وأدخل فيه من الحجر وقد رأيت أسس إبراهيم كاسية الأيل فذكر الزبير ما يذرع أنحوها (قلت) وابن عباس وطائفة أخرى أو أقرارا على الصفة التي كانت عليهم زمن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فإن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أقرها كذلك ثم لما قاتل ابن الزبير رأى عبد الملك أن تعاد كما كانت لاعتقادهم ما فعله ابن الزبير لاستدله فيه ولما بلغه الحديث ودأنه تركه فلما كانت خلافة الرشيد رده الله شاووا ما لبس أنس في أن يفعل كالفعل ابن الزبير فاشار عليه أن لا تفعل ذلك وقيل عن الشافعي أنه خرج فعل ابن الزبير وكلى من الأعمام والعلماء الذين وأوا هذا وهذا معظمون الكعبة مشرفون لها إنما يقصدون ما ربه أحب إلى الله ورسوله وأفضل عند الله ورسوله ليس فيهم من يقصد أهانة الكعبة ومن قال إن أحدا من خلق الله قصد إلى الكعبة بمخضيق أو غيره فقد كذب فإن هذا لم يكن لأقرب حائلة ولا في الإسلام والذين كانوا كفارا لا يحترمون الكعبة كاحباب الضل والقراطعة لم يفعلوا هذا فكيف بالسلمين الذين كانوا يعظمون الكعبة وأيضا فلو قصدوا العباد الله أن أحدا يقصد أهانة الكعبة وهو قادر على ذلك لم يجزئ إلى ربه بالمخضيق بل يمكن تخريبها بدون ذلك كالتخريب في آخر الزمان إذا أراد الله أن يقيم القبة فيضرب بينه ويرفع كلامه من الأرض فلا يبقى في المصاحف والقاب قرآن ويبعث ريحا طيبة فتفيض روح المؤمنين ومؤمنات ولا يبقى في الأرض خير بعد ذلك وتخرب بها بنان يسلط عليها ذال السويقتين كافي الصحين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال يخرب الكعبة ذال السويقتين من الحبشة وروى الحضاري عن ابن عباس عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال كافي به أسود أفتح يقلعهما حمرا وقال الله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس والشهر الحرام والهدى والقلائد قال ابن عباس رضي الله عنه ما أولئك الناس الخبيثة سنة واحدة لما نؤظروا وقالوا جتمع الناس على أن لا يحسوا السقطت السماء على الأرض ذكرد الامام أحمد في المسائل ولهذا قال غير واحد من الفقهاء من أحبب الشافعي وأجدان الحج في عام فرض على الكفاية والمخضيق إنما يري به ما لا يقدر عليه بدونه كما يرى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أهل الطائف بالمخضيق لما دخلوا حرمهم وامتنعوا فيه والذين حاصروا ابن الزبير لما استجاره وأحجبه بالمسجد الحرام معهم بالمخضيق حيث لم يقدروا عليهم بدونه ولما قاتل ابن الزبير دخلوا معه هذا إلى المسجد الحرام فطافوا بالكعبة وجمع الحاجج بن يوسف ذلك العام بالناس وأمر عبد الملك بن مروان أن لا يخالف ابن عوف في أمر الحج فلو كان قصدهم بالكعبة شر فاعلوا ذلك بعد

موجودا فقدم ولا معدوما
فوجد المعنى الأول في النافى
كعنى الابدق للمستقبل فالناس
بازي فهو متجددات فإذا قيل
يشترط في جواز التجدد الحادث
تجدد التجدد الحادث كان المعنى
أنه يشترط في إمكان الشيء ثبوته
ومن المعلوم أن ثبوته كافى في
إمكانه وضع هذا أن القائل إذا
قال كل ما يسي متجددا حادثا أما
أن يكون ممكنا في الأزل وأما أن
لا يكون فإن كان ممكنا بطل القول
بإمكانه في الأزل وإن كان ممكنا
فصار ممكنا في انقلاب الشيء من
كونه ممكنا في كونه ممكنا من غير
تجدد شيء أصلا وإذا كان القول
بحدوث الحوادث بلا سبب ممكنا
لاستزامة ترجيح أحد طرفي الممكن
بلا مرجح فالتقول بتجدد الامكان
والجواز أو حدوث الامكان

أنت كنتم امنها كانوا هم لما عتقوا من ابن الزبير قتله (وأما الحديث الذي رواه) قاتل الحسين في تابوت من نار عليه نصف عذاب أهل النار وقد شدت يده ورجلاه بسلاسل من نار ينكس في النار حتى يقع في قعر جهنم وله ربح يتعود منه أهل النار إلى ربهم من شدة تنريحه وهو فوقه خالد إلى آخره فهذا من أعاذب الكذابين الذين لا يستحقون من المجازفة في الكذب على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فهل يكون على واحد نصف عذاب أهل النار أو بقدر نصف عذاب أهل النار وأين عذاب آل فرعون وآل المائدة والمنافقين وسائر الكفار وأين قسلة الأنبياء وقتله السابقين الأولين وقاتل عثمان أعظم أنعام قاتل الحسين فهذا القول الزائد يعاقب بشق الوانصة الذين يزعمون أن الحسين كان خارجيا وأنه كان يجوز قتله لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم من أتاكم وأمركم على رجل واحد يرد أن يفرق جماعتكم فاضربوه بجمعة بالسيف كأنتم كان رواه مسلم وأهل السنة والجماعة يزودون غلوهم لاوهو لا يوقولون أن الحسين قتل ظلوما مشيدا والغرض قتله كانوا ظالمين معسدين وأحاديث التي صلى الله تعالى عليه وسلم التي يأمر فيها بقتل المخارق للجماعة لم تتناولوه فانه رضي الله عنه لم يفرق الجماعة ولم يقتل الاوهو طالب الرجوع إلى بابه وإلى الشرف وإلى زيد داخل في الجماعة معرض عن التفرق بين الأمة ولو كان طالب ذلك أقل الناس لوجب أجابته إلى ذلك فكيف لا يجاب أجابة الحسين إلى ذلك ولو كان الطالب لهذه الأمور من هودون الحسين لم يجز جسده ولا ماله ففضلنا عن أسره وقتله (وكذلك قوله) اشتد غضب الله وغضبي على من أراق دم أهلي وآذاني في عترتي كلام لا ينقله عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا ينسب إليه الا جاهل فان العاصم لدم الحسن والحسين وغيرهما من الأيمان والتقوى أعظم من مجرد القرابة ولو كان الرجل من أهل بيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأتى بما يبيع قتله أو قطعته كان ذلك جائزا باجماع المسلمين كآب في الصحيح أنه قال إنما أهلكم من كان قبلكم أنهم كانوا أذلسرق فيهم الشريف تركوه وأذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد وأجمع الله لو أن فاطمة بنت محمد سرق لقطع يدها فقد ذكر أن أعز الناس عليه من أهله لو أتى بما يوجب الحد لأقامه عليه فلو زنى الهاشمي وهو محصن رجم حتى يموت بأفراق علماء المسلمين ولو قتل نضال عداونا نحض الجواز قتله به وإن كان المقتول من الحبشة أو الروم أو الترك أو الأديلم فإن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال المسلمون تنكح أقدامهم قدماء الهاشميين وغير الهاشميين سواء كانوا أحرارا مسلمين باتفاق الأمة فلا فرق بين أراق دم الهاشمي وغير الهاشمي إذا كان بحق فكيف يحض النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أهله بأن يشتد غضب الله على من أراق دمهم فإن الله حرم قتل النفس البحتى فالمقتول بحق لم يشتد غضب الله على من قتله سواء كان المقتول هاشميا وغير هاشمي وإن قتل بغير حق فن يقتل مؤمنا متعمدا فغيراؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه وعله عذابا عظيما فالعاصم للدماء والمبيع لهايت سترل فيه بنوهاشم وغيرهم فلا يضيف مثل هذا الكلام إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الاتفاق يقتدر حق نبوته أو جاهل لا يعلم العدل الذي بعثه صلى الله تعالى عليه وسلم وكذلك قوله من آذاني في عترتي فإن أبا ذر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حرام في عترته وأمه وسنته وغير ذلك وبالله التوفيق

(فصل قال الراضي) فلينظر العاقل أي الفريقين أحق بالامن الذي نزه الله وملائكته

والجواز بسلاسل حادث أولى بالامتناع إذ كانت الحقيقة المحكوم عليها بالجواز والامتناع هي بالنسبة إلى كل ما يقدر في كل وقت وقت وإذا كانت نسبة الحقيقة إلى كل ما يقدر في الاوقات كنسبتها إلى الوقت الاختصاص اختصاص أحد الوقتين بجواز الحقيقة فيه دون الوقت الآخر وإذا امتنع الاختصاص بالاختصاص ولا يخص لزم اما الامتناع في جميع الاوقات وهو باطل بالحس والإجماع فذم الامكان والجواز في جميع الاوقات وهو المطلوب وعلى هذا التقدير فيمكن أن ينكس ما ذكره من المعارضة بعبارة لا يردها ما ذكر بان يقال ان قبل ان الحركة لم تزل ممكنة ثبت المطلوب وإن قيل انها كانت متعنة ثم صارت ممكنة فالامتناع الملائماتها وأما لوجب

وأبناءهم وأئمتهم وزعم الشريعة عن المسائل الرديئة ومن يبطل الصلاة بإهمال الصلاة على أئمتهم
ويذكر كرامة غيرهم أم التي فعل ضد ذلك واعتقد خلافه

(والجواب) أن يقال ما ذكرتموه من التنزيه أعماه وتعليل وتنقص لله ولا يبيانه بيان ذلك
أن قول الجميع نفاة الصفات يتضمن وصف الله بسلب صفات الكمال التي يشابه فيها الجادات
والمعدومات فإذا قالوا أنه لا يقوم به حياة ولا علم ولا قدرة ولا كلام ولا مشيئة ولا حبل ولا بغض
ولا رضاً ولا خلق ولا يرى ولا يفعل بنفسه فعلاً ولا يقدر أن يتصرف بنفسه كقولنا قدس بوجه
بالجاءات المنقوصات وسلبه صفات الكمال فكان هذا انقيصاً وتعليلاً لا تنزيهه وإنما التنزيه
أن يزه عن النقائص المتنافسة لصفات الكمال فيزه عن الموت والسنة والتوهم والعجز والجهل
والحاجة كإزاه نفسه في كتابه فيصير له بين اثبات صفات الكمال وفي النقائص المتنافسة لصفات
و يزه عن مماثلة شيء من المخلوقات له في شيء من صفاته و يزه عن النقائص مطلقاً و يزه عن صفات
الكمال أن يكون فيه ما مثل من الأمثال وأما الابتداء فأنكم سلبتموه ما أعطاهم الله من
الكمال وعلا الدرجات بحقيقة التنويه والاستغفار والانتقال من كمال إلى ما هو أقل منه وكذبتم
ما أخبر الله به من ذلك وحرقتكم الكلم عن مواضعه ونفنتم أن انتقال الأدي من الجبل إلى الصلم
ومن الضلال إلى الهدى ومن الغي إلى الرشاد تنقصاً ولم تعلموا أن هذا من أعظم نعم الله وأعظم
قدرته حيث ينقل العباد من النقص إلى الكمال وأنه قد يكون الذي يذوق الشر والخير ويغير فغيرهما
يكون حبه للخير ورفضه للشر أعظم من لا يعرف إلا الخير كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه أعما
تنقص عري الإسلام عروة عروءة إذا نشأ في الإسلام من لا يعرف الجاهلية وأما تنزيه الأئمة فمن
الفضائل التي يستحي من ذكرها لاسيما أمام المحدثين الذي لا يتفهمه إلا في دين ولانها ما أتت به
الشريعة عن المسائل الرديئة فقد تقدم أن أهل السنة لم يتفقوا على مسئلة رديئة بخلاف الرافضة
فإن لهم من المسائل الرديئة ما لا تجد غيرهم (وأما قوله) ومن يبطل الصلاة بإهمال الصلاة على
أئمتهم ويذكر كرامة غيرهم فاما أن يكون المراد بذلك أنه يحب الصلاة على الأئمة الاثني عشر وأعلى

واحد من غير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم منهم ومن غيرهم واما أن يكون المراد وجوب
الصلاة على آل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فإن أراد الأول فهذه من أعظم ضلالهم وخروجهم
عن شريعة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم فأنتم وهم نعلم بالاضطرار أن النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم لم يأمر المسلمين أن يصلوا على الاثني عشر لافي الصلاة ولا في غير الصلاة ولا كان أحد
من المسلمين يفعل ذلك على عهد ولا نقل هذا أحد عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
لا إسناد صحيح ولا ضعيف ولا كان يجب على أحد في حياته رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن
يتخذ أحد من الاثني عشر اماماً فاضلاً عن أن يحب الصلاة عليه في الصلاة وكانت صلاة المسلمين
في هذه مصيبة بالضرورة والاجماع فمن أوجب الصلاة على هؤلاء في الصلاة وبطل الصلاة
بإهمال الصلاة عليهم فقد غدر بن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وبطل كابلت اليهود والنصارى
دين الانبياء وإن قيل المراد أن يصلى على آل محمد وهم منهم قيل آل محمد يدخل فيهم من هو منهم
وأزواجه وكذلك بنو المطلب في أحد القولين وأكبر هؤلاء منهم الامية فانهم يذمون واد

واجب بذاته وعلى التقديرين
فإن دوام الامتناع وإن كان
لأذاته ولا للموجب بذاته فلا بد أن
يكون الامتناع لأمر واجب
بغيره وصيئته فالكلام في ذلك
المتناع كالكلام في غيره وتزيم
التسلسل ثم يقال تسلسل الموانع
إن كان يمكن ثبت جواز التسلسل
وأمكن القول بتسلسل الحوادث
وان كان تسلسل الموانع معتمدا
بطل كون الامتناع متسلسلاً وقد
بطل كونه واجباً بنفسه أو بغيره

العباس اسما خلقا وهم من آل محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ويؤمنون من يتولى أبا بكر وعمر
وجعفر بنى هاشم يتولون أبا بكر وعمر ولا يتبرأ منهم صحيح النسب من بنى هاشم الا فارق قل بالنسبة
الى كثره بنى هاشم وأهل العلم والدين منهم يتولون أبا بكر وعمر رضي الله عنهما ومن العجب من
هؤلاء الرافضة أنهم يدعون تعظيم آل محمد عليه أفضل الصلاة والسلام وهم سوا قبيحى والتمتر
الكفار الى بغداد دار خلافة حتى قتل الكفار من المسلمين ما لا يحصى الله تعالى من بنى
هاشم وغيرهم وقتلوا الخليفة العباسي وسوا النساء الهاشميات وصبان الهاشميين فهذا هو الغرض
لآل محمد صلى الله تعالى عليه وسلم بلارب وكان ذلك من فعل الكفار بمعاونة الرافضة وهم الذين
سوا قبيحى الهاشميات ونحوهم الى بنى زيدا وماله فباعيون على غيرهم بعب الا وهو فهم أعظم
وقد ثبت في الصحيح والمسندواستمن غير وجه أن المسلمين سألو النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
كيف يصلون عليه فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صلت على آل ابراهيم انك جيد
مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم انك جيد مجيد وفي لفظ وعلى
أزواجه وذريته وقد ثبت في الصحيح انه قال ان الصدقة لا تحل لمحمد ولا لآل محمد وثبت في الصحيح
أن الفضل بن العباس وعبد المطلب بن ربيعة بن الحر بن عبد المطلب طلبا منه عليه الصلاة
والسلام أن يوليهم على الصدقة فقال ان الصدقة لا تحل لمحمد ولا لآل محمد وانما هي أساخ الناس
فتين أن ولد العباس وولد الحر بن عبد المطلب من آل محمد تحرم عليهم الصدقة وثبت في الصحيح
أنه أعطى من سهم ذوى القربى لبني المطلب بن عبد مناف وقال اغنا بنو هاشم وبنو المطلب شي واحد
انهم لم يفرقوا في جاهلية ولا اسلام وهذا بعد من بنى العباس وبنى الحر بن عبد المطلب
فقولاه كلهم من ذوى القربى ولهذا اتفق العلماء على أن بنى العباس وبنى الحر بن عبد المطلب
من آل محمد الذين تحرم عليهم الصدقة ويدخلون في الصلاة ويستحقون من الخمس واختلوا في
بنى المطلب بن عبد مناف هل تحرم عليهم الصدقة ويدخلون في آل محمد صلى الله تعالى عليه وسلم على
قولين هماروايتان عن أحمد أحدهما أنه تحرم عليهم الصدقة كقول الشافعي والثانية لا تحرم
كقول أبي حنيفة وآل محمد عند الشافعي وأحمد في المنصوص عنه وهو اختيار الشريفة أبي
جعفر بن أبي موسى وغيرهم من أصحابهم الذين تحرم عليهم الصدقة وهم بنو هاشم وفي بنى المطلب
روايتان وكذلك أزواجه هل هن من آل محمد الذين تحرم عليهم الصدقة عن أحمد فيه روايتان وأما
عتى أزواجه كبره ففعل لهن الصدقة بالاجماع وان حرمت على موالى بنى هاشم وعند طائفة
أخرى من أصحاب مالك وأحمد وغيرهما أمته وعند طائفة من الصوفية هم الانقياء من أمته
ولم يأمر الله بالصلاة على معين غير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الصلاة ولوصلى على بعض أهل
بيته دون بعض كالصلاة على ولد العباس دون علي وأب العكس لكان مخالفا للشريعة فكيف اذا
صلى على قوم معينين دون غيرهم ثم ابطال الصلاة بترك الصلاة على هؤلاء من الجانب
والفقهاء متنازعون في وجوب الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الصلاة وجهوهم
لا يوجبوا ومن أوجبها وجب الصلاة عليه دون آله ولو أوجب الصلاة على آله لعمدوا لمحمد أن
يجعل الواجب الصلاة على قوم معينين دون غيرهم بل قد تنازع العلماء فيما اذا دعا لقوم

فلا يكون الامتناع ثابتا في الازل
فتثبت نفسه وهو الامكان
وايضاح ذلك بعسارة أخرى أن
يقال مسمى الحركة اما أن يكون
ممتعا في الازل واما أن لا يكون
فان لم يكن ممتعا في الازل ثبت
امكانه فيكون مسمى الحركة ممكنا
في الازل وان كان ممتعا في الازل
فامتناعه اما لنفسه واما لموجب
واجب بنفسه أو لازم للموجب
ويستدل فلا يزول الامتناع وان
كان بمعنى متسلسل لزم جواز

معينين في الصلاة هل تبطل صلاته على قولين وان كان الصحيح أنها لا تبطل ولأن يجعل مناط
الوجوب كونهم أئمة ولما لم يوجب أهل السنة الصلاة على غير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
لأنهم ولا غير أنفسهم لأن يجب هذا من البدع المضلة المخالفة لنشر بركة الله تعالى كأن
الشهادتين ليس فيهما إلا ذكر الله ورسوله لا في الأذان ولا في الصلاة ولا غير ذلك فلو ذكر في
الشهادتين غير الله ورسوله من الأئمة كان ذلك من أعظم الضلال وكذلك إبطال الصلاة بالصلاة
على أئمة المسلمين قول باطل فله لودعي لمعين أو عليه في الصلاة بعد ما نزل تبطل الصلاة عند جاهل
العلماء فانه ثبت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه كان يقول في صلاته اللهم أجمع الولدين
الوليد وسليمة بن هشام والمستضعفين من المسلمين اللهم أشدد وطأتك على مضر واجعلها عليهم
سنين كسفي يوسف وكذلك كان يقول اللهم العن رعدا وكوان وعصبة فقد سجد على صلاته
لقوم معينين بأسمائهم ودعا على قاتل معينين بأسمائهم فنزل بطل الصلاة بمثل ذلك كان فساد
قوله كفساد قوله بالجباب الصلاة على ناس معينين وأهل السنة لا يوجبون هذا ولا يحرمون
هذا إنما يوجبون ما أوجب الله تعالى ورسوله ويحرمون ما حرم الله ورسوله وأما أن أراد أن يجب
الصلاة على آل محمد دون غيرهم فيقال أولاهذا فيه نزاع بين العلماء فذهب الأكثرون أنه لا يجب
في الصلاة أن يصلى على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا أنه وهذا مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد
في إحدى الروايتين عنه وادعى بعض الناس وهو الطحاوي وغيره أن هذا إجماع قديم والقول
الثاني أنه يجب الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الصلاة كقول الشافعي وأحمد في
الرواية الثانية عنه ثم على هذه الرواية هل هو ركن أو واجب تنقطع بالسبوة عن أحمد وإمامان
وهؤلاء الذين أوجبوا الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم منهم من أوجبها باللفظ المأمور وهو
أحمد والوجهين في مذهب أحمد فعلى هذا يجب الصلاة على آل محمد ومنهم من لم يوجب اللفظ بل
منهم من لا يوجب إلا الصلاة عليه دون آله كما هو معروف في مذهب الشافعي وأحمد فعلى هذا
لا يجب الصلاة على آله وإذا عرف أن في هذه المسئلة نزاعا مشهورا فيقال على تقدير وجوب
الصلاة على آل محمد فهذه الصلاة لجميع آل محمد لا تخصص بصلحهم فتدافع أن تخصص عن
هو معصوم بل تتناول كل من دخل في آل محمد كأن الدعاء للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين
والمسلمات يتناول كل من دخل في الأيمان والاسلام ولا يميز بين الدعاء للمؤمنين وعموما ولا لأهل
البيت وعموما أن يكون كل منهم راتقبال الدعاء لهم طلبا لإحسان الله تعالى إليهم وتفضله عليهم
وفضل الله نصحانه وإحسانه بطلب لكن يقال ان هذا حق لا محمد أمر الله ولا ريب أن
لآل محمد صلى الله تعالى عليه وسلم حق على الأمة لا يشرى بهم غيرهم ويستحقون من زيادة
المحبة والمواودة ما لا يستحقه سائر بطون قريش كما أن قريشا يستحقون من المحبة والمواودة ما لا
يستحقه غير قريش من القبائل كما أن جنس العرب يستحق من المحبة والمواودة ما لا يستحقه
سائر أجناس بني آدم وهذا على مذهب الجمهور الذين يرون فضل العرب على غيرهم وفضل قريش
على سائر العرب وفضل بني هاشم على سائر قريش وهذا هو المنصوص عن الأئمة كأحمد وغيره وعلى
هذا دللت النصوص كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم في الحديث الصحيح إن الله اصطفى قريشا

التسلسل وهو يستلزم بطلان
الاصل الذي بنى عليه امتناع
تسلسل الحوادث وسر هذا الدليل
أن الازل ليس هو شيئا معين محددا
ولكن مامن وقت يقدر الاوقبله
شي آخر ولم جرا وهذا هو التسلسل
فمازمن يحقق الازل التسلسل
لكن قد يقال تسلسل العدميات
ليس كتسلسل الوجوديات بل
تسلسل العدميات يمكن بخلاف
تسلسل الوجوديات ويكون

من كتابه واصطفي بنى هاشم من فريش واصطفاني من بنى هاشم وقلوه في الحديث الصحيح
 الناس معادن كعادن الذهب والفضة خيارهم في الجاهلية خيارهم في الاسلام اذا فقهوا
 واسئال ذلك وذهبت طائفة الى عدم التفضيل بين هذه الاجناس وهذا قول طائفة من أهل
 الكلام كالفاضي أبي بكر بن الطيب وغيره وهو الذي ذكره القاضي أبو يعلى في العقد وهذا
 القول يقول له مذهب الشعوبية وهو قول ضعيف من أقوال أهل البدع كما بسط في موضعه
 وبين أن تفضيل الجسلة على الجسلة لا يقتضي تفضيل كل فرد على كل فرد كأن تفضيل القرن
 الاول على الثاني والثالث على الثالث لا يقتضي ذلك بل في القرن الثالث خير من كثير من القرن
 الثاني وانما تنازع العلماء هل في غير الصحابة من هو خير من بعضهم على قولين ولا ريب انه قد
 ثبت اختصاص قرش بحكم شرعي وهو كون الامامة فيهم دون غيرهم وثبت اختصاص بنى
 هاشم بخبرهم الصدقة عليهم وكذلك استحقاقهم من النبي عند أكثر العلماء وبني المطلب معهم
 في ذلك فالصلاصلا عليهم من هذا الباب فهم مخصوصون بأحكام لهم وعليهم وهذه الاحكام تثبت
 لواحد منهم وان لم يكن رجلا صالحا بل كان عاصيا أو مانقس ترتب الثواب والعقاب على القرابة
 ومدح الله عز وجل الشخص المعين وكرامته عند الله تعالى فهذا الاثر ثريه النسب وانما يؤثر فيه
 الايمان والعمل الصالح وهو التقوى كما قال تعالى ان أكرمكم عند الله اتقاكم وقد ثبت في
 الصحيح أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم سئل أي الناس أكرم فقال اتقاهم فقالوا ليس عن هذا
 نسألك قال فيوسف بنى الله ابن يعقوب بنى الله ابن اسحق بنى الله ابن ابراهيم خليل الله قالوا ليس
 عن هذا نسألك قال أفعن معادن العرب تسألوني خيارهم في الجاهلية خيارهم في الاسلام اذا
 فقهوا وثبت عنه في الصحيح أنه قال من يطأ به سبع لم يسرع به نسب وما مسلم ولهذا أثني الله في
 القرآن على السابقين الاولين من المهاجرين والانصار واخبر أنه رضي عنهم كما أثني على المؤمنين
 عموما فيكون الرجل مؤمنا وصف استحق به المدح والثواب عند الله وكذلك كونه من أمس بالنبي
 صلى الله تعالى عليه وسلم وحجبه وصف يستحق به المدح والثواب ثم هم متفاوتون في العصبية
 فافقوهم بما أمر الله به ورسوله في العصبية أفضل ممن هو دونه كفضل السابقين الاولين على من
 دونهم وهم الذين أنعموا من قبل الغنم وقاتلوا ومنهم أهل بيعة الرضوان وكانوا أكرم من ألف
 وأربعمائة وهو لا يدخل النار منهم أحد كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله
 تعالى عليه وسلم وأما نفس القرابة فلم يتعلق بها ثواب ولا عقاب ولا مدح أحد اعمير ذلك وهذا
 لا يناق ما ذكرناه من أن بعض الاجناس والقبائل أفضل من بعض فان هذا التفضيل معناه كما
 قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الناس معادن كعادن الذهب والفضة خيارهم في الجاهلية
 خيارهم في الاسلام اذا فقهوا فالارض اذا كان فيها معدن ذهب ومعدن فضة كان معدن
 الذهب خيرا منه مظنة وجود أفضل الامر فيه فان قدر أنه تعطل ولم يخرج ذهبها كان ما يخرج
 الفضة أفضل منه فالعرب في الاجناس وقرش فيها ثم هاشم في قرش منلة أن يكون فهم
 الخيرة أعظم مما يوجد في غيرهم ولهذا كان في بنى هاشم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الذي
 لا يحايله أحد في قرش فضلا عن وجوده في سائر العرب وغير العرب وكان في قرش انخلاء

حدوث الحوادث موقوفا على
 تسلسل العدميات فيقال ان لم يكن
 تسلسل العدميات أمرا محققا فلا
 حقيقة له فيكون إمكان حدوث
 الحوادث موقوفا على ما لا حقيقة
 له وهذا باطل وان كان تسلسلها
 أمرا محققا فقد ثبت أن تسلسل
 الامور المحققة جائز وأنه أولى مع أن
 كل واحد من تلك المسلسلات ليس
 بأزلي وهذا ينقض ما ذكره وفي
 امتناع تسلسل الحوادث فهم بين

الراشدون وسائر العشرة وغيرهم ممن لا يوجد له نظير في العرب وغير العرب وكان في العرب من
السابقين الأولين من لا يوجد له نظير في سائر الانحسان فلا بد أن يوجب الصنف الا فضل ما لا
يوجد مثله في المفضل وقد وجد في المفضل ما يكون أفضل من كثير مما وجد في الفاضل
كما أن الانبياء الذين ليسوا من العرب الذين ليسوا بأنبياء المؤمنين المتقون
من غير قريش أفضل من القرشيين الذين ليسوا مثلهم في الايمان والتقوى وكذلك المؤمنون
المتقون من قريش وغيرهم أفضل ممن ليس مثلهم في الايمان والتقوى من بني هاشم فهذا
هو الاصل المعترف بهذا الباب دون من أتى فضيلة الانساب مطلقا ودون من نزل أن الله تعالى
يفضل الانسان بنسبه على من هو مثله في الايمان والتقوى فضلا عن هو أعظم ايماناً وتقوى
فكلا القولين خطأ وهما متقابلان بل الفضيلة بالنسب فضيلة جملة وفضيلة لاجل المنة
والسبب والفضيلة بالايمان والتقوى فضيلة تدعى وتحقق وعادة فالاول بفضل به لانه سبب
وعلامه ولان الجملة أفضل من جملة تندوا بها في العدد والثاني بفضل به لانه الحقيقة والغاية
ولان كل من كان اتقى لله كان أكرم عند الله والثواب من الله يقع على هذا الان الحقيقة قد
وجدت فلم يعلق الحكم بالطنة ولان الله تعالى يعلم الاشياء على ما هي عليه فلا يستدل بالاسباب
والعلامات ولهذا كان رضا الله عن السابقين الازليين أفضل من الصلاة على آل محمد لان ذلك
اخبار برضا الله عنهم فالرضا قد حصل وهذا طلب وسؤال ما لم يحصل ومحمد صلى الله تعالى عليه
وسلم قد أخبر الله عنه أنه يصلي عليه هو ولا تنكته بقوله ان الله وملائكته يصلون على النبي فلم
تكن فضيلته بمجرد كون الامه يصلون عليه بل بان الله تعالى وملائكته يصلون عليه بخصوصه
وان كان الله وملائكته يصلون على المؤمنين عموماً كما أخبر الله سبحانه وتعالى بقوله هو الذي
يصلي عليكم وملائكته ليخبرنكم من الغيبات الى النور ويصلون على معلم الناس الخير كما في
الحديث ان الله وملائكته يصلون على معلم الناس الخير ومحمد صلى الله تعالى عليه وسلم لما كان
أكل الناس قدما يستحق به الصلاة من الايمان وقدم الخير وغير ذلك كان له من الصلاة عليه
خبرا أو امر خاصة لا يوجد مثلها لغيره صلى الله تعالى عليه وسلم فينبو هاشم لهم حق وعليهم حق
والله تعالى اذا أمر الانسان بما امر به غيره لم يكن أفضل من غيره بمجرد ذلك بل ان امثل ما أمر
الله به كان أفضل من غيره بالطاعة كولاة الادور وغيرهم ممن أمر بما لم يضر به غيره ممن أطاع منهم
كان أفضل لان طاعة أكل ومن لم يطع منهم كان من هو أفضل منه في التقوى أفضل منه ولهذا
فضل الخلفاء الراشدون على سائر الناس وفضل من فضل من أمهات المؤمنين على سائر النساء لان
الله أمر الخلفاء بما أمر به غيره فقاموا من الاعمال الصالحة بما لم يقم غيرهم بنظير فصاروا
أفضل وكذلك أزواج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال الله لهم من بات متكن في غسقة مبيدة
بضاعتها العذاب ضعفين وكان ذلك على الله يسرا ومن يقنت متكن لله ورسوله وتعل صالحا
توتمها اجرها مرتين وأعتدنا لها رزقا كريما ومن لله الجنة لله ورسوله وعلمنا ما لم نعلمنا
الاجر مرتين فصرن أفضل لطاعة الامر لا مجرد الامر ولو قدر العباد لله أن واحدة تأتي بالجنة
لضوعفها العذاب ضعفين وقدرى عن علي بن الحسين أنه جعل هذا الحكم عاماً في آل البيت

أمرين اما أن يقولوا بالترجيح بلا
مرجح واما أن يقولوا بحصول
التسلسل وهذا بعينه هو الذي
يلزمهم في قولهم انه لا بد للعوادث
من ابتداء فكم انهم في هذا يلزمهم
اما الترجيح بلا مرجح واما التسلسل
فكذلك في قولهم انه لا بد لا مكانها
من ابتداء بلانهم اما هذا واما هذا
والقول بالترجيح بلا مرجح تام مجتمع
وهم منفقون على أن الترجيح بلا
فأصل مرجح مجتمع لكن

وان عقوبه الواحده منهم تضاعف وتضاعف حسناته كما تضاعف العقوبة والثواب على من كان في المسجد الحرام وعلى من فعل ذلك في شهر رمضان ونحو ذلك وهذا كله مما بين أن كرامة الله تعالى اعباده اغماهي بالتقوى فقط كما في الحديث الذي في السنن عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لا فضل لعربي على يمني ولا يمني على عربي ولا لاسود على أبيض ولا لأبيض على أسود الا بالتقوى الناس من آدم وأدم من زاب وقال ان الله تعالى اذهب عنكم عيبه الجاهله ونفرها بالآباء الناس رجالان مؤمن تقي وفاجر شقي فالصلاة على آل محمد حق لهم عند المسلمين وذلك بسبب رحمة الله تعالى لهم بهذا النسب لان ذلك يوجب أن يكون كل واحد من بني هاشم لاجل الامر بالصلاة عليه تبعاً للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم أفضل ممن لم يصل عليه الا ترى أن الله تعالى قال لتبسه صلى الله تعالى عليه وسلم خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم وفي النصين عن ابن أبي أوفى أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان اذا نادى قوم بصدقته صلى عليهم وان أبي أناه بصدقته فقال اللهم صل على آل أبي أوفى فهذا انبأ فضيلة لمن صلى عليه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن كان يأتيه بالصدقة ولا يزم من هذا أن يكون كل من لم يأت به بصدقة لفقراء دون من آناه بصدقة وصلى عليه بل قد يكون من فقراء المهاجرين الذين ليس لهم بصدقة بأقربهم من هو أفضل من كثير من آناه بصدقة وصلى عليه وقد يكون بعض من يأخذ الصدقة أفضل من بعض من يعطيها وقد يكون فيمن يعطيها أفضل من بعض من يأخذها وان كانت اليد العلى خيراً من اليد السفلى فالفضيلة بنوع لا تستلزم أن يكون صاحبها أفضل مطلقاً ولهذا كان في الأغنياء من هو أفضل من جمهور الفقراء وفي الفقراء من هو أفضل من جمهور الأغنياء فابراهيم وداود وسليمان يوسف وأمثالهم أفضل من أكثر الفقراء ويحيى وعيسى ونحوهما أفضل من أكثر الأغنياء فالاعتبار العام هو التقوى كما قال تعالى ان أكثركم عند الله أتقاكم فكل من كان أتقى كان أفضل مطلقاً واذا تساوى اثنان في التقوى استويا في الفضل سواء كانا غنيين أو فقيرين أو أحدهما غنياً والآخر فقيراً وسواء كانا عربين أو يمجيين أو فرسيين أو هاشميين أو كان أحدهما من صنف والآخر من صنف آخر وان قدر أن أحدهما له من سبب الفضيلة ومظنتها ما ليس للآخر فاذا كان ذلك قد أتى بحقيقة الفضيلة كان أفضل من لم يأت بحقيقتها وان كان أقدر على الاتيان بها فالعالم خير من الجاهل وان كان الجاهل أقدر على تحصيل العلم والبر أفضل من الفاجر وان كان الفاجر أقدر على البر والمؤمن الضعيف خير من الكافر القوى وان كان ذلك يقدر على الايمان أكثر من المؤمن القوى وبهذا زل شبه كثيرة تعرض في مثل هذه الامور

تم الجزء الثاني من منهاج السنة لشيخ الاسلام ابن تيمية ويليها الجزء الثالث وأوله
(قال الرازي ان الامامة لما رأتها أفاضت
أمر المؤمنين إلى آخره)

لا يشترطون تمام ما به يكون مرجحاً
بل يقولون يحصل المرجح التام من
غير حصول الرجحان بدون المرجح
التام بناء على أن القادر يرجح أحد
مقدوريه بلا مرجح والقول بجواز
التسلسل يبطل القول بامتناع
التسلسل فثبت بطلان قولهم على
التقديرين

تم الجزء الثاني وتساوه الجزء
الثالث وأوله (قال الرازي)
السببان الثاني كل
جسم مثناه

